أعمال المؤتمر السنوي «العشرون» للبحوث السياسية

٥ ـ ٧ ديسمبر ٢٠٠٦م

تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط

obeikan.com

مركز البحوث والدراسات السياسية
Center For Political Research & Sudies
تليفون: ٣٥٦٨٠٩٩٨ ــ ٣٥٦٧٦٩٥١
فاكس: ٣٥٦٨٠٩٩٨

Email: cen-cprs @ yahoo.com
Website: www.cprsegypt.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعـــة الأولى
١٤٢٩ هـ ـ أغسطس ٢٠٠٨ م

مكتبة الشروق الدولية
٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩
المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة
تليفون: ٢٣٩٢٨٠٧١ ـ ٢٣٩١٣٠٧٢
Email:<shoroukintl@hotmail.com >
<shoroukintl@yahoo.com >

obeikan.com

أعمال المؤتمر السنوى، العشرون، للبحوث السياسية

٥ ـ ٧ ديسمبر ٢٠٠٦م

تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط

المشاركون

المستشار: هشام يوسف

إيمان حسن	زكريا حسين	محمد سالمان
حسام حسن	عبد الخبير عطا	محمد قدرى سعيد
حسن أبو طالب	عبد المنعم المشاط	معن بشور
حنان قنديل	ولاء البحيرى	منار الشوربجى
خليل العنانى	على فياض	ناهد عز الدين
رضوان السيد	محمد السعيد إدريس	نسمة شرارة
رضوان زيادة	محمد السيد سعيد	هبة رءوف

تقديم وتحرير: عبد المنعم المشاط ناهد عز الدين

obeikan.com

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

مركز البحوث والدراسات السياسية .

أعمال المؤتمر السنوى العشرون للبحوث السياسية ٥ ـ ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ .

تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط .

ط١ . ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٨م

٨٤٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .

تدمك 8 - 31 - 6278 -977- 978

١ - النزاع العربى الإسرائيلى ـ لبنان ـ مؤتمرات .

أ ـ العنوان ٣٤١,٥٠٦٣

رقم الإيداع ٢٠٥٦٩ / ٢٠٠٨م

الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 31 - 8

تصميم الغلاف: نوران زين العابدين

obeikan.com

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة
تقديم ..... د. عبد المنعم المشاط ـ د. ناهد عز الدين	٩
فلسفة المؤتمر ..... د. عبد المنعم المشاط ـ د. ناهد عز الدين	٢١
الكلمات الافتتاحية	
د. عبد المنعم المشاط ـ مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة	٢٧
د. منى البرادعى ـ عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ورئيس مجلس إدارة المركز	٣٠
المستشار: هشام يوسف ـ ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية	٣٢
المحور الأول: الإطار الدولى والإقليمى للحرب	
١ ـ البيئة الدولية ..... د. محمد سالمان	٣٧
٢ ـ البيئة الإقليمية ..... د. حسن أبو طالب	٩٥
• التعقيب ..... د. بهجت قرنى	١١٩
المحور الثانى: إستراتيجية الحرب	
٣ ـ العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان «رؤية تحليلية» لواء أ. د. زكريا حسين	١٢٧
٤ ـ حزب الله بين «الوعد الصادق وتغيير الاتجاه» ـ نموذج لجيل رابع من الحروب ..... عميد أ. ح. محمد صفوت الزيات	١٤٢

obeikan.com

الموضـــــــوع	الصفحة

● التعقيب ..... د. نادية مصطفى ـ لواء: محمد خير شياب ١٦١

المحور الثالث: التغطية الإعلامية للحرب وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية)

٥ ـ المعالجة الصحفية: دراسة مقارنة لجريدتى «الأهرام» و«المصرى اليوم» ١٦٧
د. آمال كمال

٦ ـ قراءة فى خطاب السيد حسن نصر الله بين بناء نسق وهدم أسطورة ٢٠١
أ. نسمة شرارة

٧ ـ قراءة فى الخطاب السياسى للسنيورة: الحكومة اللبنانية وأزمة تموز (يوليو) ٢٠٠٦م
د. أمانى مسعود ٢٢٤

٨ ـ دراسة لخطاب إيهود أولمرت: توظيف الخطاب السياسى فى الحرب النفسية ٢٤٨
أ. حسام حسن

● التعقيب ..... أ. سعد هجرس ـ د. قدرى حفنى ٣٠٣

المحور الرابع: المواقف الدولية إزاء الحرب

٩ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ..... د. منار الشوربجى ٣٠٩

١٠ ـ الاتحاد الأوروبى ..... د. أسامة مخيمر ٣٢٩

١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين ..... أ. ولاء على البحيرى ٣٥٣

١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى .....
د. عبد الخبير عطا ٣٩٥

● التعقيب ..... د. باكينام الشرقاوى ٤٨٧

المحور الخامس: المواقف الإقليمية الرسمية

١٣ ـ الموقف المصرى من الحرب ..... د. حنان قنديل ٤٩٣

١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب ..... أ. خليل العنانى ٥١٤

١٥ ـ الموقف السورى من الحرب ..... د. رضوان زيادة ٥٤٧

١٦ ـ الموقف الإيرانى من الحرب ..... د. محمد السعيد إدريس ٥٧٧

obeikan.com

الموضـــــــوع	الصفحة

● التعقيب ..... د. محمد صفى الدين خربوش ٦٠٥

المحور السادس: موقف المجتمع المدنى

١٧ ـ المجتمع المدنى المصرى ..... د. ناهد عز الدين ٦١١

١٨ ـ المجتمع المدنى العربى ..... د. إيمان حسن ٦٦١

١٩ ـ المجتمع المدنى العالمى ..... د. هبة رءوف عزت ٦٨٤

● التعقيب ..... أ. أمين إسكندر ٦٨٦

المحور السابع: الآثار الداخلية للحرب

٢٠ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى، وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى ..... أ. أمجد أحمد جبريل ٦٩١

٢١ ـ أثر الحرب على الداخل اللبنانى: الأزمة وأبعادها الإقليمية والدولية .... د. رضوان السيد ٧١٣

● التعقيب ..... د. حسن نافعة ـ د. ناهد عز لدين ٧٢٣

المحور الثامن: رؤى مستقبلية

٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديمقراطية فى الوطن العربى ..... د. محمد السيد سعيد ٧٢٩

٢٣ ـ الإصلاح السياسى والديمقراطى فى المنطقة العربية ..... أ. معن بشور ٧٣٢

٢٤ ـ مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة ..... أ. السيد ياسين ٧٣٦

٢٥ ـ مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب ..... د. محمد قدرى سعيد ٧٤١

٢٦ ـ الأمن القومى العربى: مراجعة حتمية ..... د. عبد المنعم المشاط ٧٤٦

● التعقيب ..... د. على الدين هلال ٧٥٥

اتجاهات المناقشة ٧٥٩

obeikan.com

تقديـم

د. عبد المنعم المشاط ـ د. ناهد عز الدين

يحوى هذا الكتاب بين دفتيه أعمال المؤتمر السنوى العشرين للبحوث السياسية، والذى عقده مركز البحوث والدراسات السياسية ـ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة على مدار ثلاثة أيام فى الفترة من ٥ إلى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ .

ففى إطار التزامه بدراسة القضايا الحيوية المتعلقة بالوطن العربى ومصالحه، وكذا المصالح القومية المصرية، وقع اختيار المركز على تلك الحرب العدوانية التى شنتها إسرائيل على لبنان فى يوليو (والتى عرفت بحرب تموز) بوصفه الحدث الأبرز خلال عام ٢٠٠٥ والذى استحق بجدارة أن يكون موضوعًا لمؤتمره السنوى. على أن هذا الاختيار لم يقف عند الحدث ذاته، عنوانًا للمؤتمر، فلم يقتصر فقط على محاولة تحليل أبعاده المتشابكة، أو استجلاء دوافعه ومسبباته المعلنة والخفية، علاوة على تفسيراته المتباينة والمتعددة، بل انصب اهتمام المركز فى المقام الأول على المستقبل، حيث كان الهدف المحورى من وراء إخضاع هذه «الحرب» للتدارس والبحث هو دعوة المشاركين لقراءة ما خلفته وراءها من آثار، ونتائج على نطاق أوسع، وبتعبير أدق، استشراف ما تمخضت عنه تلك الحرب من تداعيات ذات أثر بالغ على مستقبل المنطقة بأسرها، سواء فى المدى المنظور، أو فى المدى البعيد.

وفى حقيقة الأمر، أنه ليس بجديد على المنطقة العربية أن تكون بؤرة للتوتر، أو مسرحًا مهيئًا لتفجر الصراع فى أية لحظة (وإن اختلف الزمان أو تغير المكان)؛ لذا، فإن اندلاع مواجهة عسكرية بين عشية وضحاها لم يحمل وقوعه كحدث مفاجأة غير متوقعة لكثير من المراقبين، بيد أن تلك الحرب التى شنتها إسرائيل ضد لبنان أتت زاخرة بمفارقات غير مسبوقة، ومشاهد جديدة لم تعرفها أو تعهدها المنطقة من قبل، حتى يمكن لمن يقرأ

أحداثها جيداً وبتمعن الادعاء بأن تلك الحرب قد قلبت الموازين ليس على المستوى الإقليمى فحسب، بل وأيضًا على المستويين القطرى (الأضيق) والدولى (الأوسع)، الأمر الذى استدعى من كافة الأطراف المعنية، مباشرة كانت أو غير مباشرة، دولية وإقليمية، ضرورة التوقف عند ذلك الحدث وقفة جادة لمراجعة حساباتها، وإعادة ترتيب الأوراق، لا سيما فى ضوء ما أسفرت عنه المواجهة من تداعيات ما زالت حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات فى طور التشكل، والتتابع.

ومع الاتفاق على ضرورة التمييز بين نتائج الحرب فى الأجلين المتوسط والبعيد، كان من منطق الأمور أن يسعى المحللون إلى الخروج من أسر اللحظة الراهنة، وما تشمله من أحداث آنية، إلى آفاق أوسع من خلال استشراف أو توقع لما قد يأتى به المستقبل من مستجدات.

ذلك أن كلا الأمرين: الحدث وتداعياته، كانا وما زالا محلا للجدل، ومثارًا للمناقشات، التى اتسعت دوائرها وحلقاتها لكل مهتم، أو بالأحرى لكل منشغل بهموم هذه المنطقة.

وفى هذا السياق، تباينت التحليلات والتفسيرات ما بين رأى يجزم بأنها كانت حربًا مخططة، رسمت أحداثها بدقة، وتم التدبير لها جيداً وعلى نحو مسبق، على الأقل من جانب الطرف الإسرائيلى. وتكييف آخر للحرب يؤكد أنها حتى وإن بدأت كذلك فى مستهل أمرها، فإن مسارها وتطورها لم يلبثا بعد قليل أن خرجا تمامًا عن نطاق السيطرة، وتجاوز القدرة على الاستيعاب لدى كل من طرفيها، وانصرف هذا الرأى إلى رصد كيف وجهت الأحداث صانع القرار على الجانبين وجهات مغايرة نسبيًا أو بعيدة كل البعد عن تلك التى خطط لها من قبل.

وفى حين ذهب فريق من المحللين إلى توجيه اللوم لحزب الله الطرف المقاوم بوصفه البادئ أو المبادر الذى أقدم على اتخاذ خطوة غير محسوبة أو خوض مغامرة خطيرة جرت على الشعب والدولة فى لبنان كل هذا الحجم غير المسبوق من الويلات، والخسارة والتدمير، حتى أنه كاد يورط معه المنطقة ككل فى حرب لم تخترها أى من دولها، ناهيك عن التوقيت غير المناسب بالمرة، فهى أبعد ما يكون، فى هذا الوقت، عن الاستعداد لدخول مثل تلك المواجهة.

عمد فريق آخر إلى توجيه كل التحية والإكبار لقوى المقاومة، مثنيًا على صمودها وثباتها، وما أبدته من قدرة مذهلة وأداء رفيع فى الميدان بالتصدى للعدوان، والدفاع ببسالة فائقة كان من شأنها تلقين الجيش الإسرائيلى درسًا مريرًا قاسيًا، وإصابة قياداته بصدمة دفعتهم، ربما لأول مرة منذ زمن بعيد، للوقوع فى حالة من التخبط، والارتباك، انتهت بالاعتراف بالفشل.

وهو الأمر غير المألوف فى ضوء ما هو معروف للجميع عن الصلف والغرور والغطرسة الإسرائيلية، والدعاية المكثفة حول أساطير التفوق العسكرى المطلق، واحتكار القدرة على الردع، وامتلاك أقوى جيش، وأضخم ترسانة من الأسلحة الأكثر تطورًا فى المنطقة... وهى الادعاءات والمزاعم التى تم ترديدها، والترويج لها ولغيرها من الأكاذيب والأباطيل عبر مختلف وسائل الإعلام حتى باتت من قبيل المسلمات فى نظر أغلب دول العالم عموما، والدول العربية على وجه الخصوص، فإذا بالحرب تزيح الستار عن الحقيقة، وتكشف النقاب عما تنطوى عليه تلك الصورة، التى صنعتها إسرائيل لنفسها، من خداع وتضليل وزيف..

أما الفريق الثالث، فقد انصرف إلى توجيه الاتهامات وإعمال عقلية «المؤامرة» فيما خرج به من تفسير للحرب، فصورها وكأنها عمل مسرحى، تولى القطب الأمريكى الأوحد تأليف نصه، ووضع له السيناريو، كما انفرد بنفسه بتوزيع الأدوار، ثم وقف موقف المشاهد ليرقبه من وراء الكواليس مكتفيًا بالتدخل عند اللزوم لتوجيه مسار الأحداث الوجهة التى تتفق ومصالحه. فمن حديث عن تحريض أمريكى وصل إلى حد التواطؤ واقتياد آليات المجتمع الدولى ممثلة فى الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن تحديدًا، من أجل وضع مخططات الشرق الأوسط الكبير ـ والموسع ـ والجديد موضع تطبيق، بما يتوافق مع مقتضيات مصالحها.

إلى تحليل للحرب فى مجملها بوصفها أحد الأشكال الصراعية المعروفة فى مجال العلاقات الدولية للنمط المسمى «الحرب بالوكالة»، وكونها تعكس مواجهة غير مباشرة بين معسكر الغرب ـ الأمريكى ـ الأوروبى من جانب، ومعسكر إيران ـ سوريا من جانب آخر. فهؤلاء تولوا التخطيط، بينما تكفل كل من إسرائيل وحزب الله، كأدوات، بالتنفيذ.

وبغض النظر عما نجم عن تعدد الاجتهادات بتعدد المدارس، والرؤى، من تباين واختلاف حول تشخيص الأسباب الحقيقية وراء اندلاع الحرب فى نظر المراقبين، فقد استحقت تلك الحرب عن جدارة وصف **اللحظة الكاشفة** فى حياة المنطقة بصفة عامة، وفى مسيرة حياة الوطن العربى فى القلب منها على وجه أخص.

فما اتخذته الدول العربية فرادى من مواقف إزاء الحرب، سواء على المستوى الرسمى أو على المستوى الشعبى، سلطت الضوء على مواطن القوة والصلابة، ومواطن الوهن والهشاشة مجسدة تلك الفجوة الشهيرة الآخذة فى الاتساع والتعميق يوما بعد الآخر فى الوطن العربى فيما بين الحكومات على جانب، والشعوب على الجانب الآخر، وما اقترن بها من وضع مأزوم تعيشه أغلب الدول، بهياكلها ومؤسساتها الرسمية، وجهد هزيل تبذله المجتمعات المدنية والفعاليات غير الرسمية لتضييق تلك الفجوة، ورأب الصدع. وما تزامن مع كل ذلك من إصلاحات متعثرة الخطى، ومتأرجحة الوتائر تحت وطأة ضغوط الداخل والخارج معا.

أما مواقف تلك الدول مجتمعة عبر آليات العمل الجماعى كالجامعة العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامى، أو تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس أمنها، فقد أعادت بدورها فتح ملف العمل العربى المشترك (وهو ملف شائك تكتنفه الشوائب). وفى هذا الصدد، تعددت محاولات التشخيص لحالة الجامعة العربية ما بين قائل بوصولها إلى مرحلة من الجمود، وإصابتها بالشلل التام، والعجز عن الفعل، إلى من ينادى بأنه قد حان الوقت لإعلان وفاتها رسميّا.

وفى الحالتين، العلاج مستعص، تعترضه مصاعب جمة،

بيد أنه فى نظر البعض ما زال غير مستحيل.

وبمجرد أن ألقت الحرب أوزارها، امتد الخلاف فى الرؤى إلى تكييف كنه النتيجة التى باءت بها تلك الحرب، إذ أحاط الغموض والالتباس فى نهايتها بتحديد من هو الطرف المنتصر، ومن هو الطرف المهزوم، حتى قيل إن هذه الحرب أفرزت من بين نتائجها **معنى جديدًا للنصر**، أو أعادت تعريف وصياغة مفهومه، بما أضفى عليه مضمونًا جديدًا.

هكذا، طرحت الحرب بأحداثها وتداعياتها سؤالا جوهريا على بساط البحث:

وماذا عن المستقبل؟

ولا جدال أن محاولات الاجتهاد فى تقديم إجابة على هذا السؤال كان فيها متسعًا لجميع من شاركوا فى هذا المؤتمر بمحاوره المتعددة، من شتى التخصصات، ومن مختلف الأجيال المتعاقبة، والذين غطت أوراقهم الموضوع تباعًا عبر فصول هذا الكتاب، كما أتت مداخلات السادة رؤساء الجلسات، وتعقيبات المعقبين لتعكس معالم الجدل المحتدم حول ذات الموضوع، وبحيث استكملت الصورة وتم استيضاحها من كافة جوانبها وزواياها.

فالمحور الأول: حول **«الإطار الدولى والإقليمى للحرب»**، يشتمل على قسمين: أولهما بعنوان **«البيئة الدولية»** وكتبه د. محمد سالمان، وثانيهما بعنوان **«البيئة الإقليمية»** وقدمه د. حسن أبو طالب. وجاء هذا المحور مستعرضًا أهم الملامح التى ميزت تلك البيئة، بشقيها الدولى والإقليمى، والتى لا يمكن للمرء التطرق إلى فهم موضوع «الحرب» محل البحث بمعزل عنها، كانهيار القطبية الثنائية، وبدء عصر العولمة، والدخول فى مرحلة النظام الدولى الجديد الذى يتسم بالأحادية القطبية، حيث الانفراد الأمريكى بالهيمنة على العالم، وحيث رواج مقولات حاكمة كصراع أو صدام أو حوار الحضارات، وازدياد حجم وثقل المكون الثقافى جنب إلى جنبًا مع تنامى الاتجاه نحو العسكرة كأنماط سائدة للعلاقات الدولية فى صيغها الجديدة.

أضف إلى ذلك، حقائق جارية على الساحة الإقليمية، تعاد فى ضوئها رسم خرائط المنطقة ككل، ولا سيما فى محيطها العربى، كالاحتلال الأمريكى للعراق، والصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، والوضع فى السودان (أزمة دارفور)، وفى الخليج العربى (النفوذ الإيرانى).

المحور الثانى: عنوانه **«إستراتيجية الحرب»** وينصب على تناول أبعاد المواجهة العسكرية فى الميدان بين جبهتيها المباشرتين، حيث عرض لواء د. زكريا حسين **«خطط الحرب الإسرائيلية»**، وقدم عميد أ. ح صفوت الزيات ورقة تناولت **«القدرات العسكرية لدى حزب الله»**. وسلطت كل منهما الضوء على ما تتسم به القدرات العسكرية من مواطن للقوة ونقاط للضعف من كافة نواحيها ومقوماتها العددية، والبشرية، والتسليحية، والتكنولوجية، علاوة على الصاروخية. وكيف أدار كل من الطرفين المعركة عبر مراحلها المختلفة بدءًا من وضع الخطط، والاستعداد والتدريب، وتجهيز مسرح العمليات، مرورًا

بتنفيذها. وانتهاء بتكييف النتائج التى أفضت إليها. وكشفت الأوراق عن تراوح الحرب، فى عمومها، بين جملة البدائل الإستراتيجية كالمبادرة، والمفاجأة، والهجوم، والتصعيد، والدفاع، فضلاً عن الصمود.

وشغلت مسألة سقوط نظرية الأمن الإسرائيلى قسطًا وافرًا من الاهتمام، وحجمًا كبيرًا من النقاش.

وعنوان المحور الثالث: «التغطية الإعلامية للحرب وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع»، أتى استكمالا لتحليل فصول أخرى للمواجهة، لم تشهدها ساحة المعارك، وتمت إدارتها خارج الميدان، والتى عولجت فى ضوء مفهوم «الحرب النفسية»، كواحدة من ضروب الصراع وأشكاله غير العسكرية، والتى تتم عبر وسائل الإعلام، وباستخدام أدوات وأسلحة غير مادية كالخطاب السياسى، وذلك من خلال **«دراسة مقارنة لدور الإعلام الرسمى والإعلام المستقل»** أعدتها د. آمال كمال، مع التركيز فى المقارنة على الصحف القومية (مع أخذ الأهرام كمثال للتعبير عن وجهة النظر الحكومية)، والصحف المستقلة (مع أخذ حالة جريدة المصرى اليوم كمثال معبر عن الاتجاه غير الحكومى، والمعارض). وأوضحت الدراسة بجلاء مدى التباين فى أسلوب التغطية الخبرية، والمواد الإعلامية التى تضمنتها، ومدى السرعة والكفاءة فى نقل الأحداث، من مواقعها، علاوة على أساليب المعالجة الصحفية، وما قدمته كل جريدة من تحليلات وتعليقات وتقييمات. أعربت فى مجملها عن اتجاه الجريدة إزاء الحرب عمومًا، وإزاء السياسة الخارجية المصرية المتبعة تجاهها على وجه الخصوص، ومن ثم نحو تبنى الموقف المصرى الرسمى من خلال لغة التأييد، والتبرير، وعرض الحجج، والدفاع، أو نحو رفض هذا الموقف، فى إطار الخط المعارض للجريدة، ومن ثم توجيه الانتقادات، ومهاجمة النهج الرسمى فى معالجة الأزمة، أو حتى كيل الاتهامات له. ووصمه بأوصاف السلبية، والضعف، والتخاذل (الذى شاب مواقف الحكومات العربية بوجه أعم).

وقراءات فى الخطاب السياسى الذى صدر عن صانعى القرار الرئيسين على الجبهتين طوال فترة الحرب، وهم: **حسن نصر الله قائد حزب الله رمز المقاومة، وفؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان رمز الحكومة، وإيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل رمز الاحتلال، والعدوان**، وهى قراءات تحليلية قدمها كل من أ. نسمة شرارة، ود. أمانى مسعود،

وأ. حسام حسن على الترتيب، استهدفت التعرف على أهم معالم الخطاب المستخدم، من حيث اللغة، والمفردات المستعملة، والشعارات المرفوعة، حول أهداف الحرب، ودوافع كل طرف من ورائها، ونظرته للطرف الآخر، وتفنيده لحججه، وما تم تبادله عبر هذا الخطاب من اتهامات، ومحاولات للتشكيك، وهز للثقة لدى معسكر الأعداء، مع شحذ الهمم، وتعبئة الدعم وتأكيد التضامن ووحدة الصف الوطنى الداخلى، إضافة إلى العمل الدءوب على كسب التعاطف لدى الرأى العام، والحصول على أوسع نطاق ممكن من التأييد الجماهيرى، من خلال مخاطبة الشعوب بلغة المشاعر، والعزف على وتر العواطف، باستخدام الرموز الدينية والتاريخية والوطنية، وكيف توقف كل ذلك، من ناحية أولى، على طبيعة الجمهور المستهدف، وكنه الطرف الآخر المستقبل أى الموجه إليه الخطاب. كما تأثر من ناحية ثانية بصورة الشخص مصدر الخطاب ذاته، وسماته الشخصية، ودرجة توفر صفات وخصائص الزعامة التاريخية فيه، وصورة القائد الرمز الذى تلتف حوله الجماهير، ومدى انطباقها عليه، وبحيث يمكن اعتباره قدم تجسيدا لنمط بعينه من التصنيفات هو نمط «القيادة الكاريزمية».

المحور الرابع أتى تحت عنوان: **«المواقف الدولية إزاء الحرب»**، حيث تناولت أ.د. منار الشوربجى **«موقف الولايات المتحدة الأمريكية»**، وقدم د. أسامة مخيمر، **«موقف الاتحاد الأوروبى»** ثم قدمت أ. ولاء البحيرى، **«موقف الأمم المتحدة»** وتلاها أ.د. عبد الخبير عطا فى عرض **«موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى»**.

وقد استطاعت الأوراق تقديم تغطية وافية لأبعاد الموقف الدولى المتخذ من شتى الجهات الفاعلة، سواء كانت الدول الكبرى، أو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وبدا فى خلاصة هذا المحور أن تلك المواقف خرجت تعبيرا صادقا عن ملامح وقسمات منظومة العولمة بكافة تجلياتها، وخصوصا فيما يتعلق بالانفراد والهيمنة الأحادية الأمريكية التى طغت بمحدداتها على تشكيل وتوجيه سياسة الشريك الأوروبى، نحو المنطقة، كما كان لها القول الفصل والكلمة النهائية، ليس فقط فيما يصدر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من قرارات، تصب فى مصلحة حليفتها إسرائيل، وتضرب بمطالب العرب عرض الحائط، وإنما أيضًا فى تحديد موعد صدور القرار بشأن إنهاء الحرب (وقف إطلاق النار) أو تأجيله حسبما ترتئى.

وهكذا، انعقدت لها قيادة الآليات الدولية، وأمسكت فى قبضتها بزمام عملية صنع القرار، داخلها. أما الآليات العربية والإسلامية، فقد ترجمت كعادتها نفس المعوقات والأعراض المرضية التى تسببت فيما آل إليه حالها من تدهور فى الأداء وصل إلى العجز التام عن الفعل، كانعدام الإرادة السياسية، وغياب الإجماع، وتعثر عملية اتخاذ القرار، وحتى فى حالة اتخاذها، فهى بمنأى عن التحقق أو الإلزام، نظرا لافتقادها لآليات المتابعة، وافتقارها كذلك لأدوات وإمكانات التنفيذ. فليس من الغريب إذن أن نشهد هذا الحجم من الاختلال الشديد الذى تظهر به موازين القوى الدولية. وتبدو فى محصلتها مرجحة على نحو مجحف للكفة الإسرائيلية (التى تلقى الولايات المتحدة بثقلها معها)، على حساب المصالح الحيوية والحقوق الأساسية للدول العربية (التى لم تعد تجد من يصونها أو ينبرى، ولو بالقول، للدفاع عنها).

أما عن المحور الخامس فقد جاء بعنوان: **«المواقف الإقليمية الرسمية»**، مبتغيا استجلاء المواقف التى اتخذتها الأطراف الإقليمية الفاعلة والرئيسة فى المنطقة، مع محاولة تفهمها وتدارسها، بدءًا من **«الموقف المصرى»** الذى قامت بعرضه د. حنان قنديل، ثم **«الموقف السعودى»** الذى قدمه أ. خليل العنانى، ثم **«الموقف السورى»** الذى تحدث عنه د. رضوان زيادة، وأخيرا **«الموقف الإيرانى»** الذى أوضحه د. محمد السعيد إدريس. وتميزت العروض بدرجة رفيعة من الموضوعية فى المعالجة والتحليل، برغم ما يثيره الموضوع من حساسية.

ونجح هذا المحور فى رسم معالم خريطة المنطقة بدقة ملحوظة، رغم ما تعج به من تشابكات وتعقيدات مبينا خطوط التماس ودوائر التقاطع والالتقاء بين أطرافها الإقليمية، حيث تعدى هدف التحليل شرح المواقف الرسمية المتبعة، إلى تقديم رؤية تفسيرية أعمق لها على خلفية الأوزان النسبية المتغيرة للفاعلين، ومردودات هذا التغير على أحجام أدوارهم، ومن ثم ما طرأ على نفوذهم من صعود وتمدد (إيران ـ سوريا ـ السعودية) أو هبوط وانكماش (مصر).

الموقف المصرى قدم حالة نموذجية على الدور الإقليمى، وإن توزعت الآراء فى توصيف ماهية التغير الذى انتابه، ودلالات هذا التغير من حيث إدراج مصر فى معسكر الاعتدال، واعتبارها بموجبه إحدى الدول المتزعمة له فى المنطقة (أو أحد أضلاع مثلث

يضم إلى جانبها السعودية والأردن)، أو الحكم على هذا الدور كمحك للنفوذ المصرى بناء على مؤشرات الواقع الإقليمى، بالتراجع، والتقلص، والانحسار (مع اختلاف التفسيرات بشأن المسببات).

فى هذا السياق، تطرح قضية الفراغ القيادى الإقليمى الناجم عن الانسحاب المصرى، والقوى والبدائل المرشحة للتقدم، وملء هذا الفراغ. والمقصود بطبيعة الحال: إيران، وسوريا، وكذلك السعودية (التى بدأت فى إدارة ملف القضية الفلسطينية، برغم إدراجها فى فريق الاعتدال).

وفى المحور السادس: انتقل التحليل إلى استعراض المواقف على الصعيد الآخر غير الرسمى، وغير الحكومى؛ ولذا أخذ هذا المحور عنوان **«مواقف المجتمع المدنى»**، التى تمت معالجتها على ثلاثة مستويات: القطرى والإقليمى والعالمى. الأول: تناولته ورقة د. ناهد عز الدين، بعنوان **«موقف المجتمع المدنى المصرى»**، وهو ما تلاه الانتقال إلى بحث **«موقف المجتمع المدنى العربى»** الذى قدمته د. إيمان حسن، والثالث هو **«موقف المجتمع المدنى العالمى»** الذى أوضحت أبعاده د. هبة رءوف.

وتنبثق أهمية هذا الجانب من حقيقة التنامى فى دور المجتمع المدنى، برغم ما يشوب أدائه من أوجه قصور أو معوقات، والذى يدفع به إلى مصاف الفاعلين الجدد فى حقبة العولمة.

وهى ظاهرة لا ينفرد بها الوطن العربى، ولا تقتصر عليه، بل هى موجة ذات آفاق كونية، سرت على المنطقة، كما سرت على شتى بقاع العالم. أضف إلى ذلك، ما كشفت عنه الحرب الأخيرة موضع الدراسة من وجود خط انقسام واضح يعكس الاختلاف البين فى المواقف الرسمية وغير الرسمية، بما وضع الحكومات فى واد، والشعوب فى واد آخر، وأبرز الهوة السحيقة التى تفصل بينهما. غير أن اللافت هو ما ميز أداء المجتمع المدنى العالمى إزاء الحرب من معالم الفعالية التى تعود إلى نجاحه فى تحقيق التنسيق، والتعاون، والتشبيك، بالمقارنة بالمجتمع المدنى المصرى، والعربى، الذى جاء أداؤه على النقيض، مفتقرا لأغلب تلك المقومات، ودون أن يضيف بمناسبة تلك الحرب إلى سجله أى إنجازات أو نجاحات، يكون من شأنها تحسين وضعه كفاعل على غرار نظيره الدولى. وهو ما استوجب طرح إشكالية أثر البيئة السياسية غير الديموقراطية كتربة غير ملائمة لظهور

المجتمع المدنى، ناهيك عن تفعيل دوره، وحقيقة التغذية المتبادلة بين نظم الحكم العربية التى تغلب عليها التسلطية، ومجتمعاتها المدنية التى تعانى من نفس الآفة، كوجهين لعملة واحدة. فى مثل هذا المناخ غير المواتى، أنى يتأتى للمجتمع المدنى أن يلعب دوراً فى قضية خارجية، إذا كان هو عاجزا أصلا عن إثبات وجوده، وتعترضه شتى أنواع التقييد والتعويق والحظر فى الداخل؟

الكتاب فى **محوره السابع**: ينتقل بالاهتمام من الوقوف على حدث الحرب ذاته، بما اشتمل عليه من مواجهات على جبهاتها المختلفة، ومن استعراض للمواقف المتخذة إزاءه على شتى المستويات، دولية وإقليمية، ومن شتى الأطراف حكومية وغير حكومية، إلى بحث ما أفضى إليه من نتائج، وما خلفه وراءه من تداعيات، حيث قدمت الأوراق كشف حساب ختامى لطرفى الحرب المباشرين. وفى هذا السياق، اتخذ هذا المحور عنوان **«الآثار الداخلية للحرب»** حيث بدأ أ. أمجد جبريل بتحليل تلك الآثار **«فى داخل المجتمع الإسرائيلى»** أولا، ثم قدم أ.د. رضوان السيد طرحه فيما يتعلق بتداعيات الحرب على **«الوضع الداخلى فى لبنان»**.

ثمة مفارقة أسفرت عنها دراسة النتائج، فبقدر ما أحاط بنهاية تلك الحرب من التباس حول تحديد المنتصر والمهزوم، بقدر ما تركت بصماتها العميقة على الجبهة الداخلية لدى كلا الطرفين، بحيث يمكن رصد أن لحظة انتهاء المواجهة العسكرية هى ذاتها لحظة بداية تصاعد التوتر إلى حد اندلاع الأزمة الداخلية، سواء فى إسرائيل أو فى لبنان.

فأمام الصدمة التى تلقتها إسرائيل، وضربت بعنف أسس نظريتها بشأن الأمن المطلق، مما أفضى إلى اهتزاز الثقة فى القيادات العسكرية، والميدانية التى أدارت المعارك، وتسببت حسب الرأى العام الداخلى فيما منيت به إسرائيل من هزيمة. فكان القرار بفتح التحقيق ومحاسبة المخطئين، وعزل القادة والمسئولين الذين أثبتت التحقيقات إدانتهم. هذا فى المدى القصير.

أما فى الأجل الطويل، فالمستقبل يثير كثيراً من الأسئلة المحيرة، والتى لا تجد عليها إجابات حاسمة أو قاطعة: سواء تعلقت برغبة إسرائيل فى الانتقام والأخذ بالثأر، وترجيح خيار العودة لاستئناف الحرب ضد لبنان وتصفية المقاومة، واسترداد الأسيرين على خيار دخول المفاوضات، أو قبول صفقة لتبادل الأسرى، أو تعلقت بالانتخابات

القادمة واحتمالات فوز حزب كاديما وصعود نجم نتنياهو، أو تعلقت بمراجعة نظرية الأمن الإسرائيلى، أو حتى تعلقت بسياسة التسوية واحتمالات المضى قدمًا فى عملية السلام مع الفلسطينيين، وصولاً إلى المآل الحتمى لدولة الاحتلال والاستيطان الصهيونى إلى الزوال.

وعلى الجانب الآخر، لم تمض على توقف الحرب أيام قليلة حتى شهد الشارع اللبنانى موجة عارمة من التظاهرات والمسيرات التى عكست أزمة الاستقطاب المتفاقمة بين الحكومة والمعارضة، والتى كادت تهدد بإيقاظ مارد الفتنة الطائفية، وجر لبنان إلى أتون الحرب الأهلية التى ذاقت مرارتها من قبل لسنين عدة. وكانت مسألة إحالة ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريرى إلى «المحكمة الدولية» بمثابة الشرارة التى توشك أن تفجر الوضع اللبنانى المأزوم.

أما عن المحور الثامن: «الرؤى المستقبلية» فقد تطرق فيه المشاركون إلى مهمة رسم ملامح المستقبل، وما قد ينبئ عنه أو يحمله معه من صور ومآلات، وسيناريوهات وبدائل سواء تعلقت بمنطقة الشرق الأوسط ككل، أو ببلدان الوطن العربى تحديدا. فتحدث أ. السيد ياسين عن **«مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة»**، وتناول أ. د. محمد قدرى سعيد **«مستقبل التوازن الإستراتيجى بين العرب وإسرائيل»**، وتولى أ. د. عبد المنعم المشاط عملية مراجعة وإعادة قراءة حول **«مفهوم الأمن القومى العربى»**.

أما قضية **«الديموقراطية ومستقبل الإصلاح السياسى فى الوطن العربى»** والتى أضافت ملفًا شائكًا لا يقل سخونة أو إثارة للجدل حوله عن كافة الملفات المصيرية السابقة، إن لم يكن قد احتل بفتحه فى الآونة الأخيرة موقع الصدارة بينها، إذ بات بمثابة المفتاح الرئيس والمحدد الحاسم ليس فقط فى فهم حال الأمة العربية الراهن وإنما فى تقديم تفسير لما قد تمر به من تقلبات بين لحظات الإخفاق والهزيمة والانكسار، ولحظات النجاح والعزة والانتصار.

كان مستقبل الديموقراطية والإصلاح السياسى فى الوطن العربى محورًا لرؤى استشرافية تراوحت من أقصى درجات التفاؤل إلى أقصى درجات التشاؤم، وتضمنتها مداخلات كل من أ. د. محمد السيد سعيد، وأ. معن بشور، وأ. د. علىّ الدين هلال. وبين هذا وذاك، يكون فى مقدور القارئ تلمس صور عدة للمستقبل، أو تصور مشاهد افتراضية فى شكل سيناريوهات، وبدائل متعددة، وعلى هذا المنوال يمكن استخلاص

الشروط، الأقرب إلى الموضوعية، لكى يقدر لأى بديل منها التحقق الفعلى على أرض الواقع.

وأخيرًا، لا يسع مركز البحوث والدراسات السياسية سوى التوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من أسهم فى صدور هذا الكتاب، وبصورة خاصة أ. سالى هانى وأ. رضوى صلاح منسقتى المشروعات بالمركز، وأ. ياسمين زين العابدين المعيدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة المستقبل، كما يعرب عن أصدق آيات الامتنان لكل من استجاب بتلبية الدعوة للمشاركة فى أعمال هذا المؤتمر، وعلى رأسهم السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية (بيت العرب) الذى أناب عنه السيد المستشار هشام يوسف.

والشكر الجزيل للأشقاء من الأساتذة العرب الأجلاء الذين تحملوا مشقة السفر، وعناء ترك أوطانهم العزيزة على قلوبنا جميعًا للمجىء إلى وطنهم الثانى مصر، وكان لحضورهم بالغ الأثر فى إثراء فعاليات هذا المؤتمر.

وبالله التوفيق والسداد

المحرران ـ القاهرة ٢٠٠٧م

فلسفة المؤتمر

د. عبد المنعم المشاط ـ د. ناهد عز الدين

ليس بجديد على المنطقة العربية أن تكون بؤرة للتوتر، وساحة مهيأة للصراع فى أى لحظة، وإن اختلف الزمان والمكان.. لذا لم يعد اندلاع مواجهة عسكرية بين عشية وضحاها مفاجأة، بيد أن تلك الحرب الأخيرة التى شنتها إسرائيل على لبنان حملت معها مفاجآت عديدة، كما أتت زاخرة بمفارقات غير مسبوقة لم تعرفها المنطقة من قبل، حتى يمكن القول بأن تلك الحرب قد قلبت الموازين، ليس فقط على المستوى الإقليمى؛ بل وأيضًا على المستويين الدولى والقطرى؛ وهو ما استدعى من كافة الأطراف المباشرة وغير المباشرة وقفة جادة لمراجعة الحسابات وإعادة ترتيب الأوراق، فى ضوء ما أسفرت عنه تلك المواجهة من تداعيات ما زال أغلبها فى طور التشكيل والتتابع.

ومع الاتفاق على ضرورة التمييز بين نتائج الحرب فى المديين المتوسط والبعيد؛ كان من منطق الأمور أن يسعى المراقبون والمحللون إلى الخروج من دائرة اللحظة الراهنة إلى نطاق الاستشراف والتوقع لما قد يأتى به المستقبل من مستجدات؛ ذلك أن كلا الأمرين (أى الحدث وتداعياته) كانا وما زالا محلا للجدل ومثارًا للمناقشات لكل مهتم أو مهموم بهذه المنطقة من العالم. وفى هذا السياق تباينت التحليلات والتفسيرات ما بين رأى يجزم بأنها كانت حربًا مخططة وأحداثًا مرسومة وبدقة، على الأقل من الجانب الإسرائيلى، ورأى آخر يؤكد أنها حتى وإن بدت كذلك؛ فإن مسارها وتطورها خرج عن نطاق السيطرة والاستيعاب لكلا الطرفين، كما وجهت الأحداث صانع القرار وجهات مختلفة عن تلك التى خطط لها من قبل.

وفى الوقت الذى ذهب فيه فريق إلى توجيه اللوم للمقاومة ممثلة فى حزب الله بوصفه البادئ أو المبادر بخطوة غير محسوبة، أو مغامرة جرَّت على الشعب اللبنانى والدولة

اللبنانية كل هذا الحجم غير المسبوق من الدمار والويلات، وكاد يورط معه المنطقة بأسرها فى حرب لم تخترها أىٌّ من دول المنطقة، ناهيك عن التوقيت غير المناسب؛ ذهب فريق آخر إلى توجيه كل التحية والإكبار لنفس المقاومة مثنيًا على صمودها، وما أبدته من قدرة رفيعة فى الميدان وتصديها للعدوان الإسرائيلى، ودفاعها ببسالة لقنت الجيش الإسرائيلى درسًا مريرًا، وأصابت قيادات إسرائيل بما يشبه الصدمة؛ مما دفعهم لأول مرة ربما منذ زمن طويل للاعتراف بالتخبط والارتباك ثم الفشل؛ وهو أمر لم يعتده الكثيرون فى ضوء الغطرسة الإسرائيلية المعهودة وأسطورة التفوق العسكرى المطلق، واحتكار القدرة على الردع فى المنطقة؛ وهو ما سلمت به أغلب دول العالم عمومًا، ودول منطقة الشرق الأوسط خصوصًا.

أما الفريق الثالث فقد انصرف إلى إلقاء التهم وإعمال عقلية المؤامرة فى تفسير الحرب، وكأنها مسرحية وضع النص لها القطب الأمريكى، كما قام أيضًا بتوزيع الأدوار، ووقف موقف المراقب والمشاهد من وراء الكواليس، ثم تدخل عند اللزوم لتسيير الأحداث؛ فمن حديث عن تحريض أمريكى وصل إلى حد التواطؤ مع آليات المجتمع الدولى ممثلة فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى تحليل للحرب برمتها بوصفها أحد تطبيقات الحرب بالوكالة، وكونها تعكس مواجهة غير مباشرة بين معسكر الغرب الأمريكى/ الأوروبى ومعسكر إيران/ سوريا/ حزب الله.

وبغض النظر عن اجتهادات التفسير الذى اختلفت مدارسه وتنوعت معها أسباب اندلاع الحرب؛ فقد لعبت تلك الحرب بجدارة دور اللحظة الكاشفة فى حياة المنطقة عمومًا، وفى حياة الوطن العربى على وجه الخصوص؛ فمواقف الدول العربية فرادى (رسميًا وشعبيًا) سلطت الضوء على مواطن للقوة وأخرى للوهن، وجسدت الفجوة الشهيرة بين الحكومات والشعوب، وما يرتبط بذلك من وضع مأزوم للدولة، وجهود هزيلة للمجتمعات فى رأب الصدع، وإصلاحات تعانى التعثر فى خطواتها والتأرجح فى وتائرها تحت وطأة ضغوط الداخل والخارج. ومواقف الدول العربية مجتمعة ـ عبر آلية الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامى أو مجلس الأمن ـ أعادت بدورها فتح ملف العمل العربى المشترك، وتعددت هنا أيضًا التشخيصات؛ ما بين قائل بوصول الجامعة إلى العجز والشلل، إلى قائل بوفاتها، وفى الحالتين العلاج مستعصٍ، وإن كان فى نظر البعض ما زال غير مستحيل.

إذن فإن الخلاف قد امتد إلى تكييف كنه النتيجة التى باءت بها هذه الحرب، وأحاط الالتباس بتعيين من المنتصر ومن المهزوم، حتى قيل إن هذه الحرب أفرزت معنى جديداً للنصر، أو أعادت تعريف مضمون الانتصار. وهكذا طرحت هذه الحرب السؤال المحورى على بساط البحث: ماذا عن المستقبل؟

لا جدال أن محاولة الإجابة فيها متسع للجميع من شتى التخصصات، ومن مختلف الأجيال، وإن كانت خبرة الجيل الأكبر تفتح الطريق أمام الجيل الجديد؛ فلا شك فى أن هذا الجيل الجديد هو وحده الذى سيسلك هذا الطريق.

وفى إطار التزام المركز بدراسة القضايا الحيوية التى تتعلق بمستقبل الوطن العربى ومصالحه، وكذلك المصالح القومية المصرية؛ فقد قرر المركز عقد المؤتمر السنوى «العشرين» لدراسة تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط.

وتدور المحاور العامة للمؤتمر حول ما يلى:

١ ـ الإطار الدولى والإقليمى للحرب.

٢ ـ إستراتيجية الحرب.

٣ ـ التغطية الإعلامية للحرب، وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية).

٤ ـ المواقف الدولية إزاء الحرب.

٥ ـ المواقف الإقليمية الرسمية.

٦ ـ مواقف المجتمع المدنى.

٧ ـ الآثار الداخلية للحرب.

٨ ـ رؤى مستقبلية.

عبد المنعم المشاط ـ ناهد عز الدين

obeikan.com

الكلمات الافتتاحية

• **د. عبد المنعم المشاط**

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

• **د. منى البرادعى**

عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة ورئيس مجلس إدارة المركز

• **المستشار: هشام يوسف**

ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

obeikan.com

obeikan.com

كلمة د. عبد المنعم المشاط

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

نخص بالترحيب الإخوة الأشقاء القادمين من الدول العربية الشقيقة: الأستاذ معن بشور، أ. د. رضوان السيد من لبنان، د. رضوان زيادة من سوريا، السيد اللواء محمد خير شياب من الأردن، وزملاءنا من العراق الشقيق والجزائر؛ الذين تحملوا مشاق السفر وشرفونا فى هذا المؤتمر.

وهذه مناسبة طيبة أود أن أشكر فيها زملائى الذين سبقونى فى رئاسة المركز مثل:

أ. د. علىّ الدين هلال، أ. د. نازلى معوض، أ. د. نادية مصطفى. وأخص بالذكر أ. د. علىّ الدين هلال لأنه أنشأ مركزًا مشهورًا أكسبه الاحترام والتقدير، وأسبغ عليه صفة العالمية منذ كان مديرًا له.

حقيقة الأمر أننا منذ عدة شهور كنا نتناقش فى موضوع المؤتمر السنوى، والذى يعتبر من أهم الأنشطة التى يقوم بها المركز على مدى العشرين عامًا الماضية..

وكان أمامنا اختياران فى هذا المضمار؛ وهما: أن نعقد مؤتمرًا حول السياسات الخارجية العربية (وهذا موضوع مهم، وهناك دراسات محدودة جدًا حوله، خصوصًا باللغة العربية، فلا يوجد سوى دراستين؛ دراسة للدكتور علىّ الدين هلال، وأخرى للدكتور بهجت قرنى)، أو أن يتولى المؤتمر دراسة الدور السياسى للمرأة فى الوطن العربى، باعتباره أيضًا موضوعًا من الموضوعات المهمة.

ثم حدث الغزو الإسرائيلى للبنان، والحرب التى استمرت قرابة الشهر، وكان من الضرورى للقائمين على المركز ـ مثل بقية أبناء الأمة العربية ـ أن يفكروا فى عقد

مؤتمره السنوى «العشرين» حول تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط.

وفى هذا الإطار حاولنا استضافة ممثلى الحكومة اللبنانية، وأرسلنا وفدًا إلى السفارة.. ولكن يبدو أنه كان من الصعب عليهم لسبب أو لآخر المشاركة فى المؤتمر، ودعونا أيضًا السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووعدنا بالحضور، ولكن لظروف الموقف الحالى فى لبنان لم يستطع؛ ولذا سيمثله سعادة المستشار هشام يوسف نائب الأمين العام.

وأود الإشارة إلى المناقشات العامة والكتابات التى تناولت موضوع الحرب الإسرائيلية اللبنانية وتداعياتها؛ فالبعض يعتبرها حلقة فى سلسلة طويلة من الصراع العربى الإسرائيلى، والبعض الآخر ـ لسبب أو لآخر ـ يلوم حزب الله وأيضًا حماس؛ بسبب قضية الأسرى الإسرائيليين، والبعض الثالث يرى أنها نتاج للصراع الدولى والإقليمى القائم الآن داخل المنطقة، وبصورة خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر يرى أنها نتاج للصراع الدولى والإقليمى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الإقليمية الأخرى.

أيًا كانت الرؤى والمناقشات التى تعرض لها الإعلام العربى فى الشهور الماضية؛ فإن المناقشات التى ستدور سوف تتناول بالتحليل العلمى ما تعنيه تلك الحرب بالنسبة للمنطقة، ودلالات هذه الحرب.

والذى ينظر إلى جدول الأعمال سوف يرى أننا حاولنا قدر المستطاع الاستعانة بشباب الباحثين؛ أى الجيل الجديد من الباحثين فى العلوم السياسية والعلوم الأخرى؛ لخلق تواصل بين الأجيال، وخلق شبكة بين الباحثين الجدد فى هذه الموضوعات المهمة.

أشكر لكم اهتمامكم ومساندتكم، وأود التأكيد على أن مركز البحوث والدراسات السياسية هو مركز مستقل، منفتح على مختلف التيارات الأكاديمية والفكرية والسياسية، كما أننا نستهدف الوصول إلى العمل مع مؤسسات المجتمع المدنى المصرية والعربية والدولية.

اسمحوا لى أن أتقدم بالشكر والعرفان لطاقم المركز من العاملين والباحثات الشابات؛ على إخلاصهم وعملهم وجهدهم، وأخص بالشكر بطبيعة الحال أ. د. ناهد عز الدين منسق المؤتمر، والآنسة سالى هانى المسئول الإدارى والتنفيذى للمؤتمر.

والكلمة الآن لـ أ. د. منى البرادعى عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ورئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية. . . .

* * *

obeikan.com

كلمة د. منى البرادعى

عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
ورئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية

الأستاذ الدكتور **عبد المنعم المشاط** . . مدير مركز البحوث والدراسات السياسية . .

السادة الزملاء الأعزاء . .

أبناءنا من شباب الباحثين والطلاب . .

السادة الحضور الكرام . . .

أهلاً بكم فى رحاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

باسم الكلية أرحب بكم جميعًا ضيوفًا أعزاء فى هذا المؤتمر ؛ وهو المؤتمر «العشرون» الذى يعقده مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية ، وهو فى حقيقة الأمر بمثابة احتفالية ؛ لمرور عقدين على أول مؤتمر سنوى يعقده المركز بعد عامين من تأسيسه عام ١٩٨٥ ؛ وهو بذلك يعتبر واحداً من أقدم مراكز الأبحاث فى الوطن العربى ، وأكثرها خصوبة وعطاء على المستويين العلمى والعملى . فهذا المركز على مدى تاريخه العريق كان وما زال بمثابة منارة أكاديمية للعديد من الباحثين والدارسين ، وبيت خبرة معتمد لدى النخبة من صانعى القرار وكبار المسئولين .

نلتقى اليوم لنفتتح المؤتمر «العشرين» للمركز تحت عنوان : **«تداعيات الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط»** ، والذى يعقد على مدار ثلاثة أيام ، ويشارك فيه صفوة من الأساتذة والمحللين والخبراء المتخصصين الأجلاء من مصر والوطن العربى ، علاوة على عدد من خيرة شباب الباحثين الواعد .

بهذا يكون المؤتمر مناسبة سنوية ومحفلاً علميًا تلتقى فيه الأجيال؛ ليستقى الشباب خبرات الأساتذة، ويستشرف أساتذتهم رؤى المستقبل فى أعينهم، ويدور النقاش بمساهمتكم جميعًا حول قضية هى بكافة المقاييس «موضوع الساعة»، والملف الأكثر إلحاحًا على مستوى منطقتنا بأسرها.

فالعدوان الإسرائيلى على لبنان الشقيق لم يأت فقط كحلقة جديدة فى مسلسل الصراع العربى/ الإسرائيلى المتواصل؛ وإنما هو -بلا جَدال- يمثل مفترق طرق يتجاوز فى تداعياته الحدث ذاته إلى ما هو أبعد؛ بحيث يمكن القول إنه على ضوئه يستطيع المرء قراءة الكثير من معالم المستقبل؛ ليس فقط على المستوى الإقليمى؛ وإنما أيضًا على المستوى الدولى الأوسع.

أضف إلى ذلك ما حملته تلك الحرب الأخيرة من أبعاد متعددة ومتشابكة، تستلزم استطلاع رؤى المحللين من مختلف مجالات التخصص، ما بين الدبلوماسى والسياسى والعسكرى، والإعلامى؛ رصدًا لمواقف مختلف الأطراف، وعلى شتى المستويات، ما بين الحكومى الرسمى، والشعبى غير الرسمى، وما بين الدولى والإقليمى والمحلى، بما يسهم فى بناء رؤية متكاملة للحدث وتداعياته المستقبلية.

تحية للمركز على تنظيمه لهذا الملتقى العلمى الذى هو بمثابة إضافة جديدة إلى رصيده الضخم، وتحية لإدارته على جهودها التى تواصلت على مدى العقدين السابقين، فضربت مثالاً نموذجيًا للعمل العلمى الرصين، الذى يضع دومًا مصالح الوطن العربى ـ وفى القلب منه مصر بالطبع ـ فى صدارة همومه وشواغله، وعلى رأس أجندته البحثية كأولوية.

تحية إلى كل من شارك معنا من السادة رؤساء الجلسات والمعقبين والباحثين والسادة الحاضرين، الذين سيكون لمداخلاتهم أبلغ الأثر فى تعميق النقاش وإثرائه..

أرحب بكم جميعًا مرة أخرى، وأتمنى لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق والسداد..

***

كلمة المستشار: هشام يوسف

ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

كلمتى ستكون عن الوضع الحالى فى لبنان . . وقد أشار الرئيس مبارك إلى أن الوضع فى لبنان بهذه الطريقة المأساوية سيؤدى إلى عديد من النزاعات الطائفية فى لبنان التى لا يعلم مداها إلا الله . . والحقيقة أن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى قام فور توجهه إلى لبنان بعقد لقاءات مع المسئولين هناك من جميع الأطراف؛ لبحث السبل الممكنة للخروج من الأزمة اللبنانية . . والحقيقة أن طبيعة الوضع اللبنانى تحتم أن تكون المفاوضات بين جميع الأطراف؛ فالسرية فى المفاوضات اللبنانية لا تصلح .

وقد ذكرت جريدة الحياة أن المبادرة التى تقدم بها الأمين العام هى من أربعة بنود، بعضها دقيق، والآخر غير دقيق . . أما بالنسبة لجريدة النهار فقد انتقدت أيضًا الأمين العام ومبادرته .

وحقيقة الأمر أن العمل على الساحة اللبنانية شاق جدًا، وخلال المفاوضات التى كان يجريها الأمين العام لجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالأزمة السورية اللبنانية تعالت بعض الأصوات داخل لبنان بتوجيه الانتقادات للأمين العام، بزعم أنه يضع نقاطًا معينة حتى يمكن لسوريا من خلالها العودة إلى لبنان . أيضًا كانت هناك بعض الجهود السعودية لحل الأزمة اللبنانية، ولكنها باءت بالفشل .

ولا يمكن أن نعزل الأزمة اللبنانية عن الوضع الإقليمى من حيث الوضع فى العراق والصراع الإسرائيلى/ الفلسطينى، وأيضًا لا يمكن عزله عن البيئة الدولية؛ حيث مفهوم الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع ـ وفقًا لما أعلنت عنه كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ـ فى مرحلة المخاض .

كذلك أيضًا لا يمكن الحديث عن الحرب الإسرائيلية / اللبنانية دون وضع المذاهب الطائفية فى الاعتبار، من حيث وجود سنة وشيعة ومذاهب أخرى، وأيضًا عندما نتحدث عن الحرب الإسرائيلية / اللبنانية لا بد فى كل حال من الأحوال أن ندرس الأسباب التى أدت إلى هذه الحرب؛ فهناك أسباب معلنة، وأسباب حقيقية. . الأسباب المعلنة هى أن إسرائيل تريد استرداد الجنديين الإسرائيليين اللذين قام بخطفهما حزب الله، وأن إسرائيل تطبق القانون الدولى وتدافع عن نفسها. أما الأسباب الحقيقية فهى تدمير البنية التحتية اللبنانية، مع إيجاد نزاع طائفى الغرض منه تقسيم لبنان، وتشكيل ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

أيضًا نريد أن نوضح أن الحرب الإسرائيلية / اللبنانية كانت برغبة الإدارة الأمريكية؛ فلم تتح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لمجلس الأمن للانعقاد لبحث الموقف، وهذا على غير المعتاد. . ففى حالة الصراعات العسكرية فى أى مكان فى العالم يقوم مجلس الأمن بعقد جلسته الطارئة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وهذا لم يحدث مع العدوان الإسرائيلى على لبنان، وهذا يدل على أن إسرائيل دولة مارقة وفوق القانون.

أما بالنسبة لحسابات الحرب؛ فكانت خارج توقعات جميع الأطراف، وحتى حزب الله مثلاً؛ فقد أعلن الشيخ نصر الله (الأمين العام للحزب) بعد انتهاء الحرب أنه لو كان يعلم أن خطف الجنديين سيؤدى إلى هذه الحرب ما كان أقدم عليها، وكذلك الولايات المتحدة وإسرائيل؛ حيث أعلنت إسرائيل أنها لم تكن تتوقع أن حزب الله سيصمد كل هذا الوقت، وأنها كانت تعتقد أنها يمكنها القضاء عليه فى فترة وجيزة؛ وهذا لم يحدث قط.

أما بالنسبة للجهود العربية فقد جاءت فى وقت متأخر للغاية؛ حيث عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية، وأسفر الاجتماع عن إيفاد بعثة من الجامعة العربية تتكون من الأمين العام، واشتركت أنا فى هذه البعثة، وكان يوجد فى هذه البعثة وزير خارجية قطر باعتبارها عضوًا غير دائم فى مجلس الأمن، ووزير خارجية الإمارات باعتبارها رئيس دورة وزراء الخارجية العرب. . وقد توجهت هذه البعثة إلى الأمم المتحدة لإيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، وقد صدر قرار من مجلس الأمن ضعيف جدًا لا يتضمن الانسحاب الإسرائيلى بطريقة فعلية وعودة النازحين؛ بل اقتصر على توسيع عمل القوات الدولية فى لبنان، ولم يهاجم القرار إسرائيل بالمعنى المطلوب.

أيضًا فشلت المجموعة العربية فى التوصل إلى صيغة مناسبة يمكن من خلالها تبادل الأسرى بين الطرفين، عن طريق أن يكون ذلك جزءًا من القرار الصادر من مجلس الأمن.

من جانب آخر بدأت إسرائيل تعيد حساباتها مرة أخرى، خاصة بعد تفوق حزب الله عليها، وبدأت تعيد النظر فى سياستها الخارجية، وإستراتيجيتها القائمة على الردع، وخاصة مع الخوف من تحول حماس إلى قوة كبيرة مثل حزب الله فى لبنان لا تستطيع السيطرة عليها؛ فهناك ربط بين ما يحدث فى فلسطين والوضع فى لبنان الذى يتسم بالصعوبة، سواء بالنسبة للمفاوضات، وأيضًا بالنسبة للتوصل إلى تسوية من مختلف الأطراف؛ حيث الطبيعة اللبنانية ليست مختلفة إلى حد كبير..

ونأمل جميعًا فى خروج الشعب اللبنانى من أزمته الراهنة.

***

obeikan.com

المحور الأول

الإطار الدولى والإقليمى للحرب

١ ـ البيئة الدولية قبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية

(قراءة فى خريطة الواقع الدولى) ..... د. محمد سالمان طايع

٢ ـ البيئة الإقليمية ..... د. حسن أبو طالب

• التعقيب ..... د. بهجت قرنى

obeikan.com

obeikan.com

١ ـ البيئة الدولية قبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية / اللبنانية قراءة فى خريطة الواقع الدولى

د. محمد سالمان طايع(*)

مقدمة

يوضح تأمل الخريطة السياسية للنسق الدولى منذ انتهاء الحرب الباردة أن ثمة تغيرات هيكلية قد شهدتها الساحة الدولية، ساهمت بدورها فى إحداث تحولات جذرية فى الأجندة الدولية؛ حيث أعيدت صياغة الأولويات والقضايا، وتمت عملية إعادة مراجعة للعديد من المفاهيم والرؤى والتصورات التى كانت حاكمة فى فترة القطبية الثنائية.

فلقد توالت التطورات الجذرية على المجتمع الدولى منذ تولى الرئيس «ميخائيل جورباتشوف» (رئيس الاتحاد السوفيتى السابق) السلطة فى مارس ١٩٨٥، بعد انتخابه أمينًا عامًا للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، ومناداته ببرنامجه الإصلاحى المعروف بـ «البيروسترويكا»، الذى أقرته اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى فى إبريل ١٩٨٥ كإستراتيجية للدولة فى الداخل والخارج.

وإذا كان الكثير من المحللين والمراقبين والباحثين فى العلاقات الدولية يعتبرون تولى «جورباتشوف» للسلطة فى الاتحاد السوفيتى السابق بمثابة الحدث المفصلى الذى يؤرخ له باعتباره بداية نهاية الحرب الباردة؛ ومع ذلك، فإنه ما بين هذا الحدث وحتى اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦؛ وقعت أحداث واستجدت متغيرات يتعين علينا التأمل فيما مثلته من تحديات، وما قد يكون لها من انعكاسات وتداعيات.

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية.

يأتى فى مقدمة تلك التحديات ما يشهده الفكر الإستراتيجى الدولى من تطوير للمفاهيم والمبادئ التى سادت العلاقات الدولية لسنوات طويلة؛ فلم تعد تلك المبادئ فى ذات الموقع الحاكم لتلك العلاقات على النحو الذى اعتاده العالم؛ بل شهدنا قيمًا كانت ثابتة تتهاوى، ومبادئ كنا نحسبها راسخة تتزعزع؛ فلم يعد مبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الوحدة الإقليمية للدولة كافيين لمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وواكب هذا إنكار لحقائق التنوع الثقافى والتباين الاجتماعى بين الحضارات المختلفة، وتراجُع دائرة الحوار الدولى أمام محاولات متصلة من بعض الأطراف الدولية لفرض رؤى وأنماط معينة من التفكير والحياة على الآخرين.

بيد أنه يمكن القول بأن تغير بنية (هيكل) النظام العالمى من الثنائية القطبية إلى الأحادية كان أحد أهم وأبرز ملامح التغير وإعادة التشكل فى الخريطة السياسية الدولية الراهنة. وقد ارتبط بهذا الحدث ـ أو ترتب عليه ـ عدد من المتغيرات الأخرى.

وانطلاقًا مما سبق تتحدد **الإشكالية البحثية** التى تسعى هذه الدراسة إلى التصدى لها فى السؤال التالى: «ما هى أبرز ملامح خريطة الواقع السياسى الدولى فى الفترة السابقة على اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦»؟

ومن الناحية **المنهاجية التحليلية**؛ تنهض هذه الدراسة على تحليل عناصر الخريطة السياسية الدولية؛ باعتبارها «المحددات الدولية» للحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ أى تلك المحددات النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية (الدولية)، والتى تشكل ـ فى مجموع تفاعلها واعتمالها مع بعضها البعض ـ «المتغير المستقل» الذى يفسر أحد أبعاد تلك الحرب، باعتباره المتغير المسبب لها[1].

ومن ثم تنهض الدراسة منهاجيًا فى تحليلها لعناصر البيئة الدولية للحرب الإسرائيلية اللبنانية على **المقترب النظمى**، الذى يقوم بالأساس على افتراض أن هناك تأثيرًا لخصائص النظام العالمى على الوحدات المكونة له، سواء أخذت شكل الدول أو أخذت شكل نظم دولية أو إقليمية تابعة.

ومن هذه الفرضية تنطلق فرضية أخرى مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام العالمى أو البيئة الخارجية بشكل عام بتشابكاتها وتعقيداتها؛ فإن هناك تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام، وفى سلوكها الخارجى.. وبشكل أكثر دقة فإن تغيرات النظام

الدولى والبيئة الخارجية بشكل عام تمثل محددات خارجية لعملية تغير السياسة الخارجية فى كل دولة من الدول.

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن أدبيات العلاقات الدولية قد أعطت اهتمامًا نظريًا كبيرًا بمعضلات العلاقة بين النظام الدولى الشامل والنظم الفرعية (الإقليمية) الدولية، وبعوامل الارتباط والانفصال بين النظامين الفرعى الإقليمى والدولى، من خلال الفواعل والموضوعات المشتركة، ومن خلال أنماط وآثار التفاعل بين النظم الفرعية المختلفة.

وقد تزايد الاهتمام بهذا المستوى النظمى فى ظل التطورات الدولية على صعيد التوازن الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية، التى لم يعد معها من الممكن الفصل بين خصوصيات النظم الإقليمية الفرعية وتفاعلات النظام العالمى.

وفى هذا الصدد؛ فإن خصائص النظام العالمى وما يطرأ عليها من تغير؛ تؤثر بشكل أو بآخر على الأنساق الفرعية الإقليمية[٢].

وبإسقاط هذه الحقيقة النظرية على النظام العالمى فى مرحلته الراهنة، لا سيما وأنه قد شهد تغييرات عالمية جعلت منه - وبأكثر من مقياس - نظامًا عالميًا جديدًا، وقد انعكست التغيرات فى بيئة وعناصر وهيكل النظام العالمى الجديد - حتمًا - على الأنساق الفرعية الإقليمية التابعة له، ولأغراض التحليل؛ فإن هذه الدراسة سوف تعالج تلك الإشكالية البحثية من خلال خمس نقاط تحليلية، تشكل فى مجموعها أبرز ملامح خريطة الواقع الدولى فى المرحلة محل البحث، وهى:

١ - بنيان (هيكل) النظام الدولى.

٢ - إعادة تعريف مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة.

٣ - تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية.

٤ - الحرب على الإرهاب.

٥ - عسكرة العلاقات الدولية.

أولاً: بنيان (هيكل) النظام الدولى: الأحادية القطبية

يُعرف النظام الدولى على أنه «**نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات أو الأطراف الدولية المتعددة المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام**» . وتأسيسًا على هذا التعريف يمكن النظر إلى مفهوم النظام الدولى على أساس أنه يعنى نمطًا أو أنماطًا سائدة للتفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه، وأن هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام ذاته[٣] .

ويقصد بالنسق (System) «مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل؛ فالنسق يتميز بالترابط والتوافق بين وحداته، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات ويتوقف عليها، كذلك فالتفاعل الذى يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائيًا، ولكنه تفاعل نمطى يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به» .

وينطوى النسق الدولى ـ وفق هذا التعريف ـ على أربعة أبعاد رئيسة؛ هى: الوحدات، والمؤسسات، والعمليات السياسية، وأخيرًا، البنيان.

ويقصد بالبنيان: «كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق الدولى بالنسبة لبعضها البعض»، ويتحدد هذا الترتيب طبقًا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق، وأيضًا طبقًا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات» . ويقصد بتوزيع المقدرات فى هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية، ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولى[٤] .

وبمطابقة هذا التعريف بما يشهده النظام الدولى من تغيرات منذ منتصف ونهاية ثمانينيات القرن المنصرم؛ يمكن القول بأن النظام الدولى الذى تبلور فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهد تحولات وتغيرات كبرى طرأت على بنيان ذلك النظام، وذلك كان من شأنه خلق نظام دولى جديد نعاصره الآن.

فقد شهد القرن العشرون ثلاث حروب عالمية كبرى؛ هى: الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ١٩٤٥)، والحرب الباردة (١٩٤٦ـ١٩٩١). وبينما ترتب على الحرب الأولى سقوط حوالى ٩ , ١٥ مليون قتيل، وعلى

الحرب الثانية سقوط حوالى ٣٥,٧ مليون قتيل؛ فإن الحرب الباردة جاءت فى سياق مختلف كليًا؛ حيث لم تؤد إلى سقوط قتلى، وإنما انتهت تلك الحرب بإلغاء الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١، وإعلان إنشاء رابطة الدول المستقلة[٥].

إلا أن القرن العشرين لم يشأ أن ينتهى ليسلم زمام البشرية إلى القرن الحادى والعشرين؛ قبل أن يحسم حسمًا نهائيًا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية. وليس هناك من شك فى أن ثورة أكتوبر التى وقعت أحداثها عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل؛ كانت من أهم أحداث القرن، فلأول مرة فى التاريخ تترجم أيديولوجية سياسية صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو «كارل ماركس» إلى نظام سياسى عالمى لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى، ولكنه امتد إلى قارات متعددة؛ فشهدنا تطبيقًا له فى آسيا حيث تبرز التجربة الصينية، وفى إفريقيا، وفى أمريكا اللاتينية.

فمنذ أن نشأ النظام الشيوعى شُنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية الإعلامية، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه، وتفنيد أسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية، وفى مقابل ذلك، قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية الغربية.

وهكذا فقد هيمن على مناخ النصف الثانى من القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية، والذى اتخذ أبعادًا بالغة الخطورة، تمثلت فى سباق التسلح النووى، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر[٦]. وكان المضمون الأيديولوجى والعسكرى للحرب الباردة هو ذلك التناطح العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، وهو المضمون الذى عبر عنه أحد علماء السياسة الأمريكية (وهو «جون لويس جاديس») معقبًا على ذلك التناطح بقوله: «كلما نظرنا إلى الحرب الباردة كصراع بين القومية السوفيتية والقومية الأمريكية؛ نظرنا إلى ذلك الصراع كمنافسة بين اثنين من الأيديولوجيات الدولية، أو بين كتلتين عسكريتين متناحرتين، أو بين منطقتين جغرافيتين أطلقنا عليهما وصفين لا يفيان بالغرض؛ ألا وهما الشرق والغرب»[٧].

ودارت المناظرة، وكل فريق يتوعد الآخر بقرب هزيمته الكاملة.. غير أن الرأسمالية أثبتت - بما لا يدع مجالاً للشك - قدرتها على تجديد نفسها، واستفادتها من النقد

الماركسى فى تطوير مشروعها، فى الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جموداً شديداً، بالرغم من المحاولات الجسورة لإنقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل، غير أن هذه المحاولات ـ نظرية كانت أو سياسية ـ قد فشلت فشلاً ذريعًا لأسباب متعددة.

فلقد أسفرت التغيرات العميقة التى لحقت بالنظام الدولى منذ منتصف الثمانينيات عن سقوط العالم الثنائى القطبية، وانتهاء الحرب الباردة بكل ما تتضمنه من صراعات أيديولوجية، ومعارك سياسية، وتوازنات للقوى. وتمثلت النتيجة البارزة لكل هذه التطورات فى بروز الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الرئيس المهيمن على الساحة الدولية، وتفردت بدور اللاعب المؤثر على الساحة العالمية فى الوقت الراهن[٨].

فلا يختلف أحد من المحللين للعلاقات الدولية على أن النظام الدولى الذى تحددت معالمه واستقرت أسسه بعد الحرب العالمية الثانية؛ أصبح يمر منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بمرحلة تحول عميقة فى هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن هذا التحول يمهد لتحول نحو مخاض نظام دولى جديد؛ فقد تلاحقت على الساحة الدولية منذ تولى «جورباتشوف» زمام السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥ تغيرات كبرى، تعد بمثابة ثورة كاملة فى النظام العالمى، بما يتضمنه ذلك من تحولات فى الأفكار السائدة، وفى تعريف وتقسيم الأدوار، وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة على الصعيد العالمى.

فابتداءً من خريف عام ١٩٨٩ بدأ الاتحاد السوفيتى السابق فى الهبوط من مستواه الإمبراطورى، كما أخذت الشيوعية ـ نظامًا وسياسة واقتصادًا ـ داخل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى كانت تسير فى فلكه، فى التفكك داخليًا وبصورة سلمية ومتتابعة وفق نظرية «الدومينو»، ووقف العالم يشهد فى ذهول سرعة اختفاء إحدى الدولتين العظميين، والتحول من نظام عالمى ذى قطبين إلى «نظام دولى جديد».

ونتيجة لهذه الأحداث المتعاقبة فى سرعة كبيرة توقفت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى بصورة مفاجئة تقريبًا، ووقف الشرق محاولاً طاقة جهده تقليد الغرب، دون أن يكون هذا ناجمًا عن هزيمة عسكرية أحاقت به.

ولم تكن التطورات الدولية الجارية والمتلاحقة التى جرت فى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى، وأنهت نظامًا دوليًا كاملاً ظل يسيطر ويحكم العلاقات الدولية لقرابة نصف القرن

الأخير؛ إلا تراكمًا كميًا ونوعيًا لتفاعل علاقات الصراع والتنافس بين الغرب والشرق، وكذلك لمحاولات إدخال عناصر الاستقرار فى هذه العلاقة. وإذا كانت أنماط هذه العلاقة قد ميزت علاقات الحرب الباردة فى مراحلها المختلفة منذ أن بدأت تتطور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فإنها تنطبق بوجه خاص على حقبة الثمانينيات، بالنظر إلى عمق وكثافة التفاعلات، سواء على مستوى المواجهة الدولية سياسيًا وأيديولوجيًا، وبما حملته من إمكانيات المواجهة العسكرية، وتصاعد سباق التسلح، ودخوله إلى مستويات جديدة، أو على مستوى التطورات الذاتية داخل القوتين، وبشكل خاص فى الاتحاد السوفيتى السابق[٩].

ومما لا شك فيه أن النظام الدولى قد دخل مرحلة جديدة من تطوره المعاصر منذ بداية عقد التسعينيات، وتحديدًا منذ اختفاء الاتحاد السوفيتى وانتهاء عصر الحرب الباردة فيما بين القطبين الرئيسين اللذين هيمنا على هذا النظام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومما لا شك فيه أيضًا أن انتهاء الحرب الباردة لا يمثل التطور النوعى الوحيد الذى شهده النظام الدولى فى المرحلة الراهنة[١٠]؛ فالثابت أنه إضافة إلى التطور المذكور هناك كذلك مجموعة التطورات الأخرى العديدة والمهمة أيضًا، والتى تنتقل الإنسانية بفعلها، عبر عملية معقدة ومركبة؛ صوب صياغة مجتمع عالمى جديد تحت تأثير الثورة الكونية، وهى تأتى فى إطار التعاقب التاريخى للثورات الممتدة التى شهدتها الإنسانية، والتى بدأت بالثورة الزراعية، ثم تلتها الثورة الصناعية، وأخيرًا جاءت ثورة «تكنولوجيا الاتصال والمعلومات»، والتى جعلت العالم لأول مرة فى تاريخ البشرية بمثابة «قرية صغيرة - Global Village»، كما جعلت العلم والمعرفة (Know How) قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل[١١].

ويشهد عام ١٩٩١ وقوع حدثين كبيرين هما من أبرز المنعطفات فى التاريخ السياسى؛ جاء أولهما فى مطلع العام؛ وهو نجاح الحشد الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى هزيمة العراق عسكريًا، وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها[١٢]. أما الحدث الثانى فقد تجلى خلال نفس العام، وتبلور رسميًا وبوضوح فى الانقلاب الفاشل فى ١٨ أغسطس ١٩٩١، والذى سعى للإطاحة بالرئيس «ميخائيل جورباتشوف» وسياسته الانفتاحية[١٣]، ثم إلغاء الصيغة الفيدرالية للاتحاد السوفيتى السابق وحله فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١، وإعلان قيام «رابطة الدول المستقلة» أو «اتحاد دول الكومنولث المستقلة»[١٤].

وفى ظل هذه التطورات الخطيرة؛ أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الأب قيام ما أسماه «النظام العالمى الجديد ـ New World Order»؛ فقد كانت المرة الأولى التى يستخدم فيها «بوش الأب» مفهوم «النظام العالمى الجديد» فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجلسة المشتركة للكونجرس الأمريكى، والتى ضمت أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى ١١ سبتمبر ١٩٩٠؛ وهو الخطاب الذى وجهه الرئيس الأمريكى ـ آنذاك ـ بمناسبة إرسال قوات أمريكية إلى الخليج؛ حيث جاء فى نص خطابه:

«Out of these troubled times, our ìobjective - a new world order - can. . emergeìtoday, that new world is struggling to be born, a world quite different from the one we have known...[15].

وفى حديثه عن هذا النظام؛ تحدث عن فكرة «عصر جديد»، و«حقبة للحرية»، و«زمن للسلام لكل الشعوب»، «ونظام عالمى جديد يكون متحررًا من الإرهاب، فعالاً فى البحث عن العدل، وأكثر أمنًا فى طلب السلام؛ عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غربًا وشرقًا وشمالاً وجنوبًا؛ أن تنعم بالرخاء وتعيش فى تناغم».

ثم استخدم الرئيس «بوش الأب» مفهوم «النظام العالمى الجديد» للمرة الثانية فى ١٦ يناير ١٩٩١، وذلك أثناء خطابه الذى ألقاه فى البيت الأبيض، والذى وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة بدء العمليات العسكرية فى الخليج؛ حيث جاء فى نص الخطاب:

«The opportunity to build a new world order, where the rule of lawìgoverns... the conduct of nations, and... in which a credible United Nations can use its peace keeping role to fulfill the promise and vision of the UN's founders"[16].

ثم كانت المرة الثالثة التى أعلن فيها الرئيس الأمريكى السابق «بوش» قيام ما أسماه «النظام العالمى الجديد»؛ حيث دعا إليه فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩١. وفى الخطاب المذكور تحدث «بوش» عن «نظام ينبغى على أى دولة فيه ألا تتنازل عن ذرة واحدة من سيادتها، نظام يتسم بحكم القانون لا اللجوء إلى القوة، والتسوية التعاونية للنزاعات، لا الفوضى وسفك الدماء، وإيمان لا حد له بحقوق الإنسان»[١٧].

ولقد كانت عبارات «بوش» مدعاة لتفاؤل الكثير من المحللين والمراقبين للعلاقات الدولية؛ بأن يقوم النظام العالمى الجديد على أسس المشروعية الدولية. وبالفعل تحدث د. «بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة آنذاك وغيره من المحللين عن دور أقوى للأمم المتحدة فى النظام العالمى الجديد[١٨]؛ فالأمر بدا وكأنه «حُكم» أو «قرار» فوقى من الرئيس الأمريكى آنذاك إلى باقى أمم وشعوب العالم؛ ذلك أن كلمة «نظام» هى ترجمة لكلمة (Order) الإنجليزية المشتقة من الكلمة اللاتينية (Order) بمعنى «خط مستقيم ونظام». والكلمة مبهمة للغاية؛ فهى تعنى مثلاً «الترتيب المنظم والمتواتر»، و«هرم السلطة والقوة الذى يتم بمقتضاه تطبيق أحكام بعينها وفرضها»، و«الالتزام بالقانون». فالكلمة تشير إلى مجموعة من القوانين و«السنن» التى تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبيًا، يتحرك الواقع بمقتضاها ولا يمكن فهمه بدونها.

ويضم النظام العالمى الجديد ـ حسب هذه الرؤية ـ العالم بأسره؛ فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، وبين الداخل والخارج[١٩].

وقد تضمن هذا الخطاب ـ الذى أعلن من خلاله الرئيس «بوش» قيام النظام العالمى الجديد ـ نوعًا من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية، ودعوته إلى تسيير نسق من القيم تؤمن به الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تكنولوجيا الاتصال[٢٠]. وهذا النسق القيمى يمكن فى الواقع أن يتم الاتفاق على كثير من مبادئه ومن أهمها الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان؛ غير أن بعض المبادئ الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هى الطريق الأمثل لتطور البشرية ـ وخصوصًا الرأسمالية كما هى فى المفهوم الأمريكى ـ قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن.

وأيًا كان توصيف المنظومة الدولية الجديدة التى ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة؛ فإنه مما لا شك فيه أن النظام الدولى الثنائى القطبية قد توارى، وحل محله نظام عالمى جديد، وأخذت «مخرجات ـ Out puts» «النظام العالمى الجديد» تتوالى تترا، وأصبح ذلك النظام ـ بفعل تكنولوجيا المعلومات ـ يعيش مرحلة «مجتمع المعلومات الكونى»، ولقد أصبحت «الكونية ـ Globalism» هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات الكونى[٢١].

فالعالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى، امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات: **أولها**: ثورة المعلومات، أو ذلك الانفجار المعرفى الضخم

المتمثل فى الكم الهائل من المعرفة فى أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذى أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات. **وثانيها:** ثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفاز والنصوص المتلفزة، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية، **وثالثها:** ثورة الحاسبات الإلكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها. ولعل شبكة «الإنترنت» الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج؛ حيث يتم تخزين بيانات ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومنسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أى مستخدم، وذلك من خلال الحاسبات الإلكترونية[٢٢].

وقد دفع هذا التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات بعض المحللين إلى التساؤل عن إمكانية أن يلعب التقدم العلمى والتكنولوجى دوراً فى إعادة هيكلة النظام السياسى الدولى؛ بيد أنهم أجابوا بالنفى، فالعلم والتكنولوجيا قد يفرضان إحدى - أو بعض - القضايا على الأجندة الدولية، بيد أن التحكم فى صياغة الأجندة الدولية لا يزال مرهوناً بهيكل النظام الدولى السائد، وبإرادة القوى المسيطرة عليه[٢٣]، والدليل على ذلك أن هناك بعض القضايا المهمة جداً المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، إلا أنها لم تغير حالاً فى سياسات القوى الكبرى إزاءها. والمثال الواضح فى هذا الخصوص هو قضية «التغيرات المناخية» أو «الاحترار العالمى»، والموقف الأمريكى منه؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن ٢٠٪ من انبعاثات الغازات ذات الخطورة عالمياً، والتى تتسبب لاحقاً فى ارتفاع درجة الحرارة العامة للبيئة الأرضية؛ إلا أنها رفضت قبول الالتزامات البيئية الواردة فى اتفاقية «كيوتو» للاحتباس الحرارى، بحجة أنها قد تُفقد الاقتصاد الأمريكى بعض فرص النمو الاقتصادى[٢٤].

وفضلاً عن قضية الاحتباس الحرارى؛ فهناك قضايا أخرى لم يستطع النظام الدولى أن يغير من سياسات الدول الكبرى إزاءها؛ مثل: جنون البقر، وثورة علم الجينات، والاستنساخ، وغيرها[٢٥].

وكان من شأن التطورات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات؛ حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات أخرى، ويكتشفون قيماً متغايرة، ويتعرفون على

إنسانية متعددة الوجوه[٢٦]. وبالتالى يمكن القول بأن السمة الرئيسة البارزة للنظام العالمى الجديد هى «التدويل» أو «العولمة ـ Globalization»، و«زيادة الترابط ـ Interconnectedness» والالتحام بين الأجزاء المكونة لكوكب الأرض من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، وزادت «الاعتمادية التبادلية ـ Interdependence»، وأصبح اتخاذ قرار سياسى أو اقتصادى فى بلد ما يمكن أن يؤثر فعلاً على حياة ملايين البشر فى أماكن بعيدة فى نفس العالم، الذى أصبح كـ «القرية الصغيرة ـ Global Village»[٢٧].

ولعل أحد أبرز معالم «النظام العالمى الجديد» هو ارتباطه بالنظام الرأسمالى واقتصاديات السوق، والتوجه نحو التكامل الاقتصادى والتجارى، وقيام **التكتلات الاقتصادية** ذات الأسواق الواسعة، التى بدأت تصبح واقعًا فى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية الدولية، بالشكل الذى أحدث تغيرات جديدة فى قطبية النظام الدولى، وفى مسار العلاقات فى الساحة الدولية الجديدة[٢٨].

إن انتهاء الحرب الباردة شكّل بحد ذاته نقلة بالغة الحدة فى هيكل وعلاقات القوة فى المنظومة الدولية؛ حيث باتت القوى الفاعلة فى النظام الدولى فى حاجة إلى وضع آليات جديدة لتنظيم العديد من مجالات التفاعل الدولى، سواء تلك المتعلقة بقضايا التجارة الدولية، أو المتعلقة بآليات حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ أى تنظيم تلك المجالات التى عانت دومًا من الارتباك والفوضى بدرجة أكثر من غيرها[٢٩].

• نظام دولى جديد أحادى القطبية: هيمنة أمريكية

لقد اختلف المراقبون والمحللون السياسيون فى بدايات ومنتصف تسعينيات القرن المنصرم حول توصيف النمط الجوهرى لعلاقات القوة المميزة للحقبة الجديدة من تطور المنظومة الدولية، ودارت المناظرات والسجالات والمناقشات حول هذا الموضوع فى مختلف الأوساط الرسمية السياسية والأكاديمية، وشهدت تلك المناقشات انقسامًا حادًا بين تيارين[٣٠]:

التيار الأول: يؤكد أنصاره أن التغير فى بنية النسق الدولى يتجه إلى سيطرة شبه مطلقة للولايات المتحدة، وانفرادها بالقيادة فى الساحة الدولية.

التيار الثانى: يذهب أنصاره إلى أن التغير الدولى سيفضى حتمًا إلى إحلال نظام التعددية القطبية محل نظام القطبية الثنائية، وخلصوا إلى تبرير قيام نظام دولى جديد، تتعدد فيه الأقطاب والتكتلات الاقتصادية العالمية.

بيد أن هذا الجدل وإن كان له من الأسانيد ما يبرره خلال النصف الأول من عقد التسعينيات فى القرن المنصرم؛ إلا أنه لم يعد مبررًا بعد ذلك؛ حيث أصبحت الولايات المتحدة دون سواها من القوى الكبرى؛ القطب الأوحد الذى يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية). ولعل ذلك الوضع هو الذى يدعو كثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولى بالأحادية القطبية. . فاليابان قوة كبرى تكنولوجيًا واقتصاديًا، ولكنها ليست كذلك عسكريًا، والاتحاد الأوروبى قوة كبرى اقتصاديًا وتكنولوجيًا، ولكنه ليس كذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا، والصين والهند لا تزالان قوتين إقليميتين بالأساس. ولعل القدرة الكبيرة التى تتمتع بها الولايات المتحدة الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاش؛ تعود إلى الفجوة الكبيرة التى تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية، وإلى تقدمها على تلك القوى الأخرى من حيث القوة الاقتصادية، وأيضًا إلى امتلاكها لتصور إستراتيجى متكامل لمستقبل النظام الدولى، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل؛ بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور الأمريكى، وبخاصة تلك العناصر التى تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا ـ كلهم أو بعضهم ـ مع التصور الأمريكى فى أدوات ووسائل تنفيذه(٣١).

واستنادًا إلى منطق ولغة الأرقام؛ فإنه يمكن الاستدلال بعدد من المؤشرات الدالة على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وزعامتها المطلقة عالميًا؛ وهى مؤشرات تؤكد رسوخ الأحادية القطبية فى النظام العالمى الجديد(٣٢).

ـ فمن حيث **الناتج القومى الإجمالى** تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى عالميًا؛ بل إن الناتج القومى الإجمالى (GNP) الأمريكى يفوق إجمالى الناتج القومى لكل من الصين واليابان معًا، وهما الدولتان التاليتان لها فى الترتيب، وذلك على الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادى السنوى فى الولايات المتحدة. إذن يمكن القول إن أداء الاقتصاد الأمريكى فى ظل إدارة «بوش» الابن آخذ فى التدهور؛ حيث بلغ عجز الموازنة

حوالى ٥٠٠ مليار دولار، بعد أن كانت قد حققت فائضًا قدره ١٥٠ مليار دولار فى أواخر عهد «كلينتون». وبالطبع فإن من شأن ذلك ـ إن استمر ـ أن يضعف الاقتصاد الأمريكى، وأن يضعف قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقوتها العسكرية والسياسية الساحقة الراهنة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تزال فى المقدمة من حيث القوة الاقتصادية، مقاسة بالناتج المحلى الإجمالى الذى يبلغ أكثر من ١٠ تريليونات دولار، وبما يعادل حوالى ٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله. ولا يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يطرأ تغير حاد على الوضع الاقتصادى للولايات المتحدة يكون من شأنه تراجع مكانتها كأكبر وأقوى اقتصاد فى العالم إلى المرتبة الثانية أو الثالثة بين دول العالم قبل مرور عشر سنوات من الآن على أقل تقدير[٣٣].

ـ ومن حيث **الصادرات العالمية** تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى عالميًا؛ بل إن صادراتها تبلغ ضعف صادرات اليابان، وهى الدولة التى تحتل الترتيب الثانى عالميًا.

ـ ومن حيث **الإنفاق العسكرى** فإن حجم هذا الإنفاق فى الولايات المتحدة يفوق إجمالى ما تنفقه الدول التسع التالية لها فى الترتيب؛ أى الدول التى تحتل من الترتيب الثانى إلى الترتيب العاشر عالميًا.

ولا شك أن ضخامة الإنفاق العسكرى الأمريكى يمكن الولايات المتحدة من تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على برامج البحث والتطوير العسكرية، وبرامج الصيانة والتدريب على نحو لا يجارى فى العالم كله.

وإذا كان الإنفاق العسكرى الأمريكى على ذلك النحو الخطير؛ فإنه لا يمثل عبئًا ضخمًا على الاقتصاد الأمريكى؛ إذ إنه لا يمثل سوى ٣٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى، بينما كان يمثل نسبة ٧٪ فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ومعنى هذا أنه لو أرادت الولايات المتحدة أن تزيد إنفاقها العسكرى ليصبح ٤٪ بدلاً من ٣٪ من ناتجها المحلى الإجمالى؛ فإن ذلك الإنفاق يمكن أن يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، وهو رقم لا يمكن أن تجاريه أى دولة أخرى أو مجموعة محدودة من الدول الأخرى دون أن يتأثر اقتصادها بشدة. أما إذا أرادت الولايات المتحدة العودة إلى معدل ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فسيصل إنفاقها العسكرى إلى أكثر من ٨٥٠ مليار دولار فى العام الواحد[٣٤].

- أما من حيث **امتلاك الرءوس النووية**؛ فتأتى الولايات المتحدة على قمة الترتيب فى النادى النووى، بل إن عدد رءوسها النووية يبلغ مرة ونصف ما تملكه روسيا التى تحتل المرتبة الثانية، ويبلغ ٢٦ مرة مثل ما تملكه الصين.

وعلاوة على ما سبق؛ تتمتع الولايات المتحدة بقوة نقل وإسقاط لقواتها ومعداتها وقدراتها العسكرية فى محيطات العالم وبحاره، وتمتلك أكبر عدد من حاملات الطائرات العملاقة المتطورة، فضلاً عن امتلاكها أسطول النقل الجوى الأضخم فى العالم، كذلك تتميز الولايات المتحدة عن دول العالم كافة فى تكنولوجيا أسلحتها؛ إذ ارتفعت نسبة الأسلحة الذكية لديها من ٣٠٪ من مجموع أسلحتها أثناء حرب الخليج الثانية فى ١٩٩١ إلى ٧٠٪ فى الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣، كذلك فإن هذا التقدم التكنولوجى الكبير يظهر واضحًا فى منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات العسكرية الأمريكية، وهى المنظومة التى لعبت دورًا محوريًا فى الحرب على العراق، وبشكل غير مسبوق[٣٥].

- ومن حيث **امتلاك مقومات العلم والمعرفة**؛ نجد أن عدد الحاصلين على جوائز نوبل من ذوى الجنسية الأمريكية يفوقون من حيث العدد نظراءهم ممن حصلوا على تلك الجائزة من مختلف الجنسيات الأخرى[٣٦].

ويوضح تأمل هذه المؤشرات أن الولايات المتحدة تأتى فى قمة الهرم العالمى استنادًا إلى كل معايير القوة سواء العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية؛ الأمر الذى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك التفرد والهيمنة الأمريكية المطلقة، فى ظل نظام عالمى جديد أحادى القطبية.

• النظام العالمى الجديد واستثمار إسرائيل له

برز الدور الإسرائيلى الإقليمى مستظلا بجسر القوة الأمريكى فى المنطقة، ومؤذنًا بتأسيس إطار جديد للعلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية ذات الأهداف والأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية الشاملة. فقد هيأت إسرائيل نفسها للاندماج فى هذه المنظومة العالمية، وساعدها فى ذلك تمددها الاقتصادى وتقاطعاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية؛ فقد نجحت إسرائيل فى استثمار مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتوسيع مناطق نفوذها الاقتصادى الإقليمى والعالمى.

لقد توجهت إسرائيل شرقًا نحو جنوب شرق آسيا، وتحديدًا منطقة الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والقوقاز، وأنجزت فى تلك المناطق اتفاقات هامة فى كافة المجالات التجارية والعسكرية والأمنية والسياسية؛ فخلال أربع سنوات فقط من العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية/ الهندية وصل الميزان التجارى بينهما عام ١٩٩٦ إلى ٥٧٠ مليون دولار (٣١٢ مليون دولار صادرات إسرائيلية، تشمل ١٥٠ مليون دولار مبيعات أمنية، و١٠٠ مليون دولار صناعات جوية، ومجالات أخرى فنية، وخبرات زراعية وتكنولوجية). وهذه العلاقة بين إسرائيل والهند لا تخلو من أهداف جيو أمنية موجهة بالدرجة الأولى ضد باكستان وإيران.

كما نجحت إسرائيل فى إقامة علاقات فعالة مع الصين، بدأتها بتدشين علاقات دبلوماسية مع ذلك العملاق الآسيوى فى عام ١٩٩٢، ثم قامت بتوسيع نطاق تلك العلاقات لتشمل مختلف المجالات، مع التركيز على المجال الاقتصادى؛ حيث وقع الطرفان الإسرائيلى والصينى على بروتوكول اقتصادى، وتم تشكيل لجان مشتركة لدراسة مجالات التعاون فى قطاعات الزراعة، والمعدات الإلكترونية والطبية والاتصالات، كما وقع الطرفان على اتفاقية جمركية، وأخرى لتبادل الخبرات العلمية والتربوية، وإقامة المعارض التجارية والسياحية المشتركة.

وعلى نفس المنوال نجحت إسرائيل فى إقامة علاقات اقتصادية مع اليابان. . وقد أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وفيتنام. وقد اهتمت إسرائيل باختراق مناطق آسيا الوسطى، وعلى وجه الخصوص الجمهوريات الإسلامية الآسيوية، وأنجزت اتفاقات استثمار مع كل من أوزبكستان، وتركمنستان، وكازاخستان، وأوكرانيا، وجورجيا؛ حيث بادرت الشركات الإسرائيلية بمنح قروض طويلة الأمد لتلك الجمهوريات الإسلامية، يقدر مجموعها بحوالى ١٢٥ مليون دولار، وأرسلت إلى تلك الجمهوريات أكثر من ١٨٠٠ خبير إسرائيلى ليغطوا كافة مجالات النشاطات الاقتصادية والفنية والتقنية.

وبالنسبة لعلاقة إسرائيل مع روسيا؛ فقد نشطت العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون الأمنى بينهما، ولعب اللوبى اليهودى السوفيتى فى إسرائيل وروسيا دورًا هامًا فى تنشيط هذه العلاقات. ويعتبر مشروع استيراد إسرائيل للغاز الروسى من أهم أوجه التعاون التجارى.

أما أخطر العلاقات التى أنجزتها إسرائيل وأعادت إليها الدفء؛ فهى العلاقة مع تركيا التى تتجاوز فى أهميتها الشأن الاقتصادى لتشمل الشأن الأمنى والعسكرى، وليشكلا فيما بينهما حلفًا استراتيجيًا وأمنيًا ضد المصالح العربية والإيرانية. وقد بلغ الميزان التجارى بينهما فى عام ١٩٩٧ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، شملت الوسائل الدفاعية والتسليحية، وإعادة تحديث الطائرات التركية.

وقد توجهت إسرائيل جنوبًا نحو الدول الإفريقية الواقعة تحت خط الصحراء، وأوجدت لها مرتكزات وقواعد أمنية وعسكرية واقتصادية عن طريق تطبيع علاقاتها مع كل من نيجيريا وأريتيريا وإثيوبيا وزائير والنيجر وكينيا وأوغندا وتنزانيا وغيرها. وقد نجح الكيان الصهيونى فى تقوية وجوده فى البحر الأحمر والبحيرات العظمى (منابع نهر النيل)؛ مما يكشف عن نوايا إسرائيل فى تعزيز وجودها ونفوذها فى مناطق ذات أهمية جيوإستراتيجية تساعدها فى محاصرة الشرق الأوسط، وإسقاط دوله المفككة والمأزومة فى أحضان هيمنتها[٣٧].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية/ الأوروبية؛ فإن إسرائيل نجحت فى توقيع اتفاق تعاون وشراكة مع أوروبا فى عام ١٩٩٥، أعطى لصادراتها للاتحاد الأوروبى ميزة نسبية وإعفاءات جمركية تفضيلية.

ثانيًا: تغير مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة

تظهر الأدبيات الحديثة فى مجال الصراع الدولى وجود تيار كبير يتفق على أن انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى، وغياب الإجماع الدولى حول أسلوب مواجهة أزمات ما بعد الحرب الباردة، وما تلا ذلك من انفجار للصراعات المحلية والإقليمية؛ قد طرح وبشدة توجهًا جوهريًا فى مجال دراسات تحليل الصراع الدولى، تمثلت أهم ملامح توجهاته الجديدة فى إطارها النظرى بإعادة النظر فى بعض التفسيرات الأساسية حول مسببات الصراع الدولى. . فبعد أن كانت «معضلة الأمن ـ Security Dilemma» وما ترتب عليها من سباق محموم للتسلح هى السبب والمصدر الرئيس المسيطر فى الأدبيات التى تتناول تفسيرات ومسببات الصراع الدولى فى حقبة الحرب الباردة؛ بدأت تظهر كتابات

تركز فى تفسيرها للصراع على عناصر القوة الأخرى «غير العسكرية»، وأهمها التكنولوجيا والموارد، وخصوصًا المياه.

وانتهى منطق تحليل تلك الكتابات إلى أن التنافس الدولى على التكنولوجيا أو على المياه ـ أو كليهما معًا ـ سيكون بمثابة المصدر الرئيس للصراع الدولى خلال القرن الواحد والعشرين[٣٨].

وفى هذا السياق ظهر مفهوم «القوة اللينة ـ Soft Power» كتعبير عن مظاهر وأشكال القوة غير العسكرية؛ مثل القوى: التكنولوجية والثقافية والاقتصادية.

وجدير بالذكر أن كتابات «جوزيف ناى» تعتبر المنطلق الأساسى فى التأصيل لمفهوم «القوة اللينة»؛ فلقد كان «جوزيف ناى ـ Joseph S. Nye» (عميد كلية كينيدى بجامعة هارفارد) أول من صك مفهوم «القوة اللينة» فى بداية تسعينيات القرن المنصرم؛ وذلك حينما طرح هذا المفهوم فى مقال نشره عام ١٩٩٠، وتحدث فيه صراحة عن ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة استثماراتها فى مجال القوة اللينة، أكثر من تلك الموجهة إلى منظومات التسليح (القوة الصلدة)[٣٩].

واللافت للنظر أن «ناى» كان قد طرح أفكارًا مماثلة فى مقال سابق نُشر عام ١٩٨٨، وتحدث فيه عن مظاهر وأنواع القوة الأمريكية، وانتهى فيه إلى أن القوة الأمريكية آخذة فى التغير، ومؤكدًا أن التأثير الأمريكى على الوحدات الدولية الأخرى لا يعتمد فقط على المقدرات العسكرية والاقتصادية، ولكنه يعتمد أيضًا على «القيم ـ Values»؛ ومن ثم فإن جاذبية الثقافة الأمريكية وقدرتها على النفاذ والانتشار عالميًا فى عصر ثورة المعلومات؛ هى التى تضمن استمرار القدرات التأثيرية للولايات المتحدة على الدول الأخرى[٤٠].

وجدير بالذكر أن الأفكار التى طرحها «ناى» فى المقالين المذكورين قد جاءت فى سياق واقع دولى تزايدت فيه أهمية «التحول عن الدفاع»[٤١] مع نهاية الحرب الباردة، بما استتبعه من ضرورة تنظيم عملية التحول وإدارتها إدارة جيدة. وتعد تجارب التحول عن الدفاع إلى فترة مبكرة من القرن العشرين واحدة من تداعيات الحرب العالمية الأولى، غير أن الموضوع قد نال اهتمامًا كبيرًا فى العقد الأخير من القرن الماضى من قبل مؤسسات ومنظمات رسمية وغير رسمية وعسكرية وبحثية.

ويعد أول التطورات التى صاحبت نهاية الحرب الباردة فى القطاع الدفاعى هو ما عرف باسم «الثورة فى الشئون العسكرية»، والتى يمكن تعريفها بأنها عدد من التغيرات التكنولوجية والبيئية العالمية والجيوسياسية، وما تحمله هذه التغيرات من آثار على مخرجات الصناعات العسكرية. وقد ارتبطت «الثورة فى الشئون العسكرية» ببعدين أساسيين هما: التغير فى مفهوم الأمن القومى، والتغيرات فى مجال التكنولوجيا العسكرية.

ويتمثل التغير فى مفهوم الأمن القومى فى اتساع هذا المفهوم وتجاوزه القوة العسكرية؛ ليشمل أمن الأفراد من أخطار الصراعات الإثنية، والأخطار البيئية، والأمن الاقتصادى والصحى والغذائى.

أما الجانب الثانى (التغير فى مجال المقدرات التكنولوجية والعسكرية) فيتمثل فى التطورات الهائلة فى القدرات الاستخباراتية وأنظمة القيادة والتحكم والمراقبة والاستطلاع، وتطور بحوث الفضاء وأنظمة التسلل، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية والأسلحة الذكية وحرب المعلومات. وقد أدى ذلك كله إلى اتجاه القوى العسكرية الكبرى فى العالم إلى إعادة تنظيم قواتها المسلحة لمواكبة هذه التطورات[٤٢].

ويرى بعض الدارسين أن قضية «التحول عن الدفاع» يجب أن تُدرس فى إطار النظام الدولى الجديد ومحدداته ونتائجه وعملياته، ومواقف المدارس المختلفة من علاقته بالسلم والأمن والتنمية. وإذا كان هناك من صلة مباشرة بين التحول عن الدفاع وسواه من الأطر السياسية؛ فإن هذه الصلة قد تبدو واضحة بينه وبين نهايات الحروب وتسوية الصراعات الكبرى منها أو الصغرى. ويعود الربط بين التحول عن الدفاع والنظام الدولى الجديد إلى أنه كان محصلة لنهاية الحرب الباردة[٤٣].

ثم أعاد «ناى» طرح المفهوم فى كتابه الصادر عام ١٩٩٠، والذى يتحدث فيه عن ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة النظر فى طبيعة قوتها، وألا ترتكن فقط إلى القوة الصلدة (عسكريًا واقتصاديًا)؛ بل لابد من الاعتماد أيضًا على القوة اللينة (الثقافة والإعلام والدعاية).

وينهض مفهوم «القوة اللينة» كما عرفه «ناى» على الثقافة والقيم، ويقصد بها تحديدًا: «قوة الثقافة بمعناها عند علماء الاجتماع، والتى تشمل كل ما عند شعب من الشعوب من عقائد وتصورات وعادات وتقاليد».

ويرى «ناى» أن مفهوم «القوة اللينة» يستخدم فى حقل العلاقات الدولية لوصف «قدرة الكيان السياسى (كالدولة مثلاً) على التأثير بشكل غير مباشر على سلوك ومصالح الكيانات السياسية الأخرى فى المجتمع الدولى، من خلال استخدام الأساليب الثقافية والأيديولوجيا»[٤٤].

وقد استمر «ناى» فى مسار التنظير لمفهوم «القوة اللينة». ففى مقاله المعنون: «تغير طبيعة القوة فى العالم»[٤٥]؛ تحدث «ناى» عن مفهوم القوة فى العلاقات الدولية، مشبهًا إياه بالمناخ الذى يتحدث عنه الجميع، ولكن لا يفهمه إلا القليل، ثم شبه القوة بالحب الذى يسهل تجربته ولكن يصعب تفسيره أو قياسه. ويشير «ناى» إلى التفسير السلوكى للقوة، الذى يمكن أن يكون مهمًا للمحللين والمؤرخين، ولكن لا يكون بنفس درجة الأهمية للسياسيين والقادة الذين يفسرون القوة بقدر الممتلكات والمصادر والثروات.

إلا أن التفكير فى القوة من هذا المنظور لا يكون دائمًا صحيحًا؛ فبإمكان دولة معينة أن تمتلك تلالاً من الثروات، إلا أنها لا تستطيع تحويل تلك الثروات إلى قوة واضحة وظاهرة ومعترف بها. بمعنى آخر إن تحويل «القوة المحتملة ـ Potential Power» من الثروات والممتلكات إلى «قوة معترف بها ـ Realized Power» هو المحك الحقيقى. أما المحك الآخر؛ فيتمثل كما يرى «ناى» فى تحديد ماهية الثروات والمصادر التى يجب استخدامها فى مناخ دولى معين؛ فكل مناخ يتطلب ثروات معينة لإظهار القوة؛ ومن ثم فإن الاختبار الحقيقى هو العلم بالثروات الملائمة والمناسبة جدًا لذلك المناخ.

تناول «ناى» فى هذا المقال تحول مصادر القوة بوجه عام؛ فلم تعد القوة فى العلاقات الدولية تقاس بمعايير مثل الجغرافيا والسكان والمواد الخام، كما كان يحدث فى السابق، وإنما باتت تقاس بمعايير مثل التكنولوجيا والاقتصاد والتعليم والمعرفة؛ وهو الأمر الذى جعلنا نتحدث عن «الفترة اليابانية» فى السياسة الدولية؛ فاليابان التى لا تتمتع بالمعايير القديمة للقوة، تتمتع بالمعايير الحديثة للقوة، وأكبر دليل على ذلك نجاحها فى إستراتيجيتها التجارية بعد عام ١٩٤٥، وإخفاقها فى إستراتيجيتها العسكرية فى الثلاثينيات من القرن الفائت.

إلا أن «ناى» يعود ليؤكد بأن القوة الاقتصادية لا تعتمد فقط على المقاييس غير المرئية، التى تتلخص فى القدرة على المقايضة والمساومة، وفى درجة استقلالية الدولة المعنية فى علاقتها مع الآخرين.

أما القوة العسكرية؛ فقد اضمحل استخدامها كما يرى «ناى»؛ وإن كانت ما زالت باقية. ويرجع «ناى» اضمحلال استخدام هذه القوة دوليّا إلى أن معظم الدول الكبرى باتت تنظر إلى القوة العسكرية كحل «باهظ الثمن» عن ذى قبل؛ وذلك نتيجة لتعاظم مخاطر النووى، وصعوبة استخدامه، ومعارضة الرأى العام الغربى لتلك الحلول العسكرية.

ثم يتحول «ناى» إلى تناول الوجه الآخر من القوة؛ وهو المختلف عن «القوة الآمرة ـ Command Power»، ويسميه «ناى» بالقوة غير المباشرة أو اللينة؛ ففى حين تعتمد القوة الآمرة المباشرة على «الجزرة» أو «العصا»؛ فإن «القوة اللينة» غير المباشرة تعتمد على «جذب» و«إقناع» الآخرين للأفكار المبتغاة، أو تعتمد على القدرة على وضع أجندة سياسية، بطريقة تمثل ما يحبذه ويفضله الآخر المستهدف. إن القدرة على تدشين تلك المحبذات للطرف المستهدف تعتمد على مصادر القوة غير المرئية؛ مثل الثقافة والأيديولوجيا والمؤسسات المدنية والدعاية، وذلك عكس القوة الآمرة المباشرة الصلدة التى تعتمد على مصادر مرئية ومحسوسة مثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

ويوضح «ناى» بأن العصر الحالى الذى يعتمد فيه الاقتصاد على المعلوماتية، والذى يتصف بالتداخل عبر القومى؛ تصير القوة فيه أقل مادية، وأقل إجبارًا. ويتوقع بأن يشهد القرن الواحد والعشرين دورًا أكبر للقوة المعلوماتية والمؤسساتية؛ إلا أن القوة العسكرية ستظل عاملاً مهمّا ومؤثرًا.

وينتقل «ناى» بعد ذلك إلى تناول موضوع الهيمنة فى التاريخ الحديث؛ فيبدأ قائلاً: «إن التوزيع العادل فى القوة بين الدول الكبرى أمر نادر نسبيّا، بغض النظر عن كيفية قياس هذه القوة». وقد يرى المراقبون بأن أسباب الحروب الكبرى منذ الحضارة الإغريقية؛ إنما تمثلت فى الاضطرابات المرتبطة بتحول القوة، فالتحولات فى التوزيع الدولى للقوة تخلق الظروف المهيئة لاندلاع الحروب الكبرى.

وإذا ما تم توزيع القوة بشكل غير عادل؛ فإن المحللين والمؤرخين والسياسيين غالبًا ما يميلون إلى استخدام مصطلحات مثل «الإمبراطورية» و«الهيمنة». وعلى الرغم من أن مصطلح «الهيمنة ـ Hegemony» يأتى فى الأصل من الإغريق، ويرتبط بهيمنة دولة على

الدول الأخرى فى النظام الدولى؛ إلا أنه يستخدم بطرق مختلفة تثير الاضطراب فى كثير من الأحيان؛ وذلك لعدم وجود اتفاق عام حول أشكال القوة التى تمثل «الهيمنة».

ويفسر «جوشوا جولد شتاين» الهيمنة «باعتبارها التمكن من إملاء القوانين والترتيبات التى تسير عليها العلاقات الدولية، والتى تحتكم إليها». . إلا أن «ناى» يثير تساؤلين بخصوص هذا التفسير: **أولهما**: ما هى حدود السيطرة للدولة المهيمنة؟ **وثانيهما**: ما هى أشكال مصادر القوة الضرورية لإنتاج درجة الهيمنة؟ ففى العصر الحالى تعتبر سيطرة الدولة المهيمنة أمرًا نادرًا، كذلك يعتبر الإلمام بجميع مصادر القوة فى نفس الوقت أمرًا مستحيلاً. فبينما كانت اليابان عملاقًا اقتصاديًا وقزمًا عسكريًا؛ كان الاتحاد السوفيتى قزمًا اقتصاديًا وعملاقًا عسكريًا؛ الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى درجة هيمنة الولايات المتحدة حاليًا[٤٦].

وكما يقول «ناى» فقد اهتمت الكلاسيكيات الغربية بتفسير «الهيمنة» من الناحية العسكرية، باعتبار أن «الهيمنة» تعتمد فى الأصل على القوة العسكرية. . ومؤخرًا ركز الكثير من علماء السياسة على القوة الاقتصادية كمصدر «للهيمنة»، فاعتبروا أن القوة الاقتصادية المهيمنة هى التى لها أولوية السيطرة على المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، وخطوط الإنتاج. واعتبر البعض الآخر أن الدولة المهيمنة هى التى تقدر على وضع القوانين والأحكام للاقتصاد العالمى.

ولا يعتقد «ناى» فى نظرية «استقرار أو سقوط الهيمنة»، التى تتوقع سقوط الإمبراطورية الأمريكية كما سقطت الإمبراطورية البريطانية من قبل. وسبب رفض «ناى» لتلك النظرية هو اعتقاده بأنها فشلت فى توضيح العلاقات السببية بين القوة العسكرية والاقتصادية وبين الهيمنة؛ فبريطانيا القرن التاسع عشر لم تكن الأقوى عسكريًا ولا اقتصاديًا، وعلى الرغم من ذلك كانت الإمبراطورية المهيمنة.

ويرى «ناى» بأن جميع النظريات السياسية التى دُشِّنت حول «استقرار أو سقوط الهيمنة»؛ إنما هى نظريات ضعيفة، ولا تمت للأكاديميا بأية صلة؛ ومن ثم فهى لا تصلح لتوقع مستقبل القوة الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين.

ولم يتوقف «ناى» عن تطوير رؤيته الخاصة لمفهوم «القوة اللينة»، والتمييز بينها وبين غيرها من ضروب القوى الأخرى؛ ففى مقاله المنشور عام ١٩٩٨، والمعنون: «القوة

والاعتماد المتبادل فى عصر المعلومات»[٤٧]؛ تناول «ناى» وصف أشكال ونماذج «القوة» المختلفة، فقام أولاً بالتفريق بين قوتين: القوة «السلوكية ـ behavioral» التى تعنى القدرة على الحصول على النتائج المرجوة، والقوة «المصدرية ـ resource» التى تعنى امتلاك المصادر التى ترتبط بالقدرة على الحصول على النتائج المرجوة، ثم قام بتقسيم القوة السلوكية إلى قوتين أخريين: القوة الصلبة والقوة اللينة. . فأما «القوة الصلبة» فقد وصفها بأنها جعل الآخرين يقومون بفعل أمر ما لم يكونوا ليفعلوه حتى ولو بالتهديد أو الترغيب؛ ومن ثم يكون استخدام «القوة الصلبة» عبر الإجبار، الذى يعتبر العنصر الأساسى والدائم لتلك القوة. وأما «القوة اللينة»؛ فقد وصفها باعتبارها القدرة على الحصول على النتائج المرجوة برضا الآخرين؛ لكونهم يريدون ما يريده ممارس«القوة اللينة»، كما أنها القدرة على تحقيق الأهداف المأمولة عبر الجذب لا الإجبار، وإقناع الآخرين بالموافقة على المعايير والمؤسسات التى تفرز السلوك المأمول.

إن القوة اللينة يمكنها الاعتماد على جاذبية الأفكار أو جاذبية الثقافة للطرف الممارس لتلك القوة، وكذلك الاعتماد على حسن ترويج المعلومة الحرة التى يبغى ذلك الطرف فى نقلها. وإذا استطاعت الدولة الممارسة للقوة اللينة جعل قوتها شرعية فى عيون الآخرين؛ فإنها لن تكون بحاجة إلى إنفاق مصادرها الاقتصادية أو العسكرية.

وعن علاقة القوة الصلبة بالقوة اللينة يستشهد «ناى» بما قاله «هنتنجتون» عن تلك العلاقة؛ وهو أن النجاح المادى لدولة ما يجعل ثقافتها وأيديولوجيتها فى غاية الجاذبية، والعكس صحيح. ويوافق «ناى» على ذلك جزئيًا، موضحًا أنه فى بعض الأوقات تكون «القوة الصلبة» شرطًا لإيجاد «القوة اللينة»؛ كأن تكون الهيمنة «الصلدة» على محطات الإذاعة والتليفزيون شرطًا لممارسة «القوة اللينة»؛ مثلما فعل «هتلر» و«ستالين» فى ثلاثينيات القرن العشرين، ومثلما فعل «سلوبودان ميلوسوفيتش» فى تسعينيات القرن العشرين، ومثلما تفعل الولايات المتحدة فى القرن الواحد والعشرين، من خلال هيمنتها على الإنترنت. إلا أن «ناى» لا يرى فى ذلك قاعدة كما يرى «هنتنجتون». بمعنى آخر، إن «ناى» يرى أن «القوة اللينة». لا تعتمد فقط على القوة الصلدة؛ بدليل أن دولاً مثل كندا والسويد وهولندا لديها تأثير«مرن» واضح، أكثر من دول أخرى تتمتع بنفس القدر من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية، وبدليل أن الاتحاد السوفيتى خسر قوته اللينة التى كانت قد انتشرت فى أنحاء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ازدياد قوته

العسكرية والاقتصادية، وكان السبب وراء ذلك احتلاله للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وبدليل أن الثقافة الشعبية الأمريكية ـ على الرغم من هيمنتها على السينما والتليفزيون والاتصالات الإلكترونية ـ لا تبدو جذابة لكثير من المسلمين المحافظين.

كما يؤكد «ناى» على حقيقة مفادها: «أن القوة اللينة غالبًا ما تأتى نتاجًا تلقائيًا عفويًا غير مخطط له». إلا أنه من ناحية أخرى لا ينكر بأن انتشار المعلومات بالشكل المكثف الذى نراه اليوم قد زود بشكل مكثف أيضًا الوعى العالمى بالأفكار والقيم الأمريكية؛ موضحًا بأن تكنولوجيا المعلومات ستتحول إلى أكبر وأهم مصدر للقوة فى القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت الفيزياء النووية هى مصدر القوة فى القرن العشرين، وقبلها الصناعة فى القرن التاسع عشر. وبالتالى فإنه إذا كانت ألمانيا وبريطانيا محتكرتين لمصدر القوة (الصناعة) فى القرن التاسع عشر، وإذا كانت روسيا والولايات المتحدة محتكرتين لمصدر القوة (الفيزياء النووية) فى القرن العشرين؛ فإن الولايات المتحدة ستكون وحدها المحتكرة لمصدر القوة (تكنولوجيا المعلومات) فى القرن الواحد والعشرين.

ويخلص «ناى» إلى أن تكنولوجيا المعلومات قد زادت من الهيمنة الأمريكية، ولم تساو بين القوى المختلفة كما كان يتوقع الحداثيون، وباتت «القوة اللينة» فى عصر المعلومات ـ فى حالة تمتعها بمصداقية عالية ـ قادرة على تغيير الخريطة الإدراكية للدولة المستهدفة، وتغيير إدراكها ورؤيتها لمصالحها الذاتية؛ ومن ثم تغيير كيفية استخدامها للقوة الصلدة، وأن الدول فى عصر المعلومات لن تقل فاعليتها كما هو معتقد؛ بل ستستفيد من ثورة المعلومات، وستتجه أكثر إلى «القوة اللينة» لتحقيق أهدافها، وستعتمد أكثر على مبدأ المصداقية أمام جماهير باتت معرضة باستمرار لسيل من المعلومات لا أول لها من آخر.

وفى معرض حديثه عن «القوة اللينة» أكد «ناى» على أهمية «الدعاية ـ Propaganda» باعتبارها إحدى ميكانيزمات «القوة اللينة»؛ حيث يمكن أن تُحدث الدعاية تأثيرًا على سلوك الآخرين، يضاهى ـ أو ربما يفوق ـ ذلك الذى تحدثه القوة العسكرية والاقتصادية، ناهيك عن أن الدعاية تعتمد بالأساس على الترغيب والإقناع لإحداث التغيير المطلوب فى سلوك الغير. وعلاوة على ذلك؛ فإن سياسة الجذب التى تعتمد عليها «القوة اللينة» المتمثلة فى أداة الدعاية؛ تعتبر أرخص كثيرًا من سياسة الإرغام التى تعتمد عليها القوة الصلدة؛ ومن ثم يرى «ناى» أنه إذا أراد البنتاجون تطوير القوة اللينة الأمريكية؛ فعليه أن يعلم جيدًا

بأن ذلك لن يتأتى من خلال الحملات العسكرية، وإنما سيتأتى من خلال إحساس أكبر بآراء الآخرين فى تشكيل السياسات. وينفى «ناى» صدور القوة اللينة من الحكومة الأمريكية، مؤكدًا بأنها تنبع فى الأصل من الثقافة المحلية الأمريكية (هوليوود، التعليم العالى، المجتمع المدنى)[٤٨].

ويستطرد «ناى» فى ذكر أهمية وفوائد «القوة اللينة»؛ فيشير إلى أن دولة ما قد تمتلك كل مقومات القوة الصلدة، لكنها تعجز عن قيادة أو إقناع الآخرين بآرائها، وتفسير ذلك من وجهة نظره هو افتقار تلك الدولة لمقومات «القوة اللينة»؛ حيث تمارس «القوة اللينة» تأثيراً على المرجعيات القيمية والخلفيات الثقافية للآخرين، باستخدام وسائل الإقناع والجذب، وليس القمع أو الإكراه.

ويخلص «ناى» إلى أن شروط رفض «القوة اللينة» أخذت تتناقص تدريجيًا فى الآونة الأخيرة بفعل العولمة وثورة المعلومات؛ حيث خلقت الأخيرة مجتمعات وشبكات اتصال افتراضية، يمكنها أن تتفاعل عبر الحدود القومية؛ ومن ثم فإن هذه الشبكات بالإضافة إلى الشركات العابرة للقومية والمنظمات غير الحكومية؛ سوف تلعب دورًا أكبر فى مجال التأثير من خلال أدوات «القوة اللينة»[٤٩].

وتأكيدًا على أهمية وفوائد «القوة اللينة»؛ يفترض «ناى» فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٤ أن نجاح الوحدة الدولية فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية فى المحيط الدولى؛ إنما يعتمد بالأساس على قدرة تلك الوحدة على توظيف ما تمتلكه من عناصر ومقومات «القوة اللينة»[٥٠].

فالقوة اللينة ـ من وجهة نظر «ناى» ـ أوسع من الدعاية، وأكبر من مجرد «صورة» أو «علاقات عامة وشعبية». . إنها قوة حقيقية قادرة على حصد الأهداف، وعلى تحقيق ما تريده عبر جذب الآخر، وإقناعه باتباع ما تريد، إلا أنها قد تتحول إلى نفور إذا ما صاحبها تصرف مغرور ومتكبر. . ويسرد «ناى» أمثلة ناجحة حول تطبيق مثل هذه «القوة»؛ فيذكر إذاعة (Radio Free Europe) التى استخدمتها الإدارة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للتأثير على الأوروبيين.

وقد قسم «ناى» فى الكتاب المذكور القوة إلى ثلاث فئات:

١ ـ أن تحصل على ما تريد بالقوة والتهديد.

٢ ـ أن تحصل على ما تريد بالإغراءات المالية.

٣ ـ أن تحصل على ما تريد بجذب الآخرين، وجعلهم يحبون فعل ما تحب فعله.

ويؤكد «ناى» بأن عصر المعلومات قد عمق من تأثير الفئة الثالثة؛ ومن ثم ينصح الإدارة الأمريكية بمضاعفة جهودها فى الدبلوماسية الشعبية؛ فكما سعت الولايات المتحدة للوصول إلى أكبر «قوة صلدة»؛ فهى مطالبة الآن ببذل كل ما فى وسعها للوصول إلى أكبر «قوة لينة» فى المستقبل. . ويقتبس «ناى» هنا مقولة «نيويت جينجريتش» (المتحدث السابق باسم الكونجرس): «إن المحك الحقيقى ليس كم من الأعداء أقتل، ولكن كم من الحلفاء أكسب».

ثالثا: تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة وتوقف الصراع الأيديولوجى بانهيار الشيوعية فكرًا وتطبيقًا إلى تصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية.

ويرى الباحث أن النظرية التى طرحها عالم السياسة الأمريكى «صمويل هنتنجتون» عن صراع الحضارات فى دراسته الشهيرة التى عنونها «صدام الحاضارات ـ Clash of Civilizations» كانت بمثابة البداية الحقيقية لهذا الاتجاه فى العلاقات الدولية. وتقوم هذه النظرية على ادعاء أساسى مفاده أن صراعات عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تتصدرها الأبعاد الثقافية وليس الأبعاد الأيديولوجية كما كان عليه الحال فى عصر القطبية الثنائية، المتمثلة فى اختلاف الحضارات وتنازعها؛ الأمر الذى سيؤدى إلى تصادمها.

وقد وصل «هنتنجتون» إلى نتيجة مؤداها أن العالم سوف يشهد وضعًا صراعيًا ثنائى الأبعاد، يتمثل ـ على حد قوله ـ فى: «The West versus the rest»؛ حيث يقف الغرب فى مواجهه باقى الحضارات. ومن هنا فقد وضع ما يمكن القول عنه بأنه سياسة للسيطرة العالمية للغرب، وهو يكمل بشكل أكثر مواربة ما بدأه «فوكوياما» فى كتابه «نهاية التاريخ»؛ ذلك الحلم للسيطرة العالمية للغرب[٥١].

ولقد قام «هنتنجتون» بإعادة صياغة أطروحته حول صراع الحضارات فى كتاب له نشر عام ١٩٩٦[٥٢].

ولعل القراءة النقدية المقتضبة لأطروحات «هنتنجتون» تكشف عن أنه إذا كان البعض قد رفض أطروحة صراع الحضارات لأنها تقوم على منظور حضارى ليس ماديًا، يفسح مكانًا للدين؛ وهو الأمر غير المعتاد من الفكر والتنظير الغربى، فى ظل «علمنة دراسة العلاقات الدولية»؛ إلا أن تناول «هنتنجتون» للعامل الحضارى كمحرك للعلاقات الدولية يعتبر تغييرًا جوهريًا فى المنطلقات النظرية؛ وهو الأمر الذى يقتضى التوقف عنده والتساؤل عن مبررات هذا المنحنى: هل يتصل بما أضحى يدب فى الحضارة الغربية من ضعف وتآكل فى القوة بالمقارنة بحضارات أخرى تستنهض قواها من جديد؟ وفى هذا الصدد نلحظ أن «هنتنجتون» فى ختام تحليله لمبررات اهتمامه بالحضارات كمحرك للتفاعلات الدولية؛ يربط بين أثر زوال الأساس الأيديولوجى للصراع العالمى وبين جهود الغرب الرامية لدعم قيمه كقيم عالمية، والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية من ناحية أولى، وتولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى من ناحية ثانية[٥٣].

ويفترض الباحث أنه يمكن عزو تصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية إلى انتهاء الحرب الباردة. ويمكن تفسير ذلك الافتراض فى ضوء حقيقتين:

الحقيقة الأولى: أن انتهاء الحرب الباردة كان بمثابة نهاية عصر الاستقطاب الأيديولوجى، ووضع حد للصراع الأيديولوجى الحاد الذى استمر طيلة فترة الحرب الباردة؛ ومن ثم فقد أوجد أفول الصراع الأيديولوجى فراغًا فى الساحة الدولية الجديدة؛ مما مهد السبيل لتعاظم أهمية المكون الثقافى والحضارى، باعتباره المكون المرشح لأن يحل محل المكون الأيديولوجى، فضلاً عن أن الصراع حول الثقافى والحضارى هو أيضًا المرشح لأن يحل محل الصراع الذى كان دائرًا لسنوات طويلة حول الأيديولوجى[٥٤].

الحقيقة الثانية: أن ظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة منذ نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن المنصرم؛ قد أحدث تحولاً جذريًا فى الأجندة الدولية. فبعد أن كانت قضايا الأمن بالمفهوم الكلاسيكى الضيق المقصور على البعد العسكرى، والتسلح (وهى التى تعرف بقضايا «السياسة العليا ـ High Politics» هى التى تحتل قمة أولويات الأجندة الدولية خلال فترة الحرب الباردة؛ فإن تلك القضايا تراجعت بفعل انتهاء الحرب الباردة لصالح تصاعد

أهمية مجموعة أخرى من القضايا مثل: البيئة والمياه ودراسات المرأة والتحول الديموقراطى، وغيرها من القضايا التى تعرف بـ «السياسة الدنيا ـ Low Politics»، وأصبحت تلك الأخيرة تجيء على قمة أولويات الأجندة الدولية نظريًا وتطبيقيًا.

ولقد تمت هذه العملية التبادلية والإحلالية بين قضايا «السياسة العليا» و«السياسة الدنيا» فى ضوء عملية المراجعة الشاملة التى أخذت تشهدها أدبيات العلاقات الدولية لإعادة تعريف مفهوم الأمن، بحيث يتضمن ثلاثة أنواع من التهديدات بخلاف التهديدات العسكرية؛ وهى التهديدات: السياسية، والاقتصادية، والبيئية(٥٥).

وفى هذا الإطار تعرضت العديد من الدراسات لدور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية؛ حيث تناول بعضها تعريف المقصود بالبعد الثقافى ومداخل دراسته، وموضعه من نظرية العلاقات الدولية بصفة عامة، ومن دراسات العولمة بصفة خاصة. ويبحث بعضها الآخر فى آثاره على العلاقات الدولية، وخاصة على مستوى النظام الدولى والسياسات الخارجية للقوى الكبرى، وتستعرض فئة ثالثة التطور فى وزن الاهتمام بالثقافى من دلالات بالنسبة لدراسة التحديات الخارجية التى تواجه المنطقة العربية والعالم الإسلامى؛ ومنها بالطبع التحديات التى تفرضها السياسات الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة.

وفى هذا السياق، فقد تطرقت إحدى الدراسات إلى الأسباب والعوامل الواقعية والتنظيرية التى أدت إلى بروز ذلك الوزن الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية؛ لافتة الانتباه إلى ظهور فوضى واقعية وتنظيرية فيما بعد الحرب الباردة؛ فالفوضى الواقعية على الساحة الدولية (من انهيار القطب السوفيتى، وزحف تيار العولمة، وتحرك المجتمعات المدنية، وعودة الدين والقيم إلى الساحة السياسية) أفضت إلى فوضى تنظيرية فى علم العلاقات الدولية؛ ذهب على أثرها الكثير من الأكاديميين والباحثين إلى جعل البعد الثقافى أداة للتحليل فى علم العلاقات الدولية. . إلا أن بعضهم قد زج بذلك البعد عن قصد إما لسد الفراغ التنظيرى، أو لتحقيق أهداف سياسية معينة؛ مثل الرغبة فى إجراء حوارات مع المسلمين للتعرف عليهم أكثر. وفى كلتا الحالتين؛ فقد باتت الثقافة إما مكونًا أصيلاً من المصلحة السياسية، أو مكونًا أصيلاً من البحث العلمى فى علم العلاقات الدولية(٥٦).

إن مفهوم الثقافة «المفهوم المظلة» يستعصى على تقديم تعريف نظرى مقبول؛ بسبب التاريخ الطويل لذلك المفهوم، عبر مجتمعات مختلفة، وعبر حقول دراسية مختلفة، وبسبب ما يتفرع عنه من مفاهيم أخرى ومتنوعة. . إلا أن ذلك لم يمنع دارسى العلاقات الدولية من المحاولة لإيجاد طرائق عدة للتعريف بالثقافة فى الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية: إما من خلال عرض العديد من التعريفات التى يركز كل منها على بعد أو أكثر من أبعاد المفهوم، وإما من خلال استدعاء العديد من المفاهيم الأخرى مثل «الحضارة» و«الدين» و«الهوية» و«القيم» و«العولمة»؛ بحيث يشار إلى العلاقة بين تلك المفاهيم ومفهوم الثقافة من جهة، وبين العلاقات الدولية تنظيراً وممارسة من جهة أخرى(٥٧).

ومن أجل توضيح معنى البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية؛ قدمت نماذج ورؤى مختلفة عن مستويات العلاقات بين الثقافة والعلاقات الدولية(٥٨):

١ ـ **النموذج الأول**: الثقافة باعتبارها مؤهلاً للحياة، ومؤسسة للرؤى والخلفيات الذهنية والخلقية التى تحملها الشعوب وتتوارثها، وتدفعها إما إلى النجاح وإما الفشل.

٢ ـ **النموذج الثانى**: الثقافة باعتبارها مرشحًا معرفيًا؛ بمعنى أن الفواعل تنظر إلى القضايا والقرارات من خلال إدراكها الثقافى للواقع؛ مما يسبب عائقًا أمام التفاوض؛ ومن ثم أمام التفاهم الدولى.

٣ ـ **النموذج الثالث**: الثقافة باعتبارها محدداً أساسيًا للهيكل الاقتصادى؛ أى جعل التكوين الثقافى الاجتماعى ذا تأثير واسع على الهيكل الاقتصادى للمجتمع.

٤ ـ **النموذج الرابع**: الثقافة باعتبارها أداة من أدوات تنفيذ السياسة وتبريرها، وليس باعتبارها متغيراً مستقلا.

٥ ـ **النموذج الخامس**: الثقافة باعتبارها محركًا للعلاقات الدولية؛ حيث قدم «هنتنجتون» نموذجًا تفسيريًا يقوم على مبدأ يقول: إن الثقافة تعتبر إطاراً كليًا ومحدداً (Dominant framework) للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وإن الحضارة هى الوحدة الأساسية للتحليل.

وبالرغم من كل تلك النماذج؛ فإنه لا يوجد اتفاق عام بين دارسى العلاقات الدولية على أن الثقافة ستشهد مزيداً من الاهتمام، سواء واقعيًا أو نظريًا؛ بل إن البعض يرى أن

تأثير البعد الثقافى على العلاقات الدولية سوف يضمحل تدريجيًا نتيجة لتآكل الاختلافات الثقافية؛ الأمر الذى سيقلل تباعًا من أهمية الثقافة كقوة محركة، وهو ما يتحدث به البعض عن نموذج «غروب الثقافة».

إلا أنه على الرغم من الجدل حول طبيعة الوزن الثقافى فى تفسير العلاقات الدولية؛ فإن هذا الجدل وما ينتج عنه من نماذج تطبيقية يعكس مدى الزخم الذى تلقاه الثقافة فى أدبيات العلاقات الدولية، كما أن هذا الجدل يمثل دافعًا قويًا لدارسى العلاقات الدولية لكى يطوروا مقولاتهم النظرية بشأن الثقافة والعلاقات الدولية، حتى لا تتحول إلى ثرثرة فى ظل فترة مفصلية من فترات تطور العلم والواقع(٥٩).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الإستراتيجية الأمريكية العالمية من منطلق البعد الثقافى، وخاصة الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وهى المنطقة التى تطرح التساؤل بعمق حول العلاقة بين «الثقافى» وغيره فى تفسير هذه الإستراتيجية، سواء نظرنا للثقافى كموضوع لقضايا التدخلات الخارجية (وزن الثقافى)، أو كمحرك لها (الدين فى رؤية المحافظين الجدد)، أو كمكون للقوة اللينة.

ويزخر الأدب الغربى بالدراسات التى تتناول دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية؛ حيث تنطلق إحدى الدراسات من التأكيد على أن الحضارة باتت إحدى أدوات ووسائل النظام العالمى الجديد؛ إذ يبرز دور الحضارة بشكل خاص فى ظل غياب توازن القوى عالميًا(٦٠).

فلقد أصبحت الأبعاد الحضارية والثقافية ذات حضور طاغٍ وانتشار رائج فى النظام الدولى الراهن، وخصوصًا بعد انتهاء الاستقطاب الأيديولوجى الذى طبع مرحلة الحرب الباردة(٦١).

ويرى بعض المحللين أننا نعيش الآن مرحلة أكثر إثارة للتساؤل عن معنى «السياسة ـ Political» أو «السياسات ـ Politics»؛ فى ظل ما يُطرح ويتردد دائمًا وكثيرًا عن حوار الحضارات أو صراعاتها، وتصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية(٦٢).

إن التأثيرات الخارجية الشديدة فى هذا العالم الجديد باتت ثقافة مجتمعية تؤثر فى النخبة والقاعدة على حد سواء؛ وهو الأمر الذى لم يكن متواجدًا من قبل حينما كانت

التأثيرات الخارجية مقتصرة فقط على الجانبين السياسى والاقتصادى. وباتت العولمة ذات أبعاد مجتمعية وثقافية، وليست اقتصادية فقط كما كان الوضع قبل الحرب الباردة، وبات الثقافى يُنظر إليه باعتباره مخرجًا أو مدخلاً فى عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد، وبات عصر العولمة الراهن مقرونًا بإحياء البعد القيمى فى الدراسات الدولية[٦٣].

وفى هذا السياق يرى الباحث أن تأثيرات الثقافى لا تقتصر فقط على فرض قضايا وموضوعات على الأجندة الدولية؛ بل تمتد لتشمل التأثير على قرارات السياسة الخارجية، وأيضًا على عملية صنع تلك السياسة؛ فالسياسة الخارجية هى فى التحليل الأخير «مخرج ـ output» للتأثير الثقافى والحضارى والدينى[٦٤]، وليس أدل على عمق تأثير المتغير الثقافى/ الدينى على السياسة الخارجية من ذلك التأثير الذى يمارسه تيار اليمين الدينى المحافظ فى الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية[٦٥].

فمع نهاية القرن العشرين أضحى المجال الثقافى الحضارى هو المجال الحقيقى للتحديات الأكثر خطورة، ولا سيما فى ظل العولمة الراهنة التى تعكس «اكتساح» الخارجى للداخلى، والتى «تعكس اتجاه نموذج حضارى للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى، ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط، ولكن على الصعيد الثقافى بالضرورة». فالعولمة ليست إلا أيديولوجية منبثقة عن الليبرالية الجديدة، وعن سياسات القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ ومن ثم فهى عملية إرادية.. ولا عجب أن نرى ساحة الخطاب الغربى حول العولمة ـ على مدار العقد الماضى ـ حافلة بكل ما يتعلق بالثقافة والحضارة والدين؛ الأمر الذى يؤكد بأن المواجهة لم تعد فقط حول السياسة والاقتصاد؛ ولكن أصبحت الحضارة والدين فى قلبها.

ومن هنا «تتولد الحاجة والضرورة لإعادة تعريف السياسى»؛ ولذا فليس من الغريب أن يتم استدعاء «صراع الحضارات» ليحل كمنظور بديل عن صراع السياسات، بما يعنى أن ميدان المعركة لم يعد فقط ماديًا؛ بل صار غير مادى أيضًا، وأضحى موجهًا إلى نماذج حضارية أخرى مثل النموذج الحضارى الإسلامى، الذى يملك من المقومات غير المادية (المقاومة والتحدى) ما لا تملكه نماذج حضارية أخرى[٦٦].

وإذا كانت تحديات العقد الأخير من القرن العشرين قد أبرزت دور الأبعاد الثقافية والحضارية لتلك التحديات؛ فإن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من حروب ضد الإرهاب تؤكد على تلك التحديات، وتظهرها جليًا.

إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ثم حرب أفغانستان، ثم حرب العراق، ومن بعدها الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ استحضرت معنى «الصراع الحضارى»، بعد أن دشنت الحرب الباردة «الصراع الأيديولوجى»، وبعد أن دشنت الحربان العالميتان الأولى والثانية «صراع القوى». ومن ثم تأتى أحداث ١١ سبتمبر لتمثل قمة ما وصل إليه منحنى الرؤى المتبادلة بين عالم المسلمين وعالم الغرب، ومنحنى السياسات الغربية تجاه الأمة الإسلامية خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ وبذا تصبح أولى حروب القرن الجديد بمثابة مفترق طرق خطر بالنسبة لوضع الأمة الإسلامية فى النظام الدولى.

وما يلفت الانتباه أن الحروب العسكرية الأمريكية أضحت استعراضًا هائلاً للقوة العسكرية الأمريكية، وهى القوة التى تمثل إحدى الدعائم الأساسية فى الحرب الحضارية الشاملة الجارى إعدادها بقيادة أمريكية، وبمشاركة أوروبية، وبمراقبة عربية وإسلامية ضد ما يسمى «الإرهاب الدولى»، وكذلك أضحت الحروب العسكرية تُعلَن على دول مسلمة لا لأنها اعتدت على الدولة المجاورة لها كما حدث فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ولكن لكونها «إرهابية» أو «مؤيدة للإرهاب» وفقًا للمفهومين الأمريكى والإسرائيلى.

إلى هذا الحد وصل البعد الثقافى فى الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية[٦٧].

رابعًا: الحرب على الإرهاب

إن مفهوم أو شعار «الحرب على الإرهاب» الذى استخدمته الإدارة الأمريكية لتبرير سياساتها العسكرية إبان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ليس مفهومًا جديدًا، بقدر ما هو إعادة طرح للمفهوم فى سياق دولى جديد، يختلف كليًا عن السياقات التى سبق أن طُرح فى إطارها.

وترجع بدايات استخدام مفهوم «الحرب على الإرهاب»[٦٨] إلى أربعينيات القرن المنصرم؛ حيث استُخدم تعبير «الحرب على الإرهاب» لأول مرة من قبل سلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين، أثناء الحملة الواسعة التى قامت بها للقضاء على سلسلة من الضربات التى استهدفت مدنيين فلسطينيين، والتى كانت تقوم بها منظمتا «أرجون» و«شتيرين»، فقامت القوات البريطانية بحملة دعائية واسعة فى الجرائد، وأطلقوا عليها

تسمية «الحرب على الإرهاب». ولكن الانتشار الأوسع للتعبير حدث فى نهاية السبعينيات من القرن الفائت؛ حيث كانت عبارة (War on Terrorism) مكتوبة نصّا على غلاف «مجلة «التايم ـ Time magazine» فى عام ١٩٧٧، وكانت عنوانًا لمقال رئيس عن المعارضين، أو ما أسماهم المقال اللاسلطويين، الذين كانوا من المعارضين السياسيين لحكومات الاتحاد السوفيتى وبعض الحكومات الأوروبية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدثت تغييرات فى المعنى الدقيق للإرهابى، وتم استعمال تعبير «الحرب على الإرهاب» لوصف حملات متعددة الأوجه على الأصعدة الإعلامية والاقتصادية والأمنية والحملات العسكرية، التى استهدفت دولاً ذات سيادة وحكومات. وكان هذا الانعطاف فى معانى كلمة إرهابى وتعبير الحرب على الإرهاب مصحوبًا على الأغلب بإضافة وصف الشخص أو الجهة، بكونه يستعمل الدين فى الشئون السياسية، أو يقوم بتطبيق الدين بصورة متطرفة[٦٩].

إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والتى تمثلت فى الهجوم الإرهابى الشامل على مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ كانت قوية بحيث أصابت عصب القرار الاقتصادى المالى والسياسى والعسكرى الأمريكى، وبحيث جعلها ذلك فى موقع من الصعب فيه تخيل عدم الرد فى الحدود التى تتناسب مع حجم العدوان الذى تعرضت له.

وكرد فعل على تلك الأحداث أصدرت الولايات المتحدة قرارًا بالحرب ضد الإرهاب شعاره: «من ليس معنا فهو ضدنا»، وجاء فى القرار التاريخى أن «الحرب ضد الإرهاب» حرب من نوع جديد، لا يحدها مكان أو زمان؛ بمعنى أنها تتسع دوائرها لتشمل المعمورة كلها من ناحية، وأنها يمكن أن تستمر إلى الأبد من ناحية أخرى.

ولقد وافق الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكى بالإجماع وبسرعة فائقة على منح الرئيس الأمريكى «جورج بوش» ٤٠ مليار دولار لتمويل حملة «الحرب على الإرهاب»، و٢٠ مليار دولار إضافية لمساعدة خطوط الطيران الأمريكية فى أزمتها الاقتصادية التى مرت بها عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ومن جانبها استغلت الإدارة الأمريكية تلك الهجمات فى تنفيذ إستراتيجيتها الدولية، ووظفت التعاطف الدولى معها فى استصدار قرار من مجلس الأمن (رقم ١٣٧٣) يسمح

لها بضرب كل من له علاقة بالإرهاب، ويلزم دول العالم بالتعاون معها فى ذلك، وحددت الخصوم فى ثلاثة أصناف: قوى إرهابية، ودول ترعى الإرهاب، ومناخات تفرخ الإرهاب. ووضعت العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما مع الولايات المتحدة وإما مع الإرهاب، وجعلت من محاربة الإرهاب أولوية دولية، وبشرت بعمل عسكرى واستخباراتى فى ٦٠ دولة فيها ـ كما زعمت ـ قواعد للإرهاب.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب بالهجوم على أفغانستان لتصفية تنظيم «القاعدة»، والقضاء على نظام «طالبان» المتحالف معه. غير أن هذه الحرب لم تكن سوى خطوة من خطوات متعددة اتخذتها الولايات المتحدة فى سبيل الحفاظ على الأمن الداخلى الأمريكى. وهكذا أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كاملة من التشريعات التى تكفل لها القبض على الأشخاص المشتبه فيهم واعتقالهم، مع حرمانهم من حقوقهم القانونية التى تنص عليها التشريعات الأمريكية ذاتها؛ بل إن بعض هذه التشريعات نص على جواز محاكمة المتهمين بالإرهاب أمام محاكم عسكرية فى جلسات سرية فى غير حضور محامين للدفاع عنهم، وهذه المحاكم من حقها أن تصدر أحكامًا بالإعدام. وبالإضافة إلى ذلك أعطيت للسلطة التنفيذية ولقوات الشرطة سلطات واسعة غير مسبوقة فى التنصت على المكالمات الهاتفية وتفتيش المنازل، والقبض على المشتبه فيهم. وخلقت هذه التشريعات الاستثنائية مناخًا ثقافيًا يسوده الإرهاب والقمع، أشبه ما يكون بالمناخ الثقافى الذى ساد أيام الحقبة المكارثية؛ حيث ألغيت سيادة القانون، وأطلق عقال الاتهامات الجزافية ضد المثقفين الأمريكيين بتهمة الشيوعية.

وبالفعل تم إلقاء القبض على الآلاف من الأشخاص، منهم الكثير من المواطنين الأمريكيين من أصول شرق أوسطية، وجرت معظم الاعتقالات بصورة غير معهودة فى القوانين الجنائية الأمريكية؛ إذ لم يتمتع المشبوهون بحق التمثيل القانونى لهم من قبل محامين.

ثم بدأت وزارة العدل الأمريكية بحملة تسجيل لأسماء المهاجرين، وطلب من المواطنين غير الأمريكيين تسجيل أسمائهم لدى دوائر الهجرة الأمريكية، وتم تمرير قانون مثير للجدل وهو قانون «USA Patriot Act» الذى منح صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية فى استجواب وتفتيش واعتقال والتنصت على كل من يشتبه به دون اتباع سلسلة الإجراءات القانونية التى

كانت متبعة قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التى وجهتها مؤسسات المجتمع المدنى لهذا القانون لكونه يتعارض مع الدستور الأمريكى ؛ إلا أن الرئيس الأمريكى دافع عنه، وصرح فى ٩ يونيو ٢٠٠٥ أنه وبفضل هذا القانون تم إلقاء القبض على ٤٠٠ مشتبه فى انتمائهم لتنظيم القاعدة، وتم إثبات التهمة على أغلبهم .

وفرضت إدارة الرئيس بوش بعد ١١ سبتمبر نوعًا من الرقابة الإعلامية، وخضعت وسائل الإعلام للهستريا التى أشاعتها هذه الإدارة؛ إذ أصبح كل من يعارض توجهات الحرب العشوائية ضد الإرهاب يتهم بعدم الوطنية .

ولم تقنع الولايات المتحدة بحربها ضد أفغانستان، والتى استطاعت أن تسقط فيها نظامًا سياسيًا بدائيًا؛ لأنها سرعان ما حولت كل طاقاتها العدوانية تجاه العراق .

وبالرغم من صعوبة تحديد ساحة محددة لهذه الحرب ؛ إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن جبهات «الحرب على الإرهاب» تمتد إلى المناطق الجغرافية التالية :

- جنوب آسيا، وبالتحديد أفغانستان وباكستان .
- الشرق الأوسط ، وبالتحديد العراق والسعودية واليمن .
- جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وبالتحديد الشيشان وجورجيا وأوزبكستان .
- جنوب شرق آسيا، وبالتحديد الفلبين وتايلند وإندونيسيا .
- إفريقيا، وبالتحديد جيبوتى وإثيوبيا وأرتيريا وكينيا والصومال والسودان وتنزانيا[٧٠] .

لقد تحول النظام الدولى من نظام فوضوى إلى نظام هيراركى تقوده الولايات المتحدة . . وفى النظام الهيراركى فإن الدول تكون أكثر استعدادًا لأن تقاتل العدو الذى تحدده الدولة القائد؛ وهى الولايات المتحدة فى هذه الحالة .

ويرتبط نظام الأولويات العالمى للخطر بالتصور الأمريكى للخطر، أو بالأحرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذى يهدد الأمن الأمريكى والأمن الدولى .

ولقد كان لأحداث ١١ سبتمبر أثر كبير فى تحديد ذلك التصور، بما يجعل الإرهاب الدولى أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة فى بلاد محور الشر .

وفى هذا السياق ونتيجة له؛ أصبحت مقولة «الحرب على الإرهاب» إحدى أكثر المقولات رواجًا فى النظام الدولى الراهن، أو بالأحرى «حرب الولايات المتحدة على الإرهاب ـ The U.S. War on Terrorism»؛ ومن ثم فالولايات المتحدة تحدد العدو فى أنه الإرهاب الدولى، ويصبح لزامًا على كل الدول أن تحاربه(٧١).

وعلى ذلك فإن أولى المهام على خريطة الأولويات تتمثل فى ضرب حركات الإرهاب، وبالذات تنظيم القاعدة الذى يعد أكبر وأخطر هذه الحركات، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية، وتجفيف منابع التمويل لهذه الحركات، من خلال مراقبة دقيقة لحركة الأموال والتبرعات التى كانت تذهب إليها مباشرة أو تئول إليها بشكل غير مباشر، وإعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية وتطويرها ومراجعتها كل عام لتستخدم كأساس فى هذه «الحرب العالمية على الإرهاب»(٧٢).

فى هذا الإطار فإنه يمكن تعريف «الحرب على الإرهاب»، والتى تسمى أيضًا «الحرب العالمية على الإرهاب ـ Global War on Terrorism»، ويطلق عليها البعض تسمية «الحرب الطويلة»، ويقصد بها حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة، وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها.. وتهدف هذه الحملة ـ حسب تصريحات الرئيس الأمريكى «جورج بوش» ـ إلى القضاء على الإرهاب والدول التى تدعمه. وقد بدأت هذه الحملة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التى كان لتنظيم القاعدة دور فيها، وأصبحت هذه الحملة محورًا مركزيًا فى سياسة الرئيس الأمريكى «جورج بوش» على الصعيدين الداخلى والعالمى، وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة فى التاريخ، لكونها حربًا غير واضحة المعالم، وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف(٧٣).

والجدير بالملاحظة أنه عندما أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الحرب الكونية على الإرهاب؛ بدا أنه فعل ذلك تحت تأثير الصدمة التى أحدثتها تفجيرات ١١ سبتمبر، إلا أنه مضى من خطاب إلى خطاب يكرر هذه المقولة رافعًا إياها إلى مستوى «العقيدة الجديدة» للسياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية، حتى وصل به الأمر فى بداية ولايته الثانية إلى حد وضع هدف أسمى لمهمة الولايات المتحدة فى العالم وهى: «إنهاء الطغيان»(٧٤).

وقد كشفت الصحف الأمريكية ـ وهنا المفارقة ـ أن وزارة الدفاع وتحت إشراف «دونالد رامسفيلد» هى التى بادرت إلى تعريض مصطلح «الحرب على الإرهاب» للامتحان، وخلصت إلى اقتراح استخدام مصطلح آخر: «الصراع الشامل ضد التطرف العنيف».

ولقد تعمد «رامسفيلد» نفسه التركيز على المصطلح الجديد، وتبعه تيار القادة العسكريين الأمريكيين. كما فعل الشىء نفسه مستشار الأمن القومى «ستيفن هادلى».. واستندت هذه الانعطافة إلى عدد من الدراسات والتحقيقات التى أنجزتها لجان مستقلة فى الكونجرس، وخلصت كلها تقريبًا إلى اقتراح مقاربة معقدة لظاهرة معقدة.

ومع بدء اتضاح التغيير فى تعريف العدو؛ انطلقت الرهانات فى الولايات المتحدة عما إذا كانت الإدارة تنوى إدخال تعديل على سياستها وذلك بزيادة اللجوء إلى الوسائل العسكرية أم لا. بتعبير آخر: هناك من رأى فى تغيير الصياغة مقدمة لتغيير السياسة، وأكد أن ثمة وثائق رسمية تدعو إلى ذلك. لكن اللافت للنظر أن «بوش» تعمد فى خطاباته الأخيرة الإكثار من ترديد كلمتى «حرب» و«إرهاب»، ووصل الأمر بالبيت الأبيض إلى حد ترويج كلام منسوب إلى رامسفيلد يوحى بأنه لا تغيير لا فى المفاهيم، ولا المصطلحات، ولا السياسات[٧٥].

تتمثل الأهداف الرئيسة «للحرب على الإرهاب» كما حددها معهد الدراسات الإستراتيجية فى لندن فى النقاط التالية[٧٦]:

- قطع تدفق الدعم المالى لما يسمى بالمنظمات الإرهابية.
- إلقاء القبض على المشتبه فيهم بانتمائهم إلى ما يعتبر جماعات إرهابية.
- الحصول على المعلومات بطرق مختلفة؛ مثل الاستجواب، والتنصت والمراقبة والتفتيش.
- تحسين مستوى أداء أجهزة المخابرات الخارجية والأمن الداخلى.
- تقليل أو قطع الدعم عن المواطنين المتعاطفين مع ما يسمى بالمجموعات الإرهابية، عن طريق تحسين المستوى المعيشى، وتوفير فرص العمل.
- الاستعمال الكثيف لأجهزة التنصت؛ لمراقبة ما يسمى بالمجموعات الإرهابية التى تعتمد الوسائل البدائية البطيئة فى التواصل ونقل المعلومات.

● إقامة علاقات دبلوماسية متينة مع حكومات الدول التى تشكل جبهة للحرب ضد الإرهاب.

وهكذا تبدو «الحرب على الإرهاب» كما لو كانت خزان «استثناءات» يجرى استدعاؤه لتبرير الجموح «الأيديولوجى» للسياسة الخارجية الأمريكية، وهى منذ انطلاقها قبل خمس سنوات أثارت ارتباكًا واضحًا فى نظريات العلاقات الدولية؛ نتيجة لعدم القدرة على تأطيرها «منهاجيًا» داخل أى منها؛ حيث يصعب «تصنيف» هذه الحرب ضمن أى من نظريات الصراع الدولى؛ نظرًا لكونها تجمع بين نقيضين «متجاورين»: **أولهما**: أنها حرب تستهدف «منع» وقوع الهجمات الإرهابية من المنبع، وتوجيه ضربات «استباقية» لأدواتها اللوجيستية من تخطيط وإعداد وتجهيز؛ وهو ما قد يضفى عليها بعدًا «خيريًا». **وثانيهما**: أنه وفى إطار هذه «الاستباقية» يجرى «التعدى» على الكثير من الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهاك قواعد القانون الدولى العام و«الإنسانى».

بيد أن «الحرب على الإرهاب» وإن كانت قد حققت نصرًا عسكريًا؛ فإنها لم تحقق نصرًا سياسيًا مماثلاً. فعلى الرغم من بعض النجاحات الجزئية التى حققتها القوة العسكرية الأمريكية خلال العقد الأخير، بدءًا من عاصفة الصحراء وتحرير الكويت عام ١٩٩١، ثم القصف الجوى العنيف ليوغوسلافيا وإجبارها على تسوية أزمة إقليم كوسوفوعام ١٩٩٩، ثم الحرب فى أفغانستان والحرب ضد العراق؛ فالحقيقة أنها فشلت فى تحقيق النتيجة السياسية المطلوبة، وبخاصة بالنسبة لأفغانستان والعراق، فلا القوات الأمريكية اعتقلت «أسامه بن لادن» فى أفغانستان، ولا هى استطاعت توفير الأمن والاستقرار الذى كانت توفره حكومة طالبان التى أسقطتها القوات الأمريكية، ولا هى نجحت فى السيطرة على الأمر فى العراق رغم إسقاط نظام حكم صدام حسين بالفعل.

وتكفى مطالعة تحليلات وتعليقات الكتاب والساسة الأمريكان بمناسبة الذكرى الأولى للحرب على العراق، التى تزامنت مع تفجيرات مدريد؛ لإدراك حجم الإحباط الواسع السائد فى الشارع الأمريكى إزاء هذه الحرب، والذى دفع المواطن الأمريكى ثمنها باهظًا من موارده وحريته وحقوقه.

وبالتالى فإن «الحرب على الإرهاب» تستلزم استخدام مقومات «القوة اللينة» كما تحدث «ناى». فهو يرى أنه إذا كانت الولايات المتحدة راغبة فى حشد القوى الدولية فى حربها

ضد الإرهاب؛ فإن عليها أن تحسن استخدام «القوة اللينة». ولعل انخفاض المقدرة الأمريكية نسبيًا على حشد التأييد الدولى على حرب الإرهاب؛ يرجع إلى تراجع «القوة اللينة الأمريكية» مقارنة مع ما كانت عليه من قبل، وهو الأمر الذى أدى إلى تصاعد التيارات العالمية والإقليمية والمحلية المناوئة للأمركة (Anti-Americanism)[٧٧]. ولهذا يؤكد «ناى» على ضرورة أن تكثف الولايات المتحدة من استخدامها للدعاية كوسيلة لتحقيق الإقناع والجذب، وهذا الدور يجب أن تقوم به «هوليود ـ Hollywood» جنبًا إلى جنب مع المراكز البحثية، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدنى؛ حيث يجب أن تستمر «هوليود» فى ضخ القيم الأمريكية التى تجعل منها أكثر قابلية لدى الآخرين، وبالتالى تصبح سياساتها مقبولة دوليًا[٧٨].

ولذلك يرى «ناى» أن الهيمنة العسكرية الأمريكية ليست دليلاً على القوة الأمريكية، وأن الاعتماد المفرط على القوة العسكرية لن يكفى لقتل الإرهاب طويل المدى، الذى يحتاج إلى تعاون مدنى ودءوب مع دول أخرى فى شتى المجالات[٧٩].

واتساقًا مع رأى «ناى» يرى أحد الباحثين أن القضاء على الإرهاب يتطلب الآتى[٨٠]:

ـ تعريفه وتحديده وتوصيفه علميًا وبمقاييس عالمية، وليس بمقياس لأقلية من الشخصيات الأمريكية.

ـ أن تكون الحرب عليه من قبل الجميع، وتحت إطار الشرعية الدولية، وليس من قبل جهة واحدة هدفها السيطرة على العالم وفرض وصايتها وقراراتها عليه بدون وجه حق.

ـ تجفيف منابعه من خلال الإسهام بتحسين الظروف المعيشية والحياتية والصحية والتعليمية للشعوب، ورفع معدلات التنمية فى كل المجالات، والتزام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ـ تفاعل الحضارات، وليس صدام الحضارات وإذلال العباد.

ـ الجدية فى مكافحة الإرهاب ومحاربته، وليس بحروب همجية وبهلوانية هدفها تحقيق أمجاد شخصية ومنافع ذاتية ونفعية ومكاسب رخيصة.

ـ أن يكافح الإرهاب بقوانين علمية وعملية، ويحاسب مرتكبوه وفق قانون أحادى واضح وصريح. وليس بطرق همجية ومزاجية وانتقائية وقوانين رمادية تقبل التأويل.

إن الاتجاه للعسكرة ليس جديدًا؛ فهو موجود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد فى الحربين العالميتين؛ فالولايات المتحدة دخلت الحرب العالمية الثانية بغير تخطيط مسبق، ولم يكن عملاً قصديًا، كما أنها دخلت فى مرحلة تالية لبداية الحرب فى الحالتين، وبالتالى لم تكن طرفًا أصيلاً فى عملية عسكرة الأزمات العالمية. بيد أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومع توليها زمام المعسكر الغربى؛ بدأت الولايات المتحدة فى سياسة متعمدة وقصدية فى عسكرة الأزمات، والاستخدام الواضح للقوة العسكرية استخدامًا كبيرًا أو صغيرًا حسب درجة تعقيد الأزمة. والبداية كانت فى الأزمة الكورية فى الخمسينيات، وبعد كوريا كانت فى محاولة غزو كوبا، والمعروفة بعملية خليج الخنازير عام ١٩٦٢، ومن بعدهما جاء التورط الكبير فى فيتنام. وبعد انتهاء هذا التورط، ونتيجة للعقدة التاريخية التى خلفتها الحرب الفيتنامية لدى الولايات المتحدة؛ بدأت مرحلة جديدة فى الإدارة الأمريكية للأزمات، وذلك بمحاولة عدم عسكرة الأزمات، وعدم استخدام القوة العسكرية. فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضى وحتى أوائل تسعينيات ذلك القرن نجد أن استخدام الولايات المتحدة للقوة المسلحة فى إدارة الأزمات كان استخدامًا محدودًا، وفى أزمات صغيرة أو متوسطة مثل جرينادا ولبنان؛ أى إنه قد حصل انخفاض ملحوظ للعسكرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[٨١]. ومن ناحية أخرى، ومع وصول الاتحاد السوفيتى إلى مرحلة التعادل الإستراتيجى (حتى عام ١٩٦٨ لم يكن هناك تعادل إستراتيجى أمريكى سوفيتى) والتعادل النووى بالذات مع الولايات المتحدة (بمعنى امتلاك صواريخ قادرة على ضرب الأراضى الأمريكية من الاتحاد السوفيتى)؛ تكرست القطبية الثنائية النووية، وأصبحت إستراتيجية الردع هى الأساس فى إدارة العلاقات الدولية الإستراتيجية فيما بين القطبين. وفى ظل إستراتيجية الردع لا يكون هناك تسرع فى استخدام القوة العسكرية لإدارة الأزمات؛ فالردع معناه محاولة عدم الوصول للاستخدام الشامل للقوة العسكرية[٨٢].

ففى كتابه الصادر عام ١٩٩٩ والمعنون: «نصر بلا حرب ـ Victory Without War» يتحدث «ريتشارد نيكسون» (الرئيس الأسبق للولايات المتحدة) عن مفهوم للسلام حديث لا بد من أن نعيه ونضعه فى الحسبان؛ فقد ألغت الأسلحة النووية الحروب على المستوى العالمى كوسيلة لحل النزاع، ولكن ليس معنى ذلك وصول العالم إلى ما يسمى بـ «السلام

الكامل ـ Perfect Peace» الذى تنتهى فيه المنازعات والتناقضات؛ فهذا مجرد وهم، ولكن «السلام الحقيقى ـ Real peace» معناه التعايش مع التناقضات والخلافات إلى ما لا نهاية، ومحاولة حلها دون اللجوء إلى استخدام القوة؛ ولذلك فكلتا القوتين العظميين سوف تعيشان معًا تحت ما يسمى «حرب السلام»، والأسلحة المستخدمة بينهما هى الدعاية والدبلوماسية والمفاوضات والمساعدات الخارجية والمناورات السياسية والعمليات السرية، أو الحروب بالوكالة على المستوى الإقليمى. وأصبح مستحيلاً تحت مظلة «الرعب النووى» خوض الحروب لحل النزاع بين القوتين العظميين، فكان عليهما التعايش «كما يتعايش عقربان فى أنبوب واحد إذا لدغ أحدهما الآخر، فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت». وما دام القتال أصبح مستحيلاً، فإن التسابق على التسلح قائم على قدم وساق، والجهود لملء المخازن بالأسلحة المتطورة مستمرة ليل نهار لتحقيق الفوز فى «الردع ـ Deterrence»؛ أى استخدام أدوات الحرب ووسائلها لمنع الحرب، وذلك باستخدام القوة وهى فى حالة «السكون ـ Static» فالردع هو استخدام القوة فى حالة السكون لمنع الحرب والقتال، ولكن إذا تحركت القوة لخوض المعركة يكون هذا فشلاً كاملاً للردع. ومعنى ذلك أن القوتين العظميين كانتا تخوضان حرب السلام باستخدام الردع؛ الأمر الذى أدى إلى وجود «آلية ـ Mechanism» أخرى للصراع بين القوتين العظميين فى المجالات المختلفة، عدا استخدام القوات المسلحة، ثم التوسع فى نقل الصراع إلى المستويات الإقليمية على كل ساحة الكوكب الذى نعيش فيه، بل إلى الكواكب الأخرى بما فى ذلك المجال الجوى، وأصبح الصراع ليس «كوكبيًا» على الأرض بل «كواكبيًا» فى الكواكب الأخرى أيضًا. ونتيجة لاستحالة القتال بين القوتين العظميين فى ظل الرعب النووى؛ فقد كان من اللازم إيجاد مخرج لاستخدام القوة فى الصراعات الإقليمية (٨٣).

وبعد انتهاء الحرب الباردة زاد الاتجاه إلى عسكرة العلاقات الدولية؛ وهو ما يمكن أن نلحظه من خلال المؤشرات التالية(٨٤):

ـ استقطاب الدول الإقليمية Polarization.

ـ السماح باستخدام القوات المسلحة فى الصراعات الإقليمية.

ـ نقل السلاح والتكنولوجيا من الدول المركزية Central إلى الدول الهامشية Peripherals.

- إدارة الأزمات وليس حلها Crises Management حتى لو أدى ذلك إلى تكاثر النقاط الساخنة وانتشار أقواس الأزمات؛ كما حدث فى الشرق الأوسط.

فمن الملاحظ أنه منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، ومع سقوط الاتحاد السوفيتى وما تبعه من سقوط نظرية الردع (بالرغم من عدم الإعلان عن سقوطها إلا فى نهاية التسعينيات؛ إلا أنه من الناحية العملية نرى أن نظرية الردع سقطت بسقوط الاتحاد السوفيتى) ومع نزع السلاح النووى من الدول الإسلامية السوفيتية السابقة، ومع الاتجاه نحو خفض التسلح المتبادل بين الطرفين؛ كل ذلك أعطى تفوقًا للولايات المتحدة على روسيا فى التسلح النووى، مع تضافر كل هذه المتغيرات؛ فقد بدأ الاتجاه الضخم من قبل الولايات المتحدة للاستخدام المكثف للقوة العسكرية، وذلك منذ عام ١٩٩١ تقريبًا؛ فقد حدث خلال هذه الفترة خمس حالات لاستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة، أولها حرب تحرير الكويت ١٩٩١؛ وهى حرب الخليج الثانية، وثانيها استخدام القوة العسكرية فى إطار حلف الناتو لحل أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٩٦، ثم فى كوسوفو عام ١٩٩٩، ثم الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، ثم الحرب على العراق عام ٢٠٠٣؛ ولذلك فإن الاتجاه للعسكرة فى المرحلة الحالية مختلف عن الاتجاه للعسكرة أيام فيتنام، سواء من حيث حجم القوات العسكرية المستخدمة، أو من حيث منظومات التسلح وتقدمها من الناحية التقنية، والتى تستخدم فى إدارة هذه الأزمات عسكريًا، وكذلك من حيث إن استخدام القوة فى هذه الحالات (العراق وكوسوفو وأفغانستان ثم فى العراق مرة أخرى) هو استخدام قوى، ولتحقيق أهداف مباشرة خاصة بالولايات المتحدة؛ فلم تتورط الولايات المتحدة كما تورطت فى فيتنام، ولم تدخل كما دخلت فى الحربين العالميتين لنصرة أطراف تريدهم أن ينتصروا؛ الأمر أصبح مختلفًا مع انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمى، فالقوة العسكرية هنا هى جزء من مخطط إستراتيجى مقصود ومتعمد من جانب الإدارة الأمريكية، وليست تورطًا من خلال أحداث وأطراف أخرى.

ولعل تأمل أسلوب إدارة هذه الأزمات عسكريًا خلال تلك الفترة القصيرة يوضح أن معدل التكرار من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣ يشير إلى وقوع خمس أزمات كبرى تمت عسكرتها. ولو أننا أضفنا إلى تلك الحروب الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة (يوليو ٢٠٠٦) لأصبح المعدل هو ست أزمات عسكرية خلال خمسة عشر عامًا، ومن عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٣ (أربع سنوات) حدثت ثلاث حالات كبرى؛ وهذا معدل

تكرارى لم يحدث من قبل فى التاريخ المعاصر ولا حتى فى التاريخ الوسيط . كذلك فإن التقدم التقنى فى التسليح قد سهل عملية العسكرة، خاصة مع تزايد الاعتماد على استخدام الأسلحة ذات التقنية العالية والذكية، بما فيها أسلحة الموجات الكهرومغناطيسية؛ وهى أسلحة ليس بها طلقة رصاص، وتقوم بشل منظومة الاتصالات العسكرية والمدنية . . وهذا يفسر لنا عدم اكتراث إدارة بوش الحالية بضغوط الرأى العام الداخلى أو الدولى[٨٥] .

ولقد شهد الفكر الأمريكى تحولات جذرية، وذلك بالاتجاه نحو عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى[٨٦] :

التحول الأول : حدث نتيجة للحرب العالمية الثانية التى شهدت استخدام القوة العسكرية لتدمير مجتمع العدو بالكامل؛ حيث قامت الولايات المتحدة بضرب اليابان بالقنابل الذرية رغم هزيمة اليابان عسكريًا بالفعل قبل الإقدام على هذه الخطوة .

التحول الثانى : كان فى بداية سنوات الحرب الباردة؛ حيث تبنى الفكر العسكرى الأمريكى مبدأ الردع؛ بمعنى تطوير القوة العسكرية الأمريكية حتى تكون قادرة على ردع الاتحاد السوفيتى عن التفكير فى مهاجمة الولايات المتحدة أو مصالحها الحيوية .

التحول الثالث : جاء نتيجة للهزيمة العسكرية الأمريكية المؤلمة فى حرب فيتنام، والتى ألقت بظلالها ليس فقط على المؤسسة العسكرية الأمريكية؛ ولكن على المجتمع الأمريكى كله؛ حيث باتت فكرة إرسال قوات أمريكية لخوض حروب خارج الأراضى الأمريكية بمثابة كابوس للأمريكيين .

أما التحول الرابع والأخير : فحدث فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وشعور الولايات المتحدة بأنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة على كوكب الأرض، وأن عليها أن تلعب دور شرطى العالم؛ فكثر تدخل الولايات المتحدة فى مناطق الصراعات الإقليمية من الصومال إلى البلقان، ثم جاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتفتح الباب واسعًا أمام الانطلاق نحو تطبيق الفكر الإمبراطورى العسكرى فى السياسة الخارجية الأمريكية .

ويمكن فهم تلك التحولات فى ضوء التطورات التكنولوجية الهائلة التى تتيح لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية شن الحروب عن بعد باستخدام أحدث التقنيات العسكرية .

وفى إطار تبنيها منحى العسكرة؛ أعادت الإدارة الأمريكية الجديدة إطلاق مفهوم «الأنظمة المارقة ـ Rogue Regimes» الذى ابتدعته إدارة كليتون لتبرير نشر شبكة صواريخ مضادة للصواريخ، بحجة وجود دول «مارقة» تمتلك صواريخ باليستية بعيدة المدى، أو احتمال هجوم نووى عن طريق الخطأ.

ومن هنا جاء انتشارها حول الصين وروسيا (بضم سبع دول من أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو، بالإضافة إلى الوجود العسكرى فى دول آسيا الوسطى) والوطن العربى وأمريكا اللاتينية.

ومن هنا أيضًا جاءت مغامراتها العراقية كاختبار قوة؛ فكما كان القصف الأمريكى لهيروشيما ونجازاكى خلال الحرب العالمية الثانية بالقنابل النووية بمثابة إطلاق رصاص على الصارى السوفيتى؛ كانت المغامرة العراقية عرضًا للقوة الاستعمارية على اللاعبين الكبار فى أوروبا والشرق الأقصى، والصين بخاصة[٨٧].

ومع بداية فترة رئاسته الثانية عام ٢٠٠١؛ أكد الرئيس الأمريكى سياسته العسكرية المتشددة، والتى تضمنتها وثيقة «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى» التى أصدرتها الإدارة الأمريكية يوم ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٢، والتى ركزت على[٨٨]:

١ ـ حرية الولايات المتحدة فى شن حرب إجهاضية أو استباقية ضد الإرهاب، أو دول تملك أسلحة دمار شامل.

٢ ـ عدم السماح لأى دولة أو مجموعة دول بتحدى التفوق العسكرى الأمريكى.

٣ ـ تفضيل التحرك والإجراءات الأحادية على الإجراءات الجماعية فى إطار المعاهدات الدولية والمنظمات الدولية.

وفى هذا السياق فإنه يمكن الاستشهاد بثلاث وثائق تعكس بوضوح ميل السياسة الخارجية الأمريكية نحو العسكرة:

الوثيقة الأولى: «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى للقرن الجديد»، التى وضعتها مجموعة «القرن الأمريكى الجديد ـ The New American Century» عام ١٩٩٤، وتضم «ديك تشينى» و«دونالد رامسفيلد» و«ريتشارد بيرل» منظر الحرب الأمريكية على العراق

و«دوجلاس فيث» نائب وزير الدفاع و«بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع الأمريكى أيضًا، وعدد من أقطاب معسكر المحافظين الجدد فى واشنطن، وتؤكد هذه الوثيقة على حق الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها فى المحيط الدولى[٨٩].

أما الوثيقة الثانية: فهى إستراتيجية «إعادة هيكلة» القوة العسكرية الأمريكية التى طبقها «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكى آنذاك، والتى تعتمد على تطوير القدرات العسكرية الأمريكية بما يضمن لها تقليص الاعتماد على العنصر البشرى، والاعتماد على القدرات التدميرية العالية للأسلحة الأمريكية وتطورها التقنى، الذى يتيح استخدامها وتوجيهها عن بعد وبأقل عدد ممكن من الجنود. وفى هذه الإستراتيجية يأتى مشروع الدرع الصاروخى والقنابل النووية الصغيرة التى يمكن استخدامها فى الصراعات الإقليمية ضد أهداف عسكرية.

أما الوثيقة الأخيرة: فهى «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى» التى عرضها الرئيس جورج بوش فى سبتمبر ٢٠٠٢، وفيها يتحدث عن حق أمريكا فى استخدام القوة ضد أى محاولة؛ ليس فقط لتهديد المصالح أو الأمن الأمريكى، ولكن أيضًا ما من شأنه تهديد انفراد أمريكا بالسيطرة على العالم[٩٠].

وبالإضافة إلى هذه الوثائق؛ هناك جملة من المؤشرات التى توضح تزايد النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة، منها:

- حجم الإنفاق العسكرى الأمريكى، الذى يتعدى وفقًا لبعض أساليب الحساب مجموع الإنفاق العسكرى لبقية دول العالم مجتمعة، كما أنه يفوق إنفاق الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بنسبة ١٢٪ فى المتوسط.

- ميل الأمريكيين المتزايد إلى استخدام القوة العسكرية؛ فالأمريكيون باتوا ينظرون إلى الحرب على أنها أداة دبلوماسية وليست خيارًا أخيرًا[٩١].

- صورة الحرب فى عيون الأمريكيين؛ إذ يرون الحرب تجربة مثيرة تتميز بالسرعة والتحكم والاختيار والتكنولوجيا وكأنها خبرة أوليمبية[٩٢].

- صورة الجيش والجنود الأمريكيين لدى الرأى العام الأمريكى؛ حيث أصبح الجنود الأمريكيون فى الوقت الراهن لا يكادون يمثلون الشعب الأمريكى على الإطلاق؛ فهم

ينتمون إلى طبقات وشرائح فقيرة قليلة التعليم. . ففى عام ٢٠٠٠ شكل أبناء الأقليات ٤٢٪ من الجيش الأمريكى، كما بلغت نسبة الجنود الذين حصلوا على تعليم جامعى ٦,٥٪ من الجيش الأمريكى، مقارنة بنسبة ٤٦٪ داخل المجتمع الأمريكى.

- صعود النفوذ السياسى والإعلامى لرجال الجيش الذين أصبحوا يتمتعون بشهرة نجوم السينما، وحرص القادة السياسيين الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء على التعبير عن مساندتهم للجيش والجنود.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أحداث ٩/١١ مثلت فشلاً خطيراً لقادة الجيش الأمريكى فى القيام بمهمتهم الأولى فى الدفاع عن الأراضى الأمريكية؛ وهو ما أعطى القيادة المدنية فرصة لتحقيق مزيد من التدخل لفرض إرادتها على العسكريين، والتوجه نحو مزيد من عسكرة العلاقات الدولية، حتى لوكان ذلك على حساب خرق قواعد القانون الدولى(٩٣).

* * *

الخاتمة

لقد أخذت الساحة الدولية تشهد تحولات جذرية وتغيرات هيكلية منذ منتصف ونهاية ثمانينيات القرن المنصرم، ولم تكن تلك التحولات مقصورة فقط على انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى مع ما يعنيه ذلك من تغير النظام الدولى الذى كان قائمًا واستبداله بنظام عالمى جديد؛ بل إن طبيعة وآثار تلك التحولات قد امتدت لتشمل مناحى ومجالات أخرى فى المنظومة الدولية.

وتوضح القراءة المتأنية لخريطة الواقع الدولى خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية أن أبرز معالم تلك الخريطة إنما يتمثل فى العناصر التالية:

١ - بنيان (هيكل) النظام الدولى.

٢ - إعادة تعريف مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة.

٣ - تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية.

٤ - الحرب ضد الإرهاب.

٥ - عسكرة العلاقات الدولية.

ولقد كانت هذه العناصر بمثابة المتغيرات المستقلة النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية، والتى تفاعلت واعتملت مع بعضها البعض فى إطار منظومى ـ على النحو الذى يوضحه الشكل التالى ـ لتشكل فى مجموعها ما يعرف بـ «المحددات الدولية» أو «محددات البيئة الدولية» للحرب المذكورة.

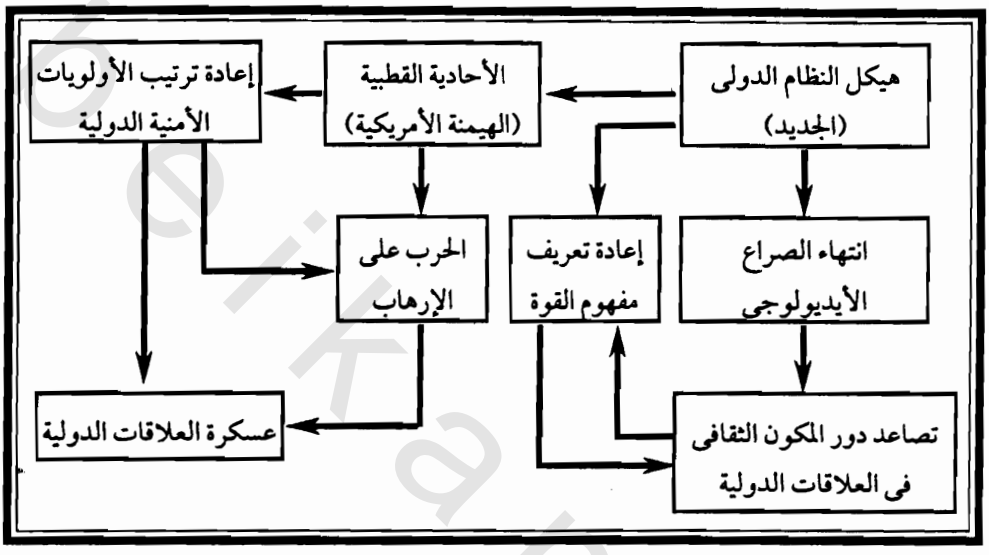

ومن ثم فإنه من الناحية المنهاجية يُنظر إلى الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية باعتبارها المتغير التابع الذى يمكن تفسيره فى ضوء عدد من المتغيرات المستقلة: الداخلية (النابعة من عناصر البيئة الداخلية فى كل من إسرائيل ولبنان)، والإقليمية (النابعة من المحيط الإقليمى الشرق أوسطى)، والدولية (النابعة من البيئة الدولية).

وبالنظر إلى التأثيرات التى أنتجتها محددات البيئة الدولية على الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية (يوليو ٢٠٠٦)؛ يمكن ملاحظة واستنتاج ما يلى:

١ ـ أن تغير هيكل النظام الدولى من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة أمريكية؛ قد كانت له آثاره وتداعياته السلبية على المنطقة العربية؛ حيث فقدت تلك الدول هامش حرية الحركة والمناورة الذى كانت تتمتع به فى عصر الاستقطاب الثنائى الدولى. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتلاء الولايات المتحدة لقمة الهرم الدولى الجديد بوصفها القطب الأوحد عالميًا

الذى يمتلك كل مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية؛ قد فرض ضغوطًا إضافية على البلدان العربية، ولا سيما فى ظل استمرار علاقة التحالف الإستراتيجى الأمريكى/ الإسرائيلى، ومن ثم استمرار الدعم والمساندة والمباركة الأمريكية الجامحة واللامحدودة لكل السياسات والسلوكيات الإسرائيلية، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح العربية.

ولذلك فإن تصريحات الإدارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد الحرب الأخيرة لم تكن خارج نطاق المتوقع من تلك الإدارة. وقد بدا واضحًا أن الهدف الأمريكى من التسويف والمماطلة فى استصدار قرار دولى من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار؛ إنما يتمثل فى إعطاء إسرائيل أكبر وقت ممكن تستطيع فيه أن تحقق النصر العسكرى الذى كان مأمولاً أمريكيًا وإسرائيليًا، ثم بعد أن أخفقت الأخيرة فى تحقيقه، عمدت الولايات المتحدة إلى إطالة زمن العمليات العسكرية؛ حتى تستطيع إسرائيل أن تعوض قدر المستطاع إخفاقاتها المتتالية.

٢ ـ أثبتت الحرب الأخيرة سواء من حيث مقدماتها التمهيدية، أو من حيث عملياتها الميدانية، أو من حيث نتائجها وتداعياتها؛ أن الاعتماد على مقومات «القوة الصلدة» والمتمثلة فى منظومات التسلح التقليدية ليس كفيلاً بمفرده لتحقيق النصر فى الحروب، وأن مقومات «القوة اللينة ـ Soft Power» تلعب دورًا لا يستهان به فى هذا الصدد.

فبالرغم من التفوق الهائل للآلة العسكرية الإسرائيلية على نظيرتها المملوكة لحزب الله اللبنانى إلا أن مقومات القوة الأخرى (وأهمها البعد القيمى الثقافى الدينى الجهادى الاستشهادى) كانت مؤثرة جدًا فى عدم حسم النصر للآلة العسكرية الإسرائيلية، بل وأيضًا تكبيدها خسائر فادحة.

٣ ـ لقد كانت هذه الحرب انعكاسًا واضحًا ليس فقط لتصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية؛ وإنما أيضًا لمقولة «الصراع الثقافى والحضارى». فلقد جسدت تلك الحرب بروز «الثقافى» كمتغير فاعل ومؤثر فى حركة الأحداث الدولية فى الآونة الأخيرة؛ فالتحالف الأمريكى / الإسرائيلى الذى يجسد تحالفًا يمينًا مسيحيًا يهوديًا؛ لم يخف فى تصريحاته استمرار «العداء المنطقى» بينه وبين «الإسلام المتطرف» أو «التطرف الإسلامى» أو «الإرهاب الإسلامى»، وبدا واضحًا أن البعد الحضارى الثقافى فى هذه الحرب هو أكثر الأبعاد وضوحًا، وأعمقها تأثيرًا، وأشدها خطورة.

٤ ـ تأتى هذه الحرب فى إطار استمرار الحملة العسكرية الأمريكية التى أعلنت فيها «الحرب على الإرهاب»، وهى الحرب التى عبأت لها الولايات المتحدة كل طاقاتها العسكرية والمالية والتكنولوجية والاستخباراتية والدعائية من أجل القضاء على «الإرهاب»؛ والأخير يتحدد وفق الرؤية الأمريكية الصرفة، ولا غرو أن نجد تطابقًا فى الرؤى بين كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن تحديد «الإرهابى»، فإذا كانت الولايات المتحدة قد حددت بؤر الإرهاب العالمى فى دول محور الشر؛ إلا أنها لا تمانع من توسيع ذلك الإطار ليشمل المقاومة الفلسطينية، وحزب الله اللبنانى، باعتبارهما تنظيمات إرهابية وفق المنظور الإسرائيلى. ولعل ذلك يفسر لنا المباركة الأمريكية للحرب الإسرائيلية على «الإرهاب» متمثلاً فى «حزب الله».

٥ ـ مثلت هذه الحرب تجسيداً واضحًا لاستمرار تصاعد الميل نحو «عسكرة العلاقات الدولية»؛ وهو الاتجاه الذى ارتبط بالأساس بتزايد النزعة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث تجىء هذه الحرب فى إطار التعاقب التاريخى لحالات التدخل العسكرى، واعتماد القوة العسكرية كآلية لحل أزمات العلاقات الدولية، وذلك ابتداءً بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، ثم البوسنة عام ١٩٩٦، ثم كوسوفو عام ١٩٩٩، ثم أفغانستان عام ٢٠٠١، ثم العراق عام ٢٠٠٣؛ ومن ثم فإن الحرب الإسرائيلية ليست استثناءً لمنطق العسكرة السائد فى العلاقات الدولية، والذى اكتسب زخمًا وقوة بفعل هجمات ١١ سبتمبر.

وأخيرًا؛ يمكن أن نستنتج أن معالم الخريطة السياسية الدولية تضافرت معًا بوصفها «محددات البيئة الدولية» للحرب الإسرائيلية/ اللبنانية (يوليو ٢٠٠٦).

* * *

الهوامش:

١ ـ ومن ثم فإن مسألة تحليل الأبعاد المختلفة ـ أو حتى أحد الأبعاد ـ للحرب الإسرائيلية / اللبنانية؛ ليست من أهداف أو مهام أو اختصاص هذه الدراسة؛ حيث يركز تحليل هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة النابعة من البيئة الدولية، التى اندلعت تلك الحرب تحت تأثيرها.

٢ ـ يد من التفصيل عن العلاقة بين النظام الدولى والنظم الإقليمية الفرعية، انظر:

. - Stephen Krasner, "Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables", in: Stephen Krasner (ed.), International Regimes, Ithaca and London: Cornell University Press, 1983, P.2.

- J. Louis Cantori and Steven L. Spiegel. The International Politics of Regions: A Comparative Approach, New Jersey, Englewood Cliffs, 1970, PP9-22.

- Andreas Hasenclever, Peter Mayer, and Volker Ritt berger, Theories of International Regime, London, Cambridge University Press, U.K., 1997, PP. 1-7.

- Ronald I. Yalem, Regionalism and World Order, Washing ton D.C., Public Affairs Press, 1965, PP. 21-26.

- William Thompson, "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and Propositional Inventory", The International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 1, March 1973, PP.89-117.

- Michael Banks, "System Analysis and the Study of Regions", International Studies Quarterly, Vol. (13), December 1969, PP. 335-360.

- Peter Jay, "Regionalism as Geopolitics", Foreign Affairs, Vol., (58), No. (3), 1979, PP.514-515.

-Mohamed Hatem El-Atawy, "Nilopolitics: A Hydrological Regime 1870-1990", Cairo Papers in Social Science, The American University in Cairo Press, Vol. (19), No. (1), Spring 1996, PP. 2-3.

- د. ناصيف حتى، **النظرية فى العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٩٨٥، ص ص ٤٦ ـ ٥٨.

ـ جميل مطر، د. على الدين هلال، **النظام الإقليمى العربى**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ط٤، ١٩٨٣، ص ص ١٣ ـ ٢٠.

ـ د. جمال زهران، «النظم الإقليمية فى إطار النظام العالمى»، فى: د. محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمى الجديد**، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٤، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

٣ ـ د. سلوى شعراوى جمعة، «مصر والنظام الدولى: سيناريو التسعينيات»، **السياسة الدولية**، العدد (١٠١)، يوليو ١٩٩٠، ص ص ٣٢ ـ ٣٣.

٤ ـ د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ص ص ٢٥٧ ـ ٢٦٢.

٥ ـ د. محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتى»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ١٤٦.

٦ ـ السيد ياسين، «التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير»، **كراسات إستراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤، مارس ١٩٩٣، ص ٦ .
وانظر أيضًا:

- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No.1, 1999. pp. 5-41.

7- John Lewis Gaddis, "Toward the Post - cold war world", Foreign Affairs, New York, The council on Foreign Relations Vol. 70, No.2, Spring 1991, P. 105.

٨ ـ السفير: سلامة شاكر، «جوانب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر»، فى: د. أحمد الرشيدى (محرر)، **مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، ص ٤٩ .

٩ ـ السيد ياسين، «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى: تحليل ثقافى»، **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٠ . وانظر أيضًا:

- Stuart Kaufman, J., "The Fragmentation and Consolidation of International Systems", International Organization, Vol. 51, No.2, 1997, pp. 173-208.

-د. السيد أمين شلبى، «الحرب الباردة: سنوات التحول (١٩٨٠-١٩٨٩)»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص٤٠ .

١٠ ـ د. حسنين توفيق إبراهيم، «المجموعة الأوروبية: التطورات الداخلية»، فى: د. ودودة بدران (محرر)، **تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية** (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٢، ص ١٥ .

١١ ـ د. أحمد الرشيدى، «مقدمة»، فى: د. أحمد الرشيدى (محرر)، مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧ .

١٢ ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٢ .

١٣ ـ د. حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٩٢، ص ص ٥٢٠ ـ ٥٢٤ . . وانظر أيضًا:
ـ د. طه عبد العليم، «ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ١٣٠ .

١٤ ـ لطفى الخولى، «الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية»، **السياسة الدولية**، عدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٨ .

15- Maj. Bart R. Kessler, "Bush's New World Order: The Meaning Behind The Words"., A Research Paper, Presented to The Research Department Air Command and Staff College, In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements of ACSC, March 1997,p.1.

16- George Bush, "Operation Desert Storm Launched", Address to the Nation from the White House, 16 January 1991, U.S. Department of State Dispatch, 21 January 1991, P.38.

١٧ ـ انظر نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٢٣ سبتمبر ١٩٩١، فى: التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧ ـ ٣١ .

18- Boutros Boutros - Ghali, "An Agenda for Peace-Preventive Diplomacy, Peace making, and Peace-keeping",Report of the Secretary General,17 June 1992, available at: http://www.un.org\Docs\SG\agpeace.html.Online.Intenet 25 March 1997.

وانظر أيضًا:

ـ د. بطرس بطرس غالى، «نحو دور أقوى للأمم المتحدة»، **السياسة الدولية**، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ص ٦ ـ ١٣ .

- Bruce Russet t and James Sutter line, "The UN in a New World Order", Foreign Affairs, spring 1991, P.70.

-Luara L.Kirmse, "The United Nations and the New World Order", Conservative Review, June 1991, P.3.

١٩ ـ عبد الوهاب المسيرى، «عولمة الالتفاف»، فى:

بتاريخ: ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦ . http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2262

وانظر أيضًا:

- Joseph S.Nye Jr., "What New World Order", Foreign Affairs, spring 1992, PP. 84-88.

- Lawrence Freedman, "Order and Disorder in the New World", Foreign Affairs,1991\1992, P.22.

٢٠ ـ لمزيد من التفاصيل : ارجع إلى نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ سبتمبر ١٩٩١، فى: **التقرير الإستراتيجى العربى** ١٩٩١، ص ص ٢٧ ـ ٣١ .

٢١ ـ السيد ياسين، «التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧ ـ ١٨ .

٢٢ ـ د. محمود علم الدين، «ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية»، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٢ .

23- Eugene B. Skolnkoff," Will science and Technology Undermine the International Political System", This paper is an adaptation of the 2001 Loewy Memorial Lecture given at the Edmund A. Walsh, School of Foreign Service, Georgetown University, Washington, DC, March 13, 2001

٢٤ ـ لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع، انظر:

_J.J Houghton, (ed.), Climate Change 2001: The Scientific Basic, Cambridge, Cambridge University Press, 2001. available at:

http://www.ipcc.ch\pub\spm22-01.pdf.

- Fred Signer, "Global Warming :An Insignificant Trend?, Science, Vol. (292), 11 May 2001, P.1063.

- Colleen Barry, "Break through in Global Warming Talks Isolates U.S.", The Washington Post, July 23, 2001.
- HAHA'I International Community, "Restructuring the International Order", Noumea, New Calednia, May1992, PP.1-4.
- "Still Don't Believe In The New World Order?", available at: http:// www.Svpvril.com\nwo.html on: 21\11\2006.

- د. عصام الدين جلال، «قضايا البيئة والنظام العالمى الجديد»، **السياسة الدولية**، العدد (١١٠)، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

25- Eugene B.Skolnikoff, Will Science and Technology, OP.Cit.P.6.

٢٦ ـ د. خير الدين عبد اللطيف، «بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة»، **السياسة الدولية** عدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ٦٣.

٢٧ ـ د. نبيل على، «العرب وثورة المعلومات»، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٨٤، إبريل ١٩٩٤، ص ص ٧١ ـ ٧٢، وانظر أيضًا:
ـ د. محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٧ ـ ١١١.

٢٨ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:
ـ السفير: أحمد طه محمد، «حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٢٨٨ ـ ٢٣٣.

- Robert Gilpin, "Global Political Economy: Understanding the International Economic Order". Princeton University Press, 2001. available at: http:// www.pupress.princeton.edu\chpter\s7093.html.on:06\11\2006.
- Peter J.Katzenstein, "Analyzing Change in Interpretative Approach", Paper Presented as a guest lecture at the MPI fur Gesellschaftsforschung, November 1990.

٢٩ ـ انظر:
- John Lewis Gaddis, "International Relations Theory and the End of the Cold War", International Security, Vol., 17, No. 3, Winter 1992\1993, p.p 5-8.

٣٠ ـ انظر:
- BAHA'I International Community, "Restructuring the International Order", Noumea, New Calednia, May1992, PP.1-4.
- "Still Don't Believe In The New World Order?", available at: http://www.Svpvril.com\nwo.html on: 21\11\2006.

31- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No1,1999, pp. 5-41.

٣٢ ـ محاضرة غير منشورة ألقاها د. بهجت قرنى حول: **«تطورات النظام العالمى»**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٣ ـ د. مصطفى علوى، «البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى»، فى: د. نادية محمود مصطفى، ود. زينب عبد العظيم (محرران)، **الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٣٤ـ **المرجع السابق**، ص ٤٨ .

٣٥ـ د. مصطفى علوى، «البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى»، فى: د. نادية محمود مصطفى، ود. زينب عبد العظيم (محرران)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨ .

٣٦ـ محاضرة غير منشورة ألقاها د. بهجت قرنى حول: «تطورات النظام العالمى»، **مرجع سبق ذكره**.

٣٧ـ لمزيد من التفاصيل عن التغلغل الإسرائيلى وأشكاله فى إفريقيا بصفة عامة، وفى حوض النيل بصفة خاصة، انظر:

ـ محمد سالمان طايع، **محدودية الموارد المائية والصراع الدولى، دراسة حالة لحوض النيل**، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٣٦٧ـ ٣٨٧ . ـ د. حمدى عبد الرحمن، «إسرائيل وإفريقيا فى عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، **سلسلة دراسات مصرية إفريقية**، العدد (٣)، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ١ ـ ٢ .

ـ د. نازلى معوض أحمد، «دول الجوار والأمن القومى العربى»، فى: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومى العربى: أبعاده ومتطلباته**، القاهرة، معهد البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ٧٨ .

ـ محبات إمام الشرابى، **الوجود الإسرائيلى والعربى فى إفريقيا: دراسة اقتصادية سياسية**، القاهرة، دار المعارف (المكتبة الإفريقية) ١٩٩٨، ص ص ٢١ ـ ٢٥ .

ـ د. صلاح سالم زرنوقة، «التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا وأثره على الأمن القومى العربى»، فى: د. إبراهيم نصر الدين وآخرون، **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (قضايا التنمية، العدد ١٨)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠، ص ص ٩٨ ـ ١٠٢ .

ـ حلمى عبد الكريم الزغبى، **مخاطر التغلغل الصهيونى فى إفريقيا**، الكويت، شركة كاظمة، ١٩٨٥، ص ص ١٨ ـ ٢١ .

ـ د. حمدى عبد الرحمن، «إسرائيل وإفريقيا فى عامل متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢ .

ـ عثمان كامل، «أبعاد التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا»، **مجلة الدفاع**، القاهرة، مارس ١٩٨٧، ص ١٨ .

ـ رضا القريشى، «حوض النيل، إثيوبيا، إسرائيل: المثلث الحرج فى الأمن المائى العربى»، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد (٥)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ربيع ١٩٩٦، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢ .

- Mitchell G. Bard, "The Evolution of Israel's Africa Policy", Middle East Review, winter 1988-1989, PP. 20-23.
- Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images& Process, London, Oxford University Press, 1972, PP. 48-50& PP. 277-278.

٣٨ـ ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة: لبنى الريدى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦ .

39- Noseph S. Nye, Jr., "The misleading metaphor of decline", The Atlantic, March 1990.

40- Joseph S. Nye, Tr., "Understating US Strength", Foreign Affairs, Fall, 1988.

٤١ ـ يتفاوت تعريف التحول عن الدفاع حسب وجهات نظر الباحثين والمؤسسات والهيئات التى اهتمت بتعريفه، ويمكن تصنيف التعريفات العديدة للتحول عن الدفاع إلى اتجاهين رئيسين: الأول هو الاتجاه الضيق، والثانى هو الاتجاه الواسع. ويركز التعريف الضيق على زاوية أساسية هى التحول عن الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية؛ وهو تحويل المصانع التى تنتج معدات حربية إلى الإنتاج المدنى. ومما يشجع أصحاب الاتجاه الضيق على تبنى وجهة نظرهم هذه؛ حقيقة أن أكثر التحديات تكون فى الأقاليم المعتمدة اقتصاديًا على الصناعات الدفاعية؛ كما هى الحال فى بعض أقاليم روسيا الاتحادية.

أما الاتجاه الواسع فى تعريف «التحول عن الدفاع»؛ فإنه يضيف إلى ذلك البعد أبعادًا أخرى، وتكتفى بعض التعريفات بذكر بعض الأبعاد، بينما يذكر بعضها الآخر كل الأبعاد التى تضيف إلى التحول عن الصناعات العسكرية إلى المدنية أبعادًا سياسية وعسكرية وتقنية واجتماعية واقتصادية. ويمكن تحديد أهم الأبعاد التى تضاف فى التعريف الواسع وما يتعلق بها من جزئيات فى النقاط الست التالية: الإنفاق العسكرى، وقطاع البحث والتطوير الدفاعى، وتحويل الصناعات الدفاعية، والقوة البشرية العاملة فى القطاع الدفاعى، والقواعد العسكرية، وفوائض الأسلحة.

لمزيد من التفاصيل حول مفهوم «التحول عن الدفاع» والقضايا المرتبطة به، انظر:

أمل محمد سعد صقر، **التحول عن الدفاع فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

42- Barney Warf and Amy Glasmeier, "Introduction: Military Spending, the American Economy, and the end of the cold war", Economic Geography, Vol. (69), April 1993.

43- Robert D. Atkinson, "Defense Spending Cuts and Regional Economic Impact: An Overview", Economic Geography, Vol. 69, April 1993.

44- Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, 1990.

45- Joseph S. Nye, "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly, Vol. 105, Summer 1990, p. 177- 192.

46- Joshua S. Goladstein, International Relations, New York. Longman, Fifth Edition, 2003, PP. 99-102& 121-123.

47- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "Power and Independence in the Information Age", Foreign Affairs, No.5, Vol. 77, Sep/Oct. 1998, p. 81- 94.

48- Joseph S. Nye, Jr., "Propaganda isn't the Way: Soft Power", The International Herald Tribune, January 10, 2003.

49- Joseph S. Nye, Jr., "The Benefits of Soft Power", 8/2/2004. available at: http:// www.cpl.ksg.harvard.edu.html on January 10, 2007.

50- Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, Cambridge, Perseus Book Groups, 2004.

٥١ ـ صمويل هنتنجتون هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية، وله العديد من الكتابات والمؤلفات فى العلوم السياسية، وكان أبرزها مقالته عن «صدام الحضارات»:

Samuel P. Huntington "The Clash of Civilization" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp 22-49.

52- Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, New York, Simonk & Schuster, 1996 .

٥٣ ـ د. نادية محمود مصطفى، «عملية بناء منظور إسلامى لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس»، بحث مقدم إلى دورة: **«المنهاجية الإسلامية فى العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا»**، ٢٩/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ٢٠٠٠ .

54- Akira Iriye, Cultural Internationalism and World Order, New York, John Hopkins University Press, 1997, PP.72-78

٥٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- Lester Brown, " Redefining Security", World Watch Paper, No. (14), Washington, D.C., World Watch Institute, 1977.
- Richard H. Ullamn, "Redefining Security", International Security, Vol. (8), Summer 1983, PP. 129-153.
- Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security", Foreign Affairs, Vol. (68), Spring 1989, PP. 162-177.
- Patricia Mische, "Ecological Security and the Need to Recon capitalize Sovereignty", Alternative, Vol. (14), No. (4), 1989, PP. 389-427.
- Daniel Deudney, "The Cause Against Linking Environmental Degradation and National Security", Millennium, Vol. (19), 1990, PP. 461-476.
- Daniel Deudney, "Environment and Security: Muddled Thinking", Bulletin of Atomic Scientists, April 1991, PP. 23-28.

٥٦ ـ أمانى محمد غانم العفيفى، **«البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية: دراسة فى الخطاب حول صدام الحضارات»**، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٥ .

٥٧ ـ **المرجع السابق**، ص ص ٩١ ـ ١٠٣ .

٥٨ ـ **المرجع السابق**، ص ص ١٠٣ ـ ١١٠ .

٥٩ ـ **المرجع السابق**، ص ١١١ .

60- Hans Kochler, "Civilization as Instrument of World Order?: The Role of the Civilizational Paradigm in the Absence of a Balance of Power", available at: http://www-i-p-o.org on: May 22, 2006.

٦١ ـ حول طبيعة العلاقة بين الحضارة والنظام العالمى، انظر:

Hans Kochler, "The Dialogue of Civilization and the Future of World Order. The 43 rd MSU Foundation Day Adress", in: Mindanao Journal, Vol. xxviii, 2005. online publication:

http://www.msumain.edu.ph\mindanao\journal\pdf\mj1-2005.pdf.

٦٢ ـ د. نادية مصطفى، «إعادة تعريف السياسى: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية»، **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية**، القاهرة، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .

٦٣ ـ د. نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، **الأمة فى قرن ـ عدد خاص من حولية أمتى فى العالم**، الكتاب السادس، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٤ ـ لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الثقافة والسياسة الخارجية، انظر:

- Valerie Hudson(ed.), Culture and Foreign Policy, Boulder, Lynne Rienner, 1997.

٦٥ ـ حول تفاصيل هذا الموضوع، انظر:

ـ د. محمد كمال، «الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية»، منتدى الدراسات الأمريكية، القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية بجامعة القاهرة، العدد (٥)، نوفمبر ٢٠٠٤ .

٦٦ ـ د. نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، **مرجع سبق ذكره**، ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٧ ـ **المرجع السابق**، ص ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٨ ـ استخدم مصطلح terrorism لأول مرة فى عام ١٧٩٥، وكانت الكلمة الفرنسية مشتقة من كلمة لاتينية terrere وهوالتخويف، واستعملت الكلمة لوصف الأساليب التى استخدمتها المجموعة السياسية الفرنسية Jacobin Glub بعد الثورة الفرنسية، وكانت هذه الأساليب عبارة عن إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التى كان لها دور بارز فى الثورة الفرنسية؛ حيث كانت توجهاتها معتدلة فى البداية ولكنها بدأت تنحو منحى يساريًا بعد الثورة، وكان عدد المنتمين إلى هذه المجموعة يقارب ٥٠٠,٠٠٠ ولكن المجموعة انحلت وقتل معظم قياديها فى عام ١٧٩٤ . انظر: رمزى يوسف، «الحرب على الإرهاب»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦، فى:

http://ar.wikipedia.org\wiki.htlm.

69- Carl Conetta, "War & Consequences: Global Terrorism has increased since 9/11attacks", available at:

http://www.comw.org/pda/0609bm387.html. On: 25 September 2006.

٧٠ ـ قد أورد التقرير الصادر عن المركز القومى لمناهضة الإرهاب فى الولايات المتحدة فى إبريل عام ٢٠٠٦ العديد من المؤشرات الدالة على إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، وجعلها هدفًا إستراتيجيًا لها. انظر:

- Stephen Zunes, "International Terrorism", Foreign Policy in Focus, Vol. (3), No (38), September 2001.
- U.S.GAO,Combating Terrorism: FBI's Use of Federal Funds for Counter terrorism - Related Activities, available at: http://www.gao.gov/archive/1999/9999007.pdf.
- U.S. Department of State, Office of Coordinator for Counter Terrorism, National Counterterrorism Center, "Country Reports on Terrorism 2005", April 2006. available at: http://www.NCTC.gof. December, 23, 2006.

71- Tiina Seppala, The changing Character and image of war "new wars" in the hierarchical international system, Paper prepared for the 2nd Global Conference: Transformations in Politics, Culture and Society, Vienna, Austria, 8-10 December 2003.

٧٢ـ انظر :

- H.C. Peter Bernholz, "International Political System, Supreme, Values &Terrorism".

ـ د. مصطفى علوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠ .

٧٣ـ انظر :

- Michel Chossudovsky, "9/11 and the War on Terrorism", selected article presented to the centre for Research on Globalization, available at: http://www.globalresearch.ca January 15, 2007.
- Donald Rusm Feld, "A New kind of War", New York Times, 27 September 2001.

74- William Greider, "Under the Banner of the War on Terror", The Nation, June 21, 2004.

٧٥ـ انظر :

- U.S. State Department," Patterns of Global Terrorism", April 1998, available at: http://www.state.gov/www/global/terrorism/1998Report/1998index.html.
- U.S.GAO, "Combating Terrorism : Observation on Crosscutting Issues", April 23, 1998, Available at: http://www.gao.gov/archive/1998ns98164r.pdf.
- U.S. Department of State office of the Coordinator for Counterterrorism, "Background Information: Country Reports on Terrorism and Patterns of Global Terrorism" March 21, 2006, available at : http://www.NCTC.gov.

٧٦ـ انظر :

- Jeffrey Record, "Bounding the Blobal War on Terrorism", December 2004 PP. 19-22 available at: December 19, 2006.http://www.carlisle.Army.Mill/ssi/, http:// www.iiss.org.uk.

٧٧ـ انظر :

- Joseph S. Nye, Jr., "The Decline of America's Soft Power", Foreign Affairs, May/June 2004.
- Hnnes Opelz, "Anti Americanism and the Paradox of Soft Power", The Talent, October 2004.

78- Joseph S. Nye, Jr., "Propaganda Isn't the Way: Soft Power", The international Herald Tribune, January 10, 2003.

79- Joseph S. Nye, "U.S. Power and Strategy after Iraq", Foreign Affairs, 2003.

80- Rami G. Khouri, "Needed: A Global Strategy to Reduce, Not Increase, Terror", Daily Star, on September 8 ,2004. available at:

http://www.gpf.globlpolicy.org. December 25, 2006.

٨١ـ د. مصطفى علوى، «الأزمة العراقية كمنعطف فى عسكرة أزمات العلاقات الدولية»، فى: د. حسن نافعة ود. نادية مصطفى (محرران)، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ٥٥ .

٨٢ـ لمزيد من التفاصيل حول نظرية الردع، انظر:

د. إسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ص ٥١٤ـ ٥١٥ .

٨٣ـ أمين هويدى، مفهوم استخدام القوة فى ظل النظام العالمى الجديد، فى: http://www.aljazeera.net، بتاريخ: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦ .

وانظر أيضًا:

- Paul W. Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", International Security, Vol. 19, No. 1, 1994, pp 48-108.

٨٤ـ **المرجع السابق**.

٨٥ـ د. مصطفى علوى، «الأزمة العراقية كمنعطف فى عسكرة أزمات العلاقات الدولية»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٦ـ ٧٥ .

٨٦ـ انظر:

- Mel Goodman, "The Militarization of U.S. Foreign Policy", Policy Brief, Vol, (9) No. (1), February 2004.
- International Forum on Globalization, "Monopoly Militarization and the U.S. Monopoly on the Militarization of the World", Document at: http://www.radio4all.net/proginfo.php?id=1854. on: January 11, 2007.

٨٧ـ على العبد الله، «إستراتيجية القوة العارية»، فى: http://www.aljazeera.net ١٠/ ١/ ٢٠٠٧

88- Office of the President, "National Security Strategy of the United States" Washington, 2002, December 25, 2007 http://www.whilehouse.gov/ available at:

٨٩ـ لمزيد من التفاصيل انظر:

- "U.S Commission on National Security 21stCentury Reports", at: http:\\www.nyu.edu\globalbeat\html.

90- Office of the President, "National Security Strategy of the United States", Washington, 2002, available at: http://www.whilehouse.gov/. December 25, 2007.

91- Gina M. Perez, "Militarization in American Daily Life", Spring 2004.

92- Adam Isacson, "Militarizing Latin American Policy", Foreign Policy In Focus, Vol. (6), No. (21), May 2001.

93- Richard A. Falk, "Rediscovering International Law After September 11th", Temple International & Comparative Law Journal, Vol. (16), No. (2), 2002.

٢ ـ البيئة الإقليمية

د. حسن أبو طالب(*)

مقدمة

يشير تعبير البيئة إلى مجمل الخصائص المادية والمعنوية السائدة فى لحظة تاريخية معينة، والتى تحيط بحدث أو أزمة ما، والتى تشكل بدورها مدخلات ومؤثرات ـ وإن بدرجات مختلفة ـ لهذا الحدث/ القضية محل الدراسة.

وتعد البيئة الكلية الإقليمية أو الدولية عنصراً مهمّا فى فهم أسباب أزمة ما، وفى التعرف على أهداف أطرافها المباشرين أو غير المباشرين، كما تسهم فى التيقن من مدى تحقيق أطراف الأزمة للأهداف التى حركتهم على نحو معين، إما لبدء الأزمة أو تصعيدها أو التوقف عند نقطة معينة. وهكذا ففى تلك البيئة تتجمع عوامل عدة يلعب كل منها دوراً سواء فى تصعيد الأزمة أو استيعابها أو تقديم بعض عناصر الحل لها.

وفى العدوان الإسرائيلى على لبنان صيف العام ٢٠٠٦ تتكشف علاقات وثيقة بين قرار الحرب الإسرائيلى فى حد ذاته وبين مجمل الظروف التى تحيط بلبنان كبلد ونظام سياسى تتقاطع علاقاته وتشابكاته مع القضايا والأزمات فى مجمل الإقليم، والمتمثلة فى صورة عدة أزمات ضاغطة ومتصاعدة بدرجات مختلفة، ولكل منها علاقة ما بقرار الحرب الإسرائيلى من ناحية، وبالدعم الأمريكى لهذه الحرب من ناحية أخرى، والذى وصل إلى حد المشاركة والتواطؤ من أجل تأخير الجهود التى بذلت من أجل إيقاف العدوان والتوصل إلى تسوية ما له. كما تعنى البيئة أيضا التيارات السياسية والفكرية السائدة فى الإقليم، والتى اشتبكت على نحو ما مع الأزمة المعنية.

(*) خبير بمركز الأهرام الإستراتيجى.

وفى حالة الحرب على لبنان تبدو إشكالية الخلاف بين السنة والشيعة من ناحية وما يعرف بالحرب على الإرهاب بالمعنى الفكرى والأيديولوجى عنصرين رئيسين فى تفسير بعض التحركات الإقليمية التى أحاطت بالعدوان الإسرائيلى على لبنان، وفيما طرحته الدوائر الإسرائيلية والأمريكية إبان العدوان نفسه حول تشكيل ما وصف بجبهة معتدلين تجمع بين إسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة لمواجهة النفوذ الإيرانى المتصاعد فى المنطقة، وما قد يسببه من نشوء هلال شيعى مفترض من ناحية أخرى يضم إيران وحلفاءها ممثلين فى سوريا وحزب الله اللبنانى مرورا بالعراق الذى تقوده حكومة تسيطر عليها عناصر وأهواء شيعية بارزة.

وواقع الأمر أن هذه الدراسة ليست معنية بتطورات كل مدخل، سواء فى صورة أزمة أو قضية معينة كل على حدة، ولكنها معنية بالعلاقات التشابكية والتداخلية بين الأزمات المختلفة والاتجاهات السياسية السائدة فى حد ذاتها وبين اندفاع إسرائيل فى شن حرب على لبنان، استهدفت من بين أهدافها المعلنة إعادة بلورة الاتجاهات الأساسية فى الإقليم ككل، وبناء توازنات وعلاقات قوى جديدة بين الأطراف الأساسية فى الإقليم، وبحيث تصب هذه التوازنات فى مصلحة قوة الردع الإسرائيلية وتدعيم النفوذ الأمريكى، وتطويق النفوذ الإيرانى ونفوذ حلفاء إيران المحليين فى المنطقة وأبرزهم حزب الله اللبنانى.

وفقًا لهذا الهدف العام سيتم إلقاء الضوء على العلاقات التشابكية بين هذه الخصائص والمتمثلة فى أزمات واتجاهات سياسية جديدة قديمة فى الآن نفسه فى المنطقة العربية والإقليمية، مع محاولة ربطها بقرار الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ولإلقاء الضوء على مكونات البيئة الإقليمية التى صاحبت العدوان الإسرائيلى على لبنان سوف نشير إلى النقاط التالية:

١ ـ الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية.

٢ ـ سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية.

٣ ـ تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة.

٤ ـ بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية، ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها.

٥ ـ جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية .

٦ ـ صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته .

٧ ـ مفارقات الأزمة السودانية ـ (تصعيد الضغط الأمريكى / الأوروبى على السودان) .

٨ ـ فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية .

٩ـ سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى .

وفيما يلى مزيد من الإيضاح للنقاط السابقة :

أولاً: الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية

يتسم النظام الإقليمى العربى بالعديد من السمات التى تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى، من حيث سمته العروبية وترابطه الجغرافى وتعدد مؤسساته الوظيفية العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع ذلك فهو فى حالة ضعف سياسى نتيجة تراكمات سنوات طويلة سابقة من ناحية، وبسبب غياب الإرادة الجماعية من ناحية أخرى، وهذه بدورها نتيجة لتعدد مراكز القرار العربية وتباينها إزاء الإستراتيجيات المفضل أو المفترض اتباعها لحماية المصالح العربية الجماعية، فيما يعرف بإشكالية العلاقة بين القطرية والإقليمية العربية .

ومن المتفق عليه أن النظام العربى فى اللحظة الزمنية الجارية هو فى حالة ضعف شديد وقلة حيلة وغياب للفاعلية . وبالرغم من تعالى الأصوات الرسمية وغير الرسمية لإصلاح الجامعة العربية والانخراط بالفعل فى عملية إصلاحية تدرجية منذ العام ٢٠٠٣[١]، إلا أن نتائجها لم تظهر بعد فى زيادة الدور الذى تلعبه الجامعة العربية ـ بصفتها مؤسسة النظام الإقليمى العربى ـ فى حل الأزمات العربية/ العربية، أو الأزمات العربية/ الدولية . بل يبدو أنه بعد أقل من ثلاثة أعوام قد فقدت الدول العربية رغبتها فى إصلاح الجامعة، واكتفت بما تم اتخاذه من خطوات محدودة للغاية لم تتعد إنشاء البرلمان العربى وتعديل قاعدة التصويت فى مجلس الجامعة واللذين تم إقرارهما فى قمة الجزائر مارس ٢٠٠٥، فى حين تم إرجاء ثلاثة مشروعات إصلاحية كبرى وهى إنشاء محكمة عدل عربية ومجلس أو منتدى الأمن العربى وهيئة الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة .

وقد ظهر من مجمل العملية أن الاهتمام بقضايا إصلاح النظام العربى كان اهتمامًا مؤقتًا، وراجعًا للضغوط المكثفة التى مورست على البلدان العربية فى أعقاب الغزو

الأمريكى للعراق، وكان الهدف الأكبر هو احتواء هذه الضغوط لا أكثر[٢]. وهو ما تحقق بالفعل نتيجة تصاعد الأزمة التى واجهتها الولايات المتحدة فى العراق، وفقدانها القدرة على تحويله لما كانت تأمله واشنطن من أن يكون منصة لتصدير نموذج ديموقراطى على النمط الغربى إلى باقى أجزاء المنطقة العربية، ومن ثم بروز الحاجة الأمريكية إلى دعم الدول العربية لمشروعها السياسى الإستراتيجى فى العراق، فضلاً عن أن صعود تيار الإسلام السياسى فى عدد من الحالات التى طبقت انتخابات نزيهة أو شبه نزيهة أو حتى بقيود شديدة، (حالات حماس فى فلسطين المحتلة وجماعة الإخوان المسلمين فى مصر وفوز الإسلاميين فى البحرين) أدى إلى تخفيف الضغوط السياسية على الدول العربية خشية امتداد ظاهرة التصاعد السياسى لجماعات الإسلام السياسى إلى بلدان عربية أخرى.

وقد أثارت مكاسب المعارضة الإسلامية قلق القوى الغربية، خاصة وأن صعود حركات الإسلام السياسى جاء على خلفية صراع متزايد الحدة حول مستقبل المنطقة العربية وموقعها فى النظام الدولى، وهو الصراع الذى تخوضه الولايات المتحدة ضد إيران، والذى تمثل نجاحات الحركة الإسلامية فى سياقه رصيدًا موضوعيًا مُضافًا لإيران، حتى لو لم تكن الحركات الإسلامية الرئيسة فى المنطقة تفضل هذه المحصلة أو تسعى إليها[٣].

ثانيًا: سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية

حين يكون النظام الإقليمى ضعيفًا وغير قادر على حماية أعضائه يصبح منطقيًا الحديث عن اختراقات خارجية من خارج بنية النظام نفسه تؤثر على أدائه وتماسكه وعلى قدرته فى نصرة قضاياه وأولوياته. ومع استمرار هذا الضعف لفترة ممتدة يصبح التدخل الخارجى أمرًا طبيعيًا وغير مستغرب، وتصبح قضايا النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه، وهو التدخل الذى يترتب عليه مصالح كبرى أو صغرى حسب الحالة يتطلب لاحقًا وضعها فى الحسبان من قبل أعضاء النظام أنفسهم.

والحق أن مسألة الاختراقات الخارجية للنظام العربى ليست مسألة حديثة أو مرتبطة وحسب بأزمة العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ فهى تعود إلى السنوات الأولى لنشأة النظام العربى نفسه، ولكنها زادت حدة مع ضعف النظام وانكشافه الأمنى تدريجيًا. وطبيعيًا أن يبدأ الاختراق من الأطراف البعيدة عن قلب النظام، وطبيعيًا أيضًا أن يرتبط تحمل هذه

الأطراف مثل هذه الضغوط من الخارج بمدى قدرة النظام الإقليمى نفسه على توفير مظلة ردع أو حماية أو مواجهة حسب الحالة. وحين تغيب هذه المظلة تضعف قدرة أطراف النظام وتنجح الاختراقات. ويزداد الأمر سوءًا إذا وصل الاختراق إلى قلب النظام نفسه، أو إلى أحد أطرافه الكبرى. ففى هذه الحالة يصبح التساؤل عن فائدة النظام غير المحققة وضرورة تغيير أسس النظام مسألة حتمية.

وفى كثير من الأزمات التى لم ينجح فيها النظام العربى فى الرد على التهديدات وصد الاختراقات الخارجية كان يحدث رد فعل عكسى يتمثل فى نوع استيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام وإن ببطء. ولكن مع الاعتراف بأن النظام قد فقد جزءًا من فعاليته يضاف إلى أجزاء أخرى سابقة. ويعد احتلال العراق مارس ٢٠٠٣ وهو أحد مؤسسى الجامعة العربية النكبة الأحدث فى عمر النظام العربى من حيث قدرتها على كشف هشاشة أسس الدفاع الجماعى وغياب التضامن الداخلى بين أعضاء النظام العربى، وهو الاحتلال الذى جسد تراكمات الفشل والعجز بصورة مأساوية، وفتح بدوره قضية الاختراقات الخارجية لقلب النظام العربى وليس فقط أطرافه. وفى هذا السياق تبدو عملية تصاعد النفوذ الإيرانى على أسس مذهبية ومصلحية وعملية مسألة طبيعية. فحين يحدث الفراغ القيادى فى مساحة ما، تتدافع القوى الطامحة لملء هذا الفراغ وفقًا لأهدافها الخاصة، وهو ما استغلته إيران ببراعة فائقة، إذ تمكنت من ملء الفراغ السياسى والقومى والعروبى الذى تسبب فيه الاحتلال، كما وظفت العلاقات السابقة المتمثلة فى احتضان قوى المعارضة العراقية الشيعية لمدة قاربت العشرين عامًا فى التمكن من أعصاب سياسية وأمنية عدة فى العراق المحتل، لا سيما فى الجنوب وفى المناطق التى يقطن فيها شيعة عراقيون فى العاصمة بغداد، وربطت ذلك النفوذ بالمواجهة التى تخوضها مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووى.

الحالة العراقية سواء فى حدث الاحتلال الأجنبى لبلد عربى كبير ومن قبل عجز النظام العربى عن مساعدة النظام العراقى السابق على تعديل مساراته الذاتية وتجنب الحصار والاحتلال لاحقًا، ثم الانكشاف الكامل أمام نفوذ بلد جار وقوى وطامح للعب دور مهيمن على السياسة الإقليمية فى محيطه الذاتى، وإن شكلت حالة فجة فى صراحتها وقوتها الكاشفة على عمق الأزمة فى النظام العربى وعمق تعرضه لاختراقات كبرى من أكثر من مصدر دولى وإقليمى بحيث أثرت على تماسكه الذاتى وعلى قدرته على الارتقاء الوظيفى المتدرج، فهى ليست الحالة الوحيدة فى ذلك. ففى أقصى الجنوب تبرز الحالة الصومالية والتى

بدورها تكشف عن اختراقات إثيوبية وكينية ودولية، ومن قبل منظمات جهادية عابرة للحدود، وذلك طوال ١٦ عامًا انهارت خلالها كل مؤسسات الدولة الصومالية ولم يتمكن النظام العربى طوال هذه المدة من مساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم المنهارة مرة أخرى، وكان فشله فى هذه المهمة مقدمة طبيعية لتزايد الاختراقات الخارجية فى الشأن الصومالى الداخلى وبما يتناقض مع الكثير من المصالح العربية الجماعية.

وما يصدق على الصومال يصدق جزئيًا على السودان، والذى لم ينجح فى إنهاء الحرب الأهلية فى جنوبه إلا بتدخل إفريقى ودولى عريض ولمدة عدة سنوات، وهو الآن يعانى من تدخلات جديدة فى إقليم دارفور من مصادر مختلفة، فى الوقت الذى يعجز فيه النظام العربى عن تقديم مظلة حماية سواء لاتفاقيات نيفاشا التى أنهت الحرب الأهلية فى الجنوب أو فى مساعدة السودان على تحصين قدراته الذاتية لمواجهة الاختراقات الجديدة فى دارفور.

وما يجب ذكره هنا أن واحدًا من أسس السياسة الإسرائيلية تجاه النظام العربى ككل هو تعزيز تلك الاختراقات ومساعدتها على أن تشكل ثغرات سياسية وأمنية تحول دون قدرة النظام العربى ككل على النهوض بأعبائه فى مواجهة المطامع الإسرائيلية نفسها فى فلسطين المحتلة، أو أن يشكل قوة ضغط عليها من أجل التوصل إلى تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية. بل وتبرير التمسك بقدرات عسكرية فوق تقليدية نووية وغيرها لمواجهة ما تصفه إسرائيل بالتهديدات الإيرانية النووية وبتدخلاتها فى الشأن الفلسطينى. وهو ما كان له صدى قوى فى توسيع دائرة العدوان على لبنان، باعتبار أن ذلك جزء من مواجهة أكبر فى المنطقة ككل مع النفوذ الإيرانى والأدوات المحلية اللبنانية المرتبطة معه.

ثالثًا: تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة

على الرغم من أن أحد أهداف الحرب الأمريكية على العراق كانت تتعلق بالحد من النفوذ الإيرانى إقليميًا بل ووضعها تحت دائرة الضغط العسكرى الأمريكى من أجل تغيير نظام الجمهورية الإسلامية القائم فيها، باعتباره يمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية الإستراتيجية فى المنطقة بشقيها: ضمان تدفق النفط، وأمن إسرائيل، إلا أن نتائج الغزو ثم الاحتلال جاءت على عكس ما رغبت فيه الإدارة الأمريكية. وإحدى أبرز هذه النتائج

العكسية تمثلت فى امتداد وتوسع النفوذ الإيرانى الإقليمى ليس فقط فى العراق كما سبق القول وإنما أبعد من ذلك بكثير، مما يشكل ضغطًا على الإستراتيجية الأمريكية فى العراق وفى منطقة الخليج بالدرجة الأولى، فضلاً عما يشكله ذلك من تهديد للأمن الإسرائيلى وفق المنظور الأمريكى، وما يعنيه من ضغط وقلق متنام لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية كبرى مثل مصر.

يمكن فهم نمو وتصاعد النفوذ الايرانى فى العراق وفى الإقليم ككل على أنه نتيجة طموح ذاتى للعب دور القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة، ومن ثم شريكًا دبلوماسيًا وقطبًا جاذبًا للاستثمارات الخارجية لا سيما فى مجالى النفط والغاز اللذين تتمتع إيران باحتياطى كبير فى كل منهما. ناهيك عن السعى الدءوب لامتلاك برنامج نووى متكامل الأركان، لا سيما دورة تخصيب اليورانيوم كاملة، الأمر الذى يمكن البرنامج إلى التحول ما بين الأغراض السلمية والعسكرية بكل سهولة[٤].

أما بالنسبة للعراق؛ فإن إيران سعت وتسعى إلى خلق وإيجاد منطقة أكبر للتأثير والنفوذ الإيرانى ربما تكون مشابهة أو قريبة من المفهوم الروسى «المجال القريب». وتقوم وجهة نظر طهران على أن جنوب العراق ربما يكون مجالاً مناسبًا لإظهار قوة ومكانة إيران فى المنطقة. أو بمعنى آخر يتركز هدف إيران فى جنوب العراق فى ممارسة نوع من التأثير السياسى والثقافى والاقتصادى كالذى قامت به فى غرب أفغانستان منذ التسعينيات[٥]، مع ضمان ألا يتحول العراق إلى مصدر تهديد للدولة الإيرانية نفسها.

مثل هذا التوسع يثير قلق بلدان الخليج العربية لا سيما الصغيرة منها كقطر والبحرين، واللتين تشعران بالقلق من مطامع إيرانية كامنة فيهما كدول ومصادر للثروة النفطية. كما يطول القلق أيضا الدول الأخرى التى تعيش فيها مجتمعات شيعية كبيرة كما هو الحال فى شرق السعودية الغنى بالنفط والمطل على الخليج. وفى سبيل ممارسة دور إقليمى بارز لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجى بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية الست وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى. ومعروف أن إيران خلال الربع قرن الماضى قدمت الدعم للعديد من القوى والميليشيات الشيعية، وأعمال التمرد فى البحرين، العراق، الكويت، لبنان، باكستان، والمملكة العربية السعودية. وذلك استنادًا إلى فكرة محورية وهى تأسيس هوية شيعية معادية للغرب. وذلك إلى جانب مصالح جارية تتمثل فى فتح أسواق البلدان الخليجية للمنتجات الإيرانية.

ومن الناحية التاريخية، طالما نظرت إيران من الناحية الجغرافية للعراق من منظور إستراتيجى وحيوى لا سيما فى ضوء انفصالها البرى من منطقة الخليج الغنية بالبترول، وبالتالى فإن بسط سيطرتها على البر فى الجنوب العراقى يدعم نفوذها وتأثيرها من منطقة الخليج ككل. وتقوم الإستراتيجية الإيرانية فى العراق بعد الاحتلال على تحقيق هدف أساسى يتلخص فى عدم تحول العراق مرة أخرى إلى مصدر تهديد كما كان الحال فى عهد النظام السابق. وترى طهران بأن العراق تحت القيادة الشيعية سيكون أكثر أمانًا للمصالح الإيرانية استنادًا إلى مبدأ أن الدول الشيعية لا تحارب بعضها البعض، وتوظيفًا لعلاقاتها السياسية والاستخباراتية مع عناصر عراقية البعض منها إيرانى الأصل، مثل عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوات بدر، ومحمد مدرسى، وإبراهيم الجعفرى والميليشيا التابعة لهم، وجميعهم يرون أن مستقبل العراق يكمن فى أن يكون فيدراليًا تتمتع فيه الأقاليم الجنوبية بنوع من الاستقلال الذاتى بعيدًا عن هيمنة المركز، وبما يسمح لهذه الأقاليم أن تقيم علاقات قوية ومتداخلة إلى حد بعيد مع إيران استنادًا إلى وحدة المذهب.

ووفقًا لما يرصده البعض مما يجرى فى العراق يلاحظ أن زيادة النفوذ الإيرانى تمثل هاجسًا كبيرًا لدى العديد من الدول العربية المعنية بالشأن العراقى. فجريدة الحياة على سبيل المثال نشرت فى ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحقيقًا بالغ الأهمية عن جهود تشييع الجنوب ذكرت فيه أن هناك «حملة للتطهير الطائفى أدواتها الاغتيالات والخطف ومصادرة المساجد والأوقاف السنية وإدارة مؤسسات الدولة وعلى رأسها الأجهزة الأمنية على أساس مذهبى وحزبى». واللافت هنا أن الأطراف الثلاثة: شيعة العراق، وإيران، والاحتلال تواطئوا على ضرب السنة فى تلك المنطقة؛ فهناك اعتداءات متتالية ينفذها عناصر فيلق بدر ضد السنة فى مناطق متعددة منها مدينة اللطيفية جنوب العراق، وذكر شهود عيان حسب جريدة الحياة أن عناصر الفيلق كانوا يطلقون أسلحتهم على الأهالى بينما تحلق الطائرات الأمريكية كغطاء جوى لهم، ويذكر آخرون أنه يوجد فى كل محافظة جنوبية ضباط مخابرات إيرانيون، وأنهم يتولون التحقيق مع الدعاة الذين يُعتقلون من أبناء السنة، ولا يخفى تدفق أعداد هائلة من الشيعة عبر الحدود المفتوحة مع إيران لتغيير التركيبة السكانية، وذلك بالحصول على هويات مزورة وجنسيات عراقية بدعوى أنهم من العراقيين الذين نفاهم صدام إلى إيران، وحقيقة الأمر أن أغلب هؤلاء

ينتمون إلى إيران، ولكنهم يقومون بدورهم فى تغيير نسبة السكان، ومن ثم يمكنهم الرجوع إلى بلدهم بعد انتهاء الانتخابات.

تأتى هذه التطورات فى ظل تنامى القدرة العسكرية الإيرانية، حيث أضحى التصنيع المحلى لكثير من منظومات الصواريخ متعددة المديات وأنواع متطورة من الطائرات المقاتلة وأخرى بدون طيار ومعدات بحرية متنوعة، فى الوقت الذى زاد فيه الإنفاق العسكرى نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٦٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، ليكشف مدى الطموح العسكرى الإيرانى فى منطقة الخليج وما بعدها.

فى ظل هذا التنامى للنفوذ الإيرانى إقليميًا تصاعدت المواجهة الأمريكية الغربية الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووى، الذى تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجًا عسكريًا يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل، وأنه غير مسموح لإيران امتلاك لا أسلحة نووية ولا قدرة نووية أيًا كانت. وطوال العامين الماضيين فقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مسحة من السخونة بعد أن تعثرت المساعى الرامية إلى تسويتها سلميًا، وبعد أن نجحت الولايات المتحدة فى إقناع الدول الكبرى بنقل الملف النووى الإيرانى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى مطلع العام ٢٠٠٦، وذلك تمهيدًا لفرض عقوبات دولية على إيران، مع التمسك بأن كل الخيارات متاحة على الأقل للولايات المتحدة لوقف البرنامج النووى الإيرانى أو على الأقل وقف دورة الوقود النووى فيه ووضع باقى منشآته تحت الرقابة الدولية الصارمة. وفى ظل تصاعد الحرب الكلامية التى يقودها الرئيس أحمدى نجاد ضد السياسة الإسرائيلية بوجه عام فى المنطقة يزداد تمسك واشنطن بسياسة عامة تهدف إلى الحد من نفوذ إيران سواء فى العراق أو فى بعض البلدان العربية الأخرى لا سيما سوريا ولبنان، وبما يشكل عنصرًا مهمًا فى زيادة «سخونة» البيئة السياسية فى الإقليم ككل[٦].

رابعًا: بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها

شكل صعود الشيعة فى العراق متغيرًا شديد الأهمية سواء لمستقبل العراق نفسه أو مستقبل الإقليم. فلقد اعتادت الدول العربية على أن يكون التيار الغالب فيها هو من

السنة، الذين يأتى منهم القادة والرؤساء والملوك. وبالرغم من وجود تجمعات شيعية كبيرة نسبيًا فى عدد من البلدان العربية لا سيما بلدان الخليج العربى، فقد كان معتادًا أن تقل الاستجابة الحكومية لمطالبهم، بل إن بعض الحكومات كانت تتبع تجاههم سياسات قاسية تصل إلى حد الإقصاء، حيث تمنعهم من العمل الحكومى فى عدد من الوزارات الحساسة، ولا تسمح بتعليم المذهب الشيعى، وكان ينظر إليهم بقدر من الشك فى ولائهم الوطنى(٧).

مع صعود شيعة العراق والتغيرات الكبرى التى جرت هناك منذ الاحتلال الأمريكى مارس ٢٠٠٣ وإلى الآن تأثر وضع الشيعة فى البلدان العربية، حيث ارتفعت أصواتهم مطالبة بحقوق المواطنة كاملة شأنهم شأن أى مواطن آخر. ولقد شكل ذلك مصدرًا للقلق لدى العديد من النخب السياسية والدينية وكذلك الأوساط الشعبية. لكن الأكثر إثارة وخطورة هنا هو ارتباط تصاعد المطالب السياسية بنزعة طائفية تقوم على تقسيم المجتمعات ما بين سنة وشيعة، وتتجاهل النظر إلى ربط هذه المطالب بإحداث انفراجات سياسية فى النظام السياسى ككل(٨).

ويلاحظ المراقب للشأن العراقى أن العملية السياسية التى جرت فى ظل الاحتلال لم تكن مصممة بدرجة من التوازن بين فئات المجتمع العراقى، وبحيث تساعد العراق على النهوض فى وقت قصير. بل أدت إلى أخطاء كبيرة وإلى فرصة تاريخية استغلتها بعض المنظمات الشيعية العراقية على نحو أخضع المؤسسات السياسية والأمنية الجديدة فى العراق إلى نفوذ شيعى صرف. أو بعبارة أخرى فقد تبلورت ظاهرة هيمنة الشيعة على الجهاز الأمنى العراقى. مما قاد إلى زيادة التوتر بين طوائف الشعب العراقى، وإلى اعتبار ما يجرى فى العراق هو نوع من تصفية الحسابات التاريخية بين السنة والشيعة هناك، وليس عملية إعادة بناء نظام سياسى جديد يخلو من المظالم التاريخية.

ولقد أدى الصعود الشيعى فى العراق إلى إثارة جدل فكرى وسياسى ودينى على نحو فريد، استعاد فيه البعض الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة التى يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام. وهكذا بدت هذه الخلافات المذهبية القديمة التى لم يستطع السابقون من المسلمين أن يحلوها أنها تحدد مصير العلاقات بين السنة والشيعة فى العصر الحديث. بل يمكن أن تثير تداعيات مذهبية خطيرة تؤثر على وحدة المجتمعات فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، وربما تقود إلى حالات عنف كتلك التى تجرى داخل العراق نفسه.

وهنا تبرز الحالة العراقية وكأنها تدفع إلى أربعة مخاوف كبرى وهى : الخوف من التسلط والانتقام داخل العراق نفسه، والخوف من سطوة الدولة الإيرانية الشيعية على غيرها من البلدان المجاورة، والخوف من اندلاع حرب أهلية عراقية قد تمتد نتائجها المدمرة إلى عدد من دول الجوار، والخوف من تقسيم العراق وإلحاق بعض دويلاته إلى دول أخرى فى المنطقة وبما يخل من التوازن العام فى المنطقة.

إن الخوف من التمدد الإيرانى يمثل عاملاً مهمّا من مصادر القلق الذى يعبر عنه مثقفون سنة، يرون أن إيران تبذل جهدًا كبيرًا فى التمدد والانتشار فى كل مكان من أرجاء العالم الإسلامى، فهذه فرصة ذهبية فى تاريخهم عليهم أن يستغلوها وذلك لسببين : فالعالم الإسلامى ـ والعربى منه بخاصة ـ يمر بحالة من الضعف قد لا تتكرر، وهم يمرون بحالة قوة نسبية يريدون الحفاظ عليها وتعزيزها؛ ولذلك يعملون على اقتحام معاقل أهل السنة كما هو الحال فى مصر والشام. وإن نظرة إيران تجاه مصر محكومة بأمرين وهما : إدراكهم لثقلها وأهميتها السياسية والدينية، وحنينهم الذى لا يزال يعاودهم إليها منذ أن استطاع الناصر صلاح الدين تطهيرها من النفوذ الفاطمى؛ وهذا ما دفع بعض المحللين وشيوخ كبار مثل الشيخ يوسف القرضاوى إلى التحذير من موجة تشييع فى مصر تكون إيران وراءها. وأن هذا يخالف التفاهم العرفى بين السنة والشيعة بأن لا يقوم أى طرف بالدعوة إلى مذهبه فى بلد الطرف الآخر حتى لا تحدث مواجهات تضر بوحدة المسلمين على المستوى العالمى.

هذا الجدل السياسى والفكرى العام له تداعياته على المواقف السياسية العربية. وقد ظهر القلق العربى الرسمى من الصعود الشيعى المرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيرانى فى تصريحات قادة الأردن ومصر والسعودية، وهى الدول العربية السنية التى تقود السياسة العربية بوجه عام. وقد شملت هذه التصريحات التحذير من مغبة نشأة هلال شيعى يؤدى إلى حروب مذهبية وتوترات بين السنة و الشيعة فى العراق وفى بلدان عربية أخرى. والتحذير من تقسيم العراق، وأن يكون ولاء شيعة العراق لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم. والتحذير من تمدد النفوذ الإيرانى على نحو يؤثر سلبًا على عروبة العراق. ووفقًا لكلمات الملك عبد الله ملك الأردن؛ فإن نشأة هلال شيعى جديد، يمتد من طهران وبغداد إلى لبنان وسوريا سيؤدى إلى خلل فى التوازن بين المجتمعين السنى والشيعى، وستكون له آثار سلبية على المصالح الأمريكية وحلفائها فى المنطقة. وأنه فى حالة نشوء

دولة إسلامية فى العراق، فعلى الجميع الاستعداد لمجموعة جديدة من المشاكل والتحديات التى لن تنحصر فى الحدود العراقية، وإنما ستمتد إلى دول الجوار لا سيما البلدان الخليجية التى بها تجمعات شيعية.

وفى هذا الإطار جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى ٦/ ١/ ٢٠٠٤؛ حيث قال: «إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار» معتبرًا أن أى نظام عراقى مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها.

ولا شك أن ظهور الطائفية له انعكاساته السلبية على وحدة وتماسك المجتمعات الخليجية، ففى دولة الكويت يعد أى توتر طائفى تهديدًا لأمنها القومى بالنظر لصغر حجم الدولة ووجود خلل فى تركيبتها السكانية، نتيجة ارتفاع حجم العمالة الآسيوية وانقسام البلاد بين تيارين (إسلامى وليبرالى)، ووجود طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية.

أما السياسى الإستراتيجى فيتعلق أساسًا بقضية الدور الإيرانى واتساع تأثيره فى قضايا المنطقة بما يمثل خصمًا أو إرباكًا لأدوار القوى الرئيسة فى الإقليم التى اعتادت لفترة سابقة أن تؤثر فى حركة الإقليم على نحو أو آخر.

وفى هذا السياق المتوتر الذى امتزج فيه البعد الدينى المذهبى مع البعد السياسى الإستراتيجى يلاحظ الباحث أن الإدراك العربى الرسمى العام انطلق من افتراضين متكاملين، وهما أن إيران بما أنها دولة شيعية كبرى ولكنها محاطة بدول سنية أو مختلطة فقد سعت إلى استغلال الأوضاع الجديدة فى العراق لكى تمد نفوذها المذهبى وبحيث تصبح دولة قائدة بالمعايير المذهبية والحامية لكل الشيعة فى العالم والذين يقدر عددهم بحوالى ١١٥ مليون نسمة. أما الافتراض الثانى فهو أن إيران قد انتقلت من حالة تصدير الثورة التى حكمت تحركها الخارجى بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخومينى نهاية السبعينيات من القرن الماضى إلى تصدير المذهب الشيعى إلى المجتمعات السنية العربية.

وكلا الافتراضين يعنيان أن هناك تغييرًا جوهريًا فى بنية السياسة الإقليمية ساعد إيران على مد نفوذها إلى أبعد من مجالها الحيوى الطبيعى، وأنها بذلك قد تستغل أو توظف المنظمات أو التجمعات الشيعية الموجودة فى البلدان العربية للقيام بأعمال أو تحركات من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار وتماسك هذه البلدان. وقد بدا هذا الأمر جليًا بعد قيام

حزب الله اللبنانى بأسر الجنديين فى الثانى من يوليو ٢٠٠٦ وما تبعه من عدوان إسرائيلى واسع المدى على لبنان؛ حيث اعتبرت دول عربية أساسية أن خطوة الحزب اللبنانى إما بدافع مباشر من إيران وإما خدمة لها بهدف تقليل الضغوط الدولية على برنامجها النووى. وفى كلا الحالتين فهى مغامرة لا تفيد المصالح العربية وإنما تفيد السياسات الإيرانية[٩].

خامسًا: جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ وتكاد عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى تكون متوقفة تمامًا، ورغم كل الجهود الدبلوماسية التى بذلت وشاركت فيها أطراف عربية وأوروبية ودولية ومساع لدى الإدارة الأمريكية لكى تقوم بالتزامها من أجل تسوية القضية الفلسطينية وفقًا لما يعرف برؤية الرئيس بوش القاضية بإقامة دولتين إسرائيل وفلسطين متجاورتين تعيشان فى سلام، فإن لا شىء جدى يمكن اعتباره قد تم البدء فيه على هذا الصعيد. وقد تركزت التحركات التى بدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شارون من أجل الانسحاب الأحادى من غزة دون تشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها غير مؤهلة لأن تكون شريكًا لإسرائيل لتضع القضية الفلسطينية برمتها على مسار جديد. وجاءت التطورات اللاحقة لتدل على أن إسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة ليست معنية بحل سياسى للقضية الفلسطينية بقدر ما هى معنية بإنهاك الفلسطينيين وتخفيض سقف توقعاتهم الوطنية من أى حل سياسى مرتقب مستقبلاً والضغط عليهم تحت ذريعة إجراء إصلاحات جذرية فى النظام السياسى الفلسطينى، وهو الأمر الذى لم يختلف سواء أثناء وجود الرئيس عرفات أو بعد رحيله، كما كانت معنية أيضا بتمرير حلول فردية ليست نتيجة مفاوضات مع الطرف الفلسطينى[١٠].

وقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتشكيلها الحكومة لاحقًا بعد الفشل فى تشكيل حكومة وحدة وطنية فى إعادة بلورة النظام السياسى الفلسطينى، وكذلك فى تغيير الأولويات الأمريكية والإسرائيلية بحيث جاء فى مقدمتها محاصرة الشعب الفلسطينى وعزله سياسيا ومعاقبته على اختياره السياسى، ومن هنا جاءت شروط اللجنة الرباعية على السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها بقيادة حماس (اعتراف بإسرائيل ونبذ كل أشكال المقاومة والالتزام بالاتفاقيات السابقة بين السلطة وإسرائيل) لتشكل فرصة

تاريخية لإسرائيل والولايات المتحدة للتنصل من التزاماتهما تجاه عملية التسوية السياسية. ومن ثم تأكد جمود الجهود الدولية فى هذا السياق، وتأكد للشعب الفلسطينى أن الدور الأمريكى غير معنى بالمرة بأى حق مشروع له، بل كل ما يهمه هو أمن إسرائيل وهيمنتها على القضية الفلسطينية[١١].

مثل هذا الوضوح فى الأهداف الإسرائيلية وفى التردد الأمريكى فى إعادة الحيوية للمفاوضات وفقًا لخطة خريطة الطريق، وغياب التأثير الأوروبى والروسى[١٢]، كان يقابله ضعف هيكلى فى الأداء الفلسطينى وانقسام سياسى حاد بين الرئاسة الفلسطينية من جانب والحكومة التى تقودها حماس من جانب آخر. ولا شك فى أن الوضع الفلسطينى العام يتسم بكثرة الشروخ فى جدار الوحدة الوطنية، فمظاهر الانفلات الأمنى الفلسطينى، والموروثة أصلاً من زمن فتح حين كانت فى السلطة وحدها دون منازع لمدة ١٢ عامًا متواصلة، تعد مؤشرًا قويًا على أن الوضع الفلسطينى فقد البوصلة السياسية بالفعل. والبوصلة هنا مرتبطة تاريخيًا بالتوحد الداخلى والتركيز على هدف التحرير والاستقلال واستعادة الحقوق المشروعة. أما الهدف الأسمى لكل فريق فلسطينى فقد بات محصورًا فيمن يحكم ويتحكم فى الوضع الفلسطينى ليس لرفع قدراته فى الصمود، وإنما من أجل استنزافه وتشتيته بعيدًا عن الهدف المصيرى فى الحرية والاستقلال.

ووفقًا لحركة الأحداث منذ أن تولت حماس الحكومة وفق برنامج خاص بها يتصادم فى عناصره الأساسية مع برنامج الرئيس محمود عباس ومن ورائه فتح، وهناك عملية حصار متبادلة يقوم بها كل طرف تجاه الآخر. والتقييم العام الذى يحرك حماس هو أنها تخضع للحصار المالى والسياسى ليس فقط بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية، بل أيضا بمشاركة ولن نقول بتواطؤ من إخوة فلسطينيين فقدوا السلطة نتيجة الانتخابات[١٣]. وهو التقييم الذى يفسر بعض قراراتها التى تنطوى على جرأة ومخاطرة معًا، كإنشاء قوة مساندة لفرض الأمن، وكبديل لعدم انصياع قوات الشرطة ـ التى تدين بالولاء للرئيس عباس ولفتح ـ لتعليمات وزير الداخلية سعيد صيام[١٤].

والرؤيتان الفلسطينيتان الرئيستان على هذا النحو متباعدتان وتؤسسان لنوع من العلاقة الصفرية؛ ففتح ترغب بشدة فى انهيار حكومة حماس، والتى ترى بدورها أن إسقاطها على هذا النحو المصطنع سيؤدى إلى سقوط السلطة الوطنية الفلسطينية ككل، وسيُدخل الأراضى الفلسطينية مرحلة فوضى عارمة.

سادسًا: صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته

شكلت نتائج بعض الانتخابات العربية التى جرت قبل العدوان الإسرائيلى على لبنان بحوالى العام بيئة سياسية عربية وإقليمية جديدة لم تكن مألوفة من قبل، لا سيما فى ظل الضغوط الدولية والأمريكية خصوصًا من أجل إصلاح النظم العربية والاتجاه نحو الديموقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات. فقد جرى عدد من أهم الانتخابات العربية سواء البلدية أو التشريعية أو الرئاسية، وفى النوعين الأولين برز الإسلاميون باعتبارهم قوة شعبية ذات جذور بين الناس لأسباب شتى، منها عامل الدين الإسلامى والابتعاد عن السلطة فى الفترة الماضية بما يعنيه عدم التلوث المباشر بالفساد السياسى والمالى، والالتصاق بالجماهير الشعبية عبر الخدمات والمنظمات غير الحكومية ذات الأدوار التنموية والاجتماعية البارزة، فضلاً عن حمل مشروع سياسى وفكرى يجبر أصحابه على دفع فاتورة عالية جدًا سواء كان البلد فى حالة طبيعية أو فى حال احتلال ومواجهة مع قوة أجنبية عاتية[١٥].

هذه العوامل مجتمعة بدت متوحدة فى حالة فلسطين المحتلة وانتخاباتها البلدية التى فازت فيها حركة حماس فى مراحلها الأربعة بنسب تراوحت بين ٤٥ ٪ و٦٠٪ فى مواجهة قوة السلطة الوطنية وحركة فتح، كما قد تتواجد بصورة جزئية كما هو الحال فى الانتخابات البرلمانية المصرية التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٥ وحققت فيها حركة الإخوان المسلمين نسبة فوز ٢٠٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب المصرى رغم كل الظروف المعاكسة قبل الانتخابات وأثنائها. ويظل هناك نكهة خاصة لفوز من وصفوا بالإسلاميين المعتدلين فى الانتخابات البلدية السعودية التى جرت لأول مرة فى تاريخ المملكة على ثلاث مراحل لانتخاب نصف عدد أعضاء المجالس البلدية، على أن يتم تعيين النصف الآخر بأمر ملكى. فهؤلاء الإسلاميون المعتدلون فازوا لأنهم يعبرون عن رؤية إصلاحية معتدلة فى مواجهة تيارين آخرين، أولهما وصفوا بأنهم إسلاميون متشددون بالمعايير السعودية، وثانيهما الليبراليون السعوديون الذين لم يفوزوا بأى مقعد.

والمرجح فى هذا السياق، وكما تشير تجربتا فلسطين ومصر أن جانبًا مهمًا من الذين صوتوا إلى جانب حركة حماس الفلسطينية أو جماعة الإخوان المصرية المحظورة قانونًا كان أقرب إلى رسالة احتجاج قوية ضد سطوة الحزب الحاكم وترهله وابتعاده عن مصالح جموع الناس لا سيما البسطاء والفئات الاجتماعية الضعيفة. وبالمقابل؛ فإن تأييدهم لهذه

الحركات الإسلامية يعود إلى النظر إليها باعتبارها تقدم بديلاً أكثر قابلية من وجهة نظر المواطن العادى لأن يكون بعيدًا عن الفساد وعن الانتهازية السياسية وأكثر دراية بظروف الفئات المهضومة حقوقها، وفى الحالين أيضًا نوع من تقدير التضحيات الكبيرة التى قدمتها هذه الحركات سواء فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى الغاشم أو فى مواجهة تعنت السلطة فى منح شرعية قانونية للجماعة رغم كل المؤشرات التى تؤكد حضورها فى المجتمع.

تقدير الروح النضالية والتضحيات للجماعة الإسلامية يبدو أكثر فى الالتفاف الجماهيرى حول حزب الله وحركة أمل فى لبنان بتشكيلهما تحالف انتخابى حصد كل مقاعد الجنوب اللبنانى المقدر بـ٢٣ مقعدًا فى الجولة الثانية التى جرت فى يونيو ٢٠٠٥. وبالرغم من أن النتائج كانت متوقعة على هذا النحو، فقد مثلت فى حينها نوعًا من التمسك بخيار المقاومة واستمرار دورها وعدم التخلى عن سلاح حزب الله لا سيما فى ظل الظروف التى يمر بها بعد اغتيال رفيق الحريرى، وما تبعها من تدخلات دولية شتى، والخروج العسكرى السورى من كل أرض لبنان. كما عكست أيضًا تأييدًا لإستراتيجية حزب الله فى تعاطيه مع الشأن اللبنانى من خلال رفع شعار «لبنان أولاً» والتمسك بالوفاق الوطنى اللبنانى باعتباره العاصم للبلاد من الوقوع فى براثن فتنة طائفية ضروس أو حرب أهلية[١٦].

تجلى معنى الرفض الذى حمله تأييد قائمة حزب الله وحركة أمل على أنه رفض للتدخل الأمريكى فى الشأن اللبنانى والاعتراف بفضل سوريا فى دعم المقاومة فى سنوات سابقة، وهو ما يماثل ويساوى معنى الرفض الذى يحمله فوز الإسلاميين فى فلسطين ومصر تجاه المشروعات الأجنبية لما يعرف بالإصلاح، وخاصة المشروعات والرؤى الأمريكية التى طرحت فى العامين الماضيين باعتبارهما المسار الوحيد لتخليص شعوب المنطقة من تخلفها ولا ديموقراطيتها. فتمسك ٤٠٪ من الناخبين مثلاً فى فلسطين المحتلة و٢٠٪ من الناخبين المصريين بتوجهات إسلامية تؤكد على خصوصية وحماية القيم الذاتية نظر إليه كرسالة للولايات المتحدة بأن مشروعها لدمقرطة المنطقة لا يعنى بالضرورة الانبهار بمقولات الفئات الداعمة للمشروعات الأمريكية أيًا كانت الصفة أو اللقب الذى تضفيه على نفسها. وربما مثلت النتيجة على هذا النحو رسالة بأن المجتمعات العربية لها صيرورتها الخاصة سواء فى ظل تطور ديموقراطى أو ما قبل ديموقراطى، وأن هذه الصيرورة تقوم على التمسك بالدين كحقيقة كبرى من حقائق الحياة العربية، وأن التيار الإسلامى العام فى البلدان

العربية يميل إلى الاعتدال والتمسك بالقانون وممارسة العملية الديموقراطية والارتباط بالناس، وأن حضورهم السياسى تحت مظلة الشرعية والقانون يدفع الآخرين إلى إعادة النظر فى أوضاعهم والبحث فى إصلاح علاقتهم مع الناس، الذين يظل فى يدهم القرار بالاختيار أو بالرفض.

هذه الدلالات وغيرها مثلت أيضًا متغيرًا كبيرًا فى البيئة السياسية العربية والإقليمية بوجه عام، لعب دورًا فى إعادة تغيير التوجهات الأمريكية ناحية الضغط المكثف على النظم العربية من أجل إجراء إصلاحات وتغييرات سياسية جذرية أو شبه جذرية، إذ بدت المفارقة أن الديموقراطية والانتخابات الحرة يمكن أن تقود إلى نتائج تضر بالإستراتيجية الأمريكية نفسها التى لا يعنيها الحريات العربية بقدر ما يعنيها أمن إسرائيل وعدم صعود قوى سياسية تحمل رؤى سياسية وفكرية تتعارض مع ما ترغب فيه الولايات المتحدة، ومن هنا وضح للمجتمعات العربية أن المطالب الأمريكية من أجل الديموقراطية ليست سوى وسيلة ضغط على النظم العربية من أجل التكيف أكثر وأكثر مع المطالب الأمريكية الأخرى. وهو ما بدا فى السلوك الأمريكى العدوانى تجاه الشعب الفلسطينى الذى اختار حماس فى الانتخابات التشريعية على نحو ما سبق ذكره.

سابعًا: مفارقات الأزمة السودانية
(تصعيد الضغط الأمريكى/ الأوروبى على السودان)

شكل اتفاق نيفاشا الموقّع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى ٩ يناير ٢٠٠٥ بالعاصمة الكينية نيروبى تطورًا مهمًا من زاويتين، **الأولى**: إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، **والثانية**: بداية تغيير بنية النظام السياسى السودانى. ومع البدء فى تنفيذ بنود الاتفاقية كان المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع الحكومة السودانية فى شكلها الجديد، وذلك حسب الوعود التى قدمت للسودان قبل توقيع اتفاق نيفاشا، غير أن ما جرى على أرض الواقع اختلف جذريًا. فالتوجهات الأمريكية إزاء السودان ومن ورائها التوجهات الأوروبية لم تتغير كثيرًا من حيث حدتها ومن حيث التردد فى تحسين العلاقات وتقديم الأموال التى وُعد بها السودان للمساهمة فى حسن تطبيق الاتفاق وتحسين البنية الأساسية فى الجنوب. وقد تم تبرير ذلك باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان فى إقليم غرب السودان دارفور التى أخذت الدوائر الغربية فى إلقاء الضوء عليها

باعتبارها تصل إلى حد تورط الحكومة وميليشيات عربية تابعة لها أو تحصل منها على الدعم والتغطية السياسية والأمنية للقيام بمذابح جماعية وتطهير عرقى وإبادة جماعية ضد قبائل من أصل إفريقى تعيش فى الإقليم[١٧].

وفى ضوء هذا التصوير الدولى الدرامى للمواجهات التى كانت تحصل بالفعل بين حركات معارضة محلية وبين القوات النظامية السودانية التابعة للحكومة، والذى لعبت فيه منظمات الإغاثة الإنسانية دوراً كبيراً بدا السودان معه تحت ضغط سياسى كبير، لا سيما وقد أخذ مجلس الأمن الدولى على عاتقه النظر فى هذه المواجهات باعتبارها مأساة إنسانية كبيرة يجب أن تتحمل مسئوليتها حكومة الخرطوم بما فى ذلك توقيع عقوبات عليها ومحاكمة من يثبت تورطهم، فيما اعتبر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، محاكمة دولية وفق قانون دولى خاص.

وهنا بدت المفارقة الأكبر، فالسودان الذى كان يأمل فى مساندة دولية كبيرة بعد إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، أخذ يواجه اتهامات عديدة واحتمالات أكبر بالوقوع تحت طائلة العقوبات الدولية بسبب ما يجرى فى دارفور. وهو ما واجهته حكومة الخرطوم بنوعين من التحرك السياسى والأمنى، الأول التعامل الإيجابى مع الجهود الإفريقية الساعية إلى حل سلمى لأزمة إقليم دارفور عبر الدخول فى مفاوضات مع حركتى التمرد الرئيستين فى الإقليم وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وهى المفاوضات التى استمرت قرابة عام ونصف وانتهت بتوقيع اتفاق أبوجا مع أحد فصائل التمرد وهو فصيل منى أركو مناوى، وذلك فى ٥ مايو ٢٠٠٦، فى حين استمرت الفصائل الأخرى رافضة الاتفاق باعتباره لا يحقق لها مطالبها سواء فى نزع سلاح الجنجويد المتهمة بأنها وراء انتهاكات حقوق الإنسان، أو توحيد الإقليم، أو التعويضات الفردية والجماعية، أو التمثيل العادل لأبناء الإقليم فى السلطة المركزية[١٨].

أما التحرك الأمنى فتمثل فى اتخاذ عدة إجراءات للسيطرة على الأوضاع الإنسانية فى الإقليم، ولكن قلة الموارد بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والدعم الذى تحصل عليه حركات التمرد الرافضة للاتفاق لم تساعد كثيرا على تحسين الأوضاع الأمنية فى الإقليم.

وفيما قبل اندلاع العدوان الإسرائيلى على لبنان مباشرة شهد مجلس الأمن حركة محمومة من أجل إصدار قرار دولى يفرض نشر قوات دولية فى دارفور، مع تخويل هذه

القوات صلاحيات واسعة أمنيًا وقضائيًا، وهو ما تم بالفعل فى موازاة العمليات العدوانية الإسرائيلية على لبنان؛ حيث صدر القرار الدولى ١٧٠٦ فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ متضمنا نشر قوات حفظ سلام دولية فى حدود ٢٠ ألفًا، وهو ما رفضه السودان واعتبره نوعًا من الاحتلال المرفوض للبلاد. وجاء الرفض الحكومى للقرار لأنه ببساطة يضع البلاد تحت وصاية دولية غير مبررة، وهو ما تنطوى عليه المادة الثامنة من القرار التى تفوض القوات الدولية مراقبة القضاء والشرطة فى كل السودان، وليس فقط فى دارفور، وتعطيها الحق فى استخدام القوة المسلحة ضد المتمردين والقوات الحكومية على السواء إذا قررت أن ذلك سوف يخدم الوضع الإنسانى فى الإقليم. وهو مرفوض أيضًا لأن القوات الدولية وأيًا كان دورها سيكون من الصعب التكهن باليوم الذى ستعود فيه إلى بلادها، وهو ما يعنى خروج الإقليم من دائرة السيادة السودانية إلى أجل غير معلوم، وثالثًا فهناك تخوف حقيقى من أن يكون نشر هذه القوات الدولية مقدمة لعزل الإقليم عن باقى مناطق السودان، ومن ثم تغذية أفكار انفصالية على نحو ما بين أبنائه.

ما يهمنا هنا أن استمرار الضغط الأمريكى الأوروبى على السودان شكل بدوره عنصرًا مهمًا فى البيئة العامة للإقليم وقوامه أن الولايات المتحدة غير جادة فى نشر الاستقرار فى هذا البلد العربى الكبير الذى يمثل جسرًا بين النظام العربى وإفريقيا على الصعيدين الجغرافى والحضارى، وأن النزعة العدوانية الأمريكية والمصحوبة بنزعة أوروبية مماثلة تستهدف كل ما هو إسلامى فى المنطقة، هذا إذا نظرنا للحكومة السودانية حتى فى ظل تطبيق اتفاق نيفاشا باعتبارها تحمل توجهًا سياسيًا مرتبط بمضمون دينى إسلامى على نحو ما.

ثامنًا: فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية

منذ الأيام الأولى لغزو الولايات المتحدة للعراق بدت ملامح فشل المشروع الأمريكى فيه، والذى تمحور حول فكرة مثالية وهى تحويله إلى نموذج ديموقراطى يمثل منصة للتغيير الجذرى فى المنطقة[١٩]. وقد أخذت ملامح الفشل هذه فى الوضوح رويدًا رويدًا مع مرور الوقت، خاصة وأنه عدوان تم خارج كل الأطر الشرعية والدولية مما أعطى زخمًا وقوة لكل عمليات المقاومة سواء السياسية أو العسكرية[٢٠]. وقد عبرت عن هذا الفشل حقيقتان بارزتان، **الأولى**: تصاعد عمليات العنف فى العراق بكل أشكاله ومستوياته، وهو ما بدا

فى تصاعد عمليات جماعات المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، وعمليات المنظمات المحسوبة على التيار الجهادى والمسماة عراقيًا بالجماعات التكفيرية، وعنف الميليشيات المحسوبة على الشيعة ضد السنة وأخرى محسوبة على السنة ضد الشيعة، مما وضع البلاد على حافة حرب أهلية واسعة المدى.

والثانية: تعثر العملية السياسية وعدم قدرتها على استقطاب كل فصائل المجتمع العراقى. وبدلاً من أن يصبح العراق واحة ديموقراطية تحول إلى بؤرة تفرز الطائفية والعرقية والانقسامات المجتمعية والفساد الإدارى والسياسى على نحو واسع غير قابل للسيطرة، كما تحول النظام السياسى الجارى تشكيله إلى أداة قمع وتصفية حسابات تاريخية بين عناصر الشعب العراقى.

وكلا الأمرين ساهما فى إبراز الفشل الأمريكى على نحو جلى، مما قاد إلى حيرة فى القرارات وتضارب فى المواقف، وهو ما بدا فى الفترة السابقة مباشرة للعدوان الإسرائيلى على لبنان؛ إذ بدت الحيرة الأمريكية فى أكثر من موقف بداية من الطريقة المناسبة للسيطرة على التدهور الأمنى فى العراق، ومروراً بتعقيدات الملف النووى الإيرانى الذى أحيل إلى مجلس الأمن فى الثامن من مارس ٢٠٠٦ ، فى الوقت نفسه الذى تصر فيه واشنطن على أن كل الخيارات موجودة، إذا ما قررت التعامل منفردة مع هذا الملف المثير، وهى إشارة معروفة وتعنى أن الحرب بديل ممكن.

وكانت وثيقة الأمن القومى الأمريكى المعلنة فى ١٦ مارس ٢٠٠٦ قد أعادت تذكير العالم بأن الولايات المتحدة لم تتخل عن إستراتيجية الحرب الوقائية ضد أعدائها المحتملين، وبأن إيران هى العدو الأول للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى الشرق الأوسط وفى العالم ككل، وأن المواجهة معها أمر لا مفر منه حسب تعبيرات ستيف هادلى مستشار الأمن القومى للرئيس بوش. وبما يوضح أن التيار الأساسى فى الرؤية الأمريكية تجاه إيران هو تيار عدوانى وهجومى ولا يستبعد أبدًا المواجهة المباشرة سواء شاركت فيها أطراف دولية أخرى أم اقتصر الأمر على التحرك الأمريكى المنفرد وحسب نظرية الحرب الاستباقية.

وفى مقابل هذه الإشارات والمواقف التصعيدية الأمريكية، حرص الساسة الإيرانيون فى الفترة نفسها على التذكير بالدور الذى تقوم به بلادهم فى مجال إنتاج الطاقة العالمية، وأن العالم لا يمكنه المغامرة بحرب ضد إيران والتضحية بحجم الإنتاج النفطى الإيرانى

الذى يقترب من ٢٠٪ من حجم إنتاج دول الأوبك المصدرة للنفط. فضلاً عن أن موقع إيران وقدرتها على التحكم فى مضيق هرمز يعنى أنها تستطيع أن تدمر حركة الاقتصاد العالمى فى زمن قياسى إذا ما تعرضت لهجوم أمريكى عسكرى مباغت. وفى بعض الإشارات التحذيرية يمكن لإيران أن تغلق المضيق، ومن ثم يحرم العالم بأسره من نفط دول خليجية أخرى كالبحرين وقطر والسعودية والكويت والعراق نفسه. وليس هناك شك فى أن العسكريين الإيرانيين يعتبرون الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق بمثابة هدف مشروع إذا تعرضت بلادهم لعمل عسكرى أمريكى مجنون.

وبالطبع؛ فإن الإشارات الواردة من طهران والتى تحمل الكثير من التضارب المقصود والغموض بشأن نوعية الرد الإيرانى إزاء أى عمل عدوانى أمريكى أو إسرائيلى، توضح أن السياسة الإيرانية تمارس إستراتيجية بث القلق حول نوعية الرد الذى قد تقوم به، وهو ما يدخل فى باب الردع والإقناع غير المباشر للطرف الآخر بألا يخوض تلك التجربة لأن ثمنها سيكون وبالاً كبيراً عليه وعلى المنطقة بأسرها. ونظراً لأن إيران تمتلك بالفعل قوة عسكرية وصاروخية كبيرة، فإن إشاراتها حول رد عسكرى كبير تكتسب قدراً مناسباً من المصداقية.

تاسعاً: سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى

ارتبط الفشل الأمريكى فى العراق بتصاعد الأزمة بينها وبين إيران من جهة، وتصاعد الضغط الأمريكى على القوى التى تعد حليفة لها من ناحية أخرى، وهنا تبرز سوريا كما يبرز حزب الله اللبنانى باعتباره قطباً شيعياً لبنانياً ولكنه يمثل أحد وجوه النفوذ الإيرانى الإقليمى، كما أن الأولى تعد أحد أهم حلفاء إيران والمتهمة أيضاً أمريكياً بأنها وراء تصاعد العنف والإرهاب فى العراق من ناحية، ووراء تعثر الاستقرار فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى، وذلك عبر وقوفها ودعمها للمنظمات الفلسطينية الجهادية والتى لم تتنازل عن حقها فى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى.

واستناداً لهذا الموقف الأمريكى والإسرائيلى العام المناهض لسوريا[٢١]، كان الحديث عن عزلها إقليمياً وتعرضها لعقوبات أمريكية وربما دولية أمراً معتاداً ومتكرراً، فضلاً عن رفض أمريكى صارم لأية جهود أو مساع أو أفكار تطالب بإدماج سوريا فى السياسات

الإقليمية من خلال العودة إلى طاولة التفاوض بينها وبين إسرائيل . وفى السياق نفسه ومع تصاعد الأزمة الداخلية اللبنانية كان الحديث عن دور سورى تخريبى أمنيًا وسياسيًا مدخلاً رئيسًا فى توجيه الاتهامات لسوريا بأنها وراء الأزمات الهيكلية التى يشهدها لبنان حتى بعد انسحابها عسكريا فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ ، وقد ساعد انقسام لبنان إلى فريقين عريضين، **أحدهما**: يناهض سوريا بكل قوة ويتهمها بأنها السبب الأساسى فى أزمة لبنان، **والثانى**: يرى أن سوريا ذات أياد بيضاء على الأمن والسيادة اللبنانية، ساعد هذا الانقسام فى تحول لبنان إلى ساحة أخرى لتصفية الحسابات الإقليمية الدولية . وهو ما أبرزته وقائع الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦ سياسيًا وعسكريًا .

***

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ حول مبادرات إصلاح الجامعة العربية فى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، انظر : التقرير **الإستراتيجى العربى ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٣٣ ـ ٣٤٦ .

٢ ـ انظر فى تراجع قضايا إصلاح النظام العربى فى العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

٣ ـ المصدر السابق، ص ٣٢٤ .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل حول النفوذ الإيرانى فى العراق وانعكاساته على أزمتها النووية مع الولايات المتحدة، راجع الملف الخاص «إيران قوة إقليمية عظمى»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٩٦ ـ ١٢٢ .

٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول دور إيران فى العراق فى : محمد مصطفى علوش، تفتيت العراق ومطامع إيران فى الخليج، موقع العربية نت ، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٦ ـ حول المواجهة الكلامية بين إيران وإسرائيل انظر التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٥ . وانظر أيضًا : أزمة البرنامج النووى الإيرانى وتطوراته المختلفة فى المصدر نفسه، ص ص ٢٥٧ ـ ٢٦٥ .

٧ ـ يستند هذا الجزء على دراسة مطولة قدمها الكاتب بعنوان «الصعود الشيعى فى العراق وانعكاساته العربية» إلى ندوة مستقبل العراق التى نظمتها جامعة أشيك، إسطنبول ٢ ـ ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ .

٨ ـ حول مخاطر النزعات الطائفية وانتشارها فى أكثر من بلد عربى وارتباطها بما يجرى فى العراق، انظر : ملف «الطائفية ومخاطرها» فى شئون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦، ص ص ٦٠ ـ ٩٤ .

٩ ـ انظر : د. حسن أبوطالب، «المد الشيعى فى العالم العربى بين الدينى والسياسى»، موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية على الإنترنت، تعليقات مصرية، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ .

١٠ ـ حول الضغوط التى مارستها إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الوطنية الفلسطينية وطبيعتها وعلاقتها بتوتير الأجواء الفلسطينية، انظر : **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٥٢ .

١١ ـ حول نتائج الانتخابات الفلسطينية وفوز حماس ومأزق عملية السلام انظر : **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٨٥، وحول جمود عملية السلام لا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من غزة انظر : المصدر نفسه، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩٥ .

١٢ ـ حول ضعف المواقف الدولية لا سيما الأوروبية والروسية المؤيدة للحق الفلسطينى، انظر : **التقرير الإستراتيجى الفلسطينى** ٢٠٠٥، تحرير د. محسن صالح ود. بشير موسى نافع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ١٣٧ ـ ١٥٩ .

١٣ ـ حول حصار حماس حكومة وحركة وتحركاتها المختلفة للخروج من هذا الحصار، انظر : أبو بكر الدسوقى، «حماس والحصار الدولى . . بين التراجع والصمود»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ١٣٢ ـ ١٤٩ .

١٤ ـ حول الإجراءات والسياسات التى طبقتها حماس بعد فوزها فى الانتخابات التشريعية كنوع من التأقلم مع ضغوط ومتطلبات وضعها الجديد، انظر: بيسان عدوان، «حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الاسرائيلية»، **كراسات إستراتيجية**، تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٦٨، أكتوبر ٢٠٠٦ .

١٥ ـ انظر فى ذلك تحليلا للكاتب بعنوان «حين يفوز الإسلاميون فى الانتخابات العربية»، موقع سويس إنفو على الإنترنت، ٢٧ / ١٢/ ٢٠٠٥ .

١٦ ـ حول دور نتائج الانتخابات اللبنانية فى تعميق الاستقطاب السياسى ودلالاتها الأخرى، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٥ ـ ٤٦ .

١٧ ـ حول اتفاق نيفاشا للسلام فى الجنوب السودانى والتصعيد الذى حدث بعده مباشرة بشأن أزمة دارفور، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥٣ ـ ٢٧١ .

١٨ ـ حول اتفاق أبوجا للسلام ومواقف حركات التمرد منه وأهم بنوده انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٥٦ ـ ٣٥٩ .

١٩ ـ حول دلالات الفشل الأمريكى فى العراق وانعكاساته انظر: افتتاحية **السياسة الدولية** بعنوان «هل فشلت الولايات المتحدة فى العراق»، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٦ ـ ٧ .

٢٠ ـ حول كون العدوان على العراق مجافيًا للشرعية الدولية انظر مجموعة من الباحثين، العدوان على العراق والشرعية الدولية، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٤ . ود. حسن نافعة ود. نادية مصطفى (محرران)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢١ ـ حول الضغوط التى تعرضت لها سوريا بعد غزو العراق واحتلاله، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ص ٣٧٣ ـ ٣٨٠ .

• التعقيب

د. بهجت قرنى(*)

السلام عليكم . . فى الواقع إننى سعيد جدًا بحضورى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ فأنا لم أكن أود أن تضيع منى فرصة الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء مركز البحوث والدراسات السياسية، وأعتقد أنه كما قالت د. منى البرادعى (عميدة الكلية) إننا فى كثير من الأحيان فى الوطن العربى نفتقد المؤسسة، التى غالبًا ما تظهر وتختفى (ونحن فى هذا الإطار لن نتحدث عن الأحزاب السياسية)؛ فكثير من المؤسسات تظهر ثم تختفى من حين لآخر . . إلا أن هذا المركز بقى رغم اختلاف إداراته (ابتداء من أ. د. علىّ الدين هلال، ثم د. نازلى معوض، ثم د. نادية مصطفى، وحتى تولى أ. د عبد المنعم المشاط)، وقد كان فى الواقع ـ كما قال د. حسن أبو طالب ـ مركز نقد علمى وسياسى ليس فقط فى كلية الاقتصاد أو فى مصر؛ ولكن أيضًا فى المنطقة العربية؛ فهذه احتفالية خاصة بالنسبة لى؛ فهذا المركز كان حلقة الوصل بين الأجيال المختلفة من الباحثين باتجاهاته الرائدة التى نحتاجها فى هذه الآونة.

تمنياتى بالتوفيق للدكتور عبد المنعم المشاط، الذى يبدأ إدارته للمركز مع الذكرى العشرين، وتهنئتى له وللدكتورة ناهد عز الدين لاختيار موضوع يعتبر موضوع الساعة، ليس فقط بالنسبة للحياة اليومية والممارسة؛ ولكن بالنسبة للمفاهيم التى يثيرها هذا الموضوع.

وأعتقد أنه من المهم فى مثل هذه الجلسات والمراكز الأكاديمية أن نلقى نظرة على الأحداث، ونستخلص نتائج تحليلية معينة . . وفى الواقع فإن ما قام به د. محمد سالمان فى ورقته الثرية يعتبر ككتاب فى العلاقات الدولية، ويناقش فيه تقريبًا كل شىء، سواء من ناحية المفاهيم الأساسية أو الممارسة فى مناقشته للقوى اللينة . . وهناك إضافة بسيطة إلى

(*) أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية.

فكرة أن هذا المفهوم جاء أساسًا من «جوزيف ناى» أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة هارفارد، وصاغه فى إطار مناقشة محدودة؛ ففى سنة ١٩٨٧ ظهر كتاب مهم (يدرس هنا فى كلية الاقتصاد) خاص ببول كنيدى عن «القوى العظمى منذ الإنشاء وحتى التدهور». وفى هذا الكتاب أثار كنيدى مفهومًا أساسيًا ألا وهو انتهاء الإمبراطوريات، وأوضح أن القرن التاسع عشر هو قرن الإمبراطورية البريطانية، والقرن العشرين هو القرن الأمريكى، ولكن أمريكا ستنتهى.

وهناك كتاب آخر للكاتب الأمريكى ناى بعنوان «باون تونيد» ظهر عام ١٩٩١، ومحتوى هذا الكتاب يتضمن أنه بمقدرة الولايات المتحدة أن تتزعم العالم، وتحدث عن بعض المؤشرات التى أشار إليها د. محمد سالمان، ولكن فى نفس الوقت تحدث عن الموضوع الرئيس؛ ألا وهو موضوع القوة اللينة... وأنه لو تحدثنا عن الأغانى اليابانية فكم شخصًا يسمع هذه الأغانى وكم شخصًا يتكلم اليابانية؟.. وأن القوة اللينة فيما بعد ليست مرتبطة بالقوة الصلبة، ولكنها أساسية فى نظام عالمى يختلف عن الواقعية السياسية ويقوم على الاعتماد المتبادل بين الشعوب، ومن هنا أهمية القوى اللينة. والنقطة الرئيسة هى أن د. محمد سالمان يثير مفاهيم كثيرة وأساسية يجب أن نأخذها فى الحسبان؛ فقد أشار إلى عدم التوافق فى الأدب، وقد تحدث أيضا عن الثقافة، وهى من النقاط الأساسية التى لا تزال غامضة فى العلاقات الدولية. وقد أشار د. محمد سالمان إلى كتابات صمويل هنتنجتون والصراع بين الحضارات.. وقد أعلن هنتنجتون بعض الشعارات المستفزة؛ مثل أن الغرب هو الأفضل، بالإضافة إلى كتاب آخر عن هوية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها دولة مهاجرين، ولكن العنصر الأساسى فى الولايات المتحدة هو العنصر الأبيض البروتستانتى الذى يتكلم الإنجليزية، فإذا جاء المكسيكيون فلا بد أن يندمجوا فى العنصر الأساسى.. ومن هنا جاءت أهمية أن الغرب هم الأفضل.

وقد أثار د. محمد سالمان موضوع الهجوم على نيويورك والبنتاجون فى سبتمبر ٢٠٠١. والنقطة الرئيسة التى يجب توضيحها هو أن هذا الهجوم لم يصب القوى الأمريكية؛ بل رموز القوى الأمريكية.. وقد زادت القوى الأمريكية، والمؤشرات التى تكلم عنها د. محمد سالمان واضحة فى هذا الموضوع، ولكن يمكن القول بأن الحادى عشر

من سبتمبر أصاب القوة الأمريكية فى مقتل من ناحية أن أمريكا والأمريكيين كانوا يعتقدون دائمًا بأنهم القدوة فيما يتعلق بالحريات المدنية، والذى عاش فى أمريكا يعرف جيدًا أن الأمريكيين فخورون بذلك، لكن اليوم أصبح هناك تدهور شديد فى الحريات المدنية فى الولايات المتحدة. . وهذه نقطة يجب التركيز عليها جيدًا؛ فالحديث عن معتقل جوانتانامو، وما حدث فى سجن أبو غريب؛ هذه أشياء من تأثير هجمات سبتمبر. . وأعتقد أنها تضر بأمريكا أكثر من ضررها بالقوة العسكرية الأمريكية.

وقد علق د. محمد سالمان فى حديثه على كتاب الانتصار الأمريكى لنيكسون؛ وهذا الكتاب يتحدث عن الانتصار الأمريكى بدون الحرب، وهذا الكتاب قد كتبه نيكسون قبل نهاية الحرب الباردة، لكن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى أوضح أن الولايات المتحدة يمكن أن تنتصر بدون حرب، ونحن حاليًا مع أمريكا التى تؤمن بالهزيمة مع الحرب ضد الجماعات الصغيرة، وهذا من أسباب التأزم الأمريكى بين الخبراء.

وبالمناسبة فمجموعة بيكر التى تدرس موضوع العراق كانت محلا للنقاش فترة كبيرة جدًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه كان من غير المعقول أن تكون هناك وزيرة خارجية مثل كونداليزا رايس (وهى أحد رموز الصقور فى الإدارة الأمريكية) تقبل أن يكون وزير خارجية سابق مثل جيمس بيكر رئيسًا للجنة لبحث السياسة الخارجية الأمريكية، لكن من علامات الأزمة أنها قبلت وتحمست لهذه اللجنة. . وتقرير هذه اللجنة سيظهر وستكون فيه بعض النتائج الهامة.

والمعقب لكى يساعد الحاضرين ـ خاصة عندما تكون الورقة ثرية ومشحونة مثل ورقة د. محمد سالمان ـ يستخلص نتيجة أساسية أو خطًا كبيرًا لكى يوضح الصورة. . وأنا أعتقد بعد الورقة القيمة للدكتور محمد سالمان ـ وبعد عرض د. حسن أبو طالب الذى تميز بالكفاءة الشديدة بالنسبة للبيئة الإقليمية ـ أنه بالنسبة للبيئة الدولية فهناك هيكل غاية فى الوضوح هو هيكل الأحادية القطبية، وقد ذكره البعض قبل ذلك ولا سيما وقد اتفقوا على قوة الولايات المتحدة وتقدمها العلمى الباهر والمؤثر. .

الذى يستهوينى هو قوة الأمريكان والعلماء الأمريكان، وفوزهم بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من جائزة نوبل على مستوى العالم، أيضًا كمية العلماء العظماء الذين يذهبون إلى

الجامعات الأمريكية، ومنهم د. أحمد زويل وغيره ممن تعلموا فى جامعات أمريكية، وذهبوا ليطوروا أنفسهم داخل المعامل الأمريكية ويزدادوا معرفة بالتكنولوجيا العلمية، و«أمورتنى شن» ـ العالم المعروف فى جامعة كمبريدج ـ تعلم وطور أبحاثه فى المعامل والجامعات الأمريكية، وفاز هذا العام بجائزة نوبل بعدما تعلم أكثر وأكثر فى جامعة هارفارد. . وهناك العديد من الدول تحاول اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين بقوتها الإقليمية واليابان والنمور الآسيوية. . كلهم يحاولون اللحاق بركاب التقدم الأمريكى؛ ولكن أمريكا تربعت على عرش القوة.

أما بالنسبة للدكتور حسن أبو طالب فلم يشر إلى أن العلاقة بين النظام الدولى والنظم الإقليمية علاقة رأسية من فوق إلى تحت، ولكن النظم الإقليمية تساهم بدور كبير وتؤثر بالفعل على النظام الدولى، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لمعركة السويس فى نهاية الإمبراطوريات؛ فكل ذلك أدى إلى تعقيد النظام الدولى. . وتأتى أهمية القوة اللينة داخل المجتمعات وتأثيرها على العلاقات بين الدول، والتى كتب عنها د. عطية حسين، أو جماعات الجريمة المنظمة. والمفهوم الأساسى هو التعاون بين قوة النظام الأمريكى، مع تشعب وتعقد العلاقات الدولية. . ومن هنا يبدأ الخلل والخطر الكبير.

أما بالنسبة للدول العربية فهناك نقطتان يتم التركيز عليهما لم يذكرهما د. حسن أبو طالب؛ وهما العجز والشلل العام فى النظام الدولى. . فهذا النظام ما زال يعيش فى الماضى. . ود. حسن أبو طالب يذكر علاقة إسرائيل بدول آسيا؛ فنجد أن هناك ١٠٠٠ خبير إسرائيلى فى آسيا. . ونقارن ذلك بالدول العربية فنجد هناك شللاً وعجزًا تامًا. . وقد ربط د. حسن أبو طالب بين ما يتعلق بأزمة دارفور والحرب الإسرائيلية على لبنان؛ فهناك انقسام داخل الدول العربية حيث نجد معسكرين: المعسكر الأول وهو المعسكر المعتدل (مصر والسعودية والأردن)، والثانى هو المعسكر المقاوم (سوريا وحزب الله والحكومة الفلسطينية).

وبسبب العجز والاستقطاب؛ نجد أن هناك دولاً انشقت عن الموقف العربى؛ فهناك إيران التى كونت مفهومًا جديدًا للعلاقات الدولية (مشروع الشرق الأوسط الإسلامى

مقابل مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهناك تركيا التى تتعامل من زاوية أخرى؛ حيث تقوم بمنع دخول أى تمويل أو مساندة إلى حزب الله. . وعلى الجهة الأخرى تجدها تصرخ فى إذاعاتها أنها تدين إسرائيل. . فلقد أسقطت الحرب الإسرائيلية على لبنان أنصاف المواقف وأنصاف الرجال ـ كما جاء على لسان الرئيس السورى بشار الأسد ـ وقد بينت الحرب أن الموقف المعتدل ما زال يسيطر على الأمور داخل المنطقة العربية. . وحاليًا لا يوجد مكان للأداة العسكرية لحسم الصراعات العربية كما صرح بذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية. والاتجاه المعتدل هو المسيطر داخل المنطقة العربية، وهذا المعسكر يحاول توجيه العقل الأمريكى؛ فعهد الفوضى المعتدلة قد انتهى، ولا يزال هناك انفلات وفوضى كبيرة. . شكرًا جزيلاً. .

***

obeikan.com

المحور الثانى

إستراتيجية الحرب

٣ ـ العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان

« رؤية تحليلية » ..... لواء: أ. د. زكريا حسين

٤ ـ حزب الله بين « الوعد الصادق وتغيير الاتجاه »

(نموذج لجيل رابع من الحروب).....عميد: أ. ح. محمد صفوت الزيات

• التعقيب .....د. نادية مصطفى ـ لواء: محمد خير شياب

obeikan.com

obeikan.com

٣ ـ العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان «رؤية تحليلية»

لواء: أ. د. زكريا حسين(*)

مقدمة

تؤثر فى التخطيط الإستراتيجى الإسرائيلى لاستخدام القوات المسلحة عدة عوامل رئيسة، نابعة من نظريتها للأمن الإسرائيلى من جانب، ومن عقيدتها القتالية من جانب آخر. . ولعل عرض وتحليل هذه العوامل يقودنا إلى تحليل علمى ودقيق لأسلوبها فى التخطيط وإدارة العمليات العسكرية التى قامت بها ضد لبنان وحزب الله. .

لقد التزم التخطيط الإستراتيجى العسكرى لإسرائيل[١] **بخمسة عوامل رئيسة لمواجهة التحديات والتهديدات لأمنها القومى**. . وقد تمثلت هذه العوامل فى:

أولاً: عدم قدرة الدولة العبرية على تحمل حرب استنزاف طويلة أو صراع مسلح يكبدها خسائر بشرية عالية، كما لا يمكنها أن تتحمل نزيفًا اقتصاديًا ناتجًا عن صراعات مسلحة طويلة الأمد، أو تحمل خسائر بشرية تهدد كيانها الاجتماعى والسياسى.

ثانيًا: استمرار المحافظة على درجة من التفوق النوعى على معظم التهديدات المحتملة؛ وذلك لردع العدوان وتأكيد أن أى صراع مسلح يمكنها أن تكسبه بسرعة وحسم.

ثالثًا: أنه لا يمكن أن يرتهن أو يرتكز الأمن الإسرائيلى على مواقف الدول الأخرى، ولا يمكن السماح لتهديد محتمل بأن يعمل فى بيئة يمكن فيها تدمير إسرائيل وتهديد

(*) المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العليا، ومستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

بقائها . . وقد ارتقى هذا العامل فى الفكر الإستراتيجى العسكرى الإسرائيلى ليصل لكونه عقيدة راسخة ؛ دفعت إسرائيل إلى تطوير قوة نووية قوية وإنتاج واستيراد صواريخ بعيدة المدى لحمل الرءوس النووية إلى الأهداف التى يحتمل أن تهدد بقاءها واستمرارها .

رابعًا : الاحتفاظ بالقدرة على تحقيق نتائج حاسمة فى أى صراع رئيس أو ثانوى ، قبل أن تتمكن القوى الخارجية من التدخل أو مواجهة إسرائيل بأمر واقع ، يؤدى إلى هزيمة محدودة .

خامسًا : استمرار التخطيط الإستراتيجى العسكرى لهزيمة التهديد الأكثر احتمالاً ، مع عدم إهمال خطورة القيام أو التنسيق لبناء قوات عربية موحدة . .

هذا وقد بُنيت هذه العوامل فى إطار مبدأين رئيسين : **المبدأ الأول** : هو اعتماد التخطيط الإستراتيجى العسكرى على فكرة **«البقاء القومى»** ، الذى يفرض على إسرائيل أن تكون الدولة الوحيدة فى التوازن العربى الإسرائيلى ؛ حيث لا يمكنها تحمل هزيمة حاسمة واحدة ، **المبدأ الثانى** : هو الارتقاء بالتحالف الإستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية ليوفر لها سيلاً من المعونات فى صورة منح لا ترد ومن القدرات التكنولوجية العسكرية المتفوقة التى تمكنها من تحقيق هذه العوامل ، دون أن تتحمل الموازنة المالية الإسرائيلية عبئًا أكبر من قدرتها أو طاقتها ! !

وفى مجال التقييم والتحليل لمدى التزام المخطط الإستراتيجى العسكرى بهذه العوامل فى عملياته العسكرية ضد لبنان ، وفى مواجهة **«حزب الله»** بصفة خاصة ؛ يتضح أن **«حزب الله»** قد نجح فى استيعاب هذه العوامل وخطط تخطيطًا مسبقًا ودقيقًا لمواجهتها والحد من فعاليتها . . حيث نجح المخطط الإستراتيجى للعمليات العسكرية لـ **«حزب الله»** فى إدارة مواجهة عسكرية اتسمت بالصمود ، الذى امتد لفترة **«ثلاثة وثلاثين يومًا»** ؛ مما أهدر أهم عامل من العوامل التى التزمت بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ؛ وهو : **«عدم قدرة الدولة على تحمل حرب استنزاف طويلة»** ؛ حيث إن ذلك ينعكس انعكاسًا مؤثرًا على الاقتصاد الإسرائيلى ؛ حيث إن قوة العمل الإسرائيلية التى تدير الاقتصاد هى نفس قوة الاحتياط التى تعبأ لاستكمال بناء القوة المسلحة الإسرائيلية . وبالتالى فإن إطالة زمن المواجهة من خلال صمود «**حزب الله**» انعكس انعكاسًا مباشرًا على الاقتصاد الإسرائيلى ؛ وهو ما دعا إلى التردد وإلغاء فكرة الاستدعاء الكامل لقوة الاحتياط ، وإلغاء العمليات

البرية الموسعة، والاكتفاء بعمليات محدودة لتُمكنها من مواجهة عملية الاستنزاف الطويلة التى خطط لها **«حزب الله»** لتمتد لأكثر من خمسة أسابيع متوالية.

كما قد نجح **« حزب الله»** فى نقل العمليات العسكرية إلى الداخل الإسرائيلى، وفرض على سكان الشمال الإسرائيلى البقاء فى الملاجئ؛ مما أشعرهم - لأول مرة - بالتدمير المباشر لمنازلهم وممتلكاتهم.. كما أن إسرائيل مُنيت بخسائر اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة؛ مما يعنى أنها لم تقدر على حسم عملياتها المسلحة ضد **«حزب الله»** بالسرعة التى تتناسب مع عقائدها ومبادئها القتالية، وتلك العوامل الرئيسة التى التزمت بها فى تخطيطها الإستراتيجى.

هذا وقد أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى إعادة النظر فى مفهوم مبدأ **«التوازن العسكرى»**، والذى يعرفه العلم العسكرى **بأنه التعادل من حيث «الكم والكيف» بين القوتين المتصارعتين؛ حيث يعنى «الكم» عدد القوات وأسلحة ومعدات القتال للجانبين، أما «الكيف» فهو يعنى التماثل فى امتلاك التكنولوجيا العسكرية، ومدى حداثة أسلحة ومعدات القتال، وتمشيها مع كل جديد فى هذا المجال**، إلى جانب آلية القيادة والسيطرة، ومنظومة الحرب الإلكترونية، وذلك بالقدر الذى يجعل **«النصر والهزيمة»** من نصيب القوة التى تمتلك التفوق، سواء فى حجم المعلومات المتوفرة، ومدى دقتها عن القوة الأخرى، أو فى إجادتها لتطبيق مبادئ القتال والفن والعلم العسكرى؛ بل والتفوق فى مجال التخطيط الإستراتيجى العسكرى، والإعداد والتدريب والتجهيز لمسرح العمليات!!

وإذا طبقنا مفهوم التوازن العسكرى بهذا المعنى على **«حزب الله»**؛ يتضح الفارق الكبير الذى لا يقارن بين قوة وحجم وتسليح **«حزب الله»**، وبين قوة الجيش الإسرائيلى **رباعية الأضلاع؛ فضلعها الأول قوة تقليدية تمتلك أقوى ما أنتجته تكنولوجيا التسليح، وضلعها الثانى قوة فوق تقليدية جرثومية وكيماوية، وضلعها الثالث قوة نووية، وضلعها الرابع قوة فضائية**.. إلى جانب دعمها بسلسلة من التحالفات الدفاعية والإستراتيجية الدولية، أهمها مع **الولايات المتحدة وتركيا والهند!!**

ورغم هذا الخلل الشديد فى **«التوازن العسكرى»** بين القوة المسلحة لـ **«حزب الله» ودولة إسرائيل**؛ إلا أن هناك إجماعًا من نخبة المثقفين والمفكرين والمحللين على أن

صمود حزب الله وأسلوب قتاله وإدارته الناجحة لعملياته ضد القوة فائقة القدرة الإسرائيلية أضاف عوامل جديدة لذلك التوازن العسكرى، يمكن حصرها فى: **درجة التميز والتفوق والثبات والتحكم والسيطرة للقائد وهيئة قيادته**؛ حيث تفوقت وتميزت القيادة الثابتة والمتزنة للمقاومة عن قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية، والتى أدت إلى دعمها قياديًا خلال فترة العمليات، **بالإضافة إلى كفاءة العنصر البشرى**، والذى كان مفاجأة هذه العمليات، والذى اتسم بالإرادة الصلبة والإيمان الراسخ والثبات والتضحية والمبادرة، التى فرضت على القوات الإسرائيلية أسلوب قتال حرب العصابات، مع السرية فى الإعداد والتخطيط والتدريب، وتجهيز مسرح العمليات بالأنفاق والتحصينات والدشم وغيرها؛ فكان التشتت وعدم القدرة على المواجهة، من خلال اقتيادهم إلى محاور معدة مسبقًا ومجهزة لعمليات الإغارات والكمائن الناجحة ضد أرتال القوة الإسرائيلية المدرعة والميكانيكية، وفرض ترجلها من مركباتها ومدرعاتها والقتال وجهًا لوجه؛ مما أدى إلى تحييد عناصر القوة التى يعتمد عليها المقاتل الإسرائيلى، سواء بالاختراق السريع بالمدرعات والآليات، أو الاعتماد على التمهيد والتدمير الجوى والصاروخى لسرعة الاختراق.. **فكان القتال المتلاحم والقتال خارج الآليات والمدرعات؛ مما انعكس سلبًا على التفوق الإسرائيلى، وأضاف الكثير للقدرات القتالية لـ«حزب الله»**.. **وبالتالى لمبدأ التوازن العسكرى بالشكل والأسلوب المتعارف عليه عسكريًا**؛ الأمر الذى تطلب تدارس وتحليل تنظيم وإدارة العمليات العسكرية الإسرائيلية؛ للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق الأهداف الإسرائيلية المعلنة، والنتائج التى انتهت إليها هذه العمليات العسكرية، وأوجه القصور **الذى أدى إلى سعى الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجى لإسرائيل لسرعة تلبية المطالب التسليحية التكنولوجية (القنبلة الذكية والقنبلة الصامتة) التى تُمكنها من تنفيذ الأهداف المخططة للعمليات والمنسقة إستراتيجيًا مع الولايات المتحدة الأمريكية!!**

أولاً: العوامل المؤثرة على الأداء العسكرى

١ ـ عدم خبرة وحنكة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلى، وانعكاس ذلك على الإعداد والتخطيط والإدارة الإستراتيجية للمواجهة العسكرية؛ حيث كان اتخاذ قرار بدء

الصراع سريعًا جدًا ودون دراسة كافية لأبعاده؛ حيث تحددت الأهداف ولم يتحدد حجم القوة المشاركة القادرة على تحقيق هذه الأهداف بما يتناسب مع حجم وقوة **«حزب الله»**، ودرجة استعداده وقدرته على إدارة الصراع، وتجهيزه المسبق لمسرح العمليات؛ مما انعكس على التخطيط والإدارة الإستراتيجية للصراع وأبعاده المختلفة!!

وقد نقلت الصحافة الإسرائيلية أنه فى مجلس الوزراء المصغر الذى اتخذ قرار المواجهة العسكرية ضد لبنان؛ كان **«شيمون بيريز» الوزير الوحيد الذى اعترض عليه، وكان سؤاله لرئيس الأركان «دان حلوتس» عن الخطوات التالية فقال: «إنه يفهم الخطوة الأولى والثانية»، ولكنه لا يفهم الثالثة والرابعة.. وجاء رد حلوتس معبرًا.. فقال: «إن الخطوة الثالثة مرتبطة بالخطوة الثانية، وإن الرابعة مرتبطة بالثالثة؛ وكلها مرتبطة بما يحدث على أرض الواقع.**

ومن المعروف عن رئيس الوزراء **«إيهود أولمرت»**، ووزير دفاعه **«عمير بيريتس»** أنهما ليس لهما سجل عسكرى حافل بالترويع والقتل والتدمير أسوة بباقى قيادات إسرائيل.. ومن هنا فإن **«إيهود أولمرت»** أراد أن يقدم أوراق اعتماده لشعبه بجدارة كرئيس دموى لا يقل - إن لم يكن قد تفوق - عن أحد عشر رئيسًا للوزراء سبقوه، كانوا جميعًا من العسكريين الذين قادوا الحروب، أما **«إيهود أولمرت»**؛ فهو رئيس وزراء من خارج العسكريين، وكل علاقته بالجيش لا تتجاوز الخدمة الإجبارية، التى أصيب فيها، وحولته إلى مراسل عسكرى، وبالتالى فقد انعكس ذلك على إدارته للمواجهة، وبصفه خاصة الجانب الانتقامى والتأديبى؛ ليثبت أنه ليس أقل دموية وعنفًا وإرهابًا ممن سبقوه!!

* اهتزاز ثقة المجتمع الإسرائيلى بقدرات القوات المسلحة على تحقيق الأمن المطلق للإسرائيليين، إزاء النجاح الذى حققته العملية الفدائية الفلسطينية وعملية **«حزب الله»**؛ حيث العملية الأولى التى تمت فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ قد نجحت فى مهاجمة موقع حصين، عبر حفر نفق تحت الأرض بطول ٤٠٠ متر، استمر إعداده وتجهيزه فترة ثلاثة شهور كاملة؛ مما أسفر عن مقتل اثنين من الجنود، وجرح سبعة، وأسر جندى إسرائيلى تم سحبه عبر النفق.. مما أبرز قدرة المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات صادمة للعدو، مع إمكانها التنسيق مع الأجنحة العسكرية الفلسطينية للقيام بعمليات مؤثرة على العدو الإسرائيلى، رغم كل ما يقوم به من إجراءات أمنية، أو ما يتمتع به من جهاز معلومات واستخبارات

متوغل . . ثم كانت العملية الفدائية الثانية التى نفذها حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ ، والتى اخترقت الخط الأخضر وأسرت جنديين إسرائيليين ، وقتلت ثلاثة ، وأصابت واحداً وعشرين آخرين ؛ مما اعتبر انتصاراً تكتيكيّا لـ «حزب الله» وتأكيداً لاحتراف عسكرى عالى المستوى فى الإعداد والتدريب والتنفيذ ؛ مما أصاب غرور القوة والكبرياء الإسرائيلى الذى ارتكز على نظرية عدم قدرة العرب على المساس بأمنه وحدوده ، كما أصاب أجهزة المعلومات والمخابرات الإسرائيلية التى ادعت دائمًا بأنها من أفضل أجهزة المعلومات فى العالم على الإطلاق . .

* وفى مجال سرعة امتصاص موجة الغضب فى الشارع الإسرائيلى ؛ نفذت إسرائيل عملياتها العسكرية على مرحلتين : **المرحلة الأولى** : حملة جوية وبرية وبحرية وصاروخية لفرض حصار كامل برى وجوى ضد لبنان («الشعب والدولة والحزب») ، وعزله عن محيطه الإقليمى بهدف إيقاف ومنع أى إمدادات عسكرية إلى «حزب الله» ، سواء لتعويض خسائره أو لدعم عملياته العسكرية ، خاصة الصاروخية منها . **والمرحلة الثانية** : حملة برية ترتبط فى تنفيذها بمدى نجاح الحملة الجوية وقدرتها على فرض الأهداف الإسرائيلية ، خاصة تدمير قوات «حزب الله» ، وفرض تسليم سلاحه للدولة اللبنانية . وفى حالة عدم إمكان تنفيذ ذلك الهدف من خلال الحملة الجوية الصاروخية ؛ قد تدير إسرائيل حملتها البرية بعد أن تهيئ لها كل أسباب النجاح .

٢ ـ عدم وضوح الأهداف المخططة بين القيام بعمليات تأديبية واسعة ورادعة للدولة اللبنانية ، وبين تدمير القوة اللبنانية لـ «حزب الله» ، خاصة قوته الصاروخية ؛ بالقدر الذى يتحقق معه فرض نزع سلاحه وإبعاده خارج نهر الليطانى لتأمين الشمال الإسرائيلى .

ولعل من أبرز الأخطاء فى الإدارة العسكرية الإسرائيلية هو عدم تركيز الجهود الرئيسة للقوات المسلحة الإسرائيلية لتحقيق الهدف من عملياتها ، من خلال توفير الحشد اللازم من القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية فى عملية واحدة ، يتم تنظيم إعلان التعبئة اللازمة لها ، وإعطاء الفرصة الكافية لأجهزة التخطيط لإعداد التخطيط الإستراتيجى اللازم لتحقيق الهدف منها ، وتنظيم التعاون والتنسيق بين أفرع القوات المسلحة ، وتحديد مهام واضحة لها ، والتدريب المركز عليها ؛ حيث بدا أن الحملة الجوية الصاروخية كانت غير متسقة مع الهدف المعلن ، وبالتالى تم تركيز المجهود الرئيس لها على تدمير دولة لبنان بشكل عام قبل التركيز على تدمير القوة الرئيسة الصاروخية

لـ «حزب الله»، بالقدر الذى انعكس على إطالة زمن العمليات لمدة ٣٣ يومًا دون أن تحقق الحملة البرية الأهداف المخططه لها!!

٣ ـ إن غياب المعلومات وعدم دقتها عن قوة وحجم وتمركز قوات «حزب الله» وأماكن تجمع صواريخه، وأسلوب قتاله وإعداده وتجهيزه لمسرح العمليات؛ انعكس على الأداء العسكرى للقوة البرية؛ حيث اتسمت الحملة البرية بالتردد فى استدعاء الحجم والقوة المناسبة من جنود الاحتياط؛ لإحراز التفوق المناسب الذى يضمن نجاح العمليات، ثم التردد فى صياغة المهام للحملة البرية، بين تنفيذ عملية شاملة تكتسح الجنوب اللبنانى وتطرد قوات «حزب الله» خارج نهر الليطانى طبقًا للهدف المعلن، وبين القيام بعمليات محدودة مترددة.. وذلك نتيجة غياب المعلومات الكافية عن الجانب الآخر من ناحية، وعدم إعطاء الفرصة الكافية للتخطيط والتدريب من ناحية أخرى. وبالتالى لم يتم بلورة عمل عسكرى متكامل لتحقيق أهداف عسكرية محددة، وتردد الأداء العسكرى ما بين عمليات تأديبية، وعمليات ردع إستراتيجى، وبين مواجهة برية لقوة مدربة تدريبًا راقيًا على إدارة حرب عصابات، بالقدر الذى بدا فيه أن هناك انفصالاً بين أداء القوة الجوية الصاروخية ودورها فى تدمير دولة لبنان، وبين دورها لخدمة الأهداف العسكرية ضد «حزب الله».

٤ ـ تعدد المهام للقوات الجوية والبرية والبحرية بصورة تبدو غير خاضعة لتخطيط شامل متكامل؛ حيث إن عملية الإسقاط الجوى على مستشفى فى مدينة بعلبك، وإسقاط آخر على أحد المنازل بهدف اعتقال مواطن يدعى «حسن نصر الله»، اعتبرتهما إسرائيل إنجازًا كبيرًا تحصل به على رهائن من «حزب الله» حتى لو كانوا جرحى يعالجون فى المستشفيات، ثم كانت المجازر المتلاحقة؛ سواء «مذبحة قانا» أو غيرها؛ مما أبرز عمليات القوة المسلحة الإسرائيلية بأنها تبدو كردود أفعال، فى محاولة لتحقيق أى مكاسب من خلال خطف للرهائن أو عمليات المداهمة والاعتقالات، أو الاستهداف العشوائى للمدنيين؛ مما أدى إلى انتقادات واسعة النطاق، سواء داخل إسرائيل أو من المجتمع الإقليمى والدولى!!

٥ ـ فرض الأداء والاستعداد القتالى لقيادة وقوات «حزب الله» على القوات البرية الإسرائيلية تغيير أسلوب قتالها وتحركاتها؛ حيث كانت تدير عملياتها من خلال الاختراق السريع لمجموعات القتال المشكلة من القوات المدرعة والميكانيكية، والذى يصل لعمق ٣٠ كيلومتر فى يوم القتال الواحد، وذلك باستغلال عمليات المساندة الجوية والصاروخية،

وأعمال المدفعية بعيدة المدى؛ بالقدر الذى تتحقق فيه النتائج والأهداف فى فترات زمنية محدودة، وبأقل خسائر ممكنة.. إلا أن أعمال الكمائن والإغارات التى أدارها «حزب الله» بنجاح فرضت الترجل على القوات البرية الإسرائيلية، كما فرض أسلوب حرب العصابات وقتال التلاحم تحييداً للدعم النيرانى المكثف المطلوب من القوة الجوية الصاروخية، بالقدر الذى جعل من عمليات الاستيلاء على قرى «بنت جبيل ومارون الراس» وغيرها (والتى لا تبتعد سوى عدة كيلومترات من الخط الحدودى الأزرق)؛ عمليات مكلفة جداً من حيث الخسائر وتحقيق الأهداف.. بل وأصبح التقدم البرى فى الجنوب الليطانى لا يتجاوز عدة كيلومترات محدودة بالمقارنة بأسلوب القتال الذى اعتادت عليه القوات البرية الإسرائيلية..

هذا وقد أثرت طبيعة الصراع المسلح من حيث كونه صراعًا غير تقليدى لا يتم بين قوتين مسلحتين نظاميتين «جيوش ميدانية» محدد لكل منهما أهداف ومهام إستراتيجية، وبحيث تقاس درجات الهزيمة والنصر على مدى تحقيقها لهذه الأهداف والمهام والخسائر التى لحقت بهما على طريق ذلك التحقيق.. ومن هنا اعتبرت العمليات الإسرائيلية «مواجهة مفتوحة»، تعتمد بشكل رئيس على «إدارة القتال عن بعد»؛ حيث استخدمت إسرائيل قواتها الجوية والصاروخية والبحرية لتدمير كل الأهداف المدنية فى الدولة اللبنانية، مع ضمان عدم حدوث خسائر بشرية كبيرة لغياب القوة المضادة العسكرية القادرة على التصدى وإيقاف العدوان.

ثانيًا: تقييم الإدارة الإسرائيلية للعمليات العسكرية

فى ضوء العوامل المؤثرة على الأداء العسكرى الإسرائيلى؛ يمكن تأكيد عدة حقائق هامة لتقييم الإدارة الإسرائيلية للمواجهة العسكرية اللبنانية:

أولها: أن الاستخدام المفرط للقوة الجوية والصاروخية والبحرية الإسرائيلية مقابل عملية محدودة للغاية تم فيها خطف أسيرين؛ قد نجحت فى فرض حصار خانق على لبنان براً وبحراً وجواً، كما نجحت فى تدمير لبنان؛ مما يؤكد استمرار الإستراتيجية الثابتة طويلة المدى، التى تعتمد على ميزان القوى بينها وبين الدول العربية لفرض التفوق الدائم، الذى يمكن الدولة العبرية من تطبيق إستراتيجية الردع النفسى، التى هى جزء ثابت وراسخ فى

الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى . . وأن حاجة «إيهود أولمرت» إلى استعادة هذه الإستراتيجية بفاعلية كبيرة هى التى دفعته إلى ممارسة هذا العقاب الجماعى الذى انتهى إلى تدمير لبنان، بالقدر الذى أعلن فيه الشيخ «حسن نصر الله» أنه لو كان يعلم رد الفعل الإسرائيلى لما قام بعملية خطف الأسيرين!!

ثانيها: لقد تأثرت الأهداف المطلوب تحقيقها بقصور استخبارى إسرائيلى، نتج عنه عدم اكتشاف أساليب قتال «حزب الله» وترسانته الحربية، وعدم تمكن القوة الجوية المتطورة تكنولوجيًا والمتقدمة كمًا ونوعًا من شل قدرة المقاومة ووقف إطلاق صواريخها على مدى ٣٣ يومًا هى كل مدة العمليات العسكرية، كما افتقرت المخابرات الإسرائيلية للمعلومات عن أوضاع تمركز وتحرك قوات «حزب الله»، والتعرف على مدى تجهيزها لمسرح العمليات من أنفاق ودشم وملاجئ؛ مما أدى إلى التخبط فى إدارة العمليات البرية، كما أن غياب المعلومات نتيجة الانسحاب الإسرائيلى من لبنان عام ٢٠٠٠ قد حرم إسرائيل من قاعدة بيانات كانت توفرها قواتها العاملة هناك، كما أن إطلاق الأقمار الاصطناعية وطائرات الاستطلاع لم تمكنها من سد هذا الفراغ. . وقد تجلى ذلك فى عدم القدرة على معرفة مواقع مقاتلى «حزب الله»، والفشل فى تحديد الأنفاق التى يخزن فيها «حزب الله» صواريخه، مع عدم تمكنها من الوصول إلى أى من قادة الحزب؛ مما أدى إلى فشل عملية الإسقاط الجوى الإسرائيلى، سواء فى مدينة بعلبك أو صور!!

ثالثها: الخسائر الاقتصادية الكبيرة[٢] التى نتجت عن إطالة زمن العمليات بالقدر الذى استدعى طوارئ البنك المركزى، وإجراء تعديلات فى الموازنة، والتغيير فى اتجاه معدل النمو الاقتصادى، فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكرى، والذى قُدر بنحو ٢٢ مليون دولار يوميًا. كما تأثر قطاع السياحة والصناعة بنحو مليار و٢٠٠ مليون دولار، وأن قصف مدن الشمال لنحو أربعة أسابيع قد دمر نحو ٢٥ مصنعًا فى ٦٠ بلدة شمالية، منها خمسة مصانع أصيبت بأضرار بالغة، كما تم إغلاق نحو ٧٥٪ من مصانع مدن الشمال، إضافة إلى إغلاق ٣٥٪ من المصانع والمنشآت الصناعية فى حيفا وشمالها، وقد أصاب قطاع السياحة خسائر بملايين الدولارات؛ حيث كان متوقعًا أن تصل عائدات السياحة إلى ٣,٥ مليار دولار؛ حيث أصابت صواريخ «حزب الله» حوالى ٦٠٠٠ منزل بأضرار كلية أو جزئية، كما ألحقت أضرارًا بخمسين متجرًا.

وفى مجال الحرب النفسية؛ فهى تعنى محاولة[٣] السيطرة على عقل الخصم باعتبارها الطريق إلى السيطرة على أرواح وقلوب المقاتلين من ناحية، والجبهة الداخلية وجموع المواطنين من ناحية أخرى.. فإذا كانت أسلحة القتال تهدف إلى السيطرة على قوة العدو القتالية؛ فإن الحرب النفسية هى الوسيلة غير المباشرة التى تهدف إلى السيطرة على العقل والروح المعنوية.

وقد خططت إسرائيل إستراتيجيًا لـ **«حرب نفسية»** للتأثير على الدعم الشعبى لحركة المقاومة التى يقودها الشيخ **«حسن نصر الله»**، معتمدة على ما واكب العمليات العسكرية من انقسامات للتيارات المختلفة داخل لبنان، وانتشار الدعاية التى استهدفت انفراد حزب الله بقرار **«الحرب والسلام»** فى لبنان، من خلال دوافع ليست وطنية خالصة؛ مما يشجع على تنامى التيار المطالب بنزع سلاح المقاومة، ودمجه فى قوات الجيش اللبنانى، وتوحيد قرار الحرب والسلم فى يد الحكومة الشرعية المركزية فى لبنان.

ومن هنا **فقد ركز التخطيط الإستراتيجى العسكرى الإسرائيلى** على استهداف المدنيين، وتدمير المبانى والمنشآت الاقتصادية والإستراتيجية؛ لدفع الشعب اللبنانى إلى التخلى عن المقاومة؛ حيث بدأت العمليات العسكرية الإسرائيلية بحصار خانق للموانئ والمطارات والمحاور والجسور والطرق، التى تعزل لبنان عن محيطها الإقليمى والدول المجاورة القادرة على الدعم ـ خاصة بالسلاح ـ وذلك لنشر اليأس والإحباط لدى رجال المقاومة وأبناء الجنوب اللبنانى، لفقدهم خطوط الإمداد والتحرك، ووسائل الإمداد بالاحتياجات الرئيسة؛ ليست فقط اللازمة لاستمرار نجاح العمليات العسكرية، بل أيضًا للاحتياجات الإنسانية!!

هذا **وقد ركزت القوة الجوية الإسرائيلية** على استخدام أسلحة وإلقاء قنابل تحدث دويًا كبيرًا لتضخيم الأثر المعنوى لدى الشعب، وكان ذلك واضحًا فى القصف المتكرر للضاحية الجنوبية للتأثير على باقى المناطق وأحياء بيروت المجاورة.

كما **ركزت القيادة العسكرية الإسرائيلية** على نشر الشائعات، سواء منها الخاصة بسقوط المدن والقرى، أو الخاصة بالقبض على خلايا المقاومين، وإشاعة القبض على الشخصيات القيادية فى **«حزب الله»**!!.. كما سعت وسائل الإعلام المعادية إلى تصوير انهيار وانتهاء المقاومة، عن طريق بث معلومات عن احتلال قرى **«مارون الراس وبنت جبيل»**، وتدمير

نسبة عالية من منصات الصواريخ ومراكز قيادة المقاومة . . كما بالغت فى تصوير خزانات الوقود المشتعلة لبث الرعب فى نفس المواطن اللبنانى ! !

وعلى طريق تنفيذ أهداف حربها النفسية حملت إسرائيل مسئولية نتائج جرائمها (التى تمثلت فى تدمير البنية التحتية والاقتصادية، والمنشآت الحيوية اللبنانية، وفرض نزوح الآلاف من أبناء الضاحية الجنوبية، وارتكاب المجازر المتتالية ضد المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال) إلى المقاومة اللبنانية المتمثلة فى **«حزب الله»**، التى خاضت من وجهة النظر الإسرائيلية **«مخاطرة غير محسوبة»** بقيامها بالعملية الفدائية التى انتهت بخطف جنديين إسرائيليين وقتل وإصابة آخرين . . **كما هدفت تلك الحرب النفسية إلى إحداث فجوة بين المقاومة اللبنانية والشعب اللبنانى، بما ينتهى إلى تكوين رأى عام لبنانى كاسح يفرض نزع سلاح المقاومة وإبعادها عن الجنوب اللبنانى** . وقد ألقت القوات الجوية الإسرائيلية عدة ملايين من المنشورات لتحقيق هذا الهدف، كما استغلت الاتصالات المباشرة من خلال الهواتف المحمولة بأفراد الشعب اللبنانى، ثم الآلة الإعلامية واسعة الانتشار التى روجت لتلك الأهداف . .

ويبقى التساؤل فى مجال تقييمنا لهذه الحرب النفسية . . **هل نجحت فى تحقيق أهدافها؟؟** . .

إن الحقيقة التى أكدتها الأحداث على الساحة اللبنانية هو المزيد من التمسك بخيار المقاومة، وفشل وسائل الحرب النفسية فى إقناع الشعب اللبنانى ـ بل والشعب العربى من ورائه ـ بما استهدف تحقيقه؛ فتعاطف الجميع مع المقاومة، كما أن الشعب اللبنانى الذى عرف بتعدد طوائفه قد توحد خلف المقاومة بدلاً من التخلى عنها، وأجلت الجماعات المختلفة مع «حزب الله» خلافاتها لحين انتهاء الصراع المسلح . . ورغم معاناة الشعب اللبنانى جراء القصف الإسرائيلى الذى أثر على جميع نواحى حياته، إلا أنه استطاع أن يدرك الهدف الإسرائيلى . ولم يتنكر للمقاومة، ويلقى اللوم عليها؛ بل ازداد تمسكًا بها منهجًا وأسلوبًا حتى تمام تحرير كامل التراب اللبنانى من الاحتلال الإسرائيلى .

قالت الكاتبة **«كارولين جليك»** فى مقال لها فى صحيفة **«الجيروزاليم بوست»** : «بعد أن منيت إسرائيل بالهزيمة فى حربها على لبنان؛ اندلعت نداءات من جميع القوى السياسية الإسرائيلية تطالب بإنشاء لجنة تحقيق رسمية لتقييم إدارة **حكومة أولمرت** للحرب على لبنان؛ لأن ما حدث هو أن **حكومة أولمرت قد فشلت على جميع المستويات فى إدارة هذه**

الحرب.. ويجب على الشعب الإسرائيلى الخروج إلى الشوارع، ومطالبة نوابه بطرد رئيس الوزراء ووزير دفاعه ووزير خارجيته وزملائهم من الحكومة».

واستطردت تقول[٤]: «لقد كانت كل أشكال مواجهة الحكومة للحرب نموذجًا للفشل؛ فقد أخفقت ـ على سبيل المثال ـ فى اتخاذ إجراءات جادة لتخفيف المعاناة، بعد أن تجاهلت لمدة خمسة أسابيع الكارثة الإنسانية بشمال إسرائيل، الذى يوجد به أكثر من مليون إسرائيلى تحت الهجوم الصاروخى، ولم تطور الحكومة أى خطة متكاملة لتنظيم مجهودات تخفيف المعاناة الخاصة بإطعام المواطنين، الذين مكثوا فى الخنادق خوفًا من القصف أو لإجلائهم، إضافة إلى الفشل العسكرى الذريع؛ حيث تعانى وزارة الدفاع الإسرائيلية من فشل حاد فى قيادتها، تلك القيادة التى أتى بها إلى السلطة **«إيريل شارون»**.. إن النموذج الذى اتبعته القيادة العسكرية الإسرائيلية فى حربها الجوية كان خاطئًا.. وكان يجب الإسراع باستدعاء الاحتياط وشن هجوم برى وجوى متكامل.. ولكن الحكومة لم تشعر بتلك المسئولية، وأرادت أن تكسب الحرب بأبخس الأثمان.. وعندما غضب الشعب بعد انتظار أسبوعين استدعت قوات الاحتياط، ثم انتظرت عشرة أيام أخرى قبل دفعهم إلى القتال. وعلى طريق استمرار السخط الشعبى من أداء الحكومة والمؤسسة العسكرية؛ كانت المطالبة المتكررة والمستمرة بإقالة حكومة أولمرت التى قيل عنها: **«إنها حكومة فاشلة مخجلة ليس فقط لأنها ألحقت بإسرائيل أسوأ هزيمة فى تاريخها، ولكن لأن كل يوم يمضى تجلس فيه هذه الحكومة على كراسى السلطة يفاقم من الخسائر التى سببتها، ويزيد من المخاطر التى تتعرض لها إسرائيل»!!**

إننا نحتاج إلى لجنة لتحديد ما نحتاج أن نفعله لأن فشل «حكومة أولمرت» كان ملحمة عظيمة تنتظرنا بعد تعاظم خطر مرور كل ساعة وهذه الحكومة فى السلطة؛ ولذا يجب أن تستبدل هذه الحكومة الفاشلة بأخرى تستطيع الدفاع عنا.

هذا وقد كتب **«يونيل ماركوس»** المحلل العسكرى الإسرائيلى عن فشل إسرائيل فى حربها ضد **«حزب الله»** فقال: **«ما الذى دفع الجيش ورئيس أركانه إلى إقناع الحكومة المبتدئة نسبيًا فى الشروع فى حرب شاملة خلال ساعات من اختطاف جنديين من جنودنا»..**

فالجيش الذى لا يقهر خرج مهزومًا، رغم أنه يمتلك أكبر ترسانة قتالية متطورة.. أخفق أمام جنود «حزب الله» حتى صار المنشود منها وقف القتال.. الجيش الذى استخدم

قوته العسكرية الجوية والبحرية والبرية أخفق فى الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين من «حزب الله» ؛ وهو الهدف المعلن للحرب» .

كشف تقرير دبلوماسى أمريكى معلومات قدمتها قيادة أركان الجيش الإسرائيلى لحكومتها تؤكد أن القوات الإسرائيلية على جبهة القتال استنفذت نسبة ٩٠٪ من ذخائرها ؛ مما اضطر قيادة الأركان فى الجيش الإسرائيلى لفتح مخازنها المخصصة للطوارئ لاستخدام الذخائر من الصواريخ والقنابل . .

كما أعلن النائب **«يوفال ستايبتس»**[٥] لصحيفة **معاريف الإسرائيلية : «إن قبول الحكومة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار يجب أن يجبرها على الاستقالة لأنها أعطت نصرًا» لحزب الله : «ولكل الذين يطالبون بتدمير إسرائيل » . . كما أكد الخبراء والمحللون والسياسيون «أن الدولة العبرية وجيشها فقدت فى حرب الثلاثة والثلاثين يومًا ضد لبنان «القوة الرادعة» إلى الأبد . . الأمر الذى سيجعل فصائل المقاومة بمختلف أشكالها قد تلحق الهزيمة بهذا الجيش ! ! . .**

تلك كانت بعض التحليلات التى أوردتها أجهزة الإعلام عن آراء كبار المحللين والسياسيين والمفكرين الإسرائيليين حول أداء القوات المسلحة الإسرائيلية فى عملياتها ضد لبنان .

وفى النهاية أشير إلى حقيقة مؤكدة تتمثل فى إجابة التساؤل الآتى : **ما الذى حققته الحكومة الإسرائيلية من أهداف تميز بها بين النصر والهزيمة . . ؟؟ وفى مجال إجابتنا نقول إن إسرائيل قد أعلنت عن أربعة أهداف أدت إلى شنها لعملياتها العسكرية : أولها** : عودة الجنديين الأسيرين اللذين أسرهما **«حزب الله»** . . **وثانيها** : تدمير القدرة الصاروخية والبشرية لـ **«حزب الله»** وتحصيناته وقتل أو أسر قياداته الرئيسة . . **وثالثها** : احتلال الجنوب اللبنانى حتى نهر الليطانى . . **ورابعها :** إنشاء منطقة آمنة على حدود إسرائيل ، وإنشاء قوة دولية متعددة الجنسيات تعمل طبقًا للبند السابع على الحدود اللبنانية .

. . فهل نجحت إسرائيل فى تحقيق هذه الأهداف؟

لقد نجحت إسرائيل فى تدمير الدولة اللبنانية ، وذلك بإلقاء أكثر **من حجم قنبلة نووية على لبنان ؛ مما يعنى**[٦] **إسقاط أكثر من ٢٠ ألف طن مواد متفجرة** ؛ الأمر الذى أدى إلى تدمير البنية التحتيه تدميرًا شاملاً ، وأدى إلى نزوح[٧] حوالى مليون لاجئ ، وما يقرب من

ألف وأربعمائة قتيل، وآلاف الجرحى، إضافة إلى تدمير خمسة وخمسين من الكبارى، وتدمير مطار بيروت وموانئ طرابلس وصيدا، إلى جانب تدمير أغلب أحياء العاصمة اللبنانية ومركز لتصنيع الألبان، والعديد من ثكنات الجيش اللبنانى فى الجنوب، وعدد كبير من المدارس والمستشفيات ومراكز مساعدات الأمم المتحدة، ومقار التليفزيون، بالقدر الذى هدد بكارثة إنسانية، وجعل من هدف تدمير الدولة أهم من تدمير **«حزب الله»** وإبعاده عن الجنوب اللبنانى؛ والذى كان الهدف الرئيس من العمليات العسكرية الإسرائيلية، والذى كان من الواجب تركيز كافة الجهود الرئيسة للقوات المسلحة الرئيسة لتحقيقه، خاصة مع عمل هذه القوات على جبهتين فى وقت واحد: **«الجبهة الفلسطينية والجهة اللبنانية»**؛ الأمر الذى أدى إلى سعى الولايات المتحدة (الشريك المباشر فى العمليات) إلى الضغط على مجلس الأمن الدولى لاستصدار **«القرار رقم ١٧٠١»**، الذى حقق لإسرائيل سياسيّا ما لم تستطع تحقيقه عسكريّا.

***

الهوامش :

١ ـ أنتونى كوردسمان . . بعد العاصفة . . ترجمة وإصدار : دار الهلال، ١٩٩٤ .

٢ ـ ضربة قاصمة للاقتصاد الصهيونى، مجلة المجتمع الكويتية، العدد ١٧٥١، بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ .

٣ ـ لواء طلعت مسلم : الحرب النفسية الصهيونية مثال على الفشل، مجلة للمجتمع، العدد ١٧١٥، بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٦ .

٤ ـ تقرير أحمد أبو صالح، **جريدة الأسبوع**، العدد ٤٩١، ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ .

٥ ـ إيمان مأمون، صرخة الشارع الإسرائيلى، **صحيفة الأسبوع**، العدد ٤٩١ بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ .

(٦) تصريح لرئيس مجلس النواب اللبنانى «نبيه برى» خلال لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية خلال العمليات فى بيروت فى ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

(٧) أنطونيو فيرارى، جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٩٩٣ .

***

٤ ـ حزب الله بين «الوعد الصادق وتغيير الاتجاه» (نموذج لجيل رابع من الحروب) (*)

عميد: أ.ح. محمد صفوت الزيات(**)

مقدمة

ما من حرب تخاض دون أهداف سياسية . .

وما من حرب تخاض دون جرد لحسابها الأخير . .

وأحسب أن المساحة التى عبرت إلى الآن منذ انتهاء أحداث الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان فيما سمى بـ«عملية تغيير الاتجاه ـ Change of Direction»، والتى انطلقت فى الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٦ وتوقفت فى الرابع عشر من أغسطس من ذات العام؛ هى مساحة ليست كافية لسبر غور تلك الأهداف والتحقق من تلك النتائج؛ حيث يبقى هناك خلف الجانب الآخر من التل ـ على حد قول المؤرخ الشهير «ليدل هارت ـ Liddle Hart» ـ شىء ما يتكفل الزمن والجهد غير المتحيز سياسيًا وأيدولوجيًا فى الكشف عنه، هذا رغم الإقرار بدفق البيانات والدراسات التى صدرت عن وسائل إعلام وأوعية فكر شاب الكثير منها تناقض وعدم دقة؛ بل وتحيز فى بعض الأحيان؛ فقد صدرت عن جهات بعينها هى بطبيعتها ضد كل ما هو عربى، وإن كان الأمر فى هذه المرة قد تحول من مشكلة إلى معضلة، باعتبار إسهامات عربية شاركت بجهد وأحيانًا بحماس مع تلك الجهات.

لكن المؤكد أننا فى هذا الصيف الحار من العام ٢٠٠٦ كنا أمام حرب أفرزتها لحظة تحول ـ وليس مجرد تغيير ـ لم يدركها الكثيرون؛ تلك التى مثلتها «ثورة الشئون العسكرية ـ Revolution in Military Affairs (RMA)» من خلال إرهاصاتها الأولى فى مطلع

(*) نص مفرَّغ.

(**) الخبير بالشئون العسكرية والإستراتيجية.

الثمانينيات من القرن المنصرم بجناحيها التقنى العسكرى والسياسى العسكرى (الإستراتيجى). فعلى الجناح الأول (التقنى العسكرى) ترسخ تفوق أمريكى غير مسبوق فى تقنية المعلومات ونظم التسليح ودمجهما معًا؛ الأمر الذى عبر عنه فى العام ١٩٨٣ تدشين الرئيس الأمريكى آنذاك رونالد ريجان لمبادرة الدفاع الإستراتيجى، وما تلاها من تطوير وحيازة لأدوات الهيمنة على ميادين المعارك التقليدية، فى إطار «حروب الجيل الثالث ـ Third Generation War (3GW)» والتى اشتملت على أنظمة قيادة وسيطرة واتصالات وحاسبات واستخبارات C4I متطورة، توفر تفوقًا على الخصم فى الوعى بالموقف الميدانى، وسبقًا فى دائرة اتخاذ القرار، وأنظمة تسليح تحوز قدرات تدميرية هائلة، باعتبار الحجم والدقة، فضلاً عن درجة بقائية عالية، باعتبار «الإطلاق البعيد ـ Stand off» وتقنيات «الإخفاء ـ Stealth»، هذا بالإضافة إلى مستويات حركية فائقة توفر المناورة العالية بالقوات فى المكان والزمان الملائمين.

على الجناح الثانى الإستراتيجى جاء التراجع السوفيتى عن دور القوة العظمى الثانية وئيدًا، وإن كان مؤكدًا.. وعلى التوازى مع إيقاع تصاعد الهيمنة الأمريكية بدت معه رياح تغييرات سياسية هائلة، تعصف أول ما تعصف بأوروبا الشرقية، ثم تتجاوزها إلى أصقاع العالم.. وكان ذلك مؤشرًا ليس فقط لخلل فى الميزان الإستراتيجى الكونى الذى ساد إبان أربعة عقود هى عمر الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ولكنه مؤشر ـ وهذا هو الأهم ـ إلى أن قيود التدخل فى شئون الدول الصغيرة التى طالما حكمتها اعتبارات التوازن بين القوتين العظميين قد تكسرت، وبات متاحًا أن توظف أدوات هيمنة الجناح الأول فى هذه الثورة دون قيود لتأمين مصالح كونية للقوة العظمى المنفردة عالميًا، عبر المبادرة بإدارة صراعات مسلحة تقليدية، فى مواجهة وعلى حساب الدول الصغيرة. وأحسب أن العام ١٩٩١ كان مفصليًا فى الإقرار بحقيقة وواقع هذه الثورة فى الشئون العسكرية؛ ففى شهره الأول قدمت الولايات المتحدة استعراضًا ميدانيًا غير مسبوق فى مستويات الهيمنة التى أصبحت عليها فى ميادين المعارك التقليدية إبان «عملية عاصفة الصحراء ـ Operation Desert Storm» ضد العراق، وفى شهره الأخير جاء انهيار الاتحاد السوفيتى تأكيدًا على الأوضاع الإستراتيجية المريحة لقوة عظمى متفردة فى نظام دولى فريد.

غير أنه وعبر الأفق البعيد لهذا المشهد؛ كان يبدو ـ بسبب عوامل عدة ليس أقلها حقائق الثورة فى الشئون العسكرية ـ بروز أنواع جديدة من التهديدات، ارتبطت بحركات تمرد شعبية من نوع «الفاعلين من غير الدول ـ non - state actors» أدركت عن يقين حقائق هذه الثورة، واستعملت عن جدارة أدوات ظاهرة العولمة التى واكبتها، وقررت مواجهة واقع الهيمنة التى عليها هذه القوة العظمى ومن يدور فى فلكها، بوسائل وأساليب تتجنب مصادر القوة التقليدية لخصومها؛ بالعمل كثيرًا «أسفل» وأحيانًا «أعلى» من مجال ذلك التفوق؛ أى بصورة لا تتماثل مع خصومها الأقوياء؛ وهو ما أصبح يعرف بـ «الحرب غير المتماثلة ـ Asymmetric Warfare»، أو ما أصبح يطلق عليه فى سياق تطور الصراعات المسلحة بـ «حروب الجيل الرابع ـ Fourth Generation War (4 GW)».

وأحسب عن يقين أننا فى هذه الحرب كنا أمام طرفين يتصارعان بمفاهيم حروب مختلفة، أحدهما (وهو الطرف الإسرائيلى) بحكم التحالف والرعاية الإستراتيجية للدولة الأم صاحبة الثورة فى الشئون العسكرية؛ تصور واقع أدوات الهيمنة العسكرية الجبارة التى يحوزها فى إطار حروب الجيل الثالث (3 GW) هى فرصة عمره لإنهاء تهديد الطرف الآخر مرة واحدة وإلى الأبد، أما الطرف الآخر (حزب الله) وبحكم إدراكه العميق لمجال تفوق الخصم تقليديًا فقد آثر المواجهة غير المتماثلة فى إطار حرب الجيل الرابع (4GW)، التى يبدو أن الدولة الأم ـ ومن ثم الطرف الذى فى مواجهته ـ لم يكونا يدركان ماهيتها ولا عمق تأثيرها، ربما بواقع غرور القوة أو بحقيقة الجهل والتجاهل معًا!

إذن كنا أمام أزمة صنعها طرف أضعف، وصعدها الطرف الأقوى إلى حرب لا حدود لها... كنا أمام جنرال حلق عاليًا فى السماء ليحسم الحرب من أعلى، فى مواجهة عمامة حفرت وتخندقت ورأت أن حسم الحرب سيكون على الأرض. كنا أمام طرف يرى الحرب أكثر تقنية، وطرف يرى الحرب أكثر إنسانية، كنا أمام فاعل من نوع الدولة/ الأمة (تجاوزًا) كان ولا يزال منبهرًا بـ «الطريقة الأمريكية فى الحرب ـ American way of war» التى رسخت واقع الهيمنة العسكرية فى ميادين حروب الجيل الثالث (3 GW)، وبأن الحرب تصنع الدولة كما أن الدولة تصنع الحرب باعتبار امتلاكها واحتكارها لأدوات العنف.

كما كنا أمام فاعل من نوع غير الدولة أدرك بعمق مدى الهيمنة العسكرية للخصم فى مجال القتال التقليدى فى ميدان المعركة، بقدر ما أدرك أن آفاقًا واعدة متاحة للتعامل

والبقاء معًا فى وجه هذه الهيمنة، عبر استيعاب جاد ومثابر لحروب غير متماثلة هى دون شك حروب الجيل الرابع (4 GW) القادم. . ومن المؤكد أنه السائد ما بقى النظام الدولى القائم على حاله.

لعل هذه المقدمة المدخل لهذه الورقة البحثية حول حزب الله من منظور الإستراتيجية والقدرات؛ تؤشر إلى السعى لبناء إطار فكرى حول هذه الحرب وذلك الطرف؛ وهو الأمر الذى يفرض استعراضًا لنقاط أربع:

الأولى: الحرب الإسرائيلية على لبنان: مراجعة للأهداف والنتائج.

الثانية: فى مفهوم حروب الجيل الرابع (4 GW).

الثالثة: الطرف الإسرائيلى فى الطريق إلى عملية تغيير الاتجاه.

الرابعة: حزب الله: الإستراتيجية والقدرات العسكرية.

أولاً: الحرب الإسرائيلية على لبنان: مراجعة للأهداف والنتائج

شنت إسرائيل «حرب اختيار ـ optional war» وليس «حرب ضرورة ـ war of necessity» ردًا على هجوم محدود لحزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أسر خلاله جنديين إسرائيليين كانا فى دورية على الحدود الشمالية قرب لبنان. وعلى مدى ٣٣ يومًا أدارت حملة عسكرية كبيرة اعتمدت فى غالبها على سلاح الجو الإسرائيلى الذى نفذ حوالى ١٥,٥٠٠ طلعة هاجم خلالها ما يقارب ٧,٠٠٠ هدف شملت البنية الأساسية القيادية والعسكرية لحزب الله، وجزءًا كبيرًا من الدولة اللبنانية، فى الوقت الذى ألحقت فيها حوالى ٣٠,٠٠٠ من جنودها النظاميين والعاملين داخل الجنوب اللبنانى، مدعومة بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ قذيفة ميدانية من المدفعية والدبابات، فى مقابل ذلك تلقت إسرائيل فى العمق دفقات إطلاقات صاروخية لم تتوقف من **«حزب الله»** على مدى أيام الحرب، بلغت فى إجمالها حوالى ٣,٩٧٠ صاروخًا.

بيانات الخسائر البشرية يشوبها قدر كبير من عدم الدقة؛ حيث يشير الإسرائيليون إلى خسارتهم لـ١٩٩ جنديًا و٤١ مدنيًا، وإلى تكبيدهم حزب الله خسائر بلغت ٥٠٠ مقاتل، بينما تؤكد مصادر حزب الله على خسارة ٧٠ مقاتلاً فقط، فى الوقت الذى تشير فيه تقديرات الحكومة اللبنانية إلى مصرع ١,١١٥ من المدنيين اللبنانيين.

وضعت إسرائيل ـ وفقًا للمتاح من الأدبيات الإسرائيلية ـ خمسة أهداف عند ذهابها لهذه الحرب الاختيارية، سنعرض لها مختصرًا، مع تقييم ما تحقق منها على خلفية النتائج التى انتهت إليها الحرب.

١ ـ تدمير «القيادة الغربية الإيرانية» قبل وصول إيران إلى الحافة النووية

قصدت إسرائيل بتعبير «القيادة الغربية الإيرانية» حزب الله، باعتبار ارتباطاته المذهبية والعسكرية بإيران، واحتمال توظيفه فى حال نشوب صراع مسلح مع الأخيرة، أو بدونه فى شن ضربات صاروخية فى العمق الإسرائيلى، لا يستبعد فيها استخدام رءوس حربية غير تقليدية قد تشمل رءوسًا نووية فى حال حيازة إيران المحتملة لها.

فى المحصلة النهائية لنتائج الحرب يبدو أن إسرائيل لم تحقق هذا الهدف لاعتبارات عدة من أبرزها:

* مع التسليم بنجاح سلاح الجو الإسرائيلى فى تحجيم القدرات الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى (٤٠ ـ ٢٢٠ Km) بتدمير جزء كبير من منصات الإطلاق فى الأيام الأولى للحرب؛ فإن ذلك لا يمنع استمرار توافر هذا التهديد لدى **«حزب الله»**، على أساس أن تقديرات إسرائيلية تشير إلى وجود منصات لم تستخدم وبأعداد غير معروفة، وبأن أنظمة صاروخية أكثر تطورًا وأبعد مدى (خاصة سلسلة Zelzal ٣/ ٢) تم الاحتفاظ بها تحسبًا لجولة أخرى، وربما تحت ضغوط إيرانية كنوع من الانضباط التكتيكى.

* إن إيران وسوريا قادرتان على تسريب أعداد معقولة من هذه الصواريخ عبر الحدود البرية السورية مع لبنان التى يصل طولها لحوالى (٣٧٥ Km) والتى يصعب إدامة مراقبتها ٢٤/ ٧ لصعوبة تضاريسها؛ ومن ثم تخزينها شمال منطقة عمليات الجيش اللبنانى وقوات اليونيفيل جنوب الليطانى.

* إن سوريا يمكنها تولى تخزين الأنظمة الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى باعتبارها عمقًا إستراتيجيًا لحزب الله؛ انتظارًا لدفعها إلى مناطق عمليات حزب الله عند توتر الأوضاع العسكرية بين الأخيرة وإسرائيل.

* الاعتراف الإسرائيلى بفشل مواجهة القدرات الصاروخية قصيرة المدى، حتى ٤٠ كيلومترًا ـ الكاتيوشا بنماذجها العادية والممتدة المدى؛ حيث تشير التقديرات

الإسرائيلية إلى أن المتبقى لدى حزب الله لا يقل عن ٧,٠٠٠ صاروخ من أصل ترسانة بلغت تقديراتها بين ١٠,٠٠٠ ـ ١٦,٠٠٠ صاروخ فى بداية الحرب.

٢ ـ استعادة مصداقية الردع الإسرائيلى بعد انسحابات أحادية من جنوب لبنان وقطاع غزة أشرت لضعف وإجبار على الرحيل

تبدو المحصلة النهائية لنتائج هذه الحرب محل جدل عميق وقائم بين نجاح وفشل إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف؛ حيث:

* يرى المؤيدون للنجاح أن الرغبة الإسرائيلية فى التصعيد ومستوى الخسائر المحققة فى الجانب اللبنانى (١١١٠ قتلى، ٣,٧٠٠ مصاب، ٩٨٠,٤٠٠ مهجر، إضافة إلى تكاليف خسائر مادية تراوحت بين ٢,٤ ـ ٦ مليار دولار)، والمناعة النسبية لسلاح الجو الإسرائيلى هى فى مجموعها عوامل ستردع أى قيادات عربية محيطة عن التفكير فى تشكيل تهديد جدى تجاه الدولة العبرية.

* يرى المؤيدون للفشل الإسرائيلى فى هذا الجانب أنه لأول مرة يتضح انكشاف إسرائيل وتعرضها لضربات فى العمق استهدفت المجتمع المدنى، وعجزت عن التصدى لها أو احتوائها حتى اللحظات الأخيرة، التى بدأ عندها سريان وقف إطلاق النار، وأن مستوى الخسائر البشرية والدمار الذى لحق بالخصم لم يفتح سوى مزيد من الكراهية، وربما تعبئة أكثر لأجيال من المتطوعين العرب لقتال إسرائيل، فى الوقت الذى أضعف بالفعل أنظمة عربية معتدلة وداعمة للسلام أمام شعوبها، وأجبرها على التراجع عن مواقف بدت فى بدايات الحرب أكثر تفهمًا لأفعال الجانب الإسرائيلى.

٣ ـ دفع لبنان أن تتصرف كدولة مسئولة تضع نهاية لوضع «حزب الله» كدولة داخل الدولة

يبدو فى المحصلة النهائية لنتائج الحرب أن إسرائيل لم تحقق شيئًا يذكر على هذا الصعيد باعتبار الحقائق التالية:

* إن «حزب الله» حركة اجتماعية ذات قاعدة عريضة شديدة التأصل فى المجتمع الشيعى؛ الكيان الأكبر بين الكيانات الـ١٧ المكونة للنسيج الاجتماعى اللبنانى.

* إن «حزب الله» رغم احتفاظه بقدرات تنظيمية وعسكرية؛ أظهر حرصًا بالغًا على تجنب الانزلاق إلى مخاطر مواجهات عنيفة داخلية، والبقاء على دوره المقاوم المثابر لاسترداد الحقوق الوطنية للدولة فى مواجهة إسرائيل.

* إن الحكومة اللبنانية حتى ومع صدور القرار الأممى ١٧٠١ الذى وضع نهاية للحرب، وأعاد التأكيد على نزع سلاح «حزب الله»؛ لم تبادر باتخاذ أى إجراءات من جانبها، سواء لنزع هذا السلاح، أو التشديد على عزل أو منع إعادة الإمداد بالسلاح لهذا الحزب؛ إدراكًا منها لبروزه. وطائفة الشيعة كجماعة سياسية وقوة رئيسة فى لبنان يصبح الاقتراب منها مخاطرة بحرب أهلية ترفضها بحكم التجربة وغير قادرة على مواجهتها بحكم الواقع.

* إن الحظر الذى فرضه القرار الأممى ١٧٠١ سواء على تواجد الحزب جغرافيًا فى المنطقة جنوب الليطانى، أو على توريد السلاح له؛ لا يمثل فى واقع الأمر محددات ذات قيمة على الوضع العسكرى للحزب، باعتبار أن مقاتليه من بين قاطنى المنطقة العائدين إليها فور توقف القتال، وباعتبار أن ما يقرب من ٥٠٪ من عناصر الجيش اللبنانى هو من طائفة الشيعة، وباعتبار أن الحزب يعمل دون قيود فى المنطقة شمال الليطانى، التى أطلق منها دفقات الصواريخ متوسطة المدى التى أحدثت أكبر الضرر إبان الحرب.

٤ ـ تحطيم أو شل القدرات العسكرية لـ «حزب الله»

تبدو المحصلة النهائية لنتائج هذه الحرب أن إسرائيل لم تلحق أضرارًا كافية ولم توفر بيئة مانعة لـ «حزب الله» من الحصول على أنظمة تسليح قد تكون أفضل وأكثر مدى فى المستقبل؛ وذلك للاعتبارات التالية:

* إن إسرائيل اعتمدت إستراتيجية «من الجو» التى بالغت فيها فى قدرة سلاح الجو الإسرائيلى على تحطيم القدرة العسكرية للحزب، الذى أجاد عمليات الانتشار والتحصين وانتظار المعركة البرية.

* إن إسرائيل فى معظم حملتها البرية اقتصرت على شريط ضيق من الأرض لم يتعد عمقه الـ (٦ Km) أدارت فيه معركة مطولة ضد الدفاعات الأمامية لـ «حزب الله» لحرمانه من خط رؤية داخل إسرائيل، فى الوقت الذى أعاد مقاتلو الحزب هجماتهم المضادة على ذات الدفاعات التى فقدوها.

* إن حزب الله الذى توافرت لديه قوة قتالية احترافية تتراوح بين ٤,٠٠٠ ـ ٥,٠٠٠ مقاتل، ومع افتراض صحة الادعاءات الإسرائيلية بخسارته لحوالى ٥٠٠ مقاتل من هذه القوة؛ قد خرج من الحرب بمستوى بقائية يزيد عن الـ٨٠٪ من قوته الاحترافية، وباعتبار امتلاكه لقوة من الاحتياطى تتراوح بين ٦,٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ من المقاتلين فإن قدرته على الاستعواض ورفع الكفاءة القتالية للمقاتلين الجدد تصبح ممكنة خلال فترة لا تتجاوز الـ٣ شهور.

* إن عوامل مثل صعوبة عزل إعادة الإمداد بالسلاح والعتاد، وتوافر مصادر تسليم لديها برامج واعدة خاصة فى الأنظمة الصاروخية بمدياتها القصيرة والمتوسطة والبعيدة، إضافة إلى أنظمة الصواريخ الفردية المضادة للدروع والطائرات؛ هى فى مجموعها تعيد التأكيد على صعوبة تحقيق مثل هذا الهدف حتى فى المستقبل المنظور.

٥ ـ استعادة الجنديين الأسيرين دون مبادلات بأسرى عرب فى السجون الإسرائيلية

تبدو المحصلة النهائية لنتائج هذه الحرب مشيرة لفشل إسرائيل الكامل حتى فى الاقتراب من تصور حل آخر خارج إطار المبادلات التى طرحها الأمين العام لحزب الله السيد/ حسن نصر الله منذ اللحظة الأولى لنشوء الأزمة وليس لاندلاع الحرب. إلا أن الأمر اللافت فى هذا المجال يؤشر إلى الحساسية البالغة التى أصبح عليها الإسرائيليون فى مسألة تقبل الخسائر البشرية، والذى يتضح ليس فقط فى شن حرب بهذا المستوى من العنف؛ وإنما أيضًا لعزوفهم الشديد عن القيام بهجوم برى كبير داخل الأراضى اللبنانية تحسبًا لخسائر سبق وأن تعرضوا إليها فى الحقبة التى امتدت ما بين الأعوام ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠، والتى ستكون فى هذه المرة مضاعفة.

من المهم التذكير فى نهاية استعراض الأهداف والنتائج أنه فى الحروب غير المتماثلة الجديدة؛ فإن عدم التماثل لا يقتصر فقط على الأساليب والوسائل، ولكن يمتد أيضًا ليشمل قياسات النصر، فكلا طرفى الحرب لديه أيضًا قياسات غير متماثلة لذلك، وفى حالتنا هذه فإن قياس النصر من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى منذ البدء كان يعنى «التعجيز الكامل ـ Complete incapacitate» لـ «حزب الله»، عبر إزالة قدرته على قصف الأراضى الإسرائيلية حاليًا وفى المستقبل؛ وهو ما كان يتطلب إعادة احتلال ليس فقط الجنوب اللبنانى؛ وإنما التقدم شمالاً ربما إلى مشارف بيروت الجنوبية؛ وهو ما لم يفعله

خشية تعرضه لجولة جديدة من قتال التمرد على تلك الأرض، بينما على النقيض كان قياس النصر لدى «حزب الله» هو الاستمرار فى القتال، عبر إطلاقات صاروخية ليس لاستهداف العمق الإسرائيلى بقدر الإعلان عن أن نبضًا ما زال فى القلب.

ثانيًا: فى مفهوم حروب الجيل الرابع (4 G W)

الحروب كظاهرة إنسانية تاريخية دائمًا ما تتغير طبيعتها وتتبدل أدواتها، وكذلك أطرافها التى تدرك وتتعلم لتستوعب ثم لتتكيف، وأحسب اليوم أن الحرب تتغير أسرع وعلى مستوى أعمق من أى وقت مضى خلال الـ٣٥٠ عامًا الأخيرة؛ أى منذ «صلح ويستفاليا ـ Peace of Westphalia» فى العام ١٦٤٨ الذى أنهى حروب الثلاثين عامًا، وأبرز الدولة بشكلها المعاصر الذى أسس لاحتكارها أدوات العنف؛ ومن ثم شن الحروب التى اقتصرت على دول ضد دول، حتى بلغ الأمر بالنسبة لكثيرين بالاعتقاد آليًا بأن الحرب صناعة قاصرة على الدولة، وصرنا نبحث فى حالة مواجهة حروب ضد أعداء من غير الدول عن مصطلحات نتداولها بصورة خاطئة مثل: «العمليات الأخرى غير الحرب» MOOTW، أو عمليات الاستقرار والدعم SASO، بينما يطرح الواقع أن المسألة صارت ليس فقط كيف نقاتل فى الحرب؟... ولكن فى: من يقاتلون فى هذه الحرب؟!... وما الذى من أجله يقاتلون؟

عبر كل العالم الآن تجد عسكريات الدول نفسها فى قتال مع خصوم من غير الدول non-state actors.. نوع من الحرب نسميه الآن حرب الجيل الرابع (4 GW)؛ إنه تحدٍّ صعب، فتقريبًا ودائمًا يكون لدى عسكريات الدول تفوق هائل فى معظم ما نسميه لـ «قدرات القتال ـ combat power»، وفى معظم الحالات ينتهى الأمر بهزيمة عسكريات الدولة!.. أشار لذلك المؤرخ العسكرى الأمريكى «جون بويد ـ John Boyd» الذى خدم فى سلاح الجو الأمريكى إبان الحرب الفيتنامية لقوله: «عندما كنت ضابطًا صغيرًا؛ تعلمت أنه إذا كان لديك تفوق جوى، وتفوق برى، وتفوق بحرى فإنك ستنتصر لا محالة... حسنًا فى فيتنام كان لدينا كل ذلك وخسرنا الحرب! لذا فقد اكتشفت أن هناك شيئًا ما أهم من ذلك!».

وفى تصورى أنه لفهم هذا الشىء الـ «ما» الأهم؛ فعلينا أن ندرك أن هناك سياقًا تاريخيًا لتطور طبيعة الحرب وإدارتها بدءًا بالجيل الأول الذى اعتمد مبدأ

«حشد القوة البشرية ـ mass of manpower» الذى بلغ ذروته إبان الحروب النابليونية . . إلا أنه بدأ فى التحلل بفعل التطورات التقنية فى أدوات الحرب ليفسح الطريق أمام الجيل الثانى الذى اعتمد مبدأ القوة الفيزيائية الذى بلغ ذروته إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) . . إلا أنه بدأ فى التراجع بفعل تطورات تقنية فى أدوات الحرب وفى الأفكار التى تديرها؛ ليفسح المجال أمام الجيل الثالث الذى بزغ إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) باعتماده «مبدأ المناورة ـ maneuver warfare» المؤسسة على السرعة المتزامنة فى حركة القوات والنيران معًا؛ لخلق مواقف خطرة وغير متوقعة بأسرع من قدرة العدو على التوافق معها، دافعًا إياه للتشتت عقليًا وماديًا . . وعلى مدى أكثر من ٦٠ عامًا أثبت هذا النوع من الحروب تفوقه الحاسم، ومن المؤكد أن التطورات التقنية المثيرة خاصة فى صناعة الإلكترونيات وتحديدًا شرائح السليكون الكثيفة الدوائر الإلكترونية المتكاملة، والانطلاق فى استخدامها فى الحاسبات وأنظمة الاستشعار والتوجيه والاتصالات والتحكم على نحو متسارع منذ مطلع الثمانينيات فى القرن المنصرم؛ منح ـ على نحو ما أسلفنا ـ قدرات قتال غير مسبوقة، ساهمت فى انطلاق ثورة الشئون العسكرية RMA التى أعلنت صريحة عن نفسها منذ مطلع تسعينيات ذات القرن.

ومن اللافت للنظر ـ ارتباطًا بسياق موضوع الورقة البحثية ـ أن هذه القدرات المتتالية الجديدة منحت إمكانية توجيه الضربات بدقة عالية، وعبر مسافات بعيدة، من خلال «الأسلحة الذكية ـ smart weapons» التى يتوافر بها قدرة التوجيه الذاتى نحو أهدافها، دون اعتماد ـ أو بأقل اعتماد ـ على العنصر البشرى؛ الأمر الذى أتاح تصاعدًا فى دور أسلحة الجو وتراجعًا ملحوظًا فى دور أسلحة البر؛ وهو ما بات واضحًا فى الدور الذى لعبته الأولى فى سلسلة الحروب التى شنت منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

الجيل الرابع من الحرب (4 GW) الذى يبدو تعثر الجيل الثالث من الحرب أمامه؛ هو صراع مسلح أحد أطرافه «فاعل من غير الدولة ـ non-state actor» فى مواجهة القوة العسكرية لذات الدولة أو لدولة أو ائتلاف دول خارجية . . الطرف الفاعل من غير الدولة هو حركات تمرد شعبية، تتمتع بدعم مجتمعى مؤسس على روابط إثنية، أو دينية، أو أيديولوجية، أو ثقافية، والتى من خلالها يتحول الولاء الأساسى من الدولة لتلك الحركات؛ ومن ثم فهى فى جوهرها تعبير عن أزمة الشرعية لعوامل داخلية وأخرى

خارجية، أفشلت بناء الهوية الوطنية والولاء الوطنى، بغياب دولة المؤسسات والقانون والحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية.

ويمكن إبراز بعض من أهم سمات حركات التمرد الشعبية على النحو التالى:

ـ هى بطبيعة روابط الولاء داخلها عابرة لـ «الحدود القومية ـ transnational».

ـ وهى بطبيعة المتاح من أدوات العولمة حولها وفى مواجهة جهود الخصم لتقليص ملاذاتها الآمنة؛ تحولت بجرأة وبجدارة لتكون «متعددة الأبعاد ـ transdimentional» عبر استخدامها لـ «لفضاء المعلوماتى ـ Cyberspace» بتوظيفها لأنظمة الاتصالات الحديثة خاصة الإنترنت؛ ليس فقط فى مهام الاتصالات البسيطة؛ بل فى مهام التجنيد والتلقين الأيديولوجى والتدريب وترتيبات اللوجيستيك، واستغلال «غرف المحادثة ـ chat rooms» للتشاور وعقد اجتماعات دورية وطارئة بفرص ضئيلة لاختراقها.

ـ وهى تدرك أنه لا قبل لها بتحقيق انتصار عسكرى حاسم باعتبار مستوى التفوق التقليدى للخصم؛ ومن ثم فإن الصراع مع الخصم هو سياسى بالدرجة الأولى ولبس عسكريًا، وعلى العمل العسكرى أن يوظف بدقة لصالح الانتصار السياسى؛ لذا فهى تدير صراعًا «غير متماثل ـ Asymmetric» مع الخصم، بناء على عناصر أساسية تتضمن:

* تجنب مستوى التفوق التقليدى للخصم (أدوات وأساليب القتال التقليدية لحروب الجيل الثالث)، والعمل أسفل هذا المستوى (معركة عسكرية) وأعلى هذا المستوى (معركة سياسية).

* العمل أسفل هذا المستوى وهو المعركة العسكرية يعتمد أسلوب «حرب العصابات ـ guerrilla war» فى المناطق الحضرية المأهولة التى تتمتع حركات التمرد فيها بدعم السكان، وباستخدام الكمائن وزرع المتفجرات المصنعة على طرق اقتراب الخصم والتسلل والإغارة خلف مواقعه الأمامية. وهى بذلك تستخدم إستراتيجية تعويضية تستهدف تحييد عناصر التفوق التقليدى للخصم من أسلحة ووسائل استخبارات ومراقبة واستطلاع، ودفعه لاستخدام أساليب مضادة تضر بالسكان المدنيين وتزيد فى نفورهم منه.

* العمل أعلى هذا المستوى؛ وهو المعركة السياسية التى تستهدف استنزاف قاعدة الدعم السياسى الداخلى، أو ما يعرف بالإرادة السياسية الشعبية للخصم، اعتمادًا على

الإطالة الزمنية المتعمدة للصراع، وتأمين إيقاع منتظم فى الخسائر البشرية العسكرية والمدنية، مع توظيف موسع للإعلام لعرض الأحداث التى لا تتناسب مع القيم الاجتماعية السائدة داخل مجتمعاته.

من المهم فى هذا الجيل الرابع من الحروب الإشارة إلى ظهور ثلاثة مستويات جديدة للحرب هى: «المستوى المادى ـ physical» و«المستوى العقلى ـ mental» و«المستوى المعنوى ـ morale» وما يبدو من معضلة لعسكريات الدول أن المستوى المادى الذى تجيده والذى يعنى بقتل البشر وتحطيم الأشياء؛ هو المستوى الأقل فعالية فى هذا النوع من الحروب؛ حيث إن ما يعمل لصالحها على المستوى المادى بإسقاط المزيد من قوة النيران التى تسبب الخسائر البشرية وتدمير الممتلكات للسكان المحليين؛ غالبًا ما سيعمل ضدها على المستوى المعنوى الأكثر فعالية، بنفور هؤلاء السكان وزيادة دعمهم لحركات التمرد؛ بل وانضمامهم إلى صفوفها؛ الأمر الذى يمهد لهزيمة حاسمة لعسكريات الدول!

ثالثًا: الطرف الإسرائيلى فى الطريق إلى عملية تغيير الاتجاه

أدرك أن هناك أوراقًا عديدة ستتناول هذا الطرف بإسهاب وبتمكن، لكن سياق موضوع هذه الورقة والحاجة إلى ضرورة اتساقها المنهجى يفرض الإشارة إلى الطرف الإسرائيلى كونه الطرف الذى لم يدرك على غرار الحليفة الإستراتيجية الولايات المتحدة؛ ومن ثم فلم يكن مهيئًا لحروب من نوع الجيل الرابع الذى واجهه فى جنوب لبنان فى ذلك الصيف الحار والدامى من العام ٢٠٠٦. ويبدو أن عوامل ثلاثة تجمعت معًا وامتزجت لتأخذ القيادات السياسية والعسكرية العليا فى إسرائيل بعيدًا عن ذلك الإدراك:

العامل الأول: إن هناك بالفعل بيئة إستراتيجية مريحة لم تتمتع بها الدولة العبرية ربما منذ إنشائها؛ بفعل تقلص التهديد التقليدى لسوريا، وبفعل اختفاء تهديد الجبهة الشرقية بسقوط النظام الحاكم فى العراق والتواجد العسكرى الأمريكى على أرضه، وبفعل تمادى النظام العربى واسترخائه حتى فى البناء العسكرى على جدار خيار إستراتيجى للسلام، فى وقت تتعاظم فيه الفجوة التقنية النوعية لصالح إسرائيل بإمكانيات ذاتية وبرعاية أمريكية، وتبدو فيه مؤشرات نجاح فى احتواء الانتفاضة الفلسطينية بفعل اختراقات استخباراتية فعالة داخل الضفة والقطاع، فضلاً عن فاعلية «السور الأمنى ـ seam zone»، وتبنى عقيدة

مضادة لـ«الإرهاب» تعتمد تطوير قدرات الرد الفورى على الاستخبارات الآنية والاغتيال الممنهج لقادة التمرد؛ وهو الأمر الذى جعل رئاسة الأركان الإسرائيلية تعيد صياغة عقيدة عسكرية جديدة فى أوائل العام ٢٠٠٤ باسم «Kela 2008» تحدد فيها التهديدات بصورة طرفية؛ حيث «التهديد تحت التقليدى ـ sub-conventional» الذى يمثله الصراع الفلسطينى فى طرف، و«التهديد غير التقليدى ـ non-conventional» فيما وراء الأفق الذى تمثله إيران.

العامل الثانى: التغيرات الداخلية فى المجتمع الإسرائيلى وإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بفعل خطط الخصخصة والانفتاح والانخراط فى السوق العالمية، وغلبة المشروع الفردى على حساب المشروع القومى؛ وهى أمور عبر عنها أحد الكتاب الإسرائيليين فى تعليق أسباب الفشل الإسرائيلية فى الحرب الأخيرة فى لبنان بقوله: «إنه نابع من انهيار الروح الجماعية اليهودية». وقد انعكس ذلك منذ أوائل التسعينيات فى القرن المنصرم، فى نفور سياسى من الاستخدام الموسع للقوة العسكرية لإنجاز غايات وطنية، والتقليص المستمر فى ميزانية الدفاع.

العامل الثالث: الإلهام المثير لثورة الشئون العسكرية فى عقلية القيادات العسكرية العليا الإسرائيلية، انطلاقًا ليس فقط من انعكاساتها الهائلة فى ميادين المعارك التقليدية التى خاضتها العسكرية الأمريكية فى السنوات الـ١٥ الأخيرة؛ وإنما أيضًا لملاءمتها والأوضاع الديموغرافية والجيو إستراتيجية والاقتصادية التى تخص الكيان الإسرائيلى على نحو خاص؛ وهو الأمر الذى دفع رئاسة الأركان إلى الشروع فى تخصيص القوات البرية نسبة ٢٥٪ بدءًا من العام ٢٠٠٣، وتقليص مخصصاتها فى الميزانية العسكرية بنسبة ١٣٪، مع التركيز على الاستثمارات فى مجالات ثلاثة هى: الاستخبارات والأنظمة القيادية للسيطرة، والاتصالات والحاسبات C4I، والذخائر الجوية دقيقة التوجيه. وجاءت عبارات رئيس الأركان السابق الجنرال «موشى يعالون ـ Moshe ya alon» بأنه يتجه لجعل قدرات الدفاع الإسرائيلية «أصغر ولكنها أقوى ـ smaller but smarter»، وكأنها صدى لعبارة رددها وزير الدفاع الأمريكى السابق «دونالد رامسفيلد ـ D. Rumsfeld» بأنه يتجه لجعل القوات الأمريكية «أقل حجمًا وأكثر قدرة ـ Leaner and meaner».

لكل هذه العوامل الرئيسة وعوامل أخرى؛ فإن اعتماد القيادة الإسرائيلية على الإستراتيجية فى الجو بصورة أساسية مترافقة مع حملة برية هزيلة تتجنب الخسائر البشرية

بقدر الإمكان مع احتمال تكرار تواجد عسكرى دائم مرة أخرى فى الجنوب اللبنانى؛ أمر كان يبدو أكثر من منطقى، وهو ما عبر عنه الجنرال «دان حالوتس ـ Dan Halutz» بقوله أمام الكنيست فى اليوم الخامس من الحرب: «مع كل التقنية التى لدينا لا أجد سببًا لبدء إرسال قوات برية إلى الداخل اللبنانى».

رابعًا: حزب الله: الإستراتيجية والقدرات العسكرية

فى البدء أحسب أن «**حزب الله**» كان نموذجًا لحركات التمرد الاجتماعية، التى تمثل الطرف الفاعل من غير الدول فى حروب الجيل الرابع (4 GW)؛ فهو حركة:

ـ أفرزتها أزمة الشرعية فى الدولة الحاضنة، بفعل عوامل داخلية أبرزها فشل النخبة السياسية فى بناء هوية وطنية، والظلم السياسى والاجتماعى لشريحة معينة منها، وهى الطائفة الشيعية الأكبر.

ـ تستمد شرعيتها عبر قاعدة عريضة متأصلة فى المجتمع الشيعى، وتستند فى تماسكها على رابطة الولاء الدينى المذهبى.

ـ عابرة للحدود القومية، باعتبار الرابط المذهبى مع إيران والرابط القومى العربى مع سوريا وحركات التمرد الأخرى فى الساحة العربية؛ الأمر الذى وفر لها سندًا ماليًا ومعنويًا، والأهم تسليحيًا لا ينضب.

ـ توفرت لها زعامة كاريزمية مارست طبيعة نضالية ليست مختلفة فقط عن باقى الزعامات السياسية الأخرى فى لبنان، ولكنها تبز القادة السياسيين والعسكريين فى العالم العربى.

كما أحسب عن يقين أن هذا الطرف كان يدرك الوضع الإستراتيجى الذى كان عليه قبيل هذه الحرب:

* كان يدرك أنه حقق إنجازًا غير مسبوق فى سياق الصراع العربى/ الإسرائيلى بإجباره القوات الإسرائيلية للمرة الأولى على مغادرة أرض عربية دون توقيع ترتيبات سلام.

* وكان يدرك أن لبنان قد انقسم على نفسه فى مسألة سلاح المقاومة إلى معسكرات ثلاثة: أحدها معه، وآخر يطالب بنزعه، والثالث يراه مسألة مطلوبة ولكنها مؤجلة.

* كان يدرك أن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى وما رافقه من خروج الجيش السورى فى ٢٦ إبريل ٢٠٠٥، وما تبعه من تغير فى وجهة المجلس اللبنانى ومجلس الوزراء فى أعقاب الانتخابات البرلمانية؛ هى أمور بمثابة تآكل فى أوضاع دعم طالما تمتع بها.

* وكان يدرك التغيرات العاتية التى أتى بها الغزو الأمريكى للعراق، واستعراض القوة العسكرية بأدوات ثورة فى الشئون العسكرية، هى بالتحالف وبالرعاية فى حيازة الخصم الإسرائيلى الرابض على حدود التماس.

* وكان يدرك فى النهاية أنه أمام كيان خصم لن يغفر له إنجازه؛ هو ببساطة آلة قتل جماعى راغب فى تكريس صورته الانطباعية باعتباره «دولة مجنونة» فى الإدراك والوعى الجمعى العربى والإسلامى والدولى.

انطلاقًا من هذه الإدراكات الأساسية تهيأ **«حزب الله»** لحرب الجيل الرابع (4 Gw)، عبر إستراتيجية وقدرات عسكرية تتلاءم وطبيعة الحرب غير المتماثلة التى قررها فى مواجهة عسكرية دولة خصم، ليست فقط تمتلك أدوات الثورة فى الشئون العسكرية؛ ولكنها تأتى من حيث النوعية فى دائرة العسكريات القمة فى العالم.

١ ـ **الإستراتيجية العسكرية**: انتهج الحزب «إستراتيجية تعويضية ـ countervailing strategy» تعتمد على تجنب مصادر القوة لدى الخصم، واستغلال نقاط الضعف لديه عبر أربعة عناصر رئيسة:

(أ) تنظيم القوات فى شكل «شبكة منتشرة ـ distributed network» من خلايا ووحدات صغيرة على اتصال فيما بينها عبر أجهزة «لاسلكية فردية ـ walkie -talk» مشفرة، تتشكل فى أنساق مترادفة فى نفس البلدات والقرى، عبر أعماق متتالية بحيث يواجه الخصم مع كل تقدم مقاتلين جدد وتكتيكات جديدة تتناسب مع المكان والتضاريس الذين هم أهله.

(ب) العمل فى داخل مناطق حضرية من قرى وبلدات تم تجهيزها مسبقًا بشبكات ملاجئ وخنادق ومواقع حصينة، مع توظيف مسبق لكافة المنشآت المدنية فى كل المناطق؛ وذلك ليس فقط لتحييد وسائل التفوق التقليدى للخصم (مدرعات، طائرات قتال وهيلوكوبترات، مدفعيات، أنظمة استشعار على مدار الساعة، خاصة الطائرات غير

المأهولة (UAV)؛ ولكن عبر استخدام المدنيين كسلاح دفاعى يرهق أنظمة تسليح الخصم فى محاولات تجنبه، ويستثمر خسائره البشرية والدمار المصاحب فى حشد التأييد الشعبى داخليًا وعربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

(جـ) الاستنزاف والرد البطىء لمواجهة سرعة المبادرة وكفاءة نظم القيادة والسيطرة التى يتمتع بها الخصم، من خلال الانضباط التكتيكى بانتظار الهجمات داخل المواقع الحصينة، وإعادة التسلل والظهور فى الوقت المناسب لشن هجوم أو عمل كمين، فضلاً عن أن مقاتلى الأنساق الأمامية يمكن تركهم فى الخلف أو التضحية بهم فى شن عمليات فى مؤخرة الخصم.

(د) التخزين المسبق لاحتياجات داخل الملاجئ والتحصينات والمنشآت المدنية فى القرى والبلدات بصورة متراكمة على مدى السنوات الماضية منذ خروج الاحتلال الإسرائيلى؛ للتعويض عن احتمالات قطع خطوط الإمداد المتدفقة من الشمال بفعل التفوق الجوى والمدفعى والداخلى الدولى الإسرائيلى، وكفاءة أنظمة الاستطلاع على مدار الساعة المتوافرة لديه.

٢ ـ **القدرات العسكرية**: أبرزت الحرب كيف لطرف فاعل من غير الدول أن يمتلك القدرة على حيازة واستخدام أسلحة متطورة، ارتفعت بمستويات الحرب غير المتماثلة لآفاق تقنية عالية وغير مسبوقة لمثل هذه الأطراف. . بل يمكن القول عن يقين إن التوازن المصحوب بفاعلية الذى حققه «**حزب الله**» على مدى الـ٣٣ يومًا هى مدة الحرب فى مواجهة قوات الدفاع الإسرائيلية؛ جاء على نحو كان يحلم به فقط الجنرالات والرأى العام فى العالم العربى منذ أكثر من ثلاثة أجيال.

وأحسب عن يقين أن حزب الله فى بنائه لقدراته العسكرية كان يدرك أن استخدامها ليس مقصورًا على معركة عسكرية تحت مستوى التفوق العسكرى التقليدى لعسكرية دولة خصم، بقدر ما هو عصب أساسى فى المعركة السياسية الدائرة فوق ذلك المستوى، وربما أشير على نحو دقيق إلى ترسانة الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التى احتوتها ترسانة الحزب العسكرية على نحو خاص.

وسنعرض تاليًا لأبرز ما توافر لدى الحزب من قدرات عسكرية فى طريقه إلى أزمة «الوعد الصادق»، ومنها إلى حرب «تغيير الاتجاه».

(أ) قدرات صاروخية أرض/ أرض

هى أنظمة صاروخية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، توفر للحزب الوصول المتدرج إلى المراكز الحيوية والأهداف العسكرية داخل أراضى الخصم، ويتم إدارتها والتحكم فى إطلاقاتها عبر مركز قيادة وسيطرة متطور.

أنظمة صاروخية قصيرة المدى (حتى ٤٠ k m) من نماذج سلسلة الصواريخ المدفعية «الكاتيوشا- kaytusha» عيار ١٢٢ mm تتوافر فى غالبها من طرازات عادية وحتى ٢٠ k m، وبعض منها من النوع الممتد المدى (حتى ٤٠ k m)، وهى بذلك توفر وصولاً من داخل الجنوب اللبنانى إلى عمق يصل فى أقصاها حتى ٣٠ k m، ورغم محدودية قدرتها التدميرية ودقتها؛ إلا أنها تمثل قدرات أكثر من كافية ضد التجمعات السكانية فى عمق الشمال الإسرائيلى.

• أنظمة صاروخية متوسطة المدى (٤٥ - ١٠٠ km)

هى أحد الأسباب الرئيسة لذهاب إسرائيل إلى الحرب باعتبار قدرتها التدميرية وعمق اختراقها حتى وسط أراضى الدولة (وهو ما حدث لقصف بيسان والخضيرة فى اليوم الثانى والعشرين والرابع والعشرين للحرب)، وتشمل الترسانة صواريخ فجر - ٣ (٤٥ km)، وفجر - ٥ (٧٢ km) الإيرانية، وصواريخ رعد (٤٥ km) وخيبر - ١ (٧٢ km) السورية التى مثلت مفاجأة للطرف الإسرائيلى.

* أنظمة صاروخية بعيدة المدى (١١٢ - ٢٢٠ km) أحد الأسباب الرئيسة أيضًا لذهاب إسرائيل إلى الحرب، باعتبار قدراتها التدميرية وعمق اختراقها لأبعد من العاصمة السياسية للدولة، وتشتمل ترسانة الحرب على صواريخ زلزال - ٢ (١١٥ - ٢٢٠ km)، وزلزال - ٣؛ وهو نموذج موجه وأكثر تطورًا من النموذج السابق، وعلى كل فإن الحزب لم يستخدم هذا النوع من الأنظمة الصاروخية ربما كنوع من الانضباط التكتيكى المطلوب فى عمليات التصعيد، وربما لضغوط إيرانية لاعتبارات إقليمية ودولية.

(ب) قدرات صاروخية مضادة للمدرعات

مثلت هذه القدرات الأسلحة الأكثر فعالية فى الحرب، ليس فقط فى استخدامها بكفاءة

ضد المدرعات، ولكن لكفاءة الاستخدام فى قتال المشاة الإسرائيلية داخل البلدات والقرى فى الجنوب اللبنانى، رغم حيازة الحزب لبعض من الأنواع الأكثر تطوراً من الجيل الثالث على غرار AT-14karnet الموجهة ليزريًا وذات الرءوس الحربية المترادفة التى تمكن من اختراق تدريعات الصلب بعمق يصل إلى ١٢٠ mm، التى مثلت قفزة نوعية كبيرة غير مسبوقة فى حروب العصابات (حسب التقديرات الإسرائيلية فمن بين ٥٠ دبابة ميركافا أصيبت فى هذه الحرب فإن ٢٢ منها اخترقت؛ أى نسبة ٤٤٪).

(جـ) قدرات صاروخية مضادة للسفن

مثلت حيازة الحزب للصواريخ الكروز C-802 المضادة للسفن والموجهة راداريًا ذات المدى الذى يصل إلى ١٢٠ km قفزة نوعية أخرى فى القدرات العسكرية لأطراف الحرب غير المماثلة، وأحسب أن إصابتها لفرقاطة الصواريخ «حانيت ـ Hanit» المجهزة بنظام Barak الأحدث فى العالم لمقاومة هذا النوع من الصواريخ المضادة للسفن، ومشهد سحبها أمام الشواطئ اللبنانية جنوبًا نحو ميناء أشدود؛ لم يكن فقط مؤشراً على التقنية العسكرية التى بلغها طرف فاعل من غير الدول، بقدر ما حمل مضامين سياسية لمعركة تدور فوق مستوى التفوق التقليدى لعسكرية دولة خصم.

(د) قدرات صاروخية مضادة للطائرات

تحتوى ترسانة الحزب على صواريخ فردية مضادة للطائرات، بعضها متقادم مثل طراز «ستريلا ـ SA-7 Strela»، وبعضها متطور من طرازات «إيجلا ـ IE-18- Igla SA» التى يصل مداها إلى حوالى ٥٢٠٠ m بارتفاع ٣٥٠٠ m، كما تُرجع حيازة الحزب لتلك الأنظمة إجهاداً إضافيًا على استخدام طائرات القتال، من خلال تشغيل مستمر لأنظمة الحزب الإلكترونية، وإجبارها على مناورات عملياتية حادة، بينما حيدت استخدام طائرات الهيلوكوبتر فى عمليات هجومية أو عمليات الإبرار فى العمق.

(هـ) منصات جوية غير مأهولة UAV

يمتلك الحزب عدداً يتراوح بين (٢٤ ـ ٣٠) من الطائرات بدون طيار من طراز «أبابيل ـ Ababil» الإيرانية الصنع (يطلق عليها حزب الله مرصاد ـ ١)، وقد استعرض الحزب قدراته فى اختراق المجال الجوى الإسرائيلى بنجاح لمرتين متتاليتين فى نوفمبر ٢٠٠٤، وقبلها فى إبريل ٢٠٠٢، دون اكتشاف أو اعتراض من قبل الخصم. وتمثل حيازة

واستخدام هذه القدرة تطورات واعدة سواء فى مهام المراقبة والاستطلاع الآتى لعمق الأراضى الإسرائيلية، أو فى مهام قصف الأهداف الحيوية العسكرية فى ذلك العمق.

(و) قدرات حرب إلكترونية

هذا النوع من القدرات التى يحوزها **«حزب الله»** مفاجأة، ليس فقط للطرف الإسرائيلى؛ بل للطرف الأمريكى، الذى سارع بإرسال خبراء إلى إسرائيل للاطلاع على أداء الحزب فى هذا المجال، الذى يمثل لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أحد أدوات الهيمنة الأساسية فى ميدان المعركة التقليدية، من خلال السيطرة على المجال الكهرومغناطيسى لساحة القتال، سواء بتأمين استخدامه لصالح القوات الصديقة، أو بحرمان استخدامه من قبل قوات الخصم. . ويمكن القول إن موارد الحزب فى الحرب الإلكترونية التى وفرتها له إيران أتاحت له قدرة إفشال أنظمة الحرب الإلكترونية الإسرائيلية فى إعاقة نظام القيادة والسيطرة والاتصالات التى اعتمدت فى جزء كبير منها على استخدام «الألياف البصرية ـ optical fibers» فى الربط بين عناصره والقدرة على اختراق شبكة الاتصالات الإسرائيلية، ورصد الرسائل والمحادثات، والتعرف على نظام المعركة الآنى، والقدرة على إفشال أنظمة استخبارات الاتصالات COMINT، وأنظمة استخبارات الإشارة SIGINT لقوات الدفاع الإسرائيلية، التى لم تتمكن من اعتراض الرسائل والبلاغات والأوامر، سواء فى ميدان المعركة، أو بين قادة الحزب والخارج، وقدرة تجنيد نظام الدفاع ضد الصواريخ المضادة للسفن Barak المجهزة به سفن البحرية الإسرائيلية، كما وضح فى إصابة الفرقاطة Hanit أمام الشواطئ اللبنانية.

***

التعقيب

د. نادية مصطفى(*)
لواء: محمد خير شياب(**)

● د. نادية مصطفى

هناك طابع شدة فى أبعاد سياسية كثيرة. . وهناك كلمتان: هى الحروب الآن بيننا وبين قرانا، وهناك طرف يقود الحروب الإنسانية وطرف يقود الحروب الانهزامية. . ربما كان لبرنامج حوار الحضارات دور فى توضيح الرؤية وسريانها وتفصيل دور الثقافة والفكر عقب وقف العدوان على لبنان؛ فالحروب لها دلالات حضارية ونحن ندافع عن حقوقنا.

لماذا لا يتم القضاء على فكرة أن إسرائيل هى دائمًا التى لا تقهر. . فلماذا لا تسير الأمور وفق رغبتنا وليس رغبة إسرائيل؟

لماذا نقول إن إسرائيل هى التى جرت إلى هذه الحرب، وإن الحرب ليست قائمة على أساس تخطيط من جانب إسرائيل. . وكأنه لا توجد ميول عدائية لدى إسرائيل للجنوب اللبنانى. . والتاريخ يؤكد وضوح هذه الفكرة على الملأ، والعدوان الجنونى على لبنان هو الذى أدى لوجود منظمة التحرير الفلسطينية. . فلماذا نلقى اللوم على «حزب الله» بسبب عملياته التى جرت إسرائيل إلى هذه الحرب دون سابق تخطيط؟ فالأهداف الإسرائيلية العسكرية والإستراتيجية موجودة بالكامل داخل الأجندة والعقلية الإسرائيلية؛ فمنذ التحرير عام ٢٠٠٠ ولبنان تعمل على إعادة البناء حتى نشوب المعركة التى قضت على الأخضر واليابس.

(*) أستاذ العلاقات الدولية، ومدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

(**) مدير دراسات المرصد التعاونى بالأردن.

• **لواء: محمد خير شياب**

يسعدنى أن أوجه تحياتى وشكرى وتقديرى إلى د. المشاط ود. نادية لنتشارك ونبحث فى مجال الحرب.. أشارك بصفتى الشخصية وليس الرسمية.. فى الواقع العسكرى بشكل عام نحن أداة السياسة، والتخطيط والمدافع والدبابات كلها أمور متفق عليها..

خلال تعقيبى على السادة الأفاضل فإن القصد هو محاولة أن أؤكد وأعزز وأضيف عليها من نظرياتى العسكرية.. هذه الحرب أطلق عليها عدة أسماء؛ فهى «حرب الأسيرين»، و«الحرب السادسة»، ولكن حرب عام ١٩٤٨ لم تكن حربًا بمعنى الكلمة.. وفى حرب عام ١٩٥٦ كانت مصر تحارب لوحدها، وحرب عام ٦٧ لا نسميها حربًا، وحرب عام ١٩٧٣ هى استعادة للأرض.. لكن برأيى أن الضابط العربى لا يتخلف؛ فهو عربى، وعلى المستوى الدولى فـ **«حزب الله»** عندما خطف الجنود كان يعلم أن إسرائيل سوف تطلق صاروخًا أو آخر بغرض التهويش، لكن إسرائيل فشلت فى تحقيق أى من أهدافها، وهذه الحرب هى أهم حرب بسبب فشل قدرة الردع الإسرائيلية، ولا تزال إسرائيل لم تقدر على أخذ الجنديين.. وثانيًا فإسرائيل لأول مرة تُقصف فى بيتها، ولأول مرة معظم الأطفال فى الملاجئ، وحتى فى الحرب ٦٧ لم يتم انتهاك إسرائيل بهذه الصورة، وثالثًا لم تتعلم إسرائيل فى حربها مع **«حزب الله»**.

لماذا كل هذا الإنفاق على العمليات العسكرية أو على التكنولوجيا العسكرية.. هناك ملايين بل بلايين الأموال التى تنفق على التقدم العسكرى لكى تلحق الدول العربية بالركب العسكرى دونما حدوث حروب أو خلافه.. فمنذ بدء الصراع العربى الإسرائيلى هناك استنزاف للثروة العربية فى المجال العسكرى بدلاً من المجال الاقتصادى لكى نلحق بالركب الاقتصادى ونطور أنفسنا ونتحول من دول متخلفة إلى دول متقدمة.

وإذا كانت القدرات العسكرية صفرًا فستكون كل مقدرات الدولة لا شىء، وهذه معادلة تعيشها الدول العربية مجتمعة.. وهكذا فنحن أمام معادلة صعبة؛ فجميع الدول العربية لا تستطيع القتال الآن رغم الإنفاق المستمر للتكنولوجيا العسكرية، ورغم فهم الثروة العسكرية.. وهى لا تستطيع الإقبال على القتال لاعتبارات سياسية فقط.

«حزب الله» يمتلك ٢٠٠٠٠ صاروخ كما جاء على لسان **«حسن نصر الله»**، وهناك نقطة أساسية أستطيع قولها فى هذه الأحداث ألا وهى: لا بد للدول العربية أن تغير

إستراتيجيتها العسكرية ومعتقداتها وتقاليدها الانطوائية والسلبية، وتفكر فى المستقبل بشىء من القوة.

وبعيداً عن الانفعالية ما زال شبح الحزن والهم والخوف يقتل الدول العربية مجتمعة؛ فـ «حزب الله» منفرداً استطاع خوض المعركة وحده، ودون تدخل الدولة التى يحيا فيها هو والشيعة؛ وهذه أهم حرب فى تاريخ الصراع العربى / الإسرائيلى.

والأخ زكريا أوضح أن «أولمرت» و«ميرتيس» ليست لهما خبرة عسكرية؛ فلقد تغافل لواء: زكريا عن رئيس هيئة الأركان، الذى هو طيار ويعرف مقدار الخطأ الذى يقع دون تفصيل عملية التخطيط.. فكيف يأمر بإمداد جوى ويسقط طائرات على أشخاص.. والشخص قد يختبئ وراء حجر أو فى مغارة أو.. إلخ.... وهذه نقطة.

أما عن قصف إسرائيل لـ «حزب الله» فإنهم لم يتمكنوا من ذلك؛ وإنما كانت الفكرة هى قصف لبنى أساسية وكهرباء ومستشفيات، وليس فقط قصف جنوب لبنان؛ وإنما قصف شمال لبنان ومواقع مدنية فقط.. فإنك تجد أن هناك مناطق مدنية متعددة قد تم قصفها، وهناك على بعد أمتار مناطق اختباء لـ «حزب الله»، ولكن القوات الإسرائيلية لم تستهدفها رغم أنها ليست بعيدة عن الاستخبارات الإسرائيلية..

أما عن المعلومات وأن «حزب الله» خطط لحرب العصابات؛ فلم يتم تفصيل هذه النقطة بالشكل الجاد.. حيث إن «حزب الله» هدفه الوصول لإسرائيل وهذا يستحيل بصورة أو بأخرى.

أما عن الاستخبارات الإسرائيلية فهى لم تتغير منذ ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٠؛ فالأهداف الإسرائيلية واضحة للقائد أو الجنرال الإسرائيلى، مثلما هى واضحة للمواطن الإسرائيلى العادى. مهما كان القائد أو الجنرال؛ فإن السياسة العسكرية الإسرائيلية واضحة للعيان، ومهما كان التخطيط والأبعاد الإستراتيجية والتمويل اللامحدود من جانب أمريكا؛ فلن يستطيع الجنرال الإسرائيلى مهما أوتى من خبرة عسكرية فائقة أن يغير العقيدة الإسرائيلية التى بنيت على القتل وإرهاب الشعوب، فإسرائيل هى التى خلقت حركة فتح وحماس وخلقت «حزب الله» بعد ذلك، والحرب الأهلية فى لبنان نتاج طبيعى لسوء التخطيط والهمجية الإسرائيلية.

١٣٠٠٠ رحلة جوية لإسرائيل على «حزب الله» لم تحقق أهدافها نهائيًا، والمستوى العسكرى الإسرائيلى متدن جدًا جدًا فى هذا التوقيت.. هناك هجرة عالية جدًا من إسرائيل إلى خارج إسرائيل.. وقد تكون طبيعة وتضاريس لبنان معروفة إلى حد ما بالنسبة لإسرائيل، والذخائر العنقودية والفسفورية المستخدمة فى الحرب كانت مهمة جدًا لقصف المدينة، وهذه الحرب مهمة جدًا لكى يدرك العرب أهمية الجندى العربى ذى العقيدة القوية، وليست القوات الجوية والتقنيات العسكرية وحدها هى التى تحقق النصر؛ فيجب أن تدرك العقلية العربية ما لدى الجندى العربى من قوة جبارة تفوق أسلحة إسرائيل وأمريكا، والجندى الإسرائيلى حاله يتدهور وتضيع منه من حين لآخر عقيدته، وشبح الهجرة يطل عليه كل لحظة.

وهكذا: الإيمان والعقيدة والإعداد الجيد للجندى العربى؛ يجعل ويخلق من الهزيمة نصرًا كبيرًا وليس الإمداد والتكنولوجيا.

***

المحور الثالث

التغطية الإعلامية للحرب وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية)

٥ـ المعالجة الصحفية: دراسة مقارنة لجريدتى «الأهرام» و«المصرى اليوم» ..... د. آمال كمال

٦ـ قراءة فى خطاب السيد حسن نصر الله بين بناء نسق وهدم أسطورة ..... أ. نسمة شرارة

٧ـ قراءة فى الخطاب السياسى للسنيورة: الحكومة اللبنانية وأزمة تموز (يوليو) ٢٠٠٦م ..... د. أمانى مسعود

٨ـ دراسة لخطاب إيهود أولمرت:

توظيف الخطاب السياسى فى الحرب النفسية ..... أ. حسام حسن

• التعقيب ..... أ. سعد هجرس ـ د. قدرى حفنى

obeikan.com

obeikan.com

٥ ـ المعالجة الصحفية: دراسة مقارنة لجريدتى «الأهرام» و«المصرى اليوم»

د. آمال كمال(*)

مقدمة

كان عدوان إسرائيل على جنوب لبنان فى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ هو آخر جولات الصراع العربى الإسرائيلى، غير أن هذا العدوان وأداء حزب الله فى مقاومته؛ قد مثلا علامة فارقة فى تطور ذلك الصراع. وقد تابع العالم كله فى السياق الدولى وقائع الحرب والقتال والتدمير، فى بث حى ومباشر عبر المئات من محطات التليفزيون والقنوات الفضائية، ناهيك عن مواقع الإنترنت(١).

وقد أبرزت الحرب الإسرائيلية على لبنان جملة حقائق، بعضها يتصل بالوضع الداخلى وبعضها يتصل بالوضع العربى والإقليمى والدولى؛ بل يتصل بعضها الآخر بطبيعة المواجهة ذاتها وأساليبها وتكتيكاتها ودروسها المستقبلية؛ حيث يرى البعض أن هذه الحرب العدوانية على لبنان تأتى فى إطار مشروع أمريكى/ إسرائيلى متكامل ينفذ حلقاته فى المنطقة، وينتقل من بلد إلى آخر، وأن الحرب ترتبط إلى درجة كبيرة بتعثر المشروع الأمريكى الأصلى فى العراق، والسعى إلى تغطية الفشل الأمريكى هناك، وأن الدور الأمريكى فى هذه الحرب يختلف عن كل الحروب العربية الإسرائيلية السابقة، فالولايات المتحدة لم تكتف بمنح إسرائيل ضوءًا أخضر لشن هذه الحرب، أو اضطرت للتعامل معها بعد اندلاعها كما اعتادت؛ بل كانت شريكًا فيها ومحرضًا عليها وراعيًا لها، إلى درجة أن البعض اعتبر هذه الحرب بالذات حربًا أمريكية تؤديها إسرائيل بالوكالة.

(*) قسم الاتصال الجماهيرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كما أثارت الحرب الجدل حول رؤى مجموعة أطراف عربية وإقليمية ودولية مشاركة فيها؛ فقد تولى البعض التهيئة السياسية والإعلامية لهذه الحرب، والبعض الآخر تولى التغطية الضرورية لها، فيما هيأ البعض الثالث نفسه لقطف ثمارها؛ فلم يكن من السهل لحكومة تل أبيب أن تندفع فى حربها الإعلامية لولا أنها كانت مطمئنة إلى مواقف بعض الأطراف العربية، التى أطلق مسئولوها منذ فترة جملة تصريحات ترمى فى النهاية إلى التركيز على مذهبية المقاومة اللبنانية، ومحاولة ربطها بمشاريع مذهبية على مستوى إقليمى.

كما أن هذه الحرب أظهرت مقدرة عسكرية وسياسية وإعلامية متميزة لحزب الله والمقاومة اللبنانية، وأسقطت المقاومة منطق العجز والتذرع بفارق القوة بين العرب وأعدائهم، وعززت فكرة المقاومة على مستوى الأمة[٢]؛ فقد ساعد الإنجاز الذى حققته المقاومة اللبنانية فى إخراج الشعوب العربية من حالة الإحباط واليأس والعجز، وساعد فى عودة التفاؤل إليها وإخراجها من سباتها السابق.. وتجلى ذلك -إضافة إلى أمور أخرى- فى التظاهرات الصاخبة فى معظم العواصم العربية[٣].

• المواقف العربية تجاه الحرب

وقد أثارت هذه الحرب الجدل حول المسئولية وراء نشوبها؛ فقد تباينت الآراء بين من يوجه اللوم للمقاومة ممثلة فى حزب الله بوصفه البادئ والمبادر بخطوة وصفت بأنها غير محسوبة أو مغامرة أسفرت عن حجم هائل من الدمار لحق بالشعب اللبنانى والدولة اللبنانية، وكاد يورط المنطقة بأسرها فى حرب لم تخترها.. وإن أعمال حزب الله غير مسئولة وجاءت فى توقيت غير مناسب، وإنه من الضرورى أن ينسق حزب الله مع الدولة اللبنانية، لا سيما أن مواقفه قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة. ومن الجانب الآخر أشاد البعض بالمقاومة وصمودها وتصديها للعدوان، واعتبر أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتأتى فى إطار القرارات الدولية فى شأن الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير.

ونظر فريق ثالث للحرب بأنها تعكس مواجهة غير مباشرة بين معسكر الغرب الأمريكى/ الأوروبى، ومعسكر إيران/ سوريا/ حزب الله[٤].

تعد المواقف الرسمية السعودية والمصرية والأردنية هى أكثر المواقف الرسمية العربية المثيرة للجدل، والتى أثارت العديد من الانتقادات؛ فقد أعلنت السعودية موقفها فى بداية الحرب من خلال البيان السعودى الذى أكد إيمان المملكة بالحق فى مقاومة الاحتلال، ووقوفها بجانب المقاومة المشروعة، وأعلن البيان أن المملكة ترى أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة المشروعة وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، دون الرجوع للسلطة الشرعية فى دولتها، ودون التشاور والتنسيق مع الدول العربية، وأنه قد حان الوقت لكى تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التى أوجدتها[٥].

وفى اليوم التالى صدر من القاهرة بيان مصرى أردنى مشترك حذر من انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية، ونبه إلى خطورة انزلاق المنطقة نحو أجواء حرب تقوض فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر، لا يعرف أحد مداها. وأكد البيان على «ضرورة التزام جميع الأطراف بأقصى قدر من ضبط النفس والمسئولية، وعدم القيام بأعمال تصعيدية غير مسئولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة، وتورطها فى مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها»[٦].

وقد أثارت هذه المواقف العربية الرسمية الكثير من الجدل، ودارت حولها المناقشات؛ مما أشعل الغضب الشعبى العربى؛ ليس فقط احتجاجًا على العدوان الإسرائيلى على لبنان، ولكن أيضًا تنديدًا بالموقف الرسمى العربى المتخاذل من وجهة نظر البعض، وظهرت العديد من الأقلام والكتابات التى تناقش التفرقة بين المقاومة المشروعة والإرهاب، والمحسوب وغير المحسوب فى المقاومة.

وفى هذا الإطار عمت التظاهرات الشعبية شرائح مختلفة من الدول العربية للتنديد بالعدوان الإسرائيلى، والتواطؤ الأمريكى، والتخاذل الدولى والعربى. وطالب الرأى العام الحكومات بضرورة طرد السفيرين الأمريكى والإسرائيلى، وقطع البترول عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل، والسماح لهم بالجهاد والتطوع فى صفوف المقاومة المسلحة ضد العدوان الإسرائيلى، هذا فضلاً عن حملات التبرع والإغاثة للشعب اللبنانى.

وقد أصبح دور الإعلام فى تغطية الشئون الخارجية والصراعات والحروب أكثر بروزًا خلال الفترة الأخيرة؛ وذلك نظرًا للانتشار الهائل فى وسائل الإعلام، والتبادل الفورى للمعلومات؛ ومن ثم يكون التساؤل الجوهرى: كيف يتم عمل هذه الوسائل تحت ظروف معينة، واستجابة لعوامل سياسية وثقافية معينة؟ فوسائل الإعلام لديها القدرة على تعريف المواقف وإضفاء الشرعية على أحداث وشخصيات معينة، كما يمكن أن تمارس دور الحث على التعجيل بالسياسات الحكومية فى الشئون الخارجية، هذا فضلاً عن دورها كأدوات دعائية فى مرحلتى صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها[٧].

• الإطار النظرى للدراسة ـ تحليل الإطار الإعلامى

يعتبر «تحليل الإطار ـ Frame Analysis» أحد الاتجاهات الحديثة فى دراسات الاتصال؛ حيث يتيح تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام فى تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة. وتعد دراسة كم المعلومات السياسية التى يستقبلها الجمهور من خلال وسائل الإعلام، وطبيعة هذه المعلومات؛ من بين أكثر الموضوعات أهمية فى بحوث الاتصال السياسى. وفى الآونة الأخيرة توجه المزيد من الاهتمام إلى السبل التى من خلالها تؤكد التراكيب الفكرية أو الأسلوبية فى التغطية الإعلامية على توجه معين. وتكمن أهمية الأطر الإعلامية فى تأثيرها على التفسيرات والأحكام التى يصدرها الجمهور على قضايا معينة [٨].

ويعد مفهوم الإطار مفهومًا أساسيًا فى دراسة دور الإعلام فى تشكيل الجدل حول الموضوعات والقضايا المختلفة، ووفقًا لـ «إنتمان ـ Entman 1993» يعنى مفهوم وضع الإطار اختيار بعض الجوانب من الواقع وإبرازها فى النص الإعلامى؛ وبذلك يمكن تدعيم تحديد معين لمشكلة ما، ووضع تفسير سببى لها، وتقييم أخلاقى لها كذلك[٩].

ويتم تشكيل الأطر من خلال الكلمات الرئيسة والوصف المجازى، والمفاهيم، والرموز، والصور المرئية التى يتم التركيز عليها فى سرد الأخبار؛ فمن خلال التكرار والتدعيم لكلمات وصور معينة؛ يتم الإشارة إلى أفكار معينة واستبعاد أخرى؛ ومن ثم تجعل الأطر بعض الأفكار أكثر بروزًا فى النص من غيرها، فى حين تجعل أفكارًا أخرى غير موجودة كليةً؛ حيث يعمل التكرار والموقع وتدعيم ارتباط أفكار ببعضها البعض

على أن يتبقى تفسير واحد أكثر وضوحًا وشمولاً، وأكثر قابلية للتذكر من التفسيرات الأخرى[١٠].

وتشير نتائج الدراسات إلى أهمية الأطر التى تقدم من خلالها الأحداث والقضايا العامة فى تشكيل الرأى العام إزاء الشئون السياسية، وأن هذه الأطر الإعلامية تؤدى إلى غرس رؤى معينة للقضايا السياسية المطروحة، وتحدد تقييمات معينة يستخدمها الجمهور للحكم على أهمية الأولويات السياسية[١١].

وثمة عدة عوامل تمارس تأثيراتها على الأطر الإعلامية، تشمل التأثيرات الأيديولوجية والاتجاهات السياسية للوسيلة الإعلامية، وكذلك العوامل الخارجية التى تتمثل فى الفاعلين السياسيين والسلطات السياسية، وجماعات المصالح والنخب الأخرى فى المجتمع[١٢]، وتمارس وسائل الإعلام دورًا هامًا، من خلال التركيز على أطر معينة فى تشكيل الرأى العام وصياغة اتجاهاته نحو قضايا معينة، كما يمكن حشد التأييد لسياسات معينة، بما يحقق أهداف النخب السياسية فى المجتمع[١٣].

• الهدف

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الملامح الرئيسة للمعالجة الصحفية للحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، ورصد وتحليل الأطر الإعلامية التى تبنتها معالجات الصحف موضع الدراسة لأحداث الحرب، ومقارنة مدى الاتفاق أو الاختلاف بين مواقف الخطابات الصحفية محل الدراسة من ناحية، وبينها وبين الموقف الرسمى من ناحية أخرى، وذلك فيما يتعلق بأسباب نشوب الحرب والأطراف المسئولة عن اندلاعها، وتوجهات الخطابات الصحفية نحو المواقف السياسية الرسمية المصرية والعربية، ونحو المقاومة اللبنانية، والعدوان الإسرائيلى على لبنان، وموقف المجتمع الدولى حيال الأحداث.

• التساؤلات

١- ما جوانب الاهتمام فى المعالجة الصحفية للحرب فى كل صحيفة، وما مدى الاتفاق أو الاختلاف بين هذه الجوانب فى كل صحيفة؟

٢- ما مدى الاتساق بين الأطر الإعلامية التى قدمتها كل صحيفة تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان وأسبابها والآثار المترتبة عليها؟

٣- ما الحجج التى تستند إليها كل صحيفة فى تدعيم موقفها تجاه الحرب؟

وما مدى الاختلاف أو الاتفاق بين الصحف فى هذه الحجج؟

٤- ما طبيعة التصورات التى أبرزتها المعالجات الصحفية للحرب على لبنان؟ والأطراف الفاعلة فيها؟

٥- ما مدى وجود اتساق بين الموقف السياسى للدولة وتوجهات الخطاب الصحفى للحرب فى الصحف موضع الدراسة؟

٦- ما هى الإستراتيجيات التى وظفتها الصحف لتدعيم إطار معين وتقديمه للقارئ؟

• منهج الدراسة ـ (المنهج المقارن)

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن فى مقارنة المعالجة الصحفية للحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ فى الصحف موضع الدراسة خلال الفترة الزمنية للبحث، وذلك لمقارنة أوجه الاتساق أو التباين بين الصور التى تقدمها هذه الصحف للحرب وللأطراف الفاعلة فيها، ومقارنة الأطر الإعلامية التى ارتكزت عليها الصحف فى معالجة أحداث الحرب والعوامل المؤثرة فى ذلك.

وفى إطار هذا المنهج اعتمدت الدراسة على عدة أساليب:

(أ) المسح الإعلامى

وذلك لمسح الخطابات الصحفية المتصلة بقضية الدراسة فى الصحف موضع البحث، بهدف استكشاف الأبعاد التى ركزت عليها كل صحيفة، ومكونات الصورة التى أبرزتها للحرب وللأطراف المشتركة فيها.

(ب) دراسة الحالة

تعد دراسة الحالة إستراتيجية بحثية تركز على مفردة قد تكون منظمة أو حدثًا أو قرارًا

obeikan.com

أو سياسة أو جماعة معينة، وتسعى إلى التفسير والبحث وراء الأسباب الكامنة خلف بروز موقف معين؛ حيث تبحث ظاهرة معينة فى إطار السياق الواقعى الذى يفرزها[١٤].
وتساعد دراسة الحالة على التعمق فى دراسة القضية موضع الدراسة (الحرب الإسرائيلية على لبنان) بما تنطوى عليه من ملابسات وردود أفعال وقضايا وأحداث مختلفة؛ مما يتيح إمكانية دراسة الظاهرة، وتحليل العوامل المختلفة المؤثرة فى التناول الإعلامى لها.

• الأدوات البحثية:

(أ) تحليل الخطاب الإعلامى

يستند تحليل الخطاب إلى كون الخطاب الصحفى رسالة إقناعية، تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تغييرها، أو تفنيد وجهات نظر مضادة فى مجال حوار تفاعلى تنافسى بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة، وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية[١٥].

حيث يتلاءم أسلوب تحليل الخطاب مع طبيعة القضية محل البحث، من حيث كونها قضية خلافية تختلف بشأنها عدة رؤى متباينة، تنتمى إلى سياقات ثقافية مختلفة؛ إذ يفترض تحليل الخطاب وجود علاقة جدلية بين البنية الاجتماعية، وبين الأفعال والمواقف والمؤسسات التى تنبثق منها؛ فالسياق الاجتماعى والمؤسسى يشكل ويؤثر فى الخطابات الصحفية التى تقوم بدورها فى التأثير فى الواقع السياسى والاجتماعى[١٦].

وتتم عملية تحليل الخطابات الصحفية من خلال تحديد الأطروحات والأفكار المحورية التى يعنى الخطاب بتقديمها وتدعيمها، من خلال عدد من الحجج التى يسوقها لتأييد هذه الأفكار والمقولات.

(ب) تحليل مسار البرهنة

تستعين الدراسة بتحليل مسار البرهنة؛ مما يفيد فى رصد الحجج والمبررات والأدلة التى يستند إليها كل خطاب فى معالجة الحرب على لبنان وتطوراتها. ويفيد ذلك فى تحديد البراهين التى يستند إليها الكاتب لإثبات المقولات التى يقدمها فى الخطاب.

(جـ) تحليل القوى الفاعلة

وذلك من خلال تحليل تصور الخطابات الصحفية للقوى الفاعلة فى القضية موضع

الدراسة، ورصد وتحليل الأدوار والصفات المنسوبة إليها فى الخطابات الصحفية موضع الدراسة، ومقارنة هذه الصفات ومدى اتساقها وفقًا لموقف كل صحيفة من الأحداث والأطراف الفاعلة فيها.

• عينة الدراسة

حددت الباحثة عدة معايير لاختيار الصحف، تشمل الاهتمام بالشئون والأحداث الدولية والعربية، وتخصيص مساحات كافية لمواد الرأى، وتنوع أنماط الملكية فى المؤسسات الصحفية التى تصدر عنها بين مؤسسات قومية وأخرى شركات مساهمة؛ ومن ثم تنوع سياساتها التحريرية، والقيم والتوجهات التى تحكم عملية النشر. . وقد أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لعدد من الصحف المصرية للتعرف على حجم اهتمامها بالحرب، ومدى التنوع فى المعالجة الصحفية نحوها. . وقد أسفرت هذه الدراسة عن وجود تشابه فى الاتجاهات العامة لتناول الحرب بين الصحف القومية، فى حين اتخذت الصحف الخاصة مواقف متباينة؛ ومن ثم وقع الاختيار على صحيفة الأهرام كصحيفة قومية، والمصرى اليوم كجريدة خاصة(*).

وهذا التنوع يتيح دراسة الأطر المختلفة التى تمت من خلالها معالجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، والجدل المثار حولها فى الصحيفتين محل البحث.

• المواد الخاضعة للتحليل

قامت الباحثة بتحليل مواد الرأى فى صحيفتى الدراسة، وشملت المقالات والأعمدة والافتتاحيات، وذلك خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠٠٦، وهى الفترة التى شهدت الحرب على لبنان منذ بدايتها، وحتى وقف إطلاق النار.

(*) يقصد بالصحف الخاصة؛ الصحف الصادرة عن شركات مساهمة مصرية تأسست وفقًا للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، والذى حدد شروط إصدارها؛ ومن أهمها أنها صحف مصرية يمتلك أسهمها مصريون فقط، كما أنها ليست ملتزمة فى سياستها بالتعبير عن سياسات الحكومة، أو أحزاب أخرى معينة.

• نتائج الدراسة: كثافة اهتمام صحف الدراسة بالحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦

اتسمت المعالجة الصحفية لأحداث الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ بالكثافة الشديدة، والزخم الإعلامى، والاهتمام المتزايد بأحداث الحرب وتطوراتها، وحجم الدمار الذى خلفته، والمواقف والرؤى المتباينة حولها، والأطراف الفاعلة فيها.

ويلحظ المراقب للأحداث خلال تلك الفترة احتلال أحداث الحرب مقدمة الأجندة الإعلامية، وبروزها عل كافة أولويات الاهتمام بالشئون العامة. وقد برز ذلك الاهتمام من خلال عدد من المؤشرات فى الصحف موضع الدراسة لعل من أهمها:

* الكثافة العددية للمعالجات الصحفية التى تناولت الحرب خلال فترة الدراسة، وكثافة المعالجات التى تهتم بتناول أحداث الحرب على مستوى العدد الواحد.

* تصدرت أحداث الحرب العناوين الرئيسة فى الصحف خلال تلك الفترة، كما احتلت الموضوع الرئيس بالصفحة الأولى فى صحف الدراسة؛ مما يدل على كثافة الاهتمام بالحدث.

* اهتمت كافة الفنون الصحفية بأحداث الحرب ووقائعها، وحجم الخسائر الناجمة عنها، وردود الأفعال حيالها؛ فقد تم تناول الحرب من خلال العديد من الأشكال الخبرية ومواد الرأى على حد سواء، فضلاً عن نشر العديد من التحليلات السياسية المتعمقة، كما خصصت صفحات كاملة لتغطية الأحداث، ولعبت الصور الصحفية دورًا أساسيًا فى نقل أحداث الحرب للقارئ.

* وقد بلغ إجمالى مواد الرأى التى خضعت للتحليل ٢٧٢ مادة رأى، منها ١٥٣ مادة بالأهرام، ١١٩ مادة بصحيفة المصرى اليوم.

أولاً: الخطاب الصحفى تجاه الموقف الرسمى المصرى والعربى من الحرب

١ ـ صحيفة الأهرام

يشير تحليل الخطاب الصحفى لجريدة الأهرام إلى غلبة المعالجات الصحفية المؤيدة للموقف المصرى الرسمى من الحرب؛ حيث نشرت الصحيفة الكثير من المواد الصحفية

التى تؤيد الموقف الرسمى، وترددت ذات المقولات التى برزت فى الخطاب السياسى الرسمى؛ فهى تردد وتعيد إنتاج ذات المفردات والمصطلحات المستخدمة من قبل النظام الرسمى المصرى.

وقد ظهر ذلك جليّا من خلال افتتاحية الصحيفة، ومقالات رئيس التحرير، فضلاً عن بعض مواد الرأى الأخرى؛ حيث أشارت الصحيفة إلى ضرورة تحكيم لغة العقل والمنطق بعيدًا عن الحسابات الضيقة، وأن أى محاولة لجر المنطقة إلى مواجهات غير محسوبة من شأنها أن تحرق أصابع الجميع(١٧).

وأشارت الصحيفة إلى أنه كان لا بد من موقف عربى فاعل يؤسس لتحرك عربى فى مرحلة لاحقة، وأن هذا الموقف جاء من قبل ثلاث دول هى مصر والسعودية والأردن، وتمثل فى ضرورة التفرقة بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وبين الأعمال العسكرية التى تنطوى على مغامرات تضر بأصحاب القضية أكثر مما تفيد أحد، وأنه لا بد من تنسيق أعمال المقاومة فيما بين الأطراف المختلفة حتى تتوافق الرؤية تجاه العمل المقاوم وتجاه التوقيت(١٨)، وأنه ليس من حق فصيل أو تنظيم واحد أن يتخذ قرارًا منفردًا بعمل عسكرى يمكن أن يجلب كارثة على البلد، وأن لبنان هو الذى يدفع ثمن أخطاء قد ارتكبها البعض باسم الشعب وباسم المقاومة، وانتهزتها إسرائيل فرصة لتحقيق أهدافها(١٩).

اهتم الخطاب الصحفى بالأهرام بالرد على الخطابات الأخرى التى تطالب الحكومات العربية باتخاذ مواقف أكثر حزمًا مع إسرائيل، وأشار إلى أنه عندما تقع الكارثة تنهال الاتهامات على الحكومات العربية التى عليها أن ترضخ لما تريده القوى المغامرة وتنصرها بغض النظر عن حقائق الواقع الإقليمى والدولى(٢٠). وأشارت الصحيفة إلى أن «هذا المشهد لا تجدى معه حالات الصراخ التى يفتعلها البعض لجر الأنظمة العربية التى تمتلك جيوشًا نظامية إلى الانجراف للمشاركة فيه، بحجة النخوة أو النجدة؛ لأنها إذا فعلت ذلك ستقع فى المحظور الذى تنتظره إسرائيل لكى تخرج من المأزق الذى تعيشه.. إننا نعيش صراعًا سوف تهزم فيه كل الأطراف التى تحميها القوة والغرور، ولن ينتصر فيه سوى العقل والحكمة والالتزام بموازين الحق والعدل»(٢١).

وانتقدت بعض المعالجات الدعوات للدخول فى صراعات مسلحة مع إسرائيل: «لم يجد الإخوة فى مصر من يجد حرجًا من تسليم المصير المصرى كله لقرارات تتخذ فى

ضاحية من ضواحى بيروت. . . . فبعض القوى اليسارية والليبرالية لكى تحرز نقطة ديماجوجية فى إحراج النظام على استعداد للقبول بميليشيات سياسية وعسكرية تقوم مقام الدولة، وتتخذ بدلاً منها قرارات الحرب والسلام. . . ولا ننسى أن تاريخ الأمة هو تاريخ من المغامرات غير المحسوبة التى أضاعت أرضها وماضيها ومستقبلها»[٢٢].

«لا شىء غير الحكمة والواقعية يمكن أن يجدى مع هذا الواقع العالمى الجديد؛ فالحكمة والعقل جديران بتحقيق المزيد، ولن تفيدنا الشعارات والمظاهرات. . . وبات من الضرورى أن نفصل بين استجابة الشارع واستجابة الساسة؛ فاستجابات الساسة لا بد أن تستند إلى دراسات وتحليلات أكثر دقة وعمقًا. . . ولكن توسيع نطاق الحرب سوف يزيد الدمار والخراب، ويدخل المنطقة فى نفق مظلم لا يعلم أحد مداه، ولن يكون قرار الحرب قراراً يمليه الشارع المحتقن والمنفعل على الساسة والعسكريين»[٢٣].

وأشارت الصحيفة فى افتتاحيتها إلى أنه جدير بالأطراف أن تستمع لنصيحة مصر؛ حيث دعا الرئيس مبارك إلى عدم الانجراف وراء مغامرات حماسية غير مدروسة دون تقدير للعواقب، وما ستجره على الشعوب من نتائج يدفع ثمنها المواطنون، وأن مصر تعى مسئوليتها، وتأخذ قرارها وفقًا لمصالح الأمة العربية، مع حساب دقيق وتقدير كامل لكل الظروف والعواقب، وأن الدبلوماسية المصرية تحركت لوقف التدهور، وتجنيب لبنان والمنطقة التصعيد غير المحسوب، الذى يجر المنطقة كلها إلى ما لا تحمد عقباه[٢٤].

كما أكد الخطاب الصحفى بالأهرام على إبراز جهود مصر فى وقف العدوان على لبنان، ودعوة مصر للوقف الفورى لإطلاق النار، ودعوتها للمجتمع الدولى للتدخل لحل الأزمة لتجنب المزيد من التصعيد والدمار فى المنطقة[٢٥].

وحرصت الصحيفة على إبراز أن القرار المصرى مستقل ولا يخضع لضغوط أحد، ولا يدخل فى صفقات مع أحد، وأن الدور المصرى هدفه مصلحة المواطنين العرب الأبرياء العزل، وأن محادثات مصر مع السعودية فى إطار حرص الدولة على الاستقرار وعدم انزلاق المنطقة إلى المزيد من العنف، وأن تحرك مصر من منطلق مسئوليتها لحماية لبنان وليس من منطلق محور مصرى سعودى أردنى كما ردد البعض: «تحرك مصر من أجل وقف العنف فى لبنان ليس له علاقة بما يتردد عن قيام محاور جديدة فى الشرق الأوسط؛ لأن الرئيس ليس من أنصار المحاور أو التحالفات». . . «القمة المصرية السعودية تكشف

عن تطابق وجهات النظر، وتؤكد أن أى حديث عن عمل عربى مشترك حقيقى يعنى تحرك القاهرة والرياض، دون أن يعنى ذلك محاور فى العمل العربى؛ فمبارك نفى هذه الفكرة نفيًا قاطعًا؛ فالمحاور تعنى أن هناك جبهات مختلفة أو متصادمة، فى حين أن الأمر لا يخرج عن اختلافات فى التقديرات»[٢٦].

كما اهتم الخطَاب الصحفى فى الأهرام بإظهار وجود اختلافات فى المواقف بين مصر وواشنطن حول وقف إطلاق النار؛ «فمبارك يسعى أولاً لوقف إطلاق النار لتوفير دماء حزب الله وشعب لبنان، أما رايس فتسعى لإطالة أمد الحرب لمنح إسرائيل فرصة تدمير المزيد من قواعد نصر الله ومقاومته»[٢٧]... «كيف يقال إن مصر وأمريكا وإسرائيل واحد؟ إلى هذا الحد وصل البعض إلى أعلى مراحل الخبل؟ هل كفرت مصر لأنها تريد حلا؟ لقد قالت مصر منذ اللحظة الأولى إن الحل إيقاف الحرب، والدخول فى مفاوضات للجلاء عن مزارع شبعا، والإفراج عن الأسرى، والانسحاب الإسرائيلى من غزة، وإيقاف العدوان... فما وجه الاعتراض؟ لماذا السب واللعن وخلط الأوراق؟»[٢٨].

٢ ـ صحيفة المصرى اليوم

يشير تحليل خطاب جريدة المصرى اليوم إلى أن معظم مواد الرأى بالصحيفة اتجهت إلى توجيه الهجوم والنقد الشديد للحكومات العربية، وانتقدت بصفة خاصة الموقف الرسمى المصرى السعودى الأردنى حيال الأزمة، ووصفت الصحيفة الحكام العرب بأنهم «يتبارون فى اتخاذ المواقف المائعة والمتوازية مع مصالحهم التى تتخذ فى واشنطن»[٢٩]. «لم يبق للعرب سوى أن يثبتوا للدنيا أن ما يجرى فى فلسطين والعراق ولبنان مقاومة مشروعة وليس إرهابًا، وبالتوازى مع هذا الخطاب المتواضع تراجعت قوى العرب ميدانيًا.. وها هو المنحنى يهبط أكثر فأكثر؛ لتعلن دولتان عربيتان مثل مصر والسعودية أن ما يفعله حزب الله إنما هو مغامرة غير محسوبة.. هكذا لم يعد العرب يتحملون حتى فكرة المقاومة نفسها؟»[٣٠]، وإن بعض الأنظمة العربية وفرت الغطاء الإسرائيلى لحرب لبنان. وأشارت الصحيفة إلى أن الموقف الرسمى العربى يصيب بالصدمة: «لم نكن نتصور أن النظام الرسمى العربى ينتهى به هذا العجز والشلل إلى تواطؤ صريح مع إسرائيل فى حرب من هذا النوع ضد شعب عربى أعزل؛ فلا جدال فى أن التصريحات التى حاولت إلقاء اللوم على حزب الله، واعتبرت عمليته العسكرية مغامرة غير محسوبة العواقب؛ كانت غير

موفقة على الإطلاق وغير ملائمة من حيث توقيتها، وأنها ساعدت إسرائيل على تجاوز كل الخطوط الحمراء»[٣١].

وانتقدت الصحيفة الموقف المصرى من الأحداث، واعتبرت: «... إننا بلا دور وبلا تأثير وندور فى الفراغ، وهذا الفراغ يحلو للبعض أن يسميه حكمة واتزان»[٣٢]. وانتقدت تصريحات رئيس الوزراء المصرى بأن مصر لا تستطيع خوض حرب مع إسرائيل[٣٣].

وعبرت الصحيفة عن الشعور بالعجز العربى: «... فى انتظارنا المزيد بعد أن أصبحت ردود أفعالنا معروفة مقدمًا؛ تبدأ بالاستنكار والحسرة والتنديد، ومناشدة الصهاينة الضرب مع عدم استخدام القوة المفرطة»[٣٤].

وتساءلت الصحيفة: ما سر هذا الصمت الرهيب وكل هذه التنازلات التى نقدمها بلا حساب؟ لماذا يقبل حكامنا استباحة إسرائيل لهم ولنا، وإصرارهم على استضعافنا وانتهاك كرامتنا؟..[٣٥].

واهتمت الصحيفة بتفنيد الموقف المصرى الرسمى، والرد على الحجج التى يطرحها فى مواجهة من يتهمون النظام المصرى بالتخاذل عن اتخاذ موقف واضح من العدوان الإسرائيلى على لبنان بالقول: «إننا لن نتورط فى حرب ضد إسرائيل، ويقاتل جنودنا نيابة عن الآخرين». وترد الصحيفة أنها حجة فى غاية الغرابة؛ فلم يطالب أحد مصر بإعلان الحرب على إسرائيل، وأن هذه الحجة لم تقنع الشعب بتقبل الموقف الرسمى الذى لم يدن الجرائم الإسرائيلية والتأييد الأمريكى لها بعبارات واضحة[٣٦].

كما استنكرت الصحيفة تأخر التصريحات الصادرة من مجلسى الشعب والشورى بعد مرور ٢٢ يومًا على قيام الحرب، واستنكرت تصريحات وزير الخارجية أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشورى، التى أشار فيها إلى «أن العرب لن يحاربوا بالدماء المصرية»، وقللت من التحركات الرسمية بأنها لا تخرج عن تحذير سوريا من التورط فى هذه الحرب ودعوتها للتخلى عن المقاومة اللبنانية[٣٧].

ودعت الصحيفة الدولة المصرية للقيام بدورها الإقليمى للدفاع عن الأمن القومى، وحذرت من تآكل الدور المصرى، وطالبت بحسن إدارة وتوظيف كل ما نملكه من أوراق فى سبيل أن تبقى القاهرة قبلة لكل من يبحث عن حلول لمشكلات يمر بها الشرق الأوسط[٣٨].

وعلق البعض على التصريحات الرسمية المصرية بأنها غير موفقة واستفزت الكثيرين، وأنها تعكس اتساع الهوة بين المواقف الرسمية والمواقف الشعبية[٣٩].

وتساءل البعض عن السبب وراء كل الأموال المهدرة على العسكرة بدلاً من التنمية طالما لا نملك سوى شعار السلام والاستسلام الإستراتيجى الشهير منذ قمة بيروت ٢٠٠٢، وأننا أصحاب حكمة وعقل وتعقل، ولسنا من هواة المغامرة والمقاومة والدفاع عن شرف الأمة[٤٠].

واهتم الخطاب الصحفى بالمصرى اليوم بالرد على الخطابات الأخرى المؤيدة للموقف الرسمى، وانتقد تلك الآراء التى تطلب التعقل والنظر إلى حساسية الأوضاع الاقتصادية المصرية: «يرون فى الصمت على مجزرة قانا اختباراً لصلابة الليبرالية العربية فى مواجهة صراخ الفاشية الأصولية... لا تهز مشاعرهم الليبرالية الأشلاء تحت الأنقاض، ولا يحسون بالدماء تنزف وكأن ما فى عروقهم ليس دمًا عربيًا... دوركم مقصود.. إشاعة الوهن فى جسد الأمة»[٤١].

ثانيًا: موقف صحيفتى الدراسة من العملية التى قام بها حزب الله

١ ـ صحيفة الأهرام

أفردت صحيفة الأهرام مساحات واسعة على صفحاتها لمناقشة الجدل حول العملية التى قام بها حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية أفراد، وما أسفرت عنه من العدوان العسكرى على لبنان. ونشرت الصحيفة العديد من مواد الرأى التى ناقشت العملية ودلالاتها وما تسفر عنه، وتقييم مدى إيجابياتها وسلبياتها، والعوامل والقوى الكامنة وراءها.

وتراوحت الخطابات الصحفية بين معارض وناقد لتلك العملية (بنسبة ٤٠٪) وبين مؤيد لها (بنسبة ٦٠٪ من جملة مواد الرأى التى تناولت العملية)، وتمثلت وجهات النظر المعارضة للعملية فى أنه ليس من المنطق وضع الدولة اللبنانية وكذلك الدول العربية أمام أمر واقع يحتم عليها أن تختار إما أن تؤيد سياسة الكمائن التى ينفذها حزب الله دون استشارة أحد، وإما ترفض فتصبح خائنة للعروبة والإسلام والمقاومة: «أليس من الغريب أن يتجاهل حزب الله مجرد إبلاغ الحكومة اللبنانية بالعملية مسبقًا ثم يطالبها أن تبصم على

صحة إستراتيجيته . . . عندما تتحول المقاومة إلى أداة لإعطاء العدو ذريعة لانتهاك سيادة الدولة تتوقف تمامًا عن أن تكون مقاومة»[٤٢].

وتساءلت الصحيفة هل من حق نصر الله أن يعلن الحرب على إسرائيل ثم يوجه رسالة عتاب إلى العرب، وهو لم يشاورهم أو ينسق معهم فى قراره، وأن هذا الوضع جعل من حزب الله وكأنه دولة داخل الدولة يتصرف من تلقاء نفسه فى قرارات مصيرية مثل الحرب والسلام، وأنه لا بد أن تفرض حكومة لبنان سيطرتها على كل التراب اللبنانى، وتنهى وضع الدولة داخل الدولة الذى يمثله حزب الله حتى لا يتصرف منفردًا ويورط البلد والمنطقة فى مأزق آخر[٤٣].

وأشارت بعض مواد الرأى أن السلام السيئ قد يكون أفضل من المقاومة بغير قدرات تكافئ القوة العسكرية الإسرائيلية، وتجلب الدمار للبلاد العربية، وتهدر القدرات وتغلق كل مجالات التأييد، وأن نصر الله وغيره أعطوا لإسرائيل الذريعة التى كانت تنتظرها لكى تنفذ خطتها هى وتفرضها بالقوة والعدوان وجلبوا الخراب على المنطقة[٤٤].

ونبهت الصحيفة إلى أن أخطر ما فى الأمر أن أطرافًا إقليمية أولها إيران صارت تستطيع أن تشعل الحرب فى المنطقة العربية، كما أن الميليشيات المسلحة أصبح بينها تنسيق سياسى وعمل يتجاوز الحدود الوطنية، وأنه وراء عمليات الاختطاف عقلية واحدة أو عقيدة واحدة تقول إن دفع الأمور إلى حافة الهاوية هو أفضل أسلوب للخروج من المصاعب الحالية[٤٥].

وأشارت بعض الخطابات إلى أن توقيت العملية يشير إلى ضلوع إيران فى الأزمة:

«ما تريده إيران وحليفتها سوريا وحزب الله ذراعهم فى المعركة ليس سوى إشاعة الفوضى فى المنطقة» . . ورأى البعض أن حزب الله هو واجهة تقف خلفها إيران وسوريا، وأن إيران استخدمت حزب الله ضد إسرائيل[٤٦].

ومن الجانب الآخر أفسحت الصحيفة المجال لتوجه آخر يشيد بالمقاومة وبالعملية التى قام بها حزب الله، ويرى أنها جزء من المقاومة المشروعة، وأن القوانين الدولية تكفل هذا الحق؛ حيث وقع الأسر على أرض لبنانية محتلة، وأن هذه العملية رفعت الروح المعنوية للمقاومين، وهبطت بالروح المعنوية الإسرائيلية، وأنه إذا كانت إسرائيل تشن حربًا لاستعادة جنديين أسيرين فلماذا يحرم حزب الله من أن يفعلها من أجل مقاتليه الأسرى.

ورأت بعض المعالجات الصحفية أن هذه العملية تكتسب شرعيتها من ثلاثة أمور: **أولها:** أنها هجوم ضد موقع عسكرى فى أرض محتلة، **وثانيها**: أنها باتت خياراً لا بديل عنه لإطلاق الأسرى اللبنانيين، هذا فضلاً عن أن إسرائيل رغم سحب قواتها من لبنان فإن تطبيقها للقرار ٤٢٥ ظل منقوصًا بسبب تمسكها بالأرض والأسرى، **فضلاً** عن أنها لم تتوقف عن عدوانها على المجال الجوى اللبنانى[٤٧].

ومن جانب آخر اتخذت بعض الخطابات موقفًا وسطًا؛ حيث ترى أنه على الرغم من أن الأمر كان يتطلب حسابات أكثر دقة للموقف من قيادة حزب الله، لأن الحرب المفتوحة ستكون فى صالح إسرائيل؛ إلا أن العملية لا تتجاوز أعمال المقاومة المشروعة، رغم نزعة المغامرة فيها، وأنه قد يكون حزب الله أساء التوقيت، وربما تداخلت عناصر أخرى، ولكن ذلك لا يبرر انقسام الدول العربية، ولا يبرر أن ينفرط عقد لبنان بدعوى محاكمة حزب الله[٤٨] وأن ما قد يقوم به الطرف المجنى عليه من خطوات غير محسوبة قد تسهل مهمة إلصاق التهمة به، ويعطى للجانى مبررات للمضى فى تزييف الحقيقة بهدف إثارة حفيظة الجماعة الدولية ضده[٤٩].

ودافعت بعض الخطابات عن المقاومة؛ حيث أشارت أنه رغم الانتقادات لممارسات حماس وحزب الله؛ ولكن لا يجب أن ننزع عنهما شرف المقاومة، ولا ينبغى أن نوجه لهما اتهامات طائشة بأنهما تسببا فى هذه الحرب[٥٠]. وأشارت بعض المعالجات الصحفية إلى أن سلاح حزب الله هو الذى أكسب المواجهة مع إسرائيل قيمة ومذاقًا حينما طرح حيفا مقابل الضاحية الجنوبية.. ويكفى أن هذا السلاح خاض وحده معركة الكرامة المفقودة للأمة العربية كلها وليس لبنان وحده، وتساءل البعض: ما الذى يفعله حزب الله للإفراج عن مقاتليه بعد خمس سنوات من خروج إسرائيل؟ هل يعتمد على الحكومة اللبنانية أم المنظمات الدولية؟ هل يشكو للأمريكيين؟[٥١].

ودافعت بعض مواد الرأى عن حزب الله، وردت على من ينتقده بأنه كان سيجد الحجج اللازمة لتبرير العدوان الإسرائيلى، وإدانة حزب الله حتى لو تم العدوان بدون قيام حزب الله بعملية أسر الجنديين، وبررت ذلك بأنه سبق لهؤلاء إدانة عمليات الحزب ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان قبل انسحابه منها، وسلم هؤلاء الكتاب للولايات المتحدة بالحق فى شن الحرب الاستباقية حين كرسوا أنفسهم للدفاع عن أكاذيبها حول أسلحة الدمار الشامل. وأشار الخطاب المؤيد لحزب الله إلى أن صمود الحزب فى وجه العدوان أكسبه

مساندة من الشارع العربى وأثبت امتلاكه تقنية عالية كحركة مقاومة تتمتع بطول النفس وسرعة الحركة[٥٢].

٢ ـ صحيفة المصرى اليوم

أسفر تحليل خطاب صحيفة المصرى اليوم عن غلبة المعالجات الصحفية التى أيدت المقاومة اللبنانية ودافعت عنها، وأشادت بصمودها تجاه العدوان الإسرائيلى، وفى الوقت ذاته قامت بتفنيد الخطابات المعارضة للعملية التى قامت بها، على أساس أنها جلبت الدمار على لبنان، هذا بينما كانت مواد الرأى المنتقدة لحزب الله ضئيلة للغاية. ويشير التحليل إلى أن الخطاب الصحفى وصف حزب الله بأنه ليس تنظيمًا شيعيًا بقدر ما هو تيار عربى مقاوم، خطابه السياسى كان أقل الخطابات استخدامًا للنعرة الطائفية على الساحة اللبنانية، وأنه ارتبط منذ لحظة قيامه بفكرة مقاومة المشروع الصهيونى، وأن خطابه الاجتماعى والعقائدى كان متفتحًا ومنفتحًا على الآخر، وأنه فعل أكثر مما تكلم، ويتمتع بقيادة تحظى بقبول وثقة وإجماع الشعوب العربية... وأن حزب الله أثبت أن المقاومة المسلحة هى الإستراتيجية الوحيدة القادرة على هزيمة المشروع الصهيونى، والتفاف الشعوب العربية حولها هو الضمان الوحيد لنجاحها فى تحقيق غاياتها[٥٣].

وتشير النتائج إلى تعدد الحجج التى ساقها الخطاب الصحفى للمصرى اليوم وراء تأييده المقاومة اللبنانية؛ منها:

* تحميل حزب الله وأمينه العام المسئولية عما حدث أمر يحمل فى طياته تبرئة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة من المسئولية الفعلية عما يجرى فى لبنان وفلسطين: «كل الذين قاموا بإلقاء اللوم على حزب الله وتحميله مسئولية ما جرى قدموا لإسرائيل خدمة جليلة، ووفروا لها مظلة عربية تحتاجها لتبرير همجيتها»[٥٤].

* إن التمسك بالعقلانية لا يقدم جديدًا على أى صعيد، ولا يفعل إلا تقديم المبرر تلو الآخر للخضوع والتسليم بمشروع الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة... فتحت ستار العقلانية يتم تسويق العجز والقصور فى السياسات العربية: «لو تمسكت أى مقاومة بهذه العقلانية الباردة والحسابات الجامدة الكمية للقوة؛ لما عرف تاريخ العالم مفهوم المقاومة أصلاً، ولبقيت الأحوال على ما كانت عليه؛ أى سيادة الأقوى على الأضعف»[٥٥].

* وإذا كانت إسرائيل تستدعى كل قوتها انتقامًا لأسر حزب الله أو إحدى الفصائل الفلسطينية اثنين أو ثلاثة من جنودها؛ أفلا يحق منطقيًا للفلسطينيين أو حزب الله أن يستعملوا كل قوتهم للإفراج عن العشرات بل الآلاف من الأسرى فى السجون الإسرائيلية؟ وإذا كان لإسرائيل الحق فى الدفاع عن نفسها كما يقول الأمريكيون؛ فأين حق الفلسطينيين واللبنانيين؟ أم أن ما يحق لإسرائيل لا يحق لطرف عربى؟(٥٦).

وأشادت بعض الخطابات الصحفية بالمقاومة اللبنانية، وأن نصر الله أربك بقيادته حسابات العدو الإسرائيلى، ونجح فى إرباك المبهورين بالنموذج الأمريكى، وأن إسرائيل مجرد قوة عسكرية لا تقدر على تحقيق انتصار على الأرض فى حالة المواجهة (٥٧)، كما أضافت الصحيفة أن صمود المقاومة وقيادة السيد نصر الله لها أربك كلا من واشنطن وتل أبيب، وأسقط حساباتهم التى تجهل تاريخ المنطقة وثقافتها وتراثها. . وظهر للعيان أن المغامرة أمريكية/ إسرائيلية وليست لبنانية من جانب المقاومة(٥٨). «جاءت ما سموها مغامرة نصر الله لتحدث للمرة الأولى -فى أطول حرب خاضتها إسرائيل- خلافًا بين جيش وحكومة إسرائيل؛ يطالب الجيش الساسة بقرار سياسى بوقف الحرب كى لا يعلن فشله، ويتهمه السياسيون بحكومة أولمرت بالفشل وعدم إحراز نصر يقوى موقفهم التفاوضى»(٥٩).

ورأى البعض أنه على الرغم من التكاليف الباهظة للعملية التى قام بها حزب الله على الشعب اللبنانى؛ إلا أنه لا يمكن إدانتها «إلا إذا كانت إسرائيل دولة طبيعية تحترم القانون، ولا تمارس بحق الشعب الفلسطينى أسوأ صور التنكيل والبطش التى مارستها دولة احتلال فى العالم، وفى ظل صمت عربى ودولى وصل إلى حد التواطؤ مع هذه الجرائم»(٦٠).

ومن الجانب الآخر كانت الآراء الناقدة لعملية حزب الله ضئيلة للغاية، وترى أنه لا يمكن إدانة حزب الله وحده فى ظل الممارسات الإسرائيلية وخرقها للمواثيق الدولية، وفى ظل فشل العرب عن القيام بدور فاعل فى استعادة الحقوق العربية؛ فوصفت هذه العملية بأنها «صرخة احتجاج على ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية، ولكنها لم تمثل تحولاً نوعيًا فى ساحة المواجهة العربية ضد إسرائيل. . إنما جاءت صرخة منفردة لا تضيف إلى الواقع العربى شيئًا، وستزيد الواقع اللبنانى انقسامًا. وإذا كان من الوارد تفهم الرأى الذى يرفض عملية حزب الله نتيجة الثمن الباهظ الذى يدفعه اللبنانيون؛ فإن الرفض والتحفظ لا بد أن

يكون أكبر على أداء الحكومات العربية المعتدلة، التى فشلت أن تستثمر ساحة السلم فى بناء اقتصاد قوى، وديموقراطية مزدهرة، ووزن واحترام دولى»[٦١].

وعلى خلاف خطاب صحيفة الأهرام؛ فلم يظهر الاتجاه الذى يرى أن إيران وراء عملية حزب الله فى الخطاب الصحفى للمصرى اليوم إلا فيما ندر، ويرى هذا الاتجاه أن من الأهداف التى دفعت حزب الله لتنفيذ العملية غير المدروسة هو تخفيف الضغط الدولى على إيران بسبب مشكلة الملف النووى.

وتساءل أصحاب هذا الاتجاه: هل من أجل لعبة سياسية لصالح إيران يغامر حزب الله بتدمير نصف لبنان الجنوبى؟ وهل من أجل إيران يخسر العرب قوة المقاومة الوحيدة فى المنطقة والمؤثرة فى إسرائيل؟ لماذا لم يزن حزب الله الأمر هذه المرة بميزان حساس ـ كما كان يفعل فى كل عملية مقاومة ـ ويعرضنا لهذه الخسارة الإستراتيجية؟ هذا الخطاب الإستراتيجى لحزب الله سيترتب عليه أن يتفتت لخلايا مقاومة صغيرة، وتنهار القوة العربية التى لا تزال لديها القدرة على المواجهة العسكرية المحدودة مع إسرائيل[٦٢].

ثالثا: موقف صحيفتى الدراسة من العدوان الإسرائيلى على لبنان

١ ـ صحيفة الأهرام

هاجم الخطاب السياسى لجريدة الأهرام الحرب الإسرائيلية على لبنان، واعتبرها حربًا مفتوحة تهدف للقضاء على جميع عناصر المقاومة المشروعة لاستمرار احتلالها للأرض العربية بالقوة، وأنها تحسم من خلالها كل صور المقاومة، وتضع البداية الحقيقية للتعامل مع العالم العربى من منطلق فرض الأمر الواقع. وشبهت الصحيفة السياسة الإسرائيلية بتلك التى انتهجتها ألمانيا النازية لغزو أوروبا، وأن هذه الحرب تتجاوز بكثير الرد على عملية حزب الله[٦٣].

وأشارت مواد الرأى بالصحيفة إلى أن إسرائيل تمارس شتى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتمارس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبررت هذه الخطابات تلك المقولة بعدد من الحجج، منها أن جوهر هذه الحرب إلحاق عقاب جماعى بالغ القسوة للسكان المدنيين، بذريعة أتفه من أن يعطيها أى عاقل قيمة تذكر؛ وهى أسر جنود إسرائيليين،

وتدمير ما بناه الشعبان الفلسطينى واللبنانى عبر عقود طويلة . . . وهى من نفس نمط الحروب القذرة التى تندرج تحتها مثلاً حروب المغول بقيادة جنكيز خان وحروب التتار بقيادة تيمور لنك «وأن ما تم ارتكابه من أفعال تشكل جرائم ضد الإنسانية وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، وتتمثل فى القتل العشوائى المستمر للسكان المدنيين، وفى تدمير البنية الأساسية التى تقوم عليها حياة الإنسان، وفرض عقاب جماعى مفرط فى القسوة على السكان المدنيين»(٦٤).

كما انتقدت بعض الخطابات الصحفية بالأهرام رد الفعل الإسرائيلى، واعتبرته لا يتناسب مع ما قام به حزب الله؛ مما يوحى أن إسرائيل كانت لديها خطط جاهزة للانقضاض على لبنان، وأن ما يجرى هو مشهد من مشاهد معدة ومدبرة وجارية على قدم وساق . . إنها حرب الإبادة فى لبنان، وإن السرعة البالغة التى ردت بها إسرائيل على عملية أسر الجنديين والقوة البالغة التى تحركت بها، والأهداف المنتقاة التى دُمرت؛ كل ذلك يؤكد أن السيناريو كان معدًا وينتظر لحظة الانطلاق(٦٥).

وأشار بعض الكتاب فى صحيفة الأهرام إلى أن سبب القصف الإسرائيلى لا يرجع فقط إلى فاجعة اختطاف الجنود، ولكن يرجع إلى المفاجأة التى أذهلت القادة الإسرائيليين من هذا التحول النوعى فى تكتيك المقاومة التى ابتعدت عن قتل المدنيين إلى أسر العسكريين، فى عملية اتسمت بالبراعة والحرفية، وأن هذه العملية كشفت عن درجة عالية من الجرأة والخيال، وقدمت الدليل على أن إسرائيل وبالرغم من آلتها العسكرية الهائلة منكشفة أمنيًا أمام المقاومة، وأن هدف العمليات العدوانية فى الداخل الفلسطينى «تحت وهم أن الاستخدام المفرط للقوة كفيل بمحو عار الخيبة والانكسار أمام المقاومة العربية»(٦٦).

وأكدت معظم الخطابات الصحفية على أن الاحتلال الإسرائيلى هو السبب الرئيس، «وهو الذى أضعف تيار الاعتدال العربى، وساعد على نمو جماعات المقاومة، ونشوء قوى التطرف، وهو الذى عمق كراهية العرب والمسلمين، وأن المسئول عن كل ما يحدث هو استمرار استخفاف إسرائيل بالمطالب العربية المشروعة، والإفراط فى الرهان على عدم قدرة العرب على تحدى الأمر الواقع»(٦٧).

ومع تصاعد العمليات العسكرية فى لبنان وتوالى الأحداث والمشاهد المأساوية فى الأراضى اللبنانية؛ انتقد الخطاب الصحفى التوسع الإسرائيلى فى استخدام قنابل من نوع

غير مصرح باستخدامه، وأن ذلك يتناقض مع الأعراف الدولية، وأن مكمن الخطورة أن المشاهد المأساوية فى لبنان لا تمثل فقط انتهاكات جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف؛ بل تمثل أيضًا صورًا تترسخ فى وعى الشعوب وذاكرة الأطفال؛ لتبث فى نفوسهم قدرًا لا ينبغى الاستهانة به من الشعور بالمرارة والظلم والإهانة، وهو شعور كفيل بتوليد طاقة متجددة من الغضب والكراهية فى نفوس البشر، وأن هذه القوات تواجه مأزقًا شديدًا؛ حيث عاود الحديث عن الخوف من التورط فى المستنقع اللبنانى؛ نتيجة صمود حزب الله، وأن المعارك البرية كشفت عن فشل أجهزة التخابر العسكرية فى كشف خطط مقاتلى حزب الله وخطوطهم الدفاعية، وأن العسكريين الإسرائيليين يتصرفون بعد معركة بنت جبيل مثل «الذئب الجريح تسيرهم أوهام العجرفة والغطرسة وغريزة الانتقام، فى محاولة لاسترداد سمعة الجيش الإسرائيلى».

كما عبرت بعض الكتابات عن أن صواريخ حزب الله فى حيفا والشمال الإسرائيلى قد «أثلجت صدور الشعوب العربية التى أسقمتها منذ زمن الدعاية الصهيونية؛ فمنذ عام ١٩٧٣ وإسرائيل تَضرب ولا تُضرب»، وإن قصف حزب الله للمدن الإسرائيلية «إشارة تنذر بكل جسارة أن أىَ عدوان قادم على أمتنا لن تكلله سلامة الإياب؛ وذلك أن الفريسة نبتت لها مخالب وأنياب»[٦٨].

٢ ـ صحيفة المصرى اليوم

اتفقت صحيفة المصرى اليوم مع الأهرام فى توجيه الهجوم والانتقاد الشديد للعدوان الإسرائيلى على لبنان، وأعربت عن استنكارها للممارسات الإسرائيلية الوحشية فى لبنان، والتى أدت لتدمير البنية التحتية والعودة بها لسنوات طويلة للوراء.

وتساءلت الصحيفة عن أهداف إسرائيل من وراء شن هذه الحرب، ومدى قدرتها على توجيه هذه الضربة الشاملة دون مشاركة من جانب الولايات المتحدة، وارتباط أهداف الدولتين فى هذه الحرب. . وانتقدت الصحيفة الخيار العسكرى، وأنه لن يحقق الأمن للإسرائيليين، وأبرزت مساوئ التصعيد العسكرى على المنطقة: «هكذا تتحول المنطقة بأسرها إلى مكان آمن لا عنف فيه ولا سفك لدماء بعد أن تكون القوات الإسرائيلية قد أجهزت على الجنس العربى كله فى حرب إبادة عادلة».

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل التى قدمت لها الدول العربية كل مبادرات السلام لها أهداف أخرى ليس من بينها العيش بسلام: «إسرائيل أقنعت ملايين العرب بأنها دولة عنصرية أهدرت كل فرص السلام على الأرض، وأنها خرجت من نطاق السياسة إلى نطاق المطلق النازى بالاستهانة الإنسانية». ووصفت الصحيفة العدوان الإسرائيلى بأنه عدوان بربرى، يتعدى فى أبعاده مسألة رد الفعل التلقائى لأسر جنديين إسرائيليين، ولكنه وثيق الصلة بتواصل توظيف المعطيات والبيئة الدولية والإقليمية لصالح تنفيذ القرار الدولى ١٥٥٩، وإن تعجل إنهاء حزب الله والمقاومة يرجع إلى المخاوف من استمرار وجودهما وتعزيز مكانة إيران الإقليمية(٦٩).

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل منذ بدء القتال خسرت عدة أمور فى تفكيرها الإستراتيجى؛ منها أن حزب الله أثبت أنه بوسع جماعة قتالية عربية مدربة أن تدخل حدود إسرائيل، وتدير معركة محدودة ضد جيشها، وأن صواريخ حزب الله أضافت لبنة قوية فى سبيل القضاء على الحدود الآمنة التى بذلت إسرائيل جهداً فائقا فى سبيل الحفاظ عليها، هذا فضلاً عن تثبيت الصورة القبيحة للآلة الحربية الإسرائيلية، مع انكشاف إسرائيل جغرافيّا وإستراتيجيّا(٧٠).

وأضافت الصحيفة «أن ثمة قاعدة قانونية وأخلاقية تتمثل فى وجوب أن يكون رد الفعل متناسبًا مع حجم الفعل الأصلى، والعقوبة مع حجم الجريمة ونوعها، فى حين أسفرت الحرب عن أن السلوك الإسرائيلى لا يمت لسلوك الأمم المتحضرة بصلة، وأن موقف الأمم المتحدة من هذا السلوك يوحى بأن المجتمع الدولى بات محكومًا بشريعة الغاب، وأن فكرة القانون سقطت من قاموسه كلية»(٧١).

رابعًا: موقف صحيفتى الدراسة من السياسة الأمريكية تجاه الحرب

١ ـ صحيفة الأهرام

انتقدت الصحيفة السياسة الأمريكية تجاه الحرب على لبنان، من حيث انحيازها لإسرائيل، والتصريحات الأمريكية حول حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، مقابل إنكار هذا الحق للشعوب العربية، وسعيها لإطالة أمد الحرب لمنح إسرائيل فرصة لمزيد من التدمير للبنان وإمداد إسرائيل بالأسلحة، هذا فضلاً عن انتقادات الصحيفة لتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية بأن هذه الحرب سوف تسفر عن الشرق الأوسط الجديد.

كما أظهرت نتائج التحليل أن الخطاب الصحفى لجريدة الأهرام وجه انتقادات شديدة للانحياز الأمريكى الواضح للعدوان الإسرائيلى، وأشار إلى أنه لن يثمر سوى المزيد من الكراهية والعنف، وتساءلت الصحيفة إلى متى تصر واشنطن على إرجاء وقف إطلاق النار وتمد الجيش الإسرائيلى بالوقت: «إلى متى يظل الرئيس بوش غير عابئ بالغليان فى الشارعين العربى والإسلامى، لا يكترث بحقوق المدنيين رغم تشدقه بالديموقراطية، ولا يهتم بالضحايا الأبرياء من اللبنانيين»(٧٢).

وأشارت الصحيفة فى افتتاحيتها إلى أهمية الدور الأمريكى فى حل الصراعات الدولية، ودعت الولايات المتحدة للتدخل بفاعلية لوقف الحرب؛ لأنها الأكثر تأثيراً على إسرائيل؛ لوقف عدوانها(٧٣)، ومن جانب آخر أعربت بعض الخطابات عن اعتراضها على ازدواجية المعايير فى التعامل مع القضايا العربية: «يرفض المجتمع الدولى المتمثل الآن فى الولايات المتحدة بالدرجة الأولى قبول حق الشعب العربى فى الدفاع عن نفسه وفى إطلاق سراح أسراه، ويقبل عربدة إسرائيل فى الأرض العربية، وعدم انصياعها لتطبيق القانون الإنسانى الدولى(٧٤).

وانتقدت بعض مواد الرأى تصريحات رايس حول الشرق الأوسط الجديد: «لم تأت للشرق الأوسط بغير الحروب والدمار وتحويل المدن إلى خرائب... إنها تقصد منطقة بدون أدنى مقاومة للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.. بدون الحركة الوطنية فى فلسطين المحتلة وبدون حزب الله وبقية قوى المقاومة اللبنانية... هى ببساطة تريد شرقًا أوسطيًا من الخدم والأذلاء، أو هى تريد نظام عزل عنصرى باسم الديموقراطية»(٧٥).. «واشنطن وعميلتها إسرائيل تحاولان فرض الاستسلام علينا، وتتآمر الدولتان لفرض واقع جديد، ورسم خريطة جديدة للشرق الأوسط»(٧٦).

٢ ـ صحيفة المصرى اليوم

انتقد الخطاب الصحفى للمصرى اليوم الدور الأمريكى فى هذه الحرب، وتشابه إلى حد كبير مع خطاب صحيفة الأهرام فى ذلك، وأشارت بعض مواد الرأى بالمصرى اليوم إلى أن هذه الحرب بقرار وإدارة أمريكا، وأنها حرب تقوم بها إسرائيل بالوكالة عن أمريكا، وأن أمريكا «تعرت تمامًا أمام القيادة اللبنانية التى صدقت أن أمريكا تحميها وتبحث عن مصلحتها عندما أصرت على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ... ولم تجد لبنان

سوى ديموقراطية القصف والخراب والدمار برعاية أمريكا»[٧٧] . . وأن : «معركتنا مع أمريكا وليس إسرائيل ؛ فإسرائيل مجرد حاملة طائرات أمريكية ، وهى تتلقى الأوامر من واشنطن غير آبهة لا بقوانين وأعراف دولية ولا بمبادئ إنسانية»[٧٨] .

وهاجم خطاب المصرى اليوم التصريحات الأمريكية حول عدم وقف إطلاق النار ، حتى تمهل إسرائيل فرصة لتدمير لبنان ، وكذلك هاجمت الصحيفة تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية حول ميلاد الشرق الأوسط الجديد : «هل هناك ما هو أغبى من ربط مشروع الشرق الأوسط الجديد بالمجازر التى ترتكبها إسرائيل بحق الشعب اللبنانى . . . هذا الشرق الأوسط الجديد لا يحمل إلا الإذلال للشعوب العربية ، ولا يعنى سوى تغليظ العقوبة على شعب أعزل ومدنيين أبرياء»[٧٩] .

وانتقدت بعض مواد الرأى الخلط الأمريكى/ الإسرائيلى المتعمد بين الإرهاب والمقاومة ؛ أى إغفال الأبعاد السياسية التى تدفع قوى المقاومة المسلحة لممارسة العنف ؛ أى تحويله فقط لمسألة أمنية وجنائية .

وأشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة هى أكثر وحشية من إسرائيل ، وإلا ما وقفت فى وجه محاولات وقف إطلاق النار : «الولايات المتحدة أيدت ولا تزال تؤيد القوة الإسرائيلية الفاشية ضد أى عربى فى المنطقة ، وتسعى لبناء شرق أوسط جديد تكون الكلمة الأولى والأخيرة فيه لحليفتها إسرائيل»[٨٠] .

وحذرت الصحيفة من تدمير حزب الله ، ورأت أن ذلك سيعنى الانتقال من عصر المقاومة المسلحة إلى الإرهاب الأعمى ، ومن مرحلة البحث عن بناء دولة التوافق اللبنانية ، إلى مرحلة نهاية الدولة وتفككها وظهور جماعات إرهابية [٨١] .

خامسًا: موقف صحيفتى الدراسة من الدور العربى فى الحرب

١ ـ صحيفة الأهرام

أشارت بعض الخطابات الصحفية فى صحيفة الأهرام إلى أن مناقشات وزراء الخارجية العرب كشفت عن أن العالم العربى وصل إلى حالة إنهاك سياسى ومعنوى شديد ، وأن عمليات المقاومة أظهرت الحكومات العربية «عارية من ورقة التوت التى ظلت تختفى

وراءها؛ وهى الدعوة إلى عملية سلام وهمية قدمت فيها تنازلات دون أن تفضى إلى شىء». وتساءلت الصحيفة: ماذا فعلت الحكومات العربية طوال السنوات الماضية عندما لم يكن هناك صوت يعلو على صوت السلام؟ لقد سلمت ملف السلام إلى إسرائيل التى دفنته دون إعلان وتفرغت لقمع الفلسطينيين.

ودعا البعض إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لإقامة سلام القوة فى المنطقة بعيداً عن السلام غير المتكافئ على الطريقة الإسرائيلية التى تريد القوى الكبرى تطبيقها فى المنطقة من أجل مصالحها ومصالح إسرائيل، وأشار البعض إلى أن الذى مات هو الأمة العربية التى كان منوطًا بها التعامل مع ملف السلام العادل، ودعت بعض مواد الرأى العرب إلى الاستيقاظ من حالة الغيبوبة الاختيارية... «وأن إسرائيل قدمت درسًا جديداً للعرب الغافلين عن أبسط حقوقهم؛ حق حماية الوطن والحفاظ على ما تبقى من الأرض»[٨٢].

وأشار خطاب صحيفة الأهرام إلى أن موقف السكون أو العجز العربى هو وضع مفروض على الشعوب العربية، بغياب الإرادة السياسية التى تنبع من إدراك المسئولين لمسئوليتهم عن كسر دائرة السكون والإفلات منها.

وعلق بعض الكتاب فى الصحيفة على تصريحات عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية: «هل اكتشف الوزراء العرب الآن فقط أنهم خدعونا وضحكوا علينا؟ وهل ذهابنا إلى مجلس الأمن سيوقف الضحك علينا؟ إنهم يضحكون علينا ويخدعوننا منذ نحو ستين عامًا؛ أى منذ اشتعل الصراع العربى الإسرائيلى»[٨٣].

وانتقد الخطاب الصحفى الضعف العربى، وأشار إلى أن المصير العربى لم يعد بيد العرب، وأن العالم العربى دخل فى طور انتداب جديد قامت فيه واشنطن بدور الوصى وولى الأمر فى المنطقة: «إنها حرب كاشفة فضحت الكثير من عورات واقعنا، وبددت الكثير من الأوهام الشائعة»[٨٤].

واتفق الخطاب الصحفى لجريدة الأهرام مع الموقف الرسمى؛ حيث دعا إلى وقف إطلاق النار بلا شروط، ودعا المجتمع الدولى للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، وأن ما يحدث يدفع ثمنه المدنيون الأبرياء، وأنه يمثل انعكاسًا لغياب تسوية سلمية عادلة وشاملة لمشكلات المنطقة[٨٥].

٢ ـ صحيفة المصرى اليوم

هاجم الخطاب الصحفى لصحيفة المصرى اليوم المواقف العربية تجاه الحرب على لبنان هجومًا عنيفًا، وانتقدت الصحيفة التصريحات التى خرجت من بعض العواصم العربية، والتى أدانت حزب الله وحملته المسئولية، وأشارت إلى اتفاقها مع التصريحات التى خرجت من تل أبيب: «كأن السياسة الإسرائيلية تطابقت فى أهدافها وتوجهاتها مع رؤية بعض العواصم العربية فى الصراع العربى الإسرائيلى»(٨٦).

وانتقدت الصحيفة العجز العربى عن اتخاذ مواقف حازمة تجاه العدوان على لبنان: «أصبحنا عاجزين حتى عن إصدار بيان إدانة... رفعنا شعار الشرعية الدولية لنفرط فى أشلاء كرامتنا المبعثرة... باركنا تدمير لبنان باستنكار المغامرة غير المحسوبة لحزب الله»(٨٧).

وانتقدت الصحيفة السكون والصمت العربى وأطلقت عليه التخاذل العربى: «إنه ليس بجديد بل هو عرف عام...»... وهاجمت الصحيفة دعوة الحكام العرب الالتزام بالعقل والحكمة فى مواجهة الحرب: «إن الاعتصام بالعقل على طريقتهم أصابنا بالجنون؛ لأنه لم يحقق سوى الانتكاسات المتتالية، ولم يورث شعوبنا سوى الجوع والفقر والمرض والذل والهوان...»(٨٨).

واستنكرت الصحيفة تقديم اللوم لحزب الله، ودعت بدلاً من ذلك إلى محاكمة الأنظمة العربية، التى أدت بشعوبها إلى الضعف والهوان: «بدلاً من أن نلوم حزب الله الذى يحاول أن يسترد أسرى العرب؛ يجب أن نحاسب الحكام الأشاويس، الذين لم يمدوا للمقاومين يدًا، وتركوهم يقعون فى الأسر.. يجب أن نحاكم الذين أوصلونا إلى منتهى الضعف، وأخرجوا مقاومة العدو من المعادلة، وجعلوا الخيارات المتاحة أمامنا هى الاستسلام أو الموت...»(٨٩).

وانتقدت بعض الخطابات الصحفية الدول العربية التى تدعو لتنفيذ القرار ١٥٥٩، بينما إسرائيل لا تخدم القرارات الدولية: «وتبلغ المأساة ذروتها حينما ترى الدول التى كانت تغض الطرف عن تجاهل واحتقار إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بل تكاد تشجعها على ذلك، تتحدث هى الأخرى عن ضرورة احترام وتنفيذ القرار المريب ١٥٥٩»(٩٠).

ودعت بعض مواد الرأى إلى عدم الاعتماد على الحكام العرب أو الجامعة العربية، والمراهنة فقط على تحرك الشعوب: «لا يجب أن يراهن أحد على الحكام العرب، ولا على الجامعة العربية؛ فكل هؤلاء مشغولون بالحفاظ على كراسيهم وعلى مناصبهم... راهنوا فقط على تحرك الشعوب وعلى صحوة ضمائرهم»(٩١).

وانتقدت الصحيفة القمع الذى يمارس ضد الشعوب، فى حين لا يتعدى الأمر بيانات شجب ومناشدة تجاه إسرائيل: «وإن الحكام العرب يحاربوننا نحن فى الداخل.. يحاربون شعوبهم.. يحاربون بالرصاص الذى تدفع ثمنه الشعوب، بينما يحاربون العدو بالمانشيتات الصحفية»(٩٢).

وأشارت الصحيفة إلى الهوة العميقة التى تتسع بين الأنظمة العربية وشعوبها، لا سيما حيال قضايا الصراع العربى الإسرائيلى: «إلى متى تظل الشعوب الغاضبة الثائرة الرافضة فى واد، ويظل الحكام العرب فى واد آخر»(٩٣).

• مناقشة النتائج

- كشفت نتائج تحليل الخطابات الصحفية بالأهرام والمصرى اليوم عن تباين فى الأطر المسيطرة على المعالجة الصحفية فى الصحيفتين؛ حيث كان الإطار المسيطر فى الأهرام توجيه النقد للعدوان الإسرائيلى على لبنان، وما أسفر عنه من تدمير للدولة اللبنانية، والنتائج السلبية التى أسفر عنها؛ حيث برز إطار النتائج المترتبة فى المرتبة الأولى، وركز على العواقب الوخيمة على لبنان والمنطقة بأسرها من جراء نشوب الحرب، ثم يليه إطار المسئولية الذى تراوح بين مسئولية إسرائيل عن التصعيد العسكرى ومسئولية حزب الله عن تقديم ذريعة لإسرائيل لشن عدوانها، ومسئولية أمريكا عن استمرار القتال وعدم إصدار قرار عاجل بوقف إطلاق النار، فى حين كان الإطار المسيطر على خطاب صحيفة المصرى اليوم يتمثل فى نقد المواقف الرسمية العربية والمصرية، وإبراز مسئولية الأنظمة العربية عن تردى الأوضاع والعجز فى السياسات العربية. ويمكن تفسير تلك النتائج فى ضوء تباين أهداف السياسة التحريرية لكل صحيفة، ومدى علاقتها بالسلطة الحاكمة، ومدى التزامها بالتوجه الرسمى للدولة.

- يمكن القول إن الخطاب الصحفى لجريدة الأهرام التزم بتوجيه الخطاب السياسى الرسمى تجاه الحرب، وذلك بشكل أساسى، عبر افتتاحية الصحيفة ومقالات رئيس التحرير، وبعض المقالات الأخرى لعدد من الكتاب؛ حيث عنيت هذه الخطابات بإعادة إنتاج المقولات الأساسية التى انطوى عليها الخطاب الرسمى منذ بدء العدوان، وكذلك اهتمت هذه الخطابات بالرد على الاتهامات والانتقادات والأصوات المعارضة للموقف الرسمى من قبل الليبراليين واليساريين والإسلاميين، وتبرير الموقف الرسمى، والعمل على حشد التأييد له وإبراز تميزه عن المواقف الأمريكية والإسرائيلية، وإبراز اهتمام مصر بوقف إطلاق النار، وتجنيب المنطقة ويلات الحروب والدمار والانقسام.

- تشير النتائج إلى تفاوت حجم اهتمام الصحيفتين بمناقشة الموقف من عملية الوعد الصادق التى قام بها حزب الله؛ حيث ازداد الاهتمام بها من قبل المصرى اليوم (٦ ,٢٩٪) عنه فى الأهرام (٢١٪) هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة الخطابات المؤيدة للعملية فى المصرى اليوم (٨٤٪)، بينما لم تتعد هذه النسبة ٦٠٪من جملة الخطابات التى تناولت العملية فى الأهرام. ويرجع ذلك إلى أن صحيفة الأهرام وظفت الخطاب السياسى وتصريحات الرئيس كإطار مرجعى فى تناولها للحرب، وخاصة فى الافتتاحية ومقالات رئيس التحرير، هذا فضلاً عن عدد من مواد الرأى الأخرى التى قدمها بعض محررى الجريدة.

- أسفرت مقارنة الخطاب الصحفى فى الأهرام والمصرى اليوم حيال الموقف الرسمى المصرى والعربى تجاه الحرب، عن ارتفاع نسبة المواد المؤيدة لذلك الموقف فى الأهرام مقارنة بخطاب المصرى اليوم الذى كانت النسبة الغالبة فى مواد الرأى بها تعارض وتنتقد ذلك الموقف، وترى أنه غير موفق، ويعكس تراجعًا وتخاذلاً، ويسفر عن اتساع الهوة بين كل من المواقف الرسمية والشعبية، ويشجع إسرائيل على تجاوز كل الخطوط الحمراء.

- تشابهت الصحيفتان فى استنكار الحرب الاسرائيلية على لبنان، وإدانة التصعيد العسكرى الإسرائيلى، والتدمير الذى لحق بلبنان، وتشابهت التصورات والصفات التى قدمت فى الصحيفتين عن الحرب؛ فقد وصفت بأنها حرب وحشية إجرامية، حرب إبادة جماعية، حملة للفتك بالشعبين الفلسطينى واللبنانى، حرب إبادة اشتعلت بذرائع وهمية، وأنها حرب مبيتة. كما تشابهت الصحيفتان فى تقديم تصورات شديدة السلبية لإسرائيل والولايات المتحدة لمساندتها لتلك الحرب، وعدم التعجيل بوقف إطلاق النار.

- كشف تحليل خطاب صحيفتى الأهرام والمصرى اليوم عن وجود تنوع فى التصورات المقدمة عن حزب الله وزعيمه السيد حسن نصر الله وفقًا لتباين المواقف التى تعبر عنها كل صحيفة، ومدى التنوع فى المنطلقات التى يؤكد عليها كل خطاب. ويمكن القول إن حزب الله وزعيمه لم تقدم عنهما صفات سلبية إلا بنسبة قليلة للغاية، وظهر ذلك فى الخطابات التى انتقدت العملية التى قام بها حزب الله من أسر الجنديين الإسرائيليين، وتلك التى أيدت المواقف الرسمية العربية، غير أن هذه الخطابات لم تقدم تصورات شديدة السلبية لحزب الله، ولم تشن هجومًا عنيفًا عليه؛ وإنما اكتفت بتوجيه اللوم له على سوء تقديره للعواقب، وعلى إقدامه على تلك العملية التى جلبت الدمار للبنان، وأنها أعطت الذريعة لإسرائيل لكى تنفذ خطتها. غير أنه مع توالى الأحداث وتزايد حجم الدمار، وظهور الصور المأساوية على شاشات الفضائيات للضحايا من جراء القصف الإسرائيلى؛ تحسنت صورة حزب الله وزعيمه حتى بين الخطابات التى كانت تنتقده فى بداية الحرب. ومن أمثلة الصور الإيجابية عن حزب الله أنه أصبح «الرمز للصمود والتصدى للدفاع عن أمة انشغلت عن مهامها القومية بالانخراط فى ملذاتها وشهواتها»، و«أن عملية حزب الله سخرت من سمعة الجيش الذى لا يقهر».

- تشير النتائج إلى سيطرة الإطار الناقد والمهاجم للحكومات العربية فى خطاب المصرى اليوم مقارنة بالأهرام، وتقديم تصورات شديدة السلبية لتلك الحكومات؛ حيث تصفها بالخضوع والتخاذل، وأنه لا هدف لها سوى البقاء فى السلطة: «أنظمة تنام وتصحو وتسهر الليل على حماية عروشها». «ماتت الحكومات العربية منذ زمن طويل ودفناها ولم ننعها ولم نبك عليها». كما تشابهت خطابات صحيفة الأهرام فى تقديم تصورات سلبية للدول العربية، وإن كانت أقل حدة فى الهجوم؛ فأبرزت الضعف العربى، وأن العرب فى حالة غيبوبة اختيارية، وأن العالم العربى وصل إلى حالة إنهاك سياسى ومعنوى شديد.

***

الهوامش :

١- أسامة الغزالى حرب، «من السويس ٥٦ إلى جنوب لبنان ٢٠٠٦»، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٦-٧ .

٢- الافتتاحية، العدوان على لبنان: الأهداف والنتائج، المستقبل العربى، العدد ٣٣٠، أغسطس ٢٠٠٦، ص ص ٦-١٠؛ حسن نافعة، «التداعيات الدولية»، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، ١٠/٢٠٠٦، ص ص ٨٨- ١٠٣ .

٣- خير الله حسيب، «حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها»، المستقبل العربى، العدد ٣٣١، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ص ٦-٢٦ .

٤- لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل بشأن المتغير الإيرانى فى الحرب، انظر: نيفين مسعد، التداعيات الإقليمية: إيران، المستقبل العربى، ٣٣٢، ١٠/٢٠٠٦ .

٥- انظر: الأهرام ١٥/٧/٢٠٠٦ .

٦- لمزيد من التفاصيل حول المواقف العربية، انظر: أحمد يوسف أحمد، التداعيات العربية، المستقبل العربى، ٣٣٢، ١٠/٢٠٠٦، ص ص ٣٣- ٥١ .

7 - Mowlana, Hamid, "The Media and Foreign policy", in Malek, Abbas (ed.) Mass Media and Foreign Relations, New Jersey,Ablex Publishing Corporation, 1997, pp. 36-39.

- Piers, Robinson, "War and Media", Media, Culture and Society, vol. 27,No.6, 2005, pp. 951- 959.

- Stuart Allan et al., " Media Performance and War Efforts" , European Journal of Communcation , vol. 3 , 2005, pp.379-386.

8- Rhee,June W.," Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverge", Journal of communication, vol 47. No.3,summer 1997,pp.26-48.

9- Entman ,Robert M., " Framing : Toward Clarification of a Fractured Paradigm" , Journal of Communication, vol 43. No.4,Autumn 1993,pp.51-58.

10- Entman ,Robert M, " Framing U.S. Coverage of International News" , Journal of Communication, vol 41. No.4,Autumn 1991,pp.6-27.

11- Price,v. etal, " Switching Trains of Thought" , Communication : Research, vol. 24,No , 1997,pp481-506.

12- Scheufele, Dietram, " Framing As a Theory of Media Effects" , Journal of Communication, vol 49. No.4,winter 1999,pp.114-118.

13- Collagher,Karen & Schaull, Frank ," Assessing the Democratic Debate", Political Communication, vol 18 , 2002,pp.183-212.

14- Baker,these L.,Doing Social Researrch, 3rd ed., New York McGraw-Hill College,1999,pp.321-322.

١٥ ـ هشام عبد المقصود، «تأثير السياسة الخارجية للدولة فى المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢»، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة، ١٩٩٥ .

16- Nohrstedt, Stig A. et al.," From The Persian Gulf to Kosovo war, Journalism and Propaganda" ,Europeen Journal of Communication, vol. 15. No.3,Autumn 2000 p.357.

١٧ ـ رأى، الأهرام، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٨- إبراهيم نافع، عمود حقائق، الأهرام ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ صلاح منتصر، عمود مجرد رأى، الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٩- أسامة سرايا، الأهرام ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٠- إبراهيم نافع، عمود حقائق الأهرام ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢١- أسامة سرايا، الأهرام ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٢- عبد المنعم سعيد، الأهرام ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٣- أسامة سرايا، ما بعد قانا، الأهرام ٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٢٤- رأى، الأهرام، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٥- رأى، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٦- رأى، الأهرام، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ إبراهيم نافع، عمود حقائق، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٧- صلاح منتصر، عمود مجرد رأى، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٨- طارق حسن، أين عقلى، الأهرام، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٩- مجدى الجلاد، المسألة أخطر وحكامنا يعرفون كل شىء، المصرى اليوم، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٠- محمود الكردوسى، لكن خلفك عار العرب، المصرى اليوم، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣١- مجدى مهنا، فى الممنوع ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦، هل تنتظر النظم العربية أن تضرب إسرائيل شعوبها بالقنابل النووية كى تتحرك، المصرى اليوم، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٢- مجدى مهنا، «فى الممنوع»، المصرى اليوم، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٣- محمد صلاح، كلام والسلام، المصرى اليوم، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٤- لبيب سباعى، هتك عرض الأمة العربية، المصرى اليوم، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٥- طارق عباس، فلتقل خيراً أو لتصمت، المصرى اليوم؛ العرب تطوروا وكانوا يشجبون واليوم يناشدون، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٦- حسنين كروم، الشيعة وإعلان مصر الحرب على إسرائيل، المصرى اليوم، ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٧- مجدى مهنا، فى الممنوع، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٨- عمار على حسين، تآكل الدور المصرى، المصرى اليوم، ٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٩- حسن نافعة، هل تحولت مصر إلى ساعى بريد فى ديوان الحكومة الإسرائيلية، المصرى اليوم، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٠- عادل السنهورى، «سلاح للزينة والقمع وتسديد الثمن»، المصرى اليوم، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤١- حمدى رزق، «النوم بعيون مفتوحة»، المصرى اليوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٢- عبد الله عبد السلام، «فى معنى المقاومة»، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٣- انظر أمثلة المواد الصحفية التى أشارت لذلك الرأى:
- صلاح منتصر، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
- محمد السعدنى، «إهانة شديدة القسوة»، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٢ .
- رأى الأهرام، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٤- انظر على سبيل المثال:
- طارق حسن، «الجنين توفى والأم ماتت»، الأهرام، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦ .
- حازم عبد الرحمن، «عقلية الهزيمة»، الأهرام ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٥- حازم عبد الرحمن، «إيقاعات إيران والشام»، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٦- عبد الرحيم على، «حزب الله وإسرائيل»، الحرب بالوكالة، الأهرام ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦؛ محمد قدرى سعيد، حرب ضد إسرائيل، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦؛ رضوان السيد، «لبنان فى مهب الصراع على المنطقة العربية»، الأهرام، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٧- من أمثلة مواد الرأى التى اتخذت ذلك الموقف انظر:
- أحمد بهجت، صندوق الدنيا، ٢١/ ٧/ ٢٠٠ .
- محمود مراد، هل تنشب حرب شاملة، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
- نبيل عمر، ارتباك عام، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .
- فهمى هويدى، «بيان وزراء الخارجية الذى لم يصدر»، الأهرام، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٨- مكرم محمد أحمد، «حرب مبيتة»، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ طه عبد العليم، «فى مواجهة العدوان الإسرائيلى»، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ مكرم محمد أحمد، «تغيير المعادلة»، الأهرام، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٩- فؤاد عبد المنعم رياض، «الضمير العالمى وهم أم حقيقة»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٠- صلاح الدين حافظ، «مواقف ومخازى هذا الصيف اللاهب»، الأهرام ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥١- عمود أحوال عربية، «وعلى المقاومة السلام»، الأهرام ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ نبيل عمرو، «أسئلة صعبة»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٢- عبد العظيم حماد، «غاضبون دومًا على حزب الله»، الأهرام ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦؛ محمود سليمان، «مؤتمر روما هل أعطى الضوء الأخضر لمواصلة العدوان؟»، الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٣- حسن نافعة، «المقاومة هى الحل، والتفاف الأمة حولها هو النجاح»، المصرى اليوم، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٤- عبد العليم محمد، الشامتون يتكلمون، مرجع سابق.
٥٥- سليمان الحكيم، «منطق القوة وقوة المنطق»، المصرى اليوم، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٦- عبد العليم محمد، «الشامتون يتكلمون»، المرجع السابق.
٥٧- نصر القفاص، «نصر الله رمزهم فقط»، المصرى اليوم، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٨- فريدة الشوباشى، «فرصة بوش ضاعت»، المصرى اليوم، ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٩- كريمة الشيخ، «مغامرة الكرامة وحكمة أصحاب القمامة»، المصرى اليوم، ٣/ ١١/ ٢٠٠٦ .
٦٠- عمرو الشوبكى، «نهاية التيارات الإسلامية ونهاية التاريخ»، المصرى اليوم، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦١- عمرو الشوبكى، «عملية حزب الله: صرخة بلا صدى»، المصرى اليوم، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٦٢- أسامة هيكل، «الخطأ الإستراتيجى لحزب الله»، المصرى اليوم، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٣- أمين محمد أمين، «حرب مفتوحة»، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ سلامة أحمد سلامة، «الركوع لإسرائيل»، الأهرام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٤- محمد السيد سعيد، «حرب إجرامية فهل هى ذكية؟»، الأهرام ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ فؤاد عبد المنعم رياض، «الضمير العالمى وهم أم حقيقة؟»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٥- رجائى عطية، «سقوط آخر أوراق التوت»، الأهرام ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ صلاح منتصر، «حماقة القوة»، الأهرام ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٦- مسعود الحناوى، «المواجهة»، الأهرام ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦؛ حسن أبو طالب، «الصمود الفلسطينى يغير قواعد اللعبة»، الأهرام، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٧- مكرم محمد أحمد، «أزعر الحى العربيد»، الأهرام، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ مرسى عطا الله، «تساؤلات مشروعة وسلوك مجنون»، الأهرام، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٨- أحمد بهجت، «صندوق الدنيا»، الأهرام، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦؛ سليمان عبد المنعم، «الأسئلة الأولى فى الحرب على لبنان»، الأهرام، ١/ ٨/ ٢٠٠٦؛ إبراهيم نافع، «عمود حقائق»، الأهرام، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦؛ مكرم محمد أحمد، «بنت جبيل»، الأهرام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦؛ سعيد اللاوندى، «قراءة فى قاموس الحرب الإسرائيلية على لبنان»، الأهرام، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ على فاضل حسن، «فريسة ذات أنياب»، الأهرام، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٩- إبراهيم عبد المجيد، «دم لبنان حرام علينا»، المصرى اليوم، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦؛ إبراهيم البحراوى، «الحرب المفتوحة أين تتوقف؟»، المصرى اليوم، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦؛ محمد سلماوى، «الخيار العسكرى والسلام»، المصرى اليوم، ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٠- عمار على حسن، «ما خسرته إسرائيل»، المصرى اليوم، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٧١- المصرى اليوم، «هل تنتظر النظم العربية أن تضرب إسرائيل شعوبها بالقنابل النووية كى تتحرك؟»، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٢- مكرم محمد أحمد، «المستنقع اللبنانى ينتظر»، الأهرام ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ أحمد بهجت، «الطبخة الجديدة»، الأهرام، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٣- رأى، الأهرام، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٤- هدايت عبد النبى، «سخف المجتمع الدولى»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٥- محمد السيد سعيد، «أى معنى للشرق الأوسط الجديد»، الأهرام ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٦- مصطفى سامى، «موت السلام»، الأهرام، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٧٧- عمرو خفاجى، «سقوط أمريكا»، المصرى اليوم، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٨- فريدة الشوباشى، «مولود رايس مشوه»، المصرى اليوم، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦ .
٧٩- خالد صلاح، «رجال أمريكيون أغبياء»، المصرى اليوم، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٠- أسامة هيكل، «قبلة مكلفة جدًا جدًا»، المصرى اليوم، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨١- عمرو الشوبكى، «تدمير حزب الله وميلاد الزرقاوى الشيعى»، المصرى اليوم، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٨٢- سلامة أحمد سلامة، «سقوط ورقة التوت»، الأهرام، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ عبد الله عبد السلام، «قائمة الخطابات»، الأهرام، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦؛ أمين محمد أمين، «موت السلام»، الأهرام ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ مصطفى سامى، «محنة العرب»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٨٣- عاطف الغمرى، «هذا السكون العربى»، الأهرام، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ صلاح الدين حافظ، «وماذا بعد أن ضحكوا علينا؟»، الأهرام، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ فهمى هويدى، «الكاشفة»، الأهرام، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٨٤- رأى، الأهرام، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦؛ إبراهيم نافع، حقائق ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٥- مجدى مهنا، «فى الممنوع»، المصرى اليوم، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٦- سحر الجعارة، «ما العرب إلا بئر نفط»، المصرى اليوم، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٧- أول العقل أعناق الرجال، مساحة رأى، المصرى اليوم، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ «العرب تطوروا كانوا يشجبون واليوم يناشدون»، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦ .
٨٨- أسامة غريب، «أنت السيد وسواك. . . المسوخ»، المصرى اليوم ٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٩- حمدى الكنيسى، «تعالوا نلغى عقولنا»، المصرى اليوم، ٣/ ١١/ ٢٠٠٦ .
٩٠- مجدى مهنا، «فى الممنوع»، المصرى اليوم ٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩١- رفعت رشاد، «وسوف نبصق على قبوركم»، المصرى اليوم، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦؛ «مواطن لا يفتخر بعروبته»، عمود ممنوع، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦ .
٩٢- محمد عبد الله، «عندما تضربنى إسرائيل على وجهى»، المصرى اليوم، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩٣- حسن نافعة، «هل تحولت مصر إلى ساعى بريد فى ديوان الحكومة الإسرائيلية؟»، المصرى اليوم، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

***

٦ ـ قراءة فى خطاب السيد حسن نصر الله بين بناء نسق وهدم أسطورة

أ. نسمة شرارة(*)

«إن إسرائيل قوية فى أوهامنا فقط، وإنه عندما يسقط هذا الوهم ونستخدم القوة الكامنة فينا سنجد أن هذا الكيان الذى اسمه إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت».

حسن نصر الله

مقدمة

تعكس إستراتيجية حسن نصر الله فى تعامله مع الأداة الإعلامية فى مرحلة العدوان على لبنان إدراكه لأمرين:

ـ الدور المحورى الذى تلعبه هذه الأداة فى التأثير على قناعات وإدراكات الطرف المستهدف، من خلال قدرتها على نقل الأخبار والأفكار والمعلومات.

ـ خطورة الأداة الإعلامية، باعتبارها من أهم الأدوات التى تستخدم فى الحرب النفسية، وبالذات فى أوقات الصراع؛ فعلى سبيل المثال هى الأداة القادرة على نقل أخبار الميدان وتفاصيلها بطريقة قد تقوى المعنويات أو تضعفها؛ تقلل من قيمة الانتصار أو تزيد من وقع خسائر ضئيلة، أو تضخم القدرة الدبلوماسية لدولة معينة لإجبار الآخرين على السير مع توجهاتها[1] فيقول نصر الله: **«إننا بمواجهة التهديد والخطر نحن بحاجة إلى الدبلوماسية والسياسة والإعلام؛ الإعلام الذى يحدد العدو والصديق، الإعلام الذى**

(*) باحثة فى العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

يخوض الحرب النفسية مع العدو، والذى يستنهض الهمم..» «.. بحاجة إلى إستراتيجية إعلامية....»[٢].

والدلـيل على تبلور هذا الإدراك من جانب نصر الله إنشاؤه لقناة المنار التلفزيونية فى عام ١٩٩٦؛ وذلك لقناعته بأهمية «نشر الكلمة بين الناس»[٣] ومنذ عام ٢٠٠٠ أصبحت قناة المنار تبث إرسالها للعالم كله عبر الأقمار الصناعية. وكان نصر الله يهدف من ذلك إلى وصول دعاية حزب الله وخطبه ورسائله إلى مسمع العالم كله. وفى عام ٢٠٠٤ قُدر عدد مشاهدى قناة المنار بعشرة ملايين[٤].

وتعد خطب حسن نصر الله من أهم الأدوات الإعلامية التى استخدمها أثناء العدوان على لبنان لمواجهة ما هو أخطر من الضربات العسكرية وهدم البنية الأساسية؛ وهو محاولة العدو الإسرائيلى اختراق معنويات الشعب اللبنانى وتحطيمها.

ولمواجهة هذا الخطر وظف نصر الله خطبه لتحقيق هدفين:

١ـ **الهدف الأول**: بناء النسق الفكرى والقيمى للجبهة الداخلية: وهذا الهدف يعكس إدراكه لمدى خطورة اختراق هذا النسق من جانب العدو؛ لما يؤدى إليه من اضطراب فى المجتمع وضعف قدرته على الصمود.

٢ـ **الهدف الثانى**: هدم أسطورة الأمن الإسرائيلى: وهذا الهدف يعكس معرفته لطبيعة المجتمع الإسرائيلى، وأن أحد أساليب إضعافه خرق نسيج المجتمع، وبث الشعور داخله بالخوف والقلق وعدم الثقة.

وعلى هذا النحو تقدم الدراسة قراءة فى خطب نصر الله فى مرحلة العدوان على لبنان، فى محاولة للتعرف على كيفية تفعيل خطبه فيما يمكن تسميته بـ«المقاومة النفسية». وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية؛ وذلك على النحو التالى:

أولاً: حسن نصر الله: صناعة كاريزمية

الإنسان ليس وليد فكره؛ إنما هو نتاج تفاعله مع البيئة المحيطة به، والتى تؤثر فيه وفى تركيبته الشخصية، ويؤثر هو فيها من خلال فكره ومعتقداته.

ولد حسن نصر الله فى ٣١ أغسطس ١٩٦٠ فى بلدة البازورية فى الجنوب اللبنانى، فى عائلة مكونة من أربعة أشقاء هو أكبرهم، وخمس شقيقات[٥] انتقل فى سن صغيرة من البازورية إلى حى الكرنتينا فى الضاحية الجنوبية لبيروت، وهى من المناطق التى تتسم بالبؤس والفقر الشديد. وقد نشأ حسن نصر الله فى عائلة فقيرة، فكان والده السيد عبد الكريم نصر الله بائع فواكه وخضروات. . وحينما تحسنت حالته فتح محل بقالة صغيراً، وكان حسن يذهب لمساعدته هناك. وقد التحق بمدرسة النجاح فى الحى ليتلقى تعليمه الابتدائى، ثم مدرسة سن الفيل الحكومية[٦] وقد تأثر نصر الله فى هذه الفترة الأولى من نشأته بثلاثة عوامل كان لها دور كبير فى تكوين شخصيته:

- إن منطقة الكرنتينا التى أمضى فيها السنوات الأولى من عمره منطقة يتجمع فيها المحرومون من كل بقاع لبنان، ولم يوحد بينهم رابطة الدين أو الطائفة؛ وإنما الحرمان والفقر، وبالتالى نشأ نصر الله وفكره خالٍ من التعصبات الدينية أو العرقية.

- كبر حسن نصر الله وأمامه مثل أعلى طالما حلم بأن يكون مثله؛ وهو مقتدى الصدر مؤسس المجلس الإسلامى الشيعى وحركة المحرومين. ففى سيرته الذاتية يروى حسن نصر الله أن والده كان لديه صورة لمقتدى الصدر معلقة على الحائط فى محل البقالة الذى كان يمتلكه؛ فكان يجلس وهو صغير على الكرسى أمام تلك الصورة، ويطيل النظر إليها، ويتمنى أن يصبح مثله يومًا، وقد كان يراقب حركة الإمام وخطبه فى الكنائس والمساجد والساحات العامة، والتى كان يركز فيها بالأساس على مفاهيم مثل الإنسان، الوطن، الكرامة، الإيمان، التنمية. واستمر حبه لمقتدى الصدر راسخًا فى وجدانه طوال حياته، ويتجلى تأثيره على معتقداته التى تنعكس بوضوح فى خطبه وفى تكوين شخصيته وتمتعه بحضور طاغٍ وكاريزما.

- عمله فى محل والده منحه فرصة كبيرة لممارسة شغفه بالقراءة؛ فكان يذهب هناك لمساعدته وهو فى التاسعة من عمره ويقرأ القرآن أو القصص الدينية عن الرسول. وكان نصر الله يقرأ كل ما يقع تحت يده من مادة للقراءة؛ فإن وجد كتابًا لا يفهمه يضعه جانبًا ليقرأه حينما يكبر سنًا[٧] كان ينزل إلى البرج ساحة الشهداء القديمة مركز المدينة ليحصل على كتب لدى باعة الكتب المستعملة الذين كانوا يفترشون الرصيف[٨]؛ ومن ثم أدرك نصر الله منذ سن صغير أهمية المعرفة وكيفية الوصول إليها وتوظيفها.

ـ لم تكن عائلته متدينة بشكل متميز، ولكن حسن نصر الله كان متدينًا منذ الطفولة؛ فلم يكن فى الحى الذى يعيش فيه مسجد فكان يذهب إلى مسجد سن الفيل أو برج حمود أو النبعة ليصلى. ويقول رفاقه فى مدرسة الكفاح إنه كان متدينًا بالفطرة، ولا يقبل أى مزاح يمس الدين[٩]؛ ومن ثم أصبح الدين جزءاً أساسيًا من خريطة إدراكه ومحركه الأساسى ومنظوره للعالم من حوله.

وكان لمجريات الأوضاع الداخلية أثر كبير فى تكوين شخصية نصر الله فى هذه المرحلة؛ فقد كانت لبنان فى هذه الفترة تغلى؛ تصارع شديد بين الأحزاب، خلل داخلى واقتحام من قوى خارجية، مع وجود عشرات الآلاف من النازحين الفلسطينيين يتدفقون ويشكلون ضواحى فقيرة جديدة، وبالتالى تنامى عند نصر الله منذ صغره وعى شديد بأمرين كان لهما أثر كبير على فكره من بعد: الواقع اللبنانى وتعقيداته، وخطورة تركيبته، والصراع التاريخى الذى يدور على الأرض التى تقع وراء الحدود.

فى عام ١٩٧٥ دخلت لبنان الحرب؛ ومن ثم عاد النازحون إلى قراهم الأصلية، فعادت عائلة نصر الله إلى البازورية والتى أنهى فيها نصر الله تعليمه الثانوى فى مدينة صور الساحلية[١٠].

وقد مثلت هذه النقلة منعطفًا مهمًا فى حياة السيد حسن نصر الله، فعندما عاد إلى البازورية بدأ فى زرع أول نواة فى تاريخ سجله السياسى؛ حيث انخرط فى صفوف حركة أمل، والتى كانت تعرف وقتها بحركة المحرومين. وقد كان انضمامه للحركة نابعًا من تعلقه العاطفى بمقتدى الصدر، وأصبح ممثلاً للقرية وهو فى الخامسة عشرة من عمره.. ومن هنا بدأت خبرته التنظيمية، والتى تطورت معه عبر السنوات لتصبح هى من أهم نقاط قوة حسن نصر الله.

ولكن بعد فترة قصيرة بدأ اهتمامه بقرية البازورية يتراجع؛ لأن تلك القرية كانت تتحول إلى ساحة لنشاط المثقفين الماركسيين، وخاصة مؤيدى الحزب الشيوعى اللبنانى؛ ومن ثم عقد العزم على السفر إلى النجف فى العراق ليكمل تعليمه.

وهو فى السادسة عشرة من عمره قابل فى مسجد فى مدينة صور العلامة السيد محمد الغروى، وكان يعمل مدرسًا نيابة عن الإمام موسى الصدر. وبمجرد أن علم العلامة قرار نصر الله كتب رسالة توصية إلى آية الله السيد محمد باقر الصدر ليدخله بفصوله فى النجف.

لدى وصوله إلى النجف تعرف على عباس الموسوى؛ مما كان بداية صداقة دامت لسنوات، وأثرت بشكل كبير على حياته؛ حيث أصبح فيما بعد أستاذه وملهمه ورفيق دربه وكفاحه، حتى تم اغتياله بواسطة صاروخ إسرائيلى أطلق من مروحية ليدمر سيارته وليستشهد ومعه زوجته وطفله[١١].

وقد قرأ الصدر الرسالة وأوصى تلميذه الموسوى أن يهتم بحامله، وأن يوفر له حاجاته الأساسية، ومن هنا عاش نصر الله فى إحدى الحوزات العلمية فى النجف، والتى تتسم بالنظام الشديد والتقشف والزهد؛ فهى وحدة لطلب العلم[١٢].

وقد بدأ حسن نصر الله دراسة المقدمات؛ وهى المدخل الأساسى لطالب العلم، وكان أحد تلاميذ عباس الموسوى الذين اتسموا بالانضباط الشديد والجدية، وبسبب ذلك استطاع نصر الله وزملاؤه الانتهاء من هذه المرحلة فى سنتين بدلاً من خمس؛ بسبب رفضهم قطع الدروس بالإجازات[١٣]؛ مما يدل على مدى جدية نصر الله والتزامه وشغفه بالعلم.

وقد أتم المرحلة الأولى فى عام ١٩٧٨؛ إلا أن ثلاثة أمور حالت دون استكمال تعليمه هى: خطف السيد موسى الصدر فى ليبيا فى مرحلة حرجة جدًا فى لبنان، والاجتياح الإسرائيلى الأول للبنان؛ مما خلق أوضاعًا سياسية معقدة، ومنها توسيع نفوذ الفلسطينيين وحلفائهم من ناحية، واختراق إسرائيل مواقع سياسية لدى العديد من الأطراف اللبنانية من ناحية أخرى، كما بدأ نظام البعث الحاكم ممارسة ضغط على الدارسين الأكراد، ورحل الكثير منهم إلى بلادهم؛ حيث تم اتهام الدارسين اللبنانيين بأنهم عملاء لحركة أمل، أو بأنهم عملاء لجهاز المخابرات السورية[١٤].

أغارت قوات صدام حسين على الحوزة الدينية، وقد قُدر لنصر الله ألا يكون هناك عندما أغارت الشرطة عليهم، وبمجرد أن حدث ذلك غادر النجف فورًا وعاد إلى لبنان، ولكنه لم يعد إلى الجنوب بل إلى بعلبك؛ حيث أسس عباس الموسوى هناك مدرسة على غرار النجف، وهنا واصل حسن نصر الله تعليمه فى هذه المدرسة، وفى نفس الوقت أبقى نصر الله تعاونه مع حركة أمل، وعين فور رجوعه ممثلاً سياسيًا لها فى منطقة البقاع.

لعبت الأحداث الإقليمية دورًا مهمًا فى هذه المرحلة من حياة حسن نصر الله أهمها:

ـ اندلاع الثورة الإيرانية، وانتقال وهجها إلى لبنان، وانتشارها وبالذات فى البقاع، وتم فتح خط عقائدى بين رجال الدين الذين عملوا فى حركة أمل فى البقاع وإيران من خلال الزيارات المتبادلة؛ ومن ثم بدأت العلاقات مع إيران تتنامى.

ونتيجة لذلك بدأ يحدث انقسام واضح داخل حركة أمل، والتى كان يتزعمها فى ذلك الحين نبيه برى، وقد تجلى هذا الانقسام فى تيارين:

* تيار سياسى بقيادة نبيه برى، والذى التزم بالخط السورى.

* تيار دينى كانت قاعدته رجال الدين، وبالتحديد المجموعة التى جاءت من النجف وتابعت دراستها فى حوزة الموسوى، إضافة إلى مئات من الكوادر الذين أطلقوا على أنفسهم «أفواج المقاومة المؤمنة».. وكان خط الإمام الخومينى واضحًا، وقدمت إيران إليه العديد من المساعدات(١٥).

ـ فى يونيو ١٩٨٢ بدأت إسرائيل اجتياح لبنان، واستولت على بيروت.. وعلى إثر ذلك تأسست «جبهة الخلاص الوطنى»، وقد أبدى نبيه برى قدرًا كبيرًا من الاهتمام بالانضمام إلى تلك الجبهة، ولكن الأصوليين الدينيين عارضوا ذلك لأنهم رأوا أنها تهدف إلى إيصال بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية؛ الأمر الذى يرفضونه؛ لأنه فى نظرهم رئيس للقوات اللبنانية يرمى إلى التطبيع مع العدو الإسرائيلى(١٦). هذا التيار المعارض ومنه الموسوى ونصر الله وإبراهيم السيد انفصلوا عن الحركة، ودخلوا فى ائتلاف مع جماعات أخرى خارج تلك الحركة، وشكلوا نواة «حزب الله»، والذى بدأ العمل سرًا، وأعلن رسميًا بعملية استشهادية قام بها أحمد قصير(١٧).

وقد تأسس حزب الله وحسن نصر الله فى الثانية والعشرين من عمره، وحتى مع صغر سنه إلا أنه أصبح مديرًا للحزب فى منطقة بعلبك، ثم لمنطقة البقاع بأسرها، ثم عُين معاونًا، ثم نائبًا للسيد إبراهيم أمين السيد الذى كان مديرًا للحزب فى بيروت.

بعدها قرر الحزب أن يفصل الشئون السياسية عن نشاطه العملياتى والتنظيمى، واختار السيد إبراهيم الفرع السياسى، وأصبح نصر الله مسئولاً عن الجانب التنظيمى؛ ومن ثم مدير منطقة بيروت من بعده، ثم تم استحداث منصب المدير العام التنفيذى والذى تولاه نصر الله؛ وهو المسئول عن تنفيذ أوامر المجلس الاستشارى، الذى يضم علماء ومجاهدين وقاعدة جماهيرية. وقد عانى المجلس من أن حلقة الوصل بين المجلس والقاعدة لم تكن

ظاهرة بوضوح؛ مما أدى إلى ضياع المسئولية عند التنفيذ الخاطئ للقرار؛ ومن ثم بتوليه هذا المنصب أصبح نصر الله حلقة الوصل؛ أى إنه صار مسئولاً عن تعميم القرار وتنفيذه وتحمل مسئوليته ومتابعته.

وقد منح هذا المنصب نصر الله ميزتين أساسيتين: ساهم هذا المنصب فى مد وتقوية علاقاته بالقاعدة الشعبية، والتى استطاع كسب ثقتها، كما نمى خبرته التنظيمية؛ حيث شارك حسن نصر الله بين عامى ١٩٨٢، و١٩٨٩ فى عدة مهمات تنظيمية، ساهم خلالها فى بناء الكوادر وتعليمها وتحضيرها للمقاومة والجهاد.

ومع هذا لم يغب عن عينى نصر الله حلمه القديم، وشغفه للعلم والمعرفة، وتكملة تعليمه الدينى؛ ولهذا ترك كل شىء فى عام ١٩٨٩ وذهب إلى قُم فى إيران لاستكمال دراسته، ولكنه سرعان ما عاد إلى لبنان فى عام ١٩٩٠ بسبب:

* آلية الصلح الأمريكية السورية الجديدة التى سمحت لدمشق بدور أكبر فى لبنان بعد إطاحة ميشيل عون؛ هذا الدور الذى رأى فيه نصر الله فرصة كبيرة لدعم المقاومة.

* وجود علاقات إيرانية سورية جديدة سمحت بعبور المساعدات.

* سهل الجيش اللبنانى مرور المقاومين ورفض أى قرار يؤدى إلى التصادم حتى لا يكون حاجزاً بين المقاومة وإسرائيل.

ومن ثم وجد نصر الله فى هذه الظروف فرصة كبيرة لدعم المقاومة، فترك قُم وعاد إلى لبنان.

فى عام ١٩٩١ انتخب الموسوى أمينًا عامًا لحزب الله، والشيخ نعيم قاسم نائبًا له، أما نصر الله فعاد إلى منصبه القديم كمسئول تنفيذى لقرار مجلس الشورى، ولكن سرعان ما جرت الأحداث ليواجه نصر الله بفاجعة كبرى؛ حيث استشهد صديق عمره عباس الموسوى بصاروخ إسرائيلى لينتخب مجلس الشورى حسن نصر الله أمينًا عامًا من بعده، رغم أنه الأصغر سنًا من بين أعضاء المجلس.

ويقول نصر الله إنه عندما تم اختياره لهذا المنصب رفض فى أول الأمر؛ فقد كان لديه مخاوف كثيرة وقلق شديد لأنه كان صغير السن، وكان فى ذلك الوقت مكلفًا فقط بالترتيبات الداخلية للحزب، ولم تكن له خبرة فى شئون الحزب الخارجية[١٨].

خاض حسن نصر الله منذ توليه الأمانة العديد من الحروب والمواجهات مع المحتل الصهيونى، منها حرب «تصفية الحساب» فى عام ١٩٩٣ وحرب «عناقيد الغضب» فى إبريل ١٩٩٦ التى توجت ما عرف بتفاهم نيسان؛ وهو عملية تنظيم الاشتباك فى الجنوب اللبنانى، فتم الاعتراف دوليًا ولأول مرة بحق المقاومة فى العمل والتحرك بعدما كانت توصف بالإرهاب؛ مما أتاح للمقاومة حرية الحركة، ومكنها من تحرير الأراضى فى مايو ٢٠٠٠[١٩].

وتتسم شخصية حسن نصر الله بالعديد من السمات التى جعلته يحظى بشعبية واسعة، سواء بين أنصاره، أو حتى لدى العدو؛ ومنها:

- **الهدوء والثبات**: فهو عندما يتحدث يبعث شعور بالأمل والأمان والطمأنينة واليقين بما ستجرى عليه الأمور.

- **الكاريزما**: يرى نصر الله أن الكاريزما موهبة إلهية يمكن تنميتها من خلال التثقيف واكتساب الخبرة، ولكن يظل هناك عنصر لا بد منه وهو الموهبة.

- **الصدق**: وهى الصفة التى أكسبته ثقة الناس، وتعضدت هذه الصفة باستشهاد ابنه الأكبر هادى، والذى كان فى الصفوف الأمامية فى إحدى عمليات حزب الله ضد جنود الاحتلال فى عام ١٩٩٧.

ثانيًا: بناء النظام الفكرى والقيمى فى الجبهة الداخلية[٢٠]

من أهم أهداف الحروب النفسية تدمير النظام القيمى والفكرى فى المجتمع؛ لإحداث بلبلة فكرية، ولإضعاف قدرته على التحدى. ويتضح من خلال تحليل خطب نصر الله فى الفترة قبل وأثناء وبعد العدوان على لبنان؛ إدراكه لأهمية وجود نظام فكرى وقيمى، وحمايته، وبالتالى كانت رسائله الموجهة إلى الجبهة الداخلية تهدف إلى بناء نسق فكرى وقيمى؛ ليكون واضحًا وثابتًا فى الأذهان من هو العدو؟ وما هى القضية؟ وماذا يجب فعله؟

ويمكننا رصد هذا النسق بتحليل الرسائل المتضمنة فى خطبه من خلال البحث فى رؤيته حول الأسئلة التالية:

١ـ سؤال الهوية : من أنا؟

٢ـ سؤال الواقع : ماذا حدث؟

٣ـ سؤال التراث : ماذا نملك؟

٤ـ سؤال المستقبل : ماذا سيكون؟

١ـ سؤال الهوية

تعكس خطب حسن نصر الله وعيًا شديدًا لأهمية معرفة الذات، والتى من خلالها يتم تحديد من هو «الآخر»؛ وذلك بقوله : «يجب أن نعرف عدونا وأن نعرف أنفسنا»(٢١).
وينقسم سؤال الهوية إلى ثلاثة أسئلة يعكس كل منها مستوى من التحليل :

(أ) من أنا؟

كان لظروف نشأته بصمة واضحة على رؤية حسن نصر الله للذات :

ـ إن نشأته فى حى الكارنتينا ـ كما سبق الإشارة ـ لم ينشئ بداخله أى تعصبات طائفية أو دينية؛ فرابطة الفقر والحرمان كانت أقوى من أى رابطة أخرى، والفقر دائمًا لا يهدر دينًا أو طائفة؛ وإنما يهدر الإنسانية.

ـ تأثره الواضح بمثله الأعلى منذ الطفولة مقتدى الصدر، والذى كان دومًا يتحدث عن الإنسان والكرامة كقيمة عليا.

يتضح من خطب نصر الله وجود انسجام شديد فى رؤيته للذات؛ فهو يرى نفسه فى المقام الأول إنسانًا ذا كرامة، ومن بعد ذلك مسلم الديانة، لبنانى الوطن، حضارى القضية. فالإنسان والكرامة قيمتان تسموان فوق كل القيم، ومن الكرامة يستمد الإنسان وجوده وكيانه؛ فلا تخلو خطبة واحدة من خطب نصر الله من هاتين القيمتين : **«نحن أصحاب كرامة، كرامتنا قبل كل شىء، لا يمكن أن نسمح لأحد أن يهدر كرامتنا»**(٢٢) **«نحن شعارنا الحقيقى والأساسى أولاً الكرامة، البيوت هُدمت ويعاد بناؤها إن شاء الله، البنية التحتية ضربت ويعاد بناؤها إن شاء الله ولكن الكرامة لا يسمح أن يهدرها أحد»**(٢٣).
وتأتى بعدها كافة القيم الأخرى؛ فالدين قيمة، والوطن قيمة، والحضارة قيمة؛ وهى قيم لا تتضارب مع بعضها البعض؛ وإنما تترابط وتتداخل لتشكل بناء فكره ومنظوره لما حدث وما يحدث، وما يجب أن يكون.

(ب) من نحن؟

وتنقسم رؤية حسن نصر الله للـ«نحن» إلى ثلاثة مستويات:

* نحن «المقاومة».

* نحن «الشعب اللبنانى».

* نحن «الأمة».

وهنا توجد ملاحظة أساسية فى هذا السياق؛ وهى وجود ترابط بين المستويات الثلاثة للـ«نحن»؛ فمثلاً يرى أن المجاهد لا يدافع عن أرضه، بل يدافع أيضًا عن حضارته، وذلك بقوله: أنتم تاريخ الأمة/ أنتم حضارتها/ أنتم ثقافتها/ أنتم قيمها.

فالمجاهد ـ كما يرى نصر الله ـ له واجب وطنى، جهادى، إيمانى، إنسانى، أخلاقى. كذلك هو دائم الحديث على أن المقاومة مقاومة شعبية بالأساس، وكذلك يرى أن انتصار المقاومة ليس انتصارًا للبنان بل للأمة بأكملها.

(جـ) من هم؟

وبسبب وضوح رؤيته للأنا والنحن؛ استطاع نصر الله أن يحدد «الآخر» العدو وهو:

ـ **العدو المباشر**: وهو إسرائيل.. ويفرق نصر الله بين ثلاثة طباع للعدو:

* إما أن يكون العدو ذا طبيعة عدوانية.

* إما أن يكون ذا أطماع توسعية يريد أن يسيطر على الأرض والموارد.

* إما أن يكون لديه مشاكل داخلية؛ ومن ثم يهرب منها، من خلال خلق مشاكل خارجية مع جيرانه.

وبناء عليه يرى نصر الله أن الكيان الصهيونى تتجمع فيه كل هذه الطباع؛ فهو كيان ذو طبيعة عدوانية من ناحية، له أطماع تاريخية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ما يعانيه من مشاكل فى الداخل(٢٤).

ـ **العدو غير المباشر**: وهى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصفها نصر الله بأنها الشيطان الأكبر، وأنها أساس الفساد والغطرسة فى العالم(٢٥).

والجدير بالذكر فى هذا السياق أن هناك اختلافًا فى خطاب نصر الله قبل العدوان وبعده فى ترتيب من هو العدو؛ فقبل العدوان كان العدو الأول والمباشر هو إسرائيل، أما الولايات المتحدة فهى التى تساعد إسرائيل بالمال والسلاح، أما بعد العدوان فأصبحت إسرائيل أداة فى يد الإدارة الأمريكية: **«إسرائيل أداة طيعة وتنفيذية لمشروع أمريكى وقرار أمريكى»**[٢٦]، والتى تحاول استخدامها لتحقيق أغراضها فى المنطقة؛ ومن ثم التأكيد المتكرر على وصف العدوان بأنه «العدوان الصهيونى الأمريكى».

وبناء على ما سبق؛ حدد نصر الله الأطراف المستهدفة من خطابه، والرسائل المتضمنة لكل منهم؛ فسنجد فى خطبه أربعة مستويات من الرسائل:

* رسائل لمقاتلى المقاومة وأسر الشهداء.

* رسائل للداخل اللبنانى شعبًا وحكومة.

* رسائل لأطراف الأمة الإسلامية سواء المؤيدة له أو المعادية (النظم والقيادات والشعوب ورجال الدين..).

* رسائل للعدو، وبالذات ما كان يوجه للمجتمع الإسرائيلى بشكل مباشر، والتى تُعد الرسائل الأولى من نوعها: «أريد أن أخاطب العدو وقيادته وشعبه، وخصوصًا شعبه...»[٢٧].

٢ـ سؤال الواقع: ماذا حدث؟

ويعنى هذا التساؤل إدراك صاحب الخطاب للواقع حوله. وتنص خطب السيد حسن نصر الله على أهمية الوعى بهذا الواقع، وضرورة معرفة **«حقيقة الحرب التى فرضت على لبنان وخلفيات العدوان الذى يشن على لبنان... وأن المعرفة بأى حرب تخاض الآن ستمكن من الرؤية لما يجب فعله فى المستقبل»**[٢٨].

يؤكد نصر الله أن الفاعل الأساسى والمحرك لهذا العدوان ليست إسرائيل؛ فهى أداة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا العدوان ما هو إلا جزء من خطة أوسع لخلق ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط الجديد؛ وهى المنطقة التى تحاول خلقها الإدارة الأمريكية لتسيطر على المنطقة، وتخوض فى شئونها ومواردها وخيراتها، وتكون شريكتها الأولى هى إسرائيل.. **«اليوم المشروع الذى انطلقت على أساسه الحرب، وخُططت على أساسه،**

وهو إعادة لبنان إلى دائرة السيطرة والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية؛ يعنى أسوأ من اجتياح ١٩٨٢ وأسوأ من اتفاقية ١٧ آيار، المطلوب أن يخرج لبنان كليًا من تاريخه، من التزامه، من ثقافته من هويته الحقيقية ليصبح لبنان أمريكيًا صهيونيًا تديره أمريكا وإسرائيل من خلال وجهات لبنانية تطيع وتلتزم ولا حول لها ولا قوة»[٢٩].

وهو الأمر الذى أكد عليه نصر الله أثناء العدوان وبعده بقوله: **«يجب أن نؤكد اليوم أن هذه الحرب كانت حربًا أمريكية بالقرار والسلاح وبالتخطيط والإرادة، وبإعطاء مهلة تلو المهلة للصهاينة والذى أوقف الحرب هو عجز الصهاينة»**[٣٠].

ويؤكد حسن نصر الله على أن من الشروط الأساسية لتطبيق هذه الخطة **«القضاء على حركات المقاومة فى المنطقة»**. ويستدل نصر الله على صحة حجته بسرد وتحليل الخطوات التى تم اتخاذها بالفعل من جانب الولايات المتحدة فى هذا الصدد وهى:

- محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية، ويؤكد نصر الله فشل هذه الخطوة بنجاح حركات المقاومة، وخصوصًا نجاح حركة حماس فى الانتخابات النيابية هناك؛ مما جعلهم يلجئون إلى حصار الشعب، ومنع تقديم المساعدات له؛ لدفع الأمور إلى الاقتتال الداخلى، حتى جاءت عملية أسر الجندى الإسرائيلى والتى أعادت توحيد الداخل تجاه المعركة الحقيقية.

- العمل فى الداخل اللبنانى على عدة أوجه:

* محاولة استغلال القوى السياسية للقضاء على المقاومة.
* محاولة استغلال الجيش اللبنانى للقضاء على المقاومة.
* إدخال حزب الله فى الحكومة والسلطة للتراجع عن مسئولياته الجهادية.
* الضغط على سوريا وإيران للمساومة على المقاومة فى لبنان[٣١].

ويؤكد نصر الله أن كل هذه الخطوات باءت بالفشل؛ ولهذا لم يعد أمام الولايات المتحدة الأمريكية سوى اللجوء لإسرائيل للقضاء على حزب الله.

وتعكس هذه الرؤية إدراكًا سياسيًا عميقًا لدى نصر الله لطبيعة العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ حيث حرص فى خطابه على التأكيد على أن العدوان لم يكن مجرد رد فعل لأسر الجنديين الإسرائيليين؛ وإنما خطة توظف فى إطار الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

وفى سياق الحديث كان نصر الله دائم التأكيد على أن أسر الجنديين الإسرائيليين من جانب حزب الله لم يكن السبب الأساسى وراء العدوان؛ فالعدوان كان سيتم عاجلاً أم آجلاً؛ فخطة ضرب لبنان كانت موضوعة، وسيتم تنفيذها فى خلال أشهر قادمة على النحو التالى:

- أن تقوم إسرائيل بحملة برية قوية للسيطرة على جنوب نهر الليطانى؛ لمنع إطلاق صواريخ الكاتيوشا.

- أن يقوم السلاح الجوى الإسرائيلى فى نفس اللحظة بضرب بيوت قادة ومؤسسات ومراكز حزب الله.

- ضرب البنية التحتية لشل حركة المقاومة.

- تحريض الشارع اللبنانى على المقاومة[٣٢].

وقد حرص نصر الله سواء أثناء العدوان أو بعده على التأكيد الدائم على:

- حتمية العدوان: أى إنه لم يكن هناك خيار آخر؛ بل إن قيام حزب الله بعملية أسر الجنديين أحبطت **«الخطة الأسوأ»** للحرب بسبب استعجال العدو الحرب؛ ومن ثم فقدانه عنصراً مهمّا وهو المفاجأة.

- أن المقاومة هى الوحيدة القادرة على مواجهة العدوان؛ لأنها ليست جيشًا نظاميًا، وبالتالى لا تحارب بالطريقة النظامية، وإنما بطريقة حرب العصابات؛ مما يرفع الحرج عن الحكومة والجيش اللبنانيين[٣٣].

٣- سؤال التراث: ماذا نملك؟

ويعنى هذا التساؤل: ما هى رؤية صاحب الخطاب لما يمتلكه من قوة؟ يرى حسن نصر الله أن الأمة تمتلك أهم عنصر من عناصر القوة؛ وهى «المقاومة». وهناك عدة ملاحظات أساسية حول مفهوم «المقاومة» لديه:

- إدراكه الشديد بأن أهم عنصر من عناصر المقاومة هو الإنسان بكافة جوانبه المادية والروحية، وإدراكه لخطورة وقوة الجانب غير المادى، وعدم ربط الجانب المادى بالجانب الإيمانى فقط؛ إنما بالجانب الحضارى (قيم مشتركة، رؤية مشتركة)، وبالتالى العمل الدائم على تقوية هذا الجانب والتوعية بقدرته. **«أعظم قوة عندنا فى لبنان هى الإنسان الموجود**

على هذه الأرض، القادر على أن يملأ هذه الجبال والهضاب والأودية والسهول برجال مستعدين للمقاومة والصمود ورسخوهم كرسوخ الجبال فى السلسلة الغربية والشرقية»[٣٤].

- إن المقاومة حق من الحقوق الطبيعية للدفاع عن النفس، وذلك بقوله: **«طالما أن هناك تحركًا عسكريًا إسرائيليًا، واعتداء ميدانيًا إسرائيليًا، وأن هناك جنودًا إسرائيليين يحتلون أرضنا؛ فمن حقنا الطبيعى أن نواجههم وأن نقاتلهم، وأن ندافع عن أرضنا وعن ديارنا وعن أنفسنا، وبالتالى بطبيعة الحال طالما أن الإسرائيلى يمارس احتلالاً وعدوانًا؛ فإن المقاومة هى حق طبيعى لنا»**[٣٥].

- إن المقاومة متعددة الأبعاد؛ فلها أن تأخذ الشكل الذى يناسب الوضع سواءً سياسيًا أم دبلوماسيًا. . . ، ولكن تظل المقاومة العسكرية خيارًا قائمًا ويمكن استخدامه إذا تطلب الأمر: **«ونحن سنمارس هذه المقاومة بالطريقة التى نعتقد أنها مفيدة ومجدية»**.

- إن المقاومة ليست أداة هجومية؛ وإنما تستخدم للدفاع ورد الفعل: **«أنا أؤكد بأن المقاومة هى رد فعل، وبالتالى عندما تتوقف الأفعال العدوانية الإسرائيلية؛ فإن ردود الأفعال التى تعبر عنها المقاومة ستتوقف حتمًا، وبشكل طبيعى»**. . **«فصفنا للمستعمرات هو رد فعل وليس فعل، تعتدون على مدننا، على قرانا، على عاصمتنا، نحن نقوم برد الفعل»**[٣٦].

- إن المقاومة الشاملة هى جزء مهم من الإستراتيجية الدفاعية فى أى بلد[٣٧].

وبالنظر إلى مجمل الخطابات أثناء العدوان؛ نجد أن مفهوم المقاومة لدى حسن نصر الله يحدد مجموعة من المعايير القيمية:

(أ) الصمود والتضحية

يؤكد حسن نصر الله أن الهدف من المقاومة ليس فقط الانتصار على العدو، ولكن الصمود فى حد ذاته قيمة عليا، وقيمة قادرة على تغيير الواقع: **«صمودنا سوف يجعل الواقع من حولنا يتغير، الواقع الإقليمى والواقع الدولى»**[٣٨]. وإن الصمود يجب أن يقترن بالتضحية؛ فنصر الله دائم التعظيم لقيمة التضحية، وإن هذه التضحية لا تذهب هباءً: **«ومهما عظمت التضحيات فنحن لم نولد إلا من رحمها»**[٣٩]، وإن التضحية ليست

تضحية لشخص؛ وإنما هي تضحية تترجم لقضية فيها تحرير أرض/ كرامة/ شرف/ وجود.

(ب) المصداقية والشفافية

يرى نصر الله أن المقاومة لا تستقيم بدون مصداقية وشفافية، وأنهما عنصران من أهم عناصر قوة المقاومة: **«وأما شفافيتنا ووضوحنا دليلان على قوتنا وعلى إرادتنا»**[٤٠].

وهنا تتجلى هذه القيمة فى خطب نصر الله من عدة أوجه:

- ذكره الصريح المتكرر فى معظم خطبه أهمية المصداقية وقول الحقيقة، وأن الدليل الدائم هو الأداء والتجربة.

- تدعيم ركائز خُطبه بالحقائق والمعلومات (مثلاً: حول ما كان يحدث فى مارون الرأس، بنت جبيل، إعلان عدد الشهداء...).

- إظهاره الدائم لكذب وخداع وعدم مصداقية العدو: **«يصور العدو من خلال بياناته أنه احتل وسيطر ودخل وتمكن من إحكام سيطرته على مناطق واسعة من أراضى جنوب لبنان.. كثير من هذه الأمور - حتى لا أقول كلها - غير صحيحة وكاذبة، وهى جزء من الحرب النفسية للعدو الإسرائيلى»**[٤١].

(جـ) التضامن والثقة

لا تخلو أى خطبة من خطب نصر الله من تأكيد على ضرورة التماسك والتضامن ووحدة الصف، وجاء تركيزه الأساسى على الداخل اللبنانى؛ وذلك على عدة أوجه:

- النص الصريح والواضح على أهمية هذه القيمة على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية: **«أؤكد على أهمية التضامن الوطنى والوحدة الوطنية لمواجهة الاستحقاقات المقبلة»**. **«نؤكد على مبدأ أساسى هو الحفاظ على وحدة الصف والتضامن الوطنى والشعبى، وأيضًا التضامن الرسمى على مستوى الدولة ومؤسسات الدولة... لتكون هناك إرادة سياسية»** [٤٢].

- التحذير الدائم من خطورة التفكك، وخروج الخلافات الداخلية خارج ذلك السياق، ومحاولة استغلال طبيعة تركيبة الشعب اللبنانى لضرب الداخل بعضه ببعض: **«نحن منذ**

الأيام الأولى لاحظنا أن الإسرائيليين والأمريكيين يحرصون ويحرضون على إيقاع الفتنة والشقاق بين اللبنانيين فى داخل الحكومة اللبنانية، وبين القوى السياسية اللبنانية»[٤٣].

ـ التأكيد الدائم على أن حزب الله جزء لا يتجزأ من الشعب اللبنانى، وتأكيد طبيعة المقاومة، وأن المقاومة جزء من الشعب لا تهدف إلى طمس قوة الدولة؛ وإنما هدفها الدفاع عن الوطن، وليس السيطرة على الداخل: «**نحن حريصون أن نتعاون مع الحكومة، ومع كل التيارات والقوى السياسية؛ لنقدم لبنان موحداً متماسكًا حول ما يحفظ ويضمن مصالحه الوطنية**».

أما الثقة بين قوى الجبهة الواحدة؛ فهى أساس هذا التماسك والتضامن، وهى قيمة يحرص نصر الله على التأكيد عليها من خلال:

ـ تأكيده الدائم على ثقته بالحكومة وبالقوى والتيارات السياسية اللبنانية والجيش اللبنانى، ورفض الانصياع لأى تشكيك فى هذا المجال: «**فيما يتعلق بموقفنا من انتشار الجيش فى المنطقة الحدودية.. نعم نحن فى السابق كنا نعترض أو لا نوافق على نشر الجيش على الحدود، ليس شكًا فى الجيش لا سمح الله؛ لأن هذا الجيش هو جيش وطنى**»[٤٤].

ـ حث الشعب على ضرورة الثقة فى المقاومة وفى حزب الله استناداً ليس فقط لموقف الحزب من العدوان، ولكن من خلال تاريخ حزب الله وإنجازاته التى تشهد عليه: «**لا يجب أن يخاف أحد منكم من انتصار المقاومة؛ وإنما يجب أن يخاف من هزيمتها.. هكذا يتصرف الإنسان الوطنى**»[٤٥].

(د) المسئولية والالتزام

حسن نصر الله دائم التأكيد على فكرة الالتزام؛ فكان دائم النص على: التزامه تجاه الحكومة والجيش لتجنب مظاهر التسلح، والتزامه بتفاهم نيسان عام ١٩٩٦، والتزامه بوقف إطلاق النار، والتزامه بالنقاط السبع، كذلك ضرورة تحمل المسئولية.. وهذا اتضح بشكل كبير فى خطبته حول مسئولية حزب الله فى المساهمة فى إعادة بناء لبنان، من خلال إعادة بناء البيوت المهدمة، وإعطاء مبلغ مالى لمساعدة الضحايا، وإعادة بناء البنية التحتية[٤٦].

(هـ) الإرادة

أكد نصر الله على أهمية الإرادة على كافة مستوياتها: الإرادة السياسية، الإرادة الوطنية، الإرادة الجهادية، والإرادة الإيمانية؛ وأن هذه الإرادة هى التى تقف أمام العدو وقوته: **«ليكسب لبنان المعركة يحتاج إلى إرادة سياسية؛ يعنى لبنان يحتاج إلى إرادة سياسية لا تقل عن إرادة المقاومين فى لبنان، ولا تقل عن إرادة الصامدين والنازحين والمتضامنين معهم من كل أبناء الشعب اللبنانى.. لبنان بحاجة اليوم إلى إرادة وطنية جامعة»**(٤٧).

(و) الأخلاق والإنسانية

أكد حسن نصر الله على أن المقاومة يجب أن تبنى على الأخلاق والإنسانية بعدة صيغ منها:

* أن للمقاوم واجبًا أخلاقيًا بجانب واجبه الجهادى.

* أن للحرب قواعد، ومنها عدم الإضرار بالمدنيين: **«أنتم الجبناء تقتلون نساءنا وأطفالنا وشيوخنا، وتدمرون بيوتنا.. أما نحن فنقتل ضباطكم وجنودكم وندمر دباباتكم.. هذه هى الحقيقة الميدانية المشرفة التى نواجهكم بها»**(٤٨).

* رسالته إلى عرب حيفا، وحثهم على مغادرة المدينة لكى لا يلحق بهم ضرر.

* موافقته على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لإخلاء المصابين.

* تأكيده على أنه إذا كان على علم مسبق بأن أسر الجنديين سوف يترتب عليه هذا، ما كان سيقدم عليه لأسباب إنسانية.

ومع هذا حذر نصر الله من النظر إلى القضية على أنها قضية إنسانية؛ فهى قضية سياسية بالأساس(٤٩).

٤ ـ سؤال المستقبل: ماذا سيكون؟

ويعنى هذا السؤال رؤية صاحب الخطاب للمستقبل، وما يجب أن يكون عليه. يلاحظ فى خطب نصر الله منذ أول العدوان وحتى نهايته؛ محاولة توصيل الشعور بأن الانتصار مؤكد؛ فالنصر لدى نصر الله حتمى، فهو سنة من سنن الله، وذلك بقوله: **«نحن إن شاء الله موعودون بالنصر»، «الدم يجب أن ينتصر على السيف؛ وهذه هى سنة الله»**(٥٠).

جاء تقييم حسن نصر الله لما حدث بأنه نصر إستراتيجى تاريخى، وأن هذا النصر له تداعيات هامة:

(أ) سوف يمثل ردعًا كبيرًا لإسرائيل، وأن هذا الصمود أوجد بالفعل واقعًا جديدًا؛ ففى عام ٢٠٠٠ كانت المقاومة تحرر أرضًا، وإنما الآن فالنصر أعظم؛ لأن المقاومة صمدت أمام اجتياح أقوى جيش فى المنطقة[٥١]؛ ومن ثم التنبيه على أن المنطقة سوف تدخل مرحلة جديدة مع إسرائيل، وهى المرحلة التى: «سنملى فيها شروطنا على العدو..»[٥٢].

(ب) التأكيد على ضرورة التمسك بالمقاومة؛ فالمقاومة لن تنتهى، وستستمر طالما أن إسرائيل تحتل الأرض؛ فحق المقاومة محفوظ فى أى وقت وأى مكان؛ ومن ثم لا يمكن نزع سلاح المقاومة، إلا إذا تم بناء «الدولة القوية القادرة المقاومة المطمئنة»[٥٣].

ثالثًا: اختراق أسطورة المجتمع الإسرائيلى الآمن

يرى المفكر الكبير الدكتور حامد ربيع[٥٤] أن هناك عدة قواعد عامة للإعداد للحرب النفسية منها:

- الدراسة العلمية المسبقة للخصم موضع الهجوم.
- الوصول إلى نقاط ضعف الخصم واستغلالها من خلال اختراق هذا الضعف.
- عدم اللجوء للكذب.

ولدى حسن نصر الله إدراك منذ صغر سنه بأن المعرفة هى مفتاح كل شىء، ويدرك أهمية دراسة العدو دراسة مفصلة لمعرفة تركيبته، ونقاط قوته وضعفه؛ ومن ثم كيفية التعامل معه، ومواجهته بالتالى.. وأكد على أن المقاومة قد: «عكفت بشكل تفصيلى ويومى على دراسة الكيان الإسرائيلى والمجتمع الإسرائيلى ومكوناته، ونقاط الضعف والقوة لهذا الكيان...».

ومن خلال دراسته للكيان الصهيونى استطاع استخلاص أمرين:

- أن إسرائيل ليست كيانًا ضعيفًا بقوله: **«نحن لا نقول إنّ إسرائيل ليست شيئًا أو إنها ضعيفة وواهنة، نحن نقول إنّ إسرائيل دولة قوية، وهى تملك أقوى سلاح جو فى الشرق الأوسط، وتملك جيشًا من النخبة، وتملك جيشًا من الاحتياط هو فى الحقيقة كل رجال**

ونساء المجتمع الإسرائيلى . . المدنيون فى المجتمع الإسرائيلى بحق الأطفال والعجزة، أمّا كل قادر على حمل السلاح فى إسرائيل هو ليس مدنيًا، هو جزء من جيش الاحتياط، وفى كل الحروب كان هؤلاء يشاركون بفعالية وقوة. أحدث تكنولوجيا موجودة عند الجيش الإسرائيلى والأمريكيون لا يخفون شيئًا عن الإسرائيليين، يكفى أن نقول إنّ عندهم ٢٠٠ رأس نووى على أقل تقدير، حتى اقتصاد إسرائيل هو ليس اقتصادًا ذاتيًا بكل ما للكلمة من معنى، وهو اقتصاد يعتمد بشكل أساسى على الدعم الأمريكى والغربى القوى واللامحدود. . . .»[٥٥].

- إن للقوة جانبين؛ جانب مادى وآخر غير مادى؛ فإذا كانت إسرائيل تتمتع بعناصر القوة المادية؛ فإن نقطة ضعفها الأساسية تكمن فى عناصر قوتها غير المادية. فيرى نصر الله أن إسرائيل ضعيفة من عدة جوانب:

- أنّ إسرائيل كيان طارئ غير أصيل، ومجتمع غير متجانس، تجمعه أسطورة ليس لها أصل أو حقيقة؛ وهو وعد الأمن والسلام والعيش.

- أنهم كأفراد وكجماعة حريصون على الحياة، وهم متعلقون بشدّة بالدنيا وزخارفها ونعمها ومتاعها؛ فليس عندهم قيم التضحية والفداء[٥٦].

ومن ثم يمكن استغلال هذا الضعف من خلال استخدام الأداة الإعلامية لهدم هذه الأسطورة، وبث الشعور بأنهم فى خطر وعدم أمان، وأن حياتهم أصبحت مهددة، وعلى هذا الأساس تبنى نصر الله ما سماه بـ« توازن الرعب»، وهو يقوم بالأساس على التخويف وهز ثقة المجتمع الإسرائيلى من خلال:

- استخدام خطاب مفرداته شديدة تحمل تهديدًا مباشرًا: **«لن تستطيعوا البقاء فى أرضنا. . لو دخلتم إليها سنخرجكم بالقوة. . سنحول أرض جنوبنا العالى إلى مقبرة للغزاة الصهاينة»**[٥٧]، والعمل على تزامن الخطاب مع العمليات العسكرية التى استهدفت العدو لإضفاء المصداقية عليه ولبث مزيد من مشاعر الخوف.

- توليد الشعور لديهم بأنهم فى مأزق وليس أمامهم خيارات سوى وقف العدوان: **«أذكّر الصهاينة: أمامكم خيار واحد؛ وقف العدوان والإصغاء إلى المعالجات السياسية، ولن ينقذكم أحد من مأزقكم، إذا كنتم تراهنون على الإدارة الأمريكية وأنها قادرة على**

إنقاذكم؛ فهى أعجز من أن تنقذ نفسها فى العراق أو فى أفغانستان، فضلاً عن أن تأتى لإنقاذكم. . . أقول للإسرائيليين إن رهانكم على الأمريكيين رهان فاشل»[٥٨].

ـ توليد الشعور بالخوف من المجهول: **«هو يواجه قوة لا يعرف عنها شيئًا وهذا من أهم أسرار هذه القوة»**.

ـ التأكيد على أن الانتصار للبنان أمر مؤكد، وأنهم لن يستطيعوا القضاء على حزب الله: **«إننى أؤكد لكم جميعًا؛ للعدو، للصديق، للعالم كله، أنكم لا تستطيعون القضاء على حزب الله»**. . . **إن رهانكم على استمرار الحرب والعدوان هو رهان فاشل، إن رهانكم على تراجع إرادتنا وإرادة شعبنا وقوانا السياسية فى لبنان هو رهان فاشل. . إن الخيار الوحيد الصحيح والسليم هو وقف العدوان والإصغاء للمعالجة السياسية، والانتهاء من هذه الحماقة التى ارتكبتموها ولن تنتهى إلا بانتصار لبنان**[٥٩].

ـ التشكيك فى قدرات وأداء قيادتهم السياسية والعسكرية: **«فليسأل كل إسرائيلى نفسه اليوم عن أداء قيادته السياسية والعسكرية، وعن كل هذه الحرب التى قاموا بها بعد أسر الجنديين الإسرائيليين. . هل أدت إلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين؟ هل ستعيد إليهم الجنديين الإسرائيليين؟ أبدًا! فى الوقت الذى كان يستطيع أن يعالج هذا الأمر من خلال تفاوض كما فعل قبله شارون، ولكن هو لم يلجأ إلى هذا الأسلوب وذهب بعيداً أيضًا. . أريد منهم أن يسألوا أنفسهم وأن يسألوا قيادتهم عندما قيل إن هدف هذه الحرب هو إعادة تعزيز قدرة الردع عند الجيش الإسرائيلى. . هل تعززت هذه القدرة؟ قالوا إنهم يقولون إنهم يريدون أن يصححوا صورة وهيبة الجيش الإسرائيلى. . هل تصححت هذه الصورة أم ازدادت تهشيمًا وضعفًا وهوانًا؟»**[٦٠].

ـ إظهار مدى الكذب الذى تمارسه الحكومة الإسرائيلية على شعبها: **«نحن لا نكذب على شعبنا، ولكن العدو هو الذى يكذب على شعبه، هو الذى يمارس الرقابة الإعلامية، هو الذى لا يقول الحقائق، لا لشعبه ولا للعالم، وهذا دليل على ضعفه»**[٦١].

• الخلاصة

أثبت حسن نصر الله نجاحًا كبيرًا فى استخدام خطبه كإحدى الأدوات الإعلامية فى الحرب النفسية التى شهدتها مرحلة العدوان الأخير على لبنان، وليس ذلك فى نظر

أنصاره؛ بل فى نظر العدو أيضًا؛ فقد قام أحد الدارسين الإسرائيليين بمؤسسة بن جوريون باستطلاع رأى حول إدارة إسرائيل للعلاقات العامة أثناء الحرب، والتى أكدت أن الشعب الإسرائيلى يرى فى نصر الله القائد الإعلامى الجيد، كذلك خلص إلى أن حسن نصر الله استطاع أن يكسب ثقة الشعب الإسرائيلى، والتى تفوق ثقتهم بمسئولى حكومتهم؛ وذلك لأنه يقول ما يفعل ويفعل ما يقول[٦٢].

وقد استطاع نصر الله من خلال خطبه التأكيد على عدة أمور:

أولاً: أن الحروب لم تعد تحارب بجيوش؛ وإنما الإستراتيجية الدفاعية فى أى دولة تتطلب تفعيل فواعل جديدة قادرة على المواجهة، واستخدام أدوات غير تقليدية، وعلى رأسها الأداة الإعلامية.

ثانيًا: أن المقاومة يجب أن تبدأ من الداخل، من خلال بناء النسق الفكرى والقيمى لمعرفة من هو عدونا، ولماذا، وماذا يفعل، وماذا يجب أن نفعله لمواجهته، والحدود المعيارية التى يجب الالتزام بها؟

ثالثًا: استطاع حسن نصر الله خلق إدراك جديد؛ وهو أن القوة ليست فقط قوة مادية؛ وإنما يمكن تفعيل عناصر قوة أخرى غير مادية، قد تفوق القوة المادية. كذلك إن الضعف ليس فقط ضعفًا فى القوة المادية؛ وإنما الأخطر هو ضعف عناصر القوة غير المادية، والتى يجب أن يتم تنميتها من جانبنا واستغلال وجودها لدى العدو.

* * *

الهوامش :

١ـ د. سعيد العبيدى، الحرب النفسية فى النظام الدولى الجديد واتجاهات التحصين فى المنطقة العربية الإسلامية.

٢ـ كلمة نصر الله فى افتتاح مؤتمر ثقافة المقاومة وتحديات الواقع وآفاق المستقبل، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

3 - Passner Deborah, Hassan Nasr Allah in his own words, CAMERA Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America, 26 July 2006, www.camera.org

4- Moubayed Sami, Who is Hassan Nasrallah, World Politics Watch, 17 July 2006, www.worldpoliticswatch.org

٥ ـ خالد أبو بكر ، حسن نصر الله حرب نهاية إسرائيل، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

٦ـ السيد حسن نصر الله يروى سيرته، مجلة ماجازين الفرنسية، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧ .

٧ـ السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية، المستقبل العربى، أكتوبر ٢٠٠٦ .

٨ـ السيد حسن نصر الله يروى سيرته، مرجع سبق ذكره.

٩ـ على الرز، من مدرسة النجاح فى الكرنتينا إلى النجاح فى مدرسة النصر، صحيفة الرأى العام الكويتية، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠ .

١٠ـ السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

١١ـ المرجع السابق.

١٢ـ السيد حسن نصر الله يروى سيرته الذاتية، مرجع سبق ذكره.

١٣ـ على الرز، مرجع سبق ذكره.

١٤ـ السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

١٥ـ مرجع سابق.

١٦ـ السيد حسن نصر الله يروى سيرته، مرجع سبق ذكره.

١٧ـ على الرز، مرجع سبق ذكره.

١٨ـ السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

١٩ـ على الرز، مرجع سبق ذكره.

٢٠ـ هذا الجزء من البحث مبنى على دراسة للباحثة بعنوان: «الدلالات الحضارية فى خطب حسن نصر الله فى مرحلة العدوان على لبنان». (فى) د. نادية مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق وإشراف)، أمانى غانم، مدحت ماهر (مراجعة وتحرير)، العدوان، المقاومة الحضارية فى حرب لبنان: الدلالات والمآلات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

٢١ـ كلمة حسن نصر الله فى العيد السادس للمقاومة والتحرير، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٢٢ـ كلمة حسن نصر الله فى مهرجان النصر الإلهى، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٢٣ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٤ـ كلمة نصر الله فى افتتاح مؤتمر ثقافة المقاومة وتحديات الواقع وآفاق المستقبل، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

25 - Passner Deborah, Op-Cit.

٢٦ ـ خطاب السيد حسن نصر الله ، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٧ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٨ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٩ـ المرجع السابق.
٣٠ـ خطاب حسن نصر الله فى مهرجان النصر الإلهى.
٣١ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٢ـ المرجع السابق.
٣٣ـ المرجع السابق.
٣٤ـ كلمة نصر الله فى افتتاح مؤتمر ثقافة المقاومة وتحديات الواقع وآفاق المستقبل، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .
٣٥ـ خطاب نصر الله فى ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٦ـ خطاب السيد نصر الله ،٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٧ـ كلمة نصر الله فى افتتاح ثقافة المقاومة وتحديات الواقع وآفاق المستقبل، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .
٣٨ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٩ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٠ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤١ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٩/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٢ـ المرجع السابق.
٤٣ـ المرجع السابق.
٤٤ـ المرجع السابق.
٤٥ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٦ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٧ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٨ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٩/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٩ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٠ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥١ـ المرجع السابق.
٥٢ـ خطاب حسن نصر الله فى مهرجان النصر الإلهى.
٥٣ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٤ـ حامد ربيع، الحرب النفسية فى الوطن العربى (بغداد : دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩).
٥٥ـ كلمة نصر الله فى افتتاح مؤتمر ثقافة المقاومة وتحديات الواقع وآفاق المستقبل، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .
٥٦ـ المرجع السابق.
٥٧ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٩/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٨ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٥٩ـ المرجع السابق.
٦٠ـ المرجع السابق.
٦١ـ خطاب السيد حسن نصر الله، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
62- Anat Breshkovsky, Poll: Israelis believed Nasrallah over Peretz, 3-9-2006, www.ynetnews.com

٧ـ قراءة فى الخطاب السياسى للسنيورة: الحكومة اللبنانية وأزمة تموز (يوليو) ٢٠٠٦

د. أمانى مسعود الحدينى(*)

مقدمة

تعتبر اللغة وسيلة هامة للتعبير عن النشاطات والممارسات السياسية؛ ومن ثم عن القوة والسيطرة. فمن خلال اللغة يستطيع السياسيون السيطرة على عقول مستمعيهم، ويتمكنون من فرض نفوذهم والتأثير عليهم.

وطبقًا لـ Geis[1] فإن السياسة: «.. هى نشاط لغوى يتم من خلاله توظيف اللغة لإخبار الآخرين بالقضايا السياسية»؛ فاللغة لم تكن أبدًا بعيدة عن السياسة.. ولقد أكد اقتراب التحليل النقدى للخطاب Critical Discourse Analysis Approach على أن تحليل المفاهيم والاتجاهات السياسية المختلفة، والتى تستنبط من لغة هذا السياسى أو ذاك؛ تؤكد تلك العلاقة الارتباطية بين السياسة أو القوة والمناورة، وإيضاح وسائل الإقناع وسبل السيطرة على العقول؛ ومن ثم ممارسة القوة أو على الأقل تحييد بعض الجماعات والحصول على ولاء الآخرين.

والجدير بالذكر أن استخدام اللغة للتواصل والإقناع، ولإيصال المفاهيم؛ يسمى العملية الإدراكية، التى تعنى استخراج بعض المفاهيم والمعلومات من الفرد إلى الجماعة؛ لإيصالها إلى عقول الآخرين؛ ومن ثم إعادة تشكيل المفاهيم والعقول.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تتوجه الباحثة بخالص الشكر إلى الأستاذ ياسر حسن. طالب الماجستير بقسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب. جامعة عين شمس.

ويعتمد السياسى على استخدام بعض الشعارات والصور والرموز اللغوية، وبالذات فى أوقات الحروب والأزمات؛ للتأثير على هذه العملية الإدراكية وتطويعها لصالح أفكاره ورسالته الخطابية.

ويرى البعض[٢] أن عملية إدراكِ ما يبثه السياسى فى خطابه هى عملية معقدة، تتألف من عدة جوانب سيكولوجية وفلسفية، إضافة إلى ممارسات من الخبرات السابقة للتحكم فى العملية الإدراكية التى تتأتى من خلال اللغة، والتى نستطيع من خلالها أن نؤول ونحكم ونستنبط التصورات والمفاهيم الخاصة بصاحب الخطاب؛ استنادًا إلى أن اللغة ذات تأثير لا شعورى على التفكير السياسى، وعلى متلقى الخطاب؛ ومن ثم على سلوكه، وذلك بإعادة تشكيل إدراكه للحدث السياسى؛ فعندما «تتشكل المفاهيم وفقًا لـ Geis؛ يمكن التحايل على الإدراك»[٣]؛ ومن هنا برزت أهمية تحليل الخطاب السياسى كأحد مناهج تحليل الحدث السياسى؛ نظرًا لما تتمتع به مفردات اللغة من إمكانية تأويل اللفظ الواحد بعدة طرق.

ولقد جاء هذا الاقتراب ليجعل من السهولة بمكان للسياسى أن يستخدم من المفردات ما يضمن له إمكانية تأويلها، حتى لا يلزم تأويلاً أو تفسيرًا واحدًا، ورأى البعض[٤] أن تحليل ما جاء فى الخطاب السياسى من خلال ظاهر النص والتصريحات الرسمية لا يفيد كثيرًا؛ وإنما يجب أن ينصب التحليل على المواقف الأقل وضوحًا؛ مثل التعبيرات التلميحية، أو ما يفهم ضمنيًا، وهو ما اصطلح على تسميته ما وراء النص، أو مابين السطور، ولدى البعض المسكوت عنه.

وخصوصية التحليل اللغوى للنصوص السياسية؛ تنبع من أن المفردات اللغوية المستخدمة فى الخطاب السياسى هى تعبير وترجمة للإستراتيجيات المختلفة التى يستخدمها السياسى من أجل الوصول إلى أهدافه الخاصة؛ ولهذا تتميز لغة الخطاب السياسى ببعض الإستراتيجيات التى تقوم على ما يلى:

- تقديم الحجة والحجة المضادة، واستخدام أساليب المناورة والخداع.
- بث خطابه بصورة تعبر عن السيطرة والقوة.

وقد يلجأ السياسى للأسلوبين معًا لإعادة تشكيل المفاهيم أو الاتجاهات داخل عقول الأفراد.

ويبدو أن هناك عدة أساليب للتحليل اللغوى، منها التحليل البلاغى، أو استخدام بعض الأساليب كالمبنى للمجهول، أو الأفعال التى تعبر عن الإرادة والثقة، أو صيغ المناداة، أو عن طريق استخدام الضمائر الشخصية، إضافة إلى تكرار المفردات.

وتطوع هذه الدراسة بعداً من أبعاد اقتراب التحليل اللغوى المستند على تحليل الضمائر والتكرار، من خلال قراءة سياسية لخطابات «فؤاد السنيورة»، بصفته الخطاب الرسمى والحكومى أثناء الحرب اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦؛ لتحليل التوجهات السياسية للحكومة تجاه الأزمة، ولاستشراف آفاق مستقبل الدولة اللبنانية، التى يبدو أنها تأبى أن تعيش بلا أزمات.

فمنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى السابق رفيق الحريرى، والنقاش يحتدم حول عدة قضايا لبنانية الطابع إقليمية ودولية التداعيات، منها الوجود أو الغياب السورى فى لبنان، والنفوذ الأمريكى والغربى فى المنطقة، وقضية المقاومة فى الجنوب، وما ارتبط بذلك من دعاوى ضرورة نزع سلاح حزب الله، وقضية الأمن الإسرائيلى، وهشاشة الدولة اللبنانية، ومدى شرعيتها ومصداقيتها بعد الحرب، ثم العودة إلى الحديث عن صورة شبح الحرب الأهلية، وارتباط ذلك كله بالشأن الداخلى السياسى فى لبنان، وشكل نظام الحكم فيه.

ولا ريب أن الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية كانت عاملاً هامّا سواء فى ترتيب أوراق البيت اللبنانى من الداخل، وإثارة المزيد من الاختلاف بين الفرقاء على الساحة السياسية اللبنانية، أو فى استنهاض قضايا ظلت راكدة سنوات طويلة، بفعل ثبات المتغيرات الإقليمية والدولية.. وقد خلفت الحرب أزمة أخرى بين اللبنانيين أنفسهم، وأطلت الصراعات برأسها فى مرحلة ما بعد الحرب.

وتأتى المحاور التسعة لهذه الدراسة متماشية مع إستراتيجية السنيورة فى التعامل مع الأزمة، والتى هدفت لتحقيق هدفين وهما: السيطرة على الداخل واستمالة الشعب اللبنانى للتوحد معه لمواجهة الأزمة، وكسب تأييد الخارج وضمان استمرارية اعتراف المجتمع الدولى بالحكومة الحالية.

أولاً: الحرب والأزمة اللبنانية

كان رئيس الوزراء السنيورة فى خطاباته يصف ما يحدث فى لبنان أحيانا بالحرب، وأحيانا بالأزمة. فالحرب اللبنانية فى خطابه هى «**. . . الكارثة والكابوس اللذين يواجههما لبنان منذ أكثر من ثلاثة أسابيع**»، و«**بأنها كلّفت لبنان الكثير فى حياة أبنائه وفى بنيته الأساسية، وفى التهجير الذى طاول ثلث المواطنين**».

كما وصف **الأزمة اللبنانية** على أنها «**ظروف مروّعة**»، ووضح البعد الدرامى فى تصوير المسألة اللبنانية واستدرار عطف المجتمع الدولى فى تصوير ضحايا الحرب والنازحين ... «**كم الأطفال الذين سقطوا ضحايا للحرب . .** » ... «**أكثر من ٤٠٠ شهيد و٢٠٠٠ جريح حتى الآن، ثلثهم من الأطفال ما دون الـ١٢ عامًا**»، أو فى صورة النازحين من لبنان ... «حاولوا تخيل ما قد يحصل فى حال اضطر ربع سكان بلدانكم إلى ترك منازلهم من دون أى حاجيات سوى الكسوة التى يلبسونها». ووصلت الدراما إلى ذروتها فى خطاب السنيورة حين أضفى على الأزمة اللبنانية بعد المعاناة الإنسانية التى لا تحتمل: «**... هذه قصة بلد ممزق من جراء الدمار والنزوح والتشريد واليأس والموت**»[٥].

وأفرط السنيورة فى إضفاء البعد الدرامى بالاستشهاد بالوقائع، وشخصنة الألم بصفته رئيسًا للحكومة؛ ليعكس على المستمعين إحساس معاناة المسئول والحكومة الرسمية: «**. . . قمت بزيارة إحدى المستشفيات المكتظة بالمدنيين المصابين وسمعت صراخهم وأنينهم واستمعت لمخاوفهم وارتباكهم**». . كما كان السنيورة حريصًا على تصوير الصورة المأسوية على أنها صورة حقيقية بعيدة عن المبالغة، ولم تزده سوى صلابة وقوة: «**... لا حاجة لإطلاعكم على وقع هذه التجربة المؤثرة، إلا أننى استمددت القوة من شجاعة شعبى وأتيت إليكم مصممًا على السعى لوضع حد لمعاناتهم**».

كما حرص السنيورة فى خطابه على تصوير الحرب على أنها حرب **ممتدة وشاملة وغير نظيفة**: «**. . . استهدفت. . . التخريب الهائل للمنازل والمستشفيات والجسور والمخازن والمصانع ومقرات الأمم المتحدة والمراكز الأمنية والبريد والدفاع المدنى، وهوائيات وسائل الاتصال والتليفون**».

ولم يقتصر وصف آثار الحرب فى خطاب السنيورة على البعد البشرى؛ بل امتد إلى البنية التحتية: «**... زهاء مليون نازح أو ما يعادل ربع سكان لبنان، وفى بعض المناطق شُلّ**

عمل المستشفيات؛ فلم تعد تستطيع معالجة المصابين، كما سجل نقص فى المؤن الغذائية والأدوية، وتم تدمير المنازل والمعامل والمخازن تدميرًا كليًا، وقطعت الطرق ودمرت الجسور»، كما أنها **حرب عشوائية** لم تفرق بين ما هو لبنانى وما دون ذلك ... : **«.. تعرضت منشآت الأمم المتحدة وثكنات الجيش ومراكز القوة الأمنية المشتركة للقصف، وتم تدمير وحدة دفاع مدنى كليًا، وقصفت مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية وخزانات الوقود؛ مما ألحق ضررًا بيئيًا كبيرًا بالشاطئ الشرقى للبحر المتوسط، وأحرقت الشاحنات، ودمرت هوائيات البث التلفزيونى والخلوى، واضطر الرعايا الأجانب إلى مغادرة البلاد، كما تم فرض حصار برى وجوى وبحرى على لبنان»**[٦]، واتضح حرص السنيورة فى خطابه على تعميم وشمولية تداعيات الحرب على العالم كله، وعدم قصره على لبنان، وكان بارعًا فى تعبيره: **«كما تعلمون جميعًا»**؛ لتأكيد عمومية تداعيات المأساة، وسرد فى خطابه عدة حجج توضيحية إقناعية استمدها من أجندة الغرب وتقع فى أولوياته، وسعى من خلالها إلى استمالة الغرب، وكيف أثرت تداعيات الحرب سلبًا عليه؛ فكان موضوع الإصلاح الاقتصادى والديموقراطية وتحقيق الاستقرار فى المنطقة، وتفادى تصدير العنف لبقية أنحاء العالم، أو ما أطلق عليه الغرب «تصدير الإرهاب». كما ربط السنيورة بين تفعيل مسألة تعزيز الديموقراطية فى العالمين العربى والإسلامى؛ وهو المطلب الأولى بالرعاية لدى الغرب بالسلام العادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين: **«لقد طالبت بتعاون جدى؛ وهو مطلب ما زال يحتل مرتبة متقدمة فى أولوياتنا لإحلال سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية الأخرى وفقًا لما جاء فى مبادرة السلام التى أطلقتها قمة بيروت العربية العام ٢٠٠٢»**. وكانت إحدى الحجج التى أوردها فى ذلك أنه كلما ابتعد المجتمع الدولى عن ذلك الحل العادل لهذه القضية المزمنة فى الشرق الأوسط كلما حل الدمار والخراب والإرهاب فى المنطقة . . . **«كم تبدو هذه الأمور بعيدة الآن» . . . «نحن الآن نتكلم فقط عن الموت والحرب، الدمار والتشريد، الإصابات والمعاناة.»**[٧] . . ولا ريب أن تكرار الحديث عن هذه الأهوال والمذابح إنما قصد السنيورة من ورائه تهييج المشاعر اللبنانية للعمل فى صف واحد خلف قيادته.

١ ـ الإصلاح الاقتصادى

أوضح السنيورة كيف حالت الأزمة اللبنانية دون إجراءات الإصلاح الاقتصادى والمؤسساتى التى ستساعد الاقتصاد اللبنانى على تحقيق النمو وتعزيز الإنماء الاجتماعى

والاقتصادى المستدام، وتحسين مستوى الوظائف الإنتاجية. . مؤكدًا أنه: «**قبل الأزمة كانت هناك رؤية اقتصادية شاملة تعيد إحياء الاقتصاد، وتجد حلا لمشكلة ديننا المتراكم**»[٨] وكأنما يريد أن يؤكد للغرب الحريص على تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية معًا أن الهجوم الإسرائيلى على لبنان سيقوض كافة الإصلاحات التى قام بها لبنان وأيدها الغرب.

٢ ـ التجربة الديموقراطية

ربط السنيورة فى خطابه نجاح التجربة الديموقراطية فى تحقيق الاستقرار باستمرار دعم المجتمع الدولى لبلاده؛ لضمان ديمومة هذا الدعم . . . : «**إن دعم المجتمع الدولى أساسى لإعادة إحياء بلدنا، وإن دعمكم المستمر حاسم بالتأكيد لإنجاح التجربة الديموقراطية اللبنانية فى منطقتنا**». وكانت الصيغة التحذيرية واضحة فى خطابه حين نبه إلى خطورة أن الفشل سيعم، وأن تداعياته لن تقف عند حدود لبنان: «**. . كما كنا نبهنا لخطورة الفشل بالنسبة لنا جميعًا**»[٩]، وكذلك . . . . «**نحن محتاجون فعلاً إلى المساعدات الإغاثية العاجلة والإعمارية فى المدى الطويل؛ لمواجهة التحديات العاصفة التى ضربت بلادَنا ومواطنينا، وبناء الحياة والعُمران للمرة الثامنة من جديد**»[١٠].

ثانيًا: صورة الدولة اللبنانية

فى خطاب السنيورة جاءت صورة الدولة ضعيفة هشة، وخاصة حين شرط السنيورة أسباب نجاح الدولة فى أداء دورها الاجتماعى والسياسى بمساعدة المجتمع الدولى؛ تلك الفكرة التى احتلت نصيب الأسد فى خطابات السنيورة، وكانت من أهم تنويهات الغرب له: «**. . أناشد المجتمع الدولى إلى إبداء اهتمام متزايد لتمكين الحكومة اللبنانية لتطبيق برنامجها الإصلاحى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، والتخفيف من مشاعر اليأس والإحباط والشعور بالإذلال المنتشر فى المنطقة**»[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن حرص السنيورة على إظهار لبنان فى صورة العاجز أمام العالم إنما قصد منه كسب العطف والتأييد فى الداخل والخارج؛ فعلى الصعيد الخارجى طالب السنيورة بوضع حل نهائى لمزارع شبعا المحتلة من إسرائيل؛ لبسط سيطرة حكومته عليها؛ ومن ثم إظهار الحكومة فى صورة المدافع عن قضايا لبنان فى الداخل، وسحب الدعم الذى

سيتلقاه لبنان فى حل قضاياه الخارجية على حل قضاياه الداخلية التى يشارك فى نظرته لها بعض القوى فى الخارج.

واتضحت هشاشة الدولة اللبنانية فى اختراق إسرائيل لسيادتها باستمرار. . . . **«إنّ الهجوم الإسرائيليَّ الحاليَّ هو السابعُ؛ إذ فيه خروج على كل القوانين والأعراف الأخلاقية والإنسانية والدولية»**.

ولكن يبدو أن السنيورة حاول مرارًا التغلب على تلك الهشاشة، وتأكيد شرعية الدولة من خلال المساعدة الخارجية. . . **«نحن نحترمُ القرار ١٧٠١ وسنرسل الجيشَ تعاونه القواتُ الدوليةُ للانتشار فى الجنوب»**. . ومع ذلك ظلت سيادة الدولة فى خطاب السنيورة فى مأزق؛ إذ لن يستطيع الجيش وحده تأكيدها، فلو قام الجيش بالرد فسيتعرض لبنان لتدمير أكبر.

وفى محاولة منه لاكتساب مزيد من الشرعية لدولته ولحكومته وللجيش الذى يعتبر رمز الدولة؛ أشار السنيورة فى خطابه إلى أنّ الجيش هو جيش كل اللبنانيين، والجنوب ليس استثناءً: **«نرسلُ اليوم الجيشَ من الوطنِ إلى الوطن، ومن أجل أهلنا فى الجنوب، من الذين بقُوا فى بيوتهم، والذين يعودون إليها ليحميَهُم ويدافعَ عن أرضهم ويحافظَ على بيوتهم ويحافظَ على عملهمْ وأرزاقهمْ، ويصونَ حريتَهم وأمنَهُم»**. وأضاف فى فقرة ثانية مؤكدًا أن مهمةَ الجيش اللبنانى فى الجنوب ليست موجهة أبدًا إلى أهل الجنوب؛ وإنما هى: **«. . . للدفاع عن حق الدولة وواجباتها فى بسط سيادتِها على كامل أرضِ الوطن لتكونَ لهم حاميةً وحاضنةً»**.

ورغم أن السنيورة لم يهاجم صراحة حزب الله فى الجنوب؛ إلا أنه أشار ضمنًا إلى لا معقولية وعدم قبول أن تكون هناك قوى أخرى خارج الدولة تملك السلاح وترفض سيطرة الجيش: **«. . . . مناطقُ أو أماكنُ محظورةٌ على دخول الجيش، ونواحٍ خارجَ سيطرتِه، ومرافقُ عسكريةٌ غيرُ مرافقِه ومظاهرُ مسلّحةٌ غيرَ سلاحه»**.

وأشار السنيورة إلى الجيش اللبنانى بأنه جيشُ كُلِّ لبنان، جيشُ كل اللبنانيين. . ودعا الكل إلى **«الالتفاف حول الجيش»**، وكأنما يشير إلى الدولة اللبنانية وحكومته بصفة الجيش رمزًا لها: **«كونوا معه، كما هو معكم ولكم»**.

وبالرغم من أن الخطاب السنيورى قد خلا فى كثير من نصوصه من صيغ التحدى والمقاومة للعدو الإسرائيلى، وغلبت صيغة الاستسلام فى كثير من مفرداته . . . . . **«مُحاصرون فى لبنان ليس بالجيش الإسرائيلى فى البر والبحر والجوّ فقط؛ بل ويتلوّث البيئة، وبالخراب الذى نشره العدوان على مساحة البلاد»**. إلا أن روح الأمل فى البناء والانتصار لم تخلُ منها خطاباته . . . **«. . إنّ الآلة الحربية الإسرائيلية التى ضربت مُدُننا وقُرانا وبنيتنا الأساسية وإنسانَنا وأطفالنا ونساءَنا؛ ما كان لتنالَ من عزيمتنا ومن إصرارنا على الحرية والاستقلال والكرامة. فليعلم الإسرائيليون أنهم لن يستطيعوا تدمير إرادة الحياة والحرية فينا. إنّ المُمانعة جزءٌ أساسىٌ فى ضمير الإنسان وطبيعته. وبمساعدتكم إن شاء الله ستتجاوزُ العملَ الوحشىَّ الأخير، وستأتون إلى لبنان فتجدونه باسمًا مرحِّبًا بكم»**[١٢] ولقد تغيرت مفردات خطاب السنيورة الاستسلامية كلية بعد الحرب، وغلب عليها صيغة التحدى وشحذ الهمم، فى محاولة لتعبئة كل الطوائف اللبنانية لعملية البناء ولتوحيد الصف: **«إن إسرائيل لم تعد صاحبةَ قوة لا تقاوَم وجيش لا يُقهر. . لقد خابت إسرائيل فى محاولتها النيلَ من ثَباتِكُم فى أرضكم ودفاعِكم عنّها حتى الاستشهاد»**[١٣].

وحينما أشرفت الأزمة على الانتهاء، وفى محاولته للتغلب على تداعيات الأزمة اللبنانية والحيلولة دون تحولها إلى شكل آخر من الصراع الداخلى؛ سادت أساليب التحذير فى خطابه، وخصوصًا من التعامل مع الأزمة بمنطق الفئوية . . . **«ليس الوقتُ وقتَ التفرقة والتمييز والحسابات الفئوية؛ بل هو وقتُ التعاضد من أجل الوطن الواحد وتعزيز دولته»**[١٤] ودعا السنيورة فى خطابه إلى توحيد الصفوف، وإلى الدولة الموحدة غير المخترقة؛ أى التى لا يطوِّعُها أحد بالداخل والخارج لمصلحته، فى محاولة مستترة من جانبه إلى دعوة كافة القوى اللبنانية إلى توقيع عقد اجتماعى جديد لإقامة هذه الدولة المأمولة . . . **« دولة واحدة حرة مستقلة صاحبة قرار واحد، وسلطة لا ازدواجيةَ فيها. فلا يكونُ من حقِّ كلِّ مقتدر بالداخل أو بالخارج أن يمضّى بالمواطنين والوطن إلى حيث يشاء، ويكونُ على كلِّ الفُرقاء الآخرين أن يسيروا من ورائه، وإلاّ كانوا انقساميين ومفرِّطين بالوحدة الوطنية! أو مطعونًا بإخلاصهم الوطنى والعربى»**.

وفى سياق الحديث عن هذه الدولة المأمولة تحدث السنيورة واصفًا إياها بأنها **« . . . الدولةَ القويةَ والديموقراطيةَ، دولةَ القرار الحر والسيادة الكاملة، دولةَ اللبنانيين**

المتساوين فى حقوقهم وواجباتهم، وبأنها هى الانتصارُ الأكبرُ الذى نستطيعُ نحن اللبنانيين تحقيقَه. .» وحرص السنيورة فى خطابه على الحديث بصيغة جمعية كأحد أهم وسائل الاستمالة: **«. . . إننا كلُّنا نُدركُ جيدًا»** وبدا من خطابه أن مسألة الدولة لا خيار ولا تجزئة فيها: **«. . . ما يقتضيه أمنُ لبنان وسلامةُ كلِّ أبنائه واستقرارُه وحقُّ الدولة وواجبُها أن تبسُطَ سلطتَها كاملةً على كلِّ أراضيها»**. وحملت مفرداته فى هذا السياق من جديد صيغة التهديد **«. . . لا يخفى عليكم أنّ التساهُلَ فى أمْرِ هذا الحقِّ يُعَرِّضُ بلادَنا أن تُصبحَ من جديد ساحةً للصراعات الإقليمية والدولية»** من تداعيات الحيدة عن طريق الصواب، الذى يعلمه كل اللبنانيين: **«الدولة التى لا يُنجزُ مشروعَها إلاّ أنتم المواطنون الصامدون العاملون والمتنجون والملتزمون بوحدتكم وبوطنِكم، وهى دولةٌ لا بديلَ منها، ولا رديفَ لها أبدًا»**.

ثالثًا: الموقف من العالم العربى والمجتمع الدولى

حدد السنيورة أهداف سياسته الخارجية[١٥] وأولوياتها فيما يلى:

١ ـ مسألة تحرير مزارع شبعا واعتبرها من «الأولوية الوطنية».

٢ ـ تسليم الأسرى اللبنانيين المحتجزين فى السجون الإسرائيلية.

٣ ـ ضرورة وضع حد للاعتداءات والخروق الإسرائيلية للأراضى اللبنانية.

٤ ـ واجب الدولة الطبيعى والحصرى فى تأمين الأمن لجميع مواطنيها والقاطنين على أرضها، إضافة إلى حقها الحصرى فى حمل السلاح وفى ممارسة سلطتها التامة على كامل أراضيها، بما يتوافق مع ما نص عليه اتفاق المصالحة الوطنية فى الطائف فى العام ١٩٨٩.

ووضح فى خطابات السنيورة حرصه التام على التأكيد على عروبة لبنان وعروبة انتمائه وهويته، وساق خطابه عدة حجج توضيحية تقريرية. . : **«إنّ عروبتَنا فى لبنان غيرُ مشروطة، وهى ليست بالإرغام. . إنها عروبةُ الاختيار والانتماء والالتزام. ووقوفُكم معنا حقٌّ وواجبٌ ومسئوليةٌ علينا وعليكم»**. ثم أضاف مزيدًا من الحجج التقريرية المستندة إلى أساس تاريخى/ دينى **«. . . . فالأمنُ العربىُّ أمْنٌ واحد، والمستقبلُ العربىُّ مستقبلٌ واحد. ونحن نُردِّدُ جميعًا اليومَ صرخةَ الإمامِ على كَرّم اللهُ وَجْهَه إثْرَ مقتل عثمان: أكلتُ يومَ أُكِلَ الثورُ الأبيض»**.

وكان السنيورة حريصًا على تكرار وصف العرب بأنهم **«الإخوةَ العربَ»** الذين **«بذلوا الجهد والمسعى لمساعدتنا بشتى الوسائل والسبل. . .»**. وكانت دعوة السنيورة صريحة فى طلب المساعدة الاقتصادية من العرب: **«. . . نحن نأملُ من الإخوة العرب الذين هبّوا لنجدتنا أن يتابعوا هذه الجهودَ ويطوِّروها لتبلُغَ الآفاق الضروريةَ لإنقاذ لبنانَ»**.

وفى فقرة أخرى من نفس الخطاب حدد السنيورة هذه المساعدات بالمساعدات الاقتصادية. . **«. . نحن محتاجون فعلاً للمؤازرة. . . محتاجون للدعم والمساعدة فى أعمال الإغاثة والإعمار، وفى مساعدة الاقتصاد اللبنانى، الذى كان يُعانى أصلاً من العجز والدَّين نتيجةَ الاجتياحات السابقة»**.

وأورد السنيورة فى سياق دعوة العرب إلى المساعدة حججًا إمبريقية تاريخية **تشير إلى ضرورة استمرارية المساعدة. . «قد ساعد الملوكُ والرؤساءُ العربُ فى الضغط على الدول الكبرى وسائر أطراف المجتمع الدولى من أجل إلزام المعتدى الإسرائيلى بإيقاف الأعمال العدائية والانسحاب إلى ما وراء الخطِّ الأزرق، والخروج من مزارع شبعا وتسْليمها إلى القوات الدولية، وتَبَادُل الأسرى، والكشف عن خرائط الألغام»**.

ولم يقتصر طلب السنيورة على مساعدة العرب فى الضغط على القوى الكبرى لانسحاب إسرائيل، ولكن أيضًا لضمان ألا. . . **«يتكررُ العُدْوان، وبحيث يُصبحُ وقْفُ النار دائمًا وشاملاً، فيكونُ ذلك المدخَلَ للعودة إلى اتفاقية الهدنة المعقودة فى العام ١٩٤٩»**.

وبالرغم من انتماء رئيس الوزراء إلى تيار المستقبل؛ إلا أنه لم يتورط فى مهاجمة سوريا، بل إنه صرح بأن «الصورايخ الإسرائيلية لم تميز بين سورى ولبنانى»[١٦] كما نفى السنيورة فى خطابه أن يكون هناك أى شقاق مع سوريا التى وصفها بـ«الشقيقة» حول تحرير مزارع شبعا، مؤكدًا. . . **«أنَّ المشكلةَ هى فى الاحتلال الإسرائيلى، قبل أن تكونَ تنازُعًا على أرضٍ بين لبنانَ وسوريا»**[١٧].

وفى موقفه من السعودية أكد السنيورة أنها قامت مشكورةً بمبادرة كبيرة أخرى حين دعت لعقد قمة عربية طارئة بمكّة المكرّمة من أجل لبنان: **«. . . لقد أتيتُم أيها الإخوة لغَوْثنا ومساعدتنا فى بَيروتَ ولبنان»**[١٨].

ولخص السنيورة الموقف من العرب فى تعبير بلاغى دلالى حين أشار إلى أن لبنان على مر تاريخه حكمته فى سياسته مقولة الرشادة فى السلوك السياسى: «**. . . الصبر على شدائد العدوّ وأعباء الصديق**»[١٩] مؤكدًا أن لبنان قد حمل القضايا العربية محمل الجد، وفى مقدّمتها قضيةُ فلسطين. . . «**لقد عملْنا من أجل تضامُن كلٍّ العرب وبذلْنا من أجل ذلك الغالىَ والنفيس دون منّةٍ أو تساؤل، ولا نرى لنا مكانًا أو موقعًا خارجَ هذا الانتماء وهذا الدور**».

رابعًا: الموقف من إسرائيل

هاجم السنيورة العدو الإسرائيلى، وانتقد أحيانًا المجتمع الدولى المتحيز ضد العرب والمحابى لإسرائيل بحجج واقعية وإمبريقية، من خلال تصويره للحرب نفسها، ولفظائع العدو الإسرائيلى: . . . . «**. . لم يوفر الجيشُ الإسرائيلىُّ جسرًا ولا مؤسسةً ولا طريقًا، ولا مركزًا للخدمة المدنية، ولا تجمُّعًا بشريًا إلاّ وقَصَفَهُ بما فى ذلك المستشفياتُ ومقرّاتُ القوات الدولية، ومساكنُ الناس، ووسائلُ حركتهم. لقد ضربوا حتى قوافلَ الإغاثة والمساعدات التى أرسلها إلينا الأشقاءُ العربُ، لا لسبب إلاّ للحقد والانتقام، ولا شىءَ غيرَ الحقد والانتقام**». وكذلك أورد حججًا توضيحية لتداعيات الحرب النفسية والمادية. . . «**كم من الوقت سيتطلب التآم الجراح البشرية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وبأى كلفة؟ كم من الوقت سيستلزم بناء الطرقات والجسور والمنازل وبأى كلفة؟ كم من الوقت سيمر قبل أن ننسى من قضوا تحت القصف الإسرائيلى؟ أىُّ مستقبل سينتج من الدمار غير مستقبل الخوف والكبت والانهيار الاقتصادى والتطرف؟**

وفى هذا السياق أورد السنيورة حجة تقريرية تؤكد تساوى البشر، ولكن بأسلوب تعجب لمزيد من الاستمالة والسخرية فى ذات الوقت من **الموقف الدولى حيال انتهاكات إسرائيل المستمرة**: «**وهل قيمة الحياة البشرية فى لبنان أقل من قيمة المواطنين فى دول أخرى؟ هل نحن أبناء إله أدنى (أقل قدرة)، أم أن قيمة دمعة إسرائيلية تفوق قيمة قطرة دم لبنانية؟ هل يستطيع المجتمع الدولى أن يقف متفرجًا بينما تنزل إسرائيل بنا مثل هذه العقوبة القاسية؟**

ويبدو أنه فى كل مرة يهاجم فيها السنيورة العدو الإسرائيلى أو ينتقد المجتمع الدولى: «**. . . فالمعروفُ أنّ أكثر القرارات الدولية ذات الصلة بالصراع العربى/ الإسرائيلى، ما**

نفذتْها إسرائيلُ حتى الآن، بل إنها سارتْ فى اتجاهات معاكسة لها، ولقيتْ فى انتهاكاتها للقرارات الدولية استحسانَ بعض الأطراف الكبرى فى العالَم»[٢٠].

لا ينسى السنيورة أن يستميل رجل الشارع فى الغرب بترديد نفس مفردات خطابه ونفس مقولاته، وبسرد حجج توضيحية عن الحرية والديموقراطية، مشيراً إلى أن لبنان دفعت هذا الثمن الباهظ من الدمار ومن الإحباط بسبب تبنيها وتمسكها وعدم تخليها عن طريق الديموقراطية والحرية ... . **«. . أهذا ما يسمّى الدفاع المشروع عن النفس؟ أهذا هو الثمن الذى سندفعه لقاء توقنا لبناء مؤسساتنا الديموقراطية؟ أهذه رسالة الدعم المرسلة لبلد التعدد والحرية والتسامح؟»**.

كما رفض السنيورة وصف العدوان الإسرائيلى بأنه حق مشروع فى الدفاع عن النفس؛ بل استعان السنيورة بحجج تقريرية لإثبات ذلك، فذكر وصف أمين الأمم المتحدة المساعد للشئون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة الطارئة للقصف الإسرائيلى العشوائى لضواحى المدنيين بأنه يعتبر خرقًا لقواعد القانون الإنسانى فيما يتعلق بواجب حماية المدنيين خلال النزاعات. . وذلك لإدانة إسرائيل ... **«لا يمكن لإسرائيل الاستمرار فى تجاهل القانون الدولى إلى ما لا نهاية، فيجب أن تدفع الثمن»**. . فهى الصانعة للخراب فى المنطقة، والإسرائيليون من وجهة نظر خطابه يدفعونه لاستدعاء قول للمؤرخ الرومانى تاسيتوس: **«لقد صنعوا الخراب ويسمونه سلامًا»**[٢١].

كما جاءت مفردات السنيورة محبطة ومتحفظة فى آن واحد من رد فعل **مجلس الأمن** تجاه المسألة اللبنانية ومزارع شبعا. . **«لستُ راضيًا عنَ المسودات التى وصلت إلينا فى اليومين الماضيين من مشروع القرار الذى يتناقشُ مجلسُ الأمن فيه. فهو لا يظلُّ دون الشرطين اللذين ذكرتُهما فقط، بل لا يكاد يُنجز وقفًا حقيقيًا لإطلاق النار أيضًا»**[٢٢] فهذا القرار من وجهة نظر السنيورة لا يأخذ بأمرين أساسيين هما جوهر النقاط السبع؛ وهما الانسحاب الإسرائيلى من المناطق المحتلة أخيراً، والعودة إلى خلف الخط الأزرق، والانسحاب من شبعا تمهيداً لفرض الدولة سلطتها جنوبى نهر الليطانى. . . . . **«إن قرارَ مجلس الأمن رقم ١٧٠١ لم يتجاوبْ مع كلِّ ما طالبْنَا به، إلاّ أنه تعامَلَ مع قضايانا وهواجسنا المشروعة بجدّية كبيرة، فأكّدَ على الانسحاب الإسرائيلى والالتزام الدولى بسيادة لَبنان ودعمَه واَحترَام قراره الوطنى»**. . ومع ذلك لم ينف الجهد المبذول من الحكومة اللبنانية فىَ معركتها الدبلوماسية مع المجتمع الدولى لتحرير مزارع شبعا؛ بل

واعتبرها انتصاراً لحكومته . . . . **«لقد خُضْنا معركةً دبلوماسيةً قاسيةً تسلَّحْنا فيها بحقِّنا وباتِّفاقنا واستطعْنا أن نتنزعَ تعديلات جوهريةً على ما كان مقترَحًا أصلاً كنص لإقراره فى مجلسَ الأمن»** . . **«ووضع موضوعٌ مزارع شبعا فى نفس الوقت على طاولة مجلس الأمن مجدَّدًا (بعد أن اعتبر القرار ٤٢٥ أن الأمر قد تم تنفيذه) وهو أمرٌ غيرُ مسبوق فى تاريخ الأمم المتحدة»** .

خامسًا: الموقف من المقاومة فى الجنوب

فى سياق الأزمة حاول السنيورة تبنى موقف متوازن؛ فهو لم يهاجم المقاومة، ودعا فى نفس الوقت إلى تعزيز سيطرة الدولة. ولقد عبر عن موقفه المتوازن هذا بقوله: **«إنه من المبكر الكلام عن أن قرار السلم والحرب يجب أن يكون بيد الحكومة اللبنانية، وإن قرار الحرب أخذته إسرائيل، ونحن نقترح إرسال ١٥ ألف جندى من الجيش اللبنانى إلى الجنوب مدعومين من القوات الدولية، ونؤكد ضرورة أن «تكون المنطقة المذكورة خالية من السلاح إلا من سلاح الشرعية»**. وبدا واضحًا فى خطاب السنيورة أن الأزمة اللبنانية أزمة دولة وليست مجرد مجموعة من التقسيمات المذهبية والدينية والاجتماعية، وأنها أقوى كذلك من شخصية حسن نصر الله . . . إن **«السيد حسن نصرالله رجل محترم ومحبوب من الناس، ولكن المهم الآن إنقاذ لبنان»**. وأوضح أن السنيورة لم ينتقد فى كل خطاباته سياسة أو سلوك حزب الله رغم نفيه أكثر من مرة بعلم حكومته بحادث الخط الأزرق: **«. . إن حكومتى التى لم تكن على علم مسبق بعبور «حزب الله» الخط الأزرق وأسر جنديين إسرائيليين؛ لم تتبن هذه العملية»**. ولا ريب أن وصف حادث حزب الله بـ**«العبور»** وليس **الاختراق** أكد ذلك . . . وفى نفس الوقت كان خطابه اللغوى عنيفًا فى اختراق إسرائيل لسيادة لبنان . . . **«. . إن حكومتى تدين أشد إدانة الرد الإسرائيلى العنيف وعدوانها الذى تخرق به كل القوانين الدولية والاتفاقات والمعايير»**[٢٣].

كما حرص فى خطابه السياسى أن يكسب شرعية لسياساته من الجنوب، ويوحدهم تحت رايته كجزء من الشعب اللبنانى، وذلك حين تفاخر بصمود الجنوبيين والتأكيد على أنه معهم **«. . . لقد صمد اللبنانيون جميعًا، وفى طليعتهم أهلُنا الجنوبيون»**. . وأكد ذلك فى قوله بأنه . . . **«مع الجنوب قلبًا وعقلاً»**[٢٤].

وحرص الخطاب السنيورى على استمالة كافة اللبنانيين بكل قطاعاتهم ومذاهبهم وتعددهم؛ بالمناداة فى خطابه لوقف إطلاق نار فورى «**. . من بيروت ويعلبك وجبيل وصور وصيدا وقانا، وصولاً إلى طرابلس وزحلة وبشرى وللقرى الـ٢١ الواقعة على الحدود الجنوبية**» . . .

ونجح السنيورة فى سرد حججه الواقعية وراء دعوته هذه بالقول بأن وقف إطلاق النار سيكون من شعب حارب وشعب (باسل) . . . « . . **باسم الشعب الباسل فى لبنان**» . . . كما أن هناك أهدافًا سامية وضرورية وراء وقف إطلاق النار، وهى: « **... تأمين إعانات إنسانية للبنان الذى ضربته الحرب؛ ولأن استمرار الحرب ذريعة لإسرائيل للاستمرار فى احتلال الأراضى اللبنانية**»، وكذلك لأن وقف إطلاق النار . . . «**يشكل خطوة على طريق تحقيق السلام العادل والشامل بين شعوب الشرق الأوسط**» . . . وخطوة لإعادة بناء بلدنا المشرذم وإعادته بلدًا عربيًا موحدًا ديموقراطيًا ومنارة للحرية والتعددية والتسامح فى المنطقة[٢٥]، ولأن وقف إطلاق النار سيجعل لبنان مثلاً يحتذى، وأن تحوله إلى ساحة لحروب الآخرين سيحول دون ذلك.

سادسًا: خطة الحكومة لحل الأزمة اللبنانية فى تموز (يوليو) ٢٠٠٦

طرح السنيورة فى مؤتمر روما بتاريخ ٢٦/ ٧ تصورًا شاملاً ومتكاملاً للحلِّ الجذرى، أجمع عليه مجلسُ الوزراء اللبنانى، والقمةُ الروحيةُ المنعقدةُ بمقرِّ البطريركية المارونية ببكركى؛ وهى **خطة كاملة لحل الأزمة اللبنانية** تألفت من سبعة نقاط[٢٦] وضح فيها تفادى فؤاد السنيورة الميل إلى أى قوة داخل لبنان؛ إذ سعى لإيجاد قدر من التوازن بين الخطابات المتعارضة، ولم الشمل اللبنانى، وتمحورت خطته حول نقطة واحدة وهى: وقف إطلاق نار فورى وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية[٢٧]:

١ ـ التعهّد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين من طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢ ـ انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

٣ ـ التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضى، علمًا بأنها

ستكون خلال تولى الأمم المتحدة السلطة مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين، كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كلّ خرائط الألغام المتبقية فى جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

٤ ـ بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية؛ مما سيؤدى إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نص اتفاق المصالحة الوطنية فى الطائف.

٥ ـ تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها، وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقًا للضرورة؛ بهدف إطلاق العمل الإنسانى العاجل وأعمال الإغاثة، وتأمين الاستقرار والأمن فى الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

٦ ـ اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعته لبنان وإسرائيل فى العام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث فى التعديلات المحتملة عليه، أو تطوير بنوده عند الضرورة.

٧ ـ التزام المجتمع الدولى بدعم لبنان على كل الأصعدة، ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج من المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها البلد، وخاصة فى ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى.

وكان واضحًا تلويح خطاب السنيورة بأن هناك فاعلاً واحدًا للعمل السياسى فى لبنان وهو الدولة اللبنانية بجيشها ورموزها: «**. . . الدولةَ الدستورية، الحرة القوية، ونظامَها الديموقراطى، وجيشها الوطنى، الدولة التى توافق اللبنانيون عليها، وهى الدولةُ التى لا يُستعاضُ عنها بالدويلات أو أشباهِها. . .**»[٢٨].

ولقد قصر السنيورة مهمة البناء على هذه الدولة (الشرعية) التى بحاجة إلى التعضيد، لا إلى التفريق أو التمييز: «**. . . ستتحمَّلُ الدولةُ كلَّ مسئولياتها فى الإغاثة وإعادة الإعمار بمعاونة الإخوة العرب وأصدقائنا الكُثُر فى العالم، بشفافية كاملة ودونَ تمييز ولا تفريق وليس لنا فى ذلك منةٌ على أحد، فالدولةُ للجميع وواجبُها أن تصونَ حقوقَ مواطنيها جميعًا، وسنعتمدُ صَيَغًا للعمل وأساليبَ تأخذ بالاعتبار حاجتنا إلى السرعةِ وتضمنُ القَدْرَ الأكبرَ من الفعالية**»[٢٩].

كما نفى تمامًا فى خطابه أن تكون الدولة اللبنانية دولة متحيزة ضد أى فئة من الفئات، وأكد أنها دولة كل اللبنانيين «. . . **أنا لا أتصرف بمنطق الفريق أو الطائفة أو الفئة السياسية، أو الحزب؛ بل إننى أتصرفُ باعتبارى رئيسَ وزراء لبنان، والموقعُ لا يتسع إلاّ للدولة، دونما استثناءٍ أو تفرُّد أو تنازُلٍ أو مساومة**»[٣٠].

والجدير بالذكر أن الخطاب السنيورى جاء أكثر قوة وصلابة عقب الحرب، فى محاولة من جانبه لتوحيد الصف اللبنانى، وتفادى تبعات ما بعد الحرب وإطلالة الولاءات التحتية برأسها؛ فتعبيرات الإعزاز والثقة بالذات وباللبنانيين قد غلفت مفرداته. . . «**وأنا على ثقة**» . . . . . «**الثقة التى بها حُفظ الوطن وحُفظت وحدة اللبنانيين**»[٣١].

ولقد تم توظيف الأزمة إيجابيًا فى الخطاب الرسمى للسنيورة بعد انتهائها؛ إذ اتخذها مثالاً رائعًا على صمود وجلد اللبنانيين على الشدائد، وذريعة لاستمرارية هذا الجلد فى كل الأزمات المستقبلية. . . «**فقليلة هى الأوطان والبلدان التى قاست ما قاساه ويقاسيه لبنان. وقليلة هى الأوطان والبلدان التى صمدت على المعاناة وعلى التجارب والمحن كما صبر لبنان، وكما صبر شعبه، وكما تماسكت فئاته**»[٣٢].

وقصد خطاب السنيورة من ذلك تأكيد المسئولية الشعبية تجاه الوطن «. . . **ذلك أن الصمود الأسطورى للشعب اللبنانى مع وطنه ووحدته وحريته وسيادته؛ فرض ويفرض على الجميع تكاليف ومسئوليات بقدر ذلك الصمود**». وحدد تلك المسئولية فى خطابه فى «. . . **مسئولية بناء الدولة القادرة والحامية بالمشاركة القوية والإيجابية فى النظام الديموقراطى**».

وتحددت أولويات السنيورة فيما بعد الحرب فى عدة قضايا أهمها «. . . **إقفال ملف النزاعات الداخلية، والعمل على ألا يكون لبنان ساحة للصراعات الخارجية أو لتصفية الحسابات**» . . . وكذلك التفكير فى عملية إعمار ما بعد الحرب. وقد حدد السنيورة هذه القضايا بأنها: «. . . **الواجبات والضرورات التى تتمثل فى: . . . إعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى والتفكير من أجل مستقبل اللبنانيين، ومستقبل لبنان وتحقيق ازدهارهم ومشاركتهم الفاعلة فى منطقتهم وفى العالم المعاصر**»[٣٣].

سابعًا: علاقة الحكومة اللبنانية بقوى المعارضة بعد الأزمة

أكد خطاب السنيورة على ترحابه بالاختلاف فى الرأى بصفته لب الديموقراطية: «**أنا لا أقلل أهمية وحق الاختلاف السياسى فى بلد ديموقراطى نحرص فيه على الحريات العامة، ولا سيما الحريات السياسية**» . ولكنه حدد بعض الثوابت التى لا تقبل النقاش والمزايدة السياسية فى هذا الاختلاف وهى: «**. . لا شروط على الوطن، ولا شروط على الدولة، ولا شروط على النظام الديموقراطى**»[٣٤]. وإنما يأتى الاختلاف من وجهة نظره بين الفرقاء السياسيين فى وسائل المشاركة وآلياتها.

وفى سياق حديثه عن سيناريو الحكومة/ المعارضة فى لبنان؛ ركز خطاب السنيورة على عوامل الوحدة فى خطابه أكثر من عوامل الاختلاف: «**إننى أرى أن ما يجمع اللبنانيين أكبر وأكثر بكثير مما يفرقهم. نحن مجمعون على نهائية الوطن، ونهائية العيش المشترك، وعلى الانتماء العربى، وعلى الدولة الجامعة، التى تحمى ولا تهدد، وتصون ولا تبدد، وعلى النظام السياسى الديموقراطى الذى يمثل إرادة اللبنانيين من خلال الانتخابات الحرة والمنتظمة، وفصل السلطات وتعاونها، وقواعد إدارة الشأن العام، ولا سيما المراقبة والمحاسبة**»[٣٥]. وبنظرة متفحصة إلى عوامل الوحدة هذه؛ سيتضح أنها روح -إن لم تكن بنود- دستور الطائف الذى أجمعت عليه كل القوى اللبنانية.

كما حدد السنيورة شروطًا للاختلاف فى الرأى؛ إذ لا يجب أن يكون حادًا، أو يفتح بابًا للفتنة داخليًا، أو للتدخل الخارجى: «**. . . لا أرى ما يدعو إلى الحدة فى التعبير الذى تعلو فيه الأصوات بما يوتر المواطنين ولا يزودهم منفعة إضافية، وهذا ما يذكرنا بقول الفقيه المعروف الحسن البصرى الذى حذرنا من الصوت العالى الذى يستدعى الفتنة، ويقطع الألفة**». «**إن الأخطار على الوطن لا تأتى من الخارج فحسب؛ بل تأتى أيضًا من الانقسام الداخلى. . ماذا يفيد إن ربحت العالم وخسرت نفسك؟**»[٣٦].

وتبنى خطاب السنيورة الشعار الجديد للبنان ما بعد الأزمة فى الثقة والمسئولية وبناء المستقبل؛ كثلاثة عناوين لموضوع واحد هو: «**لبنان النظام الديموقراطى**»[٣٧] ولبنان الدولة، كما أورد العديد من الحجج التقريرية/ الدينية التى تعضد حديثه: «**. . . . تبقَون، وتبقى أمتُنا العربية، ويبقى لبنان: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾**».

وبقراءة لغوية لخطابات السنيورة؛ يتضح غلبة الأساليب اللغوية التى تستهدف التأثير على وجدان الشعب اللبنانى للم الشمل فى مواجهة الموقف المتأزم بسبب الحرب الإسرائيلية. . ومن هذه الأساليب الضمائر الشخصية وتكرار المفردات.

فبالرغم من إبراز لبنان فى خطابات السنيورة بالدولة الهشة الضعيفة فى مواجهة إسرائيل، إلا أنه حرص فى العديد من فقرات خطاباته بالتحدث عن نفسه كرئيس وزراء لبنان؛ لإعطاء انطباع بأنه ما زال ممسكًا بزمام الأمور، ومحتفظًا بقوته فى اتخاذ العديد من القرارات على المستوى الداخلى والخارجى؛ فضمائر المتكلم هنا «**. . . كنت، أود، أستطيع، أتكلم، أصف. . .**» تبرز صفته باعتباره المتحدث الأوحد عن الدولة اللبنانية، وتعنى ضمنًا رفضه لممارسات حزب الله فى الداخل، أو أن يكون حزب الله هو المتحدث باسم الدولة اللبنانية. ولا ريب أن اختلاط الضمير (أنا) بـ (نحن) فى كثير من فقرات الخطاب. . . «**واجبنا، نصون، لدينا، مؤسساتنا، نعمل**». . إنما يؤكد توحد الصف الداخلى، وتبنى مشروع واحد، وإلقاء تبعات الحفاظ على لبنان (الوطن) على عاتق كل اللبنانيين.

كما كثر استخدام السنيورة لضمير المتكلم فى صيغة الجمع (نحن)؛ وذلك لاستمالة الشعب اللبنانى بكل طوائفه، والتعبير عن القوة والتوحد مع المستمعين. . «**نحن نحتاج التأييد الكامل من جانب المؤتمر الإسلامى**»[٣٨]؛ إذ من المعروف أن ضمير الجمع ومشتقاته يعبر عن هوية الجماعة، وزيادة استخدامه دلالة على تقسيم المستمعين إلى موالين أو أفرادًا خارج الجماعة؛ ومن ثم تجسيد لمفهوم «الأنا» و«الآخر».

ووضح أن السنيورة قد قرن فى خطابه بما تشهده البلاد من حرب ودمار؛ لكى يبرز أن الخراب الذى طال لبنان إنما هو بالأساس خراب ودمار قد شمل كافة الفئات والأفراد والجماعات، ليس الجنوب فقط أو حزبًا بعينه دون الآخر. . ويعكس كل هذا لغويًا أهمية استثمار ذلك المعنى من قبل اللبنانيين جميعًا، وبالتالى ضرورة انصهارهم فى بوتقة واحدة خاضعة لسيطرة حكومة السنيورة؛ وذلك ما دفعه فى بعض خطاباته إلى استخدام الضمير (إننا) مع الفعل (نرى) ليعمق إرادة حكومته فى التفاوض وإنهاء نفوذ حزب الله فى الجنوب.

كما حرص السنيورة فى كثير من فقرات خطبه على استخدام ضمير المتكلم (أنا) من خلال بعض الأفعال المساعدة على إيصال رسالته: «**. . . . خاطبت، تقدمت. .**»؛ ليشير إلى قدرة السنيورة على مواجهة الأزمة اللبنانية فى الساحة الدولية.

ولا ريب أن الثقة التى يبعثها إلى شعبه تنعكس إيجابيًا على قدرته على مخاطبة المجتمع الدولى فى هذا الظرف الاستثنائى؛ حيث يوجه خطابه مثلاً إلى الاتحاد الأوروبى بضمير المتكلم «نحن» ليدلل للمجتمع الأوروبى على أن كافة القرارات التى ستتخذ لمعاونة لبنان إنما تخضع فى نهاية المطاف لسيطرة الحكومة الحالية؛ وهى حكومة السنيورة، ليخفف من وطأة ما يشعر به الغرب تجاه سيطرة حزب الله على الجنوب وتهديد إسرائيل الحليف للكثيرين فى المنطقة.

وبشكل عام كان أسلوب **التوحد والإطراء** عن الآخر أحد أهم الأساليب اللغوية للسنيورة فى خطاباته، «**مقاوموكم ـ شهداؤكم ـ صامدوكم**»؛ فاقتران هذه الضمائر ببعض المفردات اللغوية البراقة التى تحرك مشاعر وعواطف الشعب اللبنانى؛ إنما قصد منها إذكاء روح البطولة لدى الشعب لاستثمارها فى تواصل عملية الدفع للمقاومة الإسرائيلية: «**. . . . إنكم بفضل صمودكم. . ومواجهتكم لحربه على لبنان أكدتم أن إسرائيل لم تعد قوة لا تقاوم. . .**».

كما يجىء العهد الذى حرص السنيورة عليه وامتزج بالضمير (نحن) فى أكثر من فقرة فى خطابه. . . «**إننا نعاهدكم. .**»؛ ليلقى بتبعة المواجهة وحل الأزمة على عاتق الحكومة، وليكتسب الثقة من الشعب.

ويؤكد هذا المعنى استخدام السنيورة لنفس الضمير حين تحدث أمام مجلس الوزراء العرب عن الأزمة؛ فاستخدم لفظ «تواجهنا» ليدلل على أن الأزمة التى يواجهها لبنان هى الأزمة التى تواجهها الأمة العربية، وأن قرار إنهاء الحرب إنما يخص العرب جميعًا؛ لأنه «**تحدٍّ**» لتلك الدول فى مواجهة إسرائيل.

ولما كانت الألفاظ المتكررة تدعم وتعيد صياغة مفاهيم الجماعة، إضافة إلى إعادة صياغة الأدوار المنوطة بالأفراد؛ عمد السنيورة فى معظم خطاباته إلى الإشارة إلى الدمار الذى خلفته الهجمة الإسرائيلية على لبنان، وإلى الخراب الذى طال البلاد، ومدى ما نشرته هذه الحرب من تدمير، وهو يهدف من تكرار الإشارة إلى هذا الدمار إلى بث مشاعر

الحسرة التى يشعر بها شخصيًا، وبذلك يدعم موقفه أمام الشعب اللبنانى كمسئول عن لبنان وعمّا يعانيه، كما يعمل على بث هذه المشاعر متضامنًا مع شعبه أمام الرأى العام العالمى؛ كى يؤكد على عمق الجريمة الإسرائيلية؛ مما يمكنه من كسب تعاطف المجتمع الدولى وتأييده.

كما أن تأكيد السنيورة وتكراره فى كل خطاب على فكرة الخسارة اللبنانية المتمثلة فى الشعب: «**. . . ومن استشهدوا فداءً لهذا الوطن**» . . إنما هى محاولة من جانبه للضغط على الجانب النفسى للشعب اللبنانى، مؤكدًا أن الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدى، كما لن يسعدها أن تستمر فى حكمها وقد دمرت البلاد، وفى هذا تأكيد آخر على اضطلاع الحكومة بمهامها داخليًا وخارجيًا، ويدعم هذا التكرار المفاهيم التى سبق وتم طرحها فى تناول الضمائر الشخصية؛ حيث يشدد السنيورة داخليًا على توجهه فى الداخل متمثلاً فى إبعاد حزب الله عن دوره فى الجنوب، وكذلك موقفه الخارجى فى القدرة على التفاوض مع المجتمع الدولى باسم لبنان كله.

واللافت للنظر أن خطاب السنيورة عن تكرار الحديث عن الدمار الذى لحق لبنان أمام الغرب؛ كان الهدف من ورائه إيضاح أن الدولة اللبنانية تحتاج إلى دعم الغرب السياسى لبناء الدولة الديموقراطية المشهود لها، والتى لن يصدر عنها أى تهديد عسكرى أو دينى لدول المنطقة أو لباقى دول العالم. . . «**إن المجتمع الدولى له مصلحة فى مساعدة شعوب المنطقة للتخلص من مشاعر اليأس ولبناء مجتمعات أكثر ديموقراطية**»[٣٩].

* * *

الخاتمة

للوهلة الأولى يتضح من تحليل الخطاب السياسى للسنيورة أن هناك ثلاثة مرتكزات أساسية لتحليل الأزمة التى طالت لبنان بسبب الحرب مع إسرائيل تمثلت فى:

١ ـ محاولة السنيورة استغلال هذه الأزمة لتدشين سلطته بالداخل، وإبعاد حزب الله عن العملية السياسية والعسكرية فى الجنوب.

٢ ـ كسب تأييد الدول العربية لمساعدة لبنان اقتصاديًا وماليًا ومساعدتها فى بناء بنيتها التحتية التى دمرتها الحرب.

٣ ـ التأثير على العالم الغربى بتكرار المردود الإيجابى لمساندتهم السياسية والعسكرية لحكومة السنيورة، والمتمثل فى ترتيب الأوضاع السياسية للبيت اللبنانى بما يتفق مع مصلحة الغرب، ويضمن عدم تهديد دول الجوار اللبنانى، ويحقق الاستقرار فى المنطقة.

ولقد غلب على لغة السنيورة مفردات وأساليب الاستمالة أكثر من عبارات التهديد والوعيد. كما اتخذ السنيورة من مفردات الضعف والظلم والهوادة أكثر من مفردات التحدى والقوة سبيلاً لتمكين حكومته، فحتى عند الحديث عن البناء وإعادة الإعمار؛ كان المسكوت عنه دائمًا الحاجة إلى الدعم العربى والغربى.

واللافت للنظر أن ضمائر المتكلم (نحن) أو (أنا) قد غلفت كثيرًا من عبارات السنيورة، فى إشارة واضحة لحاجة السنيورة وحكومته للدعم المادى والمعنوى، ولتأكيد أنه لا يزال يمسك بزمام الأمور.

وقد يبدو غريبًا أن لغة السنيورة فى حديثه عن الآخر (حزب الله) لم تحتل المساحة المتوقعة فى خطاباته، ولم تتطرق مفردات خطابه أبدًا إلى المهاجمة أو اللوم، رغم أن المسكوت عنه أحيانًا والمفهوم ضمنًا فى أحيان أخرى هو محاولة استبعاد هذا الآخر الذى سبب كل تلك الأزمة، أو على الأقل استيعابه وتضمينه فى مظلة الدولة اللبنانية بحكومة السنيورة. هذا ولقد بدا السنيورة فى كثير من فقرات خطابه موضوعيًا ذا حجة برهانية علمية... **«علينا ليس فقط أن نقنع أنفسنا بحقنا، علينا أن نقنع الآخرين بأن لنا حقوقًا وأننا علينا أن ندافع عن هذا الحق وأن نستحق حقنا»**[٤٠]؛ ولذا كان السنيورة حريصًا فى كل مرة يتحدث فيها عن جانب من جوانب الأزمة أن يورد حججًا تقريرية توضيحية أو إمبريقية تدعم ما يقوله؛ ليؤكد أنه ابن بار لسيرته الذاتية[٤١]؛ فبالرغم من أنه معروف بحبه للثقافة العربية، والأدب العربى وطول باعه فى اللغة العربية وآدابها، وتوليه منصب رئيس النادى الثقافى فى بيروت، إلا أنه ذو اهتمام كبير بالأرقام والميزانيات... «أنا عقلى دائمًا يتطلع إلى قدام؛ لأنه اللى بيظل بيتطلع لورا ما بيوصل لنتيجة بيعمل حوادث مرور»[٤٢].

* * *

الهوامش :

1 - Geis, M.L., The Language of Politics, New York: Springer Verlage, Inc., 1987, P.18.

2- Jowett & O'Donnel, Propaganda and Persuasion, London: Sage Publication, 1999, P.6

3- Geis, Op. Cit., P.8

4- Wodak, R, Language, Power and Ideology: Sudies in Political Discourse, 1989.

٥ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : المستقبل، الخميس ٢٧ تموز ٢٠٠٦ ، العدد ٢٣٣٧ ، شئون لبنانية، صفحة ٥ .

٦ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : مرجع سبق ذكره .

٧ ـ المرجع السابق .

٨ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : مرجع سبق ذكره .

٩ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : مرجع سبق ذكره .

١٠ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة . . أضيف فى : ٤/ ٨/ ٢٠٠٦ ، ٣٩ : ٤٢ : ١٢ .

١١ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : مرجع سبق ذكره .

١٢ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة . . أضيف فى : ٠٤/ ٠٨/ ٢٠٠٦ ، ٣٩ : ٤٢ : ١٢ . .

١٣ ـ فؤاد السنيورة، السراى الكبير الأربعاء فى ١٦ آب ٢٠٠٦ .

١٤ ـ كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، السراى الكبير الأربعاء فى ١٦ آب ٢٠٠٦ أضيف فى : ١٧/ ٠٨/ ٢٠٠٦ ، ٠٤ : ٣٣ : ٠٩ .

١٥ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما : مرجع سبق ذكره .

١٦ ـ أحمد تهامى عبد الحى، الدلالات الحضارية فى الخطاب الرسمى وخطاب القوى السياسية اللبنانية : تعددية ثرية أم اختلاف وتشظى؟ بحث مقدم إلى مركز البحوث والدراسات الحضرية، بحث غير منشور، ٢٠٠٦ .

١٧ ـ فؤاد السنيورة، السراى الكبير، الأربعاء فى ١٦ آب ٢٠٠٦ .

١٨ ـ كلمة الرئيس السنيورة لمجلس وزراء الخارجية العرب الاستثنائى الذى عقد فى السراى الكبير، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

١٩ ـ كلمة الرئيس السنيورة لمجلس وزراء الخارجية العرب الاستثنائى الذى عقد فى السراى الكبير، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٠ ـ المرجع السابق .

٢١ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما: مرجع سبق ذكره.
٢٢ ـ كلمة الرئيس السنيورة التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية العرب الاستثنائى الذى عقد اليوم فى السراى الكبير، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ . أضيف فى: ٧/ ٨/ ٢٠٠٦، ١١: ٥٩: ٤.
٢٣ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما: مرجع سبق ذكره.
٢٤ ـ فؤاد السنيورة، السراى الكبير الأربعاء فى ١٦ آب ٢٠٠٦ .
٢٥ ـ المرجع السابق.
٢٦ ـ الكلمة التى ألقاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى روما: مرجع سبق ذكره.
٢٧ ـ كلمة الرئيس السنيورة التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية العرب الاستثنائى الذى عقد اليوم فى السراى الكبير، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ . أضيف فى: ٧/ ٨/ ٢٠٠٦، ١١: ٥٩: ٤.
٢٨ ـ فؤاد السنيورة، السراى الكبير، الأربعاء فى ١٦ آب ٢٠٠٦ .
٢٩ ـ المرجع السابق.
٣٠ ـ المرجع السابق.
٣١ ـ إفطار السرايا، مرجع سبق ذكره.
٣٢ ـ المرجع السابق.
٣٣ ـ المرجع السابق.
٣٤ ـ المرجع السابق.
٣٥ ـ المرجع السابق.
٣٦ ـ المرجع السابق.
٣٧ ـ المرجع السابق.
٣٨ ـ خطاب السنيورة أمام الوزراء والسفراء العرب: ٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٩ ـ كلمة السنيورة أمام البرلمان الأوروبى، مرجع سبق ذكره.
٤٠ ـ مقابلة خاصة مع رئيس وزراء لبنان، العربية، ١٧ أغسطس ٢٠٠٦ .
٤١ ـ ولد فؤاد عبد الباسط السنيورة فى مدينة صيدا، عاصمة الجنوب اللبنانى، عام ١٩٤٣، ونشأ فى حى الكنان، وتحديداً فى حارة الأمريكان، فى عائلة صيداوية مسلمة سنية من الطبقة المتوسطة. بدأ السنيورة حياته العملية فى العاصمة اللبنانية بيروت بعد تخرجه عام ١٩٦٧ ببكالوريوس فى إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية فى بيروت، وحصل عام ١٩٧٠ على ماجستير فى إدارة الأعمال أيضًا من الجامعة نفسها. وعلى الأثر عمل بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٦ محاضراً فى الجامعة الأمريكية، وبين ١٩٧٥ و١٩٧٦ فى الجامعة اللبنانية أيضًا. وخلال الفترة ذاتها عمل بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٥ فى مركز التدريب التنفيذى التابع لمصرف «فيرست ناشونال سيتى بنك» . وكان قد شغل بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٢ وظيفة مساعد مدير فى المصرف.

وفى عام ١٩٨٣ عاد السنيورة إلى العمل الخاص فتولى منصبى مجلس الإدارة والمدير العام فى بنك البحر المتوسط حتى عام ١٩٩٢ ، وتولى أيضًا رئاسة مجلس إدارة ومنصب المدير العام فى البنك السعودى اللبنانى بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٢ .

فى أواخر عام ١٩٩٢ دخل السنيورة فعليًا المعترك السياسى عندما اختاره الرئيس الحريرى وزير دولة للشئون المالية فى حكوماته الثلاث الأولى (احتفظ الحريرى نفسه بحقيبة وزارة المالية بجانب الرئاسة)؛ وذلك بين ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٢ و٢٥ مايو (آيار) ١٩٩٥ ، ثم بين ٢٥ مايو ١٩٩٥ و٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٩٦ ، ثم بين ٧ نوفمبر ١٩٩٦ و٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٨ . وفى مطلع عهد لحود الذى شهد ابتعاد الحريرى عن رئاسة الحكومة لمدة سنتين، بين أواخر ١٩٩٨ وأواخر ٢٠٠٠ ؛ وجهت عدة تهم مالية إلى السنيورة وعدد من المسئولين فى عهد وزارات الحريرى، غير أن القضاء برأ ساحتهم. وبعد انتخابات عام ٢٠٠٠ التى حقق فيها الحريرى انتصارًا ضخمًا لا سيما فى بيروت حيث خسر حتى رئيس الحكومة الرئيس الحص مقعده البرلمانى؛ عاد السنيورة إلى مقاعد الوزارة، وهذه المرة شغل منصب وزير المالية فى حكومتى الحريرى الرابعة والخامسة بين ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٠ و١٥ إبريل (نيسان) ٢٠٠٣ ، وبين ١٧ إبريل ٢٠٠٣ و٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤ .

٤٢ ـ مقابلة خاصة مع رئيس وزراء لبنان، العربية، مرجع سبق ذكره.

***

٨ـ دراسة لخطاب إيهود أولمرت:
توظيف الخطاب السياسى فى الحرب النفسية

أ. حسام حسن محمد(*)

مقدمة

خلال الفترة من ١٢ يوليو وحتى نهاية أغسطس ٢٠٠٦ شهدت منطقة الشرق الأوسط حربًا عسكرية إسرائيلية ضد لبنان ردًا على قيام حزب الله اللبنانى باختطاف جنديين إسرائيليين من المنطقة الحدودية، اصطلح على تسميتها فى إسرائيل بـ«الجزاء المناسب»، وهو اسم يحمل دلالات معينة توحى بأن هناك رد فعل على فعل سابق، وأن رد الفعل يمثل الجزاء المناسب. هذه الزاوية من الرؤية الإسرائيلية للحرب تدفعنا إلى البحث فى الجانب الآخر للحرب، وهو البعد غير العسكرى المتمثل فى حرب الكلمات تلك التى جرت فى مسار آخر بالتوازى مع صوت الصواريخ والمدافع. وترجع أهمية دراسة هذا الجانب من الحرب فى أنه احتل جزءًا كبيرًا من المشهد الإستراتيجى للحرب، بسبب ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى تم استغلالها جيدًا فى الحرب من خلال الدور الذى لعبه الإعلام فى نقل الخطاب السياسى لأطراف الصراع. فقد بدا واضحًا أن ثمة حربًا أخرى مختلفة وخفية تجرى بين حزب الله وإسرائيل عبر طرف ثالث هو الإعلام تتباين اتجاهاته وفقًا للأجندة الخاصة لوسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية والغربية. والملاحظ للخطابات السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يجد أنها جاءت فى إطار إستراتيجية معدة مسبقًا لتحقيق أهداف

(*) باحث فى العلوم السياسية ـ الهيئة العامة للاستعلامات.

يتقدم الباحث بشكر خاص للمترجمة مروة جابر أحمد المترجمة بالهيئة العامة للاستعلامات على جهودها فى ترجمة المادة العبرية التى استعان بها فى الدراسة.

وغايات معينة يمكن الاستدلال عليها واستكشافها من مضمون تلك الخطابات وما وراء النص.

انطلاقًا مما سبق، تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن مدى حقيقة توظيف الخطاب السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى فى إطار الحرب النفسية، من خلال تحليل مضمون خطاباته، عبر الإجابة على التساؤلات الرئيسة التالية:

١ ـ هل تم صياغة الخطاب السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى خلال الحرب ليلعب دورًا فى إطار الحرب النفسية؟

٢ ـ كيف لعب الخطاب السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى دورًا فى الحرب النفسية؟

٣ ـ هل نجح أولمرت فى تحقيق أهدافه من توظيف الخطاب فى الحرب النفسية؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة تطرح الورقة مجموعة من الأسئلة الفرعية التى تمثل الإطار الذى سيتم من خلاله تحليل مضمون خطابات أولمرت، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلى:

١ ـ ما هى أهم القضايا التى ركز عليها أولمرت فى خطاباته، وما هو حجم الاهتمام بها؟

٢ ـ ما هى صورة حزب الله فى خطاب أولمرت؟

٣ ـ ما هى صورة الحرب فى خطاب أولمرت، ونظرته إلى مفهوم النصر والهزيمة؟

٤ ـ ما هى الرسائل المتضمنة فى خطاب إيهود أولمرت؟ ومن هم المستهدفون بهذه الرسائل؟

٥ ـ هل أثرت خطابات أولمرت فى المستهدفين؟ ولماذا؟

تعتمد الدراسة فى تحليلها على أربعة عشر[1] خطابًا لرئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت فى الفترة من ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦، تنوعت ما بين خطاب رسمى وتصريحات صحفية، مصدرها الموقع العربى لوزارة الخارجية الإسرائيلية ونصوص مترجمة من الصحف الإسرائيلية، وقد تم مراجعة النص العربى على الموقع مع النص العبرى على الصفحة العبرية لموقع الوزارة لاستيضاح الفرق بينهما، وتبين من تلك المراجعة عدم وجود فارق يذكر، واستخدام لغة عربية دقيقة فى الترجمة.

وقد استعان الباحث بأداة تحليل المضمون لتحليل هذه الخطابات، وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات المنهجية فى تحليل الخطاب، ويعنى تحليل المضمون الوصف الموضوعى والمنظم والكيفى والكمى لمادة الاتصال، من خلال تحديد فئات التحليل ووحدات للتحليل وتحليلها كميًا وكيفيًا[٢].

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء على النحو التالى:

أولاً: السيرة الذاتية: أبعاد شخصية إيهود أولمرت

يتناول هذا الجزء السيرة الذاتية لرئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت، ويناقش تأثير الأبعاد والجوانب الشخصية على أدائه خلال الحرب.

ثانيًا: مفهوم الحرب النفسية: حرب مختلفة وخفية

يهتم هذا الجزء بالحرب النفسية، المصطلح وتطوره التاريخى، والعناصر الأساسية لهذه الحرب.

ثالثًا: مضامين الرسائل (الإرهاب- البراءة- القوة- الصمود)

يتعرض هذا الجزء لتطبيق كيفية توظيف أولمرت لخطابه السياسى كجزء من الحرب النفسية فى الحرب على لبنان. من خلال تحليل رسائل الخطاب، والمستهدفين، وأهداف الرسائل المتضمنة فى الخطاب.

رابعًا: ردود فعل المستهدفين: صدى صوت خافت

يناقش هذا الجزء مدى نجاح أولمرت وفشله فى تحقيق أهدافه من توظيف الخطاب فى الحرب النفسية، من خلال تحليل ردود فعل المستهدفين بالخطاب على خطابه.

أولاً: السيرة الذاتية: أبعاد شخصية إيهود أولمرت

لقد أطلق إيهود أولمرت شرارة الحرب على لبنان ردًا على اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦، واستمرت الحرب حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بوقف إطلاق النار، هذه الحرب التى دارت رحاها على مدار أكثر من ثلاثة وثلاثين يومًا لا يمكن فهمها دون معرفة خلفية إيهود أولمرت التاريخية وطباعه الشخصية التى تركت آثارها بشكل مباشر أو غير مباشر على مسار الحرب والأداء السياسى والعسكرى الإسرائيلى خلالها.

١ ـ تاريخ أولمرت

ـ ولد أولمرت لأسرة مثقفة تتبنى أفكارا قومية متشددة[٣]، وكان والده عضواً فى الكنيست الإسرائيلى[٤]، وبدأ نشاطه العام عندما كان طالبًا فى الجامعة العبرية فى أسرة حيروت الطلابية، وفى تلك الفترة درس القانون وعلم النفس والفلسفة[٥].

ـ عانى أولمرت من مشكلات صحية تمثلت فى تشوهات فى العظام منعته من الالتحاق بالجيش[٦]، لكنه التحق بدورة تدريبية لضباط المشاة دون أن يشارك فى معارك[٧]، وقد خدم فى لواء «جولانى» كمراسل عسكرى فى جريدة «بمحانيه»[٨].

ـ بدأ أولمرت نشاطه السياسى من أواخر الستينيات، ففى عام ١٩٦٦ انضم لشموئيل تامير الذى أنشأ تكتل المركز الحر، وانضم للكنيست الثامن (١٩٧٣) ضمن اللجنة المركزية فى قائمة الليكود وهو فى الثامنة والعشرين من العمر، كما انضم للكنيست التاسع والعاشر، وكان يحتل المركز الحادى عشر فى قائمة الليكود، وفى عام ١٩٨٥ عاد لليكود وكان عضواً عن الحزب فى الكنيست الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر. وفى الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ كان عضواً فى مختلف لجان الكنيست: الخارجية، والأمن، والمالية والكنيست والتعليم، وفى الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ شغل منصب وزير شئون الأقليات. وفى الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ شغل منصب وزير الصحة وبدأ العمل على تحويل المستشفيات الحكومية إلى اتحادات، وهو أكبر إصلاح شهدته إسرائيل، وفى أواخر عام ١٩٩٣، اختير لرئاسة بلدية القدس، وخلال شغله هذا المنصب بادر بعدة مشروعات حيوية فى القدس منها شبكة الطرق ومشروع القطار الخفيف «الترام»، وفى ١٩٩٩ بزغ نجمه فى انتخابات حزب العمل، وفى سبتمبر ١٩٩٩ خاض منافسة على رئاسة الليكود وحصل على المركز الثانى بفارق كبير عن الفائز آرييل شارون، وبعد انتهاء انتخابات الكنيست السادس عشر فى يناير ٢٠٠٣ شغل منصب وزير الصناعة والتجارة والقائم بأعمال رئيس الوزراء فى حكومة شارون، وآنذاك تقدم باستقالته من منصب رئيس المدينة، كمل شغل أولمرت فى حكومة شارون منصب وزير الاتصالات والوزير المسئول عن إدارة الأراضى الإسرائيلية وهيئة البث. وفى أغسطس ٢٠٠٥ شغل أولمرت منصب القائم بأعمال وزير المالية عقب استقالة الوزير بنيامين نتنياهو[٩]. لمع اسم أولمرت بعد أن أصيب آرييل شارون بجلطة دماغية فى ٤ يناير ٢٠٠٥، إذ خلفه أولمرت فى رئاسة الوزراء

بالإنابه[١٠]، لكنه استطاع الحصول على المنصب فعليًا بعد منافسة انتخابية قوية فى انتخابات ٢٠٠٥ حسمها حزب كاديما الذى ترأسه خلفًا لشارون.

٢ ـ سماته الشخصية

استفاد أولمرت كثيرًا من عمله كمحام خلال الفترة من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات فى المجال السياسى، فمهاراته كمحام جعلته قادرًا على استغلال الفرص دائمًا وتغيير اتجاهاته وفقًا لحساباته الشخصية للمكسب والخسارة، فخلال رئاسته لبلدية القدس أظهر قدرة على الدعاية لنفسه وتكوين صداقات كثيرة، واستغل منصبه لدعم مستقبله السياسى، وبعد تولى أولمرت منصب نائب شارون لعدم وجود بديل إثر حرمانه من منصب وزير المالية، استطاع توظيف شعبية شارون لصالحه خاصة حينما تبنى خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة، وطرح بديلاً عنها خطة التجميع، وحين ترك رئيس الوزراء الصراع داخل حزب ليكود وأسس حزب كديما كان أولمرت أول من تبعه[١١]، وسار على نهجه وانتقل من مرحلة المواجهة ـ التى طالما رفع رايتها لسنوات طويلة فى مرحلة فك الارتباط ـ لمرحلة الانطواء[١٢].

يعمل أولمرت فى الغالب على اتخاذ قراراته منفردًا، ولا يحب استشارة الآخرين، ولا يحبذ إجراء مشاورات مستمرة حتى يصل إلى اتخاذ القرار المناسب، فحسب الطريقة التى يتبعها أولمرت فى اتخاذ القرارات فإن القائد يرسم الطريق ويجب على من حوله أن يساعدوه فى التنفيذ لا أن يساعدوه على صياغة أفكاره[١٣].

يجيد إيهود أولمرت مهارة إلقاء الخطب والتعامل مع وسائل الإعلام[١٤]، لكنه فى المقابل يجيد نقد وسائل الإعلام حينما تتناوله بشكل سلبى فيما يتعلق بقضايا الفساد التى تثور حوله، ظهر ذلك واضحًا حينما وجهت إليه الصحافة خلال الحملة الانتخابية لانتخابات الكنيست السابع عشر انتقادات بالفساد على خلفية قضية بيع منزله القديم فى القدس والتى فحصها مراقب الدولة ووجدها سليمة، فقد قال فى مؤتمر للحكم المحلى هذا الأسبوع قبيل الانتخابات تعليقًا على دور الإعلام فيها «لقد اتخذت المعركة الانتخابية فى الأسابيع الماضية وجهة غير متوقعة، حيث تحولت من محاولة للتنافس على نهج إلى معركة لتشويه السمعة، وللأذى ولنشر الأكاذيب، والهدم على المستوى الشخصى بشكل أكثر وحشية وشرورًا»، مما دفع صحفية هاآرتس أن تقول عنه إن أولمرت يحاول تهذيب الإعلام[١٥].

إن قدرة أولمرت على التعامل الجيد مع القانون وفهمه جعلته قادراً على مواجهة التشهير، فكثيراً ما تعرض لادعاءات متكررة بشأن وجود مخالفات، ولكنه سارع بإقامة دعاوى قانونية ونجح فى الفوز فى القضايا بمهارة. فهو ضمن قلة من الساسة الإسرائيليين الذين فازوا بجميع قضايا التشهير التى رفعوها(١٦).

٣ـ أثر شخصية أولمرت على أسلوب إدارته للحرب

ثمة مؤشرات تدلل على تأثير تاريخ أولمرت السياسى وسماته الشخصية على الحرب، تتمثل فيما يلى:

(أ) افتقاد أولمرت لخلفية وتاريخ عسكرى ـ على عكس معظم قادة إسرائيل السابقين ـ أثر على مسيرة الحرب فيما يتعلق بعدم قدرته على تفهم الأوضاع العسكرية على الجبهة اللبنانية، فضلاً عن عدم قدرته على توجيه المستوى العسكرى بما يتناسب مع ظروف الحرب على أرض الواقع، وخضوعه دائما لتوجهات المستوى العسكرى.

(ب) طريقة أولمرت فى اتخاذ القرار التى تعتمد على عدم التشاور مع الآخرين، واستبعادهم من مرحلة صناعة القرار، ساهمت فى اتخاذه قرار الحرب من غير مشاركة جماعية من كافة الأطراف المعنية ذات الصلة بصناعة قرار الحرب، كما أن إدارته للحرب عكست مستوى من التردد يؤكد ذلك النهج، فضلاً عن الخلافات التى ظهرت بينه وبين رئيس الأركان من جهة، ووزيرة الخارجية من جهة أخرى.

(ج) تاريخ أولمرت ينم عن سياسى محنك، لكنه يفتقد إلى الكاريزما السياسية ومن ثم فهو غير مؤهل للتعاطى مع الأزمات التى فشل رؤساء وزراء فى الماضى فى مواجهتها، مثل السقطات الاستخباراتية والعسكرية، واشتعال الوضع على الساحة الفلسطينية، فضلاً عن أزمة اختطاف حزب الله للجنديين الإسرائيليين الذى كانت الشرارة الأولى فى اندلاع الحرب، وكان بالإمكان تسويتها بطرق مختلفة، لولا رغبته فى الظهور بمظهر القادر على حماية أمن إسرائيل وتنفيذ ما يقوله من أهداف لهذه الحرب.

ثانيا: مفهوم الحرب النفسية: حرب مختلفة وخفية(١٧)

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لمفهوم الحرب النفسية وبصورة عامة، فالمقصود منها هو استخدام وسائل ليست عنيفة (خلال الحرب) لتقريب أهدافها، ومن الممكن توسيع أو

تقليص الفكرة، وتغيير هذا المصطلح حسب الضرورة. والحرب النفسية لا تحسم الحروب، ولكنها تكون أداة إضافية فى الحرب العسكرية[١٨]، والحرب النفسية هى دعائية الهدف منها التأثير على الرأى وعلى الشعور والتصرفات ضد الجماعة المستهدفة فى صفوف العدو. والهدف من الحرب النفسية أيضا هو زعزعة الأمن الذاتى لجيش العدو وإيمانهم فى النصر وفى تأدية المهمة والواجب[١٩]، **وتعتمد «الحرب النفسية ـ PSYCHOLOGICAL OPERATIONS» والتى تعرف اختصاراً باسم «سايوبس ـ PSYOPS» على وجود مجموعة من الخبراء والمحللين والأطباء النفسيين، بالإضافة إلى اقتصاديين واجتماعيين وعسكريين بهدف وضع إستراتيجية وخطة متكاملة على المديين القصير والطويل، وذلك من أجل اختيار الإشارات والمعلومات التى ينبغى توصيلها إلى هدف بعينه من أجل السيطرة على انفعالاته وأولوياته وأهدافه، ثم بالتالى توجيه سلوكه وتحركاته فى الاتجاه الذى يخدم مصالح وأهداف وأولويات الدول المحاربة. وتعمل الدول على توظيف وسائل الإعلام بشكل أساسى فى الحرب النفسية، حيث يتم استخدامها فى بث معلومات مكثفة للعدو بغرض تحقيق هدف معين؛ ولهذا يمكن القول إن الحرب الإعلامية هى جزء من الحرب النفسية التى تعتبر جزءاً أساسيا فى الحروب بشكل عام،** ويستخدم الإعلام لتدعيم الأنشطة العسكرية أو افتعال أحداث تدعم الروح المعنوية، أو للتعتيم الإعلامى أو للرد على الدعاية المضادة، وعادة ما يتم اللجوء إلى أساليب الحرب النفسية قبل وفى أثناء المعارك العسكرية لإشاعة الخوف والوهن فى صفوف الخصم العدو، وفى نفس الوقت لرفع الروح المعنوية للقوات المحاربة[٢٠]. **والحرب النفسية على الجبهة الداخلية والخارجية تهدف إلى تحقيق أهداف مباشرة وأخرى بعيدة المدى [٢١]، كما أن فعالية الحرب النفسية ونجاحها ضدّ الخصم تتحقق حينما تحدث تأثيرها فى نفوس الأوساط الشعبية من خلال الوسائل والأساليب، وتحقيق الأهداف العامة التى وضعت من أجلها[٢٢]**، وقد ارتبط مع مفهوم الحرب النفسية عدد آخر من المفاهيم اتفقت معها فى الفكر والأهداف مثل مصطلحات: الحرب الباردة، وحرب الأفكار، والصراع من أجل السيطرة على العقول والإرادة، وهى أيضا حرب الكلمات وحرب الأعصاب وحرب المصطلحات الإعلامية أو الحرب السياسية[٢٣].

١ ـ التطور التاريخى للمصطلح

يرجع مفهوم الحرب النفسية تاريخيًا إلى كلمة «البروباجندا»، وقد بدأ هذا المصطلح فى القرن السابع عشر، وهى اختصار لاسم منظمة أنشئت من أجل مساعدة الكنيسة الكاثوليكية لضم المؤمنين لصالحها. وعملت هذه المنظمة على مستوى العالم، وفى أمريكا الجنوبية كانت هذه المنظمة سببًا فى تنصير ملايين الهنود الحمر، **وحتى هذا اليوم فإن تفسير الكلمة هو «الدعاية». وفى إطار التحضيرات الحربية فى بداية الحرب العالمية الأولى أنشأ الألمان جهازًا إعلاميًا لجموع الجماهير المختلفة، وعندما انخرط البريطانيون فى الحرب أنشئوا جهازًا معقدًا وذا فاعلية كافية بعيدًا عن صراعات البيروقراطية الداخلية، ولقد فهم البريطانيون أهمية استخدام المعلومات بهدف النصر فى الحرب، وقاموا بإنشاء جهاز لهذا الهدف، لكن هذا الاسم كوّن مشكلة بسبب استخدام الألمان مصطلح « البروباجندا»؛ ولذلك اختار البريطانيون مصطلحًا آخر هو (الحرب السياسية). وعندما دخل الأمريكيون للحرب أنشئوا قيادة مشتركة مع البريطانيين وسمى هذا المصطلح الدعائى الجديد باسم (الحرب النفسية)**. ووضعت الحرب الباردة أمام الولايات المتحدة مشكلة قديمة جديدة، فمن ناحية «البروباجندا» هى أداة لأنظمة دكتاتورية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن تجاهل فاعلية هذه الأداة. فكان الحل الدلالى للمشكلة يتمثل بتغيير المصطلح ليصبح (العلاقات العامة)، والحل المنظم جعل هذه الدعاية فى الخفاء، وعلى ذلك تم الاستناد إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ (CIA) وأنشئت الهيئة الجديدة باسم وكالة الإعلام الأمريكية من أجل نشر معلومات.

إن انتشار مصطلح (الحرب النفسية) قد تضاءل وتم الاحتفاظ به للنشاطات العسكرية التقليدية، ففى حرب فيتنام تم استعمال هذا المصطلح ضمن نشاطات المسار النفسى وسميت (بالعمليات النفسية) أو باختصار (psyop) ور بما بسبب اعتقادهم أن لكلمة (عمليات) دلالة لسلسلة عمليات دقيقة وقصيرة، وهذا المصطلح مستخدم حتى اليوم، على الرغم من وجود جهود للبحث عن مصطلح جديد[٢٤].

٢ ـ النموذج الأمريكى فى الحرب النفسية

يمثل النموذج الأمريكى للحرب النفسية الأهم ضمن هذا الإطار، وتتسع الحرب وفقًا لهذا المنظور لتشمل جمع كل معلومة من جميع المصادر التى من الممكن أن توصل إلى

المصالح الأمريكية فيما بعد مدى معين، وهناك جهاز متكامل لكل أجهزة الدولة التى لها علاقة بالمعلومات العسكرية والمدنية على حد سواء؛ وذلك من أجل أن يكون العمل متلائمًا، وانطلاقا من أهداف محددة سابقًا وبشكل يعود بالنفع على مصالح الدولة. ومثال ذلك هناك أجهزة تعمل على نشر الثقافة الأمريكية فى جميع أنحاء العالم وحسب المستويات المقصودة وذلك من قبل عمالقة الصحافة فى البيت الأبيض والحكومة و«CIA» ووحدات الحرب النفسية وضباط العلاقات العامة فى وحدات الجيش، وبذلك تم فهم موضوع الإعلام ونشر المعلومات على أنه وحدة أو مجموعة كاملة.

وتعتبر الوثيقة الأمريكية المركزية غير الواضحة بشكل جزئى التى تحمل اسم «المرشد العسكرى الأمريكى نموذجًا لموضوع أهمية المعلومات (٦ ـ ١٠٠ fm 100-6 field manal (4)»، يتطرق إلى المعلومة على أنها ذات أهمية عليا فى الحرب المستقبلية ويتعرض إلى أساسيات الأفكار لاستخدام المعلومة فى الإستراتيجية الأمريكية. ويتفرع استخدام المعلومة إلى عدد من المجالات هى: مجال الحرب النفسية الذى يتخصص بالسيطرة على المعلومة الموجهة لجماهير مختلفة، وخاصة إلى عدو قائم وموجود أو محتمل، ومجال علاقات الجيش مع الإعلام الذى يتعامل أساسا مع الجماهير حسب الهدف المدنى والعام للولايات المتحدة، ومجال ثالث هو حرب المعلومات، والذى يعمل على إرسال المعلومات انطلاقا من وجهة نظر هذه القنوات، مثل الكمبيوتر وشبكات المعلومات بطرق مختلفة لاستغلال الحرب مع العدو مثل إرسال الفيروس لأجهزة العدو والتشويش الإلكترونى والمغناطيسى وما شابه ذلك. وانسجامًا مع (fm 100-6) يوجد كتاب توجيه وإرشاد لموضوع قانون الحرب النفسية (٣٣ ـ ١ ـ ٥ ـ fm (6)) وهذه هى قوانين الحرب منذ القدم، وقد وضعت النصوص الأولى فى بداية الحرب الباردة، وتحتوى هذه الوثائق على تجديد للأفكار بعيدة المدى فى عقيدة الحرب النفسية الموجودة منذ الحرب العالمية الأولى. والجديد هو فى مواضيع عامة مثل علاقات الجيش والإعلام وارتباطها بالمجال التخريبى السرى فى الحرب النفسية.

ويوزع دليل الحرب النفسية (fm33-1-5) مهام الولايات المتحدة على مستويات متعددة، تتضمن المستوى الإستراتيجى، ويقع على المقياس الشامل من ضمن أجهزة الدولة وبإشراف من الرئيس ومندوبيه. والمستوى الذى يليه هو المستوى العملى والفعال، وهدفه تجهيز السكان فى حالة العمليات الحربية، والهدف هنا تعريف مناسب لقوة عظمى، والتى تضع على رأس أولوياتها مصالحها بصورة شاملة. إن إرسال الجيش إلى مناطق متوترة

يحتم الاستفادة من الخبرات السابقة؛ لذلك يجب تجهيز السكان فى المنطقة لمجىء الجيش كى لا يفسر وجوده بطريقة قد تضر باحتمالية نجاحه، وفى حالة مثل هذه فإن بث المعلومات فى المنطقة فى الأساس من مسئولية الجيش وعلى مستوى عال يتعاون مع المستوى السياسى. وهناك المستوى التكتيكى ويتم التعامل من خلاله مع كل ما هو مقبول أو معروف فى الحرب النفسية فى ساحة المعركة وبشكل منظم حتى على مستوى الوحدات العسكرية الصغيرة. وهدف المستوى الأخير فى مرحلة التأسيس (التعزيز والتقوية) تهيئة الوضع العام للجماهير فى تلك المنطقة المحتلة لتقبل الواقع الجديد.

وفى الجيش الأمريكى أنشئ جهاز متطور من أجل فحص وتحليل وتشكيل المعلومات واستخلاص الرسائل ونشرها لتحقيق الأهداف المنشودة، وهذه الوحدة متحركة ومتنقلة وعلى استعداد للذهاب إلى أى مكان فى العالم وفى أسرع وقت[٢٥]. وبالإضافة إلى النموذج الأمريكى هناك جيوش معروفة ومتعددة لديها وحدات عسكرية كبيرة للحرب النفسية مثل الجيش البريطانى، والفرنسى، والألمانى، والإيطالى. **وفى (إسرائيل) يعتبر موضوع المعلومات أداة إستراتيجية دخل عليها تحسن ملموس، وذلك وفقًا لشهادة رون شليفر الذى يعد أحد أبرز الباحثين فى مركز بيغن السادات فى مجال الحرب النفسية وحرب المعلومات فى الجيش والإعلام**[٢٦].

٣ـ العناصر الأساسية للحرب النفسية[٢٧]

فى الحرب النفسية يوجد ثلاثة عناصر أساسية وهى: الجمهور المستهدف، والرسائل، وقنوات البث.

(أ) الجمهور

يمكن تقسيم الجمهور المستهدف إلى ثلاثة أقسام: المواطنون، العدو، الحياد، وذلك على النحو التالى:

* **الجمهور الأكثر أهمية هم المواطنون،** فعندما تطلب الدولة تجنيد عناصر سكانها للحرب فهى مضطرة أن تقوم بعملية إقناع مواطنيها بالموافقة على التضحية خاصة فى الحرب التقليدية، وفى أوقات الحرب الباردة فإن هناك تجنيدا جزئيا، لكن الدولة مضطرة أن تتعامل وتتأقلم مع صعوبات أخرى مثل التذمر والتشكك المترتب على توزيع غير عادل لعبء المسئولية، ويجب إقناع المواطنين أنه عندما يكون الحديث عن خطر يهدد الوجود يتطلب الكثير من التضحيات، ويجب أن يتم إقناع الجنود الذين يتم تجنيدهم بضرورة

تجسيد أهداف الحرب، وأن احتمالية النصر للدولة التى لا تنجح فى اجتياز هذا الأمر ضعيفة. وتشكل حرب لبنان ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠ فى الخبرة الإسرائيلية مثالا للفشل فى الخطاب الموجه للشعب.

* **الجمهور الثانى هو العدو، وهذه الجماعة تنقسم إلى قسمين** وهما: الجيش والمدنيون، ويكمن هنا الهدف فى العدو بأن ينزع منه الأمل فى النصر، وأن هذا هدف ضائع، وكلما انتهت الحرب مبكرا أكثر كان ذلك من الأفضل، ومن أجل هذا يتم استعراض معطيات القوة والخبرة التاريخية، وهكذا فإن الجانب الأضعف يعرض موارده البشرية واستعداد رجاله للتضحية كوسيلة مفضلة.

* **الجمهور الثالث هو الجمهور الحيادى** والذى ليس له علاقة مباشرة بالصراع، والهدف هنا كسب رأيه، أو على الأقل منعه من مساندة العدو. ومن أجل الوصول إلى الجمهور الحيادى يجب استخدام تقنية العلاقات العامة، وإجراء استطلاعات لموضوعات خارجية عبر الإعلام المحلى وشراء مناطق الإعلام وقنوات وزارة الخارجية (الدبلوماسية والتجارة) واتصالات ثقافية، وتعتبر الجماعة الأكثر تصلبا هى العدو، وليس فقط تحديد كل رسالة تصل على أنها معادية ومضرة بأهداف الحرب، وهذا ما يدفع العدو إلى وقف قنوات البث المعادى إلى جيشه ومواطنيه.

(ب) الرسائل

وعلى ضوء تحليل الرسائل فى حروب القرن الماضى من الممكن أن نستخلص عددا من الرسائل القيمة الموجهة للجماهير وسكان المنطقة وللعدو تركز على قلة الأمل بالنصر وغرس الخوف فى ذاته وبث الشعور بالذنب. ويرمى استهداف مقاتلى العدو إلى التسبب لهم فى الارتباك والتردد والرضوخ والاستسلام أو الهرب من المهمات، ويجب أن تهتم هذه الرسائل بالإجابة على تخوف الجنود على مصير عائلاتهم بعد سقوطهم فى الأسر. وهذا النوع من الرسائل فى الحرب مشهور وهو «أنه لا يوجد أى شىء ضدكم، ولكن ضد القيادة السيئة المسئولة عنكم، ساعدونا على إسقاطهم، وإن هذه الحرب اللعينة ستنتهى فوراً» وهذه الرسائل لها أثر فى حالة انحراف الناس وتكتلهم حول هذه القيادة الفاسدة فى أوقات الحرب. ويكمن هدف الحرب النفسية فى إخلال الوضع النفسى داخل صفوف العدو وحملهم للتفكير بالعموميات وبأفكار واقعية لمصلحة كل فرد، وفى بعض الأحيان جعله يشعر بالذنب، وهذا الأسلوب أثبت نجاحه أكثر من غيره، وهكذا كان فى فيتنام.

ج- **قنوات البث:** هى الطرق المستخدمة فى نقل الرسائل ووسائل الاتصال الجماهيرى، مثل وسائل الإعلام وغيرها من وسائل الاتصال.

استناداً إلى ما سبق يمكن تطبيق العناصر الأساسية للحرب النفسية على خطاب إيهود أولمرت على النحو التالى:

نموذج الحرب النفسية(*)

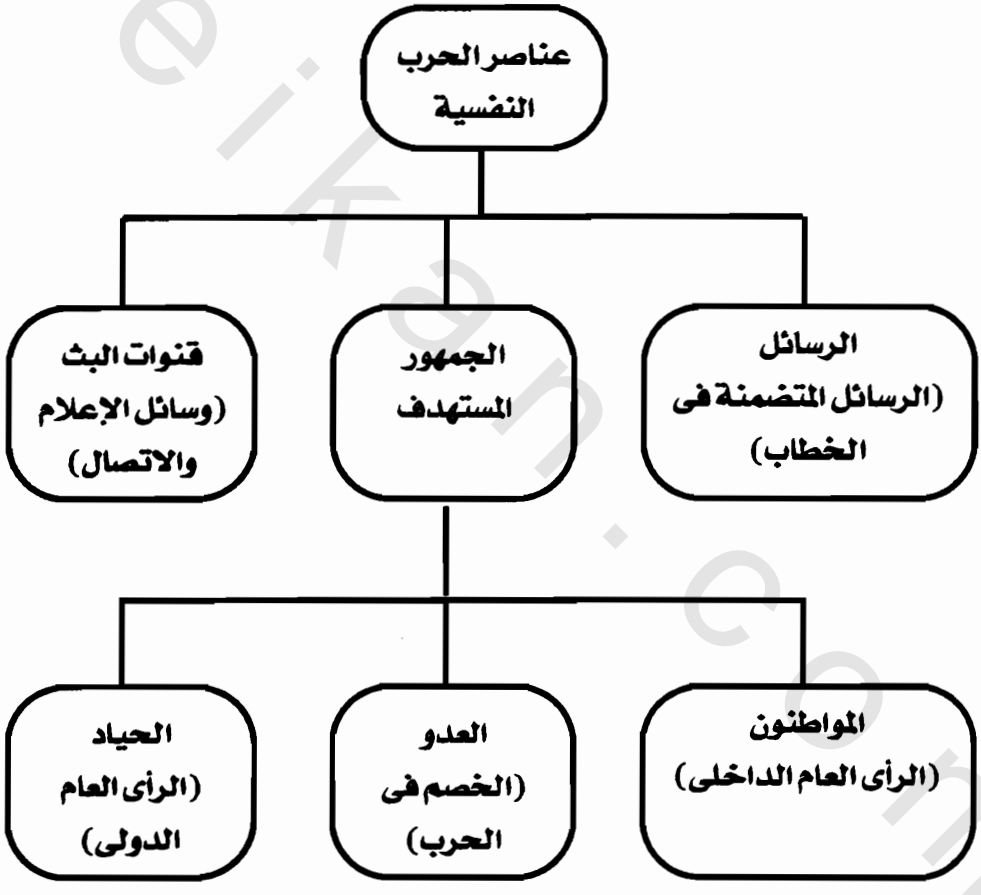

(*) هذا الشكل من تطوير الباحث استناداً إلى دراسة رون شليفر عن أساسيات الحرب النفسية.

ثالثًا: مضامين الرسائل (الإرهاب ـ البراءة ـ القوة ـ الصمود)

كشف تحليل الخطاب السياسى لإيهود أولمرت خلال الفترة من ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ عن أربع رسائل تمت صياغتها فى الخطاب بحيث تصل إلى جمهور المستهدفين (العدو «حزب الله» ـ المواطنون «الرأى العام الداخلى» ـ الحياد «الرأى العام الدولى»)، وتتمثل هذه الرسائل فى (الإرهاب ـ البراءة ـ الصمود ـ القوة)، وقد تبلور مضمونها على النحو التالى:

١ ـ **رسالة الإرهاب**: إسرائيل تحارب حزب الله المنظمة الإرهابية التى تتحرك بتشجيع ودعم سوريا وإيران.

٢ ـ **رسالة البراءة**: إسرائيل تحارب دفاعًا عن نفسها ضد حزب الله، ولا تحارب الشعب اللبنانى وحكومته، وهى لا تستهدف المدنيين كما حزب الله.

٣ ـ **رسالة القوة**: إسرائيل حققت إنجازات لا مثيل لها، وغيرت التوازن الإستراتيجى فى المنطقة.

٤ ـ **رسالة الصمود**: الجبهة الإسرائيلية قادرة على التماسك والردع بفضل الروح التطوعية.

وقد تبين من تحليل الخطاب أن كل رسالة تحتل ترتيبًا على أجندة الخطاب، ولها عناصر تشكل صياغتها النهائية فى الـ ١٤ خطابًا التى ألقاها أولمرت، كما أن المضمون التفصيلى لهذه العناصر يكشف تفاصيل الرسالة، التى تكشف بدورها عن الأهداف المستترة وراء كل منها. كما سيتضح فى الجزء اللاحق.

١ ـ رسالة الإرهاب

(أ) مضمون الرسالة

إسرائيل تحارب حزب الله المنظمة الإرهابية التى تتحرك بتشجيع ودعم سوريا وإيران.

(ب) ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب

احتل الاهتمام بقضية الإرهاب المرتبة الثالثة فى خطاب أولمرت بعد تركيزه على عرض مواقف إسرائيل التى تظهرها كدولة بريئة ذات قوة، وقد ظهر ذلك فى ٤٢ فقرة فى الـ ١٤

خطابًا التى ألقاها أولمرت، إلا أن كثافة الاهتمام كانت أكبر من ترتيب المسألة على أجندة الخطاب، وقد وضح ذلك فى تكرار مفردات (الإرهاب- منظمة إرهابية) أكثر من مرة فى الخطاب الواحد، وأحيانًا داخل الفقرة الواحدة، ومن نماذج ذلك استخدامه لهذه المفردات ١٠ مرات فى الخطاب الذى ألقاه أمام الكنيست يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، و٩ مرات فى خطابه أمام رؤساء السلطات المحلية يوم ٣١/ ٧، و٧ مرات فى تصريحاته الصحفية عقب لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس يوم ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

(ج) عناصر الرسالة

تتشكل رسالة الإرهاب من ثلاثة عناصر تم تضمينها فى صياغة الخطاب هى: صورة حزب الله، سمات أعمال الحزب، علاقة الحزب مع إيران وسوريا «العمل بالوكالة»، وتتبلور تفاصيل عناصر الرسالة على النحو التالى:

• صورة حزب الله

طرح أولمرت فى خطاباته الـ ١٤ صورة محددة المعالم لحزب الله تتبلور ملامحها فى الصفات التالية:

١ - «هناك جهات متطرفة، إرهابية وعنيفة، تشوش حياة المنطقة بأسرها وتعرض استقرارها للخطر. والمنطقة التى نعيش فيها مهددة من قبل هذه المجموعات الإرهابية الفتاكة»(٢٨).

٢ - «اليوم هو يوم آخر، استهدف خلاله القتلة من لبنان، والعاملون بإيحاء وتوجيه من إيران وسوريا، مواطنين إسرائيليين. إن حقارة، ولؤم ووحشية وإجرامية حزب الله لا تُعرَض للأسف بكامل شدتها على شاشات التلفزة خارج إسرائيل، بل تُعرَض صور مشوهة ومغلوطة تقدم الضحية على أنها الجهة العدوانية. نحن نواصل ممارسة حقنا بالدفاع عن أنفسنا ضد منظمة إرهابية إجرامية»(٢٩).

٣ - «حزب الله هو منظمة إرهابية وحشية يتم تشغيلها، وتمويلها وتزويدها وتحظى بالرعاية والإيحاء من قبل دول ليست معنية بأى تطور جدى فى المنطقة»(٣٠).

٤ - من سيتقلص أولاً؟ إننا لن نتقلص أمام حزب الله ولن نوقف تلك المعركة رغم الظروف الصعبة، وهذا هو الصواب. حزب الله شأنه شأن الإرهاب الإسلامى كله الذى

يهدد الحضارة الغربية كلها. وعندما قررنا الرد عليهم عرفنا أنه سيتوجب علينا الوقوف فى أوضاع صعبة وسنقف فى تلك الأوضاع»[٣١].

٥ ـ «قيادة منظمة حزب الله مختبئة، تعمل بالظلام، خشية على حياتها، من جانبنا، سنواصل ملاحقتها فى كل مكان وزمان. هذه القيادة موجودة فى حالة من الضغط؛ ولذلك فإنها تنشغل بالأكاذيب والافتراءات من أجل تشويه الحقيقة والواقع»[٣٢].

٦ ـ «فى كل معركة، وفى كل اشتباك مع مخربى حزب الله، كانت الغلبة لمقاتلى جيش الدفاع ـ وما من شك فى ذلك. إن قادة هذه المنظمة الإرهابية لجئوا إلى مخابئهم، وهم مشغولون من هناك بنشر الأكاذيب وإخفاء الحقيقة بشأن الثمن الذى دفعوه هم ورجالهم»[٣٣].

٧ ـ «أنتم تذكرون الخطاب الأول الذى ألقاه نصر الله فى التلفاز، ذاك المتكبر، الساخر منا، الواثق بانتصاره»[٣٤].

ويتضح مما سبق أن:

* حزب الله يمثل تهديداً لمواطنى دولة إسرائيل؛ لأنه يستهدف المدنيين الأبرياء.

* حزب الله منظمة إرهابية، متطرفة، فتاكة، وحشية، إجرامية، حقيرة، متعطشة للدم، لئيمة، قاسية، خطيرة.

* قيادات الحزب قيادات مختبئة تعمل فى الظلام خشية على حياتها، تنشر الأكاذيب، والافتراءات، وتعمل على إخفاء الحقيقة، وزعيم الحزب متكبر ومتغطرس.

• سمات أعمال الحزب

عمل أولمرت فى خطاباته على التركيز على أساليب حزب الله، التى عرضها على النحو التالى:

١ ـ «إن إسرائيل لا تحارب لبنان، وإنما تحارب الإرهاب هناك الذى يتزعمه نصر الله وزمرته، الذين حولوا لبنان إلى رهينة وخلقوا جيوبا من الإرهاب والقتل بتحريض كل من سوريا وإيران»[٣٥].

٢ ـ «حزب الله يستخدم المواطنين اللبنانيين كدروع بشرية، وهم يريدون رؤية دم الأطفال، فهذا هو السلاح الوحيد الباقى لهم»(٣٦).

٣ ـ «نحن نحارب إرهابيين لا وازع يردعهم ـ ولن نوقف حربنا ضدهم حتى نبعدهم عن حدودنا»(٣٧).

٤ ـ «أريد التوجه إلى المواطنين اللبنانيين: مرة أخرى يتم اقتيادكم من قبل إرهابيين إجراميين إلى واقع من الدمار والخراب. بالذات حين بدأت فترة جديدة فى بلادكم، حين بدأت تهب لديكم رياح جديدة من الديموقراطية والحرية، تحولتم إلى رهائن بأيدى منظمة القتلة حزب الله»(٣٨).

٥ ـ «المجتمع الدولى بأسره يشاطرنا التصور الداعى إلى تصفية دولة الإرهاب التى قامت داخل دولة لبنان... ولم يعد هناك وضع تكون فيه دولة داخل دولة. ولم يعد هناك وضع يتمتع فيه تنظيم إرهابى برعاية دولة. ولم تعد هناك حالة يحق فيها لمنظمة إرهابية العمل من داخل لبنان، بصفتها الذراع الطويلة لمحور الشر الممتد من طهران وحتى دمشق، تستغل لبنان فى حالة ضعفه، وتحوله ومواطنيه وبنيته التحتية إلى أداة طيعة فى حربها»(٣٩).

ويتضح مما سبق أن:

* أن الحزب حول لبنان إلى رهينة، وخلق فيه جيوبًا من الإرهاب والقتل.
* يعمل الحزب على تشويش حياة المنطقة وتعريضها للخطر.
* يمثل الحزب دولة داخل الدولة، ويعمل كتنظيم إرهابى يحظى برعاية دول خارجية.
* يعمل الحزب دون رادع أو وازع، كما أنه يقود لبنان إلى الدمار والخراب.
* يستخدم الحزب المواطنين اللبنانيين كدروع بشرية.

• علاقة الحزب مع إيران وسوريا: العمل بالوكالة

اهتم أولمرت فى خطابه بتوضيح العلاقة بين الحزب وكلٌ من إيران وسوريا، ويطرح الخطاب فكرة وجود علاقة عمل بالوكالة، يعمل فيها الحزب لصالح إيران وسوريا، وظهرت تلك العلاقة فى الخطاب على النحو التالى:

١ ـ «الحرب التى نخوضها فى هذه الأيام هى ضد المنظمات الإرهابية العاملة من لبنان وغزة. وهذه المنظمات ليست سوى أدوات طيعة تعمل بإيحاء وتوجيه وتشجيع وتمويل أنظمة مؤيدة للإرهاب ومعارضة للسلام، على محور الشر الممتد من طهران وحتى دمشق. لقد عانت دولة لبنان فى الماضى معاناة جسيمة جداً حين سمحت لقوات أجنبية أن تتلاعب بمصيرها وقدرها. إيران وسوريا ما زالتا تواصلان التدخل، وبواسطة جهاز تحكم عن بعد، فى شئون لبنان والسلطة الفلسطينية، وذلك من خلال حزب الله وحماس»[٤٠].

٢ ـ «يتم تفعيل حزب الله من قبل إيران وسوريا. وأن الموضوع الإيرانى هو الموضوع الذى سيشغل العالم خلال الشهور القادمة، وأن ما يحدث الآن ما هو إلا تمهيد لذلك». وأضاف رئيس الوزراء قائلاً: «إذا لم يقف العالم فى جبهة واحدة ضد حزب الله الذى يعمل كأداة طيعة بأيدى إيران، فكيف سوف يقنع الإيرانيين بأنه ضدهم حقا؟»[٤١].

٣ ـ «حزب الله يخدم مصالح شعوب أخرى، بخاصة مصالح سوريا وإيران. هاتان الدولتان تنفثان وتنشران السم. إنهما تنميان الكراهية، التعصب، والتطرف، ولهفة لا تعرف الشبع للمس بالأشخاص الذين يعيشون بموجب قواعد أخلاقية وحضارية مغايرة»[٤٢].

٤ ـ «إن الجميع يعتقد أننا نقاتل أمام حزب الله لكن تعالوا بنا نقول الحقيقة وهى أن دولة إسرائيل تقاتل أمام الإيرانيين وسوريا التى تستخدم حزب الله لتهاجمنا من الشمال»[٤٣].

٥ ـ «تم تزويد حزب الله بأحسن الأسلحة، من صواريخ، معدات رؤية ليلية، صواريخ مضادة للدبابات، قذائف كاتيوشا وبكل سلاح مدمر ممكن. إيران وسوريا أشغلتا جميع أجهزته، ومنحتا حزب الله كل الدعم وكانتا فى الواقع البنية التحتية والقاعدة التى واجهتها دولة إسرائيل خلال الشهر الأخير»[٤٤].

ويتضح مما سبق أن:

* حزب الله يعمل بإيحاء وتوجيه من الدولتين.

* حزب الله يمثل أداة طيعة وجهاز تحكم عن بعد، وذراع طويلة لمحور الشر الممتد من طهران وحتى دمشق.

* حزب الله يحصل على دعم ورعاية إيران وسوريا اللتين قامتا بتزويده بأحدث الأسلحة، من صواريخ، ومعدات رؤية ليلية، وصواريخ مضادة للدبابات، وقذائف الكاتيوشا.

(د) أهداف رسالة الإرهاب

تركيز أولمرت على قضية الإرهاب فى خطابه يخفى وراءه أربعة أهداف، يسعى إلى تحقيقها، تتمثل فى:

- **تشويه صورة العدو** «حزب الله» أمام الرأى العام العالمى، من خلال تصويره كحزب إرهابى يقتل المدنيين. ومن ثم كسب تعاطف الرأى العام الخارجى مع إسرائيل، وخاصة الغربى منه.

- **الحصول على الدعم السياسى من الدول الغربية**، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن حرب إسرائيل ضد حزب الله هى حرب ضد الإرهاب على غرار الحرب الأمريكية على الإرهاب، ويؤكد ذلك تصريحات أولمرت الصحفية يوم اختطاف الجنود الإسرائيليين فى ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ حينما قال: «إن ما حدث على الحدود الشمالية ليس اعتداءً إرهابيا، لكنه عمل حربى»، وهى نفس التصريحات التى أطلقها الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش يوم أحداث ١١ سبتمبر. فضلاً عن إشارة أولمرت فى خطابه أمام الكنيست يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى حديث دار بينه وبين عمدة نيويورك جاء فيه « أذكر محادثة مع رودى جولياني رئيس بلدية نيويورك خلال فترة الاعتداءات الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١، لقد اتصلت به لأشد على يديه وعلى أيدى سكان نيويورك بعد انهيار مركز التجارة العالمى، وقد قال لى: «إذا صمد النيويوركيون بهذا الأمر مثل المقدسيين، فسوف ننتصر على الإرهاب».

- حشد الجبهة الداخلية الإسرائيلية من خلال التركيز على عقدة الخوف لدى الإسرائيليين، وتضخيم شعور الضحية والخطر لدى الإسرائيليين، ففى هذا الإطار يقول المؤرخ والباحث توم سيغيف: إن غالبية الإسرائيليين يصدقون مسألة التهديد الإيرانى. وغالبيتهم لا يعرفون شيئًا عما يحدث فى إيران. ورغم أن إيران تنفى أنها تنوى إنتاج سلاح نووى، إلا أن الإسرائيليين لن يصدقوا ذلك بعد الكارثة، التى ينفى رئيس إيران حقيقة وقوعها، خاصة وأن «الكارثة» تشكل مركبًا مركزيًا من بين مركبات «الهوية

الإسرائيلية». ويعتبر الإسرائيليون إنكار الكارثة خطراً وجوديّا. ومن هنا نجاح الحكومة فى إقناع غالبية الإسرائيليين بضرورة العمل ضد إيران. كما أن غالبية الإسرائيليين لا يعرفون عن حزب الله أكثر مما كان يعرف الأمريكيون عن العراق. ومثل غالبية الأمريكيين فهم يؤمنون بمحور الشر، ويرون أن حزب الله الذراع الطويلة لإيران. ومن هنا الأمر ليس بحاجة إلى استيضاح مسألة وجود أو عدم وجود محور الشر، يكفى أن غالبية الإسرائيليين يخشونه[٤٥]، وفيما يتعلق بتضخم شعور الضحية يقول دان بارعون عالم النفس الإسرائيلى إن «الإسرائيليين يمتلكون الاثنين: الشرعية المطلقة للضحية وكذلك السلطة الشاملة». أودّ أن أضيف إلى ذلك: إذا ما ادّعى كلا الطرفين أنّ له حقّا فى الشرعية المطلقة والسلطة الشاملة فعندئذ لا يبقى هناك مجال لمشاركة الآخر مأساته. عندما تسقط الصواريخ على المناطق الجنوبية والشمالية من إسرائيل فحينها يستعيد سكان البلاد اليهود شعور الضحية الأساسى الخاص بهم: نحن شعب صغير مهدّد من جهات خارجية كثيرة تجب مواجهتها بحزم وبقوّة. يعتمد شعور الضحية الأساسى هذا على شرعية الضعفاء «ابدأ بقتل من يحاول قتلك». يتمحور وعى الكثيرين من الإسرائيليين ضمن شرعية الضحية هذه. ليس من باب الصدفة أن نكون واعين أقل بكثير بسلطتنا وقوّتنا وكذلك آثارهما السلبية على الآخرين الذين يقدّر عليهم أن يعانوا من هذه السلطة. يمتاز الضحايا عن الفاعلين بميزة حاسمة: إذ أنهم لا يجبرون على تحمّل أيّة مسئولية عن أفعالهم؛ وذلك لأن أفعالهم هذه هى مجرّد ردة فعل على الأفعال الشريرة التى يقترفها الآخرون[٤٦].

ـ استمالة بعض القطاعات فى الرأى العام العربى من خلال عرض صورة حزب الله باعتباره يحارب ضد المدنيين العزل فى إسرائيل وليس ضد الجيش.

٢ـ رسالة البراءة

(أ) مضمون الرسالة

إسرائيل تحارب دفاعًا عن نفسها ضد حزب الله، ولا تحارب الشعب اللبنانى والحكومة اللبنانية، ولا تستهدف المدنيين كما حزب الله.

(ب) ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب

عكست خطابات أولمرت الـ ١٤ تركيزه على الدفاع عن مواقف إسرائيل، فقد احتلت فكرة أن إسرائيل دولة بريئة المرتبة الأولى فى الخطاب، بمعدل ٦٤ فقرة فى إجمالى

الخطاب، بما يعنى متوسط ٦ , ٤ فقرة فى كل خطاب، والملاحظ فى هذا الصدد استخدام أسلوب إنشائى أدبى يستميل العواطف فى بعض الخطابات، عبر عرض معاناة المدنيين الإسرائيليين وأسر الضحايا والمخطوفين بطريقة تخاطب المشاعر الإنسانية عند متلق الخطاب.

(ج) عناصر الرسالة

تشكلت رسالة البراءة فى خطاب أولمرت من أربعة أبعاد، تتكامل مع بعضها لتعبر عن صورة لإسرائيل باعتبارها دولة بريئة ومستهدفة، وهذه الأبعاد هى: منظور إسرائيل للحرب، ولماذا تحارب إسرائيل، وأقنعة البراءة: والمقصود هنا المبررات التى يسوقها أولمرت للدفاع عن الموقف الإسرائيلى، وأدلة البراءة: والمقصود بها البراهين التى تؤكد صحة الموقف الإسرائيلى، وتتضح تفاصيل هذه العناصر على النحو التالى:

• منظور إسرائيل للحرب

يعكس خطاب أولمرت رؤية إسرائيلية معينة لطبيعة هذه الحرب، تتبلور ملامحها فيما يلى:

١ ـ «فى الحالتين بدأت الاعتداءات دون أى سبب، وهى موجهة بمعظمها ضد مواطنين إسرائيليين أبرياء داخل المناطق السيادية لدولة إسرائيل. رغم أنه لا يوجد لا فى الجنوب، ولا فى الشمال أيضًا أى ادعاء لأى جهة إقليمية أو دولية، بأن إسرائيل موجودة فى منطقة تدعى جهة ما أنها تعود لسيادتها؛ لذلك فإن دولة إسرائيل لا يمكنها ولا نية لديها للتسليم بهذا الأمر. نحن لسنا معنيين ولم نكن معنيين بالمس بالشعب اللبنانى أو بالفلسطينيين، وكل مرادنا ومبتغانا هو أن نعيش حياتنا بهدوء وسكينة وعلاقات ملؤها حسن الجوار»(٤٧).

٢ ـ «نضالنا أخلاقى وعادل على نحو لا مثيل له، وكل أمة فى العالم الحر ما كانت سوى لتتصرف مثلنا وتحذو حذونا»(٤٨).

٣ ـ «خلال الأسابيع الأخيرة، قام أعداؤنا بتحدى سيادة دولة إسرائيل وسلامة سكانها. بداية على الجبهة الجنوبية، ومن ثم على الحدود الشمالية، وبعد ذلك أكثر عمقًا

داخل جبهة الدولة الداخلية. إسرائيل لم تطلب هذه المواجهات ـ بل العكس هو الصحيح. إذ فعلنا كثيراً من أجل تجنب هذه المواجهات. حيث عدنا إلى حدود دولة إسرائيل، المعترف بها من قبل المجتمع الدولى. لكن، كان هناك من فسروا رغبتنا بالسلام، لنا ولجيراننا، كعلامة ضعف ووهن. لقد أخطأ أعداؤنا بظنهم أن استعدادنا للتحلى بضبط النفس هو علامة ضعف ووهن من جانبنا. لقد كانوا مخطئين! ليس لدولة إسرائيل أى نزاع إقليمى على حدود، لا على حدودنا الجنوبية، ولا على حدودنا الشمالية. فى هاتين الجبهتين، نحن نرابط على الحدود الدولية المعترف بها. هكذا هو الحال إزاء السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة، وهكذا هو الحال إزاء لبنان. ليس لدينا أية نية للتدخل فى شئونهم الداخلية. العكس هو الصحيح، فالاستقرار والهدوء فى لبنان حر وخال من سلطة قوات أجنبية، والاستقرار والهدوء فى السلطة الفلسطينية، هى من الأمور المستحبة والمرغوب بها لدى دولة إسرائيل. نحن نتطلع ونتمنى أن ينشأ بيننا فى أحد الأيام تحالف أبدى، لمصلحة شعوبنا المتبادلة على جانبى حدودنا المشتركة»[٤٩].

٤ ـ «ما من شىء نريده أكثر من السلام وحسن الجوار ـ فى الشرق، فى الشمال وفى الجنوب. نحن نريد السلام، ونسعى ونتطلع إلى تحقيق السلام. لكن وبنفس القدر، ما من شىء ننفر منه ونرفضه أكثر من محاولة المس بنا وجعلنا نتنازل عن حقنا بالعيش هنا، فى بلادنا، بأمن وسلام. باسم الشعب فى إسرائيل، باسم جميع سكان إسرائيل، جئت إلى هنا اليوم، سيدتى رئيسة الكنيست، لأعلن على الملأ: نحن لا نبحث عن حرب أو مواجهة، لكن عند الضرورة لن نرتدع عن خوضهما. فقط شعب يعرف كيف يدافع عن حريته، يستحق مثل هذه الحرية. نحن نستحق حريتنا، وعند الضرورة نعرف كيف نحارب لأجلها وندافع عنها»[٥٠].

٥ ـ «نحن نؤمن بعدالة موقفنا، وإنه ما من نضال أكثر عدالة وأخلاقية من نضالنا. نضالنا من أجل حقنا بعيش حياة وادعة وطبيعية، مثل كل إنسان، مثل كل شعب ومثل كل دولة»[٥١].

٦ ـ «نحن نناضل على ما يبدو لكل إنسان فى العالم المتحضر أمرا بديهيا، لا يخطر ببال أحد أن يضطر إلى النضال من أجله، وهو الحق بعيش حياة طبيعية. هذا نضال صعب! وقد يزداد صعوبة أكثر. هذا اختبار مؤلم، وقد نضطر إلى احتمال المزيد من الألم. نضال كهذا لا يكون سهلاً أبداً. وهو مشبع بالألم والمعاناة والضحايا، من قتلى

وجرحى. لكننا لا ننوى التنازل عن رغبتنا بعيش حياة طبيعية. لن نعتذر عن رغبتنا هذه، ولا نحتاج لمصادقة من أحد لكى ندافع عن أنفسنا»[٥٢].

٧ـ «على الجبهتين، الحديث هو عن عمليات دفاع عن النفس حسب أكثر المفاهيم جوهرية وأساسية. وفى الحالتين لدينا قضية تتجاوز أهميتها ومعناها وبكثير حجم الوحدات العسكرية الضالعة فيها»[٥٣].

٨ـ «صفارات الإنذار التى تسمع ليل نهار فى أنحاء الشمال، تسمع أصداؤها فى جميع أرجاء البلاد كلها، لتنتشر فى جميع أنحاء العالم. كثيرون يتضامنون مع نضالنا ويؤيدون مطلبنا البسيط والطبيعى جدًا «أن نكون شعبًا حرًا فى بلادنا»! من هنا، أريد توجيه رسالة إلى الجميع: نحن مصممون على الانتصار فى هذا الصراع. نحن ندفع ثمنا باهظًا، ومؤلمًا للغاية، بالأرواح، بفقدان حياة منتظمة، بفقدان الأمن الشخصى، وبدمار هائل فى الممتلكات الخاصة والعامة، ولسنا مستعدين للتنازل عن حقنا فى عيش حياة بسيطة، حياة روتينية لا إرهاب فيها، خالية من القلاقل المستمرة والتهديد والتعصب والكراهية. لسنا مستعدين للتنازل عن حقنا فى عيش حياة طبيعية ـ مثل كل شعب آخر، مثل كل مجتمع فى كل مكان»[٥٤].

ويتضح مما سبق أن:

* هذه الحرب هى حرب دفاع عن النفس.

* نضال إسرائيل فى هذه الحرب نضال أخلاقى وعادل من أجل وجود إسرائيل وحريتها، ومن أجل قدرة مواطنيها على العيش حياة آمنة بعيدًا عن القلاقل والتهديد.

* إسرائيل لم تسع إلى هذه الحرب والمواجهة، ولكنها دفعت إليها، حيث ترغب فى العيش فى سلام بجوار الآخرين، وليس لديها أطماع لدى أحد، ولم تتعد على حدود أى دولة جارة.

• لماذا تحارب إسرائيل؟

طرح أولمرت فى خطاباته الأسباب التى دفعت إسرائيل إلى خوض هذه الحرب، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلى:

١ ـ «أن أحداث الصباح فى الحدود الشمالية لم تكن اعتداءً إرهابيًا وإنما عملاً حربيًا اعتدت فيه دولة ذات سيادة على إسرائيل دون سبب أو استفزاز من جانب إسرائيل»(٥٥).

٢ ـ «فى لبنان، سوف نناضل من أجل تطبيق الشروط التى حددها المجتمع الدولى منذ زمن، وقد وجدت الأمور تعبيرا حادا لها بالأمس فقط بقرار الدول الثمانية الرائدة فى العالم: إعادة الرهينتين إيهود (أودى) غولدفاسير، وإيلداد ريغيف، ووقف تام لإطلاق النار، ونشر قوات الجيش اللبنانى فى كل جنوب لبنان، وإخراج حزب الله من المنطقة، مع تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩»(٥٦).

٣ ـ «يقوم جيش الدفاع بشن حرب من الجو، والبحر والبر، وخلال هذه اللحظات تماما تتقدم ألوية جيش الدفاع فى جنوب لبنان بغية تدمير بنى الإرهاب التحتية هناك»(٥٧).

٤ ـ «قبل ٢٠ يومًا تمامًا بدأت هذه المعركة حين قامت المنظمة الإرهابية «حزب الله» بالاعتداء على جنود إسرائيليين داخل حدود دولة إسرائيل، حيث قتلت ثمانية، واختطفت اثنين ـ أودى غولدفاسير، وإيلداد ريغيف ـ وبدأت بقصف قرى ومدن شمال إسرائيل بوابل من نيران القذائف والصواريخ. حين بدأت الحرب ـ قلت بأنها لن تكون سهلة. لقد عرفنا آنذاك، أنا وأعضاء مجلس الوزراء، بأن الوضع سيكون صعبا وحتى مؤلمًا، وفى بعض الأحيان سيكون مؤلمًا جدًا. قلنا بأنه سيتوجب علينا التحلى بكثير من رباطة الجأش والصبر من أجل الوصول إلى جميع المخربين، العثور على جميع أماكن اختبائهم، وتدمير جميع منصات صواريخهم. قلنا بأننا سوف ندفع أغلى الأثمان وهو الأرواح البشرية، كما سندفع ثمنًا بخسارة ممتلكات، قلة الراحة، عرقلة وتيرة الحياة الطبيعية وأحيانا، ولفترة قصيرة، بفقدان بهجة الحياة أيضا. كنا نعرف ذلك، وقررنا أنه لا سبيل سوى رد فعل حازم، شامل وغير متهاود». . . «كان من المحظور علينا ترك دولة الإرهاب التى بناها حزب الله عبر حدودنا الشمالية تواصل تعزيز قوتها وتعظيم قدراتها. كان من المحظور تركهم يجمعون المزيد من الصواريخ والقذائف والأسلحة الفتاكة المختلفة»(٥٨).

٥ ـ «لو سكتنا وغضضنا الطرف ـ لو تمالكنا أنفسنا ـ لجاء يوم، وهو ليس ببعيد، نشهد فيه رشقات قذائف وصواريخ تسبب لكم ـ فى المقام الأول سكان شمال البلاد ـ أضرارًا بالغة الفداحة لا تقويم لها. لقد قررنا أن نرد الصاع صاعين، وسوف ننهى هذه الحرب عند

إزالة التهديد الذى يخيم عليكم، وعند عودة جنودنا المخطوفين، أودى غولدفاسير، إيلداد ريغيف، وغلعاد شاليط، ورفاقهم المحاربين إلى بيوتهم سالمين، وعندما تتمكنون من السكن بأمان فى بيوتكم، والتجول بحرية فى شوارع مدنكم وقراكم وأماكن عملكم»[٥٩].

٦ ـ «أن هذه الحرب ستجبى أثمانا باهظة، على جبهة القتال وعلى صعيد الجبهة الداخلية أيضا. كنا نعرف بأننا سنتعرض لإطلاق قذائف وصواريخ تستهدف تجمعاتنا السكنية، لقد درسنا جيدا المخاطر وقررنا أنه إذا لم نرد الآن فمتى إذن؟ لو لم نرد على هذا النحو، لو مررنا مرة أخرى مر الكرام على هذا التحرش الخطير بسيادتنا وبطريقة عيشنا، يحتمل أن نكون سنستفيق بعد زمن غير طويل على واقع آخر، أصعب بكثير، وأخطر بكثير من الواقع الذى كنا نواجهه. الحرب فى الشمال، لم تخلق أخطارا جديدة لم نكن نعرف بوجودها من قبل، لقد اضطرتنا إلى مواجهة هذه الأخطار دون مهاودة قبل أن يفوت الأوان»[٦٠].

٧ ـ «قبل نحو شهر، صادق مجلس الوزراء لجيش الدفاع أن يقوم بعملية ضد مخربى حزب الله، فى أعقاب العملية الإرهابية، التى تم خلالها إطلاق رشقات قذائف كاتيوشا على مدن وقرى الشمال، قتل ٨ من جنود جيش الدفاع، واختطاف إيهود (أودى) غولدفاسير، وإيلداد ريغيف. إن المسئولية الشاملة عن هذه العملية ملقاة على عاتقى، بصفتى رئيس مجلس الوزراء. وليس لدى أية نية ولا أطلب مقاسمة هذه المسئولية مع أحد. فهذه مسئولية مشتقة من وظيفة رئيس مجلس الوزراء فى إسرائيل. هذا القرار الذى اتخذته حكومة إسرائيل والقاضى بعدم مرور مر الكرام بما جرى، ترك أصداءه وستدوى أصداؤه طويلا فى عواصم العالم ـ القريبة منا والبعيدة عنا. إذ أوضح بشكل قاطع لا لبس فيه أن دولة إسرائيل لن تحتمل أبدًا أى مساس بسيادتها، ولن تسكت على أى مس بمواطنيها. وأنها سترد وبقوة على كل عملية إرهابية، سواء جاءت من الشمال أو الجنوب، من الشرق أو من الغرب. من أى مكان»[٦١].

ويتضح مما سبق أن:

* إسرائيل تحارب لتدمير وإزالة دولة الإرهاب التى بناها حزب الله.
* إسرائيل تحارب لإزالة التهديد الذى يمثله حزب الله.

* إسرائيل تحارب لأنها تعرضت لعمل حربى.

* إسرائيل تحارب من أجل استعادة الجنديين المخطوفين، وإعادة نشر الجيش اللبنانى، وتنفيذ القرار الدولى رقم ١٥٥٩ .

• أقنعة البراءة

كشف تحليل خطاب أولمرت عن نمط ثابت فى الدفاع عن موقف إسرائيل، يتمثل فى تضمين الخطاب اتجاهين متناقضين، الأول يقدم إسرائيل فى صورة الملاك، والاتجاه الثانى يقدم حزب الله فى صورة الشيطان، فيما يمكن تسميته اصطلاحًا «ملائكية نحن وشيطنة الآخر»، وقد تم صياغة الخطاب ليعكس هذه الصورة فى ثلاثة محاور، الأول: عبر توظيف معاناة الإسرائيليين وتحميل حزب الله المسئولية عنها، والثانى شيطنة حزب الله من خلال التأكيد على استهدافه للمدنيين، مقابل نفى فكرة استهداف إسرائيل للمدنيين والاعتذار عن أحداث قانا، والمحور الثالث تمثل فى ملائكية إسرائيل التى تظهر اهتمامها بالاحتياجات الإنسانية للبنانيين، ويمكن رصد هذه المحاور على النحو التالى:

• توظيف معاناة الإسرائيليين

اهتم أولمرت فى خطاباته بمعاناة المدنيين الإسرائيليين، وركز على مسئولية حزب الله «المنظمة الإرهابية» عن هذه المعاناة، وقد وضح توظيف أولمرت لمعاناة المدنيين الإسرائيليين من خلال عرضه فى خطاباته أرقام قذائف الصواريخ التى يطلقها حزب الله، وتأكيده على أنها تستهدف المدنيين الأبرياء فى إسرائيل، فقد عرض أولمرت فى ثلاثة خطابات متتالية ثلاثة أرقام (١٤٠٠ ـ ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠) معتبرًا أنها تمثل عدد محاولات حزب الله للمس بالمدنيين الأبرياء فى إسرائيل، كما ركز أولمرت ـ خاصة خلال مؤتمريه الصحفيين مع وزير الخارجية الألمانى، ووزيرة الخارجية الأمريكية ـ على معاناة سكان شمال إسرائيل، فضلاً عن توظيف اللغة فى التعبير عن تضامنه مع معاناة أسر الضحايا والمخطوفين.

ـ «سقطت نحو ١٤٠٠ قذيفة داخل حدود إسرائيل، «هذا يعنى القيام بـ ١٤٠٠ محاولة للمس بمواطنى دولة إسرائيل فى أماكن سكناهم وأماكن عملهم ـ بوحشية وقساوة متعطشة للدم لا نظير لها»[٦٢].

- «نحن نواصل ممارسة حقنا بالدفاع عن أنفسنا ضد منظمة إرهابية إجرامية أطلقت أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ وقذيفة بهدف واحد ووحيد فقط - وهو قتل المواطنين الإسرائيليين، وهذا ليس بالأمر الذى يمكننا التسليم به أو الموافقة عليه»(٦٣).

- «لقد تم حتى الآن إطلاق أكثر من ٣ آلاف قذيفة باتجاه المدن الإسرائيلية وكلها موجهة لمنازل مدنيين أبرياء، وهذا بالضبط ما يريدونه فهم يريدون القتل والتدمير ويتمنون أن يساعدهم ذلك على تحقيق وعد الرئيس الإيرانى بمحو إسرائيل من خريطة العالم»(٦٤).

- «تساءل رئيس الوزراء أمام وزير الخارجية الألمانى عما كانت ألمانيا ستفعله لو أن ١٥ بالمائة من سكانها (نحو ١,٢ مليون نسمة) كانوا يتواجدون فى الملاجئ طوال ١١ يومًا، دون أن يتمكنوا من ممارسة حياتهم وأعمالهم؛ لأن جهة ما تطلق النيران على أراضيها دون أى مبرر لذلك؟ واستطرد رئيس الوزراء قائلاً: نظرًا لأنه يعرف الجواب على سؤاله، فإن إسرائيل سوف تواصل ملاحقة حزب الله حتى تزيل هذا التهديد من فوق رؤوس مواطنيها»(٦٥).

- «تضطر إسرائيل إلى خوض حرب على جبهتين فى الوقت ذاته - فى الجنوب وفى الشمال. ومنذ أكثر من ١٢ يومًا، يضطر أكثر من ١٥ بالمائة من السكان فى إسرائيل إلى ملازمة الملاجئ نتيجة لهجمات الصواريخ والقذائف غير المتوقفة من لبنان ضد مدن كبيرة فى إسرائيل وضد كل قرية وبلدة تقريبا فى شمال الدولة. كل هذا يتم ارتكابه من قبل منظمة إرهابية متوحشة»(٦٦).

- «من المهم جدا أن أتحدث عن الصعوبات الهائلة التى يواجهها ومنذ فترة طويلة مئات آلاف الأشخاص فى جنوب إسرائيل، وأكثر من مليون ونصف إنسان فى شمال إسرائيل. فى الجنوب هناك الكثير من الإسرائيليين المكشوفين ومنذ مدة طويلة لإطلاق قذائف القسام باتجاه المدن المختلفة. وفى شمال البلاد توقفت الحياة كليا تقريبا، ويقبع الأشخاص فى ملاجئ صغيرة ومكتظة، بدون تكييف، فى حرارة هذا الصيف. إنهم لا يعملون ولا يستطيعون القيام بمتطلبات الحياة الأساسية. هذا وضع لا يطاق، ومسئولية حكومة إسرائيل العليا هى محاولة إنقاذ هؤلاء الأشخاص من هذا الوضع الفظيع»(٦٧).

- «خلال هذه الأيام، أكثر من التفكير فى أبنائنا الشبان، المقاتلين البواسل، فيكم أنتم الأهالى، الإخوة، الأخوات، الأولاد ورفاقهم. أفكر بروعى كلاين، نائب قائد

الكتيبة ٥١ فى لواء «غولانى». روعى الذى قاد مقاتليه، قفز على القنبلة التى ألقيت عليهم، ليمتص بجسده كل قوة انفجارها وينقذ حياة مقاتليه. وقد تمكن قبل وفاته من تمتمة الكلمات «استجاب إسرائيل إلى نداء ربه الواحد» وطلب من ضابط الاتصال أن يبلغ عن وفاته. هكذا أعاد روعى روحه إلى الخالق. ولداه الصغيران غلعاد ويوآف، وزوجته سارة بقوا أيتاما. أفكر فى روعى، ولا تجد نفسى السكينة. أفكر فى يفتاح شراير، فى عميحاى مرحافيا، فى توم فركش، فى ران كوخبا، فى تسفيكا لوفت، فوركناخ اديغا، فى يوتام غلبوع، فى يونتان هداسى، فى بقية رفاقهم الشجعان، وعددهم ثلاثة وثلاثون منذ اندلاع الحرب، وفى أفراد أسرهم الذين لن تعود حياتهم أبدا إلى ما كانت عليه حتى قبل أيام معدودة. أفكر فى الألم الذى لا نهاية له وفى الأشواق التى لن تتلاشى أو تنتهى، أفكر فى غلعاد ويوآف اللذين لن يحظيا بمعرفة أبيهما البطل، أفكر فى يردين، الأخ التوأم ليفتاح وفى إخوة وأخوات عميحاى ـ وأصلى ـ أن نكون جديرين بتضحياتهم. أفكر فى جميع رفاقهم الذين بقوا بعد هذه المعارك الصعبة، وفى قادتهم وفى الروح التى تنبض بداخلهم وتدفعهم إلى الأمام. أفكر فى دعاء عباس من المغار، ابنة الـ ١٥، التى كانت تجلس فى بيتها تقرأ كتابا ـ حين اخترق الصاروخ غرفتها. أفكر فى أندريه زلينسكى من نهاريا الذى خرج من الملجأ للحظة فقط ليجلب ثوبا دافئا لابنته ـ وتلقى إصابة مباشرة. أفكر فى رافى حزان من حيفا، الذى تزوج قبل شهرين فقط. أفكر فى روبين نيتسو ـ الذى كان مسافرا إلى صفد ليكون مع أولاده المرتعبين الخائفين خلال اللحظات الصعبة. أفكر فى بقية المواطنين المدنيين، وعددهم ثمانية عشر، مقاتلى الجبهة الداخلية الذين لاقوا حتفهم خلال هذا النضال»[٦٨].

• حزب الله «الشيطان»

قدم أولمرت فى خطابه حزب الله بوصفه شيطانًا، يعمل على قتل واستهداف المدنيين الأبرياء فى إسرائيل، مقابل صورة مختلفة لإسرائيل باعتبارها لا تستهدف المدنيين، ولا تحارب الشعب اللبنانى وحكومته، فقط تحارب إرهاب حزب الله، وتأكيد هذه الصورة فى اللغة الاعتذارية التى تناول بها مذبحة قانا التى راح ضحيتها أطفال أبرياء من لبنان، ولتأكيد شيطنة حزب الله أشار إلى أنه يستخدم المدنيين الأبرياء كدروع بشرية، معتبرا أن ما حدث فى قانا يمثل خطأ عارضًا.

- «الفارق بينهم وبيننا عندما نعمل على اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر، من خلال تقديسنا لحياة الإنسان، وحفاظنا على كرامة الإنسان، بينما لا نرى من جانبهم سوى القساوة والوحشية»(٦٩).

- «اليوم هو يوم آخر، استهدف خلاله القتلة من لبنان، والعاملون بإيحاء وتوجيه من إيران وسوريا، مواطنين إسرائيليين. إن حقارة، ولؤم ووحشية وإجرامية حزب الله لا تُعرَض للأسف بكامل شدتها على شاشات التلفزة خارج إسرائيل، بل تُعرَض صور مشوهة ومغلوطة تقدم الضحية على أنها الجهة العدوانية»(٧٠).

- «سوف نحارب حزب الله، ونستخدم كل ما لدينا من قوة، مع تجنب إصابة المواطنين الأبرياء، لكننا سوف نبحث عن رجال حزب الله ونطاردهم فى كل مكان للنيل منهم، بمحاولة لصد عدوانهم»(٧١).

- «إننا نريد ضرب حزب الله، هذه المنظمة وحدها فقط. ولا نريد ضرب المدنيين فهذه ليست سياستنا. وأكرر إن دولة إسرائيل حزينة حزنا شديدا على إصابة المدنيين خلال عملياتها هدفها فى الأساس أن تمنع إطلاق القذائف وقتل المواطنين الإسرائيليين الأبرياء»(٧٢).

- «نحن عندما نصيب - لأسفى الشديد - مدنيين أبرياء فنحن نعتبر ذلك فشلاً، بينما هم عندما يصيبون المدنيين يسجلون ذلك على أنه نجاح كبير»(٧٣).

- «إن دولة إسرائيل جزعة على القواعد الأخلاقية الأكثر أساسية المنقوشة بتراثنا اليهودى القديم وبدمائنا التى أحل سفكها، ولسنا بحاجة إلى تعلم هذه القواعد من أى شعب أو من أية دولة. فنحن لا نلاحق مواطنين أبرياء، ولا نحارب ضد الشعب اللبنانى، ولا نسعى إلى الإطاحة بحكومته»(٧٤).

- «إن إسرائيل لا تحارب لبنان وإنما تحارب الإرهاب هناك الذى يتزعمه نصر الله وزمرته، الذين حولوا لبنان إلى رهينة، وخلقوا جيوبا من الإرهاب والقتل بمأمورية كل من سوريا وإيران»(٧٥).

- «لقد سُئلنا كثيرا لماذا قصف طريق بيروت - دمشق؟ والسبب هو ليس أننا مهتمون بضرب البنى التحتية فى لبنان أو معاقبتها، وإنما لأننا نعمل على منع وصول سيارات أو

شاحنات إمداد من سوريا لحزب الله. وبالتوازى مع ذلك أريد أن أقول إننا لا نحارب السنيورة أو الشعب اللبنانى إنما نحن نقاتل أمام حزب الله الذى حول لبنان إلى رهينة وخط أمامى لمحور الشر مع طهران وسوريا»(٧٦).

- «أنا آسف ومن أعماق قلبى على المدنيين، من البالغين والأولاد الذين قتلوا فى قرية قانا. إذ لم نكن نقصد المس بهم، ولم نرد قتلهم؛ فهم ليسوا أعداءنا، ولم يكونوا هدفا لطائراتنا. أريد التوجه إلى المواطنين اللبنانيين: مرة أخرى يتم اقتيادكم من قبل إرهابيين إجراميين إلى واقع من الدمار والخراب. بالذات حين بدأت فترة جديدة فى بلادكم، حين بدأت تهب لديكم رياح جديدة من الديموقراطية والحرية، تحولتم إلى رهائن بأيدى منظمة القتلة حزب الله. هذه المنظمة لا تحارب حرب الشعب اللبنانى. وبيننا وبين لبنان ما من علة أو ذريعة للنزاع. ولا خلافات إقليمية بيننا، كما لا تفصل بيننا أية هوة أيديولوجية. أنتم ونحن يجب أن نرغب بذات الأمر، الحق فى عيش حياة بسيطة، هادئة وآمنة»(٧٧).

- «أعبر عن حزنى العميق وأسف كل دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلى على موت مدنيين فى قرية قانا. فلا يوجد شىء أبعد عن تفكيرنا من المساس بالمواطنين الأبرياء، وكل شخص يفهم ذلك. وإننا عندما نصيب مدنيين فالعالم كله يعلم أن هذا حادث عارض وليس من سماتنا»(٧٨).

- «إننا لم نضرب قرية قانا بالصدفة، فهى تمثل قاعدة لإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل. وهذه القرية ليست قاعدة للإرهاب فقط وإنما بها أيضا مخازن لوجيستية وعتاد لحزب الله. وقد تم تحذير السكان قبل ضرب القرية. لكن حزب الله يستخدم المواطنين اللبنانيين كدروع بشرية وهم يريدون رؤية دم الأطفال، فهذا هو السلاح الوحيد الباقى لهم. وأؤكد مرة أخرى أننا لا ننوى أن نخاطر على حساب مئات الآلاف من الإسرائيليين الموجودين فى الملاجئ. وليس لدى نية أن أفرض أية قيود على جيش الدفاع الإسرائيلى، فهذه ساعة اختبار للجبهة وهى ليست ساعة سهلة»(٧٩).

• إسرائيل «الملاك»

سعى أولمرت فى خطابه إلى التأكيد على أخلاقية إسرائيل وموقفها النبيل، عبر إبراز

اهتمام إسرائيل بالاحتياجات الإنسانية للشعب اللبنانى، وتعاونها مع الآخرين من أجل إزالة معاناة اللبنانيين من خلال السماح بفتح الممرات الإنسانية.

- «نحن لا نحارب حكومة لبنان ولا نحارب الشعب اللبنانى. وأتوقع من حكومة لبنان أن تبذل الجهود للابتعاد عن حزب الله وسائر التنظيمات الإرهابية. لحظة تقوم الحكومة اللبنانية بذلك، ستجدنا مستعدين لعرض تسهيلات مختلفة من شأنها أن تخفف وتسهل على حياة اللبنانيين، ويقينا ستسهم فى التوصل إلى تسوية ستؤدى إلى إنهاء الحرب»(٨٠).

- «نحن نعى جيداً الصعوبات الإنسانية التى تشكل جزءا من الحياة فى لبنان خلال هذه الأيام. سوف نناقش ذلك ونعمل سوية من أجل المساعدة على تلبية بعض احتياجات الشعب اللبنانى»(٨١).

- «نحن نعى، كما سبق وقلت، الاحتياجات الإنسانية للسكان فى لبنان نتيجة لوحشية حزب الله. أعتقد أن بوسعى القول بكامل الصدق والصراحة، إن اللبنانيين والإسرائيليين هم ضحايا هذه المنظمة الإرهابية الوحشية والإجرامية، حزب الله. وأعتقد أنه يتوجب علينا العمل سوية، بواسطتك، من أجل إيجاد السبل لتسهيل وتحسين وضع اللبنانيين. الشعب فى إسرائيل، وحكومة إسرائيل، سوف تبذل كل ما بوسعها من أجل تحقيق ذلك، من أجل هؤلاء الأشخاص الأبرياء الذين لا دخل لهم، سواء كانوا فى لبنان أو فى إسرائيل. نحن ممتنون لك دوما على ما تقومين به من عمل خير وصعب، وعلى ما توظفين من طاقات لا تنضب بهدف تسهيل حياة مواطنينا وجيراننا». وقال رئيس الوزراء إنه حساس جدا للوضع الإنسانى فى لبنان؛ ولذلك أخبر وزيرة الخارجية الأمريكية بأن إسرائيل قد قررت توسيع الممرات الإنسانية بهدف مساعدة السكان اللبنانيين. كما أشار رئيس الوزراء إلى أن إسرائيل سوف تتيح، وبتنسيق مسبق، للطائرات التى تحمل مساعدات إنسانية بأن تهبط فى مطار بيروت. كما ستتيح إسرائيل فتح ممر برى من داخل إسرائيل إلى لبنان يمكن من خلاله نقل المساعدات الدولية إلى السكان اللبنانيين. كما أشار رئيس الوزراء إلى أن إسرائيل سوف تواصل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية عبر الممر البحرى إلى موانئ بيروت، صيدا وصور. إضافة إلى ذلك، أطلع رئيس الوزراء الوزيرة الضيفة على أن إسرائيل سوف تهتم بفتح ممرات إنسانية برية داخل لبنان، من أجل إتاحة توزيع المساعدات الإنسانية على جميع القطاعات السكانية اللبنانية. وتم الاتفاق على أن

يلتقى طاقم من الخبراء العسكريين الدوليين اليوم مع جهات عسكرية فى إسرائيل من أجل إيجاد أنجح السبل لإتاحة عمل هذه الممرات وبأسرع وقت ممكن. وأكد رئيس الوزراء أن إسرائيل ليست معنية إطلاقا بأن تمس أو تلحق الضرر بالسكان اللبنانيين، وأن حرب إسرائيل هى ضد منظمة حزب الله الإرهابية، وليست ضد حكومة لبنان ومواطنيه»[٨٢].

• أدلة البراءة

فى المحور السابق «أقنعة البراءة» ساق أولمرت المبررات التى توضح الموقف الإسرائيلى، وفى هذا المحور «أدلة البراءة» يطرح أولمرت الدلائل والقرائن التى تؤكد الموقف الإسرائيلى، والتى تتلخص فى مواقف بعض القوى الدولية والعربية التى تصب فى نفس اتجاه الموقف الإسرائيلى. فقد استند أولمرت فى خطابه على مواقف بعض القوى العربية مثل مصر والسعودية والأردن لتأكيد صدقية الموقف الإسرائيلى، فضلاً عن مواقف بعض القوى فى المجتمع الدولى لم يذكرها تحديداً ولكنه تناولها بشكل عام.

- «الدعم الدولى لإسرائيل خلال العملية الحالية، هو الآخر لا سابقة له، كما انعكس الأمر فى بيان مجموعة الثمانى. والمجتمع الدولى يقف صفا واحدا إلى جانب إسرائيل فى حربها ضد حزب الله ويؤيد المساس بالمنظمة حتى تفكيكها»[٨٣].

- «المجتمع الدولى بأسره يشاطرنا التصور الداعى إلى تصفية دولة الإرهاب التى قامت داخل دولة لبنان»[٨٤].

- «إننا موجودون الآن فى ذروة الأحداث التى ستؤدى إلى وقف إطلاق النار بشروط مختلفة تماما، وبدعم وتأييد من دول عربية والتى وقفت لأول مرة ضد تلك المنظمة العربية»[٨٦].

- «إذا كانت مصر والسعودية والأردن وأبو ظبى يجددون ردود أفعال حول اتهامهم لحزب الله فهذا لا يحدث كل يوم»[٨٦].

- «إن الكثير من الدول العربية والإسلامية تتحفظ من حزب الله وتنضم إلى غالبية دول العالم التى تشجب هذه المنظمة الإرهابية، وتبرر حق دولة إسرائيل بالدفاع عن نفسها»[٨٧].

• **أهداف رسالة البراءة**

يعكس وجود رسالة البراءة فى المرتبة الأولى على أجندة الحوار أهمية هذه الرسالة من المنظور الإسرائيلى، ومن ثم الأهداف المبتغاة من وراء صياغة هذه الرسالة، والتى تتمثل فى الجوانب التالية:

- تحسين صورة إسرائيل المشوهة التى شكلتها وسائل الإعلام التى تركز على ممارسات الآلة العسكرية الإسرائيلية، وذلك من خلال بلورة صورة مختلفة لإسرائيل « الملاك » التى لا تستهدف المدنيين.

- تشويه صورة حزب الله من خلال عرضه فى نموذج « الشيطان » الذى يستهدف المدنيين الأبرياء فى إسرائيل، ويستخدم المدنيين اللبنانيين كدروع بشرية.

- استمالة بعض قطاعات الرأى العام العربى عبر توظيف مواقف بعض الدول العربية المؤيدة للموقف الإسرائيلى.

- استمالة بعض قطاعات الرأى العام الغربى من خلال التركيز على استهداف حزب الله - الذى يعد منظمة إرهابية من المنظور الإسرائيلى، وبعض الاتجاهات فى الرأى العام الغربى - للمدنيين الأبرياء فى إسرائيل.

٣- رسالة القوة

(أ) مضمون الرسالة

إسرائيل نجحت فى تقويض قدرات حزب الله، وحققت إنجازات لا مثيل لها.

(ب) ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب

احتلت رسالة القوة المرتبة الثانية على أجندة الخطاب بعد رسالة البراءة بمعدل ٥٣ فقرة فى خطابات اولمرت، وقد تبين أن هذه الرسالة صيغت بشكل واضح ومحدد فى الخطاب.

(ج) عناصر الرسالة

تشكلت رسالة القوة فى خطاب أولمرت من ثلاثة عناصر، الأول: يتمحور حول استخدام اللغة فى التعبير عن القوة، الثانى: الاستناد إلى حقائق فى الواقع لتأكيد القوة، العنصر الثالث: سرد الإنجازات التى تحققت فى الحرب وتؤكد على قوة إسرائيل، وقد تبلورت عناصر هذه الرسالة على النحو التالى:

١ ـ اللغة تعبر عن القوة

راعى أولمرت فى خطابه توظيف اللغة الإنشائية فى التعبير عن قوة إسرائيل، فقد تبين من تحليل الخطاب تعمد أولمرت استخدام ألفاظ وتعبيرات توحى ضمنًا بالقوة، من قبيل (لن نرضخ ـ سندمر بنية الإرهاب ـ إسرائيل قادرة على النيل من حزب الله، إسرائيل لن تقبل العودة إلى أوضاع ما قبل ١٢ يوليو، إسرائيل مصممة على الانتصار فى هذا الصراع، سنرد الصاع صاعين ـ لقد فهموا فى بيروت ومناطق أخرى فى الشرق الأوسط الدرس ـ لن ننجر إلى أى مكان لا نريد دخوله)، ويمكن تلمس توظيف اللغة فى الخطاب فى النماذج التالية:

ـ «لو سكتنا وغضضنا الطرف ـ لو تمالكنا أنفسنا ـ لجاء يوم، وهو ليس ببعيد، نشهد فيه رشقات قذائف وصواريخ تسبب لكم فى المقام الأول ـ سكان شمال البلاد ـ أضراراً بالغة الفداحة لا تقويم لها. لقد قررنا أن نرد الصاع صاعين، وسوف ننهى هذه الحرب عند إزالة التهديد الذى يخيم عليكم، وعند عودة جنودنا المخطوفين، وعندما تتمكنون من السكن بأمان فى بيوتكم، والتجول بحرية فى شوارع مدنكم وقراكم وأماكن عملكم»(٨٨).

ـ «أريد أن أوضح وأقول: هؤلاء الأشخاص لا غفران ولا مسامحة لهم. سوف نواصل ملاحقتهم فى كل مكان وفى كل زمان. هذا واجبنا الأخلاقى تجاه أنفسنا، ولا ننوى أن نعتذر أو أن نطلب الإذن من أحد من أجل ذلك»(٨٩).

ـ «كل تلك الأمور جزء من التصميم والشجاعة الذى تظهره دولة إسرائيل. من الممكن أن تسألونى لماذا لا يوجد اليوم وقف لإطلاق النار؟ والإجابة بسيطة جدا إن كل يوم إضافى يسحق من قوتهم. كل يوم إضافى هو يوم يقوم فيه جنود الجيش الإسرائيلى بإضعاف قوتهم»(٩٠).

ـ «هذا القرار الذى اتخذته حكومة إسرائيل والقاضى بعدم مرور مر الكرام بما جرى، ترك أصداءه وستدوى أصداؤه طويلا فى عواصم العالم ـ القريبة منا والبعيدة عنا. إذ أوضح بشكل قاطع لا لبس فيه أن دولة إسرائيل لن تحتمل أبداً أى مساس بسيادتها، ولن تسكت على أى مس بمواطنيها. وأنها سترد وبقوة على كل عملية إرهابية، سواء جاءت من الشمال أو الجنوب، من الشرق أو من الغرب. من أى مكان»(٩١).

- «يجب أن يكون واضحا أن إسرائيل لن تعود إلى الوضع الذى سبق أحداث يوم الأربعاء الماضى، فهذا الوضع كان لا يحتمل ولا يطاق منذ بدايته»[٩٢].

- الواقع يعكس القوة

لم يكتف أولمرت باللغة الخطابية للتعبير عن قوة إسرائيل، لكنه تعرض فى خطابه إلى أسس موجودة فى الواقع تعكس هذه القوة، تتمثل فى إمكانيات وقدرات يتمتع بها الجيش والمجتمع فى إسرائيل، تتمثل فى قدرة الجيش الإسرائيلى، والتقدم التكنولوجى والعلمى، فضلاً عن قدرة المجتمع والاقتصاد فى إسرائيل على الصمود خلال الحرب. ويمكن رصد مؤشرات هذه القوة فى خطاب أولمرت على النحو التالى:

- إن أكبر قوة موجودة لدى دولة إسرائيل الآن هى روح الشعب ومعنوياته، التى توفر قوة وثقة وتشجيعا، مما يدعو إلى التفاخر. من لم يفهم قدرة هذا الشعب، يشهد على نفسه أنه لم يستخلص أية عبرة من ست سنوات من الانتفاضة. حيفا التى تغلبت على العملية الإرهابية فى «ماكسيم» والعملية التخريبية فى مطعم «ماتسا»، حيفا التى شهدت حافلات تتفجر، حيفا التى عرفت الثكل خلال هذه السنوات واصطبرت عليه، صواريخ الكاتيوشا هذه لن تخيفها... هذه الصواريخ والقذائف لن تخنعنا أو ترضخنا. «نحن نستمد قوتنا من الشعب، من معنويات وشجاعة الجنود، من خبرة ومهنية قوات الأمن ومن فطنتنا وبصيرتنا بتحديد الحدود الصحيحة من قبل قيادة سياسية تعرف ضد من، ضد ماذا، كم، متى وأين، يجب القول «لا» ومتى يجب القول نعم، هذه هى وظيفتنا»[٩٣].

- قوة دولة إسرائيل تعتمد على قوة وقدرة جيش الدفاع. هذه القوة هى الضمان الأساسى للحفاظ والدفاع عن حياتنا فى هذه البلاد. وقد تم خلال عملية بناء هذه القوة استثمار خيرة الموارد الاقتصادية والبشرية فى المجتمع الإسرائيلى[٩٤].

- إن منعة الأمة لا تقاس بقدرتها العسكرية فقط. وقوة الدولة تختبر حسب رخائها وأخلاقيتها، حسب قوة اقتصادها واستقراره، حسب عصرية مرافقها وتطورها، حسب صادراتها التكنولوجية ومنتجاتها إلى أكثر الأسواق تقدما فى العالم، وحسب أبحاثها الأكاديمية الريادية. بكل هذه الأمور، لدى كل واحدة وواحد منا السبب لكى نكون فخورين[٩٥].

ـ الإنجازات تؤكد القوة

وصف أولمرت ما حققته إسرائيل فى حرب لبنان « بأنه إنجازات لا مثيل لها»، واستعراضه لهذه الإنجازات يأتى فى إطار التأكيد على قوة إسرائيل، ويمكن رصد الإنجازات التى أوردها أولمرت فى خطابه على النحو التالى :

* **إبعاد حزب الله عن المواقع الحدودية الشمالية لإسرائيل**، وإزالة الخطر الذى كان يمثله على التجمعات السكانية فى الشمال.

* **تدمير أجهزة قيادة وتحكم منظمة حزب الله**، ومقرات قيادة الحزب، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية للحزب، وتشريد قيادات الحزب.

* **إصابة قواعد ومواقع الحزب فى بيروت وبعلبك**، وإصابة منظومة قذائف الكاتيوشا المنتشرة فى جنوب لبنان، وإصابة نظام تهريب الوسائل القتالية من سوريا إلى حزب الله.

* **تدمير معظم الصواريخ بعيدة المدى** التى كانت أداة التهديد الإستراتيجى للحزب، خلال الساعات الأولى للمعركة فى عملية لسلاح الجو تشبه عملية تدمير أسلحة جو الدول العربية فى حرب الأيام الستة ١٩٧٦، وتدمير الصواريخ السورية فى عملية سلام الجليل.

* **الحصول على القرار ١٧٠١ الذى يشكل أهم الإنجازات الإسرائيلية**، ومن خلاله سيعاد انتشار الجيش اللبنانى على امتداد الحدود الشمالية لإسرائيل من أجل منع حزب الله من تجديد تهديده لإسرائيل، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان، فضلاً عن تطبيق القرار ١٥٥٩ .

* **تغيير أوجه الشرق الأوسط** فى أعقاب إزالة التهديد الذى يمثله الحزب، والذى كان يخلق أوضاعا إستراتيجية مقلوبة فى المنطقة.

ـ «منذ بدء القتال فى لبنان، حققنا إنجازات ملحوظة وهامة : هذه الإنجازات هى من الأهمية بمكان. فحزب الله لا يبدو اليوم كما كان يبدو قبل ٢٠ يوما ـ مهددا، متغطرسا وخطيرا. لقد تلقى ضربة قاسية وسوف يستغرقه طويل وقت حتى ينتعش منها، إذا انتعش منها أصلا. لقد أبعدنا حزب الله عن مواقعه على امتداد الحدود مع إسرائيل وأزلنا هذا الخطر الفورى. لن نوافق على عودة حزب الله مرة أخرى إلى هذه المواقع ليواصل تهديده باختطاف جنود وإطلاق نار مباشر على مدن وقرى الشمال. نجحنا بالمساس بمنظومة

الصواريخ بعيدة المدى التابعة للمنظمة، فى العمق اللبنانى، وسنستمر فى ذلك. دمرنا أجهزة قيادة وتحكم المنظمة، كما دمرنا مقرات قيادة المنظمة وألحقنا الضرر ببنيتها التحتية. قواعد ومواقع حزب الله العسكرية فى بيروت، بعلبك وأماكن أخرى، لا تبدو اليوم كما كانت عليه ذات مرة. منظومة قذائف الكاتيوشا المنتشرة فى جنوب لبنان أصيبت بصورة كبيرة. كما نجحنا فى إصابة نظام تهريب الوسائل القتالية من سوريا إلى حزب الله، والعمل بهذا المجال مستمر حتى هذه اللحظات وسوف نواصل القيام بذلك. لن نسكت على نقل أسلحة إلى حزب الله ولن نتيح للمنظمة أن تجدد قدراتها. المنظمة وقيادتها فى حالة عزل سواء فى الحلبة اللبنانية أو الحلبة العربية. ولا ينظر إليها بعد كمن تمثل الكفاح المسلح ضد إسرائيل وكحامية لبنان، وإنما ينظر إليها كمن جلبت الخراب على لبنان وسكانه، وكمن تصرفت بدون أى منطق أو مسئولية. أول مرة نشأت الظروف لبداية تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٥٥٩، الذى يدعو إلى تجريد حزب الله من سلاحه، وإبعاده عن الحدود مع إسرائيل ونشر الجيش اللبنانى على امتداد هذه الحدود. والمجتمع الدولى اليوم مستعد لاتخاذ خطوات فعلية من أجل تطبيق هذا القرار عن طريق إرسال قوة دولية تنتشر على طول الحدود مع إسرائيل وعلى المعابر الحدودية بين لبنان وسوريا، وتعمل وبصورة فاعلة من أجل تجريد منظمة حزب الله من قدراتها العسكرية. هذه فرصة مرة واحدة قد لا تسنح ثانية، من اجل تغيير قواعد اللعبة فى لبنان. ما زال هناك الكثير من العمل أمامنا، على الصعيدين العسكرى والسياسى، ولن نتوقف، حتى نحقق النتائج المرجوة، لن نتوقف! سوف نبذل قصارى جهودنا كيلا يعود الواقع الذى كان سائدا فى لبنان عشية العملية إلى ما كان عليه»[٩٦].

ـ «ما هو الوضع اليوم: لقد تم إبعاد حزب الله عن السياج الحدودى. ولم تعد تتواجد هناك مواقع لحزب الله تطل على التجمعات السكنية: المنارة، دوفيف، أفيفيم ومرغاليوت. ولم تعد هناك مواقع مسيطرة لحزب الله على امتداد الحدود، لقد تم تدمير غالبية قوات الخط الأول التابعة لحزب الله. مئات القتلى، ومئات الجرحى. هذه القوة التى تدربت طوال سنوات على مهاجمتنا تعرضت لضربات قاصمة من الجو وعلى الأرض أيضا، معظم الصواريخ البعيدة المدى التى كانت أداة التهديد الإستراتيجى على إسرائيل تم تدميرها خلال الساعات الأولى من المعركة، فى عملية لامعة لسلاح الجو الإسرائيلى استغرقت ٣٤ دقيقة، عملية ذكرتنا بتدمير أسلحة جو الدول العربية فى حرب الأيام

الستة (١٩٦٧) وتدمير الصواريخ السورية فى عملية سلامة الجليل، لقد تم تدمير جميع معاقل حزب الله فى بيروت وجميع قياداته ومنشآته. زعماء حزب الله أصبحوا مشردين، فى حالة تنقل مستمرة، ملاحقين يبحثون عن ملاذ أو ملجأ، الجيش اللبنانى ينتشر فى الجنوب، على امتداد حدودنا الشمالية من أجل منع حزب الله من تجديد تهديده لنا، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان قبل ٣٥ سنة، قوة متعددة الجنسيات مؤسسة من جيوش دول أوروبية تنتظم من أجل الدخول إلى لبنان ومساعدته على صد حزب الله، القرار ١٧٠١ يشكل أحد أهم الإنجازات الإسرائيلية فى الحلبة الدولية. وإذا تم تطبيقه بكامله فان وضعنا على الحدود الشمالية سيكون أفضل بكثير مما كان عليه فى ١٢ يوليو/ تموز»[٩٧].

ـ «لقد تغيرت ملامح الشرق الأوسط فى أعقاب الإنجاز الكبير الذى حققته دولة إسرائيل وجيشها وشعبها. فقد عشنا على مدار سنوات عديدة تحت هذا التهديد الذى خلق ميزانا مقلوبًا لا يقبله عقل بيننا وبين جيراننا فى الشمال. فقد عشنا على مدار سنوات بإحساس أن كل اصطدام أو مواجهة يمكنها حاش لله أن تكشف جمعًا كبيرًا من دولة إسرائيل أمام إطلاق النار من الشمال. وقبل ٣ أسابيع قررت دولة إسرائيل أنها ترفض أن تحيا تحت سحابة هذا التهديد وهى مستعدة لتواجهه بشجاعة وتصميم. وأساس هذا القرار غير الأمور تماما وهذا التغيير من شأنه أن يضع بصمته على الشرق الأوسط لعدة سنوات. فقبل ٢١ يومًا كان حزب الله يعتبر جزءا ملحوظا من العناصر التى رأته طوال سنوات يجمع قوة ووسائل قتال ويدرب مقاتليه وينظمهم ويسيطر على دولة. وهو الآن مستعد لأن يكون ذراعا لعدد من الدول البعيدة من بينها سوريا وإيران. إنهم لن يستطيعوا أبدا تهديد هذا الشعب بإطلاق الصواريخ لأن هذا الشعب يواجه تلك الصواريخ وسيهزمها»[٩٨].

ـ «عمليات جيش الدفاع خلال الشهر الأخير ـ من الجو، البحر والبر ـ أدت إلى تغيير الميزان الإستراتيجى الإقليمى، قبل كل شىء إزاء منظمة حزب الله الإرهابية. حيث ألحق جنود جيش الدفاع بهذه المنظمة الإجرامية إصابات وخسائر بالغة للغاية، لم تعرف أحجامها على الملأ بعد، ببنيتها العسكرية والتنظيمية، بقدراتها بعيدة المدى، بترسانة أسلحتها الهائلة التى بنتها وخزنتها طوال سنوات كثيرة، كذلك بثقة رجالها وقادتها بأنفسهم»[٩٩].

(د) أهداف رسالة القوة

تعد رسالة القوة الرسالة الأهم من منظور الحرب النفسية لأنها موجهة بالأساس إلى العدو « حزب الله»، فهو المستهدف الأول والأساسى بهذه الرسالة، وتلك الأهمية هى التى تفسر الوضوح والتحديد الذى صيغت به، وتتبلور أهداف هذه الرسالة فى الجوانب التالية:

(١) الهدف الأساسى للرسالة يتعلق بالعدو وهو حزب الله فى هذه الحالة، فقد صيغت الرسالة من أجل تحقيق هدفين فى مواجهة الخصم، هما:

الأول: تدمير معنويات قيادات الحزب، ففى ظل إدراك إسرائيلى لحالة الاستنفار الإعلامى داخل الحزب لرصد كل ما يصدر عن الجانب الإسرائيلى، يتطلب الأمر التركيز على الإنجازات الإسرائيلية وبثها فى رسالة للطرف الآخر.

الثانى: إظهار حزب الله بوصفه الطرف الخاسر فى الحرب، مقابل انتصار إسرائيل، لتقويض مكانة الحزب لدى بعض قطاعات الرأى العام اللبنانى المتعاطفة معه.

- **رسالة القوة أيضا موجهة إلى الداخل الإسرائيلى**، لكن الهدف هنا تحقيق جانب إيجابى متمثل فى رفع الروح المعنوية للمواطنين فى الداخل، فضلاً عن خلق صورة جديدة لأولمرت باعتباره قائداً إسرائيليا استطاع قيادة بلاده فى الانتصار على حزب الله، الذى يحمل له الإسرائيليون ذكريات سلبية فى الذاكرة الجماعية بسبب أحداث الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان فى عام ٢٠٠٠، ومما يؤكد إمكانية تخليق هذه الصورة هو قدرة أولمرت فى بعض خطاباته على التحدث بواقعية من خلال الاعتراف بالأخطاء والخسائر.

- **الهدف الثالث لرسالة القوة يرتبط بالرأى العام الغربى**، والأنظمة السياسية الغربية المؤيدة لإسرائيل، حيث إن إبراز الإنجازات، يؤكد نجاح إسرائيل فى حربها ضد الإرهاب، وتأكيد لفكرتها عن عدالة القضية. فضلاً عن إضعاف صورة الحزب باعتباره الخاسر أمام بعض قطاعات الرأى العام الغربية التى تعاطفت معه.

٤ - رسالة الصمود

(أ) مضمون الرسالة

الجبهة الداخلية الإسرائيلية متماسكة وقوية بفضل روح التضامن لدى الإسرائيليين.

(ب) ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب

جاءت رسالة الصمود فى المرتبة الرابعة والأخيرة على أجندة خطاب أولمرت، بمعدل ١٥ فقرة فى خطاباته.

(ج) عناصر الرسالة

تتشكل رسالة الصمود فى خطاب أولمرت من ثلاثة عناصر، الأول: الردع الداخلى، الثانى: فشل نظرية العنكبوت، الثالث: الروح التضامنية، وقد تبين من تحليل الخطاب أن أولمرت حاول التأكيد على قوة وصمود الجبهة الداخلية من خلال تفاصيل هذه العناصر.

- **الردع الداخلى**

عكست خطابات أولمرت اهتمامه بالإدارة المحلية خلال الأزمة، وتبلور ذلك فى اجتماعه مع رؤساء السلطات المحلية يومى ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦، ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ألقى خلالهما خطابين شرح فيهما تطورات الموقف، وتبين تركيزه فى هذين الخطابين على أوضاع الجبهة الداخلية، وتأكيده على بعدين، **الأول**: إن السلطات المحلية تلعب دور العمود الفقرى للجبهة الداخلية من خلال قربها من الجمهور، ومعرفة احتياجاته عن كثب، **الثانى**: إن رؤساء السلطات المحلية وسكان الشمال خلقوا بعداً جديداً لمصطلح الردع المشتق من صمود الجبهة الداخلية، إذ ظهر أنه لا يمكن كسر قوة وشوكة إسرائيل عن طريق قصف مدنها.

- «تشكل السلطات المحلية فى إسرائيل خلال هذه الأيام العمود الفقرى المركزى للجبهة الداخلية. فأنتم القريبون من الجمهور، تعرفون سكانكم عن كثب، تعرفون بيوتهم والأجهزة التى تعالج ضائقاتهم، أنتم من تصلون إلى كل زاوية فى المدينة، إلى كل شارع مقصوف وبيت مهجور، من تساعدون كل مواطن فى ضائقة، وتهتمون بإيصال الغذاء للجوعى وبتوفير غطاء وسرير لكل محتاج، أنتم المفتاح لقوة صمود المجتمع الإسرائيلى فى ساعة الاختبار هذه. وخلال هذا الاختبار، الذى خضتموه عن غير طيب خاطر، تظهرون صمودا مثيرا للانطباع. أنتم يا رؤساء السلطات المحلية وسكان الشمال من خلقتم بعدا جديدا لمصطلح الردع المشتق من صمود الجبهة الداخلية. إذ أظهرتم أنه لا يمكن كسر قوتنا وشوكتنا عن طريق قصف مدننا، لأننا شعب عنيد صعب المراس. حكومة

إسرائيل بجميع فروعها: وزراؤها، مديروها وموظفوها تقف معكم والى جانبكم ليل نهار من اجل مساعدتكم على بلورة الردود الفورية على المشاكل الآنية التى نشأت نتيجة للحرب، ولن نتوقف عن ذلك»[١١٠].

• فشل نظرية العنكبوت

أحد مؤشرات الحرب النفسية بين إسرائيل وحزب الله خلال الحرب على لبنان، هو حالة الاستنفار لدى الجانبين لدراسة ورصد كل ما يصدر عن الطرف الآخر، وقد وضح ذلك فى تأثر أولمرت فى خطابه بخطابات نصر الله، فقد عكست صياغات بعض الأجزاء فى عدد محدود من خطاباته ذلك التأثر خاصة فى حديثه عن صمود الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وقدرتها على الصبر والاصطبار ورباطة الجأش، فضلاً عن عدد محدود من الفقرات أشار فيها إلى أنهم سيتألمون « فى إشارة إلى حزب الله »، وتأثرًا بطريقة نصر الله حينما يقول « وتألمون كما يألمون»، فضلاً عن توظيف أولمرت لمقاطع من التوراة فى ثلاث خطابات من خطبه على غرار توظيف نصر الله للنص القرآنى فى خطابه، وفى أحد خطاباته تعمد أولمرت الرد على حسن نصر الله لدحض رؤيته عن « كون الجبهة الداخلية الإسرائيلية تمثل بيت العنكبوت»، ففى خطابه أمام السلطات المحلية يوم ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ نفى أولمرت نجاح نظرية نصر الله التى تذهب إلى أن الضغط على الجبهة الداخلية سيدفعهم للضغط على الجيش الإسرائيلى.

ـ «خلال الحرب الأخيرة، كانت الجبهة الداخلية الإسرائيلية، المدنية، الهدف الرئيس للعدو، وذلك ليس من قبيل الصدفة؛ إذ كان هدف حزب الله هو أن يثبت نظريته بشأن نسيج العنكبوت: أن يمس بالجبهة الداخلية، أن يقتل، وأن يزرع الرعب، من منطلق نيته نشر الهلع والذعر، والتسبب فى صرخة جماهيرية تؤدى إلى شل عمليات جيش الدفاع الإسرائيلى ووقفها، إن حزب الله كان يعتقد أن الضغط على جبهتنا الداخلية هو طوق نجاتهم. كانوا يأملون فى أن لا تصمد جبهتنا الداخلية المدنية وقد تفاجئوا. حيث صمدت الجبهة الداخلية بفضل سلوك المواطنين فى الملاجئ وفى أماكن عملهم. صمدت بفضل الروح التطوعية والتضامنية لدى المجتمع الإسرائيلى الذى تجند بأسره للمساعدة، للتطوع، للمساهمة، للاستضافة، ولعمل كل ما هو ممكن. صمدت بفضل قيادتكم، فى مواقعكم، فى صفوف سكانكم، وأنتم تعملون بفطنة وشجاعة. وكذلك بفضل نشاطات

الحكومة، التى شرعت بالعمل من الأيام الأولى، فى ذروة حرب عسكرية صعبة، عصفت بنا جميعا. نعم، لقد صمدت الجبهة الداخلية، وبفضلها، بقدر كبير، فشل حزب الله فى ردعنا»[١٠١].

• الروح التضامنية

أشار أولمرت فى خطاباته إلى أن صمود الجبهة الداخلية فى إسرائيل يستند إلى قدرة الإسرائيليين على تجاوز الخلافات والانقسامات، وروح التضامن التى أبداها المجتمع خلال الحرب.

ـ «فى حياة الأمة هناك لحظات من التسامى، من الصفاء، خلالها تخلى الخلافات السياسية، والطائفية وعوامل الفرقة مكانها للشعور بالمسئولية المشتركة: وأنا أحترم وأقدر جدا طريقة تصرف المعارضة فى الكنيست خلال هذه الأيام. المنافسات بين البشر، والخصومات الشخصية تتلاشى ليحل محلها شعورنا بالتضامن المتبادل، بوحدة مصيرنا، وبخاصة حبنا اللامتناهى لشعبنا وبلادنا. هكذا هى هذه اللحظة! جميعنا ـ من يهود، ومسلمين، ومسيحيين، ودروز وشركس ـ نقف الآن وقفة رجل واحد، شعب واحد، معرضين سوية للكراهية والشر، ونحاربهما باتفاق وشراكة. عند إطلاق الصواريخ على سكاننا ومدننا، ردنا سوف يكون بشن حرب شعواء وبكل ما أوتى هذا الشعب من قوة، وإصرار وشجاعة وتفان وتضحية»[١٠٢].

ـ «أريد أن أشكر مئات المتطوعين، المنظمات، المؤسسات، السلطات والجهات من القطاع الخاص الذين يعملون ليل نهار من أجل مساعدة سكان الشمال، جاليات يهودية كثيرة ومن جميع أنحاء العالم تؤيد وتساعد سكان الشمال، هذه الروح التطوعية تبعث الدفء فى قلبى، حين أرى أشخاصا ميسورين، ومن لا تطال أيديهم أيضا، مستعدين للإسهام والبذل من أنفسهم من أجل المواطنين المرابطين على خط الجبهة»[١٠٣].

رابعًا: ردود فعل المستهدفين: صدى صوت خافت

تعرضت الدراسة فى الأجزاء السابقة للرسائل المتضمنة فى خطاب أولمرت، وأهداف هذه الرسائل، وفى هذا الجزء تبحث مدى نجاح وفشل الأهداف التى صيغت من أجلها

الرسائل الأربعة (الإرهاب- البراءة- القوة- الصمود)، من خلال تناول مواقف المستهدفين (المواطنين «الرأى العام الداخلى الإسرائيلى»، العدو «حزب الله»، جمهور الحياد «الرأى العام الخارجى») من مضامين رسائل أولمرت.

وينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاثة محاور، الأول والثانى يتعرضان لنظرة الإسرائيليين لأولمرت، والثالث يتعلق بدراسة مواقف المستهدفين فى رسائل أولمرت من مضمون هذه الرسائل وطبيعتها.

١- رأى الجمهور الإسرائيلى فى أولمرت: أنت لا تصلح

كشفت استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى داخل إسرائيل خلال فترة الحرب وما بعدها عن تراجع شعبية أولمرت داخل إسرائيل إلى درجات متدنية، فى مؤشر واضح على فشل أولمرت فى إقناع شعبه بقدرته على قيادته خلال الحرب، ومن ثم تعبير عن مقدار انخفاض حجم الثقة فى أولمرت ذاته، وبالضرورة خطابه السياسى.

ففى استطلاع للرأى أجراه معهد دحاف ونشرت نتائجه يوم ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ اعتبر ٢٩٪ من المستطلعين أن أداء رئيس الوزراء فى الحرب جيد جدًا[١٠٤]، وفى استطلاع نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ قال ٥١٪ من المستطلعين إن أداء أولمرت لم يكن جيدا، وأيد ٤١٪ من المستطلعين استقالة أولمرت[١٠٥]. وتقاربت هذه النسبة مع نتائج استطلاع الرأى الذى نشرته صحيفة معاريف فى نفس اليوم ففى سؤال عن شعبية وأداء أولمرت، نال ثقة ٤٠٪ فقط من المستطلعين، وحمله ٤٩٪ المسئولية عن الهزائم التى وقعت[١٠٦]. وفى استطلاع للرأى نشرت نتائجه يوم ٨/ ٩/ ٢٠٠٦ شمل عينة نموذجية من ٢٠٠ طالب جامعى، كانت النتائج مفاجئة، ففى سؤال عن أى زعيم أفضل فى زمن الحرب نصر الله أم أولمرت، حصل نصر الله على ٥,٥ نقطة، وأولمرت على ٣,٩ نقطة، مما يعنى أن الحرب عززت من صورة نصر الله فى نظر الإسرائيليين، وأضعفت صورة أولمرت[١٠٧]، وفى استطلاع آخر نشرت نتائجه يوم ١٨/ ٩/ ٢٠٠٦ اعتبر ٤٩٪ من المستطلعين أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت هو المسئول عن الهزائم التى تعرض لها الجيش الإسرائيلى[١٠٨]، وفى استطلاع آخر أجراه معهد دحاف ونشرت نتائجه يوم ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ اعتبر ٧٠٪ من المستطلعين أن أداء أولمرت غير جيد، بينما اعتبر ٢٦٪ أنه جيد. واعتبر ٥٤٪ من المستطلعين أن على أولمرت أن يستقيل، بينما قال ٣٩٪ إنه لا يجب

أن يستقيل[١٠٩]، وأخيرا فى الاستطلاع الذى أجرته صحيفة هاآرتس ونشرت نتائجه يوم ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ عبر ٢٢٪ من المستطلعين عن رضاهم عن أداء أولمرت، مقابل ٦٨٪ عبروا عن عدم رضاهم.

وردّا على سؤال عن من الأنسب لرئاسة الحكومة اعتبر ٧٪ فقط أن أولمرت الأنسب لرئاسة الحكومة[١١٠]. وقد ذهب أحد المعلقين الصحفيين فى إسرائيل إلى القول بأن «أولمرت هو رئيس الحكومة الأقل شعبية فى كل الأزمان»[١١١].

وبجانب استطلاعات الرأى السابقة التى تكشف تراجع شعبية أولمرت، وتحميله مسئولية الهزائم التى منى بها الجيش الإسرائيلى هناك وسيلة أخرى تكشف كيف ينظر قطاع من الإسرائيليين إلى أداء أولمرت، فقراءة رسائل القراء فى صحيفة معاريف يوم ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٦ بعد الخطاب الذى ألقاه نصر الله، تكشف الصحيفة رؤية من أعماق المجتمع الإسرائيلى لأداء أولمرت جديرة بالتأمل، فمن بين مئات التعليقات اختارت الصحيفة تعليقات من قبيل «حكومتنا تخيفنا بضعفها»، «أولمرت تاجر عقارات فاسد»، «فى النهاية أعدنا هيبة الردع. . ولكن لحزب الله»، «مذهل كم هو صادق»، و«أولمرت أدخل جهاز التلفزيون إلى الحمام حتى لا يشاهده أحد»، «نصر الله يكذب. . لقد قال لنا أولمرت بأننا انتصرنا. . يقلقنى أولمرت عندما يقول انتصرنا. . . فماذا تكون الهزيمة بحسب أولمرت»[١١٢].

المؤشرات السابقة التى تعبر عنها استطلاعات الرأى، أو رسائل القراء إلى بريد الصحف الإسرائيلية تكشف عن عدم ثقة قطاع كبير من الجمهور الإسرائيلى فى أولمرت، ومن ثم مصداقية خطابه، خاصة ما يتعلق بانتصار إسرائيل على الحزب، وقوتها.

٢ ـ النخبة: أولمرت يرى حرب أخرى

أولمرت لم يخسر مصداقيته أمام قطاعات من الجمهور الإسرائيلى فقط، لكنه خسرها أيضا أمام النخبة المثقفة وشخصيات رسمية وغير رسمية لها وزنها على الساحة السياسية فى إسرائيل، فخلال الحرب تبلور تيار فى الصحافة الإسرائيلية يعارض أولمرت، وينتقد موقفه، ومن تلك الانتقادات ما وجه إلى خطابات أولمرت ذاتها، ومن أبرز الكتابات فى هذا الصدد: «يوم ١٧ يوليو ألقى أولمرت خطاب الحرب التشرشلى فى الكنيست ولم يقاطعه أحد للمرة الأولى فى تاريخ الكنيست» (يوئيل ماركوس هاآرتس

٤/ ٩/ ٢٠٠٦)[١١٣]. و«خطابات أولمرت الطويلة تثير «الشوق» للنصوص القصيرة لسابقه شارون التى لم تكن تزيد عن ٥ دقائق»[١١٤] (ألوف بن، هاآرتس ٣/ ٨/ ٢٠٠٦). و«الصورة المرسومة فى الذهن لرئيس الحكومة إيهود أولمرت، حسبما يمكن الاستشفاف من خطابه الأخير فى الكنيست ومن تصريحاته منذ بدء الحرب وطوال أيامها، هى صورة الشخص الذى توجد «فجوة بين نواياه المعلنة وبين مقدرته (أو رغبته) على تطبيقها. فقد وضع للحرب غايات غير قابلة للإنجاز ووصف واقعًا مزيفًا وهو يعرض نتائج المعركة بضوء تضليلى» (عوزى بنزيمان، هاآرتس ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦)[١١٥]. و«أن أقوال رئيس الحكومة إيهود أولمرت فى الخطاب الشفوى الذى ألقاه، فى الحفل السنوى لكلية الأمن القومى، كانت أحيانًا منفصلة قليلاً عما يحدث فى الحدود الشمالية». وأضاف أنه عندما أعلن إيهود أولمرت أنه فى هذه الحرب «حققنا إنجازات غير مسبوقة غيّرت وجه الشرق الأوسط»، تساءل ضباط كبار من بين الحضور: «هل يجوز أنه لا يرى نفس الحرب التى نراها نحن؟». «(عاموس هرئيل، وآفى سخاروف، هاآرتس ٢/ ٨/ ٢٠٠٦)[١١٦]. «أولمرت مطالب بـ«إنهاء ثقافة الكذب» التى أحاطت بالحرب منذ اليوم الأول، ووقف محاولة مواجهة مخاطر وجودية بواسطة عروض عبثية متخيلة. . فالحرب ليست صفقة عقارات فى القدس. . وهى ليست معركة انتخابية» (آرى شافيط، هاآرتس ١٠/ ٨/ ٢٠٠٦)[١١٧]. كما واجه أولمرت انتقادات من بعض الشخصيات التى احتلت مناصب فى فترات سابقة مثل موشيه يعالون رئيس هيئة الأركان السابق الذى وجه انتقادات إلى أولمرت بسبب افتقاده إلى الخليفة العسكرية المطلوبة لمواجهة مواقف مثل حرب لبنان، يقول يعالون: «إن قرار الخروج إلى الحرب كان فضيحة، وهو يتحمل مسئولية ذلك مباشرة، إدارة الحرب كانت فاشلة وهو المسئول عن ذلك»[١١٨].

٣ـ الرسائل تخطئ أهدافها أحيانا

وجه أولمرت خلال خطابه أربعة رسائل (الإرهاب ـ البراءة ـ القوة ـ الصمود)، هذه الرسائل تم صياغتها لتحقيق أهداف معينة، تختلف بحسب الرسالة والجمهور المستهدف، والسؤال الضرورى كيف تفاعل المستهدفون مع رسائل أولمرت، كيف تلقى كلٌ من (الجمهور فى إسرائيل، «حزب الله»، الرأى العام الخارجى)، الرسائل الأربعة التى بثها أولمرت.

(أ) رسالة الإرهاب

فشل أولمرت فى الدفاع عن عدالة قضيته ونضاله فى مواجهة ما أسماه إرهاب حزب الله، بسبب دور الإعلام العالمى خاصة العربى فى كشف حجم الدمار الذى ألحقته الآلة العسكرية الإسرائيلية بالمدنيين فى لبنان، وخسر أولمرت وإسرائيل تيارًا كبيرًا من المتعاطفين فى أعقاب مذبحة قانا التى راح ضحيتها الأطفال الأبرياء، لكن هذه الرسالة نجحت إلى حد ما فى الداخل الإسرائيلى من خلال تضخم عقدة الخوف وشعور الضحية لدى الإسرائيليين، فقد كشفت استطلاعات الرأى عن تأييد الإسرائيليين لاستمرار الحرب من أجل تدمير حزب الله رغم علم الجمهور الإسرائيلى بحجم الخسائر على أرض الواقع. وعليه تكاد تكون هذه الرسالة الوحيدة التى أرجعت صدى صوت ضعيف إلى أولمرت بأن خطابه يلقى قبولاً على الأقل فى الداخل الإسرائيلى.

(ب) رسالة البراءة

فشل أولمرت أيضا فى إقناع الرأى العام العالمى بأنه لا يستهدف المدنيين الأبرياء فى لبنان حيث خرجت المظاهرات فى كافة مدن وعواصم العالم تطالب بإنهاء الحرب على لبنان، كما فشل فى استمالة تعاطف بعض قطاعات من الرأى العام اللبنانى، فقد كشفت استطلاعات الرأى فى الفترة السابقة على الحرب أن ٥٠٪ من اللبنانيين يدعمون حزب الله، وخلال الحرب زادت نسبة التأييد للحزب إلى ٨٥٪[١١٩].

(ج) رسالة القوة

فشل اولمرت فى إقناع الرأى العام الداخلى فى إسرائيل بأن بلاده انتصرت فى الحرب، وقد تبدى ذلك فى تيار الهجوم على أولمرت فى الصحافة الإسرائيلية، واتجاهات الجمهور فى إسرائيل التى كشفت عنها استطلاعات الرأى، والأهم من ذلك اتجاهات النخبة الرسمية فى إسرائيل، ففى الاجتماع[١٢٠] الذى عقدته لجنة الشئون الخارجية والدفاع فى الكنيست الإسرائيلى يوم ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ واجه أولمرت انتقادات عنيفة من جانب أعضاء الكنيست من كافة الاتجاهات السياسية فى إسرائيل بسبب ما اعتبره أعضاء الكنيست تقصيرًا فى الحرب الثانية على لبنان، ففى كلمته التى ألقاها عضو الكنيست الإسرائيلى ملتان فيلنای عن حزب العمل قال « هذه أول مرة نهزم فيها فى ميدان قتال وجهًا لوجه، وعندما لا يعرف المهزومون أنهم هزموا، فهؤلاء ليسوا الحكومة ورئيس الحكومة فقط، فإن هذا يعنى أننا نعيش فى أزمة عنيفة وعميقة، بينما قال عضو الكنيست الإسرائيلى سليفان

شالوم من الليكود «لقد كانت هناك إخفاقات وأوجه قصور فى الحرب، وثقة الشعب فى الحكومة انهارت، إن الأهداف التى دفعتنا لشن هذه الحرب لم تتحقق بالفعل، فالجنود المختطفون لم يعودوا وحزب الله لم ينزع سلاحه وتهديد الصواريخ التى يمتلكها لم ينزع»، وتساءل عضو الكنيست عن الليكود ليمور لفنات «عن الإنجازات التى يزعم أولمرت تحقيقها فى الحرب: أهى الجنود المختطفون الذين لم يعودوا إلى إسرائيل، أم حزب الله الذى لم ينزع عنه سلاحه، أم حزب الله الذى ما زال موجوداً فى لبنان وعلى الحدود، وخلال هذه الجلسة فقد أولمرت اتزانه وتملكه الغضب ورد بعنف على أعضاء الكنيست قائلاً: «لقد كانت هناك هزائم، لكن كان هناك أيضا إنجازات مذهلة، وهل انهارت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثلاثة أعوام ونصف من الحرب فى العراق، وقد ذكرت صحيفة هاتسوفيه التى أوردت تقريراً عن الجلسة أن أولمرت واصل خطابه التأديبى لأعضاء الكنيست المنتقدين[١٢١]. كما أن هذه الرسالة فشلت فى تدمير معنويات حزب الله باعتباره العدو بسبب قدرة الصمود التى واجه بها مقاتلو حزب الله الآلة العسكرية الإسرائيلية، وبسبب الخسائر التى تكبدتها القوات الإسرائيلية على الأرض، كما أنه لا توجد أية مؤشرات حقيقية على نجاح إسرائيل فعليًا فى تدمير القدرات الصاروخية لحزب الله، وما يعكس ذلك قدرة الحزب على قذف العمق الإسرائيلى بعد خطاب أولمرت الذى تحدث فيه عن إنجازات من ضمنها تدمير القوات الصاروخية للحزب، كما أن الاحتفال المهيب الذى أجراه الحزب فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦ يكشف عن الروح المعنوية والقدرة العالية للحزب غداة الحرب.

(د) رسالة الصمود

حديث أولمرت عن صمود المجتمع الإسرائيلى هو نقل فكرة موجودة فى الواقع لنص خطابى، فحقيقة أن صمود الشعب الإسرائيلى وتضامنه لم يكن نابعًا من طبيعة الحرب كونها مع حزب الله، لكنه طبيعة أى مجتمع فى لحظات الأزمة وبخاصة المجتمع الإسرائيلى الذى يتوحد ضد الخطر الخارجى دائمًا، كما أن جزءًا من هذا التضامن مرجعه تضخيم عقدة الخوف وشعور الضحية فى خطاب أولمرت، كما أن هذا التضامن لم يصمد بعد الحرب حيث تعززت الانقسامات الأولية والطائفية داخل المجتمع، واتخذت قضايا الفساد صورة علنية أكبر من أى مرحلة سابقة، هذا بخلاف ما كشفت عنه بعض التقارير الإعلامية عن حوادث السرقة فى مناطق الشمال التى تعرضت لقصف حزب الله.

ملخص الرسائل المتضمنة فى خطاب أولمرت

الرسالة	ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب	الجمهور المستهدف	الأهداف المستترة وراء صياغة الرسالة	النتائج
١ ـ رسالة الإرهاب	المرتبة الثالثة	* الرأى العام الإسرائيلى * الرأى العام الغربى * بعض قطاعات الرأى العام العربى	* تضخيم عقدة الخوف، وشعور الضحية لدى المواطن الإسرائيلى. * كسب تعاطف الرأى العام الغربى * استمالة بعض قطاعات الرأى العام العربى * الحصول على الدعم السياسى من الدول الغربية فى حربها ضد الإرهاب	*نجاح محدود على الصعيد الداخلى * فشل محدود على الصعيد الخارجى
٢ ـ رسالة البراءة	المرتبة الأولى المرتبة الثانية المرتبة الرابعة	* الرأى العام الغربى * بعض قطاعات الرأى العام العربى	* تنظيف صورة إسرائيل «ملائكية نحن» * تشويه الخصم «شيطنة الآخر»	* نجاح محدود على صعيد بعض قطاعات الرأى العام الغربى * فشل على صعيد الرأى العام الغربى، وبعض قطاعات

الرسالة	ترتيب الرسالة على أجندة الخطاب	الجمهور المستهدف	الأخداف المستترة وراء صياغة الرسالة	النتائج
٣ ـ رسالة القوة		* العدو «حزب الله» * الرأى العام الإسرائيلى * الرأى العام الغربى	* تدمير معنويات أفراد وقادة الحزب * حشد الجبهة الداخلية	الرأى العام الغربى * فشل. * فشل.
٤ ـ رسالة الصمود		* الرأى العام الإسرائيلى * «العدو «حزب الله»	* حشد الجبهة الداخلية * نقض مقولات الحزب عن الجبهة الداخلية	* نجاح محدود * نجاح محدود

خاتمة

يعطى التحليل التفصيلى السابق التعرض له فى متن الدراسة إجابات واضحة لتلك الأسئلة الأساسية التى طرحت فى المقدمة عن علاقة صياغة الخطاب بالحرب النفسية، وحجم النجاح والفشل فى توظيف الخطاب فى الحرب النفسية، كما تقدم إجابات على الأسئلة الفرعية المتعلقة بقضايا الخطاب وحجم الاهتمام بها، ورؤية رئيس الوزراء للنصر فى الحرب، وطبيعة الرسائل المتضمنة فى الخطاب، والمستهدفين بها.

فقد كشف تحليل الخطاب عن مجموعة من المؤشرات الكلية تتمثل فى:

أولاً: أن نمط صياغة الخطاب، واتجاهاته ترتبط بإطار عام حاكم يدلل على وجود إستراتيجية مسبقة تحكم صياغة الخطاب ومضمونه، من أجل توظيفه فى الحرب كإحدى أدوات الحرب النفسية.

ثانيًا: يتضمن الخطاب أربعة محاور كلية أو رسائل محددة وواضحة، **المحور الأول** يتعلق برؤية إسرائيل وموقفها من حزب الله وعلاقته مع إيران وسوريا، ويتحدد هذا المحور فى قضية أساسية هى الإرهاب، والحديث عن محور شر يربط الأطراف الثلاثة، وصياغة الخطاب بنفس الأسلوب والإطار الذى صيغ به الخطاب الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر، **المحور الثانى** يتمثل فى الدفاع عن صورة إسرائيل المتضررة من جراء ما تنقله وسائل الإعلام من شواهد وأدلة للدمار فى لبنان، وموقف الدفاع فى الخطاب عكس الحقائق وخلق صورة مغايرة للواقع تقدم إسرائيل كدولة بريئة وحزب الله هو الذى يستهدف المدنيين، **المحور الثالث** يتمثل فى رؤية إسرائيل للنصر، وفى هذا الإطار يقدم رئيس الوزراء إسرائيل فى خطابه باعتبارها الدولة المنتصرة، وهذا الطرح يختلف كثيرًا عما جرى فى الواقع، للدرجة التى دفعت قطاعات من الإسرائيليين ـ خاصة من السياسيين والكتاب الصحفيين ـ لنقد النصر الذى قدمه أولمرت فى خطابه. **المحور الرابع والأخير** يتمثل فى أوضاع الجبهة الداخلية فى إسرائيل التى تظهر فى خطابات أولمرت كجبهة قوية وتظهر فى الصحافة الإسرائيلية كجبهة منهارة وتعانى من الخسائر.

ثالثًا: الرسائل التى طرحها أولمرت فى خطابه تشكلت من عناصر واضحة وثابتة تتكرر فى خطاباته بنمط واتجاه واحد لتشكيل الرسالة المطلوبة، لكن تلك الرسائل رغم قوة الصياغة لم تنجح فى اختراق المستهدفين، فموقف الرأى العام الداخلى فى إسرائيل، والرأى العام فى الغرب، والدول العربية ضد إسرائيل، فضلاً عن احتفال حزب الله بالنصر بطريقة تبعث رسالة قوة مضادة، وتؤكد على تهافت رسالة القوة الإسرائيلية. وقد تراوحت قدرة أولمرت على النجاح فى تحقيق أهداف الحرب النفسية ما بين الفشل الكامل، والنجاح المحدود.

***

الهوامش :

١ ـ رصد الباحث ٩ خطابات من خطب إيهود أولمرت من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت، الصفحة العربية، و٦ خطابات منشورة فى الصحف الإسرائيلية تم ترجمة الأجزاء المنشورة منها إلى العربية، ولمراجعة هذه الخطابات راجع المصادر التالية :

ـ تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20this%20is%20not%20a%20terrorist%20attack%2012072006

-كلمة رئيس الوزراء فى مستهل جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20our%20cause%20is%20just%2016072006

-كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت خلال جلسة الحكومة التى عقدت يوم ١٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦، صحيفة يديعوت أحرونوت ١٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

ـ خطاب رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى الكنيست ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20speech%20in%20the%20knessent%2017072006

ـ تصريحات رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى مستهل لقائه بوزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20with%20german%20fm%2023072006

ـ مقتطفات من تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء إيهود أولمرت خلال جولة قام بها فى جنوب البلاد ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20tour%20in%20the%20south%2024072006

ـ تصريحات رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عقب لقائهما فى القدس ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20condoleeza%2025072006

ـ كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت خلال جلسة الحكومة الأسبوعية التى عقدت يوم الأحد ٣٠ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ عقب مذبحة قرية قانا، صحيفة يديعوت أحرونوت ٣٠ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

ـ كلمة رئيس الوزراء أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية :

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/PM%20Olmert%20addresses%20mayors%2031072006

- كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت فى مراسم إنهاء خدمة جنود بمقر جهاز الأمن القومى يوم ١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، صحيفة يديعوت أحرونوت ١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
- كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت المسجلة التى تم بثها أمام ممثلى اتحاد الطوائف اليهودية فى أمريكا الشمالية يوم ٧ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، صحيفة معاريف يوم ٧ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
- تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت التى أدلى بها للصحفيين عقب لقائه بالرئيس الإسرائيلى موشيه كاتساف يوم ٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، صحيفة يديعوت أحرونوت ٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
- بيان رئيس الوزراء بشأن الحرب فى الشمال أمام الكنيست ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية:

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20speech%20-%20end%20of%20the%20war%2013082006

- كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت خلال جلسة الحكومة يوم ٢٧ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، صحيفة يديعوت أحرونوت على الإنترنت ٢٧ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
- كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت أمام رؤساء السلطات المحلية فى الشمال، حيفا يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الصفحة العربية:

http://www.altawasul.net/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/olmert%20speech%20northern%20mayors%2028082006

٢ ـ حامد عبد الماجد قويسى، دراسات فى الرأى العام، مقاربة سياسية، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٣، ص ٣٢ .

٣ ـ دان وليامز، «إيهود أولمرت . . من خليفة لشارون إلى رجل دولة»، تقرير لوكالة رويترز ٣/ ٢٢/ ٢٠٠٦، منشور على شبكة الإنترنت:

http://www.masrawy.com/News/2006/MidEast/Reuters/March/22/OEGTP-ISRAEL-OLMERT-MD5878148.aspx

٤ ـ بى بى سى العربية، «من هو إيهود أولمرت»، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٦، تقرير منشور على الإنترنت.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4855000/4855602.stm

٥ ـ رونى سفير، «رئيس الوزراء بالإنابة إيهود أولمرت»، يديعوت أحرونوت ٥/ ١/ ٢٠٠٦، مختارات إسرائيلية، العدد ١٣٤، فبراير ٢٠٠٦ .

٦ ـ بى بى سى العربية، «من هو إيهود أولمرت»، مرجع سبق ذكره:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4855000/4855602.stm

٧ ـ دان وليامز، «إيهود أولمرت . . من خليفة لشارون الى رجل دولة»، مرجع سبق ذكره:

http://www.masrawy.com/News/2006/MidEast/Reuters/March/22/OEGTP-ISRAEL-OLMERT-MD5878148.aspx

٨ ـ رونى سفير، «رئيس الوزراء بالانابة إيهود أولمرت»، مرجع سبق ذكره.

٩ ـ المرجع السابق.

١٠ ـ دان وليامز، «إيهود أولمرت . . من خليفة لشارون إلى رجل دولة»، مرجع سابق.

١١ ـ المرجع السابق.
١٢ ـ يسرائيل هرئيل، «استهتار أولمرت وليبرمان»، هاآرتس ١٦/ ٣/ ٢٠٠٦، مختارات إسرائيلية، العدد ١٣٦، إبريل ٢٠٠٦ .
١٣ ـ ألوف بن، «أولمرت خليفة شارون ولكنه ليس امتدادًا له»، هاآرتس ٩/ ٥/ ٢٠٠٦، مختارات إسرائيلية، العدد ١٣٨ ـ يونيو ٢٠٠٦ .
١٤ ـ بى بى سى العربية، «من هو إيهود أولمرت»، مرجع سبق ذكره.
١٥ ـ افتتاحية هاآرتس، علام يبكى أولمرت، مرجع سبق ذكره.
١٦ ـ دان وليامز، «إيهود أولمرت.. من خليفة لشارون إلى رجل دولة»، مرجع سبق ذكره.
١٧ ـ اعتمد الباحث بشكل أساسى فى هذا الجزء لوضع الإطار المنهجى لفهم ودراسة الحرب النفسية على دراسة رون شيلفر المعنونة «الحرب النفسية فى (إسرائيل) دراسة جديدة» ٢٠٠٣، وهو محاضر فى جامعة بار إيلان فى قسم العلوم السياسية وباحث فى مركز بيجن ـ السادات فى مجال الحرب النفسية وحرب المعلومات وعلاقاتها فى الجيش والإعلام، وصدرت هذه الدراسة عن مركز بيجن ـ السادات للدراسات الإستراتيجية، وقد قام مركز الإعلام الفلسطينى بترجمة الدراسة إلى اللغة العربية، وبثها على موقع المركز على الإنترنت، انظر :
http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/researches/haarb.htm
١٨ ـ المرجع السابق، ص ٢ .
19 - W.E.Daugherty & M. Janowit, A Psychological Warfare Case Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press, 1958, P. 20.
٢٠ ـ ألفت حسن أغا، «دور الإعلام فى الحرب على العراق»، فى د. حسن نافعة، ود. نادية مصطفى محرران وآخرون، «العدوان على العراق: خريطة أزمة... ومستقبل أمة»، أعمال مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٠٥ ـ ٣٢١ .
٢١ ـ ماجد أحمد السامرائى، الحرب النفسية فى حملة أمريكا العسكرية (١ ـ ٢)، تقرير منشور على شبكة الإنترنت، بدون تاريخ.
http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/01/01-15/a99849.htm
٢٢ ـ المرجع السابق.
٢٣ ـ حنان يوسف، «صورة إسرائيل: تغطيات الصراع العربى الإسرائيلى»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس عشر للبحوث السياسية «إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريو المستقبل»، ٢٨ ـ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٣ .
٢٤ ـ رون شيلفر، «الحرب النفسية فى (إسرائيل) دراسة جديدة»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣ ـ ٤ .
٢٥ ـ المرجع السابق، ص ص ٦ ـ ٧ .
٢٦ ـ المرجع السابق، ص ٨ .
٢٧ ـ المرجع السابق، ص ص ٩ ـ ١٠ .
٢٨ ـ خطاب رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢٩ ـ تصريحات رئيس الوزراء إيهود أولمرت خلال لقائه مع وزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٠ ـ تصريحات أولمرت بعد لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٣١ ـ كلمة إيهود أولمرت خلال جلسة الحكومة الأسبوعية يوم ٣٠ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .
٣٢ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٣ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٤ ـ كلمة أولمرت أمام رؤساء السلطات المحلية يوم ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٥ ـ كلمة أولمرت أمام مجلس الوزراء يوم ١٦ / ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٦ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة الأسبوعية يوم ٣٠ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ عقب مذبحة قرية قانا .
٣٧ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٨ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٣٩ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست ١٤ / ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٠ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤١ ـ تصريحات أولمرت خلال لقائه مع وزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٢ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٣ ـ كلمة أولمرت المسجلة التى تم بثها أمام ممثلى اتحاد الطوائف اليهودية فى أمريكا الشمالية ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٤ ـ كلمة أولمرت أمام رؤساء السلطات المحلية ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٥ ـ توم سيغف، «الحرب الحالية تتطلب لجنة مؤرخين»، ملحق صحيفة هاآرتس ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٦ ـ دان بارعون، «إسرائيل والحرب فى لبنان والوضع فى غزة: شرعية الضحية»، ترجمة رائد الباش، منشور على موقع قنطرة على شبكة الإنترنت:
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr 419i.html?PHPSESSID=5869
٤٧ ـ كلمة أولمرت فى جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٨ ـ كلمة أولمرت فى جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٩ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٠ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥١ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٢ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٣ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٤ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٥ ـ تصريحات أولمرت يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٦ ـ خطاب رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٧ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٨ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٥٩ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٠ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦١ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٦٢ ـ كلمة أولمرت فى مستهل جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٦/ ٢٠٠٦ .
٦٣ ـ تصريحات أولمرت فى مستهل لقائه بوزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٦٤ ـ كلمة أولمرت المسجلة التى تم بثها أمام ممثلى اتحاد الطوائف اليهودية فى أمريكا الشمالية يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٦٥ ـ تصريحات أولمرت فى مستهل لقائه بوزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٦ ـ تصريحات أولمرت خلال لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .
٦٧ ـ تصريحات أولمرت خلال لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .
٦٨ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٦٩ ـ كلمة أولمرت فى مستهل جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٠ ـ تصريحات أولمرت فى مستهل لقائه بوزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧١ ـ تصريحات أولمرت فى مستهل لقائه بوزير الخارجية الألمانى د. فرانك شتاينماير ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٢ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة التى عقدت يوم ٣٠ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ عقب مذبحة قرية قانا.
٧٣ ـ كلمة أولمرت المسجلة التى تم بثها أمام ممثلى اتحاد الطوائف اليهودية فى أمريكا الشمالية يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٧٤ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٥ ـ كلمة رئيس الوزراء فى مستهل جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٦ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٧ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٧٨ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة يوم ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ عقب مذبحة قرية قانا.
٧٩ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة يوم ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ عقب مذبحة قرية قانا.
٨٠ ـ تصريحات أولمرت خلال لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .
٨١ ـ تصريحات أولمرت خلال لقاءه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .
٨٢ ـ تصريحات أولمرت خلال لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ٢٥/ ٠٧/ ,٢٠٠
٨٣ ـ كلمة رئيس الوزراء أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٤ ـ بيان رئيس الوزراء أمام الكنيست ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٨٥ ـ كلمة أولمرت فى مراسم إنهاء خدمة جنود بمقر جهاز الأمن القومى يوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٨٦ ـ كلمة أولمرت خلال جلسة الحكومة يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٧ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٨ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٨٩ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩٠ ـ كلمة أولمرت فى مراسم إنهاد خدمة جنود بمقر جهاز الأمن القومى يوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩١ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩٢ ـ كلمة أولمرت أمام مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٩٣ ـ كلمة أولمرت فى جلسة مجلس الوزراء يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٩٤ ـ خطاب أولمرت الكنيست فى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٩٥ ـ خطاب أولمرت الكنيست فى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٩٦ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٩٧ ـ كلمة أولمرت أمام رؤساء السلطات المحلية فى الشمال ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٩٨ ـ كلمة أولمرت فى مراسم إنهاء خدمة جنود بمقر جهاز الأمن القومى يوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٩٩ ـ خطاب أولمرت أمام الكنيست يوم ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٠٠ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٠١ ـ كلمة أولمرت أمام رؤساء السلطات المحلية ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٠٢ ـ خطاب أولمرت فى الكنيست ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٠٣ ـ كلمة أولمرت خلال اجتماع رؤساء السلطات المحلية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٠٤ ـ صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٠٥ ـ صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٠٦ ـ صحيفة معاريف، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٠٧ ـ صحيفة يديعوت أحرونوت، ٨/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١٠٨ ـ صحيفة معاريف، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١٠٩ ـ صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١٠ ـ صحيفة هاآرتس، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١١ ـ يوئيل ماركوس، صحيفة هاآرتس، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١٢ ـ صحيفة معاريف، بريد القراء، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١٣ ـ يوئيل ماركوس، صحيفة هاآرتس، ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١٤ ـ ألوف بن، صحيفة هاآرتس، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١١٥ ـ عوزى بنزيمان، صحيفة هاآرتس ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١١٦ ـ عاموس هرئيل وآفى سخاروف، هاآرتس ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١١٧ ـ آرى شافيط، صحيفة هاآرتس ١٠/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١١٨ ـ ملحق، صحيفة هاآرتس ١٤/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١١٩ ـ مجلة نيوزويك، النسخة العربية، عدد ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٢٠ ـ صحيفة هاتسوفيه، ٥/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١٢١ ـ ميرون بنبنشتى، صحيفة هاآرتس، ١٠/ ٠٨/ ٢٠٠٦ .

***

التعقيب

أ. سعد هجرس(*)
د. قدرى حفنى(**)

● **أ. سعد هجرس**

أعتقد أن خطاب فؤاد السنيورة مهم جدّاً فى قراءته وتحليله بشكل جدى ولكنى فى البدء لا بد أن أشير إلى عدة نقاط :

الأولى : أن خطاباته التى يلقيها هى لغة وكتابة د. رضوان السيد ؛ لأن هذه اللغة ليست لغة السنيورة .

الثانية : وأرى أن د. أمانى مسعود لم تشر إلى وقفة البكاء الشهيرة لفؤاد السنيورة (خطاب البكاء) ؛ هذا الخطاب الذى لوح فيه بالاستقالة فى وقت حرج فى ذروة الحرب ؛ ومعنى ذلك أن الحاكم الشرعى للبنان الرئيس إميل لحود يعنى أن السيادة السورية ستعود للبنان . وكان هذا التحرك السياسى مهم جدّاً حتى إننا نلاحظ أنه فى اليوم الثانى حدث تغير فى تكتيك الأمريكان والإسرائيليين .

الثالثة : وهو موقف الإسرائيليين الآن من فؤاد السنيورة ؛ حيث إن كل تصريحات الحكومة الإسرائيلية تدعم موقف السنيورة ، حتى إنه بالأمس قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية : لا داعى من كل هذه التصريحات ؛ لأننا نضر فؤاد السنيورة بالمجاهرة بهذا الموقف . ولماذا مساندة الأمريكان والإسرائيليين لفؤاد السنيورة والدول السنية الكبرى فى مواجهة حسن نصر الله؟

(*) خبير إعلامى فى العالم اليوم .
(**) أستاذ بكلية الآداب ـ جامعة عين الشمس .

• **د. قدرى حفنى**

بسم الله الرحمن الرحيم

فى البدء عندى ملاحظة عامة: كما يقال القدر ما زال يغلى، والأحداث ما زالت مستمرة.. وتتصور أن الأوراق التى كتبت توقفت عند انتهاء الحرب، وهذا يعطى فرصة أنها تشبه تجربة معملية. أرجو أن كاتبى الأوراق ينظرون إلى ما حدث بعد الحرب، وهذه فرصة جيدة نقول: ماذا كنا نفكر أيام الحرب؟ وهل الموقف تغير بعد الحرب أم لا؟

لدى عدة ملاحظات...

هناك ملاحظة منهجية مثلاً بالنسبة لورقة د. أمال كمال.. وأ. سعد هجرس قد أعفانى من كثير من الملاحظات، ولكن أنا على علم بأن هذا الموضوع يثير الحماس والغيرة الوطنية والحماس للمقاومة، ولكن مهمة الباحث العلمى أن يتحاشى كثيراً من التعبيرات غير المحددة. مثلاً نقول: «موقف الحكومات العربية أشعل الغضب الشعبى العربى». أنا موافق ولكن نحدد غضب من؟ فهو لم يشعل الغضب الشعبى العربى فى السعودية، ولا الغضب الشعبى العربى فى سوريا، ولم يشعل الغضب الشعبى العربى عند كل الفئات فى مصر، ولكن نقول: «أشعل الغضب الشعبى العربى متمثلاً فى بيانات الأحزاب كذا، قوى كذا، ومظاهرات كذا .... إلخ».

هذه ملاحظة عامة وأنا موافق على الملاحظات التى قالها أ. سعد هجرس. أما بالنسبة لورقة أ. نسمة كنت أشعر بالسعادة أثناء الاستماع، ولكن حينما انتبهت لنفسى أننى فى مجلس علم؛ وجدت أنها تحلل خطاب السيد حسن نصر الله من داخل السيد حسن نصر الله وليس من خارجه.. فكل مراجعها تؤيد السيد حسن نصر الله، ولكن كل ما قال حسن نصر الله وما كتب عنه أثناء الحرب اللبنانية كان طبيعيّا أن يبرز وجهه الوطنى على حساب وجهه الشيعى الذى ليس شبهة أو تهمة يتبرأ منها. هو شيعى وماهر سياسيّا ينطلق من أرضية واضحة؛ يتحالف مع المارونى أحيانًا، ومع السنى أحيانًا، والعلوى أحيانًا؛ ولكن هو شيعى.. لذلك الإغراق فى إبراز الجانب الوطنى على حساب الشيعى لا أظن أنه يسعد السيد حسن نصر الله، وهو مناضل شيعى.

أيضًا قضية البحث فى تاريخه الشخصى ونشأته فى الكرنتينا هذا أمر جيد؛ وهو حى يتركز فيه الفقراء ومعظم الشيعة، والقول بأن حسن نصر الله الذى نشأ فى الكرنتينا قد خلا

من أى تعصب عرقى أو مذهبى فيها مغامرة؛ حيث إنه لا يقلل من شأنه أنه شيعى متمسك بمذهبه. . وحين أراد أن يستزيد من العلم لم يذهب إلى مكة؛ فهذا أمر لم ينقص من شأنه. . هكذا هو.

أيضًا حين نتحدث عن موقف حسن نصر الله حين قتل الإسرائيليون ابنه فهذا موقف ينبغى الوقوف أمامه، وينبغى أيضًا أن نقارنه بموقف محمود الزهار حينما قتل زوج ابنته، ويقارن أيضًا بموقف السادات حينما قتل أخوه عاطف السادات. . هذه مواقف من يريد المقارنة واستقراء الأحداث يستطيع أن يضعها على المحك ويقارن.

أيضًا بالنسبة للسيد حسن نصر الله فى تحليل خطابه أثناء الحرب فالهدف المعلن لم يكن «تحطيم صورة الأمن الإسرائيلى»؛ ولكن الهدف المعلن هو «استعادة الأسرى». . وهذا الأمر لم يذكر فى الورق رغم أنه الهدف. وقد أعلن أنه قد أسر جنديين لتبادلهما مع أسرى لبنانيين عرب؛ وهذه مسألة لم تنقص من أحد شيئًا، ولكنها ينبغى أن توضع فى وضعها الصحيح.

بالنسبة لورقة د. أمانى مسعود لى ملاحظة واحدة؛ وهى تكرار كلمة الأسرى اللبنانيين. . كنت أحب أن توضح العدد. لأن عدد الأسرى اللبنانيين ثلاثة، وإسرائيل تدعى أنه واحد فقط، وأن واحدًا مات والثانى هناك جدل حوله، وإسرائيل تقول إن أمه يهودية، وبالتالى هو إسرائيلى أو شىء من هذا القبيل.

ولكن هذا لا يقلل شيئًا؛ واحد مثل مائة ألف، جريمة الأسر الإسرائيلى واحدة ولكن يجب أن نعرف حجم الأسرى اللبنانيين؛ فالهدف كان فى الأصل تبادل الأسرى العرب.

الورقة الخاصة بالمتغيرات الشخصية لأولمرت وأثرها على الحرب: الحقيقة أن فكرة المتغيرات الشخصية لأى شخص أو أولمرت كما جاء فى علم النفس السياسى مسألة مثيرة للجدل. . هل يمكن أن ننطلق من سمات الشخصية لنحلل القرارات السياسية؟

أنا أعترف أن هذه موجة أصابت علم النفس السياسى فترة، وكتب كثير عن هتلر وعقده النفسية التى أدت إلى كذا وكذا. لكن المسألة اليوم أصبحت محل جدل وليست ثابتة على أرض صحيحة، وأنا سبق وكتبت مقالة مطولة فى وجهات نظر وتكلمت فيها عن شارون وقلت إن تاريخه الشخصى ليس له علاقة بما فعله فى فلسطين، ولكن المسألة لها أسباب أخرى.

أيضًا الكاريزما . . قيل إن أولمرت يفتقدها، أما حسن نصر الله فلديه كاريزما عالية : تعبير كاريزما لم نعد نستخدمه كثيراً فى علم النفس السياسى لسببين هما : بعض المحللين يقولون إنه تعبير مضى وقته؛ حيث إنه فى العصر الحديث لم يعد القائد مطلوبًا، وبالتالى يعرفون صاحب الكاريزما بأنه مهيج للجماهير، وأن هذا دور ليس مطلوبًا، وليس من الضرورى أن يكون القائد عنده قدرة على إثارة الجماهير . . وبعض المحللين يقولون إن هذا عصر انتهى بنهاية القائد المفكر الفيلسوف .

أيضًا أ. حسام حسن نأخذ عليه أنه اعتمد على مقالة باحث إسرائيلى يدعى هول شيفر، كتب مقالة نظرية تطبيقية عن الحرب النفسية سنة ٢٠٠٣ .

كتابات سنة ٢٠٠٥ عن الحرب النفسية كثيرة، ولكنى أرى أن الإسرائيليين ليسوا أحسن ناس كتبوا عن الحرب النفسية، وأن هناك كتابات كثيرة عن الحرب النفسية عرضت لها فى مقالات وجهات نظر فى مقالين نتيجة الاعتماد على هذا المصدر الإسرائيلى؛ فالشخص قد يغيب عنه نقطة مهمة وهو يحلل الخطاب . . إن الخطاب الإسرائيلى تاريخيًا من أول قيام إسرائيل خطاب مزدوج يخلط بين الاستقواء والاستضعاف . . نغمتان مستمرتان معًا . . يقولون : نحن أناس ضعاف والعرب أقوى منا، ولديهم المقدرة على تدميرنا، ونحن أناس أقوياء جدًا ولدينا المقدرة على ضرب السد العالى بالقنبلة الذرية، وإذا لم نأخذ فى اعتبارنا هذا المزج يمكن أن يختلط علينا الأمر .

* * *

المحور الرابع

المواقف الدولية إزاء الحرب

٩ـ الولايات المتحدة الأمريكية ..... د. منار الشوربجى

١٠ ـ الاتحاد الأوروبى ..... د. أسامة مخيمر

١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين ..... أ. ولاء على البحيرى

١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى

..... د. عبد الخبير عطا

• التعقيب ..... د. باكينام الشرقاوى

obeikan.com

obeikan.com

٩ـ الولايات المتحدة الأمريكية

د. منار الشوربجى(*)

مقدمة

بعد الفشل الذى منيت به الولايات المتحدة فى العراق، والمأزق الذى صار يواجهها هناك؛ تصور البعض أن فساد الأفكار التى بنى عليها الغزو، فضلاً عن الأخطاء الفادحة التى ارتكبت بعده؛ من شأنها أن تقلص من نفوذ المحافظين الجدد، وتدفع إدارة بوش نحو تغيير سياساتها فى المنطقة. وقد رأى أنصار ذلك الطرح أن هناك بالفعل مؤشرات دالة على ذلك، بدأت بخروج عدد من رموز المحافظين الجدد من مواقع حساسة كانوا يشغلونها، أو نقلهم إلى غيرها أقل تأثيرًا (بول وولفوويتز، ودوجلاس فايث، وريتشارد بيرل، وجون بولتون، فضلاً عن لويس ليبى).

ولعل هذا التصور هو المسئول عن الصدمة التى أصابت البعض إزاء الموقف الأمريكى من الحرب اللبنانية؛ إذ بدون ذلك التصور يصبح الموقف الذى اتخذته إدارة بوش متوقعًا؛ لأنه يتسق تمامًا مع رؤية الإدارة للمنطقة وطبيعة مصالحها فيها. ولعل هذا التصور هو المسئول أيضًا عن التكهنات التى سرت فى بعض الدوائر بشأن زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة بعد الحرب، متمنية أن تكون تلك الزيارة ـ إذا ما استثمرت عربيًا ـ مقدمة للاهتمام بإحياء ملف التسوية السياسية للصراع العربى / الإسرائيلى.

ويسعى هذا البحث إلى دراسة الموقف الأمريكى من العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته على الدور الأمريكى فى المنطقة بعدها.

(*) مدير مركز الدراسات الأمريكية بالجامعة الأمريكية سابقًا.

وهو فى ذلك يقدم أطروحة محددة مؤداها أن إدارة بوش لم تغير قبل حرب لبنان ولا بعدها من رؤيتها وأهدافها فى المنطقة، وأنها استخدمت أدوات عدة لتنفيذ السياسة نفسها؛ ففى أثناء الحرب وقفت بكل قوتها وراء استخدام إسرائيل للقوة المفرطة لتحقيق أهداف بعينها، ثم سعت بعد الحرب عبر دبلوماسية المحاور إلى تنفيذ السياسة نفسها التى عجزت عن تنفيذها بالقوة الغاشمة. لكن خطورة تلك الدبلوماسية الأمريكية هى أنها لا تؤدى فقط إلى تعميق الانقسامات العربية؛ وإنما إلى توسيع الهوة بين الحكومات والشعوب العربية.

وتنبع تلك السياسات التى سعت الولايات المتحدة إلى تنفيذها من رؤية متكاملة استلهمت خطوطها العريضة من فكر المحافظين الجدد، الذين عملوا باستمرار على توفير منظومة متكاملة من الأفكار المقترحة حول طرق تنفيذها أيضًا.

فلم يكن صحيحا أن ذلك التيار قد فقد نفوذه فى إدارة بوش[1] قبل حرب لبنان؛ إذ ظلت هناك رموز مهمة تتولى الكثير من المواقع الحساسة، هذا فضلاً عن الدور المهم الذى يلعبه المحافظون الجدد خارج الإدارة، خصوصًا فى مراكز الفكر القريبة منها التى تمدها بالخطط المقترحة، بالإضافة إلى دورهم فى خلق البيئة الفكرية والإعلامية المواتية لتقبل تلك الأفكار.

وبناء على هذا الطرح تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، تقدم المعلومات والتحليل الذى انبنت عليه الأطروحة؛ حيث يتناول الجزء الأول رؤية إدارة بوش للعالم وأصولها الفكرية، بينما ينصرف الجزء الثانى للبحث فى موقع لبنان فى إطار تلك الرؤية وعلاقتها بإستراتيجية إدارة بوش فى المنطقة ككل. أما الجزء الثالث، فيتناول الإستراتيجية الأمريكية بعد العدوان على لبنان.

أولاً: رؤية إدارة بوش وأصولها الفكرية

فى خضم العدوان الإسرائيلى على لبنان فى صيف ٢٠٠٦؛ وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية الدمار الشامل الذى لحق بلبنان باعتباره «مخاض شرق أوسط جديد»[2] وبمجرد إعلان وقف إطلاق النار الذى كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عطلت صدور قرار بشأنه لفترة طويلة؛ خرج الرئيس الأمريكى على الصحفيين ليعلن «هزيمة» حزب الله[3].

وقد أدت هذه التصريحات وغيرها إلى بروز درجة عالية من الإجماع بين المحللين السياسيين مؤداها أن خطاب إدارة بوش وسلوكها إزاء لبنان، ناهيك عن العراق؛ يكشف عن عجز فاضح عن فهم الواقع المعقد فى الشرق الأوسط. فقد كان هناك فعلاً انفصال واضح بين الخطاب والفعل الأمريكي من ناحية، ومعطيات الواقع المعقد من ناحية أخرى.

ورغم أن هذا التحليل يظل صحيحًا فى مقدماته؛ إلا أنه ليس دقيقًا بالقدر الكافى؛ إذ تغيب عنه عناصر مهمة تسهم عند الوقوف عليها فى التوصل إلى تقديرات أكثر دقة للموقف الأمريكى. فهناك فارق كبير بين العجز عن فهم الواقع، وبين عدم الاكتراث بفهمه أصلاً، بناء على تعريف محدد للمقصود بالواقع؛ وهى مسألة جوهرية فى فكر المحافظين الجدد الذين تهيمن أفكارهم على سياسة إدارة بوش الخارجية. فإدارة بوش لم تكن فى أى مرحلة إدارة عادية على النمط المعروف للحكم فى أمريكا؛ إذ هيمن عليها منذ البداية مجموعة مدفوعة بزخم أيديولوجى صارخ، يمثل مضمونه انقطاعًا راديكاليًا عن تيارى الواقعية والليبرالية الدولية اللذين طالما هيمنا على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية[٤].

والمحافظون الجدد تيار فكرى يرى أن الواقع المهم فهمه ليس هو ذلك القائم بالفعل؛ وإنما ما يقومون هم بتشكيله؛ ومن ثم فإن تركيزهم كله على ذلك الواقع الذى يريدون صنعه لا ذلك الموجود على الأرض. وهم يقولون ذلك صراحة؛ ففهم الواقع المعقد عندهم ليس مهمًا بالمرة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد تغييره أصلاً.

وينطلق المحافظون الجدد فى رؤيتهم للعالم من فكرة محورية، مؤداها أن اللحظة التى نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى هى فرصة تاريخية ينبغى استثمارها للحد الأقصى؛ فهى لحظة صارت فيها الإمبراطورية الأمريكية القوة العظمى بلا منازع؛ تمتلك تفوقًا عسكريًا غير مسبوق، لكنها لحظة يمكن أن تضيع إذا لم يتم اقتناصها؛ لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقًا؛ ومن ثم فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم، وتحويل تلك «اللحظة» التاريخية التى تنفرد فيها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى «عصر» كامل[٥]، فلا يجوز أن تنتظر الولايات المتحدة قدوم التهديد القادم؛ وإنما عليها «تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلاً»[٦]؛ ومن ثم ينبغى للولايات المتحدة القضاء على أى معارضة أو مقاومة لمخططات الإمبراطورية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على السواء.

وقد كان الانتقاد الأساسى الذى وجهه المحافظون الجدد لكلينتون بل وبوش الأب؛ هو أنهما ضيعا عقدًا كاملاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كان يتحتم استثماره؛ وذلك عبر تبنيهما سياسات تقليدية لا تخدم الهدف؛ «فبدلاً من أن تسعى للإطاحة بالدكتاتوريات الخطرة فى بغداد وبلجراد؛ جمعت إدارة كلينتون بين التهديد الأجوف والعمليات العسكرية غير المجدية، والمهادنة الدبلوماسية، وبدلاً من أن تضغط بقوة نحو تغيير النظام السياسى فى كل من بيونج يانج وبكين؛ قامت تلك الإدارة ـ بل وإدارة بوش من قبلها ـ بشراء سلوك أفضل من كليهما، عبر الانخراط فى علاقات مع كلا النظامين. وبدلاً من مواجهة التهديد الإستراتيجى والأخلاقى الذى مثلته تلك الأنظمة الشريرة؛ سعت الولايات المتحدة إلى العمل معها جريًا وراء وهم الاستقرار»[٧].

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف (أى الهيمنة الأمريكية على العالم) لا بد للولايات المتحدة أن تتوسع فى ميزانيتها العسكرية، وأن تكون على استعداد لاستخدام القوة العسكرية فى جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها؛ بل وعليها أن «تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة أوروبية وآسيوية وشرق أوسطية ولاتينية فى آن معًا»؛ بمعنى أن عليها أن تتصرف وكأن تهديد حلفائها فى أى منطقة هو تهديد مباشر لها[٨].

بعبارة أخرى فإن استخدام التفوق العسكرى الأمريكى على نطاق واسع وفق ذلك التعريف الفريد لأمريكا، ومن ثم لمصالحها؛ جزء محورى فى فكر هؤلاء.. وقد استخدمت الولايات المتحدة فى هذا الإطار ما سمى بإستراتيجية «الصدمة والرعب». والمقصود بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، على النحو الذى يثير الرعب فى النفوس، ويؤدى لتركيع الخصوم، ويقضى على روح المقاومة لدى غيرهم؛ لأن معارضة رغبات أمريكا تبدو وسط الدمار والحرائق المشتعلة بمثابة انتحار شامل، فالرسالة تصل واضحة، وهى رسالة مؤداها ـ كما عبر عنها وليام كريستول ـ: «لا تفكروا أصلاً» فى التحدى[٩].

يتضح مما تقدم أن المحافظين الجدد اقترحوا أدوات بعينها لتحقيق الهيمنة، منها استخدام القوة الغاشمة بهدف القضاء على روح المقاومة بالمعنى الواسع لها، بالإضافة إلى تغيير كل النظم التى قد تشكل خطرًا على المصلحة الأمريكية (وفق تعريف المحافظين الجدد طبعًا)، عبر حروب استباقية لا تنتظر ظهور التهديد كما سبقت الإشارة. ومن الجدير بالذكر أن

المحافظين الجدد لم يدعوا فقط إلى تغيير النظام العراقى والسورى والكورى الشمالى؛ وإنما دعوا أيضًا عام ٢٠٠٠ إلى تغيير النظام الصينى كما سبقت الإشارة.

وهذه الأفكار كلها بالمناسبة سابقة على أحداث سبتمبر، ونشرها المحافظون الجدد فى شتى الدوريات والكتب طوال التسعينيات.

والولايات المتحدة من خلال كل ذلك تبنى «واقعًا» جديدًا تمامًا ينبغى أن توليه كل اهتمامها؛ فهى قادرة على صنعه؛ لأنها فى لحظة تاريخية غير مسبوقة من التفوق ينبغى استثمارها.

وبناء على هذا المعنى الفريد للواقع؛ يصبح الدمار الشامل ما هو إلا «مخاض ولادة» لا ينبغى التركيز عليه، فآلامه أمر طبيعى فى أى ولادة؛ وإنما ينبغى التركيز على «المولود الجديد» الذى تقوم أمريكا بتشكيله بنفسها، وأهم مواصفاته أنه مولود مطيع تخلو جيناته تمامًا من أى روح للمقاومة ـ بمعناها الواسع ـ للهيمنة الأمريكية بكافة صورها.

وإذا كانت أمريكا لا تكترث بفهم الواقع، لا عاجزة عن فهمه؛ يتحتم ألا نستدرج للاستغراق فى تحليل المسميات التى تطلقها إدارة بوش على من تعتبرهم خصومها؛ لأنها كلها تعبر عن جوهر واحد، فالمواجهة مفتوحة مع أى طرف يمثل معارضة للهيمنة الأمريكية، بغض النظر عن هويته، ولا يجوز أيضًا الاستغراق فى تحليل المسميات التى تطلقها الإدارة على مشروعها فى المنطقة؛ من الشرق الأوسط الجديد والكبير، ومروراً بالموسع، ووصولاً إلى الشرق الأوسط «المستقبلى»[١٠]، كما أسمته الوزيرة الأمريكية فى زيارتها للمنطقة فى أكتوبر ٢٠٠٦؛ فهى كلها أيضًا تعبر عن جوهر واحد هو أنه شرق أوسط خال من المقاومة للهيمنة الأمريكية.

ولعل الأهم من ذلك كله؛ هو أنه لا يجوز توقع تغيير السياسة الأمريكية إذا ما بذلت الجهود عربيًا لحث الإدارة على فهم أفضل للواقع، فإدارة بوش تصوغ رؤاها وإستراتيجياتها عمداً بمعزل كامل عن الواقع على الأرض، ثم تسعى لفرضها فرضًا؛ وهو ما لا يتأتى إلا بالقوة؛ فتغيير السياسة الأمريكية فى المنطقة لا يتأتى إلا بتحولات تنبع من الداخل الأمريكى نفسه، أو بخروج النظام العربى من كبوته الراهنة أو الاثنين معًا، لا عبر «إقناع» إدارة بوش.

ثانيًا: موقع لبنان من إستراتيجية إدارة بوش

ينظر المحافظون الجدد إلى منطقة الشرق الأوسط ـ التى احتلت لديهم منذ البداية أهمية معتبرة نظرًا لاهتمامهم الخاص بإسرائيل فضلاً عن البترول ـ بناء على تلك الرؤية الخاصة للعالم؛ فلا يمكن عندهم الهيمنة على العالم إلا بإخضاع منطقة الشرق الأوسط عبر إعادة رسم خريطتها بالكامل؛ فالشرق الأوسط المطلوب هو شرق أوسط خال من المقاومة، خاضع للولايات المتحدة الأمريكية التى تتطابق فى مصالحها لديهم مع مصالح إسرائيل، وتحديدًا مع تعريف اليمين الإسرائيلى لتلك المصالح[١١].

ويحتل لبنان موقعًا متميزًا فى إستراتيجية تشكيل الشرق الأوسط، وفق الخريطة الجديدة؛ ولهذا السبب اهتم المحافظون الجدد بالأوضاع اللبنانية وكيفية تشكيلها منذ منتصف التسعينيات.

فعلى سبيل المثال احتل لبنان مكانًا مهمًا فى وثيقة «الانقطاع الكامل ـ Clean Break» التى كتبها مجموعة منهم فى عام ١٩٩٦، وكانت بمثابة توصيات مقدمة لحكومة نتنياهو التى كانت قد انتخبت لتوها فى إسرائيل. وللوثيقة أهمية كبيرة تتعلق بأسماء الموقعين عليها من ناحية، وبخطورة ما جاء فيها من ناحية أخرى. فما لبث الموقعون على تلك الوثيقة أن تولوا مواقع حساسة فى إدارة بوش عام ٢٠٠١، ترتبط مباشرة بصنع السياسة الخارجية تجاه المنطقة؛ فقد كان من بينهم دوجلاس فايث الذى صار وكيلاً لوزارة الدفاع لشئون السياسات فى إدارة بوش الأولى، وريتشارد بيرل الذى صار رئيسًا لمجلس سياسات الدفاع، فضلاً عن ديفيد ويرمسر الذى صار مساعداً لتشينى لشئون الشرق الأوسط.

أما مضمون الوثيقة؛ فقد عبر بالتفصيل عن المعنى الذى ورد فى عنوانها؛ إذ كان المقصود «بالانقطاع» هو إحداث انقطاع راديكالى عن كل ما سبق من سياسات، على نحو يغير وجه الشرق الأوسط؛ فهو شرق أوسط تستخدم فيه الحروب الاستباقية لتحقيق الأهداف المرجوة. وقد حث الموقعون الحكومة الإسرائيلية على الإطاحة بصدام حسين، واعتبار تغيير النظام العراقى هدفًا «إسرائيليًا» إستراتيجيًا[١٢]، فالخطوة الأولى فى تشكيل ذلك الشرق الأوسط تتمثل فى الإطاحة بصدام حسين، ثم شن حرب على لبنان وسوريا، والإقدام على مواجهة مع إيران[١٣].

وبخصوص لبنان فقد نصحوا نتنياهو بتوجيه ضربات جوية شاملة للبنان، على أن تكون الذريعة (كان ذلك فى عام ١٩٩٦) هى القضاء على تجارة المخدرات والعملة «التى تدعمها عناصر النظام السورى فى لبنان»؛ وهى ذريعة ـ كما هو واضح ـ لا علاقة لها بمصلحة إسرائيلية، ولكنها «يمكن أن تخلق تعاطفًا داخل أمريكا للعمليات العسكرية الإسرائيلية» كما تقول الوثيقة[١٤].

وبمجرد دخول لبنان يكون على إسرائيل الانخراط، ليس فقط فى حرب ضد حزب الله؛ وإنما ضد سوريا وإيران، عبر توسيع نطاق الحرب بدخول بعض القوى بالوكالة عن إسرائيل إلى الأراضى السورية؛ وذلك «لإرساء سابقة مؤداها أن الأرض السورية ليست محصنة من الهجمات التى تأتى من لبنان»، عبر عملاء إسرائيل، ومن خلال إيجاد محور جديد يضم إسرائيل والأردن وتركيا إلى جانب عراق ما بعد صدام حسين، ويمكن عزل شيعة لبنان عن إيران وسوريا عبر توثيق صلاتهم بشيعة العراق وملك الأردن، اللذين اعتبرتهما الوثيقة «أقرب دينيًا ومذهبيًا لشيعة لبنان من شيعة إيران»[١٥]!!

أما بخصوص فلسطين؛ فقد طالبت الوثيقة بوضع نهاية لعملية التسوية المبنية على فكرة «الأرض مقابل السلام»، وتغيير طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين بشكل راديكالى يقوم على تزكية الخلافات العربية مع عرفات، واستغلال ذلك لصالح إسرائيل، وإرساء مبدأ جديد هو مبدأ «السلام مقابل السلام»[١٦].

ورغم أن نتنياهو لم يتبن كل ما جاء فى الوثيقة؛ إلا أن المحافظين الجدد قد صارت لديهم الفرصة فى ٢٠٠١، من خلال مواقعهم السياسية التى تولوها فى واشنطن، حتى يعيدوا إحياء تلك الوثيقة وتطبيقها على يد الولايات المتحدة هذه المرة لا إسرائيل. وقد تم بالفعل إعطاء الأولوية لغزو العراق.

غير أن العراق لم يكن إلا الخطوة الأولى فى سلسلة طويلة من الخطوات التى تليها من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة؛ إذ كان من بين الأولويات طرد سوريا من لبنان، وهو الذى كان أحد الأهداف التى عبرت عنها بوضوح أدبيات المحافظين الجدد، حتى قبل وصول بوش للحكم[١٧].

وبعد احتلال العراق مباشرة؛ صار لبنان يحتل الأولوية لدى المحافظين الجدد من أجل تنفيذ رؤيتهم للمنطقة، وذلك لأسباب إضافية فرضتها المستجدات على الساحة،

أولها: أن لبنان هو البلد العربى الوحيد الذى التقت فيه مواقف الإدارة مع بعض الأطراف الأوروبية خصوصًا فرنسا؛ الأمر الذى يسمح لأمريكا بأن تبدو وكأنها تنفذ سياسة تحظى بإجماع دولى بعد أن تبنت أحادية صارخة بشأن العراق، **وثانيها:** أن لبنان كان محطة مثالية يمكن من خلالها تحقيق بعض النجاح بشأن التناقض بين الفعل والخطاب الأمريكى؛ فهى موقع ممتاز يمكن فيه المزج بين الحديث عن الديموقراطية وتغيير النظم، عبر إعمال مبدأ الفوضى الخلاقة من ناحية، وبين الأهداف الإستراتيجية من ناحية أخرى.

ففى لبنان يمكن الحديث عن «ديموقراطية وليدة» ينبغى دعمها واعتبارها نموذجًا يحتذى عربيًا، وهى من ثم الأنسب لإعمال فكرة تغيير النظم فى بلدين عربيين لا فى واحد فقط؛ **الأول:** هو لبنان نفسه عبر العمل على الإطاحة بإميل لحود، وما يمثله فى لبنان، **والثانى:** هو سوريا عبر طردها من لبنان، وفرض المزيد من القيود على حرية حركتها، ثم العمل على إسقاط نظامها[١٨].

أما فيما يتعلق بالفوضى الخلاقة؛ فهو تعبير نحته المحافظون الجدد للرد على انتقادات الواقعيين؛ فهم يرفضون الطرح الذى يقدمه الواقعيون، والقائم على أن الاستقرار فى المنطقة هو الذى يحقق المصلحة الأمريكية، ويقولون إن مصلحة أمريكا تقتضى إحداث تغييرات جوهرية فى العالم العربى، فالفوضى ليست بالضرورة مناهضة للمصالح الأمريكية؛ لأنها تسمح للولايات المتحدة بإعادة تشكيل المنطقة من جديد[١٩].

لكن لبنان أيضًا يمثل مسرحًا مهمًا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ فمن خلال التدخل الثقيل فى الشأن اللبنانى، وبالذات فيما يتعلق بالوجود السورى ودور حزب الله؛ يمكن بدء المواجهة مع إيران التى تعتبر الحليف الذى لا غنى عنه للطرفين.

ومن هنا كان اغتيال رفيق الحريرى، وما لحقه من مظاهرات حاشدة فى لبنان تطالب بجلاء القوات السورية؛ بمثابة هدية على طبق من فضة استغلتها إدارة بوش بالتأكيد، ودعمت بقوة خروج القوات السورية من أجل تنفيذ أهدافها الخاصة فى المنطقة ككل.

لكن خروج القوات السورية لم يكن يعنى وحده تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، الذى هو أحد معالم الشرق الأوسط الجديد عند المحافظين الجدد؛ فهو ما لا يتأتى عندهم دون القضاء على حزب الله، وحسم المواجهة مع كل من سوريا وإيران[٢٠].

وعلى الرغم من الإجماع على أن المواجهة مع سوريا وإيران عبر لبنان؛ كانت الهدف التالى على الأجندة، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق داخل أروقة الحكم فى واشنطن على أكثر من ذلك؛ فعلى حين كان البعض يروج للبدء بالإطاحة بالنظام السورى، كان آخرون يدفعون نحو مواجهة عسكرية مع إيران أولاً.

أما بخصوص سوريا؛ فعلى الرغم من أنه كان هناك إجماع فى واشنطن على أن النظام السورى غير مرغوب فى بقائه، إلا أنه كان هناك خلاف حول كيفية التخلص منه، ناهيك عن أهمية التخلص منه أصلاً.

وفى واقع الأمر فإن أعضاء الكونجرس كانوا فى مقدمة المنادين بالإطاحة بالنظام السورى، واشترك معهم فى ذلك عدد من رموز المحافظين الجدد فى الإدارة، بينما عارض ذلك العسكريون فى وزارة الدفاع، وكوادر الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية؛ أى الذين لم يأتوا إلى مواقعهم عبر تعيينات سياسية من قبل بوش.

وقد سعت رموز المحافظين الجدد إلى البحث عن جماعة سورية فى المنفى تقوم بالدور نفسه الذى لعبه أحمد الجلبى فى العراق. وبالفعل عقدت اجتماعات عدة مع رموز حزب الإصلاح؛ وهو ائتلاف واسع من قوى المعارضة السورية فى الخارج، بزعامة فريد الغادرى، وقد التقى هؤلاء بمساعدى تشينى بالبيت الأبيض، ودوجلاس فايث وفريقه فى وزارة الدفاع، فضلاً عن إليزابيث تشينى، والفريق العامل معها فى وزارة الخارجية[٢١].

وقد لقى هذا الفريق داخل الإدارة معارضة قوية، بالذات من داخل وزارة الخارجية، التى وجدت فى العمل مع مجموعة الغادرى تكراراً مريراً لفشل تجربة الجلبى، التى كانوا ضدها أصلاً منذ عام ١٩٩٥. غير أن الأمر حسم بعد الانتخابات المصرية والفلسطينية لصالح إرجاء تلك المحاولات مؤقتًا خوفًا من أن تؤدى الإطاحة بالنظام السورى إلى وصول الإخوان المسلمين للحكم فى سوريا. وصار هدف إدارة بوش منذ ذلك الوقت هو إضعاف نظام الأسد وتهميشه وإبعاده عن إيران، ولكن دون القضاء عليه[٢٢].

ويتم إضعاف النظام السورى عن طريق تكثيف عمل المخابرات الأمريكية داخل سوريا، من أجل الوقوف على مواطن ضعف النظام واستغلالها، وخلق حملة إعلامية دولية ضخمة تستغل الأوضاع السياسية البائسة داخل سوريا وانتهاكات القانون وحقوق الإنسان بها، فضلاً عن حرمان سوريا من أى تسوية سياسية بشأن الجولان، بحجة أن ذلك من شأنه تقوية نظام الأسد[٢٣].

أما إيران فهناك حملة محمومة من جانب المحافظين الجدد لتوجيه ضربة جوية مدمرة لها، وهى حملة تدور على قدم وساق، ولم تنته حتى بعد هزيمة الجمهوريين فى انتخابات الكونجرس، ويعود تاريخها إلى ما بعد غزو العراق مباشرة، ويغذيها بقوة أنصار إسرائيل فى واشنطن، حتى من غير المنتمين للمحافظين الجدد، بعد أن كانوا هم أصحاب تلك الحملة منذ منتصف التسعينيات، وحتى تولى بوش الرئاسة فى ٢٠٠١[٢٤].

وفى واقع الأمر؛ لا يوجد عند إدارة بوش ولا أنصارها أى تناقض بين تبنى المسار الدبلوماسى فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى، وبين الاستعداد فى الوقت ذاته لتوجيه ضربة عسكرية لإيران. فتبنى الولايات المتحدة للدبلوماسية فى هذا الصدد لا يعنى بالضرورة استبعاد المسار العسكرى؛ بل إن الأول يمثل شرطًا أوليًا ضروريًا للثانى. فالمسار الدبلوماسى يحقق أهدافًا بعينها تخدم الولايات المتحدة فى استعدادها للعمل العسكرى ضد إيران. فمن وجهة نظر المحافظين الجدد: «من الضرورى أن يتضح أن الخيار الدبلوماسى قد تم اختباره وثبت فشله. فعند الأوروبيين المسار الدبلوماسى معناه المحاولة ليس مرة واحدة ولا مرتين ولا ثلاث مرات، وإنما مرات ومرات ومرات؛ لأنهم فى النهاية لا يريدون اتخاذ أى إجراء ضد إيران؛ ومن ثم لا بد من أن نجرهم خطوة بخطوة، مهما كانت تلك الخطوة صغيرة وهامشية نحو القرار، حتى يضطروا فى النهاية إلى الموافقة (يقصد على قرار الضربة العسكرية) أو الانسحاب من التزاماتهم على نحو يمثل إحراجًا لهم»[٢٥].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقارير عدة أكدت أن الاستعداد لتوجيه ضربة لإيران يدور على قدم وساق[٢٦]. وقد سعى المحافظون الجدد إلى إعداد الرأى العام للمواجهة العسكرية، عبر المبالغة فى الخطر الذى تمثله إيران؛ مما يحتم المواجهة، بغض النظر عن الكارثة التى آلت إليها الأوضاع فى العراق، وعلى نحو يبدو قريب الشبه إلى حد كبير بالحملة التى أداروها قبل غزو العراق.

ويقول المحافظون الجدد صراحة: «إنه ينبغى ألا نترك خصومنا يعتقدون أننا سوف نخشى اتخاذ الخطوات اللازمة ضد النظام الحالى فى طهران لمجرد أن المعلومات الاستخباراتية بشأن العراق كانت سيئة، أو لمجرد أن الوضع فى العراق قد صار صعبًا»[٢٧].

بل إن بعضهم يدعو فى إطار تلك الحملة المحمومة إلى مواجهة عسكرية طويلة الأمد «قد تمتد عدة سنوات، وربما لعقد أو أكثر، وقد تصل إلى حد الغزو الأمريكى الكامل

لإيران». ولا يجد المحافظون الجدد غضاضة فى الاعتراف بأن تلك الضربة ستخلف دماراً، ولا يوجد مع ذلك ما يضمن تدمير قدرات إيران النووية عبر تلك الضربات العسكرية؛ فالهدف هو: «على الأقل أن نثبت للملالى ولغيرهم حول العالم أنه حتى مع وجود مثل تلك الحالة من عدم اليقين؛ فإنه فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر فإن هناك خطوطًا حمراء لدى الولايات المتحدة سوف تجعلها تتحرك لاتخاذ مثل ذلك القرار. وأحد هذه الخطوط الحمراء غير القابلة للتفاوض هو سعى أى دولة مارقة إرهابية معادية لأمريكا للحصول على السلاح النووى؛ فلن يرهبنا التهديد بالإرهاب، ولا ارتفاع أسعار البترول، ولا رأى عام دولى مناهض»[٢٨].

وفى هذا السياق من الأهداف والإستراتيجيات؛ جاء العدوان الإسرائيلى على لبنان ليجد دعمًا كاملاً من جانب إدارة بوش، وصل إلى حد رفض وقف إطلاق النار حتى تنتهى إسرائيل من عملياتها العسكرية. فإذا كانت تلك هى الأهداف الأمريكية؛ يصبح من الطبيعى أن تقف الولايات المتحدة موقف الدعم الكامل لإسرائيل فى قصفها الوحشى للبنان.

فمن ناحية كان القضاء على حزب الله شرطًا ضروريًا لا بد أن يسبق أى ضربة أمريكية جوية لإيران لئلا تستخدم صواريخ حزب الله فى أى رد فعل انتقامى[٢٩].

ومن ناحية أخرى كانت الضربة الأمريكية المزمعة على إيران تشبه إلى حد كبير فى شكلها ومضمونها ما سعت إسرائيل إلى عمله؛ فقد استخدمت إسرائيل فى لبنان إستراتيجية الصدمة والرعب نفسها التى استخدمتها أمريكا فى العراق؛ ومن ثم فإن ضرب البنى التحتية المدنية فى لبنان كان هدفًا فى ذاته؛ إذ كان المقصود بالصدمة والرعب فى حالة لبنان هو تأليب الفرقاء اللبنانيين على حزب الله لتحقيق هدف القضاء عليه؛ إن لم يكن بالقوة العسكرية، فعبر الانقسامات اللبنانية. ومن واقع ما نشر حتى الآن؛ فإن المخطط الأمريكى بشأن إيران هو نسخة طبق الأصل من ذلك المخطط الإسرائيلى[٣٠]. فالضربة الجوية المزمعة ـ والتى لا تزال تلقى معارضة قوية من جانب العسكريين الأمريكيين بينما يقف وراءها بقوة السياسيون وبالذات فى مكتب ديك تشينى ـ لا تهدف فقط إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية؛ وإنما إصابة البنية التحتية الإيرانية إصابات جسيمة، والهدف منها تأليب الناس على النظام مما يؤدى فى النهاية لثورتهم عليه والإطاحة به[٣١]؛ وهى فى

الحقيقة تنويعة أخرى لنفس الفكرة التى روج لها المحافظون الجدد قبل غزو العراق، حين جزموا بأن العراقيين سوف يستقبلون الجنود الأمريكيين فى شوارع بغداد بالزهور.

وقد وصف المحافظون الجدد العدوان الأخير على لبنان صراحة بأنه: «فرصة ذهبية غير مسبوقة»، وطالبوا إسرائيل «بتحرير جنوب لبنان» (أى احتلاله)، وطرد حزب الله؛ وذلك عبر غزو برى يعقب الضربات الجوية: «مثلما فعلت القوات الأمريكية فى الكويت فى ١٩٩١»[٣٢].

وقد عرقلت الإدارة الأمريكية صدور قرار بوقف إطلاق النار أملاً فى القضاء على حزب الله؛ إن لم يكن عبر القوة العسكرية، فعبر الدمار الشامل الذى من شأنه أن يوجد فتنة فى لبنان تؤدى إلى النتيجة ذاتها كما سبق القول.

ومن الجدير بالذكر أن الانتقادات التى وجهها المحافظون الجدد لإسرائيل بعد الحرب كان سببها أنها لم تستخدم القوات البرية لاحتلال الجنوب اللبنانى، واكتفت بالحرب الجوية[٣٣].

وحين فشلت إسرائيل فى تحقيق الهدف بالقوة الغاشمة؛ صارت الولايات المتحدة تعول على دور القوات الدولية للقيام بمهمة «حرمان حزب الله من الحركة عسكريًا ومنع إمدادات السلاح القادمة إليه»[٣٤].

ثالثًا: ما بعد العدوان على لبنان

لأن الواقع الذى تركز عليه إدارة بوش هو الواقع الذى تريد صنعه لا الواقع الموجود على الأرض؛ فإنها تتسم بالانتقائية فيما تراه. ففضلاً عن أن الإدارة لم تر الدمار والقتل، ولا رأت معاناة المدنيين؛ فإنها لم تر أيضًا المغزى العسكرى والإستراتيجى لصمود حزب الله، ولا حتى ما خلفته تلك الحرب من طوفان هائل من التعاطف الشعبى مع حزب الله على امتداد العالم العربى.

فما رصدته الإدارة كان فقط الأصوات التى خرجت من داخل لبنان، ومن دول عربية مهمة تحمل حزب الله المسئولية عما جرى. وقد اعتبرت إدارة بوش أن هذه التصريحات هى النصر الذى تحقق فى الحرب؛ إذ من وجهة نظرها فقد حققت إستراتيجية الصدمة

والرعب أهدافها المرجوة؛ بما يفتح الباب أمام تشكيل تكتل عربى تدعمه أمريكا ضد قوى «الشر».

وبمجرد أن أطلقت تلك التصريحات العربية؛ تلقفها من ينتظرها فى واشنطن. فعلى سبيل المثال كتب دنيس روس الذى لا ينتمى إلى المحافظين الجدد ولكنه من أنصار إسرائيل الذين تحالفوا معهم؛ يدعو صراحة إلى ما جاءت من أجله الوزيرة الأمريكية بعدها بشهور إلى المنطقة؛ فالهدف هو خلق «مظلة عربية» لتحقيق الأهداف الأمريكية، وهى فى الواقع فكرة تشبه إلى حد كبير المحور الذى اقترحه المحافظون الجدد فى وثيقة الانقطاع الكامل عام ١٩٩٦، وإن دخل عليها بعض التعديلات الطفيفة التى فرضتها مستجدات اللحظة.

وتتكون هذه المظلة من مصر والأردن والسعودية، فضلاً عن دول الخليج لتحقيق الأهداف الأمريكية. والمطلوب من تلك المظلة أن تدعم محمود عباس من أجل القضاء على حماس، وحكومة السنيورة من أجل القضاء على حزب الله، فضلاً عن التدخل لإقناع سوريا بالابتعاد عن إيران والتخلى عن حزب الله[٣٥].

والجدير بالذكر أن ما تحصل عليه سوريا مقابل استجابتها لا علاقة له بالجولان؛ وإنما يتمثل فى حوافز اقتصادية، عبر المزيد من الاستثمارات الأوروبية (لا الأمريكية بالمناسبة!). ويصر المحافظون الجدد على ألا يحدث تغيير فى الموقف الأمريكى تجاه سوريا إلا إذا طردت الأخيرة من أراضيها رموز حماس وحزب الله، أو قام الأسد بزيارة للقدس على غرار زيارة السادات.

وبالفعل جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى المنطقة فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٦ لتحمل فكرة العمل مع الدول «المعتدلة». وحضرت خلال الزيارة اجتماع وزراء الخارجية العرب الذى أطلق عليه تعبير «اجتماع ٦ +٢»؛ وهو الذى ضم إلى جانب مصر والأردن والولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج الست.

وقد صاحب الزيارة تغطية إعلامية عربية اعتبرت أنها تستهدف «بحث تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتمهيد لتحريك عملية السلام فى المنطقة»[٣٦].

أما الوزيرة الأمريكية؛ فقد كان خطابها أكثر تحديدًا؛ إذ لم يخل تصريح لها أثناء الزيارة - بمحطاتها المختلفة - من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تهدف إلى دعم «محمود عباس» على وجه التحديد، و«الديموقراطية الوليدة فى لبنان»[٣٧].

ولا يمكن فى الواقع فصل تلك الزيارة عن الحرب التى دارت قبلها بشهرين فى لبنان؛ فاجتماع وزراء الخارجية العرب الذى حضرته الوزيرة كان الثانى من نوعه؛ إذ سبقه اجتماع عقد فى نيويورك كان هدفه هو نقل قضية الصراع العربى الإسرائيلى إلى مجلس الأمن، وذلك بعد أن أعلنت جامعة الدول العربية أثناء حرب لبنان، وبالإشارة إلى ما يحدث فى كل من لبنان وفلسطين؛ «موت» عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، وأرجعت ذلك إلى فشل الولايات المتحدة فى لعب دور الوسيط النزيه[٣٨]. فكانت المفارقة أن تحضر الولايات المتحدة الاجتماع الثانى، ويعود الحديث من جديد عن التسوية السياسية التى تتبناها الولايات المتحدة.

وعلى ذلك يصبح الفارق بين خطاب الوزيرة الأمريكية والخطاب العربى بشأن الزيارة نفسها ذا مغزى مهم؛ فبغض النظر عما تمنته الحكومات العربية التى شاركت فى الاجتماع، أو ما سعت جاهدة إلى الدفع نحوه؛ فإن الوزيرة الأمريكية لم تأت إلى المنطقة لإعطاء دفعة جديدة لعملية التسوية السياسية، ولا كان الموضوع يمثل الأولويَة لديها؛ فإدارة بوش لم تغير أهدافها فى المنطقة؛ وإنما غيرت ببساطة أدوات تنفيذها.

ورغم أن وزيرة الخارجية كانت قد حرصت عندما سئلت أثناء زيارتها على أن تنفى أن بلادها تسعى لبناء مثل ذلك المحور؛ إلا أنها فى الواقع لم تنف أبدًا أن إدارة بوش لم تضع يومًا قضية تسوية الصراع العربى / الإسرائيلى على سلم أولوياتها.

فقبل شهور عدة ردت الوزيرة بعنف على انتقادات كان قد وجهها مارتن أنديك إلى إدارة بوش؛ حيث وصفها بأنها تعتبر أن «أفضل وسيلة للتعامل مع مشكلات الشرق الوسط هى عبر تغيير النظم والدمقرطة لا عن طريق التفاوض من أجل السلام ووضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى». فعلى حين لم تنف الوزيرة توصيف أنديك لسياسة الإدارة وأهدافها؛ فإنها اعتبرت أن القول بأن سياسات الإدارة هى التى تخلق الأزمات فى الشرق الأوسط «أمر مثير للضحك»[٣٩].

* * *

خاتمة

من الواضح أن الانشغال بالواقع الذى يتم صنعه على حساب الواقع المعقد على الأرض، واستخدام القوة الغاشمة؛ لم يحققا للولايات المتحدة نصرًا يذكر فى المنطقة.

والنصر يتحدد بناء على الهدف الذى حدده كل طرف لنفسه قبل أن يشرع فى تنفيذ سياسة ما. وبناء على ذلك فقد عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إقامة حكومة ديموقراطية علمانية صديقة لإسرائيل فى العراق؛ فقد لعب الدين دورًا محوريًا منذ تغيير النظام العراقى، وانفجرت الأوضاع فى صورة حرب طائفية شرسة، وإذا بالمالكى أول المتقدين للعدوان الإسرائيلى على لبنان(٤٠).

وفى لبنان وبدعم أمريكى كامل؛ نجحت إسرائيل فى تدمير لبنان، ولكنها عجزت عن تدمير حزب الله بالقوة الغاشمة؛ بل حولت السيد حسن نصر الله إلى زعيم عربى لا ينازع صوره على الجدران فى أرجاء العالم العربى سوى صور الرئيس الراحل عبد الناصر.

أما فلسطين فقد مثلت المحطة الفارقة التى كشفت بوضوح عن زيف ادعاءات إدارة بوش بشأن التحول الديموقراطى فى المنطقة.

وفى واقع الأمر فإن حديث إدارة بوش عن التحول الديموقراطى فى المنطقة كان طوال الوقت وسيلة وليس غاية، المقصود بها هو تغيير الموضوع. فالهدف هو إعادة كتابة أجندة العلاقات العربية الأمريكية.

فقد كان واضحًا منذ الأيام الأولى لإدارة بوش (أى حتى قبل ١١ سبتمبر) أن تلك الإدارة تضع العراق قبل فلسطين على سلم أولوياتها فى المنطقة. وحتى لا تحتل قضية الصراع العربى / الإسرائيلى الأولوية؛ كان لا بد من أن يزاحمها فى تلك الأجندة قضية أخرى، الهدف منها هو إرباك الحكومات العربية، واستغلال أهم نقاط ضعفها من أجل إضعاف مواقفها الخاصة بالقضايا الإقليمية، وابتزازها على نحو يدفع كلا منها إلى الانشغال بعلاقتها الثنائية مع أمريكا، وحمايتها على حساب القضايا الإقليمية؛ بل وعلى حساب علاقاتها الثنائية مع دول عربية أخرى.

ومن هنا؛ فإن ورقة التحول الديموقراطى - لأنها وسيلة - كانت مرشحة للصعود والهبوط فى الخطاب الأمريكى وفق سلوك أطراف محور «الاعتدال» إزاء المطلوب منها؛ فهى السيف المسلط على الرقاب إلى جانب أدوات أخرى بطبيعة الحال.

وقد تراجع استخدام هذه الأداة بالفعل خاصة بعد العدوان على لبنان؛ نظرًا لحاجة الولايات المتحدة الماسة إلى تعاون الدول التى دخلت معها منذ فترة قصيرة فى تراشق علنى حول الإصلاح الديموقراطى.

فالهدف الأمريكى الرئيس فى تلك المرحلة هو تهميش سوريا وإبعادها عن إيران، وإقناعها بالتخلى عن حزب الله، فضلاً عن حسم المواجهة مع إيران وحماس وحزب الله[٤١]. ولأن أمريكا أضعف بكثير مما يتصور البعض؛ فهى فى حاجة إلى من يساعدها على تنفيذ ذلك الهدف. صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على استخدام القوة المفرطة؛ إلا أن تلك هى الأداة الوحيدة التى صارت قادرة على استخدامها، وباستثنائها، فهى عاجزة عن الفعل فى المنطقة لتحقيق ما تريد؛ فهى لا تملك أى علاقات مع الأطراف الأربعة التى تريد حسم المواجهة معها، وصارت علاقاتها محصورة فى عدد من الدول العربية التى فقدت الكثير من نفوذها الإقليمى بسبب ارتباطها بالولايات المتحدة[٤٢].

بعبارة أخرى فإن أمريكا أكثر حاجة إلى ما يسمى بالدول المعتدلة بالمقارنة بحاجة تلك الأخيرة لها. والمفارقة إذن هى أن الدول «المعتدلة» صارت بفضل ارتباطها بالولايات المتحدة تعانى انحسارًا فى نفوذها الإقليمى؛ ومن ثم تطالب الولايات المتحدة بلعب دور جدى، هذا فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام تلك الدول نفسها لتحقق من خلالها السياسة نفسها التى عجزت عن تنفيذها بالقوة الغاشمة.

ولأن إدارة بوش لم تغير أهدافها فى المنطقة؛ فإن الأولوية المتعلقة بالقضاء على ما تسميه محور التطرف لا يعنى بالضرورة أن حلفاءها فى تلك المرحلة سيظلون حلفاءها بعدها. فالمرحلة التالية ـ وفق إستراتيجية المحافظين الجدد ـ هى الاستفراد بالدول المسماة بالمعتدلة نفسها الواحدة تلو الأخرى، وإخضاعها بالكامل. وقد صدرت بالفعل كتابات عدة منذ تولى بوش الرئاسة تتعلق بالتعامل مع السعودية ومصر على وجه التحديد.

وسوف يتوقف نجاح الإدارة فى تنفيذ إستراتيجيتها على مواقف الأطراف العربية، خاصة المراد لها أن تلعب دور المظلة؛ فهى التى تستطيع أن تعيد لأمريكا بعضًا من قوتها فى المنطقة على نحو يسمح لها بالمضى قدمًا فى تنفيذ باقى المخططات؛ فالفوز الذى حققه الديموقراطيون فى انتخابات الكونجرس قد يضع قيدًا على حركة إدارة بوش، ولكنه لن يغير بشكل راديكالى من السياسة الأمريكية فى المنطقة. وسواء بقى المحافظون الجدد فى

مواقع قيادية أو تقلص وجودهم فى الإدارة؛ فإن توليهم تلك المناصب أصلاً لم يكن إلا قمة جبل الثلج. فالنجاح الحقيقى الذى أحرزوه عبر عقدين من الزمان كان فى الواقع خلق البنية التحتية الفكرية من مراكز فكر وتربية كوادر سياسية وإعلامية تم تطعيم المواقع المختلفة بها؛ الأمر الذى خلق مناخًا عامًا مواتيًا لأفكارهم بين الديموقراطيين والجمهوريين على السواء. والديموقراطيون ينتقدون إدارة بوش لأنها هزمت فى العراق، لا لأنها غزت العراق؛ أى إنهم يعارضون سوء الأداء، دون أن يعنى ذلك بالضرورة أنهم آمنوا بفساد الفكرة أصلاً.

ومن هنا قد يختلف الديموقراطيون مع بوش حول ما ينبغى عمله فى العراق، ولكن قياداتهم الفاعلة لا تتناول بالتشكيك أو حتى بالانتقاد أفكار إعادة رسم خريطة المنطقة، خاصة إذا ما تم التخلى عن القوة الغاشمة، وتم اعتماد الدبلوماسية أداة للتنفيذ، حتى لو كانت تلك الدبلوماسية من نوع دبلوماسية العصا الغليظة ولى الذراع.

بعبارة أخرى فإن قدرة أمريكا على إعادة تشكيل المنطقة لا تنبع من قوتها؛ وإنما تنبع من الضعف العربى الذى وصل إلى مستويات غير مسبوقة.

* * *

الهوامش :

1 - Patrick Seale, Neocons Still Run the Show in Washington, Agence Global, June 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=949> Oct.10, 2006.

2- Secretary Condoleezza Rice, Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe, July 21, 2006, State Department website, <www.state.gove/secretary/rm/2006/69331.htm> July 23, 2006.

3- President Discusses Foreign Policy During Visit to State Department, White House Website, <www.whitehouse.gov/news/releases/2006/print/20060814-3html> August 17, 2006.

4- John Ehrman, The Rise of Neoconservatism, Intellectuals and Foreign Affairs 1945-1994, (New Haven: Yale University Press, 1995), pp. 3-33.

5- William Kristol and Robert Kagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers, Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, (San Fransisco: Encounter Books, 2000), pp. 3-24.

6- Ibid, p. 12.

7- Ibid, pp.17-18.

8- Ibid.

9- Ibid, p.16.

10- Secretary Condoleezza Rice, Remarks with Egyptian Foreign Minister Ahmed Aboul Gheit After their meeting, State Department website, <www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm> Oct.6, 2006.

11- Rami Khouri, A New Middle East or Rice's Fantasy Ride? Agence Global, July 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=948> Oct. 10, 2006.

12- A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm <www.informationclearinghouse.info.article1438.htm> September 29, 2004.

13- Ibid.

14- Ibid, p. 2.

15- Ibid, p. 4.

16- Ibid, p. 2.

17- Elliott Abrams, Israel and the 'Peace Process', in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers, op.cit., pp. 221-240.

18- Danielle Pletka, Toss Bashar Assad Out of both Lebanon and Syria, Los Angeles Times, Feb. 25, 2005, The American Enterprise Institute Website, <www.aei.org/publications/filter.all,pubID.22025/pub_detail.asp> March 5, 2005.

19- Robert Satloff, Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability', Part II, March 6, 05, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> May 11, 2005.

20- Michael Rubin, Eradication First, Before Diplomacy, National Review, July 17, 2006, AEI Website, <www.aei.org/include/pub_print.asp?pubID=24667> Oct. 1st, 2006.

21- Martin Kady, Hits, Misses in President's Policy toward Syria, Congressional Quarterly Weekly, September 19, 2005. <http:// o-library.cqpress.lib.aucegypt.edu/ cqweekly/document.php?id=weekly rep i> Oct. 31, 2005.

22- Ibid.

23- Robert Satloff, Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability', Part I, March 6, 05, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> May 11, 2005.

24- Deterrence in the Middle East: Consequences of the Lebanon War, The Washington Institute for Near East Policy Website, <www.washingtoninstitute.org/print.php> Oct. 10, 2006.

25- Robert Kagan, On Iran, Giving Futility Its Chance, Carnegie Endowment website, <www.carnegieendowment.org/publications/index.cfma?fa=print&id=18526> August 20, 2006.

26- Dave Lindorff, War Signal? The Nation Online, Sept. 21, 2006 <www.thenation.com/docprint.mhtml?i=20061009&s=lindorff> Sept. 29, 2006.

27- William Kristol, And Now Iran, We Can't Rule Out The Use of Military Force, The Weekly Standard, Jan 23, 2006, <www.weeklystandard.com/utilities/ printer_preview.asp?idArticle=6585&R=E> August 20, 2006.

28- Reuel Marc Gerecht, To Bomb or Not to Bomb, The Weekly Standard, April 24, 2006, Vol.2, no. 30 pp 16-24.

29- Seymour M. Hersh, Watching Lebanon, New Yorker, August 21, 2006 <www.newyorker.com/printables/fact/06082fa_fact> August 13, /2006.

30- Ibid.

31- See William Kristol quoted in: <http://thinkprogress.org/2006/07/19/kristol-iran> July 20, 2006.

32- Charles Krauthammer, Lebanon: The Only Exit Strategy, The Washington Post, July 19, 2006 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/07/18/ AR2006071801...> August, 17, 2006.

33- Charles Krauthammer, Israel's Lost Moment, The Washington Post, August 4, 2006

<www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/08/03/AR2006080301...> August 17, 2006.

34- Robert Rabil, Why a Multinational Force is Essential in Lebanon, August 4, 2006, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> Oct. 1st, 2006.

35- Dennis Ross, US Should Help Construct an "Arab Umbrella", USA Today, July 19, 2006, The Washington Institute for Near East Policy Web Site <www.washingtoninstitute.org/print.php> August 17, 2006.

٣٦ـ الأهرام، ٥ أكتوبر ٢٠٠٦، ص ١.

37- See for example, Secretary Condoleezza Rice, Remarks with Egyptian Foreign Minister Ahmed aboul Gheit After their meeting, State Department website, <www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm> Oct.6, 2006.

38- Arab League Head: Mideast Peace Process 'dead', CNN Online, July 15, 2006, <www.cnn.com/2006/world/meeast/07/15/arab.league/index.html> Oct.11, 2006.

39- William Schneider, The Middle East and the Midterms, National Journal, Vol 38 no. 30, July 29, 2006 <http://o-web.ebscohost.com.lib.aucegypt.edu/ehost/detail?vid=11&hid=7&sid=9dd6...> Oct. 10, 2006.

40- Edward Wong and Michael Slackman, Iraqi Prime Minister Denounces Israel's Actions, New York Times,July20, 2006 <www.nytimes.com/2006/07/20/world/middleeast/20shiites.html?pagewanted=print> July 20, 2006.

41- Helene Cooper and David Sanger, US Plan to Wedge Syria from Iran, New York Times, July 23, 2006 <www.nytimes.com/2006/07/23/washington/23diplo.html?ei=5094&en=830c90> July 23, 2006.

42- Tom Porteous, Where is the United States? Agence Global, July 17, 2006, <www.agenceglobal.com/article.asp?id=970> Oct. 10, 2006.

* * *

١٠ ـ الاتحاد الأوروبى

د. أسامة مخيمر(*)

مقدمة

قد تتفق أو تختلف الآراء حول دور الاتحاد الأوروبى فى الأزمات المختلفة ومدى فاعلية وجدوى وحدود هذا الدور، ومقدار التقارب وحجم الاختلاف فى وجهات النظر بين دوله والذى يعكس فى نهاية الأمر مصالح الدول التى يتشكل منها الاتحاد الأوروبى، غير أن هناك مجموعة من الملامح والملاحظات العامة حول الاتحاد يصعب الخلاف حولها كالتالى:

١ ـ أن الاتحاد الأوروبى منذ نشأته فى اتفاقية روما فى مارس ١٩٥٧ يتقدم ويتطور ويسير إلى الأمام فى حركة لا تهدأ حتى وصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، ويزداد ثقله الدولى يوما بعد يوم فى تجربة من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمى التى ربما تستدعى دراستها للتعرف على عوامل وأسباب هذا النجاح(١).

٢ ـ على الرغم من الانقسامات والاختلافات التى تظهر بها مواقف دول الاتحاد فى أوقات الأزمات كما حدث بشكل حاد فى حالة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ إلا أن الدول الأوروبية استطاعت الحفاظ دائما على قاعدة هى: حد أدنى من الاتفاق مع وجود سقف للخلاف(٢)، وخاصة فى أوقات الأزمات، مع وجود سياج قوى من المصالح والروابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٣ ـ أن الموقف الأوروبى فى الأزمات (ومنها على سبيل المثال حرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكى للعراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان. . .) غالبًا ما يقاس وينسب إلى مقدار بعده أو قربه، وحجم اتفاقه مع أو اختلافه عن الموقف الأمريكى فى نفس الأزمات،

(*) مدرس علوم سياسية ـ جامعة ٦ أكتوبر.

وهو أمر غير مستغرب؛ فالطرفان حليفان فى منظمة عسكرية هى حلف الناتو، وتجمعهما فى نهاية الأمر رؤية وثقافة وقيم متقاربة إلى حد كبير.

٤ ـ أن مواقف الدول الأوروبية نفسها تختلف من أزمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وذلك وفقا لمتغيرات مثل: مصالح تلك الدول ومقدار تعرضها للخطر، طبيعة وتوجهات الحزب الحاكم الذى يتولى مقاليد الأمور أثناء اندلاع الأزمات، وحجم الاتفاق أو الاختلاف مع سياسات الإدارة الأمريكية المتواجدة فى السلطة.

وفى هذه الدراسة التى تتناول موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب الإسرائيلية على لبنان سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ما يلى:

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب.

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب.

ثالثًا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب.

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب

حتى نتعرف على الموقف الأوروبى من الحرب ومدى تأثره بالموقف الأمريكى يجب علينا بداية التعرف على الموقف الأمريكى نفسه.

• الموقف الأمريكى

الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان واضحا منذ اندلاع الحرب وهو التأييد الكامل لاندلاع بل واستمرار تلك الحرب حتى تحقق أهدافها، ويمكن تلخيص أهم سمات الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كالتالى:

١ ـ أن الولايات لم تكتف بمجرد إعطاء الضوء الأخضر وتوفير الدعم لإسرائيل لشن الحرب «بل كانت شريكا فيها ومحرضا عليها وراعيا لها، حيث اعتبر بعض المراقبين أن تلك الحرب كانت حربا أمريكية تؤديها إسرائيل بالوكالة»[٣].

٢ ـ أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من رعاية تلك الحرب ومباركتها تتجاوز بكثير الأهداف الإسرائيلية المعلنة من تحرير الأسيرين الإسرائيليين والقضاء على قوة حزب

الله التى تهدد إسرائيل، فقد تحدثت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية» مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن الهدف الأساسى لهذا المشروع الجديد هو إقامة خريطة جديدة من التحالفات الإقليمية بديلة لخريطة التحالفات السابقة، وذلك عن طريق فرض أنماط بديلة للصراعات بدلا من الصراع الرئيس القائم حاليا وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، وبحيث يتم استبداله بثلاث صراعات رئيسة جديدة هى: محور الصراع العربى - الإيرانى، ومحور الصراع السنى - الشيعى، ومحور الصراع الإسلامى - اليهودى[٤].

الهدف الأمريكى الآخر يتجاوز لبنان فى حد ذاتها وينتقل إلى محاولة القضاء على البنية العسكرية لحزب الله المدعوم من إيران والذى وصفه «عمير بيريتس» وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه «وحدة كوماندوز إيرانية متقدمة». وبالتالى فالحرب هى مواجهة غير مباشرة مع إيران، مع الضغط على سوريا حليفة إيران وإضعاف موقفها ووقف دعمها لحزب الله وللفصائل الفلسطينية مثل «حماس» و«الجهاد» وإنهاء التنسيق السورى - الإيرانى فى المنطقة[٥]. وكان الرئيس بوش قد أعلن فى أعقاب انتهاء الحرب أن الحرب فى لبنان تشكل جزءا من معركة أوسع تشهدها المنطقة بين الحرية والإرهاب[٦].

٣ - أن الولايات المتحدة أيدت استمرار الحرب حتى آخر لحظة على الرغم مما كان واضحا من إخفاق إسرائيل فى القضاء على القوة العسكرية لحزب الله، أو حتى إلحاق الضرر الجسيم بها، وأن الخاسر الحقيقى من الحرب هو الشعب اللبنانى والبنية التحتية اللبنانية، الأمر الذى انعكس على عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب دور محايد كوسيط لإنهاء الحرب، أو حتى رعاية عملية حفظ السلام بعد انتهاء الحرب، وهنا أصبح الباب واسعا ومفتوحا أمام مشاركة أوروبية رئيسة فى عملية حفظ السلام مع التمهيد لها بالدعوة إلى إنهاء الحرب. فقد أصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تلعب دور الخصم والحكم فى آن واحد؛ حيث ظل الموقف الأمريكى داعما لاستمرار الحرب، حتى بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر أستوكهولم لمساعدة لبنان رفض رئيس هيئة المعونة الأمريكية دعوة إسرائيل لرفع الحصار على لبنان مشيرا إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن (١٧٠١) بكامله مثل وقف القتال وتأمين الحدود[٧].

ولذلك كان من الصعوبة بمكان مشاركة أية قوات أمريكية فى عملية حفظ السلام فى لبنان بعد انتهاء الحرب خشية تعرضها للانتقام بسبب الموقف الأمريكى المنحاز والداعم

لإسرائيل، مما قد يؤدى إلى تكرار حادث عام ١٩٨٣ الانتحارى فى بيروت على مقر مشاة البحرية الأمريكية. وعليه فقد حذر الجنرال «ويليام ناش» الذى قاد الجيش الأمريكى فى البوسنة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦) أمام مجلس العلاقات الخارجية التابع لمجلس الشيوخ من أن تقع مهمة حفظ السلام فى لبنان رهينة لحزب الله من الناحية الجسدية، ورهينة فى يد إسرائيل من الناحية السياسية[٨].

• الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى

تشير الدراسات المهتمة بتحليل مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمات إلى عجز تلك الدول عن تبنى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تتوحد فيها مواقف الدول الأوروبية تجاه تلك الأزمات[٩]. كما تشير إلى أن الغزو الأمريكى ـ البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ كان المثال الأوضح على ذلك الانقسام[١٠] والعجز الأوروبى عن اتخاذ موقف موحد[١١]. وتبين أن فشل الدول الأوروبية فى تبنى سياسة خارجية وأمنية موحدة قد فتح الباب أمام الإدارة الأمريكية لكى تختار عمدا وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أن تفرق بين الأوروبيين، وهو ما قصده وزير الدفاع الأمريكى ـ السابق ـ دونالد رامسفيلد حينما فرق بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة ـ كموقف أوروبى من الغزو الأمريكى البريطانى للعراق ـ حيث فرق بين فرنسا ومعها ألمانيا كمثال على أوروبا القديمة، وبريطانيا ومعها دول وسط وشرق أوروبا حديثة الانضمام إلى عضوية المؤسسات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو[١٢] على اعتبار أنها تمثل أوروبا الحديثة. وتحرص تلك الدول الأخيرة على اتخاذ مواقف تتوافق مع السياسات الأمريكية تجاه الأزمات حرصا منها على إرضاء الولايات المتحدة، وبالتالى تثبيت أوضاعها الجديدة فى القارة الأوروبية من جانب، ومن جانب آخر، فإن تلك الدول تعلم تماما أن معارضتها للسياسة الأمريكية ستكون غير ذات جدوى، كما أن أوضاعها السياسية والاقتصادية لا تحتمل أن تتخذ منها الولايات المتحدة موقف العداء كما حدث مع فرنسا إبان الغزو الأمريكى للعراق بسبب معارضة فرنسا لشن تلك الحرب التى افتقرت إلى الشرعية الدولية.

كما تشير تلك الدراسات أيضا إلى فرق شاسع بين منطلقات عمل السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية. ففى حين تميل السياسة الأوروبية نحو تفضيل التعاون المشترك بين الأطراف الدولية[١٣] وتعظيم استخدام القانون الدولى واللجوء إلى المنظمات

الدولية، تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بعد وصول إدارة أمريكية تنتمى إلى اليمين المتطرف وما يعرف بالأصولية المسيحية، وتزامنها مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية، وعلى حق الولايات المتحدة المطلق فى فرض منطقها على العالم[١٤]. ويمتد هذا التباين بين السياستين إلى قضايا منطقة الشرق الأوسط، ففى حين تشدد الولايات المتحدة على أهمية تحقق تحول سريع فى المنطقة يكون مفتاحا للأمن، يفضل الأوروبيون منهج التغيير التدريجى والتركيز على إيجاد حلول للفراغات فى المنطقة[١٥].

• توافق سياسى أوروبى فرنسى/ أمريكى أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان

ما يميز أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان عن غيرها من الأزمات التى تعاملت معها الدول الأوروبية هو سرعة اندلاع الأزمة، فلم تأخذ الأزمة عدة أشهر لتنضج كما حدث فى حرب الخليج الثانية[١٦] أو فى الغزو الأمريكى للعراق، بل اندلعت بعد يوم واحد من خطف الأسيرين الإسرائيليين وقتل آخرين على يد جنود من حزب الله، وهكذا وجدت الدول الأوروبية نفسها فجأة فى وسط الأزمة ومطالبة باتخاذ موقف منها.

الأمر الثانى الذى ميز هذه الأزمة عن غيرها هو أن الولايات المتحدة لم تكن ـ على الأقل من الناحية الرسمية ـ طرفا فى الأزمة، أو هكذا كان يفترض أن تكون. فالحرب تشنها إسرائيل على لبنان بسبب خطف الجنديين، والفارق هنا هو أن الدول الأوروبية أصبحت مطالبة فى هذه الأزمة الأخيرة باتخاذ موقف مع الولايات المتحدة لحل الأزمة كأطراف دولية فاعلة، وهو ما حدث فى مشروع القرار الفرنسى ـ الأمريكى المقدم لمجلس الأمن لحل الأزمة. وليس اتخاذ موقف من السياسة الأمريكية التى هى سبب الأزمة كما حدث مع السياسة الأمريكية لغزو العراق عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال. فهامش المصالح الأمريكية فى غزو العراق (تكلفة حشد قوات، وجود مصالح نفطية، وجود مصالح جيوإستراتيجية . . .) كان أكثر بكثير منه فى حالة حرب (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) التى شنتها إسرائيل على لبنان. وبناء عليه فإن دولة أوروبية كفرنسا وما تتميز به من علاقات سياسية وتاريخية مع لبنان[١٧] كانت مؤهلة لطرح مشروع قرار مع الولايات المتحدة لوقف الحرب نظرا لما تتمتع به فرنسا من خصوصية فى العلاقات مع لبنان ومع العالم العربى كله

فى إطار تطور العلاقات العربية ـ الأوروبية وتطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية[١٨].

وقد كان أساس مشروع القرار الفرنسى ـ الأمريكى المقدم لمجلس الأمن هو تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق[١٩] وتنفذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، إلاّ أن الدول العربية رفضت هذا المشروع وطالبت بإدخال تعديلات عليه نظرا لانحيازه بشكل واضح لصالح إسرائيل.

وقد تبلور الموقف الأوروبى من الحرب بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر روما فى ٢٦ يوليو عندما أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة وقف الحرب بشكل فورى، وإطلاق سراح الأسرى، ودعم الحكومة الشرعية فى لبنان، ودعم قرارات مجلس الأمن. وهى السياسة التى تتعارض مع الموقف الأمريكى الداعم لاستمرار الحرب على لبنان مع توفير الدعم السياسى والعسكرى لإسرائيل.

أما بعد انتهاء الحرب فى ١٤ أغسطس فقد ظهر الموقف الأوروبى بوضوح فى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الصادر فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ والذى ينص على وقف القتال، وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، وزيادة قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى ١٥ ألف جندى، واحترام الخط الأزرق، ومد الشعب اللبنانى بالمساعدات المالية والإنسانية . . إلى غير ذلك من بنود القرار[٢٠]. وظهر موقف أوروبى عام هو أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ يؤسس حلا سياسيا دائما وطويل الأمد ومقبولا وبالتالى يجب تطبيقه[٢١]. وناشدت الدول الأوروبية إسرائيل بضرورة رفع الحصار عن لبنان حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى لبنان ونشر قوات حفظ السلام التى تساهم الدول الأوروبية بنصف عددها (حوالى ٧٠٠٠ جندى).

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب

سوف نتطرق فى هذا القسم إلى موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب والذى ينقسم إلى الموقف السياسى، إضافة إلى الموقفين الاقتصادى والإنسانى.

١ ـ الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى:

يمكن رؤية الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى بوضوح خلال الحرب (١٢ يوليو ـ ١٤

أغسطس ٢٠٠٦) من خلال مؤتمر روما الذى عقد فى العاصمة الإيطالية يوم ٢٦ يوليو بعنوان «المؤتمر الدولى حول لبنان» وشاركت فيه عدة أطراف دولية مثل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية، بالإضافة إلى لبنان والبنك الدولى.

وقد أعلنت السيدة بنيتا فيريرو والدنر مفوضة الاتحاد الأوروبى للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الجغرافى فى المؤتمر عن رغبة الاتحاد فى إنهاء الأزمة فى لبنان وإيجاد الحل لها من خلال خمس نقاط رئيسة هى[٢٢]:

١ ـ الوقف الفورى للأعمال العدائية Cessation of hostilities .

٢ ـ إطلاق سراح الأسرى.

٣ ـ نشر قوات دولية تتمتع بتفويض واضح من مجلس الأمن.

٤ ـ الدعم الدولى لحكومة رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة وللحوار الوطنى اللبنانى.

٥ ـ تطبيق قرارى مجلس الأمن ١٥٥٩، ١٦٨٠.

ودعت السيدة بنيتا كل الأطراف القادرة على التأثير فى مجرى الأزمة على العمل من أجل تطبيق هذه النقاط، مع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبى سيعمل من خلال علاقاته مع لبنان وإسرائيل على تطبيقها، وجاء الموقف الأوروبى متوافقا مع النقاط التى أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة لحل الأزمة، ولا تخرج عن النقاط سابقة الذكر.

وفى ٣١ يوليو عقد فى بروكسل اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى لمناقشة الأزمة نتج عنه الاتفاق على المبادئ الرئيسة لإيجاد تسوية سياسية للأزمة تمثلت فى: وقف الأعمال العدائية يعقبه وقف لإطلاق النار، ودعم جهود الأمم المتحدة ومقترحاتها السياسية لحل الأزمة، وتأكيد عزم دول الاتحاد على لعب دور هام فى نشر قوات دولية فى جنوب لبنان، والتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين فى جهود الإصلاح وإعادة الإعمار فى لبنان، وقرر الوزراء أن يتولى السيد خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد مهمة إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع الأطراف فى المنطقة[٢٣].

وبالفعل قام سولانا بزيارة بيروت فى ١٢ أغسطس والتقى مع رئيس الوزراء اللبنانى وتعهد بتقديم دعم الاتحاد الأوروبى السياسى والاقتصادى والإنسانى من أجل تعزيز استقرار لبنان وإعادة إعماره وتوفير المساعدات للذين نزحوا أو تشردوا من أماكنهم بسبب الحرب[٢٤]. وكما ذكرنا فإن الدول الأوروبية كانت قد قررت المشاركة فى عملية حفظ السلام فى لبنان لكن بشرط الحصول على ضمانات للتأكد من سلامة قواتها المشاركة فى العملية.

• نشر القوات الأوروبية وهاجس الضمانات الأمنية

نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على نشر قوة مسلحة لبنانية فى جنوب لبنان قوامها ١٥ ألف جندى مع إمكانية طلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان حسب الضرورة. وقد تعهد الاتحاد الأوروبى بالمشاركة بسبعة آلاف جندى، أى نصف العدد المطلوب للقوة المشاركة فى حفظ السلام فى جنوب لبنان، وجاء تأكيد مشاركة الاتحاد الأوروبى على لسان رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو الذى أشار إلى أن هذا هو الوقت المناسب لكى يلعب الاتحاد الأوروبى دوره العالمى الذى يتوقعه منه مواطنوه[٢٥].

غير أن دول الاتحاد الأوروبى تلكأت فى تنفيذ تعهداتها بالمشاركة فى قوات اليونيفيل بسبب رغبتها فى الحصول على الضمانات الكافية لسلامة قواتها المشاركة فى جنوب لبنان. ويعود التلكؤ والتردد الأوروبى فى تنفيذ تعهداته إلى الخسائر والأضرار التى لحقت بالقوات الأوروبية المشاركة فى مهام مشابهة، إذ يمكن الحديث عن تجربتين: **الأولى** هى تجربة البوسنة، **والثانية** تجربة فى لبنان ذاتها.

تجربة البوسنة جاءت فى الحرب التى دارت رحاها فى البوسنة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) وشهدت مشاركة قوات أوروبية فى المراحل الأخيرة من الصراع بهدف حفظ السلام، أو بالأدق اتفاقيات السلام الهشة التى سرعان ما كانت تنهار ليتجدد الصراع من جديد، وقد تعرضت القوات الأوروبية أكثر من مرة إلى إطلاق نار واحتجاز أفرادها كرهائن من جانب الطرف الصربى. وظلت تلك الخبرة الأوروبية عالقة فى الأذهان، وتجددت مع إعلان الاتحاد الأوروبى عن استعداد دوله للمشاركة فى مهام حفظ السلام فى لبنان، حيث

أعربت الدول الأوروبية عن مخاوفها من تكرار ما حدث فى البوسنة فصرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية بأنه «فى الماضى حينما لا تكون مهام قوات حفظ السلام معرَّفة بشكل واضح كنا نرى نتائج فاشلة، فهناك ذكريات مريرة من البوسنة»[٢٦]. هو الأمر الذى أثاره أكثر من مسئول أوروبى مشددين على أهمية التعلم من أخطاء الماضى[٢٧]. وينسب جزء كبير من العجز الذى أصاب قوات حفظ السلام فى البوسنة إلى عدم وضوح قواعد المشاركة وتنازع الاختصاصات بين القادة الميدانيين العسكريين والمبعوثين من جانب الأمم المتحدة المفوضين سياسيا. التجربة الثانية كانت فى لبنان فى أعقاب الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، ثم حدثت الكارثة التى لحقت بالقوات الأمريكية والفرنسية المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى بيروت وتحديدا يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ فى عمليتين انتحاريتين منفصلتين الأولى كانت على مقر قوات البحرية الأمريكية (المارينز) وأسفرت عن مقتل ٢٤١ جنديا، والثانية على مقر القوات الفرنسية وأدت إلى مقتل ٢٧ جنديا، وكان من نتائجها خروج القوات الفرنسية والأمريكية من لبنان عام ١٩٨٣ .

وعلى هذا لم يكن من المستغرب أن تتردد وتتباطأ الدول الأوروبية فى إرسال قواتها إلى لبنان وأن تعلن دولة مثل فرنسا تربطها علاقات تاريخية مع لبنان فى بداية الأمر أنها ستكتفى بإرسال ٢٠٠ جندى فقط، وصرح مسئول فرنسى «نريد تجنب ما حدث عام ١٩٨٣، ومن المؤكد أننا مستعدون لمواصلتنا دعم لبنان . . ولكننا لا يمكن أن نضع جنودنا فى طريق يلحق بهم الأضرار»[٢٨].

ولم تكن المخاوف الفرنسية منفردة، فقد أعربت إيطاليا وإسبانيا عن مخاوف مشابهة وطالبت بضمانات لقواتها. وبشكل عام أثارت الدول الأوروبية موضوعات مثل: طبيعة القيادة وتسلسلها، وقواعد الاشتباك، ومدى وضوح المهام وقابليتها للتنفيذ، والضمانات الأمنية المتاحة لقواتها، وهو ما أكده أكثر من مسئول أوروبى، فقد صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإسبانية عن رغبة بلاده فى المشاركة بقوات ولكن بشرط أن «القواعد التى تحكم عملها يجب أن توضح ويتم الاتفاق عليها»[٢٩].

كما صرحت وزيرة الدفاع الفرنسية قائلة: «نريد أن نعرف ما هى الوسائل المادية والقانونية المتوفرة بين أيدينا، أنت لا تستطيع أن ترسل رجالا وتخبرهم فى الوقت نفسه: راقبوا ما يجرى هناك لكنكم لا تمتلكون الحق بالدفاع عن أنفسكم»[٣٠].

تلك المخاوف الأوروبية تم طرحها على طاولة اجتماع بروكسل الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس والذى حضره أيضا الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وقدم رسميا خلال الاجتماع الضمانات الأمنية والسياسية المطلوبة والضرورية للدول الأوروبية بشأن صلاحيات ودور ومهام القوات الدولية وتحركها على الأرض وعلاقتها بأطراف النزاع[٣١].

وهنا ينبغى ملاحظة أن العملية الإسرائيلية الفاشلة التى قامت بها إسرائيل فى بعلبك يوم ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦ أى بعد خمسة أيام من الوقف الرسمى لإطلاق النار قد ساهمت فى إشعال مخاوف الأوروبيين من تعرض قواتهم للخطر، خاصة وأنه من المعلوم عن إسرائيل ضربها بعرض الحائط لأية قواعد أو قوانين دولية تحت ذريعة تحقيق أمنها ومصالحها، وهو ما اتضح فى لبنان أكثر من مرة عندما قامت بقصف مواقع تابعة للأمم المتحدة مدعية أنها كانت عن طريق الخطأ، وتدمير المناطق السكنية المأهولة بالسكان.

ويمكن القول إن اجتماع بروكسل لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم ضمانات رسمية لسلامة القوات الأوروبية قد أحدث انفراجة فى إرسال تلك القوات. فقد تزامن مع الاجتماع إعلان فرنسا زيادة مساهمتها فى القوات الدولية العاملة فى جنوب لبنان لتصل إلى ٢٠٠٠ جندى، وحسمت بلجيكا أمرها بإعلان وزير الدفاع البلجيكى أن قرار فرنسا زيادة أعداد أفراد قواتها من جهة والضمانات التى حصلت عليها بلجيكا من جهة أخرى قد وضع حدا لتردد الحكومة حول عدد الجنود البلجيكيين الذين سيوفدون إلى لبنان[٣٢]. وهو الأمر الذى شجع عدة دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وبولندا والبرتغال وفنلندا على حسم قرارها بإرسال قوات إلى لبنان، فى حين أعلنت ألمانيا أنها سوف تتولى مسألة مراقبة الشواطئ اللبنانية عن طريق وحداتها البحرية، كما أكدت النرويج وبريطانيا وهولندا والدانمارك استعدادها تقديم الدعم اللوجستيكى[٣٣].

وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت وثيقتين تتناول إحداهما «مفهوم العمليات» والثانية «قواعد المشاركة» للقوات العاملة فى حفظ السلام فى لبنان (اليونيفيل) متضمنة مهام القوات والتى من ضمنها مراقبة الحدود البرية والبحرية اللبنانية، وإقامة منطقة عازلة خالية من السلاح أو المسلحين على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وتسجيل أى خرق لوقف إطلاق النار والتحقيق فيه...[٣٤].

٢ ـ الموقف الاقتصادى والمعونات الإنسانية

على الرغم من صعوبة الفصل بين المساعدات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية وإيجاد فاصل واضح يميز بينهما خاصة أثناء الحروب وما يتصل بها من خراب ودمار، إلاّ أنه يمكن من خلال قراءة ما يصدر عن الاتحاد الأوروبى من بيانات ووثائق أن يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبى يعتبر أن المساعدات الإنسانية هى تلك التى تستخدم بشكل مباشر وربما فورى لمساعدة المتضررين من آثار الحرب، وبالتالى تدخل الأغطية والخيام وأجهزة توليد الكهرباء الصغيرة وأجهزة إطفاء الحريق والأطعمة الجاهزة والأدوية ضمن هذا النوع من المساعدات، كما تدخل فيها أية مساعدات مالية مقدمة لشراء وسائل الإعاشة سابقة الذكر.

أما المساعدات الاقتصادية فيقصد بها المبالغ المالية ومعها المساعدات الفنية التى تقدم لما يعرف بمهام إعادة الإعمار، ومنها إصلاح البنية التحتية والمنازل والأبنية المدمرة، وقد يدخل فيها دعم معين لجانب أو أكثر من جوانب الاقتصاد[٣٥]. وبناء على ما سبق سوف نتطرق أولا إلى المساعدات الاقتصادية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان، ثم نتطرق ثانيا إلى المساعدات الإنسانية.

(أ) المساعدات الاقتصادية

مؤتمر أستوكهولم

يعد المؤتمر الذى عقد فى العاصمة السويدية أستوكهولم يوم ٣١ أغسطس بمشاركة ٦٠ دولة عربية وأجنبية الأبرز فى مجال تقديم الدعم الاقتصادى للبنان فى أعقاب انتهاء الحرب. وجاء انعقاد المؤتمر استجابة للنداء الوارد فى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فى جلسته المعقودة فى ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ حيث جاء فى الفقرة السادسة من القرار أن مجلس الأمن «يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبنانى بالمساعدة المالية والإنسانية، بما فى ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنان. . . ويدعوه أيضا إلى النظر فى تقديم المزيد من المساعدة فى المستقبل للإسهام فى تعمير لبنان وتنميته».

وكانت الحكومة اللبنانية قد قدرت خسائرها من الحرب بحوالى ٣,٦ مليار دولار هى تكلفة تدمير ١٥ ألف منزل وعشرات الطرق والكبارى والجسور ومحطات الكهرباء

والماء . . وقال رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى كلمته أمام المؤتمر إن جهود التنمية التى استمرت ١٥ عاما فى أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) قد أزالتها آلة الحرب الإسرائيلة فى غضون أيام[٣٦].

وقد تمخض مؤتمر أستوكهولم عن جمع مبلغ ٩٠٠ مليون دولار لجهود إعادة الإعمار[٣٧] وبلغت مساهمة الاتحاد الأوروبى التى قدمها بالفعل أو التى تعهد بتقديمها إلى لبنان ٣٣٠ مليون يورو من بينهم ١٠٧ ملايين يورو قدمتها المفوضية الأوروبية[٣٨].

(ب) المساعدات الإنسانية

يمكن تقسيم المساعدات الإنسانية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان إلى قسمين، **الأول**: المساعدات أثناء الحرب، **وثانيا**: المساعدات فى أعقاب وقف إطلاق النار.

• المساعدات الإنسانية الأوروبية أثناء الحرب

وقد تركز الجانب الأكبر من المساعدات الأوروبية فى تلك الفترة حيث تزداد أهمية وحيوية المساعدات بشكل كبير وبفارق قد يشكل الفارق بين الحياة والموت، ففى مجال المساعدات الإنسانية واستجابة للحاجات الإنسانية الطارئة قررت إدارة المساعدات الإنسانية بالمفوضية تقديم مبلغ ٢٠ مليون يورو إلى لبنان فى قرارين عاجلين يومى ٢٤، ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ لشراء خيام ومواد غذائية وأدوية ومساعدة نفسية ـ اجتماعية . . . تقوم بتسليمها وكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. ومع التدهور السريع للأوضاع فى لبنان وتزايد النداءات من الجهات الدولية تطلب المساعدات قررت المفوضية الأوروبية تقديم مبلغ ٣٠ مليون يورو أخرى ليصبح إجمالى المبلغ المقدم من المفوضية الأوروبية هو ٥٠ مليون يورو.

كما طالب الاتحاد الأوروبى إسرائيل بفتح ممرات آمنة تسمح للسفن بإيصال المساعدات الإنسانية الطارئة إلى لبنان وهو الأمر الذى ينص عليه القانون الدولى الإنسانى، وخاصة فى أعقاب النداء الذى أعلنه لبنان فى ٢٠ يوليو لتقديم المساعدات الدولية له من أدوية ومعدات ومستلزمات إعاشة وقد قدمت المعونات ١١ دولة أوروبية وبلغت ٦٠ طنا من المعونات سابقة الذكر[٣٩].

أما الجانب الآخر من المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوروبى أثناء الحرب فقد جاء فى مجال إجلاء الأشخاص عن لبنان، فإضافة إلى حوالى ٤٠ ألف مواطن من رعايا الاتحاد الأوروبى تم إجلاؤهم بمعرفة الاتحاد، قامت المفوضية الأوروبية بإجلاء حوالى ١٠ آلاف شخص (من غير مواطنى دول الاتحاد الأوروبى) عن لبنان معظمهم من رعايا الدول النامية. كما قامت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المادى والفنى لقبرص لمساعدتها فى استيعاب العدد الكبير من النازحين إليها بسبب الحرب تمهيداً إلى انتقالهم إلى بلدانهم، كما قامت المفوضية بتقديم الدعم الطبى والفنى لدول أخرى مثل سوريا والأردن التى تدفق عليها آلاف من النازحين بسبب الحرب، حيث يقدر الاتحاد الأوروبى أعداد من قدمت لهم المساعدة بحوالى ٥٤٠٠ ـ ٨٠٠٠ شخص[٤٠].

• المساعدات الإنسانية الأوروبية بعد الحرب

يمكن القول إن المساعدات الإنسانية الأوروبية للبنان بعد الحرب تمثلت فى شكلين أساسيين، الأول هو محاولة إصلاح الدمار البيئى الهائل الذى ألحقه العدوان الإسرائيلى على لبنان حيث أدى استهداف إسرائيل لمحطات توليد الكهرباء ومصافى النفط إلى تسرب كميات من النفط إلى الشواطئ اللبنانية بشكل أضر بالبيئة. وقد قامت الدول الأوروبية بتفعيل الميثاق الدولى حول (الفضاء والكوارث الكبرى) وذلك بهدف استخدام الأقمار الصناعية فى الحصول على صور ومعلومات مفصلة للتلوث الذى أصاب الشواطئ اللبنانية والشواطئ المجاورة لها، وقامت الدانمارك بتوفير خبرات بشرية فى مجال مكافحة تلوث البيئة، كما قامت النرويج بتقديم قرابة ٩ أطنان من معدات مكافحة وإزالة التلوث الناتج عن تسرب البترول، وتعهدت الدول الأوروبية ذات الخبرة بتقديم مساعدات مماثلة[٤١].

ثالثا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب

عند بحث مواقف الدول الأوروبية من الحرب الإسرائيلية على لبنان ينبغى أن نضع فى الخلفية الموقف العام للاتحاد الأوروبى الذى يضم تلك الدول ويعبر عن رأيها. وكما رأينا فقد تبلور موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب فى ضرورة وقف إطلاق النار، مع إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين، ودعم جهود الحكومة اللبنانية فى بسط نفوذها وسيطرتها

على البلاد، مع استعداد أوروبا للمشاركة فى قوات حفظ السلام الدولية فى لبنان (اليونيفيل) بشرط ضمان سلامة وأمن تلك القوات.

من جانب آخر ينبغى ملاحظة سياسات الحكومات التى تتولى إدارة شئون الدول الأوروبية وكيفية رؤيتها لمصالحها خلال الحرب. فمثلا أدى وصول حكومة رومانو برودى إلى السلطة فى إيطاليا قبيل اندلاع الحرب إلى أن تتخذ إيطاليا سياسة نشطة تجاه التعامل مع حل الأزمة، فتبنت عقد مؤتمر روما لإيجاد حلول لها، ثم أعلنت عن نيتها المشاركة بقوة قوامها حوالى ٢٥٠٠ جندى فى قوات حفظ السلام وأبدت استعدادها لتولى قيادة تلك القوات، وهو الأمر الذى عكس سياسة خارجية إيطالية نشطة لحكومة برودى تتناسب مع مكانته ورؤيته كشخصية دولية بارزة تطمح إلى حدود أكبر للدور الإيطالى فى المنطقة.

ومن المؤكد أن الأمور كانت ستختلف لو أن حكومة رئيس الوزراء السابق «سلفيو برلسكونى» المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة - فى العراق وغيره - هى التى كانت تتولى إدارة شئون السياسة الإيطالية فى ذلك التوقيت. كما يمكن فهم تردد فرنسا فى حسم عدد قواتها المشاركة فى (اليونيفيل) فى بداية الأمر (٢٠٠ جندى ثم زيادة الرقم إلى ٢٠٠٠) فى إطار تعقد علاقاتها مع سوريا والسلطات فى لبنان بسبب رعايتها لملف التحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى، ودورها فى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الذى يطالب بخروج القوات الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية[٤٢]. إضافة إلى عامل الخبرة الفرنسية السيئة فى مجال المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى البوسنة ولبنان ذاتها عام ١٩٨٣ حيث تعرضت القوات الفرنسية للهجوم عليها، ومقتل العديد من أفرادها.

أيضًا يمكن فهم موقف بريطانيا من الحرب فى إطار الخط العام الذى تسلكه بريطانيا من تبعية لقرارات السياسة الأمريكية، وبشكل خاص حكومة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الذى شارك الولايات المتحدة فى الحرب على العراق. وفى سياسات مكافحة الإرهاب وفقا للمنظور الأمريكى، وأخيرا دعم موقف الولايات المتحدة من الحرب الإسرائيلية على لبنان. كما يمكن فهم الدور النشط لفنلندا فى السياسة الأوروبية أثناء الحرب بسبب ترؤسها للاتحاد الأوروبى فى الفترة الثانية (يوليو - سبتمبر) من عام ٢٠٠٦.

وسوف نتناول فيما يلى مواقف كل من: إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسبانيا، وفنلندا من الحرب.

• الموقف الإيطالى

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان بعد مرور قرابة شهر على تولى «رومانو برودى» رئاسة الحكومة الإيطالية (فى أعقاب انتخابات إبريل ٢٠٠٦) ويعد اسم رومانو برودى مألوفا، فقد تولى رئاسة المفوضية الأوروبية وشهدت رئاسته مرحلة التوسع الأكبر فى تطور الاتحاد الأوروبى فى مايو ٢٠٠٤ عندما انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد ليصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، وبالتالى يعد برودى شخصية دولية فاعلة، إضافة إلى كونه سبق وأن ترأس الحكومة الإيطالية فى منتصف التسعينيات. ويعمل برودى داخليا بتناغم مع نائبه فى رئاسة الحكومة ووزير خارجيته «ماسيمو داليما». ومنذ تولى الحكومة عملها أعلنت الخطوط العامة لسياستها فى منطقة الشرق الأوسط وهى: سحب القوات الإيطالية تدريجيا من العراق(٤٣)، واتباع سياسة خارجية نشطة فى قضايا منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن إيطاليا تتأثر بشكل مباشر بما يحدث فى هذه المنطقة.

• الحرب الإسرائيلية على لبنان وتفعيل الدور الإيطالى

شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة أمام السياسة الإيطالية لتفعيل وزيادة دورها فى المنطقة، فقد بادرت الحكومة الإيطالية بالدعوة إلى عقد مؤتمر روما لإيجاد مخرج من الحرب الإسرائيلية على لبنان، ذلك المؤتمر الذى عقد بالفعل فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ أى بعد اندلاع الحرب بقرابة أسبوعين وشاركت فيه الولايات المتحدة، وروسيا، والأمم المتحدة، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية. وقد حرصت الولايات المتحدة على إفشال المؤتمر رغبة منها فى استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وبالتالى تحقيق أهدافه، وبالأدق الأهداف الإسرائيلية ـ الأمريكية المشتركة. وكان من أهم عوامل إخفاق المؤتمر فى تحقيق انفراجة فى الأزمة هو الضغط الأمريكى من أجل عدم دعوة أطراف هامة فى الأزمة مثل: سوريا وإيران إلى المؤتمر. من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح لمؤتمر أوروبى بحل مشكلة فى الشرق الأوسط دون مبادرتها هى ورعايتها الكاملة ومباركتها لأهدافه.

ومع ذلك فإن المسئولين الإيطاليين رأوا أنه إذا كان مؤتمر روما لم ينجح فى إيقاف الحرب بشكل فورى ومباشر إلا أنه قد نجح فى توحيد الجهود الدولية من أجل إيجاد حل للحرب، كما تمكن المؤتمر من وضع الأسس للحل بعد ذلك متمثلا فى الخطة الدولية لإعادة إعمار لبنان والتى شاركت فيها أوروبا باعتمادات مالية كبيرة لدعم الحكومة اللبنانية(٤٤). بمعنى آخر رأت إيطاليا أن مؤتمر روما لم يتمكن من إنهاء الحرب ولكنه كان خطوة رئيسة على طريق الحل.

• المشاركة الإيطالية فى قوات «اليونيفيل»

اعتبر العديد من المسئولين الإيطاليين أن المشاركة الأوروبية فى قوات اليونيفيل تعد فرصة لأوروبا لأن تلعب دورا قويا فى الشرق الأوسط(٤٥). كما أكد رئيس الوزراء رومانو برودى فى زياته التى قام بها إلى لبنان بصحبة وزير الدفاع «أرتورو باريزى» لتفقد القوات الإيطالية المشاركة فى «اليونيفيل» على دعم إيطاليا وأوروبا الكامل للبنان حيث أكد على «أن إيطاليا ستساعد فى إعادة إعمار لبنان من الناحيتين المادية والسياسية»، وعلى «أن الاتحاد الأوروبى والأسرة الدولية بأكملها على استعداد للقيام بجهود للمساعدة فى استقرار لبنان والمنطقة؛ لأن استقرار لبنان هو الأمر الأساسى للتوصل إلى استقرار المنطقة بأكملها»(٤٦). وأثار رئيس الوزراء الإيطالى مع نظيره اللبنانى مسألة الأسيرين الإسرائيليين وما يمكن القيام به من أجل إطلاق سراحهما.

وقد مثلت المشاركة الإيطالية المساهمة الأكبر فى قوة اليونيفيل حيث بلغ عددها حوالى ٢٥٠٠ جندى شارك فى نقلهم إلى الشواطئ اللبنانية: سفن حربية وبوارج وحاملة الطائرات غاريبالدى، ومن المقرر أن تتسلم إيطاليا قيادة قوات اليونيفيل من فرنسا فى شهر فبراير ٢٠٠٧. كما تولت البحرية الإيطالية قيادة القوات البحرية التابعة للأمم المتحدة الهادفة إلى منع وصول أسلحة عن طريق البحر إلى حزب الله، حتى تم تسليم تلك القيادة إلى نظيرتها الألمانية فى منتصف شهر أكتوبر فى احتفال على ظهر حاملة الطائرات (غاريبالدى)(٤٧).

وقد عكس الاهتمام الإيطالى المتزايد بلبنان رغبة حكومة برودى فى زيادة نشاط السياسة الخارجية الإيطالية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من لبنان التى شكلت

بؤرة الأحداث فى صيف ٢٠٠٦، كما تحاول لعب دور فى المفاوضات الجارية مع إيران حول ملفها النووى، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيطالى ماسيمو داليما الذى صرح بأن حكومة إيطاليا تريد الانضمام إلى المحادثات النووية مع إيران التى تقودها حاليا الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، معتبرا أن رغبة إيطاليا فى المشاركة فى محادثات الملف النووى تتناسب مع دور إيطاليا الدبلوماسى الذى يزداد عمقا فى الشرق الأوسط(٤٨).

• الموقف الفرنسى

تتميز العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية ببعدها التاريخى وامتدادها كعلاقة وثيقة حتى الوقت الحاضر، ويمكن ملاحظة أن مشاركة فرنسا كانت بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأوروبية فعندما أحجمت فرنسا عن المشاركة إلا بعدد ٢٠٠ جندى فقط للأسباب التى سبق أن ذكرناها ترددت باقى الدول الأوروبية وأحجمت هى الأخرى عن المشاركة، وعندما حدث العكس وحصلت فرنسا على التطمينات والضمانات الكافية وقررت المساهمة بعدد ٢٠٠٠ جندى قادت موقف الدول الأوروبية الأخرى نحو المساهمة وشجعتها عمليا على المساهمة فى عملية حفظ السلام فى جنوب لبنان.

والحقيقة أن مسألة الضمانات والتطمينات التى حصلت عليها باريس أو حتى الضغوط التى وقعت عليها للمشاركة بفعالية فى مهام حفظ السلام فى جنوب لبنان تستحق تسليط الأضواء عليها لعدة أسباب، **أولا**: لأن مشاركة فرنسا كانت ـ كما ذكرنا ـ بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأخرى (باستثناء إيطاليا التى أعلنت مبكرا مساهمتها بعدد ٢٥٠٠ جندى واستعدادها لتولى مهام القيادة) **وثانيا**: لكون تسليط الأضواء على هذه المسألة يكشف عن محركات للأحداث ومجريات الأمور، وإن لم تظهر إلى السطح.

فبعد أن أعلنت فرنسا عن نيتها إرسال ٢٠٠ جندى فقط إلى جنوب لبنان بسبب عدم توافر ضمانات أمنية لقواتها ورغبتها فى الحصول على توضيحات بخصوص عمل القوات، توالت النداءات والضغوط على باريس لتغيير موقفها من جانب لبنان وإسرائيل ورئاسة الاتحاد الأوروبى الفنلندية، وسارع الأمين العام للأمم المتحدة إلى المشاركة فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى بروكسل وقام بتقديم ضمانات

لسلامة القوات الأوروبية، وكيفية عملها، كما انتقدت وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية ما أسمته بالمزاجية فى الموقف الفرنسى والتناقض فى موقف باريس بين رغبتها فى لعب دور قوة عظمى ورفضها توفير الوسائل اللازمة التى تتناسب مع هذا الدور(٤٩).

غير أنه مع تدقيق النظر فى الموقف الفرنسى يتضح أن المسكوت عنه هو ضعف الأمم المتحدة وعدم قدرتها على توفير الحماية لقوات حفظ السلام المشاركة فى العمليات سواء فى لبنان أو غيرها، إضافة إلى المشاكل الإدارية التى تكتنف عادة عمل تلك القوات من حيث تسلسل القيادة واختلاف أولويات العمل بين من يعمل فى نيويورك أو حتى فى لبنان باعتباره مسئولا سياسا وإداريا عن عمل القوات وبين القادة العسكريين فى الميدان. وعلى هذا يمكن القول إن التطمينات والضمانات للقوات الفرنسية لم تكن مطلوبة من الأمم المتحدة بقدر ما كانت مطلوبة من إسرائيل، كما يمكن الربط بين زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى باريس يوم ٢٣ أغسطس (قبيل انعقاد الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس) والتغير الذى حدث بالفعل فى الموقف الفرنسى وقرار المشاركة بفاعلية فى قوات اليونيفيل.

فقد اجتمعت الوزيرة الإسرائيلية تسيبى ليفنى مع نظيرها الفرنسى فيليب دوست بلازى الذى أعلن أن فرنسا تتولى بالفعل قيادة اليونيفيل حتى فبراير ٢٠٠٧ (بقيادة الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى») وأن الرئيس الفرنسى شيراك سيتخذ القرار المناسب فى حينه بالنظر لما تكون فرنسا قد حصلت عليه من توضيحات(٥٠).

أعقب ذلك لقاء الوزيرة الإسرائيلية مع رئيس الحكومة دومينيك دوفيلبان الذى أعلن عقب لقائه بالوزيرة (٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦) «أن فرنسا تريد أن تذهب أبعد من ذلك فى لبنان إذا ما توافرت لها الشروط اللازمة»(٥١). وهو ما يشير على الأرجح إلى أن رئيس الوزراء الفرنسى كان قد حصل بالفعل على ضمانات من إسرائيل بعدم تعرض القوات الفرنسية للخطر ـ على الأقل من جانب إسرائيل ـ قدمتها له وزيرة الخارجية الإسرائيلية. وبذلك تكون باريس قد حصلت على الضمانات الأمنية من إسرائيل فى زيارة ليفنى وعلى الضمانات الإدارية السياسية من الأمم المتحدة فى اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد فى بروكسل من أعلى مسئول فى المنظمة الدولية كوفى عنان الذى جدد الثقة فى استمرار الجنرال الفرنسى آلان بللغرينى فى قيادة اليونيفيل حتى انتهاء مهمته فى فبراير ٢٠٠٧، لتعلن فرنسا بعد ذلك مباشرة تعديل موقفها ودعم قوات اليونيفيل بعدد ١٦٠٠ جندى

إضافة إلى ٤٠٠ موجودين فعلا فى لبنان ليبلغ إجمالى قواتها المشاركة فى حفظ السلام فى لبنان ٢٠٠٠ جندى[٥٢].

• الموقف الألمانى

جاء الموقف الألمانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان فى إطار السياسة العامة للاتحاد الأوروبى ـ باعتبار أن ألمانيا أحد أعضاء الاتحاد ـ والتى تلخصت فى الدعوة إلى الوقف الفورى لإطلاق النار، وإطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين ونشر قوات دولية على الحدود بتفويض واضح من مجلس الأمن.

ولكن الدور الألمانى بعد انتهاء الحرب اتسم بالجرأة عندما أصدر البرلمان الألمانى (البوندستاج) قراره فى ٢٠ سبتمبر لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإرسال ٢٤٠٠ جندى من قوات البحرية الألمانية إلى السواحل اللبنانية للمشاركة فى قوات اليونيفيل، وقد دافعت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» عن القرار، بإرسال قوات بحرية ألمانية إلى السواحل اللبنانية فى مواجهة الآراء المعارضة لذلك القرار وأعلنت ميركل أن تمسكها بهذا القرار يعود إلى ثلاثة أسباب: **الأول**: هو أن الحكومة الألمانية قد قامت بدراسة المهمة بمنتهى الدقة وخلصت إلى أنها تخدم المصالح الألمانية، فهى سوف تنشط الدور الألمانى فى المنطقة، كما تعزز دور ألمانيا فى الحفاظ على السلام، **والثانى**: أن كلا الطرفين الإسرائيلى واللبنانى يصران على مشاركة ألمانيا، وبشكل خاص فإن برلين لا تستطيع التنصل من مسئوليتها عندما تطلب إسرائيل منها إرسال قواتها إلى لبنان، وإنها بمثابة فرصة تاريخية للتغلب على عقدة الذنب التاريخية تجاه اليهود، وفرصة لا تعوض لإبداء حسن النية تجاه إسرائيل، وممارسة علاقات طبيعية معها تكسر حواجز الماضى، **والثالث**: أن القرار يهدف إلى ضمان حق إسرائيل فى الوجود، وهو إحدى أولويات السياسة الخارجية الألمانية فى الشرق الأوسط[٥٣].

وأشارت الحكومة الألمانية إلى أن خيار القوات البحرية كقوة مشاركة من جانب ألمانيا سوف يقلل إلى درجة كبيرة من احتمالات حدوث مواجهات عسكرية معها أو اشتباكات بين قواتها والقوات الإسرائيلية، وهو الأمر الذى تزداد احتمالات وقوعه بشكل عام فى حالة القوات البرية.

وفى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ تسلمت القوات البحرية الألمانية مهام قيادة القوة البحرية التابعة لليونيفيل من نظيرتها الإيطالية، وجاءت مراسم التسليم والتسلم على متن حاملة الطائرات الإيطالية «غاريبالدى» بحضور القائد العام لليونيفيل الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى»[٥٤]. وسط مخاوف بعض أحزاب المعارضة فى ألمانيا من أن مشاركة القوة البحرية فى لبنان قد يجر ألمانيا نحو مشكلات المنطقة ويضر بمصادقيتها كوسيط محايد فى عملية السلام[٥٥].

• الموقف البريطانى

الموقف البريطانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان كما هو دائما دعم الموقف الذى تتخذه الولايات المتحدة أيا كان، وربما المشاركة معها بالجهد العسكرى والدبلوماسى كما حدث فى غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، مما يشير إلى أن العلاقة بين البلدين هى علاقة تبعية لصالح الولايات المتحدة وليست تحالفا كما يفترض أن تكون عليه العلاقة. هذه العلاقة دفعت بعض الباحثين للتساؤل: هل تمثل التبعية البريطانية للولايات المتحدة حالة مستمرة فى السياسة الخارجية البريطانية؟[٥٦].

وعليه فقد أيدت بريطانيا اندلاع واستمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى أعقاب انتهاء الحرب قام رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بزيارة بيروت وتعهد بتقديم مبلغ ٤٠ مليون جنيه إسترلينى فى شكل مساعدات بريطانية إلى لبنان[٥٧]، إلاّ أنه واجهته مظاهرات شعبية لبنانية خرجت للتعبير عن رفضها لزيارته ومعونته معا بسبب موقفه المؤيد للحرب على لبنان، فى حين رفض بعض الوزراء استقباله، كما انتقد السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله قيام المسئولين اللبنانيين بالسماح له بزيارة لبنان من الأساس واستقباله فى بيروت.

• الموقف الإسبانى

علقت إسبانيا مشاركتها فى قوة اليونيفيل - مثلها مثل باقى الدول الأوروبية - على حصولها على الضمانات الكافية لسلامة تلك القوات ووضوح قواعد عملها، وهو الموقف الذى أوضحته وزارة الخارجية الإسبانية على لسان المتحدث باسمها الذى أعلن عن رغبة

إسبانيا فى المشاركة، ولكن مع وجوب توضيح قواعد عمل تلك القوات وكيفية مشاركتها[٥٨].

وتعد إسبانيا الدولة الثالثة من حيث عدد القوات المشاركة فى (اليونيفيل) بعد إيطاليا وفرنسا، حيث تعهدت إسبانيا بالمشاركة بعدد ١١٠٠ جندى، لتتمركز فى قضاءى مرجعيون وحاصبيا وتتلخص مهمتها فى حفظ الاستقرارر وتعزيز السلام فى جنوب لبنان[٥٩].

• الموقف الفنلندى

اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى شهر يوليو ٢٠٠٦ وهو نفس الشهر الذى تسلمت فيه فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبى من النمسا لتترأس الاتحاد فى النصف الثانى من العام (يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦). وقد تلخص دور فنلندا فى تبنى مطالب وقضايا دول الاتحاد، مثل مسألة الحصول على ضمانات أمنية، وقواعد عمل واضحة للقوات الأوروبية المشاركة فى اليونيفيل، إضافة إلى تحضير وتجهيز المؤتمرات التى تعقد لمناقشة ما يتعلق بالقرارات الأوروبية إزاء الحرب مثل اجتماع وزراء الخارجية الاستثنائى فى بروكسل والاجتماعات التحضيرية له، وتنسيق جهود المساعدات الاقتصادية والإنسانية التى يقوم الاتحاد الأوروبى بتقديمها إلى لبنان. وجاء انعقاد المؤتمر الاقتصادى لمساعدة لبنان فى السويد كمؤشر على استعداد الدول الإسكندنافية للإسهام فى تخفيف الآثار المترتبة على الحرب، كما أعلنت تلك الدول عن مشاركتها بعدد ٥٠٠ جندى فى قوات اليونيفيل على أن تشارك فنلندا[٦٠] بنصف هذا العدد من القوات.

* * *

الهوامش : .

١ ـ حول تجربة التكامل الأوروبى وإمكانية الاستفادة منها عربيًا انظر : حسن نافعة، الاتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربيًا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٢ ـ حول هذا المعنى للمواقف الأوروبية من وجود حد أدنى للتوافق مع وجود تمايز وتباين فى المواقف انظر : نازلى معوض أحمد، «الجماعة الأوروبية وصراعات الشرق الأوسط (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) التمايز فى إطار الائتلاف والاستقلالية فى نطاق التحالف»، فى : ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٢) ص ص ٢٠٣ ـ ٢٥٩ .

٣ ـ حسن نافعة، «التداعيات الدولية»، فى ملف : الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٨٨ .

٤ ـ محمد السعيد إدريس، «ثلاثة محاور بديلة للصراع»، الأهرام ٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٩٥ .

٦ ـ محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٧ ـ www.bbcarabic.com فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٩ ـ حسن نافعه، الاتحاد الأوروبى والدروس، مرجع سابق، ص ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦ .

١٠ ـ زينب عبد العظيم، « إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب» فى حسن نافعة، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق : خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

١١ ـ ثناء فؤاد عبد الله، «رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)» فى وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٥) ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

١٢ ـ فريدريك شاريون، رانيا زادة، «السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية» فى : وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . المرجع السابق، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

١٣ ـ ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص١٨٦ .

١٤ ـ حسن نافعة، «الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولى أم أداة للهيمنة؟ : نظرة فى جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية»، فى حسن نافعه، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق . . ، مرجع سابق، ص٥١ .

١٥ ـ أيفودالدر، وآخرون «إستراتيجية أمريكية ـ أوروبية مشتركة حيال منطقة هلال الأزمات» فى : أيفودالدر وآخرون، (ترجمة) حسان البستانى، هلال الأزمات : الإستراتيجية الأمريكية ـ الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير (بيروت : الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦) ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

١٦ ـ حول سياسات الدول الأوروبية الفردية والجماعية فى حرب الخليج الثانية انظر مثلاً: نادية محمود مصطفى، «حرب الخليج الثانية بين السياسات الجماعية والسياسات القومية الأوروبية»، فى: ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر . . ، مرجع سابق، ص ص ٢٦١ ـ ٣٢٥ .

١٧ ـ حول خصوصية العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية راجع مثل: نازلى معوض أحمد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠ .

١٨ ـ حول تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية انظر: نادية محمود مصطفى، «تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (١٩٤٥ ـ ١٩٩١)»، فى: وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . ، مرجع سابق، ص ص ٢١ ـ ٥٧ .

١٩ ـ حسن نافعه، التداعيات الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٢٠ ـ انظر نص القرار فى www.un.org

٢١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/٨/٢٠٠٦ .

22- Benita Ferrero - Waldner European , Commissioner For External Relations and European Neighbour Policy, Speech to International Conference on Lebanon , Rome , 26 July 2006, http://europa.eu.int

23- EU response to Conflict in Lebanon, 8/8/2006, http//europa.eu.int

٢٤ ـ جريدة «الأهرام»، فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

25- Statement by Commission President Jose Manuel Barroso, 24/8/2006, http// europa.eu.int

٢٦ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ المرجع السابق.

٢٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ المرجع السابق.

٣١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٦/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ المرجع السابق.

٣٣ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

35- EU response to the conflict, op.cit.

٣٦ ـ السنيورة يطالب بمساعدة لبنان www.bbcarabic.com فى ٣١/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٧ـ الشرق الأوسط، فى ١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٨ـ الأهرام فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

39- EU response to, op.cit .,

40- Ibid.,

41- Ibid.,

٤٢ ـ انظر نص القرار ١٥٥٩ فى www.un.org

٤٣ ـ محمد عبد الهادى، «الثنائى برودى ـ داليما يعودان بإيطاليا إلى الشرق الأوسط»، الأهرام، فى ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ انظر حوار نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالى «ما سيمو داليما» إلى الأهرام فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ انظر تصريحات موفد الحكومة الإيطالية إلى لبنان السفير/ ريكاردو سيسا فى جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ انظر تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى فى جريدة «الحياة»، فى ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ انظر جريدة «الشرق الأوسط» فى ٣/ ٩/ ٢٠٠٦، وجريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ ثناء فؤاد عبد الله، رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية، مرجع سابق، ص١٩٥ .

57- www.bbcarabic.com

٥٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين

أ. ولاء على البحيرى(*)

مقدمة

يُنظر إلى دور الأمم المتحدة فى حل قضايا الشرق الأوسط بنوع من التشكك من قبل الشارع العربى، بل وعدم الجدوى من قبل أطراف الصراع فى المنطقة، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بالنظر إلى القرارات التى عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا مجلس الأمن، حيث تبين لنا أن هناك تحيزًا واضحًا من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، حتى أن بعض القرارات التى تدين الانتهاك والعدوان الإسرائيلى المستمر على مناطق الاحتلال يستخدم الفيتو الأمريكى للحيلولة دون صدورها. وفى إطار هذه الشكوك، يتساءل المرء، ما هو موقف الأمم المتحدة من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان ؟ وإلى أى حد نجحت الأمم المتحدة فى وقف العدوان؟ وما هى مظاهر النجاح والإخفاق فى الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان؟ وما هو مستقبل الأمم المتحدة بعد هذه الحرب؟ هذه أسئلة يحاول هذا البحث الإجابة عليها فى ضوء التعرض لتعامل الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة مع العدوان الإسرائيلى على لبنان، والوقوف على مدى فاعلية المنظمة الدولية فى وقف العدوان، والدور المرتقب لها.

أولاً: موقف الأمين العام للأمم المتحدة

من المعروف أن السكرتير العام ـ أو الأمين العام ـ للأمم المتحدة ليس صانع قرار داخل المنظمة الدولية، وإن كان النظام الدولى يمكن أن يؤثر على طريقة أدائه فى هذه المنظمة،

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

إذا كان النظام الدولى متوازنًا يستطيع الأمين العام أن يتمتع بهامش من الحرية يمكن أن يسمح له بالقيام بدور أكبر مما قد يعطيه أو يضفيه عليه ميثاق الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال فى مرحلة النظام الدولى ثنائى القطبية استطاع «داك هامرشولد» السويدى الجنسية أن يلعب دورًا مهمًا ومتميزًا أضفى على الأمم المتحدة حيوية كبيرة، ولكن للأسف الشديد أن «كوفى أنان» تولى قيادة المنظمة فى فترة كانت الولايات المتحدة الأميريكية تريد أن تلعب دور القطب المهيمن، وتحاول أن تفرض وجهة نظرها على الجماعة الدولية، وكان فيها كوفى أنان سيئ الحظ أيضًا لأنه تولى فى أثناء فترة وصل فيها اليمين الأمريكى المحافظ الذى يكنّ عداءً طبيعيًا وتلقائيًا للأمم المتحدة ولدورها، وبالتالى لا يريد فقط فرض الهيمنة على العالم ولكنه يتمتع برؤية شديدة المحافظة ومعادية للعمل الجماعى الدولى؛ ولذلك لم يكن بإمكان كوفى أنان أن يؤدى الدور الذى يريده، والذى يُفترض أن يؤديه حتى ولو كان يرغب فى القيام بهذا الدور، يضاف إلى ذلك أن كوفى أنان وصل إلى الأمم المتحدة فى أعقاب استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو للحيلولة دون التجديد للسكرتير العام السابق، وبالتالى استخلص كوفى أنان أن الولايات المتحدة هى صانع القرار الحقيقى فى النظام الدولى، وبالتالى عليه أن يؤقلم نفسه مع موازين القوى السائدة فى هذا النظام باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت هى القوة الأعظم[1].

ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن الأمم المتحدة مارست أدوارًا أو أدت وظائف لا يستطيع النظام الدولى أن يستغنى عنها، خصوصًا فيما يتعلق ببعض القضايا الإنسانية، مثل عمليات الإغاثة، وعمليات حفظ السلام إلى آخره. وكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان بمثابة اختبار لدور الأمين العام للأمم المتحدة وكيف يمكنه التعامل مع القضايا التى تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين[2].

فى الحقيقة كان لبنان، فى السنوات الأخيرة، ميدانًا مُمَيزًا لانحراف الأمم المتحدة، الذى ساعدت عليه نهاية نظام «توازن القوى» الفريد جدًا الذى كانت القوتين العظميين تفرضانه على بعضهما منذ الحرب الباردة حتى العام ١٩٩٠. إن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان هو فى الآن ذاته انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة، ونُصُب تذكارى للنفاق.

١ ـ لبنان والأمم المتحدة.. خبرات سلبية

لم تفلح قوات الأمم المتحدة فى لبنان فى نزع فتيل الأزمة فى المنطقة، وإزاء هذه المواقف المتفاوتة من فكرة إرسال قوة دولية، فإنّ التجربة اللبنانية مع قوات الأمم المتحدة لم تكن بذلك النجاح، إذ توجد قوة تابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان دأبت على مراقبة الطرق المحاذية لإسرائيل منذ عام ١٩٧٨ ، ومن مظاهر عجز هذه القوة أن انحصرت مهمتها فى التحقق من انسحاب إسرائيل، ومساعدة حكومة لبنان على إعادة بسط نفوذها فى المنطقة، لكنها لم تحقق أيا من هذه الأهداف. وكذلك منذ انسحاب إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ أثبتت بعثة الأمم المتحدة أنها غير قادرة على إيقاف هجمات حزب الله على إسرائيل، كما أنها لم تتمكن من ثنى إسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية فى لبنان، وخصوصًا عن طريق الجو.

وحتى تكون هذه القوة ذات فعالية اقترح رئيس الوزراء الإيطالى رومانو برودى ألاّ يقل عدد أفرادها عن عشرة آلاف، ويكون لديها تفويض أقوى من ذلك التفويض الممنوح للقوة الحالية. وفى الإطار ذاته، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان أن قوة حفظ الاستقرار الدولية التى قد تنشر فى لبنان يجب أن تكون «أكبر بكثير» من قوة الطوارئ الدولية التى تقدر بألفى عنصر[٣].

لقد كثر الحديث عن هذه القوة كما لو كانت الوصفة السحرية التى ستخرج المنطقة من المستنقع الذى غرقت فيه. إلا أن مثل هذه القوة لن يكتب لها النجاح، إذا ما انحصر دورها فقط فى المراقبة كما هو الحال فى مهمة «اليونيفيل»[٤]. وكذلك التجربة السابقة مع قوات «اليونيفيل» أثبتت أنّ التقارير التى كتبتها لم يسمح بنشرها بسبب العرقلة الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء. إنّ هذه القوة يجب أن تسلح جيدًا، حتى تؤدى مهمتها بنجاح، كما أنّ نشر قوة ذات تجهيز ليس من شأنه سوى تهيئة الموقف للتفاوض[٥].

ولكن من ناحية أخرى، شكك البعض فى إنشاء قوة ذات تسليح عال قادرة على التحرك والتدخل؛ لأن ذلك سيصطدم برفض أمريكى فى مجلس الأمن، كونه لا يهدف لخدمة المصالح الإسرائيلية. إن إسرائيل غير معنية فى هذه اللحظة بقوة مثل هذه، وذلك نظرًا لعدم ثقة إسرائيل فى دور الأمم المتحدة فى الصراع فى المنطقة، وعدم رغبتها فى إعطاء دور أكبر لها، لتكون لاعبًا جديدًا فى التأثير على طبيعة الصراع. كما أنّ إسرائيل غير

مقتنعة بما إذا كانت هذه القوة ستؤثر على الساحة الداخلية اللبنانية، من خلال شل حركة حزب الله، وهو أمر تحب أن تتولاه إسرائيل بنفسها. وتخشى إسرائيل أيضا من أنّ نشر مثل هذه القوة سيجعل الصراع العربى / الإسرائيلى حيّا، مما يجعله يحتل موقعًا متقدمًا على الساحة الدولية.

والحقيقة أنه منذ سنوات، ولبنان الرسمى والشعبى يطالب المجتمع الدولى بإعادة الأسرى اللبنانيين وانسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وتسليم خرائط الألغام التى تزرع الموت يوميّا على أرض الجنوب. ورغم تكرار المطالبة لم يتحرك هذا المجتمع لتلبية مطالب لبنان المشروعة. وإذا كان موقف واشنطن مفهومًا لجهة مساندة إسرائيل فى تعنتها، فإنه من غير المفهوم أن تلقى المطالب اللبنانية إهمالاً من الأمم المتحدة، بصفتها مسئولة عن حماية الشعوب المقهورة، وضمان الأمن والسلم الإقليميين. فبدلاً من أن تتحمل المنظمة الدولية مسئولياتها وتبحث فى حلول موضوعية ومنطقية للمطالب اللبنانية المشروعة، انخرطت فى محاولات الضغط على لبنان، وساهمت فى استصدار قرارات مجحفة بحقه، تناولت أعراض الأزمة دون جذورها، وبخاصة القرار ١٥٥٩ الذى استهدف زج البلاد فى صراعات داخلية معقدة ودموية[٦].

وفى هذا السياق، ساهم مندوبو الأمم المتحدة ـ وفى مقدمتهم تيرى رود لارسن ـ فى تشويه الصورة، وقلب الحقائق، وتهيئة المسرح للحرب الإسرائيلية الدموية على لبنان، فالسيد لارسن لم يفعل شيئًا فى موضوع الألغام، ورغم مناشدة اللبنانيين والتحذيرات المتكررة التى أطلقها السيد حسن نصر الله لإخلاء سبيل المعتقلين اللبنانيين من معسكرات التعذيب الإسرائيلية، لم يحرك السيد لارسن ساكنًا تجاه هذا الموضوع، حتى إذا نجحت المقاومة فى أسر جنديين إسرائيليين لمبادلتهما بأسراها وأسرى لبنان أقام لارسن القيامة، وأصبح موضوع هذين الأسيرين يحتل الأولوية بالنسبة إليه، كأن الإسرائيلى يفوق اللبنانى أهمية وقيمة[٧].

أما فيما يتعلق بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، فلم يبادر السيد لارسن إلى ابتكار الحل ومطالبة إسرائيل بوضع هذه الأراضى المحتلة بعهدة الأمم المتحدة، كحل مؤقت مستفيدًا من اعترافها الصريح باحتلالها هذه الأراضى. بل ركز فى تصريحاته على نفى ملكية لبنان هذه الأراضى، متجاهلاً دوره كوسيط ينبغى عليه الوصول إلى صيغ عملية عادلة للقضايا المطروحة، وليس دعم إسرائيل فى احتلالها وصب الزيت على النار.

ومن خلال مواقفها المتحيزة، لم تقصر الأمم المتحدة فى شق طريق السلام العادل فقط، وإنما ساهمت أيضًا ـ للأسف ـ فى تمهيد الطريق أمام إسرائيل لشن حربها ضد لبنان. وبهذا أصبحت الأمم المتحدة مسئولة هى الأخرى عن عودة الحرب إلى المنطقة.

وتبقى النقطة الوحيدة المضيئة فى مسيرة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة، تصريحات يان إيغلاند مبعوث الأمم المتحدة لشئون الإغاثة التى نقلت، إلى حد ما، حقيقة ما يجرى على الأرض من إجرام صهيونى بحق المدنيين، والمرافق العامة، والممتلكات الخاصة، وخصوصًا الأطفال الذين يصرون على العودة إلى منازلهم رغم تجاهل السيدة رايس لحقوقهم الإنسانية[٨].

وفى هذا الصدد تحاول الباحثة التصدى لموقف الأمم المتحدة من الحرب على لبنان، وبالتحديد موقف الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وخاصة القرار ١٧٠١ وما أثاره من ردود فعل شككت فى مصداقية الأمم المتحدة فى التعامل مع الأزمات الدولية، وسيطرة القوى الكبرى فى النظام الدولى وهيمنتها على مجلس الأمن، وهو ما اتضح بشكل كبير فى الحالة اللبنانية.

٢ ـ الأمين العام وتطور المسألة اللبنانية

تتلخص مطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر فى سبتمبر عام ٢٠٠٤ الداعى إلى «حل ونزع سلاح كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية»، وكذلك «بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كافة أراضى لبنان». وكذلك تقترح الأمم المتحدة نشر قوة دولية فى جنوب لبنان. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بوقف فورى لإطلاق النار فى لبنان، وأدان أنان حزب الله «لإشعاله فتيل العنف الدائر فى لبنان»، كما انتقد فى الوقت ذاته إسرائيل بسبب «الاستخدام المفرط للقوة»[٩].

وقد لوحظ أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة فى المسألة اللبنانية يقتصر على الإدانة، وشجب العدوان الإسرائيلى المستمر على الأراضى العربية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة الدور الذى يقوم به الأمين العام، فضلاً عن محدودية وظائفه والتى يحددها الميثاق، وسيطرة الولايات المتحدة المعروفة على المنظمة الدولية[١٠].

وخلال الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ والتى استمرت لفترة تزيد عن الثلاثين يومًا ـ تنوع خطاب الأمين العام قبل وبعد صدور القرار الخاص بوقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلى واللبنانى على النحو التالى:

(أ) قبل صدور القرار ١٧٠١

رحب الأمين العام للأمم المتحدة ترحيبًا حارًا بمشروع القرار الذى اعتمده مجلس الأمن، وأضاف أنه يشعر بارتياح شديد لأنه ينص على الوقف التام والفورى للأعمال القتالية، ومن الأهمية الحيوية المطلقة أن يتوقف القتال الآن، واعتبر من وجهة نظره أن مشروع القرار سيتيح الفرصة لإبرام اتفاق لوقف مستدام ودائم لإطلاق النار فى الأيام القادمة، معتبرًا أن ذلك سيكون بداية عملية لحل المشاكل السياسية الأساسية فى المنطقة بالوسائل السلمية.

إلا أنه اعتبر أن التأخير فى صدور قرار لوقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن؛ مسألة تضع الأمم المتحدة فى مأزق، وتشكك فى جدية فاعليتها ودورها فى حل المشكلات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، كما أن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار فى وقت مبكر قد هز بشدة ثقة العالم بسلطته ونزاهته.

على جانب آخر، طالب أنان بالتوصل إلى وقف فورى للأعمال القتالية، من أجل السكان الأبرياء على الجانبين، الذين عانوا من آلام وخسائر فادحة لا لزوم لها، مشيرًا إلى الوضع الإنسانى المتدهور فى أثناء الحرب، فقد ذكر أن عدد الأطفال الذين فقدوا أرواحهم فى هذا الصراع يفوق عدد المقاتلين الذين لقوا حتفهم. ولقد حول القصف الإسرائيلى آلاف المساكن إلى حطام. كما دمر عشرات الجسور والطرق. وكان من نتيجة ذلك أن ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من السكان لا يمكنهم الوصول إلى الأمان، كما لا تصلهم إمدادات الإغاثة، ومثل هذا الدمار يعتبر مأساة فى أى وقت من الأوقات، ولكنه أشد قسوة الآن بالذات لأنه ألمّ بالشعب اللبنانى فى وقت كان يحرز فيه تقدمًا حقيقيًا نحو الإصلاح السياسى والانتعاش الاقتصادى[١١].

علاوة على هذا، أشار الأمين العام فى خطاب له أمام الجمعية العامة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أن الأمم المتحدة ذاتها كانت هدفًا للاحتجاج والعنف، على الرغم من الجهود الإنسانية التى تبذلها المنظمة، بما فى ذلك جهود حفظة السلام البواسل فى قوة الأمم المتحدة

المؤقتة فى لبنان (قوة اليونيفيل)، من أجل الوصول إلى السكان الذين وقعوا فى مرمى النيران، وتعين على قوة اليونيفيل أن تواجه حالة لم تكن مكلفة بها ولا مستعدة لها.

وفى هذا الصدد اعتبر الأمين العام أن القرار الذى سيعتمده المجلس ما هو إلا خطوة واحدة نحو النهج الشامل الذى تدعو إليه الحاجة، مشيراً إلى ضرورة منع اندلاع العنف وإراقة الدماء من جديد، وأن يكون المجتمع الدولى على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة المستدامين للتعمير السياسى والاقتصادى للبنان، وكذلك لعلاج الإطار الأوسع للأزمة فى المنطقة.

ويقول الأمين العام: «ويجب، بصفة خاصة، ألا ندير ظهورنا إلى إراقة الدماء والمعاناة والصعوبات التى ما برحت تعصف بالمدنيين الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية، ولا إلى الأخطار الناجمة عن صواريخ القسام التى ما زالت تهدد المجتمعات المحلية الإسرائيلية على حدود قطاع غزة». لا شك فى أن التقدم فى عملية السلام فى الشرق الأوسط سييسر حل الصراعات فى أماكن أخرى من المنطقة، والعكس صحيح؛ ولهذا يجب من الآن فصاعداً ألا تعالج شتى الأزمات فى المنطقة كلا على حدة أو على الصعيد الثنائى، وإنما كجزء من جهد كلى شامل، يأذن به المجلس ويطالب به لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها[١٢].

ويضيف، لقد أثبتت الأزمتان المتوازيتان فى لبنان وغزة مرة أخرى، على امتداد الأسابيع الماضية، أنه ليست هناك حلول عسكرية لهذا الصراع؛ فالحرب ليست استمراراً للسياسة بوسائل أخرى؛ فالحرب، على النقيض من ذلك، تمثل فشلاً ذريعًا للمهارة وسعة الخيال، وإطاحة بالسياسة السلمية من موقع السيادة الذى ينبغى أن تحظى به. إن المجلس، باتخاذه هذه الخطوة الأولى نحو إنهاء القتال فى لبنان اليوم، يؤكد تلك السيادة من جديد، كما يتوقع منه مؤسسو هذه المنظمة، وإن كان بعد تأخر.

والحلول السياسية وحدها هى التى ستكون مستدامة على الأجل الطويل. وما معاهدتا السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن إلا تعبيران عن الترتيبات والاتفاقات السياسية المستقرة. فعن طريق هاتين المعاهدتين حقق زعماء البلدان المعنية بشجاعة الاستقرار والسلام لشعوبهم على حدود كان يسودها العنف من قبل. ويتعين فى نهاية المطاف وضع ترتيبات مماثلة على أسس معروفة، على امتداد الحدود التى يدور حولها الصراع، والحلول الشاملة هى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى السلام الدائم[١٣].

ويذكر فى خطابه يوم ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ بمناسبة مناقشة مشروع القرار بشأن لبنان أن الأمم المتحدة تقف فى صف الحل العادل لجميع هذه القضايا. ونحن نقف فى صف الأمن للبنان، ولإسرائيل، وللمنطقة. ونحن نساند الحل الشامل؛ ولهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لعلاج كل المسائل والصراعات المنفصلة رغم ترابطها فى المنطقة، سواء أكانت ظاهرة أو كامنة. ولن تؤدى التأخيرات إلا إلى فقد المزيد من الأرواح، وتبديد المزيد من الآمال، وزيادة التردى فى هيبة وسلطة المجلس والمنظمة(١٤).

ويجب أن نحول دون تعرض شعب لبنان، وشعب إسرائيل والمنطقة بأسرها إلى المزيد من إراقة الدماء، الآن وفى الأشهر والسنوات القادمة. واعتبر أن لبنان وشعبه يستحقان ما هو أفضل من ذلك. إنهما يستحقان كل الدعم من الأمم المتحدة فى جهودهما للتخلص من أغلال التدخل الخارجى والصراع الداخلى. ويتطلب عمل هذا فى آن واحد تحقيق توافق الآراء الوطنى بين اللبنانيين، والتعاون البناء على أساس حسن النية المتبادل والحوار المستدام من جانب كل الأطراف والعوامل ذات الصلة على الصعيد القطرى، بما فى ذلك حكومتا سوريا وإيران.

اعتبر كوفى أنان أن مثابرة قوة اليونيفيل هى التى أدت إلى الحل الدبلوماسى الذى توصل إليه أعضاء مجلس الأمن، ولولا تلك المثابرة لتعين على مجلس الأمن أن يواجه احتمالا صعبا وهو انسحاب قوة اليونيفيل.

على جانب آخر تركز اهتمام كوفى أنان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان مشيراً إلى الاهتمام أولاً وقبل كل شىء بإعطاء القوافل الإنسانية والعاملين فى ميدان الإغاثة ضماناً حقيقيّا بالمرور الآمن والوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وما أن يتوقف القتال، سيبدأ التحدى الصعب الذى يتمثل فى مساعدة السكان على العودة إلى ديارهم بأمان وإعادة بناء حياتهم(١٥).

ومن الواضح أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة منذ بداية العدوان الإسرائيلى كان قاصراً على شجب العدوان، والدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان، وحث الأطراف المختلفة على التوصل إلى الحلول السلمية حتى يمكن وقف إطلاق النار. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أن حل الأزمة لا بد أن يكون فى إطار مجلس الأمن باعتبار أن له اليد الطولى فى قصر أمد الحرب وإنهائها بشكل يريح طرفى النزاع. وفى هذا تسليم

بدور مجلس الأمن بحل المشكلة، وأن الجمعية العامة لا يمكنها سوى تقديم المساعدات والإغاثات للطرف المتضرر.

(ب) بعد صدور القرار ١٧٠١

رأى كوفى أنان أن القرار ١٧٠١ يأتى فى الوقت اللازم، ويمثل خطوة حيوية الأهمية إلى الأمام. مؤكدًا على أهمية وحدة لبنان وشعبه، والعمل على تقديم كافة الوسائل اللازمة لمساعدة الشعب اللبنانى. ويضيف أن القرار ١٧٠١ فى صميمه يحرص بحق على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقًا لقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦). ويجب أن يقدم المجتمع الدولى إلى حكومة لبنان كل دعم ممكن حتى يتسنى لها ممارسة هذه السيادة. ويجب أن يكون بوسع الحكومة، من خلال قواتها المسلحة النظامية وقوات الشرطة الخاصة بها، أن تبسط سلطتها على كل أنحاء البلد وعلى كل حدودها، وبخاصة لمنع تدفقات الأسلحة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. ولن تكون هناك فرصة للاستقرار الدائم إلا إذا كانت هناك سلطة واحدة ومدفع واحد. ويجب أن تكون الدولة اللبنانية، مثلها مثل سائر الدول ذات السيادة، الجهة الوحيدة التى يمكنها أن تستخدم القوة على أراضيها. وهذا يعنى، بطبيعة الحال، حدوث انسحاب كامل وسريع لإسرائيل من الأراضى اللبنانية. ولدينا الآن سيناريو واضح لتحقيق ذلك.

جاء موقف الأمين العام أيضًا مباركًا لقرار مجلس الأمن معتبرًا أنه يمثل تطورًا هامًا. خاصة نشر قوات اليونيفيل فى جنوب لبنان وزيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى، ولكن إذا كان الجيش مستعدًا وراغبًا فى أداء هذه المهمة، فإن الحكومة ذاتها اعترفت بأنها بحاجة إلى المساعدة. وهذا يجعل من قرار المجلس بتعزيز ولاية قوة اليونيفيل وزيادة عدد أفرادها عنصرًا حيوى الأهمية فى هذه الصفقة.

ويرى أن قوة اليونيفيل تواجه مهمة جديدة، ربما تكون أكثر صعوبة وخطورة عن مهمتها السابقة، إذ يجب أن تكون قوة اليونيفيل قوية وفعالة لضمان الحيلولة دون حدوث أى فراغ بين انسحاب إسرائيل ونشر القوات اللبنانية. ومن الجلى أنها ستحتاج، إذا أريد منها الاضطلاع بهذه الولاية الجديدة، إلى زيادة قواتها بأقصى قدر من السرعة وتزويدها بقدرات عسكرية متطورة. ولا يمكن أن يتوانى المجلس فى ذلك، ولو دقيقة واحدة[١٦].

وهكذا اقتصر دور الأمين العام على حث أعضاء المجلس على التشاور معا عن كثب، وحثهم فى الوقت نفسه على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، الحالية والمحتملة، بغية توفير القوات الإضافية اللازمة بأسرع ما يمكن، قبل أن تفلت الحالة على أرض الواقع من زمام السيطرة. وحث المجلس على التأكد من أن قوة اليونيفيل تتوفر لها المعدات اللازمة.

ولقد دعا كوفى أنان جميع المانحين المحتملين الاستجابة بسرعة لطلبات الحكومة اللبنانية من المساعدة المالية فى كفاحها، لإعادة بناء بلدها الذى أصابه الدمار. وهو ما يتطلب ضرورة توافر ضمانات قوية بأن السلام فى هذه المرة سيكون دائمًا. والواقع أن هذه الضمانات شديدة الأهمية. ويجب ألا تقوم هذه الضمانات على وقف الأعمال القتالية أو نشر قوة سلام موسعة فحسب، وإنما أيضًا على حل المشاكل السياسية الأساسية، بما فى ذلك إطلاق سراح السجناء، بدءًا بالرهائن، وحل مسألة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)[١٧].

كذلك دعا الأمين العام فى صدد القرار ١٧٠١ إلى الاتصال بجميع العناصر الفاعلة الرئيسة الدولية والأطراف المعنية، لتقديم مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩، و١٦٨٠، بما فى ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما فى مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما فى ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن فى غضون ثلاثين يومًا. علاوة على هذا طلب واضعو القرار من الأمين العام سرعة تنفيذ التدابير التى تكفل لقوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها فى القرار ١٧٠١، ودعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى النظر فى تقديم إسهامات مناسبة إلى قوة الأمم المتحدة فى لبنان، والاستجابة على نحو إيجابى لما تطلبه القوة من مساعدة[١٨]. من ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن قرارات مجلس الأمن مرتبطة بآليات تنفيذها، ولو نظرنا إلى البند العاشر من القرار لوجدنا أنه يمنح الأمين العام للأمم المتحدة الكثير من الصلاحيات لاتخاذ الترتيبات الضرورية لوضع آليات مرتبطة أيضًا بتحقيق ضمانات أمنية للبنان وللمقاومة بأن لا تقدم إسرائيل على الاعتداء عليها. وفى نفس الوقت سيكون موضوع سلاح حزب الله شأنًا داخليًا لبنانيًا، لأن مشاركة قوات الجيش اللبنانى والقوات التابعة للأمم المتحدة سيكون فى الجانب الأهم من مهمتها الحيلولة دون وجود أعمال عسكرية عدائية، وحزب الله ملتزم منذ الهدنة التى تم التوصل إليها فى عام ١٩٩٦ بعدم مهاجمة المدنيين.

ثانيًا: موقف مجلس الأمن

أظهرت الحرب الإسرائيلية على لبنان مدى ضعف المجتمع الدولى أمام الاجتياح الإسرائيلى الواضح، وكذلك فشل المنظمة الدولية فى حل القضية، ومن ثم كان إصدار مجلس الأمن ستة وعشرين قرارًا دوليًا خاصًا بالحالة اللبنانية على مدار ثمانية وعشرين عامًا، ابتداءً بالقرار ٤٢٥ الصادر بتاريخ ١٩ ـ ٣ ـ ١٩٧٨ وانتهاءً بالقرار ١٧٠١ الصادر بتاريخ ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، تلك القرارات أثبتت إلى حد كبير التحيز الواضح من قبل المنظمة الدولية لإسرائيل وسعى مجلس الأمن للقضاء على القضية اللبنانية بشتى الطرق، وأظهر القرار الأخير بالذات حجم الاستقطاب الفرنسى ـ الأمريكى، فيما يخص معالجة الأزمة اللبنانية ـ الإسرائيلية دون تفعيل لدور الأمم المتحدة، وكان هذا واضحًا من صيغة القرار ١٧٠١ الذى كان مبينًا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، وضعف دوره فى حل هذا النزاع، وفى هذه الحالة ستركز الباحثة على القرار ١٧٠١؛ لأنه القرار الذى أوقف العمليات العدائية بين الجيش الإسرائيلى وحزب الله، إلا أن هذا القرار أثار الجدل والاختلاف حول حزب الله والقوات الدولية الموجودة فى الأمم المتحدة، فما هى طبيعة هذا القرار؟[١٩].

لم يكن قرار مجلس الأمن (١٧٠١) متوازنًا بالقدر المطلوب واللازم لنزع فتيل الأزمة اللبنانية، وقد جاء هذا القرار مليئًا بالألغام الموقوتة التى يمكن أن تنفجر فى أية لحظة، وربما السبب فى انحياز القرار وعدم توازنه يكمن فى تحول مجلس الأمن إلى مؤسسة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية التى تريد تشكيل العالم حسب مصالحها ومزاج قادتها الذين يفتقرون إلى الموضوعية.

ويبدو أن القرار ١٧٠١ صدر فى الأساس من أجل تعويض عجز القرارين ١٥٥٩ الصادر فى ٢٠٠٤، و١٦٨٠ الصادر فى ١٥ يونيو ٢٠٠٦ عن تجريد حزب الله من سلاحه، حيث طالب الثانى بتنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح الميليشيات بما فيها سلاح حزب الله، فى حين لم ينص القرار ١٧٠١ صراحة على نزع سلاح حزب الله. وفيما يلى نحاول رصد أهم ما يتضمنه هذا القرار من عناصر.

١ ـ اعتراف دولى بحزب الله

من المثير للانتباه أنه لأول مرة يشكل هذا القرار اعترافًا رسميًا ودوليًا بحزب الله كتنظيم رسمى ذى قاعدة عسكرية، وتبرز هنا بعض الملامح المميزة لهذا القرار ومنها:

- إنه حمل دعوة إلى وقف العمليات العدائية وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب اللبنانى وتعزيز القوات الدولية «اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى بنحو ١٥ ألف جندى، واستمرار عمل هذه القوات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وإسقاط العمل بموجب الفصل السابع الذى يدعو إلى استخدام القوة المسلحة فى تنفيذ القرار[٢٠].

- سعى القرار ١٧٠١ إلى ترحيل القضايا الجوهرية، مثل الإفراج عن الأسرى اللبنانيين، والانسحاب من مزارع شبعا، وكفر شوبا إلى مرحلة ما بعد وقف العمليات الحربية، واكتفى القرار بالنص على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة (كوفى أنان) فى ذلك الوقت أن يقوم بالتنسيق مع الأطراف الدولية والأطراف المعنية حول تقديم «اقتراحات» لتطبيق البنود المرتبطة باتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، و١٦٨٠ لعام ٢٠٠٦، بما فى ذلك نزع سلاح حزب الله، وترسيم الحدود الدولية بين لبنان وسوريا، خصوصًا الحدود المتنازع عليها غير الواضحة ومنها مزارع شبعا، وهذا تعمد مقصود يصب فى صالح إسرائيل، وليس فى صالح الحل الدائم والعادل للقضية[٢١].

- عدم تبنى القرار «المطلب اللبنانى» بشأن خطة النقاط السبع بأن تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا، ووضعها تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، إلى حين ترسيم الحدود السورية - اللبنانية.

- عدم النص فى القرار على تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، بل اكتفى بالنص على الإفراج الفورى غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين، واستخدام عبارة لا تحمل أى معنى للإفراج عن الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية وهى « تسوية أوضاعهم».

- تضمن القرار صيغًا عامة، ليس إلا دعوة للطرفين لوقف القتال وليس وقفًا دائمًا لإطلاق النار، أى أنه مجرد هدنة « قابلة للانفجار فى أية لحظة، أو فرصة إضافية لالتقاط الأنفاس لجولة أخرى».

- لم يحدد القرار ١٧٠١ موعدًا محددًا للانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى، كما لم يعين وقتًا محددًا لعملية انتشار القوات الدولية، التى لم تتشكل حتى وقت كتابة هذه الورقة بحدها الأقصى، وهو ١٥ ألف جندى. وفى هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكى بوش فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض فى ٢١ - ٨ - ٢٠٠٦ «إن هناك حاجة

ملحة لنشر القوة الدولية فى لبنان، وإن قراراً جديداً لمجلس الأمن سيصدر ليحدد مهمة القوات الدولية وإطار عملها فى لبنان» الأمر الذى يظهر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، ومن ثم تعطيل لبعض الآليات التى يستخدمها المجلس، حيث إنها تتوقف على الإرادة الأمريكية[٢٢].

٢ ـ إسرائيل وحقها فى العدوان

على الرغم من الترحيب الذى أبدته الحكومة الإسرائيلية لصدور هذا القرار، إلا أنها لم تتوقف عن مواصلة انتهاكها للقرار ومواصلة حصارها البرى والبحرى للبنان وانتهاك مجاله الجوى. ويؤكد ذلك ما أعلنه إيهود أولمرت «إن إسرائيل لم تكف عن ملاحقة حزب الله رغم وقف إطلاق النار، وهؤلاء لم يفلتوا. سنلاحقهم فى كل مكان وزمان، فهذا واجبنا الأخلاقى وليست لدينا النية للاعتذار، وطلب إذن من أحد، إن إسرائيل لن تغض الطرف عن أى خرق، ونحتفظ لأنفسنا بحق الرد بكل قوة حسب ما نراه مناسباً»[٢٣].

وجاءت الفقرة «٢» من القرار لتطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان، عند توقف الأعمال القتالية، بنشر قواتهما فى الجنوب اللبنانى، مع سحب إسرائيل جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز لهذا الانتشار.

كما أكدت الفقرة «٣» على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠، مع ممارسة كامل سيادتها حتى لا تكون هناك أية أسلحة دون موافقة حكومة لبنان، ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان[٢٤].

ومن اللافت للنظر أن الفقرات من ١ ـ ٧ من القرار والتى تتضمن وقف العمليات العدائية، ونشر الجيش اللبنانى والقوات الدولية فى الجنوب اللبنانى مع الانسحاب الاسرائيلى المتزامن مع هذا الانتشار، تمثل المرحلة الأولى من القرار. أما المرحلة الثانية من هذا القرار فتبدأ من الفقرة ٨ والتى تنص على:

ـ الاحترام التام للخط الأزرق من جانب الطرفين.

ـ اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما فى ذلك جعل منطقة الخط الأزرق ونهر الليطانى خالية من أفراد مسلحين أو معدات عسكرية، بخلاف حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما انتهت به الفقرة ١١.

ـ منع وجود قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة حكومته.

ـ منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة بلبنان بخلاف ما تأذن به حكومته.

ـ تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية فى لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل.

٣ـ صياغة القرار ١٧٠١ اختبار لضعف دور مجلس الأمن

من الواضح أن الصياغة التى جاء بها القرار ١٧٠١ يكتنفها الغموض والالتباس، وهو ما يوضح دور الولايات المتحدة البارز فى إخراجه على هذا النحو، وضعف دور مجلس الأمن فى إعمال الأحكام الخاصة بالفقرة السابعة من الميثاق، والخاصة باستعمال القوة فى الحالات التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وإنما اقتصر دور المجلس على الإدانة، وظهر ذلك جليّا فى التلاعب بصياغة القرار، ويمكن أن نلاحظ ذلك التلاعب فيما يلى[٢٥]:

ـ عبارة «بناء على طلبها» يمكن ترجمة هذه العبارة وكأن الأمر كله بيد الحكومة اللبنانية، فلا محاسبة، أو مراقبة من جانب الأسرة الدولية. غير أن هذا التعبير الهدف منه احترام سيادة الحكومة اللبنانية كوسيلة لدعم هذه السيادة، ولا يعنى أن الحكومة اللبنانية حرة فى عدم تنفيذ بنود القرار، ولن يحاسبها أحد.

ـ المادة «١١» من القرار ١٧٠١ تستخدم لفظ «يقرر» عند الحظر العسكرى وهى من الألفاظ المستخدمة بصفة عامة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من إسقاط هذا الفصل ـ الذى يجيز استخدام القوة لتنفيذ أى قرار ـ وهذا تشدد مقصود فى الصياغة.

ـ جاءت الفقرة «١» من القرار تنص على «أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التى ترفع علمها، بما يلى:

(أ) بيع أو تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأسلحة، وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع بما فى ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار سواء كان منشؤها من أراضيها أو من غيرها[٢٦].

(ب) تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأى تدريب أو مساعدة تقنية تتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة واستخدام المواد المدرجة فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه فيما عدا أن تدابير هذا المنع لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة، مما تأذن به حكومة لبنان، أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما أذنت به الفقرة «١١»[٢٧].

ويلاحظ أن هذه الفقرة يبدو أنها موضوعة بهذه الصياغة لإغلاق جميع المنافذ أمام حزب الله للحصول على أية أسلحة أو معدات عسكرية من أى مصدر حتى لا يمكن استرداد أراضيه، ومحاولة لإضعاف قوته، وتجريده من سلاحه.

ثالثا: الدور الأمريكى فى صياغة القرار

بالنظر إلى القرار ١٧٠١ والصياغة التى جاء بها على هذا النحو، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور البارز والأكبر فى صدور القرار على هذا النحو، وذلك بغرض إضعاف الأمم المتحدة، وبيان مدى سيطرتها على مجلس الأمن، فقد ظهر القرار على أنه انتصار سياسى لإسرائيل تعويضًا لخسارتها العسكرية أمام حزب الله. إن ظلمه بارز للعيان؛ حيث يمتنع عن إدانة عدوان إسرائيل الإجرامى، و لا يذكر سوى «هجوم حزب الله على إسرائيل» و«الأعمال الحربية بلبنان وإسرائيل» (كذا). ويعبر عن نفاق مكشوف حين يطالب إسرائيل بوقف «عملياتها العسكرية الهجومية»، دون حتى أن يوجب الرفع الفورى للحصار الذى تفرضه على لبنان ـ كما لو أن الحصار ليس عملية عسكرية هجومية.

ومن أجل إدراك ما هو على المحك، ينبغى تلخيص الأهداف المدعومة أمريكيًا التى كانت إسرائيل تسعى لتحقيقها فى هجومها على لبنان: فقد كان الهدف المركزى للهجمة الإسرائيلية، بالطبع، تدمير حزب الله. لقد حاولت إسرائيل تحقيق هذا الهدف عبر ثلاث وسائل رئيسة:

الوسيلة الأولى: تمثلت فى توجيه ضربة قاضية لحزب الله من خلال حملة قصف تستغل «التفوق الكامل واللامتساوى» الذى تحوز عليه إسرائيل فى قوة النيران. وقد استهدفت الحملة قطع طرق إمدادات حزب الله وتدمير الكثير من بنيته التحتية العسكرية (مخازن الصواريخ، منصّات إطلاق الصواريخ... إلخ)، والقضاء على عدد كبير من مقاتليه وقطع رأسه باغتيال حسن نصر الله وغيره من قادة الحزب الرئيسين.

والوسيلة الثانية: هدفت إلى تأليب القاعدة الشعبية الكبيرة لحزب الله فى أوساط الشيعة اللبنانيين ضد الحزب، وذلك عن طريق قيام إسرائيل بإلقاء مسئولية مأساتهم عليه عبر حملة حرب نفسية مكثفة. هذا الأمر كان يتطلّب بالطبع أن تُلحق إسرائيل كارثة ضخمة بالشيعة اللبنانيين عبر حملة قصف واسعة النطاق تؤدى إلى تدمير القرى وقتل وجرح آلاف المدنيين. لم تكن تلك هى المرة الأولى التى تلجأ فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى خطة من هذا النوع، تشكّل جريمة حرب نموذجية. فعندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ناشطة فى جنوب لبنان، فيما جرت تسميته «فتح لاند» قبل الغزو الإسرائيلى الأول فى عام ١٩٧٨، كانت إسرائيل تلقى بوابل من القنابل على المنطقة المأهولة المحيطة بكل مكان يطلق منه صاروخ واحد على الأراضى الإسرائيلية، بالرغم من أن الصواريخ كانت تُطلق من أراض قاحلة. وقد نجحت تلك الخطة آنذاك؛ إذ تملكت مجموعات كبيرة من سكان جنوب لبنان مشاعر النفور والاستياء تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ساهم آنذاك استمرار نفوذ القيادات الرجعية التقليدية وكذلك سلوك الفدائيين الفلسطينيين السيئ للغاية فى التبرؤ منهم واعتبارهم أغرابًا. أما الآن، ونظرًا لموقع حزب الله الأفضل بما لا يقاس فى وسط الشيعة اللبنانيين، فقد خيّل لإسرائيل أن بمقدورها تحقيق ما سبق أن نجحت فى ممارسته مع منظمة التحرير بمجرّد زيادة وحشية العقاب الجماعى و توسيع نطاقه[٢٨].

أما الوسيلة الثالثة: فقضت بتعطيل كلى وخطير لحياة اللبنانيين أجمعين وأخذهم رهائن بواسطة حصار جوى وبحرى وبرى، وصولاً إلى تأليبهم ضد حزب الله، خصوصًا المجموعات غير الشيعية، وبالتالى إيجاد مناخ سياسى يؤهل الجيش اللبنانى للتحرك عسكريًا فى مواجهة المنظمة الشيعية. لهذا السبب، أعلن المسئولون الإسرائيليون، فى بداية العدوان على لبنان، أنهم لا يريدون انتشار أى قوة غير الجيش اللبنانى فى الجنوب، ورفضوا بصفة خاصة نشر قوة دولية.

كان هذا المشروع فى الواقع هو الهدف الذى وضعته واشنطن وباريس منذ عملتا معًا على إصدار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ فى أيلول ٢٠٠٤، هذا القرار الذى طالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، وتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والمقصود حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى مخيمات اللاجئين.

لقد اعتقدت واشنطن أنه بمجرّد انسحاب القوات السورية من لبنان، سيكون الجيش اللبنانى، الذى تم تجهيزه وتدريبه من قبل البنتاغون خصوصًا، قادرًا على تفكيك حزب الله ونزع سلاحه. وقد انسحب الجيش السورى بالفعل من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥، لكن ليس بسبب ضغوط واشنطن وباريس، بل بسبب الاضطراب السياسى فى لبنان والتعبئة الجماهيرية التى ولّدها اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى شباط ٢٠٠٥.

غير أن توازن القوى فى البلد، فى ضوء التظاهرات الجماهيرية والتظاهرات المضادة، لم يسمح للقوى المتحالفة مع الولايات المتحدة بأن تفرض تسوية مسألة حزب الله بالقوّة. وقد اضطر هؤلاء الحلفاء أيضًا إلى خوض الانتخابات البرلمانية فى آيار ٢٠٠٥ فى إطار ائتلاف موسع مع حزب الله، ومن ثم إلى حكم البلد عبر حكومة ائتلافية تضم وزيرين من حزب الله. هذه النتيجة المحبطة دفعت واشنطن إلى منح إسرائيل الضوء الأخضر لبدء تدخلها العسكرى فى لبنان. ولم تكن تل أبيب بحاجة إلاّ للذريعة المناسبة لبدء عملياتها، وهذا ما وفرته عملية حزب الله على الحدود فى ١٢ تموز[٢٩]. قياسًا بالهدف المركزى والوسائل الثلاث السابقة، يبدو جليًا جدًا أن الهجوم الإسرائيلى كان فاشلاً بالكامل.

وأثناء الهجوم الإسرائيلى على لبنان، سارعت باريس إلى الدفاع عن هذا الموقف، وتبعتها واشنطن لكن فقط بعد إعطاء العدوان الإسرائيلى مزيدًا من الوقت من أجل محاولة تحقيق إنجاز عسكرى يحفظ ماء الوجه. وقد وُزع مشروع القرار الأول الذى أعدّته العاصمتان الفرنسية والأمريكية فى أروقة الأمم المتحدة فى ٥ آب، وتضمن محاولة سافرة لاعتماد الطرق الدبلوماسية من أجل تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عسكريًا. وبالرغم من إعلان مشروع القرار عن «دعمه القوى» لسيادة لبنان، فإنه طالب بفتح المطارات والمرافئ اللبنانية «لأغراض مدنية بحتة يمكن التحقق منها»، على أن يُفرض «حظر دولى على بيع أو توفير الأسلحة والعتاد العسكرى للبنان باستثناء ما تسمح به حكومته»، أو بعبارة أخرى: فرض حصار على حزب الله.

لقد أعاد مشروع القرار الأمريكى ـ الفرنسى التأكيد على القرار الدولى ١٥٥٩، ودعا إلى إصدار قرار إضافى يتيح «بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نشر قوة دولية بتفويض من المنظمة الدولية تساند القوات المسلحة والحكومة اللبنانية فى توفير بيئة آمنة وتساهم فى تنفيذ وقف النار الدائم، وإيجاد حل طويل الأمد». هذه الصيغة غامضة جدًا

لدرجة أن معناها الوحيد الممكن بالفعل هو نشر قوة دولية يحق لها شنّ العمليات العسكرية (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) من أجل تنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة، بالتعاون مع الجيش اللبنانى. علاوة على ذلك، لا شيء فى مشروع القرار يفرض على هذه القوّة البقاء جنوبى نهر الليطانى، وهى المنطقة التى يقضى مشروع القرار بأن تكون خالية من سلاح حزب الله، وقد طالبت بها إسرائيل بعدما فشلت فى التخلص من حزب الله فى باقى أرجاء لبنان. وذلك يعنى أن القوة التابعة للأمم المتحدة كان بالإمكان أن تُدعى للعمل ضد حزب الله فى سائر أنحاء لبنان[٣٠].

بيد أن الإنجازات الإسرائيلية على الأرض لم تكن كافية لتمرير مشروع القرار هذا، ولذلك لم يلق قبولاً. فقد عارضه حزب الله بقوة، وأوضح أنه لن يقبل بأى قوة دولية غير قوات اليونيفيل المنتشرة على الحدود اللبنانية مع إسرائيل (الخط الأزرق) منذ عام ١٩٧٨؛ وقد أبلغت الحكومة اللبنانية معارضة حزب الله إلى المعنيين وطالبت بإجراء تعديلات على مشروع القرار، بدعم من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. ولم يبق لدى واشنطن أى خيار سوى مراجعة المشروع الذى ما كان مجلس الأمن ليقرّه بأية حال. وعلاوة على ذلك، فإن حليف واشنطن الرئيس الفرنسى جاك شيراك أعلن قبل انتهاء القتال أن نشر القوات الدولية مستحيل من دون الاتفاق المسبق مع حزب الله[٣١].

لذلك، أعيدت مراجعة المسودة والتفاوض حولها، فى حين طالبت واشنطن إسرائيل بالتلويح بتنفيذ عملية برية كبرى والمباشرة فعليًا بهذه العملية كورقة ضغط تسمح لواشنطن بالتوصل إلى أفضل اتفاق ممكن من وجهة نظرها. ومن أجل تسهيل الاتفاق على صيغة تؤدى إلى وقف النار الذى أصبح أمرًا ملحًا لأسباب إنسانية، وافق حزب الله على انتشار ١٥ ألف جندى لبنانى جنوبى نهر الليطانى وتليين موقفه العام. وبذلك أصبح بالإمكان الدفع بالقرار ١٧٠١ قدمًا داخل مجلس الأمن فى ١١ آب.

أما التنازل الأساسى الذى قدمته واشنطن وباريس، فكان التخلى عن مشروعهما القاضى بتشكيل قوة جديدة متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فبدلاً من ذلك، سمح القرار «بزيادة تعداد قوات اليونيفيل إلى حد أقصى قدره ١٥٠٠٠ جندى»، بما يعنيه ذلك من تجديد للقوة الدولية الحالية ومضاعفتها. غير أن الخدعة الرئيسة التى تضمّنها القرار تكمن فى إعادة تعريف مهمة هذه القوة بما يخوّلها «مساعدة الجيش اللبنانى على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنشاء منطقة بين الخط

الأزرق ونهر الليطانى خالية من أى أفراد مسلحين أو معدّات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل». فاليونيفيل تستطيع الآن «اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات فى مناطق نشر قواتها، وكما ترتئى فى حدود قدراتها، لضمان ألاّ تُستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أى نوع»[٣٢].

والحال أنه إذا ما تم دمج الصيغتين السابقتين فإنهما تشكلان نصّا قريبًا جدّا من تفويض بموجب الفصل السابع، أو على الأقل يمكن تفسيرهما على هذا النحو. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ١٧٠١ وسّع نطاق مهمات اليونيفيل إلى خارج مناطق انتشارها كى تتمكن من «مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها» فى جهودها لـ«تأمين حدوده (لبنان) وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان من دون موافقتها (الحكومة)» وبالطبع ليس المقصود من هذه العبارة حدود لبنان مع إسرائيل بل حدوده مع سوريا التى تمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب[٣٣].

ـ بالنسبة لقوة الفصل

إن القرار ١٧٠١ غنى بصيغ ملتبسة عن قصد، على نحو يتيح التأويل طبق مهمة حربية محكومة فعلاً بالفصل السابع من الميثاق، الذى كانت واشنطن وباريس تشيران إليه مباشرة فى مشروع قرارهما الموزع فى ٥ أغسطس، والذى لقى رفض حزب الله وحكومة لبنان. وإزاء تلك الاعتراضات تخلت واشنطن عن فكرة قوة دولية جديدة بلبنان، مكتفية باليونيفيل القائمة أصلاً بلبنان. غير أن التفويض المسند لقوات اليونيفيل مشوه للغاية، لا فى الاتجاه المشار إليه آنفا وحسب، بل حتى بشأن منطقة عملها، لأنه سُمح لقوات اليونيفيل ٢ بالانتشار على الحدود بين لبنان وسورية وبمراقبة منافذ لبنان جوّا وبحراً[٣٤].

وبالنظر إلى طبيعة القرار يمكن أن نلاحظ ما يلى:

١ ـ أن القرار لم يعكس «خطة النقاط السبع» التى قدمتها الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن، وهو يكشف الاستخفاف المتعمد بهذه الخطة العربية من جانب الولايات المتحدة المسيطرة على مجلس الأمن والموجهة لقرارته.

٢ ـ أن القرار حمل حزب الله وحده مسئولية الحرب، وتدمير البنية التحتية للبنان، وتجاهل إدانة إسرائيل فى هذا الصدد.

٣ ـ تحدث القرار عن إطلاق غير مشروط لسراح الجنديين الإسرائيليين، ولم يربط بينهما وبين الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، للإيحاء بأن إسرائيل حصلت سياسيًا على ما لم تحصل عليه عسكريًا لتحسين صورتها أمام العالم.

٤ ـ تحدث القرار عن وقف العمليات العسكرية وليس عن وقف إطلاق النار، والفارق بينهما واضح، إذ أن الأولى تمثل شكلاً من أشكال الهدنة التى تعطى إسرائيل الفرصة لمواصلة عدوانها بحجة الدفاع عن النفس.

٥ ـ تحدث القرار عن نشر الجيش اللبنانى وقوات الأمم المتحدة « اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى، مع انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل مواز لهذا الانتشار، ولم يتحدث عن انسحاب فورى دون قيد أو شرط، وهو ما يعنى أن القرار صدر لمكافأة المعتدى والمحتل الإسرائيلى، وإعطائه فرصة إضافية للعدوان على لبنان، وتثبيت احتلاله، ومواصلة انتهاكه لهذا القرار إلى حين تمام الانتشار.

٦ ـ أن المنطقة الأمنية العازلة التى أشارت إليها الفقرات ٢، ٣، ٨ من القرار ١٧٠١ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى، استهدفت استبعاد المقاومة منها، لحماية شمال إسرائيل.

٧ ـ يرمى هذا القرار إلى تجريد حزب الله من كل أسلحة المقاومة، إذ أن الكثير من فقراته الـ ١٩ تدور حول هذا الهدف، الذى لم ينص عليه صراحة فى هذا القرار[٣٥].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القرار إعطاء إسرائيل ما لم تستطع تحقيقه فى ساحة المعركة، فقد وضعت إسرائيل أمامها أهدافا متدرجة بداية من الادعاء بأن هدفها الأساسى هو تحرير الجنديين الأسيرين لدى حزب الله، وصولاً إلى الادعاء بأنها تريد تفكيك حزب الله وضرب بنيته التحتية ونزع أسلحته، ولعل إسرائيل تأثرت بالعقلية العربية فى المنطقة، تلك العقلية التى تضع نصب عينيها أهدافًا متضاربة[٣٦].

حيث تطمح إسرائيل كذلك مثلاً إلى وضع لبنان تحت وصاية الأمم المتحدة أى احتلال لبنان بقوات دولية ترفع راية الأمم المتحدة وتحقق أهداف إسرائيل فى أن يصبح جيش لبنان كله مثل جيش جنوب لبنان الذى كان يقوده أنطوان لحد بعد موت مؤسسه الأول سعد حداد.

لقد تحدث قرار مجلس الأمن عن ضرورة الإفراج غير المشروط عن الجنديين، ولم يتحدث باللهجة نفسها عن الأسرى اللبنانيين، بل قال إنه «يشجع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل» أى أن القرار يعتبر الأسرى اللبنانيين سجناء أو مجرمين وليسوا أسرى حرب يجب الإفراج عنهم بمجرد أن تضع الحرب أوزارها حيث تتم عمليات تبادل الأسرى كما جرت العادة فى كل الحروب[٣٧]. وقد طالب القرار بأن تفرض الحكومة اللبنانية سيطرتها على الأراضى اللبنانية فى الوقت الذى يضع فيه قيودًا على تزويد لبنان بالأسلحة التى تمكن الجيش اللبنانى من الدفاع عن الوطن أمام أى غزو خارجى، أى أن القرار يريد جعل لبنان منطقة مستباحة يمكن الدخول إليها بالقوة والخروج أو عدم الخروج منها حسب مزاج المعتدى، وهم يطالبون الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله، والسؤال المنطقى هنا: إذا كان ثلاثون ألفًا من جنود (الجيش الذى لا يقهر) لم يستطيعوا بعد ثلاثة وثلاثين يومًا من القتال الشرس والضارى نزع سلاح حزب الله، أو تحقيق أى من الأهداف التى حددتها حكومة إسرائيل، هل يستطيع الجيش اللبنانى بعتاده المتواضع أن يحقق لهم ما عجزوا عن تحقيقه؟ أم أنهم يريدون إشعال نيران فتنة داخلية فى لبنان تعيد إلى الأذهان مآسى الحرب الأهلية السابقة، تمامًا كما حاولوا فى فلسطين أن يضغطوا على قيادة السلطة كى تقوم بنزع سلاح حركة حماس بهدف إشعال فتيل حرب أهلية توقع بين فصائل المقاومة حتى تدمر بعضها[٣٨].

فى حقيقة الأمر، لا توجد قوة تستطيع نزع سلاح حزب الله أو حتى مجرد المطالبة بنزعه ما لم يتم تحرير كافة الأراضى اللبنانية والأسرى اللبنانيين والعرب الذين تم أسرهم من الأراضى اللبنانية، وما لم يكن للبنان جيش قوى يمكنه حماية أرض لبنان وكرامة المواطن اللبنانى، لقد قالها السيد حسن نصر الله بوضوح: «لن تتوقف المقاومة ما دام هناك جندى محتل فوق أرض لبنان وما دامت مزارع شبعا تحت الاحتلال وما لم يتم الإفراج عن الأسرى، على الأمم المتحدة أن تضع الأمور فى نصابها وأن تتخذ قرارات متوازنة وغير منحازة حتى يعم السلام المنطقة[٣٩]، وأن تستخدم البند السابع إن كانت جادة فى إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المهملة فى الأدراج منذ عام ١٩٤٨ قبل مطالبة الضحية بتنفيذها».

كما ينص القرار على اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، بدلا من تقديم أولمرت وعمير بيريتس إلى محكمة جرائم الحرب الدولية كما

فعلت أمريكا مع ميلوسوفتش الذى لا تقاس جرائمه بما حدث فى لبنان، وبدلاً من إلزام إسرائيل بدفع تعويضات عما ألحقته من أضرار بالمدنيين وممتلكاتهم دون ذنب اقترفوه سوى أنهم لبنانيون لم يثوروا ضد حزب الله كما توقع المخطط الإسرائيلى، كيف يمكن تطبيق القرار وأولمرت يهدد فى خطابه أمام الكنيست بملاحقة قادة وعناصر حزب الله وبأنه سيعاقبهم وكأنهم رعايا إسرائيليون خرجوا على القانون الإسرائيلى، وكيف يمكن للوضع أن يستقر مع استمرار الحصار البرى والبحرى والجوى على لبنان؟ أى منطق هذا؟ وأى عالم هذا الذى تريده أمريكا ومجلس أمنها الدولى؟ قرار مجلس الأمن يراوح مكانه ويدور فى حلقة مفرغة تتركز فى بؤرتها هواجس نزع سلاح حزب الله من خلال التركيز على القرارات العربية والدولية التى تدعم مثل هذا التوجه دون الاهتمام بمستقبل لبنان(٤٠).

وفى الفقرة التنفيذية رقم ١٨ يشدد المجلس على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس قراراته السابقة ٢٤٢ والمؤرخ فى ٢٢ تشرين الثانى ١٩٦٧، ورقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣، ولكنه يعود فيشطب هذه الفقرة حين يلحق بها الفقرة ١٩ التى يقرر فيها إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى، لتظل المشكلة على حالها أربعين سنة أخرى(٤١).

رابعًا: نظرة مستقبلية لدور الأمم المتحدة

إجمالاً، يتمثل جوهر ذاك القرار فى معاملة لبنان كما لو كان هو المعتدى، إنه، بهذا المعنى، محاولة لمواصلة حرب إسرائيل ضد لبنان بشكل آخر، محاولة قد تستتبع عمليات حربية فى الأمد القريب أو المتوسط. ليس المقصود رفض وجود قوات الفينول على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل. فتلك القوات قائمة منذ ١٩٧٨ ومقبولة من القوى السياسية اللبنانية برمتها. ورغم انعدام فعاليتها الجلى فى حماية لبنان ضد تعديات إسرائيل على سيادته، وبقائها مكتوفة الأيدى أمام اجتياح إسرائيل للبنان فى العام ١٩٨٢ واحتلاله طوال ثمانى عشرة سنة، تظل تلك القوات شاهداً ثميناً على أشكال انتهاك السيادة. إنما المطلوب:

١ ـ رفض ما يمثله القرار ١٧٠١ من تحريف بالغ وخطير لمهمة قوات اليونيفيل.

٢ ـ معارضة استعمال قوات اليونيفيل ٢ وغطاء الأمم المتحدة لمواصلة الحرب من أجل أهداف إسرائيل وواشنطن وباريس المشتركة بلبنان.

إن ما يحبك هو تكرار ممارسة معبرة عن طبيعة الأزمة الحديثة باستعمال الأمم المتحدة ورقة توت للتغطية على عمليات عسكرية تشنها واشنطن وحلف شمالى الأطلسى وحلفاء آخرين، كما يحدث بأفغانستان منذ العام ٢٠٠١ [٤٢].

يقضى المنطق بأن تُؤلف قوة فصل من جنود بلدان محايدة. والحال أن واشنطن وباريس ليستا محايدتين بأى وجه فى النزاع اللبنانى. ولا يمكن اعتبار أى قوة متحالفة مع واشنطن محايدة فى نزاع بين أحد حلفاء واشنطن الرئيسين ودولة أخرى. ينطبق هذا على قوات كل البلدان الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى، المتحالفة طبق الأصول مع الولايات المتحدة؛ لذلك يتعين على كل قوة متمسكة بالسلم فى الشرق الأوسط، ومتخوفة من مشاريع الولايات المتحدة بهذا الجزء من العالم، معارضة إرسال ووجود قوات بلدان أعضاء فى حلف شمال الأطلسى بلبنان، لا سيما أن إسرائيل تعطى نفسها حق رفض مشاركة بلدان لا تلائمها فى اليونيفيل [٤٣].

القرار ١٧٠١ الذى تبنّاه مجلس الأمن الدولى فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ لا يرضى على نحو كلى إسرائيل، كما لا يرضى واشنطن، وكذلك حزب الله. هذا لا يعنى أنه «عادل ومتوازن»، بل هو مجرد تعبير مؤقت عن مأزق عسكرى. لم يكن ممكنًا لحزب الله أن يُلحق هزيمة عسكرية كبيرة بإسرائيل، فهذا احتمال لم يكن واردًا نظرًا لتوازن القوى المتفاوت جدًا، مثلما كانت هى حال المقاومة خلال الحرب الفيتنامية التى لم يكن بوسعها أن تلحق هزيمة عسكرية كبيرة بالولايات المتحدة. لكن فى المقابل، لم تتمكّن إسرائيل من إلحاق هزيمة عسكرية كبيرة بحزب الله، أو أية هزيمة على الإطلاق. وبهذا المعنى، فحزب الله هو المنتصر السياسى الحقيقى بكل تأكيد، فيما إسرائيل هى الخاسر الحقيقى فى حرب الأيام الثلاثة والثلاثين التى اندلعت فى ١٢ تموز.

والظلم صارخ بنفس القدر عندما يُفترض ألا تستعمل مناطق انتشار قوات اليونيفيل الجديدة ـ التى لا تنتشر على نحو لافت سوى على أراضى البلد المحتل ـ للقيام بـ«أنشطة عدوانية من أى نوع كان». ولا ينبس القرار ١٧٠١ بأية كلمة حول حماية أراضى لبنان من التعديات المتكررة من إسرائيل، تلك القوة المحتلة للبنان طوال ثمانى عشرة سنة (ناهيك عن الجزء من الأراضى المحتلة منذ العام ١٩٦٧) [٤٤].

لقد بذر القرار ١٧٠١ بذور حرب جديدة وواسعة النطاق فى المنطقة، فهناك الكثير من الفجوات فى هذا القرار، والتى ستكون مصدر خلاف ومحل اجتهادات مختلفة فى

التأويل والتطبيق، كما أن الجيش الإسرائيلى سيظل أسير الرغبة فى استرداد هيبته التى مس بها حزب الله، ولم تنجح أمطار الصيف فى غزة فى أن تحافظ على هذه الهيبة؛ لأن الرياح العكسية أعادت هذه الأمطار إلى مصدرها، بانتظار أمطار الشتاء وحرب قادمة ربما تفرز هزيمة جديدة لقادة إسرائيل؛ لأن ما جرى فى لبنان خلال أكثر من شهر يمكن اعتباره (أم الهزائم) التى ستنتج هزائم جديدة وكأن عصر الهزائم الإسرائيلى قد بدأ أمام فئة قليلة تتسلح بعقيدة راسخة وعزيمة صلبة كالفولاذ، وهذا ما تؤكده الوقائع على الأرض فى عصر الإسلام الأول وفى العصر الحالى[٤٥].

***

خاتمة

إن الأمم المتحدة، كمنظمة دولية مسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين بدت منحازة فى مواقفها المتكررة لصالح الطرف الإسرائيلى، نتيجة للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن. ومن ثم، ساهمت هذه الحرب فى إلحاق المزيد من الخسائر بمصداقية المنظمة الدولية، وأفرزت مزيداً من الدعاوى لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة توسيع العضوية فى مجلس الأمن، لتصبح أكثر تمثيلاً للقوى المتعددة فى النظام الدولى، وتحديداً طريقة اتخاذ القرارات. لقد أصبح الفيتو بمثابة السيف المسلط على رقبة العدالة بدلاً من أن يكون وسيلة للحفاظ على التوازن الدولى. فضلاً عن ذلك، أبرزت هذه الحرب التناقض الواضح بين فروع وهيئات المنظمة الدولية، فبينما أدان مجلس الأمن حزب الله واعتبره المسئول عن هذه الحرب، وهو ما وضح فى القرار ١٧٠١، وكذلك موقف الأمين العام والذى اعتبر أن حل الأزمة لا بد وأن يأتى من مجلس الأمن، قاصراً دوره على إدانة العدوان ودعوة المجتمع الدولى إلى تقديم المساعدة إلى لبنان، جاء على النقيض موقف مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإدانة للجرائم والمجازر الإسرائيلية فى لبنان والأراضى العربية المحتلة، وطالب بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق فيها. كما انتقد منسق الشئون الإنسانية فى الأمم المتحدة يان إيغلاند، إسرائيل بشدة لإسقاطها مائة ألف من

القنابل العنقودية على لبنان، معظمها فى الساعات الاثنتين والسبعين الأخيرة للحرب التى استمرت ٣٤ يومًا، أى بعد أن كان التوصل إلى اتفاق لوقف القتال حتميا. ووصف إيغلاند هذه المعلومات التى صدرت عن «مركز تنسيق حركة الألغام» التابع للأمم المتحدة بأنها «مثيرة للصدمة وتدل على وضع غير أخلاقى بتاتًا»[٤٦].

من جانب آخر أدانت منظمة العفو الدولية العدوان الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين، ووصفت ما قامت به إسرائيل من مجازر بأنها جرائم حرب تستحق العقاب عليها[٤٧].

***

الهوامش :

١ ـ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFBAE638-36B0-44D6-BB9A-936764EFBFD0.htm

٢ ـ د. حسن نافعة، «الأمم المتحدة ونهاية رئاسة أنان لها»، حديث لقناة العربية بتاريخ ٢٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

٣ ـ مصطفى مالك، الأمم المتحدة بين الإخفاقات الراهنة وضرورات الإصلاح، حديث لقناة العالم، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٤ ـ انظر: ملحق حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩ .

٥ ـ عبد اللطيف مهنا، القرار ١٧٠١ أمريكا علقت حربها الإسرائيلية . . انتصرت فكرة المقاومة، ١٢ ـــ ٨ ـــ ٢٠٠٦ . http://www.maktoobblog.com/abdullatifmuhanna?preDate=2006-08-12%2013:14:00&post=73795

٦ ـ د. يوسف مكي، تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، نشرة التجديد العربي، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ . http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16795

٧ ـ د. جعفر عبد السلام، مجلس الأمن الدولى بانتظار إنجاز إسرائيلى على الأرض، حديث لقناة العالم، ٢٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٨ ـ د. عزت سيد أحمد، متى يثور الثور الأحمر، وهل تستطيع الحكومة اللبنانية استيراد الأسلحة . http://www.arabiancreativity.com/resist43.htm

٩ ـ جريدة الحياة، ١٥ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ .

11 - UN.Documents, 11-10-2006.

١٢ ـ جريدة الحياة، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٤ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٥ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن ـ مشروع القرار بشأن لبنان، الجمعة ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، منشورات الأمم المتحدة، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٤ .

١٦ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص٥ .

١٧ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

18 - The Security Council Decisions and Resolution(S/Res/1680/2006)Session 5440, 17-5-2006.,p. 2.

19- The Security Council Decisions and Resolution (S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, 11-8-2006, p. 1-4.

20- The Security Council Decisions and Resolution (S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, Op.Cit., p. 6.

٢١ ـ خليل العنانى، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٤ .

٢٢ ـ د. عبد الإله بلقزيز، فيما كسبته المقاومة فى الحرب على لبنان، نشرة التجديد العربى، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16808

٢٣ ـ عبد المالك سالمان، إلى أين يتجه الصراع فى جنوب لبنان بعد قرار وقف الحرب، نشرة التجديد العربى، ١٤ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16185

٢٤ ـ خليل العنانى، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦ .

٢٥ ـ إلياس عطا الله، «حزب الله ولبنان إلى أين؟»، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ راغدة درغام، إسرائيل وحزب الله خاسران فى حرب لم تستكمل، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ «استعدوا للجولة المقبلة»، جيروزاليم بوست، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٩ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ٢١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، «قراءة نقدية فى قرار مجلس الأمن ١٧٠١»، مجلة الأزهر، الجزء التاسع، السنة التاسعة والتسعون، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٥٠٦ ـ ١٥١٠ .

٣١ ـ جلال عارف، «التحدى الأصعب بعد الانتصار»، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ نبيل شبيب، «قرار ١٧٠١ محاولة جديدة للقضاء على المقاومة»، إسلام أون لاين، ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٣ ـ محمد أيوب، «قرار مجلس الأمن ١٧٠١ والحرب القادمة»، الحوار المتمدن، العدد ١٦٤٤، ١٦ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ تحليل مسألة «قوات الفصل» نشرة المعلومات بتاريخ ١٠ آب ٢٠٠٦ : «طرح مسألة قوات الفصل» فى مسودة القرار الفرنسى ـ الأمريكى لإنهاء القتال ـ المعطيات فى الخلفية وفحص الدلالات. تحليل مسودة مشروع القرار الأمريكى ـ الفرنسى المقدمة إلى مجلس الأمن لإنهاء المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله المعطيات الأساسية وفحص الدلالات». مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، لبنان، ١٥ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=431&sid=39&ssid=0

٣٥ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، قراءة نقدية فى قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١٠ .

36 - http://www.rezgar.com/m.asp?i=508
٣٧ ـ د. يوسف كامل إبراهيم، القرار ١٧٠١ لم يحل جوهر القضية الحقيقى، نشرة التجديد العربى، ٢ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16711
٣٨ ـ جلبير أشقر، لبنان : « القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل»، جريدة المناضل، العدد ٢١٧١، ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ .
٣٩ ـ عبد الله حمودة، « فى الموضوع سبع حقائق»، جريدة الوطن، عمان، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alwatan.com/graphics/2006/08aug/15.8/dailyhtml/opinion.html
٤٠ ـ أحمد نوار، جولة جديدة من الحرب على لبنان محاولات لتجميل صورة إسرائيل عسكريا وسياسيا، العرب أون لاين، ١٨ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2006%5C08%5C08-25C823.htm&dismode=x&ts=18/09/2006%2007:31:39%20%D8%B5
41-http://www2.swissinfo.org/sar
Swissinfo.html?siteSect=105&sid=6974010&cKey=1155634737000
٤٢ ـ د. دياب نصر، وضعت الحرب أوزارها . . فانطلقت المعركة السياسية، شبكة الإنترنت للإعلام العربى، ٢٣ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
٤٣ ـ جلبير أشقر، لبنان : القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل، مرجع سبق ذكره.
٤٤ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
٤٥ ـ بشارة مرهج، الحرب على لبنان ومسئولية الأمم المتحدة، نشرة التجديد العربى، ١٥ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٦ .
46 - http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5300000/5300588.stm
٤٧ ـ د. حسن نافعة ، «التداعيات الدولية»، المستقبل العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

***

ملحـــق

تقرير كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩

الآتى النص الحرفى للتقرير الرابع نصف السنوى للأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان حول تطبيق القرار ١٥٥٩ الذى وزعه على أعضاء مجلس الأمن الدولى.

التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦

مقدمة

- هـذا التقـرير هـو تقـريرى نصـف السنوى الرابع إلى مـجلـس الأمن عن تنفـيـذ القـرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- فى الأشـهـر السـتـة التى انقـضت منذ تقـريرى الأخـيـر فى ١٩ نيسـان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، شـهـد لبنـان فـى البـدء جـمـودًا، ثم تدهـورًا شـديدًا وعـدم استقرار مديد.
- وقد استؤنف الحوار الوطنى اللبنانى فى ٢٨ نيسان (إبريل)، ثم فى ١٦ آيار (مايو)، من أجل مناقشة المسألتين الباقيتين على جدول الأعمال، وهما الرئاسة اللبنانية وأسلحة «حزب الله» فى جو سياسى متصاعد التوتر فى الداخل، وفى العلاقات اللبنانية السورية على السواء.
- فى ١ و٢ حزيران (يونيـو)، حدثت مظاهر اعتراض واشتباكات بعدما ظهر برنامج تلفزيونى يسخر من الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وسدّ شبان من ضواحى بيروت الجنوبية الطريق إلى مطار بيروت بحرق إطارات، واشتبكوا مع شبان من الضواحى الشمالية الشرقية.

- فى هذا السياق اجتمعت هيئة الحوار الوطنى فى ٨ حزيران (يونيو) واتفق الزعماء السياسيون اللبنانيون فى الجلسة على «ميثاق سلوك» مكتوب ينص على أنهم يمتنعون عن تبادل الهجوم من أجل تخفيف التوتر السياسى والطائفى المتصاعد. وفى ٢٩ حزيران (يونيو) اجتمعت هيئة الحوار الوطنى لآخر مرة حتى الآن، وتأجلت الجلسات لعدم إحرازها أى اتفاق آخر.

- فى ١٢ تموز (يوليو) هذه السنة، بدأ القتال بين إسرائيل وحزب الله، بعدما شن حزب الله هجومًا بلا استفزاز، عبر الخط الأزرق، وخطف جنديين إسرائيليين وقتل العديد. ولقد وصفت مجرى الصراع وعواقبه فى تقاريرى الأخرى فى شأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (٢٣/ ٢٠٠٦/ ٦٧٠) و(س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠) وهو قرار اعتُمد فى ١١ آب (أغسطس)، وأدى إلى وقف قتال مستمر منذ ١٤ آب (أغسطس).

- وظلّ المناخ السياسى المتوتر مسيطرًا فى لبنان. وفى وسط هذا المناخ، عادت أجواء السنة الماضية التى شهدت حوادث اغتيال وأعمال إرهابية متكررة، ونجا مسئول أمنى لبنانى كبير من محاولة اغتيال وهو يقود على طريق فى جنوب لبنان فى ٥ أيلول (سبتمبر). وقتل ٤ من مساعديه وحراسه فى الهجوم، وجرح خمسة.

- فى ساعات الصباح الأولى يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر)، أصيب ٦ مدنيين لبنانيين بجروح حين أطلقت ٣ صواريخ نحو مبنى فى وسط بيروت بالقرب من مقر الأمم المتحدة والسرايا الكبيرة، حيث مكاتب رئاسة الوزراء. وأعقب هذا الحادث المقلق هجومين آخرين بصواريخ مماثلة وقنابل يدوية على مخافر للشرطة فى لبنان، لم يسفرا عن إصابة احد. وفى أعقاب الهجمات الأخيرة عززت حكومة لبنان قوى الأمن الداخلى بثمانمائة رجل.

تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

- منذ أن أقرّ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ حدث تقدم كبير فى اتجاه تطبيقه الكامل، ففى نيسان (إبريل) ٢٠٠٥ اكتمل سحب القوات السورية تمامًا، مع الموجودات العسكرية، وجهاز الاستخبار العسكرى. وبعيد ذلك عُقدت انتخابات تشريعية حرة ونزيهة فى لبنان[1]. وفى تقريرى الأخير فى ١٩ نيسان

(إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٩٨) ذكرت أن الاتفاق الذى أحرز فى هيئة الحوار الوطنى، أحدث تقدمًا كبيرًا نحو تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً.

- أحرز تقدم إضافى فى الأشهر الأخيرة، مع الانتشار التاريخى ذى المغزى الذى نفذه الجيش اللبنانى فى جنوب لبنان أول مرة فى ثلاثة عقود. وفوق هذا اتخذت الوحدات اللبنانية مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، وانتشر منها عدد كبير على الحدود مع سوريا. وتعد هذه الخطوات تقدمًا مهمًا نحو استكمال بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأرض اللبنانية، وتطبيق بنود القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً، ولا سيما البنود التى تدعو إلى تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسى احترامًا كاملاً، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها.

انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة فى لبنان

- فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، ذكرت، وفق معلومات الأمم المتحدة، أن القوات الأجنبية الوحيدة المنتشرة فى لبنان الآن هى العاملة تحت علم قوات الطوارئ فى الجنوب «يونيفيل». وقد عادت القوات الإسرائيلية التى دخلت لبنان فى النزاع الأخير إلى خلف الخط الأزرق فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) باستثناء بقائها فى قرية الغجر المقسومة. وأتوقع أن ينتهى وجودها قريبًا فى إطار نقاش ثلاثى عن ترتيبات أفق لهذه القرية [٢].

سيادة لبنان وسلامة أرضه ووحدته واستقلاله السياسى، جهاز الاستخبار السورى ونشاطه فى لبنان.

- أخبرتنى الحكومة اللبنانية أن جهدها لتعزيز سيطرتها التامة على أجهزة الأمن مستمر. وقد أسقطت فى بعض الأحيان ادعاءات مفادها أن نشاط الاستخبار السورى لا يزال مستمرا فى لبنان. وممن استبعد هذا الأمر حكومة لبنان نفسها [٣].

إنشاء تمثيل دبلوماسى متبادل

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، اعتمد مجلس الأمن قراره

١٦٨٠ (٢٠٠٦) فى ١٧ آيار (مايو)، الذى شجع على رسم الحدود بين سوريا ولبنان وإنشاء علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين.

- وأعربت عن توقعى بدء مسار بين لبنان وسوريا قائم على جدول أعمال متفق عليه سيقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة [٤]. وإنى أكرر الإعراب عن توقعى فى ضوء موقف المجلس، على ما جاء فى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن الخطوات نحو إنشاء علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان تسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

رسم الحدود

- إضافة إلى نداء مجلس الأمن فى قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذى دعا حكومة سوريا إلى تلبية طلب لبنان رسم الحدود المشتركة، أكد المجلس أهمية بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الأرض اللبنانية فى قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

- فى سياق الحاجة العامة إلى رسم الحدود السورية اللبنانية، أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن الشرطة السورية لا تزال تقيم سواتر ترابية ومواقع فى داخل الأرض اللبنانية، فى عدد من المواضع فى الأشهر الستة الماضية، كذلك أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن ثمة بعض المواقع المتحركة، وأن بعضها تتولاها شرطة الحدود السورية فى أحيان. ويوضح عدم اليقين الظاهر فى شأن الحدود فى هذه المناطق، مرة أخرى، الحاجة إلى اتفاق شامل بين لبنان وسوريا على رسم الحدود لأجل مصلحة كلا البلدين.

- أما عن رسم الحدود فى منطقة مزارع شبعا، فقد سأل رئيس الوزراء السنيورة خلال اجتماع بيننا فى ٢١ نيسان (إبريل) عن الخطوات التى يمكن اتخاذها، من وجهة نظر الأمم المتحدة، فى شأن نقل السيادة على مزارع شبعا من سوريا إلى لبنان. وأجبت رئيس الوزراء فى رسالة فى ٥ حزيران (يونيو). وناقشنا - رئيس الوزراء السنيورة وأنا - فى المسألة بعدئذ، ومن ذلك حين زرت بيروت فى رحلتى الأخيرة إلى المنطقة، ضمن إطار خطة نقاط حكومة لبنان السبع.

- فى ضوء التصريحات السورية التى تشير إلى أن منطقة مزارع شبعا لبنانية، وبالنظر إلى المسار البديل الذى تقترحه الحكومة اللبنانية فى خطة نقاطها السبع، أواصل استكشافى المتأنى للذيول المعقدة الجغرافية والقانونية والسياسية التى تترتب على هذا المسار البديل،

وسأعود إلى المجلس فى الوقت المناسب[٥]، فى هذه الأثناء أود أن أكرر ندائى العاجل إلى سوريا ولبنان ليتخذا الخطوات اللازمة من أجل رسم حدودهما المشتركة، تنفيذاً للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦). فمثل هذه الخطوات يسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

انتهاك إسرائيل سيادة لبنان وسلامة أرضه

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، استمرت خروق جوية إسرائيلية متواصلة واستفزازية، عميقًا فى أحيان، داخل المجال الجوى اللبنانى، مع خرق جدار الصوت فوق مناطق مأهولة، وكانت سببًا مستمرًا لقلق عميق[٦]. وتمسكت حكومة إسرائيل بادعائها أن هذه الطلعات تقوم لأجل دواع أمنية.

- واستمرت طلعات الطيران الإسرائيلى أيضا بعد توقف النزاع بين إسرائيل وحزب الله، فى ١٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٦. وأتوقع أن تتوقف تماما هذه الخروق والانتهاكات للسيادة اللبنانية، إذ أنها تناقض القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وكذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نفسه.

- لقد شهد النزاع الأخير بين إسرائيل وحزب الله مرحلة واصلت فيها إسرائيل انتهاك السيادة اللبنانية ووحدة أراضى لبنان. ومع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقرر وقف النزاع. والتزم الطرفان إلى درجة عالية هذا الوقف، مثلما جاء فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠).

- وأبلغتنى الحكومة اللبنانية أيضا انتهاك إسرائيلى مزعوم آخر للسيادة اللبنانية[٧].

بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية

- فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، ذكرت أن عدداً من الحوادث الخطيرة أظهرت الحاجة إلى أن تبسط الحكومة اللبنانية بواسطة قوات الأمن النظامية والجيش سيطرتها على كل أرضها، من أجل ضمان الهدوء على طول الخط الأزرق. ومثلما أسلفت، كان على الحكومة اللبنانية،

بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة المخولة احتكار استخدام القوة على أرضها، أن تفعل المزيد من أجل ممارسة سيطرتها وفقًا لذلك.

فى أثناء القتال أعادت الحكومة اللبنانية الإعراب عن تصميمها على بسط سيطرتها على كل الأرض اللبنانية لتتسلم وحدها احتكار استخدام العنف الشرعى. ونصت خطة نقاط رئيس الوزراء السنيورة السبع على «بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، فلا يكون سلاح ولا سلطة غير سلاح الدولة اللبنانية وسلطتها على ما جاء فى وثيقة المصالحة الوطنية فى الطائف».

وأقرّ مجلس الوزراء اللبنانى خطة النقاط السبع على أنها موقف حكومة لبنان الرسمى، فى تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وفى ٧ آب/ أغسطس أعاد مجلس الوزراء تأكيد التزامه، وقرر «إرسال ١٥ ألف جندى لبنانى إلى الجنوب مع انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة خلف الخط الأزرق». وأكد مجلس الوزراء أيضا «استعداده لقبول دعم قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) إذا لزم، من أجل تسهيل نشر قوات الجيش اللبنانى فى إطار تنفيذ خطة النقاط السبع».

ـ أود أن أنوه مرة أخرى بالخطوة التاريخية ذات المغزى التى اتخذتها الحكومة اللبنانية لنشر القوات المسلحة اللبنانية فى جنوب البلاد. وإلى جانب أن هذا كان أول نشر لقوات مسلحة لبنانية فى الجنوب، فى ثلاثة عقود اتخذت هذه القوات مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، أول مرة على الإطلاق. ومثلما جاء فى تقريرى سابقًا، نشر عدد كبير من الجنود اللبنانيين على الحدود اللبنانية مع سوريا [٨].

ـ منذ وقف النزاع فى لبنان فى ١٤ آب/ أغسطس، لفت نظرى عدد من التقارير تشير من جديد إلى اعتراض شحنات سلاح. وهذا يخالف حظر السلاح فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأبذل جهدى لالتزام متطلبات تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثلما جاء فى الفقرة ١٧، فى شأن وضع تقارير محتملة فى شأن شحنات سلاح. وإنى أدعو كل الدول الأعضاء، ولا سيما جيران لبنان، أن تضمن التزامًا تامًا لحظر السلاح فى البند ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

ـ لا أزال أعتقد أن نزع السلاح يجب أن يكون بوسائل سياسية تؤدى إلى استعادة الحكومة اللبنانية كل سلطتها، فإذا كان الغرض النهائى لنزع السلاح هو إنشاء دولة لبنانية قوية لكل سكان لبنان مثلما أقر اتفاق الطائف، فلا بد إذن من أن يكون تفكيك كل الميليشيات الباقية ونزع سلاحها وسيلة لتقوية السلطة المركزية، وليس إضعافها. والدولة، فى تعريفها، تحتكر استخدام القوة الشرعى على كل أراضيها، وفى هذا السياق، لا بد لجميع الدول المجاورة من أن تلتزم حظر التسليح، على ما جاء فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الميليشيات الفلسطينية

ـ لم يطبّق قرار هيئة الحوار الوطنى نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات فى مهلة الأشهر الستة التى انتهت فى ٢٦ آب/ أغسطس. وقرّرت هيئة الحوار الوطنى فى اجتماعها فى ١٦ آيار/ مايو أن تنشئ لجنة مهمتها متابعة تنفيذ اتفاقها.

ـ أتوقع أن تضع حكومة لبنان، تبعًا لقرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، الذى قررت فيه «ألا يكون ثمة سلاح ولا سلطة إلا للدولة اللبنانية، طبقًا لوثيقة الوفاق الوطنى فى الطائف»، خطة سياسية وجدولاً زمنيًا واضحًا لنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية تمامًا فى لبنان. وأدعو إلى حل المسألة فى أسرع وقت. وأدعو كذلك جميع المانحين إلى أن يساندوا الجهود هذه التى تبذلها حكومة لبنان ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا».

ـ لقد حدثت حوادث فى الأشهر الستة الماضية تظهر الحاجة إلى احتمال نزع كامل لسلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان. ففى ١٧ آيار/ مايو، اشتبكت القوات المسلحة اللبنانية وميليشيا فتح ـ الانتفاضة الفلسطينية، التى مقر قيادتها فى دمشق، ولها عدد من القواعد على الأراضى اللبنانية بعدما اقتربت دورية للجيش من قاعدة لفتح ـ الانتفاضة أقيمت حديثًا فى شرق لبنان، وتعرضت للنيران. وتوفى فيما بعد من أثر الجروح الناجمة عن هذا الاشتباك جندى من الجيش اللبنانى ومقاتل فلسطينى. واحتجز جندى لبنانى آخر ساعات قبل أن يطلق سراحه. وقد استولت القوات المسلحة اللبنانية على القاعدة، وأوقف لاحقًا المقاتلون الفلسطينيون المتورطون فى الحادثة.

ـ فى ٢٦ آيار/ مايو، اغتيل قائد من الجهاد الإسلامى الفلسطينى، مع شقيقه فى جنوب لبنان بانفجار سيارة مفخخة. وحدث تصعيد كبير بعد يومين على طول الخط الأزرق، حين أطلقت ثمانية صواريخ على الأقل، عبر الخط الأزرق، على إسرائيل [٩].

وادّعى الجهاد الإسلامى فى البدء أنه أطلق الصواريخ، لكنه عاد وتراجع عن ذلك. وردت إسرائيل بغارات جوية على قواعد فى لبنان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، ومركزها فى دمشق. وحدث بعدئذ تبادل واسع عبر الخط الأزرق اشترك فيه حزب الله، وتصاعد حتى تبودلت صواريخ وقذائف أطلقها حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلى عبر الخط الأزرق. وفى وقت لاحق، ذلك اليوم، أرسلت القوات اللبنانية المسلحة آليات لإزالة الردم فى قاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، لكن لم يسمح لها بالدخول إلى القاعدة. وفى ذلك اليوم أيضا، قال قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة أحمد جبريل فى مقابلة مع صحيفة لبنانية: إن جماعته نسقت «كل عملها العسكرى مع حزب الله»، وقال أيضًا: إنه يعارض نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان.

على الرغم من هذه الحوادث، أرى بعين الرضى إعادة فتح مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى ١٥ آيار/ مايو. وواصلت حوارى فى مسألة الميليشيات الفلسطينية فى لبنان مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس الذى أكد لى دعمه الكامل لإعادة احتكار الحكومة اللبنانية استخدام القوة على كل أراضيها.

حـــزب اللـــه

ـ فيما يتعلق بالمكون المسلح لـ«حزب الله» أود أن أستعيد، مرة أخرى، خطاب رئيس الوزراء السنيورة إلى المجلس فى ٢١ نيسان (إبريل ٢٠٠٦) (vp/s. ٧١٤٥) والقرار الإجماعى للبنانيين فى اتفاقات الطائف [١٠]. لقد ناقش الحوار الوطنى بشكل موسع قضية أسلحة «حزب الله» فى وقت سابق هذا العام، لكن من دون التوصل إلى اتفاق. وواصل «حزب الله» الحد من سلطة حكومة لبنان، خصوصا فى مناطق قريبة من الخط الأزرق.

ـ فى آخر الأمر إن نزع سلاح «حزب الله»، بمعنى اكتمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان وضع حد

دائم للأعمال العدائية وشرط حاسم يجب تحقيقه فى تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى. إن عددًا من الإجراءات المسهلة لتعزيز هذا الهدف واردة فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهى فى طور التطبيق، وعلى وجه الخصوص أن تقام بين الخط الأزرق ونهر الليطانى منطقة خالية من أى مسلح وموجودات وأسلحة غير تلك العائدة للجيش اللبنانى و«اليونيفيل»، وهذه ستكون خطوة مهمة باتجاه نزع سلاح كل الميليشيات فى لبنان.

- أتوقع من الحكومة اللبنانية، وبما يتوافق مع قرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الذى يقضى بـ«أن لا أسلحة أو سلطة غير التى للدولة اللبنانية كما تشترط وثيقة الطائف للمصالحة الوطنية»، أن تقوم بتحديد عملية سياسية وحد زمنى للنزع الكامل لأسلحة «حزب الله» فى إطار إكمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب. أدعو إلى الانتهاء من نزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فى أسرع وقت ممكن.

- أشير إلى أن «حزب الله»، من خلال ممثليه فى مجلس الوزراء اللبنانى، وافق على قرار الحكومة فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ [١١]. وفى الوقت نفسه، أخذت علمًا بتصريحات لاحقة من قبل ممثلى «حزب الله» تتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

- فى هذا السياق، أشير مجددًا إلى أن حوارًا مع أطراف غير السلطات اللبنانية لا غنى عنه بهدف تحقيق تطبيق التفويض الوارد فى القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لنزع سلاح وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأتوقع استمرار حوار مع هذه الأطراف، وعلى وجه الخصوص مع الحكومتين السورية والإيرانية اللتين تحتفظان بعلاقات وثيقة مع «حزب الله».

- فى مقابل هذه الخلفية، أود أن أجدد دعوتى إلى كل الأطراف القادرة على التأثير على «حزب الله» إلى دعم تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، كوسيلة لتحقيق النزع الكامل لأسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأجدد أيضا دعوتى إلى كل الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص جيران لبنان، لضمان الانصياع لحظر الأسلحة المفروض بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو إجراء يسهل التطبيق الكامل للبنود ذات الصلة فى اتفاقات الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التى تطلب نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان.

عملية الانتخابات الرئاسية

ـ لقد نوقشت قضية الرئاسة اللبنانية فى جولات عدة للحوار الوطنى إلى أن أعلن المشاركون فى الحوار الوطنى أنهم «اتفقوا على عدم الاتفاق» على هذا الموضوع فى الجولة السابعة من المشاورات، وفى هذا الإطار أستعيد أيضا خطاب رئيس الوزراء السنيورة لمجلس الأمن فى ٢١ نيسان/ إبريل (١٤٥ vp/s)[١٢].

* * *

• ملاحظات

ـ خلال السنتين الماضيتين تحقق تقدم معتبر باتجاه التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). سوريا سحبت جنودها وموجوداتها العسكرية وبناها الاستخباراتية العسكرية. أجريت انتخابات برلمانية حرّة ونزيهة. الحوار الوطنى اللبنانى برهن على المزيد من التقدم. وفى الشهور القليلة الماضية كان هناك المزيد من التقدم مع توسيع سيطرة الحكومة على الأراضى اللبنانية، وعلى وجه الخصوص فى الجنوب وعلى طول الحدود مع سوريا. مع ذلك فإن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتحديداً فى بنوده الداعية إلى حلّ ونزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة، لم يطبق بالكامل بعد.

ـ خلال الأشهر الستة الماضية عانى لبنان انتكاسة قاسية. فبدلاً من تحقيق المزيد من الخطوات الواسعة باتجاه إكمال تحوله السياسى وقطف الجوائز الاقتصادية للتطور السياسى، واجه لبنان تحديات على قدر من الخطورة لم يشهدها منذ نهاية الحرب الأهلية. أكثر من ذلك، ومنذ نهاية الأعمال العدائية، طغى مناخ سياسى متوتر مع تحديات متعددة الوجوه تواجه اللبنانيين فى نشدانهم إعادة بناء بلدهم ودولتهم واقتصادهم.

ـ تبقى الأمم المتحدة ملتزمة دعم لبنان وحكومته وشعبه، وهم يواجهون مهمة استعادة الزخم على المسار لتقوية الدولة اللبنانية كسلطة الشعب، من الشعب وللشعب.

ـ أود أن أعبّر عن شكرى لكل الدول التى قدّمت بالفعل العون للبنانيين، إن كان على شكل المساهمة بجنود فى «اليونفيل» ومساعدة تقنية ثنائية، أو من خلال الدعم المالى.

ستبقى هناك حاجة إلى عون كهذا فيما اللبنانيون يتقبلون مصيرهم فى إعادة الاعمار الاقتصادى والسياسى. وأشدد أيضًا على أن كل المساعدة يجب أن تقدم بطرق تسهم بتقوية احتكار الحكومة لاستخدام القوة على كل أراضيها.

- فى الأشهر الآتية هناك الكثير للقيام به. فمع تبنى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦) ومع القرارات المتكررة للحكومة اللبنانية لتوسيع سلطة الحكومة على كل الأراضى اللبنانية، فقد تأسس إطار عمل جديد للتطبيق الكامل لكل بنود القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لقد وُضع فهرس بالإجراءات وهو يشكل خارطة طريق للتطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إن الحكومة اللبنانية، بمساعدة دولية مميزة، تقوم بخطوات مهمة من شأنها أن تساعدها على التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). مع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يبقى معتمدًا على اللبنانيين وعلى تعاون أطراف أخرى غير اللبنانيين.

- فى الأشهر الآتية سيكون على لبنان الانخراط فى حوار وطنى حقيقى وشامل. إن نزع أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها، هما فى قلب التحول السياسى الذى يجتازه لبنان، كما أنهما عنصر ضرورى لإكمال تماسك لبنان كدولة ديموقراطية ذات سيادة، وهما لا يتحققان إلا من خلال عملية شاملة تخاطب المصالح السياسية والاقتصادية لكلّ اللبنانيين والذين يعيشون فى لبنان.

- أملى العميق هو أن يتم التقاط الفرص التى يولدها النزاع وبأن يرتفع لبنان مجددًا من رماد الدمار والحرب. وأشدد مرة أخرى فى هذا الإطار على أن تحول حزب الله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان نهاية دائمة للأعمال العدائية وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى.

- لتحقيق هذه الغاية، فى المسار باتجاه هدف أكبر هو تقوية الدولة اللبنانية، فإنه لا غنى عن أن تدعم كل الأطراف التى لها تأثير فى لبنان عملية سياسية بناءة. أشير فى هذا السياق إلى أن الدعوة إلى تعاون أطراف من الخارج بصراحة فى القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأنا أشارك فى هذه الدعوة.

- إن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان وسوريا وترسيم الحدود المشتركة بينهما بما فيّها، وتحديدًا منطقة مزارع شبعا من خلال اتفاق نهائى، سيشكلان خطوتين مميزتين

لتعزيز السلام والأمن فى المنطقة. مدركًا أهمية ترسيم الحدود بالنسبة للبنانيين فإننى أعمل بنشاط على وضع المضامين الخرائطية والقانونية والسياسية للمقاربة المقترحة فى خطة النقاط السبع اللبنانية وسوف أعود إلى المجلس. كما أود أن أدعو سوريا ولبنان إلى التعاطى من خلال الاتصالات الثنائية بينهما مع قضية اللبنانيين والمحتجزين فى السجون الإسرائيلية.

- أجدد دعوتى إلى كل الأطراف والممثلين لدعم إعادة اعمار لبنان والتحول السياسى وللقيام على عجل بكل الإجراءات التى توصل إلى ذلك، كما هو منصوص عليها فى اتفاقات الطائف والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦).

- سأواصل جهودى لغاية التطبيق الكامل لهذه القرارات ولكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة وحدة أراضى لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسى ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط بكاملها بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

***

الهوامش :

١ ـ وضعت تقريراً عن هذا التقدم فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ (س/ ٢٠٠٥/ ٦٧٣).

٢ ـ وضعت سابقًا تقريراً عن هذا الانسحاب الإسرائيلى الكامل، عدا الاستثناء المذكور، من الأرض اللبنانية، التزامًا لهذا البند من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وانسحاب جميع القوات السورية والموجودات العسكرية وجهاز الاستخبار العسكرى من لبنان، التزامًا لهذا البند من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وقد تبنى مجلس الأمن خلاصة ما استنتجت فى هذين الأمرين.

٣ ـ قالت الحكومة السورية فى رسالة إلىّ فى ٢٤ نيسان (إبريل) (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩) إنها «تود أن تعيد تأكيد أن كل قواتها وموجوداتها العسكرية وجهاز استخبارها انسحبت من لبنان فى ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥».

٤ ـ فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣) ذكرت تأكيد الرئيس الأسد لى أن سوريا تعيد تأكيد احتمال البدء قريبًا فى عمل بين البلدين قائم على جدول أعمال متفق عليه، يقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة. ولا بد لى من أن أذكر فى هذا السياق تصريح ممثل الحكومة السورية فى مجلس الأمن، بعد خطاب رئيس الوزراء السنيورة فى ٢١ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ضذ٥٤١٧) وفى الرسالة التى وجّهتها إلىّ الحكومة السورية فى ٢٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩).

٥ ـ وفقًا لخطة النقاط السبع، ربما يضع مجلس الأمن منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا المجاورة مؤقتًا تحت سيطرة الأمم المتحدة، حتى ترسّم الحدود وتعاد إليها السيادة اللبنانية الكاملة طبقًا للقانون الدولى.

٦ ـ انظر تقريرى عن قوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «يونيفيل» فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

٧ ـ أكدت لى الحكومة اللبنانية أن اغتيال مسئول فى الجهاد الإسلامى فى لبنان، فى ٢٦ آيار (مايو) هو عمل شبكة استخبارية تعمل بتوجيه إسرائيل. وجاء فى بيان صحافى أصدرته البعثة اللبنانية فى ٢١ حزيران يونيو (٢٠٠٦) أن دائرة الاستخبار فى الجيش اللبنانى كشفت شبكة إرهابية تعمل لإسرائيل. وجاء فى البيان الصحافى أن أحد أعضاء الشبكة المزعومة اعترف بعدة حوادث اغتيال فى لبنان، بإيعاز أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومنها الاغتيال يوم ٢٦ آيار (مايو). ونفت حكومة إسرائيل هذا الادعاء.

٨ ـ مثلما أشرت فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، لا أزال أعتقد أن فرض حظر تسلح، يتفق تمامًا مع قرار مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٧ تموز (يوليو)، ألا يكون سلاح ولا سلطة لغير الدولة اللبنانية، هو أمر ضرورى، بالنظر إلى تاريخ تهريب الأسلحة إلى الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وقد شدّدت على الخصوص على ضرورة أن تساعد سوريا فى تنفيذ البنود ١٤ و١٥ فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ لأنها تملك الحدود البرية الوحيدة مع لبنان المفتوحة عمومًا للحركة.

٩ ـ انظر تقريرى عن قوات الطوارئ الدولية «يونيفيل»، فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

١٠ ـ كرر رئيس الوزراء السنيورة فى خطابه أن «الدور المستقبلى لأسلحة حزب الله فى الدفاع عن لبنان هو موضوع نقاش وطنى. ذلك النقاش سيجرى فى إطار إستراتيجية يتوافق عليها كل اللبنانيين وتتعلق بالأفضل للدفاع عن لبنان، على خلفية بنود اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان والاحتلال المستمر لمزارع شبعا، وأيضًا التاريخ الطويل للخروق والانتهاكات للأراضى اللبنانية من قبل إسرائيل.

إن التوفيق بين هذه الاعتبارات والتعهد الطبيعى للدولة بأن تكون المصدر الوحيد لتوفير الأمن لكل المواطنين والمقيمين وحق الدولة بأن يكون لها احتكار السلاح وأن تمارس سلطتها الكاملة فى كل أنحاء البلاد، هو تحدّ كبير علينا مواجهته فى الفترة المقبلة».

١١ ـ أخذت علمًا أيضًا بتصريحات الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله حول «أننا لا نقول أن أسلحتنا ستبقى إلى الأبد. ليس منطقيًا أن تبقى هذه الأسلحة إلى الأبد. ثمة إلزام بأن تكون لها نهاية».

١٢ ـ قال رئيس الوزراء السنيورة إن «الغالبية فى البرلمان تعتبر أن التمديد لولاية الرئيس لحود فى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ لثلاث سنوات كان نتيجة التدخل والإكراه من قبل سوريا التى كان لها تأثير كبير على البرلمان اللبنانى فى ذلك الوقت فى مواجهة كل النصح غير المشجع لمثل هذا التدخل الثقيل الوقع.

***

١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى: (الأدوار والمحددات ـ الرؤية والرسالة)

د. عبد الخبير عطا(*)

مقدمة

عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى أو العالمى؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية، يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلّب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطور من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها:

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية.

٢ ـ المؤتمرات الدولية.

٣ ـ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

(*) أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة ـ جامعة أسيوط.

بيد أن قدرة المنظمات الدولية على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة[٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية»[٣]؛ ذلك أن «السياسة الأمريكية تؤثر فى كل ركن من أركان الكرة الأرضية؛ ومن ثم تريد كل البلدان أن تفهم القوى التى توجه هذه السياسة، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط؛ نظرًا لأهميتها الإستراتيجية الكبيرة»[٤]؛ ولذلك بدأ الكاتبان الأمريكيان John «جون ميرشيمر وستيفن والت[٥] بهذا الاستهلال Mearsheimer and Stephen Walt ـ «ستيفن والت»، عميد كلية جون أوف كيندى للحكومة بجامعة هارفارد الشهيرة، و«جون ميرشيمر» أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ـ دراستهما تحت عنوان «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية». وقد نشرت هذه الدراسة فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books» بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٦[٦]؛ وهو ما يتصل اتصالاً مباشرًا بموضوع هذه الدراسة.

* * *

أولاً: الإطار المفاهيمى والمنهاجى للتحليل

موضع المنظمات الدولية الإقليمية من عملية تحديد أطراف العلاقات الدولية: وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية[٧] Actors in International Political Relations: State and Non-State Actors **الانتقال من منظور الدولة إلى منظور المجتمع العالمى/ الكونى: رؤية إستراتيجية مستقبلية مقارنة.**

عند تحليل وتقييم موقف كل من **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة

بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة تختلف من منظمة إلى أخرى؛ وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[٨]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.**

درج التحليل التقليدى للسياسة الخارجية على اعتبار أنّ الدولة هى الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد فى السياسة الخارجية؛ فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوّة هى الوحدة الرئيسة القادرة على العمل الخارجى المؤثر؛ ومن ثمّ انتهى التحليل التقليدى إلى أنّ دراسة السياسة الخارجيّة تقتصر على الدول؛ أى على دراسة السياسة الخارجية للدول، بحكم أنّ الدولة هى الكيان الوحيد القادر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، كما أنّ الكيانات الأخرى (كالمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية) ليست إلا أدوات فى يد الدول، ولا تستطيع المُبادأة فى مجال السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ التحليل التقليدى انطلق من مفهوم السيادة القانونية على إقليم معين؛ فالدول هى الكيانات الوحيدة التى يُمكن أن تتمتع بالسيادة، وبالتالى هى الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير فى مُجريات السلوك الدولى، ولكن هذا التحليل التقليدى تم تجاوزه مع التركيز على التحليل الحديث كما يوضح الشكل رقم (١) ص ٤٢٠.

كان التحليل التقليدى (منظور الدولة) يُعبِّر عن طبيعة العلاقات الدولية حتى النصف الثانى من القرن العشرين تقريبًا؛ ذلك أنّه حتى هذه الفترة اتسمت العلاقات الدولية بثلاث ظواهر: الظاهرة الأولى هى محدودية عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى؛ ففى أوائل القرن التاسع عشر كانت السياسة الدولية تدور بين مجموعة محدودة من الدول هى: بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، والنمسا، وإلى حدٍّ أقل: السويد، وهولندا،

والولايات المتحدة، والدولة العثمانية، والبرتغال، ومجموعة من الدويلات الألمانية. والظاهرة الثانية هى أنّ الدول كانت هى الكيانات الرئيسة ـ إن لم تكن الوحيدة ـ فى نسق النظام الدولى. والظاهرة الثالثة هى أنّ تلك الدول كانت تمثل كيانات متكاملة ذات تأثير فعّال فى النسق الدولى. وابتداء من النصف الثانى للقرن العشرين ازداد عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى حتى وصل إلى حوالى ١٨٤ دولة، كما بدأت تظهر كيانات جديدة فى النسق الدولى بجوار الدول، بل وازداد عدد تلك الكيانات ليتعدى عدد الدول فى قائمة النسق الدولى. فحسب إحصاءات أوائل الثمانينيات هناك حوالى ٣٠٠ شركة مُتعدّدة الجنسيّة يزيد حجم مبيعات أصغرها على بليون دولار، وقد يصل هذا الحجم إلى حوالى ٨٠ بليون دولار، كما هو الحال فى شركة جنرال موتورز. وهناك حوالى ٢٣٠ مُنظّمة دولية حكومية، وحوالى ٢٢٠٠ منظّمة دولية غير حكومية. زيادة على ذلك؛ فإنّ عددًا هامًا من تلك الدول لا يمتلك المقومات الحقيقية للدولة، ويفتقر إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية مؤثرة فى النسق الدولى. إزاء هذين التطورين فقد منظور الدولة مصداقيته إلى حدٍّ كبير، خاصة بعد أن تبين أنه قد يقود دارسى السياسة الخارجية إلى نتائج مُضللة. فنموذج الدولة يقودنا إلى دراسة السياسات الخارجية لبعض الدول التى قد لا يكون لها وزن حقيقى فى سير التفاعلات الدولية لمجرد أنها تتمتع بالسيادة القانونية[٩]. ومن ناحية أخرى فإن منظور الدولة يقودنا إلى إهمال كيانات أخرى كشركة جنرال موتورز، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ومنظمة التحرير الفلسطينية (أو ما يعبر عنه باللادول rs Non-State Acto) لمجرد أنّها لا تتمتّع بالسيادة، أو صفة الدولة، وهى وحدات ذات تأثير فعّال فى مجريات التفاعل العالمى، كما أنها تمتلك برامج متكاملة للسلوك فى المجال العالمى. فمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً لها برنامج للعمل السياسى فى الشرق الأوسط. والشركات متعددة الجنسية ـ كشركة جنرال موتورز وشركة وستنجهاوس ـ لها برامج للعمل فى مختلف أنحاء العالم. ومن الثابت أنّ هذه الوحدات قادرة على التعامل فى محيط العلاقات الدولية وصياغة سياسات خارجية مؤثرة[١٠].

ومن هنا فإن التحليل الحديث للسياسة الخارجية (منظور المجتمع العالمى) اتجه إلى التخلى عن التعريف القانونى؛ ومن ثم تعريف وحدات السياسة الخارجية طبقًا للصفة السلوكية المسماة «الاستقلال ـ Autonomy» ويُقصد بالاستقلال فى هذا المجال القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على «التأثير» فى مجرى العلاقات الدولية، وبشكل

لا يُمكن التنبؤ به تمامًا بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك فى إطار تنظيمى معين[١١]. هذا المعيار فى الواقع يتضمّن ثلاثة أبعاد رئيسة:

الأول: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة، ومن الإرادة الذاتية لصانعى سياستها. فإذا كانت السياسة الخارجية لدولة مثل بوتان تنبع من خصائص وحدة أخرى وهى الهند؛ فإنه فى هذه الحالة لا يمكن اعتبار بوتان دولة ذات سياسة خارجية؛ فطبقًا لاتفاقية وقعتها الهند مع بوتان سنة ١٩٤٩ فإن الأخيرة لا تستطيع اتخاذ أى قرار بشأن علاقاتها الخارجية إلا بعد استشارة حكومة الهند، رغم أن بوتان أصبحت عضوًا كاملاً فى الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧١.

الثانى: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر فى سياسات الوحدات الأخرى، وبالتالى فإن لها وزنًا يعتدّ به فى تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى؛ فرغم الاستقلال النسبى لسياسات وحدات دولية مثل جامبيا، أو ناورو، أو لوكسمبرج فإننا نتساءل عن قدرة تلك الوحدات على التأثير فى التفاعلات العالمية الرئيسة فى إفريقيا أو أوروبا الغربية، أو النسق الدولى.

الثالث: أن هذا البرنامج لا يصوغه ويُنفذه فرد بذاته، ولكنه يتم فى إطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد وتطبيق البرنامج؛ ومن ثمّ فإننا نستبعد من التعريف «الأفراد» الذين يتصرفون فى المجال الدولى بصفتهم الفردية.

ومن هنا فإن المنظور الحديث لا يهتم كثيرًا «بالمعيار القانونى» (السيادة)، ولكن «بمعيار سلوكى» هو «القدرة على التأثير المستقل»؛ ولذلك فإن ميدان وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل: الدول، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية، والمنظمات السياسية (كمنظمة التحرير، وجبهة تحرير إرتريا)، وغيرها. وقد عبّر عن ذلك ديفيد سينجر أحد روّاد منظور المجتمع العالمى، حين قدّم ما أسماه «النموذج التنموى للسياسة العالمية»، ومؤداه أن «النسق العالمى» هو وحدة متكاملة تنطوى على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية، التى تبدأ من الوحدات داخل الدولة كنقابات العمال، والدول، والأحلاف الدولية، والمنظمات الدولية وغيرها، وكلها وحدات تظهر فى النسق العالمى بأشكال متفاوتة وبدرجات مختلفة من التأثير[١٢]؛ ومن ثمّ فالمؤسسات الداخلية قد تُصبح - بين بعض المراحل - وحدات للسياسة الخارجية.

انطلاقًا من مفهوم الاستقلال كمعيار لتعريف الوحدة الدولية أو الفاعل الدولى؛ فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الفاعلين الدوليين:

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدة واحدة**: ويُقصد به الفاعلون التقليديون (الدول) وغيرهم من المؤسسات الفرعية الحكومية، والتى يُعبَّر عنها فى بعض الأحيان بـ «الفاعلين عبر الحكوميين - Transgovernmental Actors» كوكالة التنمية الدولية الأمريكية، وهيئة الأمن القومى السوفيتى، ومقاطعة كويبيك فى كندا.

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدات متعددة**: ويُقصد به كل وحدة دولية تتكوّن من مجموعة من الدول. ويضم هذا النوع من الفاعلين كل المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة وحلف الأطلنطى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدة واحدة**: وينصرف هذا النوع من الوحدات الدولية إلى تلك الوحدات غير الحكومية التى تتمركز فى إطار دولة واحدة، ومن ذلك القبارصة الأتراك، والمجتمع الصهيونى الأمريكى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدات متعددة**: ينصرف هذا النوع من الفاعلين إلى تلك الوحدات الدولية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الدولية، ومن ذلك بعض حركات التحرير القومية (كمنظمة التحرير الفلسطينية)، والشركات الدولية متعددة الجنسية، والصليب الأحمر، والكنيسة الكاثوليكية، وغيرها من الوحدات التى يُعبَّر عنها بـ «الفاعلين عبر القوميين[١٣] - Transnational actors».

للبرهنة على صدق افتراضات منظور المجتمع العالمى فى تحليل السياسة الخارجية؛ فإننا سنحاول أن نستعرض بعض الوحدات الجديدة فى العلاقات الدولية التى درج التقليديون على استبعادها من مجال السياسة الخارجية، وهى بالتحديد المنظمة الدولية، والشركات متعددة الجنسية، وجماعات المصالح، وحركات التحرر الوطنى، ونتناول كلا منها بشىء من الإيجاز كالتالى:

١ - المنظمات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية

فالنظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول

الأعضاء، بيد أنه يمكن تصورُّ تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطوُّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١٤]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية، ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة** (وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**)؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول:

(أ) المحيط الخارجى للمنظمة الدولية: ففى حالة الصراع الدولى الحاد؛ تتّجه القوى الكبرى إلى استعمال المنظمات الدولية كأداة فى الصراع؛ بحيث تقل قدرتها على صياغة سياسة خارجية مستقلة، بينما فى أوقات الهدوء الدولى تزداد قدرة المنظمة على بلورة تلك السياسة. كذلك فإن وجود وضع غير مستقر فى محيط المنظمة، أو وجود عدو مباشر؛ يساعد على بلورة المقدرة السياسية الخارجية للمنظمة، ومن أمثلة ذلك وجود إسرائيل وجنوب إفريقيا كمصدرين لتهديد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ ممّا دفع المنظمتين إلى اتخاذ سياسات قوية تجاه الدولتين؛ فالمقاطعة تبلورت كجزء من السياسة الخارجية لجامعة الدول العربية تجاه إسرائيل، ومنظمة الوحدة الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا.

(ب) المحيط الداخلى للمنظمة الدولية: كلما زاد التشابه والتناسق بين الدول الأعضاء، أو تشابه مواقعها فى النسق الدولى؛ زادت قدرة المنظمة على صياغة سياسة خارجية متكاملة، ومن ذلك التشابه الحضارى بين دول غرب أوروبا وأثره على تطور الجماعة الاقتصادية

الأوروبية. كذلك كلما زادت درجة اتفاق الدول الأعضاء على عناصر أساسية للعمل السياسى الخارجى، زادت قدرة المنظمة على صياغة تلك السياسة؛ فهناك اتفاق مثلاً بين الدول الإفريقية على مبدأ مكافحة التمييز العنصرى، ومبدأ احترام الحدود الراهنة؛ ممّا يُمكِّن منظّمة الوحدة الإفريقية من بلورة سياسة خارجية مشتركة.

(ج) قيادة المنظمة الدولية: ونقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**: فقد برهنت التجارب على أنّ القيود القانونية التى تضعها الدول على عمل الأمانة العامة قد لا تُشكّل قيوداً حقيقية، إذا اتّسمت الأمانة العامة بالديناميكية والقدرة على ابتكار السياسات، ومن ذلك دور همرشولد فى الأمم المتحدة؛ إذ يرجع له الفضل فى بلورة الكثير من الأساليب الدبلوماسيّة التى لم يتصورها واضعو ميثاق الأمم المتحدة، ومنها «سياسة الدبلوماسية المانعة ـ Preventive Diplomacy»، ونقصد بها سياسة الأمم المتحدة فى عزل المناعات فى الدول اللامنحازة عن تدخلات القوى العظمى، والحفاظ على الطابع المحلى للمنازعات.

ولذلك يُشير بعض الدارسين إلى «السوق الأوروبية المشتركة» كفاعل فى ميدان السياسة الخارجية، فمعاهدة روما التى تأسّست السوق بموجبها أعطت للأجهزة العليا فى السوق الأوروبية المشتركة سُلطة اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الخارجية، وبالذات فى المجالات الاقتصادية والفنية من تلك السياسة، كما أن العديد من الدول تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع السوق كوحدة دولية، وفى ذلك يقول كابوراسو: «إنّ السوق الأوروبية المشتركة تواجه بيئتها كوحدة؛ فهى توقّع المعاهدات المشتركة وتستقبل السفراء، وتصوغ السياسات تجاه الدول النامية. وعلى هذا المستوى فإن السوق المشتركة تُعتبر شخصًا دوليًا متميزًا مستقلاً عن أبويه وقادرًا على الدخول فى المجال السياسى الدولى على أساس قدراته الذاتية»(١٥).

ومن هنا يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

كذلك يُمكن تناول حالة «الشركات متعدّدة الجنسية ـ Multi-national Corporations» لتحديد ما إذا كان لتلك الشركات «سياسة خارجية». فالشركات متعدّدة الجنسيّة تقوم بأنشطة مُحدّدة الأهداف (هى أساسًا الربح) عبر الحدود القوميّة للدول، تُؤثّر فى أحيان

كثيرة فى التفاعلات السياسية فى تلك الدول، وقد تتعارض مع السياسات الخارجية لتلك الدول. من ناحية أخرى فإن سياسات الشركات متعدّدة الجنسيّة، برغم التزامها بسياسات الدول التى تعمل فيها؛ تنبع أساسًا من مجلس الإدارة التنفيذى للشركة، الذى يُشبه فى أغلب الأحيان مجلس الوزراء. ومن هنا يُمكن القول إنّ كثيرًا من الشركات متعدّدة الجنسية هى فى الواقع كيانات لها سياسات خارجية[١٦].

ولكى نُوضّح ما نقول فإننا سنضرب أمثلة ببعض الشركات متعددّة الجنسيّة. ويتعلق المثال الأول بحالة «شركة التليفون والتلغراف الدولية»، وهى شركة أمريكية أساسًا تدير مجموعة ضخمة من الشركات فى أمريكا اللاتينية وأوروبا، وتقوم بصناعة الأجهزة الإلكترونية بحكم نشاطها فى مجال الاتصالات التليفونية والتلغرافية؛ فقد أقامت الشركة علاقات قويّة مع المخابرات الأمريكية، وقد حاولت الشركة بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية الحيلولة دون انتخاب الرئيس الماركسى اللينذى؛ حيث إنه كان يميل إلى فرض سيطرة حكومته الاشتراكية على فرع الشركة فى شيلى. ولمّا فشلت الشركة فى ذلك تواطأت مع بعض قادة القوات المسلّحة فى شيلى لشَن انقلاب ضدّ الرئيس اللينذى، مهّدت له الشركة بتخفيض نشاطها فى شيلى بهدف إحداث اضطراب فى اقتصاد شيلى. كذلك فهناك حالة مجموعة الشركات البترولية العاملة فى الشرق الأوسط والمسماة «الأخوات السبع»، وقد أثبتت تحقيقات لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ أن «الأخوات السبع» كانت لها سياستها المحددة فى الشرق الأوسط التى تختلف عن السياسة الأمريكية الرسمية؛ فقد اتبعت الشركات سياسة خارجية أساسها إقامة علاقات الصداقة مع النُّخب السياسية العربية، بينما كانت الحكومة الأمريكية تتبع سياسات موالية لإسرائيل. كذلك تجدر الإشارة إلى حالة هامة فى السياسة الخارجية الكندية سنة ١٩٧٩م، حينما تمّ انتخاب حكومة المحافظين بزعامة جوزيف كلارك، والذى كان قد أعلن أثناء حملته الانتخابية التزامه بنقل السفارة الكندية فى إسرائيل من تلّ أبيب إلى القدس، وذلك حتى يضمن الفوز بدائرتين انتخابيّتين فى تورنتو بهما مجموعة يهودية قويّة. وبمجرّد انتخابه أعلن كلارك أنّ أوّل إجراءات سياسته الخارجية ستكون نقل السفارة، وعلى الفور تدخّلت الشركات الكندية متعددة الجنسية، وبالذات شركة التليفون الكندية (بلْ كندا)، والتى كانت تقوم بنشاط فى المملكة العربية السعودية يُناهز البليون دولار، فشَنّت حملة سياسية على مستوى الرأى العام الكندى، ومستوى مجلس الوزراء الكندى، حذّرت فيها

رئيس الوزراء الجديد من مغبّة هذه الخطوة التى ستضُرّ بمصالحها فى الشرق الأوسط. وبالفعل فقد تراجع رئيس الوزراء عن خطوته تحت الضغط الذى مارسته الشركات الكندية (والدول العربية).

ـ كذلك فإن جماعات المصالح يُمكن أن تكون لها سياسات خارجية متكاملة مستقلّة عن السياسات الخارجية للدولة التى تعمل فى إطارها، وتنتج آثارًا هامة فى النسق الدولى. ولعلّ أشهر تلك الجماعات هو «اتّحاد العمّال الأمريكى»، و«مؤتمر المنظّمات الصناعية»، فرغم أنّ الاتحاد هو تنظيم يهدف إلى حماية مصالح العمّال الأمريكيين، إلاّ أنّه قد طوّر لنفسه برنامجًا متكاملاً للسياسة الخارجية أصبح تدريجيًا جزءًا متكاملاً من برنامجه العام. وقد فسّر البعض اهتمام اتحاد العمال الأمريكى بقضايا السياسة الخارجية بأنّ مصلحة الاتحاد فى تقوية مركزه إزاء الشركات الأمريكية الصناعية تتطلّب تقوية اتحادات العمال فى الخارج؛ حيث تعمل تلك الشركات، بحيث لا تستطيع أن تستبدل بالعمّال الأمريكيين عُمالاً آخرين من الخارج أقلّ تكلفة. هذا بالإضافة إلى العداء الأصيل الذى يُضمره اتّحاد العمال الأمريكى للشيوعية، والتى يرى أنها تنتهى بسحق الوجود المستقلّ لنقابات العمال[١٧]. ويُوضّح استعراض برنامج السياسة الخارجية لاتحاد العمال الأمريكى أنّ هذا البرنامج لم يكن دائمًا مُتسقًا مع المسار العام للسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية؛ فتَحْتَ رئاسة جورج مينى عارض الاتحاد سياسة العزلة التى اتّبعتها الحكومة الأمريكية قبل بيرل هاربور سنة ١٩٤١، وساعد على إنشاء اتحادات عالمية مناهضة لألمانيا النازية فى أوروبا، كذلك عارض الاتحاد كثيرًا من السياسات الاستعمارية الأوروبية فى آسيا وإفريقيا والتى أيّدتها الحكومة الأمريكية. كذلك فقد أيّد الاتحاد إنشاء إسرائيل فى مؤتمره المنعقد سنة ١٩٢٨، وذلك قبل سنوات عديدة من اهتمام الحكومة الأمريكية بالقضية، ومنذ ذلك الوقت والاتحاد أكثر تعاطفًا وتأييدًا لإسرائيل مما اعتادت عليه الحكومة الأمريكية ذاتها[١٨].

ـ وأخيرًا فإنه يمكن أن نتحدّث عن السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى كجبهة التحرير الجزائرية، وجبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية وجبهة تحرير ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فهذه الحركات تؤثر فى السياسة الدولية بشكل واضح، فقد استطاعت جبهتا التحرير الجزائرية والفيتنامية أن تنهيا الوجود الاستعمارى الفرنسى والأمريكى فى الجزائر وفيتنام على التوالى. كما أن حركات التحرير الوطنى تدخل فى شبكة علاقات سياسية

ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية مع الدول، ابتداء من حضور المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسى حتى الحرب، كما أن لكل منها برنامج عمل محدد تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وبالذات تجاه تلك الوحدات ذات العلاقة بهدف التحرر. ويمكن أن نضرب مثالاً لذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة تصوغ سياستها الخارجية فى إطار المجلس الوطنى الفلسطينى واللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد حقّقت برنامجًا للعمل لتحقيق أهدافها الرئيسة، ودخلت فى شبكة من التفاعلات مع القوى الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية[١٩].

ولا يعنى هذا التحليل تماثل كل الوحدات الدولية فى أنماط سياساتها الخارجية أو القوى المُشكّلة لتلك السياسات؛ فالواقع أن السياسة الخارجية لغير الدول، أو الدول تتميّز بخصائص تختلف عن الخصائص التى تُميّز السياسة الخارجيّة للدول، وعلى سبيل المثال فحركات التحرر الوطنى تواجه مشكلات خاصة بها كمشكلة شرعيتها أمام شعبها، ومشكلة افتقارها إلى قاعدة إقليمية «مشروعة» للعمل العسكرى والسياسى؛ ومن ثمّ فإن المؤثرات التى تتفاعل فى صياغة السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى تختلف عن تلك المتغيرات التى تؤثر فى السياسة الخارجية للدول، ولكن هذا لا ينفى أن حركات التحرير الوطنى هى وحدات سياسة خارجية فى التحليل النهائى.

٢ـ التصور الإسلامى لوحدات التحليل فى السياسات العالمية/الكونية على المستوى العملى الخاضع للملاحظة والاستقراء: يمكن تحديد وحدات تأثير أخرى مختلفة[٢٠]. ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن مثل هذا التحديد يخضع لعاملى الزمن والبيئة، فمعظم هذه الوحدات قد يظهر فى عصر ويختفى فى آخر، وقد يستتبعه وجود بيئة سياسية عالمية معينة، ثم ينقرض وجوده أو يضعف بتغير تلك البيئة. وفى هذا العصر يمكن أن يلاحظ دارس العلاقات الدولية من «منظور إسلامى» أن أبرز وحدات التأثير والنفوذ فى النطاق العالمى هى:

(أ) الدول القومية: ومن بينها دول العالم الإسلامى الحاضرة؛ إذ أنها فى غالبها قد قامت على أساس النموذج الأوروبى للدولة القومية.

(ب) الشركات متعددة الجنسيات: وكثير من هذه الشركات يمارس نفوذًا غالبًا أعظم مما تمارسه دولة مجتمعة؛ وذلك راجع إلى إمكانات تلك الشركات، فشركة

«إكسون ـ Exxon» مثلاً تعادل إمكاناتها المادية ـ مقاسة ومقارنة بنتائج الدخل القومى حجم اقتصاديات عدة دول مجتمعة، وهى تقع فى المرتبة العشرين بين مجموعة (GNP) الوحدات الاقتصادية العالمية، بما فيها الدول القومية المائة والثمانين والنيف. وكثير من هذه الشركات يقوم بمهام ذات طابع سياسى واضح؛ كالاتصالات الدبلوماسية، والتجسس وتخطيط التنمية . . إلخ.

(ج) الأحلاف والتكتلات الدولية: حيث تفضل كثير من دول العالم أن تتحرك فى شكل تحالفى من أجل إحراز بعض الأهداف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفى هذا السياق تتخذ السياسات بشكل جماعى. وأبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية المجموعة الأوروبية، وللأحلاف العسكرية حلف شمال الأطلسى. وقد أخفقت فى الوقت الحاضر ـ لأسباب مختلفة ـ جميع محاولات تكتيل دول العالم الإسلامى فى إطار اقتصادى أو عسكرى ذى طابع إسلامى ناجز وفعال.

(د) المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية متمثلة فى مجلس الأمن. وإذا أمكن اعتبار الجمعية العامة ومجلس الأمن منظمتين دوليتين؛ فإن الواقع يثبت دائمًا سهولة توجيههما لخدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام العالمى برمته. ومسألة استغلال المنظمات الدولية واضحة أيضًا فى حالة كثير من المنظمات الإغاثية، ومنظمات حقوق الإنسان؛ فهى لا تكاد تستقل عن دعم جهات كنسية واستخباراتية وتوجيهها، وهى جهات ذات أهداف سياسية بعيدة عن قضايا الإغاثة أو الدفاع الخالص عن حقوق الإنسان، والأمثلة على ذلك عديدة.

(هـ) الحركات الدينية العالمية: مثل الحركة الكاثوليكية البابوية ذات التأثيرات السياسية السافرة، والمنظمات اليهودية العالمية، وغير ذلك من الحركات الدينية التى لا تخطئ العين تأثيراتها السياسية على امتداد القارات أو ما يعرف بـ «السياسات الكونية».

(و) شبكات الإعلام العالمية: وهى شبكات ذات طابع احتكارى؛ فثمانية شركات اقتصادية أمريكية تسيطر على أهم ثلاث محطات تلفازية فى العالم، كما تسيطر

على ٤٠ محطة تلفاز فرعية، وعلى ٢٠٠ قناة فضائية دولية، فضلاً عن مجلتى «تايم ـ Time» و«نيوزويك ـ Newsweeck» وصحف «نيويورك تايمز ـ New York Times» و«لوس أنجليس تايمز ـ Los Angles Times» و«واشنطن بوست ـ Washington Post» و«وول ستريت جورنال ـ Wall Street Journal».

وهذه الشبكات تحتكر إلى حد بعيد مسألة بث الأخبار بشكل انتقائى ماهر، وتمارس بذلك تأثيرات عميقة فى مسارات السياسة العالمية أو «السياسات الكونية».

(ز) حركات التحرير القومية الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى: وهذه إن خبا نفوذها بعد نيل معظم الدول المستعمرة لاستقلالها؛ إلا أن بقاياها لا تزال تمارس نفوذًا سياسيًا قويًا مثل حركات تحرير كويبيك، والباسك وكشمير وكوسوفو وغيرها.

(ح) الأقليات الإسلامية: حيث إن قريبًا من نسبة الثلث من تعداد المسلمين تقع فى أقطار غالبية سكانها ليسوا مسلمين؛ كالهند والصين وروسيا والبوسنة والفيليبين وغير ذلك. وهى قد تكون مضطهدة، أو مستمتعة بحقوقها الدينية والسياسية والاقتصادية. وعلى دولة الإسلام واجب نصرة تلك الأقليات حين اضطهادها، وعلى تلك الأقليات واجب الموالاة والنصرة للدولة الإسلامية ولو على حساب الدول القومية التى تضمهم.

هذه هى أبرز وحدات التأثير التى يبرزها المنظور الاستقرائى، وهى بالتأكيد تتفاوت فى أقدار تأثيرها وحدودها، كما تتأرجح أحجام ذلك التأثير تبعًا لعوامل القوة التى تتمتع بها تلك الوحدات، وهذه مسألة أخرى ترجع للبحث الاستقرائى. ويمكن ملاحظة أن كلا المستويين التنظريين ـ القيمى والعملى ـ يمكن أن يتداخلا مع بعضهما؛ أى إن وحدات التحليل القيمية يمكن إثباتها عمليًا فى بعض الأحيان، والعملية يمكن أن تنطبق عليها المعايير القيمية؛ فالأحلاف ـ وهى ظاهرة عملية ـ تبدو آثار التقسيم القيمى فيها واضحة جلية، كما رأينا فى تكتل الدول الأرثوذكسية فى مساندة صربيا وصرب البوسنة ضد المسلمين، ومناصرة قبارصة اليونان ضد المسلمين، ومساندة البروتستانت والكاثوليك معًا لمتمردى جنوب السودان ضد الشمال المسلم.. إلخ.

٣ ـ منهج التحليل الثقافى/الحضارى: Cultural/ Civilization Approach

وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

انطلاقًا من منهج التحليل الثقافى/ الحضارى يمكن النظر إلى «الحضارة» كإطار لفاعلين دوليين فى السياسات الكونية لهم «هويتهم» التى تتحدد بمفهوم «الأمة»، التى تتميز بأن لها «مشروعًا حضاريًا» تنصهر فى إطاره إرادة العديد من الوحدات الفاعلة: هنا يمكن الإشارة إلى تصورنا لـ «نظرية التلاقى ـ Convergence Theory»؛ حيث نميز بين «المشروع الحضارى المصرى العربى الإسلامى» من ناحية، «والمشروع الاستعمارى الصهيونى الغربى» من ناحية ثانية. كما يمكن الإشارة أيضًا إلى تصور صامويل هنتنجتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بخصوص المشروع الحضارى للغرب فى مواجهة المشروع الحضارى «للآخر» الذى يشمل الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية[٢١].

شكل رقم (١) تحديد أطراف العلاقات الدولية

وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية

١ ـ معيار تحديد طبيعة الفاعلين الدوليين	٢ ـ طبيعة الفاعلين/ الوحدات الدولية/ الأطراف
(أ) السيادة: (منظور الدولة/ التحليل التقليدى) State-Centre Paradigm	(أ) فاعل حكومى: (١) مكون من وحدة واحدة (الدول ومؤسساتها الحكومية). (٢) مكون من وحدات متعددة (المنظمات الدولية الحكومية).
(ب) الاستقلال والقدرة على التأثير المستقل: (منظور المجتمع العالمى/ التحليل المعاصر) Transnational Paradigm	(ب) فاعل غير حكومى: ١ ـ مكون من وحدة واحدة (المجتمع الصهيونى الأمريكى مثلاً).

٣ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الغربى.	٢ ـ مكون من وحدات متعددة (الشركات متعددة الجنسية، الصليب الأحمر، الكنيسة الكاثوليكية، إلخ).
	٤ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الإسلامي.
٣/ أ الدول State actors.	٤/ أ الدول أو الدول القومية: ومنها دول العالم الإسلامى الحاضرة.
٣/ ب الفاعلين غير الدول Non-state actors	٤/ ب الفاعلين غير الدول:
٣/ ب المنظمات الدولية:	
١ ـ جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.	١ ـ الشركات متعددة الجنسيات.
٢ ـ الشركات متعددة الجنسية.	٢ ـ الأحلاف والتكتلات الدولية.
	٣ ـ المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى؛ كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
٣ ـ جماعات المصالح.	٤ ـ الحركات الدينية العالمية.
٤ ـ جماعات التحرر الوطنى.	٥ ـ شبكات الإعلام العالمية.
	٦ ـ حركات التحرر القومية/ الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
	٧ ـ الأقليات الإسلامية.
	٨ ـ المشروعات الحضارية.

obeikan.com

٤ ـ تحديد أطراف العلاقات الدولية[٢٢]

إن مراجعة أدبيات العلاقات الدولية توضح أن هناك اتجاهين رئيسين فى تعريف هذه العلاقات. الاتجاه الأول يركز على الدولة State Center Paradigm، والاتجاه الثانى يركز بالإضافة إلى الدولة على العلاقات عبر القومية Transnational Paradigm.

فى ظل الاتجاه الأول تعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات التى تتم بين الوحدات السياسية التى ينقسم إليها العالم فى فترة معينة، والتى تدعى كل منها الحق فى تملك ميزان العدل، وأن تكون هى الحكم الوحيد لقرار الحرب من عدمه، ويكون هدف هذه الوحدات المحافظة على أمنها وثباتها. إلا أن مثل هذا الاتجاه فى تعريف العلاقات الدولية كان موضع انتقاد؛ لأن التفاعلات الدولية قد تتم من جانب فاعلين من غير الدول، كما أن اعتبار السياسة الخارجية للدول مرادفًا للعلاقات يثير لبسًا بين المفهومين.

أما الاتجاه الثانى، والذى برز بصورة واضحة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ فبالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية الحكومية فإنه يركز أيضًا على التفاعلات عبر القومية. ومن أهم من ركز على هذا الاتجاه Robert Keohance and Joseph Nye فى كتابهما Transnational Relations and World Politics حيث أوضحا أن التفاعلات العالمية تشمل تحركات النقد، والأشياء المادية، والمعلومات عبر الحدود الدولية.

إن مراجعة التعريفات المختلفة للعلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية توضح عددًا من النقاط:

(أ) إنه بالرغم من اعتراف الباحثين الغربيين بوجود تفاعلات دولية تشترك فيها وحدات من غير الدول القومية، إلا أنهم ما زالوا يعتقدون أن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة. التساؤل الآن هو: ما هى وحدة التحليل الرئيسة فى المنظور الإسلامى؟

(ب) إن مع تسليم الباحثين بأن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة فى تحليل العلاقات الدولية؛ إلا أن هناك اتجاهًا ـ ومن أنصاره باحثون مثل (Ferguson and Mansbach) ـ ركز على إبراز أن دراسة الدولة قد شابها عدم اليقين على مستوى النظرية السياسية؛ الأمر الذى انعكس فى مجال دراسة المجتمع الدولى، أو بعبارة أخرى: إن دراسة العلاقات الدولية يسودها نفس المشكلة. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن كثيرًا من الكتاب يخلطون

ما بين «الدولة ـ State» و«الأمة ـ Nation»، وبالتالى يرون أن «مفهوم الدولة» هو بؤرة المشكلة المفاهيمية لعلم العلاقات الدولية، وأن المشكلة ترتبط تاريخيًا بإشكالية مفهوم الدولة فى الفكر الغربى، وعدم الاستقرار على تعريفه وتحديد أبعاده.

إن هذا الجدل حول مفهوم الدولة فى الفكر الغربى يثير ضرورة تحديد مدلوله فى بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

(ج) إن البعد الإقليمى هو البعد المحورى فى تحديد ما هو دولى أو غير دولى، وإن كان التفاعل يتم على المستوى الرسمى أو غير الرسمى، إلا أن تداخل البعد الداخلى مع البعد الدولى للدولة كوحدة إقليمية أثار عددًا من التساؤلات لدى بعض الباحثين الذين نشرت أعمالهم فى الغرب؛ حيث أوضحوا أن تداخل «المحلى» مع «الدولى» يجعل مهمة الباحث فى العلاقات الدولية شديدة الصعوبة، فالداخل والخارج أصبحا متقاطعين بشكل يصعب فصله أو تجاهله، والسياسة الداخلية تتأثر بالمناخ الدولى، كما أن أداء الدولة على المستوى الخارجى رهين بإنجازاتها وقوتها الداخلية.

إن هذه النقطة أيضًا تثير ضرورة الاهتمام بتحليل وضعية البعد الإقليمى فى المنظور الإسلامى، وموقفه من التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية فى التعاملات الخارجية.

(د) إنه مع تسليم الكتابات الغربية بأن هناك مبادئ وقواعد عامة ليست إقليمية فى افتراضاتها وأهدافها مثل الأيديولوجيات السياسية والمبادئ المستمدة من الأديان السماوية مثل الإسلام والمسيحية بصفتها نظمًا عقائدية كونية؛ بمعنى أنها توجه رسالة إلى البشرية كلها، إلا أن بعض الباحثين فى الغرب مثل Duchaech أشاروا إلى أنه بالرغم من أن هذه القواعد العامة مرتبطة بالطبيعة والسلوك البشرى، إلا أنها قابلة للانخراط والانجذاب نحو التجزؤ الإقليمى القائم لدى البشرية؛ بمعنى أنه يتم تنظيم هذه المبادئ إقليميًا داخل الحدود القومية القائمة، وتعمل هذه القواعد العامة الشكلية أو بعضها كمحددات للسلوك أو مرشد له. إن مثل هذا التوجه فى الفكر الغربى يثير أهمية تحليل «عالمية المبادئ الإسلامية» وإمكانية تطبيقها فى إطار بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

والتساؤل الآن: ما هو تعريف العلاقات الدولية الذى تتبناه المجموعة البحثية فى دراسة وتحليل «العلاقات الدولية فى الإسلام»؟ إن التعريف الذى تتبناه يرتبط بالاتجاه الثانى فى تعريف العلاقات الدولية؛ أى الاتجاه الذى يركز على التفاعلات التى تعبر الحدود الإقليمية

للدول سواء أكانت الدول أحد أطراف هذا التفاعل أم لا . ويلاحظ هنا أن بالرغم من أن مراجعة العديد من الكتابات الإسلامية ترفض تقسيم العالم على أساس جغرافى سياسى، وإنما تجعل من «البعد العقيدى» أساس التقسيم، إلا أن الواقع الذى واجهته الأمة الإسلامية عبر عصورها المختلفة يفرض ـ لغرض التحليل ـ الاعتماد على البعد الجغرافى فى تحليل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وفى هذا الإطار فإن مفهوم العلاقات الدولية فى الإسلام يركز على التفاعلات التى تمت بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية. ولكن التساؤل الذى يمكن طرحه فى هذا الصدد هو: ما هى معايير تحديد الدولة الإسلامية المعاصرة؛ أى بعد سقوط الخلافة، وفى ظل أوضاع النظام الدولى المعاصر؟

يرى بعض الباحثين أن الدولة الإسلامية هى الدول التى يمثل فيها المسلمون نصف عدد السكان على الأقل، إلا أن مثل هذا المعيار يثير إشكالية عدم توفر إحصاءات دقيقة عن التوزيع الدينى للسكان، كما أنه يربط تحديد الدولة الإسلامية بنسبة مئوية قد تتغير مع تغير الظروف الصحية والمعيشية للسكان.

إن معيار تحديد الدولة الإسلامية يجب أن يرتبط بالظاهرة موضع الدراسة؛ وهى العلاقات الدولية؛ فالدولة الإسلامية هى التى تعرف نفسها تجاه العالم الخارجى وتنظم علاقاتها معه بصفتها دولة إسلامية، وبعبارة أخرى فإن الدولة الإسلامية هى تلك التى تحدد فيها النخبة الحاكمة الدولة بأنها دولة إسلامية؛ فإن السياسة الخارجية للدولة تتحدد أساسًا وفقًا لإدراك هذه النخبة لهويتها وأهدافها وتوجهاتها الخارجية. وهناك بعض المؤشرات التى يمكن الاستناد عليها فى إطار التعرف على تحديد النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة؛ وهى وجود نص تشريعى فى الدولة يوضح أن الإسلام هو الدين الرسمى لها، وأن تكون أغلبية النخبة الحاكمة من المسلمين، وهذان المؤشران يمكن الاعتماد عليهما فى تحديد الدول الإسلامية خلال الفترة الممتدة من سقوط الخلافة وحتى إنشاء المؤتمر الإسلامى؛ حيث يمكن استخدام عضوية الدولة فيه كمؤشر لتعريف النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة، وهو مؤشر يتفادى بعض الانتقادات التى وجهت إلى المؤشر الأول والثانى فى تعريف النخبة الحاكمة لمثل هذه الهوية.

المهم فى هذا الصدد هو الإشارة إلى المبادئ أو القيم التى تنطلق منها الدولة الإسلامية فى ممارستها لعلاقاتها الدولية أو سياساتها الكونية، والتى تتمثل فى: التوحيد كأساس للالتزام فى الإسلام، والسلام الإسلامى، والملة أو المجتمع الدينى كأساس للعضوية أو

الانتماء فى النظام العالمى الإسلامى، والحرية، والانفتاحية، والمساواتية «السواسية»، والعالمية، والعدالة، وحرية الإقناع والاقتناع[٢٣].

٥ـ ضرورة استدعاء مفهوم الأمة كوحدة أساسية للتحليل السياسى

أبعاد وآليات «منهج التحليل الثقافى/ الحضارى ـ Cultural / Civilization Approach» وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

فى هذا السياق تدعو د. نادية مصطفى الباحثين المسلمين إلى البدء فى تدشين **علم عالمى للعلاقات الدولية** ينطلق من منظور حضارى، يرتكز أساسًا على مفهوم الأمة كوحدة تحليل لتفسير العلاقات الدولية، والتخلص من ذلك التيار السائد الذى يقول: إن الرابطة القومية لا تعلوها رابطة عقدية؛ لأن الاستمرار فى النظر إلى العلاقات بين الدول الإسلامية من منظور «الواقعية» و«القومية» لن يجدى ولن ينقلنا إلى مستوى الأمة تنظيريًا أو واقعيًا.

ويعنى استدعاء مفهوم «الأمة» أن يقوم علم العلاقات الدولية على **الأخذ بالتفسيرات الثقافية والدينية إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية**، وإلى الوقوف عند التحليل الثقافى ووضع مفاهيمنا فى مقابلة مفاهيم الغير. التدافع تجاه الصراع، **الأمة تجاه النظام العالمى، مقاومة المحتل تجاه الإرهاب، التحرير والتنمية هما مفتاح مشكلة الإرهاب وليس عقيدة الإسلام**، وضرورة استنهاض أسلوب **جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية**، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المُستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى؛ وليس الإكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على **بناء نموذج حضارى إسلامى** فى وقت بات فيه **التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع** بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

وترى د. نادية مصطفى أنه قد تم بالفعل تفعيل هذا المنظور الحضارى من خلال عدة إصدارات لمركز **«الحضارة للدراسات السياسية»**؛ وهى إصدارات **«موسوعة الأمة فى قرن»** التى تناولت المرأة المسلمة بين قرنين، ومستقبل التجديد الإسلامى، وكذلك إصدارات **«حولية أمتى فى العالم»** التى تناولت القضايا التالية: العولمة والأمة، العلاقات البينية والأمة، ١١ سبتمبر والأمة، الحدث العراقى والأمة.

وفى هذا السياق أيضًا تستنكر د. **نادية مصطفى** ذلك **التحيز الغريب الذى تصر عليه الجامعات العربية فى تدريس النظريات الغربية فقط**. فمثلاً اعتبر الباحثون المسلمون مفهوم «الدولة» هو وحدة التحليل الأولى والأخيرة فى دراسة العلاقات الدولية، وجعلوه الأداة المثلى للتفسير والتحليل. بل إن الغرب قد اتجه الآن **إلى دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية**، فى حين لا يزال المسلمون عاكفين على دراسة نظريات «الواقعية» و«القومية» النابعة من مفهوم «الدولة» ذاته رغم انتهاء صلاحية هذه النظريات بشهادة واعتراف أصحابها(٢٤).

إن هناك ضرورة حيوية إلى الأخذ بهذه النماذج المعرفية كحلول للأزمة المنهجية التى تعانى منها المدرسة العربية فى العلوم السياسية(٢٥)، وتطويرها، خاصة أن **الدين قد بات مقترنًا بالسياسة**، سواء كان مؤدلجًا أو مسيسًا؛ فبعض الأدبيات الغربية تصف الأيديولوجيات الوضعية على كونها دينًا، مثل «دين العولمة»؛ ومن **ثم فعلى الباحثين المسلمين إدراك أهمية الثقافة والدين فى التنظير والواقع**، وأنهم ـ وفى قلب هذه التفاعلات السياسية ـ إما أن يدرسوا أنفسهم بأنفسهم وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الإسلامية، أو أن يتركوا أنفسهم أسرى لدراسة الباحثين الغربيين وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الغربية.

أما منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ فتأخذ بمنهج التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات: النموذج القياسى ـ نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

١ ـ مبادئ نظرية مواجهة الأزمات(٢٦):

المبدأ الأول: وهو تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات.

المبدأ السادس: السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.

المبدأ السابع: اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

٢ ـ ملاحظات منهجية بخصوص مراحل الأزمة.

٣ ـ ملاحظات منهجية بخصوص خطوات مواجهة الأزمة دبلوماسية القوة والتصعيد

Diplomacy of Power Politics and Escalation

ثانيًا: موقف جامعة الدول العربية

كما سبقت الإشارة من قبل؛ فإن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصوّر تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٢٧]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، المحيط الداخلى للمنظمة الدولية**، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة (وفى هذا** الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى)**؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول[٢٨].

١ ـ تحديد أطراف الأزمة

عند تطبيق المبدأ الأول وهو تحديد أطراف الأزمة على واقع إدارة منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية تتضح المؤشرات التالية :

- **(أ) أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات**

استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك منذ اللحظة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى الطرف الأساسى فى الأزمة، وليس حلفاءها المضللين بها، ولهذا التحديد أهميته فى مسيرة الأمة، ثم فى مرحلتها قبل الأخيرة حين تم صدور القرار ١٧٠١ من مجلس الأمن. معنى ذلك أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات. يؤكد ذلك ما اقترحه إيزنستادت وغيره من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة؛ وهو أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافهم الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٢٩].

إسرائيل ورباعى جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط

انقلبت المعادلة القديمة فى الشرق الأوسط؛ إذ بات الخيار العسكرى الإسرائيلى غير مجد أمام مواجهة حركات دون الدولة، وفى إطار تشكل محور رباعى (إيران ـ سوريا ـ حزبّ الله ـ حماس)[٣٠]؛ فالحرب الدائرة رحاها فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وكل من المقاومة اللبنانية والفلسطينية هى فى ظاهرها حرب بين إسرائيل وجماعتين إسلاميتين (حماس فى فلسطين وحزب الله فى لبنان)، لكنها حرب مبطنة بين إسرائيل والدول الراعية لحماس ولحزب الله (إيران وسوريا)، وهى تكشف عن جبهة خطرة تسعى لخلق «محور عسكرى» يتكون من حماس وحزب الله وإيران وسوريا، تعتبر طهران المحرك الرئيس له وللحرب الدائرة حاليّا. طبقا لذلك فإن جولة الصراع الدائرة فى الشرق الأوسط حاليّا تختلف عن جولاته السابقة، وتكشف عن حجم التغيرات التى طرأت على السياسات العربية/ الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة[٣١]. يتفق حول الاستنتاجات

السابقة العديد من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة، وإن اختلفوا بينهم فى بعض التفصيلات الجزئية . .

صراع مختلف.. ومعادلة تنقلب

ـ الكاتب جون ألترمان مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS يرى فى مقاله المنشور على موقع المركز يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٦ تحت عنوان «صراع مختلف» أن مقدمة هذا الصراع كان الفوز المفاجئ لحماس فى الانتخابات الفلسطينية الذى غير معادلة الصراع، فالحركة غير شريك فى السلام كما كان الحال مع السلطة الفلسطينية، وهى ترأست الحكومة، ووجدت نفسها معزولة دوليًا ليس فقط من أمريكا وإسرائيل، بل عربيًا أيضًا بسبب توجس الدول العربية من تأليب الحركات الإسلامية والمعارضة عليها واتخاذ حماس نموذجًا، كما أن الدول العربية خشيت من استمرار رفض حماس الاعتراف بمبادرة بيروت العربية ٢٠٠٢، أما الأوروبيون فقد فزعوا من فوز الحركة ووصولها للحكم على خلفية سجلها فى العمليات «الانتحارية» ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويشير ألترمان إلى أن إسرائيل قد تغيرت أمامها المعادلة؛ فحكومتها الجديدة بزعامة حزب كاديما ـ فى ظل غياب شارون ـ تواجه مأزقًا عسكريًا وآخر سياسيًا؛ فحركة المقاومة الإسلامية حماس تريد تقديم نموذج لمعارضة إسلامية وصلت الحكم، ونفس الأمر فيما يتعلق بحزب الله الذى يشارك بالحياة السياسية فى لبنان؛ ومن ثم فقد خُلق لإسرائيل أعداء جدد ليسوا دولاً أو حكومات بالمعنى العادى للكلمة، وبالتالى فقد انتهى العصر الذى كانت فيه المساعى الدولية توجه للحكومات، وباتت توجه إلى حركات دون الدول.

وعسكريًا فإن إسرائيل تحارب أولاً على جبهتين، وهى ثانيًا تحارب جماعات أو منظمات، لا دولاً، وعليه من الصعوبة بمكان أن تمارس الدول الحليفة لإسرائيل أو التى ترتبط بعلاقات قوية معها ضغوطًا على هذه الجماعات، خاصة أنها تعتمد على نفسها من حيث التمويل والإمداد، كما أنه يمكنها الاستمرار دون وجود الكثير من المؤسسات الحيوية التى يمكن لإسرائيل مهاجمتها، وهى تعتمد على أيديولوجيات لا يمكن القضاء عليها حتى لو دمرت مؤسساتها.

ويرى ألترمان أن سوريا وإيران بالطبع هما أكبر المستفيدين من الصراع الجارى، ولهما دور حيوى فى الصراع، لا يمكن الإمساك به؛ فهو غير واضح فى كل الأحوال.

إيران ثم سوريا.. مسئولية مباشرة

- وعلى عكس ما يراه ألترمان من وجود دور خفى لسوريا وإيران؛ فإن **الكاتب مايكل ليدين** الخبير السياسى الأمريكى، والذى عمل سابقًا مستشارًا فى وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية نشر مقالاً يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على **موقع معهد أمريكان إنستيتوت** AEI تحت عنوان «نفس الحرب»، ورأى فيه أن ما يدور فى الشرق الأوسط هو حرب كالتى حدثت ضدنا منذ ٢٧ عامًا (يقصد أكتوبر ١٩٧٣)، لكنها تجرى هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله فى لبنان وسوريا، وترتبط بالتمرد بالعراق، ولكن العامل المحرك لكل ذلك هو النظام الملالى فى طهران، فإيران لها اليد الطولى فى كل ما يحدث بالمنطقة.

ويصل ليدين فى تحليله لأبعد من ذلك؛ فهو يرى أن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا فى دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث العنف التى تقع فى العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره فى تدريب وتسليح المتمردين السنة، ودعمه العلنى للعنف بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخرًا للبعثيين والمسلحين السنة؛ الأمر الذى جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسئولية ما يحدث فى لبنان والهجمات على إسرائيل.

ويقول ليدين: إن إيران ومرشدها الأعلى «على خامنئى» لم يواربا فى هذه الحقيقة؛ ففى ظل السجال حول أزمتها النووية هدد خامنئى فى نهاية عام ٢٠٠٥ بأن بإمكان إيران أن تجند آلاف «الإرهابيين» فى هجمات ضد إسرائيل وأمريكا، وها هو لا يمزح فهو قد فعل، ويعلن دعمه العلنى لسوريا ولحزب الله، ويهدد باستخدام أسلحة كيماوية قد تصل إلى إسرائيل النووية. أيضًا يستشهد ليدين بما ذكره الرئيس الإيرانى أحمد نجاد خلال مؤتمر لدول الجوار العراقى الذى رعته بلاده فى مطلع يوليو ٢٠٠٦ بأن وجود إسرائيل لن يؤدى إلا لمزيد من تعاسة ومعاناة شعوب المنطقة، محذرًا من أن غضب تلك الشعوب قد يؤدى إلى انفجار سريع لا حدود له فى المنطقة.

ويدلل الكاتب على محورية الدور الإيرانى فى لبنان بالإشارة إلى معلومات تصدرها وزارة السياحة اللبنانية، تقول إن عدد السائحين الإيرانيين إلى لبنان بلغ نحو ٨٨٨, ٦٠ سائحًا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦ يعتقد الكاتب أن بينهم قيادات من الحرس الثورى الإيرانى، ويقارن ذلك بعدد السياح الإيرانيين لثانى أكبر دولة يتجه إليها هؤلاء السياح وهى الفيليبين (١٢ ألف سائح فقط)، كما يشير إلى أن «عماد مغنية» رئيس العمليات فى حزب الله قدم من إيران إلى لبنان بعد زيارة قام بها لسوريا بصحبة الرئيس الإيرانى أحمد نجاد.

إيران وسوريا.. الأكثر استفادة

- ويتفق **مايكل إيزنستادت مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى** مع الرأى السابق؛ إذ يشير فى مقال له نشر يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع المعهد تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهة ثانية» إلى الدور الإيرانى والسورى فى تلك الأزمة؛ حيث إنه من المؤكد أن الهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيدًا فى طهران، كما أن الدولتين من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب. **ففيما يتعلق بإيران** يتفق ليدين مع إيزنستادت على أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية السياسية التى ترسمها القيادات الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر، ويعتقدان أن توقيت تلك العملية يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى حول ملفها النووى، والذى بات يعانى جمودًا حاليًا بعد رفضها وقف تخصيب اليورانيوم، ورد الدول الغربية عليها بتحويل ملفها النووى مجددًا إلى مجلس الأمن، كما تهدف طهران من تلك الأزمة إلى تحويل الأنظار أيضًا عن الدور الذى تقوم به فى العراق. **وفيما يتعلق بسوريا** يرى إيزنستادت أنها تستفيد من الأزمة الحالية؛ حيث تحولت إلى قبلة يحج إليها الدبلوماسيون العرب والأجانب، وباتت محط أنظار الجميع للدور المرتقب الذى يمكن أن تلعبه فى الضغط على قيادات حماس لديها، وبخاصة رئيس المكتب السياسى للحركة الذى يعيش فى دمشق «خالد مشعل»؛ من أجل التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليت، فى حين أن خالد مشعل أظهر نفسه بأنه القائد الوحيد للحركة الذى يمكنه قيادة الجهود لإطلاق سراح الجندى

الأسير، كما أن الرئيس السورى بشار الأسد يسعى للاستفادة من الوضع الحالى لإخراج بلاده من العزلة الدولية المفروضة عليها؛ الأمر الذى يعنى أن حزب الله يقدم إلى دمشق فرصة لفرض هذه الأجندة. كما أن دمشق التى لها دور مباشر فى تلك الأزمة - وإن لم يكن واضحًا - تستفيد من إمكانية الضغط على إسرائيل من خلال الحرب التى يشنها حزب الله وحماس فى ذات الوقت؛ وهو ما يصعب عليها وإيران التوصل بسهولة إلى حل واتفاق بشأن الأزمة الراهنة.

وبناء على ذلك يرى ليدين أنه لا بد من العمل جديًا على تغيير نظامى محاربى الحرية فى العالم سوريا وإيران؛ حيث يدعمان الإرهابيين فى غزة ولبنان، والولايات المتحدة وحدها يمكن أن تنفذ ذلك.

إسرائيل.. مأزق سياسى وعسكرى

بحسب ألترمان، وكما سبق؛ إسرائيل تواجه مأزقًا سياسيًا وعسكريًا؛ فهى فى أزمة إستراتيجية عميقة، وتواجه الحكومة بقيادة أولمرت مخاطر حقيقية لانحسار التأييد لخطة فك الارتباط من أجزاء من الضفة الغربية أو «خطة التجميع»، خاصة أنها تحارب فى مناطق انسحبت منها عن طريق خيار أحادى، ولم يحقق ذلك السلام، وتبدو كل تقديرات أولمرت وكأنه يشوبها النقص والمشاكل.

ولوضع الخيارات الإسرائيلية الممكنة محل الاختبار يفند إيزنستادت خبرة إسرائيل السابقة فى التعامل مع هجمات سابقة شنتها المقاومة الفلسطينية وحزب الله على الأراضى الإسرائيلية، وتشمل الآتى:

- شن هجمات موسعة جنوب لبنان لتفكيك الميليشيات المسلحة وتدمير بنيتها التحتية، وتأسيس منطقة عازلة شمال إسرائيل على طول الحدود مثل عملية نهر الليطانى فى مارس ١٩٧٨ وعملية الجليل فى يونيو ١٩٨٢.

- شن غارات جوية وهجمات صاروخية لتدمير البنية التحتية للمقاومة اللبنانية، تشمل محطات توليد الكهرباء كما حدث فى إبريل ١٩٩٦ ومطار بيروت فى ديسمبر ١٩٨٦ من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية لتحجيم الجماعات المسلحة.

- شن ضربات جوية على محطة الرادار السورية فى سهل البقاع بلبنان، وقد حدث ذلك فى فبراير ويوليو ٢٠٠١، وضد أحد مراكز التدريب الفلسطينية فى دمشق فى أكتوبر ٢٠٠٣ لإجبار سوريا على الضغط على حزب الله.

- هجمات صاروخية على معسكرات تدريب حزب الله وقواعده فى يونيو ١٩٩٤؛ وهو ما أسفر عن قتل العديد من المتدربين، بالإضافة إلى عدد من قيادات الحرس الثورى الإيرانى؛ الأمر الذى اتخذ بعده الحزب احتياطات سرية لتدريب قواته ونقل بعضها إلى إيران.

- اختطاف أحد مسئولى حزب الله مثل الشيخ عبد الكريم عبيد فى يوليو ١٩٨٩ والرئيس الأسبق للشئون الأمنية لحركة أمل مصطفى ديرانى اللذين تم تبادلهما فى يناير ٢٠٠٤ بصفقة مقابل الإفراج عن جنود إسرائيليين اختطفهم حزب الله.

بيد أن الكاتب يرى أن هذه الهجمات أسفرت بشكل عام عن نتائج متواضعة ومتباينة، فبينما أدى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ إلى ارتياح مؤقت، إلا أنه أوجد قوات دولية لحفظ السلام جنوب لبنان، وخلق معه الجذور الأولية لنشأة حزب الله الذى خطط لسنوات للقيام بمثل تلك العمليات؛ الأمر الذى يجعل من الغزو البرى للبنان تجربة مريرة، لكن ربما يكون ذلك الحل الوحيد من وجهة النظر الإسرائيلية لتدمير الترسانة الصاروخية للحزب، والتى تقدر بنحو ١٠ آلاف صاروخ.

كما أن الهجمات المتواصلة على البنية التحتية اللبنانية ستؤدى للضغط على بيروت، لكنها قد تسفر فى النهاية عن تغذية التأييد الداخلى لموقف الحزب.

وأما الهجمات الصاروخية الإسرائيلية فستكون محدودة التأثير فى ظل التطور والتنوع الكبير الذى أدخله حزب الله على عملياته وتقليل بنيته التحتية المهمة فى الجنوب اللبنانى، بل ستكون العمليات السريعة والخاطفة هى الأخرى محدودة الفعالية، كما أن إسرائيل التى لم تترك جثث أى من جنودها القتلى أو تتخلى عن جنودها المختطفين ربما لن تسعى للتخلى عن هذا الموقف فى الأزمة الحالية، فى حين توسع نطاق هجماتها لتحقيق عدد كبير من الأهداف من بينها استهداف صواريخ حزب الله.

أيضًا لدى إسرائيل الخيار السورى وضرب مواقع سورية عسكرية حساسة من أجل اختبار قدرة سوريا على قبول دبلوماسية الإكراه التى من المحتمل أن تطيل أمد الأزمة

الراهنة؛ لأن دمشق ترى أن اتجاه إسرائيل لضرب أهداف عادية دليل على عدم قدرتها على تقديم حلول للأزمات التى تواجهها على صعيد الصراع.

وأمام هذا الوضع المتشابك وغير المفيد جديًا للجانب الإسرائيلى يرى ألترمان أن على إسرائيل تكييف إستراتيجية جديدة للتعامل مع الحركات أو المنظمات دون الحكومة؛ لأن المنطق الحالى لا يدفع إسرائيل إلا إلى توسيع نطاق عملياتها المسلحة والأهداف التى تريد تدميرها فى لبنان، وربما تتجه لضرب أهداف حيوية فى سوريا من أجل إنهاء أزمتها الحالية على أسس تعتبرها مقبولة سياسيًا وعسكريًا.

بينما يقترح إيزنستادت أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافها الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٣٢]... فأى الخيارات تقبل إسرائيل؟.

- **(ب) إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى إدراك قوة حزب الله: حزب أعتى من دولة**

ولذلك يمكن القول إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة إدارة الأزمات. كما يمكن القول إنه **نجح فى إدراك قوة حزب الله كحزب أعتى من دولة.**

إن حزب الله كان يدرك العواقب عندما أسر الجنديين فى جنوب لبنان، والأهم أنه كان مستعدًا لكل الاحتمالات التى قد تحدث، مستفيدًا من أنه حركة مقاومة وليس ملتزمًا بأى مواثيق دولية تلتزم بها حكومته؛ فقد قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قبل اندلاع المعارك بوضوح: «إن المقاومة لا تريد التصعيد؛ لأنها مستعدة للمواجهة إذا قررت إسرائيل تصعيد وتأزيم الأوضاع.. لا نريد التصعيد فى الجنوب ولا نريد أخذ لبنان إلى حرب، ولكن إذا أراد العدو التصعيد فنحن جاهزون للمواجهة إلى أبعد ما يمكن».

وأضاف: «إن قرار عملية الأسر لم يكن مفاجئًا؛ بل هو قرار متخذ سابقًا، ويأتى ضمن عملية الدعم للشعب الفلسطينى الذى يُقتل على مرأى ومسمع العالم»، كذلك قال أمين شرى النائب عن حزب الله فى البرلمان اللبنانى: «إن المقاومة تمتلك الجاهزية الكاملة لمواجهة أى تصعيد إسرائيلى مستقبلى ضد لبنان».

بعبارة أخرى: **لم يقم حزب الله بما قام به كمغامرة غير محسوبة**[٣٣]، فهو أقوى اليوم عشر مرات مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات أو عشرين سنة، والشيخ حسن نصر الله أعلن قبل ستة أشهر أنه يملك فى جعبته ثلاثين ألف صاروخ قادرة على زلزلة الكيان الإسرائيلى، كما أعلن عقب أسر الجنديين أن فى جعبة حزبه العديد من «المفاجآت» للإسرائيليين لو اختاروا الحرب، ظهر منها طائرات حزب الله بلا طيار التى قصفت البارجة الإسرائيلية، والبقية تأتى بقصف مدن إسرائيلية لأول مرة فى العمق الإسرائيلى.

وعندما صعّد الإسرائيليون المعركة بحرب شاملة ضد لبنان رد نصر الله قائلاً للإسرائيليين: «أردتموها حربًا مفتوحة ونحن ذاهبون إلى الحرب المفتوحة ومستعدون لها (. . .) إلى حيفا وإلى ما بعد حيفا». هذه التصريحات تأتى مواكبة لتقارير هامة لمراكز الأبحاث العسكرية وتقرير جينز العسكرى التى تؤكد أن حزب الله يمتلك آلاف صواريخ الكاتيوشا المتطورة التى تصل لعمق ٧٠ كم، فضلاً عن صواريخ زلزال ـ ١ التى يبلغ مداها ١٥٠ كم ويمكنها الوصول إلى تل أبيب.

ولهذا أيضًا قال نصر الله: إن العصر الذى كانت إسرائيل تجول فيه وتقتل اللبنانيين دون مقابل انتهى، وإن أطفالهم وأسرهم ستعانى مثلما يعانى أطفال لبنان. وبالتالى فقد رأى بعض المحللين أن «المغامرة» التى قام بها حزب الله محسوبة ومخططة، وأن نتائجها فى نهاية الأمر ستكون إهانة للجيش الإسرائيلى وتكسر هيبته، فى حين أن الاعتداءات الإسرائيلية أمر معتاد للبنانيين، بعكس هروب مليون إسرائيلى من الشمال أو نزولهم المخابئ على مدار الـ٢٤ ساعة.

والأكثر أهمية، والذى يظهر مدى حنكة خطط حزب الله أن المقاومة طورت وسائلها وسلاحها، واستفادت من التجارب السابقة مع إسرائيل، كما أنها تتحرك وفق تصور إستراتيجى هادئ بدون انفعال؛ حيث تقوم خططها غالبًا على إطلاق دفعات أقل من الصواريخ تليها دفعات أكبر، وتبدأ من أقرب المدن حتى أبعد المدن الإسرائيلية (١٣ مستوطنة ضربت فى الشمال الإسرائيلى، بعضها لأول مرة)، كما أن هجماتها دقيقة (كما اعترفت بذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية)، وترد على أهداف مختارة مثل مراكز القيادة الإسرائيلية والمطارات فى المستوطنات ومرابض المدفعية والوقود.

٢ـ القدرة على تحديد الأهداف التى يسعى إليها الطرف الذى فجر الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الثانى وهو «القدرة على تحديد الأهداف الإستراتيجية التى يسعى إليها الخصم الذى فجر الأزمة»؛ يمكن رصد المؤشرات التالية (انطلاقًا من تصور أن الأجندة الإسرائيلية فى المنطقة تتمثل فى تصفية الملف النووى الإيرانى، والقضية الفلسطينية والاندماج، والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية):

ـ فى تصريحات لـ «إسلام أون لاين. نت» (يوم الخميس١٣/ ٧/ ٢٠٠٦) اعتبر محمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن «هناك قوى تريد **إحداث فوضى بالشرق الأوسط** لا تستفيد منها سوى إسرائيل، إلى جانب جر العراق إلى حرب أهلية طائفية؛ لأنهم يعتقدون أنها ستمتد إلى دول الجوار بهدف تفتيت القوى العربية وشغلها بمشاكل داخلية لا طائل منها»[٣٤].

ـ ووجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداءً إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن **الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام**». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى»[٣٥].

(أ) عمرو موسى حذر من «شرق أوسط إسرائيلى» ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام

حذر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من أن انتهاء الصراع العربى / الإسرائيلى وفق الإرادة الإسرائيلية سيحول الشرق الأوسط «إسرائيليًا»، **فهو يحذر من «شرق أوسط إسرائيلى»**، ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام لهذه الإرادة[٣٦]. وأعرب موسى فى الوقت نفسه عن تشاؤمه من استمرار تردى الأوضاع العربية، ومن زيادة الموقف العربى سوءًا خلال السنوات المقبلة، لينتقل العرب من «مربع الصفر» حاليًا إلى ما دون الصفر. وقال فى مقابلة مع صحيفة «الوفد» المصرية الخميس (٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦) إن «إعادة ترتيب المنطقة ومستقبلها سوف يتوقف على الحل الذى سيصل إليه النزاع العربى/ الإسرائيلى؛ فإذا انتهى النزاع بفرض وجهة النظر الإسرائيلية فالشرق الأوسط سيكون إسرائيليًا، وإذا انتهى إلى تسوية عادلة فالشرق الأوسط سيكون آمنًا بقوى متوازنة

متعاونة على سلام ووئام». غير أنه أعرب عن تشاؤمه من إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة، وتحسن الأوضاع العربية. وقال ردًا على سؤال حول رؤيته للعالم العربى بعد ٥ سنوات: «إذا حكمتُ بالظروف الحالية فإن العرب سيكونون فى موقف أسوأ بعد ٥ سنوات»، وسينتقلون من «مربع الصفر» الحالى إلى مربع «ما تحت الصفر». وأوضح مشددًا على أهمية الصمود فى وجه المخططات الإسرائيلية: «تحت الصفر يعنى التسليم بهذا الوضع، ولكنك طالما أنك غير مستسلم أو هناك قوة سياسية تقف؛ فهناك أمل». كما دعا المواطن العربى البسيط المستاء من القهر الإسرائيلى إلى «أن يصمد ولا يستسلم».

(ب) حزب الله يجمد مشروع الشرق أوسطيين

إن المواجهة الأخيرة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية بلورت **نظريتين أو مشروعين** لكل منهما تصور مختلف لمستقبل الدولة اللبنانية ولوضعها الإقليمى والدولى، ويجمع بينهما حصول كل منهما على دعم إقليمى قوى: أصحاب التصور الأول (تيار ١٤ آذار) رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»؛ وهو ما يعنى نزع سلاح حزب الله لتجنيب لبنان الدخول فى صراعات إقليمية، خصوصًا مع إسرائيل، بعيدًا عن المصالح اللبنانية، ويحظى أصحاب هذا التصور ذى الخلفية الطائفية السنية بدعم غربى/ عربى سعودى فى الأساس. أما الفريق الثانى (تيار حزب الله) فهو لا يرفض فكرة الدولة، لكنه يطالب بضمانات تتعلق بطبيعة هذه الدولة من حيث موقفها من الصراع العربى/ الإسرائيلى، واستقلالها عن النفوذ الغربى، وقدرتها على الدفاع عن لبنان فى مواجهة أى عدوان إسرائيلى محتمل. وخارجيًا يدعم هذا الفريق الذى يستند لخلفية طائفية شيعية المحور الإيرانى السورى.

وأصحاب التصور الأول رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»، وهو شعار زائف؛ لأنه لم يبن هؤلاء دولة أصلاً، ولا تمتلك الدولة أى قوة أمنية للدفاع عن لبنان؛ ولأن الدولة ذاتها تقتضى تنفيذ ما يسمى بالوفاق الوطنى بحذافيره طبقًا لاتفاق الطائف الذى لم تفكر الطبقة السياسية فيه أو فى تطبيقه.

وقد حاولت هذه القوى السياسية لمدة عام كامل التحريض ضد حزب الله، وعندما فشلت هى وحلفاؤها الغربيون نقلت المهمة لإسرائيل، ووفقًا لذلك دخلت إسرائيل الحرب لضرب قوة حزب الله، ولفرض توازن سياسى جديد فى البلاد ينقل السلطة إلى

أحضان المحور الغربى، والذى ـ للأسف ـ له حلفاء داخل لبنان. لكن حزب الله فاجأ الجميع بمقاومته، ومنع إسرائيل من تحقيق أهدافها، ومع ذلك فقد استخدمت هذه الطبقة الأضرار المادية الهائلة التى وقعت بلبنان لتقول بأنه قد آن الأوان لنزع سلاح المقاومة.

إن التعجل الأمريكى فى إظهار مكنونات الحملة الإسرائيلية بدا سلوكًا غبيًا لا ينطوى على حكمة من يريد الاستفراد بحزب الله، وهذا صحيح إلى حد كبير.. ففى غمرة التصدى لهذه المكنونات والنيات المعلنة والمبيتة، لم يَعُد مهمًا لدى قطاعات سياسية وشعبية مدنية واسعة، دون استثناء بعض القوى الرسمية عربيًا؛ الاستغراق فى التفصيلات التى ساقت إلى المعركة الجارية، وما إن كان حزب الله أخطأ أم أصاب. ما طغى وطفا على هذه التفصيلات هو القناعة بالدلالات والمعانى الإستراتيجية العليا لصلابة هذا الحزب وصموده فى المعركة، وبشىء قليل من المبالغة فقد أضحت هذه القطاعات ترى فى دعم هذا الحزب وانتصاره، وفى الحد الأدنى منع الهزيمة عنه؛ حائلاً دون مرور المشروع الشرق أوسطى بعجره وبجره.

نود الإشارة إلى أن حزب الله فى معركته اكتسب جراء إطلالة الشرق أوسطية والشرق أوسطيين رمزية وطنية وقومية، ولا مانع من القول رمزية إسلامية حضارية عالية، رمزية لا تقل بالنسبة للمشروع التحررى العربى وصد الهجمة الطغيانية الأمريكية الغربية، قياسًا بما تمثله إسرائيل من رمزية لدى القائمين بهذه الهجمة. لا شىء يمنع هنا أيضًا من الاعتقاد بأن قطاعًا عريضًا من التيارين القومى والإسلامى أصبح يستبطن النظر إلى حزب الله بصفته وكيلاً رياديًا متقدمًا لرؤاهم التحررية والتضامنية.. وهذا منظور يمكن مقارنته بالتكييف العربى العام للدور الإسرائيلى على الجانب الآخر من المواجهة[٣٧].

إن التفسير القائم وراء تفاقم حادث خطف ثلاثة جنود إسرائيليين بمثل هذه السرعة غير العادية ليتحول إلى صراع حاد واسع النطاق؛ له أبعاد متعددة، منها المحلى مثل نضال «حماس» من أجل ممارسة السلطة ورغبة «حزب الله» فى الإبقاء على وضعه المتميز داخل لبنان، وأخرى إقليمية على رأسها المصالح السورية بلبنان وتنامى الفجوة بين السنة والشيعة، علاوة على أبعاد دولية أوسع أهمها المواجهة بين واشنطن وطهران[٣٨].

(ج) حرب أسرى إسرائيل.. وسيناريو الفوضى الإقليمية

إذا كان معتادًا أن يتكرر سيناريو سعى حزب الله لتسخين الجبهة الشمالية مع الدولة

العبرية كلما زاد عنف آلة الحرب الإسرائيلية على الجانب الفلسطينى، بهدف تخفيف الضغط عن المقاومة والمدن الفلسطينية؛ فإنه من الواضح أن تحرك حزب الله هذه المرة بعملية نوعية ذكية أسر خلالها جنديين إسرائيليين فى جنوب لبنان وقتل ٧ آخرين؛ سوف يدفع بالمنطقة إما إلى تهدئة إجبارية بتبادل الأسرى، أو إلى سيناريو الفوضى الإقليمية، خاصة أن ذلك يأتى بالتزامن مع المحاولات الإسرائيلية لرد أسيرها الثالث لدى المقاومة الفلسطينية.

عملية حزب الله تأتى هذه المرة فى توقيت تشهد فيه المنطقة العربية والشرق الأوسط كله حالة من الغليان والتصعيد تجاه أطراف متشابكة دولية (سوريا وإيران)، وأخرى محلية (المقاومة فى فلسطين ولبنان)، وتأتى فى توقيت حساس حيث تشير فيه الدلائل إلى احتمالات قيام إسرائيل بعملية ضد سوريا (عقب التحليق فوق قصر الرئيس السورى)، ربما تستهدف قادة حماس السياسيين خصوصًا خالد مشعل رئيس المكتب السياسى، كما تواجه إيران احتمال فرض عقوبات عليها بتحويل ملفها لمجلس الأمن.

ولهذا لا يستبعد أن يكون تسخين الجبهة الشمالية فى هذا التوقيت الحساس من قبل حزب الله خيارًا إيرانيًا/ سوريًا مشتركًا، كردٍّ على منهجية التهديد والتصعيد الغربية والإسرائيلية ضد سوريا وإيران معًا، فضلاً عن كون هذا هو سلاح حزب الله المفضل فى حالة تصاعد الضغوط على المقاومة الفلسطينية لخلق حالة تشتيت لقوات الاحتلال[٣٩].

(د) إرباك المخططات الأمريكية وعدم الاستسلام

فمن الطبيعى أن يتحرك حزب الله برغبات إيرانية وسورية لتخفيف الضغوط الأمريكية والإسرائيلية؛ كى يتذكر الأمريكيون والإسرائيليون أن هناك «قوة ردع» إيرانية سورية «تنفيذية» أخرى، قادرة بالمثل على تهديد تل أبيب والمصالح الأمريكية فى المنطقة؛ لذا فإن التحرك فى هذا التوقيت يحقق هدفًا مزدوجًا يتمثل فى تقوية المطالب الفلسطينية بشأن مبادلة الأسير الإسرائيلى بأسرى فلسطينيين، والتوصل بالتالى لصفقة إقليمية شاملة بتبادل الأسرى، إضافة إلى تخفيف الضغوط على الجبهات السورية والإيرانية (فى نفس يوم نظر الملف الإيرانى أمام وزراء ٦ دول غربية)، وإرباك المخططات الأمريكية؛ ومن ثم التهديد المضاد بسيناريو فوضى إقليمية ستضر مصالح الغرب فى النهاية. ولكن المعضلة هذه المرة ترجع إلى تشابك أطراف اللعبة ودخول أطراف مصرية وسعودية وتركية على الخط ضمن

محاولات الوساطة والوصول إلى تسوية لمسألة جندى غزة، بلغت ذروتها بالتدخل المصرى لإطلاق سراح الجندى مقابل «وعود» إسرائيلية بإطلاق سراح أسرى فلسطينيين فى السجون الإسرائيلية رفضتها حماس، ووساطة أخرى تركية ربطت بين إطلاق جندى غزة وإطلاق أسرى، وبين الكشف عن رفات الجندى أرون آراد المختفى فى لبنان منذ ١٩٨٦، فضلاً عن دعوات سعودية (الأمير تركى الفيصل) لوقف المقاومة ما دامت غير قادرة على مواجهة ترسانة السلاح الإسرائيلية. أما الخطورة ـ مع تشابك كل خيوط اللعبة محليًا وإقليميًا ودوليًا ـ فتتمثل فى رد الفعل الإسرائيلى والأمريكى الذى قد يسعى لرد الصفعات المتتالية الموجهة له، بتصعيد حرب الأسرى وتوجيه ضربات كبيرة للبنان، وربما سوريا؛ مما يهدد بإشعال سيناريو الفوضى الإقليمية فى حالة تصاعد العمل العسكرى بين تل أبيب وكل من لبنان وسوريا، والأكثر خطورة هنا أن تعمد واشنطن والغرب ـ كما هددت الخارجية الأمريكية ـ بتصعيد أكبر محتمل مع إيران فى مسألة الملف النووى، ولكنه تصعيد محدود بقدرات الرد الإيرانية وأوراق الضغط التى تمتلكها إيران[٤٠].

(هـ) ضرب سوريا

ولأن عدوان تل أبيب ضد لبنان أصبح مقيدًا بقدرة صواريخ حزب الله على الوصول إلى كل المدن الشمالية الإسرائيلية؛ فربما يقتصر الرد الإسرائيلى بالتالى على عمليات محدودة مثل قصف منشآت ومواقع لحزب الله أو جسور فى الجنوب، إلى جانب توقع أن توجه تل أبيب ضربات عسكرية فى سوريا ضد أهداف للمقاومة الفلسطينية، خاصة أن ذلك قد تكرر عدة مرات سابقًا فى عهد شارون ولم ترد سوريا؛ وسيكون ضرب المقاومة فى سوريا أشبه برسالة لحليفتها إيران، كما أنه أكثر سهولة؛ لأنه لم يعد يثير ردود فعل عربية أو دولية غاضبة أو تضامنًا أو قممًا عربية كما كان يحدث فى السابق!

أيضًا ربما تعمد تل أبيب لتبريد ملف استبدال الأسرى عمومًا لفترة من الوقت كى لا تضطر فى زخم العمليات العسكرية والضغوط الكبيرة على قيادتها إلى تقديم تنازلات كبيرة، فضلاً عن الرغبة فى الحفاظ على ماء الوجه أمام المقاومة، ولكن الأثر السلبى الوحيد هنا سوف يتعلق بالتنازلات للفلسطينيين؛ حيث سيؤدى توسيع دائرة تبادل الأسرى، وتدخل أطراف دولية (ألمانيا على الأرجح) لإظهار المسألة على أنها تبادل مع حزب الله يشمل الجندى فى غزة، وبالتالى سيجهض ذلك النظرية التى كانت المقاومة الفلسطينية تسعى لتدشينها بقوة هذه المرة عبر تبادل أسرى فلسطينى/ إسرائيلى لأول مرة.

(و) رؤية فرنسية . . حزب الله لم يغامر وحساباته ذاتية : عدم الاستسلام

اعتبر «براه ميكائيل» (الخبير الفرنسى فى قضايا الشرق الأوسط بمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية بباريس[٤١] أن حزب الله قد اتخذ قراره بالهجوم على المواقع الإسرائيلية وأسر جنديين إسرائيليين من تلقاء نفسه، حتى وإن تلاقت حسابات حزب الله مع أولويات ومصالح السياسة السورية وأيضًا الإيرانية. وأوضح براه أن الحزب لم يجد سوى ذلك ليؤكد للداخل اللبنانى وللرأى العام العربى على أهمية المقاومة ما بقى الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى العربية، كما أن الحزب قد استاء من النفوذ الأمريكى المتوغل بلبنان منذ خروج القوات السورية. وطبقًا لهذه الحسابات الذاتية نفذ الحزب عمليته، وهو يدرك أن اللبنانيين ليس بينهم من يدعم إسرائيل، ويعلم حجم قوته على الساحة اللبنانية[٤٢]. ويرى «براه» أنه رغم المساندة الدولية لإسرائيل، فإن قواعد اللعبة بين حزب الله وإسرائيل قد تغيرت نظرًا لتغيرات الداخل اللبنانى، وقدرة الحزب على ضرب العمق الإسرائيلى لأول مرة؛ ومن ثم فسيكون للضربات العسكرية الإسرائيلية رد فعل مكلف للدولة العبرية.

إن حزب الله باختطافه الجنديين الإسرائيليين لم يكن ليقوم بهذه العملية وهو غير واثق من خطواته ومن قدراته على مستوى الداخل اللبنانى. ويجب العودة قليلاً إلى الوراء لمعرفة حيثيات ما يحدث الآن؛ وأقصد بذلك الضغوط التى وجهت ضد حزب الله بغية تجريده من سلاحه أثناء الخروج السورى من لبنان؛ حيث يرى الحزب أن الانسحاب السورى من لبنان حل محله النفوذ الأمريكى، وأن هناك محاولة أمريكية للتأثير فى هذا القرار اللبنانى بشكل مباشر وغير مباشر. وقد استاء الحزب من هذه الوضعية، ومن الأغلبية البرلمانية، ومن الحكومة اللبنانية التى حاولت أن تؤثر فى قراره من أجل نزع أسلحته، وهو الطلب الذى تلح عليه الولايات المتحدة، ويرى أن البعض يدافع عن المصالح الأمريكية فى لبنان. وبالتالى فإنه كان مطالبًا بفعل شىء ما لوقف هذا المسار المضاد له.

هنا اختار حزب الله الوقت المناسب حسب قادته، وهو توقيت الهجوم الإسرائيلى على غزة من أجل القيام بعملية اختطاف الجنود الإسرائيليين من جنوب لبنان. وبالتالى فإن العملية كانت محسوبة جدًا ولم تكن مجرد مغامرة عسكرية. وقد أراد الحزب من خلال هذه العملية أن يوصل رسالة للإسرائيليين وللأمريكيين وللعرب وللداخل اللبنانى وللعالم

بشكل عام أنه متمسك بنهجه ومتمسك بكل ما يسميه «مقاومة»، سواء أكانت عسكرية، أو منطق المقاومة الذى تتبناه كل من إيران وسوريا؛ فحزب الله أراد أن يشجع الرأى العام العربى بالتمسك بما يسميه المقاومة التى هى فى رأيه يجب أن تكون موجودة ما لم تحل المشكلات والصراع العربى / الإسرائيلى.

إن عملية حزب الله التى فجرت المواجهة كانت محسوبة من قبل حزب الله قبل أن تكون محسوبة من إيران أو سوريا، وهى فى رأيى نابعة من قرار من حزب الله ومن داخله كنتيجة إستراتيجية داخلية قبل أن تكون استجابة لأجندة خارجية، وإن كان ذلك لا ينفى أن تكون أولويات حزب الله فى هذه المرحلة متوافقة مع الأولويات السورية والإيرانية، كما أن الدعم اللوجستى والمادى لا يمكن إنكاره فى هذه المرحلة وما قبلها، وبدون هذا الدعم لا يمكن أن نتوقع أن يصل حزب الله إلى قوة الردع التى يملكها الآن. غير أنه يجب عدم التأكيد على استقلالية قرار حزب الله فى هذه المرحلة بشكل كلى، أو أنه قد استقل فعلاً عن القرار الإيرانى منذ مجىء الأمين العام الحالى للحزب حسن نصر الله إثر اغتيال أمينه العام السابق من قبل الإسرائيليين.

وبصرف النظر عن العملية التى قام بها حزب الله وعن محركاتها الأساسية، أعتقد فى نفس الوقت أنه لا يمكن الجزم أو توقع النتائج والحسابات من قبل حزب الله، ولا يمكن معرفة المدى الذى أراد حزب الله الوصول بالأمر إليه، لكن أؤكد فى كل الأحوال أن الحزب أو غيره من الأطراف لا يستطيع التحكم فى النتائج كاملة. ويمكن القول بأن العملية كانت اختباراً للقيادة الجديدة فى إسرائيل، وأريد من خلالها معرفة مدى رد الفعل الإسرائيلى خاصة بعد تولى «إيهود أولمرت» رئاسة الوزراء، وهو سياسى غير معروف، وليس له خبرة عسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير دفاعه «عمير بيريتس» رئيس حزب العمل. ومن جانب آخر أراد حزب الله أن يثبت ويرسل لهذه القيادات الجديدة فى إسرائيل رسالة مفادها أنه لا يزال يملك خيوط اللعبة فى الداخل اللبنانى، وبالتالى فهو يسعى لمنع التأثير الإسرائيلى ـ بالوكالة عن الولايات المتحدة ـ فى لبنان. وثالثًا فإن حزب الله يوجه رسالة للداخل اللبنانى ويتحدى الحكومة فى قدرتها على نزع سلاحه، القادر على أن يمس إسرائيل فى عمقها، ويفك بعضًا من الضغط الذى تتعرض له غزة. وما يجرى الآن هو تطور نوعى فى أداء حزب الله؛ بحيث إنه لم يسبق له أن ضرب إسرائيل فى العمق؛ أى ما بعد الحدود الدولية التى رسمت من قبل الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، والتى دعمتها إسرائيل

بعد سنة ١٩٤٨ ؛ وهو الأمر الذى يقوم به فى الوقت الحالى، فحزب الله أراد من خلال هذه الضربات أن يثبت للإسرائيليين أن المعادلة تغيرت، وأنه انتقل مما يشبه مرحلة المواجهات المتفرقة إلى الحرب «المفتوحة»، بما يعنى أن إسرائيل لم تعد هى المتحكم الأساسى فى قواعد اللعبة.

٢ ـ تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: «فقه الواقع ـ عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»

من حيث تطبيق المبدأ الثالث وهو « تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة» (فقه الواقع) استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك أهمية «عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»:

(أ) الأمين العام لجامعة الدول العربية: النداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى».

وتوقع موسى استمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان فى ظل عدم تدخل مجلس الأمن الدولى، الذى «لم يكتف بالتباطؤ فى إصدار قرار بوقف إطلاق النار، ولكن أصدر أيضًا فيتو أمريكيًا لمنع إدانة الاعتداءات الإسرائيلية فى قطاع غزة قبل نحو أسبوع»[٤٣].

وتزامنت تصريحات موسى مع حالة من الإحباط العام بين المثقفين والسياسيين والشعب المصرى؛ نتيجة ضعف ردود الأفعال الشعبية والحزبية فى مصر والعالم العربى كله على ما يجرى فى لبنان وفلسطين من اعتداءات إسرائيلية، فى ظل صمت من الحكومات العربية[٤٤].

(ب) إعلان عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام

أكدت الحرب الإسرائيلية العدوانية أن لبنان جزء إقليمى ثابت فى نطاق القضية المحورية للمنطقة؛ أى قضية فلسطين، وتحويل فلسطين إلى بوابة لهيمنة أجنبية مطلقة، فقد كشفت هذه الحرب عن استحالة الاستمرار على تفتيت القضية إلى نزاع إسرائيلى/ فلسطينى ونزاعات أو اتفاقات عربية/ إسرائيلية. ويؤكد ذلك أيضًا ما واكب اندلاعَ الحرب من إعلان استعراضى عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ فهو فى واقعة الإعلان عن سقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام. والحرب السادسة - بهذا المنظور - نهاية مرحلة رسّخت بدايتها جامعةُ الدول العربية نفسها بقرار استعراضى أيضًا، اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية فى حينه هى الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين؛ فمنذ ذلك الحين لم تنقطع جهود الفصل بين مصير فلسطين وشعبها وكفاحه المشروع للتحرر، وبين مستقبل المنطقة العربية التى وُضع لها عنوان مشكلة «الشرق الأوسط»؛ فتقلبت من مرحلة إلى مرحلة حتى بالمسميات التى تُطلق عليها دون جدوى.

(ج) مأزق النظم العربية: مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب: بين الهيمنة والمقاومة

لا يصح القول إطلاقًا بأن لقاء وزراء الخارجية العرب فى القاهرة (١٥/ ٧/ ٢٠٠٦) كان نسخة طبق الأصل من لقاءات سابقة، وإن نتائجه «روتينية» لم تخرج عن المتوقع مسبقًا من مثل هذه اللقاءات؛ بل يبدو أن المشاركين فى اللقاء أدركوا أن ما يجرى حولهم لم يَعُد يماثل ما اعتادوا عليه، أو حاولوا من قبل الإسهام فى الاعتياد عليه[٤٥]. فأوّل ما ينبغى تجنبه هو السؤال الاستنكارى التقليدى القديم: ما الذى يُنتظر من هذه الاجتماعات إزاء الأحداث؟.. وكذلك تجنّب الجواب الاستنكارى التقليدى القديم أيضًا: لا شىء.

السؤال المحورى المطروح على أرض الواقع فجّر الإطار الرسمى «الروتينى» العربى من داخله؛ فلا تُجدى الأسئلة والأجوبة القديمة معه شيئًا. ولم يَعُد يوجد بديلٌ عن «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد (!) كما أرادته الحكومات العربية، وأعلن شكليًا - وليس واقعيًا - عن تأبينه الآن سوى خيار وحيد آخر؛ هو التحوّل مع التغيير بصورة جذرية فى اتجاه ما يلبّى إرادة الشعوب، إذا أرادت الأنظمة الحفاظ على البقية الباقية من وجودها إقليميًا ودوليًا، وربما استعادة بعض المكانة لنفسها وللمنطقة التى تحمل مسئولية فرض

القرار السياسى عليها منذ عشرات السنين، وبالتالى المسئولية عن الوصول بها إلى حريق العراق ولبنان مع فلسطين.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات: تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة

والمشكل فى هذا الموقف العربى الرسمى ـ الذى دفع المقاومة دفعًا لتسلم دوره ـ أنه بمثابة امتداد لمحور «لا حول لنا ولا قوة» الذى تشكل عام ٢٠٠٢ فى العديد من الدول العربية قبل ضرب العراق، عندما أدلى العديد من القادة والمسئولين العرب بتصريحات يسلمون فيها بأن ضرب العراق أصبح أمرًا واقعًا لا رادّ لقضاء أمريكا فيه! . وهو محور استمر ناشطًا منذ ذلك الحين، ولخصه الزعيم الليبى العقيد «معمر القذافى» بالقول: إنه «لا يمكن إلا أن نستسلم للشرعية الدولية مهما كانت مزورة من قِبل أمريكا، وأن «المعارض» (يقصد لأمريكا) خسران وسوف تدوسه الأقدام»!

بعبارة أخرى: كان من الطبيعى فى ظل **تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة** أن تظهر قوى شعبية غير رسمية وحركات مقاومة تقود المقاومة ضد الاحتلال وقوى الهيمنة الدولية، وتكون أكثر عزيمة.

قد يكون حزب الله مخطئًا بالتالى لو كان قد خطط لعملية تسخين المنطقة دون أن يكون لديه الأوراق اللازمة للعب مع الجيش الإسرائيلى، وقد يكون مخطئًا لو كان قد تحرك دون هدف ووعى بما يقوم به، ولكن تطور المعارك ـ رغم أن حزب الله لم يكن يتصور أن تصل لهذا الحد ـ يظهر بوضوح أن حزب الله يدرك عواقب فعله ومستعد لها.

فلم يقل زعيم الحزب نصر الله شيئًا حماسيًا أو تهديدات جوفاء، ولكنه تحدث عن أمور وقعت بالفعل؛ فقد ألمح أكثر من مرة لخطف جنود إسرائيليين أحياء ونفذ، وحذر من مفاجآت لحزب الله فى الحرب وحدثت فى صورة ضرب البارجة الإسرائيلية، وضرب مدن إسرائيلية لأول مرة مثل طبرية وحيفا وغيرها، وحتى الصواريخ التى اعترفت إسرائيل بأنه يمتلكها وقادر على ضرب تل أبيب نفسها لم يستخدمها بعشوائية، ولكن وفق مخطط مدروس بتوسيع قصف المدن الإسرائيلية تدريجيًا فى العمق، وربما يدخر أكثر هذه الأسلحة قوة لمرحلة لاحقة، خصوصًا أن المعارك مرشحة لمرحلة طويلة قد تستمر لشهور وليس فقط أسابيع.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات فيما يخص قضايا تحرير الأرض والأسرى ربما تكون بدأت فى لبنان وفلسطين، أو أرخت لنفسها فى المعارك الحالية فى فلسطين ولبنان، أما آثار هذه المرحلة فربما لم تظهر بعد ويحجبها ضباب الحرب، ولكنها ستظهر بصورة كبرى فى حالة تضحية الحكومات بحزب الله وحركة حماس من أجل ترضية الولايات المتحدة والغرب على حساب القضايا العربية.

(د) المقاومة الإسلامية المسلّحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلّة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد: خطوة على طريق طويل: قوة حزب أعتى من دولة

لن يكون ما بعد لقاء وزراء الخارجية العرب يوم ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ استمرارًا لما سبقه، ولن يكون لمؤتمرات عربية أخرى ـ بما فى ذلك المؤتمرات على مستوى القمّة ـ دور يماثل ما سبق، بما فى ذلك ما بات فى مستوى استعراض جماعى للتخاذل عن أىّ عمل انفرادى أو مشترك من أجل قضايا مصيرية كفلسطين والعراق، والآن لبنان. والمشكلة هنا ليست مشكلة إرادة سياسية مفتقدة، وهى غير مفتقدة، وعبّرت عن نفسها مرارًا، ولو كان لها دوز لسبقت تصفية القضايا المصيرية ـ لا سيّما فلسطين ـ منذ فترة طويلة بمنطق «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد، وعبر المبادرات المتوالية من قمّة فاس قبل عقود إلى قمّة بيروت قبل سنوات. ولكنّ المشكلة هى تبدّل الواقع القائم تبدلاً جذريًا، والواقع يتبدّل عامًا بعد عام، ونكبة بعد نكبة، طوال العقود الماضية، على أنّ الجديد الآن الذى يسمح بإعطاء ما يجرى وصفَ مفصل تاريخى واجهه لقاءُ الخارجية عن غير قصد أو تخطيط ذاتى؛ هو أن صناعة واقع جديد أحبط المبادرات العربية الرسمية كانت حكرًا على الطرف الصهيو/ أمريكى الذى أراد ما يتجاوز تصفية قضية فلسطين، إلى فرض الهيمنة المطلقة ـ لا الجزئية فقط ـ على المنطقة وسائر ما فيها ومن فيها، حكومات وشعوبًا وقرارات وثروات، أما العنصر الجديد فهو أن المقاومة الإسلامية المسلحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد.

لا ينبغى هنا الانسياق وراء تهوين من شأن هذه المقاومة عبر مقارنات قاصرة، ما بين عدّة عسكرية وأخرى، أو بين ضربات محدودة وهجمات وحشية شاملة، فصناعة الحدث التاريخى كانت تبدأ دومًا على هذه الشاكلة، بما فى ذلك بدايات الاحتلال الاستيطانى الصهيونى بفلسطين نفسه. كذلك لا ينبغى الانسياق وراء تهويل من شأن المقاومة وما

يمكن أن تصنع الآن، وهو تهويل يمكن أن يسبّب خيبات أمل وحملات تيئيس جديدة، تعرقل صناعة المزيد فى المستقبل المنظور والبعيد.

إن المقاومة خطوة من خطوات عديدة على بداية طريق طويل، وليست هى المفصل التاريخى الآنى والوحيد للتحوّل فى مجرى صناعة مستقبل المنطقة فى الاتجاه الصحيح. وبإيجاز شديد يمكن تعداد بعض العناصر الحاسمة فى استقراء هذا المستقبل من منظور موقع المقاومة فيه فقط:

ـ استطاعت المقاومة حتى الآن أن تعتمد على الإرادة الشعبية أولاً وتجسيدها على أرض الواقع، دون الدخول فى صدام مفتوح مع الأنظمة القائمة غير المعبّرة عن تلك الإرادة الشعبية. وبقدر ما تنجح المقاومة فى تجاوز ما يعنيه الموقف الجديد لبعض تلك الأنظمة، وتحافظ على معادلة التوازن المذكورة، بين الألغام السياسية وغير السياسية؛ يمكن أن تستمر فى ممارسة سياسية قائمة على المفهوم الأصلى لصناعة الممكن؛ أى التأثير على الواقع والتغيير له، وليس التسليم لواقع يصنعه الآخر والتراجع أمام عواقبه الوخيمة.

ـ الإمكانات الذاتية والظروف الإقليمية والظروف الدولية من العوامل التى سبّبت فى الماضى وستسبّب فى المستقبل نكسات صغيرة وكبيرة على طريق المقاومة، ولا يمكن أن يكون أىّ طريق لصناعة المستقبل دون هذه النكسات. وبمقدار ما تضع المقاومة وتضع الإرادة الشعبية المغذّية لها تلك النكسات فى حسبانها وتتجاوزها؛ تتمكّن من مواصلة الطريق. والاستمرارية هى التى توصل إلى الأهداف، من وراء ما يتحقّق من نجاح بعد نجاح، ويقع من نكسات.

ـ تحوّل الإرادة الشعبية إلى عطاء يساهم فى صناعة الواقع ليس شعارًا يُرفع من طرف، ويستهين به طرف آخر؛ إنما هو عملية تطور نوعى يُصنع صنعًا. والوجود الحالى لفصائل المقاومة بحدّ ذاته دليل مباشر على قابلية صناعة هذا التطوّر، ثمرةَ جهود متواصلة على امتداد عدّة عقود. فلا بدّ من إحداث تحوّل محورى فيما يُسمّى حديثًا «ثقافةَ المقاومة»، من عالم الكلام عنها بأساليب التفاؤل والتشاؤم، إلى أسلوب التقويم الموضوعى، واستخلاص النتائج، وتوظيفها على متابعة الطريق نفسه، تخطيطًا وتنفيذًا، وليس على طريق حملات التيئيس حينًا، والحماسة المفرطة حينًا آخر.

ـ إن المسئولية العظمى على الصعيد الشعبى خارج نطاق فصائل المقاومة ومواطن تحرّكها الحالية هى مسئولية من يعتبرون أنفسهم فى موقع «النخب»، فهم فى مقدّمة من

يقف مباشرة أمام المفصل التاريخى الجديد فى مسيرة المقاومة، وفى الواقع الرسمى العربى والإسلامى الراهن.

إن كلَّ حديث عن غياب التفاعل الشعبى، والمظاهرات للدعم المعنوى، أو التبرّعات للدعم المادى، أو الضغوط على المستوى السياسى الإقليمى، أو المقاطعة على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتى والضغوط فى الساحة الدولية.. كلّ حديث عن غياب شىء من ذلك هو فى جوهره الحديث عن غيبة «النخب»، بمختلف أشكالها التنظيمية وشبه التنظيمية، وعدم انتقالها من أسلوب الكلام إلى أسلوب العمل الفعّال، دراسةً للمعطيات، وتوظيفًا لها فى المخططات، وتوجيهًا للطاقات والفعاليات الشعبية، وتنميةً للإمكانات الذاتية، ومواجهةً للعقبات الخارجية، وتعبئةً لجميع ذلك على طريق التنفيذ، فالتقويم والتطوير فى عملية مستمرة لا تنقطع، فهذه «النخب» التى تتحدّث عن الشعوب هى التى تحمل المسئولية الكبرى على صعيد ترجمة إرادة الشعوب إلى عطاءات منظورة وحركة فاعلة دائبة.

(هـ) تأثير الإقرار بفشل عملية السلام على دور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة حزب الله اللبنانية: بروز الحركات الإسلامية فى مصر وفلسطين والأردن والمغرب، والنجاح فى التواصل مع الجماهير، وكسب ثقتها، وحشدها حول بعض القضايا: الأبعاد والأسباب

ـ **الأبعاد:** من الواضح أن حالة العجز الرسمى العربى «تصب فى صالح حركات المقاومة التى تحتل حاليًا موقع الصدارة مقابل الحكومات العاجزة والأنظمة المُفلسة». كما أنه «مع حالة العجز الرسمى عن وقف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة نفذ حزب الله عملية «الوعد الصادق» لتخفيف الحصار عن أهالى القطاع، وإن كانت العملية تستهدف أيضًا مبادلة الأسرى مع الاحتلال الإسرائيلى». كما أن «الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على كل من الفلسطينيين واللبنانيين هى محاولة لصد قوى المقاومة التى تتمتع بثقة وتأييد كبير بين الشعوب العربية».

ـ **الأسباب: عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان: قوة حزب أعتى من دولة**

نشأت المقاومة الإسلامية فى لبنان كتنظيم عسكرى سرى لمواجهة الاحتلال الإسرائيلى الذى اجتاح جنوب لبنان ووصل إلى قلب العاصمة بيروت فى عام ١٩٨٢م. ولم تعلن

هذه المقاومة عن عملياتها المستقلة إلا فى مطلع عام ١٩٨٤م. أما قبل ذلك التاريخ فقد كان نشاطها جزءًا مما كان يطلق عليه «جبهة المقاومة اللبنانية» التى اختفت تقريبًا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من معظم المناطق التى احتلها فى عام ١٩٨٦م لتصبح المقاومة الإسلامية منذ ذلك الوقت - وإلى يومنا هذا - الأكثر فاعلية وإيذاءً للمحتل، والمقاومة الوحيدة تقريبًا التى تخوض مواجهة يومية عبر عمليات متنوعة ضد جنود الاحتلال وعملائه فى جنوب لبنان وفى بقاعه الغربى(٤٦).

- الاستقلال والسرية

خلافًا لتقليد «المقاومات» السابقة لم تشارك المقاومة الإسلامية منذ نشأتها إلى اليوم مع أى طرف آخر فى عمليات ضد الاحتلال. ولا يعود ذلك إلى الرغبة فى الانسجام العقائدى بين أفرادها؛ بل ترد المقاومة ذلك إلى خشيتها من اختراق العدو صفوفها عندما تتنوع الانتماءات والاتجاهات السياسية والعقائدية؛ بحيث يصعب مراقبتها أو السيطرة عليها، كما كان يحصل مع التجارب السابقة للمقاومة (وخصوصًا الفلسطينية)، والتى تعرضت لكثير من الضربات والاغتيالات بسبب هذه الاختراقات الأمنية فى صفوفها.

- توسيع قاعدة المقاومة

وقد تعرضت المقاومة الإسلامية - بسبب هذه الرغبة فى القيام بعملياتها دون أى تنسيق أو مشاركة مع الفصائل العسكرية الأخرى - إلى الاتهام حينًا بأنها «تحتكر المقاومة» لأغراض سياسية، وإلى إهمالها حينًا آخر جوانب الصمود والتنمية الاجتماعية التى تكمل الجانب العسكرى فى المقاومة. وقد استطاعت المقاومة الإسلامية أن تتجاوز هذه الاتهامات، وأن تفتح باب المشاركة للقوى الأخرى غير الإسلامية التى ترغب فى مقاتلة الاحتلال دون أن تتخلى عن أطرها الخاصة التنظيمية والأمنية والعسكرية. فأعلنت، وبلسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فى الثالث من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧م، عن تشكيل «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى» كإطار جامع لكل راغب فى المشاركة بأعمال المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان، وأكد السيد نصر الله: «أن هذا التشكيل سوف يبقى منفصلاً عن جهاز المقاومة الإسلامية التى ستكون جاهزة لتقديم كل دعم تحتاجه السرايا اللبنانية من أجل القيام بأعمال عسكرية وأمنية فى المناطق اللبنانية المحتلة».

لم يكن هذا الإعلان عن تشكيل «سرايا لبنانية لمقاومة الاحتلال» من دون تحديد أى بعد عقائدى (إسلامى) لها مجرد رغبة فى رد تهمة احتكار المقاومة، ولم يكن هذا الإعلان كذلك مجرد رغبة فى المحافظة على الإطار التنظيمى الأمنى والعسكرى لخلايا المقاومة الإسلامية؛ بل كان إدراك المقاومة لأهمية توسيع دائرة المشاركة فى قتال العدو فى المجتمع اللبنانى المتنوع طائفيًا ومذهبيًا وسياسيًا هو الدافع الأهم لتشكيل مثل هذه السرايا التى نفذت بعد ذلك عمليات عدة ضد الاحتلال، ذلك أن الخصوصية الإسلامية للمقاومة شكلت عائقًا أمام تحقيق رغبة بعض اللبنانيين من طوائف غير إسلامية ومن اتجاهات سياسية مختلفة فى الانضواء تحت لواء المقاومة الإسلامية لمقاتلة الاحتلال. وحتى لا يبقى هذا القتال حكرًا على جماعة دون أخرى من اللبنانيين كانت هذه المبادرة التى تمحورت بالنسبة إلى قيادة المقاومة الإسلامية حول جملة أهداف وأولويات، أهمها:

- تكريس قضية الصراع مع العدو وتحرير الأرض.
- محاربة التطبيع.
- إجهاض محاولات العدو لتكريس احتلاله وكيانه الغاصب كواقع شرعى وقانونى فى قلب المنطقة.
- خلق نقطة إجماع كبرى وطنيًا وقوميًا وإسلاميًا تشمل مختلف أنواع القوى والقيادات والشرائح الاجتماعية والمذاهب الدينية والمعتقدات السياسية والثقافية والفكرية.

- استخدام أساليب قتالية متطورة

استخدمت المقاومة الإسلامية الأساليب المعروفة فى حروب العصابات، أى المجموعات الصغيرة التى تشن هجومات مفاجئة على دوريات العدو وتحصيناته، أو تعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق مواصلاته. لكن المقاومة نجحت إلى جانب هذه الأساليب فى تقديم تجربة متميزة ومختلفة عن التجارب الأخرى فى لبنان على المستويات الأمنية والإعلامية والسياسية أبرز ملامحها:

- تعدد التكتيكات والعمليات

فلم تعتمد المقاومة الإسلامية تكتيكًا واحدًا فى المواجهة، هو انتظار جنود الاحتلال

على الطرقات أو فى الأحراش، أو قصف مواقعه من القرى البعيدة. بل لجأت إلى المبادرة إلى شن عمليات واسعة، وأحيانًا متعددة، فى الوقت نفسه على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال، وتمكنت فى حالات كثيرة من السيطرة على هذه المواقع لساعات طويلة، وتدميرها، وأسْر من فيها فى بعض الأحيان.

ـ تطوير قدرات استخبارية عالية

نجحت المقاومة الإسلامية فى تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال وعملائه، وإيقاع خسائر مباشرة وكبيرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات، فى داخل الشريط المحتل وخارجه وصولاً إلى الحدود الإسرائيلية نفسها؛ مما أدى فى الأوساط الإسرائيلية العسكرية والأمنية إلى طرح الشكوك والتساؤلات، وتشكيل لجان للتحقيق حول مدى اختراق «حزب الله» لهذه الأوساط أو للعملاء، خصوصًا بعد الفشل الذريع لمحاولة الإنزال الإسرائيلية فى بلدة «أنصارية» المحاذية للشاطئ فى جنوب لبنان (فى ٤/ ٩/ ١٩٩٧م)، والتى قضت المقاومة فيها على جميع جنود النخبة الذين شاركوا فى هذه العملية، وبلغ عددهم حوالى خمسة عشر جنديًا إسرائيليًا، وقد احتفظت المقاومة بأشلاء العديد من هؤلاء الجنود الذين تم تبادلهم لاحقًا فى ٢٥/ ٦/ ١٩٩٨م مع رفات أربعين شهيدًا للمقاومة بينها ثلاثون شهيدًا للمقاومة الإسلامية، وهى المرة الأولى فى تاريخ إسرائيل التى تواجه فيها مثل هذا النوع من الفشل فى عمليات مماثلة.

(و) الحرب النفسية والإعلام الحربى

اعتمدت المقاومة الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة فى عملية التأثير سواء على الرأى العام المدنى والعسكرى فى صفوف العدو. فقد تمكنت المقاومة فى إطار جهاز سرى أطلق عليه «الإعلام الحربى» يخضع أفراده لدورات خاصة عسكرية وعقائدية وفنية من تصوير مباشر لمعظم عملياتها ضد جنود الاحتلال وعملائه، ونقلت صورًا حية لعمليات اقتحام المواقع وتثبيت راياتها فوق الدشم والتحصينات. وعمدت المقاومة فى الإطار نفسه إلى نصب كمائن إعلامية للعدو، فوزعت على سبيل المثال فى ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨ شريطًا مصورًا عن سير عملية اقتحام موقع «بئر كلاب»، إلا أن قائد وحدة الارتباط فى جيش الاحتلال إيرز غورشتاين ادعى أن المقاومين لم يدخلوا الموقع، فعادت المقاومة ووزعت شريطًا جديدًا يتضمن تفاصيل اقتحام الموقع ودخول المقاومين إليه ورفع الرايات فوق دشمه. وقد

تكررت الخدعة الإعلامية نفسها مع اقتحام موقع «الدبشة» فى ١٢/ ٥/ ١٩٩٨م وموقع «حداثا» فى ٢/ ٧/ ١٩٩٨م، كما نظمت المقاومة وعلى مستوى آخر، وفى مناسبات مختلفة زيارات إعلاميين ورؤساء بلديات ومحافظين إلى مواقعها. واستخدمت المقاومة شبكة الإنترنت لتبث بواسطتها أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة إلى أنحاء العالم كافة، وخصص تليفزيون المنار (أحد وسائل إعلام المقاومة إلى جانب إذاعة النور)، على الشبكة نفسها صفحة خاصة تهتم بأخبار المقاومة الإسلامية، وتتضمن نصوصًا حول المقاومة وعملياتها باللغتين العربية والإنجليزية. ومثل هذا الاستخدام للتقنيات الحديثة ولتصوير العمليات يحصل لأول مرة فى تاريخ المقاومة ضد الاحتلال فى لبنان(٤٧).

(ز) مواجهة مع العدو وتهدئة فى الداخل

تجنبت المقاومة الصدامات والمعارك الجانبية مع المنظمات والحركات السياسية والعسكرية التى كانت تعج بها الساحة اللبنانية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده. كما تجنب حزب الله (الإطار السياسى للمقاومة) مثل هذه المواجهة مع السلطة اللبنانية، معتمدًا إستراتيجية العنف على جبهة المواجهة مع العدو، والتهدئة على الجبهة الداخلية. وقد تجنب بسبب هذه الإستراتيجية التورط فى صدام مع الجيش اللبنانى فى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣م إثر توقيع اتفاق أوسلو، بعدما أطلق الجيش النار على تظاهرة شعبية سلمية لحزب الله، خرجت تندد بالاتفاق، وسقط فى خلالها ثمانية قتلى وعشرات الجرحى من المتظاهرين. بل تحولت العلاقة مع الجيش فى السنوات اللاحقة إلى علاقة تعاون وتنسيق تحصل أيضًا لأول مرة فى تاريخ المقاومة فى لبنان؛ مما أدى إلى كشف العديد من العملاء ومن الشبكات الأمنية المرتبطة بالعدو، ومحاكمة من قبض عليهم أمام القضاء اللبنانى.

وقد أثار كشف هذه الشبكات انتقادات حادة فى الأوساط الإسرائيلية عبر عنها عضو الكنيست «جدعون عيزرا» (وهو مسئول سابق فى جهاز الشاباك) الذى قال فى مقابلة مع الإذاعة التابعة لجيش الاحتلال: «إنه من الصعب التصديق أن يتم كشف شبكة إسرائيلية بهذا الحجم؛ الأمر الذى يدل على فشل التخطيط والتنفيذ». وقد عبَّر أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله عن هذا المستوى من التعاون، أثناء تبادل رفات الشهداء بأشلاء القتلى من الجنود الإسرائيليين، بقوله: «أن يَحْمل ضباط وجنود الجيش اللبنانى نعوش المقاومين ويعزفوا لهم نشيد الموت ويؤدوا لهم تحية السلاح، لهو أمر بالغ الدلالة يجب أن يفهمه

اللبنانيون ويفهمه العدو والعالم كله. وأن تمتزج دماء شهداء الجيش فى لبنان بدماء شهداء المقاومة، فهذا أمر يغضب إسرائيل وأمريكا ويزعجهم ويؤلمهم...». واستقبل السيد حسن نصر الله ممثل قائد الجيش آنذاك إميل لحود على رأس وفد عسكرى قدم التعازى بالشهداء العائدين والتهانى بعودة الأسرى.

وعلى الرغم مما حصل من صدام مع تنظيمات أخرى (كحركة أمل بشكل رئيس) فقد بقى استثنائيًا ولم يبدل خيار المقاومة فى إعادة تصويب أهدافها لقتال جنود العدو وعملائه. ومن يعرف حال التشرذم والفوضى والتنافس التى كانت سائدة فى لبنان بين المنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده؛ يدرك إلى أى مدى شكل هذا الخيار الإستراتيجى عنصرًا أساسيًا فى حفظ المقاومة واستمرارها وفى الالتفاف الوطنى اللاحق حولها.

تصفية العملاء

بذلت المقاومة جهدًا مكثفًا لضرب الميليشيات العميلة (جيش لبنان الجنوبى) وتحطيم معنوياتها. وقد شهدنا منذ العام ١٩٩٨م مجموعة من العمليات الناجحة والنوعية استهدفت فيها المقاومة قادة هذه الميليشيات وأكثر من مسئول أمنى فيها. وهذا يفسر الانهيار السريع لميليشيات لحد فى أعقاب انسحاب جيش الاحتلال من المنطقة المحتلة. كما نشرت الصحف فى فترات سابقة أنباء خلافات نشبت بين قيادتى الأجهزة الأمنية والأخرى العسكرية فى ميليشيا العملاء، على خلفية اتهامات متبادلة بين الطرفين عن التقصير الذى أدى إلى نجاح عمليات المقاومة الإسلامية. كما فرضت قوات الاحتلال حصارًا محكمًا على ميناء الناقورة من قبل، فى محاولة للحد من عمليات الفرار التى يقوم بها مسئولون فى العملاء. وإلى جانب الضربات العسكرية المباشرة للعملاء اعتمدت المقاومة وسائل الترغيب، عبر تشجيع الفرار من هذه الميليشيات، وعبر ما سمته فتح «باب التوبة» لمن يريد أن يستسلم إلى السلطات اللبنانية أو إلى المقاومة، كما قدمت مشروعًا بهذا الصدد فى مجلس النواب اللبنانى. وقد نجم عن هذه الجهود المكثفة التى تصاعدت فى عام ١٩٩٨م انسحاب العملاء من منطقة جزين فى ١٩٩٩م.

استخدام وسائل الحشد والتعبئة

فى مرحلة الاحتلال الشامل الذى غطى معظم الأراضى اللبنانية بعد اجتياح ١٩٨٢م بما فيها العاصمة بيروت؛ اعتمدت المقاومة أسلوبين متكاملين: التعبئة الشعبية، والعمليات العسكرية، على غرار حرب العصابات التى أشرنا إليها. أما بعد الانسحاب الجزئى عام ١٩٨٦م إلى ما بات يعرف بالشريط الحدودى المحاذى للحدود مع الدولة العبرية؛ فقد اقتصرت المقاومة على العمليات العسكرية دون الحشد الجماهيرى، ولكنها انتقلت سريعًا فى مراحل لاحقة إلى تعبئة إعلامية واسعة موجهة إلى الرأى العام اللبنانى بمختلف اتجاهاته من خلال القناة التليفزيونية (المنار) التى تملكها، وكذلك إذاعة «النور» وجريدة «العهد» الأسبوعية التابعتين لها، لتبث عبرها أخبار العمليات وخطب المسئولين، والتوجيه الدينى والثقافى والسياسى، وتاريخ الاحتلال وجرائم العدو ومجازره.

أما أساليب الحشد والتعبئة التى استخدمتها فى المرحلة الأولى من عمليات المواجهة مع الاحتلال (أى بين ١٩٨٢م و١٩٨٦م) فتركزت فى المناطق اللبنانية المحتلة أساسًا، وكانت ذات طابع دينى مباشر فى بيئة يشكل الدين فيها مكونًا رئيسيًا من مكونات شخصيتها وتاريخها. كما استفادت المقاومة بدورها من مناخ التعبئة الدينية الرافض للاحتلال والمحرض على المواجهة الذى أشاعه كثير من العلماء فى المساجد وأحياء القرى، حتى قبل ولادة المقاومة الإسلامية أو الإعلان عن وجودها وهويتها؛ فقد حصل أول احتجاج وتحرك جماهيرى فى إحدى قرى الجنوب المحتل (جبشيت) فى آذار/ مارس ١٩٨٣م بسبب اعتقال سلطات الاحتلال إمامها الشيخ راغب حرب، ثم توسع هذا التحرك ليشمل كل القرى المجاورة، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى إطلاق سراحه قبل أن تعود إلى اغتياله بعد أشهر، فعمَّت الاضطرابات والتظاهرات أغلب المناطق اللبنانية. «وكان أئمة القرى يوجهون أبناءها فى التظاهر أو سَدِّ منافذ القرى بالإطارات المشتعلة والحجارة والتصدى لمحاولات دخولها. وبعد كل موجة احتجاج يعقد اللقاء الموسع للهيئة العلمائية التى تصدر بيانًا حول التطورات تحدد الخطوات المقبلة». وفى خطب الجمعة دعا العلماء إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية التى بدأت تغزو الأسواق، وإلى التصدى للمتعاملين مع العدو، وإلى عدم الانجرار وراء مشاريع روابط القرى التى أراد الاحتلال تشكيلها، ثم كرروا مثل هذه المواقف عند توقيع لبنان اتفاق ١٧ آيار/ مايو عام ١٩٨٤م مع إسرائيل.

وفى ظل أجواء التعبئة الدينية التى استعادت تاريخ شهداء الإسلام، والإمام الحسين، والوقوف ضد الظلم، وموقع الشهيد ومكانته السامية فى الإسلام، إلى تاريخ الجهاد فى جبل عامل (جنوب لبنان) ضد الاحتلال الفرنسى؛ تجرأت الجموع فى أكثر من قرية، كما حصل عام ١٩٨٣م فى إحدى المناسبات الدينية (عاشوراء) فى مدينة النبطية فى جنوب لبنان، وهاجمت قافلة إسرائيلية بالحجارة وأحرقت بعض سياراتها؛ مما أدى إلى محاصرة المدينة واعتقال شبابها. وكانت المساجد والحسينيات هى أمكنة التجمع واللقاء والحصون التى يحتمى بها الناس عند دخول القوات الإسرائيلية إلى البلدات والقرى. وقد عمدت قوات الاحتلال عام ١٩٨٥م إلى تفجير إحدى هذه الحسينيات فى بلدة معركة فى منطقة صور فى جنوب لبنان على من فيها، مستهدفة بذلك ناشطَين أساسيَّين من شبان المقاومة هما: محمد سعد، وخليل جرادى، كانا ينتميان إلى حركة أمل.

٤ ـ طرح هدف بديل لتسوية الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الرابع وهو «طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة»؛ يمكن رصد دلالات المؤشرات التالية:

(أ) الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات

١ ـ عمرو موسى يؤكد أن الموقف العربى يتطور سريعًا لدعم لبنان وينتقد بيان مجلس الأمن تجاه العدوان

انتقد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية موقف مجلس الأمن الدولى تجاه العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال فى تصريحات للصحفيين فى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ تعليقًا على البيان الرئاسى للمجلس إنه غير كاف، وكان يجب على المجلس أن يقوم بمسئولياته بصرف النظر عن مواقف الدول الأعضاء، ولو كانت دولاً دائمة العضوية؛ لأن المجلس يعانى الآن من أزمة ثقة فى دوره، وهذا موضوع خطير، لأنه الفرع الرئيس للنظام الدولى الخاص بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وأكد الأمين العام أن مجلس الأمن الدولى سقط فى الاختبار بدرجة مذهلة، وتساءل: كيف تقوم حرب ويتردد المجلس فى إصدار القرار اللازم لوقف إطلاق النار؟ وانتهى الأمر بوقوع مذبحة قانا التى طالت الأطفال والنساء والمدنيين فى لبنان من خلال العدوان الإسرائيلى المشين. وشدد على أن أهم شىء

فى الموقف العربى أن يتوحد خلف لبنان وضد هذا العدوان، خاصة فى ظل الفشل الكامل لعملية السلام، وبالتالى هناك تداعيات خطيرة لهذا الفشل ولهذا التجاهل لعملية السلام. وأكد موسى على ضرورة أن يكون هناك حل جذرى للنزاع العربى/ الإسرائيلى، وإذا لم يكن هذا هو الإطار للعمل السياسى الدولى، فلن يكون هناك أى تقدم.

- إنهاء المشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان

- وصرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه أنهى مشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب، فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال موسى الذى بدأ جولته بالأردن وقام بزيارة لكل من السعودية وسوريا ولبنان إن هناك موقفًا موحدًا الآن من قبل الدول العربية إزاء مشكلة تدمير لبنان، وإنه ليس من المطروح الآن إلا الجريمة التى ترتكب فى حق لبنان. ولم يستبعد الأمين العام فى رده على سؤال حول عقد قمة عربية طارئة عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر فى بيروت فقال إن القمة العربية كأحد المقترحات ما زالت مطروحة. بينما قرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل استعداد بلاده ليس فقط لحضور هذه القمة؛ بل للدعوة إليها فى مدينة مكة المكرمة، وذلك فى الوقت الذى يتفق عليه قادة الدول العربية.

- وقد أعلن وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم الاستثنائى الذى عقد فى بيروت للبحث فى تطورات العدوان الإسرائيلى على لبنان دعمهم للموقف اللبنانى وللحكومة اللبنانية بموقعها التفاوضى فى الأمم المتحدة بهدف صدور قرار عن مجلس الأمن يكون لمصلحة لبنان وقابل للتنفيذ.

- وجاءت نتيجة المناقشات التى توزعت بين جلستين مغلقتين ومأدبة غداء أن تقرر تشكيل وفد إلى الأمم المتحدة يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير خارجية قطر ووزير خارجية الإمارات لدعم موقف لبنان فى مجلس الأمن ومحاولة تعديل مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى.

- وكان رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قد ألقى كلمة فى الجلسة الافتتاحية، شدد فيها على الالتزام بالنقاط السبع التى أوردها فى مؤتمر روما، مؤكدًا «أن لبنان لن يكون

ساحة للصراع والتجاذبات أيًا كانت دوافعها»، قائلاً أيضًا: «إن عروبتنا فى لبنان ليست بالإرغام».

(ب) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

ـ الأمم المتحدة: القرار ١٧٠١ وما سبقه من جهود دبلوماسية لحل النزاع: «١٧٠١ قرار هزيل بلور مساعى غربية متواضعة لوقف الانحياز الأمريكى لإسرائيل»

ـ بالإجماع تبنى مجلس الأمن قرارًا يدعو لوقف الأعمال الحربية، مكتفيًا بتوجيه نداء فى البند الثامن إلى إسرائيل ولبنان ليدعما وقفًا دائمًا لإطلاق النار، وحمل القرار المسئولية الضمنية لحزب الله بالإشارة فى ديباجته إلى أن «القتال اندلع منذ هجوم حزب الله على إسرائيل فى ١٢ يوليو»، وطالب النص الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ الدولية بنشر قواتهما فى منطقة جنوب لبنان، على أن تنفذ إسرائيل انسحابًا متزامنًا مع بدء انتشار القوات النظامية. كما شدد القرار ١٧٠١ على ضرورة بسط الحكومة اللبنانية لكامل سيادتها على جميع أراضيها، فضلاً عن منع أى قوة أجنبية فى لبنان لا تحظى بموافقة الحكومة، ومنع بيع أو تسليم أى أسلحة أو معدات، فى تلميح غير مباشر لسوريا وإيران.

ـ ورغم الجهود الدبلوماسية الحثيثة التى بذلتها الأمم المتحدة قبل صدور القرار، باعتبارها المسئول الدولى عن حل النزاعات وحفظ الأمن والسلم ووقف الصراعات المسلحة، ورغم جلسات المداولات المستمرة للتوصل إلى اتفاق يضع حدًا للعدوان الإسرائيلى على لبنان، إلا أن التخاذل والعجز اللذين أصبحا السمة الرئيسة لمواقف المنظمة الدولية، لا سيما المتعلق منها بإسرائيل؛ أثارا مخاوف عدة مؤخرًا من أن تدق هذه الحرب المسمار الأخير فى نعش الأمم المتحدة، لتلقى بذلك المصير نفسه الذى واجهته عصبة الأمم المتحدة بعد فشلها فى منع وقوع الحرب العالمية الثانية. فبعد ٤٨ ساعة من اندلاع الحرب عقد مجلس الأمن جلسة أخفق خلالها فى التوصل إلى اتفاق بشأن لبنان، وفشل بطبيعة الحال فى إدانة الهجمات الإسرائيلية على مدنيين لبنانيين بفضل الفيتو الأمريكى، قبل أن يرسل الأمين العام كوفى أنان وفدًا من الأمم المتحدة برئاسة فيجاى نامبيار إلى بيروت وتل أبيب لإجراء محادثات مع مسئولين لبنانيين وإسرائيليين، تآزرت على ضرورة إفراج حزب الله عن الأسيرين الإسرائيليين.

ـ وما لم ينجح مجلس الأمن فى فرضه بالقانون، فشل أنان فى الدعوة إليه؛ حيث رفضت إسرائيل جميع نداءاته لها بالهدنة ووقف إطلاق النار، رغم اقتراحه فى الوقت نفسه نشر قوة طوارئ دولية إضافية على الحدود بين البلدين، وقدم أنان اقتراحًا يقوم على ثلاثة محاور هى: إطلاق سراح الأسيرين، ووقف إطلاق النار، ونشر قوة دولية فى جنوب لبنان؛ وهو ما أعلنت جماعة حزب الله رفضها له على الفور، متمسكة بمبدأ التفاوض على تبادل للأسرى.

ـ الفشل والعجز الدوليان تبلورا أيضًا فى المدة الطويلة التى استغرقتها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى اتفاق ينهى الحرب؛ حيث ظهرت مع أوائل الأسبوع الثانى بوادر انشقاق فرنسى/ أمريكى حول مشروع قرار لوقف العمليات العسكرية بين الجانبين اللبنانى والإسرائيلى. ففى حين دعا مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة جون مارك دى لا سابلبير إلى الإسراع فى مناقشة هدنة إنسانية، تمسك نظيره الأمريكى جون بولتون برفض وقف إطلاق النار بذريعة ضرورة حل جذور المشكلة، وذلك فى تحدٍّ سافر للإرادة الجمعية للمجتمع الدولى، وللأوضاع الإنسانية المتردية على الجبهتين اللبنانية والإسرائيلية على حدٍّ سواء.

٥ـ مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء، والسيطرة على الأزمة، ومنع التصعيد، وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه

من حيث تطبيق المبدأ الخامس وهو مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء؛ مما يعنى توافر خطة إستراتيجية ووجود قرار سياسى مرن، والسيطرة على الأزمة ومنع التصعيد وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه:

(أ) السيطرة على الأزمة ومنع التصعيد

مؤدى ذلك كله أن «أطراف المشروع الوطنى الإسلامى» عمومًا والجامعة العربية خصوصًا؛ أدركت أهداف أطراف المشروع الصهيونى الاستعمارى من وراء الأزمة، ذلك أن التحليل السياسى لأسباب الأزمة، وفهم أهدافها، ودراسة نتائجها عند استمرارها هو

المبدأ الثانى لمواجهة الأزمة، وهو فى الوقت ذاته دليل الكفاءة السياسية فى التعامل مع الأزمة، ومواجهتها. بعد ذلك التحليل وتحديد أهداف المتسبب فى تفجير الأزمة جاءت الخطوة الثالثة بطرح هدف سياسى بديل للأزمة؛ وهو تأكيد التمسك بتوضيح الهدف السلمى، والسعى للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة بدلاً من المواجهة العسكرية. تبع ذلك القرارات السياسية المرنة والكُفْئة المتناسقة مع الهدف السياسى، إلى جانب السيطرة على الأزمة، وعلى ردود الأفعال، وأخيراً القدرة على التفاوض، وترك مجال الانسحاب من الأزمة لإسرائيل بما يحفظ ماء الوجه.

(ب) عناصر مرونة القرار السياسى بخصوص الأزمة وتمثلت فى:

- **تحديد هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة.**
- **عنصر السيطرة على الأزمة، وعدم السماح بردود فعل متطرفة قد تقود الأزمة إلى الحرب.**
- **المحافظة على الاتصال المباشر مع الخصم.**
- **تقديم تنازلات متبادلة فى سبيل الوصول إلى التسوية للأزمة.**
- **عنصر الخيارات البديلة لإتاحة الفرصة للخصم الذى فجر الأزمة بالانسحاب بما يحفظ ماء الوجه.**
- **المرونة والسرعة فى اتخاذ القرار السياسى.**

الصراع على نوعية وهوية التوجه الإستراتيجى للبنان وطبيعة دوره العربى والإقليمى

إذا حللنا الوضع سياسيًا بعد اغتيال الوزير بيير الجميل وتساءلنا: من المستفيد من عملية كهذه؟ لأشرنا بأصابع الاتهام إلى **التيار ذى الميول الإسرائيلية والدولية والأمريكية** الذى يحاول مصادرة نتائج حرب تموز التى أدت لهزيمة المخطط الإسرائيلى فى لبنان، والمخطط الأمريكى الذى أراد أن يجعل من لبنان بوابة للشرق الأوسط الجديد، فهناك من يريد ألا تتمكن قوى المعارضة من إعادة التوازن إلى السلطة السياسية فى لبنان، ورغم الإشكاليات الدستورية والقانونية التى تحيط بالحكومة بعد استقالة وزراء من المعارضة؛ نجد السلطة تبدو

كأنها تمارس انقلابًا سياسيًا. يضاف إلى ذلك أن عملية الاغتيال هذه تثير نوعًا من الفوضى فى الساحة المسيحية، خاصة ضد التيار الوطنى الحر بقيادة العماد ميشيل عون الذى يشكل الغالبية المسيحية «المارونية».

الجهة الخارجية تريد مزيدًا من هز الاستقرار؛ لأن لبنان بلد تعبث فيه قوى خارجية كثيرة مثل إسرائيل وأمريكا وفرنسا وسوريا وإيران وجماعات أصولية، ومن ثم لا نجاة للبنان دون اتفاق على تحصين البلد من الهزات الخارجية؛ ولذا يمكن القول إن من أقدم على هذا الفعل طرف خارجى أراد تصعيد الإشكاليات القائمة وليست أية قوى سياسية من داخل لبنان، ولا يجوز تبرئة أى طرف خارجى، فالجميع موجود فى لبنان (إسرائيل وسوريا وأمريكا وفرنسا وإيران وبعض الجماعات الأصولية والمتطرفة..) فى ظل مناخ أمنى وسياسى يساعد على تخريب العلاقات بين القوى السياسية كلها.

إن لبنان بإمكانه أن يتجاوز المأزق الراهن، وأن يتجنب مخاطر التدحرج نحو المجهول إذا استطاع زعماؤه - وما أكثرهم - أن ينأوا بوطنهم بعيدًا عن تعقيدات الوضعين الإقليمى والدولى؛ لأنه لن يحل مشكلات لبنان سوى أهل لبنان الذين يضعون مصالح الوطن بعيدًا عن **مخططات أمريكا ومطامع إسرائيل** من ناحية، وخارج **حسابات الأهداف والمقاصد المشروعة وغير المشروعة للقوى الإقليمية مثل سوريا وإيران تحديدًا، والقوى الدولية مثل فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص.**

ثالثًا: موقف منظمة المؤتمر الإسلامى

كما سبقت الإشارة من قبل، إن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصور تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إن تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية،

المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٤٨]: **للمحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية؛** ويقصد بذلك قدرة الأمانة **العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**.. وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **منظمة المؤتمر الإسلامى كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

ومن خلال استعراض المبادئ التى يمكن تطبيقها فى مواجهة الأزمة نجد الحقائق والأحداث التالية بخصوص منهاجية تحليل موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية أو التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات:

النموذج القياسى: نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

المبدأ الأول: تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات: من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات:

- السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.
- اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات: قادة الدول الإسلامية يتعهدون بالعمل على وقف العدوان على لبنان وفلسطين

تعهد قادة الدول الإسلامية المشاركون فى **الاجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامى** بالعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعبين الفلسطينى واللبنانى مشددين على أن الدول الإسلامية لا يمكنها التزام الصمت تجاه الاعتداءات الإسرائيلية الحالية:

ـ انتقد **رئيس الوزراء الماليزى** عبد الله بدوى مجلس الأمن لإخفاقه فى إدانة الممارسات الإسرائيلية بحق لبنان.. معتبراً أنه لم يتحلَّ بالشجاعة الأخلاقية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وخاصة مذبحة قانا ومقتل مراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وقال عبد الله بدوى فى كلمة له خلال افتتاح اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة حول العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين فى مدينة بوتراجايا بماليزيا: إن المجتمع الدولى وخاصة الدول الإسلامية عليها مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه الشعبين اللبنانى والفلسطينى فى ضوء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية. وأشار بدوى إلى أن إسرائيل رفضت الاستجابة لكافة الدعوات الدولية المطالبة بوقف هجماتها على لبنان، والتى ازدادت شراستها، محذراً من أن الأوضاع الإنسانية فى لبنان وفلسطين تدهورت نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، والتى أسفرت عن مصرع مئات الأشخاص وتدمير هائل للبنية التحتية(٤٩).

ـ وحث **رئيس الوزراء الماليزى** الدول الإسلامية على إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان حال تبنى مجلس الأمن الدولى قراراً بتشكيل تلك القوة، موضحًا أن ماليزيا مستعدة لإرسال قوات إلى لبنان. كما دعا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى أن تلعب دوراً نشطًا فى إحلال السلام فى الشرق الأوسط، بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

ـ من جانبه.. قال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أكمل الدين إحسان اليوم إن إسرائيل تشن حربًا شاملة على الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيراً إلى أن إسرائيل انتهكت كافة القوانين الدولية والإنسانية. وأشار إلى أن الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين أشعلت الغضب فى جميع أنحاء العالم الإسلامى، معربًا عن قلقه من احتمال تصاعد مشاعر الكراهية فى الشرق الأوسط نتيجة الهجمات الإسرائيلية. ودعا إلى تنفيذ

كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الصراع فى الشرق الأوسط، وممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف إطلاق النار فى لبنان وفلسطين. وأبدى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى قلقه من احتمال تأثر السلام فى منطقة الشرق الأوسط والعالم بتداعيات الأوضاع المتدهورة فى منطقة الشرق الأوسط.

- وقال **وزير الخارجية والمغتربين اللبنانى فوزى صلوخ** فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى: إن لبنان يتعرض منذ ثلاثة أسابيع لعدوان همجى إسرائيلى استهدف المدنيين الآمنين. وأوضح أن ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية الحالية زاد إلى حوالى ٨٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح على الأقل، بينما نزح أكثر من ٩٠٠ ألف شخص (نحو ربع عدد سكان لبنان). ولفت وزير الخارجية اللبنانى الانتباه إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية تسببت فى أكبر كارثة بيئية فى البحر المتوسط؛ حيث أدى ضرب أحد معامل إنتاج النفط فى لبنان من جانب القوات الإسرائيلية إلى تسرب نفطى فى مياه البحر.. لافتًا الانتباه إلى أن معلومات مؤكدة أشارت إلى أن إسرائيل استخدمت أسلحة محرمة دوليًا كالقذائف الانشطارية والفراغية التى تحتوى على يورانيوم مستنفد فى هجماتها ضد لبنان. وأشار إلى أن الشعب اللبنانى قرر الصمود فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأيد مطالب حكومته بشأن ضرورة الوقف الفورى لإطلاق النار. وقال **وزير الخارجية اللبنانى** فوزى صلوخ إن الحكومة اللبنانية أكدت أن أى حديث عن ترتيبات أو حلول ينبغى أن تأتى بعد وقف إطلاق النار الفورى والشامل. وأضاف أن **رئيس الوزراء اللبنانى** فؤاد السنيورة قدم خلال مؤتمر روما مشروع تسوية يتشكل من سبع نقاط مترابطة للخروج من الأزمة الحالية. وأوضح أن هذه النقاط تتمثل فى الوقف الفورى والشامل لإطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلى إلى خلف الخط الأزرق، وعودة النازحين إلى قراهم، والتزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة من أجل ترسيم الحدود وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة أراضيها، عبر انتشار قواتها المسلحة وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها واتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعته لبنان وإسرائيل عام ١٩٤٩، والتزام المجتمع الدولى بدعم لبنان على كافة الأصعدة، ومساعدته على مواجهة التداعيات الناجمة عن المأساة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وقال صلوخ إن لبنان دعت

ـ وما زالت تدعو ـ مجلس الأمن الدولى إلى مناقشة الاعتداءات الإسرائيلية من أجل إقرار وقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن، وإرساء حلول نهائية للملفات العالقة. وأضاف أن القوات الإسرائيلية تمارس أيضًا اعتداءات بشعة على فلسطين.. مشددًا على أن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين حولت الانسحاب الإسرائيلى من غزة إلى سراب وعدوان يومى وحقوق مزعومة تعطيها إسرائيل لنفسها.

ـ وقال وزير **الخارجية اليمنى** أبو بكر القربى فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى إن مجلس الأمن وقف عاجزًا على مدى ثلاثة أسابيع كاملة عن تحمل مسئوليته. وأضاف أن نتائج مؤتمر روما جاءت مخيبة للآمال لتظهر حقيقة المؤامرة المعدة سلفًا لتدمير لبنان وإعطاء إسرائيل الوقت والحرية الكافية لتنفيذ مخطط التدمير وتنفيذ العنف، بغية فرض هيمنتها وإخضاع الدول العربية لرغباتها، وليس القضاء على حزب الله كما تدعى إسرائيل وحلفاؤها. وأوضح القربى أن إسرائيل التى تسعى إلى القضاء على حزب الله اللبنانى هى السبب الرئيس فى وجوده لأنه جاء ليقاوم الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان.. مشيرًا إلى أن احتلال إسرائيل لمزارع شبعا منع حزب الله من إلقاء السلاح. وأوضح أن محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بحزب الله هى محاولة يائسة وذريعة لتبرير العدوان وفرض الهيمنة الإسرائيلية على الأراضى العربية المحتلة. ودعا وزير الخارجية اليمنى المجتمع الدولى إلى إعادة وضع تعريف دقيق ومحدد للإرهاب.. مشيرًا إلى أن العالم العربى والإسلامى يدين الإرهاب بكافة أشكاله. وقال القربى إن أعمال القتل والتدمير التى تدور على أراضى لبنان وفلسطين هى نتيجة حتمية لسياسات إسرائيل الاستيطانية وصمت المجتمع الدولى تجاهها.

ـ وأدانت **رئيسة وزراء بنجلاديش** البيجوم خالدة ضياء الاعتداءات الإسرائيلية البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين ومراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وأشارت البيجوم خالدة ضياء إلى أن إسرائيل هاجمت لبنان فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية بعد سنوات الحرب الأهلية. وطالبت بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار ونشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولى تحت إشراف المنظمة الدولية بشأن تدعيم سلطة الحكومة اللبنانية، وبدء عمليات إعادة إعمار لبنان.. مشددة على أن الصراع فى الشرق الأوسط لا يمكن حسمه عن طريق القوة المسلحة، وتعهدت رئيسة وزراء بنجلاديش بأن تدعم بلادها كافة

القرارات التى تتبناها منظمة المؤتمر الإسلامى لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط.

- من جانبه قال رئيس الدائرة **السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية** فاروق قدومى إن دعم المجتمع الدولى لجهود وقف إطلاق النار يعد شرطًا أساسيًا لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وفلسطين. وأضاف قدومى أن المجتمع الدولى - وليس الدول الإسلامية فقط - ينبغى عليه اتخاذ موقف حازم تجاه الفظائع التى ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلا قصارى جهدهما لإعداد مشروع قرار بشأن وقف الاعتداءات الإسرائيلية، إلا أن الفيتو الأمريكى أجهض تبنى ذلك القرار. وقال إن وقف الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان يستلزم دعمًا قويًا من جانب المجتمع الدولى.. مشددًا على أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية يقوض احتمالات التوصل إلى السلام فى الشرق الأوسط. وأضاف أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الحالية ينذر بتوسيع دائرة الحرب فى الشرق الأوسط.

- وقال **وزير الدولة للشئون الخارجية السعودية** نزار بن عبيد مدنى إن العدوان الإسرائيلى على لبنان والأراضى الفلسطينية يمثل امتدادًا لسياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية، واستمرارًا لممارساتها البغيضة فى منطقة الشرق الأوسط. وأضاف مدنى أن السعودية حذرت المجتمع الدولى من خطورة الأوضاع المتدهورة الحالية، والتى تنذر بانزلاق المنطقة نحو أجواء الحرب فى ظل التجاهل الدولى للسياسات الإسرائيلية العدوانية. وأشار إلى أن السعودية تساند السلطة الفلسطينية والحكومة اللبنانية حرصًا على تدعيم العمل العربى المشترك.. مشددًا على أن السياسات الإسرائيلية دعمت التطرف وفاقمت حالة عدم الاستقرار فى المنطقة. وقال إن السعودية سوف تواصل جهودها واتصالاتها مع الدول العربية والقوى الدولية الفاعلة للخروج من المأزق الحالى وتجنيب اللبنانيين والفلسطينيين المزيد من الخسائر المادية والبشرية. وشدد على ضرورة بلورة موقف دولى موحد يقوى الشرعية الدولية فى مواجهة قوى الشر الساعية إلى تدمير الأمن والسلم الدوليين.. مشيرًا إلى أن السعودية تؤكد حق كل الشعوب فى مقاومة الاحتلال. وقال إن السعودية التى وقفت بحزم مع المقاومة فى لبنان حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى أكدت أيضًا وقوفها اليوم ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم على لبنان والأراضى الفلسطينية. وأشار الوزير السعودى إلى أن بلاده اتخذت عددًا من الإجراءات

لدعم نضال الشعب اللبنانى فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، من بينها تخصيص منحة بقيمة نصف مليار دولار للشعب اللبنانى لتكون نواة صندوق عربى ودولى لإعادة إعمار لبنان، وإيداع وديعة بمبلغ مليار دولار فى المصرف اللبنانى المركزى دعمًا لإمكانياته وللاقتصاد اللبنانى، وتنظيم حملة تبرعات شعبية فى جميع مناطق المملكة لجمع المساعدات المالية للشعب اللبنانى. وأوضح أن السعودية لا ترغب فى أن تصرف الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على لبنان الأنظار بعيدًا عن القضية الجوهرية فى الصراع العربى الإسرائيلى، والتى تتمثل فى قضية القدس الشريف.

- وقال **رئيس الوزراء الباكستانى** شوكت عزيز إن منظمة المؤتمر الإسلامى ملتزمة بدعم أعضائها الذين يواجهون تهديدات.. داعيًا إلى ضرورة مواصلة المشاورات المكثفة مع الأمم المتحدة والغرب للوصول إلى الوقف الفورى والدائم لإطلاق النار فى الشرق الأوسط. واقترح عزيز عددًا من الأفكار لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط، تتضمن مواصلة الضغط على مجلس الأمن الدولى من أجل الوقف الفورى لإطلاق النار فى لبنان، وقيام مجلس الأمن بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة وإسقاط الحصار الاقتصادى المفروض على الفلسطينيين، وإرسال قوة دولية إلى لبنان من أجل مراقبة وقف إطلاق النار. كما تشمل مقترحات رئيس الوزراء الباكستانى بحث الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لاقتراح يتعلق بمشاركتها فى القوة الدولية المعنية بحفظ السلام فى لبنان، عقب التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق النار، وإعادة تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية المعنية بدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط. وأوضح عزيز أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التى تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل سوف يضمن احتواء التوتر فى منطقة الشرق الأوسط.. داعيًا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى تقديم كافة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين واللبنانيين.

٢ - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

اتهم **رئيس الوزراء الماليزى** المجتمع الدولى - وخاصة الأمم المتحدة - بالعجز عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية وحماية الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيرًا إلى أن إسرائيل أعاقت وصول المساعدات الإنسانية إلى اللبنانيين. وانتقد بدوى الإعلام الغربى الذى يتجاهل المذابح الإسرائيلية ضد اللبنانيين، ويركز على الضحايا الإسرائيليين فقط.. محذرًا من أن

الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء تعزز الكراهية وتهدد بتقويض عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط. وقال **رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى** إن بيانات الشجب والاستنكار ليست كافية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين.. مطالبًا الدول الإسلامية بصياغة خطة عمل من أجل وقف الحرب فى الشرق الأوسط، وإعادة بناء لبنان وفلسطين. وأشار إلى أن إسرائيل تجاهلت مبادرة السلام العربية التى أقرها الزعماء العرب خلال قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وواصلت سياسات إرهاب الدولة والهيمنة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، ومضت قدمًا فى تنفيذ سياسات الحل النهائى الأحادية الجانب، وفرض الأمر الواقع. وأوضح أن اليمن ترى أن استقرار الشرق الأوسط لن يتحقق دون التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى، تقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال إن أمانة منظمة المؤتمر الإسلامى تلقت طلبًا من وزير الخارجية المصرى يحث فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تبنى قرار بشأن عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ لمناقشة الانتهاكات التى ترتكبها القوات الإسرائيلية فى لبنان وخاصة مذبحة قانا. ونوه بأن العديد من الدول الإسلامية بادرت إلى تقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى الشعبين اللبنانى والفلسطينى، مشددًا على ضرورة مواصلة الجهود على كافة المستويات والمنتديات الدولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط.

وأشار **وزير الخارجية اللبنانى** إلى أن غالبية الدول المشاركة فى مؤتمر روما الذى عقد مؤخرًا لمناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان أيدت وقف إطلاق النار فورًا.. إلا أن المؤتمر فشل فى تبنى قرار بشأن وقف الحرب؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلة ودخولها مراحل مأساوية جديدة تجسدت أقسى محطاتها فى مذبحة قانا الثانية(٥٠).

والخلاصة عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول،

ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى؛ أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظّمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٥١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.

* * *

خاتمة

الشرق الأوسط الجديد: رؤية مستقبلية من منظور حضارى (منهج التحليل الثقافى): نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى نفس الوقت الذى طرحت فيه فكرة الشرق الأوسط الجديد كرؤية مستقبلية من منظور حضارى؛ تستند على منهج التحليل الثقافى. ظهرت أيضًا مقولة مفادها أننا نشهد نهاية الحقبة الأمريكية، والشرق الأوسط.

صاحب هذه الرؤية هو ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وشرح الرجل أسبابه فى الوصول إلى هذا الاستنتاج، وما سيترتب على تحققه من نتائج محلية فى دول المنطقة، ومن نتائج إقليمية ودولية بالتفصيل فى مقال موسع فى عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦ من **مجلة «فورين أفيرز»**[٥٢].

أقدم ريتشارد هاس على نشر عدة مقالات حول رؤيته وتوقعاته بشأن ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد؛ وذلك فى محاولة منه لوضع متخذ القرار والرأى العام فى بلاده أمام رؤية شاملة لمستقبل تلك المنطقة التى ألقت واشنطن بنفسها فى أتون صراعاتها ودهاليز سياساتها الغامضة فى محاولة قسرية لتغيير مجرى الأحداث والتوجهات لمصلحتها[٥٣].

وكان ريتشارد هاس قد نشر موجة من المقالات فى العديد من الإصدارات والدوريات السياسية المهمة خلال الفترة الأخيرة، وجاءت درتها متمثلة فى مقال مطول نشره بدورية فورين أفيرز تحت عنوان : الشرق الأوسط الجديد .

يقول هاس إن مرور عشرين عامًا على نهاية الحرب الباردة هو فى الوقت نفسه تاريخ انتهاء الحقبة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ إذ لا يوجد أى دليل على أن هذه المنطقة سوف تتحول فى السنوات القليلة المقبلة إلى إقليم ديموقراطى، ينعم بالرخاء والسلام ، مثلما حدث لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو أن يظهر **شرق أوسط جديد، يلحق أبلغ الأذى بنفسه وبالعالم** (٥٤). والسبب الرئيس لذلك التحول المشئوم المتوقع هو فشل الولايات المتحدة فى استثمار ما يسميه هاس **«بالحقبة الأمريكية فى المنطقة»** ؛ أى الحقبة التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة، وهى فترة تمتع فيها الأمريكيون بقدر هائل وغير مسبوق من النفوذ وحرية العمل فى إقليم الشرق الأوسط على اتساعه، وأما أسباب العجز الأمريكى عن استثمار تلك الحرية فى العمل وذلك النفوذ؛ فإن أولها وأهمها غزو العراق، وطريقة إدارته بعد الاحتلال، بطريقة أدت إلى ضياع هذه الدولة كقوة توازن أمام إيران، ثم يلى ذلك فى الأهمية ضياع عملية السلام العربية الإسرائيلية، وفشل النظم القائمة فى المنطقة فى مواجهة جاذبية الإسلام السياسى الراديكالى، وفشل هذه النظم فى مجابهة تحديات العولمة ؛ **مما سهل للإسلاميين الراديكاليين إنتاج الأفكار والحصول على المؤيدين والتمويل والتسليح** (٥٥).

ولا يعنى انتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط الخروج من المنطقة، أو تفوق قوة أخرى على النفوذ الأمريكى فيها، ولكن المعنى هو أن النفوذ الأمريكى سيقل بدرجة مؤثرة عن مستواه السابق فيها، بمعنى أنه سيصبح للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط شركاء من داخل المنطقة وخارجها، يحدون من حريتها المطلقة السابقة فى العمل، فمن الخارج سيأتى **الأوروبيون والروس والصينيون** لأدوار وفرص لم تكن متاحة لهم طيلة الأعوام العشرين التى استغرقتها الحقبة الأمريكية، لكن التحدى الأخطر هو ذلك المنبثق من المنطقة ذاتها، فإيران سوف تصبح القوة الرئيسة فى الإقليم، ولن ينافسها سوى إسرائيل التى أصبحت فى مركز أضعف نسبيًا من ذى قبل بسبب فشلها الأخير فى لبنان، وبسبب انعدام فرص الوصول إلى سلام شامل مع جيرانها يفتح أفق التعاون الإقليمى العربى الإسرائيلى ليوازن تنامى النفوذ الإيرانى .

وبينما ستبقى أسعار البترول مرتفعة لفائدة إيران والسعودية ؛ فإن المنظمات الإقليمية فى المنطقة ستبقى ضعيفة، وستبقى الفوضى فى العراق فى حالة تزايد بمعدلات سريعة، وكل هذا لن تكون له إلا محصلة واحدة هى زيادة نفوذ وفاعلية الميليشيات المسلحة، والجماعات الراديكالية باعتبار أن ذلك هو البديل الوحيد أمام شعوب الشرق الأوسط لملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن الفشل المزدوج للسياسة الأمريكية، ولنظم الحكم القائمة هناك، وبالطبع فإن الناتج الصافى لن يكون سوى ذلك الشىء الذى نمقته جميعًا، والذى يسمى «بالإرهاب»(٥٦).

لكن ريتشارد هاس صاحب هذه النبوءة المتشائمة يستطرد قائلاً: إنه ما زال هناك ما يمكن عمله لتجنب اكتمال هذا التحول؛ إذ ثمة فرق بين شرق أوسط ينقصه السلام الشامل، وبين شرق أوسط يحكمه (الإرهابيون)، وثمة فرق أيضًا بين شرق أوسط تهيمن عليه إيران، وشرق أوسط يفسح مكانًا لائقًا لهذه الدولة إلى جانب الآخرين .

ولمنع الإرهاب من السيطرة على الإقليم، وللحيلولة دون هيمنة إيران عليه؛ فالمطلوب هو توقف الولايات المتحدة عن الاعتماد المفرط على القوة المسلحة التى لن تجدى ضد ميليشيات مرنة التنظيم، أو ضد «إرهابيين» مسلحين ومؤيدين من السكان المحليين، ومستعدين للموت فى سبيل قضيتهم، كما أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن ضرب منشآت إيران النووية سيؤدى إلى خير بأكثر مما سيؤدى إلى شر .

كذلك يجب ألا يراهن أحد - فى رأى ريتشارد هاس - على تحقيق ديموقراطية تجلب السلام إلى المنطقة، وبدلاً من ذلك يجب التركيز على **إصلاح التعليم، وتحقيق الليبرالية الاقتصادية، وتخفيف آلام وأحزان الشباب حتى تتلاشى دوافعهم لتبنى الأساليب الإرهابية:**

ويأتى مصاحبًا ذلك كله **دور الدبلوماسية** ؛ إذ سيتحتم على الولايات المتحدة العمل على جبهتين؛ العراق وفلسطين، ولا بد لأى وصفة للنجاح أن تتضمن الاتصال والحوار مع كلٍّ من إيران وسوريا إلى حد إشراكهما فى إيجاد حلٍّ للمشكلة العراقية، وإذا كان من الصعب تصور حل نهائى قريب للمشكلة الفلسطينية التى يقر هاس بأنها المسئولة عن **جنوح الرأى العام فى الشرق الأوسط كله إلى الراديكالية**؛ فلا أقل من توفير الظروف التى تسمح باستئناف جهود الحل .

ـ ما الذى نتفق عليه مع رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى هذه الرؤية، وما الذى نختلف عليه معه؟

لا خلاف على أن الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى سبيلها إلى الانتهاء، بل إن الفشل فى العراق قد أنهى أيضًا **المشروع الإمبراطورى للمحافظين الجدد**، وحوله إلى أضحوكة يطلق عليه الأمريكيون النكات حاليًا، ولنتذكر فقط ما رواه بوب ودوارد فى كتابه الأخير **«حالة إنكار»** من أن الرئيس جورج بوش عندما أراد أن يطيب خاطر الجنرال جاى جارنر بعد إعفائه المفاجئ من منصب الحاكم العسكرى فى العراق ؛ عرض عليه وهو يربت على كتفيه أن يختار ما بين إيران وكوبا لكى يحكم أيًا منهما بعد الغزو المقبل لكليهما، وبالفعل اختار جارنر كوبا لأن مشروب الروم والسيجار الهافانى لا يقاومان، وكذلك النساء الكوبيات أجمل!

كذلك نتفق مع هاس على أن **هناك ما يمكن عمله لتجنب هيمنة «الإرهاب» من ناحية، وإيران من ناحية أخرى على المنطقة**، ولكننا نختلف معه فى مقترحاته للوصول إلى هذه النتيجة.. حقًا إن الحوار مع سوريا وإيران مطلوب، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة إطلاق جهود السلام الفلسطينى الإسرائيلى هو أيضًا أمر ملح، ولا خلاف على أهمية إصلاح التعليم والليبرالية الاقتصادية، ولكن الاكتفاء بهذه المقترحات بما يعنيه من **تأجيل لقضية الإصلاح الديموقراطى** لا يرى غير المصالح الأمريكية، ثم إنه يستبعد قوة شعوب المنطقة وطموحاتها، كما أنه يستبعد النخب غير المشاركة فى الحكم مباشرة وغير المنخرطة فى التطرف السياسى والعنف من المساهمة فى ملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن فشل السياسة الأمريكية والنظم القائمة ؛ مما سيتسبب فى فشل جديد ربما يكون أكثر شؤمًا بما أنه يعنى مزيدًا من عزلة تلك النخب عن المشاركة السياسية اللازمة لنجاح أى إستراتيجية، وكيف سيمكن تخفيف آلام وأحزان الشباب التى تدفعهم إلى تبنى الإرهاب دون زيادة المشاركة السياسية؟

إن وصفة هاس تجعل الفاعل والضامن الوحيد للنجاح هو الخارج وليس الداخل، لكنه على أية حال ينبه كل من يهمه الأمر فى هذه المنطقة إلى أن نهاية الحقبة الأمريكية تعنى حقائق جديدة، ومصالح مختلفة، وفرصًا محتملة، وفضلاً عن ذلك شركاء آخرين أكثر قادمين لا محالة.

- وتوقع المحلل السياسى الأمريكى ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية أن تواصل الأنظمة العربية ممارسة الاستبداد، مؤكداً أنها **ستصبح أكثر تشدداً من الناحية الدينية**. وقال: إن مصر والسعودية هما من ستقودان هذا الاتجاه فى المنطقة. وأكد أن مصر التى يسكنها نحو ثلث سكان العالم العربى طرحت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة، مستدركاً أن السياسة المصرية فشلت فى الحفاظ على هذه الإصلاحات. وقال: يبدو النظام الحاكم على النقيض حريصاً على قمع العدد القليل من الليبراليين بالبلاد، واضعاً الخيار أمام الشعب المصرى بين الاستبداديين التقليديين أو الإخوان المسلمين. وتابع هاس: الخطورة تكمن فى أن يقع اختيار المصريين يوماً ما على الإخوان، ليس لأنهم يساندون الجماعة بشكل مطلق، ولكن لأنهم سئموا هؤلاء الاستبداديين التقليديين.

ونبه هاس إلى أن **النظام الحاكم قد يتلون بتوجه خصومه الإسلاميين الرامى إلى إقصائه بعيداً عن الولايات المتحدة**. وأشار إلى أن الحكومة والنخبة الحاكمة الملكية تعتمد فى السعودية على استغلال عائدات الطاقة الضخمة لتهدئة النداءات الداخلية للتغيير، محدداً المشكلة فى أن معظم الضغوط التى استجابوا لها جاءت من اليمين الدينى وليس من اليسار الليبرالى؛ مما قادهم إلى اعتناق أجندة السلطات الدينية.

كما توقع هاس أن تظل **المؤسسات الإقليمية ضعيفة**، وأن تتلكأ فى ذيل مثيلاتها فى المناطق الأخرى، مستشهداً فى هذا السياق **بجامعة الدول العربية**، أشهر منظمة فى الشرق الأوسط والتى تستثنى إسرائيل وإيران، أقوى دولتين فى المنطقة، من عضويتها.

وقال: إن **الصراع العربى / الإسرائيلى سوف يستمر فى عرقلة مشاركة إسرائيل فى أى علاقة إقليمية قوية**، مضيفاً أن التوتر بين إيران ومعظم الدول العربية سيعمل على إحباط النزعة الإقليمية.

وأكد هاس أن حجم التجارة مع الشرق الأوسط سيظل متواضعاً، مشيراً إلى أن دولاً قليلة هى التى تطرح السلع والخدمات التى يرغب الآخرون فى شرائها على نطاق واسع؛ ومن ثم ستظل السلع المصنعة المتطورة تأتى من مكان آخر. وقال: إن قليلاً من مزايا التكامل الاقتصادى العالمى سيحل على هذا الجزء من العالم على الرغم من الحاجة الملحة لها.

ونبه هاس إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والفكرى فى العالم العربى**، وسيشكل أساساً لسياسة الأغلبية من سكان المنطقة، مشيراً إلى أن القومية والاشتراكية العربية صارتا ضرباً من الماضى، بينما تنتمى الديموقراطية إلى المستقبل البعيد على أفضل

تقدير. ووصف هاس **الوحدة العربية بأنها مجرد شعار وليست واقعًا**، مؤكدًا أن نفوذ إيران والجماعات المرتبطة بها تم تدعيمه، وأن **الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الحكومات العربية وإسرائيل والولايات المتحدة جرى تعقيدها**، وتابع: ستتنامى فى الوقت نفسه حدة التوترات بين السنة والشيعة فى جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ مما يؤدى إلى وقوع مشاكل فى الدول ذات المجتمعات المنقسمة مذهبيًا مثل البحرين ولبنان والسعودية. وأكد هاس أن عصر الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط انتهى، وأن عهدًا جديدًا فى التاريخ الحديث للمنطقة قد بدأ، لافتًا إلى أن هذا العهد سيتشكل **بلاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس على النفوذ**؛ ومن ثم ستضطر واشنطن إلى الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية، وأطلق هاس على هذه الفترة اسم **العهد الخامس للشرق الأوسط**، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستظل تتمتع بمزيد من النفوذ فى المنطقة أكثر من أى قوى خارجية، ولكن نفوذها سيقل مقارنة بما كان عليه من قبل، موضحًا أن هذا يعكس تنامى التأثير الناجم عن سلسلة من القوى الداخلية والخارجية، وحدود القوة الأمريكية الكامنة، ونتائج خيارات السياسة الأمريكية.

وتوقع أن تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة من السياسات الخارجية من دول وقوى أخرى، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبى سيقدم مساعدات قليلة فى العراق، وأنه قد يدفع فى طريق حل مختلف للمشكلة الفلسطينية. وأضاف: ستقاوم الصين الضغط على إيران، وستسعى إلى ضمان توافر موارد الطاقة، كما أن روسيا ستقاوم أيضًا المطالبات الداعية إلى فرض عقوبات على إيران، وستبحث عن فرص لإثبات استقلالها عن الولايات المتحدة. وانتهى هاس إلى أن كلاً من **الصين وروسيا** ـ فضلاً عن كثير من الدول العربية ـ ستنأى بنفسها عن الجهود الأمريكية لتعزيز الإصلاح السياسى فى الدول غير الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن إيران ستكون واحدة من أقوى دول المنطقة، وأن من رأوا إيران على حافة تغيير جذرى داخلى مخطئون، موضحًا أن إيران تتمتع بثروة عظيمة، وأن لديها أقوى نفوذ خارجى فى العراق، ولها ميل شديد إلى كل من حماس وحزب الله. واعتبر هاس إيران قوة إمبريالية كلاسيكية لها طموحات لإعادة رسم المنطقة على شاكلتها، مشيرا إلى أنها تتمتع بإمكانية ترجمة أهدافها إلى واقع.

وقال: إن **إسرائيل ستكون بمثابة الدولة القوية الأخرى فى المنطقة**، والدولة التى تتمتع باقتصاد حديث قادر على المنافسة عالميًا؛ فهى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى

تمتلك ترسانة نووية، وبحوزتها أقوى قوة عسكرية تقليدية، مستدركًا بأنها (أى إسرائيل) ستضطر إلى تحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع تحدٍّ أمنى متعدد الجبهات والأبعاد. وأوضح أن إسرائيل من الناحية الإستراتيجية فى وضع أضعف اليوم مما كانت عليه فى الأزمة التى واجهتها فى لبنان هذا الصيف، مؤكدًا أن موقفها سوف يتدهور أكثر من ذلك «كالولايات المتحدة» إذا قامت إيران بتطوير الأسلحة النووية. وتكهن هاس بأن تظل الأوضاع فى العراق - التى تعد مركزًا للقوة العربية - فوضوية فى السنوات المقبلة بحكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم، وعنف طائفى منتظم، متوقعًا أن تصبح دولة فاشلة منكوبة بحرب أهلية شاملة ستجر جيرانها إليها.

وقال هاس: إن سعر النفط سيظل مرتفعًا نتيجة للطلب القوى من الهند والصين، والنجاح المحدود فى خفض الاستهلاك فى الولايات المتحدة، واستمرار نقص العرض، مشيرًا إلى أن سعر برميل النفط سيتجاوز مائة دولار، وتستفيد كل من إيران والسعودية وغيرهما من الدول التى تنتج النفط بكميات ضخمة بنسب مختلفة. ولفت هاس إلى أن التسليح سيستمر على قدم وساق فى المنطقة، موضحًا أن الجيوش الخاصة فى العراق ولبنان والمناطق الفلسطينية تتنامى بمزيد من القوة.

وقال: **ستبرز الميليشيات التى جاءت نتاجًا وسببًا لضعف الدولة** أينما كان هناك عجز حقيقى فى سلطة الدولة ومقدراتها، مستشهدًا بالحرب الأخيرة التى اندلعت فى لبنان، والتى خسرت فيها إسرائيل بعدم تحقيق انتصار كامل؛ مما سيعمل على تجرؤ حزب الله وكل من يحاكونه.

أما عن «الإرهاب»، فأكد هاس أنه سيظل أحد ملامح المنطقة، وأنه سيحدث فى المجتمعات المنقسمة كالعراق والمجتمعات التى تسعى فيها **الجماعات الراديكالية المتطرفة إلى إضعاف الحكومة وزعزعة الثقة فيه مثلما يحدث فى السعودية ومصر**، لافتًا إلى أن **الإرهاب سينمو على مستوى متطور، وسيظل وسيلة يتم استخدامها ضد إسرائيل ووجود الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدخيلة على الشرق الأوسط**.

وأكد هاس أن صانعى السياسة الأمريكية بحاجة إلى تجنب خطأين واستغلال فرصتين، مشيرًا إلى أن **الخطأ الأول** يتمثل فى اعتمادها المفرط على القوة العسكرية التى نفى أن تكون علاجًا شاملاً لجميع الأزمات بالنظر إلى تكلفة الولايات المتحدة الضخمة فى العراق. وقال: إن **الخطأ الثانى** هو اعتماد الولايات المتحدة على بزوغ الديموقراطية لتهدئة الأوضاع فى المنطقة، مشيرًا إلى أن الديموقراطية ليست الحل لمشكلة الإرهاب، كما أن

إنشاء الديموقراطيات الناضجة ليس بالمهمة السهلة، ويستغرق عقوداً من الزمن. . وعن الفرصتين دعا هاس إلى مزيد من تدخل الولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط بوسائل غير عسكرية، مقترحًا قيامها بتأسيس منتدى إقليمى للدول المجاورة للعراق، خصوصًا تركيا والسعودية، وهو ما يستلزم بالضرورة جذب كل من إيران وسوريا[٥٧].

ـ ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة: الشرق الأوسط الجديد: بداية العهد الخامس

فى بداية تشريحه التاريخى للمنطقة قسم هاس التاريخ الحديث للشرق الأوسط إلى خمسة عهود؛ بدأ **العهد الأول** منها فى **عام ١٧٧٤ بتوقيع اتفاقية إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية من جانب وروسيا** القيصرية من جانب آخر بتنازلات عثمانية واضحة، إيذانًا ببداية النهاية لتلك الإمبراطورية التى سيطرت على المنطقة لعدة قرون . ويرى الكاتب أن هناك رأيًا آخر يميل إلى اعتبار بداية ذلك العهد هو بداية الغزو الفرنسى النابوليونى لمصر فى عام ١٧٩٨ بوصفه البداية الفعلية لانهيار الإمبراطورية العثمانية، وخروج دول المنطقة عن عباءتها . ويؤكد الكاتب أن نهاية ذلك العهد حلت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، **وانهيار الإمبراطورية العثمانية نهائيًا**، وتقسيم أملاكها وانفراد البريطانيين والفرنسيين بالسيطرة، إيذانًا ببداية العهد الثانى[٥٨]. وبعد مرور أربعة عقود انتهى **العهد الثانى** بنهاية الحرب العالمية الثانية، ونشوء التيار القومى العربى، وكانت حرب السويس ١٩٥٦ بمثابة إسدال الستار على العهد الاستعمارى، وبداية دخول المنطقة لعهد ثالث جديد هو عهد الحرب الباردة . وخلال **العهد الثالث** برز التنافس الخارجى، وكان مسيطراً على مجريات الأمور فى الشرق الأوسط، ووفرت طبيعة التنافس بين الروس والأمريكيين قدراً من المناورة لدول المنطقة، وقد انتهى ذلك العهد بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية التسعينيات . ومع بداية **العهد الرابع** زاد نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة، وزادت حرية التصرف لديها بشكل غير مسبوق؛ وهو الأمر الذى ظهر بوضوح خلال حرب الخليج ١٩٩٠ ، ولكن وعقب أقل من عقدين من الزمان سقط ذلك العهد . وأرجع الكاتب سقوط العهد الرابع إلى توافر عدد من العوامل والأسباب التى قادت إلى ذلك السقوط، والتى تمثل أبرزها فى القرار الأمريكى بغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ ؛ وهو الأمر الذى أدى من وجهة نظر الكاتب إلى انهيار التوازن بين قوى الشيعة والسنة، خاصة بعد انهيار سنة العراق فى مقابل الشيعة، الذين زادت قوتهم بشكل واضح نظراً لقوة الشيعة المتزايدة فى إيران. ووفرت الفوضى فى العراق أرضًا خصبة للإرهاب الذى تمكن

من تصدير نفسه إلى الخارج بوسائل مبتكرة . وهناك عامل آخر تمثل فى زيادة قوة المشاعر المضادة للولايات المتحدة بالمنطقة .

ويؤكد الكاتب أن استخدام جانب كبير من قوة الولايات المتحدة العسكرية فى المنطقة أدى إلى تقليص نفوذ واشنطن على المستوى العالمى، واصفًا ذلك بأنه من سخريات التاريخ؛ فقد كانت الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق حربًا ضرورية، ومثلت بداية للعهد الرابع فى المنطقة، والذى برزت فيه الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، ثم أدت الحرب الثانية ضد العراق (وهى حرب تمت باختيار واشنطن) إلى انهيار العهد الرابع ! (٥٩).

وتمت الإشارة إلى العوامل الأخرى لانهيار العهد الرابع، والتى تمثلت فى **عرقلة عملية السلام فى المنطقة، وفشل الأنظمة العربية التقليدية فى مواجهة التيار الراديكالى الإسلامى،** بالإضافة لدور العولمة التى أدت إلى تغيير المنطقة، وأصبح بإمكان راديكالييها الحصول على التمويل والتسليح بل والمجندين، كما أدى صعود الإعلام الجديد والفضائيات إلى تحويل المنطقة إلى قرية صغيرة وتم تسييسها .

وقد أدت كافة تلك العوامل إلى مواجهة حكومات دول الشرق الأوسط صعوبات فى التعامل مع الولايات المتحدة؛ ومن ثم **بدأ النفوذ الأمريكى بالمنطقة فى الأفول** .

• مشاهد من المستقبل

وبدأ الكاتب فى رسم **ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة** ؛ فالشرق الأوسط سيظل مضطربًا وسيثير الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العالم لعقود قادمة، وستحافظ الولايات المتحدة على نفوذها الذى سيتزايد ليتفوق على أى قوى خارجية أخرى، إلا أن ذلك النفوذ سيكون أقل من مستوى النفوذ الذى كانت قد وصلت إليه فى وقت سابق .

وسيتعرض نفوذ الولايات المتحدة لتحديات من قبل قوى خارجية مثل الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا الاتحادية؛ حيث ستحاول تلك القوى أن تبعد نفسها عن جهود واشنطن المتعلقة بالترويج لسياسات ما يعرف بالإصلاح فى الدول، التى تصفها الولايات المتحدة بغير الديموقراطية فى المنطقة . وستكون إيران واحدة من بين أقوى دولتين فى المنطقة، خاصة وأنها قوة إمبراطورية كلاسيكية لديها طموحات لإعادة تشكيل المنطقة لصالحها . أما إسرائيل فستكون هى الدولة الأقوى الثانية فى المنطقة، بما لديها من اقتصاد قوى وسلاح

نووى وجيش تقليدى قوى، إلا أن لبنان والأراضى المحتلة ستشكلان تحديًا حقيقيًا لها . ويؤكد الكاتب أن إسرائيل اليوم أصبحت من المنظور الإستراتيجى فى وضع أضعف مما كانت عليه قبل المواجهة الأخيرة لها ضد حزب الله فى لبنان . ولم يكتف الكاتب بذلك، بل عاد ليؤكد أن وضعها سيزداد تدهورًا إذا ما تمكنت إيران من حيازة السلاح النووى . وهناك عملية السلام التى لا ينتظر لها الكاتب أى نجاح خلال المدى القصير . أما العراق فسيظل فى فوضى تنعكس فى مراحل تالية على دول الجوار، خاصة فى حالة نشوب حرب أهلية شاملة به . وكانعكاس لكل ذلك التأزم يتوقع أن ترتفع أسعار البترول عالميًا، خاصة فى ظل تزايد الطلب الهندى والصينى؛ وهو ما سيضيف إلى أرباح السعودية وإيران بوصفهما من كبار المنتجين .

أما فيما يتعلق بالتسلح فقد تنبأ الكاتب بأنه سيستمر، بل **وسيصل السلاح إلى الميليشيات (أطراف من غير الدول) فى ظل ضعف سلطة الدول** . وجاءت العراق ومناطق السلطة الفلسطينية والجنوب اللبنانى مثالاً حيًا واضحًا . وسيستمر الإرهاب كملمح رئيس من ملامح المشهد المستقبلى فى المنطقة. والإرهاب هنا هو المتمثل فى استخدام القوة ضد المدنيين العزل لتحقيق أهداف سياسية .

وعن **التوجهات الفكرية والعقائدية فى المنطقة** أشار الكاتب إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والثقافى فى العالم العربى**، ولن يخرج شعار الوحدة العربية إلى الواقع العملى . وستستمر النظم السلطوية فى المنطقة، ويتزايد عدم تسامحها الدينى ومعاداتها للولايات المتحدة، وأكد استمرارية ضعف المؤسسات الإقليمية فى المنطقة وفى مقدمتها جامعة الدول العربية؛ وهو ما أرجعه إلى استبعادها لأقوى دولتين مستقبليتين وهما إيران وإسرائيل. ولم يكن حظ التجارة بأسعد من السياسة؛ حيث ستظل على تواضعها نظرًا لقلة العرض من السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها؛ مما يؤدى إلى الاتجاه إلى الخارج(٦٠) .

• روشتة للبيت الأبيض

أما الحل الذى قدمه هاس للبيت الأبيض فتمثل فى النصح بالابتعاد عن خطأين والاستفادة من فرصتين : أما **الخطآن فهما : الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية** لأنها ليست الدواء القادر على شفاء جميع الأمراض، وأنها **ستؤدى إلى زيادة انتشار التيار الراديكالى فى العالمين العربى والإسلامى** . والخطأ الثانى يتمثل فى ارتكان واشنطن إلى

الأمل فى أن يؤدى صعود الديموقراطية فى المنطقة إلى تهدئتها، فعلى الرغم من عدم نشوب حروب بين الديموقراطيات البالغة فإن إيجاد تلك الديموقراطيات البالغة ذاتها ليس بالأمر اليسير، ونجاحها إذا تحقق يستغرق سنوات . أما **الفرصتان** الواجب الاستفادة منهما فتتمثلان فى أهمية تحقيق قدر أكبر من **التدخل فى شئون الشرق الأوسط ولكن عبر استخدام الأدوات غير العسكرية**، وعزل الولايات المتحدة نفسها بقدر الإمكان عن حالة عدم الاستقرار السائدة فى المنطقة، مع اتخاذها المزيد من التدابير الكفيلة بحماية نفسها من الإرهاب.

لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق أن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة، فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس؛ فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

ويظهر حاليًا على السطح ثلاث قوى إقليمية ستتنازع النفوذ مستقبلاً وفق تحليل معظم مراكز البحث الأمريكية، منهما دولتان حسم أمرهما (إيران وإسرائيل). أما القوة الثالثة فما زالت قيد التكوين، ويمكن تسميتها **بكتلة المقاومة فى المفهوم العربى (والراديكالية من المنظور الأمريكى الصهيونى)**.

ومن هنا يمكن تصور أسباب قلق الحكومة الإسرائيلية (الوكيل المعتمد للاستعمار) فى هذا الوقت بالذات من تراجع المد الاستعمارى الأمريكى، فى ظل صحوة المقاومة الإسلامية بعد هزيمة الجيش الإسرائيلى على يد المقاومة اللبنانية، فلم يكن التراجع أو الانسحاب الأمريكى متوقعًا أو مطروحًا قبل تحقيق الأجندة الإسرائيلية كاملة فى المنطقة؛ من تصفية الملف النووى الإيرانى والقضية الفلسطينية، والاندماج والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية، ولكن ها قد جاءت الانتخابات بما لا تشتهى إسرائيل (ولا يعنى هذا أن الديموقراطيين أقل دعمًا لإسرائيل من المحافظين الجدد).

ومن هنا يمكن أيضًا تصور أسباب قلق حلفاء أمريكا والأنظمة العربية من تنامى أنشطة وفاعلية الحركات الإسلامية فى الشارع، بعد انعزال تلك الأنظمة وفشل سياستها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة السلطة الفلسطينية وأنظمة العراق ومصر والأردن والجزائر.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

قرارات جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى ٢٠٠٦/٨/٧ بيروت:

الوضع فى لبنان

(أ)

- إن مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ ، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان والسلم والأمن فى المنطقة .

- وإذ يؤكد على ما جاء فى قراره رقم ٦٦٥٧ بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ ، وعلى بيانه الصادر فى ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ فى هذا الشأن .

- وإذ يعتبر السياسة الإسرائيلية فى المنطقة واعتمادها لمنطق القوة ، وكذلك السياسات الدولية القائمة على ازدواجية المعايير ، وتوفير الحماية والدعم لاستمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضى الفلسطينية والعربية ، ومنها مزارع شبعا اللبنانية ؛ تشكل جذور الأزمة المتفجرة الآن فى لبنان ، وهى التى حالت وتداعياتها دون بسط سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها ، ودون إعادة العمل باتفاق الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل فى عام ١٩٤٩ .

- وإذ يعبر عن رفضه الكامل لكل المشاريع التى تسعى إلى تحويل لبنان إلى مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبنانى وأمنه واستقراره .

- وإذ يعبر عن استنكاره الشديد لتلكؤ مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته إزاء ما يتعرض له لبنان من عدوان إسرائيلى سافر وغير مبرر .

- وإذ يعبر عن كامل دعمه لصمود الموقف الوطنى اللبنانى حكومة وشعبًا إزاء العدوان الإسرائيلى ، **ويحيى مقاومة لبنان لهذا العدوان** فى مواجهة سياسة الدمار والتخريب التى تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان .

ـ وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى.

ـ وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة.

يقـــرر:

١ ـ تأكيد الإدانة الجماعية وبكل قوة للعدوان الدموى الإسرائيلى المستمر على لبنان، والإعراب عن الاستياء الشديد لتأخير مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته فى صيانة السلم والأمن الدوليين، ودعوة المجلس إلى التحرك السريع لاتخاذ قرار بالوقف الفورى والشامل وغير المشروط لإطلاق النار ووقف العدوان، ورفع الحصار والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى اللبنانية، دون مزيد من الإبطاء.

٢ ـ التحذير من مخاطر استمرار هذا العدوان وتوسعه واستهدافه للسيادة الوطنية اللبنانية، واعتبار اللجوء من قبل إسرائيل إلى القوة العسكرية هو أمر مستهجن ومدان، وسيكون له تبعات خطيرة تدفع بالأوضاع فى المنطقة نحو منزلقات تهدد وبصورة مباشرة مستقبل الاستقرار فى لبنان، وتنذر بأفدح العواقب على أمن الدول العربية والأمن الإقليمى.

٣ ـ الوقوف بحزم وثبات إلى جانب لبنان حكومة وشعبًا فى مقاومته ورفضه للعدوان الإسرائيلى، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبنانى والتفافه حول حكومته خير ضمان لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره، وتأكيد الدعم المطلق لمساندة الحكومة اللبنانية فى تنفيذ خطتها لبسط سيطرتها على كامل الأراضى اللبنانية؛ كما نص عليه اتفاق الطائف، ووفق ما تقرره الحكومة فى هذا الشأن.

٤ ـ تأكيد التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسى الكامل للحكومة اللبنانية، وما طرحته فى برنامج «النقاط السبع» التى أقرتها، والتى نصت على المطالبة بوقف إطلاق نار فورى وشامل، **وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:**

(أ) التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولى.

(ب) انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

(جـ) التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضى، علمًا بأنها ستكون ـ خلال تولى الأمم المتحدة السلطة ـ مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية فى جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

(د) بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية؛ مما سيؤدى إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما نص اتفاق المصالحة الوطنية فى الطائف.

(هـ) تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها، وفقًا للضرورة؛ بهدف إطلاق العمل الإنسانى العاجل وأعمال الإغاثة لتأمين الاستقرار والأمن فى الجنوب؛ ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

(و) التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعه لبنان وإسرائيل فى العام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث فى التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

(ز) التزام المجتمع الدولى دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها البلد خاصة فى ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى.

٥ ـ التأييد المطلق لموقف الحكومة اللبنانية أمام مجلس الأمن، وتبنى ما تقدمت به من اقتراحات وتعديلات على مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس، والدعوة إلى تعبئة الجهود العربية لمساندة الحكومة اللبنانية فى هذا الشأن، وبما يضمن المحافظة على استقلال لبنان وسيادته الكاملة، وحقه وواجبه فى نشر قواته النظامية على كامل أراضيه، وذلك بما يجنب لبنان والمنطقة خطر استمرار النزاعات وتفاقمها.

٦ ـ تنبيه مجلس الأمن من تداعيات اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ تعقد الوضع على الأرض ولا تأخذ فى الاعتبار مصالح لبنان ووحدته واستقراره التى عبر عنها برنامج النقاط السبع، بالإضافة إلى تداعياته الخطيرة بالنسبة للدول العربية جمعاء.

٧ ـ توجيه التحية لصمود لبنان ولمقاومته للعدوان، ولشهداء لبنان الذين سقطوا جراءه، واعتبار ما قامت به إسرائيل من انتهاكات ومجازر، لا سيما فى بلدة قانا وبقية المناطق والبلدات اللبنانية المستهدفة؛ إنما يشكل **جرائم حرب** تستوجب تحقيقًا دوليًا فوريًا تجريه الأمم المتحدة وتستوجب ملاحقة إسرائيل ومسئوليها أمام المراجع الدولية المختصة، وتبنى الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان وللدول الأطراف المتعاقدة فى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ للنظر فى جرائم إسرائيل.

٨ ـ تحميل إسرائيل المسئولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذى يشكل خرقًا صارخًا وخطيرًا للقانون الدولى ولا سيما للقانون الدولى الإنسانى ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميلها أيضًا مسئولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية، والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التى لحقت بالاقتصاد اللبنانى جراء العدوان الإسرائيلى.

٩ ـ التعبير عن التقدير للدول والمنظمات العربية والدولية التى قامت بتقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى لبنان، ومطالبتها بتكثيف الجهود فى مجال الإغاثة، والتأمين الفورى لممرات آمنة إلى لبنان وداخله لإيصال مواد الإغاثة والمساعدات إلى المحتاجين فى أماكن تواجدهم، وإدانة ورفض ما تقوم به إسرائيل من تدمير للطرق التى تستخدم فى إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك رفض المحاولات الإسرائيلية لإخلاء مناطق u1605 من سكانها وتدميرها تدميرًا كاملا.

١٠ ـ تبنى الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول والمنظمات المانحة لمساعدة لبنان فى تخطى الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلى، وفى إعادة اعمار ما دمره العدوان ودعم الاقتصاد اللبنانى.

١١ ـ تكليف الأمين العام إجراء المشاورات والاتصالات اللازمة بالتنسيق مع وفد دولة قطر بمجلس الأمن والمجموعة العربية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإبقاء جلسات المجلس مفتوحة لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٨/٢٠٠٦)

(ب)

ـ إن مجلس الجامعة فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠٠٦، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان وعلى السلم والأمن فى المنطقة، وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى، وبعد مداخلات السادة الوزراء والأمين العام، **يقرر**:

١ ـ تكليف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحالية (١٢٥)، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر بصفته ممثل الدول العربية فى عضوية مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالسفر فوراً إلى نيويورك للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر العربية بشأن الموقف فى لبنان، والتشاور معهم فى كيفية علاج الموقف الخطير الناجم عن الدمار الكبير الذى تعرض له لبنان والتطورات المرتبطة به.

٢ ـ عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة فى أعقاب عودة اللجنة من نيويورك لمناقشة تقرير وتوصيات اللجنة المكلفة والمشار إليها فى الفقرة السابقة.

٣ ـ الترحيب بعقد قمة عربية طارئة طبقًا لاقتراح المملكة العربية السعودية، ومتابعة لاقتراح اليمن بعقد قمة استثنائية.

٤ ـ تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة بشأن عقد القمة الطارئة المقترحة وموعدها.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٧/٢٠٠٦)

* * *

ملحق رقم (٢)

نص قرار مجلس الأمن ١٧٠١

فيما يلى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذى تبناه بالإجماع ليلة السبت ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦، ودعا فيه إلى وقف فورى وكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة[٦١]. وذلك نقلاً عن صحيفة «السفير» اللبنانية.

إنّ مجلس الأمن:

المقرات التمهيدية

فقرة تمهيدية ١: إذ يذكّر بقراراته السابقة حول لبنان لا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٥٢٠ (١٩٨٢)، ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع فى لبنان ولا سيما منها تلك الصادرة فى تاريخ ١٨ يونيو العام ٢٠٠٠ (S/PRST/ ٢٠٠٠/ ٢١) و١٩ أكتوبر العام ٢٠٠٤ (S/PRST/ ٢٠٠٤/ ٣٦)، و٤ مايو العام ٢٠٠٥ (S/PRST/ ٢٠٠٥/ ١٧)، و٢٣ يناير العام ٢٠٠٦ (S/PRST/ ٢٠٠٦/ ٣)، و٣٠ يوليو العام ٢٠٠٦ (S/PRST/ ٢٠٠٦/ ٣٥).

فقرة تمهيدية ٢: إذ يعرب عن قلقه الشديد من التصعيد المستمر للمعارك فى لبنان وإسرائيل منذ هجوم (حزب الله) على إسرائيل فى ١٢ يوليو العام ٢٠٠٦ الذى أدّى حتّى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفَين، وسبّب أضرارا فادحة فى البنى التحتية المدنية، وأدّى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص فى الداخل.

فقرة تمهيدية ٣: إذ يشدّد على الحاجة إلى وضع حدٍّ للعنف، إنما فى الوقت ذاته على الحاجة إلى المعالجة الفوريّة للأسباب التى أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما فى ذلك الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفَين.

فقرة تمهيدية ٤: إذ يأخذ فى الاعتبار حساسيّة مسألة السجناء، ويشجّع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل.

فقرة تمهيدية ٥: إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبنانى، وبالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع التى تقتضى فرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال

قواتها المسلحة الشرعية، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية، وإذ يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع إضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وإذ يأخذ بالاعتبار طلب الحكومة اللبنانية الذى تضمنته هذه الخطة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

فقرة تمهيدية ٦: إذ يبدى عزمه على العمل على أن يطبق هذا الانسحاب فى أقرب وقت ممكن.

فقرة تمهيدية ٧: إذ يأخذ علمًا بالمقترحات المقدمة فى خطة النقاط السبع فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا.

فقرة تمهيدية ٨: إذ يرحب بقرار حكومة لبنان المتخذ بالإجماع فى ٧ أغسطس العام ٢٠٠٦، والقاضى بنشر القوات المسلحة اللبنانية وعددها ١٥ ألف جندى لبنانى فى جنوب لبنان، تزامنًا مع انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما وراء «الخط الأزرق»، وطلب مساندة قوات إضافية من «اليونيفيل» بحسب الحاجة؛ لتسهيل دخول القوات اللبنانية المسلحة إلى المنطقة، وإعادة التأكيد على السعى إلى تعزيز القوات اللبنانية المسلحة بالعتاد بحسب الحاجة لتمكينها من تأدية مهامها.

فقرة تمهيدية ٩: إذ يدرك مسئولياته للمساعدة على تأمين وقف مستمر لإطلاق النار، وحل طويل الأمد للنزاع.

فقرة تمهيدية ١٠: ومع الإقرار بأن التهديد الذى يتعرض له لبنان يشكل تهديدًا للسلام والأمن العالميين.

الفقرات التنفيذية

فقرة تنفيذية ١: يدعو إلى وقف كامل لجميع العمليات الحربية بالاستناد خصوصًا إلى وقف فورى لكلّ الهجمات من جانب «حزب الله»، ووقف فورى لكل العمليّات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل.

فقرة تنفيذية ٢: فى ظل وقف كامل للأعمال الحربية، يدعو حكومة لبنان و«اليونيفيل» كما هو مقرر فى الفقرة ١١ إلى نشر قواتهما معا فى الجنوب، ويدعو حكومة إسرائيل ـ مع بدء الانتشار ـ إلى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبنانى بالتوازى مع ذلك.

فقرة تنفيذية ٣ : يشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية، عملاً بأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام المرتبطة والواردة فى اتفاق الطائف حول ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية.

فقرة تنفيذية ٤ : إذ يجدد دعمه القوى للاحترام الكامل للخطّ الأزرق.

فقرة تنفيذية ٥ : يجدد أيضًا دعمه القوى، كما ذكر فى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضى لبنان وسيادته واستقلاله السياسى ضمن حدوده المعترف بها دوليًا، كما هو منصوص عليه فى اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل فى ٢٣ مارس ١٩٤٩ .

فقرة تنفيذية ٦ : يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، من ضمنها تسهيل العودة الآمنة للأشخاص النازحين، وتحت سلطة حكومة لبنان إعادة فتح المطارات والمرافئ، اعتمادا على الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوها أيضًا إلى درس مساعدة أكبر فى المستقبل للمساهمة فى إعادة إعمار وتنمية لبنان.

فقرة تنفيذية ٧ : يؤكد على أن جميع الأطراف مسئولة عن ضمان أن لا يتم القيام بأى عمل يتعارض مع الفقرة ١، التى من الممكن أن تؤثر بشكل غير ملائم على البحث عن حل طويل الأمد، والوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين، من ضمنها ممر آمن للقوافل الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للأشخاص النازحين، ويدعو جميع الأطراف للإذعان لهذه المسئولية والتعاون مع مجلس الأمن.

فقرة تنفيذية ٨ : يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد على أساس المبادئ والعناصر التالية :

الاحترام الكامل للخط الأزرق من كلا الطرفين، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء ـ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ـ منطقة خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و«اليونيفيل»، كما هو مفوض فى الفقرة ١١ المنتشرة فى هذه المنطقة، التطبيق الكامل لمقررات اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التى تتضمن نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة فى لبنان، من أجل ـ ووفقًا لقرار مجلس الوزراء فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٦ ـ

عدم وجود أسلحة أو سلطة فى لبنان عدا تلك التابعة للدولة اللبنانية، لا قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة الحكومة، لا بيع أو إمدادات من السلاح والمواد المتعلقة بها إلى لبنان إلا إذا أجازت حكومته، تزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام فى لبنان التى بحوزتها.

فقرة تنفيذية ٩ : يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود لتأمين فى أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعًا فى الفقرة ٨، ويعبر عن نيته فى أن يكون معنيًا بشكل فاعل.

فقرة تنفيذية ١٠ : يطالب الأمين العام بتطوير ـ بالتنسيق مع فاعلين دوليين أساسيين والأطراف المعنية ـ اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، تتضمن نزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصًا فى تلك المناطق؛ حيث هناك نزاع أو التباس، بما فى ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، وتقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن فى غضون ٣٠ يومًا.

فقرة تنفيذية ١١ : يقرر ـ بهدف إضافة وتعزيز القوة الدولية لجهة العدد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات ـ السماح بزيادة القوة الدولية «يونيفيل» إلى حد أقصى يبلغ ١٥ ألف جندى والسماح للقوة، إضافة الى أداء المهمات الموكلة إليها وفقًا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨) بـ:

(أ) مراقبة وقف العمليات العدائية.

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر فى الجنوب، وبينها على طول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان كما هو منصوص عليه فى الفقرة رقم ٢ .

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بالفقرة ١١ (ب) مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية.

(د) توسيع مساعدتها للإسهام فى ضمان الوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادى وآمن.

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية فى اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المشار إليها فى الفقرة ٨ .

(و) مساعدة الحكومة اللبنانية ـ بناء على طلبها ـ فى تطبيق الفقرة ١٤ .

فقرة تنفيذية ١٢ : دعمًا لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضى؛ يسمح لقوات «اليونيفيل» القيام بكل التحركات الضرورية فى مناطق نشر قواتها وفى إطار قدراتها؛ للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأى شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن، وحماية موظفى الأمم المتحدة، وتوفير التسهيلات، والتجهيزات والمعدات، تأمين أمن وحرية تحرك موظفى الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية، من دون الإضرار بمسئولية الحكومة اللبنانية فى حماية المدنيين تحت التهديد الوشيك بالعنف الجسدى.

فقرة تنفيذية ١٣ : يطلب من الأمين العام بشكل عاجل وضع الأمور فى مكانها للتأكد من أن «اليونيفيل» قادرة على تأدية مهامها التى ينص عليها هذا القرار، ويدعو الدول الأعضاء إلى البحث فى مساهمات معينة فى «اليونيفيل»، والرد إيجابًا على طلبات المساعدة من القوة، ويعبر عن شكره العميق إلى هؤلاء الذين ساهموا فى «اليونيفيل» فى الماضى.

فقرة تنفيذية ١٤ : يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين حدودها والمداخل الأخرى لمنع دخول لبنان من دون موافقتها الأسلحة أو المعدات المتصلة بها، ويطلب من «اليونيفيل» كما تنص الفقرة ١١ تقديم المساعدة إلى الحكومة اللبنانية نزولاً عند طلبها.

فقرة تنفيذية ١٥ : يقرر أيضًا أن كل الدول يجب أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع أن يتم عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها:

(أ) بيع أو تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بالأسلحة والمعدات المتصلة بها من كافة الأنواع، بما فيها الأسلحة والذخيرة والآليات، المعدات العسكرية، التجهيزات التى لها صفة عسكرية وقطع غيار ما ذكر سابقا، بغض النظر إذا كانت هذه الدول هى مصدرها أم لا.

(ب) تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بأى تدريبات تقنية أو مساعدة تتعلق بالتزويد، والتصنيع، والصيانة أو استخدام المعدات المذكورة فى الفقرة السابقة، غير أن

هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التى تسمح بها الحكومة اللبنانية أو «اليونيفيل» كما تنص عليه الفقرة ١١ .

فقرة تنفيذية ١٦ : يقرر تمديد انتداب «اليونيفيل» فى لبنان حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٧ ، ويعبر عن عزمه إعطاء دعم إضافى لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى ؛ من أجل المساهمة فى تطبيق وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد .

فقرة تنفيذية ١٧ : يطلب من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس خلال أسبوع واحد من بدء تطبيق هذا القرار ، ثم على أساس دورى .

فقرة تنفيذية ١٨ : يشدد على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، على أساس كل قراراته السابقة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

فقرة تنفيذية ١٩ : يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى .

***

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ انظر : ناصيف حتى، « جامعة الدول العربية : نحو سياسة خارجية مستقلة»، شئون عربية، ديسمبر ١٩٨١، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٢ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، مقدمة فى العلوم السياسية : الدولة ومرحلة جديدة فى علم السياسة : الجزء الأول، والجزء الثانى؛ رؤية مستقبلية من منظور حضارى لعلاقة الدولة بالمجتمع والأمة (الدولة) نحو صياغة جديدة لنظرية الدولة العصرية فى حقبة العولمة : إعادة توزيع القوة السلطة/ الثروة وبناء نسق حكم مؤسس صالح، الطبعة الثالثة (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العام الجامعى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، ٤٠٥ صفحة.

3 - THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY- March 2006- RWP06]011.

4 - http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/04/article13.shtml.

انظر : « لوبى إسرائيل فى الولايات المتحدة . . صناعة الوهم»، ترجمة موجزة : لبنى الريدى، إعداد : إبراهيم غالى .

٥ ـ جون ميرشيمر، أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وستيفن والت مدير كلية جون أوف كنيدى للحكومة بجامعة هارفارد، وصاحب كتاب «ترويض القوة الأمريكية». ونشرت الدراسة تحت عنوان «لوبى إسرائيل وسياسة أمريكا الخارجية»، فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books»، الإصدار رقم ٢٨، رقم ٦ (٢٣ مارس ٢٠٠٦) وموقعها هو : www.Lrb.co.uk .

ورابط الدراسة هو :

http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html

طالع أصل الدراسة :

- John Mearsheimer is the Wendell Harrison Professor of Political Science at Chicago, and the author of The Tragedy of Great Power Politics.
- Stephen Walt is the Robert and Renee Belfer Professor of International Affairs at the Kennedy School of Government at Harvard. His most recent book is Taming American Power: The Global Response to US Primacy.

٦ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، مقدمة فى العلوم السياسية : مرجع سابق ص ٣٦١ وما بعدها .

٧ ـ د. عبد الخبير عطا، د. عبد الرحيم خليل، د. عبد السلام نوير : مبادئ العلوم السياسية (٢) : العلاقات الدولية والتنظيم الدولى، الطبعة الثانية (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط. العام الجامعى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢). (٣٧٦صفحة). ص٣٥ ـ ٥٤ . ص ٥٥ ـ ٥٩ .

٨ ـ انظر : ناصيف حتى، «جامعة الدول العربية : مرجع سابق ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٩ ـ فى نقد نموذج الدولة فى السياسة الخارجية، انظر :

- Arnold Wolfers, "The actors in the international politics", in Arnold Wolfes, ed., Discord and collaborations: Essays on International Politics, (Baltimore: John Houkins Press, 1962), pp. 3-24.

- Oran Yong, " Actors in world politics ", in James Rosenau, V. David, and East, eds., The Analysis of International Politics. (New York: Free Press, 1972), pp. 125 - 144.

١٠ ـ فى تحليل الوزن المتزايد لتلك المؤسسات فى السياسة الخارجية وتأثيرها على الدولة، انظر كلا من: مارسيل ميرل، ترجمة حسن نافعة، سوسيولوجيا العلاقات الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ٣١٥ ـ ٣٥٩ .

- Judy Bertelson, ed., Non- state Nations in International Politics: Comparative System Analysis, (New York: Praeger, 1977).
- Samuel Huntington, "Transnational organizations in world politics" World Politics 15 (3), April 1973, pp. 333-368.
- Robert Keohane and Joseph Nye, eds., Transnational Relations and World Politics, (Cambridge: Harvard University Press 1973).

11- Raymond Hpkins and R. Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York; Harper and Row, 1973) p. 4.

- Howard Lentener, Foreign Policy Analysis, (Columbus; Charles Merrill, 1974), p. 17- 18.

12 - J. David Singer, "The global system and its subsystems: A developmental view", in James Rosenau, ed., Linkage Politics, (New York: Free Press, 1969) pp. 21- 43.

١٣ ـ لعل اتساع نطاق الوحدات التى يمكن أن يكون لها سياسة خارجية يُفسِّر حرصنا على تجنب استعمال كلمة الدولة، واستعمالنا للفظة الوحدة الدولية والفاعل الدولى للدلالة على تلك الوحدات. كما أن استعمالنا لصفتى الدولى والدولية هو من باب استعمال اللفظة اللغوية الشائعة، ومن ذلك استعمال الدارسين للفظة العلاقات الدولية، رغم أن الدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى تلك العلاقات.

١٤ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

15- James Caporaso,The Structure and Function of European Integration, (Pacific Palisade,CA:Goodyear Publishing Company,1974) p.146.

16- Stanley Thames "The multi-national corporation as a foreign policy maker ", paper presented at the 1976 meeting of the International Studies Association, Toronto.
-Kjell-Arne Ringbak, "Multi-national corporation and foreign policy", in David Baldwin, ed., America in an Interdependent World, (Hanover, N.H.: University Press of New England, 1976), pp.9-135.

17- Carl Gershman, The Foreign Policy of American Labor (Beverly Hills, CA, Sage, Washington Papers Series No.29, 1975), pp. 3-5.

18- Ibid, pp. 63 - 65.

19- Mohammad Selim," The Survival of Non-state actor: The foreign policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A. Dessouki, eds., The Foreign Policies of Arab States.

٢٠ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، « البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)» في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤ .

Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op. Cit., P.P. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

21- Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op.Cit., PP. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

٢٢ ـ د. عبد الخبير عطا، د. عبد الرحيم خليل، د. عبد السلام نوير: مبادئ العلوم السياسية(٢): مرجع سابق. ص٥٥ ـ ٩٥ .

٢٣ ـ انظر: د. إسماعيل الفاروقي، «مدخل الكتاب» كما ورد في: د. عبد الحميد أبو سليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٣/ ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٥١ .

٢٤ ـ انظر في هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: شيرين حامد فهمي، «منظورنا الإسلامي الحضاري: كفى قياسًا على النموذج الغربي»، موقع إسلام أون لاين ـ بتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٠٥ .

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

ـ وانظر: أعمال الدورة التثقيفية التي أقامها برنامج «حوار الحضارات» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان (التثقيف الحضاري: من أجل بناء الذات الحضارية والوعي الحضاري) في الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، والتي ناقشت «الأمراض الفكرية المتواجدة داخل الأمة الإسلامية، الأعراض والأسباب، وطرحت بعض الحلول لاجتثاث تلك الأمراض من العقول المسلمة؛ ذلك أن

الأمة الإسلامية وقعت منذ القرن الثامن الهجرى فريسة للأفكار الملتبسة والمشوهة، وأسفر ذلك عن ممارسات مغلوطة كثيرة أدت إلى الإخفاق الحضارى لهذه الأمة، وتحولها من أمة شاهدة عادلة إلى أمة مشهودة بائسة، يشهد على فشلها جميع الأمم والحضارات.

وخلصت الدورة إلى ضرورة استنهاض أسلوب جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى وليس الاكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على بناء نموذج حضارى إسلامى فى وقت بات فيه التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

٢٥ ـ انظر فى هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. عبد الخبير محمود عطا محروس، منهجية المدرسة العربية فى العلوم السياسية: الأزمة والحل، الضرورات والمتطلبات (الجيزة، مركز الناصر صلاح الدين للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٠) ٣٢٣ صفحة، محاضرات لطلاب السنة الثالثة شعبة العلوم السياسية، مادة مناهج البحث.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، الدور المصرى فى المشروع الكونى: المشروع العربى/ الإسلامى فى مواجهة المشروع الصهيونى/ الصليبى: بين إمكانيات الفعالية ومحاولات الإلغاء (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٠).

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية من منظور التكامل المنهجى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية (معارف الوحى)، تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كحالة للدراسة فى: أ. د. مصطفى منجود (منسق المؤتمر ـ محرر) «نماذج عالمية فى تدريس العلوم السياسية: دروس مستفادة»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٢) ص ١٧١ ـ ٢٠٧.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية فى قسم العلوم السياسية/ جامعة أسيوط: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، فى: أ. د. أحمد الرشيدى (منسق المؤتمر ـ محرر) «تدريس العلوم السياسية فى جامعات مصر: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٣)، ص ١٦١ ـ ٢٦٥.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «الأبعاد الحضارية فى منهاجية البحث فى: «العلوم السياسية لدى الأستاذ الدكتور حامد ربيع: الرؤية والرسالة Academic Agenda: Vision & Mission Setting، احتفالية الأستاذ الدكتور حامد ربيع، «قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: الأحد ٢٩ ـ الاثنين ٣٠ يونيو ٢٠٠٣. ونشرت هذه الدراسة فى: د. حسن نافعة، ود. عمرو حمزاوى (تحرير)، مشروع إحياء تراث الرواد: احتفالية حامد ربيع؛ تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة قسم العلوم السياسية: القاهرة

٢٩ ـ ٣٠ يوليو ٢٠٠٣، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص٦١ ـ ١٤٠.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)، في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «دور الجامعات في العالم العربي والإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة: أسباب الفشل ومقومات النجاح: رؤية منهجية مستقبلية من منظور علاقة الدولة بالأمة»، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: «التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل»، تحت رعاية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم والبحث العلمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ ـ ١٧ فبراير ٢٠٠٥.

٢٦ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، إدارة الأزمات السياسية: النظرية العامة والنماذج التطبيقية: الخبرة العملية والدروس المستفادة، الطبعة الثانية (أسيوط: مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط. العام الجامعي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) ٣٧٨ صفحة. انظر ص ١١٧ وما بعدها.

٢٧ ـ انظر: ناصيف حتي، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

٢٨ ـ بخصوص «الإطار الدولي والإقليمي للحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في محوري البيئة الدولية والبيئة الإقليمية (الاحتلال الأمريكي للعراق، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الوضع في السودان، أوضاع الخليج العربي).

29- Jon B. Alterman, Different Conflict, The Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 14, 2006.

- Michael A. Ledeen, The Same War, The American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI), July 13, 2006.

- Michael Eisenstadt, Hizballah Opens a Second Front, The Washington Institute For Near East Policy, July 13, 2006.

٣٠ ـ انظر: إسرائيل ورباعي جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط، ترجمة وقراءة: عمرو فرحات، تحرير: إبراهيم غالي.

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/06.shtml

٣١ ـ بخصوص «إستراتيجية الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في سائر محاور المؤتمر حول: خطط الحرب الإسرائيلية وضع الجيش اللبناني والقدرات العسكرية لحزب الله.

32- Jon B. Alterman, op.cit

- Michael A. Ledeen, op.cit

- Michael Eisenstadt, op.cit

33- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/05.shtml.

34- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/13/12.shtml.

٣٥ ـ بخصوص «المواقف الدولية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة فى هذا المؤتمر حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية (د. منار الشوربجى)، وموقف الاتحاد الأوروبى (د. أسامة مخيمر)، وموقف الأمم المتحدة (أ. ولاء البحيرى)، وموقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى (د. عبد الخبير عطا).

ـ بخصوص: «المواقف الإقليمية الرسمية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول الموقف المصرى من الحرب (د. حنان قنديل)، الموقف الإيرانى من الحرب (د. محمد السعيد إدريس)، الموقف السورى من الحرب (د. رضوان زيادة) والموقف السعودى من الحرب (أ. خليل العنانى).

ـ بخصوص «موقف المجتمع المدنى إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة حول المجتمع المدنى المصرى (د. ناهد عز الدين)، المجتمع المدنى العربى (د. إيمان حسن)، والمجتمع المدنى العالمى (أ. هبة رءوف).

36- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/20/11.shtml.

37- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/08/01.shtml#

38- http://islamonline.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/07.shtml

http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/57_israel_palestine_lebanon___climbing_out_of_the_abyss.pdf

39- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml

40- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml.

٤١ ـ انظر الحوار الذى أجراه معه هادى يحمد، شبكة إسلام أون لاين،

http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

42- http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

٤٣ ـ بخصوص: «الآثار الداخلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول: ١ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى.
٢ ـ تداعيات الحرب على التوازن الداخلى فى لبنان.

٤٤ ـ تجدر الإشارة إلى أن عددًا من كبار الصحفيين والإعلاميين والمثقفين، بينهم نقيب الصحفيين جلال عارف، وعدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أصدروا بيانًا بعنوان «المقاومة خيارنا الإستراتيجى»، قالوا فيه: «نعرب عن تأييدنا المطلق ومساندتنا الكاملة ووقوفنا غير المشروط إلى جانب المقاومة فى فلسطين، وفى لبنان وفى العراق، ونؤكد مشروعية المقاومة فى أى بقعة من أراضينا المحتلة». وأدان الموقعون على البيان العدوان الإسرائيلى الغاشم المدعوم مباشرة من الولايات المتحدة، والدول الغربية التى تسانده بوسائل متعددة. كما أدانوا «تخاذل الأنظمة العربية المتواطئة بشكل مباشر، أو بالصمت تجاه ما يواجهه الشعب اللبنانى ومقاومته الوطنية الإسلامية الصامدة»، واعتبروا المقاومة «التعبير الأصدق» عن هذه الأمة وعن تراثها وتاريخها. وشدد البيان على أن إرادة الأمة تتجلى الآن فى المقاومة الجسورة على الأرض اللبنانية فى مواجهة آلة الحرب الصهيونية الحاقدة، التى تمارس عدوانها الوحشى على أشقائنا فى لبنان وفى فلسطين. وقال الموقعون: إن الوقائع على

الأرض فى العراق وفى فلسطين والآن فى لبنان تثبت أن النصر ممكن، وأن المقاومة يجب أن تكون هى خيارنا الإستراتيجى، ونحن نؤكد على أن حزب الله وكل حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية والعراقية، وهم يستبسلون دفاعًا عن أوطانهم؛ إنما يخوضون فى الوقت نفسه معركة خروج الأمة من يأس الهزائم إلى عز الانتصارات».

45- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_01/2006/07/02.shtml

٤٦ ـ انظر: أ.د. طلال عتريسى (مدير مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت)، عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان:

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic14.asp.

٤٧ ـ بخصوص «التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية اللبنانية وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية)». انظر البحوث المقدمة فى موضوعات الإعلام الرسمى والإعلام المستقل تحليل الخطاب السياسى لحسن نصر الله، وتحليل الخطاب السياسى لفؤاد السنيورة، وتحليل الخطاب السياسى لإيهود أولمرت.

٤٨ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

49-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

50-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

٥١ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

52- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

Summary: The age of U.S. dominance in the Middle East has ended and a new era in the modern history of the region has begun. It will be shaped by new actors and new forces competing for influence, and to master it, Washington will have to rely more on diplomacy than on military might.

Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

٥٣ ـ انظر: طارق الشيخ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد: نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف»، جريدة الأهرام، الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧هـ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦، السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٦.

٥٤ ـ انظر: عبد العظيم حماد، «نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط»، جريدة الأهرام، الاثنين ٣٠ من رمضان ١٤٢٧ هـ، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٥.

٥٥ ـ لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق بأن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

56- "THE END OF AN ERA

Just over two centuries since Napoleon's arrival in Egypt heralded the advent of the modern Middle East -- some 80 years after the demise of the Ottoman Empire, 50 years after the end of colonialism, and less than 20 years after the end of the Cold War -- the American era in the Middle East, the fourth in the region's modern history, has ended. Visions of a new, Europe-like region -- peaceful, prosperous, and democratic -- will not be realized. Much more likely is the emergence of a new Middle East that will cause great harm to itself, the United States, and the world.

All the eras have been defined by the interplay of contending forces, both internal and external to the region. What has varied is the balance between these influences. The Middle East's next era promises to be one in which outside actors have a relatively modest impact and local forces enjoy the upper hand -- and in which the local actors gaining power are radicals committed to changing the status quo. Shaping the new Middle East from the outside will be exceedingly difficult, but it -- along with managing a dynamic Asia -- will be the primary challenge of U.S. foreign policy for decades to come."

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

57- http://www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=34820

انظر : محمد عبد الخالق مساهل، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية : النظام الحاكم فى مصر يقمع الليبراليين . . والبديل هو الاختيار بين الاستبداديين والإخوان»، جريدة المصرى اليوم، الجمعة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦، عدد ٨٦٦ ، وانظر أصل الدراسة فى :

http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

٥٨ ـ انظر : طارق الشيخ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد : نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف !»، جريدة الأهرام . الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧ هـ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١ العدد ٤٣٧٨٦ .

٥٩ ـ بخصوص «رؤى مستقبلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية» . انظر البحوث المقدمة حول مستقبل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب، ومستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة، نظرية الأمن القومى العربى، مستقبل الإصلاح السياسى .

60- Ninth, terrorism, defined as the intentional use of force against civilians in the pursuit of political aims, will remain a feature of the region. It will occur in divided societies, such as Iraq, and in societies where radical groups seek to weaken and

discredit the government, such as Saudi Arabia and Egypt. Terrorism will grow in sophistication and remain a tool used against Israel and the presence of the United States and other nonindigenous powers.

-Tenth, Islam will increasingly fill the political and intellectual vacuum in the Arab world and provide a foundation for the politics of a majority of the region's inhabitants. Arab nationalism and Arab socialism are things of the past, and democracy belongs in the distant future, at best. Arab unity is a slogan, not a reality. The influence of Iran and groups associated with it has been reinforced, and efforts to improve ties between Arab governments and Israel and the United States have been complicated. Meanwhile, tensions between Sunnis and Shiites will grow throughout the Middle East, causing problems in countries with divided societies, such as Bahrain, Lebanon, and Saudi Arabia.

-Eleventh, Arab regimes are likely to remain authoritarian and become more religiously intolerant and anti-American. Two bellwethers will be Egypt and Saudi Arabia. Egypt, which accounts for roughly one-third of the Arab world's population, has introduced some constructive economic reforms. But its politics have failed to keep up.

- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/ December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

61-http://www.islamonline.net/Arabic/Doc/decision/2006/08/01.shtml

***

• التعقيب

د. باكينام الشرقاوى(*)

فى الحقيقة أن التعقيب على السادة الزملاء السابقين يحتاج جلسة كاملة، والوقت غير كاف لمناقشة أربع أوراق بحثية، وينبغى أن أوضح أن هناك ملاحظة هامة هى عدم تركيز الجلسة والباحثين فيها على موقف دول آسيا مثل الصين والهند من الحرب، مع أن هذه الدول تلعب دورًا مهمًا على الساحة الدولية.

وفى الحقيقة لا يمكن فصل ما يحدث فى لبنان عن البيئة الدولية والإقليمية التى نعيش فيها، ولكن هذه الملاحظة قد تم تجاهلها من جانب الباحثين؛ حيث نلاحظ أن البيئة الإقليمية بها العديد من التكتلات التى تؤثر على الأوضاع الإقليمية؛ حيث إن هناك الدول المعتدلة من وجهة نظر الغرب (وهى: مصر، والسعودية، والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجى)، والدول المتطرفة من وجهة نظر الغرب (وهى: سوريا، وفلسطين، وحزب الله)، والإدارة الأمريكية تتصرف بناء على مصالحها. وهناك اتجاه عام داخل الدول العربية؛ حيث نلاحظ أن الشعوب تتجه فى اتجاه معين فى أزمات الشرق الأوسط والنظم السياسية فى اتجاه آخر بعيدًا عن اتجاهات الشعوب. والولايات المتحدة وجدت الحالة اللبنانية نموذجًا جيدًا لتسويق مفهوم الديموقراطية الغربية؛ فالحالة اللبنانية تتأثر أيضًا بعوامل دولية؛ مثل انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولى، وقيام الدول الإقليمية بالسعى للحصول على رضاء الولايات المتحدة، وكأنها بذلك ترضى المجتمع الدولى.

على جانب آخر تسعى الولايات المتحدة إلى محاولة تفتيت التحالفات فى المنطقة، خصوصًا المتطرفة منها (إيران وسوريا)، والحيلولة دون عقد تحالفات إيرانية روسية تشكل تحالفًا مواجهًا للولايات المتحدة، أو تحالف صينى إيرانى يكون فى مواجهة الولايات المتحدة، ويضعف من وضعها كقطب أوحد.

(*) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

من ناحية أخرى لا توجد متابعة لما بعد الحرب من جانب الباحثين؛ فهى غائبة فى الأوراق السابقة، ولم يتناول الباحثون موقف المنظمات الدولية بعد الحرب، ولم يتناول الباحثون أيضًا قوة حزب الله وانتصاره على إسرائيل، أيضًا لم يتناول الباحثون النتائج العامة لهذه الحرب؛ حيث فشلت الولايات المتحدة فى حربها ضد إيران عن طريق حليفتها إسرائيل، **وحيث استخدمت الولايات المتحدة إسرائيل كأداة لجس النبض مع إيران**، ووجدت أن حزب الله قوة لا يستهان بها.. فإذا كان الحال هكذا مع حزب الله فكيف المواجهة مع إيران؟ وقد استوعبت الولايات المتحدة الدرس، وعلمت جيدًا أن المواجهة مع إيران لن تكون سهلة على الإطلاق.

أيضًا تجاهل الباحثون الدور التركى فى هذه الحرب؛ حيث قيام تركيا بإرسال قوات إلى لبنان لتشارك مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتركيا فى علاقتها بالمنطقة متوازنة لا تميل إلى المحور المعتدل، ولا تميل إلى المحور المتطرف فى المنطقة، ولا نجد لها ولاء غربيًا بحتًا؛ حيث هناك خلافات بينها وبين الاتحاد الأوروبى بشأن انضمامها للاتحاد. أيضًا أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان وجدنا تعاطفًا تركيًا مع حزب الله، فى وقت كانت الأنظمة العربية فيه تهاجم مغامرة نصر الله التى قامت بها؛ مما يؤكد الفجوة بين الشعوب والأنظمة العربية فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والأزمات التى تمر بها المنطقة العربية، يضاف إلى ذلك أن هناك عدة ملاحظات عامة؛ وهى أن السياسة الأمريكية على طول الخط متحيزة إلى إسرائيل ولا نتوقع تغيراً ملحوظًا فيها حتى مع وجود عناصر محافظة تسعى إلى التغيير، ولكن التغيير سيكون محدودًا أيضًا..

والهيمنة الأمريكية على العالم موجودة منذ مطلع القرن العشرين؛ فالإستراتيجية الأمريكية تقوم على الهيمنة الإمبريالية على العالم.

أما ورقة الدكتورة منار الشوربجى فهناك العديد من الملاحظات عليها:

فى البداية لم تتناول الدكتورة منار فكرة العلاقة بين مجموعة ١٤ آذار ممثلة فى الحكومة اللبنانية بزعامة السنيورة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والعرب بصفة عامة؛ حيث هناك علاقة قوية بين حكومة السنيورة والولايات المتحدة، والبعض يصف حكومة السنيورة بأنها سفير للولايات المتحدة فى لبنان؛ مما يؤدى لمزيد من السخط الشعبى على هذه الحكومة..

أيضًا هناك اتجاهات فى السياسة الأمريكية لمحاولة جذب سوريا إلى مائدة المفاوضات، وإقناعها بضرورة لعب دور مهم فى العراق ولبنان، بعد أن كان يطلق عليها دولة متطرفة ومارقة.

وفيما يتعلق بضرب إيران نجد أن الإدارة الأمريكية والراشدين والمنطقيين فيها يرفضون ضرب إيران؛ **لأن ذلك يعتبر عملاً أحمق، وخسائره أكبر من مكاسبه؛ فتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران يعد نكسة للولايات المتحدة**؛ حيث إيران يوجد لديها احتياطى نفط هائل، بالإضافة إلى الوضع الأمريكى الصعب فى العراق، يضاف إلى ذلك ما تتمتع به إيران من إمكانات نووية قد تستخدمها فى حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة أعقل من أن توجه ضربة عسكرية إلى إيران.

فيما يتعلق بورقة الدكتور أسامة مخيمر . . .

فنلاحظ أن موقف الاتحاد الأوروبى بدأ يظهر على الساحة السياسية العربية، ولكنه فى النهاية يخدم المصالح الأوروبية.

وهناك اختلاف بين رؤية الاتحاد الأوروبى للنظام الدولى ورؤية الولايات المتحدة للنظام الدولى لم يتعرض إليها د. أسامة؛ حيث إن النظام الدولى من وجهة نظر الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون متعددًا وليس قطبًا واحدًا، ولكنه بالنسبة للولايات المتحدة فهو نظام فردى أحادى القطبية.

لم يتناول د. أسامة رغم استفاضته فى شرح أعداد وحجم قوات اليونيفيل الدولية العاملة فى لبنان؛ صلاحيات هذه القوات، وأيضًا رؤية الدول الأخرى لدور هذه القوات.

وفيما يتعلق بورقة الأستاذة ولاء البحيرى . . . .

فنلاحظ أنه من تحليلها لخطابات كوفى عنان فقد تم الاعتراف بحزب الله كقوة حربية، ولكن لم يعترف به كقوة حقيقية فى مواجهة الدولة.

أيضًا لم تتناول أ. ولاء مواقف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن من القرار ١٧٠١ وإنما اكتفت بشرح مضمون القرار وجزئياته.

ولم تتناول موقف مجلس الأمن كمؤسسة؛ وإنما تناولته كموقف لكل دولة على حدة، واعتمدت الباحثة على العبارات الإنشائية والعناوين الحماسية لإيضاح البحث؛ وهذا لا يكفى.

وفيما يتعلق بالدكتور عبد الخبير عطا هناك ملاحظة . . .

- اعتمد د. عبد الخبير على الإطار النظرى للمنظمات العربية، وكان يجب عليه تطبيق هذا الإطار النظرى فى التحليل على منظمة المؤتمر الإسلامى ودورها. ونحن نعلم أن قرار هذه المنظمات (سواء جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامى) يلعب الأمين العام فيه دوراً هامّا جدّا، **وكان يجب توظيف هذا الإطار النظرى**.

* * *

obeikan.com

المحور الخامس

المواقف الإقليمية الرسمية

١٣ ـ الموقف المصرى من الحرب ..... د. حنان قنديل

١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب ..... أ. خليل العنانى

١٥ ـ الموقف السورى من الحرب ..... د. رضوان زيادة

١٦ ـ الموقف الإيرانى من الحرب ..... د. محمد السعيد إدريس

• التعقيب ..... د. محمد صفى الدين خربوش

obeikan.com

obeikan.com

١٣ ـ الموقف المصرى الرسمى من الحرب
(اللبنانية / الإسرائيلية)

د. حنان قنديل(*)

مقدمة

كان الموقف المصرى من أحداث الحرب اللبنانية / الإسرائيلية الأخيرة محل جدل كبير، وموضوعًا لنقاش واسع ومحتدم. وقد انقسمت المواقف إزاء القرارات المصرية الرسمية من الحرب إلى اتجاهين رئيسين: **أما الاتجاه الأول** فأظهر أصحابه استنكارًا شديدًا لما حدث، وذهب هؤلاء إلى أن الحكومة المصرية حين وصفت عمليات حزب الله منذ البداية بالمغامرات غير المحسوبة إنما قد وضعت نفسها فى خندق واحد مع الحلف الأمريكى الإسرائيلى، والذى أسعده دون شك أن تتم مجازره الوحشية بتأييد مصرى غير مباشر. واعتبر أعضاء هذا الفريق أن مصر ـ بوقوفها موقف المتفرج مما حدث واكتفائها بعبارات الإدانة التى لم تؤثر من قريب أو بعيد فى تبديل الأوضاع المتردية ـ قد دقت المسمار الأخير فى نعش دورها كقوة إقليمية مؤثرة.

ثم إن الحكومة المصرية بموقفها السلبى والمتواطئ ضد حزب الله قد غلبت اعتبارات بقائها فى الحكم وحربها ضد جماعات الإسلام السياسى فى الداخل على نصرة الشرف العربى ممثلاً فى المقاومة اللبنانية المجيدة[١].

وأما الفريق الآخر؛ فأكد أنصاره أن الانسياق وراء العواطف والمشاعر المحمومة، والتى كان طبيعيًا أن تنفجر فى النفوس بفعل أحداث الحرب المأساوية وأعمال المقاومة الباسلة.. هذا الانسياق لا يبدو دائمًا أنه الخيار الأمثل عند اتخاذ القرارات. كما أن الدعوات التى

(*) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تدافعت هنا وهناك بضرورة اتخاذ خطوات بلغت عند بعض المتحمسين ضرورة المناصرة العسكرية . . هذه الدعوات لا يظهر أنها قد تعلمت شيئًا من تجارب الماضى ؛ ففى عام ١٩٦٧ استدرجت مصر الثورة إلى فخ مماثل خرجت منه مثخنة بالجراح ، وظلت تعانى من آثار تلك الجراح أمدًا طويلاً ، هذا فضلاً عن انزلاقات مماثلة وقع فيها قادة عرب آخرون ، ولم تجرَّ على بلدانهم سوى الويلات والخراب . ثم إن العبرة فى النهاية ـ من وجهة نظر هذا الفريق ـ تكون بالمحافظة على المصالح القومية لكل دولة ، وحتى لو تعارضت هذه المصالح أحيانًا مع ما ترتئيه أطراف أخرى . وإذا كانت القيادة المصرية قد اتخذت قرارها بعدم تعريض أراضيها لمخاطر التحرش أو الهجوم الإسرائيليين ؛ فهذا الهدف لا شك ينطوى على منطق واضح ، وخاصة فى ظل مشاهد التدمير الشامل التى اجتاحت الأراضى اللبنانية ، وفى إطار هجوم لم يكن أحد ليتصور أن يكون بهذه القسوة والاتساع[٢] .

وبين كلا الموقفين كان لا بد أن تثور بعض الأسئلة حتى يمكن على الأقل تقويم هذه الرؤى وتفسيرها ما أمكن ذلك فى إطارها الموضوعى . ومن هذه الأسئلة التى يطرحها البحث :

ما هى الظروف التى يمكن أن تكون قد دفعت القيادة المصرية إلى اتخاذ موقفها من الحرب اللبنانية / الإسرائيلية على هذا النحو؟ ولماذا اختارت هذا القرار دون غيره؟ وهل جاءت النتائج المترتبة على القرار المصرى بما يخدم الأهداف من وراء اتخاذه؟ ثم ما هى طبيعة التحديات التى فرضتها وتفرضها الحرب الإسرائيلية / اللبنانية على صانع القرار فى مصر؟

وتتصور الباحثة أن الإجابة على هذه الأسئلة ستتطلب تقسيم الدراسة إلى جزأين : أما الجزء الأول فيتناول توضيحًا للظروف الموضوعية التى اتخذ الموقف المصرى من الحرب فى ظلها . وأما الجزء الثانى فيعرض لأبعاد هذا الموقف ونتائجه بالنسبة لصانع القرار فى مصر ، كما يهتم بتبيان التحديات التى فرضتها الحرب على القيادة المصرية .

أولاً : الظروف البنائية المحيطة بالموقف المصرى

لعل من البديهى عند تقويم أى قرار سياسى أن نستحضر الظروف التى قد تكون ساعدت على صدوره بالشكل الذى خرج عليه . وهذا الاستحضار ضرورى حتى لا تطلق الأحكام المفرطة فى إلقاء التهم أو المُبالغة فى نفيها على حد سواء .

وهنا ترى الباحثة أنه لا يمكن دراسة القرار المصرى وموقف القيادة السياسية من الحرب بعيداً عن أربعة عوامل هيكلية. وأما هذه العوامل فهى على الترتيب: بنية النظام الدولى، طبيعة التفاعلات المعتملة فى النظام الإقليمى العربى، توجهات السياسة الخارجية المصرية ومبادئها وأدواتها، وأخيراً طبيعة صنع القرار المصرى.

١ ـ بنية النظام الدولى

يعرف الدارسون فى حقل العلاقات الدولية أن بنية النظام الدولى تمثل عاملاً أساسيًا فى تحديد السلوك الخارجى للوحدات الدولية العاملة فى إطاره؛ فنظام دولى يتعدد فيه الأقطاب «المختلفون والمتناقضون» فيما بينهم لا شك يمثل أفضل البيئات الدولية لحرية الحركة والمناورة من قبل الوحدات الدولية، وكذا الأمر بالنسبة للنظام الدولى ذى القطبين المتصارعين (وإن كانت البدائل أقل فى هذه الحالة). أما فى نظام ينهض على تعدد الأقطاب «المتجانسين»، أو على وجود قطبين بينهما تجانس وتوافق، أو على انفراد قطب واحد بالهيمنة الدولية؛ فإن الأمر سيكون مختلفًا بالتأكيد. ففى هذه الحالات الأخيرة تتراوح البدائل المتاحة أمام الوحدات الدولية بين اقتناص لحظات الضعف النسبى التى قد تطرأ على أقطاب النظام أو قطبيه أو قطبه، أو انتظار حدوث تناقض بين أقطاب النظام، أو ظهور تحالف «موضوعى» بين القوى المهيمنة فى النظام والدول الأعضاء فيه.

أما لحظات «التوهج» فى حياة أى من الأنظمة الدولية فلعلها تكون الأوقات الأسوأ بالنسبة للفاعلين الدوليين (وعلى رأسهم الدول بالطبع). ففى هذه اللحظات لا يكون هناك مناص من الانصياع لقوانين الهيمنة الدولية (أيًا كان عدد الأقطاب الممارسين لها)، ولا يصبح للقدرات المختلفة للدول أثر كبير فى مقاومة ما تفرضه هذه القوانين[٣].

وقد بدأ النظام الدولى ـ مع أحداث حرب الخليج الأولى ـ يشهد اشتعال أول جذوة لتألق وهج القطب الأمريكى الأوحد. ثم توالت الأحداث لتثبت أن القوة الأمريكية باتت تقود العمليات الأساسية فى النظام، حتى مع وجود أعضاء أوروبيين وآسيويين توقع لهم المحللون أن يشاركوا الولايات المتحدة هيمنتها على النظام. ولكن خابت الظنون عندما عجز عدد من هؤلاء الأعضاء عن حل مشكلاتهم الإقليمية[٤]، فكان لجوؤهم إلى الحليف الأمريكى جذوة أخرى تضاف لإذكاء وهج الهيمنة العالمية، وبحيث خرجت الولايات المتحدة من القرن العشرين وهى على أقوى ما يكون اقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا.

وكانت أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ هى التى أطلقت عنان القطب الأوحد للرد على الضربة التى استفزته أقصى استفزاز منذ حادث بيرل هاربر عام ١٩٤٢ . وجاء رد الفعل فى صورة حرب شاملة على الإرهاب أولاً، ثم على العالمين الإسلامى والعربى ثانيًا، باعتبارهما مصدر الهجوم على الأمريكيين فى عقر دارهم. وقد تابعت دول العالم انطلاق المارد الأمريكى إلى حربه الكونية بقلق وترقب بالغين، ولكن المسألة من وجهة نظر الولايات المتحدة كانت بسيطة وبديهية: فإما مساندة حربها ضد الإرهاب (لا سيما فى شكليه الإسلامى والعربى)، وإما الوقوف فى المعسكر المضاد لها بما يحمله ذلك من مخاطر التعرض للأعمال العسكرية المباشرة، أو الحصار الاقتصادى والسياسى[٥]. وحتى الأوروبيين ـ حلفاء الولايات المتحدة ـ لم يسلموا من هذا التصنيف الصارم الذى اعتمدته الإدارة الأمريكية الجديدة؛ فعندما أظهروا التوجس والقلق تجاه اندفاع الأمريكيين المحموم نحو غزو العراق بعد اجتياح أفغانستان طفق وزير الدفاع الأمريكى يكيل الاتهامات لأوروبا «القديمة» التى لم تعد ترقى فى مواقفها إلى مستوى القدرة على مواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها ظاهرة الإرهاب[٦]. وعندما نزلت القوات الأمريكية أرض العراق ونجحت فى الإطاحة بصدام حسين؛ وجد العالم نفسه أمام واقع لا بد أن يتعامل مع نتائجه. أما هذا العالم فكان يضم الحلفاء والأعداء والقوى الصاعدة عالميًا على حد سواء.

وبالنسبة للدول العربية فإن ما جرى على غيرها قد جرى أيضًا عليها. فمن بين هذه الدول كان هناك الأعداء كما كان هناك الحلفاء والأصدقاء. وفى كل الأحوال كانت حرية الحركة فى السلوك الخارجى بالنسبة للطرفين مرهونة بحدوث تحالفات موضوعية بين القطب الأمريكى ودول النظام (وهو الأمر الذى يعنى مزيدًا من الحرية للدول فى الدفاع عن مصالحها ما دامت تتفق مع مصلحة القوة المهيمنة)، أو بأن يواجه هذا القطب أزمات يمكن استغلالها لاقتناص شروط أفضل عند التعامل معه.

وبداية لم تقف الدول العربية عمومًا ضد الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، خشية مواجهة الاتهامات الأمريكية بتصدير الإرهاب أو مساعدته أو عرقلة جهود محاربته. غير أنه مما لا شك فيه أن دولاً عربية قد أفادت موضوعيًا من هذه الحرب عندما اتفق حدوثها مع رغبة تلك الدول مثلاً فى تحجيم قوى الإسلام السياسى، التى باتت تمثل إزعاجًا لها. كما أفادت هذه الدول أيضًا من الحرب على العراق ـ خاصة فى مراحلها الأولى ـ عندما أدت لإسقاط نظام صدام حسين؛ وهو النظام الذى طالما أثار فزع وخشية كثير من جيرانه العرب.

غير أن اغتنام فرص الاتفاق الموضوعى لم يحل دون ظهور أشكال أخرى من الإفادة مع بداية مواجهة القطب الأمريكى مشكلات وأزمات واكبت استمرار حربه العالمية ضد الإرهاب. فعندما أسفرت المطالبات الأمريكية بضرورة التحول الديموقراطى فى المنطقة العربية لتجفيف منابع الإرهاب؛ عن ظهور نخبتين متشددتين فى كل من العراق والأراضى الفلسطينية؛ سارعت دول عربية صديقة ـ ولكن معارضة للدعوة الديموقراطية الأمريكية ـ إلى استثمار تلك الأزمة لصالحها، وأفلحت فى التخفف من إلحاح الإدارة الأمريكية التى مالت منذ تلك اللحظة إلى مسايرة النخب العربية القائمة ومهادنتها إلى حين.

والواقع أن السلوك السابق والذى قام به أصدقاء أو حلفاء للولايات المتحدة لم يكن ليختلف عن سلوك الأعداء؛ فالنظام السورى الذى اعترض مثلاً على احتلال القوات الأمريكية للعراق؛ لم يلبث أن وجد نفسه مضطرًا لإنهاء وجوده العسكرى فى لبنان، وفى ظروف مهينة، عندما اتهمته الولايات المتحدة بمساندة الإرهاب، ولوحت فى وجهه بالعقوبات العسكرية والاقتصادية. ومع ذلك فإن المشكلات التى واجهت الأمريكيين فى العراق، إضافة إلى بروز دور إيران (حليفة سوريا) فى أعقاب إعلانها النجاح فى عمليات تخصيب اليورانيوم؛ كل هذا كان يمثل لحظات ضعف للقطب الأوحد، بذل السوريون ـ ولا يزالون ـ جهودًا لاستغلالها من أجل الحصول على شروط تفاوضية أفضل مع القوة الأمريكية العظمى.

غير أنه لا بد من الإشارة هنا إلى نقطة هامة؛ وهى أن استثمار الدول عمومًا للتحالفات الموضوعية أو لأزمات القطب الأوحد (سواء فى الخارج أو حتى فى داخل مجتمعه)؛ هو أمر يقف فى النهاية عند سقف الأهداف الكبرى لهذا القطب. وإذا كانت الحرب على الإرهاب لا تزال على رأس أولويات النخبة المحافظة الحالية (بل لعلها ستظل كذلك بالنسبة لنخبة أمريكية ديموقراطية أيضًا)[٧]؛ فإن هذا لا بد وأن يضع حدودًا على سلوك الدول الصديقة أو العدوة معًا عند تعاملها مع القوة الأمريكية المهيمنة؛ فالأصدقاء ـ ومن وجهة نظر تلك القوة ـ مطالبون عمومًا بالتأييد، وإذا حدث الخلاف فيجب ألا يمتد إلى ما يهدد تنفيذ أهداف القطب الأوحد. وأما الأعداء فهم مدعوون على أقل تقدير إلى قراءة خارطة التوازنات الدولية بصورة أدق من غيرهم، وحتى لا يتحول استغلالهم أزمات القطب المهيمن إلى شطط يبلغ حد الصدام معه؛ ففى هذه الحالة، وتمشيًا مع قوانين عمل النظام أحادى القطب؛ تظل احتمالات الخسارة أكبر من احتمالات الفوز.

٢ ـ تفاعلات النظام الاقليمى العربى

وما من شك أيضًا فى أن النظام الإقليمى العربى قد وضع بدوره حدودًا على الموقف المصرى من الحرب اللبنانية الإسرائيلية. وأهم هذه الحدود على الإطلاق هو أن طبيعة تفاعلاته ـ ومنذ وقت بعيد ـ قد استقرت على وضع معين ألا وهو تعدد مراكز القيادة فيه، مع محاربة أى محاولة لانفراد إحدى وحداته بمركز القيادة أو الصدارة (على غرار ما كان قائمًا مثلاً بالنسبة لمصر فى عهد عبد الناصر).

وتعود جذور هذا الموقف فى النظام الإقليمى العربى إلى الخمسينيات من القرن الماضى، وذلك حين أظهرت بعض النظم العربية (لا سيما الملكيات منها) رفضها وعدم رضائها عن التوجهات العربية الثورية لجمال عبد الناصر. وعندما تلقت هذه التوجهات ضربة قاصمة فى عام ١٩٦٧؛ كانت هذه هى المناسبة التى آذنت ببدء عملية انتشار مراكز القيادة فى النظام الإقليمى العربى؛ فالقائد المهزوم الذى قبل فى قمة الخرطوم ـ ولأول مرة فى تاريخ مصر المعاصرة ـ مساعدات مالية عربية لإعادة بناء الجيش المصرى؛ كان يدشن فى ذات الوقت مرحلة تغيرت فيها موازين القوى، وبحيث لم تعد ـ كما كانت من قبل ـ من نصيب دولة مركزية فى النظام. ولم يتغير الوضع كثيرًا حتى بعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، بل لعل تلك الموازين قد نحت نحو مزيد من الاختلال بسبب الارتفاع الضخم فى أسعار النفط، بينما رحى الحرب دائرة. وازدادت الأمور تعقدًا عندما زار السادات القدس؛ فكانت النتيجة أن استبعدت مصر ـ وبصورة رسمية ـ من المشهد العربى عندما علقت عضويتها فى جامعة الدول العربية[٨]. ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن دول عربية أخرى تجاهد لأن تحل محل الجواد الذى كبا (كالعراق مثلاً، والذى قاد حملة مقاطعة النظام المصرى فى أعقاب مبادرة السادات، أو سوريا التى كانت عضوًا رئيسيًا فى جبهة الصمود والتصدى). ولكن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل، وأسهمت الدول العربية بشكل أو آخر فى إجهاضها. فسوريا التى وقفت ضد العراق طيلة حربها مع إيران، ودول الخليج التى ماطلت فى إمداد العراق بالأموال اللازمة ليسترد عافيته بعد الحرب مع إيران، ثم إجهاض تلك الدول بإعلان دمشق فى أعقاب حرب الخليج الأولى بعد أن انطوى على قيادة مصرية/ سورية لترتيبات أمن الخليج. . كل هذه كانت مواقف تشير إلى اتجاه القوى فى النظام الإقليمى العربى نحو رفض الدور القيادى لدولة من الدول، وإلى اعتماد أسلوب «التنسيق على أساس المصالح» طريقًا وحيدًا للعمل العربى. وهذا الأسلوب

الأخير لا يعطى ضمنًا لأى دولة عربية أفضلية على غيرها، كما لا يستسيغ أن تتحدث دولة باسم دول أخرى إلا بعد المشاورات المتبادلة. وقد مثل هذا الاتجاه قيدًا على الدول العاملة فى إطاره؛ لأن عدم الالتزام به كان معناه أن تحرم الدولة «المارقة» من الميزات التى غالبا ما تكون اقتصادية، بالإضافة إلى ما قد يمارس عليها من ضغوط سياسية، سواء من وحدات النظام نفسها أو من أطراف خارجية بالتحالف مع تلك الوحدات. ولا يتعارض مع هذا الاتجاه البنيوى فى داخل النظام الإقليمى العربى أن تحظى دولة من الدول بموقع أكثر تميزاً عن غيرها إزاء بعض القضايا المرتبطة بمصالحها الإقليمية المباشرة (مصر بالنسبة للقضية الفلسطينية مثلا، وسوريا فى لبنان، والدول الخليجية بالنسبة لمنطقة الخليج . . وهكذا).

ولعل أهم النتائج المترتبة على وجود هذا النمط من التفاعلات فى داخل النظام الإقليمى العربى؛ هى أن مظاهر القوة التى قد تتوفر لدولة من دوله لا ينظر إليها بصفة عامة على أنها رصيد إستراتيجى للنظام ككل، وبما يضيف إلى إمكانياته الكلية؛ وإنما أصبح الاتجاه العام هو التوجس من تلك المظاهر باعتبارها دلائل «استقواء» محتمل إزاء الأعضاء الآخرين. وربما كان فى خبرات النظام ما يؤكد تلك الهواجس لدى وحداته، وهنا يذهب د. أحمد يوسف أحمد إلى إبراز قانون شبه عام يحكم العلاقات العربية؛ ألا وهو أن انتصارات العرب كانت غالبًا ما تؤدى إلى الخلاف بينهم، وليس إلى تضامنهم وتماسكهم[٩]. وأغلب الظن أن فعل الاستقواء الذى مارسه المنتصرون قد وقف بشكل أو بآخر من وراء هذه الخلافات.

٣ـ توجهات السياسة الخارجية المصرية. . مبادئها. . وأدواتها

تولى حسنى مبارك السلطة فى مصر مع بداية الثمانينيات فى ظل ظروف تدعو للقلق على المستويين العالمى والإقليمى. فعلى الصعيد العالمى صعدت قيادة أمريكية جديدة كان شغلها الشاغل هو شن حرب شعواء ضد الاتحاد السوفيتى السابق وتصنيف دول العالم وفقًا لمدى مساندتها لهذا الهدف. وبالنسبة لمصر لم يكن هذا بالأمر المطمئن، خاصة وأن عملية السلام كانت لا تزال فى بداياتها، وكان من الممكن ألا تتحمس قيادة ريجان لمساندتها فى ظل انحياز أمريكى للطرف الإسرائيلى. أما على مستوى العلاقات الإقليمية؛ فكانت مصر لا تزال تعانى العزلة عن جيرانها العرب، فضلاً عن أجواء شديدة التوتر فى العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتى كانت لا تزال تكافح من أجل أن يتم الاعتراف بها ممثلاً شرعيًا للفلسطينيين.

ومنذ البداية ظهر أن مبارك قد اتخذ قراراته فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الأوضاع، ولتمثل هذه القرارات التوجهات الرئيسة لسياسة مصر الخارجية طيلة فترة رئاسته وحتى اليوم.

أما أول هذه القرارات فكان يتمثل فى ضرورة إعادة التوازن لعلاقات مصر الدولية، وخاصة إزاء قطبى النظام الدولى فى ذلك الوقت.

وكان واضحًا لدى القيادة المصرية أن هذا التوازن لا ينبغى أن يحول دون تطوير ما حدث من تراكم إيجابى فى الصلات المصرية الأمريكية. بل لعل هذا التطوير قد مثل ضرورة هامة لضمان تنفيذ بنود كامب ديفيد واستعادة الأراضى المصرية. والواقع أن العلاقات بين النظامين الجديدين فى كل من مصر والولايات المتحدة قد تعرضت لشد وجذب كثيرين بسبب التوجه المصرى المتوازن إزاء النظام الدولى والذى لم يكن مرضيًا تمامًا بالنسبة للقيادة الأمريكية. وقد تعددت مناسبات التوتر فى العلاقات طيلة عقد الثمانينيات[١٠]، ولم يقدر للأمور أن تستقر نسبيًا وفى اتجاه التعاون بين البلدين من جديد إلا فى أوائل التسعينيات. ففى ذلك الوقت شاركت مصر مع الولايات المتحدة فى التحالف الدولى لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم تلا ذلك تعاون مصرى فعال فى التحضير لأعمال مؤتمر مدريد والذى ساندته الولايات المتحدة وبرزت فيه مصر شريكًا أساسيًا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وهكذا بدأ عقد التسعينيات وكلتا الدولتين تملكان قاعدة مناسبة لمزيد من التطوير فى علاقاتهما، ومع ذلك فإن هذه العلاقات لم تخل من ظهور الخلافات من حين لآخر حول بعض القضايا المهمة للطرفين. كانت مصر على سبيل المثال تعارض دومًا التسامح الأمريكى مع السلوك الإسرائيلى المنافى لعملية السلام، كما اختلفت مع الولايات المتحدة عندما أصرت على ضرورة التعاون الاقتصادى الإقليمى مع إسرائيل قبل تحقيق تقدم ملموس فى العملية السلمية. وعارضت مصر الحصار الأمريكى لكل من العراق وليبيا، وأكدت أنه لا يسبب سوى الآلام للمواطنين دون أن يغير من الأوضاع شيئًا. وعندما هبت عاصفة سبتمبر عام ٢٠٠١ لتقتلع كل ما فى طريقها أعلنت الحكومة المصرية أن الاحتلال الأمريكى لن يحل مشكلات العراق بل سيزيدها تفاقمًا، فضلاً عن كونه اعتداء على سيادة دولة عربية شقيقة.

وفى المقابل كانت الولايات المتحدة ومنذ توجت قطبًا أوحد فى أوائل التسعينيات؛ تضغط فى اتجاه أن تلعب مصر دورًا أكثر تواؤما مع الرؤية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط. وعندما تلقى الأمريكيون ضربة سبتمبر بدوا وكأنهم عازمون على أن تبلغ العلاقات مع العرب عمومًا حد الصدام. فكانت الضغوط الكبيرة من أجل أن تتحول النظم العربية - بما فيها مصر - إلى نظم ديموقراطية لتجفيف المنابع السياسية للإرهاب. وقد بلغت هذه الضغوط من الشدة حدًا أدركته قوى المعارضة نفسها واستخدمته فى حربها ضد النظام السياسى المصرى. وقد قاومت القيادة المصرية ضغوط الأمريكيين واعتبرت سلوكهم تدخلاً فى الشئون الداخلية المصرية. وبالطبع فإن وصول حكومتين متشددتين فى العراق وفلسطين قد ساعد على تبديل الموقف الأمريكى الذى مال فى النهاية ومن الناحية الموضوعية لصالح الرؤية المصرية.

وفى كل الأحوال كانت هناك قناعة رئيسة لدى صانع القرار المصرى؛ وهى أن الخلافات مع الولايات المتحدة لا ينبغى أن تصل إلى حد القطيعة معها. فهى من ناحية طرف لا شك فى أهميته بالنسبة لعملية التسوية السلمية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وهو صراع له آثاره الهامة بالنسبة للأمن القومى المصرى. وقد كان الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة ضروريًا ليكون للصوت المصرى وجوده وتأثيره فيما يخص هذا الصراع. ومن ناحية أخرى فقد أصبح للعلاقات مع الجانب الأمريكى اقتصادها السياسى والذى يتمثل فى صورة مساعدات واستثمارات وحركة تجارية، إضافة إلى أطر مؤسسية تجمع بين البلدين لتطوير تلك الصور من التعاون[١١]. غير أنه وعلى صعيد آخر رأت القيادة المصرية أن وجود هذا التعاون لا يجب أن يحول دون أن تتحرى مصر مختلف السبل لتحقيق ما تراه فى صالحها وفى خدمة أهدافها.

ولعل هذا الصالح وذلك الخير ما كانا ليتحققا ومصر معزولة وبعيدة عن محيطها العربى، وهكذا كان القرار الثانى الذى اتخذه حسنى مبارك بإنعاش العلاقات المصرية العربية لتعود إلى ما كانت عليه قبل قطيعة كامب ديفيد. غير أن القيادة المصرية حرصت على أن تتم هذه العودة دون أن تؤدى إلى إخلال مصر بالتزاماتها القانونية الدولية، لا سيما إزاء معاهدة السلام مع إسرائيل. وقد نجحت مصر فى الاستفادة من عدد من الظروف التى مكنتها من تحقيق كلا الأمرين معًا؛ فقد استغلت مصر التحالف الأمريكى/ الإسرائيلى لغزو لبنان فى عام ١٩٨٢ لتؤكد للعرب - وعبر استدعاء سفيرها فى تل أبيب - أن علاقاتها

مع إسرائيل يمكن أن تكون ورقة ضغط، وليست فقط اتفاقًا ملزمًا. وعندما قامت مصر بتوفير الحماية السياسية والعسكرية لعرفات ومقاتليه عند انسحابهم من لبنان؛ فإنها يسرت عودة الاتصالات الرسمية من جديد مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم هذا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه عجز جبهة الصمود والتصدى عن أن تقدم حلولاً بديلة للأسلوب المصرى فى إدارة الصراع. ثم كان صدور الحكم الدولى لصالح مصر فى قضية طابا دليلاً آخر قدمته القيادة المصرية لجيرانها العرب على أن المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية تحتوى على آليات تكفل استعادة الحقوق كاملة. وقد كان للتحولات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى عهد جورباتشوف أثرها فى دفع السوريين نحو تخفيف حدة الهجوم على مصر والموافقة على إعادتها إلى جامعة الدول العربية. كما أتاحت الحرب العراقية/ الإيرانية ظروفًا استثمرتها القيادة المصرية لخلق تقارب مع كل من العراق ودول الخليج. وعندما حدث الغزو العراقى للكويت كانت المشاركة المصرية فى عملية تحرير البلد المحتل فرصة لتتخذ العلاقات المصرية العربية (لا سيما مع دول الخليج) بعدًا اقتصاديًا شديد الأهمية.

أما بعد الحرب؛ فقد كان لمصر دور بالغ التأثير فى فتح ما تغلق من أبواب الرياض ودمشق فى وجه منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت الحكومة المصرية بعد ذلك فى أعمال مؤتمر مدريد، والذى قبل فيه العرب التفاوض وفق صيغة لا تختلف كثيرًا عما أرسته اتفاقية كامب ديفيد(١٢).

وقد كانت التسوية السياسية للقضية الفلسطينية بمثابة إستراتيجية ثابتة للقيادة المصرية؛ فالعلاقة قوية بين السلام من ناحية والاستقرار السياسى والتنمية من ناحية أخرى، وينطبق هذا الحديث على مصر وعلى كافة الدول العربية أيضًا. وقد تجسدت هذه الإستراتيجية فى معظم أنشطة الدبلوماسية المصرية، كما تبلورت فى شكل تأييد أى خطوات عربية يمكن أن تصب فى اتجاه دفع عملية التسوية(١٣). وفى كل الأوضاع استندت القيادة المصرية إلى عدد من المبادئ التى وجهت ولا تزال سياستها الخارجية إزاء العالم وتجاه محيطها الإقليمى: أما **أهم هذه المبادئ** فهى أن تقوم كل علاقات مصر الدولية والإقليمية على أساس الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول. ويستتبع هذا أن تكون المحافظة على سلامة الأراضى المصرية ودرء العدوان عنها هدفًا لا يجوز التهاون فى تحقيقه. وقد أرادت مصر ـ عبر تمسكها بهذا المبدأ ـ أن تؤكد للعالم التزامها بمبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية، كما أرادت أيضًا أن يعرف الجيران العرب أن مصر لا تنوى فرض زعامتها على الآخرين،

ولا فرض تصوراتها عليهم، وأنها لن تؤدى دورها المطلوب فى تجميع الإرادة العربية إلا فى إطار التشاور المتبادل والحوار المتوازن. ومن ناحية أخرى كان التزام مصر بهذا المبدأ يعنى مطالبة الآخرين بأن تكون المعاملة بالمثل، فلا يحق لدولة عربية كانت أو غير عربية أن تتدخل فى شئون مصر، ولا أن تفرض على قيادتها أو شعبها أمرًا غير مقبول.

وأما المبدأ الثانى؛ فهو اعتماد التفاوض والحلول السلمية أساسًا للعلاقات بين مصر ومختلف دول العالم. وتزداد أهمية هذا المبدأ بالنسبة لعملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وحيث ينبغى أن يكون الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع أساسًا لا غنى عنه لكى ينتج هذا الحوار أثره(١٤).

٤ ـ طبيعة صنع القرار المصرى الخارجى

يذهب د. محمد السيد سليم فى دراسته عن القرار المصرى بتأميم قناة السويس إلى أن هيكل اتخاذ القرار الخارجى قد يتسم بسيادة نمط «القائد المسيطر» على المجموعة المكلفة بالمشاركة فى القرار، أو قد ينحو إلى قدر أكبر من التكافؤ فى توزيع سلطة اتخاذ القرار بين أفراد المجموعة. أما فى مجال الانتقاء بينّ بدائل القرارات المختلفة؛ فقد فرق د. سليم بين ثلاثة أساليب؛ **الأسلوب الأول** يتم بمقتضاه التحليل الرشيد للبدائل، وذلك عندما يقوم صانع القرار بجمع كل المعلومات المتاحة عن موقف معين، ثم يحصر بدائل القرار ويقومها وفقًا لحسابات المكسب والخسارة. وأما **الأسلوب الثانى** فيقوم فيه صانع القرار بالبحث عن البدائل التى تتفق مع نسقه العقيدى أو تلك التى أثبتت التجارب السابقة جدواها وكفاءتها. بعبارة أخرى تكون قاعدة اتخاذ القرار هى «القياس على عقائد صانعه». ووفقًا **للأسلوب الثالث** تتم عملية الاختيار بين بدائل القرار بشكل روتينى تبعًا لإجراءات العمل المعتادة أو البرامج المحددة سلفًا من قبل أجهزة صنع القرار. ويتوقف اختيار صانع القرار لأحد هذه الأساليب على بعض العوامل: فإذا توافرت المعلومات الكافية عن الموقف وكذلك الوقت اللازم لإجراءات حسابات المنفعة والنفقة، فضلاً عن وجود المؤسسات التى تيسر عمليات التحليل بما يتناسب مع الوقت.. إذا اجتمع هذا كله؛ زادت احتمالات الاعتماد على الأسلوب الرشيد فى اختيار القرار. أما إذا كان صانع القرار متمسكًا بأفكار وعقائد سياسية معينة، أو كان الغموض وعدم الوضوح يحيطان بالموقف المعروض أمامه؛ فالأرجح أن يركن حينئذ إلى الأسلوب المعرفى فى الاختيار بين البدائل. وأخيرًا فإن وجود

برامج محددة للتعامل مع المواقف المختلفة تجعل صانع القرار فى وضع يتجه معه إلى اتباع الأسلوب التنظيمى[١٥].

وبالنسبة لمصر؛ فإن سلطة تحديد وصياغة السياسة الخارجية هى من اختصاص رئيس الدولة وفقًا لنص الدستور. وفى مجال اتخاذ القرارات المتصلة بتلك السياسة يكون للرئيس هيئة استشارية يقف على رأسها وزيرا الخارجية والدفاع، إضافة لرؤساء أجهزة المخابرات الإستراتيجية[١٦]. وليس من المعلوم حتى الآن أن خلافًا قد نشب بين رئيس الدولة ومستشاريه حول تنفيذ قرار خارجى بما يحول دون الرئيس واتخاذه؛ الأمر الذى يؤكد أن هيكل صنع القرار الخارجى فى مصر إنما ينهض على فكرة «القائد المسيطر»، وهو القائد الذى مهما تعدد مستشاروه الموثوق فيهم فإنه يحظى فى النهاية بموافقتهم على سياساته وتأمينهم على اختياراته.

وانطلاقًا من هذا الوضع يكون الأرجح أن يميل صانع القرار المصرى إلى اتخاذ قراراته قياسًا على عقائده وقناعاته السياسية المستقرة؛ وهى العقائد والقناعات التى عكست نفسها عمليًا فى صورة توجهات للسياسة الخارجية المصرية[١٧]. وفضلاً عن هذا وذاك فإنه لم يُعرف عن مبارك «بصفة عامة تأثره بالحماسات العاطفية والانفعالات الجياشة التى قد تنفجر على المستوى الشعبى إزاء حدث أو قضية ما. ولعل فى خبراته العملية ما جعله يعتقد أن الانسياق وراء مشاعر الجماهير قد لا يكون الخيار الأمثل عند اتخاذ القرار؛ فقرار حرب أكتوبر مثلاً لم يتخذ تحت الضغط الجماهيرى؛ وإنما بعد الإعداد له إعدادًا جيدًا، وقرار المشاركة فى تحرير الكويت اتخذ على الرغم من المعارضة الشعبية لانضواء مصر فى حلف دولى يضم الولايات المتحدة، ومع ذلك أتاح القرار مكاسب هامة لمصر... وهكذا.

ثانيًا: الموقف المصرى من الحرب.. النتائج.. والتحديات

فى اليوم الرابع عشر من يوليو عام ٢٠٠٦، وفى أعقاب قيام حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ صدر فى القاهرة بيان مشترك بين الرئيس المصرى وملك الأردن لتوضيح موقفيهما مما حدث. وقد طالب البيان «بضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح إطلاق الأسرى

كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور، «كما ناشد» جميع الأطراف الإقليمية بعدم القيام بأعمال تصعيدية غير مسئولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة وتورطها فى مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها»[١٨]. والواقع أنه على الرغم من الاتهامات الحادة التى وجهت للبيان المصرى، إلا أنه كان متسقًا إلى حد كبير - إن لم يكن تمامًا - مع المعطيات التى سبق الحديث عنها كمحددات للموقف المصرى من الحرب.

لقد كان واضحًا عشية الحرب اللبنانية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة باتت تواجه مشكلات كبيرة على الجبهة العراقية، وكانت كل من إيران وسوريا على مرمى البصر من الأمريكيين لتكونا معًا المتهمتين الرئيستين بإشعال الأعمال الإرهابية على الأراضى العراقية. وقد أضيفت إلى سوريا اتهامات أخرى وهى رفضها المتشدد للتسوية مع إسرائيل، ومساندتها لمن اعتبرتهم الولايات المتحدة جماعات إرهابية (لا سيما حماس وحزب الله). ويؤكد كثير من المراقبين أن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى التضييق على سوريا ومعاقبتها على مواقفها المعرقلة لتنفيذ الأهداف الأمريكية الكبرى، وقد وجد الأمريكيون حليفًا فرنسيًا مستعدًا للتعاون فى الإمساك بخناق السوريين.

وهكذا صدر عن الطرفين القرار ١٥٥٩ والذى طالب سوريا بالانسحاب من لبنان، وتفكيك البنية المسلحة لحزب الله، وإنهاء وجود السلاح الفلسطينى خارج المخيمات، إضافة إلى طرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة عمليًا لمبدأ التسوية.

وفى أعقاب اغتيال رفيق الحريرى لم تتمكن الولايات المتحدة وفرنسا إلا من فرض الانسحاب السورى من لبنان، وقد حدث هذا لأنه كان يتفق بصورة أو بأخرى مع بنود اتفاق الطائف الذى نظم العلاقة بين الحكومتين السورية واللبنانية فى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية. أما البنود الأخرى فكان متصورًا أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما فى وسعها من أجل وضعها موضع التنفيذ[١٩]. ومن وجهة النظر المصرية فإن مبادأة حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين كان معناها بشكل أو بآخر رفع مستوى الاستنفار الدولى - وليس فقط الأمريكى أو الفرنسى - ضد سوريا، وهو أمر لم يكن ليضرها وحدها؛ وإنما كان سيمتد بآثاره ليطال دولاً أخرى فى المنطقة ومن بينها مصر.

فبالنسبة للسوريين كانت الأوضاع تبدو خطيرة فى ظل الهجمة الأمريكية المصرة - وبصرف النظر عن أى شىء - على المضى فى تنفيذ ما اختطته من أهداف. وفى

نفس الوقت كانت مبادرة حزب الله تعنى تعقد الأوضاع بأكثر مما هى عليه فى لبنان، والذى عانى من احتقان سياسى شديد قرب اندلاع الحرب بين المعارضين لسوريا والراغبين فى خضوعها لتحقيق دولى حول اغتيال الحريرى من ناحية، والمدافعين عن نفوذها فى لبنان وعلى رأسهم حزب الله من جهة أخرى. وكانت الأوضاع تستمد خطورتها هناك من احتمال اندلاع أعمال عنف تذكيها الأطراف الدولية إلى جانب الأطراف الإقليمية والداخلية، فتتحول الأحداث إلى حرب أهلية جديدة. وقد اعتبرت القيادة المصرية أن الشئون اللبنانية ينبغى أن تعالج داخليًا ودون تدخل من «أطراف إقليمية» تسعى للضغط على الوطن اللبنانى عبر التلويح بقوة المؤيدين لها فى هذا الوطن. صحيح أن سوريا قد ارتبطت دومًا مع لبنان بروابط خاصة، إلا أن هذه الروابط لا ينبغى أن تكون مدخلاً لفرض شروط الخارج على الداخل اللبنانى، خاصة وأن اتفاق الطائف قد نظم العلاقات السورية اللبنانية بما لا يعطى سوريا الحق فى انتهاك بنوده عبر التدخل المستمر[٢٠]. وقد كان هذا الموقف متوافقًا تمامًا مع المبدأ الذى اختطته السياسة الخارجية المصرية فى عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول، واعتماد التشاور والحوار أسلوبًا أساسيًا لحل المشكلات والأزمات. ولعل هذا المبدأ نفسه هو الذى حال دون أن يؤيد صانع القرار المصرى ـ ولو حتى بالكلمات ـ ما بدأه حزب الله، وظل يواصله على مدى شهر وأكثر؛ فحزب الله وإن كان جزءًا أصيلاً من نسيج الشعب اللبنانى إلا أنه ظهر كمن يقوم بهذا العمل دون مشاورة مع الحكومة اللبنانية. وأيًا كانت التعليقات التى أثيرت حول موضوع الاستشارة هذا[٢١]؛ فإن الأمر كان واضحًا بالنسبة للقيادة المصرية، فلا يمكن لمصر تأييد فصيل اختار التحرك بمفرده ليعطى مسوغًا قانونيًا للعدوان الإسرائيلى على الوطن والدولة اللبنانيين. وحتى حين أعلن رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة فى ١٥ يوليو تأييده لأعمال حزب الله لإظهار التضامن اللبنانى فى مواجهة العدو الإسرائيلى؛ قامت مصر بإرسال وفد رسمى إلى «الحكومة» اللبنانية لمساندتها فى حربها ضد العدوان الإسرائيلى. بعبارة أخرى اختارت مصر الدولة اللبنانية، ولم تختر حزب الله، وإلا كان معنى اختيارها للأخير إرساء مبدأ جديد يقوم على مشروعية التدخل فى شئون الدول والانحياز فيها لفريق ضد فريق، وهو مبدأ لم يثبت أنه أفاد المنطقة العربية من وجهة نظر القيادة المصرية.

وعلى صعيد آخر فإن ما قام به حزب الله كان يزيد الأمور اشتعالاً على الجبهة الشرقية الأكثر أهمية لمصر، وهى الجبهة الفلسطينية؛ فبعد أن كانت مصر على وشك التوصل إلى

اتفاق لحل مشكلة الجندى الأسير فى غزة، وبعد أن تقدمت الخطوات لإنقاذ الحكومة الفلسطينية من الانهيار عبر المحادثات لتكوين حكومة وحدة وطنية بين كل من حماس وفتح[٢٢]؛ اندلعت أعمال الحرب لتزيد التشدد عمقًا على عمق لدى الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى (ممثلاً فى حكومة حماس).

وبالنسبة للجانب الفلسطينى فإن القيادة المصرية رأت أن أعمال حزب الله التى بادر بها الإسرائيليين وأعلن أنه يساند بها «الإخوة فى فلسطين». . هذه الأعمال من شأنها ترسيخ صورة حرص الإسرائيليون ومن ورائهم الأمريكيون على ترويجها عالميًا؛ وهى صورة «الإرهابى المعتدى غير الراغب فى التفاهم». وبالنسبة للإسرائيليين فقد كان تصرف حزب الله يدعم حجتهم التى طالما ارتكنوا إليها للتراجع عن عملية التسوية مع الفلسطينيين؛ وهى أنهم لا يجدون بينهم شريكًا يمكن أن يتفاوض معهم ويستطيع السيطرة على الفصائل المختلفة فى اتجاه هذا التفاوض.

وفى كل الأحوال فإن انهيار الحكومة الفلسطينية وتدهور الأوضاع الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية كان يعنى أخطارًا حقيقية بالنسبة للمصالح المصرية: فاحتمالات التدفق البشرى من الأراضى المحتلة، مع ما يشتمل عليه ذلك من إضرار ممكن بالاستقرار على منطقة الحدود بين مصر وإسرائيل. . كل هذا كان يمثل بعض ما تخشاه القيادة المصرية من تدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية بسبب عمليات حزب الله.

وفى كل الأحوال كان الموقف المصرى متفقًا ومتسقًا مع المعطيات الدولية والإقليمية كما أدركها صانع القرار المصرى، كما تلاءم الموقف مع توجهات ومبادئ السياسة الخارجية المصرية التى تطورت فى عهد حسنى مبارك.

ولا يتبقى فى النهاية سوى رصد آثار الحرب ونتائجها والتحديات التى تطرحها على صانع القرار المصرى.

أما بالنسبة للنتائج فإن بعضها قد جاء لصالح الرؤية المصرية كما عبرت عنها القيادة السياسية؛ فالحرب لا شك قد أيدت وجهة النظر المصرية وخاصة إزاء الأمريكيين والإسرائيليين؛ بأن تسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى يجب أن تكون عادلة وشاملة لنزع كل أسباب التوتر الإقليمى المرتبطة بهذا الصراع. ومن ناحية أخرى فإن المواجهة بين حزب الله وإسرائيل أثبتت شيئًا آخر لا يقل أهمية؛ وهو أن الحرب المسلحة المباشرة مع إسرائيل

لا يمكن أن تكون الوسيلة «لحسم» الصراع معها، وبمعنى ضمان عدم تكرار هذه الحرب فى المستقبل. وإذا كان اللجوء لأساليب مختلفة فى الضغط هو أمر مشروع فى التعامل مع إسرائيل؛ فإن الأمر الذى لا ينبغى إغفاله فى اعتقاد القيادة المصرية أن هذه الأساليب لا بد وأن توظف لخدمة هدف أساسى؛ وهو الوصول إلى حلول عبر التفاوض والحوار[٢٣].

وبصفة عامة يمكن القول إن صانع القرار المصرى قد نجح فى إبراز نفسه من جديد على رأس قوى الاعتدال فى المنطقة، وهو ما يعنى قدرة أكبر على استثمار الأوضاع لصالح موقف تفاوضى أفضل. وهكذا كانت زيارة كونداليزا رايس إلى القاهرة بعد سكوت مدافع الحرب[٢٤] اعترافًا ضمنيًا من الولايات المتحدة بضرورة استمرار الدور المصرى لإنجاز عمليات التهدئة المطلوبة، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة الأسرى، وكذلك للمضى فى خطوات التفاوض مع الحكومة الفلسطينية. وكان معنى هذا كله الإقرار بدور أكبر لمصر فيما يتصل بموضوع حكومة الوحدة الوطنية، والذى تبذل فيه القيادة المصرية جهدًا هامًا لإبعاد مخاطر انهيار السلطة الفلسطينية.

ولا شك أن صانع القرار المصرى قد ارتاح كثيرًا إلى استقرار العلاقات المصرية/ اللبنانية، وهى التى تدعمت بفعل المبادرات المصرية فى تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وكذلك بإعادة إعمار ما تهدم من مرافق البنية التحتية فى لبنان (وخاصة محطات توليد الكهرباء). كما أن حرص النظام السورى على الاعتذار رسميًا للقيادة المصرية وشعبها بعد خطاب الرئيس بشار الأسد (والذى هاجم فيه أنصاف الرجال وأنصاف المواقف).. هذا الاعتذار ـ أكد من وجهة النظر المصرية ـ حاجة السوريين إلى عدم الصدام مع مصر، والتى لا تزال تمثل بالنسبة لهم منفذًا يمكن التفاهم عبره وبشكل غير مباشر مع الطرفين الأمريكى والإسرائيلى.

أما على الصعيد الداخلى؛ فإنه على الرغم مما تردد بقوة عن الحرج الذى وقع فيه النظام المصرى بسبب حملته على حزب الله وعلى عملياته العسكرية، إلا أن صانع القرار المصرى كان لا يزال قادرًا على الادعاء بأن الحرب لم توقعه فى الحرج؛ بل لعلها قد أضافت قوة إلى حججه. إن الأمر الذى لا شك فيه أن السيد حسن نصر الله قد حظى بإعجاب الكثيرين عندما واجه الإسرائيليين بشجاعة، غير أنه بإعلانه فى النهاية أنه ما كان ليقوم بالحرب لو أنه علم بنتائجها المدمرة.. هذا الإعلان كان يؤكد ببساطة صدق الرؤية المصرية التى وصفت الأمر منذ بدايته بأنه مغامرة «غير محسوبة». وهكذا فإن استدراج مصر إلى

مواجهة مماثلة (وخاصة فى إطار الطلب الذى تقدم به مرشد الإخوان فى مصر لتسمح له الحكومة بإرسال مجاهدين للقتال إلى جانب حزب الله)[٢٥] . هذا الاستدراج ما كان ليعنى سوى مأساة مشابهة لتلك التى عاناها اللبنانيون .

غير أنه مع كل هذه النتائج التى صبت فى صالح رؤية القيادة المصرية ؛ فإن هناك تحديات أخرى قد فرضتها الحرب اللبنانية على صانع القرار المصرى . ولعل من أبرز هذه التحديات أن القضية التى خصصت لها مصر جل جهدها على المستوى الإقليمى (وهى القضية الفلسطينية) قد دخلت بالفعل «النفق المظلم» الذى لم تنفتح فيه طاقة ضوء منذ عام «٢٠٠١»[٢٦] . ولا شك أن هذا يضع حدوداً على المكانة والدور المصريين فيما يتعلق بتلك القضية .

وقد يكون سعى مصر لإحياء التوافق الدولى والإقليمى حول موضوع التسوية ، وجهدها فى دعم البنية السياسية الفلسطينية (بصرف النظر عن تقلبات مسيرة التسوية) خطوات ضرورية لتقوية مكانتها ودورها[٢٧] . ومع ذلك فقد أظهرت الحرب أنه ربما يكون على مصر أيضًا التفكير بوسائل أخرى للضغط من أجل تيسير قيامها بمهامها ؛ فقد يصبح ضروريًا مثلاً أن تراجع مصر علاقاتها ببعض الأطراف الإقليميين - وعلى رأسهم إيران - لاستخدام الصلات معهم بما يخدم الأهداف المصرية . وإذا كانت إيران حتى اليوم ترفض التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى ؛ فإن هذا قد لا يكون ضاراً للمصلحة المصرية إذا أبدت الدولة الإيرانية رغبة فى إعادة الحرارة للعلاقات الإيرانية/ المصرية . ففى هذه الحالة يمكن أن تكون العلاقات مع إيران ورقة ضغط تستخدم لفرض ظروف تفاوضية أفضل ، فى نفس الوقت الذى تستطيع القيادة المصرية أن تزعم فيه أن هذه العلاقات تخدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ككل . وربما كانت الطريقة التى تصرفت بها إيران إزاء الحرب الإسرائيلية / اللبنانية قد أكدت تغليب القيادة الإيرانية سلوك «الدولة» على سلوك الثورة ، وهو أمر يمثل بداية معقولة للتفاهم مع الطرف الإيرانى[٢٨] .

غير أن التحدى الأهم الذى صاحب الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية هو ذلك الشعور بالسخط العام على أداء النظام السياسى المصرى من قبل قطاعات اجتماعية هامة فى مصر .

ولقد نشبت الحرب فى ظل وعود بذلها النظام المصرى لجماهيره بالإصلاح الاقتصادى والسياسى ، ولم يقدر لهذه الوعود حتى اليوم أن تقنع تلك الجماهير بتغيير

حقيقى فى أوضاعها المتأزمة. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن سارع المؤيدون لحزب الله فى مصر إلى استحضار ذكرى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى أثناء اشتعال الحرب؛ فالأخير كان رئيس أقوى دولة عربية فى زمنه، واستطاع عبر هذه القوة أن يفرض القيادة المصرية فى الداخل والخارج معًا. أما مصر مبارك فهى من وجهة نظر القطاعات المعارضة عاجزة عن بناء قوتها فى الداخل؛ وهو ما لا بد أن ينعكس فى افتقادها المبادرة على المستوى الخارجى.

إن هذه الصورة لا بد أن تكون فى خلفية صانع القرار المصرى؛ لأنها تتصل ببناء مقومات القوة الشاملة، وهى مقومات لا خلاف على أنها خط الدفاع الأول عند الحديث عن مصالح الدول وأمنها القومى. وإذا كانت عمليات الإصلاح الاقتصادى والسياسى تستغرق وقتًا لتؤتى ثمارها، فلا أقل من أن تبدأ القيادة المصرية اليوم باتخاذ خطوات تثبت فيها حسن النوايا إزاء قضايا الإصلاح عمومًا. ولسنا فى حاجة إلى القول إنه بدون هذه الخطوات التى تساندها الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية فى إنجاز الإصلاح بمعناه الواسع؛ تفقد القيادة المصرية ركنًا رئيسيًا من أركان مكانتها فى الداخل، وتهدم ركيزة أساسية من ركائز قدرتها على دعم تأثيرها ودفع مبادرتها على المستوى الخارجى.

* * *

خاتمة

بين الرافضين للموقف المصرى الرسمى من الحرب اللبنانية/ الإسرائيلية والمؤيدين له؛ أظهر هذا البحث أن عوامل «هيكلية» قد وقفت من وراء ذلك الموقف لتخرجه بالصورة التى بدا عليها. وأما هذه العوامل فهى: البنية الحالية للنظام الدولى، وطبيعة التفاعلات السائدة فى النظام الإقليمى العربى، وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، فضلاً عن طبيعة صنع القرار الخارجى فى مصر. وقد جاء الموقف المصرى الرسمى من الحرب متفقًا مع ما أملته العوامل السابقة من سلوكيات وسياسات خارجية.

وقد أسفرت الحرب عن بعض النتائج التى جاءت لصالح الموقف المصرى من الأزمة. وأما أهم تلك النتائج فهى تأكيد دور مصر باعتبارها قوة رئيسة من قوى الاعتدال والتوازن فى النظام الإقليمى العربى، مع ما استتبع هذا من قدرة صانع القرار المصرى

على تحقيق عدد من المكاسب إزاء الأطراف الدولية والعربية، وكذلك تجاه المعارضة المصرية فى الداخل.

غير أن الحرب اللبنانية الإسرائيلية قد فرضت من ناحية أخرى عدداً من التحديات التى يتعين على القيادة المصرية مواجهتها والتعامل معها بجدية وعزم واجبين. وعلى رأس تلك التحديات الوضع المأزوم للمشكلة الفلسطينية، والعلاقات «الباردة» مع اللاعب الإقليمى الإيرانى، وتدهور مقومات القوة الشاملة الخاصة بالدولة المصرية. ومن المتصور أن تفتح الإنجازات الإيجابية على هذه الأصعدة (لا سيما الأخير منها) أبوابًا مشرعة لدور مصرى أقوى تأثيراً وأشد فاعلية فى التعامل مع المشكلات الإقليمية فى المستقبل.

* * *

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ يمكن للقارئ الاطلاع على الصحف الحزبية أو المستقلة فى تلك الفترة ليجد فيها مثل هذه الاتهامات .

٢ ـ من نماذج الكتابات التى عرضت لهذا الرأى :

ـ عبد المنعم سعيد ، حوار حول سياسات الأمن القومى المصرى ، الأهرام ، ٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

٣ ـ راجع تحليلاً لسمات النظام أحادى القطب فى :

ـ عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمى الجديد ، فى محمد السيد سليم (محرر) ، النظام العالمى الجديد (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ص ٧٧ ـ ٨٤ .

٤ ـ والمقصود هنا الورطة الأوروبية إزاء مشكلة البلقان فى عقد التسعينيات .

٥ ـ عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٦ ـ حسن نافعة ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات الدولية ، المستقبل العربى ، العدد ٣٣٢ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٩٠ .

٧ ـ عزت إبراهيم ، أمريكا تترقب «خريطة الحكماء» للخروج من العراق ، الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

٨ ـ أحمد يوسف أحمد ، السياسة العربية لمصر ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول (مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) ص ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

٩ ـ أحمد يوسف أحمد ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات العربية ، المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

١٠ ـ ومن هذه المناسبات مثلاً سحب مصر لسفيرها من إسرائيل بسبب غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وحادث أكيلى لاورو عام ١٩٨٥ ، وقضية الديون العسكرية الأمريكية . غير أن فشل الغزو الإسرائيلى والتطور المطرد فى العلاقات المصرية العربية قد أسهم تدريجيًا فى تغيير الموقف الأمريكى ، وهو ما انعكس أولاً فى صورة رفع المعونة الأمريكية لمصر مع تحسين شروطها التبادلية .

حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية فى ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

١١ ـ راجع السيد أمين شلبى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣٥ ـ ١٠٤٦ .

١٢ ـ راجع كلاً من :

ـ حسن نافعة ، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية . . . ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٧ .

ـ عبد العليم محمد ، السياسة المصرية تجاه قضية فلسطين والصراع العربى/ الإسرائيلى ، فى : مصطفى علوى (محرر) ، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .

١٣ ـ عبد العليم محمد ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

١٤ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥٣ .

١٥ ـ محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس: دراسة فى عملية اتخاذ القرار، (دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٣، ص ص ٧ ـ ١٢ .

١٦ ـ أحمد عبد الحليم، دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية فى صنع السياسة الخارجية، فى: مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

١٧ ـ ولعل الوعكات الصحية التى تعرض لها حسنى مبارك منذ فترة تدفعه إلى مزيد من الاعتماد على هذا الأسلوب فى اتخاذ القرار.

١٨ ـ راجع النص فى: الأهرام، ١٥ يوليو ٢٠٠٦، ص ٩ .

١٩ ـ انظر فى هذه الملابسات مقال حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان. . ، مرجع سابق، ص ص ٩٢ ـ ٩٣ .

٢٠ ـ راجع بنود اتفاق الطائف حول هذا الموضوع فى: معن بشور، الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية: التداعيات على لبنان، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

٢١ ـ انظر اعتراضات عليه فى أحمد يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات العربية، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٣٧ ـ ٣٨ .

٢٢ ـ حديث لمبارك مع مجلة التايمز اللندنية:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010103000000000121.

٢٣ ـ حديث لمبارك أمام القوات المسلحة المصرية بمناسبة ذكرى السادس من أكتوبر:

www. sis. gov. eg/ar/politics/pinstitution/president/interview/0000001/04010102000000000823.htm

٢٤ ـ كونداليزا رايس تقوم بجولة فى منطقة الشرق الأوسط، الأهرام.

٢٥ ـ راجع تصريحات مرشد الإخوان فى مصر «محمد مهدى عاكف» فى: المصرى اليوم.

٢٦ ـ وهو ما قررته ورقة الحزب الوطنى حول الأمن القومى ومستقبل الشرق الأوسط:

pdf/ar/politics/01141105020000000130001.pdf.

٢٧ ـ المرجع السابق.

٢٨ ـ راجع فى ذلك نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية. . إيران، المستقبل العربى، مرجع سابق، ص ص ٦٠ ـ ٦٥ .

١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب

أ. خليل العنانى(*)

مقدمة

عشية احتلال العراق فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣، نعت الكثير من الكتابات الحال التى آل إليها النظام العربى، وأفرط الكثيرون فى توجيه النقد اللاذع لبنية هذا النظام وهيكله الأساسى ممثلاً فى الجامعة العربية، كما وُجه لوم عنيف للعديد من القوى الرئيسة فى العالم العربى، نظرًا لموقفها الضعيف فى مواجهة قرار غزو العراق. فى حين رآه البعض أشبه «بنكبة» عربية جديدة تضاف إلى نكبة فلسطين ١٩٤٨[١]، ولكنها أكثر ألمًا كونها قد تمهد لنكبات عربية أخرى، ما لم يتم احتواء تداعياتها بالشكل المطلوب.

وقد توصلت أغلب التحليلات التى حاولت سبر أغوار الأزمة التى يعيشها النظام العربى منذ احتلال العراق إلى أن ثمة حاجة ملحة لإعادة النظر فى هيكلية هذا النظام وطبيعة العلاقة بين وحداته، ناهيك عن حتمية تطوير المؤسسة الرسمية المسئولة عن تنظيم وإدارة التفاعلات داخل النظام وخارجه.

ومنذئذ توالت المشاريع والمبادرات التى تبغى تطوير الجامعة العربية، وتفعيل دورها كى تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات التى تواجه العالم العربى.

وفى هذا الصدد يمكن رصد ملاحظتين هامتين صبغتا معظم التحليلات التى تناولت أزمة النظام العربى بعد احتلال العراق، وكيفية التعاطى معها: **الأولى**: أنها تعاطت مع أزمة النظام العربى بوصفها أزمة «مرحلية» مؤقتة ذات طبيعة «ثانوية»، ترتبط فى عمومها بالتحولات التى جرت فى قمة النظام العالمى، خصوصًا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واستفراد الولايات المتحدة بالمنطقة العربية؛ وهو ما يعنى

(*) باحث علوم سياسية ـ مجلة الديموقراطية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ضمنًا أن الخروج من الأزمة لا بد وأن يتم فى إطار نموذج «التحدى والاستجابة»، وليس العلاج من الجذور. **والثانية**: أن معظم المبادرات التى طرحت لتطوير الجامعة العربية، فضلاً عن تضاربها وتناقضها؛ لم تخل من تأكيد الأزمة التى يعيشها النظام العربى، ذلك أنها تركزت فى البعد المؤسسى/ القانونى لطبيعة عمل الجامعة وأجهزتها، دون الاهتمام بالبعد السياسى/ الإستراتيجى، وهو المقصد الأساسى من تأسيس الجامعة قبل نصف قرن ونيف.

وقد ظن البعض ـ ربما خطأ ـ أن الحالة العراقية، وكيفية تعاطى النظام العربى معها، تعد النموذج الأسوأ لما يمكن أن يئول إليه حال هذا النظام من العجز وانعدام الحركة؛ ذلك أن ثمة تسليم واعترافًا «ضمنيا» بتهتك بنية النظام العربى، ودخوله فى أتون مرحلة من التردى والتدهور منذ أواخر عقد التسعينيات وحتى الآن، بيد أنه لم يصل الأمر إلى حد التسليم بفقدانه للعديد من بديهيات العمل المؤسسى المشترك[٢].

وما هى إلا سنوات قليلة حتى جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦)، كى تكشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى، والتى قد تفوق فى أبعادها وتداعياتها أزمة غزو العراق؛ ليس لجهة الإعلان الرسمى والصريح عن إخفاق الجامعة العربية فى التعاطى مع الأزمة، والذى تجلى صراحة فى مناسبتين: **الأولى**: حين رفع مجلس وزراء الخارجية بالجامعة الأمر إلى مجلس الأمن كى يبت فى المسألة، ما يعنى ضمنًا انتفاء القدرة على اتخاذ موقف موحد منها، **والثانية**: حين فشل مجلس الجامعة فى الدعوة إلى عقد قمة «طارئة» على مستوى القادة العرب للتشاور والتباحث فى الأزمة، خصوصًا وأنها تأتى فى صلب المهام الرئيسة للجامعة؛ وإنما أيضًا لكونها مثلت سابقة فى علاقة النظام بإحدى وحداته؛ حيث ساهمت مواقف بعض البلدان العربية الرئيسة فى تعزيز الهجوم الإسرائيلى على لبنان؛ أى إن النظام بدأ يعمل عكس وظائفه، وأهمها حماية أعضائه من أى تهديد خارجى، وهو ما يقوض دعائم وجوده.

وقد كشفت الحرب الإسرائيلية «الثانية»[٣] على لبنان مدى الضعف الهيكلى الذى ينخر فى النظام العربى، ليس فقط لعجزه عن التعاطى بمسئولية مع الأزمة؛ وإنما أيضًا لفقدانه لإحدى وظائفه الرئيسة، ومصدر شرعيته، التى ظل يتغذى عليها طيلة نصف قرن خلا، ممثلة فى حفظ الأمن والسلم لإحدى وحداته.

وفى هذا السياق يأتى موقف العديد من الدول العربية الكبيرة مثل السعودية ومصر من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى المواقف التى عكست الوزن الحقيقى للنظام الرسمى العربى، ومدى قدرته على التعاطى مع أزماته بشكل حيوى وفعال.

ولعل ما تسعى إليه هذه الورقة هو تحليل موقف إحدى الوحدات الرئيسة الفاعلة فى النظام العربى، وهى السعودية، ومحاولة التعرف على أبعاد هذا الموقف؛ ومن ثم تقييمه بشكل موضوعى.

وفى هذا الإطار جرى تقسيم الدراسة إلى عدة محاور:

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة.

ثانيًا: المحددات (محدات الموقف).

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى.

رابعًا: تقييم الموقف ـ لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب.

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة

جاء الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦) مغايراً لتوقعات الكثيرين؛ حيث نددت المملكة العربية السعودية بالخطوة التى قام بها حزب الله فى الثانى عشر من يوليو ٢٠٠٦، ونجح من خلالها فى اختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ مما نجم عنه قيام حرب إسرائيلية على لبنان استمرت لنحو ثلاثة وثلاثين يومًا.

وبالرغم من اتساق الموقف السعودى مع نظيريه المصرى والأردنى فى توجيه اللوم إلى حزب الله، وإدانته على «مغامرته» غير المحسوبة، إلا أن الطريقة التى خرج بها البيان الرسمى الذى نقلته وكالة الأنباء السعودية عشية بدء الحرب، والذى أدان بشكل واضح ما أقدم عليه حزب الله؛ يوحى بأن ثمة رؤية مسبقة حكمت رؤية السعودية لما حدث، وما يمكن أن يئول إليه موقفها من الأزمة لاحقًا.

وإذا كانت بعض المواقف الرسمية العربية قد شابها قدر من التحول «النسبى» طيلة الحرب عطفًا على صمود مقاومة حزب الله، إلا أنه يصعب تعميم هذا الحكم على الموقف السعودى الذى تميز بقدر من الثبات «النسبى»، خصوصًا فيما يرتبط بالعلاقة مع حزب

الله، والرؤية السعودية لمسئولية الحزب عما حدث، فضلاً عن ارتباطاته الإقليمية التى لعبت دوراً مهماً فى تشكيل ملامح هذه الرؤية.

وعلى مدار الأزمة حاولت الدبلوماسية السعودية الجمع بين خيارين متناقضين: **أولهما**: توجيه رسالة قوية لحزب الله، مفادها الرفض التام للعملية التى أقدم عليها دون «تشاور مع الدولة اللبنانية»، **وثانيهما**: محاولة تأكيد الدعم المعنوى والمادى الذى تقدمه الحكومة السعودية للحكومة اللبنانية والشعب اللبنانى تعويضاً عن خسائره الكبيرة نتيجة الحرب.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: إلى أى مدى نجحت الدبلوماسية السعودية فى الجمع بين هذين الخيارين؟ وذلك فى ظل فرضيتين رئيستين: **الأولى**: تتمثل فى أن الموقف السعودى كان محكوماً بالعديد من المحددات التى فرضت عليه التعاطى بالطريقة التى جاء بها، فضلاً عن صعوبة الخيارات الأخرى المتاحة التى كان يمكنه اللجوء إليها، **والثانية**: أن الموقف السعودى بقدر ما كان حاداً وغير متوقع، إلا أنه لم يكن مغايراً عن كثير من المواقف العربية الأخرى سواء المتسقة معه، أو تلك التى لم تقدم بدائل حقيقية للخروج من أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ أى إن الموقف السعودى جاء كترجمة واقعية للموقف العربى الرسمى.

وعند الحديث عن الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان يجب التفرقة بين أمرين مهمين: **الأول**: هو الموقف السعودى من عملية حزب الله، **والثانى**: هو الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

(أ) الموقف من عملية حزب الله

جاء رد الفعل السعودى على عملية حزب الله سريعًا ومباشراً؛ فقد أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا رسميًا على لسان أحد المصادر المسئولة نقلته وكالة الأنباء السعودية فى الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٧ يدين العملية ويعتبرها غير مسئولة.

وفى الوقت الذى أكد فيه البيان على «إيمان المملكة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال فى مقاومة هذا الاحتلال بجميع أشكاله ورفض إجراءاته غير الشرعية الرامية إلى طمس الهوية وتغيير الوقائع على الأرض...»؛ إلا أنه أكد على «أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة، ومن ورائها، دون رجوع إلى السلطة الشرعية فى دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول

العربية؛ فتوجد بذلك وضعًا بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أى رأى أو قول». وقد تابع البيان: «إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التى أوجدتها»(٤).

إن قراءة تحليلية لمضمون هذا البيان تكشف حقيقة الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية، وحيث يمثل ترجمة حرفية لمنحنى التطور اللاحق لهذا الموقف. وقد اشتمل البيان على ستة عناصر رئيسة هى:

١ ـ التأكيد ابتداء على دعم السعودية للمقاومة فى لبنان وفلسطين؛ حيث أشار البيان إلى الدور التاريخى الذى لعبته السعودية فى دعم المقاومين فى جنوب لبنان وفلسطين؛ وهى إشارة تبدو كما لو كانت محاولة سعودية «استباقية» لإغلاق باب المزايدات على الموقف السعودى من عملية حزب الله، ومحاولة للتذكير بفضل المملكة فى دعم حركات المقاومة العربية.

٢ ـ الإدانة الصريحة والمباشرة لحزب الله، ولفت الأنظار إلى عدم الخلط بين الحزب؛ كحركة مقاومة مشهود لها بالشرعية، وبين ما أقدم عليه باعتباره مغامرة غير محسوبة تختلف كليًا عن عمليات الحزب التى قام بها فى السابق.

٣ ـ الغمز من طرف خفى بأن هناك ثمة من يقف وراء عملية حزب الله، وذلك فى محاولة للفت الأنظار إلى الأبعاد الإقليمية للأزمة، وحقيقة الأطراف التى تقف وراءها.

٤ ـ إدانة التصرف المنفرد لحزب الله، و«الذى أقدم عليه دون تشاور مسبق مع الدولة اللبنانية»، أو مع أى من الدول العربية، كما لو كانت محاولة لإبراء الذمة من أى مواقف عربية لاحقة قد لا ترضى توقعات حزب الله، بل وتهيئة الرأى العام العربى لقبول مثل هذه المواقف.

٥ ـ التعبير عن الغضب الشديد مما قد تسفر عنه عملية حزب الله من تدمير للمنجزات العربية فى لبنان، خصوصًا السعودية، وفى هذا تلميح لحجم الخسائر الاقتصادية التى قد يتعرض لها الاقتصاد اللبنانى، والتى قد تؤثر على الاستثمارات العربية هناك، خصوصًا الاستثمارات السعودية التى تقدر ببلايين الدولارات.

٦ ـ تحميل الحزب المسئولية الكاملة عما حدث، وما قد يحدث، وبالتالى تحميله عبء إنهاء الأزمة التى أوجدها، وذلك فى تعبير صريح ومباشر عن عدم وجود أى دور محتمل للسعودية لحل الأزمة لاحقًا.

وفى محاولة للتأكيد على ثبات الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية جاءت كلمات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، الذى عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦؛ فقد أشار الفيصل إلى أنه قد «آن الأوان للمصارحة مهما كانت جارحة . . . وإذا كان انفراد دولة واحدة بالقرار أمرًا غير مقبول؛ فإن انفراد عناصر غير منضبطة وغير مسئولة داخل الدولة باتخاذ القرارات التى لا تكتفى بتوريط الدولة ذاتها، بل تدفع ببقية الدول إلى مغامرات غير محسوبة؛ هو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً. . هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة وضوح الشمس لنا أولاً»[٥].

وقد جاء الموقف السعودى من عملية حزب الله متسقًا إلى حد بعيد مع كل من الموقفين المصرى والأردنى اللذين أدانا العملية بشكل مباشر، وحذرا من «انزلاق المنطقة إلى مغامرات لا تخدم المصالح العربية، وتقوض فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها»[٦].

وبمقارنة لغة البيان المصرى/ الأردنى بنظيره السعودى؛ يتضح أن لغة البيان المصرى/ الأردنى وإن كانت أقل صراحة وأكثر توازنًا؛ إلا أنها جاءت منسجمة مع الموقف السعودى بوجه عام، ناهيك عن التتابع الزمنى الواضح بين إصدار البيانين.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله، فضلاً عن بعض المواقف العربية الأخرى؛ قد شكل غطاءً غير مباشر لإسرائيل من أجل التمادى فى عدوانها على الشعب اللبنانى، فى حين رآه البعض الآخر موقفًا شجاعًا يجب على الدول العربية الأخرى الاقتداء به[٧].

(ب) الموقف من الحرب

بموازاة الانتقادات التى وجهتها السعودية لحزب الله؛ فقد تم إدانة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، كما حذرت السعودية من مخاطر استهداف المدنيين وخرق المواثيق والمعاهدات

الدولية. وقد حاولت استغلال علاقتها القوية بالولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لإعلان وقف إطلاق النار.

وفى هذا الإطار قام وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بزيارة الولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على لبنان، وأشار الفيصل إلى أنه طلب وقفًا لإطلاق النار يتيح وقف أعمال العنف، ويسمح للبنان ببسط سيادته على كامل التراب اللبنانى، وشدد على ضرورة بسط الدولة اللبنانية على كامل أراضى لبنان، محذرًا من الآثار المترتبة على استمرار العدوان الإسرائيلى على المنطقة بأسرها، ومن بينها «تراجع صوت السلام وخفوته بفعل دوى آلة الحرب الإسرائيلية وما تخلفه من دمار وضحايا تزيد من مشاعر العداء، وتغذى قوى التشدد والتطرف ودعاة الحرب»[٨].

بيد أن المحاولات السعودية لوقف إطلاق النار قد باءت بالفشل، بعد أن رفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أى حديث حول وقف العدوان الإسرائيلى على لبنان دون الوصول إلى حل جذرى لأصل المشكلة فى لبنان[٩].

وبدا الموقف السعودى أكثر وضوحًا فى الكلمة التى ألقاها المندوب الدائم للمملكة فى الأمم المتحدة، فى اجتماع مجلس الأمن الذى عقد فى نيويورك فى الحادى والعشرين من يوليو ٢٠٠٦؛ حيث حذرت السعودية من خطورة الوضع فى المنطقة، واحتمالات انزلاقه نحو دائرة عنف يصعب التنبؤ بنتائجها، مع التأكيد على ضرورة حل النزاع العربى/ الإسرائيلى من خلال المبادرة العربية، وإعادة تحريك عملية السلام[١٠].

ومع اشتداد وطأة المعارك بين حزب الله وإسرائيل، وسقوط العديد من الضحايا اللبنانيين؛ سعت السعودية لوقف الحرب، وناشدت المجتمع الدولى بضرورة التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، محذرة من خطورة سقوط خيار السلام بسبب العجرفة الإسرائيلية، واستغلال الحكومة الإسرائيلية لتفوقها العسكرى فى تدمير لبنان، وتعريض أمن المنطقة بأسرها للخطر. وقد تلخص ذلك فى البيان الذى أصدره الديوان الملكى السعودى فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦، الذى أكد على ثوابت الدور السعودى فى دعم الشعب اللبنانى، والسعى لوقف العدوان الإسرائيلى[١١].

كما نوه ولى العهد السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد لقائه مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى باريس إلى فداحة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضى الفلسطينية، واستهداف المدنيين والبنية التحتية[١٢].

كما طالب الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان لقائه برئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى الرياض فى العاشر من أغسطس بوقف فورى للعدوان الإسرائيلى على لبنان[١٣].

وفى ظل التحركات الدبلوماسية المكثفة للمسئولين فى السعودية أصدر الديوان الملكى بيانًا فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ يعبر عن خيبة الأمل حيال موقف واشنطن والمجتمع الدولى من العدوان الإسرائيلى على الشعب اللبنانى. وقد رآه البعض محاولة لموازنة البيان الأول الذى أدان عملية حزب الله، ووجهت على إثره العديد من الانتقادات للموقف السعودى. وقد حذر البيان من احتمالات قيام حرب أهلية فى المنطقة إذا لم يتم إيقاف العدوان الإسرائيلى على لبنان فوراً.

ويمكن تلخيص الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ خصوصًا مع ارتفاع التكلفة الاقتصادية والإنسانية لها ـ فيما يلى:

ـ تحميل إسرائيل المسئولية الأخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب فى حق الشعب اللبنانى الشقيق ومؤسساته وبنياته وكل مقومات معاشه وحياته.

ـ محاولة توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلى والجهات الداعمة له.

ـ التواصل المستمر مع الدول الصديقة، خصوصًا الدول الأوروبية وروسيا والصين، لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية فى لبنان، ومحاولة دفعها للعمل على إقرار وقف فورى للعمليات العسكرية.

ـ تقديم الدعم المعنوى الكامل للشعب اللبنانى وحكومته فى مواجهة الحرب الانتقامية الإسرائيلية.

وقد تمت ترجمة هذا الموقف فى عدد من الخطوات هى:

* فى البداية أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا أنحت فيه باللائمة على المغامرات غير المدروسة التى تجر لبنان إلى معركة غير متكافئة.

* عندما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الطارئ لوزراء الخارجية العرب كى يبحثوا العدوان الإسرائيلى على فلسطين ولبنان، وتمخضت نتائجه عن الفشل الذريع فى

الوصول إلى صيغة غير إعلان عمرو موسى عن موت عملية السلام برمتها!!.. فى هذا الوقت كانت القيادة السعودية تحثّ الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى على القيام بواجبها نحو ما يجرى فى فلسطين ولبنان.. فكان ذلك التبرع الأول لتضميد الجراح.

* تحركت الدبلوماسية السعودية على جميع المستويات من أجل وقف العدوان على لبنان؛ فجاءت زيارات واشنطن وباريس وموسكو وأنقرة والقاهرة كخطوات فى هذا الاتجاه.

* تم التحرك على المستوى الاقتصادى من أجل توفير أكبر قدر من الدعم الإنسانى والإغاثى للشعب اللبنانى الذى تم تهجير ما يقرب من ٧٥٠ ألف من سكانه خلال أسابيع الحرب.

ـ الدور السعودى فى الإغاثة وإعادة الإعمار

إذا كان الموقف «السياسى» السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان لم يتعد حاجز الإدانة الرسمية، إلا أنه على الصعيد الاقتصادى والإغاثى قد وصل إلى مستويات بعيدة، حاولت السعودية من خلالها موازنة الموقف السياسى الضعيف.

ومنذ بدء الحرب ومع توالى خسائرها البشرية والاقتصادية الكبيرة تقدمت السعودية بالعديد من المبادرات «الإنسانية» والاقتصادية لإغاثة الآلاف من المهجرين والمشردين من جنوب لبنان. فبعد اندلاع الحرب بثلاثة أيام قدمت السعودية ٥٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية عاجلة لإغاثة اللبنانيين الذين هدمت منازلهم نتيجة القصف الإسرائيلى المكثف على مناطق الجنوب اللبنانى(١٤).

وفى السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عن مبادرة سعودية للمساهمة فى إعادة إعمار لبنان بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار كمنحة للشعب اللبنانى تكون نواة لصندوق عربى لإعمار لبنان، فضلاً عن وديعة فى مصرف لبنان بقيمة مليار دولار(١٥).

وفى أول أغسطس ٢٠٠٦ تم جمع ما يقرب من مليونى دولار فى شكل تبرعات شخصية من الشعب السعودى، وتم تقديمها لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة الذى يقوم بأعمال إغاثة فى لبنان(١٦).

كما تبرعت البنوك السعودية بما يقرب من ٨ ملايين ريال للشعب اللبنانى، وذلك من خلال الحملة التى أطلقها الملك السعودى عبد الله بن عبد العزيز لجمع تبرعات خيرية لإغاثة الشعب اللبنانى(١٧).

كما استمر الدعم الاقتصادى السعودى للبنانيين حتى بعد انتهاء الحرب، وبدأت شركات الاستثمار السعودية فى لبنان فى معاودة نشاطها الاقتصادى، ومحاولة إعادة الثقة للاقتصاد اللبنانى الذى قاربت خسائره حاجز المليارى دولار.

ثانيًا: محددات الموقف

لا يزال الموقف الذى اتخذته السعودية من حزب الله يثير تساؤلات العديد من المراقبين والباحثين، خصوصًا وأن السعودية تتمتع بإرث تاريخى كبير فى علاقتها بلبنان، كان يؤهلها حسب نظر البعض إلى لعب دور أكثر تأثيرًا وفعالية مما بدت عليه خلال الحرب الأخيرة على لبنان.

وواقع الأمر فإنه يمكن القول بأن هذه الحرب بدوافعها وتطوراتها ونتائجها؛ قد أربكت صانع القرار السعودى بشكل غير مسبوق، ووضعته أمام خيارات لم يرغب بها يومًا، خصوصًا فى ظل تعقيدات الوضع على الساحة اللبنانية، ومدى حساسية أى قرارات قد يجرى اتخاذها لتأييد هذا الفصيل أو ذاك، دون أن تكون هناك حسابات جادة وسريعة يمكنها أن تتبلور فى مواقف سياسية واضحة.

وهو ما يعنى أن ثمة أزمة واجهتها الدبلوماسية السعودية فى تقييم الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى أزمة تداخلت فيها العوامل الإقليمية مع نظيرتها العربية، كما تشابكت فيها الأطر الطائفية مع نظيرتها السياسية، فى حين لم تخلُ من توازنات قطرية مع أخرى قومية وعربية، شكلت جميعها ضغوطًا على صانع القرار السعودى.

ويمكن القول بأن ثمة محددات لبنانية وطائفية وإقليمية وعربية قد حكمت الرؤية السعودية للأزمة اللبنانية، وترجمت نفسها فى الموقف الذى اتخذته المملكة إبان مراحل الأزمة المختلفة. ولعل أهم هذه المحددات ما يلى:

١ ـ العلاقة مع الحكومة اللبنانية

منذ اندلاع الأزمة اللبنانية تركز الخطاب السعودى على كيفية توفير الدعم المعنوى اللازم للحكومة اللبنانية بزعامة فؤاد السنيورة؛ وهو ما يعنى ضمنًا إدانة كل ما هو خارج عن إرادة هذه الحكومة، وكل ما يسعى إلى توريطها. وكانت السعودية على وعى بطبيعة الخلافات والتوترات التى تسود الساحة اللبنانية منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى.

ولعل هذا الموقف كان بمثابة مخرج لتبرير الموقف السعودى من العملية التى قام بها حزب الله. وفى كل مرة كان يوجه فيها اللوم لحزب الله كان يتم من منطلق عدم تشاوره مع شركائه فى الحكومة اللبنانية من الفرقاء اللبنانيين.

وقد كرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى أكثر من مناسبة أن «إنهاء الأزمة لن يكون إلا بإعادة سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها»[١٨].

والأكثر من ذلك أن أحد المداخل السعودية لحل الأزمة اللبنانية كان من خلال العودة إلى مقررات الطائف فى لبنان، وهى التى تعنى ضمنًا توفير القوة اللازمة للحكومة اللبنانية لدعم موقفها فى مواجهة القوى الأخرى، وفى مقدمتها حزب الله، ومحاولة نزع سلاحه باعتباره يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الداخلى فى لبنان.

وقد حاولت السعودية استخدام ورقة «الطائف» من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل من أجل إعلان وقف إطلاق النار. بيد أن هذه المحاولة وجدت رفضًا شخصيًا من الرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى تذرع بضرورة وضع حلول جذرية للأزمة القائمة[١٩].

وقد استند الموقف السعودى فى هذا الإطار على عدة أمور أساسية يمكن تلخيصها فيما يلى:

ـ احترام سيادة لبنان وحكومته على الأراضى اللبنانية.

ـ الرفض الموضوعى لأن تقوم أى جماعة أو حزب بالقيام بدور خارجى بديل لشخصية الدولة اللبنانية، والقيام بعمل من شأنه تعريض أمن البلاد للخطر.

- الحث على العودة إلى مقررات اتفاق الطائف الذى رعته السعودية ودعت إليه، وكان الأساس لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التى دامت ما يزيد عن عشرين عامًا، والذى ينص على نزع سلاح جميع الميليشيات والفصائل اللبنانية.

- احترام قرارات الشرعية الدولية وقرارات الجامعة العربية فيما يتعلق بالشأن اللبنانى.

- الوعى بالمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت قدرة المقاومة اللبنانية وزرع بذور الخلاف بين الفرقاء فى لبنان بما يخدم المصالح الإسرائيلية بالمنطقة.

وتستند السعودية فى علاقتها بالحكومة اللبنانية إلى الرصيد السياسى الذى تبلور فى اتفاق الطائف ١٩٨٩م، الذى أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا. ويرى كثيرون أن أهم منجزات اتفاق الطائف هو الجيش الوطنى ذو النهج القومى الواضح والالتزام اليقينى الصريح، والذى أضحى أداة الشرعية الأولى لحل الميليشيات وبسط سلطة القانون والذود عن لبنان فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.

وكان من شأن أى موقف سعودى داعم لحزب الله ولما أقدم عليه أن يضعف كثيرًا من موقف الحكومة اللبنانية فى مواجهة الحزب، خصوصًا فى ظل الحسابات المعقدة التى تنظر من خلالها السعودية إلى وضع الحزب على الساحة الإقليمية؛ وذلك على نحو ما سيرد تفصيله لاحقًا.

٢ - الموقف من حزب الله

إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان تناثرت أقاويل عديدة حول حقيقة العلاقة بين السعودية وحزب الله، ولماذا جاء موقف السعودية بهذه الحدة من حزب الله، وما هى أبعاد هذا الموقف. ودون الإفراط فى الجانب التاريخى للعلاقة بين حزب الله والسعودية يمكن القول بأن هذه العلاقة لم تكن على ما يرام طيلة العام الأخير قبل وقوع الحرب على لبنان، وتحديدًا منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، ودخول لبنان فى أتون مرحلة مختلفة تمامًا عما قبل.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعكس عدم رضا سعودى عن الدور الذى يلعبه الحزب على الساحة اللبنانية، خصوصًا فى ظل التمدد الإقليمى لعلاقات الحزب مع بعض الدول الأخرى كسوريا وإيران، ومحاولة استخدام هذا التمدد فى تسوية الحسابات على الساحة اللبنانية.

وليس بخاف مدى أهمية الدور السعودى فى تهدئة الساحة اللبنانية الداخلية؛ لذا فقد كانت الرياض تتابع عن كثب تطورات الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وكانت على علم بتعهد كتابى أمضاه «حزب الله» لشركائه فى الحكومة اللبنانية بأنه لن يقدم على عمل يقلب به الطاولة على الجميع، طالما أن جولات الحوار الوطنى اللبنانى جارية، وهو الحوار الذى كان سيقود فى النهاية إلى تطبيق اتفاق الطائف على الحزب بنزع سلاحه وضم رجاله إلى الجيش، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبنانى[٢٠].

من جهة أخرى شكل احتفاظ حزب الله بسلاحه على الرغم من انتهاء الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠ (باستثناء مزارع شبعا) بعدًا مهمًا فى الموقف الذى اتخذته السعودية من الحزب، وهى التى طالما رأت فيه عامل ضغط وتوتر يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسى فى لبنان. وكثيرًا ما رغبت السعودية فى أن يصبح حزب الله حزبًا مدنيًا ويتم دمج سلاحه فى الجيش اللبنانى.

ويرى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعود لكون هذا الأخير يشكل تحديًا قويًا للأنظمة العربية التى لا تحظى بالتأييد الشعبى نظرًا لعلاقاتها مع إسرائيل وواشنطن، وأن مشروع المقاومة كما يطرحه حزب الله إنما يمثل منافسة قوية لما تطرحه الأنظمة القائمة، أو كما يردد البعض فإن حزب الله لا يرفع شعارات أممية فارغة، فعدوه معروف وأرض المعركة ليست الشيشان أو الصومال، بل جنوب لبنان. مقاومة لا تستمد فكرها من أيديولوجيات فقدت مصداقيتها بعدما رفعتها الأنظمة الثورية فى الخمسينيات والستينيات، وما زالت بعض هذه الأنظمة تحتفظ بشعاراتها.

كما لا يستطيع أحد أن يتهم حزب الله بأنه حزب «إسلاموى»؛ فالمصطلح لا ينطبق على حزب «شيعى» لا يرتبط بظاهرة الإسلام السياسى التى تشهدها العديد من البلدان العربية. كما أنه أيضًا ليس فقط مؤسسة سياسية/ عسكرية بل هو مجتمع وثقافة ودين ونمط حياة يصعب تفكيكها من قبل أى نظام عربى[٢١].

وانطلاقًا من هذه الخلفية قد يصبح الموقف السعودى من حزب الله أمرًا مفهومًا، خصوصًا وأن محاولات كثيرة بذلت من أجل التخلص من هيمنة حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية والعربية، ولكنها لم تجد نفعًا.

ومنعًا للوقوع فى فخ المذهبية الدينية فقد حاول البعض التأكيد على أن الموقف السعودى من حزب الله ليس موجهًا للشيعة بوجه عام؛ وإنما موجه للمغامرين من أى مذهب أو طائفة دينية[٢٢].

فى حين أشار البعض الآخر إلى أن موقف السعودية لم يكن ليختلف لو كان الذى قام باختطاف الجنديين الإسرائيليين وأشعل الأزمة هو «الجماعة الإسلامية» (السنية) أو الحزب الشيوعى اللبنانى[٢٣].

٣ـ الموقف من إيران

تعد إيران محددًا رئيسًا فى الموقف السعودى من حزب الله، خصوصًا فى ظل ما يتردد حول العلاقات القوية بين حزب الله وطهران. وليس بخافٍ على أحد الطبيعة المتوترة للعلاقات الإيرانية/ السعودية.

ومنذ اندلاع الحرب على لبنان؛ تزايد الحديث عن أنها حرب بالوكالة بين طرفين، حزب الله وكيلاً عن إيران، وإسرائيل وكيلاً عن الولايات المتحدة. كما ترددت مقولات كثيرة حول وجود صراع بين مشروعين يتنافسان على ملء الفراغ الإستراتيجى العربى؛ هما المشروعان الأمريكى والإيرانى.

ويلعب المحدد الإيرانى دوره فى الموقف السعودى انطلاقًا من عدة اعتبارات أهمها:

ـ التنافس الإستراتيجى التقليدى بين السعودية وإيران، والذى لا يستطيع أحد إنكاره، وهو الذى زادت وطأته بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ومحاولة طهران تصديرها إلى خارج حدودها.

ـ زاد الأمر تعقيدًا بالنسبة للسعودية بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، وزيادة مساحة الدور الإيرانى بشكل واضح فى الداخل العراقى. ولا تزال تحذيرات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل للأمريكيين من أن سياساتهم قد أهدت العراق لإيران على طبق من ذهب؛ حاضرة فى المشهد العراقى، وتتأكد كل يوم.

ـ انزعاج السعودية من الهيمنة الإيرانية على العراق، والتخوف من تكرار هذه الهيمنة فى لبنان عن طريق حزب الله، فضلاً عن العلاقة القوية بين إيران وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية؛ وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للدور السعودى فى المنطقة؛ لذا لم يكن غريبًا أن

تصدر فتاوى من بعض رجال الدين فى السعودية تحذر من دعم حزب الله، لأنه يعنى ضمنًا دعم «أجندة إيران فى المنطقة»[٢٤].

- ثمة شعور سعودى بأن هناك سعيًا إيرانيًا دءوبًا للسيطرة على الفراغ الإستراتيجى العربى بمختلف الوسائل الثقافية والدينية والسياسية، وفى هذا الإطار يشير البعض إلى أن المشروع الإيرانى يسعى لفرض السيادة الفارسية من خلال الخطاب الحماسى للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، الذى يجيد تسخين الشارع العربى ضد أمريكا وإسرائيل، محاولاً الاستفادة من حالة الاحتقان التى تسود هذا الشارع تجاه المواقف العربية من القضايا الساخنة فى فلسطين والعراق ولبنان[٢٥].

- يرى البعض أن حسابات حزب الله تنسجم مع المصالح الإيرانية فى المنطقة؛ مما يستدعى ضرورة التصدى له من أجل وقف المد الإيرانى المتزايد؛ لذا لم يكن غريبًا أن يحذر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من الارتهان للقوى الإقليمية والدولية[٢٦].

٤ - العلاقات مع سوريا

لم تغب العلاقة مع سوريا عن ذهن صانع القرار السعودى إبان تحديد الموقف من عملية حزب الله. ودون الدخول فى تفاصيل العلاقات التاريخية بين السعودية وسوريا؛ إلا أنه يمكن القول بأن هذه العلاقات قد تعرضت لـ «نقطة تحول - Turning Point» بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥؛ حيث توجهت أصابع الاتهام - ولا تزال - إلى سوريا باعتبارها متورطة فى الحادث بشكل أو بآخر، ولاً يزال باب التحقيقات الدولية مفتوحًا حتى الآن، انتهاء بموافقة الأمم المتحدة على تشكيل محكمة ذات طابع دولى للنظر فى قضية اغتيال الحريرى.

ولم يكن لأحد أن يتصور أن العلاقات القوية بين السعودية وسوريا التى وصلت إلى حد تشكيل محور ثلاثى يضم البلدين فضلاً عن مصر؛ يمكن أن يتعرض لهذا الانفصام الحاد، ومنذئذ أخذت العلاقات بين الطرفين فى التدهور، واصطياد الأخطاء، خصوصًا بعدما اضطرت سوريا إلى الانسحاب من لبنان أواخر مايو ٢٠٠٥.

ولم يكن مفاجئًا أن تستقبل السعودية عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السورى، بعد انشقاقه عن النظام فى سوريا؛ وهو ما رآه البعض تحولاً دراماتيكيًا يعكس رؤية الرياض لما يمكن أن تكون عليه العلاقات مع سوريا مستقبلاً.

ما يهمنا فى هذا الصدد أن طبيعة العلاقات بين السعودية وسوريا قد لعبت دوراً مؤثراً فى صياغة الموقف السعودى من حزب الله. وهناك من يرى أن السعودية ـ وعبر موقفها من حزب الله ـ حاولت انتشال لبنان من «الفخ السورى/ الإيرانى». بل هناك من يرى بأن عملية حزب الله إنما هدفت بالأساس إلى إخراج سوريا من عزلتها الدولية، وذلك عبر توجيه الأنظار لما يمكن أن تفعله سوريا فيما يخص علاقتها بحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وفى نفس الوقت تسعى سوريا إلى خلط الأوراق على الساحة اللبنانية لتعطيل ملف المحاكمة الدولية فى قضية اغتيال رفيق الحريرى، ومن هنا كان دعمها لعملية حزب الله.

بل إن البعض يرى أن عملية حزب الله إنما كانت الوسيلة الوحيدة للرئيس السورى من أجل تحسين وضعه أمام واشنطن، وذلك من منطلق لفت الانتباه إلى مزايا الوجود السورى فى لبنان، وأهمها السيطرة على حزب الله[٢٧]، ومحاولة الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التى تعانى منها منذ أكثر من عام.

ولم يكن غريباً أيضاً أن يشن الرئيس السورى حافظ الأسد هجوماً ضارياً على بعض الدول العربية (فهمت ضمناً على أنها السعودية ومصر والأردن) نتيجة لموقفها من حزب الله، واصفاً قادتها بـ«أنصاف الرجال»[٢٨].

وإجمالاً يمكن فهم دور العلاقات السورية السعودية فى تحديد موقف الأخيرة من حزب الله فيما يلى:

ـ تنظر السعودية لحزب الله باعتباره أداة سورية لخلخلة المعادلة اللبنانية الداخلية، ومحاولة إعادة النفوذ السورى إلى لبنان، وهو ما يشكل تهديداً للدور السعودى، وقدرته على حفظ التوازن السياسى فى لبنان.

ـ تخشى السعودية أن يصبح حزب الله أداة لتنفيذ الأجندة السورية/ الإيرانية فى المنطقة؛ وهو ما يعنى إفشال أى محاولة عربية أو سعودية لتطويق الدور الإيرانى فى المنطقة بوجه عام.

ـ ترى السعودية أن سلاح حزب الله يعبر بشكل أو بآخر عن استمرار الوصاية السورية على لبنان، وأن الدعم السورى للحزب إنما هو محاولة للعودة مرة أخرى للعب دور مؤثر على الساحة اللبنانية.

٥ ـ المسألة الشيعية

منذ أن قامت الحرب الإسرائيلية على لبنان والحديث يتزايد عن الصعود الشيعى فى المنطقة، وأن هناك محاولات إيرانية لتوسيع رقعة النفوذ والتأثير الشيعى فى العالم العربى، والاستفادة من الحالة الرخوة التى تمر بها السياسات العربية.

ولم يغب عن السعودية منذ احتلال العراق قبل ثلاث سنوات حال الانتعاش التى يشهدها الملف الشيعى فى المنطقة، فى الوقت الذى حذر فيه وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من مخاطر المد الشيعى فى المنطقة.

بالطبع لم تول السعودية اهتمامًا خاصًا للبعد المذهبى لحزب الله قبل قيام الحرب الأخيرة على لبنان، ولم يسبق أن تعاطت السعودية مع الحزب وفقًا لعقيدته الدينية، بيد أن الأمر قد تحول نسبيًا بعد العملية التى قام بها حزب الله، والتى جرى تصنيفها ضمن العلاقة الإستراتيجية بين إيران وحزب الله. وهنا تحولت النظرة السعودية للحزب وبدأ التعاطى معه يأخذ شكلاً مختلفًا. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يصدر العديد من رجال الدين فى السعودية والمرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية الفتاوى؛ كالشيخ عبد الله بن جبرين الذى قال إنه «لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضى، ولا يجوز الانضواء تحت إمرته، ولا يجوز الدعاء له بالنصر والتمكين، ونصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منه، وأن يخذلوا من ينضموا إليه، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطعن فيهم والمكر بهم، وإذا كان الحال كذلك فإن كل من والاهم دخل فى حكمهم لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢٩].

كما تبعت هذه الفتوى أخرى للدكتور ناصر العمر (المشرف العام على موقع المسلم نت)، اعتبر فيها أن حزب الله يخدم «أجندة إيران فى المنطقة»، وأنه «جزء من الموقف الإيرانى الذى يذبح المسلمين فى العراق» على حد قوله[٣٠].

وقد حاول البعض التقليل من أهمية البعد المذهبى فى تحديد الموقف السعودى من حزب الله، واعتباره نوعًا من الدجل، بل والتقليل من حقيقة المد الشيعى فى المنطقة، وذلك استنادًا لعدة حقائق أهمها[٣١]:

ـ استحالة قيام هلال شيعى يمتد من إيران إلى البحر المتوسط، فإيران وهى أكبر الدول الشيعية تفتقد إلى القوة الاقتصادية والعسكرية لتحقيق حلم كهذا، هذا إذا افترضنا أن هناك من يسعى لذلك فى تركيبة القيادة الإيرانية المعقدة، كما أنه لا يوجد فى الشرق الأوسط من الشيعة ما يكفى لتحقيق حلم كهذا، فالشيعة أقلية صغيرة لا تتجاوز ١٥ فى المائة وسط محيط سُنى هائل يصل تعداده إلى ١,١٧ مليار مسلم يمتد من إندونيسيا إلى المغرب. أما فى الشرق الأوسط حيث توجد غالبيتهم فهم أقلية أيضًا، ولا تزيد نسبتهم على ٣٧,٥ فى المائة، ولا يتمتعون بأغلبية سكانية سوى فى أربع دول فقط هى إيران والعراق والبحرين ولبنان، وهم فى الأخيرة ليسوا بغالبية؛ وإنما أكبر طائفة بين عدد من الطوائف المتعددة التى يتكون منها المجتمع اللبنانى.

ـ فى المجال الاقتصادى (وهو عامل إستراتيجى أهم من عدد السكان) نجد أن المملكة العربية السعودية، والتى لا يزيد عدد سكانها على ثلث سكان إيران إلا بقليل؛ تتمتع بوضع الدولة صاحبة الاقتصاد الأكبر فى المنطقة، فيزيد إجمالى ناتجها القومى بستين فى المائة على نظيره الإيرانى، وفق أرقام صندوق النقد الدولى، الذى يعطى إيران رقمًا أفضل مما يعترف به بنكها المركزى بنحو ٢٠ فى المائة، والأمر نفسه فى معدل دخل الفرد هناك الذى تجده فى ذيل قائمة الدول الشرق أوسطية، وبنسبة أقل من ٢٥ فى المائة من المملكة (الدول الأعلى فى القائمة هى قطر ثم الإمارات فالكويت والبحرين، ثم إسرائيل وبعدهم المملكة العربية السعودية)، أما الأسوأ فهو نسبة البطالة فى إيران، التى تقدر من ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة. وكل ما سبق أهم للمواطن الإيرانى العادى من عدد الصواريخ المتبقية لدى «حزب الله» فى لبنان؛ مما يعنى أن ثمة خطأ ما فى أولويات بعض المسئولين الإيرانيين إذا كانوا مشغولين حقًا بوهم الهلال الشيعى عبر الشرق الأوسط.

ـ أما على الصعيد العسكرى، وهو الذى يهم أصحاب نظريات الفتوحات وبناء الإمبراطوريات؛ فإن إيران هى الدولة الأكبر فى المنطقة فى تعداد قواتها المسلحة، ولا تسبقها سوى إسرائيل، ولكن العقوبات الأمريكية المفروضة عليها أضعفت عتادها العسكرى خاصة قواتها الجوية، مما يجعلها فى موقع متأخر بالمقارنة بالقوات السعودية والخليجية، وتنافسها مصر فى تعداد الجنود والوحدات العسكرية، وبالتالى لا يوجد ما يقلق جيران العراق فيما يخص القوة العسكرية الإيرانية. والحقيقة الأهم والتى سيكون ذكرها محل استهجان الشارع العربى المتأزم، ولكنها حقيقة لا بد أن تذكر حين الحديث عن

واقع المنطقة إستراتيجيًا هى أن إيران لو فكرت فى تدخل مباشر فى العراق أو ضد إحدى دول المنطقة؛ فستواجه من دون تردد بقوة أمريكية ضاربة، باتت موجودة ومتربعة فى المنطقة بفضل مغامرة صدام حسين «الحمقاء»، فهذا الرجل قلب موازين المقبول والمرفوض فى علاقات الإخوة بعد غزوه «العبثى» للكويت.

وعلى الرغم مما سبق فلا يمكن مطلقًا إنكار أهمية البعد المذهبى فى السياسات العربية عمومًا، خصوصًا بعد زيادة مساحة الدور الإيرانى فى المنطقة العربية، ناهيك عما قد يحدثه ذلك من تقوية شوكة الأقليات الشيعية فى العديد من الدول العربية وفى مقدمتها السعودية[٣٢].

٦ ـ المصالح الاقتصادية السعودية فى لبنان

تقدر إحصاءات شبه رسمية الاستثمارات السعودية الحكومية المتدفقة على لبنان منذ أواخر الستينيات بنحو ٢,٤ مليار دولار، تغطى القطاعات العقارية، والخدمية، والمصرفية، والصناعية، إضافة إلى توجه مئات الآلاف من السعوديين إلى لبنان لقضاء إجازاتهم السنوية[٣٣].

كما تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة من لبنان، وتشكل الاستثمارات السعودية ما قدره ٥٣,٨ فى المائة من الاستثمارات العربية فى لبنان، فى حين تقدر استثمارات رجال الأعمال فى لبنان بنحو ١٤ مليار دولار[٣٤].

فى ظل هذه الأرقام كان منطقيًا أن تتأثر السعودية كثيرًا للحرب الإسرائيلية على لبنان، والتى أثرت حتمًا على المصالح الاقتصادية لها هناك، وبالرغم من عدم توافر بيانات كاملة حول أماكن تركز هذه الاستثمارات، وما إذا كانت فى الجنوب أم فى مدينة بيروت، إلا أن الخسائر الاقتصادية التى تعرض لها لبنان والتى قدرها البعض بنحو ٨ مليارات دولار، تشى بأن الخسارة طالت الجميع.

ولم يكن غريبًا أن يتم إنشاء مكتب تابع لمجلس الغرف التجارية الصناعية فى السعودية، بالعاصمة اللبنانية بيروت؛ لدراسة حجم خسائر المستثمرين السعوديين هناك. وفى هذا الصدد تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من اتحاد الغرف اللبنانية ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وتم تكليفها بالإشراف على المكتب، فى حين جرى تقسيم المستثمرين السعوديين المتضررين هناك إلى ثلاث فئات: الأولى للمستثمرين الذين قد تكون تضررت

استثماراتهم سواء عقارية أو غيرها، والثانية فئة التجار الذين تعرضوا لخسائر هناك، والفئة الأخيرة لمقدمى الخدمات مثل السياحة والنقل وغيرها[٣٥].

كما تناثرت أخبار حول قيام تكتل من رجال الأعمال السعوديين بتوكيل أحد مكاتب المحاماة الدولية للتقدم بشكوى ضد إسرائيل أمام الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية لتعويضهم عن الخسائر التى لحقت باستثماراتهم جراء الاعتداءات الإسرائيلية[٣٦].

بكلمات أخرى لعب المحدد الاقتصادى دورًا مهمًا فى تحديد الموقف السعودى من عملية حزب الله، والتى جلبت حربًا إسرائيلية دمرت العديد من مكونات البنية التحتية اللبنانية، فضلاً عن المشروعات الاستثمارية والسياحية الأجنبية وفى مقدمتها السعودية.

٧ـ الفكرة القطرية مقابل القومية

يمكن القول ودون مبالغة بأن معظم الأزمات التى مر بها النظام العربى، على مستوييه الجمعى والقطرى؛ كانت تنحت من قدرته على العمل كنظام متناغم، وكثيرًا ما كان يتم التغلب عليها بشكل لا إرادى وتحت ضغوطات الرابط العاطفى والنفسى، أكثر من كونه تعاطيًا منهجيًا على أسس وظيفية مصلحية تتعلق بطريقة عمل النظام ومن ثم كفاءته؛ وهو ما أخفى كثيرًا من جوانب القصور «الجوهرى» الكامن فى جسد النظام ذاته، وحجة ذلك أنه وفق المنطق «العضوى» لتطور أى نظام إقليمى؛ فإنه يفترض أن تزيد كفاءة هذا النظام كلما زاد تعرضه للأزمات، وكلما زادت أيضًا مساحة الانسجام والتفاهم بين إرادات أعضائه.

لذا فقد ينظر البعض إلى مواقف بعض الأطراف العربية «الفاعلة» كالسعودية من الحرب على لبنان بوصفها «خروجًا» عما هو مألوف فى الخبرة العربية؛ فلربما رأت السعودية أن ما أقدم عليه حزب الله قد يضر بمصالحها القطرية فى المنطقة، وأنه ليس من المحتم أن تدعمه فيما أقدم عليه.

فمن جهة أولى من شأن هذه العملية أن تشكل حرجًا بالغًا للعلاقات السعودية/ الأمريكية، والتى تلعب دورًا محوريًا فى نسج الكثير من المواقف تجاه القضايا العربية الملتهبة، ومن جهة ثانية وعلى نحو ما أشرنا آنفًا؛ فإن من شأن الانسياق وراء حزب الله وتأييده دون تفكير أن ترتد الكرة على النظام السعودى باعتباره يقف فى وجه الشيعة السعوديين، ولا بد من إتاحة فرصة لهم للتواصل مع حزب الله أو إيران. ومن جهة ثالثة

ـ وهذا هو الأهم ـ كيف يمكن تأييد حزب الله وهو الذى أشعل حربًا طالت الكثير من المصالح الاقتصادية الحيوية للسعودية فى لبنان.

أى إن التعاطى مع حزب الله قد تغلبت خلاله النظرة القُطرية للسعودية على نظيرتها القومية، ليس لضعف الإحساس أو الارتباط بهذه الأخيرة؛ فالموقف السعودى تجاه القضايا العربية الجوهرية كفلسطين والعراق لا يمكن المزايدة عليه؛ وإنما لعدم وجود أى طائل من وراء مثل هذه العملية.

وبغض النظر أيضًا عما تخفيه «النوايا» تجاه الأزمة اللبنانية؛ يصبح الانتقال من «عبثية» الفعل الجماعى إلى واقعية «نظيره» القطرى بداية جديدة للعمل العربى المشترك «الواعى»، وترسيخًا لـ «لإقليمية «الوظيفية» الجديدة ـ New Regionalism» فى إطارها العربى. ويظل هذا بالطبع رهنًا بمدى الارتباط «العضوى» بين مصالح الشعوب ورؤية الأنظمة لها؛ بحيث يصبح التفويض بالتحرك «القطرى» قرارًا «وطنيًا»، وليس مجرد رغبة سلطوية «تستعيض» بالمزايدة «الفئوية» عن تحقيق المصلحة الجماعية؛ أى أن يعاد تأسيس الرابطة العربية «الجامعة» على أسس أكثر متانة، تستهدف مصلحة وحداتها، دون القفز بها نحو المساحات الرومانسية «الحالمة»؛ وهو وضع قد يُصار إليه إذا ما نجحت الشعوب العربية فى تخطى تبعات «الشرخ» الراهن فى النظام العربى[٣٧].

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى

ما أقصده هنا هو أن الموقف السعودى إنما عكس فى مجمله حال التشظى والانشطار التى يعيشها النظام العربى الرسمى؛ ذلك أن غياب أى دور جماعى عربى وصعوبة القدرة على اتخاذ موقف موحد من عملية حزب الله قد انعكس سلبًا على مواقف العديد من الدول العربية المؤثرة مثل السعودية ومصر، وجعلها تنظر إلى مصالحها الذاتية بمنأى عن أى مصالح قومية أخرى.

وللحق فقد جاءت الحرب على لبنان والنظام العربى لم ينته بعد من سداد فاتورة غزو العراق، وهو ما كشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى. وقد بدا النظام العربى فى أزمة لبنان أكثر عجزًا وتحجرًا مما بدا عليه إبان أزمة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣. كما بدا أننا مقبلون على انشطار عربى «ثان» على غرار ذلك الذى حدث عشية أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠).

وقد تجلى عجز النظام العربى فى أزمة الحرب على لبنان أكثر وضوحًا إذا ما قورن بما حدث إبان التحضير للحرب على العراق فى ٢٠٠٣ ؛ فقد اجتمع مجلس الجامعة العربية فى دورة غير عادية فى ١٥ و١٦ فبراير ٢٠٠٣ ، وأكد المجلس على رفضه العدوان على العراق إضافة إلى التأكيد على «الامتناع عن تقديم أى نوع من التسهيلات والمساعدات لأى عمل عسكرى قد يهدد أمن وسلامة ووحدة العراق» . كما أكدت القمة العربية التى عقدت فى شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣ على رفض الحل العسكرى للأزمة العراقية ، ورفض ضرب العراق . وبعدما وقع الغزو فى التاسع عشر من مارس اجتمع مجلس الجامعة فى دورته العادية ١١٩ فى القاهرة ما بين ٢٢ و٢٤ مارس ٢٠٠٣ وأدان العدوان الأمريكى/ البريطانى على العراق واعتبره انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولى[٣٨] .

أما فى الحرب على لبنان ، فمن الصعب الحديث عن موقف عربى واحد من الحرب ؛ وإنما عن مواقف متعددة ومتباينة ؛ مما كشف حجم الهوة بين وحدات النظام العربى . ففى حين أدانت كل من السعودية ومصر والأردن العملية التى قام بها حزب الله ضد إسرائيل وتم من خلالها اختطاف جنديين إسرائيليين ، وقتل ثمانية ؛ مما أدى إلى اندلاع الحرب على لبنان رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله ، وأدانت الهمجية الإسرائيلية كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية ، فى حين لم يسمع حس لدول المغرب العربى ؛ بل على العكس يمكن الحديث عن ثلاث جبهات رئيسة تبلورت فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦ : **الجبهة الأولى** تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق و«الرئاسة الفلسطينية» ، والإمارات والبحرين ، وهى التى رأت أن أعمال حزب الله «غير مسئولة ، وجاءت فى توقيت غير مناسب» . **والجبهة الثانية** ضمت سوريا ولبنان واليمن ، وهى التى اعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها تأتى فى إطار الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير . أما **الجبهة الثالثة** والتى ضمت كلا من المغرب والسودان وليبيا فترى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما قام بعمليته ضد الجنود الإسرائيليين ، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية حتى لا يحرجها أمام المجتمع الدولى[٣٩] .

وقد انعكس هذا التشرذم فى تشكيل ملامح الموقف العربى الرسمى من الحرب على لبنان ، الذى مر بعدة مراحل يمكن تقسيمها على النحو التالى :

• المرحلة الأولى: مرحلة التيه والتشرذم

وهى المرحلة التى تلت قيام الحرب الإسرائيلية على لبنان مباشرة، وتنوعت فيها المواقف بين ممتعض ورافض وناقم على ما قام به حزب الله؛ لذلك فقد جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذى عقد فى ١٥ يوليو ٢٠٠٦ كى يعكس هذه المواقف؛ حيث شهد الاجتماع خلافات حادة بين تيارين أساسيين: **الأول:** تزعمته السعودية ويحمِّل «حزب الله» مسئولية ما حدث باعتباره لم يتشاور مع أحد من الدول العربية، ولا مع الدولة اللبنانية ذاتها، فى حين رأى **تيار آخر** قادته سوريا ضرورة دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية بلا حدود، وأن الوقت ليس وقت اللوم[٤٠]. وقد أصدر الاجتماع ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين، وسبل دعمهما والتحركات العربية لوقف العدوان، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلى، وتدعم الشكوى اللبنانية فى مجلس الأمن، ومطالبته باتخاذ قرار فورى بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلى.

ويمكن رصد ثلاث ملاحظات على هذه المرحلة؛ **أولها**: أنه لم يُدع خلالها إلى عقد قمة عربية لمناقشة الأوضاع، وذلك بالرغم من اشتداد وطأة الحرب، وتعرض الجنوب اللبنانى إلى موجات متلاحقة من التدمير، وبدا الأمر وكأن ثمة اعتقاد بأن القصف الإسرائيلى سينتهى خلال أيام قليلة؛ وهو ما لا يستدعى عقد قمة «طارئة» لمناقشة الوضع.

وهنا يتضح مدى عجز النظام العربى عن استيفاء إحدى أهم وظائفه؛ وهى سلامة أعضائه، وبدا الفشل قرينه؛ فهو لم يفلح فى منع الحرب فحسب، وإنما فشل أيضًا فى اتخاذ أى فعل من شأنه إيقافها. وكم كان محزنًا أن يسحب اليمن دعوته لعقد قمة عربية لمناقشة الوضع فى لبنان، بعدما بدا عقدها أكثر صعوبة.

والملاحظة الثانية: أنه بالرغم من الفشل فى القيام بتحرك جماعى؛ فقد فشلت أيضًا معظم التحركات القطرية فى وقف الحرب، ولم تفلح العلاقات الإستراتيجية بين بعض الدول العربية من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى فى تعطيل الحرب أو إعادة التفكير بشأنها.

أما الملاحظة الثالثة: فهى شيوع انطباعات حول رغبة بعض الدول العربية فى استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله فى المنطقة، خاصة فى ظل الحديث حول علاقاته القوية بإيران. وكان ملاحظًا أنه طيلة الأسبوع الأول للحرب لم تدع دولة عربية

لوقف فورى لإطلاق النار بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، وكانت النتيجة المنطقية لهذه الملاحظات أن وجدت إسرائيل غطاء عربيًا دعم موقفها فى الحرب على لبنان، فى حين ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت إلى تأييد بعض الدول العربية للحرب على حزب الله[٤١]. كما أعلن ذلك صراحة المندوب الإسرائيلى دان غليبرمان فى مجلس الأمن، والذى أعلن على رءوس الأشهاد أن شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على «حزب الله»، دون أن ينفى أحد ذلك[٤٢].

• المرحلة الثانية: التحرك على استحياء

لم يكن لأحد أن يتوقع الصمود الذى بدا عليه حزب الله فى المعارك الطاحنة مع إسرائيل، وبدا أن ثمة تحولاً قد بدأ يطرأ على الموقف العربى من الحرب، خصوصًا مع ضغط الشارع العربى، الذى وقف إلى جوار حزب الله بشكل لم يتكرر منذ أمد بعيد.

وكان ضروريًا على النظام العربى أن يدارى عوراته التى بدت طيلة المرحلة الأولى؛ فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بيروت فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، وذلك من أجل دعم خطة النقاط السبع التى سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذى عقد فى السادس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦.

وأمام كلمات السنيورة ودموعه خرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة السنيورة، وإرسال وفد «ترويكا» عربى إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسى/ الأمريكى الذى كان يتم تحضيره فى مجلس الأمن، والتحضير لقمة عربية دعت السعودية لعقدها فى مدينة مكة المكرمة.

وثمة ملاحظات أيضًا على هذه المرحلة: **أولها**: أن التحرك العربى قد جاء بعد مرور أكثر من عشرين يومًا على بدء الحرب على لبنان، وبعد أن فشلت رهانات البعض على سقوط المقاومة فى لبنان، واندحارها أمام العدو الصهيونى، وأيضًا لم يُدع إلى عقد قمة عربية «طارئة» لمناقشة الوضع.

ثانيها: أن هذا التحرك لم ينطلق من رؤية إستراتيجية معدة سلفًا للتعاطى مع الحرب ونتائجها، بقدر ما جاء فى إطار دعم خطة السنيورة، ولولاها لما تحرك العرب. **وثالثها**: أن الاجتماع لم يشر من قريب أو بعيد إلى ضرورة محاكمة إسرائيل على جرائمها فى لبنان،

وكانت آخرها مجزرة قانا «٢» التى وقعت فى الثلاثين من شهر يوليو؛ أى قبل عقد الاجتماع الوزارى بأسبوع.

وقد لعبت الدبلوماسية العربية دورًا ملحوظًا إبان هذه المرحلة، خصوصًا فى جلستى مجلس الأمن اللتين عقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس على صياغة القرار المذكور، وتم وقف إطلاق النار فيما يخص العمليات الهجومية بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى.

• المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب

وهى المرحلة التى يمكن التأريخ لها منذ سريان قرار مجلس الأمن ١٧٠١ فى الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لعقد اجتماع استثنائى لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وعقد الاجتماع فى العشرين من أغسطس للنظر فى إعادة إعمار لبنان. وقد بدت أجواء الانقسام مجددًا على الاجتماع الوزارى، وذلك على خلفية الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد، ووجه فيه انتقادات للعديد من الأنظمة العربية؛ لذا تجنب الاجتماع الحديث عن موعد عقد القمة الطارئة التى كانت قد دعت إليها السعودية، فى حين لم يحضر وزير الخارجية السورى وليد المعلم الاجتماع.

ولعل أهم الملاحظات التى يمكن تسجيلها على هذه المرحلة أنها لم تضع خطة «جماعية» محددة لكيفية المساهمة فى إعادة إعمار لبنان، وإنما جرى الحديث عن تعهدات قُطرية بذلك، كما أنه لم يتم التعهد من قبل أى دولة عربية بإمكانية المشاركة فى قوات الأمم المتحدة فى لبنان «اليونيفيل»، والتى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على زيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى(٤٣).

رابعًا: تقييم الموقف: لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟

حين يتم التطرق إلى تقييم الموقف السعودى من عملية حزب الله؛ إنما نقصد بذلك محاولة الإجابة على تساؤلين: **أولهما**: لماذا تصرفت السعودية على النحو الذى جاء به موقفها؟ وقد تمت الإجابة خلال الجزء الأول من هذه الورقة.

وثانيهما : ما هى الخيارات التى كان يمكن للسعودية اللجوء إليها، ولم تفعل؟ بكلمات أخرى هل كانت هناك بدائل أخرى كان يمكن للسعودية العمل بها دون إثارة العديد من علامات الاستفهام حول موقفها من حزب الله؟

وكما أوضحنا فى بداية هذه الورقة فقد فوجئ صانع القرار السياسى فى السعودية شأنه فى ذلك شأن الكثيرين بسرعة الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله، ويمكن تصور أنه لو تأخر هذا الرد أو لو لم يأخذ الشكل العنيف الذى بدا عليه منذ أول يوم للحرب؛ لاختلف رد الفعل السعودى على عملية حزب الله. وثمة مبررات يمكن سوقها فى هذا الصدد:

- **أولها** : أنها ليست المرة الأولى التى يقوم فيها حزب الله بعملية من نفس النوع؛ فقد سبقتها أخرى فى ٢٠٠٣، وربما كانت الأجواء مختلفة هذه المرة وتأتى بعد توتر الساحة اللبنانية الداخلية؛ إلا أن هذا لا يعنى شجب وإدانة العملية فى حال لم تقم الحرب.

- **وثانيها** : أن الموقف السعودى من مسألة تحرير الأراضى العربية المحتلة معروف وواضح، وهو دعم جميع أشكال المقاومة من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة فى لبنان وفلسطين والعراق، وبالتالى كان يمكن تصنيف عملية حزب الله فى خانة المقاومة لتحرير مزارع شبعا.

- **ثالثها** : أنه لا يعقل أن تتخذ السعودية موقفًا مناوئًا لحزب الله، ومنددًا بعمليته، إذا ما حدث نوع من القبول اللبنانى بها، وهو ما لم يتوفر بالطبع؛ لذا جاء الموقف السعودى على نحو ما رأينا.

بكلمات أخرى لو لم يتحول الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله إلى حرب حقيقية، ربما لاختلف الموقف السعودى من عملية حزب الله. أما وقد وقعت الحرب وانطلقت دانات المدافع الإسرائيلية تدك قرى الجنوب اللبنانى؛ فماذا كان يمكن للسعودية عمله لوقف هذه الحرب؟ هنا يمكن القول بأن ثمة خيارات طُرحت على المخيلة العربية، وكان للسعودية اللجوء إلى بعضها ولكنها لم تفعل، ويمكن استعراضها على النحو التالى:

• الخيار الأول: الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة

لم تدع أى دولة عربية لعقد قمة طارئة لبحث الحرب على لبنان باستثناء اليمن، التى دعت فى بداية العدوان إلى قمة طارئة؛ وذلك بموجب بروتوكول دورية القمة الذى يجيز عقد قمم طارئة فى حال حدوث مستجدات تتعلق بالأمن القومى العربى، وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء. والسؤال هنا: لماذا لم تدع السعودية إلى قمة عربية طارئة لمناقشة الوضع؟ وهو ما يثير علامات تعجب كثيرة حول أبعاد الموقف السعودى من حزب الله، وذلك على نحو ما أوضحنا آنفًا. بالطبع إذا كانت السعودية قد دعت إلى عقد قمة عربية فإن السؤال «ماذا يمكن أن تقدم القمة لوقف الحرب؟» كان سيثار حتمًا، بيد أن مجرد عقد قمة فى حد ذاته كان سيعيد الثقة للكثير من الشعوب العربية فى قدرة قادتها على الاتفاق على موقف موحد تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان.

بيد أن الأسوأ أن يتخيل البعض أن السعودية قد سعت إلى عرقلة جهود الدول العربية من أجل عقد قمة طارئة، وهو ما نفته السعودية عقب الاجتماع التاريخى لوزراء الخارجية العرب فى لبنان فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، بل ودعت إلى عقد قمة عربية فى مكة المكرمة.

• الخيار الثانى: تعليق العلاقات مع الولايات المتحدة

ربما يرى البعض أن تعليق السعودية علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو على الأقل التهديد به؛ كان يمكن أن يدفع واشنطن للضغط على إسرائيل من أجل وقف الحرب. بيد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن أى دولة أخرى تحظى بنفس العلاقة مع الولايات المتحدة يمكنها أن تقبل بمثل هذا الخيار؛ كمصر والأردن والكويت. ويمكن القول إن السعودية تحركت قدر المستطاع من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية بكافة السبل الدبلوماسية ولكن دون جدوى. وفى هذا الصدد لا يمكن لأى جهة أن تحدد ماهية المصلحة القومية لدولة ما، كما أنه لا يمكن أيضًا لأى قوة سياسية أن ترسم لغيرها من الدول والقوى الدور الذى ينبغى عليها القيام به.

• الخيار الثالث: استخدام سلاح النفط

فى كل مرة تقع أزمة عربية، خصوصًا فى العلاقة مع الولايات المتحدة؛ يجرى الحديث عن استخدام سلاح النفط، وقطع الإمدادات عن الدول الغربية. وقد أثير الحديث حول هذا الموضوع مجددًا إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولم يكن أمام وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل سوى الرد بأنه «يستبعد أن تستخدم أى دولة عربية سلاح النفط للضغط على المجتمع الدولى لاتخاذ موقف تجاه الوضع فى لبنان.. وإن أول من سيتضرر من ذلك هو المواطن العربى»(٤٤).

وإذا كان الخياران الثانى والثالث يبدوان كما لو كانا بمثابة انتحار «سياسى» للسعودية، إلا أن الخيار الأول لم يكن يتطلب تضحية كبيرة، وكان يمكن له أن يحفظ ماء الوجه إزاء محاولات التقليل من الدور السعودى فى دعم القضايا العربية.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب

منذ انتهاء الحرب على لبنان، والسعودية تسعى للعب دور مؤثر قد يعيد الهدوء إلى الساحة اللبنانية. وحسبما يرى البعض فإن السعودية تبذل حاليًا جهودًا مكثفة لتهدئة الأجواء بين أطراف الأزمة التى تعصف بلبنان هذه الأيام. وقد كان ثمة اعتقاد بأن الموقف السعودى من الحرب على لبنان سيؤدى إلى إدخال السعودية إلى حلبة التحالفات داخل لبنان، وبالتالى يدفعها إلى أن تكون مع بعض الأطراف مقابل أطراف أخرى.. ستجد نفسها مع قوى ١٤ آذار، وخاصة تيار المستقبل، فى مواجهة قوى ٨ آذار، وتحديدًا «حزب الله».

وقد تعزز هذا الاعتقاد مع التوتر الذى أصاب العلاقات السعودية السورية أثناء الحرب وبعدها، وخصوصًا فى أعقاب خطاب الرئيس السورى الذى جاء بعد انتهاء الحرب وتحدث فيه عما أسماه بـ«أنصاف المواقف وأنصاف الرجال».

وقد أبقت السعودية على قنوات اتصال مفتوحة مع منظمة «أمل» و«حزب الله»، ومحاولات بالمثل مع الجنرال ميشيل عون، باعتباره أحد أطراف المعارضة؛ كما كانت هناك اجتماعات متكررة وطويلة أحيانًا بين السفير السعودى فى بيروت عبد العزيز خوجة، والأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله؛ وهو اللقاء الذى رآه البعض محاولة لإعادة العلاقات بين الطرفين على ما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة.

وكما أثير فى الصحف فإن الجهود السعودية كانت تتركز بشكل أساسى على تحقيق حد أدنى من التوافق بين أطراف الأزمة اللبنانية، بما يمكن من التوصل إلى الحل المنشود. بعبارة أخرى تسعى السعودية إلى إيجاد شىء من التوازن بين مصالح الأطراف بحيث يفرض على كل منها تقديم بعض التنازلات كوسيلة لتحقيق الالتقاء حول الحد الأدنى المطلوب(٤٥).

بيد أن السؤال هنا: هل بقى هناك شىء من التوازن (وأقصد بذلك توازن المصلحة) فى الساحة اللبنانية بحيث يمكن التعويل عليه؟ مسار الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب الإسرائيلية الأخيرة؛ يشير بشكل متصاعد إلى أن تقاطع المصالح السياسية للأطراف اللبنانية يتضاءل بشكل سريع، وأن توازنات المصلحة فيما بينها تتآكل بشكل مستمر.

حتى نقطة الخلاف الرئيسة بين الأطراف اللبنانية ليست محل اتفاق؛ فبالنسبة للمعارضة وخاصة «حزب الله» تتمثل هذه المسألة فى مقترح «الحكومة الوطنية»، و«حزب الله» يصر على هذه الفكرة ليس فقط كمخرج؛ بل كحق سياسى مشروع. وبما أنها كذلك فإن رفض أو ممانعة الأكثرية حيالها يعنى إصراراً على الاستئثار بالسلطة، وانصياعًا وراء الضغوط الأمريكية.

وبالنسبة للأكثرية يأتى موضوع المحكمة الدولية ليصبح هو نقطة الخلاف الرئيسة، وأن إصرار المعارضة وخاصة «حزب الله» على فكرة الحكومة الوطنية يأتى بغرض فرض ما أصبح يعرف بالثلث المعطل. والمقصود بذلك أن المعارضة تريد أن تحصل على ثلث المقاعد الوزارية زائد واحد، لتحصل بذلك على قوة الفيتو داخل الحكومة. والهدف حسبما تظن الأكثرية هو تعطيل المحكمة الدولية، وربما تفجير الحكومة من الداخل، ومن ثم قتل فكرة هذه المحكمة، أو إضعافها إلى درجة لا تستطيع معها أن تصل إلى الحقيقة وراء اغتيال الحريرى.

وأمام هذه التحديات يجوز التساؤل حول ماهية الدور الذى تسعى السعودية إلى القيام به لإصلاح ما أفسدته خبرة الشهور الثلاثة الماضية؟ وما مدى إمكانية نجاح الدور السعودى فى إيجاد مخرج للمأزق اللبنانى؟

الهوامش :

١ ـ إدوارد سعيد، حال العرب، جريدة الحياة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣ .

٢ ـ يشير الرأى الغالب فى تقييم الموقف العربى من غزو العراق إلى أنه فاق كل التوقعات سوءًا وتدنيًا عن المعايير القومية والقطرية، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع : د. أحمد يوسف أحمد، «النظام العربى وتحدى البقاء»، ضمن ملف «تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق»، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٦، العدد ٢٩١، (مايو ٢٠٠٣)، ص ٦٨ .

٣ ـ وقعت الحرب الأولى عام ١٩٨٢ عندما احتلت إسرائيل الجنوب اللبنانى، ولم تخرج منه إلا عام ٢٠٠٠ .

٤ ـ طالع نص البيان فى جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩١، تاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ للاطلاع على نص كلمة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل يرجى مراجعة محاضر اجتماعات الجامعة العربية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٦، وجريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩٢، بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٦ ـ للاطلاع على نص البيان راجع : جريدة الأهرام، عدد ٤٣٥٢٧، بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٧ ـ جمال خاشجقى، «متى أخطأت المملكة فى حق لبنان؟»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٩، ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ .

٩ ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١١ ـ الشرق الأوسط، عدد ١٠١٠٧ بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

١٢ ـ جريدة السفير ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ جريدة الحياة، ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

14- Saudi Arabia grants Lebanon USD 50 million ،Morocco Times.com ،7/16/2006.

١٥ ـ جريدة الحياة، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

16- at : www.un.org, World Food Programme.

١٧ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٩ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

* اتفاق الطائف هو الاتفاق الإقليمى الذى تم بموجبه وضع نهاية للحرب اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا من الزمن، فقد وضع اتفاق الطائف بنودًا كثيرة وعديدة لحياة سياسية واجتماعية جديدة فى لبنان، عرفت فيما بعد بمرحلة ما بعد الحرب، وكان تعديل أو تغيير المناهج الدراسية جزءًا أساسيًا من بنود اتفاق الطائف الشهير الذى رعته المملكة العربية السعودية. وقد حدثت عدة تعديلات لاحقة على الاتفاق معظمها تخص المصالح السورية، ويمكن ملاحظتها فى النص المعدل : «تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية فى جميع الأماكن؛ حيث توجد القوات السورية فى فترة زمنية محددة، أقصاها ستة أشهر، تتجمع خلالها القوات السورية، وتتمركز فى منطقة البقاع». واستبدل بالنص : «تقوم.. فى فترة زمنية محددة، أقصاها سنتان، تقرر الحكومة

السورية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية فى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى، فى ضهر البيدر، حتى خط حمانا/ المديرج/ عين دارة، وفى نقاط أخرى».
وتضمن الاتفاق مشروع إصلاح سياسى يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى البلاد، والتوازن بين المسيحيين والمسلمين، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبنانى بقواتها الذاتية، وتحرير لبنان من الاحتلال «الإسرائيلى»، عبر تنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولى، المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، وتنظيم علاقات لبنان بسوريا، وحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة، وحلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين، وغيرها من البنود التى نظمت الحياة السياسية العامة فى لبنان وأخمدت الحرب الأهلية، ولكن إلى حين؛ إذ تشهد الساحة اللبنانية اليوم تصعيداً على خلفية هذا الاتفاق الذى لم يطبق فى الكثير من بنوده، كما أنه تعرض للانتهاك بتعديله أكثر من مرة ولأسباب سياسية، آخرها تعديل الدستور اللبنانى للتمديد للرئيس اللبنانى الأخير إميل لحود لفترة رئاسية جديدة ولثلاث سنوات، كما حصل من قبل ولعدة مرات، وذلك إلى أن تم اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، وانسحبت القوات السورية من لبنان وتداعت الأحداث حتى وصلت إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ . للمزيد حول هذا الموضوع راجع: لهيب عبد الخالق، اتفاق الطائف أخمد الحرب الأهلية إلى حين، جريدة البيان الإماراتية، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٢٠ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٢١ ـ مضاوى الرشيد، «المعادلة الصعبة فى حسابات النظام السعودى»، جريدة القدس العربى، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٢ ـ طارق الحميد، ضد المغامرين أم الشيعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٤، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٣ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، مرجع سبق ذكره.

٢٤ ـ راجع موقع سى إن إن العربية على الرابط:
http://arabic.cnn.com/2006/lebanon.escalation/8/2/fatwa.hezbullah/index.html

٢٥ ـ مأمون فندى، من الرأس: لبنان أم حزب الله؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٠٠، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٥، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ هدى الحسينى، الموقف السعودى ينتشل لبنان من الفخ السورى/ الإيرانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩١، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ راجع نص الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد فى مجلس الشعب السورى فى الخامس عشر من أغسطس، راجع جريدة الحياة، العدد ١٠١٢٣، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ المرجع السابق.

30- Nawaf Obaid ،Region in Crisis: Saudi Arabia's Critical Role in Lebanon ،SUSRIS Publications ،August 8 ،2006.

وفى هذا الصدد أيضاً راجع: جمال خاشجقى، «الهلال الشيعى» فى المنطقة . . . حقيقة أم وهم؟، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٢٥٩) ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣١ـ ينتشر الشيعة بأعداد متفاوتة فى مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، لكن نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسى هو شرق الجزيرة العربية، أو ما كانت تعرف قديمًا بالبحرين التى تشمل تاريخيًا أوال (مملكة البحرين حاليًا) والخط (القطيف) وهجر (الأحساء). وتاريخ التشيع فى المنطقة قديم، وبعضهم يعود به إلى عهد الإمام على بن أبى طالب الخليفة الرابع. وقد أنجبت المنطقة العديد من الصحابة والتابعين والشعراء المبرزين، وتميزت المنطقة (البحرين القديمة) باندلاع الثورات والانتفاضات المبكرة ضد الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، والتى تكللت بسيطرة القرامطة فى نهاية القرن الثالث الهجرى، التى جعلوها قاعدة لحكمهم ومنطلقًا لحملاتهم ضد المراكز والعواصم العربية (العراق والشام ومصر)، واستمرت سيطرتهم قرابة ١٥٠ عامًا.

الشيعة موجودون فى مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة؛ ففى المنطقة الشرقية يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان، وهم مذهبيًا ينتمون إلى الإمامية (الجعفرية)، وكذلك الأمر ينطبق على شيعة المدينة (النخاولة)، بل إن الأشراف وهم سادة بنى هاشم فى المدينة ومكة، وينحدر من سلالتهم الأسرتان الهاشمية والعلوية الحاكمتان فى الأردن والمغرب؛ كانوا ينتمون (وبعضهم لا يزال) للمذهب الشيعى. كما أن هناك وجودًا شيعيًا بين قبائل حرب وجهينة (الحروب) وفى منطقة ينبع البحر، وهم من الشيعة الكيسانية. أما الشيعة «الإسماعيليون» فينتشرون فى الجنوب، وبخاصة فى نجران بين قبائل يام، كما ينتشر الشيعة «الزيود» فى مناطق عدة من المنطقة الجنوبية والغربية.

ومع أهمية الوجود الشيعى فى المملكة؛ حيث تقدر نسبهم من ١٠ إلى ١٥٪ من العدد الإجمالى للسكان المحليين البالغ حوالى ٢٢,٥ مليون نسمة؛ فإن المسألة الشيعية ارتبطت على الدوام بوجود الشيعة فى المنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وقبل كل شىء تتمثل أهمية العامل الشيعى فى الحياة المعاصرة للمملكة العربية السعودية فى كون المنطقة الشرقية تحتوى على أكبر مخزون نفطى فى العالم (٢٥٪ من إجمالى الاحتياط العالمى) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز.

أما على الصعيد الجيوسياسى والعلاقات الثقافية والعائلية والمذهبية؛ فإن شيعة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعى «الكثيف» فى المناطق المجاورة مثل العراق وإيران والشام والكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج العربى، لكن هذا التواصل والتداخل لا يعنى بأى حال تبعية شيعة المملكة لمركز أو دولة «معينة» أخرى من منطلق ولاء سياسى ومذهبى. فتاريخ التشيع فى الجزيرة يعود إلى حوالى ١٤٠٠ سنة، فى حين أن إيران الشيعية المعاصرة يعود وجودها إلى حوالى ٥٠٠ سنة (الحكم الصفوى). وفى الواقع فإن علماء الشيعة من البحرين (التى تشمل القطيف والأحساء) كانوا يمتلكون حوزتهم (مدارسهم) الدينية الخاصة منذ زمن سحيق. وقد أطلق على مدينة القطيف مسمى «النجف الصغرى» لكثرة الحوزات الدينية فيها، واستمرت هذه الحوزات تعمل بنشاط حتى بدايات قيام الحكم السعودى (الدولة الثالثة). للمزيد راجع، نجيب الخنيزى، النشاط السياسى للشيعة فى السعودية، موقع الجزيرة نت على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78043615-9EE9-4403-8C01-A60FF61A98C3.htm.

كما يمكن مراجعة الدراسة الوثائقية الهامة لمجموعة الأزمات الدولية "ICG" بعنوان:

The Shiite Question in Saudi Arabia ،Middle East Report ،N. 45 ، 19 September 2005.

٣٢ـ جريدة الحياة، ١٧/٧/٢٠٠٦.

٣٣ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٥، ٤/٨/٢٠٠٦.

٣٤ـ جريدة الرياض، العدد ١٣٩٨٢، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ .
٣٥ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٦، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٦ـ خليل العنانى، «النظام العربى من البنيوية إلى التفكيك»، مجلة شئون عربية، عدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٦٥ .
٣٧ـ د. أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على العالم العربى»، (فى) احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا، مرجع سابق، ص ٣٢١ .
٣٨ـ د. أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية»، (فى) الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف)، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٣٩ـ ٤٠ .
٣٩ـ جريدة الشرق الأوسط، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٠ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ١/ ٨/ ٢٠٠٦ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B656617C-839A-484D-B580
CCDE85B14DEA.htm
٤١ـ د. محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربى مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٢ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٣ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٠، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٤ـ د. خالد الدخيل، «الدور السعودى أمام التوازنات الطائفية فى لبنان»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٤٦٠) ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٦ .
٤٥ـ المرجع السابق.

obeikan.com

١٥ ـ الموقف السورى من الحرب :
نحو إعادة إحياء الدور الإقليمى

د. رضوان زيادة (*)

مقدمة

خرجت سوريا من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية المتنافرة التى امتدت منذ انقلاب حسنى الزعيم الأول فى عام ١٩٤٩، وحتى «الحركة التصحيحية» فى عام ١٩٧٠، كما خرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضًا بشعبية ورمزية لم يكن ليحظى بها رئيسٌ لسوريا من قبل، وساهم ذلك كله فى تحويل سوريا من موقع يتنافس عليه الجميع إلى لاعب يطلب ودَّه الجميع، فسوريا بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها فى داخلها، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التى كانت تتنافس عليها[١]، وهذه هى الفرضية الرئيسة التى عمل الباحث الإسرائيلى موشيه ماعوز جاهدًا فى كتاباته على إثباتها؛ حيث يلخص تطور تحول الدور السورى كالتالى: «لقد تحولت سوريا تحت قيادة حافظ الأسد من بلد ضعيف هشٍّ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، فسوريا التى كانت لعقود متتالية هدفًا لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية؛ أصبحت بقيادة الأسد إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذًا وتأثيرًا»؛ وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو الهول دمشق»[٢].

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد لكى يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية، سيما أثناء جولات كيسنجر المكوكية، وزادت من حضوره ورمزيته إلى

(*) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

أن استطاع أن يستثمرها بنجاح فى تعزيز سلطته، وضمان استقراره؛ فبعد عودة القنيطرة «المحررة» عن طريق اتفاقية فصل القوات؛ ذهب بنفسه ليرفع العلم السورى فوقها دليلاً على استعادتها، وستصبح هذه الصورة رمزًا يتكرر يوميًا ويتابعه السوريون باستمرار، أما النظام الرسمى فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرينيين» فى إشارة إلى «حركته التصحيحية» فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٠ التى تمكّن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم فى سوريا، وتشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ الحرب التى خاضها الأسد بطموحٍ لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمى الجديد الذى كان على سوريا أن تلعبه مستقبلاً فى زيارة نادرة إلى لبنان فى ٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان اللقاء فى مدينة شتورة على الحدود السورية/ اللبنانية؛ وذلك بهدف تأكيد سوريا على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولم يكد يمضى ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥[٣]، ودخلت لبنان مرحلةً من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتبدلة أنهت تمامًا سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. ولقد كان التدخل السورى السياسى مبكرًا بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة؛ فلبنان لا تمثل فقط عمقًا إستراتيجيًا لسوريا؛ وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزءٌ من الإستراتيجية السورية التى اتبعها الأسد للحفاظ على التوازن مع الصراع العربى/ الإسرائيلى، خاصة وأن لبنان تأخذ موقعًا حساسًا بالنسبة لكلٍّ من سوريا وإسرائيل. وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل فى لبنان لعوامل إستراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية؛ فإن التدخل العسكرى السورى كان حقيقة متأخرًا عن بداية اندلاع الحرب الأهلية؛ حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسيًا، وقد لعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دورًا نشطًا من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون بـ«الوالى»، وأصرّ الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحى المارونى وبين الحركة الوطنية اللبنانية؛ وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية فى ١٤ شباط/ فبراير[٤] ١٩٧٦.

استمر التصعيد الإسرائيلى المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفى فيها، خاصةً وأن كلَّ عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين فى لبنان، وكان الموقف ينقسم

بشأنها فى لبنان إلى خصمين: الطرف المسيحى كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة الفلسطينيين كى لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضى اللبنانية، فى حين أن الطرف المسلم واليسارى الذى تزعمه الراحل كمال جنبلاط[٥] بامتياز كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبنانى ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردًا على العمليات الفدائية التى قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة؛ مما أشعر وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدٍّ لها، وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيس الذى طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ فى دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها فى دمشق ريتشارد مورفى بأن إسرائيل قد تضطر للتدخل فى لبنان لوضع حدٍّ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية. شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلى فى الاستيلاء على أراض جديدة لم ينته بعد، وما عزّز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلى المنتخب حديثًا فى تلك الفترة كان إسحاق رابين؛ وهو «بطل» حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

رغم ذلك فقد كان الأسد مترددًا فى الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التى كان ينقلها السفير الأمريكى لدى دمشق (ريتشارد مورفى)، وأخطرها كان فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الذى حذّر صراحة بأن «إسرائيل تعتبر أى تدخل أجنبى (سورى) مسلح فى لبنان تهديدًا خطيرًا للغاية».

كانت الحسابات الدولية تديرها الولايات المتحدة بمفردها؛ ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتى كان ينحصر فى المساندة المعنوية لجنبلاط، وقد تحفظت على التدخل السورى فى لبنان لمواجهته، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التى عرف الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق/ موسكو فى أول لقاء له مع بريجينيف فى موسكو، وهكذا فقد اتفقت بشكلٍ نادر المصالح الأمريكية مع السورية فى ضرورة التدخل السورى فى لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية فى لبنان، وبالمقابل حافظت سوريا فى تدخلها العسكرى على الوجود المسيحى الماروني الذى كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سمى اتفاقية «الخط الأحمر»؛ الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة، والتى لا تعترف بوجودها سوريا، ولا تصدّق ما جاء فيها، وتقضى هذه الاتفاقية كما جاء فى رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلى إيغال آلون إلى

كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السورى فى البحر والجو محدودًا، ولا يتجاوز شمالى خط صيدا/ جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية فى أجزاء من لبنان[٦].

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السورى فى لبنان لم يكن معبدًا تمامًا؛ حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيسًا للجمهورية فى آيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد فى النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين، وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية فى سوريا جلسةً حادة وتضاربًا بالكراسى بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضَّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان[٧]، لكن القيادة اتخذت فى النهاية قرارها بالتدخل فى لبنان على اعتبار أنه «واجبٌ قومى» للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبى، وأرسل الأسد على الفور فى ١ آيار/ مايو ١٩٧٦ قوةً مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندى مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان، وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار فى مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين فى مدينة زحلة الواقعة فى وادى البقاع[٨]، لكن تدخل الأسد هذا الذى قدِّر له فى البداية أن يكون محدودًا امتدَّ شيئًا فشيئًا فى الأراضى اللبنانية، وأخذ شكلاً مأساويًا فى أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦، عندما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية فى ميناء صيدا فى الجنوب وحوله، وعندما وقعت الدبابات السورية فى كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصيًا لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن معركة صيدا لم تكن النهاية، بل كانت بداية التورط السورى الحقيقى فى الحرب الأهلية اللبنانية؛ ذلك أن سوريا بعدها لم تعد راعيًا إقليميًا للبنان؛ بل أصبحت للأسف طرفًا فى هذه الحرب التى ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر»، التى حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه دانى ثلاثين ألفًا من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة حتى سقط المخيم فى النهاية فى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على مذبحة وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدنى قضى معظمهم نحبهم ذبحًا على أيدى «جيش النمور»[٩].

أثار التدخل السورى فى لبنان لتأييد الطرف المسيحى على حساب الطرف الفلسطينى ـ فى وجه الأسد ـ عاصفةً من الرفض ممزوجة بالغضب، وزالت عن الأسد تلك الصورة التى استحقها بجدارة عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣؛ صورة الزعيم الذى يحرص على مصالح أمته العربية، ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربى فى وجه العدو الصهيونى؛ فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبيةً على مستوى العالم العربى، كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعى للزعيم الممجد فى الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخليًا وعربيًا ودوليًا، غير أن كلَّ ذلك لم يكن ليُثنى الأسد عن تدخله الذى رأى فيه «واجبًا قوميًا»، وسيسعى فيما بعد لإضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذى عقد فى الرياض فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية»؛ مما اعتبر نصراً دبلوماسيًا للرئيس الأسد الذى حصل أيضًا على دعم مادى من كلٍّ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربيًا بعد مؤتمر القاهرة فى ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦؛ فأقرت جامعة الدول العربية نهائيًا حسم قوات الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠ ألف جندى بمشاركة عدد من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سوريًا[١٠].

كانت لبنان إذًا بداية الدخول السورى الصريح فى اللعبة الإقليمية، ثم سيطرت عليها بشكل كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩٠؛ إذ أدرك أن هدفه فى تحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة فى الاتحاد السوفيتى حليفه الرئيس؛ فتكيَّف بشىء من الحذر مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة، لكنه لم يتخلَّ عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول فى مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزز من قوة سوريا على الردع هو احتفاظها بقواتها فى الأراضى اللبنانية، ووضعها فى مواقع عسكرية إستراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية فى حال نشوب أى هجوم إسرائيلى مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد فى تخطيطه الإستراتيجى للصراع مع إسرائيل من تحقيق «التوازن الإستراتيجى» من طرفٍ واحد، إلى إثبات «قدرة الردع العسكرية» من طرفٍ واحد

أيضًا، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التى احتفظت معها سوريا بعلاقات سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد فى المقابل من استثمار حرب الخليج للحصّول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقن أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍّ عادل وشامل ودائم فى المنطقة للصراع العربى/ الإسرائيلى، وهو ما شجعه على الاستجابة للرغبة الأمريكية فى تكوين حلف دولى ضد العراق على أمل أن تُتَرجم هذه الرغبة لاحقًا بعرفان للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التى قطعتها لسوريا ولغيرها من أطراف الصراع فى منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على مصالحه فى لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرح لتغيير الخارطة الإقليمية بشكل يوظفه باستمرار لدى كل مرة يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة، فعقب قمة شرم الشيخ فى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذى ظلّ لأكثر من عشرين عامًا الميدان الذى ألحق فيه الأسد الهزيمة بعدد كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا بدءًا من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، ومرورًا بمبادرة ريغان ١٩٨٢، فخطة شولتز ١٩٨٧، وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات عام ١٩٩٣[١١].

أولاً: الصراع السورى/ الإسرائيلى على الجبهة اللبنانية

كانت حكومة إسحاق رابين آنذاك قد بدأت فى عام ١٩٩٣ تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق على الجنوب اللبنانى؛ حيث شنّت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، واستمرت لسبعة أيام عقابًا على الغارات المتتابعة التى قام بها حزب الله على الشريط اللبنانى المحتل الذى تعتبره إسرائيل حزامًا أمنيًا لها، فى حين يعتبره اللبنانيون والسوريون «المنطقة غير الآمنة»، وقد شملت العملية مناطق كثيرة فى الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، وكانت نتائج هذه العملية ١٣ قتيلاً و٥٠٠ جريح، وشملت ١٢٠ قرية دُمِّر فيها ١٠ عشرة آلاف منزل، وبلغ عدد المشردين ٣٠٠ ألف، كما دمرت منشآت عامة مدنية كالمدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه، أما على الجانب الإسرائيلى فقد بلغت الخسائر مقتل ٢٦ جنديًا فقط و٦٧ جنديًا جريحًا، كما أعلن عن ذلك الناطق باسم الجيش الإسرائيلى[١٢]، ولم يكن لهذه العملية أن تتوقف إلا بعد

التوصل إلى «تفاهم» شفهى غير مكتوب أصبح يعرف «بتفاهم تموز/ يوليو»، يقضى بوقف حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل فى مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين، وقد تم التوصل إلى هذا التفاهم بعد وساطة أمريكية بين الطرف السورى واللبنانى من جهة، والطرف الإسرائيلى من جهة أخرى[١٣]؛ حيث أصر السوريون حينها والرئيس حافظ الأسد بشكل خاص على حق حزب الله فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى فى بلاده، وعلى الحظر أن يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قبل الطرفين معًا.

أدرك رابين أنه إذا أصر على موافقة سوريا على هذا التفاهم؛ فإن عليه أن يقبل بهذه الشروط؛ ولذلك أخبر دنيس روس المبعوث الأمريكى الخاص بعملية سلام الشرق الأوسط موافقته على الشروط شرط الموافقة السورية، وحين أعلن الأسد موافقته نشأ ما سمى بتفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣.

لقد اعتبر الإسرائيليون هذا التفاهم نصرًا لهم، خاصة وأنه يضع على عاتق السوريين المسئولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمحافظة على الشروط التى ستمكن من تحقيقه، ورأوا أنه يتيح لقواعد حوار جديدة مع سوريا ولبنان، بما يدفع عملية السلام قدمًا إلى الأمام على حد تعبير أورى ساغى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية فى تلك الفترة[١٤]، وكانت فرصةً مناسبة لرابين أيضًا أن يمتدح السوريين على وفائهم بالتزاماتهم سواءً أكانت شفهية أم مكتوبة، أما الأسد فقد كان رأيه فى التفاهم مختلفًا تمامًا؛ إذ اعتبر أن «الاتفاق محدد جدًا ومحدود جدًا، يتوقف العدوان الإسرائيلى فتتوقف صواريخ الكاتيوشا، أخذًا بالاعتبار أن الكاتيوشا استُخدمت للرد، ولم تكن هى السبب، بل الذريعة، كما حاولوا أن يوُهموا العالم»[١٥]، وكان وزير الخارجية السورى حينها فاروق الشرع صريحًا تمامًا؛ إذ رأى أن «العدوان الأخير على لبنان يمكن حسبما نعتقد أن ينسف عملية السلام برمتها، ولسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد المدافع الإسرائيلية»[١٦]، وعندما ارتبك المسئولون اللبنانيون وأعلنوا عن انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب عادوا بعد اللقاء مع الأسد فى ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ ليُعلنوا أن «لا وجود للجيش اللبنانى فى الجنوب، وأن ذلك سببه إرباك وتسرع وارتجال». وقد «استطاع الأسد أن يحفظنا من إرباكنا، ويخرجنا من تسرعنا، ويعيد الأمور إلى مسارها»[١٧]، وهكذا فلم يكن الأسد ليسمح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تغيِّر حساباته الإستراتيجية

فى الجنوب؛ لذلك أصرَّ الأسد على دور المقاومة فى الجنوب اللبنانى، وقد حصلت بعد هذا التفاهم غير المكتوب على شرعية الدفاع عن الأراضى اللبنانية المحتلة؛ الأمر الذى كانت تستثمره باستمرار فى إرهاق الجيش الإسرائيلى؛ حيث خسر الجيش الإسرائيلى ٩٩ جنديًا فى المنطقة الحدودية منذ عام ١٩٨٥؛ أى فى وقت انسحاب إسرائيل لهذه المنطقة واحتلالها لها حتى تموز/ يوليو١٩٩٣[١٨]، ورغم أن الرقم ضئيلٌ بالمقارنة مع خسائر اللبنانيين إلا أنه كاف لإشعار الإسرائيليين بعدم الأمان، خاصة فى ظل اهتمام إعلامى ووجود رفض شعبى إسرائيلى لبقاء الاحتلال فى الجنوب اللبنانى.

ولذلك فإن الإسرائيليين دائمًا ما كانوا يحملون سوريا المسئولية عن تصاعد عمليات حزب الله فى الجنوب، وكانوا فى بعض الأحيان يعتبرون أنها تتم برغبة من الأسد أو بموافقة شخصية منه؛ ولذلك غالبًا ما كان يتم مناقشة التوتر فى الجنوب اللبنانى فى جلسات المحادثات السورية/ الإسرائيلية؛ الأمر الذى كان السوريون يرفضون مناقشته باستمرار لأنه يتعلق بالوفد اللبنانى[١٩]، ورغم استمرار المفاوضات فإن الجبهة فى الجنوب اللبنانى لم تهدأ أبدًا، بل كانت تشهد أحيانًا تصعيدًا يُنذر بأزمة سورية/ إسرائيلية لا حدود لها، فلم يكن الأسد بوصفه سياسيًا واقعيًا يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية؛ بل كان يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحققت الدعم العربى والدولى لسوريا؛ فإنها تشكل أداةً لا غنى عنها فى المواجهة مع إسرائيل، سيما وأن الدبلوماسية مكنت إسرائيل من قبل من الإفلات من عواقب عدوانها المتكرر على العرب[٢٠]؛ ولذلك فقد كان الإسرائيليون يتلقون ضربات موجعة فى الجنوب اللبنانى، فى الوقت نفسه الذى كان السوريون يتحدثون معهم عن السلام الكامل، فضلاً عن أن الأسد كان بارعًا فى الدمج بين الدبلوماسية والضغط؛ فقد كان يرى أن الانسحاب من الأراضى المحتلة يجب أن لا يتم التفاوض عليه أصلاً؛ لأنه حسب قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن لجوء الأسد إلى التفاوض إلا بعد إدراكه أن استرجاع هذه الأراضى عن طريق الحرب أصبح متعذرًا وغير ممكن؛ ولذلك فقد كان يعتبر أن الهجمات التى يقوم بها حزب الله مقاومة مشروعة لا يجوز التشكيك أبدًا فى شرعيتها أو وطنيتها؛ بل يجب دعمها واحتضانها حتى تحقق أهدافها.

وحين بدأت إسرائيل عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب» فى نيسان/ إبريل ١٩٩٦، وقد هدفت هذه العملية إلى إنهاء الهجمات التى يقوم

بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى (حيث تصاعدت هجمات حزب الله فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ ضد جيش لبنان الجنوبى والقوات الإسرائيلية المتواجدة والمحتلة فى الجنوب اللبنانى)؛ حاولت حينها الولايات المتحدة أن تدفع كلا من سوريا وإسرائيل إلى تهدئة الأمور معتبرةً أن التصعيد ليس فى مصلحة الأطراف جميعًا، ونقل السفير الأمريكى فى إسرائيل مارتن أنديك رسالة إلى بيريز يطلب منه فيها أن تمتنع إسرائيل عن أى عمليات عسكرية فى جنوب لبنان[٢١]. فى نفس الوقت لم يكن الأسد راغبًا فى التصعيد بالرغم من العزلة الدولية التى أقيمت حوله بعد قمة شرم الشيخ التى كان من وظيفتها «إدانة الإرهاب» بعد عمليات حماس داخل إسرائيل، وهو ما رفضته سوريا وامتنعت عن المشاركة فيها.

بعدها شعر الأمريكيون أن من واجبهم إخراج الأسد من عزلته؛ لأن إحساسه بذلك من شأنه أن يقلب الأمور رأسًا على عقب، لكن إسرائيل بدأت عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»؛ وذلك بدءًا من ١١ نيسان/ إبريل، وامتدت حتى ٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦، ولقد هدفت هذه العملية إلى تحقيق عدد من الأهداف: **أولاً**: تحسين الوضع الانتخابى لبيريز، خاصة وأن استطلاعات الرأى أصبحت تعطيه نسبة متدنية مقارنة بخصمه الليكودى نتنياهو، **وثانيًا**: تعديل تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣ لمصلحة إسرائيل، عن طريق إنهاء الهجمات التى يقوم بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى، **وثالثًا**: محاولة إسرائيل القفز مباشرة باتجاه خطة سلام إسرائيلية/ لبنانية دون المرور بسوريا تكفل إعادة انتشار الجيش اللبنانى فى المناطق التى يشغلها حزب الله فى ذلك الوقت[٢٢]؛ لذلك بدأت الطائرات الإسرائيلية بغارات مستمرة على منطقة صور، ثم توسعت هذه الغارات فى الأيام التالية لتشمل منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، وبانتهاء العملية كانت الغارات قد شملت ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء ودور عبادة، وأدى ذلك إلى استشهاد ١٥٣ مدنيًا و٥ عسكريين سوريين، و١٣ مقاتلاً من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيًا و٩ عسكريين بما فيهم ضحايا مجزرة قانا[٢٣]، التى لعبت دورًا حاسمًا فى إنهاء العملية باكرًا؛ حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية فى ١٨ نيسان/ إبريل مبنى تابعًا للأمم المتحدة كان قد لجأ إليه أكثر من ١٠٠ مدنى لبنانى معظمهم من العائلات والنساء والأطفال؛ مما أدى إلى حرق المبنى وسقوط ما يقرب من ١١ شهيدًا و١٢٩ جريحًا، لكن وبرغم هذه المجزرة استمرت

الطائرات الإسرائيلية بعملها الهجومى، فى حين ظهر بيريز على شاشة التلفزيون الإسرائيلى ليعلن أن مبنى الأمم المتحدة قُصف عن طريق الخطأ، وأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يكن يعلم بتجمع للمدنيين هناك[٢٤]. . وأثناء مناقشته للموقف اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلى أن قرار القصف كان له ما يبرره؛ فمعظم الضربات دقيقة وأصابت أهدافها، وإن كانت بعض القذائف للأسف قد حادت عن الهدف، وحتى لو كنا قمنا بتصوير المخيم قبل ساعات من القصف لما كان فى وسعنا رؤية اللاجئين لأنهم كانوا فى حظيرتين مسقوفتين[٢٥]. . لقد تحولت العملية العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزق موحل لم يعرف بيريز كيف يخرج منه، خصوصًا بعد مجزرة قانا[٢٦]، فقد خسر التأييد العربى والدولى الذى حصل عليه فى قمة شرم الشيخ، وبعد أن كان يشترط على الأسد شروطًا لاستئناف المفاوضات؛ فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التى فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجددًا إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله فى شرم الشيخ؛ فوزراء خارجية كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا كلهم بدءوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار، «لكن لا شىء يدعو للعجلة» كما أخبر أحد زائريه؛ وهو ما كان يثير استياء بيريز وحنقه؛ وكأن الأسد يريد بذلك الإمعان فى إذلاله واحتقاره[٢٧].

نجحت جهود كريستوفر فى ٢٦ نيسان/ إبريل فى الوصول إلى نص وقف إطلاق النار بين الطرفين، وبعد سلسلة لقاءات أجراها كريستوفر مع الأسد وبيريز فقد نصَّ الاتفاق الجديد على أن المجموعات المسلحة فى لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ كاتيوشا، أو أى نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل، كما تمتنع إسرائيل والمتعاونون معها عن إطلاق أى نوع من السلاح على المدنيين أو على الأهداف المدنية فى لبنان، وبالإضافة إلى هذا فيلتزم الطرفان بالتأكيد على أن لا يكون المدنيون هدفًا للهجوم تحت أى ظروف، كما لا يجوز استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية كقواعد لإطلاق الهجمات، وأخيرًا يؤكد الاتفاق على أنه بدون خرق هذا التفاهم فإنه لا يوجد هناك ما يمنع أى طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس[٢٨]، كما تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإسرائيل، وستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم، كما ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة، وقد جاء نص الاتفاق مكتوبًا بالإنجليزية بناءً على موافقة كل الأطراف الواردة فيه، وواضحٌ أن الاتفاق قد منح ميزات للمقاومة اللبنانية

لم تحظ بها فى تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣؛ إذ هو لم يشر إلى وضع أى قيود على نشاط هذه المقاومة للوجود العسكرى الإسرائيلى فى لبنان فيما عدا القيود الإنسانية المفروضة على إسرائيل نفسها، وفى ذلك اعترافٌ صريح بشرعية المقاومة وأحقيتها فى الوجود والدفاع عن نفسها، كما أن الاتفاق قد نص على آلية للرصد والمراقبة لتنفيذه، وقد بدأت المفاوضات على تكوين هذه الآلية فى واشنطن بدءًا من ١٠ آيار/ مايو إلى أن اتفق على صيغته النهائية فى ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تشكيل حكومة نتنياهو.

ثانيًا: العلاقة السورية/ اللبنانية و«العناية الدولية»

دخلت العلاقة السورية/ اللبنانية منعطفًا جديدًا بدأ من الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى فى آيار/ مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة؛ فقد انسحبت إسرائيل من كامل الجنوب اللبنانى فى ٢٤ آيار/ مايو باستثناء مزارع شبعا التى استثناها مجلس الأمن معتبرًا أنها خاضعة للسيادة السورية[٢٩]، فى حين أكد السوريون أنها تتبع للسيطرة اللبنانية[٣٠]، هذا بالإضافة إلى بعض الخلافات حول نقاط ترسيم الخط الأزرق. ولقد كان الانسحاب نصرًا لبنانيًا بامتياز، سيما وأنه قد تم دون أى شروط إسرائيلية مفروضة على لبنان، وما سرع الانسحاب الإسرائيلى من لبنان كان وصول معلومات استخباراتية لباراك حول صحة الأسد تؤكد له أن وضعه الصحى حرجٌ تمامًا[٣١]، وأنه احتاج إلى منشطات للمشاركة فى قمة جنيف مع الرئيس كلينتون التى عقدت فى آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ ولذلك حسم باراك خياره بالانسحاب المبكر من لبنان حتى قبل الموعد المقرر فى تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ لأنه خشى أن تفلت الأمور بوفاة الأسد، ولا أحد على الإطلاق كان يعرف حقيقة السيناريو المعد لخلافة الأسد، وإن كان الجميع يتوقع أن ابنه بشارًا سيكون وريث أبيه، لكن نجاح السيناريو وتمامه كان فى علم الغيب؛ لذلك قرر باراك الانسحاب والأسد على قيد الحياة؛ لأنه أوثق ضامن لعدم حدوث اعتداءات على الجبهة اللبنانية تضع المنطقة على شفا حربٍ لا يبدو الجميع مستعدًا لها.

ثم بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشار الأسد أصبحت العلاقة السورية/ اللبنانية موضع نقاش جدى داخل الساحة اللبنانية، خاصة مع صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقًا لاتفاق الطائف؛ نظرًا لانتهاء دورها، لكن التغير الدولى كان الأهم فى حجمه، فحدث ١١ أيلول/ سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية

جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم كانت حرب العراق، انتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩ الذى دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود عقب تعديلٍ دستورى[٣٢] أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولى، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسى إزاءها؛ ولذلك وجدت نفسها فى «مأزق صعب» فى لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة فى توتر «العلاقة الإستراتيجية» مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جدًا من التنسيق والتوحد فى المواقف، فأعاد الموقف الفرنسى فى مجلس الأمن ـ الذى كان المحرك الفعلى لصدور القرار ـ العلاقة السورية/ الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، سيما أن دمشق باتت وحيدة تمامًا بالرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى فى مطلع تشرين الأول من عام ٢٠٠٤.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة، إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان، وعلى مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التى أطلقت «انتفاضة الاستقلال» حان الوقت بالنسبة لها كى تُصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن «المسار الواحد»، أو الشعار الشهير «شعبٌ واحد فى دولتين»؛ إذ بدا أن هناك مسارات عدة فى لبنان وحدها، فكيف يمكن الحديث عندئذٍ عن مسارٍ واحد يجمع سوريا ولبنان.

أما بالنسبة للمجتمع الدولى الذى دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريرى إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والأوروبية؛ فإنه أصبح لا يرى فى العلاقة السورية/ اللبنانية إلا احتلالاً سوريًا قائمًا على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سوريا قد اتهمت باغتيال الحريرى، أو هى مسئولة بشكلٍ غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمنى فى لبنان[٣٣]؛ فقد سيطرت المعارضة اللبنانية بعدها على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها فى الانتخابات النيابية، وامتلكت زمام المبادرة بشكلٍ كامل.

بيد أن دمشق تتحمل المسئولية كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان؛ وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ «الخاصرة

الرخوة»، أو معنى «الملف»؛ وهو ما راكم الأخطاء بشكلٍ أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة فى وجه دمشق.

ولقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق، وأن هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التى تؤمن بالأشخاص أكثر فى بناء السياسات الإستراتيجية الحقيقية؛ جعلتها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبنانى بشكل أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة ـ عدا عن اللبنانيين ـ تبريراً شرعيًا واحدًا يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة(٣٤).

ثم جاء الإعلان السورى بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان/ إبريل ٢٠٠٥؛ ليطوى بالكامل صفحة الدور الإقليمى السورى، فلبنان افتتحت الدور الإقليمى لسوريا فى عام ١٩٧٦، وهى نفسها اختتمته.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها فى القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولى شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى، استناداً إلى البند السابع، ولقد استخدمت كافة العصى الممكنة لكن دون إظهار أى جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس حافظ الأسد فى المقايضة هنا واقعيًا أو قابلاً للتحقق أو الصرف؛ فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين، دون شكر على واجبها المنوط بها. وبنفس الوقت تبدو دمشق مقتنعة تمامًا أن الانسحاب لن يكوّن نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً؛ فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائى لتفتح ملفًا آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتى والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

ثم صدر قرار جديد من مجلس الأمن ١٦٣٦ نص على عدم تعاون سوريا الكافى مع مجلس الأمن، وقد صيغ من ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية كعصا غليظة قابلة للتطبيق فى أى لحظة، خاصة وأن القرار الدولى قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، ثم أتى التقرير الثانى لميليس الذى ذكّر بعدم التعاون السورى الكافى والبطىء مع لجنة التحقيق الدولية؛ مما يفتح الباب مستقبلاً على خيارات عدة يبدو أسوؤها العقوبات الدولية، خاصة بعد تأكيد القرار الدولى

السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤ ، ثم أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً حمل الرقم ١٦٨٠ ، وذلك بتأييد ١٣ دولة، وامتناع الصين وروسيا عن التصويت، وقد دعا إلى ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا «خصوصاً فى المناطق التى تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع (فى إشارة إلى منطقة مزارع شبعا)، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين». وأهاب المجلس بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات مماثلة لتلك التى اتخذتها الحكومة اللبنانية «ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضى اللبنانية».

وقد كان رد دمشق عنيفًا؛ إذ وصفت الخارجية السورية القرار بأنه «إجراء غير مسبوق»، و«تدخل فى صلب الشئون السيادية والثنائية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، واستفزاز يعقد الأمور»[٣٥].

وقد حذر وزير الخارجية السورى وليد المعلم من أن «الدفع فى اتجاه توتير الأجواء لا يخدم مصالح لبنان قبل سوريا»، معتبراً أن موضوعى ترسيم الحدود بدءًا من الشمال، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ يتطلبان «المناخ الإيجابى الملائم» بين البلدين، وقال إن ثمة مساعىَ أمريكية/ فرنسية «متناغمة» مع بعض القوى والأشخاص فى لبنان، متوقعًا فشلها؛ لأن قدرة واشنطن وباريس «أكثر محدودية من أن تمس طبيعة العلاقات السورية/ اللبنانية»[٣٦]. وبنفس الوقت صدر إعلان دمشق/ بيروت بتوقيع عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين، وقد دعا الدولتين إلى تصحيح جذرى للعلاقات السورية/ اللبنانية، بدءًا بالاعتراف السورى النهائى باستقلال لبنان، مروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسى بين البلدين، فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من المثقفين والناشطين فى إصدار الإعلان، بتهم «إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر أخبار كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة». وهذه تهم تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد والأشغال الشاقة[٣٧].

كانت سوريا ترى على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم أن «الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان»؛ إذ قال: «نحن نتصور أنه لو كانت هناك سفارات فى البلدين فى ظل أجواء سلبية كان سيتم سحب السفراء أو غلق السفارتين، ونحن من حيث المبدأ لا توجد لدينا مشكلة فى موضوع فتح السفارتين، ولكننا نحتاج إلى الوقت المناسب»[٣٨]. وقد بدا أن استياء دمشق متركز على قيام بعض اللبنانيين ـ وبينهم أعضاء فى الحكومة كما وصفهم المعلم ـ «بالقفز فوق التحقيقات واتهام سوريا بجريمة اغتيال

رفيق الحريرى قبل وصولها إلى نتيجة». وقال: «هناك الحملة الإعلامية الظالمة التى يشنها بعض اللبنانيين على سوريا، والأمر يحتاج بكل بساطة إلى تحسين المناخ القائم بين البلدين»[٣٩].

إذًا بدت بيروت بالنسبة لدمشق وكأنها مركز التقلبات القادمة إليها، ولم يعد الخوف السورى من العراق، ذلك البلد الذى يعيش حالة من الحرب الأهلية؛ وإنما من بيروت التى كانت حتى وقت كبير الحليف الأوثق إلى دمشق.

لقد قال المعلم فى خطاب مكتوب ونادر له أمام مجلس الشعب (البرلمان)، تناول السياسة الخارجية لسوريا إن سوريا «موضع الاستهداف الأمريكى بسبب مواقفها الوطنية، ورفضها للحرب على العراق، ووقوفها فى وجه الهيمنة والتدخل الأجنبى». لكنه اعتبر أن «المشروع الأمريكى فيه مأزوم وفاشل بفعل المقاومة الباسلة للشعب العراقى الشقيق، وبفعل انكشاف التبريرات الكاذبة التى جرى اصطناعها لغزوه، وبقى مشروع الشرق الأوسط الكبير عالقًا فى الوحل العراقى».

وأضاف الوزير السورى: «فى ظل هذا الفشل الأمريكى، ولزيادة الضغوط على سوريا ومحاولة تشديد محاصرتها؛ نشأ التنسيق الأمريكى/ الفرنسى فى شأن لبنان»، رغم «اختلاف المصالح والغايات الفرنسية والأمريكية فى بعض الجوانب، وتلاقيها فى جوانب أخرى». وذكر «أن نقاط الالتقاء أفرزت قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذى استخدم ولا يزال أداة للضغط الدولى على سوريا من جهة، وللتدخل السافر بهدف بسط الهيمنة على لبنان من جهة أخرى. أضيفت إلى ذلك جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريرى، وتوجيه التهمة مباشرة إلى سوريا دونما أى دليل رغم أن سوريا هى متضرر أساسى من الاغتيال؛ الأمر الذى يقطع بأن الجريمة هى جزء من المخطط التآمرى على سوريا ولبنان، وبالتالى على المنطقة بأسرها»[٤٠].

يعكس هذا الخطاب رؤية الخارجية السورية لتبدل موازين القوى فى المحيط الإقليمى؛ لما يعتقد أنه لصالحها، خاصةً مع التورط الأمريكى الكبير فى العراق.

ثالثًا: سوريا ما بعد الحرب: محاولة استعادة الدور الإقليمى

تلك كانت الأجواء السورية/ اللبنانية ما قبل الحرب، وأتت الحرب المفاجئة التى

لم تكن تتوقع دمشق ردة الفعل الإسرائيلية تجاهها لتغير قواعد اللعبة على حد تعبير أحد المسئولين السوريين، على اعتبار أن خلط الأوراق سيكون فى مصلحة سوريا فى المآل الأخير.

فى البداية حمل الجانب الرسمى وعلى لسان نائب الرئيس فاروق الشرع إسرائيل المسئولية عن التصعيد وأن «المقاومة ستستمر طالما بقى الاحتلال». وقد ونوهت الصحف الرسمية بعملية «حزب الله» أسر جنديين إسرائيليين[٤١].

وفى ظل عدم الحسم الإسرائيلى تجاه الموقف من سوريا مع بداية الحرب؛ إذ سادت حال من الترقب للتصريحات الأمريكية والإسرائيلية إزاء احتمال حصول اعتداءات إسرائيلية على مواقع فى سوريا، وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية فى السابق تشير بأصابع الاتهام إلى سوريا؛ ركز بيان حكومة أولمرت الذى أعلن فيه شن الحرب على الحكومة اللبنانية، كما لم تجرِ الإشارة إلى دمشق فى البيان الإسرائيلى. حتى عندما سئل أولمرت عنها قال: «إن سوريا بلد بحكومة ذات طبيعة إرهابية، وإن الاستعدادات المناسبة يجب القيام بها لمعالجة الوضع بالنسبة إلى سلوك الحكومة السورية».

وهذا كان على العكس تمامًا من الموقف الأمريكى؛ إذ قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى فريدريك جونز: «نحمل سوريا وإيران اللتين تدعمان حزب الله مسئولية الهجوم والعنف الذى تلاه»، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قالت إن لدى «سوريا مسئولية خاصة لاستعمال دورها والتأثير فى شكل إيجابى»، قبل أن يقول الرئيس جورج بوش: «يجب أن تحاسب سوريا على أفعالها»[٤٢].

لكن إسرائيل بدت حريصة عبر تصريحات قادتها ووسائل إعلامها على ما وصفته بـ«تهدئة روع» سوريا، وطمأنتها إلى أن استدعاء عشرات الآلاف من أفراد القوات الاحتياطية ليس لغرض شن هجوم عسكرى عليها.

وقد كررت القيادات العسكرية ثم السياسية فيما بعد رسالة مفادها أن إسرائيل بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سوريا «لطمأنتها بأنه ليست لديها نية فى مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب فى لبنان وليس لغايات أخرى»[٤٣].

وقال وزير الدفاع عمير بيريتس للمرة الثانية فى أقل من ٢٤ ساعة: إنه ليست لإسرائيل نية لضرب سوريا، «لكن على الجيش الإسرائيلى أن يكون مستعدًا لأى سيناريو». . وأضاف: إن إسرائيل تعمل كل ما فى وسعها لتبقى الجبهة السورية على وضعها الراهن. . «ونحن ننقل هذه الرسالة ونرجو أن يتم استيعابها ونأمل أيضًا فى أن لا يجر حزب الله سوريا إلى الحرب». هذا على الرغم من أن إسرائيل اتهمت حزب الله باستخدام أسلحة روسية مخصصة لسوريا؛ حيث نسبت صحيفة «معاريف» إلى مسئولين أمنيين أن تل أبيب قدمت إلى موسكو وثائق تثبت أن «حزب الله» استخدم أسلحة روسية مخصصة أصلاً للجيش السورى. وقالت إن «صورًا لصواريخ وصناديق وأغلفة صواريخ عرضت على الروس، بما فى ذلك شهادات تحليق صادرة فى روسيا؛ تؤكد أنها صواريخ روسية الصنع مخصصة للجيش السورى». ثم قال جيش الدفاع الإسرائيلى إن مقاتلى «حزب الله» استخدموا نماذج جديدة من الصواريخ المضادة للدبابات «ميتيس ـ م» و«كورنيت» كانت قد سلمت إلى سوريا فى التسعينيات من القرن الماضى(٤٤).

لكن سوريا أكدت فيما بعد أن أى هجوم إسرائيلى عليها سيقابل برد مباشر كما قال وزير الإعلام السورى محسن بلال. وقال فى أول رد فعل رسمى يصدر عن دمشق منذ شن إسرائيل هجومها الواسع النطاق على لبنان إن «أى عدوان إسرائيلى على سوريا سيقابل برد سورى حازم ومباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب». وأوضح أنه «فى حال تعرضنا لعدوان سوف نرد الرد الكافى الذى تستحقه يد العدوان والعربدة الإسرائيلية فى المنطقة». وأعرب عن «دعم سوريا للمقاومة الوطنية اللبنانية فى تصديها للعدوان الإسرائيلى»، وعن اعتقاده أن «المقاومة ستنتصر»(٤٥).

ثم استنكرت الجبهة الوطنية التقدمية التى تعتبر أعلى هيئة سياسية حاكمة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، واصفة إياه بأنه «حرب إبادة». وأشادت إثر اجتماع لها بـ«الصمود البطولى الذى يبديه المقاومون فى مواجهة العدوان»، معلنة «دعمها ومساندتها الكاملة لأعمال المقاومة الوطنية اللبنانية»(٤٦).

أما شعبيًا فقد شهدت سوريا حركة عبور كثيفة إليها من قبل اللاجئين اللبنانيين الذين أصبحوا يزدادون تباعًا مع تزايد الأعمال العسكرية الإسرائيلية فى لبنان، وخصوصًا بعد ضرب مطار رفيق الحريرى الدولى. وقد استضافت سوريا ما يعادل ٤٠٠ ألف لاجئ

لبنانى خلال الحرب . . استضافهم السوريون فى منازلهم، وتبنت عدة منظمات وجهات خيرية غير حكومية دعمهم وتأمين إقامتهم ومعاشهم[٤٧] .

رابعًا: الخلاف السورى/ العربى أثناء الحرب

عشية اجتماع وزراء الخارجية العرب فى بيروت فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بهدف الوصول إلى موقف عربى «موحد» من العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ وصل وزير الخارجية السورى وليد المعلم إلى بيروت فى أول زيارة لمسئول سورى منذ الانسحاب السورى من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥ . وقد أثارت زيارته حينها والتصريحات التى أدلى بها عاصفة ردود فعل لدى عدد من قوى ١٤ آذار/ مارس؛ بدأت بتنظيم تظاهرة احتجاج على زيارته أمام سرايا جبيل؛ مما حال دون استقبال وزير الخارجية اللبنانى فوزى صلوخ له هناك، ونقل مكان الاستقبال إلى سرايا طرابلس .

كما أثارت زيارته ردوداً حادة كان أبرزها للنائب وليد جنبلاط الذى اتهمه «بالمزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبنانى»، وقال: «لولا أصول الضيافة واللياقة لوجب رجمه وطرده من البلاد»؛ ذلك أن المعلم قال وهو فى طريقه إلى الاجتماع الوزارى إن سوريا «سترد على أى اعتداء» إسرائيلى عليها فوراً . وأضاف ردّا على سؤال عن احتمال قيام حرب إقليمية: «أهلاً وسهلاً بالحرب الإقليمية، ونحن مستعدون لها ولا نخفى استعداداتنا» . ثم أضاف: «أنا مستعد لأن أكون جنديّا عند السيد حسن نصر الله»[٤٨] .

وأعلن حينها أن سوريا «تدعم النقاط السبع، التى توصلت إليها الحكومة اللبنانية لوقف الحرب، طالما اتفق عليها اللبنانيون»، شرط أن يضم التوافق اللبنانى «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية وحزب الله جزء أساسى، وهو الذى يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبنانى الباسل» .

وقد وصف مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى صيغته الأولى والمقدم إلى مجلس الأمن لوقف الحرب بأنه «وصفة لاستمرار الحرب، كما أنه وصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية فى لبنان»، لكنه وبنفس الوقت أعلن أن بلاده «جاهزة لترسيم الحدود بين سوريا ولبنان من الشمال إلى الجنوب»، وأن «مزارع شبعا لبنانية ويجب على إسرائيل أن تنسحب منها ومن كل شبر من الأراضى اللبنانية، وهو الموقف نفسه الذى عبر عنه الرئيس السورى

بشار الأسد من مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى[٤٩]؛ إذ وصفه بأنه «وصفة» لعدم الاستقرار، وحذر من تفاقم عدم الاستقرار، إذا أجيز مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى مجلس الأمن فى شأن لبنان دون موافقة كل القوى السياسية فى هذا البلد عليه.

الحقيقة أن مخاوف دمشق كانت تنبع من مقترح نشر القوات الدولية فى جنوب لبنان، ونزع سلاح «حزب الله»؛ إذ رأت أن ذلك يعنى «خسارة لحزب الله وابتعاده عن الحدود وفقدانه القدرة الردعية، وفقدان حليف سياسى أساسى لدمشق[٥٠]، ثم أتت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية رايس عن «الشرق الأوسط الجديد» لتزيد الشكوك السورية بأن ترتيبًا إقليميًا جديدًا للمنطقة بدأ يتخلق من دون علم سوريا أو احترام مصالحها؛ لذلك كانت واضحة فى رفضها لمشروع القرار فى صيغته الأولى، وإن كان يداخلها رغبة فى الحفاظ على قدرات حزب الله سليمة أو ما تبقى منها على الأقل، وهذا ما دفعها فيما بعد لقبول القرار ١٧٠١».

خامسًا: ما بعد الحرب

بعد شهر كامل من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبعد مفاوضات مضنية استمرت لأسابيع؛ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ الذى يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و«حزب الله» تمهيدًا لوقف إطلاق نار دائم، وانسحاب إسرائيلى من الأراضى اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، تدعمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «اليونيفيل» التى تقرر تعزيزها ليصل عددها إلى ١٥ ألف رجل مزودين عتادًا وصلاحيات أوسع. كذلك وضع قرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان مدة شهر[٥١].

ورغم الاعتراضات اللبنانية؛ فإن القرار يتيح لإسرائيل تنفيذ عمليات عسكرية دفاعية، فيما أرجأ بت النزاع على مزارع شبعا إلى مرحلة لاحقة. ولم يستجب القرار لمطلب إسرائيل إنشاء قوة متعددة الجنسية منفصلة عن «اليونيفيل» التى تتمركز فى لبنان منذ عام ١٩٧٨. ولم يتضمن مطالبة بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين الذين تعتقلهم إسرائيل، كذلك لم يتضمن مطالبة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية، فى حين شدد على الحاجة إلى إطلاق غير مشروط للجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما «حزب الله» فى ١٢ تموز/

يوليو ٢٠٠٦ . وهذا المطلب لا يندرج فى إطار لائحة من الخطوات المطلوبة من أجل وقف دائم للنار .

وفى لب القرار عنصران : السعى إلى وقف فورى للقتال الذى بدأ فى ١٢ تموز/ يوليو ، وسلسلة من الخطوات التى تؤدى إلى وقف دائم للنار ، وحلٍّ بعيد المدى . وتتضمن هذه السلسلة إنشاء منطقة خالية من أى عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ، إلا تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل» .

واعتمد القرار فى جلسة حضرها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان ، ووزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس ، ووزير الخارجية الفرنسى فيليب دوست بلازى ، ووزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت ، ووزيرة الخارجية اليونانية دورا باكويانيس ، ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى ، الذى تمثل بلاده المجموعة العربية فى مجلس الأمن ، بما يعكس الاهتمام الدولى الفريد بانعكاسات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية .

فى الواقع إن القرار يجيز نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مكونة من ١٥ ألف رجل كحدٍّ أقصى لدعم نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب ، «فيما تنسحب إسرائيل» إلى خلف الخط الأزرق .

ويدعو القرار إلى «الوقف الكامل للأعمال العسكرية» كما قلنا ، إلا أنه لم يحدد إن كان ذلك سيتم فوراً . ويطلب من إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان «فى أسرع وقت» ، بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى والقوة الموسعة التابعة للأمم المتحدة . وبموجب الإصرار اللبنانى ، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إسقاط الإشارة إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بنشر قوة قوية لها صلاحية استخدام السلاح لغير الدفاع عن النفس .

إلا أن القرار يقول إن قوات الأمم المتحدة تستطيع «اتخاذ كل الإجراءات اللازمة» التى تعتبرها ضرورية لعملياتها . ومن المتوقع أن تتولى فرنسا قيادة القوة الجديدة ، وتقضى مهمة القوات الدولية بـ«مراقبة وقف إطلاق النار ومواكبة ودعم القوات اللبنانية خلال انتشارها فى جنوب لبنان ، بما فى ذلك على طول الخط الأزرق ، فى الوقت الذى تسحب إسرائيل قواتها من لبنان» .

ومن ضمن المهمة أيضًا «تنسيق هذا الانتشار مع حكومتى لبنان وإسرائيل». وبناء على إصرار الولايات المتحدة يفرض مشروع القرار حظرًا على جميع الأسلحة والعتاد العسكرى «لأى كيان أو أفراد فى لبنان»، ما عدا تلك التى تجيزها الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة. ويطلب من القوة مراقبة تطبيق وقف الأعمال العسكرية، كما يدعو القرار إسرائيل ولبنان لدعم التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع يشمل إقامة منطقة عازلة فى جنوب لبنان خالية من الميليشيات. ولكن القرار لا يفوض القوة الدولية بنزع سلاح «حزب الله»[٥٢].

١ ـ التعليق على قرار ١٧٠١

بعد صدور القرار علقت دمشق رسميًا على قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، قائلة إنها «تؤيد الإجماع الوطنى اللبنانى والتحفظات والملاحظات التى عبر عنها الموقف الرسمى اللبنانى، وفى ضوء الإنجازات التاريخية التى حققتها المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود البطولى للشعب اللبنانى؛ كانت تأمل فى أن يصدر عن مجلس الأمن بعد هذا الوقت الطويل من المداولات قرار متوازن يحفظ مصالح لبنان كاملة، ويلبى مطالبه العادلة فى تحرير جميع أراضيه المحتلة، وبما يصون أمنه وسيادته واستقلاله الوطنى». وأعلنت أن سوريا «أخذت علمًا بما تضمنه القرار من تأكيد وقف الأعمال العسكرية، وتأكيده أهمية تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط استنادا إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ الأمر الذى يتيح معالجة جذور الصراع فى المنطقة بما يؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها»[٥٣].

لكن حدث شىء لم تكن تتوقعه إسرائيل أبدًا؛ إذ قبيل التصويت على القرار مارس رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت لعبة مزدوجة؛ إذ أعلن من جهة قبوله بالقرار، وأصدر من جهة أخرى أمرًا إلى الجيش الإسرائيلى ببدء الهجوم البرى الواسع الذى كان أقره المجلس الوزارى المصغر للشئون السياسية والأمنية قبل أيام من صدور القرار.

لقد كان القرار وكما يقال أفضل الممكن، وبعد الفرصة الفضلى لوقف العدوان الذى أوقع أكثر من ألف قتيل لبنانى معظمهم مدنيون، ودمر البنى التحتية للبنان.

لكن أولمرت أعطى قراراً بالهجوم البرى على الجنوب اللبنانى لتصفية قواعد حزب الله هناك حتى جنوب نهر الليطانى، فمنى الجيش الإسرائيلى بهزيمة ساحقة سواء على مستوى عدد الجنود الذين قتلوا، أو المركبات والدبابات الإسرائيلية التى دمرت فى مناطق بنت جبيل وعيتا الشعب؛ مما أظهر صورة أسطورية عن حزب الله وقدرته القتالية أمام الجيش الإسرائيلى؛ وهو ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية من جديد، وأعاد حساباتها؛ إذ أعطى هذا «النصر» المحدود المتمثل فى الدفاع الباسل عن الأرض اللبنانية، وإسقاط عدد كبير من الجنود الإسرائيليين فى أرض الميدان دعمًا كبيراً للموقف السورى، الذى وجد فى ذلك فرصة مناسبة للتلويح بالخيار المقاوم فى الجولان.

٢ـ حركة دبلوماسية نشطة

يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من أهم فوائدها بالنسبة لسوريا هو عودتها الدبلوماسية إلى المحيط العربى والإقليمى والدولى، فقد شهدت دمشق حركة دبلوماسية واسعة مع بداية الحرب[٥٤]، وهو ما أعاد تسليط الضوء على دورها الإقليمى بعد أجواء العزلة التى فرضت عليها منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى.

فقد استقبل الرئيس بشار الأسد مع بداية الحرب أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى على لاريجانى ووزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط الذى حمل إليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك، وكان اتصال هاتفى بين الرئيسين سبق زيارة أبو الغيط. كذلك استقبل وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وتلقى اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان؛ وهو ما عبر عنه بصراحة وزير الخارجية الإسبانى ميغيل أنخل موراتينوس الذى يعتبر من أصدقاء سوريا؛ إذ قال إنه «يجب إدخال سوريا المعزولة جدّا فى اللعبة الدولية»[٥٥].

وقد راجت فى الإعلام الغربى ثم العربى نظرية أن سياسة عزل سوريا كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران، وإلى مزيد من التشدد؛ لذلك اقترح المعلق الأمريكى توماس فريدمان فى «نيويورك تايمز»، الذى زار دمشق خلال فترة الحرب «فتح حوار» مع دمشق لإبعادها عن طهران، وشجع محاولة «دق إسفين» بين سوريا وإيران[٥٦].

لكن الدور السورى تعاظم تمامًا مع وجود قوات اليونيفيل المكونة من عداد أوروبى كبير (فرنسى وإيطالى بشكل رئيس)؛ حيث حاولت جميع الدول المشاركة فتح حوار مباشر معها لضمان أمن جنودها، وهو ما كسر طوق العزلة بشكل شبه نهائى عن دمشق، خاصة بالنسبة للبوابة الأوروبية. وفى إشارة لافتة توجه المعلم إلى هلسنكى تلبية لدعوة رسمية من رئاسة الاتحاد الأوروبى، فى أول زيارة لوزير خارجية سورى منذ تأسيس الاتحاد، ومنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى شباط (فبراير) ٢٠٠٤. وقد اعتبرت هذه الزيارة دليلاً على نهاية سياسة العزل التى اتبعها الاتحاد الأوروبى بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى «رفيق الحريرى»، وقد ظهرت ثلاث دول داعمة للحوار بقوة مع سوريا هى إسبانيا وإيطاليا وألمانيا بهدف ضمان الاستقرار فى الجنوب اللبنانى؛ ولذلك حاولت دمشق الاستفادة من هذه الأجواء لتبرير سياسة الفصل بين مسار التحقيق فى اغتيال الرئيس الحريرى الذى تحاول دمشق التعاون مع اللجنة الدولية فيه، وبين فتح الحوار السياسى معها، وعدم الانتظار للوصول إلى نتائج التحقيق. وبنفس الوقت الضغط على الجانب الأوروبى للتوقيع على اتفاق الشراكة الذى وقع بالأحرف الأولى فى نهاية ٢٠٠٤، ولم يوقع رسميًا إلى الآن وجمد الموضوع تمامًا بعد اغتيال الحريرى.

٣ـ الاستثمار السورى للحرب

بالتأكيد كان الموقف السورى الأكثر إثارة للجدل بعد وقف الحرب؛ هو خطاب الرئيس السورى أمام «المؤتمر الرابع لاتحاد الصحفيين» فى دمشق، الذى وجه اتهامات قاسية إلى معظم الحكام العرب متهمًا إياهم بأنهم «أنصاف رجال»، وقد تضمّن الخطاب الذى خرج الرئيس السورى عن نصه المكتوب مرات عدة هجومًا ضاريًا على القوى السياسية اللبنانية التى تريد نزع سلاح المقاومة، واتهمها بأنها تسعى «لإيجاد فتنة فى لبنان»، إلا أنه شدد على أنها فشلت و«سقوطها لا يبدو لنا بعيدًا»، معتبرًا أن قوى ١٧ آيار/ مايو (والمقصود قوى ١٤ آذار/ مارس) هى «منتج إسرائيلى».

وأشار الأسد إلى أن «من مهامهم المستقبلية الآن بعد فشل الحرب؛ إنقاذ الوضع الداخلى فى إسرائيل والحكومة الحالية، إما من خلال إيجاد فتنة فى لبنان، وبالتالى نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسرائيلى إلى الداخل اللبنانى، أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، ولكن أنا أبشرهم بأنهم فشلوا، والسقوط لا يبدو لنا بعيدًا»[٥٧].

أحدث الخطاب ردود فعل عربية ودولية كبيرة للغاية؛ إذ كان أول انعكاساته إلغاء وزير الخارجية الألمانى لزيارته التى كانت مقررة إلى دمشق، وخلق جفوة كبيرة بين سوريا من جهة وبين مصر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وعربيًا لم يشارك المعلم فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، الذى رحب بإرسال الجيش اللبنانى إلى الجنوب، وأكد على ضرورة الدعم الكامل للبنان بكل السبل والوسائل على المستويين السياسى، وإعادة إعماره ومساعدته على بسط سيادته على كامل أراضيه، كما دعموا تطبيق القرار ١٧٠١[٥٨].

وانسجامًا مع ذلك التصعيد السياسى رفض الأسد مقترحًا أوروبيًا بنشر قوة دولية بين سوريا ولبنان، واعتبر أن ذلك يخلق حالة عداء[٥٩]، ثم صعد الأسد من حدة حملته على قوى ١٤ آذار/ مارس فى لبنان قائلاً إنه «يخشى» على لبنان من السقوط فى «الهاوية»[٦٠].

* * *

خاتمة: سياسة «الانكفاء الإستراتيجى»

ربما تكون الحرب على لبنان فرصة إستراتيجية لسوريا لإعادة التفكير فى سياستها الخارجية والإقليمية، لجهة القدرة على استعادة الأراضى السورية المحتلة فى الجولان ولإعادة بناء الوضع الداخلى بشكل سليم ومعافى.

فقد كان المفكر الإستراتيجى بول كنيدى أول من قدم نظرية متكاملة عن العواقب الناجمة عن الفروق الخطيرة بين معدلات النمو الاقتصادى وكلفة الإنفاق العسكرى؛ وذلك فى كتابه «صعود وانهيار القوى العظمى»؛ حيث أشار إلى أن انهيار الإمبراطوريات القديمة الرومانية والنمساوية، والبريطانية وسواها بسبب التعارض القائم بين تعاظم الإنفاق العسكرى وجمود أو تخلف الموارد الاقتصادية المادية.

بالتأكيد سوريا اليوم ليست إمبراطورية، وربما أحد مواطن الخلل فى سياساتها الخارجية إنما يعود إلى تصور بعض مسئوليها أنها كذلك، لكن على أى حال فالتحليل الذى أحاول أن أطوره بالاعتماد على نظرية كنيدى هو أن التوسع فى السياسة الخارجية مع المحافظة فى السياسة الداخلية وعدم قدرتها على المواكبة سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا ومعلوماتيًا سيكون له نتائج عكسية على السياسة الخارجية؛ إذ إنها تصبح أثقل بكثير من قدرتها على التحمل، وربما يثقل كاهلها بما لا قدرة لها به.

فتوسع السياسة الخارجية السورية، وبناؤها لعلاقات محورية مع دول الجوار الإقليمى خلال العقود السابقة، خاصة فى لبنان وفلسطين، وبناء محور فعال مع السعودية ومصر، ثم التحالف الإستراتيجى مع إيران، فضلاً عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلى لقسم من الأرض السورية فى الجولان، وبالتوازى مع ذلك انغلاق الداخل السياسى، وبطء أو انعدام النمو الاقتصادى؛ كل ذلك عكس حال سوريا اليوم فى عدم القدرة على التوازن أو إعادة النظر فى الكثير من سياساتها السابقة.

لذلك لا بد هنا مما أسميه «الانكفاء الإستراتيجى»؛ أى لا بد من محاولة التراجع البطىء والتدريجى ـ كى لا تحدث ردات فعل عكسية لا تحمد عقباها ـ عن المحاور الإقليمية والدولية، بغية احتلال منصات جديدة فى الداخل مبنية على أسس جديدة.. ولا يعنى ذلك الانسحاب والعزلة، فذلك مستحيل فى بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة؛ وإنما التحضير لمنصات سياسية جديدة قائمة على رؤية جديدة، عبر تنضيد العلاقات السياسية الداخلية والتركيز عليها، ثم وفيما بعد استئناف السياسة الخارجية بطرق جديدة، فهناك مثل أمريكى معروف فى السياسة يقول: «Policy is Local»؛ ويعنى أن السياسة محلية، فعندما لا يحصل السياسى أو المرشح على دعم محلى داخلى لسياسته؛ فإن سياسته سوف يُكتب لها الفشل، وعلى ذلك فالانكفاء الإستراتيجى يوفر فرصة للتأمل فى انعكاسات السياسة الإقليمية على الداخل، ما دام أن هدف أى سياسة هو تحقيق تنمية ومصالح وتطلعات مجتمعها؛ أى داخلها، وبالتالى يعطينا فرصة لبناء هذه العلاقات الإقليمية وفق خيارات الداخل ذاته.

إنه تحدى التراجع خطوة خطوة للتقدم فيما بعد بثبات وقوة، ولا بد فى الوقت نفسه من إدماج سياسة الانكفاء هذه مع خطوات فى السياسة الداخلية تتسم بالتقدم، فبناء حياة سياسية قوية قائمة على قوة الأحزاب السياسية الداخلية وتوافقها على السياسة الخارجية؛ يعطى قوة لهذه السياسة، وبنفس الوقت يعطيها استمرارية ومصداقية داخلية وخارجية عندما يثبت للجميع أن هذه السياسة إنما هى مستمدة ونابعة من غاية تحقيق المصالح القريبة والبعيدة للمجتمع السورى.

والتوازن بين التراجع والتقدم يحتاج إلى إدارة تتصف بقدر عال جدّا من الحذر والحكمة والسرعة فى الأداء، ويتطلب بنفس الوقت إطلاق روح من الحماسية القائمة على الأمل بالتغيير فى المستقبل الأفضل داخل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

فإذا عدنا إلى تذكر بعض الأرقام فى سوريا؛ نجد أن تقرير التنمية البشرية الأخير فى سوريا والصادر عن هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع البنك الدولى يذكر أن نسبة الأمية وصلت فى سوريا (حسب التقرير المركزى للإحصاء) إلى ١٩ ٪، وتتوزع هذه النسبة إلى ١٢,١ ٪ فى صفوف الذكور و٢٦,١ ٪ فى صفوف الإناث، وتتصدر المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لائحة الأمية.

لكن أرقام هذا التقرير ـ على فجاعتها ـ تتصف بالاضطراب وعدم الصحة؛ إذ يكفى أن نذكر أنه استنادًا إلى أرقام إحصاء عام ٢٠٠٠ كانت النسبة العامة للأمية ٢٨ ٪، وأن التقرير الحالى يؤكد على أن الزيادة السنوية لعدد المتخلصين من أميتهم لا تتجاوز ٠,٦ ٪، فكيف انخفضت النسبة بهذه السرعة؟

أما تقرير «التعليم والتنمية البشرية: نحو كفاءة أفضل» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة؛ فيذكر أن حوالى (٦٧٪) تقريبا من الطلاب السوريين لا يتابعون تعليمهم الثانوى النظامى.

إن هذه الأرقام كفيلة ليس بدق ناقوس الخطر؛ وإنما إطلاق عملية محاسبة ومسئولية تتعدى النظام التعليمى إلى مساءلة النظام السياسى بأكمله، فالتقرير يذكر أن سوريا ومنذ أواخر الستينيات ـ حيث كانت نسبة الأمية تزيد عن ٥٠٪ ـ أخذت على عاتقها إعداد الخطط والبرامج والمناهج لمحو الأمية، وقد صدر قانون بذلك فى عام ١٩٧١، وكان ملحوظًا انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير حتى بداية التسعينيات من القرن الماضى؛ حيث بدأ التباطؤ ومن ثم التراجع، حتى وصل أو كاد يصل إلى درجة الصفر؛ مما يعنى أن ازدياد نسبة المنخرطين فى المدارس أقل من نسبة المتخلصين من الأمية، وهو مؤشر على تراجع معيار يعد أوليًا فى مؤشرات التنمية الأساسية، فكل المؤشرات الأخرى ترتبط به من الفقر إلى البطالة؛ كما أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

هذا مؤشر بسيط على الحاجة إلى الانكفاء الإستراتيجى بغاية النظر إلى الداخل بوصفه مشهد التغيير الرئيس.

* * *

الهوامش :

١ ـ د. غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور «المجتمع والدولة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص٦٥، وأيضًا: رضوان زيادة، «المأزق السياسى وإشكالية التعثر الديموقراطى فى سوريا»، الزمان، (لندن)، ١٥شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

٢ ـ انظر:

Moshe Ma'os, "The Emergence of Modern Syria", in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P.9.

Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

٣ ـ للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التى ساعدت على استمرارها، راجع:

- Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضًا:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

4 - Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (London: Macmillan Press) P. 120.

٥ ـ للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

٦ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ص٤٥٣، وانظر أيضًا: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل فى مفاوضاتها مع سوريا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص٤٠ ـ ٤٣؛ حيث اقتنعت إسرائيل أن التدخل السورى سيؤدى إلى تورطها فى مشاكل لبنان المعقدة، إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأى رئيس الوزراء إسحاق رابين. وانظر:

- Z. Schiff, "Dealing with Syria", Foreign Policy, No. 55, Summer 1984.

وأيضًا: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام (عمان: دار الجليل، ١٩٩٣) ص١٦١ .

٧ ـ محمد جمال باروت، «حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا: من الحركة التصحيحية إلى تصفية مراكز الجنرالات»، الحياة، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ .

8- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, opicit, P. 136.

٩ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط [م، س]، ص٤٦٠ .

10- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163.

١١ ـ انظر: رضوان زيادة، السلام الدانى: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٢ ـ محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل: ٥٠ عامًا من الصمود والمقاومة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٣ .

١٣ ـ إعداد وتقديم: محمود سويد، حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات»، ٢٥ـ٣١/ ٧/ ١٩٩٣)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٣)، ص٧ .

١٤ ـ المرجع نفسه، ص ٨ .

١٥ ـ السفير، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٦ ـ النهار، (بيروت)، ٢٩/ ٧/ ١٩٩٣ .

١٧ ـ السفير، (بيروت)، ٢٢/ ٨/ ١٩٩٣، هذا ما صرّح به وزير الإعلام اللبنانى فى تلك الفترة ميشيل سماحة.

١٨ ـ النهار، (بيروت)، ٢٥/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٩ ـ انظر: رضوان زيادة، مرجع سابق.

٢٠ ـ ريمون هينبوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية [م، س]، ص٦٥١ـ٦٥٢، وانظر أيضًا: محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٣، وجمال عبد الجواد ومحمد منير لطفى، «سوريا تفاوض إسرائيل»، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، ١٩٩٦).

21- Helena Cobban, "The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond", P.157

وقارن مع: هيلينا كوبان، «الفرصة الكبرى الضائعة: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية»، السياسة، (الكويت)، الحلقة ١٧، ٧/ ٧/ ١٩٩٩، وقد طلب الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش أثناء لقائه بالأسد فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ تهدئة الوضع فى الجنوب اللبنانى؛ لأن ذلك كفيل باستمرار مفاوضات السلام، انظر: الحياة، (لندن)، ٢/ ٤/ ١٩٩٦ .

22- Robret Satloff and Alan Makovsky, "Changing's Assad's incentive structure: Christopher in the "Lion's Den", Washington institute for Near East policy, Policy Watch, Number 194, April 22,1996.

٢٣ ـ الأرقام واردة فى التقرير الذى أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة كلفت بالتحقيق فى مجزرة قانا، راجع: محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل [م، س]، ص٢٤ـ٢٥، وراجع التقرير الذى أعدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human right watch) أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ .

٢٤ ـ من حوار بيريز مع التليفزيون الإسرائيلى فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن: السفير، (بيروت)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

٢٥ ـ من تقرير لراديو جيش الدفاع الإسرائيلى بعنوان «قادة الجيش يناقشون عملية عناقيد الغضب فى لبنان»، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن:

وقارن مع: Helena Cobban, The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond, P.161.

ـ هيلينا كوبان، الفرصة الكبرى الضائعة. مرجع سابق.

٢٦ ـ بدأت حملة الإدانة الدولية من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى، ولحقتها سلسلةٌ طويلة شملت وزارة الخارجية البريطانية والألمانية والدانماركية والنمساوية والأسترالية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والرومانية والاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، وبدأ مجلس الأمن

يبحث شكوى لبنانية قدمت ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن الرئيس كلينتون صرّح عقب مجزرة قانا عن أسفه لعائلات الذين قتلوا وجرحوا فى جنوب لبنان، وقدم تعازيه إلى الحكومة اللبنانية، ثم اتسعت بعدها حملة الإدانة بشكل واسع جدًا وعلى مستوى الرؤساء كالرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور ورئيس الوزراء الكندى والفرنسى، إلى غير ذلك؛ مما ضم قائمةً طويلة تُظهر بامتياز عمق المأزق الذى وضع بيريز نفسه فيه، ومن الممكن مراجعة ردود الفعل عربيًا وإقليميًا ودوليًا فى كتاب: «عملية عناقيد الغضب: حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان/ الوقائع، المبادرات، النتائج»، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦).

٢٧ـ انظر: يوئيل ماركوس، «وجه بيريز القاسى»، هاآرتس، (تل أبيب)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦؛ إذ بقدر ما كشفت هذه العملية عن وجه جديد ومختلف لبيريز فإنها أظهرت فشلاً ذريعًا للوجه الجديد هذا.

٢٨ـ انظر النص الكامل لتفاهم نيسان فى: «عملية عناقيد الغضب حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان»، [م، س]، ص ١١٨، وانظر أيضًا السفير، (بيروت)، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦.

٢٩ـ الحياة، (لندن)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠ . . وللمزيد حول الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب الذى اعتبر نصرًا للمقاومة اللبنانية راجع الصحف اللبنانية التى خصصت جميع صفحاتها للاحتفال بهذا العيد (عيد المقاومة والتحرير). . انظر: الحياة، (لندن)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ٢٤ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ والمستقبل، ٢٤/ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠، أما الصحف الإسرائيلية فقد سيطر عليها أخبار انهيار جيش لبنان الجنوبى وتوقعات المستقبل القادم المخيف، وقد لعب الانسحاب الإسرائيلى المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دورًا حاسمًا فى انهيار شعبية باراك، انظر: عوفر شلاح، «حزب الله يتخذ القرار»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، ورون بن يشاى، «مرحلة عدم اليقين»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، وزئيف شيف، نظرية الأمن الجديدة، هاآرتس (تل أبيب)، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٠، ويوسى فيلمان، حتى إغلاق آخر البوابات، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ .

٣٠ـ انظر: عصام خليفة، «دراسة بالوثائق تؤكد لبنانية مزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ وأيضًا: باسم يموت، «الأهمية الإستراتيجية الاقتصادية لمزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ٧/ ٣/ ٢٠٠٠، وقد أقرّ أحد الباحثين الإسرائيليين بلبنانية مزارع شبعا، انظر: عكيفا الدار، «مزارع شبعا لبنانية»، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٢ .

٣١ـ ذكرت صحيفة Sunday times فى ٩/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) حصلت بالتعاون مع المخابرات الأردنية على عينة من بول الأسد؛ وذلك عندما قضى يومًا فى عمان اشترك خلاله فى تشييع جنازة الملك حسين، وقد حصل الإسرائيليون من خلال هذه العينة على معلومات كثيرة حول صحة الأسد بما فيها قائمة كاملة بكل الأدوية التى يستعملها ونظام الطعام الذى يلتزم به، وقد أكدت معاريف، (تل أبيب)، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية تحوى ملفات عن صحة عدد من الزعماء العرب بمن فيهم الأسد.

٣٢ـ المستقبل، (بيروت)، ٤/ ٩/ ٢٠٠٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤، والسفير، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤ .

33- Michael Young ," All eyes turn to Syria", International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية :

- "Syria After Lebanon, Lebanon After Syria" ,Middle East Report N*39,12 April 2005.

٣٤ ـ انظر : عبد الله بوحبيب، «أخطاء سوريا الإستراتيجية فى العلاقة مع واشنطن»، الحياة، (لندن)١١/ ٤/ ٢٠٠٥ .

٣٥ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٦ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٣٩ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤١ ـ الثورة، (دمشق)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، وقد ذكرت «أن ثقافة المقاومة مقبلة على مزيد من الانتشار لأنها أثبتت نجاعتها».

٤٢ ـ الحياة، (لندن)، ١٤ / ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٣ ـ الحياة، (لندن)، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ النهار، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، فى حين أن من كان يعتبر محسوبًا على جبهة الحمائم أو فريق السلام الإسرائيلى طالب بضرب سوريا، انظر : يوسى بيلين، «ضرب سوريا»، ترجمة عن العبرية، المستقبل، (بيروت)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ الحياة، (لندن)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ النهار، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ المستقبل، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ النهار، (بيروت)، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ النهار، (بيروت)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ الحياة، (لندن)، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٧ ـ السفير، (بيروت)، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

١٦ ـ الموقف الإيرانى من الحرب

د. محمد السعيد إدريس(*)

مقدمة

أفرزت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) نتائج كثيرة يأتى فى مقدمتها واحدة من أهم وأبرز هذه النتائج؛ وهى أن إيران أصبحت طرفًا أصيلاً فى معادلة الحرب والسلام فى لبنان، لكن هذه النتيجة تفتح مجال التساؤل عن أمر لا يقل أهمية: إلى أى مدى يمكن تعميم هذه النتيجة على الدور الإقليمى لإيران فى إقليم الشرق الأوسط، انطلاقًا من أزماته وتفاعلاته الساخنة؛ ابتداءً من الخليج إلى إيران إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى فى جبهاته الثلاث: سوريا وفلسطين ولبنان؟

السؤال مهم لكن إجابته تبقى ملتبسة ومراوغة لسبب أساسى؛ هو أن الحرب الإسرائيلية على لبنان التى فرضت ـ عن طريق غير مباشر ـ هذه المكانة الإيرانية المتصاعدة لم تكتمل بعد. قد يكون القرار الدولى رقم ١٧٠١ قد أوقف أعمال العنف، لكنه لم يقصد وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب عندما أعطى لإسرائيل حق القيام بعمليات دفاعية. وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس كانت واضحة وحاسمة فى هذا الأمر عندما أكدت فحوى الفهم الأمريكى لمضمون ذلك القرار؛ حيث قالت إن «إسرائيل تحتفظ بحقها فى الدفاع عن نفسها، وتمتنع عن العمليات الهجومية، وعندما أوضحت أن هذا القرار لا يعنى وقف كل العمليات العسكرية فورًا»[١].

لكن السبب الأهم هو ذلك الانقسام متعدد الأبعاد حول ما انتهت إليه الحرب، هذا الانقسام لا يتوقف عند مسألة: هل حققت الحرب أهدافها كاملة أم لا، بحيث يمكن

(*) رئيس وحدة دراسات الخليج، ورئيس وحدة دراسات الثورة المصرية، ورئيس تحرير مختارات إيرانية/ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الحديث عن تداعيات ذلك على كل الأطراف المعنية ومنها إيران؛ ولكنه انقسام يمتد إلى مفهومى: النصر والهزيمة، ليس فقط من انتصر ومن انهزم، ولكن حدود النصر وحدود الهزيمة؛ إذ لم تكد أعمال العنف تتوقف بعد أيام من صدور القرار رقم ١٧٠١ مساء يوم ١١/٨/٢٠٠٦ حتى تداولت أطراف لبنانية وعربية ودولية السؤال التالى: هل انتهت الحرب إلى انتصار يحق لـ «حزب الله» التفاخر به رغم الكلفة الباهظة، أم أن الحرب انتهت إلى هزيمة يحاول البعض توظيفها بقدر سعى هذا البعض إلى «تجويف» ما يتحدث عنه آخرون بأنه «انتصار»؟ ومن هنا وصل محللون إلى استنتاج مفاده أن «لا إسرائيل أكثر أمنًا ولا لبنان أكثر سيادة»[٢]. لكن الاستنتاج الأهم هو أن جولات هذه الحرب لم تنته بعد، وأن إسرائيل ربما تفكر فى شن حرب أخرى جديدة على أمل تحقيق ما عجزت عن تحقيقه من أهداف فى الحرب السابقة، وما يدعم هذا الاستنتاج أن التداعيات الداخلية لهذه الحرب فى لبنان وأيضًا فى إسرائيل ما زالت مفتوحة أمام متغيرات جديدة؛ فمعادلة الصراع على السلطة داخل لبنان وأيضًا داخل إسرائيل لم تحسم هى الأخرى بعد.

هذه «الحالة المراوغة» من الاستنتاجات امتدت إلى التداعيات المحتملة لهذه الحرب، والأجندة الإيرانية مفعمة بالأحداث والقضايا التى لها علاقة مباشرة بهذه الحرب، وفرضت الكثير من التساؤلات المتعلقة بتلك الأحداث والتطورات، وبالذات على صعيد البرنامج النووى الإيرانى، وعلى صعيد الأدوار الإقليمية المتسعة لإيران على شاكلة التساؤلات التالية:

- كيف ستؤثر الحرب على الملف النووى الإيرانى؟ وهل ستكون الأولوية للحل السياسى أم للعقوبات أم للحرب؟

- كيف ستؤثر على العلاقة مع سوريا؟ وهل ستتراجع فى ظل محاولات أمريكية وعربية لاختراق العلاقات السورية/ الإيرانية، أم ستتقوى فى ظل احتمال حدوث حالة استقطاب إقليمى قوية وفق محورى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فى مسعاها لتأسيس «شرق أوسط جديد» («محور الاعتدال والسلام» الذى يضم ما أخذ يعرف بـ «تحالف ٦+٢»؛ أى دول مجلس التعاون الخليجى الست ومصر والأردن، و«محور الشر» الذى يضم إيران مع سوريا وحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين «حماس»)؟

- كيف ستؤثر على النفوذ الإقليمى الإيرانى فى العراق والخليج والصراع العربى/ الإسرائيلى؟ وهل سينحسر هذا النفوذ أم سيتزايد؟

أسئلة تكشف عن أمرين: **أولهما:** مدى تعقد تداعيات هذه الحرب، وبالذات بالنسبة لإيران، **وثانيهما:** مدى عمق الارتباط الإيرانى بهذه الحرب: أسبابها ونتائجها. ومن هنا سوف نركز البحث فى هذه الورقة على ثلاثة موضوعات أساسية هى:

١ - العلاقة بين إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان.

٢ - الدور الإيرانى فى الحرب وتطوراتها.

٣ - التداعيات المحتملة على إيران.

أولاً: العلاقة بين إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان

هناك منظوران مختلفان للعلاقة بين إيران والحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان (يوليو/ أغسطس ٢٠٠٦) يعكسان رؤيتين مختلفتين: **المنظور الأول** يرى أن إيران هى المسئول الأول عن هذه الحرب لدوافع إيرانية بحتة، بعضها يخص تطورات البرنامج النووى الإيرانى، والبعض الآخر يخص الطموحات الإقليمية الإيرانية؛ لذلك يركز هذا المنظور على تحمل حزب الله مسئولية الحرب لقيامه بعملية «الوعد الصادق» التى أسفرت عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين رفض الحزب تسليمهما إلا عبر عملية تبادل للأسرى[٣]. **والمنظور الثانى** يرى أن إيران هى المستهدفة من هذه الحرب، وأن الحرب على حزب الله كانت مقدمة لحرب أطول وأعنف وأشمل ضد إيران، تشارك فيها إسرائيل الولايات المتحدة، وأن الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان تحت ذريعة الرد على عملية «الوعد الصادق» هى المرحلة الأولى من تلك الحرب الأطول والأعنف والأشمل ضد إيران، بهدف التخلص مبكراً من قوة حزب الله كى لا تستخدم فى الحرب المنتظرة ضد إيران؛ لذلك يتم وفق هذا المنظور التركيز على المسئولية الإسرائيلية فى هذه الحرب.. وبين كون إيران هى المسئولة عن الحرب أو أنها هى المستهدفة منها تباينت الاجتهادات على النحو التالى:

١ ـ مسئولية إيران عن الحرب

يتبنى هذا المنظور كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وتكشف ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية المبكرة للحرب هذا التركيز الإسرائيلى والأمريكى على تصوير الحرب على أنها رد فعل إسرائيلى على عدوان مدبر تشارك فيه إيران وسوريا، وأن الحرب من جانب إسرائيل حرب دفاعية؛ ومن ثم فإن المجتمع الدولى مطالب بدعم إسرائيل ومساندة مطالبها فى تغيير الأوضاع القائمة فى جنوب لبنان، التى يعد استمرارها تهديداً للأمن الإسرائيلى والسلام الإقليمى.

فبعد مداولات أمنية مكثفة انعقدت الحكومة الإسرائيلية فى اجتماع طارئ فى أول رد فعل على عملية «الوعد الصادق»، وقررت تفويض طاقم وزارى باتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ القرارات التى اتخذتها، وفى مقدمتها إعلان الحرب على حزب الله فى إطار «المواجهة الكبرى» التى بدأت، وأن هذه القرارات ستنفذ لتحقيق هدفين: **الأول**: ضربة مؤلمة لحزب الله والبنية التحتية اللبنانية، **والثانى**: إبعاد حزب الله عن الحدود بجهد عسكرى ودبلوماسى على الصعيد الدولى، وأطلقت إسرائيل على حربها تلك تسمية «الجزاء المناسب». واعتبر دان حالوتس رئيس الأركان أن العملية (يقصد الحرب على لبنان) «تعتبر نقطة تحول»، وألمح إلى أن الرد سيكون فى لبنان أو سوريا أو الاثنين معًا[٤].

التعليقات الأولى لكبار المسئولين الإسرائيليين على هذه الحرب حرصت على تصويرها على أنها رد فعل على «تجرؤ» حزب الله على إسرائيل. إيهود أولمرت كان واضحًا جدًا فى تأكيد هذا المعنى فى الوقت الذى حرص فيه على الربط بين ما يحدث فى غزة (الجنوب) وما حدث فى الشمال (جنوب لبنان). ففى أعقاب الاجتماع الوزارى المشار إليه قال إن «جهات فى الشمال والجنوب تحاول وضع إسرائيل أمام امتحان»، ووصف عملية حزب الله بأنها «عمل حرب»، وخلص إلى أن دولة إسرائيل ومواطنيها «يقفون أمام اختبار، وسبق لهم أن اجتازوا امتحانات صعبة؛ بل وأصعب وأشد تعقيداً من هذه، ونحن فى دولة إسرائيل سنعرف كيف نتغلب أيضًا على من يحاولون المساس بنا»، وقال: «لقد أمرت بتنفيذ سلسلة من العمليات الشديدة فى لبنان، وسوف نستعد بشكل مناسب أيضًا ضد سوريا»، وصعد من موقفه السياسى، وكرر موقفه من مسألة تبادل الأسرى، وقال: «لقد أوضحت طوال الوقت أننا لن نخضع للمنظمات الإرهابية، ولن نخضع للابتزاز،

ونحن لن ندير أى مفاوضات مع المنظمات الإرهابية . . إنهم يريدون اختبار عزمنا وسوف يفشلون فى ذلك، وسيدفعون ثمن تجرؤهم علينا»[٥].

ولم يكن موقف عمير بيريتس وزير الدفاع أقل حزمًا من رئيس حكومته؛ حيث أكد أن بلاده لن توقف هجماتها على لبنان «ما لم تتغير الحقيقة بما يضمن عدم بقاء وجود تهديد لإسرائيل من قبل حزب الله»[٦]. وكان يقصد بالطبع ما لم تتغير المعادلة العسكرية فى جنوب لبنان ويتم تأمين سلام حقيقى لشمال إسرائيل؛ وهو أمر لا يتحقق إلا بانتفاء وجود أو بقاء أى إمكانية لحزب الله لممارسة التهديد؛ لذلك تعمد إيهود أولمرت تحديد أهداف الحرب من خلال كشفه عن شروط وقفها التى حددها بثلاثة شروط هى: تجريد حزب الله من سلاحه، وتطبيق القرار ١٥٥٩، وبالتحديد الشق الثانى المتبقى من هذا القرار والمتعلق بنزع سلاح المقاومة، وأخيرًا إطلاق الجنديين الأسيرين[٧].

وإذا كان الإسرائيليون قد ركزوا على تحميل حزب الله مسئولية الحرب، وحرصوا على تصوير حربهم على لبنان على أنها «حرب دفاعية»، وأنها فرصة لفرض شروط تأمين إسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية هى التى بادرت بتوسيع مسئولية الحرب فى وقت مبكر جدًا لتشمل سوريا وإيران. الرئيس جورج بوش أكد هذا فى مؤتمر صحفى مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بمدينة سترالسند الألمانية، وطالب «العالم المحب للسلام» أن يتحد لدعم «ممثلى السلام فى المنطقة» ومن بينهم إسرائيل والرئيس الفلسطينى محمود عباس، وقال: «هناك مجموعة من الإرهابيين ترغب فى إيقاف تقدم السلام، وهؤلاء الذين هم محبون للسلام يجب أن يعملوا معًا من أجل مساعدة ممثلى السلام (إسرائيل ومحمود عباس) لإنجاز أهدافهم». واعتبر فريدريك جونز الناطق باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى أن عملية «الوعد الصادق» التى نفذتها قوات حزب الله فى شمال إسرائيل «هجومًا إرهابيًا، ومن الواضح أن توقيته مقصود لزيادة التوترات الشديدة بالفعل فى المنطقة ونشر مزيد من العنف». أما تونى سنو السكرتير الصحفى للبيت الأبيض؛ فقد اتهم فى بيان رسمى سوريا وإيران بالمسئولية، وقال: «نحن نعد كلا من سوريا وإيران اللتين قدمتا دعمًا لحزب الله مسئولتين عن العنف الحاصل اليوم»[٨].

وإذا كان بوش قد تحفظ فى بداية الحرب على اتهام إيران وسوريا بالمسئولية فإنه عاد بعد أيام قليلة ليحملهما كل المسئولية. ففى كلمة معدة مسبقًا حدد بوش النقاط الأساسية للأزمة: فقد اعتبر أن الحرب اندلعت «إثر عملية قامت بها مجموعة حزب الله الإرهابية

وخطفت خلالها جنديين إسرائيليين، وأطلقت صواريخ على المدن الإسرائيلية»، كما اعتبر أن الحرب التى تشنها إسرائيل ضد لبنان دفاع عن النفس وقال: «أعتقد أن من حق الدول ذات السيادة أن تدافع عن مواطنيها، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع هذه الهجمات»، وأشار إلى أن «مجلس الأمن تبنى فى عام ٢٠٠٤ قراراً (يقصد القرار ١٥٥٩) ينص خصوصًا على نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان»، واتهم حزب الله بأنه «يتحدى المطالب العادلة للمجموعة الدولية بتمسكه بأسلحة ميليشياته فى جنوب لبنان، وبهجومه على إسرائيل، وبتحديه الحكومة اللبنانية المنتخبة ديموقراطيًا». كما اعتبر أن «حزب الله عرض للخطر ـ بهذه العمليات ـ التقدم الكبير فى لبنان، وخان لبنان». ثم انتقل بوش بعد ذلك إلى تحميل إيران وسوريا المسئولية كاملة بحكم علاقتهما الخاصة مع حزب الله. «فسوريا هى الداعم الأساسى لحزب الله منذ سنوات وساعدته بأسلحة مصنوعة فى إيران، والنظام الإيرانى تحدى الأسرة الدولية مرات عدة بطموحاته فى امتلاك أسلحة نووية ومساعدته مجموعات إرهابية»، واعتبر بوش أن أعمال إيران وسوريا «تهدد الشرق الأوسط برمته، وتعرقل تسوية الأزمة الحالية وإحلال سلام دائم فى هذه المنطقة المضطربة»[٩].

هذه المواقف الرسمية المعلنة لكبار المسئولين الإسرائيليين والأمريكيين دعمتها رؤى «مراكز التفكير ـ Think Tanks» الأمريكية، وربما بدرجة أعلى من السفور والتطرف على نحو ما كتب مايكل ليدن الخبير السياسى الأمريكى الذى عمل سابقًا مستشاراً فى وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية فى مقال نشر يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع معهد أمريكان إنستيتيوت (AEI) تحت عنوان «نفس الحرب»؛ حيث شبه حرب إسرائيل على لبنان بحرب أكتوبر ١٩٧٣، «لكنها تجرى هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله فى لبنان، وترتبط بالتمرد فى العراق، والعامل المحرك لهذا كله هو نظام الملالى فى طهران». فإيران حسب قوله «لها اليد الطولى فى كل ما يحدث»[١٠].

وعلى نحو مشابه أكد مايكل إيزنشتاوت مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى فى مقال نشره يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع المعهد تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهة ثانية» أن الدور الإيرانى والسورى فى تلك الأزمة محورى وأساسى، «فالهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيداً فى طهران، كما أن الدولتين من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب». واتفق إيزنشتاوت مع

مايكل ليدن على «أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية التى ترسمها القيادة الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر».

لم يكتف إيزنشتاوت بذلك؛ بل إنه اعتبر أيضًا أن «توقيت عملية حزب الله ضد إسرائيل يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى عن ملفها النووى»[١١]. أما سوريا فقد تحولت بفضل هذه الأزمة إلى قبلة يحج إليها الدبلوماسيون العرب والأجانب، وباتت محط أنظار الجميع للدور المرتقب الذى يمكن أن تلعبه فى الضغط على قيادات حماس لديها من أجل التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط المختطف لدى حركة «حماس» فى غزة، كما أن «الرئيس السورى يسعى للاستفادة من الوضع الحالى لإخراج بلاده من العزلة الدولية المفروضة عليها؛ الأمر الذى يعنى أن حزب الله يقدم إلى دمشق فرصة لفرض هذه الأجندة»[١٢].

هذه المواقف والاجتهادات عمدت إلى تأكيد حقيقة أن إيران إن لم تكن صانعة الحدث فهى شريكة أساسية فى صنعه؛ ومن ثم فهى مسئولة عن تداعياته، وعليها أن تتحمل النتائج المترتبة على هذه التداعيات.

٢ ـ إيران هى المستهدفة من الحرب

على العكس من المنظور السابق يرى هذا المنظور أن الحرب مدبرة ضد إيران، وأن لبنان هو المحطة الأولى من حرب أطول وأعنف وأشمل سوف تتعرض لها إيران عاجلاً أم آجلاً، اعتقادًا بأن إسرائيل عندما قامت بشن الحرب لم تكن من أجل الهدف الذى أعلن عنه (الرد على عملية أسر الجنديين)؛ بل «من أجل تجريد طهران من إمكانية استخدام الميليشيات الشيعية (حزب الله) فى عمل انتقامى ردًا على الهجوم المخطط له منذ زمن طويل ضد إيران»[١٣]، خصوصًا بعد أن وصلت المباحثات الأوروبية حول البرنامج النووى الإيرانى إلى طريق مسدود؛ ففى مايو ٢٠٠٦ (أى قبل أقل من شهرين من بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان) قال السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة جون بولتون، مفسرًا الموافقة الأمريكية على المشاركة فى محادثات مع النظام الإيرانى فى حال وافق هذا الأخير على تعليق تخصيب اليورانيوم إن «بوش قام بهذه الخطوة ليظهر القوة والقيادة الأمريكيتين، وليقول لقد أعطينا لإيران هذه الفرصة الأخيرة للتأكيد على أنها (أى إيران) جدية عندما تقول: نحن لا نريد أسلحة نووية»[١٤].

هذه الرؤية تجد ما يؤكدها من معلومات وتحليلات تكتسب الكثير من المصداقية على النحو التالى :

(أ) الربط الإسرائيلى المبكر بين إيران وحزب الله فى هذه الحرب : حيث كان توصيف عمير بيريتس وزير الدفاع الإسرائيلى لحزب الله على أنه «وحدة كوماندوز متقدمة لإيران»[١٥] شديد التعبير فى تقييم هذه الحرب على أنها جزء أو مقدمة لـ«حرب إقليمية» منذ لحظة انطلاقها، وأن إسرائيل كانت تبحث فى التوقيت، وكانت تبحث عن «ذريعة» تتيح لها شن الحرب وحشد التأييد الداخلى والأمريكى لها. وعندما فشلت إسرائيل فى تحقيق النصر الذى كانت تريده بتدمير الآلة العسكرية لحزب الله نهائيًا ووضعه تحت مقصلة «القرار ١٥٥٩» بنزع أسلحته إجباريًا عن طريق تدميرها؛ بدأت تركز بالتنسيق مع واشنطن لفرض قرار دولى يقر بإرسال قوات دولية إلى جنوب لبنان، يكون لها حق القتال ضد حزب الله وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغرض حرمان «حزب الله» من قدرته على تحريك الجبهة فى الجنوب اللبنانى؛ أى إلغاء ما تعتبره إسرائيل بـ«الحدود الإيرانية/ الإسرائيلية» فى الجنوب اللبنانى، وإلغاء «الحدود السورية/ الإسرائيلية» هناك أيضًا.. بمعنى آخر العمل على جعل تلك الحرب بمثابة «الحرب الأخيرة» هناك، عن طريق الانسحاب من الأراضى اللبنانية وإطلاق الأسرى؛ أى تحقيق المطالب اللبنانية للحزب فى مقابل تنازله عن دوره الإقليمى، طالما عجزت الآلة العسكرية الإسرائيلية عن إجباره على هذا التنازل، وهذا يعنى إعطاء «حزب الله» انتصاراً سياسيًا لبنانيًا فى مقابل خسارة دوره الإقليمى وحرمان حلفائه (إيران وسوريا) من هذا الدور نهائيًا[١٦].

(ب) التوافق الإسرائيلى/ الأمريكى على جعل الحرب ضد حزب الله حربًا ضد ما تسميه واشنطن بـ«محور الشر» الذى يضم وفقًا للتوصيف الأمريكى إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، بعد أن تم إسقاط حكم صدام حسين فى العراق.. هذا التوافق تكشَّف مبكراً مع بداية الحرب عقب لقاء تم بين وزير الدفاع الإسرائيلى عمير بيريتس مع وفد أمريكى عالى المستوى ضم ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية، وإليوت إبرامز مسئول دائرة الشرق الأوسط؛ حيث قال الوزير الإسرائيلى: «إن على العالم الحر أن ينتهز الورطة التى وقع فيها كل من حماس وحزب الله عندما خطفا الجنود الإسرائيليين الثلاثة فى غزة وفى الشمال الإسرائيلى، وعندما أطلق الأول صواريخ قسام والثانى صواريخ كاتيوشا على البلدات الإسرائيلية، وأنه قد حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية إلى جميع

الشركاء فى محور الشر». وأوضح بيريتس أن «إسرائيل تلتقى مع الإدارة الأمريكية فى تحديد «محور الشر» هذا وترى أن المشكلة لا تقتصر على «حماس» و«حزب الله» فهما يعملان بإيحاء وتشجيع من إيران وسوريا»[١٧].

فى الوقت نفسه تقريبًا عقد الرئيس الأمريكى جورج بوش سلسلة اجتماعات فى وزارتى الدفاع والخارجية مع كبار المسئولين فى الإدارة وخبراء فى الشئون العسكرية والأمن القومى، تركزت حول ما سمى بـ «قوس الأزمة» الممتد من الخليج العربى إلى الشرق الأدنى، فى إشارة إلى الوضع المتأزم فى العراق، والمواجهة مع إيران بأبعادها الإقليمية التى «أشعلت الحرب بين إسرائيل من جهة، وحزب الله وحركة حماس من جهة أخرى». وأوضح مسئول فى الأمن القومى الأمريكى عقب هذه اللقاءات أن الإدارة الأمريكية «لا يمكن أن تفصل التصعيد العسكرى والأمنى فى المنطقة عن المواجهة السياسية مع المجتمع الدولى وكل من إيران وسوريا الداعمتين للإرهاب، وسعى طهران إلى الحصول على أسلحة دمار شامل»، وأكد أن «الرئيس بوش متمسك بضرورة نزع سلاح حزب الله نهائيًا، وإتاحة المجال للحكومة اللبنانية الشرعية لفرض سيادتها ونشر قواتها فى الجنوب»[١٨].

ولمزيد من إحكام الاتهامات على إيران اتهم الجيش الأمريكى فى العراق أطرافًا إيرانية بتدريب وتسليح «جماعات شيعية متطرفة» كى تنفذ أعمال عنف فى البلاد، وأن قوات التحالف عثرت على أسلحة تم تصنيعها فى إيران.

وحسم الرئيس بوش طبيعة الحرب بين إسرائيل وحزب الله على أنها «جزء من صراع أكبر بين الحرية والإرهاب»، وربط بين الحروب الدائرة على الجبهات الثلاث فى لبنان والعراق وأفغانستان باعتبارها حربًا واحدة ضد الإرهاب، كما ربط بين هذه الحروب وأزمة البرنامج النووى الإيرانى بقوله: «نستطيع فقط أن نتخيل خطورة هذا الصراع لو أن إيران تملك القنبلة النووية»[١٩]. ولمزيد من تأكيد خطورة إيران اتجه الرئيس الأمريكى خطوة أخرى بالربط بين إيران وتنظيم القاعدة من ناحية، والتهديدات التى تواجه الأمن الوطنى الأمريكى من ناحية أخرى؛ حيث قال إن الولايات المتحدة تواجه تحركًا عدائيًا شيعيًا تقوده إيران التى تشارك تنظيم القاعدة فى نفس الأهداف، مشيرًا إلى أن المجموعتين تمثلان «وجهان مختلفان لذات التهديد»[٢٠].

(ج) انكشاف وثائق ومعلومات تؤكد تورط الولايات المتحدة فى التخطيط للحرب ضد لبنان، ورعايتها، وتقديم كل الدعم العسكرى والسياسى كى تحقق هذه الحرب أهدافها

من أبرز هذه المعلومات ذلك التقرير الذى كتبه واين مادسن (مسئول سابق فى البحرية الأمريكية، وعين لفترة فى وكالة الأمن القومى، ويقوم منذ عام ١٩٩٤ بتغطية أخبار السياسة والأمن القومى وله مؤلفات مهمة) على موقعه على شبكة الإنترنت يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٦، والتقرير الذى نشره سيمور هيرش الكاتب الأمريكى المرموق فى مجلة نيويوركر، وكل من هذين التقريرين يؤكد التورط الأمريكى مع الإسرائيليين فى الإعداد لهذه الحرب التى تتجاوز حزب الله وإيران، وتركز على كل من إيران وسوريا.

ففى تقريره الذى حمل عنوان «اجتياح لبنان وغزة تم التخطيط لهما فى يونيو ٢٠٠٦ خلال اجتماعات فى الولايات المتحدة مع مسئولين إسرائيليين كبار»؛ كشف واين مادسن أن الغزو الإسرائيلى للبنان تم التخطيط له بين مسئولين إسرائيليين رفيعى المستوى، وأعضاء فى إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش؛ ففى ١٧ و١٨ يونيو التقى رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق بنيامين نتنياهو، والنائب الإسرائيلى ناتان شارانسكى مع نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى مؤتمر لمعهد أميركان إنتربرايز إنستيتيوت فى بيفر كريك كولورادو، وهناك تمت مناقشة الاجتياحين الإسرائيليين الوشيكين لغزة ولبنان. وبعد الحصول على الدعم الكامل من تشينى لغزو غزة ولبنان؛ عاد نتنياهو إلى إسرائيل، وشارك فى اجتماع خاص لرؤساء الوزراء السابقين؛ حيث نقل دعم إدارة بوش لتنفيذ سياسة «اختراق واضح» (تقرير إستراتيجى أعدته فى عام ١٩٩٦ شخصيات أمريكية محافظة بارزة؛ مثل ريتشارد بيرل وجيمس كولبرت وتشارلز فيربانكس جونيور، ودوجلاس فيث وروبرت لوينبرج وديفيد وارمسير؛ ليهتدى به نتنياهو بعد وصوله إلى السلطة فى العام ذاته)، وشارك فى ذاك الاجتماع بالإضافة إلى نتنياهو؛ كل من رئيس الحكومة الحالى إيهود أولمرت ورئيسى الوزراء الأسبقين إيهود باراك وشمعون بيريز.

ونقل مادسن عن مصادر فى واشنطن أن اجتياحى غزة ولبنان المدعومين أمريكيًا والهجومين الوشيكين على سوريا وإيران؛ شكلت «الحدث» المشتبه بحدوثه قبل الانتخابات (النصفية) فى الولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٦، ومحاولة لحشد الجمهور الأمريكى حول نظام بوش/ تشينى خلال فترة حرب واسعة.

وأوضح استنادًا إلى مصادر مطلعة فى واشنطن أن «الهجوم الإسرائيلى على لبنان تمت إدارته بين حكومة أولمرت والمحافظين الجدد فى إدارة بوش»، مضيفًا أن «إدارة بوش كانت على علم مسبق ودعمت الهجمات التى كانت إسرائيل تعتزم شنها على غزة ولبنان»، وأشار إلى أن تنسيق إدارة بوش مع إسرائيل فى الهجوم على حماس وحزب الله يشمل تبنى البيت الأبيض رسميًا وثيقة «الاختراق الواضح: الإستراتيجيات الجديدة للأمن فى العالم»، فى إطار تنفيذ المرحلة الثانية من هذه الوثيقة؛ حيث نفذت المرحلة الأولى فى العراق، وجاء الدور على فلسطين ولبنان فى انتظار إكمال المهمة مع كل من إيران وسوريا.

وأوضح مادسن أن الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية الحالية فى قصف لبنان واجتياحه هى عملية متابعة لأربع سنوات من النشاطات السرية للبنتاجون والبيت الأبيض والموساد داخل لبنان، والتى تضمنت اغتيال مسئولين لبنانيين كبار بسيارات مفخخة من أجل إخراج القوات السورية من لبنان. وأشار إلى «تدريبات إسرائيلية» للتعامل مع خطف حزب الله لجنود إسرائيليين وعلى عملية خطف حماس لجندى إسرائيلى قرب الحدود فى غزة، وأضاف أن هذه العمليات «أمنت ذريعة للهجوم الإسرائيلى على غزة ولبنان»، وتابع: «تم وضع خطط مماثلة للرد على أسر سوريا لجنود إسرائيليين فى لبنان قرب الحدود مع سوريا أو من مرتفعات الجولان. إن هذا سيبرر هجومًا إسرائيليًا أمريكيًا على سوريا، عبر دخول إسرائيل من لبنان، وأمريكا من العراق». وكشف أن سوريا وإيران فى نهاية الأمر هما السبب وراء محاولة الولايات المتحدة عرقلة محاولات الأمم المتحدة التوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار. إن هدف إدارة بوش هو رؤية توسع النزاع، مشيرًا إلى أن «المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة جون بولتون كشف خلال مقابلة مع فوكس نيوز عن الخطة الأمريكية الإسرائيلية المستقبلية للحرب الإقليمية فى الشرق الأوسط عندما قال: أعتقد أنه إذا نظرتم إلى الدعم الذى تقدمه إيران وسوريا إلى جماعات مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامى فى فلسطين؛ فإن تصفية الحساب التى نحتاجها هنا لن تكون فقط مع المنظمات الإرهابية، لكن أيضًا مع الدول التى تمولهم»[٢١].

لم يختلف تقرير سيمور هيرش فى مجلة نيويوركر كثيرًا عن المعلومات التى ذكرها واين مادسن، وإن كان قد ركز على ما أسماه بـ «خيار كوسوفو»؛ وهو الخيار العسكرى الذى نفذته قوات حلف شمال الأطلسى ضد القوات الصربية فى كوسوفو، وكانت نتائجه

إيجابية، وهو الخيار القائم على قصف جوى مكثف لمدة ٧٠ يومًا يأتى بعده التدخل العسكرى البرى، بحيث تقوم القوات الإسرائيلية بتجربته فى لبنان، وفى حال نجاحه يتم اعتماده كخيار للحرب ضد إيران.

فقد كشف هيرش أن ضباطًا من سلاح الجو الإسرائيلى قاموا بزيارات للولايات المتحدة للبحث فى خطة رئيس الأركان الإسرائيلى دان حالوتس التى يريد فيها تكرار التجربة الأمريكية فى كوسوفو مع إيران، ولتكن البداية فى لبنان، وإذا كان الجنرال الأمريكى ويسلى كلارك قد احتاج إلى ٧٨ يومًا لتنفيذ هذه الخطة فى كوسوفو؛ فإن إسرائيل تحتاج فقط إلى ٣٥ يومًا وفقًا لتعهد المستشار الحكومى الإسرائيلى لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

ويقول سيمور هيرش فى تقريره إن مكتب ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى دعم الخطة الإسرائيلية، وبالمثل فعل نائب مستشار الأمن القومى إيليوت إبرامز الذى اعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تتحرك بسرعة فى حربها الجوية ضد «حزب الله». وكانت وجهة نظر تشينى هى التالية: «لو نفذ الإسرائيليون جزءًا من هذا أولاً، وكان ناجحًا بالفعل سيكون ذلك رائعًا، سيكون بإمكاننا أن نتعلم ما يجب فعله فى إيران، عبر مشاهدة ما يفعله الإسرائيليون فى لبنان»(٢٢).

ورغم خطورة هذه المعلومات فإن هناك من الدلائل ما يؤكد صحتها، ومنها على سبيل المثال ما نقلته مراسلة صحيفة «الخليج» (الإماراتية) عن السفير السورى فى واشنطن عماد مصطفى حول لقاء البطريرك المارونى اللبنانى نصر الله صفير مع ديك تشينى فى ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ ففى هذا اللقاء طلب نصر الله صفير من تشينى وقف إطلاق النار، لكن تشينى غضب بشدة ووجه حديثه للبطريرك قائلاً: «إننا (أى الأمريكيين) لم نعد نثق بكم إطلاقًا. لقد اتفقنا أن نخرج لكم السوريين مقابل قيامكم بنزع سلاح حزب الله فماذا فعلتم؟ لم تنزعوا سلاح حزب الله بل تركتموه يزدهر ويصبح له نواب فى البرلمان اللبنانى»، وأكمل تشينى رده الغاضب بالقول: «سندع إسرائيل تقوم بالمهمة التى أعطيناها لكم»(٢٣).

هناك دلائل أكثر حسمًا لكل هذه المعانى، وبالذات أن الحرب على لبنان كانت إسرائيلية من حيث التنفيذ، ولكنها كانت فى الوقت نفسه أمريكية من حيث التخطيط والدعم وتوفير

الغطاء الدبلوماسى، وأن إيران كانت هدفًا أساسيًا فى هذه الحرب. من هذه الدلائل نذكر ما يلى:

- إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أن الحرب الإسرائيلية على لبنان «ما هى إلا آلام المخاض لميلاد شرق أوسط جديد»[٢٤]، تتغير فيه معادلات العلاقات الإقليمية. يأتى فى مقدمة هذه المعادلات ما سعت إليه بعد ذلك وعقب انتهاء الحرب لتأسيس «محور الدول المعتدلة» أو «محور الخير والسلام» لمواجهة «محور الشر» الذى يضم إيران وسوريا وحزب الله وحركة «حماس».

- المماطلة الأمريكية المتعمدة لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يفرض وقفًا فوريًا لإطلاق النار؛ فقد حرصت الدبلوماسية الأمريكية بقيادة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية ومندوبها الدائم فى الأمم المتحدة جون بولتون على توفير كل الوقت المطلوب للقوات الإسرائيلية كى تقوم بالمهمة[٢٥]، وعندما عجزت عن تحقيق الأهداف تحول الاهتمام إلى إصدار قرار يمكن إسرائيل من أن تأخذ بالدبلوماسية الأمريكية ما عجزت عن تحقيقه هى بالحرب[٢٦]. بل إن واشنطن سمحت لإسرائيل بمراجعة مسودة مشروع القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، ووفقًا لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية فقد تولى يورام طوريوفيتش رئيس هيئة مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت مسئولية تنسيق الاتصالات مع الإدارة الأمريكية قبيل وأثناء الاتصالات التى أجراها ممثلو فرنسا والولايات المتحدة حول تلك المسودة. كما أن إسرائيل، ومن أجل أن تتأكد من أن الأمريكيين ملتزمون بإيراد النقاط التى ترى الحكومة الإسرائيلية ضرورة تضمينها فى نص القرار؛ قامت بإرسال طال بوكر المستشار السياسى لوزيرة الخارجية تسيبى ليفنى إلى نيويورك ليقوم أولاً بأول بالاطلاع على ما يتم الاتفاق عليه بين الوفدين الأمريكى والفرنسى فى مجلس الأمن[٢٧].

- الحرص الأمريكى الشديد على تمكين إسرائيل من القيام بالمهمة العسكرية وتوفير كل الأسلحة اللازمة لذلك، وعلى الأخص القنابل الذكية القادرة على تدمير التحصينات القوية على أمل الوصول إلى قيادة حزب الله. فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن واشنطن سرعت إجراءات تسليم تلك القنابل من قاعدة «العديد» فى قطر حيث مقر القيادة الوسطى الأمريكية؛ لكسب الوقت، وهى عبارة عن قذائف صاروخية متطورة تخترق الخنادق والأنفاق والاستحكامات العسكرية لمسافة ٣٠ - ٤٠ مترًا تحت

الأرض[٢٨]، وقد ارتكبت الطائرات الإسرائيلية مجازر بشعة باستخدامها هذا النوع من القنابل، ناهيك عن القنابل العنقودية والأسلحة الملوثة بالإشعاع الذرى.

الأسوأ من هذا ما كشفته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من أن الإدارة الأمريكية أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية بالإقدام على اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. وقال الصحفى الإسرائيلى بن كاسبيت المعروف بصلاته الوثيقة مع صناع القرار فى تل أبيب وواشنطن إن الأمريكيين أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين بأن الرئيس الأمريكى جورج بوش توصل إلى قناعة بأنه «آن الأوان للتخلص من هذا السرطان الذى يعيث فسادًا فى منطقة الشرق الأوسط»، لافتًا إلى أنه فى حالة إخراج هذا المخطط إلى حيز التنفيذ فإن الرئيس بوش «لن يذرف الدموع على اختفاء نصر الله من المشهد السياسى»[٢٩].

الأهم من ذلك هو مبرر واشنطن لاغتيال حسن نصر الله؛ فحسب الصحيفة الإسرائيلية فإن التوجيهات الأمريكية هذه تهدف إلى صرف الأنظار عما يحدث فى العراق من فشل أمريكى، وأن بقاء حسن نصر الله على الساحة السياسية أو إحرازه أى انتصار على آلة الحرب الإسرائيلية سيلقى بظلاله على المقاومة العراقية التى تراقب الأمور فى لبنان[٣٠].

كان الطموح الأمريكى من هذا كله، وحسب أقوال كونداليزا رايس وزيرة الخارجية هو: «إلحاق هزيمة عسكرية وسياسية بحزب الله»، وكان توقعها أن «الوضع السابق فى لبنان لن يعود إلى ما كان عليه» بعد أن يتم وقف إطلاق النار[٣١].

وكان طموح خلق «شرق أوسط جديد» خال من دول وأطراف «محور الشر» يضع فى اعتباره أن إيران هى «حجر الزاوية» لإطلاق أو عرقلة هذا المشروع.

من كل ما سبق نستطيع أن نستنتج أمرين: **أولهما**: أن الزعم بأن إيران هى المسئولة عن تفجير حرب إسرائيل على لبنان (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) كان مجرد ذريعة أو غطاء لفرض ما هو مخطط مسبقًا. **وثانيهما**: أن الحرب على لبنان كان مقدرًا لها أن تكون مجرد جولة فى حرب أوسع وأعنف وأشمل ضد إيران وسوريا. ولم يكن هذا كله غائبًا عن الإدراك السياسى الإيرانى للحرب وللدور الإيرانى الأنسب فى تلك الظروف.

ثانيًا: الدور الإيرانى فى الحرب وتطوراتها

أدركت إيران مبكرًا أنها مستهدفة من الحرب على لبنان، وأن الاتهامات الموجهة لها

بالمسئولية عن تفجير هذه الحرب باعتبارها شريكًا فى التخطيط والمستفيد الأول من عملية «الوعد الصادق» التى قامت بها قوات حزب الله ضد القوات الإسرائيلية وأسرت خلالها جنديين من هذه القوات؛ هى محاولة لخلق شرعية مزدوجة للحرب على لبنان، وتحميل إيران مسئولية هذه الحرب من ناحية، ومحاولة استدراجها فى مواجهة عسكرية مبكرة من ناحية أخرى.

هذا الإدراك هو الذى حدد إطار التفاعل الإيرانى مع الحرب وتطوراتها على النحو التالى:

- **إظهار أعلى درجة من الحزم فى مواجهة العدوان دون تورط فى توجيه تهديدات مباشرة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة** قد يفهم منها أى نية إيرانية للتورط فى الحرب إلى جانب لبنان. وكان المقصود من هذا الموقف المزدوج - القوى من ناحية والخالى من التهديد من ناحية أخرى - هو خلق رادع معنوى وسياسى لمنع إسرائيل والولايات المتحدة من تجاوز حدود المواجهة لدرجة تلحق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله.

- تحذير **الرئيس** الإيرانى محمود أحمدى نجاد بأن «العاصفة تقترب» فى الشرق الأوسط، وأن هذه العاصفة «سترتد على أعداء الإنسانية وستضربهم بقوة»؛ نموذج واضح لهذا الموقف الإيرانى. فهذا التحذير جاء فى أعقاب تحذير آخر أكثر سخونة ضد إسرائيل، وربما يكون قد جاء كمحاولة للتخفيف من وقع ذلك التحذير الذى قال فيه أحمدى نجاد إن «إسرائيل أشعلت نارًا فى لبنان وستحرقها»، ونصحها بأن «تحزم حقائبها وترحل من الشرق الأوسط قبل فوات الأوان»، ووجه حديثه إلى الإسرائيليين قائلاً: «إن الصهاينة اتخذوا قرارًا بالقضاء على أنفسهم عبر أسوأ قرار اتخذوه وذلك بشنهم الحرب على لبنان»[٣٢]. وعندما أراد الزعيم الإيرانى على خامنئى توجيه تحذير مباشر إلى إسرائيل لم يشأ أن يكون باسم إيران؛ بل باسم الأمة الإسلامية. فعندما أكد أن «المقاومة والتضحيات هى السبيل الوحيد لمواجهة الذئب الصهيونى وعدوان الشيطان الأكبر الأمريكى»؛ حذر خامنئى الولايات المتحدة ليس من إيران ولكن «من مواجهة مع المسلمين» قائلاً: «النظام الأمريكى يجب أن يتوقع صفعة قوية وضربة ساحقة من المسلمين لدعمه الجرائم والمجرمين الصهاينة الذين يعتدون علنًا على حقوق الشعوب المسلمة». وأكد خامنئى على أن «حزب الله هو خط الدفاع الأول عن الشعوب الإسلامية وشعوب المنطقة». وفى تحديده لدور

إيران قال إن «إيران الإسلامية تعتبر أن مقاومة العدوان الأمريكى والشر الصهيونى واجب، وتقف إلى جانب الشعبين اللبنانى والفلسطينى»[٣٣].

ـ الحرص على منع إلحاق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله: وذلك عبر بذل جهود مكثفة لإصدار قرار دول من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن من ناحية، ولمنع صدور قرار يتضمن شروطًا سياسية أو مطالب تنال من حزب الله ومكانته السياسية ودوره فى معادلة توازن القوى اللبنانية والإقليمية. فقد بذلت إيران جهودًا دبلوماسية مكثفة عبر زيارات مكوكية قام بها وزير الخارجية منوشهر متقى لعدد من العواصم العربية والإسلامية، إضافة إلى بذل أدوار ملموسة داخل مجلس الأمن، وحث منظمة المؤتمر الإسلامى لعقد قمة عاجلة لبحث العدوان الإسرائيلى على لبنان. وعندما أدركت إيران تعمد التلكؤ الأمريكى لإصدار قرار بوقف إطلاق النار وممارسة واشنطن ضغوطًا مكثفة لإتاحة الوقت المناسب أمام الجيش الإسرائيلى لتحقيق الأهداف المطلوبة من حربه على لبنان؛ شن الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد هجومًا مكثفًا على مجلس الأمن والولايات المتحدة، وقال فى خطاب له فى إقليم خراسان إن «منع وقف إطلاق النار فى لبنان سيكون وصمة عار إلى الأبد فى جباه قادة مجلس الأمن الدولى وعلى رأسهم أمريكا المجرمة»، وقال إن «الولايات المتحدة وبريطانيا ودولاً أخرى تستخدم النظام الصهيونى كأداة، وفرضت الحرب على لبنان من أجل إقامة الشرق الأوسط الكبير، وهى شريكة فى جرائم إسرائيل»[٣٤].

كان المسعى الإيرانى الدبلوماسى يهدف إلى سرعة إصدار قرار دولى من مجلس الأمن بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار، وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء «الخط الأزرق» الذى شكل الحدود بين لبنان وإسرائيل. وعندما ظهرت مؤشرات فرض شروط لإصدار قرار بوقف إطلاق النار، وعندما تبين لوزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى أن فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية مستعد لقبول شروط لوقف إطلاق النار مثل إرسال قوات دولية إلى الجنوب لتحل محل المقاومة، ونزع سلاح حزب الله؛ أبدى اعتراضه على ذلك أمام السنيورة ودخل فى جدل ساخن معه حول البنود السبعة التى وردت فى خطاب السنيورة أمام مؤتمر روما، مشيراً إلى أن هذه البنود لا تحظى بإجماع وطنى لبنانى أو حتى بإجماع حكومى؛ الأمر الذى أثار غضب السنيورة، الذى اتهم الوزير الإيرانى فى حديث نشرته صحيفة «لوريان لوجور» الناطقة بالفرنسية بأنه «تجاوز الحدود»[٣٥]. وقال السنيورة

إنه مع نشر قوة تابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان «لا تكون فى إطار الفصل السابع»، وأضاف أنه «يعتقد أن متقى تجاوز الحدود وبعض الأطراف سارعت فى اعتماد موقفه»، فى إشارة إلى الأحزاب اللبنانية الموالية لسوريا وإلى حزب الله التى أبدت تحفظات على خطة البنود السبعة التى وضعها السنيورة وأقرتها الحكومة اللبنانية، وتعمد السنيورة القول: «يجب أن نكون واضحين. . نحن لا نريد العودة إلى الوضع القائم الذى كان قبل اندلاع المواجهات»[٣٦]. ولأن منوشهر متقى يعلم بما يريده السنيورة؛ وهو إبعاد حزب الله عن الجنوب وفتح ملف سلاحه؛ تعمد ثانية وفى زيارته لدمشق وعقب لقائه مع الرئيس السورى بشار الأسد أن يجدد تحفظاته إزاء الخطة الشاملة التى اقترحها السنيورة، وقال: «نعتقد أنه يجب تقسيم بنود المشاريع إلى قسمين: فى **القسم الأول** تدرج البنود التى يمكن أن يتحقق الإجماع عليها وتتضمن وقف العدوان فوراً مع أى عنصر أو بند آخر يتم الإجماع الفورى عليه، ويضم **القسم الثانى** العناصر الأخرى التى تتطلب مفاوضات أكثر»[٣٧].

وحرصت إيران فى نقدها لمشروع القرار الدولى الخاص بوقف إطلاق النار فى لبنان على أمور ثلاث: **أولها**: التنسيق الكامل مع سوريا بهذا الخصوص، **وثانيها**: إعلان موقف يتسم بالحدة إزاء هذا المشروع، **وثالثها**: ربط الموقف الإيرانى/ السورى بالإجماع الوطنى اللبنانى الداخلى ضمن حرص إيرانى شديد على ألا يظهر الموقف الإيرانى على أنه موقف منحاز لحزب الله دون الإجماع اللبنانى. مرجع هذا الحرص هو إدراك طهران أن توفير دعم وطنى لبنانى إلى جانب حزب الله فى حربه ضد العدوان الإسرائيلى يعتبر من أهم شروط النصر؛ فقد حرصت إيران مبكراً على العمل على تأكيد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ كل لبنان، وليس فقط على حزب الله، وأن المجتمع الدولى يجب أن يقف كله دفاعًا عن لبنان، وبذلك يمكن تأمين القدر الأكبر الممكن من الدعم المادى والمعنوى للحيلولة دون إلحاق هزيمة عسكرية أو سياسية بحزب الله.

لذلك أكد وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى على «ضرورة إدخال تعديلات على مشروع القرار الدولى؛ لأنه يعتبر أحاديًا ويخدم أكثر مصالح الكيان الصهيونى»، وقال: «إن أى قرار لا يأخذ فى الاعتبار ملاحظات ومواقف الحكومة والشعب اللبنانيين لا يمكن أن يكون موضع موافقة إيران»[٣٨]، فى الوقت نفسه أكد رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى مجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) علاء الدين بروجردى أن طهران

«تدعم الإجماع الداخلى اللبنانى، وتؤيده حول القرار الدولى، والمهم بالنسبة لنا هو التوافق الداخلى الذى سيترافق حتمًا مع التدقيق والدراسة اللازمين اللذين ستقوم بهما الحكومة اللبنانية لهذا القرار»(٣٩).

وعندما صدر القرار ١٧٠١ دعت إيران وسوريا إلى عدم تفسيره بطريقة تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، أو تمس الوفاق الوطنى اللبنانى، وهو ما فسره مراقبون فى العاصمة السورية على أنه إشارة إلى قلق سورى/ إيرانى مشترك من تمدد جسم وعمل القوات الدولية المنتدبة إلى لبنان إلى مناطق خارج مهامها، بما يؤثر على الوفاق الوطنى اللبنانى، خصوصًا فيما يخص انتشارها خارج المنطقة المحددة سلفًا فى القرار الدولى شمال الخط الأزرق، بما يتوافق مع جدول أعمال بعض الدول والأطراف فى لبنان، دون مراعاة الآثار الخطيرة التى يمكن أن تنجم عن ذلك. هذا الموقف جاء تعبيرًا عن اللقاء المهم الذى جمع على لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين بخصوص البرنامج النووى الإيرانى مع الرئيس السورى بشار الأسد فى دمشق(٤٠).

الحرص الشديد على عدم الاستدراج للتورط فى حرب مبكرة مع إسرائيل من ناحية والحرص على محاصرة الحرب فى حدودها «اللبنانية/ الإسرائيلية» وعدم توسيعها خارج الحدود اللبنانية إلى سوريا من ناحية أخرى.

هذا الحرص له دوافع كثيرة: **أولها**: الوعى الإيرانى بأن هناك استهدافًا أمريكيًا/ إسرائيليًا للبرنامج النووى الإيرانى، وأن خطة إيران هى إكمال برنامجها النووى، والحيلولة دون تكرار التجربة العراقية؛ لذلك نجد أن الدبلوماسية الإيرانية تمزج بين الشدة واللين، وبين التقدم والتراجع فى إدارة الصراع حول البرنامج النووى؛ لكسب الوقت اللازم لإكمال البرنامج دون التورط فى حرب تؤدى إلى إفشاله أو تدميره. **وثانيها**: الاهتمام الإيرانى الشديد بضرورة الحفاظ على القوة العسكرية والسياسية لحزب الله، وهذا لن يتحقق إذا نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل فى جر إيران أو سوريا إلى الحرب وتصويرها على أنها «حرب ضد الإرهاب» أو ضد «محور الشر». فطهران تدرك أن هدف الحفاظ على حزب الله يتحقق من خلال تضييق نطاق المواجهة وحصرها فى إطارها «اللبنانى/ الإسرائيلى»، ووضع إسرائيل فى موضع المعتدى، والسعى إلى توفير الدعم العربى والإسلامى والعالمى اللازم للبنان. **وثالثها**: الوعى الإيرانى بأن هناك التزامات إيرانية واضحة تلزم طهران الدفاع عن سوريا فى حال تعرضها لأى عدوان؛ لذلك كان

الحرص الإيرانى الشديد طيلة أسابيع الحرب على تجنب الإشارة إلى وجود «تحالف إيرانى/ سورى»، والحرص أيضًا على حصر الدور الإيرانى/ السورى فى توفير الحماية السياسية للبنان، وخلق موقف عربى وإسلامى وعالمى مساند.

فعلى الرغم من أن إيران تدرك أنها وبرنامجها النووى مستهدفان من الحرب على لبنان؛ فإنها لم تتورط فى طرح هذه القضية إلا مرة واحدة وبشكل عابر على لسان الرئيس الإيرانى عندما قال: «إن الأحداث الجارية فى لبنان وفلسطين أثرت فى دراستنا لعرض القوى الكبرى الهادف إلى الحصول من طهران على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم، فى إشارة إلى أن هذه الأحداث سيكون لها تأثير فى الرد الإيرانى على المقترحات الأوروبية»[٤١].

وعلى الرغم من توقيع إيران وسوريا اتفاق تعاون عسكرى «لمواجهة التهديدات»، وعلى الرغم من إعلان أكثر من مسئول إيرانى كبير أن إيران تتعهد بدعم سوريا عسكريًا فى حال تعرضها لهجوم[٤٢]، فإن إيران لم تستدرج للرد على تهديدات إسرائيل بتوسيع الحرب لتشمل سوريا، رغم أن سوريا قد رحبت وعلى لسان وزير خارجيتها وليد المعلم بتحويل الحرب إلى «حرب إقليمية»، ولم يتورط كل من على لاريجانى أو منوشهر متقى، وكلاهما زار دمشق وقت الحرب، فى تصريح يحمل تهديدًا لإسرائيل بتفعيل اتفاقية التعاون العسكرى مع سوريا، وكان التركيز دائمًا على دعم لبنان، والحفاظ على وحدته الوطنية وعدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من هذه الحرب، ولم يأت حديث الدعم العسكرى الإيرانى لسوريا فى حال تعرضها إلى عدوان إلا عن طريق برلمان إيرانى، وبعد مرور أكثر من شهرين ونصف على انتهاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فقد صرح عضو البرلمان الإيرانى (رئيس لجنة الصداقة الإيرانية/ الأردنية) حشمتى فلاحات بأن بلاده ستدعم سوريا فى حال تعرضها لأى عدوان، مشككًا بقدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على تمكنهما من فتح جبهة جديدة ضد سوريا فى حال الفشل الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق. وفى الوقت نفسه حرص على أن يؤكد أن الإستراتيجية العسكرية لإيران دفاعية، ولن تعتمد تهديد أىٍّ من دول الجوار[٤٣].

• **التأكيد على الاستعداد لتقديم كل الدعم والمساندة المادية والعسكرية للبنان**

وهنا أيضًا كان الحرص الإيرانى واضحًا، وبالذات بعد ظهور انتقادات من أطراف لبنانية وإقليمية ودولية لوجود نوايا لتمويل خطة حزب الله إعادة تعمير وتعويض كل المتضررين من الحرب الإسرائيلية على لبنان. وكانت هذه الانتقادات مقدمة لإعادة تجديد الاتهام بالمسئولية عن الحرب؛ الأمر الذى دفع إيران إلى نفى تمويلها لخطة حزب الله لإصلاح المنازل التى دمرها العدوان الإسرائيلى على لبنان، مشيرة إلى أنها تدرس «شكل المساعدة وسبل إيصالها إلى لبنان». وقال المتحدث بلسان الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى: «الحكومة تدرس شكل المساعدة وسبل إيصالها إلى لبنان»، ونفى أن تكون بلاده مولت خطة حزب الله لإصلاح نحو ١٥ ألف منزل دمرها العدوان، وقال: «حزب الله هيئة مشروعة فى لبنان، ولديها مواردها الخاصة وتأييدها الشعبى»(٤٤).

وفى مسعى لتأكيد جدية إيران دعم لبنان وجيشها، بما يقلل من انحيازها إلى «حزب الله»؛ جدد السفير الإيرانى فى لبنان محمد رضا شيبانى موقف بلاده من تزويد الجيش اللبنانى بصواريخ دفاعية أرض/ جو متطورة بهدف تعزيز قدرات الجيش اللبنانى لمواجهة الخروق الجوية الإسرائيلية، وقال: «إن ذلك يأتى لتأكيد حرص طهران على العلاقات مع بيروت فى المجالات كافة، لا سيما الدفاعية منها»(٤٥).

• **الاحتفاء بالنصر اللبنانى على إسرائيل**

بالإشادة بالمقاومة الإسلامية وحزب الله وزعيمه السيد حسن نصر الله، الذى اعتبره السيد خامنئى «الأحب إلى قلوب كل شعوب العالم»(٤٦). وقد حرصت إيران على المشاركة بوفد عالى المستوى فى «مهرجان النصر الإلهى» الذى نظمه حزب الله برئاسة علاء الدين بروجردى رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) الذى حرص على أن يلتقى بأغلب زعماء الكتل النيابية والزعامات السياسية، وأن يؤكد حرص إيران على المحافظة على الوحدة الوطنية اللبنانية، وانفتاح إيران على كل الأديان، ووقوفها بجانب اللبنانيين لإعادة الإعمار، معتبرًا أن النصر «دحض أسطورة أن الجيش الإسرائيلى لا يقهر».

وحرص الوفد الإيرانى على لقاء البطريرك المارونى نصر الله صفير، وأعلن بعدها بروجردى قائلاً: «أوضحنا لغبطته السياسة الإيرانية القائمة على الانفتاح والأخوة والتلاقى مع كل أتباع الديانات السماوية السمحاء»، وأشار إلى أنه تناول مع البطريرك صفير «العلاقات الثنائية الأخوية والطيبة بين إيران ولبنان، ومسألة المساعدات الإنسانية التى تقدمها الجمهورية الإسلامية الإيرانية للبنان الشقيق فى هذه المرحلة»(٤٧).

بهذا الأداء المتميز والمتنوع استطاعت إيران أن تخرج من هذه الحرب إن لم تكن منتصرة فإنها غير خاسرة؛ فقد نجحت فى نزع فتيل توسيع نطاق الحرب خارج الأراضى اللبنانية، كما نجحت فى الحيلولة دون انكسار حزب الله عسكريًا أو سياسيًا، ونجحت فى فتح أبواب حوار مع أغلب القوى السياسية اللبنانية، وانطلقت من كل هذه النجاحات إلى تسويق انتصار «حزب الله»، أو بالأحرى «انتصارها»، وهنا وجدت نفسها وجهًا لوجه أمام فاتورة تداعيات هذه الحرب أو تداعيات هذا «النصر».

ثالثًا: التداعيات المحتملة على إيران

لا يمكن الفصل بين هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة فى بيئة الصراع على المستوى الوطنى اللبنانى وعلى المستوى الإقليمى/ العربى، وعلى المستوى العالمى.

١ ـ فعلى المستوى الداخلى اللبنانى

حدث انقسام مبكر على «النصر» بين المقاومة والقوى الوطنية اللبنانية المساندة لها، وبين «فريق ١٤ آذار» الذى تمثله الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة من ناحية والقوى السياسية الداعمة ممثلة فى سعد الحريرى (تيار المستقبل) ووليد جنبلاط وسمير جعجع من ناحية أخرى.

هذا الانقسام على النصر لم يكن جديدًا لكنه ظهر منذ اللحظة الأولى للحرب، عندما أعلن فؤاد السنيورة تبرؤه من مسئولية هذه الحرب ردًا على اتهامات إسرائيلية بتحميل الحكومة اللبنانية مسئولية الحرب، ولكن مع اتساع الضربات الإسرائيلية خارج نطاق «الضاحية الجنوبية» لبيروت حيث قيادة «حزب الله» وما يسمى بـ «المنطقة الأمنية» إلى كل أنحاء لبنان؛ لم تستطع الحكومة أن تكون طرفًا مساندًا لإسرائيل فى مثل هذه الحرب،

وسعت إلى إنهائها بأسرع ما يمكن لتقليل حجم الخسائر والدمار، ثم بعد انتهاء الحرب يمكن فتح الملفات ومحاسبة من المسئول عن الحرب.

وعندما بدأ الخلاف حول مشروع القرار الدولى ومسألة إرسال قوات دولية إلى الجنوب، تحمست الحكومة إلى هذه الدعوة، وطالبت بإرسال الجيش اللبنانى إلى الجنوب، وتصور فؤاد السنيورة أن حزب الله سوف يرفض هذا الطلب؛ ومن ثم تبدأ عملية الانسحاب، ولكن موافقة حزب الله على إرسال الجيش فوتت هذه الفرصة على «فريق ١٤ آذار» الحاكم الذى عجل بالمطالبة بنزع سلاح المقاومة، وهنا بدأ الصدام؛ حيث رأى السيد حسن نصر الله فى مثل هذا الطلب ـ ودماء الشهداء لم تجف وجثث الضحايا ما زالت تحت الأنقاض ـ خيانة للمقاومة.

هذا الانقسام الداخلى على سلاح المقاومة كان المدخل للانقسام الحاد داخل الحكومة اللبنانية؛ وهو الانقسام الذى تطور فيما بعد إلى رفع المعارضة (ممثلة فى حزب الله وحركة أمل والتيار الوطنى الحر بزعامة العماد ميشيل عون والقوى السياسية المساندة للمقاومة) دعوة استقالة الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن الحكومة ردت بالمطالبة باستقالة رئيس الجمهورية، وربطت التغيير الحكومى بالتغيير الرئاسى. وتولى نبيه برى زعيم حركة أمل رئيس مجلس النواب مسئولية إدارة حوار وطنى داخلى، لكن الحوار وصل إلى طريق مسدود؛ مما أدى إلى انسحاب المعارضة من الحكومة، ومن ثم الدعوة بافتقادها للشرعية الدستورية؛ مما يحتم استقالتها، فى حين أصرت الحكومة على البقاء، وربطت بين استقالة وزراء المعارضة، ورفض المعارضة لقانون تشكيل الحكومة الدولية الذى بادرت الحكومة بالموافقة عليه دون مشاركة الوزراء المستقيلين؛ ومن ثم كان نزول المعارضة إلى الشارع والمطالبة بسقوط حكومة السنيورة... وكل هذه التطورات الداخلية اللبنانية؛ تحمل مؤشرات سلبية بالنسبة لإيران.

٢ ـ على المستوى الإسرائيلى

أحدث الفشل المدوى للإدارة العسكرية هزة عنيفة داخلية أصابت نظرية الأمن الإسرائيلية فى العمق، ودفعت إلى مواجهات سياسية عنيفة بين العسكريين وبين السياسيين، وأيضًا بين السياسيين والعسكريين حول تحديد مسئولية فشل الحرب على لبنان[٤٨]. ولم تسلم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من الهجوم لفشلها فى رصد القوة

التسليحية والقدرة القتالية لحزب الله، الذى استطاع أن يخرج بصواريخه الدبابة ميركافا من الخدمة العسكرية مبكرًا؛ وهى «عروس سلاح المدرعات الإسرائيلى»[٤٩]، والذى استطاع إغراق المدمرة «ساعر ـ ١»، ووصل بصواريخه إلى عمق الشمال الإسرائيلى فى حيفا.

هذه التطورات كانت وراء الحديث عن حدوث «زلزال سياسى فى إسرائيل»، وعزل عدد من القيادات العسكرية، خاصة الميجر جنرال عودى آدم قائد المنطقة الشمالية، وتعيين موشيه كابلينسكى قائدًا للقتال؛ مما أدى إلى ظهور ما عرف بـ «حرب الجنرالات»[٥٠]، وقد قدرت بعض المصادر الخسائر الإسرائيلية فى الحرب بـ«٥,٧ مليار دولار»[٥١]، فى حين بلغت خسائر العسكريين الإسرائيليين ١١٩ قتيلاً، و٧٥٠ جريحًا، إضافة إلى القتلى والجرحى المدنيين من جراء سقوط الصواريخ اللبنانية[٥٢].

لكن الأهم هو صعود اليمين الإسرائيلى ودعوته أولاً إلى إسقاط حكومة إيهود أولمرت، ثم دعوته ثانيًا إلى الاستعداد للحرب ضد إيران، وكان رد صحيفة «هآرتس» على المبادرات الجديدة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بالنسبة للفلسطينيين، وقبوله لدولة فلسطين مقابل التخلى عن حق العودة؛ هو دعوة أولمرت إلى «التوقف عن إطلاق البالونات الإعلامية وحشد الأمة للتحدى الحقيقى وهو إيران»[٥٣].

هذه التطورات تحمل هى الأخرى مؤشرات سلبية، رغم تفاؤل كاتب بمستوى باتريك سيل الذى تحدث عن «تضاؤل احتمال شن أى هجوم على إيران أو سوريا»[٥٤].

وتقييم وزيرة الخارجية الإسرائيلية بهذا الخصوص شديد الأهمية؛ فقد تحدثت تسيبى ليفنى عما تراه من نجاحات إسرائيلية تحققت من الحرب، لكنها أيضًا ألمحت إلى وجود إخفاقات، وإن كانت قد أرجعت ذلك إلى أن الحكومة حددت أهدافًا من الحرب لم تكن على يقين بإمكانية تحقيقها.

وبالنسبة للنجاحات أو المكاسب الإسرائيلية حددتها تسيبى ليفنى فيما يلى حسب الرؤية الإسرائيلية: الحد من مكانة حزب الله فى لبنان (وقد حدث بالفعل شىء من هذا بسبب الانقسام الداخلى على النصر، وبسبب إصرار فريق ١٤ آذار على إعطاء هذا النصر صبغة مذهبية، وتصويره على أنه نصر للشيعة وليس للبنان)، والمساس بقدراته العسكرية (أى حزب الله)، وإبعاده عن الحدود، ودخول ٣٠ ألف جندى (١٥ ألفًا من جيش لبنان و١٥ ألفًا من القوات المتعددة) إلى الجنوب لضمان نزع السلاح فى الجنوب اللبنانى، ومنع

تهريب السلاح له من الحدود. واعتبرت ليفنى أنه «قبل الحرب كانت هناك فى لبنان حكومة ضعيفة فى مواجهة منظمة إرهابية تسيطر كليّا على جنوب لبنان، وتقوم بأعمال استفزازية كما تريد». وكشفت المفارقة بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية؛ وهى محاولة لتجميل الفشل تنكرها. وقالت: «منذ بداية الحرب عرفنا أن الأهداف التى حددناها لأنفسنا لا يمكن تحقيقها»... «لكن غالبية هذه الأهداف نص عليها هذا القرار (تقصد القرار ١٧٠١)». وكشفت خلفية الجهود الأمريكية/ الإسرائيلية لتحقيق مكاسب من مجلس الأمن عجزت الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة أمريكيّا عن تحقيقها فى جبهة القتال مع «حزب الله» وقالت: «أردنا أن تنتشر قوات فاعلة من حلف شمال الأطلسى أو قوات قادرة على القتال، وطلبنا ألا تكون هذه القوات فى إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «يونيفيل»، وما تحقق حسب رأيها ليس قوة «اليونيفيل» السابقة الضعيفة؛ بل «قوة يونيفيل معززة مع مهمة موسعة تتيح لها استعمال القوة»[٥٥].

هذه التصريحات تكشف المأزق الإسرائيلى الحقيقى، ومدى تهافت الإسرائيليين على توفير حماية دولية للحدود الإسرائيلية مع لبنان، ومحاولة تقديم تفسيرات للقرار ١٧٠١ يمكن من خلالها إعطاء قوات اليونيفيل حق نزع سلاح حزب الله، لكن هذا لم يحدث؛ الأمر الذى يعنى فشلاً إسرائيليّا آخر، ويزيد من دوافع الانتقام، وعندما تقوم إسرائيل بتعيين قائد للمعركة «القادمة» مع إيران، وعندما يتم تسريب معلومات إسرائيلية تتحدث عن «حرب صاروخية» مع سوريا الصيف المقبل؛ فإن هذا يعنى أن الأوضاع ما زالت متوترة، وأن خطر حدوث تصعيد عسكرى مع لبنان أو سوريا ما زال قائمًا.

فقد كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن رئيس الأركان دان حالوتس عين قائد سلاح الجو الميجر جنرال أليعيزر شكيرى فى منصب «قائد المعركة» أمام دول ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل وفى مقدمتها إيران، وقالت إن مسئوليته ستكون محددة فى بلورة خطة الحرب وإدارة استخدام القوة وتفعيل القوات العسكرية، على أن ينسق إجراءاته مع جهاز الاستخبارات الخارجية «موساد»، وشعبة الاستخبارات العسكرية اللذين يتوليان مسئولية جمع المعلومات والبحوث الاستخباراتية عن إيران، فضلاً عن تنسيقها مع أفرع الجيش المختلفة[٥٦]. كما كشفت صحيفة «معاريف» فرض خرائط طائفية تعكس ما هو مطروح من «تحالفات طائفية». إحدى هذه الخرائط تلك الخريطة التى نشرها رالف بيترز (وهو ضابط عسكرى أمريكى متقاعد) فى مجلة «أرمد فورسيز جورنال» فى

يونيو ٢٠٠٦ تحت عنوان «حدود الدم»، وتحدث فيها عن إعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط مشفوعة بخريطة تقسم عدداً كبيراً من دول المنطقة على أسس طائفية وعرقية[٥٧]، بما يتوافق مع ما سبق أن كتبه الأمريكى توماس فريدمان فى صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية بعنوان «الشرق الأوسط: تعالوا نعريه قبل إعادة ترسيمه»، وفيه انتقد الخرائط القديمة لدول المنطقة التى جاءت حسب قوله معبرة فقط عن مصالح الدول التى رسمت هذه الخرائط، خاصة بريطانيا وفرنسا، وبالذات ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، ودعا إلى إعادة رسم الخرائط بما يتوافق مع التركيبة العرقية والطائفية؛ فهو يرى أن أزمات المنطقة الراهنة هى أزمات داخلية ناتجة عن تعقد التركيبة الاجتماعية (الطائفية والعرقية) لهذه الدول[٥٨].

نشر هذه الأفكار فى هذه الظروف ليس خارجًا عن السياق، وهى تحديات لإيران كما هى لدول المنطقة، ولكن إيران ربما تدرك قبل فوات الأوان أن سياساتها الخاطئة خاصة فى العراق باتت تصطدم مع طموحاتها الإقليمية ودورها فى الصراع العربى/ الإسرائيلى، وبدأت تنعكس سلبيًا على حزب الله، وتساهم فى تعقيد الأزمة السياسية اللبنانية ودور حزب الله فيها، وهذه كلها تحديات تواجه إيران وتفرض عليها مراجعة هذه السياسات فى وقت تواجه فيه المنطقة خطر إعادة تشكيلها.

***

الهوامش :

١ ـ إبراهيم غالى وأيمن شوقى، «القرار ١٧٠١ يتيح لإسرائيل مراجعة عملياتها بلبنان»، إسلام أون لاين، ١٢/٨/٢٠٠٦ .

٢ ـ عادل مالك، «لا إسرائيل أكثر أمنًا ولا لبنان أكثر سيادة»، الحياة، ١٧/٩/٢٠٠٦ .

٣ ـ جورج بيركوفيتش، «حزب الله ـ التوجهات السائدة فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى حول الأزمة الحالية فى الشرق الأوسط» فى أزمة الشرق الأوسط ـ تحليلات : مراكز التفكير الأمريكية لأبعاد حرب لبنان، تعليق : د. محمد عبد السلام، (القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ٢٠، السنة الثانية، أغسطس ٢٠٠٦) ص ١٥ ـ ١٧ .

٤ ـ إسرائيل تعتبر العملية «نقطة تحول» : إعلان الحرب المتدرجة على لبنان، السفير، ١٣/٧/٢٠٠٦ .

٥ ـ المرجع السابق.

٦ ـ على حافة الحرب . . إسرائيل : لن نتوقف حتى «تتغير الحقيقة» :

www.arabiccnn.com,16/7/2006.

٧ ـ إسرائيل ونصر الله يتبادلان الحرب المفتوحة، القبس، ١٥/٧/٢٠٠٦ .

٨ ـ بوش يبرر حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها :

www.arabiccnn.com,13/7/2006.

٩ ـ بوش يدعو لتعزيز الضغط على حزب الله، وأنان يدعو إلى إشراك دمشق وطهران فى الحل، الشرق الأوسط، ٢٣/٧/٢٠٠٦ .

١٠ ـ عمرو فرجات، إبراهيم غالى، «إسرائيل ورباعى جديد . . انقلاب بالشرق الأوسط» :

www.islamonline.net,17/7/2006.

١١ ـ المرجع السابق.

١٢ ـ غازى لوب، «اليونيفيل وتغيير النظام فى إيران» السفير، ٢٦/٨/٢٠٠٦ .

١٣ ـ المرجع السابق.

١٤ ـ الحرب الإقليمية فى لبنان : رسم الأدوار بالنار، الحياة، ٦/٨/٢٠٠٦ .

١٥ ـ المرجع السابق.

١٦ ـ نظير محلى، «إسرائيل تطلب من واشنطن خطة لتصفية محور الشر»، الشرق الأوسط، ١٥/٧/٢٠٠٦ .

١٧ ـ سلامة نعمات، «بوش عقد اجتماعات مع أركان إدارته حول «قوس الأزمة» فى الخليج والشرق الأوسط : «واشنطن متمسكة بنزع سلاح حزب الله والتصدى لسوريا وإيران»، الحياة، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

١٨ ـ الصراع يشمل سوريا وإيران ـ بوش : لبنان جبهة فى الحرب على الإرهاب، السفير، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

١٩ ـ بوش : إيران والقاعدة وجهان مختلفان لتهديد واحد :

www.arabic.cnn.com, 6/9/2006.

٢٠ ـ راجع نص تقرير «واين مادسن» فى صحيفة السفير اللبنانية تحت عنوان : «تشينى أعطى نتنياهو وشارانسكى الضوء الأخضر لشن الحرب على لبنان»، السفير، ١٣/٨/٢٠٠٦ .

٢١ ـ راجع نص تقرير سيمور هيرش فى صحيفة السفير تحت عنوان: «نيويوركر: نموذج كوسوفو فى لبنان تمهيد لحرب أمريكية على إيران»، السفير، ١٥/٨/٢٠٠٦.

٢٢ ـ حنان البدرى: «تفاصيل كشفها السفير عماد مصطفى: تشينى غاضبًا.. أخرجنا السوريين وفشل اللبنانيون فتركنا لإسرائيل مهمة نزع سلاح حزب الله»، الخليج، ٣/٨/٢٠٠٦.

٢٣ ـ د. أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية»، ضمن ملف بعنوان: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها»، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، ص٤٩.

٢٤ ـ برى: مقترحات رايس مرفوضة لأنها تتعارض وأولويات لبنان:
www.arabic.cnn.com, 25/7/2006.

٢٥ ـ طلال سلمان، «ما لم تأخذه إسرائيل حربًا لن تأخذه واشنطن بالإرهاب»، السفير، ٥/٨/٢٠٠٦.

٢٦ ـ صالح النعامى، «مشروع قرار وقف النار.. صنع فى إسرائيل»، إسلام أون لاين، ٦/٨/٢٠٠٦.

٢٧ ـ القنابل «الذكية» لقصف قيادات «حزب الله» ستنتقل من قطر إلى إسرائيل، الشرق الأوسط، ٢٤/٧/٢٠٠٦.

٢٨ ـ تل أبيب: واشنطن تضغط علينا للقيام بعملية عسكرية لتصفية حسن نصر الله لصرف الأنظار عن الإخفاقات الأمريكية فى العراق، القدس العربى، ١٨/٧/٢٠٠٦.

٢٩ ـ المرجع السابق.

٣٠ ـ منير الماورى، «رايس: حزب الله سيهزم عسكريًا وسياسيًا، ولن يعود الوضع السابق إلى ما كان عليه»، الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣١ ـ أحمدى نجاد: العاصفة تقترب فى الشرق الأوسط، الجزيرة نت، ٢٦/٧/٢٠٠٦.

٣٢ ـ نجاد ينصح الإسرائيليين بحزم حقائبهم ومغادرة الشرق الأوسط قبل فوات الأوان، الخليج، ٢٤/٧/٢٠٠٦.

٣٣ ـ خامنئى يتوعد إسرائيل وأمريكا بـ«صفعة قوية وضربة ساحقة»، الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣٤ ـ المرجع السابق.

٣٥ ـ السنيورة: طهران «تجاوزت الحدود» ويجب معالجة أسباب ظهور «حزب الله»، الشرق الأوسط، ٥/٨/٢٠٠٦.

٣٦ ـ المرجع السابق.

٣٧ ـ الشرق الأوسط، ٣/٨/٢٠٠٦.

٣٨ ـ دمشق وطهران تتحفظان على القرار وتتعهدان تأييد «التوافق اللبنانى»، الحياة، ١٣/٨/٢٠٠٦.

٣٩ ـ المرجع السابق.

٤٠ ـ دمشق وطهران تعارضان تفسير ١٧٠١ بطريقة تمس الوفاق الوطنى اللبنانى، السفير، ٢١/٩/٢٠٠٦.

٤١ ـ إيران تربط للمرة الأولى بين لبنان وملفها النووى، الخليج، ١/٨/٢٠٠٦.

٤٢ ـ وقعت إيران وسوريا اتفاق تعاون عسكرى خلال زيارة وزير الدفاع السورى حسين تركمانى لطهران مع نظيره الإيرانى مصطفى محمد نجاد فى يونيو ٢٠٠٦؛ أى قبل حوالى شهر فقط من العدوان الإسرائيلى على لبنان: انظر: البيان، ١٥/٦/٢٠٠٦.

- انظر أيضًا: على نورى زاده، «سوريا وإيران توقعان اتفاق تعاون عسكرى لمواجهة التهديدات»، الشرق الأوسط، ١٦/٦/٢٠٠٦، وخلال هذه الزيارة أكد وزير الدفاع الإيرانى أن «أمن سوريا جزء من أمن بلاده ومن واجبها الدفاع عنها»، انظر، القدس العربى، ١٣/٦/٢٠٠٦ .

٤٣ ـ البرلمان الإيرانى يتعهد بدعم بلاده لسوريا حال تعرضها لهجوم، الخليج، ١٢/١١/٢٠٠٦ .

٤٤ ـ ندرس شكل المساعدة وسبل إيصالها: طهران تنفى تمويل خطة حزب الله، السفير، ٢١/٨/٢٠٠٦.

٤٥ ـ إيران تجدد استعدادها لتزويد لبنان بصواريخ، الخليج، ١٢/١١/٢٠٠٦ .

٤٦ ـ خامنئى: نصر الله الأحب إلى قلوب كل شعوب العالم، الخليج، ٣٠/٧/٢٠٠٦ .

٤٧ ـ وفد إيرانى شارك فى احتفال «حزب الله» والتقى برى والسنيورة وعون وقبانى وصفير، الشرق الأوسط، ٢٤/٩/٢٠٠٦ .

٤٨ ـ أولمرت يتهم رئيس أركانه بتضليله خلال الحرب، الشرق الأوسط، ٩/٩/٢٠٠٦ . راجع فى تفاصيل أزمة إسرائيل السياسية/ العسكرية بعد الحرب فى: «بركان فى إسرائيل: الضربة القاضية التى تلقيناها» العربى (الناصرى)، العدد ١٠٢٢، ٢٨/٨/٢٠٠٦ .

٤٩ ـ ضرب البارجة الحربية يحدث تخبطًا آخر فى الجيش الإسرائيلى، الشرق الأوسط، ١٦/٧/٢٠٠٦ .

٥٠ ـ إطاحة قائد منطقة شمال إسرائيل تهدد بـ«حرب جنرالات» تطال سياسيين، الحياة، ١٠/٨/٢٠٠٦.

٥١ ـ العدوان على لبنان كلف إسرائيل ٥,٧ مليارات دولار، الجزيرة نت، ١٥/٨/٢٠٠٦ .

٥٢ ـ الخليج، ٢٥/٨/٢٠٠٦ .

٥٣ ـ القدس العربى، ٣٠/١١/٢٠٠٦ .

٥٤ ـ باتريك سيل، «الدروس الجيوسياسية من حرب لبنان» الحياة، ١٨/٨/٢٠٠٦ .

٥٥ ـ نظير مجلى، «مخاوف فى تل أبيب من تمرد جنرالات على القرار ١٧٠١، وليفنى تطالب بنزع سلاح حزب الله»، الشرق الأوسط، ١٤/٨/٢٠٠٦ .

٥٦ ـ أسعد تلحمى، «تعيين قائد للمعركة مع إيران»، الحياة، ٢٦/٨/٢٠٠٦ .

٥٧ ـ خالد عويس، «صحفى فرنسى بارز لا يستبعده: حديث عن دول طائفية وعرقية جديدة فى العالم العربى»: www.alarabiya.net,23/11/2006.

٥٨ ـ توماس فريدمان، «الشرق الأوسط: تعالوا نعريه: قبل إعادة ترسيمه»، الشرق الأوسط، ١٠/١/٢٠٠٥ .

***

• التعقيب

أ. د. محمد صفى الدين خريوش(*)

ينبغى أن نوضح فى بداية الأمر أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هى ناتج لظروف إقليمية تمر بها المنطقة، من حيث الوضع فى العراق وفى فلسطين، وهناك دول عربية تتأثر بشكل كبير بما يحدث فى لبنان (مثل سوريا ودول عربية أخرى) وهى دول تقوم بتقديم المبادرات فى المنطقة، وهى دول إقليمية تقوم بدور الراعى لعملية السلام (السعودية ومصر). وهناك دول إقليمية غير عربية ترغب أن يكون لها دور فى الصراع فى المنطقة العربية وفى الشرق الأوسط عامة؛ وهى إيران، حيث لا يمكن فصل ما يحدث فى فلسطين عما يجرى على الساحة اللبنانية.

هناك وجود أمريكى للعراق، وهناك أزمة بين إيران والولايات المتحدة، وهناك أزمة سورية/ لبنانية نتيجة مقتل الحريرى؛ فالمعارضون للوجود السورى فى لبنان يرون أنهم قد نجحوا فى إخراج سوريا من لبنان، بينما المؤيدون للوجود السورى فى لبنان يسعون إلى عودة العلاقات السورية اللبنانية مرة أخرى.

كل ذلك يقودنا إلى أن هناك تشابكات إقليمية لا يمكن تجاهلها، أيضًا هناك دعم إيرانى لحزب الله فى لبنان، وهذا الدعم واضح جدًا، وهناك دعم أمريكى لإسرائيل. . وهذا واضح أيضًا؛ فقد بدأت الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية بخطف حزب الله لجنديين إسرائيليين، ولم نكن نتوقع أن يؤدى ذلك إلى هذه الحرب.

ونريد أن نؤكد أنه على صانع القرار فى الدول العربية أن يأخذ فى اعتباره كل هذه المواقف الإقليمية قبل اتخاذه أى قرار؛ لأنه سيكون قرارًا هامًا وله تأثير وفقًا للمصلحة

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ورئيس المجلس القومى للشباب.

الوطنية؛ فليس هناك إطار واحد يصلح لكل الدول مثل سوريا ومصر وغيرها . . وهناك مواقف متباينة للدول أثناء الحرب :

١ ـ انتقاد حزب الله وقد تبنته مصر والسعودية .

٢ ـ السكوت التام وقد تبنته العديد من الدول العربية .

٣ ـ دعم حزب الله فى الحرب ضد إسرائيل ، وقد تبنته كل من سوريا ولبنان .

إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أن كلا من هذه الدول قد تبنت موقفها وفقًا لمصالحها الوطنية ورؤية صاحب القرار فيها .

فقد وجهت مصر الانتقاد إلى هذه الحرب خوفًا من المد الإيرانى فى المنطقة ، وتعاظم الدور الذى تلعبه إيران؛ مما يهدد أمنها ، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للسعودية أيضًا؛ كان لصانع القرار فى كلتا الدولتين وجهة نظر معينة جعلته ينتقد هذه الحرب .

أيضًا الموقف المصرى من الحرب الإسرائيلية اللبنانية كان واضحًا منذ البداية؛ فقد انتقدت القيادة المصرية المغامرة غير المحسوبة التى قام بها حزب الله؛ من حيث قيامه باختطاف جنديين إسرائيليين ، وقامت أيضًا القيادة المصرية بانتقاد وإدانة الهجوم الإسرائيلى على لبنان ، وأنا عندما كنت فى الوفد المصرى الذى أرسل إلى لبنان ، وعندما التقينا برئيس الوزراء فؤاد السنيورة؛ رأينا حجم الدمار الذى لحق بالشعب اللبنانى .

كذلك ينبغى أن نشير إلى أن الموقف الإيرانى السورى مؤيد للحرب على أساس؛ فبالنسبة لإيران خصوصًا الحرب جزء من الظهور على الساحة ، وإثبات دورها على الساحة الإقليمية ، واستعراض قوتها أمام الولايات المتحدة والغرب الأوروبى ، حتى يدخلوا معها فى مفاوضات مشتركة .

أيضًا بالنسبة لسوريا فقد أيدت الحرب؛ لأنها وجدت فيها الفرصة لاستعادة دورها على الساحة ، ومحاولة لإعادة الوجود السورى فى لبنان؛ فكل دولة عبرت عن موقفها وفقًا لمصلحتها الوطنية .

ونلاحظ فى الآثار الناتجة عن الحرب على الساحة الفلسطينية أن الوضع يزداد سوءًا ، وعلى الساحة اللبنانية الوضع قد تحول إلى الأسوأ؛ فبعد انتهاء الحرب ظهرت على السطح اللبنانى مسألة النزاع الطائفى بين الشيعة والسنة ، والذى كنا تقريبًا قد نسيناه ، والأجواء فى

لبنان الآن تذكرنا بالأجواء التى كانت عليها قبل اندلاع الحرب الأهلية فيها . . وهذه الحرب كانت لها آثار سلبية فأدت إلى اندلاع أزمات نحن كنا فى غنى عنها .

فى النهاية موقف الدول العربية من الحرب قد تحدد بناء على المتغيرات الدولية والإقليمية من جانب ، أما الجانب الأهم فإنه تحدد على أساس المصلحة الوطنية ؛ وهذا ليس عيبًا . . ونقول إن الذى انتقد أو عارض الحرب أو أيدها . . كلهم يدخلون ضمن إطار موقف عربى أو اتجاه أو منهجية عربية تجاه ما يحدث فى لبنان .

وشكرًا جزيلاً

* * *

obeikan.com

obeikan.com

المحور السادس

موقف المجتمع المدنى

١٧ ـ المجتمع المدنى المصرى ..... د. ناهد عز الدين

١٨ ـ المجتمع المدنى العربى ..... د. إيمان حسن

١٩ ـ المجتمع المدنى العالمى ..... د. هبة رءوف عزت

• التعقيب ..... أ. أمين اسكندر

obeikan.com

obeikan.com

١٧ ـ موقف المجتمع المدنى المصرى:
مؤشرات واقعية ودلالات مستقبلية

د. ناهد عز الدين(*)

«شر أدواء الشرق داء انقسام أهله»
جمال الدين الأفغانى

تقديم

على مدى ثلاثة عقود متواصلة، تجتاز مصر عملية تحول مجتمعى، شملت الأخذ بسياسات جديدة-سميت بالانفتاح والإصلاح والتحرير، وتتمثل فى إعمال قواعد «اقتصاد السوق» على الصعيد الاقتصادى، وعرفت بالتعددية الحزبية المقيدة أو المحكومة أو المحدودة، وباتساع نسبى فى مساحة حريات التعبير والرأى والإعلام على الصعيد السياسى (مقارنة بحقب سابقة).

وفى هذا السياق، تصاعد الحديث حول مجتمع مدنى مصرى تتكون بوادره الأولى فى أشكال متنوعة: ما بين كيانات قديمة معروفة اكتسبت مزيدا من الفعالية، وشرعت فى ممارسة أدوار أوسع من أدوارها التاريخية التقليدية كالنقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وكيانات جديدة تماما ارتبط تأسيسها بممارسة أدوار أكبر، والدخول فى تفاعلات أوسع على الساحة السياسية، بلغت أحيانا حد الصدام مع السلطة كالمنظمات غير الحكومية، وخصوصا تلك المنظمات الحقوقية والدفاعية العاملة فى حقل حقوق الإنسان.

تزامنت تلك التطورات مع عملية «تحول ديموقراطى» فى النظام السياسى المصرى[١]، تباينت الآراء حول كنهها وحقيقتها، حتى ذهب البعض فى انتقادها إلى حد اعتبارها مجرد

(*) مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تغيير فى الشكل الخارجى لتجميل وجه النظام أمام الآخرين (فى الداخل والأهم فى الخارج)، لا يتجاوز المظهر إلى الجوهر، ولا يمس المضمون أو التوزيع الحقيقى لعلاقات القوى السياسية، والذى يمكن تلخيصه فى احتكار الحياة السياسية، والانفراد بالسلطة، إلى درجة التأبيد فيها، لفئة بعينها، مع تعمد إبطاء معدلات التغيير، إن صح أن هناك تغييرًا أصلا، لأقل وتيرة ممكنة بحجة التدرجية فى الإصلاح، وتجنب ما يحمله التغيير الجذرى، أو السريع من تكلفة باهظة.

وأمام هذا التقويم لمرحلة الانتقال السياسى التى يجتازها النظام، والذى تراوح بين التشكيك فى حدوث هذا الانتقال أصلاً، فضلاً عن التساؤل حول وجهته واتجاهه عما إذا كان صوب الديموقراطية من عدمه من ناحية، وبين توجيه النقد للطريقة أو الأسلوب أو المسار الذى ينتهجه النظام فى تنفيذها من حيث معدل التنفيذ، وجديته، ومدى ما يكشف عنه من تردد أو عدم تصميم على الوصول إلى غاية التحول الديموقراطى من ناحية أخرى.

وردًا على ادعاء النظام حول الإنجاز الديموقراطى غير المسبوق على صعيد حرية التعبير، التى لم يعد لها سقف أو حدود أو خطوط حمراء، كان الاستناد إلى مؤشرات كعدم تداول السلطة بما وصل إلى حالة «الأزمة» ركيزة للمنهج الذى اتبعه المحللون لتفنيد حجج الدولة.

أولاً: نظرة عامة على حالة المجتمع المدنى فى مصر وعلاقته بالنظام السياسى

كان غياب «مجتمع مدنى فاعل»، أو «وهن المجتمع المدنى»، أو عدم بلوغ كيانات هذا المجتمع لمرحلة اكتمال التكوين، ومن ثم «النضج»، عاملاً ومحددًا حاسمًا تارة فى تفسير لماذا تأخر التحول الديموقراطى فى مصر؟ وتارة أخرى، مؤشرًا دالاً على أن عملية التحول لم تتعد القشور السطحية للنظام، ولم تتمكن بعد من التغلغل إلى أعماقه، أو المساس بهياكله، وبحيث تفرز مجتمعًا مدنيًا مستقلاً قادرًا أو لديه المقومات (المادية والمعنوية) بما يمكنه من إعطاء النظام تلك الدفعة الديموقراطية التى هو فى حاجة ماسة لها. وبحيث يمكن القول إن ثمة حلقة أساسية مفقودة، أعاقت التحول عن أن يصل إلى محطته المبتغاة.

وفى أغلب الظن أن حريات التعبير لا تكفى وحدها لخلق مجتمع مدنى فاعل، فالوجه الآخر للعملة هو توفير الآليات المؤسسية، أو إتاحة القنوات الضرورية، لكى يتم من خلالها تفعيل وممارسة مثل تلك الحريات، والتى يبدو أنها ظلت معطلة، وخصوصا حقوق التجمع، والاجتماع، وحريات التنظيم. . إلخ. بمعنى كفالة وضمان الحق فى تكوين وتأسيس والانضمام إلى عضوية منظمات، وجمعيات، تحظى بالاعتراف والمشروعية لوجودها، والشرعية لحركتها لدى النظام السياسى، بقدر ما تحظى بالوزن المؤثر والشعبية لدى الشارع، فمعظم هذه الحريات لا زالت إلى حد بعيد إما محلا للحظر أو الإغلاق، أو حتى رهن التقييد الجزئى.

وفى رصد وتتبع أحداث عامى ٢٠٠٥، و٢٠٠٦ الكثير من الاستخلاصات، فالانتخابات الرئاسية التنافسية الأولى على إثر تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وما أعقبها من انتخابات برلمانية، باءت فى محصلتها بوصول جماعة الإخوان المسلمين[٢] (المحظورة أو المحجوبة عن الشرعية) إلى الفوز لأول مرة وعلى غير توقع بـ ٨٨ مقعدا نيابيا بمجلس الشعب.

فى خضم كل ذلك، ثار النقاش حول معاناة الأحزاب السياسية الشرعية القائمة من أمراض الهشاشة والهزال، وفقدان الصلة بالشارع. والوجود الفاعل لقوى أخرى تتمتع بثقل سياسى يعتد به، خارج نطاق الشرعية، كما دار الجدل واحتدم حول دور «المجتمع المدنى»، واختلفت الآراء حول مدى أحقيته وأهليته فى مراقبة العملية الانتخابية، وإمكانية تدخله لتصويب مسارها، أو لإبداء ملاحظات تحفظية إزاء ما قد تشهده من تجاوزات أو مخالفات.

إذا كانت تلك هى الحال بالنسبة للداخل، فماذا عن الخارج؟

إن تقويم موقف المجتمع المدنى المصرى من الحرب الإسرائيلية على لبنان له دلالة أبعد مدى من مجرد التعرف على دور هذا الكيان الداخلى (غير الحكومى) فى مقابل الدور الحكومى الرسمى المعلن للدولة، فإذا كانت الدولة المصرية قد تخلت منذ زمن عن ممارسة دور القطب الإقليمى فى إطارها العربى، مكتفية فى هذا الشأن بترديد جملة من الشعارات الجوفاء حول الريادة والوزن الإقليمى الذى فرضه القدر على مصر، بموجب حتميات جغرافية وتاريخية لا علاقة لها بالدور الممارس فعلا، أو حول استحالة المزايدة على هذا

الدور «الوهمى»، الذى ليس فى مقدور أى منصف إنكاره أو التقليل من شأنه . . إلخ . بيد أنه يبقى الرهان معقودا على المجتمع المدنى الذى قد يكون فيه العوض عن هذا الدور المنحسر، فيصبح بمثابة البديل ويحل محل الدولة المتراجعة فى الاضطلاع بقيادة نظرائه من كيانات المجتمع المدنى العربى فى سائر بلدان المنطقة . نفس النغمة هى السائدة والأكثر ترددا فى كافة الميادين الأخرى وخصوصا التنموية، حيث ثمة مطالبة صريحة من الدولة ذاتها للمجتمع المدنى لكى يتقدم، ويلعب دور الشريك التنموى على الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وألا يترك العبء الثقيل كاملا ليقع على كاهل الدولة والتى لم يعد فى طاقتها تحمله .

مع ملاحظة أن الدولة فى مصر ظلت ـ ولا زالت ـ تستثنى المجال السياسى من هذه الدعوة المفتوحة للمجتمع المدنى للمشاركة، وتصر على التشبث به كآخر حلقات السيطرة التى تصل إلى حد الاحتكار شبه الكامل للساحة السياسية، فيبقى الانفراد بالسلطة للحزب الوطنى الحاكم سقفا لا نزول عنه لأى قوى سياسية أخرى، مهما بلغ ثقلها النسبى، وبغض النظر عن وجودها الملموس كأمر واقع فى الشارع المصرى ... إلخ .

وبذا، يطرح السؤال نفسه : هل فى إمكان المجتمع المدنى «المصرى» أن يشكل القاطرة للمجتمعات المدنية العربية فى التصدى للقضايا العربية المصيرية، وفى مقاومة أطماع إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وبحيث يمكن القول بأنها باتت تدور فى فلكه كما دارت دولها من قبل فى فلك الدولة المصرية؟ (ماذا عن المحور الإيرانى/ السورى / حزب الله/ حماس ... ألا يمثل المنافس الطبيعى فى هذا المجال؟؟؟) .

من البديهى، القول إن ممارسة دور إزاء قضايا الخارج، إقليميا كان أو دوليا، وتبنى موقف حيال الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية ٢٠٠٦ تحديدا، سيكون مهمة أصعب، بل قد تندرج فى حكم المستحيل . بيد أن واقع العولمة المعاش يؤكد على تلاشى الحواجز الفاصلة بين الداخل والخارج، ويكشف عن فرضية جديدة مؤداها أن ممارسة دور فى الخارج قد يكون هو قاعدة الانطلاق لإثبات الوجود فى الداخل .

كما يكشف من ناحية أخرى عن فرضية عكسية مفادها أن رد فعل النظام السياسى المصرى على الأحداث الخارجية، لا سيما تلك التى يشهدها الإطار الإقليمى العربى، كان ولا زال بمثابة حقل الاختبار والمحك الفيصل فى تحديد فاعلية هذا النظام، وحدود

شرعيته، وفى كثير من الأحيان كانت لحظات انتصاره أو هزائمه فى مواجهات خارجية (خصوصا مع إسرائيل) مقدمات لدخوله فى منعطف تاريخى جديد، أو أخذه .

يكفى مثلا الاستشهاد بحالات حرب فلسطين ١٩٤٨ التى أعقبتها ثورة يوليو ١٩٥٢، وحرب ١٩٥٦ اللتين أعقبتها سياسات التأميم والاشتراكية، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم أكتوبر ١٩٧٣ التى أعقبتهما سياسات الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية، وحتى بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ ، لم يمل النظام من ترديد نفس النغمة حول التزامه بقضايا أمته، ولم يكف عن تأكيد دور مصر الريادى ووزنها الإقليمى فى رعاية وقيادة عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل . . إلخ . واقترن ذلك فى الداخل بسياسات الإصلاح الاقتصادى (حسب وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين)، والتحول نحو التعددية الحزبية (المقيدة)، وتوسيع نطاق حريات الرأى والتعبير دون تحدى أو تغيير البنود الأساسية لمعادلة السلطة القائمة على هيمنة الحزب الوطنى الحاكم على مجمل الحياة السياسية (المدعوم أمريكيا) .

وهكذا، يبدو التطور السياسى والاقتصادى فى الداخل وكأنه انعكاس للتغيرات فى الوجهة والتوجهات الرئيسة الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية، أو بعبارة أخرى، كثيرا ما تتداخل البنود وتختلط بين الداخل والخارج فى شكل حزم متكاملة على أجندة صانع السياسة المصرية .

من هنا تتحدد الأسئلة المحورية المطروحة فى هذه الورقة بحثا عن إجابة :

إلى أى مدى شكلت حرب إسرائيل على لبنان مناسبة لكى يبرهن «المجتمع المدنى» فى مصر على وجوده علاوة على إثبات فاعليته؟ وإذا كانت المبالغة فى التعميم هى مما يجافى قواعد البحث العلمى، ويتنافى مع تحرى الموضوعية، فإن السؤال الأدق يجب أن يدور حول أى من كيانات المجتمع المدنى المصرى سجل موقفا واضحا إزاء تلك الحرب؟ وأيها لم يتخذ أى موقف على الإطلاق؟

وبين هذا وذاك، يكون البحث حول طبيعة المواقف المتخذة من حيث الشكل، والتوقيت، والأسلوب المتبع، ودرجة القوة وحجم ومدى التأثير . . إلخ، كمعيار للمقارنة بين تلك الكيانات، وربما للتعرف على مواقع كل منها على الخريطة المزدحمة للمجتمع المدنى المصرى .

ويتفرع عن ذلك سؤال حيوى آخر، لعله الأهم فى هذا البحث، حول مقومات الفاعلية ومحددات التمكين ـ المتوفرة أو الغائبة ـ لدى مؤسسات المجتمع المدنى المصرى؟ وأيها يبدأ من الداخل وينتهى بالخارج؟ وأيها يسلك الاتجاه العكسى؟ وبالتالى، هل ألقت الحرب الإسرائيلية على لبنان والمواقف المتخذة إزاءها الضوء على حالة المجتمع المدنى فى مصر؟ وهل لعبت دور الحدث الكاشف عن واقع قوى هذا المجتمع فى علاقتها بالدولة، وببعضها البعض؟ وماذا عن تواصلها بنظائرها فى سائر بلدان الوطن العربى، ما هى حدود صحة المفارقة القائمة على انقطاع الصلة مع الإطار الإقليمى العربى، فى مقابل الاعتمادية والتبعية فى العلاقة مع الإطار الدولى؟ هل الأزمات القومية أقدر على تعبئة الشارع من مطلب الديموقراطية؟ وهل للقضايا القومية مكان على أجندة منظمات المجتمع المدنى فى مصر، أم تفرض نفسها بمحض المصادفة وفى وقت الأزمة؟ هل ينجح المجتمع المدنى المصرى فى قيادة نظيره العربى نحو تحقيق حلم التضامن/ العمل العربى المشترك، بعدما فشلت الحكومات؟ وأخيرا، إلى أى مدى ترك موقف المجتمع المدنى من الحرب ظلاله على المعادلات الأساسية الحاكمة للعبة السياسية فى مصر، بوضعها على أعتاب صياغة جديدة، أو إعادة للترتيب فى المستقبل؟

على مدى زهاء ثلاثة عقود اتفقت الآراء على ما أتاحه النظام السياسى المصرى من حرية أوسع فى مجال التعبير عن الرأى، لا سيما من خلال الصحافة. بيد أن نفس تلك الآراء اتفقت كذلك على استمرار العديد من القيود والعقبات التى تعترض كلا من عمليتى التأسيس وممارسة النشاط بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدنى، والتى تتسبب فى تعويق حركتها، والحيلولة دون اتصالها بالجماهير، ومحصلة كل ذلك هى التخفيف من غلواء الطابع الاستبدادى والشمولى للنظام، دون القضاء عليه فيما عرف بـ «الديموقراطية الانتقالية». الأمر الذى يفسر لجوء قطاع من المعارضين إلى أساليب العمل الاحتجاجى خارج هذه الأطر القانونية المقيدة (التى فقدت مصداقيتها أو فعاليتها فى أعينهم) بما يعكس حالة الإحباط وفقدان الأمل فى إمكانية التغيير عبر القنوات الشرعية والهياكل المؤسسية المعترف بها رسميا.

بيد أنه فى عصر العولمة لم تعد حالة المجتمع المدنى فى أى دولة رهنا بطبيعة النظام السياسى القائم فقط، وما يتيحه من فرص أو يفرضه من قيود على المستوى الوطنى الداخلى، بل شهدت مصر، على سبيل المثال، تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية

المعنية بقضايا حقوق الإنسان، والمرأة والطفولة، والصحة والبيئة، علاوة على ما ترتب على الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادى والتكيف الهيكلى والخصخصة من صعود وتنام غير مسبوق فى الوزن السياسى لجمعيات رجال الأعمال.. إلخ. ولقى بعض هؤلاء الفاعلين الجدد ترحيبا من الدولة، تحت شعار «شركاء فى التنمية». أما البعض الآخر، فقد تم قبوله على مضض، لا سيما وأنه أتى معتمدا فى وجوده ونشاطه على مصادر تمويل خارجى (أجنبى) من منظمات دولية حكومية وغير حكومية.

وعليه، فإن رصد حالة المجتمع المدنى فى مصر لحظة اندلاع الحرب فى لبنان يكشف عن حالة الازدحام على خريطة متشابكة ومعقدة تضم العديد من المفارقات وربما المتناقضات، فثمة حركات وتنظيمات ذات ملامح جديدة، بازغة، كحركة كفاية، وحركات التغيير المختلفة (أطباء- مهندسون- محامون- حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعة- شباب- أطفال..) من أجل التغيير فى مقابل حركات وتنظيمات أخرى ذات أطر تقليدية أو هياكل قديمة، فى طريقها للانحسار أو التراجع، وفى الحركة النقابية المهنية، والعمالية أبرز مثال.

وأخذا بالتعريف الأوسع للمجتمع المدنى (الذى يشمل الأحزاب السياسية) كشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية النقاب عن قوى محجوبة عن الشرعية (جماعة الإخوان المسلمين المحظورة)، تنافس بقوة وتتفوق فى كثير من الأحيان على القوى الحزبية الشرعية، سواء فى ذلك الحزب الوطنى الحاكم، أو أحزاب المعارضة (الوفد- التجمع- العمل- الأحرار- الغد... إلخ).

وداخل منظمات المجتمع المدنى نفسه لا يكاد يقف السجال بين تيارات شتى شديدة التنوع فكريا وسياسيا، ويصل فى بعضها إلى حد الصدام والتراشق بالاتهامات المتبادلة، تارة بالفساد، وتارة بالارتزاق، والانتهازية السياسية، وتارة بعدم الالتزام بقواعد الديموقراطية والنية المبيتة لتقويضها.

ورغم كل تلك النقائص والمثالب التى تشوب عمل المجتمع المدنى المصرى والتى يعود بعضها للسياق السياسى والبيئة الاجتماعية والمناخ الثقافى المحيط به، ويعود بعضها الآخر لمنظمات هذا المجتمع ذاتها، التى تعانى فى تكوينها وممارساتها كثيراً من الأعراض المرضية التى تؤاخذ عليها النظام السياسى، من تسلطية، وشخصنة فى عملية صنع القرار، وعدم إعمال لمعايير الشفافية، والمحاسبية، والمساءلة، والتداول السلمى والدورى للسلطة.

وباختصار، فأغلب تلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية تشكو من آفة «انعدام الديموقراطية الداخلية» وجمود القيادات وعدم تجديد الدماء بعناصر شبابية، ناهيك عن عدم اعتماد آلية الحوار المفتوح، سواء بين الأعضاء، أو بين القيادات والقواعد التنظيمية.

والأدهى وأمر، فيما بين تلك المنظمات بعضها البعض. ومع ذلك، وللإنصاف تبقى هناك بعض الإيجابيات التى لا يجوز للمرء غض الطرف عنها أو التقليل من شأنها... والتى تتمثل فى: وجود قواسم مشتركة ومحاور للاتفاق بين أغلب كيانات المجتمع المدنى المصرى، حتى وإن بدت قليلة، فهى تصلح كنقاط بداية ومنطلقات أساسية لتفعيل دور هذه الكيانات، وتمكين المجتمع المدنى ككل سياسيا.

فالديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان، واحترام الحريات، جنبا إلى جنب مع احترام الدستور والقانون، وكفالة سيادة واستقلالية القضاء، ومحاربة الفساد هى نقاط تكاد تحظى بالإجماع. أضف إلى ذلك، الموقف من بعض مقولات العولمة (الأمركة) كصراع الحضارات، وفرض الديموقراطية بالقوة العسكرية، والتدخل الأجنبى السافر بذريعة مقاومة الإرهاب، أو حماية الأقليات، ليس أدل على ذلك من التقاء أغلب منظمات المجتمع المدنى حول مسألة «الخصوصية الثقافية»، ورفض أشكال الهيمنة والسيطرة الأمريكية الهادفة إلى التغريب والتنميط وإذابة الهوية.

لعل فى الموقف من الصراع العربى/ الإسرائيلى عموما، ورفض التطبيع بكافة أشكاله وصوره على وجه أخص (حتى ولو على مستوى الأجندة المعلنة فقط)، مثالا آخر بالغ الأهمية لوجود مساحات واسعة من الاتفاق داخل المجتمع المدنى المصرى بشأن ملفات بعينها، وأن ثمة حدا معقولا من الالتفاف (التوافق الوطنى) حول ثوابت محددة وقضايا مصيرية.

زد على ذلك، أن فى تولى منظمات ونقابات أو حتى شخصيات مصرية لمراكز قيادية فى منظمات المجتمع المدنى العربى، معلم آخر يستحق الرصد، فلنقابة الأطباء المصريين رئاسة اتحاد الأطباء العرب، وكذلك الحال بالنسبة لنقابات المحامين، واتحاد الكتاب والأدباء، والجمعية العربية للعلوم السياسية، ومنظمة المرأة العربية، وغيرها.

ومن هنا، فالوقوف على وضعية المجتمع المدنى المصرى، وتشخيص حالته، وقراءة مواقفه، إزاء قضية ما هو مدخل جيد لتقويم حالة المجتمع المدنى العربى ككل.

ثانيًا: كيف تحرك المجتمع المدنى المصرى غداة اندلاع الحرب؟

صحيح أن استهداف المدنيين وارتكاب المذابح ليس بسياسة جديدة فى الإستراتيجية الإسرائيلية، وإنما هو منهج معروف وقديم، الجديد فقط أن الحديث عن «مجتمع مدنى» قائم، أو فى طور التأسيس والذى واكب وزامن الحديث عن الانتقال نحو الديموقراطية فى الأنظمة العربية، ومنها النظام المصرى (أيا كانت حالتها من التعثر أو البطء، أو كونها فى بداياتها الأولى، وأيا كانت التحفظات على نضج هذا المجتمع أو عدم نضجه)، يفترض وجود رصيد إضافى لصالح الجانب العربى بما من شأنه تصحيح الاختلال فى المعادلة العربية/ الإسرائيلية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق تحديدا بالاعتداء على مدنيين، أو انتهاك حقوق الإنسان.

حيث يعتبر هذا الحدث بمثابة اختبار لمصداقيةِ مثل هذا المجتمع، كفاعل، أو حتى عما إذا كان له وجود ملموس على الساحة السياسية.

وكما يضم المجتمع المدنى المصرى تنظيمات متعددة، ما بين نقابات واتحادات مهنية وعمالية وتجارية وصناعية وطلابية، وجمعيات أهلية، ونسائية[٣] ومنظمات حقوق إنسان، ومراكز بحثية ... إلخ متفاوتة فى مستويات الفعالية ودرجات التأثير، فقد كان من الطبيعى أن ينعكس هذا التفاوت فيما بينها على مواقفها إزاء الحرب ...

١ ـ منظمات حقوق الإنسان

من منطلق قانونى وحقوقى بحت لاغرو أن انتهاكات إسرائيل ضد الشعب اللبنانى[٤] مثلت مادة ثرية تختبر من خلالها مصداقية وفعالية منظمات حقوق الإنسان المصرية.

فى هذا الإطار، طالب كل من المركز العربى لاستقلال القضاء، والمنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان بإصدار قرار إحالة الملف اللبنانى إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية[٥].

(أ) مركز الجنوب لحقوق الإنسان

حاول مركز الجنوب إبراز حرصه على متابعة أحداث الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها، بيد أنه عند تحرى موقفه يتضح أنه لم يتجاوز فى كافة تلك المراحل التى أخذت

منحى تصعيديا بإصدار **البيانات** التى تنطوى على الإدانة والشجب والتنديد للعدوان، ولمن يقفون وراءه بالدعم والمساندة، أو حتى بالصمت على ما يرتكب فى خضمه من جرائم، موجها اتهاماته فى هذا الشأن إلى الأطراف الدولية والقوى الكبرى (خصوصا أمريكا وفرنسا) التى كشفت عن انحيازها السافر للعدوان الإسرائيلى.

فجرائم إسرائيل لم تكن لترتكب لولا تلك المساندة غير المشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولذا فهى تتحمل القسط الأكبر من مسئولية هذه الجرائم المستمرة على مدار التاريخ، علاوة على بعض الدول الغربية، فضلا عن سلبية الحكومات العربية.

ففى بداية العدوان صدر بيان مركز الجنوب متضمنا[٦]:

«يعرب مركز الجنوب لحقوق الإنسان عن بالغ إدانته لاستمرار العدوان الإسرائيلى الوحشى ضد الأبرياء من المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين فى ظل تخاذل القوى الدولية والرعاية والدعم الأمريكى للعدوان بدعوى أن العدوان جزء من الحرب ضد الإرهاب»[٧].

ومع اقتراب صدور قرار الأمم المتحدة يقول:

«يتابع مركز الجنوب لحقوق الإنسان ببالغ الاهتمام المناقشات الجارية حول مشروع القرار الأمريكى الفرنسى الذى قد يصدر عن مجلس الأمن لوقف الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان، ويؤكد المركز على أن نص مشروع القرار المطروح يؤكد مجددًا الانحياز الأمريكى والفرنسى للعدوان الإسرائيلى، ويحول الجانى إلى ضحية بدلاً من العمل على إنزال العقاب به»، «إن استمرار العدوان الإسرائيلى وتزايد أعداد القتلى والمصابين والمشردين يوميا يفضح زيف الدعاوى الإسرائيلية والأمريكية باستهداف المواقع العسكرية للمقاومة الفلسطينية وقوات حزب الله، فما يجرى على الأرض من قصف برى وجوى وبحرى ليس أقل من مجزرة حقيقية تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة ضد مدنيين عزل فى فلسطين ولبنان، وهذا العدوان المستمر واستهداف المدنيين يمثل حلقة جديدة فى سلسلة الاعتداءات الوحشية التى اعتادت إسرائيل على ارتكابها بالمخالفة لكافة قواعد القانون الدولى والإنسانى فى ظل تواطؤ دولى يؤكد من جديد ضرورة العمل على إصلاح الأمم المتحدة التى باتت تنفذ السياسات الأمريكية فى العالم». «وسمحت بارتكاب كل الجرائم تحت سمع وبصر المجتمع الدولى، كما فشلت فى اتخاذ قرار بإدانة العدوان أو حتى إصدار بيان يطالب بوقف إطلاق النار». «أضف إلى ذلك، فقدان الأمم المتحدة نفسها

لحصانتها (فلم يعد لها حول ولا قوة) حيث قصف الإسرائيليون قواتها فقتلوا أربعة من عناصرها بشكل متعمد حسبما عبر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة دون أن يتم إصدار قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل على ذلك، وهو أمر مضمون بالفيتو الأمريكى».

«لقد بدا المجتمع الدولى عاجزًا عن وقف العدوان بسبب الدعم الأمريكى المباشر للحكومة الإسرائيلية بدعوى أنها تخوض حربًا ضد الإرهاب، ولم تتخذ أية خطوات جادة وحقيقية من قبل الاتحاد الأوروبى أو روسيا أو الصين للضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها ضد المدنيين».

ويتبدى مما سبق، كيف أتت أغلب البيانات الصادرة عن مركز الجنوب والمعبرة عن وجهة نظره لتشدد على إدانة إسرائيل، ولتحمل الولايات المتحدة الجانب الأكبر من المسئولية عما ترتكبه من جرائم، ولتشير إلى عجز كافة الأطراف الأخرى عن إيقاف العدوان، سواء القوى الدولية، أو الأمم المتحدة، أو الدول العربية. فمن الواضح أن مركز الجنوب حمل المجتمع الدولى بأسره مسئولية السلبية التى قد تصل إلى حد التواطؤ، متهما الأمم المتحدة تارة بالفشل فى إيقاف العدوان، وتارة بالتحول إلى أداة لمساندته، ولتنفيذ السياسات الأمريكية. ولكنه فى الآن ذاته، لم يصل إلى حد اليأس الكامل من هذه الآلية فهو يدعو إلى ضرورة إصلاحها، كما يلفت النظر إلى وجود آليات بديلة عوضا عن انحياز «مجلس الأمن»، حيث يراهن مثلا على «الجمعية العامة».

فى أحسن الأحوال، تضمنت بيانات المركز بعض المقترحات بشأن التعامل مع الأزمة، كدعوته مثلا إلى اللجوء لاستخدام آلية الاتحاد من أجل السلام[٨]، وبحيث يتم استبدال آلية مجلس الأمن التى أثبتت قصورها وعجزها بسبب «الفيتو» بالجمعية العامة لوضع نهاية للعدوان، على أن يلى ذلك توقيع العقاب على إسرائيل:

«إن مركز الجنوب إذ يخشى من تمرير هذا القرار المنحاز لإسرائيل فإنه يطالب بأن تدعو الدول العربية والإسلامية والدول الرافضة لاستمرار العدوان الإسرائيلى لاجتماع غير عادى للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لآلية «الاتحاد من أجل السلام» لتدين الأعمال الإسرائيلية، وتتخذ قرارا بالوقف الفورى لإطلاق النيران فى لبنان وفلسطين، وإدانة الجرائم ضد الإنسانية وتوقيع العقوبات على إسرائيل».

وهكذا، دعا البيان الحكومات العربية والإسلامية للتحرك فى الفضاء الدبلوماسى، لتحقيق أهداف: **أولها**: وقف العدوان الفورى، **وثانيها**: الإدانة، **وثالثها**: إلزام المعتدى بالتعويض.

وبصفة عامة، فقد أعلن مركز الجنوب موقفه من الحرب عبر إصدار البيانات الصحفية تارة، ومن خلال مقالات كتبها أعضاء عاملون به تارة أخرى[٩]، وتم من خلال الوسيلتين عرض رؤية المركز لطبيعة الصراع الجارى. ولعله من الغريب أن يطالب مركز الجنوب الحكومة المصرية بسرعة تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية والطبية التى تتلاءم مع حجم الكارثة. وهو ما يحمل أكثر من معنى: فالمركز من ناحية يعول على الحكومة المصرية فى تقديم العون الإنسانى والمساعدات الطبية موجها خطابه لها، ولكنه فى الآن ذاته يشير ضمنيا إلى عدم كفاية تلك المساعدات التى تم تقديمها بالفعل، سواء من ناحية السرعة، أو من ناحية الحجم الذى لا يوازى الاحتياجات الفعلية.

وبذلك، لم يبادر المركز، كأحد منظمات المجتمع المدنى، ليأخذ على عاتقه وبشكل مستقل مهمة تنظيم حملة إغاثة أو جمع مساعدات، وإنما تركها كمهمة للحكومة، مكتفيا بالمطالبة، وبتوجيه النقد غير المباشر للجهود المبذولة فى هذا الصدد[١٠].

الملاحظ أيضا، أن المركز حينما خاطب الحكومة المصرية أثار قضية المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة مطالبا بزيادة الحجم والسرعة، لكنه عندما أشار إلى مسألة التحرك الدبلوماسى فى الأمم المتحدة، وجه خطابه معمما للحكومات العربية والإسلامية، مما يفرض السؤال عما إذا كان هذا قد أتى من قبيل التكليف لكل بما يستطيع؟ أم تجنبا للدخول فى مواجهة مع الحكومة؟ ولماذا لم يطرح مثلا مطلب المقاطعة الدبلوماسية والسياسية (طرد السفير) والتجارية مع إسرائيل، ومقاطعة المنتجات الأمريكية[١١]، برغم أنه كان مطلبا جماهيريا معروفا يردده الشارع، فى كل مناسبة يحدث فيها اعتداء أو امتهان لكيان الأمة العربية والإسلامية؟ وفى ذلك ما يدلل بجلاء على افتقار المركز لمقومات الفعل الإيجابى والتحرك المستقل، ومحدودية قدرته على أخذ زمام «المبادرة»، بعيدا عن الاعتماد على استجابة الحكومة لما يقدمه لها من «مطالب»، أو حتى انتظار تجاوبها مع ما يوجهه لأدائها من «انتقادات».

(ب) جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

برزت جهود منظمات حقوق الإنسان عموما فى الإعداد لتشكيل هيئة قانونية هدفها الاضطلاع بمهام الرصد وجمع المعلومات والتوثيق، وذلك تمهيدا لملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين، ومقاضاتهم دوليّا. تم ذلك بقدر لا بأس به من التنسيق مع نظيراتها العربية واللبنانية. واتخذ بالأساس شكل إرسال بعثة من أعضاء تلك المنظمات إلى لبنان بغرض التحقيق وجمع الأدلة الميدانية، ومقابلة الضحايا وأقاربهم، والاستماع إلى شهادات شهود العيان، وتدوين الملاحظات والمشاهدات العينية على أرض الأحداث. حيث أنهت تلك البعثات عملها بكتابة تقارير وافية وإرسالها إلى كافة الجهات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للأمم المتحدة.

شاركت جمعية المساعدة القانونية فى تشكيل بعثة منظمات حقوق الإنسان العربية إلى لبنان فى الفترة من ٨ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ أى قبل وقف إطلاق النار جنبا إلى جنب مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان من فرنسا، والمجلس الوطنى للحريات من تونس. وانصبت جهودها، تحت القصف، وفى قلب ميدان المعركة على محاولة توثيق جرائم الحرب عبر الالتقاء بالمتضررين والجرحى والنازحين، إضافة، لبعض جمعيات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام. كما سعت للحصول على توكيلات قانونية من الضحايا بهدف إجراء متابعات وملاحقات قضائية لمرتكبى الجرائم.

هذا الموقف الذى انتهجته الجمعية[١٢] اتسم بدرجة أعلى من الإيجابية بالمقارنة بموقف مركز الجنوب، حيث انتقل إلى مسرح الأحداث، وبذل جهدا ضخما، بل وتجشم عناء المخاطرة بجمع الأدلة والمعلومات، وسماع وتسجيل الشهادات الحية بما يسمح بمعاقبة إسرائيل لاحقا عبر آليات القانون الدولى، ولم يكتف بإعلان بيان أو إصدار تصريح بالإدانة، أو توجيه الدعوة لهذا أو ذاك بالتحرك. ولقد بدأت تحركات البعثة فى اليوم السابع والعشرين للحرب «الثلاثاء ٨ أغسطس إلى سوريا، وفى اليوم التالى توجهت البعثة إلى لبنان على إثر تنسيق بين عدة جمعيات عربية التقت قبلها بعدة أيام فى مصر، وقررت إيفاد ثلاث بعثات متتالية لتقصى الحقائق، وتوثيق جرائم الحرب، ولاستكمال ملفات رفع الدعاوى، كما عمل بالتنسيق مع هيئات فى الداخل والخارج[١٣]، وهى خطوة نحو تدعيم موقفه، بالاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى، فيما يعرف بتبادل الخبرات، ويندرج تحت مفهوم «التشبيك»[١٤].

أهمية هذا العمل تتضاعف بالنظر إلى ما يقدمه من رؤية عربية للحقائق، ردا على تقارير تولت إصدارها منظمات دولية وأجنبية أخرى، كمنظمة العفو الدولية، أو هيومان رايتس واتش، والتى ثبت بالفعل أنها أتت فى صياغاتها مشوبة بالتحيز، وقلب الحقائق، أو المبالغة فى تصوير الأحداث لصالح إسرائيل، والتهوين من فظاعة ما يصدر عنها من انتهاكات صريحة وصارخة، باسم الدفاع الشرعى، مع توجيه إصبع الاتهام لحزب الله بوصفه المنتهك والمعتدى، بل والإرهابى. ومن ثم، تتبدى قيمة ما أنجزته منظمات حقوق الإنسان على هذا الصعيد من مهمة توثيقية لم تكن لتتم لولا جهودها، ومن مهمة تصحيح الصورة وكشف الحقائق كما هى عليه أمام الرأى العام العالمى ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية، حتى لا تكون الساحة متروكة لوجهات نظر «غربية» أو أصوات «أمريكية» تتعاطف صراحة مع إسرائيل وتفتقر إلى الحياد والموضوعية، وباختصار، فقد مثل هذا الدور الذى لعبته جمعيات حقوق الإنسان المصرية والعربية صوتا عربيا مسموعا فى مقابل الأصوات غير العربية التى اعتادت الانفراد بنقل الصورة من وجهة نظرها تلك.

لقد اختتم التقرير بفقرة هامة حيث عبرت اللجنة عن أملها أن يكون الدفاع عن النفس والأرض، بشكل يجمع بين البسالة والكرامة كما قدمته المقاومة اللبنانية، مقدمة لبداية عهد جديد فى العالم العربى تتأكد فيه الصلة العضوية بين الوطنية والمواطنية، بين التحرر وتوفير الحريات الأساسية، مع التأكيد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى الحياة الحرة والكريمة، وفى مواجهة الظلم والقهر والاستهتار... سواء فى الداخل أو فى الخارج، أى سواء فى مواجهة الحكومة أو فى مواجهة إسرائيل وأمريكا.

(ج) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رغم أن أسلوبه لم يبتعد كثيرا عن المنظمات السابقة فى إصدار البيانات التى تدين الاعتداء الإسرائيلى وتطالب بحماية المدنيين فى لبنان، غير أن مركز القاهرة عنى بالعمل على المستوى الدولى، فكان فى بياناته يتجه بالخطاب إلى الأمم المتحدة، وتحديدا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع له، والذى انعقد بناء على دعوة من المنظمات العربية للنظر فى القضية اللبنانية يوم ١١ أغسطس. فكان لا بد من بلورة موقف مشترك من الأزمة فى اليوم السابق مباشرة، وبالفعل تمكن مركز القاهرة من إصدار البيان المشترك بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (بلبنان). صدور هذا البيان حمل دلالات هامة فيما يتعلق بأداء المركز:

أولها: عدم اكتفاء المركز بإصدار بيان منفرد، وسعيه للتنسيق والعمل مع المنظمة الفلسطينية، وفى هذا نموذج لعمل عربى مشترك نجح ولو فى الحد الأدنى بكتابة بيان مشترك باسم أكثر من جهة عربية (حيث فشلت الحكومات من قبل فى تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك). **وثانيها**: إصدار البيان عشية انعقاد مجلس الأمم المتحدة، وفى هذا اختيار جيد للتوقيت، وقدرة على تجاوز الخلافات، أو تنحيتها جانبا، بهدف سرعة الإنجاز فى أقصر مهلة زمنية ممكنة. **وثالثها**: توجيه البيان لآلية دولية، مما أضفى عليه مزيدا من المصداقية فى الداخل والخارج، كمدافع عن حقوق الإنسان. **ورابعها**: أن هذا البيان، الذى كان علامة على النجاح بصدوره مشتركا، لم يتوقف عند عرض الحرب وتوصيفها، من جهة تحديد مسئولية المعتدى، وإدانته، وإنما تطرق أيضا إلى ما هو أبعد بتقديم المقترحات على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى اجتماعه، والتى أخذت صورة **توصيات** جمعت بين حلول مؤقتة لوقف إطلاق النار فى الأجل القصير وأخرى قابلة للدوام فى الأجل الطويل لإنهاء الحرب والقضاء على أسباب تجددها وإقرار السلام والاستقرار فى المنطقة: دعوة **مجلس الأمن** لإصدار قرار بالوقف الفورى لإطلاق النار، وانسحاب القوات من لبنان، **وتمكين الجيش اللبنانى** من بسط سيطرته على كامل أراضيه، **وتعزيز قوات الأمم المتحدة**.

وإلى حين ذلك، دعوة أطراف النزاع لعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، والتوقف عن اتباع سياسة العقاب الجماعى. ودعوة مجلس الأمن لفرض حظر على تصدير ونقل الأسلحة والذخائر المستخدمة فى انتهاك القانون الدولى الإنسانى فى هذا النزاع. مع حث إسرائيل على تمكين منظمات الإغاثة اللبنانية والدولية من ممارسة دورها الإنسانى، وعدم التعرض لقوات الأمم المتحدة[١٥]. وكذلك حث كل أطراف المجتمع الدولى على تعبئة وحشد الموارد المالية والمساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين اللبنانيين بشكل عاجل، ومساعدة الدول المستضيفة لهم مؤقتا على توفير الاحتياجات الإنسانية لهم.

يتجلى مما سبق، كيف تعددت المقترحات، حيث ميزت بحصافة وعلى نحو دقيق بين الحلول الممكنة التحقيق فى حدود المدى الزمنى المناسب لكل منها، كما تنوعت ما بين توصيات تتصل بالجوانب الإنسانية كحماية المدنيين، وتسهيل عمليات الإغاثة العاجلة، وأخرى ذات طابع إستراتيجى عسكرى وسياسى تتعلق بكيفية وضع نهاية للحرب، وسبل حسم أسباب النزاع لتضمن عدم تجدد الصدام فى المستقبل.

أضف إلى ذلك، أن المنظمة اقترحت إيفاد بعثة لتقصى الحقائق تتكون من المقررين الخاصين لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ذوى الصلة، للتحقيق فى انتهاكات القانون الدولى الإنسانى المرتكبة منذ ١٢ يوليو ٢٠٠٦، بما فيها جرائم الحرب، وإحالة ما يتعلق بها إلى مجلس الأمن لاتخاذ كافة إجراءات الملاحقة القضائية[١٦]. وهو نهج أكثر تكاملا وشمولا وبرجماتية جمع بين البحث عن مخرج عاجل للأزمة، وتحريك القضية على المستوى الدولى، غير مكتف كغيره ببيانات التنديد والإدانة والشجب.

٢ـ النقابات المهنية والعمالية

(أ) نادى القضاة ونقابة المحامين واتحاد المحامين العرب[١٧]

أعرب نادى القضاة برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز فى بيانه عن تقدير القضاة لبطولة رجال المقاومة معلنا أنه لا يجوز ولم يعد مقبولا أن توصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة صديقة[١٨].

من جانبها، نظمت نقابة المحامين المصرية عددا من المؤتمرات الشعبية لبحث الموقف من العدوان، كما دعت إلى التحقيق فى الجرائم الإسرائيلية، خاصة بعد مجزرة قانا[١٩]. من المعروف أن نهج تقتيل المدنيين الآمنين فى مذابح متعمدة هو أحد الركائز الإستراتيجية العسكرية التى قامت عليها دولة إسرائيل منذ يومها الأول، حيث تعددت أسماؤها[٢٠] فى الحرب على لبنان من قانا الثانية التى راح ضحيتها أكثر من ستين لبنانيا معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، إلى مذبحة القاع بإقليم البقاع التى راح ضحيتها أكثر من ٣٣ من العمال الأبرياء الذين كانوا يستريحون لتناول غدائهم بعد عمل شاق.

(ب) نقابة الأطباء واتحاد الأطباء العرب

لا يمكن إغفال الجهود التى بذلها وفد اتحاد الأطباء العرب فى بيروت، حيث كان من أوائل المساهمين فى الدعم والتضامن، حين بادر بإرسال فرق طبية لمساعدة منكوبى الحرب.

وفى هذا السياق، أهاب د. عبد المنعم أبو الفتوح نقيب الأطباء المصريين والأمين العام لاتحاد الأطباء العرب ـ فى مؤتمر صحفى ـ بالشعوب العربية والإسلامية، وجميع الدول المحبة للسلام والحكومات، والمنظمات الإغاثية، أن تقوم بدورها الإنسانى تجاه الشعب

اللبنانى والفلسطينى، مناديا بالتبرع بالمال لدعم تلك الجهود الإنسانية. وإلى جانب هذا العمل الذى يندرج تحت عنوان تقديم الدعوة إلى «الإغاثة»[٢١] والذى يقع فى صميم الاختصاص المهنى للأطباء، كان للتصريحات التى أدلى بها أعضاء الاتحاد أهميتها من الوجهة السياسية.

حيث حذر الاتحاد من كارثة إنسانية وشيكة حال استمرار العدوان (بما ينطوى على دعوة ملحة للمجتمع الدولى بأسره للعمل على وقفه فورا، وإلا يتحمل المسئولية عما ينجم عن استمراره من عواقب وخيمة). كما طالب بضرورة تدخل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والصليب الأحمر الدولى، بإيفاد لجنة لمعاينة أوضاع اللبنانيين المصابين بإصابات تنبئ عن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلى لأسلحة محرمة دوليّا. ويكون بذلك قد أدلى بشهادته كمتخصص، وقدم دليلا دامغا على ارتكاب إسرائيل لجرائم ضد الإنسانية، مما سهل على «القانونيين» مهمتهم وأمدهم بالمعلومات والأدلة التى يحتاجون لها من أهل الاختصاص للاضطلاع بعملية التوثيق، تمهيدا للملاحقة القضائية لمجرمى الحرب، ومعاقبة إسرائيل.

(ج) نقابة الممثلين ومواقف سفراء النوايا الحسنة

أبدت نقابة الممثلين موقفا واضحا فى مساندة لبنان وإدانة العدوان، غير أن الموقف الأبرز كان لفنانين أشخاص تحركوا على نحو منفرد وليس باسم نقاباتهم أو اتحاداتهم الفنية، مما يدلل على أن العمل الجماعى لا زال فى المجتمع المدنى المصرى هو الأضعف، ويفوقه فى الوزن والتأثير العمل الفردى. ليس أدل على ذلك من موقف بعض الفنانين ممن حملوا صفة «سفير نوايا حسنة» كمنصب دولى شرفى. حيث تقدم البعض منهم بالاستقالة تعبيرا عن الاحتجاج، وحملت استقالته إدانة ضمنية وصريحة ليس فقط للعدوان والصمت الدولى المتواطئ، وإنما أيضا للأمم المتحدة نفسها كمنظمة عاجزة عن إيقاف هذا العدوان، ومتخاذلة أمامه.

بيد أن الأمر لم يقف عند تلك الاستقالة التى تقدم بها حسين فهمى، وصفية العمرى، والتى كانت حافزا لفنانين عرب آخرين لمحاكاة ذات الموقف. لكنها فتحت بابا من الجدل غذته الصحافة ووسائل الإعلام حول طبيعة المنصب، ومدى كونه يحمل تشريفا أو تجميلا زائفا لصورة الأمم المتحدة، مع كل من الفنان عادل إمام، والفنان محمود قابيل

(وهما يشغلان نفس المنصب الشرفى) اللذين كان لهما رأيًا آخر فرفضا تقديم الاستقالة، وأكدا على أن لهما أسلوبًا آخر فى التعبير عن الاحتجاج على الحرب والإدانة لإسرائيل.

وقد اتخذ الحديث على الطرفين صورة اقتربت من تبادل اللوم بين فريقين: أحدهما يتهم الآخر بالتمسك بمنصب لا قيمة له من قبيل الوجاهة، والمظاهر الزائفة، والجرى وراء الأضواء، والآخر يتهمه بمحاولة كسب التعاطف الشعبى، والتظاهر بالشجاعة وتصنع البطولة (العنترية). وبدلا من أن يقدم هؤلاء الفنانون (الكبار) المثل على التضامن وراء موقف موحد، أعطوا نموذجا آخر لحالة التمزق والانقسام الداخلى الذى تعانيه الحكومات العربية، والذى درج المراقبون على تأكيد أنه قائم على مستوى الحكومات فقط، ولا يعكس حقيقة العلاقات بين الشعوب (العربية).

الأخطر، ما انطوى عليه الجدل بين الفريقين حول اعتبار الانخراط فى العمل العام، عبر مؤسسات المجتمع المدنى، وبالتنسيق مع هياكل المجتمع الدولى هو سلوك «منافق»، يمارس من قبيل الوجاهة الشخصية، والمظاهر البراقة، التى قد لا تعكس أى مضمون مبدئى أو التزام أخلاقى، ولا تؤدى أى عمل ذى قيمة إنسانية حقيقية. وهو ما حمل رسالة إدانة ضمنية وتشكيك فى مصداقية الأمم المتحدة ولكل من يعملون معها.

(د) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واتحاد الصناعات[٢٢]

بطبيعة الحال، أعلن الاتحاد العام موقفه عبر الإدانة والشجب، وكان أقرب فى ذلك إلى الموقف الرسمى، بيد أنه يمكن أيضا رصد مواقف تضامنية أعلنها العمال فى قطاعات بعينها عبر تمثيلهم على المستوى الإقليمى فى الأطر التنظيمية العربية. وفى هذا السياق، أعلنت الأمانة العامة للاتحاد العربى لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية إدانتها للعدوان، وطالبت فى ختام اجتماعاتها فى دمشق الحكومات العربية بتعزيز التكامل والتضامن لمواجهة ما أطلقت عليه الابتزاز الأمريكى / الصهيونى، وتقديم مساعدات عاجلة، كما توجهت بالنداء أيضا للمنظمات الدولية لمساندة الحق العربى ووقف العدوان فورا[٢٣].

وعلى الجانب الآخر، لم يفت منظمات رجال الأعمال التعبير عن موقفهم فى تلك المناسبة، بيد أنه اتخذ منحى مختلفا حيث ركز على مساهماتهم فى مساندة الشعب اللبنانى وأن يضطلع الاتحاد العام للصناعات مثلا بدور فاعل فى عمليات إعادة البناء والتشييد والإعمار[٢٤].

٣ـ بعض الهيئات والجمعيات التعاونية والأهلية

تحت رعاية د. أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ تم عقد اجتماعات للاتحاد التعاونى العربى الذى ترأسه مصر بمشاركة عدة دول عربية لبحث سبل تقديم الدعم والمساعدات العاجلة الطبية والغذائية والمادية[٢٥].

حرصت مختلف الجمعيات والتنظيمات الأهلية على تفعيل آليات الاجتماع على المستويين العالمى والإقليمى. ولكنه فى معظم صوره اقتصر على عقد المؤتمرات فى العواصم العربية للخروج بتوصيات وإصدار بيانات من ناحية، فحواها إعلان الإدانة للعدوان وإظهار المؤازرة والتضامن للشعبين الفلسطينى واللبنانى من ناحية ثانية.

كما أنه لم يخرج عن حدود التوجه بالخطاب إلى الحكومات العربية تارة، والمنظمات الدولية تارة أخرى، مطالبا إياها ببذل المزيد من الجهود، واتخاذ الخطوات العملية فى هذا السبيل، مما يدلل على حدود قدرة مثل تلك التنظيمات على الفعل، ومساحات الحركة المتاحة لها.

وهو ما يتجلى على سبيل المثال فى بعض المواقف التى أتت من قبيل «تأدية الواجب» كموقف اللجنة المصرية للتضامن التى لم تخرج بجديد فأعربت عن الإدانة لكل من الهجوم الإسرائيلى والدعم الأمريكى..

(أ) المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة، والهيئة القبطية الإنجيلية

انطلق من القاهرة، بوصفها مقر «المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة» بيانا استنكر الاعتداءات الإسرائيلية على قرية قانا بجنوب لبنان مع وصفها بـ«العمل الوحشى الهمجى المتواصل لإسرائيل وخرقًا فاضحًا للقانون الدولى وحقوق الإنسان». وقد طالبت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس فى بيان آخر لها العالم ومؤسساته الدولية والقانونية والحقوقية التصدى لهذا العمل الإسرائيلى بشكل إيجابى مؤثر ووقف الاعتداءات الإرهابية على الشعب اللبنانى. على نفس المنوال، خرج موقف الهيئة القبطية الإنجيلية برئاسة د. نبيل صموئيل حيث استهلت بيانها بإدانة العدوان، وتبعته بالإشادة بموقف الرئيس مبارك لوقف إطلاق النار ونزع فتيل الأزمة، كما أصدر الاتحاد الكاثوليكى العالمى للصحافة بيانا[٢٦].

(ب) اتحاد الجمعيات الأهلية

عقد الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية بالقاهرة مؤتمرا مع قيادات العمل الأهلى ومؤسسات الإغاثة (الهلال الأحمر)[٢٧] لمناصرة الشعب اللبنانى والفلسطينى لإظهار التكاتف العربى[٢٨].

٤ ـ جماعة الإخوان المسلمين[٢٩]

كانت الجماعة أولى الحركات التى أعلنت دعمها الكامل لحزب الله منذ تنفيذ عملية أسر الجنديين المعروفة باسم «الوعد الصادق» يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ وخرجت فى أول مظاهرة لتأييده يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ استنفرت كوادرها لدعمه بشتى السبل، وكان لهذا الموقف عدة أبعاد أهمها: اختلافه الكامل عن الموقف الرسمى للدولة، التى أعلنت فى البداية استنكارها لما قام به حزب الله من مغامرة غير محسوبة، ثم أعلنت لاحقا وحين طال أمد الحرب أكثر مما كانت تأمل، وصمد لبنان، شرعت فى المطالبة بوقف إطلاق النار، مع إعلان وقوفها إلى جانب لبنان الحكومة والشعب، مستثنية الإشارة لحزب الله.

وعلى النقيض، جاء هذا الموقف متجاوبا مع نبض الشارع، ومجسدا للحس الشعبى بالكامل. وعلى صعيد العلاقة مع المثقفين، يتصف هذا الموقف لجماعة الإخوان بالراديكالية، مما يجدد المخاوف لديهم، حول مستقبل الديموقراطية إذا كان لهذا التيار الغلبة.

ومما تجدر ملاحظته، أن أغلب المثقفين الأكثر قربا من الغرب، والأكثر إعجابا بالنموذج الديموقراطى الليبرالى غالبا ما يضعون كافة فصائل التيار الإسلامى فى سلة واحدة، فلا يفرقون بين الإخوان وحزب الله، وينعتون هذا التيار فى عمومه بالطائفية و الديكتاتورية والعنف، وعدم الإيمان لا بالديموقراطية، ولا بالتعددية، ولا بحرية العقائد الدينية ... إلخ[٣٠].

ولذا، فالمثقفون (من أعضاء منظمات المجتمع المدنى الحقوقية) يرفضون التحالف، أو التعاون، أو حتى الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية لجماعة الإخوان فى مواجهة الدولة.

فالمرجعية الإسلامية التى يستند إليها كل من حزب الله وجماعة الإخوان، يتم توظيفها كبديل يتعارض فى نظر هؤلاء مع الدعاوى التقليدية للقومية العربية، أو حتى للديموقراطية.

٥ـ حركات الاحتجاج والمظاهرات الشعبية: كفاية وأخواتها

خرجت الاحتجاجات والمظاهرات المنددة بالعدوان تعبيرا عن مشاعر الغضب الشعبى، وكان لحركة كفاية (الحركة الوطنية من أجل التغيير) دور نشط فى الدعوة لهذه التظاهرات، وهو ما اتضح من رفع شعارات الحركة أثناءها[٣١] وعليه، لم يختلف أسلوب حركة كفاية كثيرا عما درجت على تنظيمه من مظاهرات فى الشوارع، تستهدف بالأساس تعبئة الرأى العام، أو استعراض تزايد أعداد المؤيدين للحركة، أو لفت نظر وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ولا سيما الفضائيات[٣٢] كما يلاحظ أن أسلوب تعامل الحكومة معها بدوره لم يتغير، فاعتمدت على نفس آلية الحصار والقمع الأمنى التى تتصدى بها للمظاهرات الأخرى للحركة المتصلة بقضايا الإصلاح فى الداخل. وقد تراوحت الشعارات المرفوعة والهتافات التى تم ترديدها بين إدانة إسرائيل، وأمريكا من ناحية، ومطالبة الحكام العرب بالتيقظ[٣٣]، وتوحيد الصف، والتحرك الإيجابى من ناحية ثانية، وإعلان التأييد الجارف والدعم المطلق للمقاومة، والذى ـ بطبيعة الحال ـ أتى بنبرة أكثر حدة وأشد قوة مما تردد فى بيانات منظمات المجتمع المدنى. وقد خرجت الحشود المتظاهرة رافعة الأعلام اللبنانية، ولكن الأكثر دلالة هو حملها لصور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر[٣٤]، جنبا إلى جنب، مع صور زعيم المقاومة حسن نصر الله، مما دلل على تطلع الحس الشعبى نحو القائد «الزعيم» «الرمز» المدافع عن «الكرامة» الذى يرد للأمة عزتها وهيبتها حيث رددت الهتافات «نصر الله زعيم الأمة».

إلا أنها لم تتخذ الشوارع والميادين الرئيسة، فى وسط القاهرة (كميدان التحرير)، منطلقا لها، كما اعتادت الحركة طوال عام ٢٠٠٥ (الذى شهد الانتخابات الرئاسية والتشريعية على التوالى)، بل لم تكد تخرج عن أسوار المساجد (خصوصا الجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة) أو مقار النقابات المهنية (خصوصا المحامين والصحفيين والممثلين ... إلخ) بل ظلت فى حدودها، ولم يسمح لها بالانتقال إلى الشوارع إلا نادرا[٣٥].

وهكذا، كان أسلوب التظاهر وتنظيم المسيرات أسلوبا اعتمدته كل من حركة كفاية، والنقابات المهنية الأساسية، علاوة على ما التف حولها وانضم إليها بشكل تلقائى من حشود شعبية. أخذا فى الاعتبار أن الحرب بدأت وانتهت خلال فترة العطلة الدراسية الصيفية فلم يكن واردا أن يشهد حرم الجامعة مظاهرات طلابية، وهو مؤشر آخر على ما وصلت إليه الحركة من وهن يجعلها غير قادرة على التجمع أو التحرك فى غير أوقات الدراسة.

غير أنه بالنظر إلى تعرض المشاركين فى تلك التظاهرات للعنف والضرب، أو على الأقل المضايقة، على أيدى قوات الأمن (حيث اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن). حيث ندد المتظاهرون بموقف النظام المصرى من الأزمة، وهتفوا بشعارات مناهضة تصفه بالتخاذل، (والانبطاح أمام أمريكا وإسرائيل). يمكن فهم أسباب عدم خروج المظاهرات فى الميادين والشوارع، وعدم تركيزها أمام السفارات ومقار البعثات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية والدولية الأخرى التى فرضت حولها تحصينات أمنية مكثفة، تحسبا لأى عمل من هذا القبيل.

زد على ذلك، أن الجانب الإعلامى لهذه المظاهرات اقتصر فى أغلب الأحوال على الإشارة لها كخبر، بعد حدوثها بالفعل، ولم يأت فى صورة دعوة للمشاركة لحشد أعداد أكبر من المتظاهرين، كما أنها لم تلق تكثيفا للأضواء عليها من جانب الإعلام الرسمى اللهم إلا فى القنوات الفضائية.

٦ ـ الوفد الرسمى الشعبى برئاسة جمال مبارك[٣٦]

فى ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، سافر وفد مصرى برئاسة **جمال مبارك** نجل الرئيس **وأمين السياسات** بالحزب الوطنى الحاكم إلى بيروت لإعلان التضامن المصرى مع لبنان حكومة وشعبا، وقد ضم الوفد فى تشكيله ثلاثة وزراء هم: **وزير الإعلام** السيد أنس الفقى، ووزير الصحة الدكتور حاتم الجبلى، **ووزير الصناعة والتجارة** المهندس رشيد محمد رشيد، بالإضافة إلى عدد من كبار **الفنانين والمثقفين والكتاب والإعلاميين**، على رأسهم السيد راضى، إلهام شاهين، حسين فهمى، محمود ياسين، فاروق الفيشاوى، والإعلامى حمدى قنديل، والشاعر أحمد فؤاد نجم، إلى جانب رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة والخاصة.

كما شارك فى الوفد وكيل الأزهر السابق الشيخ محمود عاشور، **والأمين العام لاتحاد المحامين العرب** عبد العظيم المغربى، **وعضو مجلس الشعب**، ورئيس تحرير جريدة الأسبوع مصطفى بكرى، وعضو **اتحاد الصناعات** المصرية عبد الستار عشرة، ومدير مركز يافا للدراسات رفعت سيد أحمد، والأمين العام **للحزب الناصرى** أحَمد حسن، ونائب رئيس **حزب الوفد** محمد علوان، ونائب رئيس **حزب التجمع** سمير فياض[٣٧]، إضافة إلى عضوى مجلس الشعب عن **حزب الكرامة (تحت التأسيس)** حمدين صباحى وسعد عبود، والنائب المستقل الدكتور جمال زهران.

كان من بين المشاركين أيضا، د. منير فخرى عبد النور، نائب رئيس الوفد، ورئيس الهيئة البرلمانية الوفدية بمجلس الشعب سابقا، وحسين مجاور رئيس **الاتحاد العام لنقابات عمال** مصر، ومحمد رجب زعيم الأغلبية فى مجلس الشورى، ود. نبيه العلقامى عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم. كما شارك فى الوفد **السيناريست** وحيد حامد، والفنان مصطفى حسين **نقيب الفنانين التشكيليين** ورسام الكاريكاتير، **والشاعر** أحمد عبد المعطى حجازى، والكاتب محمد سلماوى **رئيس اتحاد كتاب مصر** (المنتخب بعد ذلك رئيسا لاتحاد الكتاب العرب). وعلاوة على سامح عاشور **نقيب المحامين المصريين** (ورئيس اتحاد المحامين العرب)، وعبد العزيز مصطفى وكيل مجلس الشعب، وعضو المجلس الأعلى للسياسات، ود. ممدوح جبر، الأمين العام **للهلال الأحمر المصرى**، والنقيب الأسبق لأطباء مصر، والسفير محمد بسيونى سفير مصر السابق لدى إسرائيل، والمستشار محمد موسى رئيس اللجنة الدستورية، والدكتور إدوارد غالى الدهبى رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان.

أما جماعة الإخوان، فلم يتم تمثيلها فى الوفد على أى مستوى مما أثار غضبها فخرج المرشد العام بتصريح يعتبر فيه زيارة الوفد المصرى لبيروت تهريجا لا يليق وأنه تجاهل الإخوان.

وتعليقا على الزيارة عموما، وعلى رئاسة السيد جمال مبارك لها وتشكيلها بحيث تضم ممثلين عن الحكومة والأحزاب والنقابات وبعض الشخصيات العامة اعتبر وائل الإبراشى أنها أتت من قبيل تلميع الصورة وتبييض وجه النظام أو تحسين صورة موقفه الذى بدا متخاذلا فى البداية، لا سيما عندما اتهم حزب الله أنه جلب الدمار والخراب على لبنان وأنه يسعى لجر المنطقة العربية بأسرها إلى حرب غير مأمونة العواقب. كما اعتبره د. حسن بكر

بمثابة تسويق لمشروع التوريث، وأنه محاولة لإنجاح هذا السيناريو من خلال تقريب جمال مبارك من الشارع. وأشارت آراء أخرى إلى كونه أتى استباقا لتشكيل وفد آخر شعبى تماما كان محددا له تاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦

ثالثا: المجتمع المدنى المصرى كفاعل سياسى: الفرص والتحديات

أوجدت الحرب باندلاعها مناسبة إضافية لعرض كل طرف حكومة ومعارضة لفصل آخر من فصول الخلاف، أو بالأحرى الصدام بينهما، حول الشرعية السياسية الآخذة فى التآكل منذ فترة، وحول ركائزها المهتزة بفعل عجز النظام عن الوفاء بوعوده داخليا وخارجيا. وبحيث لا يبدو الموقف من الحرب على لبنان سوى قشة جديدة لم تقصم بعد ظهر البعير، أو مسمار آخر قد لا يكون بالضرورة هو الأخير فى نعش النظام القائم، أو حتى ورقة التوت التى توشك أن تقع وتتركه بلا غطاء يستر عوراته.

بيد أنها فى حد ذاتها لم تأت بجديد فيما يتعلق بطبيعة حركة المعارضة ذاتها (كحركة لا زالت تفتقر لمقومات الإستمرارية والتنظيم المؤسسى بما يمكنها من طرح بديل سياسى حقيقى منافس للنظام القائم)، ولا أخلت بأى من بنود المعادلة السياسية القائمة بينها وبين الدولة، ناهيك عن إفراز معادلة جديدة تماما يكون من شأنها إسقاط النظام أو تقويض أركانه.

ويتجلى مما سبق، أن التحرك المدنى العربى عموما، والمصرى على وجه الخصوص، لم يرق إلى مستوى الشعور الشعبى العربى العارم، كما لم يصل فى نظر بعض المراقبين إلى نفس مستوى كثافة وفاعلية التحرك المدنى العالمى. فقد أتت مواقف الأغلبية من منظمات المجتمع المدنى فى مصر لتتحرك فى دائرة الأقوال دون الأفعال. (هل التضامن قول أم فعل؟) وهى على هذا الحال لم تختلف كثيرا عن الموقف الرسمى للحكومة.

١ـ استمرار الفجوة الفاصلة بين الموقف الرسمى والموقف الشعبى

كانت مواقف المجتمع المدنى المصرى مؤشراً بالغ الدلالة على الربط بين ملف الديموقراطية ومطلب الإصلاح السياسى من جانب، وملف المقاومة ورفض التطبيع

والاحتجاج على سياسات إسرائيل وأمريكا المجحفة بالحقوق العربية من جانب آخر[٣٨] كما أتت تلك المواقف تجسيدا واضحا لاتساع الفجوة المعهودة بين موقف الحكومة وموقف الشعب (الشارع). حيث طالب الأخير، من خلال مظاهراته بطرد السفيرين الإسرائيلى والأمريكى وتجميد اتفاقية كامب ديفيد، وإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما طالب المتظاهرون بفتح باب الجهاد للانضمام إلى إخوانهم فى حزب الله، منتقدا سياسات النظام، وكذلك المواقف التى أعلنها نظاما السعودية والأردن (فهى فى نظرهم وفرت غطاء شرعيا تبريريا للعدوان، لا سيما عندما اتهمت حزب الله بالإقدام على مغامرة غير محسوبة، وتوريط الدولة والحكومة فى لبنان فى حرب طاحنة، دمرت بنيته الأساسية، وعرضت أراضيه لإعادة الاحتلال من جديد، دون التنسيق أو التشاور المسبق مع المسئولين(بمعنى الاستئذان، ودون توفير سبل الحماية الكافية للمدنيين).

وذهب البعض فى تفسيره لهذا الموقف إلى الاستشهاد بموقف الحكومة المصرية من «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، فهى لم ترفضه فى مجمله، وإنما أعلنت أنه تضمن بنودا بعينها ترفضها، وتعدها من قبيل التدخل الخارجى غير الجائز أو المقبول فى شئونها الداخلية، وهى تلك المندرجة تحت عنوان «الإصلاح الديموقراطى»، غير أن ثمة بنودا أخرى غير مرفوضة تماما، كالتخلص من بؤر المقاومة المسلحة ضد إسرائيل والتى تعد فى نظرها أحد عوامل إفشال سياساتها القائمة على «السلام كخيار إستراتيجى»، وخصوصا إذا كانت مقاومة إسلامية.

ولا يجب إغفال أن حزب الله يمثل عنصر قلق لأكثر من سبب: فهو أولا نموذج لجماعة مسلحة، تعمل تحت لواء الدين، وتحديدا المذهب الشيعى[٣٩]، فى دولة عربية مجاورة ومتعددة الأديان، مما يثير الخوف من ظاهرة «العدوى» أو أثر «المحاكاة الدولية» خصوصا وأن التربة مهيأة فعلا بالنظر إلى تراجع شرعية النظام القائم مع تفاقم أزمات انعدام العدالة فى توزيع الثروة والسلطة. وهو من ناحية ثانية يجسد ثقافة المقاومة ويزرع فكرتها على امتداد الخريطة العربية فى وقت تسعى فيه الدولة للترويج لثقافة السلام، والتسامح، وقبول الآخر، وهو من ناحية ثالثة يعكس صعود الثقل والدور السياسى لإيران كفاعل إقليمى. ومن ثم فهو المنافس القوى، المرشح لشغل الفراغ الذى خلفه وراءه انحسار الدور الإقليمى المصرى.

٢ ـ ويبقى السؤال عما إذا كانت الفجوة قائمة بالنسبة للعلاقة بين المجتمع المدنى والشارع

الملاحظة الجديرة بالتسجيل أن أغلب منظمات المجتمع المدنى أتت مواقفها وردود أفعالها بأشكالها التقليدية المعتادة، ومنها، تنظيم المظاهرات والمسيرات ، وعقد مؤتمرات وندوات شعبية للتنديد بالعدوان، وإطلاق حملات لإرسال مواد الإغاثة الإنسانية (أدوية ـ تجهيزات طبية ـ إسعافات أولية ـ أغطية وخيام للإيواء ـ أغذية ـ مياه شرب ... إلخ)، وجمع التبرعات بهدف دعم المنكوبين والمساعدة فى إعادة الإعمار(٤٠). وهى نفس الآليات وأشكال الحركة التى اعتمدت عليها النقابات المهنية (الأطباء والمحامين) من قبل فى التعاطى مع شعوب أخرى عربية وإسلامية بدءا من فلسطين، مرورا بالبوسنة والهرسك، ووصولا إلى أفغانستان ولبنان.

أما الاعتماد على وسائل جديدة فقد اقتصر على وسائط الاتصال التى وفرتها للمجتمع المدنى المصرى الهواتف النقالة، وشبكة المعلومات الإلكترونية الإنترنت، إذ تم استخدام هاتين الآليتين بأكثر من شكل لم تعرفه الحروب التى شهدتها المنطقة من قبل. فتبادل الرسائل عبر هاتين الوسيلتين اتسم بالسرعة الهائلة من ناحية، والمساحة الشاسعة للانتشار من ناحية أخرى. وإلى جانب الرسائل، لا يمكن إغفال صور الشيخ حسن نصر الله والخطب التى ألقاها فى مناسبات متعددة والتى تم تداولها على صفحات الإنترنت وكنغمات ورنات للموبايل. حدث ذلك على نطاق واسع بين الشباب، بوصفهم القطاع الأكبر من مستخدمى هذه الوسائل؛ مما ينم عن ظاهرة تراجع المجتمع المدنى كفاعل تعبوى أمام الدور الهائل الذى باتت تنافسه فيه وتزاحمه عليه وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بما تتميز به من سرعة فائقة، ورواج شعبى عريض، ناهيك عن طبيعتها المفتوحة، ووقوعها خارج دائرة الضبط والتحكم، وبمنأى تماما عن أى سلطة رقابية، حيث ليس فى مقدور الحكومة فرض القيود أو السيطرة على ما يتم تداوله عبر هذه الوسائل، على عكس قدرتها على تعويق أداء المجتمع المدنى، ومحاصرة نشاطه، وشل حركته. غير أن عملية الإحلال تلك ليست كاملة، أو مؤكدة، فقد أثيرت نفس المسألة بالنسبة للمجتمع المدنى الذى قيل إنه سيحل محل البرلمان ويقتنص وظائفه وأدواره. بيد أن تلك المقولة لم تتحقق كاملة فيما بعد. صحيح أن بعض وظائف البرلمان تراجعت لصالح المجتمع المدنى، إلا أن وجوده ظل ضروريا وعلى نفس المنوال، فإن تراجع المجتمع المدنى أمام وسائل الإعلام والاتصال لا

يهدد استمرار وجوده بقدر ما يفرض عليه تحديات يمكنه التغلب عليها والحفاظ على بقائه والاحتفاظ بأدواره إذا ما أحسن توظيف تلك الوسائل فى تحديث آليات حركته وإنجاز غاياته.

وهكذا، لم تستثمر فرصة الحرب من قبل منظمات المجتمع المدنى وهيئاته المختلفة لانتهاج أية إستراتيجية جديدة، أو ابتكار أسلوب مختلف فى التعبير عن الاحتجاج.

وقد تباينت التفسيرات بشأن لجوء بعضها إلى الاعتماد على التظاهرات، فذهب البعض إلى كونها تعبير شعبى عن السخط العام، وقد تكون من قبيل إبراء الذمة وإراحة الضمير، أو حفظا لماء الوجه، أو أنها من قبيل أضعف الإيمان للإعلان عن الموقف، وإظهار التضامن[٤١].

٣ـ التركيز على «إعلان» الموقف عبر الوسائل الإعلامية

من الناحية النظرية، تعتبر الإستراتيجية الإعلامية المتبعة من أهم محددات الحكم على أداء منظمات المجتمع المدنى، وقياس درجة تواصلها مع الشارع. ومع ذلك، يبقى التفسير الذى يرجح أن النزول إلى الشارع وانتهاج أسلوب التظاهر والاحتجاج الشعبى جاء بوصفه الأقوى تأثيرا من الناحية الإعلامية. فمن المعروف، لكى تكتسب فعاليات المجتمع المدنى الوزن وقوة التأثير، سواء فى مواقف الحكومة الرسمية، أو فى الشارع والرأى العام الشعبى، يلزمها تغطية إعلامية تساعد فى الوقوف على أنشطتها، وتوسيع قاعدة الوعى بقضاياها، تمهيدا للمشاركة الإيجابية فيها ومعها[٤٢].

وعلى هذا النحو، عنيت أغلب منظمات المجتمع المدنى فى مصر بعرض وجهات نظرها، وشرحها، والتعبير عن رؤاها للحرب، لفظيا وإعلاميا، أكثر من تبنيها أو اتخاذها لموقف محدد بعينه عمليا. زد على ذلك، أن فحص العلاقة بين المجتمع المدنى، والإعلام، يتبين منها تأثر الأول بالثانى (وليس العكس)، بما فاق قدرته على التأثير فيه.

ليس أدل على ذلك من مسارعة أغلب المنظمات إلى إصدار بيانات إدانة عقب مجزرة قانا تبعًا للتغطية الإعلامية الدولية الكثيفة التى حظيت بها تلك المجزرة. فى حين غلب عليها الصمت أو كانت مواقفها أقل تحمسا وحدة فى التعقيب على المجازر الأخرى التى

زخرت بها الحرب رغم أنها لا تقل عنها وحشية (ولا سيما فى عدد الضحايا المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ) كمجازر مروحين وصريفا والقاع والشيّاح والزراريّة إلخ[٤٣]... فضلا عن تجاهل بعضها لأعمال حربية بعينها، انطوت على مخالفات جسيمة للقانون الدولى، كاستعمال بعض أنواع الأسلحة المحظورة (القنابل العنقودية التى لا زالت تتفجر فى الأهالى بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على الحرب)، وفقًا لما هو مذكور أعلاه، أو الإساءة الشديدة للبيئة (تلويث البحر مثلاً). . . إلخ. فلم تحظ تلك الأعمال الإجرامية بنفس درجة الاهتمام من قبل معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر، لمجرد أنها لم تسلط عليها الأضواء إعلاميا، مما يؤكد تبعية المجتمع المدنى، الغالبة عليه فى تحديد القضايا محل الاهتمام، ووضع الأولويات على أجندته، إزاء الحرب، للإعلام، وليس العكس كما هو مفترض.

وفى هذا مؤشر على افتقار المجتمع المدنى فى مصر عموما لآليات المبادرة أو المبادأة كفاعل مستقل. فهو تارة يعتمد (فى الحصول على المعلومات ـ وفى سبل التحرك) على وسائل الإعلام ويدور فى فلكها، وتارة يعتمد على منظمات المجتمع المدنى الأخرى (الأجنبية) ويجاريها فى المفاهيم والصياغات، وتارة يعتمد على الفاعل الحكومى ويعجز عن الفكاك من أسره.

٤ ـ التعويل على دور الحكومات، والمراهنة على تحركها

فى الوقت الذى تنتقد فيه أغلب منظمات المجتمع المدنى الحكومات الأجنبية والعربية وتأخذ على الحكومة المصرية ما اتسم به موقفها إزاء الحرب من سلبية أو عدم حسم، فإنها فى الآن ذاته، لم تكف عن مخاطبة نفس تلك الحكومة فى بياناتها، والتأكيد على إمكانية أن تلعب دورا أكبر بالتحرك على الصعيد الدولى؛ لوقف العدوان[٤٤].

وبذلك، لم يخرج المجتمع المدنى عن حدود الدور الذى رسمته له الحكومة، فظل آلية للتعبير عن الرأى وطرح المطالب، وتقديم الاقتراحات، وفى أحسن الأحوال، ذهب إلى حد توجيه النقد، وربما إبداء وجهات نظر معارضة، لكنه ظل فى معظم الأوقات يراهن على الحكومة بوصفها هى «الفاعل» الوحيد ويعول على حركتها. فإذا ما تقاعست الحكومة، ولم تفعل شيئا، خرج بسيل من التصريحات والبيانات الاحتجاجية منددا بعجزها وتخاذلها متهما إياها بقلة الحيلة، أو حتى بالتواطؤ من خلال الصمت.

وفى المقابل، فإنه نادرا ما بادر هو من جانبه بالقيام بأى «فعل»، مما ينبئ عن سيطرة النظرة الذاتية السلبية لدى هذا المجتمع المدنى لطبيعة دوره، وكيف أنه لا يرى فى نفسه «فاعلا». وبعبارة أخرى، فقد كشفت مواقف تنظيمات المجتمع المدنى من الحرب عن كونها تعانى من نفس الآفة التى تعانى منها الدولة، وتعيقها عن الفعل، «وهن أو غياب الإرادة»[٤٥]. بما يعيد إلى الأذهان مصفوفة جويل مجدال الشهيرة حول الدول والمجتمعات، والتى طرح فى إطارها نمط «الدول الضعيفة والمجتمعات الضعيفة ـ Weak States & Weak Societies».

٥ ـ غلبة الأنشطة ذات الطابع الإنسانى والإغاثى

ومما يسترعى الانتباه أيضا ما سجلته الباحثة هدى حرب من تشابه بين الموقف الدولى تجاه الأزمة اللبنانية وردود فعل المجتمع المدنى (الغربى والعربى بوجه عام) حيث اتسم كلاهما بالتباطؤ وعدم الفاعلية. واقتصرت صور تحرك المجتمع المدنى فى مجملها على تنظيم المظاهرات والمسيرات، وجمع التبرعات، وأعمال الإغاثة ... إلخ. وهى أنشطة ذات تأثير محدود بطبيعتها على الحكومات».

وبعبارة أخرى، فقد كان التحرك المدنى منطلقا من التركيز على البعد الإنسانى للأزمة، وتم التعاطى معها وكأنها لا تختلف كثيرا عن الكارثة الطبيعية، وما تخلفه وراءها الزلازل والبراكين والفيضانات من ضحايا ومنكوبين (وتدمير للبنية التحتية).

ومن ثم فيجب مد يد العون لهم من منطلق إنسانى، أو كواجب دينى (بمفهوم التكافل ودعم المجاهدين ولو بالدعاء لهم بالنصر)، دون أن ينصرف الاهتمام بالمثل إلى بعدها السياسى.

٦ ـ إدانة استهداف المدنيين على الجانبين: القصف الإسرائيلى يعادل صواريخ حزب الله

الأدهى من ذلك، أن يتم الإشارة إلى الضحايا على الجانبين على أنهم من المدنيين الأبرياء الذين لا يجوز استهدافهم، أى تجريم صواريخ حزب الله واعتبارها مساوية فيما أحدثته من انتهاك لحقوق المدنيين، للقصف الإسرائيلى المتعمد للعمق اللبنانى، والذى

ألحق تدميرا كاملا بالضاحية الجنوبية لبيروت، وتصوير المواجهات وكأنها تحدث بين طرفين متكافئين فى العدة والعتاد، ومتساويين فى الاعتداء، وخرق القانون الدولى.

على سبيل المثال: يقول صلاح صابر عضو مركز الجنوب لحقوق الإنسان:

«وفى نفس المسلسل الدموى وبمنطق محاولة الردع أو رد الفعل قام حزب الله اللبنانى بإطلاق مئات الصواريخ يوميا على شمال إسرائيل، وحتى تخوم تل أبيب التى أعلن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أنه سيتم ضربها إذا ضربت عاصمة بلاده (بيروت). وبالطبع سقط نتيجة لتلك الصواريخ العديد من القتلى الإسرائيليين، بعضهم من عرب إسرائيل»[٤٦].

الفقرة السابقة تستحق الوقوف عند أكثر من معنى: فالمساواة بين أفعال حزب الله وأفعال إسرائيل تنم إما عن وجهة النظر الحقيقية لمركز الجنوب ويؤكد ذلك إشارته لسقوط ضحايا من العرب فى إسرائيل للتدليل على خطورة استهداف المواقع غير العسكرية بصواريخ حزب الله، أو عن رغبة المركز فى الظهور بمظهر المتوازن، وتأكيد مدى ما يتسم به من حيادية وموضوعية فى تقويم الأمور، بالاحتكام إلى منهج صارم يتخذ من قواعد القانون الدولى ومبادئه معياره فى تقويم أعمال الحرب، بغض النظر عن أطرافها، مع التركيز على وجوب حماية المدنيين على الجانبين، وهو ما أخذ شكل مخاطبة طرفى الحرب بنفس المفردات والألفاظ واللغة دونما أدنى التفات لواقع التفاوت الشاسع بينهما فى القدرات. وبما يصل إلى حد التمييز ضد الضحية.

وهى منهجية تبعده عن شبهة الانحياز أو الكيل بمكيالين التى يتهم بها عادة الحكومات الأجنبية، أو المنظمات الأخرى فى الخارج. وبحيث يبدو عمل مثل تلك المنظمات وكأنه ذو صفة إنسانية/ قانونية بحتة ومجردة عن أى ميل أو هوى.

فثمة محاولة من المركز إذن لضرب المثل، وإعطاء النموذج فى أن يربو بنفسه عن التحيزات التى يقع فيها غيره. وثمة إلقاء باللوم ولو بشكل ضمنى غير مباشر على المقاومة اللبنانية، فيما يتصل تحديدا باستهداف المدنيين فى إسرائيل بالصواريخ.

والملمح الإيجابى هنا يتمثل فى تدعيم مصداقية المركز لدى الرأى العام العالمى، وإكسابه سمعة جيدة كمركز لحقوق الإنسان، يقدس قواعد القانون الدولى، ويرفض الانتهاكات أيا كان مرتكبيها، كما يدافع عن المدنيين ويطالب بحمايتهم، بغض النظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم (حتى لو كانوا من الإسرائيليين).

الحجة المنطقية هى أنه يتعين على المركز مخاطبة المنظمات الأخرى بلغة قانونية تفهمها، وبالتأكيد على المبادئ والمنطلقات الحقوقية التى يستمد منها المركز فلسفة وجوده. يؤكد صحة ذلك، إعلان منظمات كالعفو الدولية الدولية وهيومان رايتس واتش أن القصف بالكاتيوشا من جانب حزب الله هو جريمة حرب بعد يوم واحد من قصف محطة القطارات فى حيفا.

مع ملاحظة أنه شتان بين صواريخ بدائية يتم إطلاقها عشوائيا من قبيل رد الفعل، وقصف إسرائيلى يتم عمدا وباستخدام أسلحة دقيقة وفائقة التحكم للمنشآت المدنية ولم تنجو منه قوافل الإغاثة والنازحين وحتى محطات الإذاعة والتليفزيون (قناة المنار وإذاعة النور، مما يوضح مدى التناقض فى موقف مثل تلك المنظمات المدافع دوما عن حرية التعبير والذى لم يشر إلى ضرب تلك المواقع الإعلامية لمجرد أنها تابعة لحزب الله) فإذا لم يتخذ مركز الجنوب وغيره من منظمات حقوقية عربية موقفا مماثلا بإدانة القصف الموجه للمدنيين بدا متناقضا مع نفسه، وأصبح محلا للاتهام بالازدواجية فى تناول الملف الحقوقى.

وهو ما يلقى الضوء أيضا على محاولة **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**[٤٧] بدوره التدليل على عدالة موقفه وحياده القانونى بالإشارة إلى خطورة ما يتعرض له المدنيون فى إسرائيل من العرب واليهود من جراء قصف الكاتيوشا العشوائى.

ففى بيانه الأول غداة اندلاع أول فصول الحرب[٤٨]: شدد المركز على ضرورة الوقف الفورى للاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والبنى التحتية فى لبنان، غير أنه فى الوقت ذاته طالب «حزب الله» بالتوقف عن استهداف المدنيين فى إسرائيل، والحرص على سلامة الجنديين الأسيرين، والامتناع عن اتخاذ مواقع عسكرية بين المدنيين، حيث تزعم إسرائيل أن أغلبية الضحايا فى لبنان هم من جماعة حزب الله.

كما ذكر فى بيانه الذى أرسله لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

«لقد تعرض فى إسرائيل عدد من المعاهد التعليمية والطبية، وأحد المستشفيات ومحطة للقطارات وعدد من المنازل إلى الضرر، جراء هجمات الصواريخ التى تطلقها جماعة حزب الله، وقد أدت هذه الهجمات إلى سقوط عشرات القتلى من المدنيين الإسرائيليين (اليهود والعرب) وإصابة آخرين».

غير أن لهذا الموقف من مركز الجنوب وغيره وجها آخر سلبيا يتمثل فى كونه يدافع عما يسمى بالمدنيين الإسرائيليين وهو أصلا مفهوم ملتبس لدى الكثير من العرب الذين يعتبرون أن أى مواطن إسرائيلى هو جندى فى جيش استيطانى لدولة عنصرية قائمة على مشروع توسعى لا زالت تحتل أراضى عربية، وتمارس عليها أسوأ أشكال القتل والتدمير والاعتداء، وترفض رد الحقوق العربية لأصحابها.

فغنى عن البيان أنه من الظلم البين معاملة طرفى الحرب وكأنهما متكافئان. كما أنه من المغالطة اتهام حزب الله بالاعتداء طالما أن هناك أسرى لبنانيين محتجزين فى السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ناهيك عن استمرار احتلال مزارع شبعا، مما يعطى المقاومة حقها المشروع فى القيام بأى عمل لتحرير الأرض، وتحرير الأسرى.

فقد كان الأجدر بمراكز ومنظمات حقوق الإنسان، ومنها مركز الجنوب، أن تتحلى بشجاعة أكبر فى الدفاع عن مشروعية المقاومة، وأن تستغل تلك الحرب كفرصة مناسبة لعرض وجهة النظر العربية حول اقتران حق المقاومة ومشروعيتها باستمرار واقع الاحتلال، «ارتباط النتيجة بالعلة»، وأن يكون لها إسهام فى التمييز بينها وبين الإرهاب، بدلا من أن تسير فى ركاب الحكومات والمنظمات الأجنبية أو تسايرها فيما تمارسه من مغالطات وقلب متعمد للحقائق، وخلط للأوراق لمجرد اكتساب السمعة، أو المصداقية (الزائفة) فى السياق الدولى الحقوقى (وفى ذلك شبهة نفاق قد تضطر إليه الحكومات لاعتبارات دبلوماسية، وسياسية، لكنه لا يقبل بالمثل من المناضلين باسم حقوق الإنسان).

وهو ما يمكن رده إلى أحد أمرين:

أولهما: وصول المجتمع المدنى إلى حالة من اليأس والإحباط بشأن إمكانية إحداث تغيير فى التوجهات والمواقف الرسمية المتبعة، ومن ثم عدم جدوى ممارسة أى ضغوط على الحكومة، والاكتفاء بالتحرك على الصعيد الإنسانى وحده. وإن فى أداء هذا العمل الإنسانى الإغاثى تحرك يفوق فى إيجابيته مواقف أخرى تأرجحت بين الصمت المطبق، والإدانة والشجب بصوت عال، لكنها لم تفعل شيئا واضحا، ولم تقدم عونا ماديا أو معنويا ملموسا للتخفيف عن الشعب اللبنانى. ومن ثم، فموقف المجتمع المدنى، حتى وإن بدا خافتا، أفضل من غيره.

وثانيهما: الاقتناع من قبل المجتمع المدنى ذاته، أن طبيعته، كمجتمع مدنى، تملى عليه تركيز الاهتمام على الجوانب الإنسانية والمدنية فقط. أما قضايا السياسة الخارجية فهى تقع فى قلب وصميم الاختصاص المباشر للحكومة، وأنه ليس معنيا بها على نحو مباشر.

فما يشغله بالدرجة الأكبر هو هموم الداخل، وميدان عمله فى السياسة يقف عند حدود المطالبة بالديموقراطية والإصلاح السياسى، أو حتى ربما تحدى النظام من أجل التغيير، دون التطرق بنفس الحدة إلى فتح ملف العلاقة مع الخارج. وبالتالى، فأقصى ما يمكن له أن يسهم به فى ميدان السياسة الخارجية، حتى فيما يتعلق بدور مصر فى الإطار الإقليمى العربى، هو تقديم التوصيات والمقترحات، أو إبداء الرأى وتسجيل بعض الملاحظات، أو حتى توجيه الانتقادات للموقف الحكومى وللسياسات المتبعة.

مما سبق، يتضح أن الحرب والموقف منها لم تفرز فاعلا جديدا، فقد أتت ترجمة أمينة وصادقة لخريطة الواقع وتوازناته. فنفس الفاعلين البارزين فى أغلب المناسبات هم الذين تحركوا أيضا لاتخاذ مواقف مماثلة إزاء الحرب، أغلب المنظمات حاولت استغلال الحرب كمناسبة لتأكيد أفكارها ومبادئها التى تدعو لها[٤٩]، ولم تغير الحرب فيها الكثير.

وعليه، يمكن استخلاص أن حدث الحرب فى لبنان ألقى الضوء على حقيقة مفادها أن «تسييس» المجتمع المدنى المصرى، أى ممارسته للسياسة، وضلوعه فى فعاليات الحياة السياسية وقف عند حدود النظام السياسى على مستوى الداخل، ولم يمتد بالمثل إلى قضايا الخارج، لا على المستوى الإقليمى ولا على المستوى الدولى.

٧ـ الموقف الأيديولوجى من حزب الله: التناقض بين المشروعين الإسلامى والديموقراطى

يضاف إلى ما سبق، حقيقة ما ارتبط بالحرب وما ترتب عنها من صعود للتوظيف السياسى للإسلام فى مواجهة الدعاوى التقليدية للقومية العربية، فالدعوة لمساندة لبنان، حكومة وشعبا، أتت فى إطار التأكيد على مبادئ القومية العربية والانتماء لعالم عربى واحد تستهدفه إسرائيل وتعاديه. أما الدعوة لمؤازرة المقاومة ودعمها، فقد اتخذت من الإسلام ركيزتها الأساسية وغلب عليها النظرة لحزب الله كفصيل من الأمة الإسلامية ينوب عنها فى أداء فريضة الجهاد؛ ولذا واجب الوقوف وراءه بكل السبل.

واللافت فى هذا الشأن، أن ما اتسم به موقف جمعيات ومنظمات المجتمع المدنى من تردد أو افتقار للفعالية لا يعود فقط إلى عوامل تتعلق بالنظام السياسى المصرى، وما يفرضه عليها من قيود تعوق حركتها، وتضيق من مساحات الفعل المتاح لها فى قضايا الداخل، فما بالنا إذا كان الأمر يتعلق بأحد قضايا السياسة الخارجية التى هى مجال محجوز للنظام. وإنما يمكن رده أيضا إلى عدم وضوح الرؤية لدى تلك المنظمات ذاتها بشأن هذه الحرب، وما أحاط بها من ملابسات، ومن ثم عدم قدرتها على بلورة موقف محدد إزائها.

فكان السؤال المحير: إذا كانت المقاومة اللبنانية التى يقودها حزب الله ذات طابع إسلامى، فكيف يمكن تأييدها فى الوقت الذى تقف فيه هيئات المجتمع المدنى تلك (لا سيما الحقوقية التى يغلب عليها تيارات علمانية بدءا من أقصى اليسار، وحتى أقصى الليبرالية) موقفا غير إيجابى من تيار «الإخوان المسلمين» فى الداخل وترى فيه تهديدا خطيرا لمشروعها الإصلاحى القائم على الديموقراطية والعلمانية؟ ألن يمثل ذلك تناقضا داخليا فى موقفها؟

وقد بلغ الأمر بالبعض إلى حد الدعوة لوقف الاعتداءات على المدنيين من الجانبين (وكأنهما متعادلان تماما) وأن تكتفى إسرائيل فى ردها على مواقع حزب الله، وكأنها ليست جزء لا يتجزأ من الأرض اللبنانية، وكأن حزب الله يدافع عن نفسه وليس عن لبنان. فقد رددت البيانات المعلنة مقولات تعبر عن هذه الرؤية من قبيل «ما ذنب الأبرياء من المدنيين؟» ولماذا يدفعون ثمن حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل... إلخ.

فى مقال لعضو بمركز الجنوب لدراسات حقوق الإنسان[٥٠]، يرد ما يوضح ذلك:

«على الرغم من أن الكثير من مؤيدى حزب الله «الآن» يعلمون بوجود خلافات أيديولوجية معه ومع توجهات حزبه، إلا أن حصارًا فكريًا بات يفرض على مجرد التفكير فى توجيه أى نوع من النقد لحزب الله على أساس أنه ينبغى فى الوقت الراهن توحيد الجبهة الشعبية خلف سماحة السيد وحزبه فى مواجهة العدوان الإسرائيلى الأمريكى. على أن دروس التاريخ علمتنا، أو هكذا ينبغى لها، خطورة أن نغض الطرف عن اختلافات جوهرية ومبدئية فى لحظة من اللحظات لصالح ما نعتقد أنه يحقق مصلحة عامة».

ألا يستدعى الموقف الإيرانى والسورى الرأى القائل بأن تحركات حزب الله هى تصفية حسابات سياسية إقليمية أو تمهيد لها بدماء لبنانية؟ وما الذى يعنيه تصريح

المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة بأنه يمكن التعامل مع حزب الله فى المستقبل كقوة سياسية لا عسكرية؟

وهو ما جسد توجها سلبيا، وحكما مسبقا، من منطلق الاختلاف مع حزب الله فكريا وأيديولوجيا، شكل الأساس فى تحديد موقف بعض منظمات المجتمع المدنى الحقوقية ضد حزب الله بما انطوى على تحريض ضمنى غير مباشر ضده، بتوجيه الاتهام له على أنه المتسبب فى قيام حرب دمرت لبنان، فهو الذى شن عمليته العسكرية التى انتهت بخطف الجنديين خارج الخط الأزرق، دون الاستئذان من الحكومة لتوريطها، وأنه خاض حربا بالوكالة عن سوريا وإيران، ناهيك كذلك عن كونه المستفيد الأول منها لأغراض سياسية داخلية تتعلق بالبقاء، والاحتفاظ بأسلحته[٥١].

على هذا النحو، جرى التشكيك من قبل بعض منظمات المجتمع المدنى فى وطنية حزب الله، باعتباره يدا تحركها إيران وسوريا لتحقيق مصالح إقليمية، فهو «بدلا من مواجهة الإمبريالية الأمريكية أصبح أداة تعمل لصالح الإمبريالية الإيرانية الإقليمية، بعيدا عن أى نزعة وطنية»[٥٢].

وإن الحرب التى أشعلها الحزب متعمدا والتى لم يدفع ثمنها سوى الشعب اللبنانى: كان هدفها تأمين دور سياسى أكبر له فى لبنان. فطالما بقى الخطر الإسرائيلى، واستمر الاحتلال ظل هناك مبرر لاستمرار وجوده كقوة مقاومة مشروعة وعدم تصفيته أو حل جناحه العسكرى.

وبرغم اعتراف القيادات الإسرائيلية ذاتها بالهزيمة، غداة وقف إطلاق النار، وبدء محاسبتها على إثر ما منيت به من فشل فى تحقيق أهدافها العسكرية فى الميدان، رفضت منظمات المجتمع المدنى الاعتراف بالنصر الذى أحرزه حزب الله على إسرائيل، مشككة فى معناه ومقللة من قيمته، (فهو لم يحقق سوى انتصار محدود بمعيار الصمود فقط) مع اتهامه بأنه فشل فعليّا فى حماية اللبنانيين، ولم ينفذ وعيده بقصف تل أبيب، بل وتسبب فى إعادة احتلال الأراضى المحررة. ومن ثم فقد لحقت به الهزيمة بمعيار القتل والتدمير الذى لحق بلبنان.

٨ـ تراجع سلاح المقاطعة: استخدامه إعلاميا للتلويح وليس للتطبيق

ربما يساعد هذا التحليل أيضا فى فهم لماذا لم يتم التشديد على فكرة **«المقاطعة الشعبية»** (أى مقاطعة البضائع والمطاعم والمحلات الأمريكية) كسلاح بديل عن **المقاطعة الرسمية**، والتى رمز لها مطلب **طرد السفير** الإسرائيلى(وأحيانا الأمريكى أيضا) من مصر.

هذا الشعار تردد على ألسنة المتظاهرين، وسبق أن دعا إليه بعض أصحاب الأقلام مرارا وتكرارا فى مناسبات مماثلة، (بالتزامن مع الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة والمتجددة منذ عام ٢٠٠٠، وأيضا عند كل حادثة قتل لجنود مصريين على الحدود بنيران إسرائيلية، يتم الزعم بعدها بأنها أخطأت أهدافها)، دونما أدنى استجابة من قبل الحكومة، اللهم إلا بسحب السفير المصرى من تل أبيب. وعندما حدثت أزمة الرسوم المسيئة، تجدد طرح مطلب المقاطعة للبضائع والمنتجات الدانماركية. بيد أن الرفض الحكومى أيضا لهذا البديل ارتكز على أن الخاسر الأول الذى سيكون هو الطرف الأكثر تضررا جراء مثل هذه المقاطعة هو الاقتصاد المصرى، والعامل المصرى الذى سيفقد مورد رزقه ويسقط فى أتون البطالة.

وتعود أهمية المقاطعة لكونها من الآليات الفعالة للمقاومة، ذلك أن الإشكالية الأجدر بالطرح ليست حول مشروعية المقاومة، فلا خلاف على ذلك من حيث المبدأ، وإنما حول كيفية تطوير أو ابتكار آليات لها تتسم بفعالية أكبر، بمعنى زيادة احتمالات الخروج من أى مواجهة بأكبر قدر من المكاسب (الانتصارات)، فى مقابل أقل قدر من الخسائر (التضحيات). وبحيث لا يتحير الكثيرون، كما حدث فى الحرب الإسرائيلية على لبنان، فى تقويم محصلة تلك الجولة، من حيث تحديد الطرف المنتصر، والطرف المهزوم[٥٣].

والمقاطعة هى إحدى وسائل المقاومة الشعبية السلمية التى أثبتت نجاحا منقطع النظير فى مواجهة القمع والاستبداد، ويزخر التاريخ بأمثلة لا حصر لها على انتصار إرادة الشعوب على أعتى الأنظمة الاستعمارية والبوليسية دون إراقة قطرة دم واحدة[٥٤]. وهى بلا جدال اكتسبت أهمية مضاعفة فى عصر العولمة الاقتصادية، حيث ازدادت ضغوط الشركات عابرة القوميات، وكبار رجال الأعمال، وأصحاب الاستثمارات، بما فيهم العرب، على الحكومات، والدول، لإعادة النظر فى سياساتها، حال تعرض مصالحهم للتهديد إثر مقاطعة منتجاتهم، أو توقف شركاتهم عن العمل[٥٥].

وبرغم تواتر الدعوة المتجددة للمقاطعة، من قبل بعض مؤسسات ورموز المجتمع المدنى التى دعت إلى البحث عن بدائل محلية أو عربية الصنع، لكنه ظل مطلبا يتردد إعلاميا، وعلى مستوى الشعارات الدعائية، دون أن يترجم بحملات لتفعيلها . وهو نفس التكتيك المعروف الذى استخدمه المجتمع المدنى فى أزمات سابقة، حتى ذهب البعض إلى اتهامه بالاكتفاء بالظهور كفقرة ضمن فقرات نشرات الأخبار، وأنه قادر على حشد الجماهير لتهتف فقط، ولكنه غير قادر على تعبئتها لتقوم بأى فعل جماعى أبعد من ذلك.

وعليه، انحصرت هذه الدعوة فى إطار الأمنيات الشعبية التى لم تجد لدى منظمات المجتمع المدنى صدى، فلم يتقدم أيها لتبنيها، أو نقلها إلى حيز التطبيق بترتيب حملات للمقاطعة والإشراف على تنفيذها. فاقتصرت على لغة التلويح والتهديد بها كسلاح فى التظاهرات العلنية، وعبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، لكنه لم يستخدم أبدا بالفعل.

وهو مؤشر آخر على تدنى قدرات هذا المجتمع المدنى على الوصول المباشر، وامتلاك أدوات التواصل الفعال، مع القواعد الجماهيرية الجذرية والقطاعات الشعبية الأوسع، بما يؤهله لقيادة وتنظيم حملات تعبئة ناجحة لها. ومن ثم الاستعاضة عن كل ذلك بتكثيف الدعاية الإعلامية.

أخذا فى الاعتبار، أن التركيز على هذا الجانب الإعلامى فى عصر العولمة الاتصالية قد يؤتى ثماره بالنظر إلى تأثيره المؤكد فى المجتمع المدنى العالمى. غير أن الرهان العربى على كسب تعاطف الرأى العام العالمى، على أهميته البالغة، غير كاف وحده؛ لأن أبجديات العلاقات الدولية لا زالت تنص على أن اللغة الوحيدة المفهومة فى هذا المجال هى لغة المصالح؛ ولذا، فإن خير إستراتيجية هى تلك التى تقوم على توظيف متكامل لشتى البدائل.

كتلك التى وردت فى اقتراحات الكاتب الكبير الأستاذ فهمى هويدى

«يمكن أن يتم التحرك فى ثلاثة اتجاهات، **أولها**: الانتصار للمقاومة وحث الجماهير على الاصطفاف إلى جانبها. **ثانيها**: فضح العدوان وتعبئة الرأى العام فى الداخل والخارج ضد جرائمه مثلا استخدام مواقع إلكترونية لنصرة حماس وحزب الله. **وثالثها**: مساندة الشعب اللبنانى وتقديم ما تستطيعه من دعم ومعاونة لهم. وتحت هذه الاتجاهات الرئيسة

هناك العديد من المهام أقصاها التطوع إلى جانب المقاومة، وأدناها الدعاء لرجال المقاومة بالثبات والفوز.

وبين هاتين المرتبتين هناك العديد من المهام منها المقاطعة الشاملة على الصعيدين الاقتصادى والثقافى، الاحتجاج بالتظاهر والاعتصام، خصوصا أمام السفارات المتواطئة فى العدوان، مطالبة الحكومات والمؤسسات بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وكذلك استخدام وسائل الاتصال الحديثة فى فضح جرائم العدوان»[٥٦].

٩ ـ انقسام الداخل اللبنانى زاد من ارتباك وحيرة وتشرذم مواقف المجتمع المدنى المصرى

وارتبطت هذه المواقف المترددة لدى المجتمع المدنى المصرى بمعضلة أخرى، تنبع من وجود تيارات داخل المجتمع اللبنانى ذاته (وهو صاحب الشأن) تعارض بحدة حزب الله، وتعتبره بمثابة دولة داخل الدولة، وتنادى بتجريده من سلاحه، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب. ومن هنا، فمساندة لبنان وشعبه تكون فى صورة المساعدة الإنسانية، غير أنها تقتضى اتخاذ موقف أكثر تحفظا إزاء حزب الله.

فهناك مواقف لبنانية داخلية[٥٧] تعكس الانقسامات الحادة حول وجود حزب الله وسلاحه، وانقسام المجتمع المدنى العربى عموما والمصرى خصوصا حول نفس الموضوع يكرس الخلاف بشأنه على الساحة اللبنانية، وهو ما يصب فى محصلته فى صميم المخطط الصهيونى (ويفتح الباب أمام تحقيق الأهداف الإسرائيلية/ الأمريكية) الساعى لتفتيت المنطقة إلى كيانات قزمية متصارعة عبر إثارة الفتن الطائفية والدينية والمذهبية والعرقية ... إلخ. وللأسف فإن أغلب الحكومات والمجتمعات المدنية العربية تنساق وراء هذا المخطط غافلة أو متغافلة عنه، بدلا من محاولات رأب الصدع وتقريب وجهات النظر بين تلك المواقف المتعارضة اليسار الديموقراطى اللبنانى من حزب الله[٥٨]، وموقف الحكومة ذاتها وما خرج على لسان كبار المسئولين بدءا من فؤاد السنيورة رئيس الوزراء[٥٩]، وانتهاء بغازى العريضى وزير الإعلام من تصريحات تحمل إدانة صريحة ومباشرة لدور حزب الله، وكونه قد تسبب فى توريط الحكومة خصوصا فى بداية اندلاع الحرب»[٦٠].

وغنى عن البيان، أن هذا الموقف الحكومى الرسمى اللبنانى الذى اتجه فى بداية الأحداث إلى إدانة حزب الله، (وهو صاحب الشأن والمعنىّ الأول بالقضية) زاد من وقوع أى طرف خارجى محتمل يرغب فى إبداء المساندة والتأييد لحزب الله فى حرج شديد، حتى لا يبدو أنه يتحدى موقف الحكومة اللبنانية أو موقف تيار الأغلبية (حيث يمثل حزب الله الأقلية المعارضة). وإن بقيت الدعوة فى الحالتين محصورة فى نطاق البيانات اللفظية الصاخبة والدعوات الكلامية المدوية، ولم تأخذ شكلا ماديا إلا فى صورة حملات لجمع التبرعات المالية والعينية. وهى حملات تمت تحت رعاية رسمية من الحكومة المصرية ذاتها تجنبا للحرج.

ويبدو أن ثمة اكتفاء متفقًا عليه ضمنيا بالتعبير عن السخط الجماعى عبر أسلوب التظاهر وإصدار البيانات والتصريحات الصحفية، مما عكس موقفا تراوح ما بين شجب وإدانة للمعتدى، وتوجيه نداءات استغاثة للمجتمع الدولى. وفى أحسن الظروف، تم تنظيم ندوات ومؤتمرات شعبية حاشدة، كما تم إطلاق حملات التبرع لمساعدة المنكوبين وإعادة الإعمار(٦١).

مثل ذلك أعلى سقف متاح أو مسموح به لممارسة العمل الجماعى فى ظل النظام القائم الذى يصر على تقييد حرية التنظيم والاجتماع، فى وقت يتباهى فيه بفتح أبواب حريات الرأى والتعبير على مصاريعها، وأنه لم يعد يضع سقفا، أو يرسم خطا أحمر لما يكتب وينشر فى الصحافة، وأنه على مدى أكثر من ربع قرن لم يقصف قلما، أو يغلق جريدة. على أى الأحوال، سواء كان هذا الموقف نابعا من السياق السياسى المحيط، وما يضعه من قيود، أو من داخل المجتمع المدنى وخصائصه الذاتية، فقد جسدت الحرب حقيقة أن العرب مجرد ظاهرة صوتية.. «يتحدثون ولا يعملون.. ينتقدون ولا يقدمون على خطوة للتغيير.. يتعاطفون ولا يترجمون ذلك التعاطف إلى فعل ملموس.. يتفقون على العدو ويختلفون فى كيفية مواجهته»(٦٢). وأن نشطاء المجتمع المدنى وقياداته لا يخرجون من تلك الدائرة الضيقة.

وبهذا المنطق، فقد كشف الموقف من الحرب عن علاقة جدلية متبادلة بين عوامل الانقسام فى الداخل اللبنانى من جانب، وفى مواقف قوى المجتمع المدنى المصرى إزاءه من جانب آخر. فالانقسام على إحدى الجبهتين كرس وعمق الانقسام على الجبهة الأخرى، وزاد من صعوبة بلورة مواقف مشتركة أو صياغة رؤى موحدة، فيما يشبه الدائرة المغلقة.

خلاصة

هكذا، يمكن اختصار موقف المجتمع المدنى المصرى عموما، والذى تعرف خريطته ازدحاما شديدا، من حرب إسرائيل على لبنان فى «المشاركة الوجدانية» عالية الصوت، والتعبيرات اللفظية والإنشائية التى تفاوتت فى درجات حدتها، ومفرداتها المستعملة، حيث تجلت الاستقلالية فى بيانات البعض التى ذهبت إلى إدانة الولايات المتحدة والمطالبة بإعمال سلاح المقاطعة، أو حتى استدعاء سلاح النفط[٦٣] وتوجيه التحية إلى المقاومة، بينما كانت الكيانات الأقل استقلالية تقف عند حدود الدعوة لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة وإعادة الإعمار للشعب اللبنانى. وبين هذا وذاك وقفت بعض التنظيمات ذات الخلفية القانونية والدفاعية وراء فكرة محاكمة مجرمى الحرب واللجوء إلى القضاء الجنائى الدولى لمعاقبة إسرائيل على انتهاكاتها ضد المدنيين. علما بأن نفس تلك المنظمات ألقت باللائمة على منظمات المجتمع الدولى التى جرت تلك الأحداث تحت سمعها وبصرها دون أن تحرك ساكنا. بيد أنها لم تعلن يأسها تماما من إيقاظ الضمائر، بدليل أنها ظلت تراهن على تحريك القضية عبر آليات القانون الدولى.

يكشف أداء المجتمع المدنى المصرى عموما، وموقفه إزاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية ٢٠٠٦ على وجه الخصوص، عن علة مزمنة، لا زالت كامنة فى جسده، تتبدى أعراضها مع كل حدث جديد، لا سيما إذا حمل ملامح الأزمة ألا وهى **انقسام النخبة من المثقفين** ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر بلدان الوطن العربى، حيث يصعب تقبل الخلاف فى وجهات النظر، أو التسامح مع المعارضين فى الرأى لأى طرف، بل يتم عادة تخوين «أصحاب الرأى الآخر»، واتهامهم بالولاء والعمالة للخارج[٦٤].

كما يلاحظ أن النظرة المرتابة إلى التيار (الدينى)، الذى يتمتع بشعبية كبيرة فى الشارع، والتخوف الشديد من إمكانية وصوله إلى السلطة، على أكتاف أى قوى أخرى للمعارضة، بما فيها اليسار، مثّل هاجسا يثير كثيرًا من وساوس القلق لدى أغلب قوى المجتمع المدنى لدرجة أنها أبدت استعدادا للمرونة مع السلطة (الدولة)، أو مع الخارج، أكثر مما أبدته من قابلية للتعاون أو الائتلاف مع الإسلاميين[٦٥]، كما أظهرت من الحساسية الشديدة إزاء إيران، (وكأن الصلة بها وصمة) ما يتعدى ويفوق انفتاحها على الغرب، بجناحيه الأمريكى، والأوروبى، لا غضاضة إذن من تلقى التمويل والدعم من أى طرف مانح منهما حكومى أو غير حكومى.

وهكذا، فأحد أوجه الضعف الأساسية فى المجتمع المدنى المصرى، والتى تعوقه عن النهوض بدوره فى عملية التحول الديموقراطى؛ تتجلى فى موقف بعض منظماته التى يسيطر عليها تيار معين كاليسار، جعلها منشغلة بالدخول فى معارك أيديولوجية حادة ولكن لا طائل من ورائها، وخوض سجالات فكرية عقيمة مع التيارات الأخرى، لا سيما التيار الإسلامى (الإخوان) بما يصرفها تماما عن إمكانية الائتلاف أو التنسيق لتبنى «موقف موحد».

وفى حقيقة الأمر، لا يمكن تبرئة ساحة أى تيار من هذا التوجه الصدامى مع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى على الساحة. فغنى عن البيان أن التيار الإسلامى فى عمومه، ممثلا فى جماعة الإخوان على وجه الخصوص، يتبنى بدوره اتجاها شديد السلبية إزاء «المجتمع المدنى»، من أكثر من زاوية، ولأكثر من اعتبار: فهناك **أولاً**: التحفظ على المفهوم نفسه، باعتبار أن كلمة «مدنى» مستقاة من واقع أجنبى، ومنقولة عن الخبرة الغربية العلمانية، وبذلك فهى لا تتماشى مع أسس المجتمع المسلم، لا سيما وأنها تفيد عكس «دينى».

أضف إلى ذلك، **ثانيًا**: عدم التجاوز عن تراث طويل من الصدام، والخلاف الفكرى بين قوى التيار الإسلامى، وقوى اليسار، التى تشكل التيار المهيمن على تركيبة العضوية فى أغلب منظمات حقوق الإنسان وبرغم أن كلا التيارين لهما تاريخ طويل من العلاقة الشائكة مع الدولة، بيد أنهما لم يفلحا أبدا فى العمل معا فى مواجهتها (بل كان العكس هو الصحيح).

علاوة على قيام فلسفة المجتمع المدنى **ثالثًا**: على العمل غير الحكومى عبر محاولة ممارسة الضغوط، أو تقديم المطالب، وليس من بين أهدافه الوصول إلى السلطة، أو إحلال دولة بأخرى. وهذه نقطة خلاف جوهرية بين التيار الإسلامى من جانب، وسائر التيارات الأخرى من جانب ثان حتى تبدو مواقعهما بشأن مسألة «تغيير نظام الحكم» كطرفى النقيض. الأمر الذى جعل التعاون أو حتى التلاقى بينهما (فى مواجهة الدولة مثلا) إمكانية بعيدة المنال.

هذا الخط الفاصل بين قوى اليسار من ناحية، وقوى الإسلاميين من ناحية أخرى، يعد تصدعا فى جدار المجتمع المدنى المصرى، يحول دون اكتسابه أى قدرة على التنسيق والتحالف لا فى مواجهة الحكومة، ومن باب أولى، ولا فى مواجهة الخارج.

بل يمكن القول إنه على العكس، يفتح الباب أمام كليهما للتسرب من هذه الثغرة أو الشقة الواسعة لتعميق الخلافات، وتكريس الانقسامات، وإجهاض أى بادرة تكتل محتمل بينهما وهى لا تزال فى مهدها.

وبرغم ما أسفرت عنه الحرب من تأكيد على أن المخرج الوحيد من الأزمة هو تحقيق «الوحدة» و«التضامن» والمساندة و«المناصرة» فقد أثارت فى الآن ذاته حالة من الصراع الفكرى الذى عم المنطقة، وترددت أصداؤه داخل المجتمع المدنى المصرى، وبين مختلف هيئاته ومؤسساته حول سبل التوصل لهذا الحل. فثمة فريق عالى الصوت أعلن تأييده الكامل للمقاومة الفلسطينية واللبنانية التى تتحدى آلة الحرب الإسرائيلية، بلا تكافؤ لا على المستوى العسكرى، ولا من ناحية التأييد الإقليمى أو الدولى. وعلى جانب آخر، وقف فريق ثان ينادى بضرورة العمل على الوقف الفورى للحرب أولا، بدلاً من التشدق بعبارات رنانة وجوفاء مثل: «توازن الرعب»، ودعم حزب الله فى ردع الصهيونية الإمبريالية. وغالبا ما تراشق الفريقان بالتهم الجاهزة:

الأول مضى إلى وصف معارضى العملية التى نفذها حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين والتى تسببت فى إشعال الحرب، بالخيانة والانهزامية، بينما أطلق الثانى عليه تهم الانسياق وراء الأوهام الصبيانية والانخراط فى المزايدات العنترية.

هذا الانقسام الداخلى الذى فت فى عضد المجتمع المدنى المصرى، كان وراء موقفه من الحرب على لبنان، والذى أتى فى إطار كل ما هو معروف وتقليدى، واتسم بتكرار مواقفه السابقة وعدم قدرته على الأخذ بأى أساليب مبتكرة أو جديدة فى مواجهة هذا الحدث. والخطورة هنا تنبع من تلك المفارقة التى تلقى بظلالها الشائكة على المستقبل.

ومع ذلك، فالصورة ليست قاتمة تماما، وإنما ثمة بصيص من الأمل، إذا ما تم تسليط الضوء على القواعد الجماهيرية والشعبية الأوسع للمجتمع المدنى، بدلا من تتبع مواقف النخب والقيادات التنظيمية، فمما يستلفت الانتباه، أن شوارع القاهرة شهدت احتجاجات دعت لها جماعة الإخوان المسلمين بعد صلاة الجمعة، اتسمت بحضور الآلاف ومشاركة أعداد كبيرة من الشباب (من غير المنتمين بالضرورة لا للجماعة ولا للتيار الإسلامى الأوسع).

وفى باحة جامع الأزهر، رفع المصلون صور الزعيم جمال عبد الناصر، ورددوا شعارات مؤيدة للشعبين اللبنانى والفلسطينى، ومعادية لإسرائيل وللولايات المتحدة. كما

حرص المتظاهرون على تحميل النظام العربى الرسمى مسئولية ما يتعرض له اللبنانيون والفلسطينيون من قتل وتهجير وتدمير على يد جيش الاحتلال الإسرائيلى.

هذه الصور المشرقة من العمل الجماعى الاحتجاجى، شارك فيها المنتمون لكافة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة (يسار+ إسلاميين+ ليبراليين)، وكان للشباب فيها حضور بارز، حتى وإن بدت محدودة بالمقارنة بدور قوى المجتمع المدنى الأشهر والأكثر تنظيما، قد تصبح فى المستقبل هى القوة الضاربة لهذا المجتمع إذا تم لها التمكين.

فالمجتمع المدنى المفترض فيه أن يملك من مساحات الحركة وحرية ومرونة الفعل ما يفوق الحكومة فى أوقات الأزمات وفى اللحظات الحرجة. وإن لم يتم تمكينه من ذلك، فإنه يعجز عن مواجهة مواقف مصيرية لمجرد أنها جديدة من نوعها، وأنه لا يعرف سوى وسائله التقليدية وأساليبه القديمة، ومن ثم فهو غير قادر وغير مؤهل للتعاطى مع أى مستجدات مستقبلية، سواء حملت فى طياتها فرصا، أو أتت له بمزيد من التحديات.

هل يمكن التماس العذر للمجتمع المدنى لكونه بعيدا عن التحكم فى مقاليد الأمور، ناهيك عن مشاكله الداخلية مع حكومته؟ أم يمكن القول إنه بمواقفه التى لم تخرج عن الشجب والإدانة للمعتدى[٦٦] وتوجيه الدعوات للحكومات من أجل التحرك، مع طرح بعض البدائل الممكنة على سبيل الاقتراح والمناشدة والدعوة، لم يقدم أقصى ما فى إمكانه واستطاعته؛ لأنه ببساطة يعانى من ذات الأمراض التى تعانى منها الدولة وتقعدها عن التحرك الفعال.

وإذا كان المجتمع المدنى فى مصر يتحرك فى إطار هيكل الفرص والقيود السياسية السائد والمتاح، فإن طبيعة موقفه إزاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية تكشف عن استمرارية فى أغلب الملامح الثابتة لهذا الهيكل، والتى تفوق فيها القيود حجم الفرص القابلة للاستثمار، على الصعيدين القانونى والمؤسسى. وإذا كان مفهوم «هيكل الفرص» ذاته يقوم نظريا على افتراض أن فى مقدور جماعات المجتمع المدنى أن تتدخل إيجابيا فى إعادة تشكيل وصياغة وبناء هذا الهيكل بالتعديل والتغيير، وبما يصل إلى حد خلق أو صنع أو إنتاج الفرص، فإن موقفها من الحرب ينبئ عما تعانيه تلك المنظمات من معوقات وقيود ذاتية كامنة فى بناها الداخلية، كالشخصنة، والنخبوية، وضعف قيم العمل الجماعى، علاوة على الداء العضال: التمزق وغياب التنسيق، بما يحجب عنها حتى رؤية ما لديها من فرص، ويدفعها إلى إهدارها.

الهوامش :

١ ـ من أحدث الأعمال الشاملة حول الموضوع انظر : د. حسنين توفيق إبراهيم، **التحول الديموقراطى والمجتمع المدنى فى مصر : خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى ١٩٨١ ـ ٢٠٠٥**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦).

٢ ـ طالب محمد مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين بإنهاء كافة مظاهر التطبيع مع العدو الصهيونى وتفعيل إجراءات المقاطعة للصهاينة وشركاتهم التى تدعم العدو أو تتعاون معه وإفساح المجال أمام الشعوب المناصرة للشعبين الفلسطينى واللبنانى والتطوع دفاعا عن الأمة، كما طالب بتوجيه فائض عائدات النفط لصالح الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

٣ ـ ورد فى جريدة **الأخبار** يوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ على إثر مجزرة قانا حول : إدانة المجلس القومى للطفولة والأمومة للمجزرة اللاإنسانية، وإصدار بيان عن ٩ منظمات نسائية مصرية بنفس المعنى. كما أدان اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع وطالب برئاسة فتحية العسال بالانضمام إلى اللجان الشعبية لدعم صمود لبنان.

٤ ـ حسب أحكام اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والبروتوكولين الملحقين بها، ولم تعر أهمية لمبدأ تناسب القوة أو التمييز بين المدنيين والمسلحين أو احترام قوافل الإغاثة والطواقم الطبية أو توفير الإمدادات الغذائية والدوائية أو ضمان المستلزمات الأساسية. إلحاق أضرار واسعة النطاق وطويلة الأجل بالبيئة، وقصف القرى والمدن والمبانى والمساكن العزلاء، والإبعاد القسرى للسكان المدنيين، وتعمد توجيه ضربات ضد المستشفيات وأماكن العبادة والآثار التاريخية وهناك شكوك قوية حول استخدام الأسلحة السامة أو المحظورة دوليا.

٥ ـ **الأخبار** ١ / ٨/ ٢٠٠٦ «منظمات المجتمع المدنى تدعو للتبرع لمساندة لبنان».

٦ ـ ل/ حسين راشد، «شرق الأوسط الجديد جدّا».

http://www.misralarabia.com/images/Sec_bulits2.gif" \

"http://www.alarab.co.il/images/1pix.gif" * MERGEFORMATINET

"javaScript:openWindow('s2f.php?AN=16209',650,300);"

"http://www.arabrenewal.com/gfx/bareed.jpg" * MERGEFORMATINET

٧ ـ فى مقال صلاح صابر «الحرب الإسرائيلية على لبنان والصراع فى الشرق الأوسط»، مركز الجنوب، صفحات الجنوب، عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى، ٩ أغسطس ٢٠٠٦ . يقول : «هذه الحرب حرب أمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ويرفض الرئيس الأمريكى جورج بوش إعطاء الإذن بوقفها وهو يملك ذلك بالطبع إذ إنه من يعرقل أى خطوات من دول أخرى فى مجلس الأمن تسير فى طريق إيقاف الحرب وهو يجد أنها من الممكن أن تحقق له هدفه الذى أعلنته وزيرة خارجيته كونداليزا رايس من حلم إقامة الشرق الأوسط الجديد». فنحن نشهد حربا هدفها المعلن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة بما يتوافق مع السياسة والمصالح الأمريكية وأن هذه الحرب ليست إلا مخاضا أليما لمولود أمريكى.

٨ ـ هذه العملية يتيحها مجلس الأمن بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تتحرك طبقًا للقرار رقم ٣٧٧ للجمعية العامة الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ الذى ينص على «أنه إذا حدث تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل عدوانى، ولم يستطع مجلس الأمن تحمل مسئوليته الأساسية المتمثلة فى حفظ السلم والأمن

الدولى، يمكن للجمعية العامة أن تجتمع فوراً لإصدار توصيات محددة للدول الأعضاء باتخاذ إجراء جماعى». حيث إن هذه العملية كانت قد أقرتها واشنطن ذاتها خلال الحرب الكورية، عام ١٩٥٠، هرباً من الفيتو السوفيتى آنذاك، وتم عن طريقه وقف العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

٩ ـ صلاح صابر، «الحرب الإسرائيلية على لبنان والصراع فى الشرق الأوسط»، مرجع سابق.

١٠ ـ ورد فى الأخبار يوم ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ خبر حول الاستجابة الواسعة لدعوة الرئيس مبارك للتبرع للبنان وفلسطين وأنها تأتى فى إطار الجهود الشعبية والحكومية المتواصلة لإغاثة الشعبين، وفى تفاصيل الخبر الإشارات إلى تبرعات تنظمها المحافظات حيث أشار محافظ الإسماعيلية مثلا عن تبرع المحافظة بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه وتبرع أعضاء المجلس الشعبى المحلى لنفس المحافظة بقيمة بدلاتهم المالية الشهرية عن ٤ أشهر وتبرع أمين الحزب الوطنى بالمحافظة بمبلغ ١٠ آلاف جنيه وتبرع سكرتيرها العام والسكرتير العام المساعد بقيمة راتبهما عن شهرين فضلا عن حملة أخرى نظمتها نقابة أطباء الإسماعيلية. إشارة أيضا لقرار موظفى الجهاز المركزى للمحاسبات بالتبرع بمرتب نصف شهر . .

١١ ـ طرح هذا الحل بوضوح من قبل مؤتمر الاتحادات المهنية والمؤتمرات القومية ومنظمات المجتمع المدنى العربى الذى طالب بتفعيل مقاطعة البضائع والمؤسسات الأمريكية على كافة الأصعدة، وهو نفس ما أكده اتحاد المحامين عبر أمانته العامة واتحادى المهندسين والصحفيين العرب.

12- achr@noos.fr"

١٣ ـ ورد فى التقرير المذكور لجمعية المساعدة القانونية : «أجرينا لقاء، مع مدير المكتب الإقليمى لمنظمة العفو الدولية فى بيروت. كما قامت البعثة بزيارة مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث قابلت المسئول السياسى بالمكتب الذى تحدث عن الصعوبات التى تواجه عمل اللجنة مثل إعاقة إسرائيل لجهود الإغاثة. إثر ذلك انتقلت البعثة للمشاركة فى لقاء «الوفود العربية الشعبية» بدعوة من تجمع الروابط واللجان حيث شاركت ممثليها بكلمة أعربوا فيها عن تضامنهم».

14- www.samidoun.org

هناك بعد آخر هام لهذا التعاون يتمثل فى إمكانية الاستفادة العكسية لمنظمات المجتمع المدنى المصرى من تجربة نظيرتها اللبنانية فى مواجهة الحرب، فالدرس المستفاد، هو تأكيد دور القوى الشعبية فى المجتمع فى حماية الوطن والذود عنه فقد تم عقد لقاء بين البعثة المصرية مع مجموعة «صامدون» وهى عبارة عن تجمع يضم ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان والحريات اللبنانية بالإضافة إلى عدد من المجموعات السياسية اليسارية وطلاب الجامعات، تعرفت من خلالها البعثة على الجهود التى تبذلها منظمات المجتمع المدنى فى لبنان. مع ملاحظة أن تجربتها بدأت أصلا قبل بدء العدوان بالعمل مع الفلسطينيين، وما لبثت أن تحولت لمساعدة النازحين من اللبنانيين، غداة اندلاع الحرب.

15- "http://www.cihrs.org/opinion_details_ar.aspx?op_id=29"

16- "http://www.cihrs.org/periodical/PDF/120_6920066444.pdf" \t "_new"

١٧ ـ **الأخبار** ١١/ ٨/ ٢٠٠٦.

١٨ ـ **الأخبار** ٤/ ٨/ ٢٠٠٦، «نادى القضاة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى، حسابات البنوك بالتبرعات وتحية للمقاومة اللبنانية».

19- "http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16439" \t "_blank"

٢٠ ـ مجزرة دير ياسين، ومذبحة مدرسة بحر البقر ومصنع أبى زعبل، وصابرا وشاتيلا، وقانا الأولى فضلا عن الجرائم المستمرة يوميا فى فلسطين، وكان آخرها قبيل كتابة تلك السطور فى بيت حانون، وجنين وبطبيعة الحال فقد سقط أغلب ضحايا تلك المذابح من النساء والأطفال والشيوخ العزل.

٢١ ـ لا يمكن إنكار الدور الإغاثى والطبى الهام لكل من للهلال الأحمر المصرى والمستشفى العسكرى الميدانى الذى أرسلته القوات المسلحة، كما كان للقوات المسلحة الدور الأكبر فى نقل المساعدات والإمدادات طوال فترة الحرب، وتم على متن طائراتها، نقل الوفد المصرى إلى بيروت، ثم نقل المصريين وغيرهم إلى مصر.

٢٢ ـ ورد فى الأخبار ١/ ٨/ ٢٠٠٦ إدانة حسين مجاور رئيس اتحاد العمال لمجزرة قانا.

٢٣ ـ **الأخبار** ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٤ ـ **الأخبار** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ إشارة إلى قرار اتحاد الصناعات تقديم ١٢ مليون جنيه لإعادة الإعمار. حيث تم تشكيل لجنة مساندة لبنان بالاتحاد يرأسها صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية كما أعلن شفيق بغدادى وكيل الاتحاد إنشاء صندوق يحمل اسم صندوق الخير لتقديم المعونات فى حالات الطوارئ عموما وأنه سيبدأ بتمويل عمليات إعمار لبنان.

٢٥ ـ **الأخبار** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. «الاتحاد التعاونى العربى يبحث اليوم دعم لبنان».

٢٦ ـ **الأخبار** ١/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٧ ـ **الأخبار** ٨/ ٢٠٠٦٨، فى يوم توجه الوفد الرسمى الشعبى إلى بيروت شارك الهلال الأحمر بإرسال مواد إغاثة حسب توجيهات أصدرتها السيدة سوزان مبارك رئيس جمعية الهلال الأحمر المصرى، بعد اجتماع عاجل.

٢٨ ـ **الأخبار** ٨/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٩ ـ حمدى شريف، «الإخوان المسلمين وحرب لبنان فى ميزان الربح والخسارة»، الحوار المتمدن ـ العدد: ١٦٣٣، ٥ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦.

30- » http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=73073"

٣١ ـ انظر: أحمد عبد المنعم، «هل تصلح التظاهرات ما أفسدته الحكومات»، موقع إيلاف، ٢٧ / ٧/ ٢٠٠٦.

32-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4596BDDB-DA25-4F5F-94DD-247AE5763404.htm

٣٣ ـ خرج بعض المتظاهرين رافعين تابوتا رمزيا لطفل عليه عبارة «يا حكام العرب تبرعوا لشراء توابيت لأطفال العرب».

٣٤ ـ شارك فى مظاهرات الجامع الأزهر تحالف القوى الناصرية الذى ضم الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، وحزب الكرامة العربية (تحت التأسيس) وحزب الوفاق القومى وجماعة المحامين الناصريين والمهندسون الناصريون والمؤتمر الناصرى العام. كما شارك فى نفس المظاهرات التى تلت صلاة الجمعة يوم ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦، كل من سامح عاشور نقيب المحامين، وتحدث مصطفى بكرى نيابة عن نقابة الصحفيين، وتحدث أبو العز الحريرى عن حزب التجمع كما تحدث صلاح عبد المتعال عن حزب العمل وتحدث محمد علوان مساعد رئيس حزب الوفد عن الحزب، كما تحدث د. أكرم الشاعر والشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر.

٣٥ ـ على سبيل المثال ورد فى **الأخبار** يوم ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ مظاهرة لحزب التجمع للتضامن مع الشعبين اللبنانى والفلسطينى ويشارك فيها ممثلو الأحزاب والقوى الوطنية والنقابات والجمعيات الأهلية بميدان طلعت حرب غير أنها أتت فى خبر صغير جدا وفى صفحة داخلية.

٣٦ ـ **الأهرام** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦.

٣٧ ـ أدان اتحاد النساء التقدمى بالحزب العدوان وطالب برئاسة فتحية العسال بالانضمام إلى اللجان الشعبية لدعم صمود لبنان انظر: **الأخبار** ١/ ٨/ ٢٠٠٦.

٣٨ ـ الشرق الأوسط الجديد بين الازدهار والدمار»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦، العدد ١٠١٠٤

http://www.aljazeera.net/Channel/

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C80F9989-0191-4AED-B180-8B20E1690105.htm

"http://www.aljazeera.net/Channel/KEngine/Imgs/audio.jpg"*MERGEFORMATINT

"http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4596BDDB-DA25-4F5F-94DD-247AE5763404.htm" \l "L1#L1" \t "_self" 5-9-2006.

٣٩ ـ جريدة الرياض اليومية، الأربعاء ٨ رجب ١٤٢٧هـ ـ ٢ أغسطس ٢٠٠٦م ـ العدد ١٣٩١٨.

٤٠ ـ هدى حرب، «فى محاولة رصد أهم ردود الأفعال الشعبية والمدنية تجاه الحرب على لبنان. . . . الموقف والدلالات».

41 - http://www.arabs48.com/display.x?cid=37&sid=163&id=38455

http://www.arabs48.com/display.x?cid=37&sid=163&id=38455.

الحوار المتمدن ـ العدد: ١٣٥٣ ـ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

٤٢ ـ هدى حرب، «فى محاولة رصد أهم ردود الأفعال الشعبية والمدنية تجاه الحرب على لبنان. . . . الموقف والدلالات».

٤٣ ـ هدى حرب، المرجع السابق.

٤٤ ـ إن مركز الجنوب لحقوق الإنسان يدعو إلى العمل فوراً لنقل مناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان من مجلس الأمن الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجى والدائم لإسرائيل إلى الجمعية العامة؛ لأجل اتخاذ قرار ملزم بإدانة المعتدى وحمله على التعويض عن كل الخسائر البشرية والمادية اللبنانية، وبوجه أخص وفوق كل شىء بوقف العدوان.

٤٥ ـ تقول هدى حرب، مرجع سابق، «وجدت صعوبة فى محاولاتى لاستيضاح المشهد العربى المدنى الذى اتسم بالقصور الشديد والافتقار إلى الفاعلية والموضوعية فضلا عن افتقاره لآليات الرد على مغالطات المنظمات الغربية واتخاذ موقف عربى موحد يؤثر على المجتمع الدولى وقراراته تجاه ما تقوم به إسرائيل من تعديات سافرة».

٤٦ ـ صفحات الجنوب، «عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى»، ٩ أغسطس ٢٠٠٦.

47- http://www.cihrs.org/images/img.gif" \

48- "http://www.cihrs.org/Press_details_ar.aspx?per_id=115"

٤٩ ـ فخطاب فخرى لبيب من منتدى تضامن الشعوب الأفرو ـ آسيوية ذى الخلفية الاشتراكية غلبت عليه نفس المفردات المتعلقة بدور الإمبريالية الغربية فى إفشال جهود التنمية فى الجنوب عبر سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

٥٠ ـ ناهد نصر، «حزب الله والقوى الوطنية العربية»، صفحات الجنوب ، مركز الجنوب، عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى، ٩ أغسطس ٢٠٠٦ .

51 - "http://www.hrinfo.info/egypt/schr/2006/pr0809.shtml"

٥٢ ـ تقول ناهد نصر عضو مركز الجنوب فى مقالها، المرجع السابق، « فحزب الله الذى يبدو وكأنه يصارع قوى الإمبريالية الممثلة فى الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه فى الوقت نفسه يخدم مشروعًا إمبرياليًا آخر، وإن كان على نطاق أصغر، يمسك بخيوطه النظام الشيعى فى إيران التى ترعاه وتدعمه» .

٥٣ ـ تقول ناهد نصر، عضو مركز الجنوب، مرجع سابق، : «وبالنظر إلى الحرب الدائرة فى لبنان فقد أعلنت إسرائيل أنها لا تهدف منها إلى احتلال جنوب لبنان وإنما إبعاد حزب الله إلى حدود نهر الليطانى . فإذا كانت إسرائيل قد تمكنت عن طريق الاستخدام المفرط للقوة من إبعاد حوالى مليون لبنانى وتهجيرهم وتنفيذ سياسة الأرض المحروقة على هذه المساحة من الأراضى اللبنانية . بينما لم تتمكن من القضاء على حزب الله . وإن كان حزب الله بكل صواريخه التى وصل بعضها إلى العمق الإسرائيلى لم يتمكن من حماية المدنيين اللبنانيين من القتل والتشريد فمن هو الخاسر ومن المنتصر فى هذه الحرب؟» .

54-http://www.stopwarnow.info/
index.php?blog=5&title=u_ocosu_opoc_u_u_u_omu_u_oc_ouosu_oc_osu&more=1&c=1&tb=1&pb=1

٥٥ ـ ناهد نصر، مرجع سابق .

٥٦ ـ انظر أيضا جريدة **السفير** اللبنانية، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦، شارك مجدى حسين الأمين العام لحزب العمل فى احتفالية لبنانية فى بيروت دعا فيها إلى : البحث عن حلفاء دوليين كالصين وروسيا . وإعلان جبهة شعبية عالمية لمواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، ودعم المقاومة .

٥٧ ـ فمثلا طالب الرئيس الأسبق أمين الجميل بأن تحصر القرارات السيادية التى تتعلق بالسلم والحرب بالمؤسسات الدستورية مبديا تخوفه من العملية التى نفذتها المقاومة معتبرا أنها لم تأت فى الوقت المناسب، وقال إنها ستدخل لبنان فى نفق مظلم، خصوصا أن الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية التى كانت متعاطفة دائما مع لبنان سيكون لها موقف سلبى مما حدث، كما أن بعض الدول العربية لن تكون مرتاحة لتدهور الأوضاع فى لبنان، وطالب بانعقاد مؤتمر الحوار اللبنانى معتبرا أنه تم إقحام لبنان فى مغامرة غير معروفة النتائج ولا تحقق مصلحة لبنان أيا كانت المسببات .

٥٨ ـ انظر مقال الأستاذ جهاد الزين، جريدة « النهار» اللبنانية ١٣ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ . حيث تحدث عن وجود جدل سياسى داخلى فى لبنان بخصوص «حزب الله»، كما ذكر وجود موقف بعض القوى السياسية منذ عام ٢٠٠٠ التى طالبت بضرورة انخراط حزب الله بالعملية السياسية وتسليم سلاحه، وقال إنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بحساسية الموقف اللبنانى فيما يخص المسألة الطائفية وإنه لا بد من الدفاع عن مدنية الدولة .

٥٩ ـ الأهرام ١٣ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة التأكيد على أن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم بالعملية التى قامت بها المقاومة ولا تتحمل مسئوليتها ولا تتبنى ما جرى ويجرى من أحداث على الحدود الدولية وقال إنه لا يؤيد تفسيرات حزب الله للعملية التى نفذتها المقاومة مشيرا إلى أن مساعد الأمين العام لحزب الله اجتمع به فى وقت سابق وشرح له هذه التفسيرات

إلا انه لم يؤيدها ، وأشار فى تصريح له إلى أن قائد القوات الدولية فى جنوب لبنان الجنرال «آلان بلليجرينى» أبلغه بأن رجال المقاومة قاموا بعمليتهم بعد أن تجاوزوا الخط الأزرق الحدودى ، وقال إن المقاومة عندما تقوم بعملياتها لا تستشير الحكومة لكن أى قرار ستتخذه إسرائيل بالمقابل فإن الحكومة اللبنانية ستدينه .

٦٠ ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ .

٦١ ـ **الأخبار** ٧/ ٢٠٠٦٧ إشارة إلى قرار اتحاد الصناعات تقديم ١٢ مليون جنيه لإعادة الإعمار . حيث تم تشكيل لجنة مساندة لبنان بالاتحاد يرأسها صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية كما أعلن شفيق بغدادى وكيل الاتحاد إنشاء صندوق يحمل اسم صندوق الخير لتقديم المعونات فى حالات الطوارئ عموما وأنه سيبدأ بتمويل عمليات إعمار لبنان .

٦٢ ـ أما التيار اليسارى القومى واليسارى الديموقراطى والقومى والدينى والليبرالى وكل من شئتم من تلاوين مملة عندنا فى مصر ، فهو ينجر وراء الدراما الدموية بصياح وجلبة لا يسمعها أحد ، ويرفع بحجج مختلفة شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ، ويبحث عن مبررات وحجج تبرهن على انتصار سياسى «للمقاومة والكاتيوشا» خوفا على رحيل نصر الله ـ كما لو كان عبد الناصر ولا صدام ولا غيره مشيوا بعد ما انهزموا وجابوا الاحتلال لشعوبهم .

http://www.stopwarnow.info/

index.php?blog=5&title=u_ocosu_opoc_u_u_u_omu_u_oc_ouosu_oc_osu&more=1&c

=1&tb=1&pb=1" \o "Permanent link to full entry".

mailto:stop.war2006haifa@yahoo.com.

"http://www.panet.co.il/ysc.php?ac=showarticle&article_id=34747&category_id=1"

٦٣ ـ تنوعت الأفكار فى هذا الإطار وتراوحت ما بين الدعوة إلى التبرع بقسط من عائدات النفط لمساعدة لبنان وما بين الدعوة إلى استخدام النفط العربى كسلاح وبحيث توجه الثروة العربية لخدمة المصالح العربية . انظر : الأخبار ٤/ ٨/ ٢٠٠٦ ، «نادى القضاة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى : حسابات بالبنوك للتبرعات وتحية للمقاومة .

٦٤ ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ ، حيث رصد كاتب هذا المقال ما تم تبادله بين أعضاء إحدى المجموعات الحوارية الإلكترونية على الإنترنت من اتهامات وصلت إلى حد السب والقذف بدلا من البحث عن سبل الخروج من الأزمة عن طريق تقوية أواصر الاتفاق .

ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ . مع ضرب المثل بمواقف لبنانية داخلية من شأن الاستشهاد بها تكريس وتعميق الانقسامات بدلا من محاولات رأب الصدع (بالإشارة مثلا إلى موقف اليسار الديموقراطى اللبنانى من حزب الله فى هذه الحرب ، وموقف الحكومة اللبنانية ذاتها ، وما خرج على لسان المسئولين كغازى العريضى وزير الإعلام اللبنانى من تصريحات تحمل إدانة صريحة ومباشرة لدور حزب الله وكونه قد تسبب فى توريط الحكومة ، خصوصا فى بداية اندلاع الحرب) .

٦٥ ـ قبل تقديم هذه الورقة بأيام قليلة عقدت إحدى مؤسسات المجتمع المدنى المصرى ندوة تحت عنوان: «صعود التيارات الإسلامية فى برلمانات الوطن العربى: استجابة مؤقتة.. أم طموحا قد بدأ؟»، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدنى، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، القاهرة، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦.

٦٦ ـ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يدين العدوان الإسرائيلى على لبنان ويستنكر موقف المجتمع الدولى المتخاذل إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية.

http://www.cihrs.org/Press_details_ar.aspx?per_id=116.

http://www.cihrs.org/prog_Activity_ar.aspx?prog_id=2&prog_name=%20*.

***

opeikan.com

١٨ ـ موقف المجتمع المدنى العربى

د. إيمان حسن(*)

مقدمة

اجتمعت آراء عديد من المفكرين والمتخصصين على أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان لم تكن كغيرها من الحروب: **أولاً**: من زاوية حجمها وذرائعها، **وثانيًا**: من حيث نتائجها على العدو الإسرائيلى، سواء من ناحية الخسائر البشرية فى الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، أو حجم ومغزى الهزيمة التى لحقت بهذا الكيان، **وثالثًا**: من حيث الإنجاز الرائع للمقاومة اللبنانية وحزب الله، والانتصار الذى حققوه، **ورابعًا**: من حيث حجم الخسائر الإنسانية والدمار الذى أصاب الدولة اللبنانية، **وخامسًا**: من زاوية تداعيات تلك الحرب على أطراف أخرى مثل القوى اللبنانية السياسية أو الأطراف العربية أو الأطراف الدولية، أو الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى.

والحقيقة أن الحرب الأهلية اللبنانية الإسرائيلية كانت كاشفة للكثير من التناقضات فى المجتمعات المدنية العربية... ولا يتعلق الأمر هنا فقط بالهوة الواسعة التى كشفتها الحرب بين الشعور الشعبى العام الذى كان جارفًا فى دعمه للمقاومة اللبنانية، ومنظمات المجتمع المدنى التى كانت فاعليتها محدودة بالقياس إلى موقف الشارع العربى. هذه الهوة تجد تفسيرها فى المحددات الداخلية لنشاط منظمات المجتمع المدنى، وعلى الأخص فى مجال القيود التى تفرضها البيئة القانونية والأوضاع الفعلية للحريات السياسية والعامة، وكذلك أيضًا المحددات الخارجية المرتبطة بأثر الأجندة الخارجية والتمويل الأجنبى على أجندة وأولويات نشاط قطاع كبير من المنظمات المدنية، وما يرتبط بكل ذلك من عوامل ذاتية

(*) مدرس علوم سياسية ـ جامعة ٦ أكتوبر.

تتصل بتكيف المجتمع المدنى سلبيًا مع ضغوط البيئة الداخلية والخارجية فى اتجاه التراجع عن وظائفه الحيوية.

وإذا كان مفهومًا فى هذا السياق أنه كلما تعلقت القضايا التى تواجه المجتمع المدنى بالمجال السياسى المباشر، برز أكثر دور الأحزاب والنقابات عن المنظمات الحقوقية، إلا أنه كان ملحوظًا أن هذه الأطراف الأخيرة (الأحزاب والنقابات) عجزت عن تجسير هذه الهوة من خلال أنشطة وفاعليات وحركات تأييد وتضامن وضغط لدعم المقاومة. كما كان ملحوظًا أيضًا قصور دور المنظمات الحقوقية فى المجالات النوعية لنشاطها المرتبطة بأحداث الحرب، سواء فى الجانب القانونى المتعلق بجرائم الحرب، أو فى جانب الأنشطة الصحية والبيئية المرتبطة بمواجهة آثار الدمار الذى خلفته، أو الجوانب المتعلقة بالمهجرين والسكان بلا مأوى الذين نزحوا إلى بيروت. وكلها مجالات نوعية تتصل بأنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية... وكان يمكن تحت مظلتها بناء شبكات عربية ودولية لمساندة الشعب اللبنانى فى مواجهة العدوان البربرى.

غير أن الحرب لم تكشف عن هذه التناقضات فقط؛ بل كشفت أيضًا عن تناقضات ترتبط بطبيعة المجتمعات المدنية فى الدول العربية، ومن ذلك الآثار السلبية لطبيعة الدولة القائمة على توزيع الحصص الطائفية فى لبنان، أو الصراعات المذهبية على حساب حقوق المواطنة، وعلى الأخص الصراع الذى تحاول أطراف عديدة إذكاءه بين السنة والشيعة كصراع بديل للصراع ضد الاحتلال والقهر والفقر والتبعية والتخلف.

فى هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى بحث موقف المجتمع المدنى العربى من العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ ومن ثم تم تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم الأول: يبحث فى أهم المحددات والإشكاليات التى أثرت على موقف المجتمع المدنى العربى، بما يتضمن **أولاً:** مواقف الحكومات العربية من الحرب، **وثانيًا:** الصيغة الطائفية/ المذهبية/ السياسية فى الدولة اللبنانية، **وثالثًا:** الجدل السنى/ الشيعى وآثاره على الانقسام المذهبى داخل لبنان وخارجه.

القسم الثانى: يبحث فى موقف المجتمع المدنى العربى من هذه الحرب، وينقسم بدوره إلى مستويين: **الأول:** ويتناول طبيعة المجتمع المدنى العربى وسماته، والمحددات الداخلية والخارجية على دوره ووظائفه. **والثانى:** يقوم برصد موقف الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى من هذه الحرب.

القسم الأول
المحددات والإشكاليات التى أثرت على موقف المجتمع المدنى العربى

أولاً: الموقف المتقاعس للحكومات العربية

لا يمكن فصل تفاعلات المجتمع المدنى العربى تجاه الحرب عن مواقف الحكومات العربية المتقاعسة والعاجزة أثناء وبعد الحرب.

جاء أول رد فعل عربى إزاء هذه الحرب فى شكل تصريح رسمى للمملكة العربية السعودية، وأكد البيان على «الحق فى مقاومة الاحتلال العسكرى، ووقوفها بحزم مع المقاومة فى لبنان». وأضاف البيان أن المملكة ترى أنه لا بد من «التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة اللبنانية»[١].

ثم صدر فى اليوم التالى فى القاهرة بيان مشترك مصرى أردنى «أدان العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية فى لبنان»، . . . وحذر البيان من «انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية. . .»[٢]، على حين رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله، وأدانت الهجوم الإسرائيلى على لبنان؛ كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية.

ثم جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذى عُقد فى ١٥ يوليو ٢٠٠٦ بالقاهرة، كى يعكس المواقف المتباينة للحكومات العربية، حيث انقسم الوزراء إلى ثلاث جبهات رئيسة، الجبهة الأولى تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، وهى ترى أن أعمال حزب الله غير مسئولة، وجاءت فى توقيت غير مناسب، وأنه كان على حزب الله أن ينسق مع الدولة اللبنانية. أما الجبهة الثانية، والتى ضمت سوريا ولبنان واليمن، فاعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة، ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتبنت الجبهة الثالثة (وتضم المغرب والسودان وليبيا) موقفًا يرى أن حزب الله لم يرتكب جريمة، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية[٣].

وانتهى الاجتماع إلى حل وسط (صيغة توافقية)، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلى، وتدعم الشكوى اللبنانية فى مجلس الأمن، وتطالبه باتخاذ قرار فورى بوقف شامل لإطلاق النار، ورفع الحصار الإسرائيلى عن لبنان.

إلا أنه ومع الصمود الأسطورى لحزب الله، وتصعيد إسرائيل لعدوانها البربرى على لبنان، ومع ضغط وغليان الشارع العربى، وردود الأفعال الدولية (التى كان أكثرها إحراجًا للدول العربية الموقف الذى اتخذته دولة فنزويلا؛ حيث أعلن الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز فى ٣ أغسطس ٢٠٠٦ سحب السفير الفنزويلى من إسرائيل، كما هدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب فى حال استمرار حملتها العسكرية على لبنان، وطالب دول العالم بالعمل على وقف هذا العدوان؛ الأمر الذى وضع كل الأنظمة العربية فى موقف حرج، لا سيما تلك الدول التى وجهت انتقادات لحزب الله، معتبرة إياه مسئولاً عن اندلاع الحرب) كان ضروريًا على الحكومات العربية أن تدارى خجلها وحرجها، فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بيروت فى ٧ أغسطس ٢٠٠٦، من أجل دعم خطة النقاط السبع التى سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذى عُقد فى العاصمة الإيطالية فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، وخرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة فؤاد السنيورة، وإرسال وفد عربى إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسى/ الأمريكى الذى كان قد تم تحضيره فى مجلس الأمن. وحاولت الدبلوماسية العربية أن تلعب دورًا خاصة فى جلستى مجلس الأمن اللتين عُقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس جزئيًا على صياغة هذا القرار، وتم بعدها وقف إطلاق النار بين الطرفين.

المرحلة التى تلت وقف إطلاق النار وسريان القرار ١٧٠١ بدأت فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لاجتماع استثنائى لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وذلك فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦ للنظر فى إعادة إعمار لبنان، وتجدر هنا الإشارة لعدد من الملاحظات إزاء هذا الموقف العربى[٤]، الذى لعب دورًا مؤثرًا فى تحديد موقف المجتمع المدنى العربى من الحرب:

١ ـ أشاعت ردود الأفعال الأولى (عشية الحرب) انطباعات عن رغبة بعض الدول العربية فى استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله فى المنطقة، وكان مُلاحظًا طيلة الأسبوع الأول من الحرب أنه لم تدع دولة عربية لوقف فورى لإطلاق النار بين

الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، وقد أعلن صراحة المندوب الإسرائيلى دان جليبرمان فى مجلس الأمن أن «شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على حزب الله، دون أن ينفى أحد ذلك»[٥].

٢ ـ أن التحرك العربى جاء بعد مرور أكثر من عشرين يومًا على بدء الحرب فى لبنان.

٣ ـ أن هذا التحرك جاء دعمًا لخطة السنيورة، ولم ينطلق من رؤية إستراتيجية للتعامل مع الحرب ونتائجها.

٤ ـ أن اجتماع وزراء الخارجية العرب لم يُشر إلى جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى لبنان، وكان آخرها مجزرة «قانا»، والتى وقعت فى ٣٠ يوليو؛ أى قبل عقد الاجتماع الوزارى بأسبوع[٦].

٥ ـ ترك الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ (أى عقب انتهاء الحرب) آثارًا سلبية أخرى؛ حيث وجه فيه انتقادات عديدة للأنظمة العربية، كما أحرج حلفاءه (حزب الله) عندما بدا من تصريحاته أن النصر الذى تحقق فى لبنان هو انتصار لسوريا، وكذلك عندما وصف حركة ١٤ آذار/ مارس بأنها «منتج إسرائيلى».

ثانيًا: الصيغة الطائفية/ المذهبية / السياسية فى لبنان

لا بد أولاً من تصور خريطة توزع القوى السياسية فى لبنان؛ لبحث أثر انعكاس هذا المشهد اللبنانى الداخلى على مواقف المجتمع المدنى العربى، فالمجتمع اللبنانى منقسم طائفيًا منذ تأسيس دولة لبنان عام ١٩٢٠، واستمر هذا الانقسام بعد قيام الدولة المستقلة عام ١٩٤٣، ولم يتم تجاوز هذا الانقسام باتجاه المواطنة والمساواة والاندماج الوطنى؛ بل لقد أدت كل الممارسات السياسية الموروثة من عصور الانتداب والوصاية الأجنبية إلى تعميق هذا الشرخ الطائفى، ولا سيما عام ١٩٥٨، وكذلك فى الحرب اللبنانية التى امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل التسعينيات، بل لقد جرى مأسسة هذا الانقسام الطائفى بعد توقف هذه الحرب، وبروز اتفاق الطائف عام ١٩٨٩[٧]؛ حيث كان يُفترض أن يؤسس لبنان على فكرة المواطنة، بحيث تُلغى الطائفية السياسية تدريجيًا، والتى تقسم المواطنين إلى جماعات متمايزة فى الحقوق والواجبات، وتقام جمهورية برلمانية وفقًا لقانون انتخابى جديد لا يقوم على أساس المحاصة، وتُبسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة

أراضيها بواسطة قوتها الذاتية، بعد أن تُحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتُسلم أسلحتها إلى الدولة. بيد أن عدم التفات القوى الرئيسة فى لبنان لتطبيق اتفاق الطائف بشكل كامل كل هذه السنوات (١٥ سنة)؛ قد كرس أزمة الدولة اللبنانية التى لم تعرف منذ بداية إنجاز استقلالها مركزية قوية أو سيادة مطلقة[٨]؛ حيث يتضمن اتفاق الطائف اتجاهًا واضحًا لتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية تسمح بالوصول إلى إلغاء الطائفية التى اعتبرها «اتفاق الطائف» هدفًا ينبغى الوصول إليه، وهى متضمنة فى فقرة الإصلاحات السياسية تحت عنوان «إلغاء الطائفية السياسية»[٩].

وعلى الرغم من أن القيادات اللبنانية الدينية والسياسية قد دعت أثناء الحرب إلى تأجيل معارضة الحرب، وتأجيل تسوية حسابهم مع حزب الله إلى ما بعد نهايتها، إلا أن الجميع دخلوا فى سجال سياسى عنيف بمجرد انتهاء الحرب.

بيد أن الانقسام بين القوى السياسية اللبنانية جاء أثناء الحرب وبعدها فى لبنان انقسامًا سياسيًا/ مذهبيًا لا طائفيًا؛ فقد شهدت كل الطوائف الدينية ـ بلا استثناء ـ تجاذبات وخلافات داخلها حول الموقف من الحرب ومن حزب الله، حتى داخل الطائفة الشيعية ذاتها.

ويمكن تناول مواقف القوى اللبنانية المختلفة من الحرب الأخيرة وما بعدها، اعتمادًا على تقسيمين للقوى السياسية اللبنانية: الانقسام السياسى/ المذهبى، والانقسام الطائفى.

١ـ الانقسام السياسى/ المذهبى

انقسمت القوى اللبنانية من الناحية السياسية إلى كتلتين كبيرتين لكل منها رؤاها ووجهات نظرها المتباينة:

(أ) كتلة حزب الله/ أمل/ عون

تنقسم هذه الكتلة إلى أربعة أقسام بشكل عام وهى: قوى تحالف حزب الله، وحركة أمل، ومنبر الوحدة الوطنية برئاسة د. سليم الحص، واللقاء الوطنى برئاسة عمر كرامى وعضوية سليمان فرنجية وعدد من الوزراء والنواب السابقين ذوى الاتجاهات الوطنية والقومية، والتيار الوطنى الحر بزعامة العماد ميشيل عون، بالإضافة إلى أحزاب وقوى تعمل بشكل مستقل، ولكن بالتنسيق مع هذه القوى والتيارات؛ كالحزب الشيوعى اللبنانى.

وتتميز هذه القوى بميزتين: **الأولى**: أن لديها وجودًا **شعبيا** ضمن الطوائف المنبثقة منها؛ كحزب الله وحركة أمل (شيعة)، والتيار الوطنى الحر وتيار المردة (موارنة). **والثانية**: أنها تمثل مزيجًا من الطوائف (سنة ـ موارنة ـ ودروز)، وجميع هذه القوى تتوافق على مواقف سياسية وطنية محددة يصعب إلصاقها بطائفة معينة. فالخطاب السياسى لهذه القوى يشمل جميع الطوائف، ورغم اختلاف أهداف الأطراف الثلاثة من الدخول فى هذا التكتل، ورغم أنهم يمثلون الأقلية فى المجلس النيابى؛ فإن ثمة اتفاق بينهم على:

ـ ضرورة الاستمرار فى مواجهة إسرائيل، ما دامت قضية مزارع شبعا وكفر شوبا لم تُحل، وما دام هناك أسرى لبنانيون داخل السجون الإسرائيلية.

ـ لا حديث عن نزع سلاح المقاومة إلا بعد حل هذه القضايا.

ـ يتهم هذا الفريق الأكثرية الحكومية (فريق ١٤ آذار/ مارس) باستشراء الفساد المالى والسياسى، وإثقال البلاد بالديون، وزيادة نسبة البطالة.

ـ المطالبة بإصلاح قانون الانتخابات، بحيث تكون النسبة أحد أشكاله الفاعلة، بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبى.

ـ ضرورة إسقاط الحكومة الحالية وتشكيل حكومة ائتلاف وطنى حقيقى[١٠].

(ب) كتلة حركة ١٤ آذار/ مارس

وتشمل هذه الكتلة تيار المستقبل (بقيادة سعد الحريرى، وهى القوى الرئيسة والعمود الفقرى لحركة ١٤ آذار، وقاعدتها هى القاعدة السنية التى يحاول تيار المستقبل تمثيلها)، والحزب التقدمى الاشتراكى ورئيسه وليد جنبلاط، وكتلة القوات اللبنانية، وأعضاء قرنة شهوان، وكتلة الكتائب، وكتلة اليسار الديموقراطى، والتكتل الطرابلسى، وتعد كتلة ١٤ آذار/ مارس الأكثر تمثيلاً فى البرلمان والحكومة اللبنانية، وتتفق هذه الكتلة على عدد من الأمور:

ـ لا عودة للوجود السورى فى لبنان.

ـ أن بناء دولة قوية يتطلب تطبيق اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، على اعتبار أنه يضع سلاح حزب الله ضمن سلاح الميليشيات التى يجب تفكيكها، وتؤكد كتلة ١٤ آذار/ مارس على ضرورة نزع سلاح حزب الله أو إدماجه فى الجيش اللبنانى.

ـ تتمسك هذه الكتلة بنفس التشكيلة الحكومية الحالية، باعتبارها دستورية وتمثل كافة القوى والكتل بالمجلس النيابى.

ـ تعتقد هذه الكتلة أن حزب الله قد أقحم لبنان فى تلك الحرب بقيامه باستفزاز الجانب الإسرائيلى[١١].

٢ـ الانقسام الطائفى

(أ) المسيحيون

توجد فى لبنان إحدى عشرة طائفة مسيحية معترف بها، وقد انقسم المسيحيون ـ وعلى وجه التحديد «الموارنة» ـ فى نظرتهم إلى هذه الحرب بين نسبة (وهى الأكبر) تتجاوز نحو ٦٥٪ من الشارع المسيحى ضمت أصواتها إلى التيار الوطنى الحر بقيادة ميشيل عون الذى يدعم موقف حزب الله. أما النسبة الأقل من الطائفة المسيحية؛ فكانت مع مواقف أحزاب وقوى مسيحية معارضة لحزب الله. وتتوزع بين كتلة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وكتلة قرنة شهوان وحزب الكتائب.

(ب) المسلمون

* **الشيعة**: الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى حزب الله، وآخرون ينتمون لحركة أمل، ومن ثم فغالبية الشيعة يؤيدون مواقف حزب الله. غير أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الشخصيات الشيعية المستقلة، وكذا العلمانية ذات الثقل وغير المتوافقة مع مواقف وتوجهات حزب الله كما سنرى فيما بعد.

* **السنة**: وينقسمون إلى فئتين، تراوحت بين مؤيد لموقف تيار المستقبل بزعامة النائب سعد الحريرى، وهو ضد نهج حزب الله، ويطالب بنزع سلاحه، وبين منتمٍ إلى الجماعة الإسلامية، وقد أخذت موقفًا مؤيدًا لحزب الله.

* **الدروز**: وقد انقسموا بين غالبية تؤيد رئيسهم وليد جنبلاط، الذى يتخذ موقفًا عدائيًا من سوريا وينتقد مواقف حزب الله بشدة، وفئة ثانية أقل عددًا وهى فئة الأمير طلال أرسلان، وهى الأقل شعبية.

ونظرًا لتعقد الخريطة الدينية الطائفية فى لبنان؛ فإنه يصعب التحديد على وجه الدقة حجم المؤيدين والمعارضين داخل كل فئة طائفية[١٢]. كما أنه ينبغى الانتباه إلى مؤشرات تؤكد الانقسام بصدد عدد من القضايا على أساس مذهبى؛ أى سنة/ شيعة، وهو ما سوف نتناوله فى المحور التالى.

ثالثًا: الجدل السنى/ الشيعى وآثاره على الانقسام المذهبى داخل وخارج لبنان

فى الوقت الذى احتدمت فيه المواجهات الحربية بين حزب الله والعدو الإسرائيلى، احتدمت مواجهات وحروب أخرى، دارت فى الندوات وعلى مواقع الإنترنت وصفحات الجرائد؛ وهى حرب الفتاوى المذهبية بين بعض الدعاة وأهل الفقه السنى، وذلك حول الموقف الفقهى من دعم ونصرة حزب الله (الشيعى). ويمكن تقسيم هذا الجدل إلى مرحلتين متتاليتين: الجدل أثناء الحرب، والجدل بعد الحرب.

١ـ الجدل أثناء الحرب

بدأ هذه المواجهات عدد من علماء الدين السعوديين، وتحديدًا «الشيخ عبد الله بن جبرين»، والشيخ «ناصر العمر»[١٣]. فالأول أصدر فتوى على موقعه على الإنترنت تحرم نصرة حزب الله الشيعى، جاء فيها: «نصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منهم، وأن يخذلوا من ينضم إليهم، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين، وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا ما يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطعن فيهم والمكر بهم».

أما الشيخ ناصر العمر[١٤] فقد ذهب إلى أن: «حزب الله لا يقاتل باسم المسلمين السنة فى فلسطين أو فى أى مكان آخر، لكنه أداة فى أيدى الحرس الثورى الإيرانى».

ورغم أن الشيخ عبد الله بن جبرين قد انتقد من روجوا فتواه على موقع الإنترنت، مؤكدًا أن فتواه ضد حزب الله هى فتوى قديمة ترجع إلى عام ٢٠٠٢، وأنها لم تكن تتعلق بحزب الله فقط، ولكن «بالرافضة» الذين «يكفرون أهل السنة والصحابة ويطعنون فى القرآن الكريم»، رغم ذلك فقد تفجر الكثير من الجدل والخلافات الفقهية/ المذهبية؛ حيث

استفزت هذه الفتاوى عدداً من علماء الدين/ السنة، فقاموا بالرد عليها بفتاوى ومواقف مضادة تدعو إلى دعم ونصرة حزب الله فى مقاومته لإسرائيل.

فالشيخ سلمان العودة[١٥]، ورغم أنه لا يُخفى الخلافات الجوهرية بين السنة والشيعة، إلا أنه رأى أن هذا ليس وقت الخلاف، ودعا إلى تأجيل الخلافات التاريخية والطائفية، وإلى توحيد الصف الإسلامى والعربى فى مواجهة إسرائيل. وانضم إليه فى هذا الموقف داعية آخر وهو الشيخ محسن العواجى، الذى دعا على موقعه على الإنترنت إلى «مناصرة المقاومة المسلحة لحزب الله فى لبنان بكل وسيلة مشروعة». أما المفتى رجب أبو مليح، فقد اعتبر أن الفتوى ضد حزب الله هى «إثارة للشبهات»، وأنها تستر وراءها «عجزاً بغيضاً»، وأنها «بمثابة ورقة التوت التى يستر كثير من الناس بها عورته بعد أن فضحته الأحداث».

فى هذا السياق يمكن القول بأن موقف الدعاة السعوديين قد توزع بين اتجاهين رئيسين: الأول يمثله عبد الله بن جبرين ـ رغم توضيحه لفتواه القديمة ـ والثانى يضم آخرين ذهبوا إلى الإقرار بالخلاف المذهبى، ولكن بدون تكفير لحزب الله، أو التخلى عنه فى قتاله ضد إسرائيل. هذا، وقد امتدت هذه المحاولات إلى مراكز إنتاج الفتوى الرئيسة فى العالم العربى، حيث اعتبر الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية أن حزب الله يدافع عن بلاده. وأيد هذه الفتوى عدد من الدعاة والمفكرين العرب والمصريين[١٦].

أما الدكتور يوسف القرضاوى رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين؛ فقد أكد أن المقاومة اللبنانية جهاد شرعى، وتمثل أشرف مقاومة على الأرض، مع شقيقتها فلسطين، وأن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية، وواجب على كل مسلم نصرة هذه المقاومة ضد العدوان الإسرائيلى. وأشاد فى حديثه بمواقف الشعوب العربية، منتقداً مواقف الحكام العرب المتقدين للمقاومة[١٧].

فى نفس الاتجاه، ذهبت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر إلى رفض الفتاوى التى رفضت نصرة حزب الله، وأصدر المرشد العام للجماعة بياناً ذهب فيه إلى ضرورة الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية، وأكد فيه أن «مناطق الالتقاء بين الفريقين أعظم بكثير من مواضع الاختلاف».

وفى نفس السياق ذهب راشد الغنوشى زعيم حزب النهضة الإسلامى التونسى المحظور إلى أن هذا «التعصب الأعمى فى الدين يعكس فزعاً تكفيرياً لا سند له من الإسلام، ويعد خروجاً على جمهور المسلمين، وإحياءً لمواريث التكفير والتعصب»[١٨].

٢ ـ جدل ما بعد الانتصار والمخاوف من تمدد الهلال الشيعى

يرى العديد من المحللين أن الفتاوى التى صدرت ضد حزب الله كان دافعها سياسى بحت، ولا تخلو من تنسيق مع الموقف السعودى السياسى الرسمى، وتهدف بالأساس إلى «تحجيم النفوذ الإيرانى فى الخليج وكل المنطقة، وأن يظل الإسلام الوهابى السعودى محتفظًا بنفوذه فى المنطقة العربية. وفى إطار التخوف الذى يستشعره أهل السنة من امتداد النفوذ الإيرانى (الشيعى)، ومن أن تقود هذه المرحلة إلى امتداد الهلال الشيعى من إيران والعراق وسوريا ولبنان إلى الدول المجاورة.

وبالطبع فقد توافق رأى هذا الفريق من حزب الله مع شكوك سعودية مصرية متزايدة حول مستقبل الدور الإيرانى فى المنطقة، عكسها تحذير ملك الأردن من خطورة تبلور هلال شيعى، وحديث الرئيس حسنى مبارك عن ولاء المجموعات الشيعية العربية لإيران قبل الولاء لدولها[١٩].

وعلى الرغم من نجاح الدعاة وأهل الفقه فى التخفيف من وطأة الخلافات المذهبية السنية/ الشيعية، أو تهميشها مؤقتًا، فقد برزت العديد من الملامح والمؤشرات ـ بعد انتصار حزب الله فى لبنان ـ والتى تؤكد على تلك الفجوات المذهبية، وتحذر من استغلال إحدى الطائفتين لها. فعلى سبيل المثال حذر الشيخ القرضاوى فى حوار له عقب انتهاء الحرب[٢٠] من محاولات اختراق الشيعة للسنة، واختراق السنة للشيعة، وطالب فى الوقت نفسه بالتقريب، ولكن بحيث لا يكون التقريب سببًا فى اختراق الطائفة السنية؛ لأن هذا سيؤدى إلى «نار تأكل الأخضر واليابس، ويجعل ما يحدث فى العراق بين السنة والشيعة نموذجًا لكل الدول». وركز على أن تحقيق التقريب المذهبى يتطلب أن يمتنع كل طرف من السنة أو الشيعة عن أن يبشر بمذهبه فى البلاد التى تتبنى المذهب الآخر.

وفى لبنان ذهب الشيخ محمد على الجوزى مفتى جبل لبنان (سنى) فى تعليقه على انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل (الشيعة) من حكومة فؤاد السنيورة، إلى اعتبار ما حدث «إهانة لا نقبلها، وصفعة لا نرتضيها على وجه فؤاد السنيورة رئيس الحكومة السنى»، وقال إنه يعتبرها «نوعًا من استكبار السلاح»[٢١].

وفى لبنان ـ وعلى مستوى آخر ـ قال على الأمين، مفتى صور وجبل عامل (شيعى) تعليقًا على استقالة وزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة إنه لا يوجد إجماع لدى الطائفة

الشيعية فى لبنان على تأييد المشروع السياسى الذى يتبناه حزب الله، وإن خروج الوزراء الممثلين لحزب الله وحركة أمل الشيعيين من الحكومة اللبنانية لا يعنى خروجًا للطائفة الشيعية من مشروع الدولة الواحدة، وقال: «إن التأييد الذى حصل عليه حزب الله ليس لمشروعه السياسى المطلق، وإنما لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية»، مؤكدًا أن «الشيعة فى لبنان يرفضون أن تُجر البلاد إلى حرب، أو أن يُجر الجمهور إلى رفض مشروع الدولة»(٢٢).

من ناحية أخرى أصدرت المرجعيات الروحية الإسلامية فى لبنان بيانًا مشتركًا بعد اجتماع شارك فيه مفتى لبنان، وزعامات الدروز، ونائب رئيس المجلس الشيعى الأعلى، رفضت فيه اللجوء إلى الشارع، وحذرت منه أشد تحذير، ودافعت عن منطق الدولة الواحدة وضرورات التفاهم والوفاق(٢٣).

لقد كان لصمود المقاومة اللبنانية ونجاحها أثر كبير فى قطع الطريق على اتساع الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة، وفى التجسير النسبى للفجوات المذهبية بين الفريقين، إلا أن هذه التداعيات لا يمكن أن تنفى التوتر الظاهر بين المذهبين فى المنطقة العربية، وأثر التخوف السنى من الدعم الإيرانى لحزب الله، وتنامى الدور الإيرانى الإقليمى فى المنطقة.

ولا يمكن إنكار أثر هذه الخلافات المذهبية على الجمهور وعلى اتجاهات الرأى العام والمواطنين فى منظمات العمل الأهلى والعمل العام، حتى إنه يمكن القول إن الخلافات المذهبية تلعب فى وضع لبنان الراهن ـ كما فى وضع العراق ـ دورًا فى التعبئة والتكتيل لا يقل أبدًا عن الدور الذى تلعبه التعبئة الطائفية.

ومن المفهوم أن التعبئة الطائفية والمذهبية تلعب دورًا مؤثرًا فى بناء نوع من الروابط الجماعية على أسس مختلفة لانتماء المواطنة، أو التوجهات الثقافية والفكرية والسياسية، وهى بالتالى لا تمثل عنصرًا إيجابيًا مواتيًا لتطور المجتمع المدنى العربى.

ويظهر هنا بوضوح دور الإستراتيجية الأمريكية فى توسيع وتعميق فكرة الهلال الشيعى بين الدول العربية، بعد نجاح تكتيكها المطبق فى العراق بخلق صراعات بديلة للصراع الرئيس داخل المناطق المحتلة؛ أى استبدال الصراع ضد الاحتلال وضد التدخل الخارجى بالصراعات ذات الطابع الطائفى أو المذهبى؛ ومن ثم استبدال الصراع العربى/ الإسرائيلى

أو الأمريكى/ العراقى بالصراع السنى/ الشيعى؛ ومن ثم فهى تقوم بلعب دور فى تشويه المجتمع المدنى باستدعاء الانقسامات الأولية، فتعمل على تفكيك أوصاله وروابطه بخلق صراعات بديلة على مستوى الانتماءات ذات الطابع الدينى أو العرقى أو المذهبى.

***

القسم الثانى
موقف المجتمع المدنى العربى من الحرب

أولاً: طبيعة المجتمع المدنى العربى

تفاوتت مواقف منظمات المجتمع المدنى العربى من الحرب الإسرائيلية على لبنان تبعًا لظروف مختلفة، وهذا أمر طبيعى باعتبار أن المجتمع المدنى ـ وبحكم تعريفه ـ لا يمثل بالضرورة كتلة متجانسة، تعكس نفس المصالح والتوجهات، فهو كما عرّفه جرامشى «فضاء لصراع المصالح»، ينطوى على العديد من التمايزات والاختلافات الشاسعة بين تكويناته. يضاف إلى ذلك تباين درجة تطور المجتمع المدنى بين الدول العربية، وتباينها أيضًا فى درجة قبول هذه الدول لوجود مؤسسات وتنظيمات وسيطة (أحزاب ـ نقابات ـ جمعيات)، فالمنطقة العربية تشهد نظمًا سياسية متنوعة من منظور التطور الديموقراطى فيها، تؤثر مباشرة فى فاعلية هذا المجتمع.

ويتصل هذا التباين والاختلاف ـ سواء فى التوجه أو فى فاعلية مواقف منظمات المجتمع المدنى ـ بمجموعة أخرى من المحددات تتعلق بدور الدولة ومستوى هيمنتها على المجتمع المدنى، ومجموعة من المحددات الخاصة بالمنظمات الأهلية على وجه التحديد، وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعة توجه المنظمات الأهلية، ومدى ارتباطها بأجندة جهات التمويل الغربية، والتى يركز معظمها على دعم توجهات تتصل بقضايا الإصلاح السياسى.

وقد كان واضحًا فى حالة الحرب الإسرائيلية على لبنان أن المنظمات الأكثر ارتباطًا بهذه الأجندة قد تراجعت وانسحبت عن اتخاذ مواقف ذات فاعلية وتأثير، أو اكتفت بإصدار بيانات استنكارية تنطوى على إدانات مزدوجة لكلا الفريقين.

وفى هذا الإطار يمكن التأكيد على عدد من السمات العامة لهذا المجتمع عشية العدوان الإسرائيلى، وهى:

- ضعف فاعلية هذه المؤسسات بحكم تحجيم دورها من قِبل الدولة، إما بالقمع أو التعقب الأمنى، أو بوضع القيود التنظيمية على حركتها.

- ضعف فاعلية العمل الجماعى والتشبيك على المستوى الإقليمى بين هذه المنظمات.

- الخلافات الطائفية/ المذهبية/ السياسية، وتعقدها، وأثر ذلك على اتخاذ مواقف واضحة ومحددة.

- تأثر بعض منظمات المجتمع المدنى العربى بحكم عدم تجانسها، وبحكم عدم تمثيلها لكتل متناغمة التكوين بأجندة الحكومات الرسمية، أو أجندة الحكومات الغربية.

- إحجام العديد من منظمات المجتمع المدنى العربى - خاصة المنظمات الحقوقية - فى عدد من الدول عن الانخراط فى أنشطة ذات طابع سياسى، والاكتفاء بالأنشطة ذات الطابع النخبوى الذى لا يتجاوز إصدار بيانات الإدانة والاستنكار، وفى هذا الصدد يرى البعض أنه «لا يجب أن ننسى فى دراستنا لظاهرة التأخر فى انتقال حركة الشارع العربى من قوة تعبير إلى قوة تأثير؛ دور السفارات ومصادر التمويل الغربية فى استدراج شرائح واسعة من المنظمات والأحزاب السياسية إلى أجندات أخرى تؤدى إلى غياب الرؤى والقضايا الكبرى عن برامجها وتحركاتها، وبخاصة حين تنجح تلك الجهات الغربية فى الإيحاء بإمكانية الفصل بين النضال ضد الاستبداد، والنضال ضد الاحتلال والتدخل الخارجى، فتسمح لهذا الاحتلال والتدخل الخارجى أن يتقدم، بذريعة «مواجهة الاستبداد»[٢٤].

ثانيًا: موقف الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى من الحرب

عمت مظاهر الغضب الشعبى على العدوان الإسرائيلى على لبنان أغلب البلدان العربية، واستحوذ الهجوم الإسرائيلى الوحشى، والانتصار الذى حققه حزب الله على

اهتمام الشعوب العربية وتعاطفها. وعبرت عبر أحزابها السياسية وجمعياتها ومنظماتها الأهلية ونقاباتها المهنية والعمالية عن احتجاجها وغضبها، وقد أخذت هذه التفاعلات عدة صور تمثلت فى:

١ ـ **المظاهرات والمسيرات الشعبية** التى خرجت فى معظم المدن العربية، فى سوريا والأردن وفلسطين والجزائر واليمن ومصر وتونس والكويت والبحرين والسعودية والعراق[٢٥]، مع الأخذ فى الاعتبار التباين فى حجم هذه التفاعلات وحدتها، ومدى استمراريتها من بلد لآخر، وأكدت هذه المظاهرات والمسيرات على عدد من المواقف منها:

* الاحتجاج على الهجوم الإسرائيلى على لبنان.
* رفض الموقف العربى المتخاذل تجاه دعم الدولة اللبنانية ونصرة المقاومة الوطنية.
* التنديد بالموقف الأمريكى المتواطئ مع العدو الصهيونى.
* أن الصمت العربى والدولى هو المسئول عن التمادى الإسرائيلى.

وفى هذا السياق طالبت هذه المسيرات بـ:

* الوقف الفورى للعدوان الإسرائيلى.
* مطالبة الدول العربية بالتدخل، وتسخير كافة الجهود والإمكانيات لوقف هذا العدوان.
* طرد السفيرين الإسرائيلى والأمريكى من الدول التى لديها تمثيل دبلوماسى متبادل معهما.
* قطع البترول عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل.
* السماح بفتح باب التطوع فى صفوف المقاومة ضد إسرائيل.

وقد شارك فى تنظيم هذه المسيرات والتظاهرات العديد من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الأهلية، وقد اختلفت صور تنظيمها من دولة لأخرى، ففى تونس التى شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن، ورغم التعقب البوليسى والاعتقالات، قادت التجمعات النقابية فى عدد من المدن التونسية هذه المسيرات السلمية، منها الاتحاد العام التونسى للشغل، الذى نظم مسيرة ضمت سبعة آلاف متظاهر، واتحاد

نقابات العمال، الذى حشد حوالى عشرة آلاف متظاهر فى وسط تونس، احتجاجًا على مجزرة قانا[٢٦].

أما فى المغرب؛ فقد تعاونت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مع العديد من منظمات المجتمع المدنى فى تنظيم أكثر من وقفة تضامنية طوال فترة الحرب للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى، وأعلن يوم ٣١ يوليو يومًا وطنيًا للتضامن مع الشعبين. هذا بالإضافة إلى تنظيم مسيرة شعبية كبيرة فى ٢٨ يوليو، ضمت العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية والجمعوية، للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى[٢٧].

وفى رسالة شكر وعرفان بالجميل، رُفعت صور هوجو شافيز رئيس دولة فنزويلا أثناء المظاهرات التى قامت فى الأراضى والجامعات الفلسطينية، وشهدت السفارات الفنزويلية فى عدد من العواصم العربية زيارات مكثفة من جانب الكثير من المثقفين العرب والسياسيين للإعراب عن تضامنهم مع قرار شافيز، ففى الجزائر ـ على سبيل المثال ـ توجه على بلحاج، كممثل للجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ المحظورة ـ إلى سفارة فنزويلا، حاملاً رسالة شكر وعرفان بالجميل، وفى الأردن أشاد رئيس مجلس شورى من حزب جبهة العمل الإسلامى بقرار دولة فنزويلا[٢٨].

٢ ـ **إصدار البيانات التضامنية**[٢٩]: أصدر العديد من الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان البيانات التضامنية والنداءات إلى الهيئات والمنظمات الدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة واللجان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وقد تمحورت هذه البيانات حول مضمونين:

الأول: بيانات إدانة العدوان الإسرائيلى الوحشى على لبنان، واستنكار المجازر التى نفذتها، ومخاطبة جميع الهيئات والمنظمات للتضامن بالضغط فى اتجاه وقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وتأكيد الدعم المطلق له، والدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وإدانة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين هذا العدوان.

الثانى: كان بمثابة دعوة لاتخاذ عدد من الخطوات العملية والقانونية مثل:

* تشكيل لجنة تحقيق دولية.

* إدانة جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل، والمطالبة بإلغاء عضويتها فى منظمة الأمم المتحدة.

* وقف الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية.

* دعوة الاتحاد الأوروبى لاتخاذ الخطوات اللازمة التى تضمن تفعيل بنود اتفاقات الشراكة مع دولة إسرائيل، والتى تتضمن اتخاذ إجراءات عقوبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان.

* عقد اجتماع طارئ للأجهزة المسئولة عن مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية.

* تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم الكيل بمكيالين.

يجدر الإشارة هنا ـ على سبيل المثال ـ إلى التقرير الذى أصدرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالأردن[٣٠]، والذى تم من خلاله مخاطبة منظمات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية والاتحاد الأوروبى، وقد أدانت فى هذه المذكرة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين جرائم الحرب الإسرائيلية، وعدم القيام بخطوات عملية من أجل حماية المدنيين الأبرياء.

٣ـ بعثات التحقيق الإقليمية والوفود الطبية والإنسانية

وهو ما تضمن:

* إرسال بعثة منظمات حقوق الإنسان العربية إلى لبنان، والتى ضمت ممثلى المجلس الوطنى للحريات بتونس، واللجنة العربية لحقوق الإنسان بفرنسا، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بمصر، وبدأت تحركها فى لبنان خلال الفترة من ٨ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، وأصدرت تقريرها عن الأحوال الصحية والبيئية فى المناطق المنكوبة، وآثار الحصار الذى فرضته إسرائيل على لبنان فى وصول الإمدادات الطبية والغذائية، والدور الحيوى الذى لعبته المؤسسات المدنية اللبنانية فى تخفيف تداعيات هذا العدوان[٣١].

* إعلان المبادرة الإنسانية الدولية لإغاثة الشعب اللبنانى «معكم»، والتى تبنتها فيوليت داغر رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان فى فرنسا، ودعت فيها مؤسسات المجتمع المدنى إلى المشاركة فى هذه المبادرة الهادفة إلى تنظيم رحلة إلى بيروت يشارك فيها شخصيات

عربية ودولية، لتوفير الدعم المعنوى للضحايا المدنيين، والوقوف على الأوضاع الحقيقية فى لبنان، وقد وقع على هذا البيان عشرات من ممثلى منظمات حقوق الإنسان العربية، والشبكات العربية للمنظمات الأهلية، وعديد من الشخصيات العامة فى عدد من الدول العربية[٣٢].

* وعلى جانب آخر، وفى إطار عدد من التحركات على المستوى الإقليمى طالب المؤتمر القومى العربى فى بيان أصدره فى بيروت الحكومات العربية التى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بقطع هذه العلاقات واستخدام سلاح النفط للضغط على الدول الفاعلة فى مجلس الأمن، لوقف العدوان على لبنان، وأكد البيان تأييده المطلق للمقاومة فى لبنان وفلسطين والعراق فى وجه المخطط الصهيونى للسيطرة على المنطقة[٣٣]. كما دعت لجنة المتابعة للتعبئة الشعبية العامة فى الوطن العربى إلى حشد طاقات كل المهندسين والمعماريين العرب للمساعدة فى إعادة إعمار لبنان، وسرعة تقديم مواد الإغاثة الإنسانية والمواد الغذائية والطبية للشعب العربى فى فلسطين ولبنان[٣٤].

* كما دعا بيان للمؤتمر القومى/ الإسلامى جميع القوى الوطنية فى لبنان والوطن العربى إلى التوقف عن المبادرات الكلامية، والاستعداد للرد على جولة مقبلة يعد لها الكيان الصهيونى لضرب إنجازات المقاومة فى لبنان[٣٥].

* بالإضافة إلى مؤتمر دعم ومقاومة صمود الشعب اللبنانى فى وجه عدوان تموز/ يوليو الإسرائيلى، الذى عُقد خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦، وجمع ممثلى أحزاب وقوى ونقابات وجمعيات، وكذلك شخصيات سياسية وفكرية وثقافية وإعلامية، من كافة القارات وكل بلدان العالم؛ لتوجيه تحية لصمود الشعب اللبنانى ومقاومته فى وجه العدوان الإسرائيلى. شارك فى هذا المؤتمر أحزاب ومنظمات غير حكومية من مختلف الدول العربية، وقد انتهى المؤتمر إلى توصيات أبرزها: الدعوة إلى محاكمة قيادات الحكومة الإسرائيلية كمجرمى حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما أوصى المؤتمر بعقد محاكمات شعبية فى العواصم العربية والعالمية المختلفة لقادة إسرائيل على جرائم الحرب التى ارتكبوها، وعلى الأخص استخدام القنابل العنقودية، واستهداف المدنيين، وتدمير البنية الأساسية للخدمات من جسور ومحطات مياه وكهرباء ومرافق النقل كالمطارات والموانئ، كذلك دعا المؤتمر إلى تكوين مرصد إعلامى يقدم للرأى العام الغربى على وجه

الخصوص المعلومات الصحيحة عن خطط أو مشروعات التوسع الإسرائيلى، ويشارك فى تحرير المرصد صحفيون ومحررون أوروبيون وآسيويون وإفريقيون مع المحررين العرب. وكان من أبرز توصيات المؤتمر أيضًا اعتبار يوم ٨ يوليو (يوم بداية العدوان على لبنان) من كل عام يومًا للتضامن العالمى مع المقاومة اللبنانية والنضال الشعبى اللبنانى، ويومًا للغضب ضد السياسات العدوانية لإسرائيل.

ثالثًا: تقييم تفاعلات المجتمع المدنى العربى

فى إطار هذا الاستعراض السريع للعديد من تفاعلات المجتمع المدنى العربى إزاء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى إطار ما تناولناه فى جزء سابق حول طبيعة المجتمع المدنى العربى وسماته والمحددات الداخلية والخارجية التى تلعب دورًا لا يستهان به فى تحديد أدواره ووظائفه وأنشطته، اختلف موقف المفكرين السياسيين إزاء تقييم أثر هذه التفاعلات تجاه تلك الحرب، وبالتحديد حول درجة تأثيرها على دوائر صنع القرار العربية، فعلى حين يرى د. أحمد يوسف أحمد أن هذه التفاعلات تعانى من «ضعف شديد فى الفعالية، والقدرة على التأثير، على الرغم من نجاحها فى إحراج الحكومات العربية، وفى عبور الحواجز الطائفية، وأن هذا المجتمع ما زال يمر بمرحلة المخاض، ناهيك عن فقدانه الوحدة أو حتى التنسيق على الصعيد العربى الشامل»؛ «حيث اتخذت الجماهير العربية ومنظمات المجتمع المدنى فى معظمها شكل «الرأى العام المساند» للمقاومة احترامًا وتقديرًا وإعجابًا، وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على دوائر صنع القرار فى أنظمة الحكم العربية، بما يدفعها إلى تغيير حقيقى فى سلوكها»[٣٦].

وفى المقابل يحتفى د. معن بشور بهذه التحركات الشعبية، ويرى أنها لم تكن عديمة الأثر، بل يجب إعطاء وزن أكبر لنجاحها فى أمرين، **الأول**: دفع الحكومات العربية إلى التراجع عن بعض مواقفها بين الأيام الأولى للحرب والأيام الأخيرة لها، وبالتحديد بين مؤتمرى وزراء الخارجية العرب فى القاهرة فى ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، وفى بيروت فى ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. **والثانى**: المساهمة الكبيرة فى ردم فجوات خطيرة ساهم فيها الإعلام

العربى الرسمى والأمريكى وسعى إلى تعميقها، وهى فجوة إثارة الخلافات المذهبية بين فريق السنة والشيعة واحتضان ردود الأفعال الشعبية العربية والإسلامية لصمود حزب الله[٣٧].

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحرك منظمات مدنية عربية لمساندة المقاومة اللبنانية، فقد كشفت الحرب عن جوانب نقص فى أداء هذه المنظمات، من حيث قدرتها على بناء الشبكات فى المجالات النوعية المرتبطة بآثار الدمار الإسرائيلى أو تكوين الائتلافات الدولية، أو فى تفعيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بجرائم الحرب؛ الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء عدد من العوامل منها: إعلان حزب الله من ناحية عن قيامه بتعمير ما دمرته الحرب بجهوده الذاتية، أو بتمويل إيرانى فيما تذكره مصادر أخرى، وكذلك الانتقادات التى وجهها زعيم حزب الله من ناحية ثانية إلى مواقف بعض الدول العربية التى قدمت إمدادات غذائية ودوائية دون أن تتخذ المواقف الحازمة من العدوان الإسرائيلى، يضاف إلى ذلك من ناحية ثالثة طبيعة التكافؤ العسكرى فى المعركة التى خاضها حزب الله، والانتصارات التى حققها على آلة الحرب الإسرائيلية، على عكس ما يدور فى فلسطين؛ حيث يتعرض الشعب الفلسطينى لحصار التجويع والخنق والتدمير والقتل فى معركة غير متكافئة. بينما قدمت وكالات الأنباء صوراً كثيرة لصواريخ حزب الله وهى تدك المستوطنات الإسرائيلية، أو لسيارات الإسعاف الإسرائيلية المحملة بالقتلى والجرحى فى ميدان المعركة. أضف إلى ذلك أن الحرب الإسرائيلية اللبنانية لم تستغرق أكثر من ثلاثة وثلاثين يومًا، بينما لم يتوقف يومًا مخطط حصار الشعب الفلسطينى، وأخيراً فإن الحرب التى خاضها حزب الله بدأت بمعركة هجومية من جانبه، اقتحم فيها مقاتلوه موقعًا عسكريًا إسرائيليًا داخل أراضى فلسطين المحتلة، وأسروا جنديين، وقتلوا ثمانية، وجرحوا قرابة ثمانية عشر جنديا إسرائيليا.

وعمومًا يمكن القول فيما يخص مدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى فى تحركاتها إزاء هذه الحرب أن المنطقة العربية كلما شهدت أحداثًا كبرى، وعلى الأخص ذات طابع قومى

ـ مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، أو الاحتلال الأمريكى للعراق ـ فإن المجال السياسى يتقدم ويكون أكثر فاعلية من الأنشطة المتعلقة بالمنظمات ذات الطابع الحقوقى.

وفى هذا الإطار تنشأ وتنشط أشكال ائتلافية انتقالية من خارج المؤسسات الرسمية، كلجان دعم الانتفاضة الفلسطينية، أو المقاومة اللبنانية، أو العراقية، وتصبح هذه الأشكال أكثر تعبيراً وأكثر مباشرة فى علاقتها بحركة الجماهير فى الشارع، وأكثر اتصالاً بالحركات والأشكال العفوية، كما يبرز فى هذا السياق دور الأحزاب السياسية أكثر من دور المنظمات الحقوقية، التى قد ترتبط فعاليتها بقضايا أخرى مثل البيئة والسكان والصحة واللاجئين.

***

الهوامش :

١ ـ جريدة الحياة، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢ ـ المرجع السابق ذكره.
٣ ـ أحمد يوسف أحمد، التداعيات العربية، فى: د. أحمد يوسف وآخرون: «الحرب الإسرائيلية على لبنان»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٧٨ ، ملف فى مجلة المستقبل العربى العدد ٣٣٢ ، تشرين الأول أكتوبر ١٠/ ٢٠٠٦ السنة ٢٩ .
٤ ـ خليل العنانى، «النظام العربى من البنيوية إلى التفكيك، قراءة فى انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان»، مجلة شئون عربية، العدد (١٢٧) لعام ٢٠٠٦، القاهرة: جامعة الدول العربية.
٥ ـ محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربى مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٦ ـ خليل العنانى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
٧ ـ انظر: معن بشور، « التداعيات على لبنان»، فى: أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١ ـ ٨٣ .
٨ ـ إبراهيم غالى، «الداخل اللبنانى بعد الحرب: مجال الدولة والطائفة»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٦)، أكتوبر ٢٠٠٦، القاهرة، جريدة الأهرام.
٩ ـ معن بشور، مرجع سبق ذكره.
١٠ ـ المرجع السابق ذكره.
١١ ـ زياد الحافظ، التداعيات على لبنان، فى: أحمد يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩ ـ ١٠٢ .
١٢ ـ إبراهيم غالى، مرجع سبق ذكره.
١٣ ـ انظر بخصوص الجدل السنى/ الشيعى:
ـ نبيل عبد الفتاح، «حرب الفتاوى حول مقاومة حزب الله»، ملف الأهرام الإستراتيجى، (العدد ١٤١)، سبتمبر ٢٠٠٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام.
ـ موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net/arabic/news27/7/2006 .
ـ موقع البوابة اليمنية www.newsyemen.net ٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .
ـ موقع CNN باللغة العربية:
ـ http://arabic.cnn.com/2006/lebanon/8/2/fatwa.hezbullah/index .
١٤ ـ داعية إسلامى، هو المشرف على موقع «المسلم نت».
١٥ ـ داعية إسلامى سعودى، ومشرف على موقع «الإسلام اليوم»، انظر: www.islamonline.Op.Cit.
١٦ ـ على سبيل المثال: د. محمد إمام، رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة الأزهر. والشيخ جمال قطب، رئيس لجنة الفتوى بنفس الجامعة. والشيخ عمر أديب وكيل الجامعة، والدكتور محمد رأفت عثمان عضو مجمع فقهاء الشريعة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية، انظر المرجع السابق ذكره.
١٧ ـ جريدة الوفد، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٨ ـ نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.
١٩ ـ انظر فى هذا الصدد:
- www.islamonline,26/7/2006. Op. Cit .
- www.alarabia.net/articles .

٢٠ ـ حوار مع الدكتور يوسف القرضاوى، ندوة عُقدت بنقابة الصحفيين فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦، انظر: www.islamonline.1/9/2006

٢١ ـ جريدة الأخبار اللبنانية، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٢ ـ جريدة الدستور الأردنية، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٣ ـ جريدة النهار اللبنانية، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٤ ـ انظر: د. معن بشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

٢٥ ـ انظر موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان http://www.hrinfo.net

٢٦ ـ http://www.albadil.org/article

وانظر أيضًا: http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools

٢٧ ـ http://www.attajdid.ma/25/8/2006.6/11/2006 ، انظر أيضًا: موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٢٨ ـ يسرى غرباوى، «سحب السفير الفنزويلى من إسرائيل»، ملف **الأهرام الإستراتيجى**، العدد ١٤١، مرجع سبق ذكره.

٢٩ ـ موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٣٠ ـ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، إسرائيل ليست فوق القانون، وتتحمل مسئولية جرائم الحرب والمجازر، بيان صحفى فى ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦، www.arabhra.org

31 - www.achr.nu

٣٢ ـ انظر: اللجنة العربية لحقوق الإنسان على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان www.hrinfo.org

٣٣ ـ جريدة النهار اللبنانية، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ تضم هذه اللجنة اتحادات المحامين والصحفيين والكتاب والصيادلة والمهندسين والمعلمين والفنانين العرب، بالإضافة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، واتحاد الغرف التجارية المصرية، واتحاد الفلاحين والزراعيين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، ولجنة مناصرة الشعبين الفلسطينى والعراقى، والمؤتمر القومى العربى، وملتقى الحوار الثورى الديموقراطى، والمؤتمر القومى الإسلامى. جريدة الرياض السعودية، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٣٥ ـ بيان المجلس القومى الإسلامى، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦، فى مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٦ ـ أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

٣٧ ـ انظر تعقيب د. معن بشور على ورقة د. أحمد يوسف، المرجع السابق ذكره، ص ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

* * *

١٩ ـ المجتمع المدنى العالمى(*)

د. هبة رءوف عزت(**)

السبب الرئيس لتشجيعى على القيام ببحث عن المجتمع المدنى العالمى هو أن هناك مشروعًا الآن داخل مركز البحوث والدراسات السياسية عن دور المجتمعات المدنية العالمية وسيرى النور قريبًا.

مفهوم المجتمع المدنى العالمى ـ الفاعلون..

إن هذا المجتمع المدنى العالمى لا يأخذ شكلا مؤسسيًا، مما يؤدى إلى الصعوبة فى الرصد والتحليل، وهناك أيضًا المظاهرات التى ظهرت على المشهد العالمى فى الهند وكندا، وذلك يثير علامات استفهام حول هذه المظاهرات؛ لأن جزءًا من مظاهر المجتمع المدنى أيضًا مظاهرات المحجبات فى الدول الغربية مثل كندا، وذلك دليل على عقيدة داخل المجتمعات المدنية الغربية.

هناك مواقع على الإنترنت استطاعت رصد حجم المساعدات إلى اللبنانيين أيضًا أثناء الحرب، هناك جبهات ومنظمات حقوقية كان لها دور فى هذه الحرب، هناك العديد من المنظمات مثل Human Rights التى تابعت الحرب يومًا بيوم وأعطت وصفًا تفصيليًا للحرب وكان لها دور بارز فى تغطية الحرب.

هناك العديد من الأفراد ذوى النشاط، سواء كانت نشاطات سياسية أو دينية. وهناك العديد من المنظمات المدنية العالمية التى تابعت الانهيارات فى البنية التحتية، وأثر ذلك على

(*) نص مفرَّغ.

(**) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الوضع الإنسانى بعد ذلك. وهناك مكاتب إقليمية للعديد من منظمات المجتمع المدنى استطاعت بشكل كبير فى لبنان أن ترصد الحرب وتداعياتها. بالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من الأفراد والجبهات للرصد والتوثيق لكل ما يتعلق بالحرب، مثل تسجيل المذابح ورصدها وصورها، والأكثر بشاعة كانت على المواقع الفرعية للأخبار، منظمة السلام الأخضر فى نقلها للدعم اعتمدت على الطائفة، أما مشكلة منظمات المجتمع المدنى العالمى فى لبنان فكانت فى وصول الدعم سواء مواد إغاثة أو تغذية إلى طوائف دون أخرى، فهناك طوائف استطاعت بشكل أو بآخر أن تحصل على الدعم، وطوائف لم تستطع الحصول على قرص أسبرين واحد.

المشهد اللبنانى بالغ التعقيد لإمكانية توصيل الدعم وهو يختلف عن الأفغانى؛ لأن من يحمل السلاح فى أفغانستان يصنف إرهابيًا، بينما لبنان هناك طرف مسلح، أما عن موقف المجتمع المدنى العالمى بعد الحرب على لبنان التى لم تتجاوز ثلاثة وثلاثين يومًا فتمثل فى الحيلولة دون نزع سلاح المقاومة؛ لأن المجتمع المدنى العالمى بطبيعته مع السلام.

الضلع الثانى فى موقف المجتمع المدنى العالمى هو الدعم الشعبى العالمى واستمراره بمختلف الأشكال، وخصوصًا بعد انتهاء الحرب، وهناك بعض المنظمات المدنية العالمية تنعزل عن الدولة بعد الحرب وتعلل وقف مساعدتها بانتهاء الأزمة، مع أنه فى الحقيقة يكون هناك انهيار فى البنية التحتية.

تسعى منظمات المجتمع المدنى العالمى الآن إلى الإشراف على ملفات عالمية مثل قضايا التعذيب العالمية. هناك إمكانية لمساهمة المجتمع المدنى العالمى فى إعادة البناء فى الدول التى تمر بالأزمات. ولا شك أن مظاهر التحول الديموقراطى ـ وخاصة بعد انتهاء الحرب ـ تعتبر من أهم الأمور التى سيركز عليها المجتمع المدنى العالمى.

* * *

• التعقيب

أ. أمين إسكندر(*)

أولاً: أريد أن أتوجه بالشكر إلى د. عبد المنعم المشاط، مدير مركز الدراسات السياسية على هذا المجهود العظيم، وكان لى الشرف فى الانضمام إلى هذه الجلسة. فى البداية أريد أن أشكر الباحثين الذين قدموا أوراق بحثهم لأنها قيمة جدًا، ولكن لى بعض المداخلات على هذه الأوراق البحثية.

من حيث البحث الخاص باستطلاع الرأى العام أريد أن أعرف على أى أساس تم تحديد موقف الآخر من هذه الحرب، وكيف تم تحديد أن ٨٠٪من الأفراد يرفضون الحرب؟ هل على أساس أنه صراع عادى له عوامل وجذور؟ لم يحدد البحث العلاقة بين مصر ولبنان؛ هل هى علاقة عروبة أم علاقة تعاطف؟ نريد أن نعرف كيف تأثر الاقتصاد المصرى بهذه الحرب.

أيضًا هناك رؤية معينة لا بد وأن نوضحها، وعلى أساس هذه الرؤية يمكن فهم أسباب الحرب الرئيسة، وهذه الرؤية هى رؤية العالم الخارجى لهذه الحرب. أيضًا هناك نقطة جديرة بالتأمل؛ ألا وهى ضعف دور الدولة اللبنانية، فعندما يضعف دور الدولة يكون دور منظمات المجتمع المدنى والأحزاب قويًا؛ فدور حزب الله قوى؛ لأنه ليس هناك دور للدولة، وبالتالى يقوم حزب الله بدور الدولة.

لقد أثارت د. هبة رءوف سؤالاً هامًا، وهى دكتورة مشهود لها بالكفاءة، وفى إحدى الندوات فى نقابة الصحفيين طرحت هذا السؤال وهو: هل من الممكن اعتبار حزب الله منظمة مجتمع مدنى؟ ونحن نعلم جيدًا أن حزب الله له سلاح خاص به، وهو حزب سياسى قد استطاع أن يقف فى وجه العدوان، وهناك منظمات مجتمع مدنى تواكب

(*) أحد قيادات ومؤسسى حزب الكرامة.

العصر الصناعى الحديث هى وليدة اللحظة . . وهذه المنظمات التى تلقى دعمًا من الخارج سواء كان أوروبيًا أو أمريكيًا موقفها من الحرب كان أقرب إلى الوسطية ؛ حيث حزب الله كان مسئولاً أيضًا عن الحرب لأنه قام بخطف جنديين إسرائيليين ، ولكن بعض المنظمات لم تنظر إلى هذا الكيان الصهيونى الذى يشبه النصل الحاد للخنجر فى قلب الوطن العربى .

أما منظمات المجتمع المدنى النابعة من زاويتنا الحضارية ؛ فهى التى تتابع الحدث وتنتقل إلى موقع الحادث . . وأنا عند الأزمة اللبنانية ذهبت مع وفد من حزب الكرامة إلى لبنان ، وقدمنا الدعم إلى اللبنانيين ، وبعد ذلك ذهب الوفد الرسمى المصرى إلى لبنان للدعم بزعامة جمال مبارك .

ونريد أن نوضح أيضًا أن ما يحدث فى لبنان الآن القصد منه إلحاق هزيمة سياسية بلبنان بعد النصر العسكرى الذى حققه حزب الله ، عن طريق النزاع الطائفى . . ولعل من النتائج المبهرة للحرب هى شعور إسرائيل بأنها أصبحت كيانًا مهددًا بعد حرب استمرت ٣٣ يومًا . إن إسرائيل بكل ما تمتلكه من ترسانة نووية ودولة متقدمة تمت هزيمتها على يد منظمة أو حزب مثل حزب الله ، ولم تهزم من دولة كبيرة مثل مصر .

أيضًا نريد أن نضيف أن سبب قلة المظاهرات فى مصر ؛ هو أن الفكر فى أزمة ، والوعى أيضًا فى أزمة ، والنقابات والأحزاب والقوى السياسية فى أزمة . . أيضًا النخب فى أزمة ؛ والدليل على ذلك أن جريدة معاريف الإسرائيلية قد نشرت خبرًا يقول إن وزير الدفاع الإسرائيلى السابق بنيامين بن إليعازر هو عراقى من أصل كردى ، ومن الممكن أن يتولى حكم العراق .

ونريد أن نوضح أيضًا أن ٩٥٪ من الشعب اللبنانى يفهم السياسة ، بينما فى مصر تم تدمير الفكر بسبب سياسة الخصخصة وتدمير الطبقة الوسطى تدميرًا كاملاً ؛ فنلاحظ أن المظاهرات تحدث فى مصر لأسباب قومية عربية ؛ مثل المظاهرات بسبب انتفاضة الأقصى ، وما يحدث فى العراق ، وليس هناك مظاهرة لارتفاع سعر رغيف العيش ، فعندما حدثت انتفاضة الأقصى كان مجمع التحرير فى مصر يكاد يكون مغلقًا من كثرة عدد الأفراد فى المظاهرة التى كانت متجهة إلى السفارة الأمريكية ؛ فالطلبة هربوا من المدارس للمشاركة فى المظاهرات التى تندد بإسرائيل .

وقد تراجع الدور الإقليمى لمصر لدرجة أن قطر دورها أصبح أهم من مصر لدرجة أن بعض المثقفين يقولون لنا «قلبى معكم» .

obeikan.com

المحور السابع

الآثار الداخلية للحرب

٢٠ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى ..... أ. أمجد أحمد جبريل

٢١ ـ أثر الحرب على الداخل اللبنانى: الأزمة وأبعادها الإقليمية والدولية ..... د. رضوان السيد

• التعقيب .....د. حسن نافعة ـ د. ناهد عز الدين

obeikan.com

obeikan.com

٢٠ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى

أ. أمجد أحمد جبريل(*)

الهزائم الكبيرة غالبًا ما يكون لها تأثير إيجابى؛ لأنها تقود المجتمع إلى ممارسة النقد الذاتى، وإلى التمعن فى أوضاعه، وتجعله أشدَّ وطنية واستعدادًا للتضحيات. أما الانتصارات فلها تأثير عكسى؛ حيث تقود فى الغالب إلى التلذذ بالأوهام وإلى الكبرياء المفرطة؛ لذلك فإن الانتصارات الكبيرة خطر يصعُب على الشعب تذليله أكثر مما يصعُب عليه تذليل الهزائم.

ناحوم جولدمان(١)

مقدمة

فى ١٥/ ١١/ ٢٠٠٦ قتلَ صاروخ فلسطينى من طراز «قسّام» إسرائيليةً فى مدينة سديروت جنوب إسرائيل، كما أصاب اثنين آخرين بجروح خطيرة. وقد وقفت حكومة إيهود أولمرت عاجزة عن فعل أى شىء سوى الإقرار بأن الجيش الإسرائيلى لا يملك «حلا سحريًا» لوقف سقوط قذائف القسام؛ لأن الحرب على القسام ليست من الحروب التى يمكن فيها توجيه ضربة عسكرية قاضية «ونقول انتهينا»(٢).

وبرغم أن طيران العدو الإسرائيلى قد شنَّ خمس غارات جوية بعد ساعات قليلة على قطاع غزة، إلا أن المقاومة الفلسطينية عادت لإطلاق صاروخين آخرين فى اليوم التالى مباشرة(٣).

(*) باحث فى العلوم السياسية.

وعلى حين كان العجز هو حيلة الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال؛ بادر الملياردير الإسرائيلى ـ الروسى الأصل ـ أركادى غايدماك إلى تأجير حافلات لنقل أكثر من ألف شخص من سكان سديروت إلى الراحة والاستجمام فى فنادق إيلات. وكان إبان الحرب على لبنان قد فعل الشىء نفسه؛ حيث استقدم آلاف الإسرائيليين من البلدات الشمالية التى كانت تتعرض للقصف الصاروخى إلى جنوب إسرائيل، وكل ذلك من ماله الخاص[٤].

ثمة أربعة أمور تلفت الانتباه فيما تقدم، وهى تكاد تلخص حالة الدولة والمجتمع فى إسرائيل بعد العدوان الأخير على لبنان (١٢/ ٧ ـ ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦)؛ **الأمر الأول**: عجز واضطراب حكومة أولمرت وعدم جدوى لجوئها المتكرر لاستخدام القوة العسكرية لإنهاء نشاط المقاومة الشعبية العربية الذى تقوده الآن حركتان إسلاميتان هما حزب الله وحماس.

الأمر الثانى: هو ظهور وظيفة إستراتيجية جديدة لسلاح الصواريخ بحيث لا يكون بمقدور القوات الجوية الصهيونية إيقافه، وتضطر إسرائيل عندها لخوض معركة برية إذا كان الهدف هو إزالة خطر الصواريخ؛ مما يؤدى لاستنزاف القوات البرية فى حرب عصابات لم تألفها أو تستعد لها[٥].

أما **الأمر الثالث**: فيخص النفوذ المتصاعد لقطاع اليهود الروس الذى يتحرك بفاعلية محافظًا على سمات خاصة تميزه عن فئات الدولة الأخرى من الإشكناز والسفارديم والفلاشا والعرب. وربما يكون تعيينُ أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» فى منصب وزير الشئون الإستراتيجية مؤشرًا إضافيًا على تنامى نفوذ قطاع اليهود الروس وبروز قياداته من أمثال ناتان شارانسكى وأركادى غايد ماك[٦].

يحدث هذا كله فيما يشهد المجتمع الإسرائيلى منذ اندلاع انتفاضة الأقصى على الأقل تغيرات كبيرة؛ حيث تعتريه ـ وهذا هو **الأمر الرابع**: حالة من الانحلال السياسى الأخلاقى تتجلى فى عدة مظاهر: تزايد التوجه نحو اللذّة فى المجتمع، وتفشى النزعة الاستهلاكية وتقليد أسلوب الحياة الأمريكى، وارتفاع نسب العنف والجريمة والطلاق، إضافة إلى سيادة دوافع انتهازية لدى النخب السياسية/ البرلمانية الباحثة عن المال والنفوذ حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الدولة، بالتوازى مع انتشار الانغلاق الوطنى الذى يأخذ بتلابيب المجتمع إلى ترسيخ نظام فصل عنصرى «أبارتهيد».

من المهم فى سياق استعراض أوضاع الداخل الإسرائيلى بعد العدوان الأخير على لبنان الإشارةُ إلى عدة ملاحظات منهجية لا يستقيم التحليل بدون التمعن فى مغزاها ودلالاتها:

أولها: إن هذا الجهد البحثى لا يتجاوز القراءة الأولية التى تحاول استكشاف موضوعها، ولا تدعى مطلقًا الإحاطة بكل جزئياته وتفاصيله، لا سيما أن الظاهرة محل البحث ما زالت قيد التطور؛ مما يحجب إمكانية وصف جميع جوانبها، وكما يقولون فإن «المعاصرة حجاب».

وثانيها: إن هذه الحرب التى امتدت ثلاثة وثلاثين يومًا كاملة لم تكن حدثًا عسكريًا وسياسيًا عاديًا، وإنما عبّرت عن لحظة فاصلة بحيث يمكن الحديث عما قبل العدوان على لبنان وما بعده؛ ومن ثمَّ يجوز إدراجه (أى العدوان) ضمن الأحداث الكبرى فى مسار الصراع العربى/ الإسرائيلى؛ مثل عدوان ١٩٦٧، وحرب أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣، وغزو لبنان ١٩٨٢، والانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧، ثم انتفاضة الأقصى.

ويبقى تقسيم مسار هذا الصراع الممتد إلى مراحل ذات بداية أو نهاية محددة أمرًا اجتهاديًا. ولكن أيًا كان من يقوم بهذا التقسيم فليس بوسعه أن يتجاهل أهمية هذا الحدث بعينه، الذى سمَّاه البعض بحق «الحرب العربية/ الإسرائيلية السادسة»[٧]. ويرجع ذلك إلى: حساسية التوقيت الذى اندلعت فيه الحرب، وطبيعة التكتيكات والإستراتيجيات العسكرية التى استخدمها طرفا الحرب المباشرين، وحجم التداخل بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية فى هذه الحرب.

ثالثها: ليس من المبالغة القول إن كثيرًا من تداعيات تلك الحرب لم تنجلِ بعد، فمن شأن الحروب دائمًا أن تعيد تشكيل الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى للأمم والشعوب لعشرات السنوات، ولا يجب أن يستغرب المرء توالى صدور العديد من المؤلفات عن حروب مرَّ عليها نصف قرن أو يزيد فى قراءات جديدة لأحداثها ونتائجها وآثارها على موازين القوى الإقليمية والدولية[٨]. وهذا تنبيه على ضرورة مراجعة تداعيات حرب لبنان مرة بعد مرة، بعدما تمرُّ السنوات وتنكشف وثائق الحرب.

ورابعها: إن من الضرورى تحرى الدقة البالغة فى مسألة المصطلحات المستخدمة لوصف نتائج الحرب، ويجب على الدراسات العلمية التى تتصدى لمثل هذا الموضوع العناية بمعايير الحكم على الأشياء وتدقيق المصطلحات. وبالرغم من ذلك يمكن القول إن

الجدل الداخلى فى إسرائيل بعد الحرب يؤكد فشلها فى تحقيق أهدافها حتى بعد أن تمَّ تقليص تلك الأهداف؛ من كسر قوة حزب الله وتفكيكه ونزع سلاحه، إلى الاكتفاء بإضعافه وإبعاده إلى ما وراء نهر الليطانى. وبعدما تبيّن أن كسر قوة الحزب أمر غير ممكن التحقيق لجأ البعض إلى بلورة غطاء سياسى جديد للحملة العسكرية؛ ألا وهو تنفيذ القرار ١٥٥٩[٩].

لكن من باب الأخذ بالأحوط يجب وضع الحرب فى سياق مقارن - خصوصًا بمقارنتها بحرب أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ - مع مراقبة السلوك اللاحق للطرفين العربى/ الإسرائيلى، فمن الممكن أن يُعدِّل الطرف المهزوم سلوكه، ويعيد ترتيب أوراقه وأوضاعه للالتفاف على النتائج العسكرية المباشرة للحرب؛ وهو أمر يتوقف على قدرات الطرفين فى إدارة الموقف بعد توقف القتال. بيد أن ذلك لا يمنع من الادعاء أن جميع المغامرات العسكرية التى ستخوضها إسرائيل مستقبلاً ستكلفها خسائر متصاعدة بفضل تحسّن أداء المقاومة العربية وقدراتها. وبعبارة أخرى فإن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ كانت النزهة الأولى والأخيرة لإسرائيل. ومن متابعة الخط البيانى للصراع المسلح بينها وبين العرب يمكن ملاحظة أن مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ تختلف عن كل ما سبقها من مراحل؛ حيث ترتد إسرائيل بالتدريج إلى حجمها الطبيعى، وتنكفئ إلى الداخل بدلاً من التوسع خارج فلسطين التاريخية، ويصبح أمنها أكثر عرضة للتهديد، خصوصًا فى عمقها الإستراتيجى[١٠].

وخامسها: هناك أهمية خاصة لتزايد الخسائر البشرية الإسرائيلية مع تطور نوعية المواجهات العربية/ الإسرائيلية؛ فعلى حين لم يزد حجم الخسائر الإسرائيلية فى الأرواح فى جميع الحروب التى خاضتها ضد العرب منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ عن ستة آلاف فقط، فإن التقديرات الفرنسية والأمريكية لخسائر إسرائيل فى حرب أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية تصل إلى عشرة آلاف قتيل. أما تقدير وكالة رويترز فيشير إلى ثمانية آلاف، لكن التقدير الإسرائيلى المعلن هو ٧٥٩ فردًا[١١].

ومهما يكن من أمر، وحتى لو أخذنا بأقل هذه الأرقام؛ فيجب أن لا نغفل عن القيمة الإستراتيجية للعنصر البشرى أو العامل الديموغرافى فى الصراع العربى/ الإسرائيلى؛ فخسارة شخص واحد بالنسبة لإسرائيل تعنى الكثير، ناهيك عن أن يكون عسكريًا مدربًا. وربما يفسِّر ذلك سبب احتفاء الدولة بقدوم بضعة مئات من المهاجرين من أصول مشكوك

فى يهوديتها من الهند أو أمريكا اللاتينية، حتى إن أعلى مسئول فى الدولة لا يتردد فى المشاركة فى احتفالات استقبال المهاجرين الجدد.

ومن الواضح أن حسم الصراع العربى/ الإسرائيلى يرتبط بالعنصر البشرى ونوعيته وتأهيله واستعداده، وهو عنصر يؤثر على المكونات الأخرى للصراع مثل الأرض والهويَّة. نقول هذا حتى لا يستخفَّ أحد بمقتل مستوطن أو جندى على يد مقاومة شعبية تعلن استهدافهما لأنهما يمارسان فعل «الاحتلال وقهر الآخرين». وهذا يؤكد أن سقوط قرابة ٢٠ قتيلاً و١٢٠ جريحًا من الجنود والضباط الإسرائيليين، وتدمير ٣٩ دبابة وجرافة إسرائيلية فى يوم واحد (وهو اليوم الثانى والثلاثين من العدوان ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ أثناء أكبر محاولة إنزال إسرائيلية بعد حرب أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣) هو حدث يتجاوز دلالته الرقمية إلى دلالات أخرى أكثر عمقًا[١٢].

وسادسها: ربما يصعب إدراك أو فهم مجمل التداعيات على الداخل الإسرائيلى نتيجة للعدوان الأخير على لبنان بدون استحضار **المعنى التراكمى** لهذه التداعيات، وضمه إلى ما سبقها من نتائج وتأثيرات، خصوصًا فى صراع إسرائيل مع الشعب الفلسطينى وقواه المقاومة على مدى انتفاضتى ١٩٨٧ و٢٠٠٠؛ مما يعنى أن الحرب على لبنان تكشف عن تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية موجودة بالفعل فى إسرائيل، لكن هذه الحرب أظهرتها بشكل أوضح للعيان بفعل كفاءة مؤسسة حزب الله ـ قيادةً وعناصر ـ فى إدارة الصراع مع إسرائيل، وتكثيف فعل المقاومة لفترة طويلة نسبيًا.

فى إطار هذه الملاحظات المنهجية يمكن أن نقسِّم تداعيات الحرب على الداخل الإسرائيلى إلى ثلاثة مستويات: التداعيات على مستوى المجتمع وقيمه وهويته، والتداعيات على نظرية الأمن الإسرائيلى واتجاهات إعادة تعريف الأمن بعد الحرب على لبنان، والتداعيات على التوجهات السياسية الإسرائيلية، وأخيرًا تتناول الخاتمة احتمالات إحياء عملية التسوية والسياسة الإسرائيلية حيالها.

أولاً: التداعيات على صعيد المجتمع وقيمه وهويته

أدخل العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان (١٢/ ٧ ـ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م) المجتمع الإسرائيلى فى خضم أزمة عميقة لَمَّا تتضح أبعادها الكلية بعد؛ فالخسائر البشرية فى

صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلى التى ناهزت المائة قتيل؛ تمثل رقمًا ضخمًا نسبيًا لم تألفه إسرائيل فى حروبها السابقة، والهيبة العسكرية الإسرائيلية ـ لا بل نظرية الأمن القومى برُمتها ـ تلقَّت ضربة مؤثرة بفضل صمود رجال المقاومة، واستمرار القدرة الصاروخية لحزب الله حتى لحظة توقف القتال، والتجاذبات السياسية الإسرائيلية الداخلية بلغت ذروتها، حتى شملت المستوى العسكرى ذاته.

بعد العدوان لم يعد المجتمع الإسرائيلى كما كان قبله، وهناك الآن من يتحدث عن حالة «اكتئاب قومى» تضغط على الدولة والمجتمع، وثمة حالة من الأنانية تسيطر على أفراد المجتمع، وتدفع بمفهوم «المصلحة الجماعية الإسرائيلية» إلى الهامش، وهناك تدهور فى القيم واضطراب فى تحديد اتجاه الحركة المستقبلية، وثمة أزمة مستحكمة تتمثل فى غياب القيادات المؤهلة لتصريف شئون الدولة؛ فالقيادات الحالية تُلاحق بعمليات فساد، وسوء استغلال للسلطة، باختصار هناك صيرورات هدَّامة داخل المجتمع الإسرائيلى؛ مما يجعل مستقبل الدولة سوداويًا ومظلمًا(**).

وفيما يلى سنتناول بعض هذه القضايا، فعلى سبيل المثال بات شائعا أن يجرى الحديث عن هوية الدولة والمجتمع مع تكرار المواجهات العربية مع إسرائيل.

وكان شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء قد اعتبر فى ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ أن الحرب التى تخوضها الدولة فى لبنان هى مسألة حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل، فإما نحن وإما حزب الله. وخاطب اللبنانيين بقوله أنتم أيضًا ليس لديكم خيار، فإما أنتم وإما حزب الله. والحرب اليوم مأساة لبنانية نتجت عن المطامع الإيرانية(١٣).

الخطاب الإسرائيلى الذى ردّده المسئولون الرسميون والصحفيون طيلة الحرب وبعدها ركَّز على أن «الديموقراطية الإسرائيلية تواجه عدوًا ظلاميًا يستهدف المدنيين بشكل وحشى. وقد تحمّس الليبراليون الإسرائيليون لهذه الحرب معتبرين دولتهم جزءًا من قوى الخير العالمية فى مواجهة قوى الشر، وكانوا سعداء بأن الحرب وضعتهم بشكل واضح إلى جانب معسكر الغرب فى مواجهة الأصوليين فى غزة ولبنان وإيران، خصوصًا أن «العرب المعتدلين» أبدوا امتعاضًا من «مغامرة» حزب الله بخطف الجنديْن الإسرائيلييْن».

وبصفة عامة يبدو أن الحرب على لبنان نجحت فى خلق حالة من الاصطفاف اليهودى الداخلى، بغض النظر عن التمايزات العلمانية/ الدينية فى إسرائيل، وهذا لا ينفى بالطبع

بقاء أقلية هامشية تنتقد قرار الحرب «التى تجعل الجيش يظهر مثل زعران الحارات، فحينما يختطف جندى فى غزة تدفع غزة كلها الثمن، وعندما يُقتل ثمانية جنود ويختطف اثنان يدفع لبنان كله الثمن (. . .)، وبذلك لا تميّز إسرائيل مرة أخرى بين الحرب العادلة ضد حزب الله والحرب غير العادلة ضد الشعب اللبنانى (. . .). لقد خرجت إسرائيل للحرب من أجل أن يتذكر الناس اسم عمير بيريتس إلى الأبد، فهى حرب تخليد اسم بيريتس من أجل طمس إخفاقات دان حالوتس»[١٤]. لقد عكست الحرب حاجة إسرائيل الدائمة إلى العنف المؤسساتى الذى يستلزم الاستعداد الدائم للحرب الشاملة، وللاستعمال المنظّم للعنف، أو ممارسة «إرهاب الدولة» بغرض توفير الاستمرارية للمبدأيْن الرابطين للجماعات اليهودية؛ وهما المبدأ الثقافى لليهودية، ومبدأ الأمن.

إن تشظى هوية المجتمع الإسرائيلى التى ازدادت وضوحًا بعد تراجع سيطرة النخبة الإشكنازية وعجزها عن إقامة مجتمع ينسجم مع رؤيتها؛ يدفع فى اتجاه تقوية الثقافة والهويات الفرعية الست التى تكشّفت بوضوح تام بعد إعلان نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة أواخر آيار/ مايو ١٩٩٦ وهى (بدون ترتيب):

- الثقافة المدنية ذات النزعة العالمية التى تستند إلى طبقة وسطى إشكنازية.
- الثقافة الدينية/ القومية ونواتها الصلبة فى المستوطنات.
- الثقافة الأصولية الحريدية.
- الثقافة التقليدية الشرقية (السفاردية).
- ثقافة المهاجرين الروس.
- الثقافة العربية وقاعدتها عرب ٤٨.

«وفى وجه جميع هذه الثقافات الفرعية الواضحة الحدود هناك نوع من «ثقافة إسرائيلية» عامة ومفسخة وغير واضحة المعالم والمضامين الاجتماعية بما فيه الكفاية؛ وهى الثقافة الصهيونية التى كانت سائدة يومًا ما، وبالذات بين سنتى ١٩٤٨ و١٩٧٧، وتصدّعت سيطرتها المهيمنة سنة ١٩٧٧، ثم تحطمت سنة ١٩٩٦. وداخل هذه الثقافة يُفترض أن تتعايش معًا اليهودية كدين وقومية، والإسرائيلية بحكم المولد (Nativism) وغير المولد، إضافة إلى الصهيونية بمختلف أنواعها»[١٥].

بالطبع هناك تأثير واضح لضعف الجامع اليهودى/ الصهيونى، وبروز العامل الديموغرافى على السياسة الإسرائيلية فى مجالى الأمن والتسوية، ويبدو أن تكثيف استخدام الأداة العسكرية يهدف أساسًا إلى تقوية هذا الجامع؛ فالتصعيد العسكرى يمكن أن يكتل الداخل الإسرائيلى خلف قياداته (وقد حدث ذلك تكرارًا أثناء رئاسة شارون للوزارة).

وكان يحزقيئيل درور (الأستاذ فى الجامعة العبرية فى القدس) قدَّم ورقة عنوانها «الأسس الداخلية للأمن القومى لدولة إسرائيل» فى مؤتمر هيرتزليا الأول (١٩ ـ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٠)، وتحدث فيها عن عدة أسس رئيسة للأمن القومى الإسرائيلى، منها:

- إرادة يهودية/ صهيونية.
- انخراط فى الشعب اليهودى.
- مجتمع مجنَّد.
- استعداد للقتل والموت، مع التطلع إلى السلام (نوعية آراء الجمهور).
- تضامن اجتماعى.
- كتلة سكانية متعلمة وتمتلك المعرفة وميالة إلى التقنية والعلم.
- نظام حكم وسلطة.

وركَّز درور على عنصر الإرادة اليهودية/ الصهيونية باعتبارها الأساس الداخلى الأكثر أهمية للأمن الطويل المدى لإسرائيل.

ويتوقف على هذه الإرادة إمكان تجنيد السكان فى إسرائيل، واستعدادهم للقتل والموت فى سبيل الحفاظ على الدولة.

وقال درور: «إن أهم ما يمكن أن يعلمه لحفيدته هو كيف تقاتل وتقتُل، وحتى تموت فى سبيل إسرائيل»[١٦].

على صعيد آخر أسهمت حرب لبنان فى إعادة تأكيد فلسطينيى ٤٨ على هويتهم العربية، فقد نشر النائب العربى محمد بركة مقالة فى صحيفة يديعوت أحرونوت (٦/ ٨/ ٢٠٠٦) تناول فيها محنة عرب ٤٨ النفسية جراء الحرب الدائرة بين إسرائيل وحزب الله، ودعوتهم إلى وقفها فورًا.

وقال بركة إن رؤية بلد يحبه عرب إسرائيل يتعرض للدمار على يد سلاح الجو الإسرائيلى «أمر مؤلم»، وشدَّد على ضرورة أن يعى الجمهورُ الإسرائيلى حيرةَ عرب ٤٨؛ لأن «البلد الذى هم فيه مواطنون يحارب الشعب الذى هم إليه ينتمون»، وختم بالقول: إننا عرب فلا تتوقعوا منا أن نكون مسرورين عندما يتعرض إخواننا العرب للقتل[١٧].

وقد يكون حرص عرب ٤٨ على إبراز هويتهم فى هذه المناسبة هو سبب هجوم إيهود أولمرت على رئيس حزب التجمع الوطنى الديموقراطى النائب عزمى بشارة بالقول: إننى قلق من تصرف القيادات السياسية لعرب إسرائيل (. . .) وسلوك عزمى بشارة ورفاقه لا يُحتمل. وردًا على الطرح السياسى للتجمع قال أولمرت: «أعارض بشدة أن تتحول إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها. إسرائيل دولة صهيونية يهودية، وستبقى كذلك إلى الأبد. . . سأعارض بشدة كل تغيير فى تعريف طابع الدولة»[١٨].

إضافة إلى ذلك هاجمت بعض المقالات الصحفية موقف فلسطينيى ٤٨ من الحرب على لبنان، واستعادت ذكريات تضامنهم مع فلسطينيى الضفة وغزة عندما اندلعت انتفاضة الأقصى فى ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، وسقط ثلاثة عشر مواطنًا من عرب ٤٨ فى مصادمات مع الشرطة الإسرائيلية؛ وهو ما عُرف بهبَّة أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٠. وتساءل عوزى بنزيمان فى مقالة نشرتها صحيفة هاآرتس عن مدى قدرة اليهود والعرب فى إسرائيل على العيش معًا، وقال: «لقد تجاوز عرب إسرائيل الخطوط خلال الحرب الأخيرة؛ فلم يترددوا فى الكشف صراحة عن تضامنهم مع العدو، وتفضيل ارتباطهم به على التزامهم تجاه الدولة التى هم مواطنون فيها (. . .). إن التصادم بين ولاء المواطنين العرب لإسرائيل وبين ارتباطهم بالأمة العربية ـ وليس فقط بالشعب الفلسطينىّ ـ آخذٌ فى التفاقم. وأساس هذا التصادم يتمثل فى رفضهم مشروعية الفكرة الصهيونية، وهو الرفض الذى تقويه وتدعمه سياسة الظلم الحمقاء والآثمة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة»[١٩].

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن الحرب على لبنان أثَّرت فى الهوية الإسرائيلية فى جانبيْن على الأقل؛ **أولهما**: إعادة التأكيد على تمايز إسرائيل عن محيطها الذى يموج بـ«الإرهاب الممتد من غزة إلى طهران مرورًا بلبنان»، بكل ما يعنيه ذلك من استدعاء وتعظيم الخطر الخارجى، بهدف رص الصف الداخلى الإسرائيلى، وتأكيد وحدة الخطر الذى يواجه الدولة العبرية والغرب على حد سواء؛ مما يستوجب التعاون بين الطرفين للقضاء عليه قبل فوات الأوان. والآخر زيادة شقة الخلاف بين فلسطينيى ٤٨ والدولة العبرية.

ثانيًا: تأثير العدوان على لبنان فى نظرية الأمن الإسرائيلى

بالرغم من صعوبة تحديد الأثر النهائى للحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان؛ فإنه بالإمكان تتبع بعض الاتجاهات العامة لتأثيرها فى الأمن الإسرائيلى، من خلال تحليل بعض المقالات التى اهتمت بهذا الموضوع فى الصحف الإسرائيلية.

لذلك فإن هذه الحالة تعتبر محاور أوليَّة فى بابها، ومن ثمَّ يجب إخضاع نتائجها لمراجعات متعددة بعد ظهور آثار تلك الحرب، وتداعياتها بشكل أوضح، وهو أمر يحتاج لفترة قد تطول أو تقصر، بحسب قدرة الأطراف العربية، ومدى استعدادها لتشكيل وحدات خاصة تستلهم نموذج حزب الله فى القتال والمقاومة، خصوصًا فى جزئيات بعينها؛ مثل: اعتماد نمط القتال المتحرك أو غير المركزى، الذى لا يتمسك بالسيطرة على الأرض؛ وإنما ينطلق من مبدأ «لكل نقطة مقاتلوها»، والسعى لاكتشاف مواطن ضعف جيش الاحتلال الإسرائيلى؛ بهدف زعزعة ثقة الولايات المتحدة بالقدرات العسكرية له، وإحراج الجيش، وإلحاق الأذى بصورته أمام المجتمع الإسرائيلى الذى لا يتحمل حربًا طويلة وخسائر بشرية مرتفعة.. إلخ.

يمكن تناول ذلك تفصيلاً عبر الأجزاء التالية: نظرة عامة على مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلى، ودوائر الأمن الإسرائيلى وقضاياه الرئيسة، واتجاهات تعريفه، وتأثير العدوان على لبنان فى نظرية الأمن الإسرائيلى.

• نظرة عامة على مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلى

من نافلة القول التأكيد على أن نظرة إسرائيل لأمنها تختلف عن نظرة الدول الطبيعية لأمنها، فالكيانات الاستعمارية لديها «هاجس أمنى» يتخطى بكثير ما لدى الدول العادية؛ «فإسرائيل هى أمة تعيش فى محنة كيانية، وهى طرف دائم فى نزاع متواصل»، أو كما عبَّر عن ذلك إسحاق رابين بمصطلح «الحرب الراقدة»؛ فإسرائيل تعيش فى حالة «حرب راقدة»، حتى عندما لا توجد أعمال عدائية موجَّهة ضدها بالفعل[٢٠].

هناك ثلاثة مرتكزات أو أسس للنظرية الأمنية الإسرائيلية هى[٢١]:

١ ـ «نقل المواجهة إلى أرض الطرف العربى»

كما حدث فى كل الحروب التى بدأتها إسرائيل فى أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٨٢م، وكذلك فى قرار اجتياح الضفة الغربية أواخر مارس ٢٠٠٢م.

٢ ـ «الحرب الخاطفة»

حيث يتوجب على الجيش الصهيونى حسم المواجهة مع العدو، وإحراز نصر سريع؛ حيث لا يمكن الاستمرار فى زجّ قوات الاحتياط التى يقع عليها غالبية العبء الحربى أثناء الحروب فى ساحات المعارك لأمد طويل؛ لأن هذا يعنى شلّ الحياة فى الدولة العبرية، بما يؤثر سلبًا على سير المعارك فى النهاية.

٣ ـ «إلحاق ضربة قاصمة بالعدو»

فتقصير أمد المواجهة يتطلب من الجيش الصهيونى توجيه ضربة قاصمة، ليس فقط للجيوش العربية، بل للعمق المدنى العربى أيضًا، حتى يضطر الطرف العربى للاستسلام، والإذعان للشروط التى تضعها الدولة العبرية لوقف الحرب (وهذا يؤكد أن مذبحة «قانا ٢» فى ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦م، ومذبحة بيت حانون فى ٨/ ١١/ ٢٠٠٦م لم تحدثا نتيجة أخطاء فنية).

فى هذا السياق يمكن فهم التوجه الأمنى الإسرائيلى، الذى يقوم على افتراض أساسى هو الحاجة الدائمة لاستخدام القوة مع العرب؛ لأنهم لم يسلموا بوجود إسرائيل بينهم، وعلى إسرائيل أن تكون فى حالة تأهب كامل للحرب دائمًا، وأن تخوض الحرب ـ إذا لزم الأمر ـ لإجهاض أى مخطط عربى لشن الحرب، أو تصعيد المقاومة الشعبية.

يقول موشى ديان فى مقالة بعنوان: «عمليات عسكرية فى زمن السلم»، نشرت فى سبتمبر ١٩٥٥م، ويشرح فيها منطق العمليات الحدودية الانتقامية، التى كانت إسرائيل تشنها على العرب: «هناك أهمية كبرى لنجاحاتنا وإخفاقاتنا فى العمليات الحدودية الصغيرة؛ وذلك ليس فقط لتأثيرها على الأمن الجارى؛ وإنما أيضًا بسبب تأثيرها على تقدير العرب لقوة إسرائيل، وعلى إيمان إسرائيل بقوتها»، فهناك دوافع وأهداف أخرى تحيط بعملية اتخاذ القرار للعمليات العسكرية ذات علاقة بنظرة إسرائيل لذاتها وثقتها بنفسها.

أما شيمون بيريز فقد أكَّد أن القوة الإسرائيلية وقوة الردع هى التى تجلب السلام فى النهاية؛ لأنه بواسطتها يقتنع العرب بعدم صلاحية الأدوات العسكرية ضد إسرائيل[٢٢].

إن سيطرة الهاجس الأمنى على المجتمع والدولة فى إسرائيل تعنى أن الأمن يحتل هناك مكانة «القيمة العليا التى لا تضاهيها قيمة»، يضاف إلى ذلك أن النزعة الأمنية الإسرائيلية تعبِّر عن حاجات داخلية، ولا تأتى استجابة لتحديات خارجية فقط، فهذه النزعة تمثل جزءًا من عملية بناء الأمَّة؛ لأنها نزعة وطنية وحدوية ينضوى تحت لوائها فى زمن الحرب حتى أولئك الذين يَبدون كمعارضين لها، بل إنهم يسعون جاهدين لتبريرها عندما تقع المواجهات[٢٣]؛ ولذلك فإن هدف إسرائيل الأساسى من أى حرب هو بلورة إجماع وطنى واسع حول إحباط التهديد الكيانى لوجود الدولة واستقرارها وأمنها، وهذا يُبرِّر القيام بعمليات وقائية عسكرية لحرمان الخصم من قدراته الهجومية، حتى لو لم يكن فى مقدور إسرائيل إقامة الدليل على وجود نوايا هجومية ضدها أصلاً، والمثل البارز لذلك هو الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١م[٢٤].

• دوائر الأمن الإسرائيلى وقضاياه الرئيسة

تختصر إسرائيل التهديدات المحتملة ضد أمنها وسلامتها فى ثلاث دوائر[٢٥]:

١ ـ **الدائرة الداخلية**: التى تشمل فلسطين التاريخية من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، ويحدث التهديد فى حال قيام أنشطة مقاومة أو حرب عصابات أو أشكال متطورة من الانتفاضة، أو إطلاق صواريخ فلسطينية نحو العمق الإسرائيلى... إلخ.. وقد يكون هذا المستوى من التهديد منخفض الحدَّة، ولكنه سيدفع إسرائيل إلى استخدام القوة بعنف لمنع تطور هذا التهديد أو تصاعد حدَّته.

٢ ـ **الدائرة التقليدية**: التى تضم الجيوش العربية، بدون تمييز بين ما هو قريب أو ما هو بعيد عنها، وبين الدول الموقِّعة لاتفاقات سلام مع إسرائيل أو غير الموقِّعة.

وهذه الدائرة مصدر لتهديدات تقليدية تشتمل على عمليات برية وجوية، وإذا حدث ذلك على إسرائيل أن تبادر بخوض حروب تقليدية، سواء على عدة جبهات فى آنٍ واحد، أو على جبهة محدودة.

٣ ـ **الدائرة غير التقليدية**: التى تمتد لتشمل جيوش كل الدول الشرق أوسطية، التى يمكن أن تستخدم ـ وهذا هو سبب تسميتها دائرة غير تقليدية ـ صواريخ باليستية من قواعد ثابتة أو متحركة، تحمل رءوسًا تقليدية وغير تقليدية، وتشن حربًا صاروخية ضد أهداف عسكرية ومدنية فى عمق أراضى إسرائيل، ومرافقها الإستراتيجية، ومؤخرتها المدنية.

فى ضوء هذا التحديد الدقيق لمصادر التهديد المحتملة تبرز عدة قضايا رئيسة؛ وهى مطروحة للنقاش دائمًا فى موضوع الأمن الإسرائيلى، منها:

(أ) العلاقة الجدلية بين أمن إسرائيل ودرجة انخراطها فى عملية السلام، والوتيرة التى تسير بها.

(ب) العلاقة بين الأمن الإسرائيلى، والتطورات الإقليمية والدولية مثل: صعود الإسلام السياسى، أو وجود نظم متشددة فى موقفها من الدولة العبرية مثل: إيران ما بعد الثورة، والعراق فى ظل حكم حزب البعث، أو حدوث انتشار صاروخى، وزيادة كميات الصواريخ ونوعياتها فى المنطقة، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، خصوصًا فى ظل سعى إيران لامتلاك سلاح نووى، وامتلاك باكستان له بالفعل.

(ج) كيفية تحقيق الأمن الإسرائيلى: إما بالمزيد من التسلح، وتطوير القدرات العسكرية (وهو تيار متأثر بالمدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية)، أو تحقيقه من خلال علاقات تعاون إقليمى نشطة فى كافة القضايا (وهو تيار أضعف كثيرًا من السابق، ومن رموزه وزير الخارجية الأسبق موشى شاريت، وكذلك شيمون بيريز، الذى ما زال مؤمنًا بهذا الطرح، ويعيد تشكيله من آن لآخر).

(د) كيف يؤثر قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأمن الإسرائيلى؟

(هـ) العلاقة بين أمن إسرائيل، ومستوى العلاقة التحالفية مع الولايات المتحدة.

(و) العلاقة بين الأمن الإسرائيلى، والعامل الديموجرافى، وتدفق أو انحسار الهجرة اليهودية إلى البلاد[٢٦].

يمكن القول إن جميع هذه القضايا الستّ أثيرت بعد أن توقفت الأعمال العدوانية العسكرية الإسرائيلية على لبنان فى ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م، وأحيانًا دار النقاش حولها أثناء العدوان، ووصل إلى حد الاحتدام.

لكن من المهم جدًا فى هذا السياق إدراك أن ما أصاب مفهوم الأمن الإسرائيلى - سواء فى بُعده الشخصى، أم فى بُعده القومى الإستراتيجى - من ضرر لم يكن بفعل العدوان على لبنان فقط، وإنما هو حصيلة لتفاعل عدد من العوامل المركَّبة (مثل: عودة الشعب الفلسطينى إلى المقاومة، ولا سيما نمط العمليات الاستشهادية فى العمق الإسرائيلى، وتزايد قوة إيران، وامتلاكها أدوات تساومية جديدة بفعل الأخطاء الأمريكية المتراكمة فى العراق والمنطقة ككل... إلخ)؛ فعلى صعيد الأمن الشخصى كان القادة الإسرائيليون يشدِّدون - وأحيانًا يزايدون - على قيمة الأمن، إلا أن شعور الجمهور بفقدان الأمن والخوف على الحياة قد تزايد طيلة سنوات انتفاضة الأقصى، بسبب العمليات الاستشهادية التى شنَّها الناشطون الفلسطينيون فى العمق الإسرائيلى[٢٧].

لكن هذا الشعور ارتفع إلى معدل غير مسبوق أثناء العدوان الأخير على لبنان؛ حيث تعالت أصوات النقد الداخلى الشديد بسبب إخفاق الدولة فى حماية مواطنى الشمال، الذين تعرضت مدنهم، ومستعمراتهم للقصف الصاروخى الكثيف.

يقول الكاتب الإسرائيلى إيتان هابر: «لقد تحطم فى الحرب الأخيرة على لبنان شىء ما أساسى؛ هو الثقة بين المواطن الإسرائيلى وحكومته وقياداته، وتخلَّقت بينهما أزمة ثقة لم يسبق لها مثيل من قبل، حتى فى الساعات الصعبة، ما بعد حرب يوم الغفران؛ أى حرب أكتوبر ١٩٧٣م»[٢٨].

ولعله مما يزيد من رُعب الكيان الصهيونى وقلقه - باعتباره مجتمعًا عسكريًا قائمًا على القوة أساسًا - ضمورُ طاقاته الحربية مع مرور الزمن بفعل صمود المقاومة الشعبية فى لبنان وفلسطين، الذى يتزامن مع إصرار إيران على امتلاك تكنولوجيا نووية.

ولا يجب أن ننسى أيضًا تزايد القلق داخل إسرائيل بسبب العامل الديموجرافى الذى شكَّل أحد المبررات التى ساقها شارون للترويج لسياسة الانفصال أحادى الجانب، عندما قال فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥م: إن الانسحاب من قطاع غزة ناجم عن حقيقة كونه منطقة لا أمل فى تأمين غالبية يهودية فيه، وواضح للجميع أنه لن يكون جزءًا من دولة إسرائيل فى أى اتفاق للتسوية الدائمة[٢٩].

وأعتقد أن أهم تأثيرات تلك الحرب يتعلق بشكل العلاقة التحالفية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومكانة إسرائيل الإقليمية والدولية، ولعل أوضح ما قيل عن ذلك هو ما كتبه

جدعون ليفى فى ها آرتس (١٣/ ٨/ ٢٠٠٦م)؛ حيث كتب: تُوشك إسرائيل أن تخرج من هذه الحرب ليست العليا (. . .)، لكن الهزيمة فى هذه الحرب الصغيرة تُعلِّمنا درسًا مهمًا فى المستقبل، وربما تؤثر علينا، وتدفعنا لتغيير لغة حديثنا مع جيراننا (أى تغيير لغة العنف والقوة)؛ فالمبدأ القائل بأن «إسرائيل لا يمكن أن تسمح لنفسها بالهزيمة فى ميدان المعركة» أصبح فكرة جوفاء؛ فالفشل قد لا يفيد إسرائيل فقط؛ وإنما قد يمنحها درسًا مهمًا تُعلِّمه للأمريكيين مفاده أنه لا داعى لدفع إسرائيل إلى القيام بمغامرات عسكرية (. . .)، ليس من الصعب تخيُّل ماذا كان سيحدث لو أن حزب الله قد هُزم فى غضون بضعة أيام من الجو، كما وعدنا قادة الجيش الإسرائيلى بغطرسة منذ البداية.

لقد كانت الولايات المتحدة تدفعنا نحو صدام عسكرى مع سوريا، ونشوة النصر كان من الممكن أن تغرينا، وكان الدور القادم سيكون على إيران، وفى غضون ذلك كنا سنتعامل مع الفلسطينيين، والمحصلة النهائية هى محاولة حل القضية الفلسطينية من جذورها عن طريق المحو والقصف والقذف. . ربما لن يحدث ذلك الآن؛ لأننا اكتشفنا أن قوة الجيش الإسرائيلى محدودة أكثر مما أبلغونا.

ومن المتوقع أن تعمل قدرة الردع الآن فى الاتجاه المعاكس، بمعنى أن تعيد إسرائيل التفكير قبل الإقدام على مغامرة عسكرية أخرى خطيرة (. . .)، وربما يتمثل الإنجاز الذى تحقق من وراء هذه الحرب فى ترسُّخ الفشل فى الوعى الإسرائيلى، وفى إمكانية لجوء إسرائيل إلى طريق جديد أقل عنفًا، وأقل وحشية، وذلك بفضل الفشل فى حرب الأيام الستة (١٩٦٧م). كتب إفرايم كيشون: «آسف لقد انتصرنا»، وهذه المرة (بعد الحرب على لبنان ٢٠٠٦م) يمكن القول: «حسنًا إننا لم ننتصر»[٣٠].

طبعًا ليس هذا هو الاتجاه الوحيد، وهو الأضعف على أى حال، فالاتجاه الأقوى هو الذى يتحدث عن مراجعة أخطاء الجيش فى الحرب على لبنان، وتطوير إستراتيجياته لمواجهة التحديات المستقبلية؛ أى معالجة القصور فى الأداء العسكرى، وليس فى التوجه السياسى العام للدولة؛ فمثلاً اعتبر شيمون بيريز - نائب رئيس الوزراء - فى مقالة نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية؛ أن على إسرائيل استخلاص الدروس من الحرب فى لبنان، وإعادة النظر فى مقاربتها للمسائل العسكرية (. . .): لقد اختبرنا فى لبنان شكلاً جديدًا من أشكال القتال. مؤكدًا أن على إسرائيل التركيز على التكنولوجيا الجديدة، خاصة الإنسان الآلى المسيَّر عن بُعد الذى يعمل فى ساحة المعركة. مع الاحتفاظ بقواتها الدفاعية

التقليدية لمواجهة أى هجوم محتمل من جيش كلاسيكى، ويُبشِّر بيريز الإسرائيليين بتطوير منظومة جديدة من الأسلحة الرادعة، مؤكدًا أنه منذ اليوم يمكن القول: إن فى إسرائيل مجموعة من العلماء الممتازين القادرين على إنشاء منظومة أسلحة ووسائل دفاعية حديثة وجديدة: «تكنولوجيا دقيقة وصغيرة ـ Nano Tech»؛ مما يمكِّن الجيش من إصابة أفراد العدو، وتوفير حماية شخصية لجنوده[٣١].

أما يسرائيل هارئيل فكتب مقالة ذات عنوان شديد الإيحاء: «إسرائيل بحاجة لإستراتيجية الضربات الاستباقية قبل أن تتحول إلى مكان خطير على اليهود أنفسهم»، وقال فيها: «إخفاقات لبنان قد تكرر نفسها بصورة أشد صعوبة إذا لم تتغير النظرة إلى الأمن القومى، فأنماط التفكير الميدانية التى سيطرت إبان الحرب فى لبنان ستبقى مهيمنة على الوعى والقتال فى الحرب الوجودية التى سُتفرض علينا ضد إيران (. . .). هناك إجماع على أن حرب لبنان نشبت متأخرة لسنوات عدة، كل ذلك فى الأساس بسبب قيود الشرعية التى قيدت إسرائيل بها نفسها طوال أكثر من ثلاثة عقود، نحن تنازلنا بأيدينا عن النظرية التى قامت عليها الرؤية الأمنية، والحياة فى إسرائيل: الحق فى الهجمة المضادة المسبقة، فبسبب سيطرة السعى لتوخى النهج السليم سياسيًا وعسكريًا أخرجنا من النقاش الحق فى توجيه ضربة مضادة وقائية (هذا تكرر مع مصر عام ١٩٦٩م، وفى حرب يوم الغفران، وفى عدم ضرب حزب الله خلال السنوات الست الماضية).

إن مشاعر عدم الشرعية كانت أحد العوامل من وراء تجنب العملية العسكرية البرية أيضًا فى الحرب الأخيرة على لبنان، وعدم القدرة على هزيمة حزب الله؛ وهذا ما سيحدث أيضًا عندما سنكون على قناعة مثلما حدث عشية حرب الغفران بأن سوريا توشك على الهجوم، هذا ناهيك عن إيران التى قد تبدأ بالهجوم. الجبهة الداخلية هى التى ستدفع الثمن مرة أخرى، وبأحجام ومقاييس لم نعهدها من قبل. من دون التوبة فى هذه القضية المصيرية (أى من دون عودة مُعلنة وخالية من التعقيدات لنظرية الضربة المضادة المسبقة)؛ سيكون الملجأ الآمن لليهود (أى دولة إسرائيل) هو أخطر مكان عليهم، وعلى وجودهم[٣٢].

ويرى الكاتب رون تيرا أن جوهر الفشل الإسرائيلى فى حرب لبنان يكمن فى الانحلال الذى لحق بالتصورات الإسرائيلية للقوة العسكرية، وكيفية استخدامها؛ حيث ساد التصور بأن التهديد الجوهرى لدولة إسرائيل يأتى من الدول الواقعة فى الدائرة الثانية مثل إيران التى

أشار إليها هذا المقال تحت مصطلح الدائرة غير التقليدية، ومن الفلسطينيين؛ أى الدائرة الداخلية وليس من الدائرة الأولى؛ أى الدائرة التقليدية التى تشمل الدول العربية المحيطة بإسرائيل (وهو يقصد لبنان بالطبع).

ويقول تيرا: لقد ساد الانحلال على ثلاثة مستويات:

١ ـ الاعتقاد الذى ساد خلال العقد الأخير بأن احتمالية اندلاع الحرب مع الدول المحاذية لإسرائيل متدنية.

٢ ـ الاعتقاد بأنه إذا اندلعت الحرب فى الدائرة الأولى.. رغم ذلك فإنه يكفى إسرائيل أن تقوم بكبح العدو بواسطة نيران دقيقة (أى قصف مدفعى وجوى)، وأنه لا توجد أهمية للمناطق البرية، وللتدريبات الأرضية فى عمق العدو.

٣ ـ التبنى المتحمس جدّاً لأفكار العمليات الموجَّهة التى يتبناها الجيش الأمريكى؛ وهى أفكار تهدف لشلّ الخصم، وليس إبادته من خلال ضرب قياداته ووسائل اتصالاته، وبعض مواقعه المركزية (مثلما فعلت أمريكا فى العراق ٢٠٠٣م)، لكن الأمريكيين أنفسهم اعتبروا أن تطبيق هذه الأفكار يفترض توفر ثلاثة شروط:

(أ) أن العدو مبنى كجهاز مُنظَّم.

(ب) أن بهذا الجهاز مفترقات حاسمة مثل: مراكز اتصال وإمدادات.

(ج) أن جهاز العدو ومواقعه المركزية الحاسمة معروفة جيداً للطرف المهاجم. (وواضح أن الكاتب لا يرى أن أيّا من هذه الشروط الثلاثة ينطبق على حالة حزب الله).

ويختتم بقوله: «من المحتمل أن تكون حرب لبنان ٢٠٠٦م هى فيتنام إسرائيل؛ فإسرائيل حاولت مثلما فعلت أمريكا فى فيتنام؛ إخضاع تنظيم عصابات بواسطة القصف المدفعى والجوى، من دون مناورات مكثفة، واستخدمت قواتها بصورة متدرجة، بينما انكسرت الرغبة الشعبية فى ظل تزايد عدد المصابين، كما أن الدولة لم تقاتل بنية وعزيمة صافية، ومن خلال الالتزام بالانتصار.

الأنباء السيئة هى أننا فشلنا، أما الأنباء الجيدة فهى أن قواتنا النظامية والاحتياطية هى قوات جيدة وشجاعة وباسلة، وفى هذه المرة تمَّ استخدام هذه القوات بصورة غير صحيحة، لكن إسرائيل نهضت على أصوات صحوة الواقع، وحصلت على فرصة ثانية لتدارس أوضاعها وتحسين قدراتها»[٣٣].

استناداً إلى ما سبق يمكن توقع ما يشبه «الثورة» فى إعادة هيكلة الخطط العسكرية للجيش الصهيونى، وقد كلفت حكومة إيهود أولمرت بالفعل دان ميريدور بتشكيل لجنة تحت رئاسته لتغيير النظريات العسكرية الحربية، التى لم تتغير منذ عهد بن جوريون، وقد بلورت اللجنة مفهومًا جديداً للأمن الإسرائيلى استناداً إلى المرتكزات التالية[٣٤]:

١ ـ إن تهديد الحرب التقليدية من قِبل العرب لم يعد يشكل التهديد المركزى لإسرائيل.

٢ ـ يجب توظيف طاقات أكبر فى مواجهة التهديد النووى الإيرانى.

٣ ـ إن أساليب الردع القديمة لم تعد عملية فى مواجهة مقاتلى العصابات.

٤ ـ هناك ضرورة للتزود بالمزيد من الطائرات بدون طيار من أجل حماية الطيارين.

***

خاتمة

لدى صانع القرار الإسرائيلى فى الفترة المقبلة خيارات متعددة، لكن البيئة الإستراتيجية المحيطة بالدولة تشهد تغييرات حقيقية؛ حيث تتزايد عملية التعقيد فيها، ويبدو أن الرؤى المختلفة فى كيفية تحقيق الأمن الإسرائيلى ستبقى متصارعة، ولن يُحسم الجدل لصالح أحدها بسرعة.

من أجل ذلك يشكل استخدام الأداة العسكرية خياراً سهلاً أمام صانع القرار، لا سيما أن إستراتيجية الضربات العسكرية المتقطعة ضد الشعب الفلسطينى لها مردود داخلى إسرائيلى إيجابى؛ حيث تُقنع الجمهور بأن قياداته السياسية والعسكرية لا تدخر وسعًا لحماية أمنه الشخصى.

يصعب فى الحقيقة توقع ازدهار التيار المنادى بضمان الأمن الإسرائيلى عن طريق إقامة علاقات تعاونية مع المحيط الإقليمى، ويبدو أن انضمام حزب إسرائيل بيتونيا لحكومة أولمرت هو مؤشر كافٍ يقول: إن أبواب السلطة باتت مشرَّعة أمام اليمين الإسرائيلى المتطرف.

وحتى لو افترضنا أن قيادات اليمين لا تحظى بالشعبية أو الجماهيرية فى ظل تدهور، أو أزمة القيادة فى إسرائيل بعد غياب شارون؛ فإن قيادات اليمين هى الأقدر على التجاوب

مع متطلبات المواطن الإسرائيلى الذى ما زال مؤمنًا بأن ما تفشل إسرائيل فى تحقيقه بالقوة يمكن تحقيقه بالمزيد من القوة.

باختصار تتجه الأمور نحو صدام واسع بين قوات الاحتلال وقوى المقاومة الفلسطينية فى غزة، وإسرائيل ستبذل جهدها لإقناع الغرب وأمريكا خصوصًا بالتعامل مع الملف النووى الإيرانى، فإن فشلت فلا مناص من أن تأخذ خيارها بيدها، والحصيلة أن عملية التسوية السياسية للصراع العربى/ الإسرائيلى ستدخل إلى مرحلة أخرى من السُّبات العميق، ويبقى خيار القوة الإسرائيلى قائمًا إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولاً.

***

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ ورد فى : إحسان مرتضى ، «الأمن القومى الإسرائيلى بين الثوابت والمتغيرات» ، شئون الشرق الأوسط ، العدد ١١٥ ، صيف ٢٠٠٤ ، ص ٤٨ .

٢ ـ راجع تصريحات إيهود أولمرت فى صحيفة الحياة ١٧/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٣ ـ المصدر السابق .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل : صحيفة الحياة ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ انظر : د . عزمى بشارة ، التداعيات على إسرائيل ، فى : د . أحمد يوسف أحمد وآخرون ، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٦ ، وأيضًا : سكوت ويلسون ، أسلحة بدائية قد تعرض الدولة العبرية لانتفاضة باليتية : حرب الصواريخ . . تحدٍّ جديد لإسرائيل ، صحيفة الاتحاد ، (الإمارات) ، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ . وكذلك : د . هشام الحديدى ، «ماذا تعنى نتائج الحرب السادسة» ، الأهرام ، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٦ ـ أسَّس أفيغدور ليبرمان حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) فى عام ١٩٩٩ ، وحصل الحزب فى انتخابات الكنيست الخامسة عشرة على ٤ مقاعد ، ثم حصل فى الانتخابات التالية عام ٢٠٠٣ على ٧ مقاعد ضمن كتلة الاتحاد القومى . وبفضل دهاء ليبرمان خاض الحزب الانتخابات السابعة عشرة للكنيست فى مارس ٢٠٠٦ منفردًا بدون الدخول فى كتلة أخرى ، فحصل على ١١ مقعدًا ؛ حيث كان للتصويت الاجتماعى هنا أثر ملحوظ ؛ حيث ذهبت أغلب أصوات اليهود الروس لحزب ليبرمان ، وهم يمثلون ١٦,٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع فى إسرائيل . راجع : ريمون ماهر كامل ، معسكر اليمين . . تراجع الليكود وصعود كاديما ، فى : د . عماد جاد (محرر) ، انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢١ .

٧ ـ ينبغى الإشارة إلى أن بعض الدراسات العربية الجادة كانت قد أطلقت على انتفاضة الأقصى «الحرب العربية/ الإسرائيلية السادسة» ، خصوصًا بعد اجتياح قوات الاحتلال للضفة الغربية أواخر مارس ٢٠٠٢ ، لكن هذا المصطلح لم ينتشر على أى حال . راجع على سبيل المثال : أحمد إبراهيم محمود ، «الحرب العربية/ الإسرائيلية السادسة : الإستراتيجيات العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل» ، فى : د . عماد جاد (محرر) ، انتفاضة الأقصى : طموح الفكرة وأزمة الإدارة ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٢٠٥ ـ ٢٩٢ .

٨ ـ أصدر الكاتب البريطانى مارتين وولاكوت كتابًا عنوانه «ما بعد السويس ـ After Suez» قارن فيه بين تورط بريطانيا فى العداون الثلاثى عام ١٩٥٦ وبين تورط الولايات المتحدة وبريطانيا فى غزو العراق ٢٠٠٣ ، وخلص إلى أن عدم نجاح واشنطن ولندن فى العراق سيؤدى إلى تغيير جذرى فى الرؤى الإستراتيجية للتعامل مع العالم العربى فيما بعد العراق . راجع أحمد أصفهانى ، «هل تساعدنا حرب السويس على فهم نتائج غزو العراق» ، صحيفة الحياة ، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٩ ـ د . عزمى بشارة ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

١٠ ـ راجع فى هذا المعنى : د . جمال حمدان ، ٦ أكتوبر فى الإستراتيجية العالمية ، سلسلة كتاب الهلال ، (القاهرة : دار الهلال ، أكتوبر ١٩٩٧ ، العدد ٥٦٢) ، ص ص ٤١٦ ـ ٤٢٠ .

١١ ـ انظر المصدر السابق، ص ٢٢٠ .
١٢ ـ راجع . موجز يوميات الوحدة العربية عن شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٦، المستقبل العربي، العدد ٣٣٢، أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٦، ص ٢٠٨ ، والرقم ورد في صحيفة السفير ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
(**) هذه الأوصاف للمجتمع الإسرائيلي وردت على لسان العالمين الإسرائيليين يسرائيل أومان وأهارون تشاخوفر الفائزين بجائزة نوبل لعام ٢٠٠٦م في حديث لهما مع صحيفة «يديعوت أحرونوت». راجع صحيفة الحياة ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦م، ص٤، وأيضًا: رشيد قويدر، إسرائيل وتداعيات إخفاق القوة، صحيفة الحياة ٤/ ١١/ ٢٠٠٦م، ص١٠ .
١٣ ـ راجع تصريحات بيريز في الحياة، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٤ ـ بتصرف عن: جدعون ليفي، حرب سلامة الجيش الإسرائيلي، هاآرتس ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦، مترجم في: أحمد أبو هدبة، «٣٣ يوم حرب على لبنان: أطول الحروب وأكثرها فشلاً وتكلفة، القاهرة، مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧، ص ١٤١ ـ ١٤٣ .
١٥ ـ باروخ كيمرلينغ، «حرب ثقافات»، هاآرتس ٧/ ٦/ ١٩٩٦ مترجم في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ١٠٥ ـ ١٠٧ . وحول محاولة اختراع هوية إسرائيلية موحدة انظر:
- Baruch Kimmerling، The Invention and Decline of Israeliness: State Society and the Military 2001، Berkely and los Angeles: University of California Press.
١٦ ـ راجع: إلياس شوفاني، «مؤتمرات هيرتسليا الأربعة السابعة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٠/ ٦١، خريف ٢٠٠٤/ شتاء ٢٠٠٥، ص ١٤٩ .
١٧ ـ انظر: محمد وقيف، «الصحافة الإسرائيلية»، **الاتحاد** (الإمارات)، ٩/ ٨/ ٢٠٠٦ .
١٨ ـ راجع صحيفة الحياة ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٦ .
١٩ ـ عوزي بنزيمان، «عرب إسرائيل يتخطون الحدود»، هاآرتس ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦، مترجم في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٤٢، أكتوبر، ص ٥٨ ـ ٥٩ .
٢٠ ـ انظر: دان هوروفيتس، الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية، في: أ. إيلون وآخرون، **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ترجمة: المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا، ١٩٨٦، ص٣٣ ـ ٣٤ .
٢١ ـ راجع على سبيل المثال: صالح النعامي، حرب لبنان . . وسقوط نظرية الأمن الإسرائيلي، موقع الإسلام اليوم، في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦م على الرابط:
www.Islamtoday.net/print. cfm?artid=7776.
٢٢ ـ بتصرف عن: د. عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديموقراطية الإسرائيلية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥م)، ص ٩٢ .
٢٣ ـ المصدر السابق، ص٩٤ .
٢٤ ـ راجع: دان هوروفيتس، مصدر سابق، ص٣٥ ـ ٣٧ .
٢٥ ـ نقلاً عن الدراسة القيّمة للدكتور هيثم الكيلاني وعنوانها: دراسة في مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية، في: د. أحمد صدقي الدجاني (منسّق)، الحركة الصهيونية والصراع العربي/ الإسرائيلي في مائة عام: دروس الماضي وآفاق المستقبل. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٥٢ ـ ١٥٣).

٢٦ ـ انظر: د. حسن برارى، أمن إسرائيل: صراعات الأيديولوجيا والسياسة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص١٥ ـ ٢١ .

٢٧ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: د. إبراهيم أبو جابر، «الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة على إسرائيل»، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط)، العدد ١٤، السنة الخامسة، شتاء ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ص٣٠ .

٢٨ ـ إيتان هابر، «زيادة القلق الإسرائيلى من قدرة إيران النووية بعد إجراء كوريا الشمالية لتجربتها»، يديعوت أحرونوت، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م، مترجم فى صحيفة القدس العربى، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٢٩ ـ انظر: توفيق المدينى، مفاجأة عجز القوة الصهيونية، حوار العرب، (بيروت: مؤسسة الفكر العربى)، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٠٦م، السنة الثانية، ص٨٩، وحول تصريح شارون راجع: صحيفة الحياة ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٥م، ص١ .

٣٠ ـ جدعون ليفى، «بفضل الفشل»، هاآرتس ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦م، مترجم فى: مختارات إسرائيلية، العدد ١٤١، سبتمبر ٢٠٠٦، ص٤٦ ـ ٦٥ .

٣١ ـ نقلاً عن: نواف الزرو، تساؤلات على الأجندة الحربية الإسرائيلية بعد الهزيمة، الجزيرة نت، الأحد ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٦م على الرابط:

www.aljazeera.net/NR/exeres/BAEDSFEA-C828-4F89-99F9-DDB98AA9C439.htm.

٣٢ ـ نقلاً عن: يسرائيل هرئيل، «إسرائيل بحاجة لإستراتيجية الضربات الاستباقية قبل أن تتحول إلى مكان خطير لليهود أنفسهم: بقاء الجنرالات الذين خسروا الحرب فى مناصبهم يعنى مواصلة الإخفاقات»، هاآرتس ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦م، مترجم فى: القدس العربى، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٣٣ ـ نقلاً عن: رون تيرا، «إسرائيل فشلت بسبب إستراتيجيتها القديمة، وحرب لبنان الثانية هى فيتنام إسرائيل»، هاآرتس ٨/ ٩/ ٢٠٠٦م، مترجم فى القدس العربى، ٩/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٣٤ ـ راجع: نواف الزرو، مصدر سابق.

***

٢١ ـ أثر الحرب على الداخل اللبنانى: الأزمة وأبعادها الإقليمية والدولية

د. رضوان السيد(*)

مقدمة

لا شك أن لبنان دولة مختلفة فى أبعادها السياسية وأزماتها الداخلية عن مصر بشكل كبير؛ فمنذ إبرام اتفاق القاهرة عام ١٩٦٠ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، الذى حضره وزير الدفاع اللبنانى وياسر عرفات، إلا أن الأمور لم تستقر فى لبنان حتى الآن.

فالدستور اللبنانى كان قديمًا ينص على أنه من حق رئيس الجمهورية تعيين وإقالة رئيس الوزراء، أما حديثًا فلا يحق له ذلك، يضاف إلى ذلك أنه فى السبعينيات قامت الحكومة اللبنانية بسحب الجيش اللبنانى من الجنوب، وتركه لقوات المقاومة للدفاع عن الجنوب ضد إسرائيل.

على جانب آخر وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهجرة العديد من الفلسطينيين إلى لبنان؛ فقد استقبلهم السنة فى لبنان، وأعطوا لهم أرضًا، وازدادت العلاقة بين السنة والفلسطينيين المهاجرين إلى لبنان، حتى إنه فى عدد من المخيمات فى لبنان كانوا يطلقون على الفلسطينيين جيش السنة.

من ناحية أخرى ونتيجة للصراع بين السنة والفلسطينيين من جانب، والقوى والطوائف اللبنانية من جانب آخر سواء مسيحيين أو شيعة؛ حدثت الحرب الأهلية فى لبنان فى السبعينيات، ثم تبع ذلك خراب ودمار فى لبنان، يضاف إلى ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية على جنوب لبنان، التى أدت إلى صعوبة الموقف؛ فالحكومة كانت عاجزة إلى حد ما وقت ذلك عن السيطرة على الموقف.

(*) أستاذ الفكر الإسلامى ـ والمستشار السياسى لرئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة.

لقد جاء التدخل السورى فى لبنان فى الوقت الذى كانت فيه القوى الوطنية مع الفلسطينيين تحقق مكاسب على المسيحيين، ونحن نعلم جيداً أن دخول السوريين فى الجيش اللبنانى كان بإذن من الولايات المتحدة والغرب الأوروبى، وكان تواجدهم بشرط موافقة إسرائيل أيضًا، وكان لا يسمح لهم بالتواجد فى الجنوب اللبنانى، والهدف الأمريكى والإسرائيلى من إشراك السوريين فى الجيش اللبنانى هو القضاء على القوى الوطنية فى الداخل، سواء الإسلاميين السنة، أو الفلسطينيين المهاجرين، ونجحوا فى ذلك عن طريق طرد ياسر عرفات ورفاقه من بيروت، وضرب المخيمات بسلاح سورى مستخدمين حركة أمل كيد للتنفيذ، ولكن كان فى ذهن القيادة الإسرائيلية أن السوريين لا يستطيعون القضاء بسرعة على القوى الوطنية، فلجؤوا إلى احتلال لبنان عام ١٩٨٢ فيما عرف بعد ذلك بمذبحة صبرا وشاتيلا فى الجنوب اللبنانى على يد شارون. ومنذ عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩ استمرت لبنان فى صراع دائم.

عام ١٩٨٩ شهد عقد اتفاق الطائف وتوزيع السلطة فى الداخل اللبنانى (٥٥٪ من السلطة للمسيحيين، و٤٥٪ من السلطة للمسلمين، ولكن مع زيادة عدد المسلمين أصبح تقاسم السلطة كالتالى: ٥٠٪ للمسيحيين و٥٠٪ للمسلمين)، وأن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًا، وتمثل الطوائف فى لبنان فى البرلمان على حسب عدد سكانها.

وبعد اتفاق الطائف وتقاسم السلطة ظل ١٥٪ من الأرض اللبنانية محتلا على يد إسرائيل.. ونريد أن نؤكد أنه بعد اتفاق الطائف أصبحت كل من سوريا والسعودية تلعب دوراً قويًا داخل لبنان؛ حيث أصبح رئيس الوزراء الحريرى مخصصًا للاقتصاد والازدهار اللبنانى، وحزب الله للمقاومة والدفاع فى الجنوب اللبنانى، وباقى الحركات الوطنية المسلحة تتحرك داخل لبنان. وبذلك أطلقت الإدارة الأمريكية اليد السورية فى لبنان بعد إرسال سوريا قوات إلى الكويت عقب احتلال صدام للكويت، وكان ذلك مكافأة أمريكية لها.

ونلاحظ أيضًا أن سوريا كانت تميل إلى إيران فى حربها مع العراق، وكانت تلعب دور الوسيط بين السعودية وإيران، وهناك تركيز للوجود السورى الإيرانى فى الجنوب اللبنانى.

ومنذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ حدثت تغيرات كثيرة أثرت على الوجود السورى السعودى فى لبنان؛ فبعد موت حافظ الأسد وتولى بشار الأسد الحكم ضعف الوجود السورى، خاصة بعد مقتل الحريرى وما تلاه من خروج سوريا من لبنان، يضاف إلى ذلك أيضًا أن الحريرى كان رمزًا للوجود السعودى، بما يحد من الوجود والوصاية السورية فى لبنان، ومقتله فى ٢٠٠٥ كان سببًا رئيسيًا فى تردى الوجود السورى السعودى فى لبنان، وحدثت بعد ذلك انتخابات برلمانية غيرت مجرى الحياة السياسية فى لبنان.

على الجانب الآخر وبعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان على يد حزب الله؛ انتشر حزب الله فى لبنان وأصبح هو المقاوم الرئيس فى الجنوب، وحدثت عمليات شد وجذب بين حزب الله وإسرائيل فى مزارع شبعا التى تعترف إسرائيل أنها جزء من سوريا، وليست جزءًا من لبنان، وأنها تحتلها لأن مزارع شبعا جزء من هضبة الجولان، وإسرائيل تحتل الجولان، وتريد سوريا من إسرائيل الاعتراف أمام الأمم المتحدة أن مزارع شبعا جزء منها حتى يتأتى لها التفاوض بشأنها.

بعد اغتيال الحريرى وحدوث انتخابات برلمانية وخروج الجيش السورى من لبنان؛ بدأت سوريا تميل إلى إيران، وتشكل محورًا إقليميًا معها، وتغيرت الخريطة السياسية. ومن الجدير بالملاحظة أن كل الاتجاهات التى كانت تؤيد الوجود السورى فى لبنان قد سقطت فى الانتخابات البرلمانية اللبنانية.

وأنا عندما كنت فى الولايات المتحدة وعندما كنت مدرسًا فى إحدى جامعاتها، ومتخصصًا فى دراسة الإسلام السياسى والحركات السياسية الإسلامية الأصولية والفكرية؛ تبين لنا أنه بعد عام ٢٠٠١ كان هناك مخطط فى الولايات المتحدة لاحتلال الطرق والقضاء على النظم السنية فى المنطقة العربية؛ لأن هذه النظم السنية المحافظة فى الخليج العربى هى عائق أمام التوسع الأمريكى فى الشرق الأوسط، وترفض مفهوم الهيمنة الأمريكية.

وما حدث فى نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ (هجمات سبتمبر) كان نتيجة عداء الفكر السنى الأصولى للمخطط الأمريكى؛ فالمسئولون عن الحادث كلهم من الخليج العربى، ويأتى على رأسهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وبذلك اتضح أنه لا بد من تحويل النظم المحافظة فى الخليج العربى - حتى لو كانت مؤيدة للنظام الأمريكى وأشدها

حماسًا له - إلى نظم ديموقراطية وفقًا للطريقة الأمريكية، وشهدت الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ مهادنة مع إيران؛ لأن المسلمين الشيعة لا خوف منهم على الديموقراطية الأمريكية؛ لأن الشيعة لهم فقيه يمكن الاتفاق معه، بينما السنة مقسمون إلى أحزاب مختلفة؛ فإيران دولة إقليمية كبيرة تطل على المنطقة العربية من المحيط الهندى والخليج العربى إلى الفرات، ولم تعبر إلى المنطقة العربية منذ عهد الدولة الساسانية، وبعد هزيمة هرقل لهم وانتشار الإسلام فى المنطقة العربية. منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦ كان لهذا الاتجاه تأثير كبير على المنطقة العربية، كما بدأ (فى هذه الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦) صعود حزب الله يقوى فى الجنوب اللبنانى تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن فى أواخر عام ٢٠٠٥ بدأت المهادنة الأمريكية مع إيران تقل، خصوصًا مع التهديدات الأمريكية لإيران بفرض عقوبات عليها، أو توجيه ضربات عسكرية لها على غرار ما فعلت فى العراق. بدأت إيران تستفيد من النفوذ الممتد لها فى الوطن العربى فى مواجهة الولايات المتحدة، خصوصًا عندما بدأت تحرك حزب الله وحماس أيضًا فى مواجهة إسرائيل، وبدأت تحرك النظام السورى فى مواجهة أمريكا، ثم بعد ذلك جاء تعاون المخابرات الإيرانية مع حركة طالبان فى أفغانستان.

ثم أتى النفوذ الشيعى فى العراق، وخصوصًا بعد النكسة التى تعرضت لها الولايات المتحدة؛ فهناك كل هذه التحركات التى بدأتها إيران فى مواجهة الولايات المتحدة نتيجة نشاطات إيرانية فى المنطقة العربية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، وهى تمثل بذلك تحديًا للنظام الأمريكى الذى يتهم إيران بحيازة أسلحة نووية ويهدد بفرض عقوبات عليها.

وفى نفس الوقت بدأت إيران تقوى علاقتها مع سوريا والصين والهند لتشكيل محور لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التى عندما شعرت بفشلها فى العراق بدأت تستعين بالاتحاد الأوروبى وروسيا للمشاركة معها فى حربها على العراق، وفى هذا الوقت وفى ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان لقيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين، واستمرت ٣٣ يومًا صمد فيها حزب الله ولم يضعف، وتم تدمير البنية التحتية اللبنانية فى الجنوب اللبنانى، وضرب معاقل حزب الله، وفى ذلك الوقت قامت الحكومة اللبنانية أثناء الحرب بعقد جلسة طارئة (الحكومة اللبنانية مشكلة كما هو معروف من عدد من الطوائف اللبنانية، ولحركة أمل وحزب الله وزراء فيها) واتخذت القرارات الآتية:

- وقف إطلاق النار فى الجنوب اللبنانى.

- إعادة فرض الجيش اللبنانى فى الجنوب تمهيداً للسيادة الكاملة للدولة اللبنانية على جميع أراضيها.

أولاً: بداية الأزمة داخل لبنان: تفكك الحلف السورى/ السعودى

جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بوقف إطلاق النار إلينا فى مجلس الوزراء اللبنانى، ووافقنا عليه بالإجماع والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كانوا يريدون أن تستمر الحرب أكثر من ذلك حتى يستمر الخراب والدمار للشعب. ويجب أن نعرف جيداً أن القرارات فى الحكومة اللبنانية الحالية التى يتزعمها فؤاد السنيورة لا تتخذ إلا بالإجماع، فعند غياب أحد الوزراء لا يتخذ القرار فى الحكومة، ونريد أن نوضح أن حكومة السنيورة عمرها سنة و٥ أشهر، ولم تتخذ أى قرارات فى حالة انسحاب أو غياب وزير؛ أى إن القرار يصدر بالإجماع فى الحكومة اللبنانية، وقد حدثت الأزمة اللبنانية بداية من خطاب السيد حسن نصر الله فى خطابه المعروف باسم النصر لله الذى اتهم فيه الحكومة اللبنانية بأنها حكومة عميلة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما ترافق مع انسحاب ٦ وزراء شيعة من الحكومة لخلق أزمة دستورية يقصدون منها تعطيل مجلس الوزراء اللبنانى وحل الحكومة الحالية، حتى يصبح لبنان بدون حكومة، وقام هؤلاء الوزراء بالنزول إلى الشارع والوقوف إلى جانب المعارضة لإجبار الحكومة على الاستقالة، وكان الوزراء الستة قد ألمحوا باستقالتهم منذ ٦ أشهر لرفضهم الموافقة على قرار الحكومة اللبنانية بالسماح بتشكيل محكمة دولية للتحقيق فى اغتيال الحريرى، إلا أن حكومة السنيورة قد أصدرت قراراً بحضور ثمانية عشر وزيراً من بين أربعة وعشرين وزيراً بالموافقة على تشكيل محكمة دولية للتحقيق فى اغتيال الحريرى.

وبعد استقالة الوزراء الستة من الحكومة ودعوة رئيس الحكومة للرئيس اللبنانى لحضور اجتماع مجلس الوزراء للتصويت على المحكمة؛ رفض رئيس الجمهورية اللبنانية ذلك بحجة أن مجلس الوزراء لا يحتوى على طائفة مهمة وأساسية فى لبنان، وهى طائفة الشيعة (الوزراء الستة المستقيلون) وقد رفض رئيس الوزراء استقالة هؤلاء الوزراء ودعاهم للعودة للعمل مرة أخرى.

وقبل ذلك كان قد قام ١٤ عضوًا من البرلمان اللبنانى بتوجيه رسالة إلى كوفى أنان أمين عام الأمم المتحدة يخبرونه أنهم أجبروا على التصويت للتمديد لرئيس الجمهورية لعماد إيميل لحود؛ فالمعارضة الآن تريد إسقاط الحكومة اللبنانية التى لم يمر على توليها مقاليد الحكم سنة و٥ أشهر، بينما الحكومة لا تسقط إلا بشيئين: **الأول:** سحب الثقة من مجلس النواب وهذا لم يحدث، **والثانى:** وهو فقدها الأغلبية وهذا لم يحدث.

والرئيس اللبنانى العميد إيميل لحود يقف الآن مع المعارضة للإطاحة بحكومة السنيورة، وهو منذ البداية يساندهم، وهم بذلك قد جددوا له سنة كاملة لرد الجميل.

الصراع الآن فى لبنان ليس بين المسلمين والمسيحيين كما تعودنا، ولكن بين السنة والشيعة، والمسيحيون يقفون فى الوسط، يرون ماذا يحدث، وهذا وضع لم نتعود عليه قبل ذلك؛ فقد صرح حسن نصر الله زعيم حزب الله أن الحكومة رفعت يدها عن الإعمار فى لبنان، وهذا لم يحدث، بدليل أن هناك ٢٤٠ قرية مدمرة فى لبنان تم صرف التعويضات لها، وبدأت عملية الإصلاح لـ١٠٤ قرى؛ فبعد أشهر قليلة ستكون هناك انتخابات رئاسية فى لبنان، والمرشح لها بقوة الجنرال عون الذى له تكتل كبير سواء داخل البرلمان، أو الحكومة اللبنانية، وسيكون لذلك تأثير كبير على المسرح السياسى اللبنانى.

ثانيًا: البعد الإقليمى والدولى للأزمة: الصراع بين الولايات المتحدة وإيران

الجزء الثانى من الصراع فى لبنان هو صراع إقليمى.. هناك صراع إقليمى خاص بلبنان وهو مع سوريا؛ فبعد سقوط كل أنصار سوريا سواء داخل الحكومة أو البرلمان اللبنانى أدى ذلك إلى زيادة التوتر داخل سوريا، خصوصًا مع موافقة الحكومة على تشكيل محكمة دولية لاغتيال الحريرى، والاتهام الرئيس يوجه إلى سوريا فى اغتيال الحريرى، وقد جاءت استقالة الوزراء الستة للتعبير عن رفضهم تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق فى هذا الاغتيال، والذى يمثل اتهامًا صريحًا للنظام السورى بالتورط فى اغتيال الحريرى، وهؤلاء الوزراء هم شيعة تابعون لحزب الله التابع لإيران.

ونعرف جيدًا مدى عمق العلاقة الإستراتيجية بين إيران وسوريا، وأن النظام السورى بعد العزلة العربية المفروضة عليه يعتمد الآن فى وجوده على النظام الإيرانى، يضاف إلى ذلك قيام سوريا بإمداد حزب الله بالسلاح أثناء الحرب، وسوريا هى حلقة الوصل بين إيران وحزب الله.

هذا الصراع الدائر فى المنطقة هو فى الأساس ذو بعد دولى . . . ويتمثل هذا البعد الدولى فى الصراع بين الولايات المتحدة وإيران الموجود الآن فى لبنان؛ فالولايات المتحدة تصرح بأن النفوذ الإيرانى موجود فى لبنان ممثلاً فى حزب الله، وإيران تقول إن النفوذ الأمريكى موجود فى لبنان متمثلاً فى حكومة السنيورة.

وهكذا يستمر النزاع بين الولايات المتحدة وإيران من خلال الصراع بين القوى السياسية فى لبنان وتحديداً بين حكومة السنيورة وحزب الله.

فبعد عام ٢٠٠٥ والتهديد الأمريكى لإيران بفرض عقوبات عليها عقابًا لها على برنامجها النووى؛ وبل ومنذ عام ٢٠٠١؛ بدأ النفوذ الإيرانى يزداد فى الخليج والعراق وسوريا ولبنان؛ وذلك جزء من الصراع بين الولايات المتحدة وإيران؛ فلبنان يوجد فيها ٢مليون مسلم تقريبًا، وهناك اغتيالات تتم داخل لبنان كان آخرها الوزير اللبنانى السابق؛ وهو مسيحى من عائلة سياسية كلها رؤساء ووزراء. فالحرب بين الولايات المتحدة وإيران انتقلت إلى داخل لبنان، وأصبح لبنان مسرحًا للصراع بين الولايات المتحدة وإيران.

ثالثًا: نحو حل عربى للأزمة

ومع هذا الصراع فإن الموقف فى لبنان لن يتم حله إلا بحلٍّ عربى وموقف عربى موحد؛ ذلك أنه بعد خروج مصر من حلقة الصراع العربى الفلسطينى بعد اتفاق كامب ديفيد، والنزاع بين سوريا والسعودية خصوصًا بعد اغتيال الحريرى ووصول بشار إلى الحكم، وخروج سوريا من لبنان؛ أصبحت إيران هى الفاعل الرئيس فى لبنان عن طريق حزب الله، وبعد هزيمة الولايات المتحدة فى العراق بدأت تستعين بالاتحاد الأوروبى للخروج من الأزمة فى العراق، وأيضًا تستعين بروسيا، فضلاً عن الاستعانة بالأنظمة العربية الحاكمة فى المنطقة؛ لمساعدتها لحل أزمتها، وحتى يتم تفتيت التحالف الإيرانى/ الروسى؛ وهو ما يفسر الرغبة الأمريكية فى فك الحصار عن بعض التكتلات الدولية للمساعدة فى خروجها من أزمتها الراهنة فى العراق.

فبعد فشل الولايات المتحدة فى حربها داخل العراق، وفشل إسرائيل إستراتيجيًا حتى الآن (فقد انسحبت من الجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠، ثم بعد ذلك انسحبت من غزة، وأصبحت تعتمد فى بقائها على الولايات المتحدة والغرب)؛ يجب على العرب فى هذا

الوقت أن يتحدوا ضد الولايات المتحدة، فهناك غياب من قبل الجانب المصرى عن التواجد على الساحة العربية . . هذا الغياب والفشل من الجانب المصرى لا يتمثل فى وجوب القيام بدور عسكرى؛ وإنما يتمثل فى غياب وضع إطار للتسوية، فيجب ألا يقتصر الدور المصرى على التنسيق بين حماس وفتح فقط؛ بل يجب أن يمتد إلى مستوى أكبر من ذلك؛ لأن الدور المصرى مهم ومؤثر على الساحة العربية.

فالملاحظ على الساحة العربية هو غياب الدور العربى، وحضور الدور الإيرانى والتركى على حد سواء؛ فتركيا لم تفعل شيئًا حسنًا أو سيئًا، ولكن إيران أصبح لها نفوذ داخل العراق وسوريا ولبنان؛ فهل إيران من مصلحتها إقامة دولة فلسطينية موحدة عاصمتها القدس أكثر من العرب؟ وهل إيران تريد مستقبلاً مشرقًا للبنان؟ لا أعتقد ذلك . . وعندما تسأل الإيرانيين عن سبب تواجدهم فى لبنان يقولون لمواجهة الأمريكان؛ فلماذا لا يذهب الإيرانيون إلى العراق ليحاربوا الأمريكان، مع أن أغلبية سكان العراق هم من الشيعة؛ أى إن حوالى ٧٠٪ من العراقيين شيعة، فإذا كانت إيران تريد مصلحة المسلمين فلماذا اقترحوا الفيدرالية فى العراق؛ فالسبب الرئيس فى حضور الدور الإيرانى التركى فى المنطقة العربية هو غياب الدور العربى؛ فإيران هى من ضمن المقترح الأمريكى لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذى يضم دولاً إقليمية غير عربية؛ فنحن العرب لا نلوم إلا أنفسنا، وكل ما يحدث من أزمات هو نتيجة غياب الدور العربى.

وأخيرًا أود أن أبدى بعض الملاحظات على نقاط هامة أثارتها دوائر الرأى العام بهذه المناسبة: بالنسبة للنقطة الخاصة بأن إسرائيل جزء من المشروع الصهيونى فى المنطقة؛ فهذا ليس صحيحًا؛ فلم يرد نص فى أى بيان صهيونى يشير إلى أن لبنان جزء من المشروع الصهيونى، وحتى إن استخدموا المياه سواء فى لبنان أو خارجها، فهذا لا يعنى أنها جزء من الكيان الصهيونى، بينما الهجوم الإسرائيلى على لبنان يرجع إلى وجود الفصائل الفلسطينية فى لبنان التى هاجرت من فلسطين إلى لبنان، واتخذت من أرض لبنان مركز حركة للهجوم على إسرائيل، فمنذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٥ لم يحدث أى هجوم إسرائيلى على لبنان وبعد هزيمة ١٩٦٧، وانتقال بعض الفلسطينيين إلى لبنان وتركزهم فى الجنوب والقيام بعمليات استشهادية ضد القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبنانى؛ أدى ذلك إلى الهجوم الإسرائيلى على لبنان.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية وهل أضرت بالحرب نجد أن هذه القضية أدت إلى مزيد من الحروب وخاض العرب من أجلها العديد من الحروب بداية من حرب ١٩٤٨ حتى الآن، وإسرائيل هى التى أضعفت النظام العربى، وهى السبب فى النكسة التى يعيش فيها النظام العربى الحالى.

أما بالنسبة للمبادرة السعودية عام ٢٠٠٠ فقد ولدت ميتة فى الأساس، وللأسف الشديد فإنها مبادرة ليست فى إطار التسوية الشاملة وإنما كانت جزئية، وللأسف الشديد فإن العرب يفتقدون إلى الحل العسكرى مع إسرائيل؛ حيث إن إسرائيل فى البداية كانت تعتمد فى أمنها على توجيه ضربات جوية لحماية أمنها القومى، أما بعد الحرب الأخيرة على لبنان وبنائها للجدار العازل فهى تعتمد على هذا الجدار فى حماية أمنها، وأصبحت تفضل أن يكون هناك سلام مع الأطراف الأخرى، فبعد تحييد الدور المصرى وفصله عن القضية العربية بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل لم يعد ممكنًا دخول العرب فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل بدون مصر، فمصر لا بد أن تكون هى الأساس فى المواجهة العسكرية.

أما بالنسبة لأن حماس هى الطرف الوحيد المؤتمن على القضية الفلسطينية؛ فنلاحظ أنها طرف نشط يعمل من أجل القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى نجد أن حماس عندما تجد أن هناك جدوى من المفاوضات والعمل مع الإسرائيليين لن تتأخر عن ذلك؛ فحماس لم تنجح فى الانتخابات البرلمانية من فراغ وإنما فى إطار شعبى مهد لها ذلك، وما يحدث الآن من صراع بين فتح وحماس مثل الذى حدث فى غزة لن يستمر طويلاً لأن الشعب الفلسطينى أذكى من الشعب اللبنانى، ولن يحدث فى فلسطين مثلما يحدث فى لبنان لأن الهوية فى فلسطين موجودة، فلا فرق بين عربى وإسلامى؛ فالهوية موجودة فى فلسطين وليس هناك ما يحدث فى لبنان من صراع طائفى بين المسلمين والمسيحيين؛ فالمسيحى مثل المسلم فى فلسطين الكل فلسطينى، بصرف النظر عن الدين أو العرق، وحماس عندما سترى أن طاولة المفاوضات جدية ستنضم إليها.

إن ما نراه فى المشهد اللبنانى وما يحدث فيه من صراع بين حكومة السنيورة وحزب الله لا يجب أن يلقى باللوم كله على حكومة السنيورة، ويصفها البعض بأنها حكومة أمريكية؛ فاستقالة الوزراء الستة من الحكومة جاء بسبب رفضهم التصويت على مشروع المحكمة الدولية الذى سيدين سوريا، ونحن نعلم جيدًا قوة العلاقة بين سوريا وإيران، وهؤلاء

الوزراء الستة هم شيعة يتبعون حزب الله، فقبل ذلك كان حزب الله يرفض دخول الجيش اللبنانى فى الجنوب اللبنانى على أساس أنه غير مؤهل، ولكن بعد ذلك وافق على انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، وهذه خطوة ممتازة من حزب الله فى لبنان.

أما بالنسبة للدور الإيرانى فى لبنان؛ فنلاحظ أنه ليس من مصلحة إيران وجود صراع بين السنة والشيعة؛ لأن إيران تريد أن تتزعم العالم الإسلامى بشمولية، وليس عن طريق مذهبها الشيعى؛ فعندما تقوم بخلق الصراع بين الشيعة والسنة فى العراق وسوريا ولبنان وبعض الأقطار العربية سيصبح الشيعة غرباء فى كل هذه الأماكن، ولكن هى لا تريد ذلك.

وبالنسبة لولاية الفقيه فى إيران فنجد أن هناك عرفية فى السلطة الدينية والسياسية فى إيران، وليست كل القوى فى إيران تتفق على اتباع ولاية الفقيه.

ولاية الفقيه فى المذهب الشيعى تختلف عنها فى المذهب السنى؛ فولاية الفقيه فى المذهب الشيعى لها سلطة دينية، بينما فى المذهب السنى ليست لها سلطة دينية، فالفقيه فى المذهب السنى يقول فتواه، وهى غير ملزمة سواء للدولة أو للشعب، وقد فقدت المؤسسات الدينية السنية مكانتها فى العالم العربى لتبعيتها للأنظمة العربية وعدم استقلالها.

أما بالنسبة للأصولية السنية الإسلامية؛ فهناك أسباب أدت إلى ضعفها، منها تبعية المؤسسات السنية للأنظمة الحاكمة، فمثلاً فى دولة مثل السعودية برغم ما تمتلكه من بترول إلا أن المؤسسة الدينية فى السعودية موظفة لدى الدولة، وعدد العاملين فى المؤسسات الدينية فى السعودية تجاوز ٣٠ ألف عامل، وللأسف الشديد المؤسسات الدينية أصبحت تابعة للأنظمة العربية الحاكمة.

أما بالنسبة للنظام الشيعى فى إيران؛ فنجد أنه لم يحقق أهدافه؛ حيث نجد أن ٣٦٪ من الإيرانيين تحت خط الفقر، رغم أن إيران تدعم حزب الله بـ٣ مليارات دولار سنويًا، وهى تختلف عن تركيا التى بدأت تركز أولاً على التنمية الاقتصادية؛ فإيران دولة تعتمد على النفوذ داخل المنطقة العربية من خلال المد الشيعى، والمذهب الشيعى ليس مثاليًا، والمشكلة فى المذهب السنى أكبر، خصوصًا أن المذهب السنى عدد سكانه أكثر، وبالتالى إذا فقد الأفراد الثقة فى هذا المذهب الذى يعتنقه مليار و٣٠٠ ألف ستكون المشكلة أكبر.

• التعقيب

د. حسن نافعة (*)

د. ناهد عزالدين (**)

د. حسن نافعة

هذه ليست المرة الأولى التى يبحث فيها هذا الموضوع، فبعد الحرب مباشرة قام مركز بحوث الوحدة الوطنية ببيروت بعمل ندوات تتناول آثار الحرب.

أريد أن أشير إلى أن الحرب لم تنته لسببين: **الأول**: أن هناك بعض الكتابات الإسرائيلية تشير إلى أن إسرائيل ستستأنف الحرب فى الصيف القادم، **الثانى**: اشتداد النزاع الطائفى فى لبنان؛ وهو ما تريده إسرائيل، وكان هو الهدف الرئيس للحرب التى قامت بها على لبنان.

بالنسبة لورقة أ. أمجد نلاحظ أنه اختار القرآن، وكل باحث له مطلق الحرية فى اختيار المنهج المناسب طالما أنه يستطيع أن يصل منه إلى نتائج. أما بالنسبة لحماس فأنا أعتقد أن وجودها فى السلطة لا ينقص من قدرها، وهى استفادت بالتأكيد من وجودها فى السلطة، وقد فرض عليها أن تكون فى السلطة طالما أنها إذا لم تدخل السلطة ستُفرض عليها قيود. أما بالنسبة للحصار المفروض على حماس فقد شاركت أطراف عربية وفلسطينية فى هذا الحصار، واللوم يقع على هذه الأطراف فى الحصار المفروض حاليًا على حماس.

وأريد أن أوجه ملحوظة أخرى بخصوص ورقة أ. أمجد. . فإنه تعرض لما تقوله الصحافة الإسرائيلية ولم يتعرض للكتابات الإسرائيلية بعد الحرب، والتى نشرها مركز

(*) أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
(**) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

جاس للعلوم السياسية فى إسرائيل بعد الحرب. أما بالنسبة للسؤال بخصوص هل انتهت الحرب فعلاً أم لا؛ فأريد أن أوضح أن نتائج الحرب قد أعطت حوافز سياسية لإسرائيل، مع أنها لم تحقق نصرًا عسكريًا؛ فالقرار ١٧٠١ يعطى الحكومة اللبنانية حق مطالبة القوات الدولية فى الجنوب اللبنانى بنزع سلاح حزب الله، أو الوقوف على الحدود مع سوريا؛ فبذلك يحقق القرار ١٧٠١ لإسرائيل أهدافها؛ وهى: استمرار النزاع بين الحكومة اللبنانية وحزب الله حتى تدمير حزب الله، فالقرار هنا إذن يعطى مكاسب سياسية لإسرائيل لا تستحقها.. هذه هى أهم النتائج السياسية للحرب الإسرائيلية على لبنان. فإذا كانت الحكومة اللبنانية غير مستعدة للوقوف فى موقف وطن موحد أثناء الحرب فإن الحرب ستستمر.

ونريد أن نؤكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل بذلك تريد أن تكون الحكومة اللبنانية أداة لتنفيذ سياستها، للقضاء على حزب الله.. ولتوضيح هذه الفكرة يجب أن نؤكد على الآتى:

* إن قضية خطف الجنديين الإسرائيليين وأسرهما ليست سببًا رئيسيًا للحرب؛ فقد كان هناك اتفاق بين الحكومة اللبنانية وحزب الله أنه من حق الحزب أسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين.

* إن إسرائيل كانت تنوى شن هذه الحرب منذ فترة طويلة؛ وذلك للقضاء على حزب الله، والكتابات السياسية تؤكد ذلك، فإذا لم تنجح الولايات المتحدة وإسرائيل فى استخدام الحكومة اللبنانية للقضاء على حزب الله كما يجيز القرار ١٧٠١ للحكومة؛ فإنها ستواصل القتال فى الصيف القادم.

وأعتقد أن الثلث المعطل الآن فى الحكومة اللبنانية لا بد أن يشارك، وأن يكون هناك وحدة وطنية تستطيع الحكومة من خلالها تحقيق التعاون والوحدة فى لبنان؛ فتقرير بيكر الذى أعده أوضح فيه أنه لا بد على السياسة الأمريكية أن تفتح بابًا للحوار مع أطراف الأزمات فى المنطقة، حتى يمكن حل هذه الأزمات، وأن تفتح الحوار مع سوريا وإيران؛ لأن هذه الأزمات مترابطة، ويجب أن يكون هناك تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، من خلال آلية معينة للتسوية الفعالة للأزمات تجاه الشرق الأوسط، وأن يكون هناك مؤتمر دولى تبحث فيه الولايات المتحدة هذه الأزمات، وكيفية التفاهم مع الأطراف

التى من خلالها يمكن حل هذه الأزمات، وإلا ستستمر الحرب داخل لبنان طالما أن حزب الله مستمر فى مقاومته؛ فالقضية الآن داخل لبنان من وجهة النظر الأمريكية / الإسرائيلية هى نزع سلاح حزب الله.

***

د. ناهد عزالدين

أنا أتفق مع أ. أمجد فى أن الأنظمة العربية أنظمة سلبية فى مواجهة إسرائيل؛ فإسرائيل نواياها معروفة حتى على طاولة المفاوضات، وعندما نقول الحرب الإسرائيلية / اللبنانية فنحن نعنى بذلك أن إسرائيل هى التى بدأت بالحرب والاعتداء، وأنا لا أتفق معه فى أننا بذلك وضعنا لبنان فى كفة واحدة مع إسرائيل. فنحن نقول مثلاً حرب أكتوبر هى حرب مصرية؛ لأن مصر هى التى بدأت بالحرب، وهى صاحبة الانتصار، فنحن نقصد المواجهة العسكرية بين هاتين الدولتين؛ ولذا اختار المركز عنوان المؤتمر «الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية» وهى الحرب التى أثبت فيها الطرف اللبنانى ثباتًا وصمودًا مشهودًا.

إن عمير بيريتس كان مثل الحائط.. الكل كان ينقده لفشله فى إدارة الحرب، ولو كان قد نجح فى إدارة الحرب لما انتقدته وسائل الإعلام.

على جانب آخر أشار أمجد إلى حالة التقوقع داخل إسرائيل بعد الحرب، والصراع بين النخب السياسية، غير أن هذا التقوقع لا يتناسب مع طبيعة المشروع الصهيونى القائم على التوسع لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

أما حوادث القتل والاغتيال والإرهاب؛ فليست مؤشرًا لسقوط إسرائيل، فسقوط إسرائيل أمر محتم ولكن ليست حوادث القتل والاغتيال هى بالضرورة مؤشر على ذلك.

وإن إسرائيل لا تعتمد فى قوتها على الجانب المادى فقط، ولكن هناك الجانب الدعائى الذى تعتمد عليه؛ فبعض الكتب الغربية كانت قد أعلنت أن الثغرة التى حدثت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ دليل على أنه كان من الممكن تحويل النصر إلى هزيمة.

وفيما يتعلق بلبنان فكل دولة أثناء الحرب يكون لها أهداف تريد تحقيقها، وقد تحققت بصورة نسبية.. وكان لإسرائيل هدف من هذه الحرب وهو تدمير حزب الله ولم يتحقق، يضاف إلى ذلك أن هدف حزب الله كان هو تبادل الأسرى مع إسرائيل وهذا لم يحدث.

مما لا شك فيه أن هذه الحرب قضت على الغطرسة الإسرائيلية التى اعتادت عليها. هناك أيضًا جانب مهم هو جانب الهوية؛ وهو ما تفتقده لبنان وكذلك إسرائيل، فلا بد أن يكون هناك هوية مشتركة متفقة على المبادئ الأساسية، ولعل ما أشار إليه الباحث نموذج للهوية؛ فعرب ١٩٤٨ أبدوا خلال الحرب الإسرائيلية اللبنانية تضامنهم مع لبنان، وتمسكوا بهويتهم مع أنهم يعيشون داخل المجتمع الإسرائيلى، ونعتقد أن إسرائيل لا تزال تعتبرهم طابورًا خامسًا، وتشك فى ولائهم لإسرائيل، وأذاعت إسرائيل أنها سعيدة جدًا عندما سقطت صواريخ كاتيوشا على هؤلاء العرب، وأذاعت ذلك ببهجة وسرور فى نشراتها الإخبارية، وقد انتقد عرب ١٩٤٨ الحكومة الإسرائيلية أثناء الحرب لأنها لم توفر لهم الملاجئ.. فهل لو كانت وفرت لهم الملاجئ لكان لهم موقف آخر من تلك الحرب؟..

يضاف إلى ذلك نقطة هامة فى البحث المقدم من الأستاذ أمجد؛ وهى الإرهاب وإسرائيل.. إن حماس وحزب الله منظمات إرهابية؛ لذا لا يجب التعامل معها، ومع أنهم كانوا يعترفون بحركة فتح ومنظمات التحرير الفلسطينية، إلا أنهم لم يقدموا لهم أى شىء؛ بل عزلوهم سياسيًا، والدليل على ذلك عزل ياسر عرفات وقتله بالسم.

***

المحور الثامن

رؤى مستقبلية

٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديموقراطية فى الوطن العربى

أ. د. محمد السيد سعيد

٢٣ ـ الإصلاح السياسى والديموقراطى فى المنطقة العربية.....أ. معن بشور

٢٤ ـ مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة

أ. السيد ياسين

٢٥ ـ مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب

د. محمد قدرى سعيد

٢٦ ـ الأمن القومى العربى: مراجعة حتمية .....د. عبد المنعم المشاط

• التعقيب ..... د. على الدين هلال

obeikan.com

obeikan.com

٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديموقراطية فى الوطن العربى(*)

أ.د. محمد السيد سعيد(**)

فى البداية أود أن أطرح سؤالاً وهو: لماذا الإصلاح فى الوطن العربى؟ نعلم جيداً أن النظام العربى يعانى من ضعف شديد، سواء فى مصر، أو فى الدول العربية؛ فالكيان العربى أصبح دوره مهمشًا فى المجتمع الدولى. فقد الرجل العربى كرامته ـ والمصرى تحديداً ـ فى هذه السنوات الأخيرة، وأصبح المحللون يصفون مصر بالرجل المريض فى النظام العربى، تشبيهًا بالدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأول، وضعفها أمام الغرب الأوروبى.

فمن الناحية الاقتصادية ضعف الاقتصاد المصرى مقارنة بالاقتصاد العربى، ومن الناحية الإنسانية استمر مسلسل الاعتقالات وإهانة كرامة الإنسان المصرى، ومن الناحية الأخرى انهارت البنية التحتية لمصر، وللأسف الشديد الأنظمة العربية رغم افتقادها إلى نقطة الفكر السياسى والمنهجية، إلا أنها مستمرة، وتقوم بإضافة وجوه شابة للحفاظ على استمرارية النظام القائم، والأنظمة العربية أصبحت اليوم تسيطر على القضاء والصحافة والأجهزة الأمنية، وأصبحت قوية جداً فى مواجهة القوى الإصلاحية القليلة العدد، وللأسف الشديد أن من يريدون الإصلاح هم قلة فى المجتمع، ومن هنا لا يأتى الإصلاح؛ حيث يشعر الأفراد باليأس مع تأخر الإصلاح، وهذا الوضع من الممكن أن يؤدى إلى الانهيار؛ مثل انهيار الاتحاد السوفيتى، وانهيار الدولة العثمانية؛ فالديموقراطية لا بد أن تكون موجودة فى القبائل وفى الشعوب والمدن، وأيضًا حقوق الإنسان لا بد أن يتوفر لها الاحترام.

(*) نص مفرَّغ.

(**) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

والباحث يجب أن يراعى أن الإصلاح السياسى لا بد أن يؤدى إلى إصلاح اقتصادى، وأيضًا يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى إصلاح سياسى.

لكن النتيجة التى يخلص إليها علم السياسة هى كالتالى: فى العلاقة بين الديموقراطية والإصلاح الاقتصادى ليس بالضرورة أن يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى الديموقراطية ولا يضمنها؛ فالعلاقة بينهما تكون على شكل حرف «L»؛ فالنمو الاقتصادى عندما ينمو ويزدهر من الممكن أن يؤدى إلى تكوين بعض مظاهر الديموقراطية؛ وذلك عن طريق الثورات، وهذه بداية الانتقال إلى بعض الديموقراطية الظاهرية.

وعلى الجانب الآخر أيضًا لا تؤدى الديموقراطية بالضرورة إلى الإصلاح الاقتصادى؛ فقد أكدت معظم الدراسات أنه لو أن هناك عملية سياسية من الأفضل أن تتم بالإصلاح الاقتصادى أولاً، ثم بعد ذلك تنتقل إلى الإصلاح السياسى، والدراسات تؤكد على أن الإصلاح الاقتصادى يتم عن طريق استقلال الجهاز المعرفى، واستقلال الجهاز الإدارى، واستقلال الجهاز القضائى. . أما فى النظام السياسى؛ فإن الإصلاح يتم عن طريق حد أدنى من الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وحد أدنى من الشفافية.

هناك أدبيات ودراسات تؤكد على وجود علاقات منهجية بين الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، وتؤكد أن الإصلاح الجزئى سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا لا يؤدى إلى التنمية والرخاء؛ بل يؤدى إلى الركود والبطء والانهيار، ويكون الإصلاح على شكل حرف «G»، ويضرب ذلك التجربة الديموقراطية لو حدثت، كما يعطل الإصلاح الاقتصادى من ناحية أخرى.

وإذا تحدثنا عن سيناريو الإصلاح فى العالم العربى؛ نجد أنه ينتج من مقولتين رئيستين:

١ ـ هل الإصلاح يأتى من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى؟

٢ ـ شمولية الإصلاح وانسجامه الداخلى (برنامج الإصلاح).

وعندما نمزج بين هذين المؤشرين السابقين يمكننا التمييز بين أربع إستراتيجيات إصلاحية مهمة:

* إصلاح منسجم من أعلى؛ وهذا لم يحدث فى المنطقة العربية سواء كان إصلاحًا اقتصاديًا أو سياسيًا.

* إصلاح اقتصادى أو سياسى جزئى وعشوائى من أعلى؛ كإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى السبعينيات فى عهد السادات، وهذا الإصلاح العشوائى يقود إلى ركود اقتصادى وسياسى طويل الأمد. . . هناك أيضًا «رأسمالية المحاسيب»؛ وهى أن تعطى الدولة مميزات خاصة لبعض رجال الأعمال ويكونون بعيداً عن قانون السوق، ويتم تفصيل قوانين خاصة بهم فى إطار ما يسمى بترزية القوانين؛ وهو اصطلاح علمى، وهذا النمط من رأسمالية المحاسيب هو سبب كارثتنا الحالية.

* إصلاح يأتى من أسفل؛ وهى إستراتيجية تضمن النتائج، وقد تنتقل من نظام شمولى إلى نظام شمولى مضاد أو أكثر شمولية، وقد تؤدى فى حالات معينة إلى صراع وانفجار وانهيار وتحلل؛ وهو تخويف موجود فى النظام العربى، وهذا حقيقى.

* إصلاح منسجم من أسفل، يأخذ صورة حوار صبور وكتلة إصلاح لديها فكر منسجم، ويصل إلى السلطة وتكوين مجتمع مدنى يعزل الدولة ويعزل سلطتها، وهذه الكتلة الإصلاحية تعرف ما تريد من إصلاحات فى التشريعات وغيرها؛ مثل ما حدث فى بولندا، وهذا قد يصل إلى السلطة بشرط ألا يتمزق بعد ذلك، ويقود إلى إصلاحات مدمرة.

ونحن نتمنى أن يكون الإصلاح من أعلى وسلميا وشاملا ومنسجما، وألا يكون مرتبطًا بمصالح معينة؛ مثل الوصول إلى السلطة؛ وإنما فى ظل انعدام وجود إصلاح ستصل الدولة إلى الانهيار مثل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أو فى الدولة العثمانية؛ لأن الدولة فى هذه الحالة تكون قد فسدت، وحتى البحث عن دليل فى هذه الحالة سيكون أمرًا صعبًا للغاية.

فلا بد من استمرار الحوار الصبور والإصلاح المنسجم حتى يمكن الضغط على النظام لبسط قدر من الإصلاح، سواء كان على المستوى السياسى أو الاقتصادى، وأفضل نمط للإصلاح هو سياسات الإصلاح من أعلى، وفى حالة فشل ذلك ستكون الثورة حتمية، وسواء كنا معها أو ضدها يجب أن نتعاون معها لأنها ستأتى بشكل جديد للأجيال المقبلة.

والاستنتاج من كل ما سبق أنه لا بد من استمرار الضغوط على النظام مع الحوار الممتد حتى يحدث الإصلاح، والثورة ستكون على نظام إمبراطورى فاسد مضر للمجتمع وضعيف، وإن لم يحدث ذلك على عهدنا سيحدث على عهد أولادنا، وأنا متفائل بأن إرادة الله فوق كل اعتبار.

٢٣ ـ الإصلاح السياسى والديموقراطى فى المنطقة العربية(*)

أ. معن بشور(**)

أود أن أشكر د. عبد المنعم المشاط مدير مركز البحوث السياسية على استضافتى فى هذا المؤتمر الهام. وأشكركم على اختيار موضوع الحرب الإسرائيلية على لبنان للحديث عنه فى هذا المؤتمر؛ لأنه حديث الساعة؛ ولأنه يتعلق حاليًا بما يجرى على الساحة اللبنانية من حيث الصراعات الطائفية؛ حيث كنت على اتصال منذ فترة قريبة مع رئيس الوزراء اللبنانى السنيورة، وتحدثت معه عن أسباب رفضه للمبادرة المصرية / السعودية كسبيل لخروج الشعب اللبنانى من أزمته الراهنة، ومحاولة تشكيل وحدة جديدة وطنية تستوعب جميع الأطراف.

أولاً: أثر الحرب على المنطقة

أما بالنسبة لآثار الحرب الإسرائيلية / اللبنانية على الشرق الأوسط؛ فلها عدة آثار من بينها أن هذه الحرب أدت إلى تطويق لبنان، فبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ إلا أن هناك المزيد من الاختراقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية، بالإضافة إلى ذلك هناك مناطق تم احتلالها فى هذه الحرب لا تزال إسرائيل تسيطر عليها، مع قيامها بإلقاء قنابل عنقودية داخل الأراضى اللبنانية.

هناك تباين واختلاف فى البيئة السياسية للوطن العربى؛ من تعدد للمذاهب الدينية والصراعات الطائفية؛ حيث داخل لبنان هناك صراع بين حكومة السنيورة وحزب الله

(*) نص مفرَّغ.

(**) الأمين العام السابق للمؤتمر القومى العربى.

الممثل للمعارضة، والمعارضة لا تقتصر على حزب الله فقط، فهناك حركة أمل، وحركات المعارضة هذه التى تلقى تأييدًا كبيرًا فى لبنان.

الإصلاح السياسى لا يتم إلا عن طريق النظام السياسى نفسه؛ فالأنظمة العربية عليها ضغوط خارجية هى التى تدفعها إلى طريق الإصلاح السياسى، فإرضاء القوى الدولية أهم عند الحكام العرب من إرضاء شعوبهم.

ثانيًا: دور الإدارة الأمريكية

يضاف إلى ذلك أيضًا مدى تأثير هذه الحرب على المستوى الدولى والإقليمى.. حيث نجد أن حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ما كان سيحدث لو كانت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط سياسة متزنة وغير منحازة انحيازًا سافرًا إلى إسرائيل؛ فهؤلاء الشباب الذين نفذوا العملية يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فعلوا ذلك نتيجة الظلم الأمريكى فى المنطقة، أضف إلى ذلك أنها جاءت بعد عام واحد من انتفاضة الأقصى، وكل ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها فى المنطقة عن طريق أمرين:

الأول: كسر التحجر والجهل فى المنطقة العربية.

الثانى: القضاء على الإرهاب.

إنها الأيديولوجية الأمريكية التى تقوم بتطبيق ما تسميه الديموقراطية؛ وذلك عن طريق تطبيق الرأسمالية الأمريكية فى بلدان العالم العربى، والمطالبة بالإصلاح السياسى للأنظمة العربية؛ فالدول التى تتحالف مع الولايات المتحدة عليها تطبيق الإصلاح السياسى، أما الدول المارقة (وهى من وجهة نظر الإدارة الأمريكية سوريا وإيران)؛ فإن لم تطلها الحرب اليوم ستطولها غدًا.

فالذى يحدث فى لبنان من صراعات حقيقية ليس السبب فيه هو حزب الله؛ إنما السبب الرئيس فيه هو الإدارة الأمريكية، التى تقف بأعلى صوتها لتنادى بشرق أوسط جديد؛ فكونداليزا رايس تقف فى بدء الحرب الإسرائيلية / اللبنانية تنادى بشرق أوسط جديد، وتعلن عن بدء مخاضه، وعندما فشلت الإدارة الأمريكية فى مخططها وهدفها من هذه الحرب طوت جانب الإصلاح السياسى فى المنطقة، وأعلنت جانب الحرب على الإرهاب؛ فبعد فشل الإدارة الأمريكية فى حربها فى العراق وفى أفغانستان، والصمود

الرائع من جانب الشعب الفلسطينى فى مواجهة إسرائيل، والصمود من الجانب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل؛ فشل المخطط الأمريكى الداعى إلى الإصلاح.. فأين الإصلاح؟

وتعلن الإدارة الأمريكية أن هناك التقاء مصالح بينها وبين ما يسمى بالنظم المعتدلة؛ وهى مصر والأردن والسعودية.. أين تلاقى المصالح؟ وأى مصالح بين دولة كبرى وكيانات وأنظمة سياسية؛ فقد فشل المخطط الأمريكى، والدليل على ذلك الاستقالات المتتابعة فى الإدارة الأمريكية؛ حيث استقال جون بولتون من الأمم المتحدة، وخسر رامسفيلد الحرب فى العراق، وانهارت الديموقراطية الأمريكية فى المنطقة.

فأى ديموقراطية هذه التى أتت بها الإدارة الأمريكية مدعومة بدباباتها إلى المنطقة.. نحن من الممكن أن يكون لدينا ديموقراطية فى القضاء والشرطة وفى كل الأنظمة السياسية، دون الحاجة إلى المساعدة الأمريكية؛ فالمظاهرات التى تحدث فى لبنان اليوم هى دليل على رغبة الشعوب فى الإصلاح السياسى، ووسيلة ضغط على الأنظمة السياسية للبدء فى الإصلاح السياسى والاقتصادى، ونأمل أن تؤثر هذه المظاهرات على الأنظمة العربية، وتدفعها إلى الإصلاح السياسى بدلاً من الضغوط الخارجية، وأن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعوب.

ثالثاً: أثر الحرب على حركة الشعوب

قد أثبتت الحرب أن هناك مجموعة من الأفراد أو الشباب؛ وهى مجموعة صغيرة استطاعت هزيمة القوات الإسرائيلية، أو بمعنى آخر استطاع حزب الله هزيمة دولة فوق القانون، وأزالت هذه المجموعة الرهبة من وجود إسرائيل.

ومن هنا أثرت هذه الحرب على مفهوم الوحدة بين الشعوب؛ فحينما التف الشعب العربى حول المقاومة أثبتت الحرب وحدة الأمة العربية والإسلامية على اختلاف مذاهبها وطوائفها.

وهناك عوامل عديدة للتطور فى المنطقة العربية:

١ ـ المقاومة العراقية والتأكيد على أهميتها الفعالة.

٢ ـ تطوير الثقافات فى المنطقة العربية، سواء كانت ثقافة سياسية أو غيرها، وتعزيز ثقافة المقاومة.

٣ ـ التطوير والتغيير وفقًا للمتطلبات الموجودة، وليس تغيير مبادئنا وفقًا للمتغيرات الخارجية.

٤ ـ رفض الازدواجية.

٥ ـ تعزيز ثقافة العروبة المستمدة من روح الإسلام الذى هو وعاء حضارى لكل أبناء الأمة، مسلمين عربًا وغير عرب، ويجب من خلاله أن نتجاوز كل شىء.

٦ ـ تعزيز ثقافة المصالحة الوطنية وقبول الآخر.

٧ ـ تعزيز ثقافة الديموقراطية بما أنها ثقافة المشاركة فى بناء المجتمع؛ فالتطور الديموقراطى قادر على بناء المواطنة.

٨ ـ تعزيز ثقافة مواكبة العصر، وتطوير الخطاب الإسلامى بما يتلاءم مع الخطاب الآخر؛ فالشيعة والسنة لا بد أن يقاتلوا ضد الاحتلال.

وأخيرًا هناك ثلاثة تطورات ديموقراطية هامة فى بلادنا العربية، شهدناها فى الآونة الأخيرة عقب الحرب:

ـ الانتخابات فى البحرين.

ـ ما جرى فى موريتانيا.

ـ الانتخابات الرئاسية فى اليمن، رغم ما جرى ما فيها، إلا أنها كانت ممارسة ديموقراطية يعتد بها.

* * *

٢٤ ـ مستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة(*)

أ. السيد ياسين(**)

مقدمة

الثقافة السياسية السائدة فى مجتمع ما صراحة أو ضمنًا لا بد أن تعتمد على الذاكرة التاريخية، والتى هى إحدى الأسس التى يقوم عليها الوعى التاريخى، وقد سبق لى الاهتمام بموضوع الذاكرة التاريخية، بمناسبة مؤتمر فرنسى / مصرى مشترك، ألقى فيه أستاذ فرنسى شهير بحثًا عن الذاكرة التاريخية المصرية والفرنسية معًا، واكتشفت أن الاهتمامات الجارفة التى ساقها البحث الفرنسى عن ضعف وتهافت الذاكرة التاريخية المصرية؛ مردها إلى عيوب جسيمة فى منهج بحثه؛ لأنه لم ينطلق من إطار نظرى واضح فى دراسة الذاكرة التاريخية عمومًا. . وقد اقترح فى تعليقه أن تتم دراسة الذاكرة التاريخية بالاعتماد على منهج صاغه للفيلسوف البولندى آدم شاف، وطبقه فى دراسة الأيديولوجية. . ويقول آدم شاف إن **هناك ثلاثة مقتربات لدراسة الأيديولوجية: هناك الاقتراب التاريخى**؛ وهو كيف تشكلت الأيديولوجية، **والاقتراب البنيوى**؛ ومعناه العناصر التى تتشكل منها الذاكرة التاريخية، وخصوصًا النظر إلى الذات والنظر إلى الآخر (راجع هنا بالنسبة للذاكرة التاريخية المصرية كتابات الجبرتى من حيث نظرته إلى المصريين ونظرته إلى الفرنسيين)، **وأخيرًا الاقتراب الوظيفى**؛ أى الوظائف التى تقوم بها الذاكرة التاريخية، وخصوصًا أنها مجال إرهاف الوعى التاريخى للشعوب.

(*) نص مفرَّغ.

(**) مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الذاكرة التاريخية إذن هى إحدى الأسس الهامة لبلورة الوعى التاريخى. وإذا أردنا أن نعرِّف الوعى التاريخى نقول إنه: «هو البنية الكلية لمختلف الأشكال التى نشأت تلقائيًا كالرواية والحكاية والأسطورة، أو تلك التى بدأها العلم، والتى يعى من خلالها المجتمع ماضيه، من خلال إعادة إنتاج الأحداث وتقييمها، أو بعبارة أخرى هى التى من خلالها يعيد المجتمع إنتاج حركته عبر الزمن». وقد أخذت هذا التعريف من «أ. راكيتوف» المفكر الروسى، فى كتابه «المعرفة التاريخية» الذى صدر فى موسكو عام ١٩٨٢.

بناء على هذا يمكن القول إن الذاكرة التاريخية العربية الحديثة بدأت تكونها مع مواجهة الدول العربية المختلفة مع الاستعمار، سواء كان الاستعمار استيطانيًا كما كان فى الجزائر، أم احتلالاً تقليديًا كما فى العديد من دول المغرب العربى (المغرب وتونس وليبيا)، ودول المشرق (مصر والعراق)، أو نظم الانتداب (فى سوريا وفلسطين). وإذا راجعنا الذاكرة التاريخية العربية فى مجال الاستعمار؛ ستظهر لنا أسماء تاريخية لأبطال عرب بشهادة العرب المحكية عن أنفسهم، من أمثال رواد حرب التحرير العربية الشعبية فى العالم العربى. لدينا اسم الأمير عبد القادر الجزائرى فى الجزائر، والأمير عبد الكريم الخطابى فى المغرب، وعمر المختار فى ليبيا.

ولدينا أيضًا فى الذاكرة التاريخية العربية حرب التحرير الجزائرية المجيدة، ونضالات الشعب المصرى والسورى والعراقى والفلسطينى ضد الاحتلال الإنجليزى والفرنسى والصهيونى، وفيها النموذج المعاصر لدينا حرب أكتوبر عام ١٩٧٣؛ وهى حرب مجيدة ونموذج رفيع فى التخطيط السياسى والعسكرى، وهى حرب حاول بعض المتعاطفين مع السيد حسن نصرالله من العرب وبعض الكتاب المصريين ـ للأسف الشديد ـ أن يقارنوها بالحرب الأخيرة على لبنان؛ وهو ما ينم عن الجهل؛ بالإشادة ببطولات غير مذكورة ولا ينبغى تضخيمها على حساب الذاكرة التاريخية العربية للمقاومة العربية. ولكى أثبت صحة هذه الملاحظات المخيفة فقد قرأت بعناية الكتاب الذى أصدره مركز دراسات الوحدة العربية، ويتضمن الأبحاث التى قدمت فى ندوة عقدها بعنوان «الحرب الإسرائيلية على لبنان»، وقد عقدت هذه الندوة فى سبتمبر ٢٠٠٦ وشارك فيها من هذه الكلية الدكتور: حسن نافعة، ود. نيفين مسعد، ود. أحمد يوسف، وقد جاء فيها من أحد الباحثين فى معرض الإشادة بسماحة السيد: حسن نصرالله أمين عام حزب الله أن ما حدث يفوق كل ما حدث فى العالم العربى من قبل. وأنا أعتقد أن هناك تعميمات جسيمة فى هذا الكلام

وخصوصًا فى كلمة «لم يحدث من قبل» . . لأنه كما قلنا هناك بطولات عظيمة فى تاريخ المقاومة العربية؛ مثل حرب أكتوبر، كذلك ذكر د. سليم الحص بالنص: «أظهرت الحرب على لبنان صلابة منطق المقاومة، فى مقابل عقم الحرب التقليدية فى محاربة الكيان الصهيونى» . . وهذا كلام غريب فليس هناك مجال للمقارنة بين المقاومة والحروب التقليدية. والحرب التقليدية كحرب أكتوبر حررت الأرض المصرية، وبالتالى هذه المقارنة لمحاولة إعلاء ما فعله حزب الله على حساب كافة المقاومات العربية لا نعتقد أنها فكرة موضوعية.

نقطة البداية فى موضوع الثقافة السياسية والتعايش والسلام؛ هو ما أسميته ضرورة إحياء الذاكرة التاريخية العربية، وهذا الإحياء ينبغى أن يعتمد على الوسائل الإعلامية الجديدة؛ لكى نعرض على الشباب قضية المقاومة العربية فى إطارها التاريخى، وأنماطها البارزة.

النقطة الثانية هى ثلاثية: المواجهة، والتسوية، والمقاومة. . وأنا فى دراسة سابقة فى كتابى «الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية» والذى صدر عام ٢٠٠١؛ كتبت ورقة بعنوان ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة، ذكرت فيها المشاعر الشعبية الجياشة التى انطلقت فى مواجهة الأحداث الدامية فى فلسطين، والتى تمثلت فى الحرب البربرية التى قادتها إسرائيل لسحق الانتفاضة. . وتصريحات بعض القادة العرب ذهبت إلى أن القول إن الحل فى مواجهة إسرائيل هو الحل العسكرى؛ كلام يدل على أننا لم نتعلم بعد من نموذج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، فهذه الدعوات الغوغائية مثل الدعوة إلى الحرب أو فتح الحدود للجهاد؛ لا تأخذ فى اعتبارها أهمية التخطيط السياسى المتقن والإعداد العسكرى قبل أن تأخذ قرارًا بالحرب. . وذكرنا فى هذه الدراسة أنه لا بد من اتباع إستراتيجية شاملة تنطوى على المواجهة والتسوية السلمية فى نفس الوقت، ونقصد بالمواجهة على وجه التحديد تبنى المقاومة كإستراتيجية عربية تعتمد على النفس الطويل، وتأخذ بكل أشكال القوة فى هذا المجال، وهى ليست القوة العسكرية فقط، ولكن هناك القوة المعرفية، والقدرة على إنتاج المعرفة واستيعاب المعرفة المعاصرة. . كل هذه أشكال متعددة من القوة لا بد أن نأخذ بها إذا أردنا أن نواجه إسرائيل مواجهة شاملة.

وفى النهاية أريد أن أشير إلى نقطتين هامتين:

النقطة الأولى: قضية الصراع بين العرب وإسرائيل هى قضية صراع حضارى، وفى مجال الصراع الحضارى هناك نظريات متعددة، وقد سبق لى أن عرضت فى كتابى «الوعى التاريخى وثورة الكونية». نموذجًا يقترحه بعض علماء العلاقات الدولية؛ حيث يفرقون بين صراع المصالح وصراع الفهم بنبرة استشراقية، يميزون فيها بين أنساق مختلفة من الثقافات كالثقافة العربية والثقافة الغربية الإسرائيلية، ويتحدثون عن ثقافة ذات نظرة «شمولية» تؤمن بالتبرير اللفظى والتعميمات، وثقافة ذات نظرة تفصيلية؛ تركز على المشكلات بشكل علمى.. هناك أيضًا تفكير ارتباطى وتفكير تجريدى؛ حيث يشيرون إلى أن العرب يميلون إلى هذا التفكير الارتباطى، الذى يقوم على الحدث بعكس التفكير التجريدى.

وحول انعكاسات الثقافة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى والمجتمع المصرى؛ ففى المجتمع الإسرائيلى هناك دراسة يجب على مركز الدراسات السياسية بالكلية بالاشتراك مع مركز دراسات الأهرام أن يتعاونا معًا فى ترجمتها والتعليق عليها؛ وهى دراسة هامة بعنوان «ما بعد الصهيونية» (صدرت مؤخراً)، وقد انطوت على مؤشرات فى الحرب الأخيرة تدل على تفكك الروح المعنوية للمقاتلين الإسرائيليين. وما بعد الصهيونية فكرة جوهرية ترى أن الصهيونية مرحلة فات أوانها، على أساسها أقيمت الدولة وانتهت القضية، والحروب الأولى بشأن تأسيس الدولة انتهت.. ومن هنا فإن الروح المعنوية لدى المقاتلين الإسرائيليين منخفضة ومفككة، وما يمكن تسميته مناخ ما بعد الحداثة يشيع فى المجتمع الإسرائيلى؛ حيث يشيع الاستهلاك والرغبة فى التمتع بالحياة.. فلماذا يموتون فى سبيل أهداف يحددها قادة عسكريون إسرائيليون متعصبون من الجيل السابق من الصهيونية.

أنا أعتقد فى مجال الثقافة السياسية المتغيرة أننا لا بد أن نتعمق فى دراسة «ما بعد الحداثة» وما بعد الصهيونية، وتحت يدى مرجع هام لما بعد الحداثة، وهذا المرجع يحتوى على حوالى عشرين دراسة لكبار المفكرين الإسرائيليين الصهيونيين، الذين ينتقدون ثقافتهم، كذلك من المؤرخين الإسرائيليين الجدد من يتحدثون عما بعد الصهيونية، ويحاولون تثبيت المثال الصهيونى الأصلى. هذا موضوع ينبغى دراسته لأنه سيوضح التفكير الإسرائيلى إزاء العرب وإزاء التوسع الإسرائيلى.

ماذا عن الثقافة العربية السائدة الآن فى العالم العربى؟

أسميتها أنا ثقافة «اليأس»؛ لأن حلقات النظم السلطوية استحكمت حول الشعوب العربية، وولدت ردوداً شعبية يائسة. . ونلاحظ على الفضائيات تحريض الشعوب والفضائيات أيضًا على الحكام العرب بأنهم حكام ضعاف، وكلهم خونة وكلهم عملاء، ولا بد من شن الحرب على إسرائيل. . . هذا ما أسميته «ثقافة اليأس»؛ وهى ثقافة تعبر عن الغوغائية فى التفكير والغوغائية فى التعبير، والدعوة إلى شن الحرب بدون إنتاج خطاب سياسى عقلانى يميز بين المواجهة وبين التسوية وبين السلام.

لذا أعتقد أننا فى حاجة إلى دراسة متعمقة لما أسميته شيوع ثقافة اليأس فى المجتمع العربى المعاصر، ومن ناحية أخرى شيوع ثقافة ما بعد الصهيونية فى المجتمع الإسرائيلى. . هذا هو مستقبل الصراع بين مجتمع إسرائيلى يتفكك تدريجيًا، وبين مجتمع مفكك أصلاً ويفتقد رؤية إستراتيجية وليس لديه أمل فى المستقبل؛ نتيجة لاستحكام حلقات الاستبداد فى الوطن العربى.

الثقافة السياسية على كلا الجانبين إذن تجتاز أزمة، ونحن كباحثين علميين نحتاج إلى دراسة متعمقة حتى نستشرف المستقبل، ونرى كيف يمكن أن يتم التفاعل بين الجمهور الإسرائيلى فى هذه الدولة العنصرية، وبين الشعب العربى الذى يناضل من أجل تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلى، ومن الهيمنة الأجنبية على السواء.

* * *

٢٥ ـ مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب(*)

د. محمد قدرى سعيد(**)

مقدمة

كلمة إستراتيجى هنا كلمة واسعة تشمل توازنًا بشريًا واقتصاديًا وعسكريًا . . لكنى سأركز على الجانب العسكرى .

الجوانب البشرية والاقتصادية لا أتصور أنها فى صالح إسرائيل ، وخاصة فيما يتصل بالتوازن البشرى .

أما بالنسبة للجانب العسكرى فسوف أبدأ أولاً بعدد من الملاحظات السريعة :

ـ الملاحظة الأولى

إن إسرائيل ما زالت فى الفكر العسكرى العربى تصنف عدوًا ، وبالرغم من مرور فترة كبيرة من اتفاقيات السلام التى تمت معها ما زالت إسرائيل حتى فى الوعى الداخلى للعسكريين العرب هى التحدى ، وهى العدو بشكل أو بآخر ، وربما فى بعض الأحيان لا يقال ذلك بهذا الوضوح ، لكن التسليح والتعليم والتدريب العسكرى فى شكله العام يضع إسرائيل فى هذا التصنيف .

ـ الملاحظة الثانية

إن التاريخ العسكرى بيننا وبين إسرائيل لم يكن نصرًا لهذا الطرف أو ذاك ؛ ذلك أن

(*) نص مفرَّغ .

(**) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

إسرائيل انتصرت علينا فى عدد من الحروب، ونحن أيضًا انتصرنا عليها فى عدد من المواجهات المعروفة.

وأنا أتحدث عن مستوى المواجهة ككل، وعن التفاصيل الداخلية؛ لأن هناك أعمالاً تمت بعد هزيمة ١٩٦٧ بشهور قليلة، وكانت أشياء تتم لأول مرة، منها مثلاً إغراق المدمرة إيلات؛ فهذه من العمليات التى دخلت التاريخ العسكرى.. هناك إضافات كثيرة على المستوى الفكرى والتطبيقى فى الناحية العسكرية على الجانب العربى، ومنها عملية تحرير جنوب لبنان.. إذن ليست هناك عقدة متأصلة فى عملية المواجهة مع إسرائيل بحيث يمكن القول إنها تهزمنا على طول الخط أسوأ من أن نهزمها أيضًا على طول الخط.

ـ الملاحظة الثالثة

قد أشار إليها أستاذنا السيد ياسين؛ وهى أنه قد حدث تغيير فى طبيعة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، فلسنوات طويلة كانت المواجهة تحدث على مستوى الدول، لكن قريبًا حدثت مواجهات عسكرية بين إسرائيل وكيانات عسكرية لا تنتمى لدولة بعينها، وبالتالى إسرائيل من فترة بدأت فى رصد هذا الكيانات، وبالتأكيد إسرائيل فى مصر مثلاً بدأت ترصد وتنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين وتدرس فكرهم فى عملية المواجهة؛ حيث إنهم ديموقراطيًا فى وقت ما ربما يصلون إلى الحكم، وبالتالى فإن فكرهم واقترابهم من الناحية العسكرية فى المواجهة مع إسرائيل سوف يكون مختلفًا عن الوضع الحالى. بعد هذه النقاط التمهيدية سوف أتحدث عن مستقبل التوازن.

أولاً: التوازن العددى

لم يكن على المستوى العددى ما بين إسرائيل والدول العربية ـ وأيضًا بين إسرائيل ومصر بالتحديد ـ غلبة لإسرائيل عدديًا فى العناصر العسكرية فى المواجهة؛ بمعنى أن عدد الجنود والطائرات والدبابات والسفن على مستوى مصر وإسرائيل كانت فى صالح مصر.

وأنا أتحدث عن البحث الذى عادة ما يصمم فى صورة جدول ويذكر فيه عدد المدافع وعدد السفن، فهو سيكون فى صالح مصر، وبالتالى إذا أضفنا الدول العربية أيضًا إلى هذا الجدول سيكون فى صالح العرب، لكن طبعًا سنأتى الآن إلى عوامل أخرى فى قياس التوازن.. فالعدد ليس كافيًا للقياس، وهناك بعض العوامل التى سأتحدث عنها تغير هذا التوازن فى بعض الأحوال.

ثانيًا: الإضافة بعد حرب أكتوبر

بعد حرب أكتوبر على مستوى مصر ـ وعلى مستوى أكثر العالم العربى ـ لم تعد الإضافة للعامل العسكرى والقوة العسكرية تتم بنفس المعدل الذى كان موجودًا فى عام ١٩٧٣ وما قبلها وما بعدها . . وإذا رأينا عدد الدبابات أو السفن أو الأسلحة التى تضاف مثلاً إلى الجيش المصرى سنويًا سنجد أنها أقل كثيرًا من الفترة التى كانت عليها فى عام ١٩٧٣ ، لكن لو نظرنا إلى الإضافة العسكرية لإسرائيل نجدها أكثر لأن إسرائيل لا تقيس قوتها على مستوى مصر أو العالم العربى فقط ؛ بل على مستوى أكبر بإدخال إيران وربما باكستان فى المعادلة ، فإن استشعارها التهديد أعلى من استشعارنا نحن بالتهديد ، وبالتالى فإن معدلات البناء العسكرى لإسرائيل من حيث الكمية والجودة والنوع والعدد أكبر من الجانب المصرى والعربى .

ثالثًا: القدرة على التطوير الذاتى

لا شك أن هناك فرقًا ربما فى المعدات والتدريب والجودة فى الفكر ؛ لأن الجانب الإسرائيلى متعرض كما ذكرت لتحدٍّ دائم .

وهناك جانب هام فى التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب ، ومستقبل هذا التوازن أيضًا ؛ وهو أن إسرائيل تمتلك مؤسسة عسكرية صناعية وتكنولوجية كبيرة جدًا ؛ بحيث إنها من الممكن أن تضيف كثيرًا إلى نوعية السلاح الموجود ؛ علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى نوعية السلاح الذى تمتلكه ، أضف إلى ذلك نوعية السلاح الذى يمتلكه العرب من ناحية التجهيز والنوع ، ومن ناحية القدرة على تطويره ذاتيًا داخل الدولة وداخل المؤسسة العسكرية ليتناغم معها ، وأنا أعتقد أن ذلك جزء مهم جدًا فى عملية تطوير الأداء العسكرى ، والقدرة على تقبل النقد والتحليل وفهمه . . المحيطات الأخرى تحظى بهذا المدد لكن بالنسبة للعالم العربى من الصعب جدًا فى أى دولة أن يخرج العنوان الرئيس فى أى جريدة مثلاً ويقول إن العسكريين كانوا مخطئين .

رابعًا: التعليم

التعليم العسكرى هو جزء مهم جدًا لأنه يشمل بناء الفرد العسكرى ابتداءً من العقيدة ،

حتى التدريب المباشر، ولا شك أنه حدث تطوير فى مصر نتيجة العلاقة مع الغرب، وإرسال ضباط وجنود إلى الخارج للتدريب، لكن أعتقد أن المؤسسات الداخلية نالها بعض التطوير، لكن ليس بالقدر الكافى المتوقع، وهذا الموضوع نقطة مهمة جدًا فى تطوير الفكر العسكرى الداخلى، وربما أن سببه أيضًا محدودية النقد وحرية النقاش.

خامسًا: التكنولوجيا والبحوث

لا شك أن هناك فى مصر بحوثًا عسكرية على مستوى العقيدة العسكرية وعلى مستوى تطوير السلاح، ومصر تعتبر تقريبًا أكبر دولة فى العالم العربى تقوم بذلك؛ لأنها تمتلك مؤسسة صناعية، وأيضًا قادرة على إنتاج نوعيات كثيرة من الأسلحة، وأيضًا تطوير أسلحتها، وإضافة إمكانيات كبيرة لها، وقد دخلت بالفعل مجالات إستراتيجية مثل مجال الصواريخ وبناء المدافع، وإنتاج أو تجميع الدبابات.

فى مصر هناك صناعة عسكرية قوية، لكن لا شك أنه فى مجال التطوير التكنولوجى والبحثى من الناحية العسكرية ـ مقارنة بين مصر والعرب فى كفة، وإسرائيل فى كفة أخرى ـ نجد أن الميزان فى صالح إسرائيل.

سادسًا: الثورة فى الشئون العسكرية

من حوالى خمس عشرة سنة أو عشرين سنة منذ حرب الخليج؛ حدث استغلال كبير جدًا للثورة فى نظم المعلومات، وتم إدخالها أيضًا فى نظم الأسلحة، وأيضًا فى عملية إدارة الحرب، وسأعطى الآن مثالاً بسيطًا بالنسبة لإسرائيل عن قدرتها على معرفة المعلومة ورد فعلها بالسلاح؛ فالقوات الإسرائيلية كانت إذا رصدت فدائيًا فى غزة تحتاج إلى فترة زمنية لاتخاذ أى إجراء عسكرى ضده.. هذه الفترة تم تقليلها إلى دقائق معدودة، ومن الناحية التطبيقية هذه عملية معقدة جدًا أن تنتقل المعلومة ثم تحلل ثم تتحدد طبيعة الرد ويتم تجهيز الرد ثم عمل الرد نفسه؛ وهو ما يستلزم تدريبًا وتطويرًا فى المنظومة نفسها، وهذه الشبكة ما زالت غير كاملة عندنا، وربما نكون قد بدأنا فيها فى بعض المجالات، لكن أتصور أنها لم تأخذ الطابع الكامل بعد.

وأنهى حديثى بالملاحظة التى ذكرها الأستاذ السيد ياسين؛ وهى فكرة الحرب الشعبية، وهى هزيمة إسرائيل عن طريق القوى غير الحكومية، وهذا الموضوع حتى على أرض الواقع من غير الممكن أن يؤدى إلى إنجاز عسكرى ملموس إلا بمقياس الأشخاص الذين قاموا بها.

فى مصر مثلاً عندما أتت هزيمة ١٩٦٧ تم سحب الجيش، ثم توقفت الحرب.. والفكرة هنا أننا كنا لا نستطيع الاستمرار؛ لأننا إذا واصلنا سندمر القاهرة وبقية المدن، وهناك بعض الأشخاص يقولون ما المشكلة لا بد من الاستمرار، وفى هذه الحالة فكرة التوازن العسكرى التى أتحدث عنها تكون محلولة؛ يعنى سيكون من الأفضل أن يكون التوازن العسكرى فى جانب العدو، وبالتالى هو يستطيع أن يدمرنى؛ لأن ذلك قرار تدمير، وبالتالى يجعلنى شهيداً، وبالتالى من الأفضل أن يقتلنى، والتوازن هنا يكون فى صالح العدو.. أتصور هذه المعادلة العدمية بشكل عام لا يمكن فى النهاية أن تحقق النصر لا على المستوى الفردى، ولا على المستوى الجماعى.

***

٢٦ ـ الأمن القومى العربى: مراجعة حتمية(*)

د. عبد المنعم المشاط(**)

تقديم

لأكثر من ربع قرن تناولت وغيرى أسس بناء نظرية الأمن القومى العربى[١]، واجتهدنا كثيراً فى هذا الشأن؛ فقد كان يحركنا ـ على وجه الخصوص ـ افتراضان: **الأول**: يقضى بأن الأمن القومى العربى لا يعنى فقط الدفاع، ولكنه أوسع من ذلك وأشمل؛ إنه يعنى قدرة الوطن العربى على المواجهة؛ ليس فقط للأحداث أو الوقائع الفردية للعنف؛ وإنما جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، **والثانى**: أن الأمن القومى العربى غير الأمن القطرى؛ لا يتحقق إلا فى إطار الوحدة أو الاندماج أو التنسيق العربى، ومرد ذلك يعود إلى أن مصادر التهديد الخارجية للأمن القومى العربى تتميز بالحدة والشراسة، كما تتراوح العلاقات بينها بالتحالف أو التنسيق كحد أدنى[٢].

ولقد بذلنا جهوداً مكثفة وقضينا وقتاً طويلاً فى الدراسة والبحث حول مسألة الأمن القومى العربى، ونحن على يقين من أننا نسير فى طريق علمى لا غبار عليه. بيد أن النظر الدقيق إلى مدلول كتاباتنا وتحليلاتنا يشير بلا جدال إلى أننا كنا نتحدث عن سياسات الدفاع العربية، وليس نظرية الأمن القومى العربى؛ فالافتراضان السابقان وإن كانا صحيحين إلا أنهما يقعان فى مجال ما يجب أن يكون، إنهما ينتميان إلى الدراسات الغائية، بينما تحليل الأمن القومى من حيث تعريفه وأبعاده ومصادر تهديده وإستراتيجيات مواجهتها ينتمى إلى المدرسة الآنية/ الواقعية.

(*) نص مفرَّغ.

(**) أستاذ العلوم السياسية ـ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

إن الأمن القومى National Security يرتبط بالدولة القومية ولا يتعداها إلى الكيانات فوق القومية، كما لا ينزل إلى الكيانات الأقل من الدولة القومية. وهكذا طال الحديث عن الأمن الأوروبى مثلاً European Security دون أن يجرؤ مفكر أو محلل على الحديث عن أو طرح مفهوم الأمن القومى الأوروبى، كما نتحدث كذلك عن الأمن الإفريقى دون الحديث عن الأمن القومى لأى مجموعة إفريقية.

وهكذا صار الخلط فى أذهاننا بين ما هو قومى/ وطنى National، وما هو عربى (أى إقليمى Regional) أحد مشكلات دراسة الأمن القومى فى الوطن العربى.

ويمكن القول بداءة إنه ينبغى الفصل بين سياسات الدفاع العربية، وهى ذات طابع إقليمى فى إطار جامعة الدول العربية والمؤسسات المتفرعة عنها، والأمن القومى العربى؛ وهو هدف نتمنى أن نصل إليه، وهو يتطلب كما ظهر فى الافتراض الثانى الوحدة أو الاندماج أو التنسيق. ويمكن القول إن قرار جامعة الدول العربية فى يناير ١٩٩١، والمتعلق بإرسال قوات عربية تقف إلى جوار القوات الأمريكية بقصد تحرير الكويت من الاحتلال العراقى؛ قد وضع نهاية حاسمة لسياسة الدفاع العربى المشترك؛ إذ صدر القرار بالأغلبية، على الرغم من أن نص المادة ٦ من الميثاق يقضى بالإجماع ما عدا رأى الدولة المعتدية (١). ومنذ تلك اللحظة لم يتم الحديث عن / أو تفعيل ـ معاهدة الدفاع المشترك، على الرغم من الأحداث الجسام التى تعرضت لها الدول الأعضاء فى الجامعة؛ كالعراق (الغزو الأمريكى فى إبريل ٢٠٠٣)، ولبنان (العدوان الإسرائيلى فى يوليو ٢٠٠٦)؛ وهى المعاهدة التى تقضى المادة ٢ منها بتقديم كافة صور الدعم والتدابير بما فيها استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء عن أى دولة عربية[٣].

أولاً: الآليات الإقليمية لحماية الأمن «القومى» العربى

قد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذى صدر فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥؛ لم يشر من قريب أو بعيد إلى الأمن القومى العربى، وإن ذكر فى المادتين ٣، و١٩ مصطلح الأمن وارتباطه بمصطلح السلام؛ فالمادة ٣ تجعل من مهام مجلس الجامعة «تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية، التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.. وتجيز المادة ١٩ تعديل الميثاق

بموافقة ثلثى دول الجامعة»؛ لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة «الأمن والسلام»[٤].

كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، والموقعة بين دول الجامعة عام ١٩٥٠؛ لم تشر كذلك من قريب أو بعيد إلى الأمن القومى العربى، ولكنها تحدثت وبحق عن الدفاع المشترك عن كيانها، وصيانة الأمن والسلام.

واستحدثت المعاهدة فى المادة الخامسة لجنة عسكرية دائمة، مكونة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة؛ لتنظيم خطط الدفاع المشترك، وتهيئة وسائله وأساليبه، كما قضت المادة ٦ بإنشاء مجلس للدفاع المشترك، يتكون من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة، أو من ينوبون عنهم.

وهكذا فإن المادة ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (وهما بمثابة مادتى الضمان الجماعى العربى) لم تذكرا مصطلح أو مفهوم الأمن القومى العربى؛ وإنما تناولتا مساندة الدولة العربية المعتدى عليها، باعتبار أن هذا العدوان يعد عدوانًا على الدول العربية مجتمعة. وهكذا فإن الموقعين كانوا على يقين من الحديث عن الدفاع المشترك؛ أى البعد العسكرى للأمن القومى فقط، دون التطرق إلى أبعاد الأمن القومى السياسية والاقتصادية.

بيد أن الملفت للنظر أن المادة ٧ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى دعت الدول العربية إلى التعاون من أجل النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من عدم وضوح الرابطة بين الدفاع المشترك من ناحية، والتعاون الاقتصادى من ناحية أخرى، إلا أنه يمكن القول بأن واضعى المعاهدة تميزوا ببعد نظر واضح؛ وذلك بوضع كل من الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى معاهدة واحدة. وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه حالة فريدة فى اتفاقات الدفاع المشترك الإقليمى، وإن لم توضع موضع التنفيذ.

وفى عام ٢٠٠٠ صدر عن جامعة الدول العربية ملحق خاص حول الانعقاد الدورى للقمة العربية، وفيه ذكر الأمن القومى العربى صراحة فى مادتين: الأولى المادة ٢، والتى

حددت مهمة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى «النظر فى القضايا المتعلقة بإستراتيجيات الأمن القومى العربى بكافة جوانبه»، والمادة ٣، والتى تتناول انعقاد القمة بصفة منتظمة فى دورة عادية، أو غير عادية «عند الضرورة، أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومى العربى»[٥].

ولقد تناولت القمم العربية المختلفة بعض جوانب الأمن القومى العربى، وإن كانت تقصد الدفاع المشترك وليس الأمن القومى بالمعنى الشامل.

وفى محاولة تقييم دور القمم العربية فى الحفاظ على الأمن القومى يرى الدكتور أحمد يوسف أحمد أنها تبنت عددًا من الآليات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية؛ فنشأت منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٦٤ من رحم قمتى القاهرة والإسكندرية فى تلك السنة، وبلورت القمم رؤى سياسية لإنهاء الصراع لوحظ أن سقفها أخذ ينخفض بالتدريج؛ من العمل على منع قيام دولة إسرائيل، إلى الحديث عن القضاء عليها، مع تزايد مستمر فى التنازلات التى أبدى النظام العربى استعداده لتقديمها مقابل التوصل إلى تسوية سلمية، والأهم من ذلك أن أيًا من الرؤى الرسمية العربية لإنهاء الصراع أو تسويته لم يتجسد على أرض الواقع[٦].

وفى عام ٢٠٠٤ أقرت قمة تونس تقسيم الأمانة العامة إلى مفوضيات لشئون الهجرة والمغتربين، والثقافة وحوار الحضارات، والمجتمع المدنى، وثمانية قطاعات هى[٧]:

- قطاع الشئون السياسية ومجلس الجامعة.
- قطاع شئون فلسطين والأراضى العربية المحتلة.
- قطاع الشئون الاقتصادية.
- قطاع الإعلام والاتصال.
- قطاع الشئون الاجتماعية.
- قطاع الأمن القومى العربى.
- قطاع الموارد البشرية والخدمات.
- قطاع الرقابة المالية.

وقد يكون من الملائم أن نذكر الأهداف التى يسعى قطاع الأمن القومى العربى إلى تحقيقها؛ وذلك للتعرف على مدى تعلقها حقيقة بالأمن «القومى» العربى[٨]:

١ ـ العمل على استعادة روح الأمن القومى العربى، من خلال تفعيل نصوصه بعقد الندوات والمؤتمرات لتوضيح مفهومه الشامل.

٢ ـ تحديث آليات وإستراتيجيات العمل العربى بكافة قطاعاته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ لتصبح قادرة على مواكبة المستجدات والتحديات الإقليمية والعالمية.

٣ ـ تنسيق وتوحيد الجهود العربية، سواء منها التشريعية أو العملية للحفاظ على الأمن القومى، وتبادل الخبرات فى هذا المجال.

ثم تضيف الوثيقة ما يلى:

«وليحقق قطاع الأمن القومى العربى هذه الأهداف المناطة به لا بد من وضع خطط علمية وإستراتيجية وأمنية لتحقيقها والنهوض بأعبائها».

وبنظرة سريعة إلى ما سبق يتبين مقدار الوهن والعبث المرتبطين بهذا القطاع.. فمن ناحية فالأهداف الثلاثة المشار إليها لا تعدو أن تكون أدوات تغلفها أمنيات، ولكنها بالقطع لا تشكل أهدافًا ما، ناهيك عن أهداف تتصل بالأمن «القومى» العربى. ومن ناحية ثانية فإنه لا يمكن الحديث عن الأمن دون التطرق إلى «سياسات الأمن ـ Security Policies»؛ أى ماهية الخطط والبرامج المحددة التى تم أو يجب أن يتم الاتفاق عليها لتحقيق أو لصيانة الأمن القومى، والأهم من كل ذلك ماهية مصادر تهديد الأمن القومى.. بعبارة أخرى يصير من غير الممكن التطرق إلى أى تنظيمات أو أجهزة تتعلق بالأمن القومى دون اتباع الخطوات التالية:

١ ـ التعريف بالأمن القومى وتحديد مختلف أبعاده.

٢ ـ تحديد الأجهزة المرتبطة بوضع سياسات الأمن القومى.

٣ ـ تحديد مصادر التهديد..

وفى هذا المجال ينبغى التمييز بين نوعين من المصادر:

(أ) المصادر الرئيسة: وهى التى ينبغى تخصيص الموارد اللازمة لمواجهتها؛ لأنها تتعلق بتهديد وجود الكيانات أو الشعوب المقيمة عليها.

(ب) المصادر الثانوية: وهى التى يمكن مواجهتها لاحقًا، وقد يتم تحجيمها واحتواؤها إذا تمت مواجهة المصادر الرئيسة.

وفى هذا الإطار فإنه يمكن اعتبار بعض المصادر الخارجية وبعض المصادر الداخلية للتهديد مصادر رئيسة، أو مصادر ثانوية حسب درجة تهديدها للأمن القومى؛ بمعنى أن التمييز السابق لا ينبغى أن يتوافق مع التمييز الثنائى بين ما هو داخلى وما هو خارجى، واعتبار الأخير وحده مصدرًا رئيسًا للتهديد.

٤ ـ التوصل إلى إستراتيجيات وخطط مواجهة مصادر التهديد.

ولا شك أن ما ورد بوثائق جامعة الدول العربية لا يرقى لمستوى التحليل السابق.

ثانيًا: الانكشاف العربى والاعتماد على الخارج لحماية الأمن القومى

المتتبع للمشهد العربى الراهن عليه أن يميز بين وثائق جامعة الدول العربية ومؤتمراتها وأنشطتها من ناحية، والواقع العملى الذى تعيشه الأقطار العربية.. ولعل أهم معالمه تتمثل فيما يلى:

١ ـ إن مفهوم الأمن القومى يختص بكل دولة عربية على حدة، وذلك يتفق مع ما استقرت عليه الأدبيات العلمية والسياسات العملية، ومن ثم تختلف سياسات الأمن القومى لكل دولة عربية عن شقيقاتها؛ نظرًا لتباين رؤية مصادر التهديد، وقدرات الدولة، وعلاقاتها الخارجية.

٢ ـ ليس هناك اتفاق على المصادر الرئيسة للتهديد بين الأقطار العربية، وهكذا فإن المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومى للكويت يتمثل فى العراق، وكما ذكر مصدر كويتى فإن العراق أقدمت بالفعل على احتلال الكويت وإلغاء شخصيته الدولية، وهذه أقصى درجة تهديد ممكنة.

٣ ـ إن معظم الدول العربية ـ خاصة الدول الخليجية ـ قد أبرمت معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وهى المعاهدات التى تعلو من الناحية العملية على أى التزامات دفاعية فى إطار جامعة الدول العربية، ولعل هذا يشكل سببًا رئيسًا لتجميد سياسات الدفاع المشترك العربية.

٤ ـ اتسعت كثافة وفاعلية القواعد العسكرية الأمريكية والتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، كما اتسعت ميادين المناورات المشتركة بينها وبين دول عربية عديدة، فى الوقت الذى لا يشهد تواجدًا عسكريًا عربيًا مشتركًا فى أى أزمة أمنية أو دفاعية عربية.

٥ ـ فى الوقت الذى تعرض فيها ـ ولا يزال ـ الأمن القومى لدول عربية لتهديدات رئيسة؛ لم تقم الجامعة العربية أو دول عربية منفردة باتخاذ إجراءات عسكرية أو غيرها لمساندة تلك الدول. . ونذكر فقط عدة أمثلة: العدوان الإسرائيلى على لبنان، والتهديدات الغربية للسودان، والحرب الأهلية فى الصومال.

ثالثًا: مزيد من التفكك والتبعية للخارج

لا شك أن المشهد السياسى والعسكرى والأمنى فى المنطقة لا ينبئ بأى بارقة أمل نحو تحقيق سياسة دفاعية عربية مشتركة. . إنه موقف فريد من نوعه يتميز بما يلى:

١ ـ احتلال أمريكى للعراق، وفشل أمريكى ذريع فى تحقيق استقرار سياسى، أو استتباب أمنى، ناهيك عن خلق نموذج ديموقراطى تتمثله دول المنطقة لاحقًا.

٢ ـ ازدياد احتمالات الدور العسكرى الإيرانى الواسع، بعد إصرار إيران على التخصيب، والتأكيد على حقها فى إنتاج السلاح النووى، ويرتبط بذلك زيادة النفوذ الشيعى فى المشرق العربى وشبه الجزيرة العربية والخليج؛ بما يكرس تهديدات أمنية وعسكرية لم تكن مطروحة من قبل.

٣ ـ فشل الحكومة الصومالية فى فرض سيطرتها على الدولة، وتعميق الصراع على السلطة بما يهدد الدولة ذاتها ككيان سياسى وعسكرى وأمنى.

٤ ـ ازدياد مخاطر المواجهة العسكرية مع السودان بشأن مأساة دارفور بما يعنيه ذلك من تهديد العمق الإفريقى للأمن العربى.

٥ ـ ازدياد احتمالات الدخول فى مواجهة جديدة من الحرب الأهلية فى لبنان، بما قد يعنيه ذلك من تدخل إسرائيلى، أو تورط سورى، أو إيجاد فرصة لإيران داخل دولة عربية على خطوط التماس الحرجة.

أين إذن مؤسسات الدفاع المشترك العربية؟ وأين إذن دور الجامعة العربية؟ وأين القدرات العسكرية الإقليمية والقطرية؟ . . يوحى المشهد السابق باستمرار التفكك الإقليمى ليس بالمعنى الذى طرحته بعض الكتابات الأمريكية (أى على أسس عرقية ومذهبية وجغرافية)، ولكن الانكفاء على الذات الوطنية، والاستعاضة عن العمل القومى المشترك بمزيد من التبعية للخارج، والتنسيق مع الولايات المتحدة بصورة أساسية، حتى وإن تحدث البعض عن قرب نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

***

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ من بين أهم المؤلفات فى هذا الشأن :
ـ عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومى العربى المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٧ ؛ حامد ربيع، نظرية الأمن القومى العربى، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤ ؛ سمير خيرى، نظرية الأمن القومى العربى، بغداد، دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣ ؛ عدلى حسن سعيد، الأمن القومى العربى وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ .
٢ ـ عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص٨ .
٣ ـ المرجع السابق، ص ص ٢١٥ ـ ٢٢٨ .
٤ ـ جامعة الدول العربية، معلومات أساسية : ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٦، القاهرة، جامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)، ص ص ٣٥ ـ ٤٤ .
٥ ـ المرجع السابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٨ .
٦ ـ أحمد يوسف أحمد، «التوجهات العربية للأمن القومى بين المفهوم والخبرة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى لمركز البحوث والدراسات السياسية ٢٦ ـ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ .
٧ ـ جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .
٨ ـ قطاع الأمن القومى العربى، وثيقة صادرة عن جامعة الدول العربية، بدون تاريخ أو توثيق إضافى.

• التعقيب

د. علىّ الدين هلال(*)

فى البداية نريد أن نوضح بأن الرؤى المستقبلية لها عدة معان:

الأول: أنها تبتعد عن العاطفة.

الثانى: أنها تتعلق بزمن آت لم نعشه بعد، وينبغى أن نميز بين الآمال المختلفة للمستقبل؛ فهناك فارق كبير بيّن أن نتحدث عن عام ٢٠١٠ ورؤى مستقبلية لعام ٢٠٢٠؛ فالمعطيات التى سيأخذها الباحث ينبغى أن تختلف.

الثالث: ما هو العالم الذى سنعيش فيه؟ فإذا كان اهتمامنا بالإصلاح السياسى أو الأمن العربى أو التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب؛ فلا بد أن نعلم أن الدول العربية لا تحيا فى فراغ؛ بل فى وسط مجتمع دولى هى جزء منه.

الرابع: أنها بالضرورة رؤية استشرافية، ويجب أن تتحلى بقدر كبير من التواضع، وتنطلق من تحليل ما للحاضر، واستشراف للمستقبل، ولا يوجد مستقبل واحد سواء لمصر أو غيرها، والمستقبل هو ما يصنعه البشر، وعلى أى صورة، والشعب هو الذى يدفع ثمنها، وإذا لم يكن مستعدّا للدفع عند ذلك لا تحدث هذه الصورة.

ويقولون فى دراسات الاستشراف: ماذا لو؟ ولا توجد صورة للمستقبل بدون تكلفة، والمستقبل ليس دعوة لحفل غداء مجانى، وصورة المستقبل فى البلاد المختلفة تتوقف على حسب شكل العالم، والتحديات والإمكانيات الواردة، وعندما أطبق هذه الأفكار على الأحداث التى بحثها هذا المؤتمر على ضوء حادثة استمرت ٣٣ يومًا؛ فالسؤال المنهجى: هل هذا الحدث هو لحظة خاطفة؟ ولقد شاهدنا خلالها الحقائق عارية غير مغلفة بحسنها وقبحها؛ حيث أظهرت التحالفات المختلفة فى المنطقة.

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الخامس: أنها لحظة فارقة ومفصلية وتفتح الباب لآفاق جديدة لم يكن لنا سابق عهد بها، وهنا يأتى السؤال: هل من الممكن أن تؤدى الحرب السابقة إلى تحولات سلوكية، أم أنها أكدت توجهات قائمة فى المنطقة العربية.. وأظن وأعتقد أنها فى الغالب أكدت تطورات حادثة فى قلب المنطقة العربية، ولكن ما هى هذه التطورات التى أكدتها هذه الأحداث؟

التطورات هى:

١ ـ محاولة اختراق النظام العربى من قوى إقليمية غير عربية.. هذا الحدث أعطى فرصة أكبر ليتضح ذلك، وقد تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب أن تكون إيران عضواً مراقبًا فى الجامعة العربية عام ١٩٩٦؛ مما أتاح دوراً أكبر لقوة غير عربية، وفى ظل عجز النظام العربى عن حل مشاكله، والفكر الإيرانى يطرح الآن الشرق الأوسط الإسلامى فى مواجهة مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الصغير، وكل ذلك الغرض منه تذويب القضية العربية. وهذه الأحداث تأتى فى إطار استمرار ضعف مؤسسات العمل العربى المشترك، وأن الأمن القومى العربى أصبح عبارة لا معنى لها.

٢ ـ هو صدور القرار ١٧٠١ بما يعكس هيمنة الولايات المتحدة على شئون المنطقة، وهذا القرار يأتى فى ديباجة تحميل حزب الله مسئولية الحدث، وإعطاء سلطات للدولة لم تكن لها من قبل، وأن السلاح الوحيد هو سلاح الدولة اللبنانية.. وإذا قرأنا القرار الخاص بالسودان؛ فنجد أن هذه القوات الدولية لها حق مراقبة القضاء والشرطة؛ فالتطور هو فى اتجاه المزيد من فقدان النظام العربى لاستقلاليته لصالح النظام الدولى، وفى مناطق أخرى من العالم لا توجد قرارات مماثلة لقرارات المنطقة العربية.

٣ ـ تأكيد المنطق الطائفى، وتوجه الفكر الطائفى فى التعامل مع الأمور هو فكر انقسامى، والحقيقة غير صحيحة.. إن السنة والشيعة شىء واحد.

٤ ـ المنطقة العربية هى أقل مناطق العالم تأثراً بريح الديموقراطية، وكان هناك بحث قد ظهر عن متوسط عمر الحكام العرب فى الحكم؛ فوجدوا أن الحكام العرب هم الأكثر عمراً؛ مما يفرض السؤال: ما الذى أوجد فى المنطقة العربية المناعة ضد التطور الديموقراطى. ونريد أن نؤكد أن هذه الأحداث وما أفرزته هى تأكيد لتطورات بدأت بالفعل منذ زمن فى الوطن العربى، وعلينا انتظار النتائج إلى حين أن يقضى الله أمره.

و أخيرًا، هناك عدة ملاحظات أؤكد عليها:

١ ـ أن الباحث فى عرضه لبحثه مثل الطبيب الذى يشخص المرض؛ فالتفاؤل أو التشاؤم ليس من مهمة الباحث؛ وإنما عليه أن يشخص الحالة البحثية، وقد يتفق مع تشخيصه وقد يختلف معه آخرون؛ فعليه فقط أن يعرض البحث بحيادية.

٢ ـ نحن نعرف تقاليد الاتفاق أو الاختلاف، وأنا أفهم أن هناك انتقادًا للحزب الوطنى والحكومة، وأعتقد أن هذا جزء من التحول الديموقراطى، والتحول الديموقراطى موجود هنا داخل القاعة؛ فكل شخص على حريته فى إبداء رأيه؛ فلماذا نبحث دائمًا فى مصر عن نقاط الاختلاف؟ ولماذا لا نبحث عن القواسم المشتركة بيننا حتى ولو كانت ضعيفة؛ فعندما كنت فى حوار تلفزيونى قريب أعلنت أن الحزب الوطنى فى رؤيته للتعديلات الدستورية يتفق مع حزب الوفد فى ٤٠٪ أو ٥٠٪ من هذه التعديلات؛ فلا بد أن نبحث دائمًا عن القواسم المشتركة، وبعد ذلك نتحاور فى نقاط الاختلاف.

والذى يؤكد على مفهوم الدولة الإسلامية ويسأل عن مرجعيتها؛ فالمرجعية هنا هى الثقافة؛ فأنت فى دولة فيها مسلمون وأقباط، فالذى يجمعهم دائمًا هو الثقافة، وكل الدراسات تضع المسلم فى منطلق لا يصطدم مع العصر، والمرجعية أيضًا هى الحضارة العربية الإسلامية.

من أصعب الأسئلة السؤال الذى يسأل: أين مفتاح الإصلاح؟ مفاتيح الإصلاح هى: حرية التعبير، ودعم الأحزاب السياسية والقضاء، وانتخابات نزيهة.. هذا التدعيم يجب أن يكون بنزاهة، وهل نقبل امتناع نادى القضاة عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات؟ فنحن نبحث دائمًا عن القاسم المشترك بين كافة مكونات الأمة لكى نقوم بالإصلاح.

* * *

obeikan.com

اتجاهات المناقشة

أولاً: التفسير ما بين عوامل البيئة الدولية والإقليمية والدوافع الإسرائيلية واللبنانية المعلنة والكامنة

ثانيًا: المواقف الرسمية وغير الرسمية على مستويات الدول فرادى، والمنظمات الدولية والإقليمية

ثالثًا: حصاد الحرب وصور المستقبل دوليا

obeikan.com

obeikan.com

يعد مركز البحوث والدراسات السياسية من أقدم المراكز البحثية التى تأسست كوحدة ذات طابع خاص، وتتمتع بالاستقلالية داخل جامعة القاهرة وعلى مستوى الشرق الأوسط ككل.

وفى مؤتمره السنوى العشرين (ديسمبر ٢٠٠٦) وقع اختيار المركز على موضوع الساعة الأكثر إلحاحًا «**الحرب الإسرائيلية على لبنان**»؛ وهو الموضوع الذى فرضته الأحداث على جميع الدوائر العلمية والأوساط الأكاديمية والفكرية المعنية بالشأن العربى(*)؛ فأتى عنوانًا للمؤتمر السنوى للمركز، كمدخل رئيس لاستشراف مستقبل المنطقة بأسرها.

وقد حرص المركز على توجيه الدعوة لكافة المهتمين والمنشغلين بالشأن العربى الأوسع واللبنانى تحديدًا.

وتجسيدًا لانفتاح المركز على كافة التيارات الفكرية والسياسية دونما استثناء، وتأكيدًا للحرية الأكاديمية غير المحدودة المكفولة له ولغيره من مؤسسات الجامعة المصرية؛ أولى المركز عنايته ـ إبان التحضير لهذا المؤتمر ـ أن تأتى خريطة المشاركين فى فعالياته البحثية وحلقاته الحوارية ممثلة لجميع التيارات الحزبية والاتجاهات الأيديولوجية الموجودة على الساحتين المصرية والعربية، وأن تتاح الفرصة بصفة أخص وبشكل متوازن لمختلف أطراف الجدل على المسرح اللبنانى الزاخر بالاتجاهات من شتى الأطياف والألوان، وتجد جميعها فى المركز منبرًا ليبراليًا للتعبير عن نفسها، وملتقى منفتحًا لتبادل الآراء بحرية كاملة.

حقيقة الأمر أن طموح المركز والتزامه لا يقف عند الإسهام الأكاديمى الرصين الذى يرتاده من أجله الباحثون فى حقل التخصص؛ وإنما هو يتعداه متطلعًا عبر مناقشاته المتعمقة إلى أن يكون له دور أبعد فى تجسير الفجوات، ولم الشمل، وأن يتمكن من النهوض

(*) شهدت فترة ما بعد الحرب زخمًا من الفعاليات فى صورة مؤتمرات وندوات عديدة لتدارس الأزمة وتداعياتها المستقبلية، كان منها مثلا ندوة بعنوان الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، وتم نشر أعمالها فى ملف خاص لمجلة **المستقبل العربى**، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦.

برسالته التى يؤمن ويلتزم بها على المستويين «القومى/ العربى» و«الوطنى/ المصرى» فى إتاحة مساحات أوسع للالتقاء، وبلورة نقاط للاتفاق، يلتف حولها الفرقاء، فتعبر الأمة أزمتها وتسترد عافيتها، بعد طول تفكك وتمزق. ولعلها تستأنف دورها الحضارى السابق الذى تعطل كثيراً تحت وطأة الضغوط المتلازمة، ولا سيما تلك النابعة من تزامن ما تعرضت له من انشقاقات داخلية طاحنة من جانب، وتدخلات خارجية سافرة من جانب آخر.

يمكن القول إن المناقشات المستفيضة التى شهدها المؤتمر، وامتدت على مدار أيامه الثلاثة، قد دارت حول ثلاثة محاور:

أولها: التفسير؛ ما بين عوامل البيئة الدولية والإقليمية، والدوافع الإسرائيلية واللبنانية المعلنة والكامنة، **وثانيها:** المواقف الرسمية وغير الرسمية على مستويات الدول فرادى، والمنظمات الدولية والإقليمية، **وثالثها:** الحصاد.

* * *

أولاً: التفسير

لا يمكن التعامل مع حدث الحرب على لبنان بمعزل عن سياقه البيئى الدولى والإقليمى؛ مما يستلزم تشخيص حالة الوطن العربى ككل؛ فالحرب أتت فى ظرف زمنى معين يسوده سياق يتسم بشتى أنواع التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية السافرة فى جل الشئون العربية. وأهمية موقع الوطن العربى على خريطة العالم، ولبنان فى القلب منه؛ جعلت قدره الأزلى هو الوقوع تحت تأثير متغيرات البيئة الخارجية بشقيها الدولى والإقليمى.

أما شكل هذا التأثير المقدر على المنطقة، ومضمونه السلبى أو الإيجابى، ومحتواه من حيث كونه نعمة أم نقمة؛ فهى مسائل ترتهن بالأساس بأوضاع الداخل العربى التى تسوده وتضفى عليه طابعًا محددًا فى لحظة زمنية بعينها.

وبالتالى فإن مساحات التأثير والتأثر وقدرة النظام العربى فى علاقته ببيئته الخارجية على الخروج من دائرة المفعول به إلى دائرة الفاعل تختلف من فترة لأخرى، بحسب مدى قوة هذا النظام النابعة من داخله، والمستمدة من محدداته الذاتية، لا سيما تلك المتصلة بمدى التماسك والتلاحم بين وحداته المكونة، والتى يقوم عليها بنيانه. لكن المشكلة الأعمق تكمن فى الواقع العربى الراهن ذاته، الذى يبدو أنه لا يقرأ التاريخ، وإن قرأه لا يحسن استخلاص دروسه.

• **لبنان حقل اختبار ومقياس لتشخيص وضعية النظام العربي وتحديد حالته**

أما لبنان؛ فهو أكثر الساحات العربية مناسبة ليكون هو المحك والمقياس لحجم هذا التأثير؛ فهو بمثابة المختبر أو المعمل الذى يجرى على أرضه الكشف عن الحالة التى يعيشها النظام العربى، وتشخيصها فى ظرف زمنى معين بين حال القوة والتماسك، بما يؤهله لممارسة دور الفاعل المؤثر فى سياقه المحيط، وحال الضعف والتمزق بما يحصره فى نطاق رد الفعل.

• **لبنان مرآة للتركيبة المعقدة لشعوب المنطقة ولوحة مصغرة للخريطة السكانية العربية**

فلبنان يعد بتركيبته السكانية المعقدة المليئة بكافة الدرجات والألوان الطائفية والمذهبية والدينية؛ بمثابة نموذج مصغر لخريطة المنطقة العربية الزاخرة بدورها ـ بدرجات متفاوتة ـ بشتى أنماط التعدد، والتى تحمل بين جنباتها كل ضروب الانقسام الدينى والإثنى والمذهبى والطائفى والعرقى... إلخ.

خطوط الانقسام تلك أجادت قوى الاستعمار العالمى ـ عبر موجاته المتتابعة، وعلى مدى تاريخ المنطقة الطويل ـ التلاعب بها، واستثمارها، وتوظيفها فى خدمة مصالحها الإمبريالية. وبرغم تنوع صيغ الاستعمار وأشكاله فى مظاهرها، فقد توحدت فى مضامينها وأهدافها التى انصبت على فرض السيطرة على المنطقة، والتحكم فى مقدراتها؛ الأمر الذى كفل إبقاء المنطقة العربية الغنية بثرواتها وانقساماتها قيد الهيمنة والاستغلال.

• **تلاعب قوى الاستعمار بالانقسامات العربية الداخلية لفرض السيطرة والهيمنة والاستغلال**

وهكذا باتت شعوبها معطلة عن تفعيل ما تمتلكه من مقومات وعناصر، كفيلة إذا ما تم لها التمكين أن تضع هذه الأمة فى مصاف ـ إن لم تكن فى صدارة ـ الأمم المتقدمة الصانعة للحضارة الحديثة، المساهمة فى مسيرة التقدم الإنسانى كسابق عهدها.

• الإسلام العدو الأخضر الذى حل محل الشيوعية فى عصر العولمة

وقد أتى حدث الحرب فى بيئة دولية يسودها ما يسمى بمنظومة العولمة بمعنى الأمركة؛ أى الانفراد الأمريكى بمركز القطب العالمى الأوحد والوحيد، وبمعنى صدام الحضارات، وهو السيناريو الذى صممه وحدد معالمه صمويل هنتنجتون، وجاءت إدارات بوش الأب ثم الابن ليعهد إليها بوضعه موضع التطبيق.

وفى هذا السياق تم الترويج لفكرة صراع الغرب ضد الإسلام بوصفه الخطر الأخضر الذى لا بد أن يحل محل الشيوعية (الخطر الأحمر) فى شغل موقع العدو، بعدما بات خاليًا بالسقوط المدوى للنظم الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وبلدان أوروبا الشرقية، ومنذ انفراط عقد المعسكر الاشتراكى، وتصفية حلفه العسكرى (حلف وارسو)؛ فقد أصبح البحث عن عدو جديد أو حتى اختلاقه اختلاقًا والمبالغة فى تصوير ما يمثله من خطر وتهديد هدفًا منشودًا فى حد ذاته تسعى الولايات المتحدة له، وما لبثت أن وجدت ضالتها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الذى شهد اعتماد التطابق الكامل بين الإسلام والمسلمين من جانب، والإرهاب كعدو من جانب آخر، وعلى ضوئه تم صك قوائم للتنظيمات الموصومة والموصوفة بالإرهابية، والبلدان التى تستحق توقيع أقصى العقوبات الدولية عليها لكونها راعية للإرهاب ممولة له، مستضيفة لجماعاته على أراضيها ... إلخ.

وتحت شعار مكافحة الإرهاب والحرب الاستباقية؛ تراوحت العقوبات الدولية المراد فرضها بدءًا من الحظر والحصار والمقاطعة الاقتصادية، وتجميد الأرصدة، وإيقاف المعاملات المالية والمصرفية، وانتهاء بالغزو والاحتلال، كما أخذ هدف تحرير الشعوب من النظم التسلطية، والتدخل العسكرى السافر للإطاحة بحكامها وإسقاطهم سبيله للانتقال من مجرد شعار مرفوع إلى التنفيذ على الأرض، وقدمت حالتى أفغانستان والعراق أول أمثلة دامية على ذلك.

ولم يكن ذلك بالغريب، طالما أن تلك النظم هى التربة المفرخة للتطرف (الإسلام السياسى الأصولى)، والبيئة الحاضنة للإرهاب، فيما عرف بتجفيف منابعه، واستئصال جذوره؛ بل إن البعض تحدث عن اتجاه الحركات الإسلامية نفسها نحو العولمة (وهى بطبيعتها أصلاً ضد العولمة) الذى يحدث بالتوازى والتزامن مع العولمة بقيادتها الأمريكية، وما تفرضه الولايات المتحدة على العالم من شتى ألوان الهيمنة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية ... إلخ.

• **تزامن صعود المكون الثقافى مع منحى العسكرة: جدلية القوة الصلبة واللينة**

ومن ناحية أخرى أسفر تشخيص حالة البيئة الدولية عن رصد الصعود غير المسبوق فى وزن المكون الثقافى كمكون أساسى، وكملمح للتغيير . . تشهد على ذلك الأجندة الدولية الجديدة التى صاحب ظهورها نهاية الحرب الباردة، وأعادت ترتيب الأولويات محولة بؤرة الاهتمام إلى قضايا جديدة فرضت نفسها كالبيئة والمياه والتحول الديموقراطى وحقوق الإنسان، فضلاً عن الصراعات العرقية والإثنية ذات الأبعاد الثقافية، والتى أكسبها عصر العولمة الصبغة الدولية ووضعها على جدول الأعمال فى كافة الملتقيات والمحافل العالمية.

ومن هنا تتجلى أهمية بحث هذا الجانب الثقافى فى فهم وتحليل مسارات وخرائط ومضامين العلاقات الدولية.

ومما يثير الاستغراب تزامن هذه الزيادة فى ثقل المكون الثقافى للعلاقات الدولية مع اتخاذ الولايات المتحدة والغرب لمنحى العسكرة المتصاعدة، والتى قابلها فى الجانب العربى حالة من العجز والغياب على كلا الصعيدين الثقافى والعسكرى.

ولعل فى الاستشهاد باتفاقيات الدفاع العربى المشترك ما يجده الكثيرون مضربًا للمثل على اتفاقيات ظلت حبرًا على ورق، ولم يقدر لها التفعيل أو العمل بأحد بنودها فى أى من الحروب المتعاقبة التى تعرضت لها الدول العربية، ناهيك عن الضربة القاصمة التى تلقتها مع الغزو العراقى للكويت، وما تلاه من استعانة بقوات التحالف الدولية بقيادة أمريكية فى تحرير الكويت، ثم ضرب العراق واحتلاله.

وهكذا فإن تأمل ملامح البيئة الدولية فى اللحظة السابقة مباشرة على اندلاع حرب إسرائيل ضد لبنان ٢٠٠٦ يؤكد على جملة الحقائق السابقة لا سيما فى عصر تسوده القطبية الأحادية والانفراد الأمريكى بقيادة العالم؛ حيث يصبح استهداف الوطن العربى أمرًا طبيعيًا، ويكون استهداف لبنان كأحد حلقات الضعف فيه أمرًا منطقيًا. . فقط يرتهن حجم هذا الاستهداف وشكله ونتائجه بأمرين: المناخ السائد، والسياق الإقليمى المحيط، ودوافع الأطراف المباشرة.

• **مناخ إقليمي مأزوم وفراغ قيادي وبيئة متهرئة عرضة لكل صور الاختراقات الخارجية**

أتى حدث الحرب على لبنان في بيئة إقليمية تعج بكل أطياف وألوان الأزمات، وتبدو كجسد مثخن بالجراح. . يكفي مثلاً ما يجري على أرض السودان، والصومال، ناهيك عن مأساة العراق الكبرى... إلخ، والذي كشف عن تعرض المنطقة العربية لكل أنواع الاختراقات التي توالت عليها من كافة الاتجاهات، فسقطت ضحية للتدخلات الأجنبية من كل حدب وصوب.

• **مشهد السودان: أزمة دارفور مدخل للقوات الأجنبية وتقييد سيادة الدولة على أراضيها**

ففي السودان استغل المجتمع الدولي أزمة دارفور لتمرير قرارات من مجلس الأمن؛ مثل القرار رقم ١٥٩٠، وقرار رقم ١٧٠٦، وكلاهما حمل في مضمونه تقييداً فجّا لسيادة الدولة السودانية على أراضيها، من خلال السماح بتدخل القوات الدولية لبسط وصايتها على تلك الأراضي، ومطالبة الحكومة بتطوير مؤسساتها القضائية والشرطية، مع تخويل القوات الدولية أحقية الاضطلاع بأدوارها في هذا الشأن لحين استكمال التطوير؛ أي إن القوات الدولية المتدخلة أصبحت منوطة بممارسة وظائف القضاء والشرطة بدلاً من الحكومة السودانية؛ مما أعطاها صلاحيات واختصاصات لا حدود لها، بما فيها سلطة إعمال القوانين وتنفيذها، التي هي من أخص خصائص الدولة ذاتَ السيادة.

• **مشهد العراق: مشارف حرب أهلية دامية وعمليات تطهير عرقي مذهبي ونزيف مستمر**

وفي العراق حدِّثْ ولا حرج؛ فقد تحول العراق إلى حمام من الدم يشهد نزيفًا مستمرًا بصفة يومية عبر شوارعه، وفي كافة مدنه، وحتى دور العبادة لم تنجُ من تفجيرات وعمليات انتحارية وسيارات مفخخة، وعبوات ناسفة تحصد أرواح المئات والألوف. ومن المؤكد أن السياسة الأمريكية هناك هي أس كل البلاء، دون أن يمت ذلك بأي صلة للحرب في لبنان؛ فالولايات المتحدة عمدت إلى خلق النزاعات الطائفية، وتفجير الانشقاقات

المذهبية، وتفتيت وحدة الصف العراقى بتقسيمه إلى سنة وشيعة وأكراد، مشعلة نار الفتنة بما انتهجته من سياسات منحازة على نحو سافر لصالح الشيعة والأكراد، وعلى حساب السنة؛ وهو ما يفسر غلبة المشهد الدموى على المسرح العراقى الذى أطلقت فيه السياسات الأمريكية العنان لقوى الإرهاب والتطرف، تحت شعارها الشهير «الفوضى الخلاقة»، أو «الفوضى البناءة».

• خطورة الصراع السنى/ الشيعى ليست فى كونه صراعًا سياسيًا، وإنما فى تسييسه؟

فى هذا الشأن تواضعت الآراء على أن الصراع الشيعى/ السنى هو صراع مفتعل كأحد أنماط الصراعات العربية الداخلية والعربية/ العربية، التى جرى عبر التاريخ استثمارها وتأجيجها، والتلاعب بها؛ بما يخدم المصالح الغربية بالأساس، وبذات المنطق يتم مثلاً طرح مسألة الأمة «الشيعية» أو الهلال الشيعى كبديل لمفاهيم الأمة «العربية» أو «الإسلامية»؛ وهو ما حذر منه أغلب المشاركين فى النقاش، معربين عن أملهم فى إخضاع تلك التساؤلات لدراسة متعمقة، يكون هدفها إثبات أو نفى ما تردد حول حقيقة النوايا الشيعية، وعما إذا كان المد الشيعى فى المنطقة هو قضية مذهبية دينية صرفة، أم أن وراءه أبعادًا سياسية أخرى. أما الصومال فقد باتت مضرب الأمثال على حالة الدولة المنهارة المغيبة أو الغائبة.

• دوافع حزب الله من وراء شن عملية «الوعد الصادق»

رغم أن عملية الوعد الصادق كانت عملاً من أعمال المقاومة المشروعة، والكفاح المسلح الذى يخوضه حزب الله، شأنه فى ذلك شأن كافة حركات التحرير الوطنى والنضال ضد الاحتلال التى عرفها التاريخ، عبر عصوره المتعاقبة، وشهد لها بالمجد والبطولة والشرف. ولا مجال على وجه الإطلاق للطعن أو التشكيك فى مشروعيتها، بيد أن ثمة تفسيرات متعددة للدوافع الحقيقية الكامنة وغير المعلنة وراء قيام حزب الله بشن تلك العملية فى هذا التوقيت بالذات..

• تحقيقًا لمصالح سوريا وإيران

تراوحت اتجاهات تكييف ما أقدم عليه حزب الله تحت مسمى عملية الوعد الصادق؛ بين اتجاه مؤيد وجه التحية والإعزاز للمقاومة، منادياً بمساندتها ودعم صمودها بشتى السبل، واتجاه معارض ذهب إلى حد توجيه الاتهام لحزب الله بالإقدام على افتعال عملية الوعد الصادق لمجرد تأجيل طرح ملف «المحكمة الدولية»، سواء كان مردود هذا لصالح سوريا أو فى خدمة مصالح إيران؛ حيث مثلت تلك الحرب بالنسبة لها فرصة مناسبة لاستعراض نفوذها المتزايد فى المنطقة، والذى يشكل بدوره ورقة ضغط ومساومة فى يدها، من شأنها تحسين مكانتها التفاوضية النسبية مقابل الضغوط الدولية العارمة التى تمارس عليها من جانب القوى الكبرى لإرغامها على التخلى عن مشروعها النووى.

• دفاعًا عن نفسه وتثبيتًا لموقعه على الخريطة اللبنانية الداخلية

وإلى جانب تحقيق مصالح أطراف خارجية مستفيدة؛ فهو أيضًا فعلها لصالح حزب الله نفسه، بغية تعطيل أو توقيف خطوات تنفيذ اتفاق الطائف التى كانت قد بدأت بالفعل، وأوشكت على الاكتمال، فلم يكن يتبقى منها عشية اندلاع الحرب سوى بنود تمس - إذا قدر لها الانتقال إلى حيز التطبيق - بقاء الحزب ذاته؛ كتصفية وجوده العسكرى، وتسليم أسلحته للجيش، وبالتالى تجريده من مكانته الخاصة التى تمتع بها طويلاً، وجعلت منه بمثابة دولة داخل الدولة اللبنانية. مؤدى ذلك أن الحزب أراد الظهور بمظهر من يدافع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم، حرصًا على مصالحه، ودفاعًا عن بقائه، والذى كان يستلزم الحفاظ على «الوضع القائم».

• تخفيفًا للضغط على الفلسطينيين

فى تلك الحرب الأخيرة أعلن السيد حسن نصر الله بنفسه أن التخفيف من وطأة الضغوط الناجمة عن الحصار الدولى المفروض على حكومة حماس، والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطينى؛ كان السبب الرئيس وراء اختياره هذا التوقيت بالذات للقيام بتنفيذ عملية الوعد الصادق فى مقابل مواقف التخلى والسكوت العربى، عما كانت إسرائيل بصدد تنفيذه من حرب إبادة للفلسطينيين بالأراضى المحتلة،

ووقوف العالم العربى أجمع صامتًا، مكتفيًا بمقاعد المتفرجين على مشاهد إعادة احتلال المدن، وتدمير المبانى، والمزارع، واقتحام المخيمات، وارتكاب المذابح الجماعية والاغتيالات لرجال المقاومة... إلخ، ناهيك عن مشروع إقامة الجدار العازل الذى مضت إسرائيل فى خطوات بنائه، دون إعارة أدنى اهتمام للتخوفات بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية الموعودة، وكونها حتى وإن سمح بقيامها ستظل منقوصة السيادة متقطعة الأوصال منزوعة السلاح... إلخ.

فى ظل هذه الظروف القاسية التى يتجرع الفلسطينيون مرارتها، والتى زادت قسوتها بعد عملية أسر الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليت؛ نفذ حزب الله عمليته لعله يفلح فى تشتيت انتباه العدو الإسرائيلى على جبهتين؛ ومن ثم تخفيف الضغط نسبيًا عن الجبهة الفلسطينية، بدليل أن السيد حسن نصر الله أعلن عن مفاجأته بحجم التدمير الهائل الذى ألحقته إسرائيل بلبنان، معترفًا بأنه عندما قام بعمليته لم يكن يتصور أنه سيولد هذا الحجم المدمر من رد الفعل.

• حزب الله لم ينتصر، بل تسبب فى تدمير وخراب لبنان، ولم يدافع عن المدنيين

من هذا المدخل ثار النقاش حول مدى نجاح حزب الله فعلاً فى امتلاك مقومات الدفاع عن لبنان، وفى توفير غطاء الحماية الحقيقية للمدنيين الأبرياء الذين تجرعوا مرارة الحرب، وتحملوا سداد الثمن الباهظ لما أقدم الحزب على فعله تحت عنوان «الوعد الصادق».

فبالنظر للحجم الهائل من التدمير الذى لحق بالبنية الأساسية وكاد يأتى عليها تمامًا، إلى جانب ضرب المدنيين وارتكاب المجازر والمذابح، وإزهاق أرواح أفضى لسقوط عدد كبير من الضحايا بين قتلى وجرحى.. كيف يمكن القول بأن حزب الله قد انتصر؟ فقد تسبب حزب الله فى كم من الخراب والدمار الهائل الذى لحق بلبنان، وأتى على بنيته الأساسية، والذى أعلن السيد نصر الله نفسه أنه خرج عن حدود توقعاته، وأنه لو كان يدرى بعواقب عمليته لما كان قام بها ابتداء، ثم إن لبنان خرج من هذه الحرب ليقف عقبها مباشرة على أعتاب أزمة داخلية، أوشكت أن تقود الأمور إلى ما هو أسوأ من التداعيات؛ مما يلقى بظلاله الكثيفة حول حقيقة ما أحرزه حزب الله فى تلك المواجهة من انتصار قد يتعرض للإجهاض على أثر الأزمة اللبنانية الداخلية.

مثل تلك الأزمة بلا أدنى شك تحقق لإسرائيل ما لم تستطع تحقيقه فى الميدان، وقد تهدى لها ما سعت إليه من تقويض لحزب الله، وتصفية لسلاحه على طبق من فضة، وعلى أيدى اللبنانيين أنفسهم، وبذا يكون لبنان قد أهدر ثمار ما حققه من انتصار بيده مفرغًا هذا الانتصار من مضمونه.

• هذا الخلاف حول تحديد من هو المنتصر كان وراء إعادة تعريف معنى ومفهوم النصر

ففى ضوء انعدام التكافؤ العسكرى، وغياب التوازن الإستراتيجى بين الجبهتين تتضاعف قيمة وأهمية الإنجاز الكبير الذى تحقق على يد المقاومة، كما يتضخم حجم التشويه اللاحق بصورة أمريكا فى المنطقة، والعالم بأسره، وبسمعة إسرائيل وجيشها «الذى لا يقهر». ولا يجوز إغفال العلاقة الوثيقة التى تربط بينهما؛ فتدمير الدبابات (مثل دبابة ميركافا) والعربات المدرعة الإسرائيلية الذى تم بسهولة على أيدى مقاتلى حزب الله، وبواسطة أسلحة بدائية ـ فى تلك الحرب الأخيرة ـ أضر بسمعة مصانع السلاح الأمريكية بنفس قدر هبوطه بالروح المعنوية للجندى الإسرائيلى للحضيض (كما أصابه بأمراض نفسية وعصبية).

غنى عن البيان أهمية أن تتوفر للقوة العسكرية كافة العناصر المتضافرة، من أفراد مقاتلين مدربين على أعلى مستوى، يتسمون بدرجة راقية من التنظيم، ومسرح عمليات جيد التجهيز، وجهاز استخبارات فائق الإحكام، عصى على الاختراق، وقيادة مقتدرة، علاوة على التأييد الشعبى الجارف فى الداخل، والذى يضمن تماسك الجبهة الداخلية وتضامنها خلف المقاومة؛ وهى منظومة متكاملة، ومعادلة توفرت جميع أركانها لحزب الله فى هذه الحرب، وكانت من أهم ركائز انتصاره (الذى اعترفت لجنة فينوجراد الإسرائيلية بكونه ساحقًا)؛ أى الصمود فى وجه الجيش الإسرائيلى برغم تفوقه المحسوم سلفًا بمنطق وحسابات الأرقام.

• إكساب النصر معنى جديداً

بغض النظر عن تقويم طبيعة النتيجة التى تمخضت عنها المواجهة العسكرية فى

محصلتها الأخيرة، وعما إذا كانت نصراً أو هزيمة لأى من طرفيها؛ فإن ما انطوت عليه الحرب من استخدام حزب الله للسلاح قد أحدث تغييراً فى بنود المعادلة العربية عموماً مع إسرائيل؛ مما أنتج بالفعل توازناً جديداً فى المنطقة مبرهناً على سيطرة منطق القوة على منطق الاعتدال، لا سيما وأن درجة الهزيمة والنصر تقاس على مدى تحقيق كل طرف لأهدافه المتوخاة لحظة خوضه الحرب، وحجم ومدى جسامة الخسائر التى تمكن من إلحاقها بالطرف الآخر.

ويكفى فى هذا المقام أن إسرائيل لم تحقق أيّا من الأهداف التى شنت الحرب من أجلها، ولا حتى تمكنت من استعادة الجنديين المأسورين؛ بل خرجت خالية الوفاض تجر أذيال الخيبة وتحمل عار الهزيمة، وقد باتت الشكوك تكتنف نظريتها حول «الأمن الإسرائيلى».

• مراجعة مفهوم الأمن الإسرائيلى وإدراك حقيقة ما يرد على أبعاده المطلقة من قيود

هذا المفهوم قام على ست ركائز أساسية حسبما يذكر لواء طلعت موسى؛ وهى:

ـ الأمن المطلق، بما يقتضى وجود حدود آمنة بعيدة عن قلب إسرائيل، لما تفتقده من خبرة فى مجال الكر والفر؛ وهو ما يشير مثلاً إلى حرب ١٩٦٧، واعتمادها آنذاك على قناة السويس كمانع طبيعى، كما يتضح كذلك مغزى استيلائها على هضبة الجولان، ثم احتلالها لمزارع شبعا بما يصب فى نفس الغرض، وأخيراً تعد خطة بناء الجدار العازل وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات تطبيقات أخرى لنفس المبدأ على الأراضى الفلسطينية؛ وهو المبدأ الذى تستمد منه إسرائيل ما تظهره بين حين وآخر من غرور القوة والكبرياء والصلف المرتكز على عدم قدرة العرب على المساس بأمنها، أو الاقتراب من حدوده.

ـ الاحتفاظ دائمًا بالمبادأة؛ بمعنى القدرة على المبادرة بتوجيه الضربات المسبقة إلى أى قوة عربية؛ وهو ما دفعها حسب وجهة نظره لشن الحرب على لبنان.

ـ القدرة على الردع؛ وهو ما يفسر ميلها إلى التلويح بامتلاك قوة برية وبحرية وجوية فائقة، مع الاحتفاظ دائمًا بمكانة متفوقة تضعها فى مرتبة أعلى من سائر الدول العربية

مجتمعة. وقد حدث ذلك فعلاً أثناء الحرب على لبنان؛ إذ عمدت أكثر من مرة إلى التلويح باستدعاء قوات الاحتياط والقوات المتخصصة ... إلخ.

ـ العمل بكل السبل على تجنب الدخول فى مواجهات جماعية مع أكثر من دولة عربية فى نفس الوقت، والحيلولة دون تكوين أى جبهة عربية مشتركة، ناهيك عن مواجهة الدول مجتمعة؛ ومن ثم فأى صدام يحدث يجب أن يتم العمل على إبقائه فى حدود المواجهة مع الدول العربية فرادى، والتعامل مع كل منها على حدة، مع ملاحظة أن هذا النهج هو نفسه المتبع فى إدارة عملية التسوية السلمية؛ حيث تم الفصل بين الدول العربية فى مجريات التفاوض تحت مسمى تجزئة القضية إلى مسارات متعددة، وهو ما تم بتوجيه ودعم من الراعى الأمريكى. وفى حالة لبنان لم تكن المواجهة مع جيش نظامى؛ وإنما ميليشيات تابعة لحزب الله، وقفت فى وجه دولة كاملة السلاح برّا وبحرًا وجوّا؛ وهو ما يحمل رسالة مهمة يجب التوقف عند قراءتها بدقة لمراجعة منطلقات العقيدة العسكرية.

ـ ضمان تأكيد وضعها كقوة كبرى على المستوى الإقليمى؛ كشرط ضرورى لتحقيق الأمن؛ وهو ما يكفله لها بالفعل ذلك الانفراد بالدعم والمساندة الكاملة والمطلقة دون حدود الذى تحصل عليه من القطب الأمريكى الأوحد، ووقوفه الدائم بجوارها كحليف إستراتيجى.

ـ الاحتفاظ بقوة ضاربة قادرة على توجيه ضرباتها لأى دولة عربية فى العمق.

استنادًا لهذه الخلفية؛ فجميع العناصر السابقة ـ التى تشكل معًا مقومات نظرية الأمن الإسرائيلية وتنبثق منها قواعدها الأساسية ـ ترجمت فعلاً، وكان لها ما يؤيدها تمامًا أثناء الحرب الأخيرة، والتى بدت كحرب تشنها دولة بجيشها الكامل العدة والعتاد والمسلح على أعلى مستوى، ضد حزب صغير لا تتعدى قوته فى تصنيفها ما يندرج تحت حرب العصابات أو الميليشيات المسلحة؛ وهو بعيد تمام البعد بهذا المعنى عن شروط المعارك المتكافئة بين دولتين.

هذه المعارك تصنف بدورها إلى نوعين: معارك دفاعية قوامها الذود عن الأرض، وعدم تمكين المحتل من التراب الوطنى؛ حيث احتفظ حزب الله بأرضه، وقاد السيد نصر الله معركته الدفاعية باقتدار وحنكة شديدين حملا الدليل البين على ما يميزه من سلامة الرؤية، وحسن التدبير.

أما النوع الثانى؛ فهو ما يدخل فى باب المعارك الهجومية، والتى ترمى الدول من ورائها إلى تحقيق هدف معين، وبسط سلطتها عليه؛ ويعنى بلوغ الهدف تحقيق النصر بهذا المعنى.

ومن ثم فقد غيرت الحرب على لبنان مفهوم الانتصار ليصبح القدرة على تكبيد العدو خسارة فادحة غير مسبوقة، وهى أكثر مما تستطيع أن تتحمله، وبحيث تضعف ثقته بنفسه، وتهز صورته فى أعين الآخرين، مع عدم تمكينه من تحقيق أى من الأهداف التى سعى لها فى بداية شنه للهجوم على لبنان (لا تصفية حزب الله، ولا تجريده من قدراته التسليحية والصاروخية بنزع سلاحه، ولا تدمير صواريخه، ولا إرغامه على ترك الجنوب وإبعاده عنه بالانسحاب إلى ما وراء الليطانى، ولا إحداث فتنة داخلية فى لبنان بالإيقاع بين الشيعة والسنة والمسيحيين... إلخ)، وبما يشعره برغم تفوقه العسكرى فى العدة والعتاد بأنه عجز وخرج صفر اليدين برغم كل ما ألحقه بلبنان من قتل وتدمير وخراب، وما ارتكبه من مجازر وحشية لم يجنِ من ورائها إلا المزيد من تشويه سمعته أمام الرأى العام العالمى (ويكفى أن تأتى الضحية معها فى قانا الثانية مثلاً بإحياء ذكرى قانا الأولى فى الأذهان).

حتى الإسرائيليين أنفسهم أشارت استطلاعات الرأى فيما بينهم إلى وصول مخاوفهم وشكوكهم بشأن البقاء ذاته إلى ذروتها عقب الحرب؛ وهى نتيجة تعنى أن حزب الله استطاع خلال شهر واحد أن يلقن إسرائيل درسًا قاسيًا، وأن يوجه ضربة قاصمة فى صميم الكيان الصهيونى القائم بالأساس على أولوية «الشعور بالأمن» لدى الإسرائيليين، فعندما تبلغ صواريخ حزب الله العمق وتقصف حيفا وتجبر الإسرائيليين على لزوم منازلهم وعدم تركها، أو أن يهرعوا إلى الملاجئ للاختباء من ضرباتها؛ فهذا يعد إنجازًا لا جدال فيه، يشكل هزة قوية لشعور إسرائيل بالأمن، كما يوجه رسالة تهديد حقيقى للوجود الإسرائيلى ذاته.

• بعد الحرب كان من الطبيعى أن يطرح السؤال: أين ستتجه إسرائيل بعد الحرب، وكيف ستتعامل سواء مع لبنان وحزب الله، أو مع الفلسطينيين وحماس؟

أبرزت المناقشات عددًا من الحقائق الهامة التى أعادت الحرب تسليط الضوء عليها،

ومنها طبيعة القيادة فى إسرائيل؛ إذ انقسم الرأى بين فريقين أحدهما أولى عنايته لوصول القيادة المدنية ممثلة فى فريق أولمرت إلى السلطة، وكيف أحدث ذلك تغيراً فى السياسات.

وغنى عن الذكر كون اهتزاز السمعة لم يمس الجيش وحده بعدته وعتاده، ويكفى مثلاً ما لحق بسمعة الدبابة الميركافا من تدمير؛ وإنما أيضًا أطاح بسمعة المؤسسة العسكرية برمتها بدءًا من القيادة الميدانية التى تم تغييرها لأكثر من مرة أثناء المعارك، مروراً بالروح المعنوية للجنود الذين كانت لرواياتهم أبلغ الأثر فى فضح ما لحق بصفوفهم من ارتباك وتخبط فى القرارات التى أتتهم من القيادة؛ مما هبط بروحهم المعنوية إلى الحضيض.

• إسرائيل دولة مؤسسات، ولديها سيناريوهات متعددة للتعامل مع الأزمات الطارئة

أما الفريق الآخر فقد انصرف إلى التقليل من أهمية مثل هذا التغيير، واستبعاد حدوثه أصلاً فى ظل ما هو معروف عن قيادات إسرائيل التى هى بطبيعتها قيادات أزمات، بقطع النظر عن خلفيتها العسكرية أو المدنية. فأشار أحدهم مثلاً إلى تهيؤ إسرائيل واستعدادها التام لمختلف أشكال الأزمات بدراسات مستقبلية تتناول شتى السيناريوهات المتوقعة والتطورات المحتملة لكل أزمة، مع إعداد جيد لخطة إسرائيل فى مواجهة كل سيناريو، حال تحققه؛ وهو ما يندرج فى إطار علم التخطيط الإستراتيجى، والدراسات المستقبلية، فضلاً عن علم إدارة الأزمات (الذى يبدو أن إسرائيل تمتلك ناصيته).

زد على ذلك أن إسرائيل كانت دائمًا وعبر تاريخها هى البادئة بالحرب، علاوة على قدرتها على استيعاب أى ضربة عسكرية توجه إليها بسرعة، ثم إمكان الرد بقوة وأكثر من المتوقع؛ حيث تعد إسرائيل الدولة الوحيدة والحالة الاستثنائية الفردية التى يجمع فيها الساسة بين صفتهم العسكرية وصفتهم السياسية. ويكفى أن يصنف شخص مثل شيمون بيريز مثلاً كأحد رموز الحمائم، برغم كل ما ارتكبه من مجازر، وكونه من بين الآباء المؤسسين للمشروع الصهيونى، والنظام السياسى الإسرائيلى، مشكلاً بذلك أحد أعمدته الرئيسة.

يضاف إلى ذلك حقيقة إسرائيل كدولة مؤسسات لا يرتهن فيها صنع القرار، أو اتخاذه بشخص أو فرد بعينه يحتل منصبًا رسميًا حيويًا مهما بلغت درجة أهمية هذا المنصب؛

فالأفراد مهما تغيروا وتبدلت خلفياتهم بين مدنية أو عسكرية ليس لهم ذلك التأثير ذو البال فى توجيه عملية صنع القرار التى تحكمها اعتبارات نابعة من نظرية الأمن الإسرائيلى، وهى مسائل تدخل فى إطار الثوابت الإستراتيجية، وليست عرضة للتقلب أو التأرجح حسب من يتقلد هذا المنصب أو ذاك.

ربما تتغير بعض السياسات جزئيًا مع صعود نجم الليكود بزعامة نتنياهو، بما يرشح إدارة الصراع العربى / الإسرائيلى لمزيد من الراديكالية والتصعيد والاتجاه إلى التشدد على الطرفين بعد ما واجهه حزب كاديما من انتقادات حادة لأسلوبه المرتبك فى إدارة الحرب، والذى تسبب فيما باءت به من فشل، وربما تعرض حزب العمل لانتقادات وجهت لزعيمه بيريز فى خضم الحرب الأخيرة أيضًا؛ لكن الجديد فعلاً الذى أتى مع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة، وجعلها بمثابة محطة فارقة أو منعطف تاريخى جديد؛ هو ذلك الاهتزاز العنيف الذى تسببت فيه الحرب لنظرية الأمن الإسرائيلى؛ مما يشير إلى احتمال عكوفها فى الفترة القادمة على إعادة النظر فى المفهوم فى ضوء نتائج الحرب ودروسها المستفادة.

ولعل أخطر ما حدث ما كشفته الحرب من قصور لدى جهاز الاستخبارات الإسرائيلى المعروف على المستوى العالمى بدقة معلوماته؛ فقد برهنت الحرب على وجود فجوة فى المعلومات المتوفرة لدى إسرائيل حول حزب الله (حتى قيل إنه لم يكن على علم بقدرة الصواريخ على الوصول إلى مدى أبعد، ولم يكن جنوده مزودين بخرائط دقيقة عن مواقع حزب الله وقواعد الصواريخ)، وبذا تكون الحرب قد وجهت ضربة صادمة لإنهاء الوهم السائد حول امتلاك إسرائيل لمنظومة مخابراتية محكمة من المعلومات، وأن جهاز الموساد لا يشق له غبار فى هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى يرتبط الحديث عن المستقبل بموقف كل من تيار اليسار ومعسكر السلام فى الداخل الإسرائيلى، والذى شارك فى تنظيم المظاهرات الاحتجاجية ضد الحرب، فى إطار تأسيسه لحركة مناهضة الحرب على لبنان.

وهناك أمثلة أخرى تشير إلى تصاعد اتجاه التنديد والإدانة من داخل إسرائيل ذاتها، ومنها مثلاً قيام إحدى زعيمات اليسار بذلك؛ وهى محامية شهيرة اتجهت إلى التدريس فى ألمانيا بعدما تركت إسرائيل واصفة إياها بالدولة غير الأخلاقية.

• هاجس تهديد الوجود والبقاء المؤرق للدولة الإسرائيلية

إذا كانت الحرب قد أضافت لرصيد القوة لهذا المعسكر ما يدعمه ويزيد من ثقله فى الداخل الإسرائيلى؛ فالسؤال حول مستقبل وجود إسرائيل يبدو منطقيًا فى طرحه، وهنا تتراوح التقديرات ما بين قائل بأن تلك مؤشرات قوية تدل على قرب زوال الدولة الإسرائيلية، وانتهاء وجودها تماما؛ فهذه الدولة التى تأسست منذ خمسين عامًا عندما تشهد تنامى تلك الحركة التى أصبحت تدينها من الداخل؛ فمعنى ذلك أن انهيارها بات وشيكًا.

وفريق آخر حذر من الإسراف فى التفاؤل بهذا الشأن، فحتى ما منيت به إسرائيل من هزيمة أو خسارة على يد حزب الله فى تلك المواجهة الأخيرة قد يكون إشارة منبهة لها، فتشرع خلال الفترة القصيرة القادمة فى دراسة ما حدث فى الحرب؛ لإعادة ترتيب صفوفها، وإخضاع خططها للمراجعة بدقة، بما يعدها لدخول مواجهة جديدة مع المقاومة بغرض تصفيتها فى أسرع وقت وأقرب فرصة.

• حزب الله لم ينتهك حقوق المدنيين فى إسرائيل فى ضوء غياب عنصر التكافؤ العسكرى

ألقت بعض تعليقات الحضور باللائمة على حزب الله لما أطلقه من صواريخ تم توجيهها بشكل عشوائى لضرب المدن الإسرائيلية، وبالتالى فقد تورط فى قتل المدنيين، مثلما فعلت إسرائيل.

وفى معرض الدفاع عن حزب الله ساق فريق آخر حججًا وجيهة: **الأولى:** مفادها عدم قبول انطباق صفة المدنى على المواطن الإسرائيلى؛ فالدولة الاستيطانية هى كيان يفتقر إلى المشروعية فى تأسيسه ووجوده، ويقوم على احتلال الأراضى واغتصاب الحقوق.

الحجة الثانية: أن ما فعله حزب الله يندرج فى إطار الدفاع الشرعى عن النفس، طالما أن البادئ بالعدوان على هذا النحو من الهمجية والبطش، والذى بادر باستهداف المدنيين فى أول الأمر، وارتكب المجازر وقتل الأبرياء عامدًا متعمدًا وبدم بارد؛ هو العدو الإسرائيلى.

فإذا أضفنا إلى كل ذلك الدفع بحقيقة البون الشاسع الذى يفصل نوعية السلاح المتاح لدى كل من طرفى المواجهة من حيث درجة تطوره، ودقة تصويبه نحو الأهداف؛ فليس من العدل فى شىء؛ بل إنه من قبيل الظلم الفادح اتهام حزب الله باستهداف المدنيين، ووضعه على نفس المستوى من التجريم والإدانة مع إسرائيل؛ لأن سلاحه الوحيد هو تلك الصواريخ البدائية الصنع بإمكانياتها المتواضعة، والتى قام بإطلاقها على نحو عشوائى؛ لافتقارها لعنصر الدقة، بغرض الردع أولاً، ثم الدفاع، وكان يرمى بالأساس إلى التأثير فى الداخل الإسرائيلى وتخويف الرأى العام هناك، لعله يضغط على حكومته لوقف الحرب.

وفى المقابل تمتلك إسرائيل ترسانة ضخمة من أحدث أنواع الأسلحة، وهى مزودة أمريكيًا بالقنابل الذكية والعنقودية، كما تحوز فى سلاحها الجوى قدرات صاروخية متفوقة فى دقة التصويب وإصابة الأهداف، وعالية القدرة من ناحية إمكاناتها التقنية؛ ومن ثم فهى تعلم على وجه اليقين حقيقة ما تضربه من أهداف، ولم يساورها أدنى شك فى طبيعة ما قصفته من مواقع مدنية خالصة قصدت من ورائها إثارة الرعب، والاعتماد على تفوقها الجوى لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه على الأرض وفى الميدان، ويكفى فقط إلقاء نظرة على ذلك الدمار الشامل الذى لحق بالبنية الأساسية اللبنانية، وأتى عليها؛ وذلك النطاق المحدود من الخسائر المادية والبشرية الذى تكبدته إسرائيل فى الداخل بسبب الضربات العشوائية لصواريخ الكاتيوشا؛ فشتان بين جرم إسرائيل، وما اضطر إليه حزب الله من استهداف للمدن شمال إسرائيل.

• خطاب نصر الله: المزج بين المحتوى الدينى والمضمون السياسى

إن استخدام لغة الخطاب المثير للعواطف والحماسة والمشاعر الدينية بدلاً من التركيز على الخطاب السياسى المحض؛ كان من أبرز الملاحظات التى أبداها المحللون لخطاب السيد نصر الله إبان الحرب؛ فتجييش وحشد المشاعر الدينية، وإشعال حماس الرأى العام، والتحدث نيابة عن الأمة الإسلامية بأسرها، بوصفه المعبر عن ضميرها؛ كان أسلوبًا ناجعًا بالفعل فى كسب تأييد كافة الشعوب العربية، واستقطابها لجانبه، لكنه أتى فى نظر منتقديه وخصومه على حساب توازنات الداخل اللبنانى، وترتيباته القائمة، والتى يستمد منها استقراره وتماسكه.

• أهم المآخذ والسلبيات: عدم مراعاة حساسية المنطقة بأسرها تجاه الخطاب الدينى

فاتفاق الطائف أرسى صيغة للحكم فى لبنان، ينال منها ويهددها فى الصميم أى إشارة أو إحالة للانقسامات المذهبية والدينية، خصوصًا وأنه عانى على مدى تاريخه الطويل من تركيبة طائفية شديدة التعقيد، وقفت من قبل وراء حرب أهلية ضروس؛ ومن ثم فالخصوصية اللبنانية كانت تستلزم منه حساسية أكبر فى التعاطى معها، ومراعاة لها فى الخطاب، حتى لا تتسبب فى إثارة الفتنة أو تجدد الصراع بين أبناء لبنان على أساس طائفى.

ومن هنا جاء النقد الموجه لنصر الله بسبب استخدامه لخطاب ذى صبغة دينية، وسعيه لأن ينصب من نفسه زعيمًا للأمة متناسيًا أن لبنان به أغلبية مسيحية منقسمة إلى طوائف عدة، كما أن المسلمين فيه منقسمون بين سنة وشيعة ودروز... إلخ، فضلاً عن الدول العربية وما بها من اختلافات دينية ومذهبية؛ قد يفجر العزف على أوتارها مشكلات وصراعات لا قبل لها بحلها.

• حسن نصر الله ليس القائد العربى الأول أو الزعيم الوحيد الذى وظف الدين فى خطابه

دحضًا لتلك الانتقادات يؤكد المدافعون عن نصر الله أن هذا الاستخدام للدين فى الخطاب السياسى ليس بالظاهرة الجديدة على المنطقة؛ فعلى مدى تاريخها كان الدين أول العناصر التى يتم استدعاؤها من قبل الزعماء والقادة لحشد التأييد لهم، وضمان التفاف الجماهير وتضامنها حولهم فى مختلف المواقف الحرجة، وخصوصًا فى أوقات الأزمات والحروب. ومن ناحية أخرى فإن استخدام لغة الدين والشعارات المثيرة للمشاعر الدينية لم تقتصر على خطاب نصر الله وحده؛ بل كانت متجذرة وبارزة بالمثل تمامًا فى خطاب إيهود أولمرت.

• المصداقية والصدق فى الفعل والقول هى سر تفوق خطاب نصر الله السياسى

يعزو آخرون ما حققه نصر الله من نجاح فى كسب التعاطف والتأييد العارم، وتلك القاعدة الشعبية الواسعة التى حظى بها فى الشارع العربى، وبين أوساط الجماهير؛ إلى عوامل أخرى بخلاف توظيفه للدين فى خطابه السياسى.

أهم تلك العوامل هى المصداقية التى اتسم بها خطاب نصر الله السياسى؛ حيث تطابقت أفعاله مع أقواله، وكان هذا «الصدق» قولاً وفعلاً بارزًا منذ اللحظة الأولى، حتى فى تسمية العملية التى قام بها الحزب «الوعد الصادق»، وما تلاها من أمور أطلق عليها نصر الله «مفاجآت» لا يعلم العدو عنها شيئًا وكان يعلنها تباعًا ليكشف بها مدى قصور الأداء والعجز المعلوماتى فى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، بما يؤكد نفس ما صرح به هو من أن ثقة الشعب الإسرائيلى نفسه فيما يقوله ويكشف عنه من حقائق تفوق ثقته فى قياداته ورموز دولته.

• حسن توظيف أدوات ووسائل الإعلام فى تدعيم خطاب نصر الله: دور قناة المنار

لعل من أقوى الخطابات تلك المرة التى أعلن فيها نصر الله عن ضرب المقاومة لمدمرة إسرائيلية قبالة السواحل اللبنانية، وتمكنها من إصابتها، وأذاع تليفزيون المنار التابع له لقطة لها وهى تشتعل فيها النيران، ثم تغرق فى البحر فى نفس اللحظة.

فقد كان لهذه الصورة تأثيرها الإعلامى البالغ فى تأكيد مصداقية نصر الله التى أكسبته احترام الرأى العام العالمى، وتعاطف الشعوب العربية قاطبة، والتفاف الجماهير حول زعامته.

• توفر مقومات الشخصية الكاريزمية فى قيادة حسن نصر الله

لقد ظهرت خلال هذه الحرب وعلى جبهتيها وجوه لقيادات وشخصيات من أمثال: حسن نصر الله، شارون، أولمرت، السنيورة، نبيه برى، سعد الحريرى، وليد جنبلاط... إلخ. وكان من الطبيعى أن يعقد الرأى العام المناظرات والمقارنات بينها.

ولعل من أشهر ما شهدته تلك الحرب ذلك الخطاب الشهير الذى ألقاه السنيورة فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الطارئ فى بيروت، والذى أكد فيه الانتماء العربى للبنان، وأعرب عن تمسكه بالاحتماء بالدول العربية، وأجهش بالبكاء وهو يلقى كلمته.

فغداة المؤتمر أصبحت دموع السنيورة مثار العديد من التعليقات، وتصدرت عناوين ومانشتات الصحف الكبرى؛ وهو ما اعتبرته الغالبية محاولة من جانبه لاستعطاف

الجميع، وتثبيت موقعه وشرعية حكومته، ولكنها أخذت عليه ما عكسه من وهن، وتعبير عن قلة الحيلة واستجداء المساعدة، على عكس خطاب نصر الله الذى امتلأ بعبارات حماسية تدل على قوة الشكيمة، والقدرة على الصمود، وأنه ليس فى انتظار العون الخارجى، أو احتياج للمساعدة من أحد؛ بل هو واثق من قدرته وحده على المواجهة وإحراز النصر.

وفى كل الأحوال لم تأت المقارنة مع السيد حسن نصر الله فى صالح أى من الآخرين؛ حيث بدت أغلب مقومات الكاريزما والزعامة التاريخية متجسدة فى شخصية نصر الله وفى خطابه، الذى دللت عليه على نظرة الناس له كقدوة ورمز، ويكفى أنه صاحب مشروع لديه قابلية أن يجمع حوله عناصر الأمة، وهو ما افتقدته الأمة بشدة طوال الفترة السابقة، كما أثبت كفاءة ونجاحًا وحقق إنجازًا ماديًا ملموسًا على الأرض، مرتفعًا بذلك إلى مستوى المسئولية، فجاءت كافة قراراته وتصرفاته على مستوى الأحداث. الجدير بالإشارة أن الشعوب العربية التى عانت لعهد طويل من الشعور بالإحباط لا سيما بالنسبة لقضيتها المركزية فلسطين؛ كانت تتوق لأى بارقة أمل تلوح لها فى الأفق؛ ولذا فإنها عادة ما تغمرها مشاعر السعادة البالغة والزهو الشديد لمجرد تحقيق أى إنجاز ولو ضئيل فى أى مجال، حتى ولو كان الرياضة؛ ففى الآونة الأخيرة كان فوز فريق وطنى فى مباراة دولية لكرة القدم مثلاً كفيلاً بدفع الجماهير للخروج فى الشوارع تعبيرًا عن فرحتها العارمة بنصر تشتاق إليه منذ مدة.

على سبيل المثال بالغ البعض فى تحليل سلوك المشجعين المصريين فى الدورة الإفريقية بوصفه تعبيرًا عن أعلى درجات الوطنية، واعتزاز المصريين بمصريتهم وقوة انتماء الشباب المصرى لبلدهم، كما اتخذوه مثالاً للتدليل على أهمية إيجاد المشروع القومى القادر على خلق هذا الالتفاف الجماهيرى حول هدف واحد.

• دور وسائل الإعلام وتوظيفها بمهارة فى إدارة الحرب النفسية

أخذت بعض التعليقات على وسائل الإعلام العربية تركيزها الشديد على تقديم تغطية مكثفة للأحداث فى لبنان والجنوب، دون تسليط الضوء بالمثل على جرائم الجيش الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وإغفال ما يجرى من مقاومة فى غزة.

تعرضت مناقشة أحداث الحرب على ساحة الإعلام لأكثر من جانب؛ ففى التعليق على الصحافة المصرية مثلاً كان خط التمايز واضحًا بين صحف قومية ثلاث تتبع المجلس الأعلى للصحافة (عادة ما تتحدث بلسان الحكومة والحزب الوطنى)؛ ولذا فقد كان تركيزها على الدفاع عن الخط الرسمى للدولة والالتزام بسياستها الخارجية، وصحف حزبية تتبع أحزاب المعارضة؛ انشغلت بتوجيه النقد للسياسة الخارجية المصرية، ولمواقف الدول العربية التى غلبت عليها السلبية، ووصفت عمومًا بالتخاذل والتقاعس، أو حتى بالتواطؤ، أكثر من اهتمامها بتقديم تغطية إخبارية أو تحليلية للحرب ذاتها.

لعل من أهم ما اتسمت به تلك الحرب أنها رغم قصر مدتها التى لم تتجاوز ثلاثين يومًا غير أنها شهدت حربًا نفسية اتخذت من وسائل الإعلام ساحة موازية للمعارك العسكرية الجارية فى الميدان على الأرض لإدارة معاركها عبر القنوات الفضائية العربية.

وبرزت بهذه المناسبة قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله التى استمر بثها برغم تعرض مقرها للتدمير منذ اليوم الأول للقصف الجوى الإسرائيلى؛ فكان ذلك مؤشرًا بالغ الدلالة على كفاءة حزب الله فى الإعداد للمواجهة ومهارته فى إدارتها؛ بل كانت القناة هى الآلية التى أذاع عبرها السيد حسن نصر الله بياناته وخطبه الحماسية طوال الحرب.

وكان من الملحوظ أن هذه البيانات قد أتت فى مختلف مراحل الحرب، وتنوعت مضامينها تفسيرًا وتبريرًا وتعليقًا وردًا وتعبئة وحشدًا بحسب الجمهور المخاطب بها، وقد حرص السيد نصر الله فى خطاباته على تنويع الجمهور بها؛ فكان يوجه خطابه تارة للشعب اللبنانى، وتارة لرفقاء النضال من المقاتلين على الجبهة، وتارة للحكومة اللبنانية وسائر القوى الفاعلة على الساحة، وتارة للرأى العام العربى؛ حيث يخاطب الشعوب ثم الحكومات والحكام العرب، وتارة يخاطب العالم ككل المسلمين والشرفاء فى أنحاء الأرض قاطبة، وتارة يرد على افتراءات ومزاعم، ويفند أقاويل وأكاذيب العدو الإسرائيلى، وتارة يخاطب الشعب فى إسرائيل. وهكذا استطاع بتمكن فريد أن يحتفظ بين يديه بخيوط المعركة الإعلامية؛ فأحسن توظيفها فى رفع الروح المعنوية لمقاتليه، والشد من أزر شعبه، وحثه على الصمود والتضامن، وتجاوز الطائفية، وتحذيره من محاولات بغيضة ومغرضة لشق الصف، وتفتيت وحدته، كما تمكن بالمثل من تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر؛ مما نال كثيرًا من الروح المعنوية لجنود الجيش الإسرائيلى، وتسبب لهم فى شرخ نفسى يصعب إصلاحه.

أما مخاطبته للشعوب العربية تارة، وللحكومات تارة؛ فقد حمل مضمونًا هامًا مفاده الوعى بالفجوة القائمة والحواجز الفاصلة بين الطرفين، والسعى فى المقام الأول لكسب تأييد الشعوب؛ حيث ألقى بثقله فى كفتها، معربًا عن يأسه البالغ مما آل إليه حال الحكومات ... إلخ.

وكان لهذه البيانات بالغ الأثر أيضًا فى إضفاء مزيد من الجاذبية على شخصية نصر الله التى اكتسبت بالفعل شعبية كبيرة، وخلقت جمهورًا عريضًا متعاطفًا معه على أوسع نطاق فى الوطن العربى وخارجه.

• استخدام سلاح الإعلام والاتصال فى قلب المعركة، وأثره فى تحريك الشارع العربى

لقد خرجت المظاهرات فى الشوارع حاملة صوره، مرددة هتافات وشعارات التضامن والمؤازرة، وكان هدفها إعطاء دفعة معنوية من التأييد لحزب الله، وعلى رأسه هذا الشيخ المجاهد الذى استحق عن جدارة صفة «الزعيم» كرمز التفت حوله الجماهير.

لقد كانت حرب الخليج الثانية المعروفة بحرب تحرير الكويت أول حرب يتابع المشاهد العربى أحداثها على شاشات التليفزيون لحظة بلحظة وهو قابع فى منزله، ويعود الفضل فى ذلك إلى التطور المذهل لوسائل الإعلام، والانتشار الواسع للفضائيات، وبالتالى فدور الإعلام فى تغطية حرب إسرائيل على لبنان تغطية فورية، ونقل ما شملته من أحداث فى الميدان بالبث المباشر؛ لم يأت بجديد، اللهم إلا بعض التعتيم الذى فرضه الجانب الإسرائيلى على بعض المواقع، والذى لم يحل دون معرفة كثير من الحقائق الجارية على الأرض فى حينها، عبر مراسلى الفضائيات الموجودين فى مواقع الأحداث، أو عبر التقارير والرسائل التى رصدها العاملون من الهيئات الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية، وكانوا يتناقلون الشهادات العينية عما يحدث من مآس على صعيد الوضع الصحى والإنسانى المتردى الناجم عن القصف، وعدد الضحايا الذين يسقطون ما بين قتلى وجرحى، وأيضًا المواقع المدنية التى تعرضت للضرب، ولم تنجُ منها قوافل الإغاثة والإمدادات وعربات الإسعاف، والملاجئ والمخابئ... إلخ.

أما حقيقة ما دار فى المعارك والمواجهات؛ فقد أتى فى روايات المراسلين الحربيين، وما قصه الجنود الإسرائيليون العائدون حول معاناتهم فى الاشتباك مع مقاتلى حزب الله.

ربما العنصر الجديد الذى أبرزته الحرب هو ما أتاحته من إمكانية المقارنة بين وسائل الإعلام المختلفة من ناحية مضمون المواد التى قدمتها ما بين عناوين لأخبار، وتغطية لأحداث، وما بين مقالات للرأى وتحليلات للخبراء والمتخصصين فى المجالات العسكرية والإستراتيجية والسياسية، ومدى ما اتسمت به من سرعة فى نقل الأحداث ومصداقية فى إذاعة الأخبار والمعلومات، وكذلك مدى حيادها أو انحيازها فيما قدمته من معالجات أو تعليقات على الأحداث، وفى هذا الصدد كانت خطوط التصنيف واضحة ما بين وسائل رسمية حكومية، وأخرى غير رسمية، تتحدث بلسان المعارضة أو تلتزم الاستقلالية (الصحف المستقلة).

كما برزت فى المقارنة بين الفضائيات العربية وبعضها البعض قنوات إخبارية تفوقت على غيرها؛ كالجزيرة والعربية، التى لاقت ارتفاعًا ملحوظًا فى معدلات المشاهدة، واكتسبت إقبالاً جماهيريًا إضافيًا طوال فترة الحرب، بالمقارنة مثلاً مع قناة النيل للأخبار، التى تلاقى أغلب الحاضرين على ما عاب أداءها من تباطؤ أو تأخير فى نقل الحدث، ومن إغفال لتقديم أىّ تحليلات للخطابات التليفزيونية التى ألقاها أطراف الحرب؛ حيث اكتفت قناة النيل بإذاعة مقاطع ومقتطفات منها دون التعليق عليها.

ربما لم يتسن للباحثين فى المؤتمر تقديم تحليل واف لهذا الجانب بالنظر إلى صعوبتين:
أولاهما: الحصول على المواد الإعلامية (غير الصحف) مسألة غير متاحة أو ميسرة للباحث الفرد؛ ولذا أوضح د. عبد المنعم المشاط أن أيًا من القنوات الفضائية لم تبد رغبة فى التعاون بشأن إعداد الورقة البحثية حول دورها، خصوصًا وأن البحث نفسه بدَأ بعد انتهاء الأحداث؛ ولذا أتت ورقة د. آمال كمال مركزة على تحليل الصحف، وإن كانت غير كافية.

وثانيتهما: أن إمكانية إجراء بحث ميدانى بالتطبيق على عينة واسعة ممثلة للجمهور العربى، لإجراء المقارنة بين مختلف تلك الوسائل، وقياس استجابات الجمهور ورأيه وانطباعاته عنها، ولكى يخرج هذا البحث ملتزمًا بمعايير الموضوعية والحياد والدقة؛ فإنه يستلزم تضافر أكثر من جهة بحثية وإعلامية للقيام بجهد جماعى لا يستعاض عنه ببحث

فردى؛ وهو ما يعنى الدعوة إلى تخصيص مؤتمر علمى خاص بهذا المحور الإعلامى وحده.

على أى حال فإن اللجوء إلى إجراء «تحليل للخطاب» لكل من القيادات الثلاث التى أدارت الأحداث فى هذه الفترة (نصر الله والسنيورة وأولمرت) هو مما يؤكد ويبرز المكانة المتميزة التى احتلتها الأداة الإعلامية، سواء فى استخدامها كساحة للمواجهة من قبل أطرافها، بالتوازى مع الساحة العسكرية، وما تشهده من معارك ومواجهات مباشرة فى الميدان، أو فيما يتصل بتعمد إسرائيل منذ بدء الحرب تعقب الإعلاميين، وفرض الحظر عليهم وتقييد حركتهم، والتعتيم على المعلومات وحجبها عن وكالات الأنباء، ناهيك عن القصف المدمر والمبكر لقناة «المنار»؛ الآلية الإعلامية الأعلى مشاهدة خلال الحرب؛ لأنها الناطقة بلسان حزب الله؛ حيث اعتبر الكثيرون أن أحد معالم «النصر» الذى حققه الحزب على إسرائيل كونه أعاد تشغيل تلك القناة، فاستأنفت بثها بعد دقائق معدودة من القصف المدمر الذى أتى على مبناها بالكامل، وما لبث السيد نصر الله نفسه أن ظهر على شاشتها ليخاطب الجماهير، ويشد من أزر المقاتلين، ويرفع معنوياتهم، ويرد على المزاعم والافتراءات التى ترددها وسائل الإعلام الإسرائيلية، وكأن شيئًا لم يحدث؛ فلم يلاحظ على البث أى مظاهر لحدوث خلل فنى، أو مشكلة تقنية؛ كتعطل الماكينات مثلاً، أو حتى ارتباك القائمين على إدارة القناة وتشغيلها؛ مما يشير إلى أن ثمة منظومة متكاملة توفرت لدى حزب الله، وخاض بها تلك الحرب التى استعد لها جيدًا، وتدربت عليها كافة عناصره بكفاءة عالية، فأتت النتيجة فى النهاية لصالحه.

وإجمالاً فإنه إذا كانت كافة دراسات العلاقات الدولية فى عصر العولمة قد أعطت ثقلاً لدور وسائل الإعلام ليس فقط كآلية أو أداة تستخدمها الدول فى سياساتها الخارجية، وإنما كفاعل جديد يشهد صعودًا متناميًا فى دوره على الساحة الدولية؛ فليس أفضل من حدث «الحرب» فى سخونته، وفى منطقة من أكثر مناطق العالم التهابًا كالمنطقة العربية؛ ليكون محكًا ومختبرًا لهذا الدور، سواء من زاوية الحجم والاتساع، أو من زاوية الفعالية والتأثير النسبى. زد على ذلك الطرز الأحدث من وسائل الاتصال والإعلام فائقة السرعة وسهلة الحركة، التى أضافت فوق أهمية هذا العامل المزيد من ثقل الوزن، وعمق التأثير، واتساع نطاقه ودائرته؛ كالإنترنت، والهواتف المحمولة، وهى وسائل شبابية بطبيعتها، وذات صفة انتقالية؛ بمعنى أن التوصل إلى المعلومة من خلالها لا يستلزم جلوس الفرد أمام

شاشات التليفزيون مثلاً؛ فعبر الهاتف المحمول كان الناس فى شتى أماكنهم ينصتون إلى خطب السيد حسن نصر الله على الهواء مباشرة، ثم يتبادلون مقاطع منها من خلال خدمة الرسائل الصوتية الفورية.

• لماذا شنت إسرائيل عدوانها على لبنان: بين الادعاءات الإسرائيلية والخلافات العربية

منذ اليوم الأول حرصت إسرائيل على تأكيد أنها لم تشن الحرب على لبنان، نافية أى استهداف لها، أو لشعبها؛ فحربها كانت موجهة ضد حزب الله فقط، حسبما زعمت؛ وهو ما أعاد فتح ملف المطامع الإسرائيلية فى لبنان، وجدد إثارة النقاش حول حقيقة نوايا إسرائيل، وعما إذا كان استهداف لبنان ليس وارداً أصلاً كواحد من مخططات المشروع الصهيونى التوسعى لبناء دولة إسرائيل الكبرى، وعما إذا كانت مياه الأنهار اللبنانية مثلاً لا تشكل أحد أهم المطامع الإسرائيلية فى لبنان.

• هل المقاومة الفلسطينية هى السبب الوحيد فى غزو إسرائيل لبنان عام ١٩٨١؟

هنا عاد البعض إلى الوراء منذ قيام إسرائيل بغزو لبنان واحتلاله عام ١٩٨١ لإبراز عدم وضع لبنان فى البداية على مخطط التوسع الإسرائيلى، وكونه إنما أتى فى سياق رد الفعل من جانبها على أعمال المقاومة التى تمت على يد منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، واتخذت من أراضى لبنان قاعدة للانطلاق، وشن عملياتها المسلحة ضد إسرائيل.

• فهل معنى ذلك أن القضية الفلسطينية أضرت بالنظام الإقليمى العربى، ووقفت وراء احتلال لبنان، أم أن الحرب على لبنان كانت مخططة مسبقاً وعملية حزب الله سبب تبكير موعدها؟

كشف السيد حسن نصر الله فى أحد خطاباته النقاب بجلاء عن حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه لبنان، وأكد معلوماته بشأن التخطيط الإسرائيلى المسبق والتدبير القصدى والعمدى

لشن هذه الحرب على لبنان. وربما كانت عملية حزب الله سببًا للتبكير بهذا المخطط، وتقديمه عن موعده الأصلى، وأن العملية التى قام بها الحزب إنما اتخذت ذريعة لوضع هذا المخطط موضع تنفيذ؛ فإسرائيل لديها دوافع لغزو الجنوب وإعادة احتلاله، وبغرض كسر المقاومة.

وقد رجح البعض التفسير الذى يرى أن إسرائيل أرادت بهذه الحرب الانتقام مما ألحقه بها لبنان قبل ذلك من هزيمة، اضطرت على إثرها إلى الانسحاب من الجنوب؛ حيث لم تقوَ على تحمل ضربات المقاومة المتلاحقة. وبهذا يكون لبنان قد أحرز أول انتصار فى تاريخ المنطقة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ الذى أحرزته الجيوش العربية وفى مقدمتها العسكرية المصرية.

أما لبنان فقد تمكن من تحرير أراضى الجنوب، وأرغم المحتل على الانسحاب، معتمدًا فقط على سلاح المقاومة الذى لم يكن يرقى بأى حال إلى مستوى الجيش الكامل العدة والعتاد. ويذهب هؤلاء إلى إرجاع الحرب الأخيرة إلى النية المبيتة لدى إسرائيل منذ انسحابها عام ٢٠٠٠ على العودة لاحقًا لكسر شوكة المقاومة ونزع سلاح حزب الله.

• إسرائيل اختارت الحرب لكنها لم تختر التوقيت وفرضته عليها عملية حزب الله

وهكذا تراوحت التقييمات بشأن دوافع العدوان الإسرائيلى الحقيقية والكامنة، بين القول بأنها كانت حربًا مخططة ومدبرة منذ فترة، تم الإعداد المحكم لها مسبقًا، وأنها تعكس نية مبيتة لدى إسرائيل منذ الانسحاب من الجنوب على العودة لاحتلاله والانتقام من المقاومة التى أجبرتها قبل عدة أعوام على الخروج منكسة الرأس، وبالتالى فقد اتخذت إسرائيل عملية حزب الله (الوعد الصادق) مجرد ذريعة وحجة للعدوان على لبنان. وما بين اتجاه آخر أكد أن إسرائيل تعجلت فى الرد على عملية حزب الله؛ فتورطت فى الحرب دون تخطيط أو تجهيز مسبق، بدليل أدائها العسكرى الذى اتسم بالارتباك الشديد؛ أى إن حزب الله نجح فى استدراجها إلى حرب لم تخترها، أو على أقل تقدير، ومع قبول فرضية أن الحرب مدبر لها إسرائيليًا منذ زمن، فإنها تورطت فيها فى توقيت فرض عليها ولم تحدده بمحض إرادتها.

• إسرائيل أداة للحرب بالوكالة وتأسيس شرق أوسط جديد حسب المنظور الأمريكى

ثمة اتجاه ثالث يرى أن دخول إسرائيل هذه الحرب إنما هو جزء من مخطط إستراتيجى أمريكى فى المقام الأول والأخير، ولتحقيق أهداف أمريكية؛ ومن ثم فإسرائيل تنوب عن الولايات المتحدة كرأس رمح فى حربها العالمية ضد هذا العدو المشترك (والتى اقتضت منها طرح مبادرات تحت مسميات متعددة لإعادة صياغة المنطقة وفقًا لمصالحها كما ذكر سالفًا)؛ **فالعدوان على لبنان خطط له أمريكيًا، وأوكلت إلى إسرائيل مهمة الاضطلاع بتنفيذه.**

ويستدل هؤلاء على صحة هذا الرأى بما صرحت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى مرحلة مبكرة من اعتبار ما يجرى من تدمير هو جزء من آلام المخاض الطبيعية، التى يتعين على الشرق الأوسط أن يكابدها لكى يصبح «جديداً» حسب رؤيتها؛ ولذا فهى لم تساند المطالبة بوقف إطلاق النار، وكأنها أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لتتمادى فى ضرب لبنان لحين تحقيق ما تصبو إليه أمريكيًا (ضرب حزب الله، وبتر ذراع إيران وسوريا فى المنطقة).

وبناء عليه تندرج الحرب وفقًا لهذا التحليل تحت نمط «الحرب بالوكالة». وليس فى ذلك جديد، فإسرائيل منذ نشأتها تعد رأس حربة لقوى الاستعمار والهيمنة العالمية، والشوكة التى تمت زراعتها وغرسها فى قلب المنطقة؛ للحيلولة بينها وبين التحكم فى مقدراتها، والاستمتاع بخيراتها.

* * *

ثانيًا: المواقف الرسمية وغير الرسمية

• الموقف الأمريكى: الالتزام بحماية أمن إسرائيل كدولة يهودية أحد الثوابت الأمريكية فى المنطقة

ما يجدر التوقف عنده أن إحدى معضلات الصراع العربى/ الإسرائيلى الأساسية تكمن فى جوهر هذا الصراع كصراع حضارى ممتد، شكل الدين أحد ركائزه المحورية، إن لم يكن هو المحور الرئيس منذ منشئه. يكفى مثلاً أن الكيان الإسرائيلى يستمد وجوده كدولة من الدين، كما يبرر مشروعه التوسعى والاستيطانى، واحتلاله للأراضى العربية، وممارساته العنصرية ضد العرب والفلسطينيين بمسوغات دينية (هى بالطبع ادعاءات

ومزاعم لا أساس لها تدخل فى إطار الأكاذيب والأساطير الباطلة)؛ فهو يسعى مثلاً لتهويد الأماكن المقدسة عند المسلمين والمسيحيين العرب، وفى عصر تتباهى فيه الدول بعلمانيتها ونجاحها فى الفصل بين الدين والدولة؛ كمؤشر على اكتمال الحداثة، ورسوخ مبادئ المواطنة، بما يكفل المساواة بين جميع أبناء شعوبها، بغض الطرف عن معتقداتهم، أو انتماءاتهم الطائفية، وحيث تتهم الدولة فى إيران مثلاً بالتشدد والتطرف والخروج عما تواضع عليه المجتمع الدولى؛ لأنها تستند إلى أسس دينية تستمد منها شرعيتها، كما تهاجم دولاً أخرى، وقد يتم غزوها عسكريًا، واحتلالها تحت شعار حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات المضطهدة لمجرد وقوع حادثة بسيطة يتم تضخيمها عبر وسائل الإعلام، ووصفها فى تقارير المنظمات الإنسانية الدولية بالانتهاكات والخروق الجسيمة لحقوق الأقليات.

فى مقابل كل ذلك تتمتع «إسرائيل» (وهى بالتعريف «دولة دينية») بحماية الغرب، والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة التى تضع أمن إسرائيل فى قمة مصالحها الإستراتيجية، ويتعهد قادتها فى الانتخابات ويتنافسون فى حملاتهم الدعائية على إظهار الالتزام بحماية إسرائيل كأولوية على رأس أجندة أى مسئول يتولى منصبًا فى الإدارة أو يلتحق بعضوية الكونجرس، وبمجرد وصولهم إلى مراكزهم فى السلطة يعلنون أن حماية أمن إسرائيل أحد ثوابتهم، وأحد الأعمدة الرئيسة التى تقوم عليها السياسة الأمريكية فى المنطقة.

وسواء كانت الإدارة ديموقراطية أو جمهورية؛ فلم تختلف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فى عهد كلينتون كثيرًا عنها فى عهد إدارة بوش الأب مثلاً، وقد تتغير بعض الأدوات أو الأساليب المتبعة فى تلك السياسة؛ فالجمهوريون عبر التاريخ وفى ظل إدارة بوش الابن بالذات أثبتوا أنهم الأميل لعسكرة السياسة الخارجية مقارنة بالديموقراطيين، لكنها فى نهاية المطاف فروق نسبية لا تمس على أى نحو ذى بال جوهر تلك السياسة من ناحية الأهداف الإستراتيجية والمنطلقات الكبرى التى تدخل فى عداد الثوابت الأمريكية، فلا يحيد عنها أى رئيس ديموقراطيًا كان أم جمهوريًا، وبما يستوجب الدفاع عن أمن إسرائيل كجزء من الأمن القومى الأمريكى فى حالة أى مساس به فى المنطقة، وكأن بقاء هذه الدولة ووجودها على أساس دينى هو الاستثناء الوحيد المقبول عالميًا.

• **النظرة الأمريكية لإسرائيل: حليف إستراتيجي أم أداة لتنفيذ سياستها الخارجية؟**

احتلت طبيعة العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية جانبًا كبيرًا من النقاش، وهى علاقات لا مجال للخلاف حول كنهها، تعكس رابطة تحالف وثيقة، لكنها أيضًا تعرف نقاطًا ومواضع تتلاقى أو تتقاطع عندها دوائر المصالح المشتركة أو المتباينة بين الحليفين.

ومن المعروف أن إسرائيل لا تقاتل وحدها؛ فأمريكا تساندها بالمال والسلاح والتكنولوجيا، وأيضًا بالتأييد السياسى.

• **مجال ونطاق وقوة تأثير اللوبى الصهيونى فى توجيه وصنع القرار الأمريكى**

ومع هذا اختلفت الآراء حول أيهما يلعب دور الفاعل، ويمتلك اليد العليا فى إدارة تلك العلاقة؛ فهل القرار الأمريكى هو الذى يحدد ما يجرى على الساحة الإسرائيلية، وبالتالى يمكن تكييف الحرب على لبنان فى إطار استخدام إسرائيل كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، أم أن النفوذ المعروف «للوبى الصهيونى» داخل المؤسسات الأمريكية ـ والذى فشل العرب والمسلمون فى أمريكا حتى الوقت الراهن فى بناء أى كيان يضاهيه فى النفوذ والتنظيم، أو ينافسه فى التأثير دفاعًا عن المصالح العربية ـ هو الموجه الحقيقى لمسار القرار الأمريكى، بما يتوافق مع المصالح والأهداف والمخططات الصهيونية، وهو أيضًا المحدد لمن الذى يصنع هذا القرار، ويصل إلى مراكزه الحساسة فى البيت الأبيض والإدارة الأمريكية والكونجرس؛ من خلال التأثير ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ فى مجريات العملية الانتخابية وفى نتائجها، بتقديم التمويل والرعاية وتنظيم حملات الدعاية للمرشحين، وغيرها؛ وليس أدل على ذلك من موافقة الكونجرس الأمريكى بالأغلبية عام ١٩٩٥ على نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو القرار الذى اعتبر تحديًا صريحًا للعرب، وتعبيرًا عن مدى تأثر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بالثقل الكبير لأنصار إسرائيل ومؤيديها داخل الولايات المتحدة.

• اللوبى الصهيونى يعمل عبر وسائل الإعلام ويتغلغل فى مختلف المحافل الدولية

أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام التى يمتلكها أنصار إسرائيل، أو يهيمنون عليها بشكل أو بآخر - بما فيها السينما والفن فى هوليوود - هى المسئولة عن صنع الصورة لدى المشاهد والقارئ الأمريكى العادى؛ ولهذا السبب ينسب إليها تشويه صورة العرب لدى الرأى العام الغربى والأمريكى. ويكفى ذلك المثال الدال الذى روته د. حورية مجاهد عن واقعة شهدتها بنفسها أثناء حضورها لأحد المؤتمرات الدولية حول «حقوق المرأة» فى الولايات المتحدة، عندما أتت باحثة من الهيئة العالمية الصهيونية، وطالبت باعتماد مشروع قرار خاص بدارفور تقدمت به كمقترح، مع أن المؤتمر لم يكن له أى علاقة أصلاً لا من قريب ولا من بعيد بقضية دارفور.

والمعنى واضح فى مغزاه، غنى عن الشرح أو البيان؛ فالمنظمة الصهيونية تحرص على المشاركة فى تحديد ما يدرج أو لا يدرج على جداول أعمال المحافل الدولية، مستهدفة التأثير على أجندتها لتبنى كل ما يخدم المصالح الإسرائيلية، ولا شك أن إثارة موضوع دارفور وإقحامه بهذا الشكل الفج فى جدول أعمال مؤتمر عن المرأة يصب فى هدف تفتيت المنطقة.

• الوهن والضعف والتمزق فى الجانب العربى زاد من ثقل ودور اللوبى الصهيونى

أيدت أغلب الآراء حقيقة أن البيئة الداخلية فى الولايات المتحدة تشهد تأثيراً للوبى الصهيونى، فى مقابل غياب أى تأثير مواز له للجاليات العربية أو الإسلامية أو حتى اللبنانية برغم ما هو معروف عن أعدادها الكبيرة. غير أن هذا التيار من أنصار إسرائيل ما كان ليكتسب حجمه ووزنه المؤثر لولا حالة الوهن الشديد أو بالأحرى فقدان المناعة التى أصابت النظام العربى، وبات يئن منها فى مجمله؛ فهذا الضعف هو المتسبب فى إخضاع النظام العربى للسيطرة الأمريكية، وجعله كيانًا هزيلاً مخترقًا أمام التدخلات السافرة للأطراف الخارجية، بيد أن كليهما اتفقا على أن هذه العلاقة هى العنصر الثابت والمنطلق الأساسى فى تفسير كل ما تتصف به السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية وقضاياها

الكبرى من عوار، وما يؤخذ عليها من انتقادات من قبيل ازدواجية المعايير، أو الكيل بمكيالين أو أكثر ... إلخ، وهى فى نهاية المطاف بعض أعراض الانحياز الأعمى لصالح إسرائيل، التى تعكس التوازنات الحاكمة للعبة السياسية الأمريكية، ليس فقط إزاء الخارج؛ وإنما فى الداخل الأمريكى ذاته. . كل ذلك زاد عليه اعتلاء المحافظين الجدد مع بوش الابن قمة الإدارة الأمريكية.

• تصفية حزب الله جزء لا يتجزأ من الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، ومشروعها فى الشرق الأوسط، والصاق تهمة الإرهاب بحزب الله يجعل إسرائيل شريكة لأمريكا فى مكافحته

حقيقة الأمر أن حزب الله ليس بمنظمة مقاومة أو فصيل مسلح فقط، ولكنه حركة تحرير شعبية، كما يمثل أحد صيغ المشروع الإسلامى الذى يربط السياسة بالدين، ويتبنى مفردات تثير الكثير من الهواجس والقلق والارتياب لدى الغرب بالمعنى الثقافى والحضارى؛ كمفهوم «الجهاد» الذى يربطه هؤلاء ربطًا تلازميًا وترادفيًا بمفهوم «الإرهاب». وقد لعب اللوبى الصهيونى دوره المعروف بثقله البالغ على الصعيد الأمريكى، حتى نجح فى إدراج كافة المنظمات الفلسطينية، وضم إليها حزب الله على قائمة جماعات ومنظمات الإرهاب.

• لبنان مثل ونموذج يُخشى تكراره واستنساخه فى الدول العربية الأخرى

اتجهت أغلب التحليلات للموقف الأمريكى إزاء الحرب إلى ترجيح فكرة نمط الحرب بالوكالة. وفى واقع الأمر ليس من الصعب تفهم موقف الولايات المتحدة من حزب الله، فإلى جانب تحيزها الأعمى والأبدى لإسرائيل، والتزامها بأمنها كركيزة محورية معلنة لمصالحها الإستراتيجية فى المنطقة منذ أمد بعيد، وعلاوة على تهمة الإرهاب سابقة التجهيز التى تلصقها بالحزب لخلفيته الإسلامية من ناحية ثانية، ولعلاقته الوثيقة التى تربطه بكل من سوريا وإيران، وكلتاهما سبق وضعهما على قائمة الدول الداعمة والراعية للإرهاب من ناحية ثالثة، ناهيك عن ملف إيران النووى الذى زاد من خطورة نفوذها الإقليمى المتغلغل فى المنطقة من ناحية رابعة، وتأتى المقاومة العراقية التى أصابت قوات الاحتلال الأمريكية بالفشل والإحباط، وغرست أقدامها فى مستنقع من الوحل يصعب عليها الخروج منه

خروجًا مشرفًا، لتضيف المزيد من الدوافع والأسباب للولايات المتحدة، من أجل العمل بكل طاقتها لاستئصال شأفة المقاومة من جذورها، وإخلاء المنطقة من كافة أشكالها وصورها؛ وهو ما جعل الكثير من التحليلات تميل إلى تصوير الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ كأحد تطبيقات نمط «الحرب بالوكالة» الذى لجأت فيه الولايات المتحدة إلى الاستعانة بإسرائيل كأداة لبلوغ مرادها.

• فيما عدا فلسطين، حزب الله يعد آخر روح وآخر نفس للمقاومة فى جسد الأمة

نفس الهدف التقت عليه إسرائيل مع الولايات المتحدة؛ فتجفيف منابع المقاومة، وتصفية جيوبها، وتجريدها من سلاحها؛ هو جزء لا يتجزأ من صميم المشروعات الأمريكية، والتى قدمتها الولايات المتحدة كتصور شامل للمنطقة ككل بما يتماشى مع مصالحها، سواء فى السودان أو العراق أو سوريا أو فلسطين، والأمر ذاته يسرى على لبنان.

وبرغم اختلاف المسميات وتنوع العناوين التى صيغت فى إطارها تلك الطروحات ما بين الشرق الأوسط الكبير تارة، والموسع تارة، والجديد تارة أخرى؛ فالقاسم المشترك بينها جميعًا هو الهدف المتمثل فى خلق شرق أوسط خاضع ومنبطح أمام المخططات الأمريكية، وبالتبعية أمام الهيمنة الإسرائيلية. وأول شروط تنفيذها يكون بإخلائه من كافة ضروب وأشكال وصور المقاومة... إلخ؛ فذلك المخطط المنصب على إعادة رسم خريطة المنطقة، وإعادة تشكيلها وصياغتها بغية تركيع شعوبها، وتفريغها من روح المقاومة، وإفقادها كل مقومات المناعة أو الحصانة فى مواجهتها؛ أحبطته جهود المقاومة بجناحيها الفلسطينى واللبنانى، بما أظهرته من بسالة منقطعة النظير، وعلى الرغم مما اتسمت به إمكاناتها من تواضع؛ فقد استطاعت الوقوف بصلابة فى مقابل أعتى الجيوش وأحدثها تجهيزًا وإعدادًا وأقواها تسلحًا؛ بل ولقنتها درسًا فلم تمكنها من بلوغ أى من غاياتها.

- **إشعال المنطقة بإثارة الفتن وتحريض الأقليات وتفجير الحروب الأهلية، وإدخال الشعوب فى دائرة مفرغة ودموية من العنف الطائفى المتبادل؛ وشعار الفوضى الخلاقة**

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تنتهى الحرب على لبنان بإثارة أزمة ذات ملامح طائفية، تضعه على أعتاب حرب أهلية جديدة، وأن يتزامن كل ذلك مع ما يجرى على أرض العراق بصفة يومية من حمامات دم، وتفجيرات، وتطهير عرقى/ طائفى بين أبناء المذهبين السنى والشيعى؛ فقد ربط الكثيرون بين الأحداث هنا وهناك، واستشعر هؤلاء أن الدور حل على لبنان بعد العراق، وكان السؤال حول من سيأتى عليه الدور لاحقًا على الأجندة الأمريكية.

وهكذا اتجه النقاش حول الموقف الأمريكى من رصد معالم هذا الموقف بغية تقويمه كرد فعل على الأحداث، إلى تناول حدث الحرب ذاته فى إطار المخططات والمشروعات الأمريكية التى وضعت المنطقة العربية فى بؤرة ومرمى الاستهداف.

- **رصد بعض ملامح التغير فى السياسة الأمريكية عقب الحرب وعلى ضوء نتائجها**

الجدير بالإشارة أن هناك من بين الآراء من رصد مؤشرات للتقارب بين الإدارة الأمريكية وسوريا وإيران، بدأت بوادرها فى الظهور عقب الحرب بخلاف ما توقعه الكثيرون؛ وهى:

- **عدم وضوح النوايا الأمريكية تجاه سوريا وإيران**: وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم رغبة الولايات المتحدة فى إسقاط النظام السورى برغم تحفظاتها العديدة عليه، خوفًا من أن يمهد ذلك الطريق لوصول الإسلاميين إلى الحكم فى سوريا، وهو البديل الأسوأ بالنسبة لها، وهذا ما عرف تقليديًا بمعضلة أو إشكالية الديموقراطية فى البلدان العربية؛ إذ تبشر الولايات المتحدة بالديموقراطية، وتهاجم النظم التسلطية، لكنها تصطدم بوصول قوى مناوئة لها إلى الحكم عبر آلياتها الانتخابية، وهو السيناريو الذى تكرر بأشكال ودرجات مختلفة مع تزايد حضور الإسلاميين فى فلسطين، ومصر، والكويت، فضلاً عن الأردن والمغرب والسودان، ويُخشى من امتداد موجته تلك لدول عربية أخرى... إلخ.

وبالمثل أبدى البعض شكوكه فيما يتعلق بلجوء الولايات المتحدة المحتمل إلى توجيه ضربة عسكرية لإيران، لوجود أصوات فى الداخل الأمريكى تحذر من عواقب اللجوء إلى مثل هذا الحل. غير أن محاولات التقارب تلك يقلل من شأنها إصرار الرئيس بوش على إنكار صحتها، وتأكيده المتكرر على عدم السماح لإيران بالمضى فى مشروعها النووى.

• الموقف الأوروبى

الجدير بالرصد أن الحرب اللبنانية ـ شأنها شأن حالة العراق من قبل ـ بقدر ما شهدت فى بداياتها بعضًا من التباين فى المواقف بين «أمريكا» و«أوروبا»؛ إلا أنها ضربت مثلاً آخر على أن هذا التباين لا يسمح له أى من الطرفين أبدًا بالوصول إلى حد الخلاف الجذرى بينهما، بما يتيح فرصة يمكن استغلالها أو استثمارها من قبل الطرف العربى.

ففى الحرب الأخيرة على لبنان ـ كما فى كثير من السوابق القديمة والمعاصرة ـ ظهر للوهلة الأولى أن ثمة خلافًا بسيطًا فى بداياته بين الموقف الأمريكى والموقف الأوروبى، ولكن سرعان ما تم حله بالتوافق بينهما؛ حيث سلم الأوروبيون دفة قيادة الملف بالكامل إلى الأمريكيين اعترافًا منهم بأنهم أصحاب اليد العليا والقول الفصل فى قضايا المنطقة.

واتضح بذلك للدول العربية التى راهنت عليهم أنهم لا يستطيعون لعب دور البديل أو المنافس أو المزاحم أو حتى الموازن للدور الذى تلعبه حليفتهم الأهم والأقوى الولايات المتحدة، لا سيما وأنها هى الراعى الرسمى والوحيد ـ بغض النظر عن نزاهته أو عدالته ـ لملف التسوية ولعملية السلام «المتعثرة» فى الشرق الأوسط منذ أكثر من عقدين.

• فرنسا: الرغبة فى استعادة النفوذ القديم وإحياء ركائزه التاريخية

أعاد الموقف الفرنسى من الحرب إلى الأذهان رغبة فرنسا القديمة فى الاحتفاظ بالوصاية «الأدبية» على لبنان، لما يربطهما من علاقة ذات جذور تاريخية/ ثقافية بالأساس.

وجاء الموقف الفرنسى معبرًا بجلاء عن أهمية الاحتفاظ بهذا النفوذ، بما ينم عن رغبة واضحة من جانبها فى استعادة وضعها التاريخى فى لبنان، والذى اتخذ صورة قرار بزيادة عدد القوات الفرنسية المشاركة فى القوات متعددة الجنسيات العاملة فى لبنان؛ حيث يعد

هذا القرار مؤشراً دالا على صحوة فى هذا الاتجاه، كأحد الثوابت المكونة للسياسة الفرنسية تجاه لبنان، وإن لم يتم ذلك إلا بعد حصولها على تأكيدات من الجانب الإسرائيلى، ومن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بشأن ضمان سلامة تلك القوات؛ فقد قررت فرنسا الوصول بأعدادها إلى ٢٠٠٠ جندى؛ مما جعلها فى المرتبة الأولى كصاحبة أكبر عدد من الجنود المشاركين فى تشكيل اليونيفيل، وتليها إيطاليا فى المرتبة الثانية بقوات قوامها ١٥٠٠ جندى.

• الموقف الفرنسى لا يتعارض مع الموقف الأمريكى، بل يأتى فى إطار التوافق بينهما

ومع ذلك فتلك السياسة لا تتعارض مع حقيقة التوافق الفرنسى الأمريكى، لا سيما بعدما تطابقت وجهات نظر البلدين بشأن التحقيق الدولى فى قضية اغتيال الرئيس الحريرى؛ حيث لم يبتعد الموقف الفرنسى عن نظيره الأمريكى من حيث المطالبة بتشكيل المحكمة الدولية، وبفضل هذا التوافق تم تمرير القرار المتعلق بها من مجلس الأمن. معنى هذا أن الدول العربية لا يسعها الذهاب فى المراهنة على الدور الفرنسى فى لبنان إلى حد الاستعانة به فى مقابل الدور الأمريكى، أو الاعتماد عليه لمواجهة السيطرة الأمريكية أو الحد منها؛ فهو حريص رغم اهتمامه بالملف اللبنانى على ألا يبدو مناوئًا أو منافسًا لحليفه الأمريكى هناك.

• الأمم المتحدة: دور الفيتو الأمريكى داخل مجلس الأمن فى إحباط المقترحات العربية

لقد حفظ العرب عن ظهر قلب ذلك السيناريو الذى يتكرر داخل منظمة الأمم المتحدة ـ وخصوصًا مجلس الأمن ـ أمام كل أزمة أو مشكلة عربية تتسبب فيها إسرائيل بعدوانيتها. فأى مشروع قرار ضد مصالح إسرائيل، يحمل ولو بشكل غير مباشر إدانة صريحة أو حتى ضمنية للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية السافرة ضد الحقوق العربية؛ يكون مصيره الإيقاف والإجهاض؛ حيث يصطدم عند دخوله مرحلة التصويت بحائط الفيتو الأمريكى، فلا يتسنى له الخروج من أروقة ودهاليز المنظمة ليرى النور.

وهكذا كان مصير أغلب المحاولات التى بذلها العرب داخل الأمم المتحدة، وخصوصًا مجلس الأمن لمساندة قرار ما، أو الحيلولة دون صدور قرار آخر هو الإحباط وخيبة الأمل.

• تمرير قرارات تخدم مصالح إسرائيل والدفاع عنها بمنع استصدار أى قرارات تدينها

إذ احتكر القطب الأمريكى قيادة المجلس منذ مطلع التسعينيات، واستخدمه فى توفير الغطاء القانونى الدولى، وإضفاء مقومات الشرعية على تلك القرارات المناهضة على طول الخط لجوهر المصالح العربية، والتى تم العمل على تمريرها واستصدارها منه لكى لا تخدم إلا المصالح الأمريكية/ الإسرائيلية المشتركة، ولتوضع على الفور موضع تنفيذ بوصفها التزامات يتعين الاضطلاع بها باسم المجتمع الدولى ككل، فى حين تم العمل فى الآن ذاته على منع صدور أى قرار ضد إسرائيل، يحمل ولو تلويحًا غير مباشر بالإدانة لما يصدر عنها من تجاوزات، ومخالفات قانونية مهما كانت صارخة، أو للتنديد بما ترتكبه من جرائم وانتهاكات ضد الإنسانية، والتى تدخل فى عداد المجازر والمذابح.

• قرار رقم ١٧٠١

لم يأت موقف الأمم المتحدة بجديد؛ فثمة إجماع حول فقدانها عمومًا لمصداقيتها، ووصول العرب إلى مرحلة اليأس بشأن تعاطيها مع قضاياهم. فبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وانهار الاتحاد السوفيتى السابق، مفسحًا المجال للانفراد الأمريكى بالهيمنة وفرض السيطرة الكاملة على آليات الأمم المتحدة، وخصوصًا مجلس الأمن، هبط سقف الطموحات العربية فى المطالبة بدور أكثر إنصافًا، تلعبه المنظمة الدولية تجاه القضايا العربية إلى أدنى حدوده؛ وهو ما كان وراء القبول العربى على مضض بقرار ١٧٠١، الذى أصدره مجلس الأمن، وكان بداية إعلان النهاية لذلك الفصل من فصول المواجهة مع إسرائيل حقنًا للدماء.

• الدول العربية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى
جامعة الدول العربية: أزمات لبنان محكًا لاختبار الفاعلية وداعيًا ملحًا للإصلاح

الحديث عن البيئة الإقليمية استدعى تناول دور جامعة الدول العربية الذى لا يكاد يذكر؛ حيث باتت الساحة خالية أمام صور أخرى بديلة وتجمعات فرعية.

وبرغم الإقرار بالجهود المضنية التى يبذلها الأمين العام السيد عمرو موسى فى أوقات الأزمات، بيد أنه من المعروف للجميع أن دور الأمين العام له حدوده التى لا يتعداها، وأن أى تأثير له يتوقف فى المقام الأول والأخير على مدى تقبل الدول العربية الأعضاء لهذا الدور، وترحيبها به، واستعدادها للتعاون معه، وتذليل العقبات فى سبيله، أو على الأقل عدم تعويقه أو عرقلته. ومن هنا طالب البعض الأمين العام بتقديم استقالته اعترافًا بهذا الواقع، وبما ينم عن العجز عن الفعل، أو استحالة الإقدام على أى تحرك جماعى يحقق مصالح الشعوب، ويصون حقوقها، ويكفل عدم المساس بالثوابت العربية الأساسية؛ فقد اكتفت الجامعة بإصدار البيانات التى لم ترق أبدًا لمستوى «القرارات» الملزمة، أو على الأقل الممكن نقلها إلى حيز التنفيذ.

إذا كان حال البيئة العربية لحظة اندلاع الحرب على لبنان بهذا القدر من الضعف والوهن؛ فقد كان من المتوقع ألا تتخذ الأطراف العربية أى مواقف ذات وزن من تلك الحرب، بحيث يسرى عليها ما سرى على غيرها من الأزمات السابقة، بوقوف الدول فرادى ومجتمعة عبر آليات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى عاجزة عن القيام بأى فعل مؤثر.

• انشقاق وتصدع وانقسام عربى/ عربى: بين مؤيد ومعارض

وهكذا كانت الحرب مناسبة أخرى جديدة لإبراز مدى التردى الذى وصلت إليه العلاقات العربية/ العربية، وما حاق بها من دواعى الانشقاق والتصدع؛ حيث انقسمت مواقف تلك الدول إلى جبهتين على طرفى نقيض: **إحداهما**: وقفت منذ اليوم الأول بجانب تلك العملية النوعية الجريئة التى قام بها حزب الله موجهة إليه التحية، ومعربة عن أسمى آيات التضامن والمؤازرة والتقدير، ولم تتوانَ عن تقديم الدعم الكامل له ولغيره من

أعمال المقاومة الشريفة، بينما وقفت الأخرى ضدها بالإدانة والاستهجان، فاعتبرتها مغامرة غير محسوبة، ووصفتها بالمخاطرة غير المسئولة، التى لا يقدم عليها سوى من لا يقدر عواقب الأمور؛ ومن ثم فهو وحده من يجب عليه أن يتحمل كافة تبعاتها، لا سيما وأنها كادت تعصف بأمن واستقرار المنطقة كلها؛ فكان من اللافت أن هاجس المخاوف المتنامية تجاه «المقاومة»، والذى يقف وراء الإصرار على السعى لتصفيتها؛ لم يقتصر على الجبهتين الأمريكية والإسرائيلية فحسب، بل امتد كذلك إلى أغلب الدول العربية التى جرت العادة على تسكينها فى معسكر «دول الاعتدال» بزعامة السعودية ومصر والأردن.

أضف إلى ذلك عدم اقتصار النظر إلى حزب الله من عدسة الرابطة الوطيدة التى تجمعه بإيران، على المعسكر الأمريكى/ الإسرائيلى؛ وإنما كان ذلك قاسمًا مشتركًا بين أغلب الدول العربية الموصوفة بالمعتدلة؛ فهذه الدول كانت على يقين من ولاء الحزب لإيران، وحصوله منها على القسط الأوفر من الدعم الذى يعتمد عليه، وبهذا يمثل الحزب امتدادًا آخر للنفوذ الإيرانى فى المنطقة، شأنه فى ذلك شأن شيعة النجف الذين يقودهم مقتدى الصدر فى العراق.

رفض البعض التفكير بهذا المنطق على أساس أن المد الإيرانى الشيعى لا يرادف فى مغزاه المد الإسلامى، فحركة حماس مثلاً لا يؤخذ عليها الاعتماد على الدعم الإيرانى، طالما أنها لا تتلقى الدعم من أية دولة عربية أخرى، وفى ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى فلسطين فإن وجود خالد مشعل فى سوريا يثير مسألة دور المحور السورى/ الإيرانى فى التعامل مع الملف الفلسطينى. لكن الطامة الكبرى أن بعض الدول العربية بات ينظر إلى التهديد الذى تمثله إيران على أنه أخطر عليه (مما يجعل العمل على تطويقه أكثر إلحاحًا) من ذلك الذى تجسده إسرائيل. ومن هذا المنطلق أصبح التفاوض وقبول طريق التسوية السلمية مع إسرائيل أهون من التهدئة أو التفاهم مع إيران.

وعليه فالقلق البالغ من حزب الله الذى ترجمته مواقف بعض الدول العربية الحذرة والمتحفظة إزاءه له ما يبرره، فى ضوء التخوف الأكبر من امتداد المد الشيعى لدوائر ونطاقات أوسع فى المنطقة. ولما كان الحزب هو واجهة جلية للنفوذ الإيرانى؛ فإن انتصاره العسكرى والسياسى قد يفتح أبواب المنطقة بأسرها على مصاريعها أمام تصاعد هذا النفوذ ليبلغ مداه.

• مواقف دول الاعتدال أعطت الشرعية والضوء الأخضر للعدوان الإسرائيلى

وجد البعض فى مواقف هذه الدول ما ينم عن تبعية فجة للغرب عمومًا، وخضوع للولايات المتحدة خصوصًا. ويعزى هؤلاء التصعيد الإسرائيلى ضد لبنان للتصريحات والبيانات الرسمية التى أدلت بها حكومات تلك البلدان العربية صبيحة ١٢ يوليو؛ حيث وفرت للعدوان غطاء الشرعية، فى نفس الوقت الذى نزعت فيه هذا الغطاء عن المقاومة وحزب الله.

• تخاذل وتقاعس عن نصرة المقاومة أم تحريض وتواطؤ على تصفيتها؟

وعكست مواقفها درجات مختلفة من السلبية وصفها المعلقون بالتخاذل، والتقاعس، والتخلى عن نصرة المقاومة، بدلاً من مساندتها وتأييدها، إن لم نقل أنها وقعت فى شبهة التحريض أو التواطؤ مع العدو ضد حزب الله (الذى بدا ككيان غير مرغوب فى وجوده من الجميع)؛ فقد تلقت إسرائيل عبر تلك المواقف «العربية» إشارات ضمنية أرسلتها لها الدول المسماة بالمعتدلة؛ مما شجعها على التمادى فى عدوانها تحطيمًا لإرادة المقاومة، وكسرًا لشوكتها.

ويكفى أن توفر البيانات الرسمية للقادة العرب بإدانتها الضمنية لعملية الوعد الصادق التى قام بها حزب الله دون ترتيب مسبق مع الحكومة اللبنانية مادة ثرية وصيدًا ثمينًا لأولمرت الذى تلقفها واستشهد بها (ولسان حاله يقول «شهد شاهد من أهلها») ليظهر بمظهر من يدافع عن المنطقة ككل، ويقف وحده حائط صد نيابة عن سائر دولها (العربية)، فقد حصل منها على إشارة تأييد الأنظمة والحكومات العربية له فى هذه الحرب التى شنها على حزب الله كمنظمة إرهابية أولاً، وكذراع للنفوذ الإيرانى فى المنطقة ثانيًا؛ فبدا وكأنه يخوض هذه الحرب ليس فقط دفاعًا عن إسرائيل، وإنما أيضًا دفاعًا عن تلك الحكومات التى تخشى على نفسها وتلح عليها هواجس الخطر الإيرانى، وما يحمله من تهديد طائفى شيعى محدق بها، كما تعانى من تهديد جماعات التطرف الدينى والإرهاب المدعومة إيرانيًا. ومن ثم فإسرائيل تكفلت عن الدول العربية بمواجهة هذا الخطر المشترك الذى يعم بتهديده منطقة الشرق الأوسط ككل، فضلاً عن كونها تقوم بدور درع الحماية للمنطقة ضد خطر الإرهاب الذى بات يكتنف العالم بأسره، وترفع الولايات المتحدة القطب الأوحد شعار مكافحته.

• اضطرار الدول العربية لاحقًا إلى تعديل مواقفها أمام الصمود المحرج لحزب الله

مما يستوقف المرء أن مواقف الدول العربية بالذات وإن ظهرت فى بداية أحداث الحرب متخاذلة، أو مترددة فى تأييد حزب الله، لكنها ما لبثت أن اضطرت أمام ما أبداه من أداء رفيع ـ سواء باستماتته فى الصمود، أو رباطة جأشه فى مواجهة العدوان ـ إلى تعديل مواقفها بإبداء قدر أكبر من المساندة، أو الظهور بمظهر التضامن ولو شكليًا مع لبنان حكومة وشعبًا؛ حفظًا لماء الوجه، حتى وإن لم تذكر حزب الله أو رمزه القائد نصر الله على وجه التحديد.

• هذا التحول فى المواقف الحكومية الرسمية أتى تحت الضغط من مصدرين متكاملين:

أولهما: الانتصار المبين الذى حققه حزب الله فى الميدان، والذى اعتبره المعلقون الإسرائيليون أنفسهم مفاجأة غير متوقعة، وصدمة غير مسبوقة تسببت فى اهتزاز صورة الجيش الإسرائيلى بعدما فشل فشلاً ذريعًا فى تحقيق أىٍّ من مآربه.

وثانيهما: التأييد الشعبى الجارف له، والذى جعل تلك الحكومات تبدو وكأنها تقف بمعزل عن شعوبها؛ فكان الانتصار الذى أنجزه حزب الله مع تواضع إمكاناته ومحدودية قدراته عسكريًا حسبما هو معلوم للجميع؛ مبعثًا للتساؤل: كيف كان للحرب أن تنتهى إذا ما اتسع نطاق المواجهة ليشمل دولاً عربية أخرى، لديها جيوش كاملة العدة والعتاد، وتحوز فى مخازنها أكوامًا مكدسة من أحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا؟

لقد فرض أداء حزب الله علامات استفهام حرجة حول شرعية تلك النظم العربية، التى تردد صباح مساء تمسكها بالسلام كخيار إستراتيجى، بحجة اختلال موازين القوى عسكريًا لصالح إسرائيل؛ فلم يعد فى مقدورها المضى قدمًا فى الحديث عن ضرورة التعقل والحكمة، وعدم التهور أو الانسياق وراء المشاعر الحماسية والعواطف الشعبية، بحجة أنها بعيدة عن الواقعية وخالية من الحسابات العقلانية الرشيدة، التى تأخذ فى اعتبارها توازنات القوة، ولم تعد تستطيع أن تردد الشعارات العنترية الجوفاء (خصوصًا فيما يتصل بمطلب طرد السفير الإسرائيلى)؛ حيث أثبت الصمود اللبنانى ونجاح حزب الله فى إيلام إسرائيل

ـ إلى حد إجراء التحقيقات مع المسئولين الذين أداروا الحرب، والتى انتهت بالاعتراف بالفشل حسب تقرير لجنة فينوجراد ـ أن الاندفاع خلف تلك العواطف ليس مجافيًا بالضرورة لمنطق الحسابات العقلانية، وأن توازنات القوة غير حاكمة تمامًا أو محددة بشكل حتمى لما تسفر عنه المواجهة من نتائج.

وبعبارة موجزة فالميزان ليس مختلاً بالكامل ضد العرب، أو مرجحًا تمامًا للكفة الإسرائيلية؛ وإنما ثمة ثغرات عدة لدى هذا العدو فى إمكان العرب استثمارها لصالحهم، إذا ما توفرت لديهم فقط الإرادة السياسية، ووقفت وراءها جبهة شعبية متلاحمة، كما ثبت أن الشعارات المرفوعة بشأن وجوبية النضال دفاعًا عن العزة والكرامة والأرض ليست بالشعارات الجوفاء أو الآمال المستحيلة التى تقال ويكتفى بترديدها لفظًا دون العمل بها فعلاً؛ فخرج الرأى العام معبرًا عن نفسه فى الشوارع والميادين العربية مرددًا ما مفاده: إننا ربما لسنا بهذا القدر من الضعف الذى يجبرنا على الرضوخ للامتهان أو الاستسلام؛ وإنما نحن الذين جعلنا من أنفسنا ـ أو ربما جعلتنا أنظمتنا ـ مستضعفين، وربما ليست إسرائيل فى واقع الأمر بهذه القوة التى لا تقهر كما تصورنا نحن، أو خيل إلينا عن غير حق.

وتحت الضغط وجدت تلك النظم نفسها فى مأزق لا تحسد عليه؛ فغدت مجبرة على تعديل مواقفها، وشرعت فى مساعيها الحثيثة نحو وقف إطلاق النار، والمطالبة بحقن الدماء، ودعوة المجتمع الدولى لوضع نهاية للحرب. وعندما ارتكبت المجازر الوحشية ضد المدنيين؛ صعدت فى نبرتها معلنة التنديد والإدانة لإسرائيل، ثم انتقلت إلى تقديم الإعانات المالية والعينية وإرسال بعثات الإغاثة الطبية والإمدادات الإنسانية، وتشكيل وفود التضامن الرسمية والشعبية.

لكنها حتى هذه اللحظة اتجهت إلى بيروت العاصمة وليس الجنوب، وظلت تظهر مساندتها وتضامنها بعيدًا عن مسرح الأحداث حيث تجرى المعارك، كما اقتصرت الزيارات والمقابلات على الوزراء وليس ممثلى حزب الله. ورددت البيانات والتصريحات تضامنها مع لبنان حكومة وشعبًا، ونادرًا وعلى كثير استحياء ما ذكرت «المقاومة».

• المشهد اللبنانى الداخلى يغذى الصراعات العربية/ العربية ويتغذى عليها

لا يمكن الحديث عن مواقف الدول العربية بمعزل عن قراءة الوضع اللبنانى؛ فتقويم تلك المواقف والحكم عليها لا يستقيم دون الرجوع إلى خلفية المشهد اللبنانى الداخلى،

وليس من الإنصاف اتهام الدول العربية بالتقاعس عن نصرة المقاومة فى الوقت الذى كان فيه لحكومة لبنان الشرعية موقف ملتبس اتسم بعدم الوضوح فى مستهل أحداث الحرب؛ حيث أعلن السنيورة أن حكومته لا تتحمل مسئولية ما حدث؛ لأنه حدث بغير علمها، وأراد بذلك التنصل من عملية حزب الله. غير أنه بدوره وأمام ما أحرزته المقاومة من نجاحات، وإزاء دعوة نصر الله إلى تأجيل أى خلافات حول تحديد من المسئول أو حول محاسبة المخطئ إلى ما بعد انقشاع الغمة، وأن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى للتضامن ولتوحيد الصف وراء المقاومة؛ ما لبث أن اضطر إلى تغيير موقفه والإعلان عن دعمه الكامل للمقاومة، خوفًا من انتقاد الشعب اللبنانى لحكومته، وربما إسقاطها.

- **الموقف الإيرانى: أبعاد الدور الإقليمى وتشعباته الدولية: الملف النووى والهاجس الشيعى**

كانت الحرب مناسبة لرصد وتأكيد ظاهرة تنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة، وبروز تجلياته على الساحة اللبنانية؛ حيث عكس حدث الحرب وما دار فيها من تفاعلات بعض جوانب الصراع الإيرانى/ الأمريكى/ الأوروبى المحتدم حول الملف النووى الإيرانى، والصراع الإيرانى/ السعودى/ الخليجى النابع من الهاجس الشيعى الطائفى.

- **هل حزب الله ذراع للنفوذ الإيرانى الصاعد، وهل تملأ إيران الفراغ القيادى الإقليمى؟**

لقد ازدادت حقيقة الدعم الإيرانى لحزب الله وثوقًا فى غمار أحداث الحرب؛ وهو دعم متعدد الأوجه: اقتصادى ومالى وتدريبى (قدره البعض بحوالى ٣ مليارات دولار سنويًا، وتدريب ستين ألف مقاتل) ولذا كان من الأمور البديهية أن يتمحور الهدف الإيرانى خلال فترة الحرب على لبنان حول الحفاظ على حزب الله.

ومع ذلك لا يسع المرء إنكار أن موقف الإصلاحيين فى إيران شابه قدر من الغموض، وهو ما رده د. محمد السعيد إدريس إلى وجود جناح من الإصلاحيين أكثر تطرفًا فيما يحمله من عداء ونظرة كراهية للعرب؛ حيث يرفض العروبة كأساس للانتماء، فهو ينظر إلى مصر مثلاً على أنها دولة ذات حضارة عريقة، ويعترف بثقلها الإقليمى لهذا السبب وحده، ودون الالتفات لكونها دولة عربية.

انطلاقًا من هذا الموقف لم تفضل إيران التحالف مع الدول العربية على أساس مواجهة العدو الخارجى كجبهة واحدة؛ وإنما هى اختارت البديل الثانى الذى جعلها تلعب دورًا إقليميًا ينبع من هذا المنظور، ويتماشى مع مصالحها الوطنية البحتة.

• ماذا عن دور مصر الإقليمى؟

فى مقابل الحديث المتواتر عن صعود النفوذ الإيرانى ثمة إدراك متنام لخطورة غياب ـ أو على الأقل انكماش أو تقلص ـ الدور الإقليمى لمصر، ليس فقط على الأمن القومى العربى، وكيف أنه خلق فراغًا قياديًا سمح لدور قوى أخرى بالتعاظم، وأفسح أمامها المجال للتقدم لملئه (تعاظم دور السعودية وسوريا)؛ ولكن الخطر فى هذا الصدد يحدق أيضًا بأمن مصر القومى ذاته، فالبعض يميل إلى الربط بين ما يحدث فى فلسطين على الحدود الشرقية، وفى السودان على الحدود الجنوبية لتفسير طبيعة الأخطار المحدقة بمصر، فى وقت تعتمد فيه على المعونات الأمريكية، فلا يتوقع أن يصدر منها غير مواقف الصمت وعدم الفعل؛ تلك المواقف التى أوصلت العالم العربى ككل إلى حالة من السبات أو الركود التام، وجعلت اليد العليا فى المنطقة للولايات المتحدة دون منازع.

وحول سبل الخروج من هذه الوضعية توزعت الآراء بين أكثر من جبهة؛ فذهب فريق إلى ضرورة إخضاع معاهدة السلام واتفاقيات كامب ديفيد التى أبرمتها مصر للمراجعة، وربما الإلغاء، فى ضوء التهديدات المحيطة بالأمن القومى المصرى، وفى ظل محورية الدور العربى المفترض لمصر. بينما ذهب فريق آخر على النقيض إلى رفض ذلك الرأى واعتباره مندرجًا تحت دعاوى الحرب، واصفًا إياه بالغوغائية، والعزف على وتر المشاعر، والجرى وراء إثارة العواطف الشعبية، مؤكدًا على خلوه من أى حسابات منطقية، أو تفكير عقلانى يكفل الاستعداد لدخول المواجهة الشاملة مع إسرائيل، والتى لا يمكن تصور حسمها بالقوة العسكرية وحدها. ولا سيما إذا كنا نعيش فى عصر المعرفة وثورة المعلومات التى جعلت من المعلومة السلاح الأمضى.

والتساؤل الجوهرى الذى ينبغى طرحه فى هذا الصدد: أين نحن من إنتاج المعرفة؟ ومتى سننتقل من مستهلكين إلى منتجين لها؟ وكيف يمكن لكفة العرب أن ترجح أمام كفة إسرائيل فى ميزان القوى المعرفية والمعلوماتية؟ لا غرو أن مستقبل التوازن بين الطرفين،

ومن ثم مآل المنطقة ككل يرتهن بكيفية الإجابة على تلك التساؤلات. زد على ذلك كون الحرب هى ضرب واحد فحسب من ضروب عدة للمواجهة فى صراع معروف أنه صراع ممتد له جبهاته المتعددة (فى حالة الحرب بين إسرائيل ولبنان دار على جبهتين فقط)، وله أبعاده الأخرى غير العسكرية (الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعلمية ... إلخ).

• الجدل حول موقف مصر الرسمى

وبطبيعة الحال شكل الموقف الحكومى الرسمى لمصر محوراً ساخناً للنقاش، وموضعاً لتجاذب الآراء، ما بين اتجاه أطلق على نفسه الاتجاه الواقعى العقلانى، الذى يرى فى هذا الموقف إعلاء للمصلحة الوطنية، كما يدرك أن موقف مصر تحده عوامل واعتبارات دولية وإقليمية لا يتسنى فى ظلها لأى صانع قرار التحرك بحرية كاملة، أو تبنى ردود الأفعال العاطفية المتسرعة التى تبنتها الجماهير؛ فهناك من ناحية أولى معاهدة سلام تفرض التزاماً على مصر باستبعاد الحلول العسكرية تماماً من قائمة الخيارات والبدائل المتاحة؛ ومن ثم البحث عن حلول تفاوضية للأزمات، أخذاً فى الاعتبار أن الحروب عبر التاريخ لم تصنع المعجزات، ولم تحسم الصراعات، وأنها فى نهاية المطاف ستقود إن آجلاً أو عاجلاً إلى مائدة المفاوضات. وفى ضوء ما يعتمل على الساحة اللبنانية ذاتها من خلافات داخلية بخيوطها المتشابكة؛ بات التعاطى مع الشأن اللبنانى مسألة شديدة التعقيد بالنسبة لمصر، التى تعلن دوماً احترامها وإعلاءها لمبدأ السيادة، وكونها تأبى التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أخرى.

فمثلاً عندما قامت حركة حماس بأسر الجندى الإسرائيلى جلعاد توجهت الخارجية المصرية بخطابها لحكومة حماس. وعندما قام حزب الله بأسر الجنديين وجهت مصر خطابها أيضاً للحكومة اللبنانية لا لحزب الله. وهذا الاتجاه لا يقر أصلاً بما يراه البعض حول تعرض الدور المصرى فى محيطه الإقليمى ـ وتحديداً فى الدائرة العربية ـ للانحسار أو الانكماش، تاركاً خلفه فراغاً قيادياً أمام أطراف إقليمية جديدة منافسة، توشك أن تملأ هذا الفراغ، وهو يرى أنه لا وجه للمقارنة بين الموقف المصرى والموقف السورى؛ فمن ناحية أولى هو يعتبر أن الدور السورى المتعاظم مثلاً لا ينتقص فى شىء من حجم الدور المصرى؛ لأن استمرار احتلال الجولان جعل مسألة العداء السورى لإسرائيل خارج مجال التفسير، فالسبب قائم وواضح، لا يحتمل اللبس؛ ومن ثم فليس هناك أى وجه لعقد

المقارنة بين وقوف سوريا بحزم مع حزب الله، وذلك الموقف المصرى الذى وصفه البعض بالتراخى، ووصفه البعض على أقل تقدير بالتحفظ المبالغ فيه وشدة الحذر، بما عكس عدم الارتياح والتوجس النابع من تعارض منطق المقاومة نفسه مع المنظور الرسمى لمصر كأول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل. فلم يكن من الغريب إطلاقًا ـ بل كان من الطبيعى ـ أن يفتح الرئيس السورى مخازن سلاحه ـ حسبما ذكر أحد أعضاء حزب الله لـ د. محمد السعيد إدريس ـ أمام مقاتلى الحزب، وأن يتبنى موقفه بالكامل.

• مصر تلعب دور «الوسيط» فى عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى

ومن ناحية ثانية فالتغير الذى طرأ على الدور المصرى بنفس هذا المنظور اقتصر على محتواه ومضمونه فحسب، دون أن ينتقص من أهميته أو يقلل من ثقله. غاية ما فى الأمر أنه بعدما جرت مياه جديدة فى النهر الدولى والإقليمى والوطنى؛ انتقل الفاعل المصرى إلى معسكر **«الاعتدال»**؛ مما أهله لمباشرة دور مغاير تمامًا لدوره القيادى السابق الذى عجز عن الوفاء بمتطلباته، ناهيك عن الانفراد بالاضطلاع به على الساحة العربية، وبما يستقيم مع صفته الجديدة باعتباره **«وسيطًا»** منخرطًا فى عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط. وليس أبلغ دلالة على صحة هذا الرأى من تلك الزيارة التى قامت بها كونداليزا رايس إلى مصر لإقناعها بمباشرة هذا الدور؛ ومن ثم فالدور ما زال قائمًا ومطلوبًا، مع إعادة تعريف مضمونه بمعنى «الوساطة» فى حل النزاع، لا سيما على المسار الإسرائيلى/ الفلسطينى.

• طبيعة العلاقات المصرية/ الأمريكية

أما فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وما ينجم عنها من حدود على تصرف مصر فى محيطها الخارجى، فهى أيضًا مسألة لا تختص بها السياسة المصرية، ولا تعانى منها وحدها؛ فحتى دول أخرى كبيرة كالصين على سبيل المثال لا الحصر فرضت عليها حقبة الانفراد الأمريكى وواقع القطبية الأحادية؛ ضرورة مراعاة حدود معينة، وعدم تجاوزها فى تحركها على الساحة الدولية.

• حصاد الاعتدال العربى/ المصرى: مزيد من العدوان الإسرائيلى وتصعيد المقاومة

ومع ذلك مالت بعض الاتجاهات إلى رصد ملاحظة هامة، مؤداها أن سياسة الاعتدال لم تأت بأى نتيجة إيجابية مع إسرائيل؛ بل العكس هو الصحيح، فثمة شواهد متكررة ومتواترة على تصعيد عدوانى من جانب إسرائيل، تزامن وترافق مع زيادة اتجاه الدول العربية نحو الاعتدال، وترجيح كفة الالتزام بالخيار السلمى.

ولاستكمال الصورة لا بد من استطلاع الوجه الآخر للعملة؛ فبنفس المنطق لم تحُل الضغوط الخارجية المتزايدة الثقل دون تنامى حركات المقاومة فى المنطقة كحماس وحزب الله، ووصولها إلى ذروتها وأوج نشاطها فى سياق الهيمنة الأمريكية، وفى زمن ما بعد الحادى عشر من سبتمبر؛ مما ينهض دليلاً على استمرار إمكانية الفعل، وأن المقاومة لن تُعدم المساحات والدوائر الواسعة والفرص السانحة التى تسمح لها بالتحرك، رغم كل الضغوط الخارجية.

• المجتمع المدنى: هل يحل محل الدولة أم يسير على دربها؟

إن استعراض مواقف هيئات ومنظمات المجتمع المدنى المصرى والعربى والعالمى استدعت فى الأذهان تلك الفجوة الواسعة التى تفصل مواقف الحكومات الرسمية عن مواقف الجماهير الشعبية؛ مما ألقى بظلاله الكثيفة على حدود الشرعية المتهرئة التى تحظى بها بعض الحكومات العربية فى أعين شعوبها؛ فقد بدت المواقف الرسمية الهزيلة فى مرتبة أدنى ومستوى أبعد عن تلبية طموحات الشعوب، ولم ترقَ حتى إلى أداء الواجب المنوط بها بالذود عن المصالح العربية الأساسية، والحيلولة دون الإضرار بها؛ فجاءت دون المستوى المطلوب؛ حيث اكتفت أغلب الحكومات بإصدار بيانات الشجب والإدانة، سواء فرادى أو عبر آلية الجامعة العربية الهشة، غير أن استطلاع مواقف المجتمع المدنى المصرى والعربى لا يكشف عن اختلافها اختلافًا بينًا أو جوهريًا فى هذا الخصوص.

فحقيقة كونه فى مصر والدول العربية مرآة تعكس بأمانة وبدقة ووضوح ذات الآفات والتشوهات التى يشكو منها الجسد الحكومى، ويئن تحت وطأتها جهاز الدولة الرسمى.

• الاحتجاج بالتظاهر والمسيرات: آلية للتنفيس وليس للتغيير

أما خروجه فى مظاهرات اجتاحت الشوارع والميادين والمساجد، فلا يترجم موقفًا إيجابيًا، ولا يحظى بأى قدر من التأثير الملموس ولو ضئيل على أرض الواقع، لا سيما وأنه فى غياب الديموقراطية عادة ما يتم التعاطى مع مثل تلك المظاهر الشكلية للاحتجاج من قبل الحكومات، تارة كآلية للتنفيس عن مشاعر الغضب والاستياء، التى تجيش فى صدور الشعوب العربية، دون أن يترتب عليه أى تغيير أو مراجعة من قبل المسئولين لما تم تبنيه من قرارات، وما اتخذ بالفعل من مواقف على المستوى الرسمى، وتارة أخرى كوسيلة للظهور بمظهر النظام الليبرالى المنفتح الذى لا يقيد حرية الجماهير فى التعبير، ولا يحظر خروجها فى مظاهرات ضده؛ فما طالبت به تلك المظاهرات فى شوارع القاهرة وغيرها من الأقاليم والمحافظات وما عداها من العواصم العربية لم يخرج من نطاق الهتافات العالية النبرة، والشعارات اللفظية الرنانة والأغانى، ولم يتم العمل لترجمة أى منها لمسلك أو تصرف فعلى.

وبعبارة أخرى تبنى الشعوب وقوى المجتمع المدنى لموقف مغاير من الحرب لم يغير فى شىء المواقف التى قررت الحكومات تبنيها واتخاذها رسميًا. وهذا مؤشر على الوزن الحقيقى للمجتمع المدنى وسقف الفعالية المنخفض كملمح أصيل يتسم به فى أغلبية الدول العربية ...

• تحرك المجتمع المدنى العالمى وتنامى مؤشرات الفعالية

أما على الصعيد العالمى فالأمر جد مختلف؛ فعلى الرغم من افتقار هذا المجتمع المدنى العالمى للإطار المؤسسى؛ مما يضفى قدرًا من الهلامية عليه ككيان قابل للتدارس والتحليل، غير أن أحد تجلياته وأشكاله المعروفة (كالمظاهرات) اتسمت بزخم كبير أثناء الحرب، وزخر بها المشهد العالمى من الهند فى أقصى الشرق إلى كندا فى أقصى الغرب.

كما تشهد على خروج هذا المجتمع المدنى العالمى إلى حيز الوجود الفاعل والملموس؛ تلك الأهمية التى باتت تحتلها **مواقع الإنترنت**؛ حيث اضطلعت بدور يعتد به فى حشد المساعدات وتوصيل الإمدادات وكافة صور الدعم لضحايا لبنان، هذا علاوة على العديد من **منظمات حقوق الإنسان** والهيئات الحقوقية، التى تولت مهام متابعة الحرب يومًا بيوم،

ونقلت عبر تقاريرها وصفًا تفصيليًا لأحداثها، وأسهمت فى تقديم تغطية منصفة وأكثر موضوعية للحرب، وما حدث فى غمارها من تدمير للبنى التحتية، وما تمخضت عنه من انهيار فى الوضع الإنسانى، بالمقارنة ببعض وسائل الإعلام التى تم توجيهها بشكل أو بآخر، بما أضفى قدرًا من التحيز والقصور على تغطيتها للوقائع والتداعيات، لا سيما فى وجهها الإنسانى الذى اصطبغ بملامح كارثية بكل المقاييس. وهكذا أظهرت تلك الكيانات الحقوقية أنها الأقدر على النهوض بعمليات الرصد والتسجيل والتوثيق لكل ما يتعلق بالحرب، وكانت هى مثلاً مصدرًا رئيسيًا لتوفير المعلومات ونقل صور المذابح البشعة لمواقع وشبكات الأخبار، وإن اتسم أداؤها ببعض الشوائب وجوانب التقصير فيما يتصل بعملية توصيل مواد الإغاثة إلى طوائف دون أخرى أثناء الحرب، فضلاً عن وقف تدفق المساعدات فور انتهاء الأزمة، فى حين يستدعى حجم التدمير اللاحق بالبنية التحتية، والذى بلغ حد الانهيار الكامل؛ استمرار الدعم بكل أشكاله وصوره فى فترة ما بعد الحرب، والتى تحتاج إلى عملية إعادة بناء شاملة.

وبالنظر إلى الأجندة ذات الطبيعة السلمية التى يتبناها المجتمع المدنى العالمى؛ فالسؤال الأول يثور حول موقف هذا المجتمع إزاء ملف المقاومة، وعما إذا كان سيقف مع أو ضد نزع سلاحها، والسؤال الثانى يدور حول موقفه أيضًا من تطورات التحول الديموقراطى فى ظل سمات التعقيد المعروف والتوتر البالغ الذى خيم على المشهد اللبنانى بعد انتهاء الحرب.

* * *

ثالثًا: حصاد الحرب وصور المستقبل دوليًا: كيفية الفكاك من أسر الأحادية القطبية؟ ومتى ينتهى عصر الانفراد الأمريكى؟

• هل وصول الديموقراطيين وسيطرتهم على الأغلبية فى الكونجرس فى صالح العرب؟

فى مقابل نزعة التفاؤل النسبى التى سادت حول وصول الديموقراطيين إلى تشكيل أغلبية العضوية بالكونجرس، والتى تنبئ عن هبوط فى شعبية الجمهوريين بزعامة بوش، وقد ترجح من احتمالات وصول رئيس ديموقراطى إلى البيت الأبيض فى أول انتخابات

رئاسية مقبلة، مما يبشر فى نظر البعض بسياسات أمريكية أكثر إنصافًا وأقل تحيزًا ضد المصالح العربية؛ كان الاتجاه الغالب هو التحذير من الإمعان فى التفاؤل بهذا الشأن؛ لأن الولايات المتحدة كما هو معروف للجميع دولة «مؤسسات»، ولن تنقلب سياستها من النقيض إلى النقيض لمجرد تغير نتائج الانتخابات.

- **تغلغل اللوبى الصهيونى وتحكمه فى شتى المؤسسات الغربية وعلى رأسها الإعلام**

فيجب النظر إلى تغلغل اللوبى الصهيونى، بما يميزه من أداء رفيع، وقدرة تنظيمية عالية، علاوة على أن لديه من يعملون لصالحه فى كل مكان، وينبرون للمدافعة عن إسرائيل فى كافة الدوائر والمؤسسات الأمريكية والغربية. يكفى مثلاً شراء البعض منهم للصحف أو صفحات من الجرائد والمجلات الأكثر مبيعًا، أو تأجير ساعات للبث على شتى القنوات الأمريكية؛ بما حوله إلى منابر وأبواق إعلامية تعمل صباح مساء للدعاية لإسرائيل والترويج لمصالحها.

- **الأمل فى دور أكثر إنصافا عبر إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن**

مع ظهور الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، والشروع فى إخضاع أجهزتها الرئيسة لعملية إعادة هيكلة شاملة؛ يتجه البعض بأنظارهم إلى مجلس الأمن، والذى ينتظر أن يعاد تشكيله بزيادة عدد المقاعد الدائمة العضوية، وهو ما يفتح نافذة الأمل من جديد، بحيث يكون لانضمام دول أخرى كألمانيا أو اليابان مثلاً أثر محيد لهذا الانفراد الأمريكى الذى أضر على نحو بالغ بالمصالح العربية. وقد ينتقل العالم بأسره فى المستقبل القريب للوقوف على أعتاب مرحلة جديدة من التعددية القطبية التى تحل محل النظام الدولى الأحادى الراهن.

• **استمرار الهيمنة الأمريكية فى غياب هامش المناورة برغم الشراكة الأوروبية والمتوسطية**

طرحت بعض المداخلات إمكانية الاستعانة بالاتحاد الأوروبى كبديل أو كشريك أخف وطأة فى تأييد إسرائيل، أو أقل إجحافًا من الولايات المتحدة المعروفة بتحيزها الأعمى على طول الخط لإسرائيل، بما يساعد فى استعادة قدر ولو ضئيل من التوازن إلى العلاقات العربية/ الأمريكية. غير أنه فى أحسن الأحوال، وعلى أحسن تقدير لا يتوقع للاتحاد الأوروبى أن يشكل بديلاً موازيًا تمامًا، كما كان الحال فى زمن القطبية الثنائية، وحيث كان وجود الاتحاد السوفيتى يتيح هامشًا واسعًا ومريحًا للمناورة، فى مواجهة محاولات فرض الهيمنة الأمريكية، فما قد يقدمه الاتحاد الأوروبى من دعم للقضايا العربية قد يخفف نسبيًا من وطأة الدور الأمريكى، ويقلل من غطرسة القوة المتفردة، غير أنه لن يذهب إلى أبعد من ذلك.

• **ملف الصراع العربى/ الإسرائيلى أضعف حلقات الشراكة مع أوروبا**

أما عن دور الشريك للدول العربية الذى يتطلع إليه الأوروبيون، فى إطار ما يسمى بعملية الشراكة فى الدائرة الأورومتوسطية، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف؛ فهو لا يستهدف بأى شكل من الأشكال طرح نفسه كبديل، ولا يتضمن فى جوانب التعاون والارتباط بين طرفى المتوسط - وتحديدًا بين دول الشمال ودول الجنوب - سوى التبادل فى المجالات الاقتصادية/ التجارية/ الاستثمارية، والمجالات الثقافية/ الاجتماعية/ التعليمية، بينما يمثل التعاون فى حل الصراع العربى/ الإسرائيلى الحلقة الأضعف فى تلك الشراكة.

هكذا احتدمت المناقشات عند فتح موضوع العلاقة مع أوروبا حول سؤال محورى: هل يمكن الاستعانة بدور للاتحاد الأوروبى، على غرار دور الاتحاد السوفيتى السابق فى موازنة الدور الأمريكى المهيمن على المنطقة؟ وهل يلعب الأوروبيون دور رمانة الميزان أمام الأمريكيين؟

وعندما أتت الإجابة قاطعة بالنفى انتقل مسار الحوار إلى تساؤل آخر: متى يمكن أن نشهد تجاوزًا للانقسامات العربية، ونعبر فوق عوامل التمزق العربى الراهنة لكى نبنى اتحادًا عربيًا قابلاً للنجاح على شاكلة الاتحاد الأوروبى؟ وهل يقدر للدول العربية أن تكرر تجربته

النموذجية فى الوحدة الاقتصادية والتكامل على أسس وظيفية، وصولاً إلى توحيد العملة، وأن تبوء بنفس ما باءت به الخبرة الأوروبية، وبما يمكنها ذات يوم من التصدى للهيمنة الأمريكية؟

• أوروبا نموذج ناجح للوحدة، ومثال لخبرة تكاملية قد يستفاد من دروسها عربيًا

لعل التأثير الوحيد المنسوب إلى الإطار الأوروبى لا يعود فى حقيقة الأمر إلى أى سياسة منتهجة من قبل دول الاتحاد إزاء قضايا المنطقة الكبرى، وما تعج به من صراعات ملتهبة، أو يقع على محيطها من نقاط ساخنة للتوتر ـ ففى هذا المضمار كان الانسجام والتطابق الكامل بين التوجهات الأمريكية والأوروبية، بما يقضى تمامًا على مثل هذه الفرصة ـ بقدر ما يرجع إلى النموذج الناجح الذى يعطيه الاتحاد الأوروبى كتنظيم إقليمى، بدأ بالتعاون وتأسيس السوق المشتركة، وانتهى بالوحدة الاقتصادية، التى تجسدها العملة الموحدة. وفى طريقه أيضًا صوب إتمام سائر أبعاد التكامل الوظيفى فى مجالات السياسة الخارجية والأمن والدفاع؛ فهو بذلك يقدم مثالاً جيدًا لتجربة ناجحة، بالمقارنة بالخبرة العربية التى منيت بالإخفاق فى بلوغ ما كانت تصبو إليه من تكامل أو وحدة عربية شاملة، أو حتى ما بدأت ترمى إليه مؤخرًا من تعاون اقتصادى، يكفل حفظ الثروات والموارد والأموال العربية من التبديد والإهدار، واستثمارها فى تحقيق مصالح الأمة وخدمة شعوبها؛ فالعمل العربى الجماعى المتعثر فى جل الميادين، وعلى مختلف المستويات قد يجد فى التجربة الأوروبية الناجحة بعض الدروس المستفادة، ويستلهم منها مقومات للفعالية والإنجاز افتقر إليها، وكان غيابها عنه سببًا فيما انتهى إليه حاله من عجز شبه مزمن عن حماية ذاته وصون مقدراته.

• لبنان واستمرار التوتر والاضطرابات الداخلية كامتدادات للصراعات والتحالفات الخارجية، تقاطع دوائر النفوذ الدولى والإقليمى وتشابك خيوط الصراع على الساحة اللبنانية

عاش لبنان أغلب فترات تاريخه حقلاً للمنازعات، وحلبة مفتوحة لتشتبك على أرضه

المواجهات، والصراعات إقليمية كانت أو دولية. وفى تلك الحرب الأخيرة، تعددت المحاور، فقد اعتبرت لبنان حلبة مركزية تدار على أرضها صراعات المنطقة الكبرى؛ كالصراع العربى/ الإسرائيلى فى عمومه، وروافده ومساراته المتعددة الناجمة عن واقع الاحتلال الإسرائيلى، سواء المسار الفلسطينى، أو المسار السورى، علاوة على المسار اللبنانى نفسه، كما اتخذتها الأطراف المتنازعة ميدانًا لمعاركها فى فترات معينة اشتعلت خلالها بعض الصراعات العربية/ العربية؛ كالصراع الفلسطينى/ السورى، والصراع السورى/ اللبنانى؛ **ومن هنا قيل إن التوافق السورى/ اللبنانى قد يشكل مخرجًا من الأزمة اللبنانية الداخلية.**

ولما كان المستقبل موضع السؤال؛ فقد طرحت كذلك إشكالية الحضور الإيرانى القوى، والدور السورى المتصاعد فى مرحلة ما بعد الحرب. وبدا أن ثمة مقارنة مطلوب من لبنان الاختيار على ضوئها بين محور إيرانى/ سورى، ومحور أمريكى/ إسرائيلى، وتوالت الأسئلة: **أيهما أخطر على أمن لبنان، وعلى كيان المنطقة بأسرها: إيران أم إسرائيل؟**

• لبنان مسرح لانشقاقات وانقسامات داخلية امتدادًا لصراعات خارجية دولية وإقليمية

صحيح أن حزب الله حقق صمودًا باسلاً يعتد به شهد البعض له باعتباره فى حد ذاته كافيًا للقول بأنه خرج من تلك المواجهة منتصرًا. ولكن مما يؤسف له أن أحد الأهداف التى سعت إليها إسرائيل من وراء شن هذه الحرب الشعواء على لبنان، وتكثيف التدمير الموجه بالأخص للمدنيين، وللبنية الأساسية قد تحقق لها. فما لبث الداخل اللبنانى أن دخل فى أزمة من جديد، برغم ما أبدته الجبهة الداخلية اللبنانية من تضامن وتماسك فى أوج المواجهات العسكرية المندلعة فى الميدان، بيد أنه لم تمض أيام قليلة على وقف إطلاق النار حتى بدأت مظاهر التوتر الداخلى تعود لتطفو على السطح، ولتفرض بأحداثها المتصاعدة من جديد إعادة فتح الملف الشهير المرتبط بتاريخ ١٤ آذار. فإذا بالخلاف يتجدد فى لبنان بين تكتل الأغلبية الحكومية، وتكتل الأقلية المعارضة، وتسارعت وتيرة المواجهة بين الفريقين، بعدما أقدم وزراء الشيعة على تقديم استقالاتهم، فيما خلق الظاهرة المعروفة بالثلث المعطل.

• سيناريوهات المستقبل اللبنانى المشوب بالخطر فى ضوء تطورات الأزمة الداخلية

لقد أبدى المشاركون تخوفهم من عواقب أى فتنة داخلية فى لبنان، لا سيما أنهم كانوا يشتمون بالفعل بوادر تصعيد التوتر بين الحكومة والمعارضة، والذى عاود الظهور من جديد، مع تقديم الوزراء الشيعة لاستقالتهم الجماعية، وانسحابهم من مجلس الوزراء على إثر إصرار حكومة السنيورة على إقرار تشكيل المحكمة الدولية للتحقيق فى اغتيال الحريرى؛ وهو ما تم اتخاذ القرار بشأنه فى غياب ممثلى المعارضة داخل مجلس الوزراء، وبالمخالفة لقاعدة لزومية الإجماع المعمول بها فى هذا الشأن، وإن كان مدى اتفاقها مع الدستور هى مسألة خلافية؛ حيث تباينت وجهات النظر بشأن مطابقتها لروح الدستور أم نصه الحرفى.

كما احتدم النقاش وزادت حدته حول مدى ما تحظى به حكومة السنيورة من دعم أجنبى يأتيها من الخارج، وعما إذا كانت تستند بالأساس إلى مساندة أمريكية/ إسرائيلية لها فى مواجهة المعارضة. وفى مقابل حقيقة التجاهل العربى/ اللبنانى للرئيس إميل لحود؛ مما يزيد من ثقل الضغوط الداخلية الطاعنة فى شرعيته والمطالبة بإقالته. فكل تلك المواقف الخارجية ستترك تداعياتها على موازين القوة ومعادلاتها السياسية فى الساحة اللبنانية الداخلية، ومن المحتمل أن تؤدى الأزمة الداخلية إلى الانزلاق لسيناريو الحرب الأهلية؛ فقد أعقب ذلك اندلاع للمظاهرات؛ حيث دعت قوى المعارضة ـ وعلى رأسها السيد حسن نصر الله ـ الشعب اللبنانى للنزول إلى الشارع تعبيراً عن احتجاجه ضد استمرار حكومة السنيورة فى وقت أصبحت فيه مجردة من الشرعية، ولم تعد تستند فى بقائها فى السلطة سوى إلى الدعم الأجنبى الذى يأتيها من الخارج، ودخل المعسكران (الحكومة والمعارضة) على إثر ذلك فى دوامة من الاتهامات المتبادلة، وجهها كل منهما للآخر، بالعمل لصالح قوى أجنبية، وبالسعى لتحقيق مكاسب طائفية ذاتية، من خلال الاستقواء بالخارج على حساب مصلحة الوطن العليا، وتهديد وحدة اللبنانيين بالتفتيت، وإثارة الفتنة، وجر لبنان إلى حافة الهاوية.

• الحكم على موقف المعارضة التصعيدى ضد الحكومة: مؤشر صحى أم سلبى؟

كان نزول المعارضة إلى الشارع والاحتكام إليه؛ بقرار من حزب الله وحركة أمل،

بالتحالف مع الحزب المسيحى بقيادة العماد ميشيل عون؛ حيث تم تصعيد المظاهرات المطالبة بإسقاط الحكومة، استناداً إلى التشكيك فى شرعيتها التمثيلية، على إثر انسحاب تكتل المعارضة. الوضع برمته إذن خلق أزمة سياسية للحكومة والبرلمان ما زالت أصداؤها تتردد ولم تحسم بعد حتى تاريخ كتابة هذه السطور. وقد انقسم الرأى فيما يتصل بالحكم على تلك الأحداث بين فريقين: اتجه أحدهما إلى الثناء على موقف المعارضة، واعتبر أن خروجها واعتصامها فى الشارع هو من قبيل ممارسة وإعمال حقوقها وحرياتها فى التجمع والتجمهر والتظاهر والاحتجاج السلمى، وهى بذلك تؤكد على السمة الديموقراطية للنظام السياسى اللبنانى، وتقدم الدليل القاطع على ازدهار الديموقراطية وارتفاع مستوى الوعى لدى الشعب؛ فهذا المشهد لا يسمح له بأن يحدث أو يتكرر بسهولة فى أى دولة عربية أخرى؛ بل يكاد لبنان ينفرد به بالمقارنة بسائر بلدان المنطقة، التى تفتقر إلى مثل تلك الصورة الحضارية للاحتجاج السلمى، والتعبير الحر عن الرأى، وهى إن دلت على شىء فإنما تعكس أقصى درجات الديناميكية والحيوية السياسية التى يتميز بها لبنان دونًا عن غيره، أخذاً فى الاعتبار أن الحكومة بدورها لم تلجأ إلى القمع فى التصدى للاحتجاجات.

أما الفريق الآخر فقد ذهب ـ على عكس ذلك تمامًا ـ إلى إدانة المعارضة اللبنانية، متبنيًا وجهة نظر حكومة السنيورة، من حيث كونها أقدمت بنزولها إلى الشارع على عمل يهدد الاستقرار السياسى اللبنانى، وينطوى على مخاطرة يمكن أن تعصف بعواقبها الوخيمة بكل ركائز السلم والأمن الوطنيين، وكونها بالوقوف ضد الحكومة وضد قرار المحكمة الدولية تحمل تفجيراً للوضع الداخلى قد يصل إلى حد إشعال فتيل الفتنة الطائفية، أو حتى الدفع بلبنان فى اتجاه حرب أهلية لا يعلم مداها إلا الله، أضف إلى ذلك أنها اختارت التوقيت الخطأ بكافة المقاييس؛ فلا خلاف على أن قرار نزولها إلى الشارع اتخذ فى توقيت بالغ الدقة والحرج. فلبنان خارج لتوه من حرب طاحنة ضروس، وهو أحوج ما يكون فى اللحظة الراهنة وفى هذا الظرف إلى تركيز جل جهده على كيفية الإعمار، وإعادة بناء ما هدمته الحرب التى خلفت آثاراً تدميرية شاملة، لا سيما فى البنية الأساسية، قد تستغرق سنين طويلة قادمة لمحو آثارها.

وبعبارة أخرى فالمعارضة بما أقدمت عليه من إخلال بدعائم الاستقرار، وباختيارها لهذا التوقيت غير المناسب؛ رجحت مصالحها الآنية والذاتية على حساب المصالح العليا

للوطن، وهى تدفع بلبنان إلى السقوط فى مستنقع حرب أهلية جديدة ذاق مرارتها منذ أعوام خلت.

أصحاب هذا الرأى ينكرون الطبيعة الديموقراطية للنظام اللبنانى؛ فشتان بين الصيغة الديموقراطية بمعناها الصحيح، والتى يتم فيها توزيع السلطة بحسب ما تسفر عنه نتائج الانتخابات النزيهة، والتى تقوم فى شكل منافسة مفتوحة بين الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية، وبغض النظر عن أى انقسامات دينية أو طائفية، وتلك الصيغة المعمول بها فى لبنان بموجب اتفاق الطائف، والمستندة إلى الطائفية الدينية كأساس تم تكريسه فى اقتسام السلطة وتوزيعها على مختلف عناصر ومكونات التركيبة المجتمعية والديموجرافية اللبنانية.

أما نزول المعارضة إلى الشارع تعبيراً عن احتجاجها ضد الحكومة، وسعيًا لإسقاطها عنوة، بعدما تشبثت بالسلطة وأصرت على البقاء بحجة تمتعها بتأييد الأغلبية؛ فهو لا يحمل من هذا المنظور أى مؤشر صحى، بل العكس تمامًا؛ إذ يشير إلى فشل القنوات المؤسسية، وأن ما توفره الهياكل الرسمية والقنوات السلمية من آليات شرعية قد ثبتت عدم كفايتها، وانعدام فعاليتها فى حسم المشكلة الداخلية، فعجزت عن احتواء الأزمة بين الحكومة والمعارضة، وهى ما زالت فى مهدها قبل وصولها إلى هذا المستوى من التصعيد المنذر بالخطر الداهم؛ ومن ثم فهى إما لا ترقى أصلا إلى وصف الديموقراطية، أو على الأقل هى ديموقراطية معيبة منقوصة، تضع لبنان تحت تهديد مستمر بتواتر القلاقل وتجدد الاضطرابات من وقت لآخر.

• صيغة الديموقراطية التوافقية نتاج للتشابك والتعقد الطائفى فى الخريطة اللبنانية

وهكذا احتلت الطائفية كركيزة تستند إليها المعادلة السياسية القائمة فى لبنان قسمًا كبيراً من المناقشات، وتباينت بشأنها الآراء ما بين اتجاه ينظر لها باعتبارها قنبلة موقوتة، ومن ثم فهى قد أضرت بلبنان وباستقراره، واتجاه ثان يعتبرها إحدى الصيغ السياسية التى أثبتت فعاليتها فى معالجة واقع التعددية، من خلال تطبيق نظام «الديموقراطية التوافقية»، وبالتالى فالترتيبات السياسية التى أرساها اتفاق الطائف، وانبثق منها الإطار الدستورى

الحاكم للنظام اللبنانى؛ ما هى إلا حصيلة لتوازنات القوى الفاعلة على الأرض، وترجمة واقعية لمعادلتها السياسية، وأى اختلال لأحد عناصرها يستتبع بالضرورة إعادة النظر فى المعادلة القائمة برمتها، وربما إعادة صياغتها، أو وضع ترتيبات سياسية جديدة انعكاسًا لها.

بيد أنه فى ظل خصوصية الحالة اللبنانية غالبا ما تبدو توازنات القوى السياسية فى الداخل، كامتداد ومحصلة لشبكة علاقاتها «المعقدة والمتداخلة» مع الخارج، وما ينضوى تحتها من روابط متنوعة فى الشكل والمحتوى، سواء كانت تحالفات وائتلافات، أو نزاعات وصراعات؛ فمسلسل الأزمة اللبنانية بدأت أولى حلقاته قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتحديدًا منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، وهو ما أعقبه انسحاب سورى من كامل الأراضى اللبنانية، ثم انشقاق داخلى حول مسألة المحكمة الدولية؛ وهو الانشقاق الذى فرضت أولويات التضامن وتوحيد الجبهة الداخلية تواريه خلف الستار فى وقت الحرب، لكنه سرعان ما عاود الظهور بمجرد انتهاء المواجهات؛ بل ووصل إلى ذروته من التصعيد غداة اغتيال الوزير بيير الجميل؛ مما جدد فتح نفس الملف الخاص بقبول أو رفض المحكمة الدولية، والذى تضمن فى فحواه توجيه الاتهام إلى سوريا تمهيدًا لتوقيع العقوبات الدولية عليها.

ويبدو أنه عقب الحرب الأخيرة ثمة مطالبة من قبل حزب الله بأن تعاد صياغة بنود المعادلة السياسية السائدة، وأن يجرى تعديلها لصالحه فى الوقت ذاته، الذى أبدى فيه سائر أطراف تلك المعادلة تحفظًا صارمًا تجاه أى مسعى من قبل الحزب لاستثمار الإنجاز العسكرى الذى تحقق له لإدخال التغيير على صيغة الترتيبات السياسية القائمة، بما يحمل إعادة توزيع للقوة، ويمكنه من الحصول على مزيد من المزايا والمكاسب على حساب شركائه الآخرين؛ فالمشكلة الحقيقية غداة انتهاء الحرب تكمن فيما أصاب الصيغة التوافقية القائمة من اختلال؛ حيث أحاط بها الالتباس على إثر مطالبة حزب الله بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومطالبة مجلس الوزراء من جانبه بتولى مسئولية الأمن فى الجنوب، بما يفيد أن كلاً من الطرفين أعرب عن رغبته فى نقل ملفات معينة إليه بعدما كانت تدخل فى مجال اختصاصات الطرف الآخر؛ مما ينطوى على خلط متعمد للأوراق، ويهدد أداء كل طرف لوظائفه بالارتباك، وقد يدفع بلبنان بأكمله ليضعه على حافة حرب أهلية جديدة على وشك الاندلاع؛ فبين حين وآخر يخرج أحد أطراف الفصيلين ليوجه الانتقادات اللاذعة

للفصيل الآخر؛ فيرد هذا الأخير عليه مفندًا حججه، وينخرط كلاهما فى تبادل للنقد وتراشق للاتهامات والمزايدات عبر وسائل الإعلام، لعل أخطرها اتهام كل فريق للآخر بالعمالة والتبعية، والعمل لصالح أطراف أجنبية فى الخارج، تسخره لخدمتها على حساب مصالح الوطن العليا؛ فكلاهما فى نظر الآخر بمنأى عما تقتضيه الوطنية من مبادئ، يأتى فى صدارتها إعلاء مصالح الوطن على أى مصالح فئوية طائفية فى الداخل، وبغض النظر عن أى روابط أو تحالفات له مع قوى دولية أو إقليمية فى الخارج؛ حيث يبتغى كل من المعسكرين الاستئثار بالوجود الفاعل على الساحة، وجنى ثمار الانتصار على إسرائيل، وترجمته إلى مكاسب ذاتية يحصل عليها تعزيزًا لمركزه، وتدعيمًا لثقله السياسى فى معادلة الداخل؛ وهو ما يستوجب السعى لبذل كافة الجهود الجادة للخروج بلبنان من أزمته، والعمل بكل السبل الممكنة على تجنب الاستغراق فى صراعات الداخل، أو الوقوع فى فخ الانشقاقات والانقسامات الطائفية التى قد تجره معها إلى نفق مظلم، وتقدم فرصة ذهبية للعدو وهو متربص بلبنان لاقتناصها، بمجرد أن تلوح له.

وبهذا يتحقق لإسرائيل على أيدى اللبنانيين ما فشلت فى تحقيقه بنفسها فشلاً ذريعًا خلال تلك الجولة الأخيرة.

• سيناريو تجنب الحرب الأهلية وعبور الأزمة السياسية الداخلية للخروج من مأزق التصعيد

أما فيما يتعلق بالخوف من امتداد شرارة النزاع الطائفى الدائر على أشده على أرض العراق (المحتل أمريكيًا) ليطال لبنان، وهو خطر يلوح فى الأفق بالفعل مهددًا باشتعال المنطقة بأسرها، وتبدو مقدماته وبوادره ظاهرة للعيان فى حالة لبنان بالذات، فى ظل ما يشهده من تصعيد بين الحكومة والمعارضة؛ الأمر الذى حذر منه البعض، لكن البعض الآخر رجح كونه احتمالاً ضعيفًا بعيدًا عن التحقق، فى ضوء الطابع السياسى الغالب على هذا النزاع، والذى ينفى عنه قيامه على أسس طائفية. ودلل هؤلاء على صواب رأيهم بالإشارة إلى كون كل من معسكرى الحكومة والمعارضة يضم طوائف مختلفة، وتنضوى تحت لوائه عناصر تنتمى للشيعة والسنة والمسيحيين معًا فى جبهة واحدة... إلخ؛ ومن ثم فهو نزاع سياسى محض فى أسبابه ودوافعه، واندلاعه حدث لخلافات حول قضايا سياسية غير طائفية بالمرة.

• المشكلة بين الحكومة والمعارضة ليست قائمة على أسس طائفية

فلا يمكن الادعاء بأن معسكر الحكومة اللبنانية يمثل طائفة السنة وحدها؛ حيث يتزعمه من رموزها فؤاد السنيورة رئيس الوزراء، وسعد الحريرى زعيم كتلة المستقبل، طالما أنه يضم أيضًا الأغلبية المنتمية للطائفة المسيحية المارونية، ورمزها الرئيس أمين الجميل زعيم حزب الكتائب، كما يشمل نفس التحالف طائفة الدروز بزعامة وليد جنبلاط، وهى جبهة يقال عنها إنها تعمل بتحريض أمريكى/ أوروبى لضرب حزب الله، وانتزاع النصر الذى حققه.

على الجانب الآخر فمعسكر المعارضة على نفس المنوال، يضم بين أعطافه أبناء الطائفة الشيعية بزعامة السيد حسن نصر الله أمين حزب الله، جنبًا إلى جنب مع طائفة الروم الأرثوذكس وحزبهم الممثل لهم بزعامة العماد ميشيل عون. وهذه الجبهة بدورها متهمة بالعمل لخدمة أطراف خارجية، وأنها تثير أزمة الداخل بإيعاز من إيران وسوريا.

• هل انتهت الحرب على لبنان؟ أم أن إسرائيل تستعد لاستئنافها بجولات أخرى قادمة؟

رجحت أغلب المداخلات احتمال شن إسرائيل جولات جديدة قادمة بغرض الانتقام، لكنها هذه المرة ستعود وقد استفادت من حربها فى لبنان، وما استقته عبرها من دروس وخبرات للتخطيط الجيد قبل خوض أى حرب أخرى فى المنطقة؛ لذا دق الكثيرون ناقوس الخطر، مشددين على ضرورة أن يظل حزب الله فى لبنان متيقظًا، متوخيًا الحذر، وأن يبقى مقاتلوه على أهبة الاستعداد؛ لأنه قد يجد نفسه مضطرًا إلى دخول مواجهة جديدة فى المدى القريب المنظور؛ فقد وضع الحزب إسرائيل فى محنة، وهى بما لديها من قدرة مؤسسية عالية يتوقع لها أن تتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة لترد الصاع صاعين.

حينئذ ليس من المستبعد على وجه الإطلاق أن يأتى الانتقام الإسرائيلى من لبنان أكثر شراسة وأقسى فى وحشيته؛ وهذا ما ينبغى على الجميع - وخصوصًا حزب الله - أن يتنبه له جيدًا، مع الحفاظ على قواته فى وضع الاستعداد.

هذه رسالة نصح وتحذير، موجهة للمقاومة، ومفادها عدم الإسراف فى التفاؤل، أو الزهو بما أحرزته من انتصار. صحيح أن قوات حزب الله قد أبلت بلاء حسنًا، وأظهرت من البطولة والصمود فى حربها مع إسرائيل ما يسجله لها التاريخ فى أنصع صفحاته، إلا أنها بلا جدال ليست بالجولة الأخيرة أو الحاسمة أو النهائية فى هذا الصراع الحضارى الممتد.

• لبنان مستعد بالفعل لجولة جديدة

يميل فريق من المهتمين بالشأن اللبنانى إلى استبعاد ذلك التهديد، بالنظر إلى أكثر من اعتبار: فالاستعداد لجولات أخرى جديدة، واستئناف الحرب فى المستقبل القريب؛ ليس قاصرًا على إسرائيل وحدها، فمن المؤكد أن حزب الله (وإيران من ورائه) يعد العدة أيضًا، بما يجعله جاهزًا وعلى أهبة الاستعداد لمواجهة مثل هذا الاحتمال.

• لكن ماذا عن فلسطين؟ ما هو تأثير تداعيات الحرب على الفلسطينيين فى ظل حماس

كيف يتأتى لهذا التطور أن يمارس دورًا فاعلاً مؤثرًا فى كسر حلقات الحصار الخانق الذى تضربه إسرائيل على الفلسطينيين «منذ اليوم الأول لتولى حماس مقاليد السلطة؟» وبعبارة أخرى فالتساؤل المثار مفاده: كيف ستنعكس الغطرسة الإسرائيلية ـ على إثر تراجع حركة المقاومة الفلسطينية، وفقدانها لجزء من زخمها ـ على سياساتها فى غزة والضفة الغربية؟

لقد أتت حرب لبنان ٢٠٠٦ فى فترة أجمع المراقبون على توصيفها كأصعب الفترات على وجه الإطلاق التى تمر بها السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، فحتى مع فرض الحصار على ياسر عرفات، وتحديد إقامته فى مقره أثناء رئاسته للسلطة، ناهيك عن كافة صور الإذلال والتجويع وتضييق الخناق على الشعب الفلسطينى؛ برغم ذلك لم تضعف عزيمة المقاومة، أو يفت ذلك فى عضدها؛ بل كانت على أشدها، فى حين خفتت إلى حد ما ونسبيًا حركة المقاومة بوصول حماس إلى السلطة.

• حكومة حماس هى المسئولة عن انحسار المقاومة

بخلاف أثر الحرب تباينت الآراء بين من يرون أن دور حماس كحركة مقاومة قد شهد انحساراً منذ توليها للسلطة، لصعوبة التوفيق بين الدورين، وبين من ارتأوا أنها ما زالت تحسن إدارة المعركة بكفاءة عالية مشهود لها؛ مما يحمل بشائر حول استطاعتها أن تمارس السياسة بيد، وتقاوم باليد الأخرى، لا سيما وأنها ملتزمة أمام الشعب الذى انتخبها بخيار المقاومة؛ ولذا يتعين عليها التمسك به إلى جانب عملها السياسى، وبحيث تستفيد من خبرتها فى السلطة، وربما برغم رفضها الاعتراف بإسرائيل قد تسعى إسرائيل بنفسها إلى التفاوض معها، أو تقديم بعض التنازلات، على نحو ما فعلت من قبل مع ياسر عرفات، فى حين كان الجميع يظنه أمراً مستحيلاً طالما كانت تصمه بالإرهابى، بيد أنه فى زمن عرفات لم تكن هناك تلك العقوبات المالية المشددة التى فرضها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة صبيحة تولى حماس السلطة، وهى حقيقة أخرى لا يسع المرء إغفالها، وتستدعى التساؤل عما إذا كانت حماس فى هذا التوقيت الحرج هى الطرف المؤتمن بحق على الحقوق الفلسطينية..

وبالطبع اهتزاز الثقة فى مفهوم الأمن الإسرائيلى يستتبع الحديث عن مدى إمكانية الدخول فى تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، واحتمالات أن يساعد ذلك على سياسة أخرى مغايرة تتبعها إسرائيل تجاه الدول العربية، كما يأتى الحديث فى نفس الإطار حول استغلال إسرائيل للتعاطف الأمريكى والدولى لدخول حلف الناتو، مع سعيها الحثيث لتأكيد أن أمنها من أمن الحلف؛ وهو تغير ملموس فى صلب نظرية الأمن الإسرائيلى.

• عربياً: التحفظ على حزب الله تحسباً لانتشار نموذجه فى أقطار عربية أخرى؛ فالقبول بما فعله حزب الله قد يشجع التيار الإسلامى الراديكالى المتشدد على تقليده والاحتذاء به

أبدى عدد من المحللين الدهشة التى لا تخلو من نبرة استنكار ولوم لما يوجهه البعض من سهام النقد الحاد للموقف المصرى الرسمى من الحرب، والذى بدا غير محبذ لما أقدم حزب الله على فعله. فذهب د. صفى الدين خربوش إلى طرح التساؤل الذى حمل هذا المعنى عما إذا كانت هناك أى دولة - وخصوصاً سوريا أو إيران الراعيتين لحزب الله - تقبل على

نفسها وجود حزب أو فصيل عسكرى مسلح على أرضها، يشتبك فى مواجهات مع دول أخرى، تجرها فجأة إلى حرب مدمرة دون سابق علم أو إنذار. وللتدليل على صحة هذا الرأى ساق أصحابه حجة مفادها أن حزب الله اتخذ قراراً منفرداً بشن عملية الوعد الصادق دون استئذان أو تنسيق مسبق مع الحكومة اللبنانية التى كانت آخر من يعلم.

كان لسان حال هؤلاء يقول إنه لو تم قبول مثل هذا المسلك «غير المسئول» وغير الصائب من حزب الله، أو حتى تم غض الطرف عنه؛ فقد يفتح ذلك الباب على مصراعيه أمام القبول بتكرار أعمال من هذا القبيل بالنسبة للجماعات الإسلامية، وخصوصاً أجنحتها المتطرفة فى بلدان عربية أخرى، والتى قد تصلها رسالة خطأ، أو تسىء فهم ما حدث، وتعتبره محفزاً لها لتحذو حذو حزب الله، فتشرع مثلاً فى تشكيل ميليشيات عسكرية، ولا تجد غضاضة فى أن يكون لها فصائل مسلحة، وتتخذ قرارات منفردة بشن الحروب فى توقيتات غير مناسبة؛ مما يجر على شعوبها الويلات، ويزج بجيوشها فى معارك لا قبل لها بتحمل تبعاتها أو عواقبها.

• تمييز حزب الله عن الجماعات الإسلامية المتطرفة فى البلدان العربية الأخرى

فى المقابل يرى البعض أن مثل هذه الهواجس لا داعى لها، وليس لها ما يبررها، فى ضوء ما هو معروف من اختلاف كبير بين حزب الله من جانب، وحركات الإسلام السياسى الراديكالية التى تثير مخاوف نظم الحكم العربية، وتهز دعائم استقرارها من جانب آخر.

وفى معرض دفع الاتهامات السالف ذكرها عن حزب الله؛ أكد الكثيرون أنه لا مجال للمقارنة بين وضع حزب الله الخاص فى لبنان، وموقف أى جماعات أخرى شبيهة له فى سائر البلدان العربية، من زاوية الثقل المعطى للمرجعية الدينية، والتأسيس بناء عليها. وتبياناً لذلك عدد هؤلاء أبرز أوجه الاختلاف التى تميز حزب الله جذرياً عن غيره من جماعات تندرج تحت ما يسمى بتيار الإسلام السياسى (الأصولى الراديكالى أو المتطرف... إلخ):

١ ـ الحزب هو كيان سياسى له دور تمثيلى وذو صيغة حزبية ووجوده شرعى وقانونى

وذلك نظرًا لخصوصية لبنان النابعة من تركيبته السكانية القائمة على التعددية الطائفية، وكونه أحد الأطر السياسية الشرعية الممثلة لطائفة الشيعة، والفاعلة على الساحة، والتى اكتسبت شرعية تأسيسها من واقع الاعتراف القانونى بها طرفًا شريكًا فى المعادلة السياسية الحاكمة للبنان، وفقًا لما ينص عليه اتفاق الطائف. وبالتالى فالحزب له وجوده كممثل سياسى للشيعة، سواء فى الوزارة أو فى البرلمان.

ولما كانت ترتيبات الطائف هى الصيغة التى ارتضت بنودها كافة أطياف وقوى العملية السياسية الفاعلة فى لبنان، وطالما أن وجود حزب الله ودوره السياسى والحزبى ينضوى تحت هذه المظلة القانونية الشرعية؛ فلا يمكن اعتباره بأى حال من الأحوال على عداء مع الدولة؛ بل هو بمثابة جزء لا يتجزأ من صميم هيكلها المؤسسى، وله حصته الممثلة له، المتحدثة بلسانه داخل جهازها الحكومى بشقيه التنفيذى والتشريعى، هذا علاوة على كون الحزب يتمتع بصفة الفاعل المشارك فى صلب التركيبة السياسية اللبنانية، بما يميزها من معالم الخصوصية؛ حيث النظام نفسه يقوم على صيغة معينة من توزيع الأدوار والأنصبة والحصص المتفق عليها، فتنهض الحكومة بجناحها التنفيذى الذى يجسده مجلس الوزراء بإدارة شئون الاقتصاد، بينما يختص حزب الله منذ زمن بعيد ـ إلى جانب تمثيله فى الحكومة اللبنانية بثلاثة وزراء ـ بالملف العسكرى، وبتحمل العبء الأكبر والنصيب الأوفر من المسئولية عن أعمال المقاومة، والنضال ضد الاحتلال.

تلك هى بنود المعادلة السياسية القائمة، والتى تم إقرار ترتيباتها بالتراضى والتوافق بين كل الأطراف، إبان الوجود السورى فى لبنان، الذى كان بدوره يحظى آنذاك بالقبول من الجميع، بينما تفصح حركات الإسلام السياسى بوضوح عن رغبتها فى إنشاء دولة على أساس دينى كغاية منشودة لها.. معنى ذلك أنها تجهر بعدائها للدول القائمة، بالطعن فيها وإثارة الشكوك حول شرعيتها، وتحت هذا الزعم ترمى إلى الإطاحة بنظمها الحاكمة لكى تحل محلها بإقامة «الدولة الإسلامية» المبتغاة.

٢ ـ هشاشة الدولة اللبنانية واضطلاع المجتمع المدنى بدورها كبديل وقت الحرب الأهلية

أحد معالم الخصوصية فى لبنان، والتى تميزه عن سائر بلدان الوطن العربى؛ ما هو

معروف عن الدولة اللبنانية ذاتها من هشاشة بنيوية، وأنها بعد خروجها من مأساة الحرب الأهلية ظلت تعانى من الهزال والضعف، مع الافتقار إلى تلك القبضة المركزية المحكمة على مجتمعها، والتى تتسم بها أغلب الدول العربية الأخرى بطبيعتها المسيطرة وبنظمها التسلطية.

ففى زمن الأزمة كانت الدولة اللبنانية فى حالة انهيار أو عجز شبه كامل؛ مما أفسح المجال أمام المجتمع ومنظماته المدنية، وفى مقدمتها حزب الله؛ لملء ما تركته بغيابها من فراغ، فقام الحزب بدور البديل عن الدولة فى النهوض بوظائفها الأساسية، بعدما حرمتها ظروف الحرب القهرية من الاضطلاع بها، وكان لحزب الله وحركة أمل وغيرهما من مؤسسات المجتمع اللبنانى الباع الطويل والإسهام الأبرز فى سد الفجوة الناجمة عن اضطرار الدولة للانسحاب من أغلب مسئولياتها تجاه مجتمعها تحت ضغط الحرب الأهلية؛ وهو ما وطد من أركان المجتمع المدنى، ودعم مكانته كفاعل على الساحة، كما عزز من صورته لدى الشعب اللبنانى بكافة طوائفه ومذاهبه كرديف للدولة.

٣ـ شرعية الحزب كحركة مقاومة وطنية واكتسابه الشعبية بما أحرزه من انتصار وتحرير

بالإضافة لكل ما سبق تدعمت أسس الشرعية التى تمتع بها حزب الله، كما اتسعت جماهيريته، على إثر الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان؛ حيث برز دوره الوطنى كجبهة مقاومة وتحرير، وامتلأ سجله بالعديد من البطولات والتضحيات المشرفة فى غمار كفاحه ضد الاحتلال؛ مما أكسبه المزيد من التقدير والإجلال فى أعين الشعب اللبنانى بأسره.

وأتى قرار الانسحاب الإسرائيلى مما أسماه بالمستنقع اللبنانى، بعدما ذاق هذا المحتل الغاصب المتغطرس الويلات، وتلقى الضربات الموجعة والصفعات شديدة الإيلام الواحدة تلو الأخرى على يد المقاومة، ليضيف ذلك إلى رصيد الحزب إنجازًا تاريخيًا بكافة المقاييس، ويعكس ما استطاع الحزب تحقيقه على أرض الواقع، من انتصار ساحق على جيش الاحتلال الإسرائيلى، الذى روج له كواحد من أقوى الجيوش فى العالم أجمع، كما أشاع هو عن نفسه أنه الأقوى فى المنطقة العربية؛ حيث ينسب لقوى المقاومة اللبنانية الباسلة الفضل الأول والأخير فى إجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وينسب إلى حزب الله بصفة أخص شرف تحرير الجنوب، ناهيك عن كونها أول مرة تتمكن فيها المقاومة وحدها من إجبار المحتل الإسرائيلى (رغم ما هو مؤكد عنه من توجهات استيطانية ومطامع

توسعية) على الانسحاب من أرض عربية، حتى باتت نموذجًا للنجاح تستمد منه حركات المقاومة الفلسطينية الأمل فى تعلمه وتكراره.

• ضرورة بقاء الجناح العسكرى المسلح واستمرار المقاومة ريثما يرحل الاحتلال

فات من نادوا بالقضاء على حزب الله، أو تصفية جناحه العسكرى؛ كونه كحركة تحرير ومقاومة إنما يستمد شرعية وجوده واستمراره من واقع الاحتلال الإسرائيلى لمزارع شبعا المتنازع عليها؛ ومن ثم فلا مجال للحديث عن ضرورة تصفية الحزب أو تجريده من ميليشياته أو صواريخه وسلاحه أو إدماجه فى الجيش اللبنانى لحين استكمال معركة التحرير، وريثما يتحقق للبنان إجلاء القوات الإسرائيلية تمامًا عن آخر شبر من أراضيه المحتلة.

من هذا المنظور فإن أى عملية عسكرية هجومية يشنها الحزب على إسرائيل لا يمكن القبول بتجريمها، أو تكييفها كانتهاك للقانون الدولى؛ وإنما هى فى حقيقة الأمر ليست إلا جولة جديدة من جولات معركة التحرير المستمرة، والمتواصلة حلقاتها ما بقى الاحتلال، وما استمر هذا العدد الكبير من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين، القابع ظلمًا فى السجون الإسرائيلية.

• مشروعية حزب الله فى ظل استمرار الاحتلال وانتقاصه من سيادة الدولة اللبنانية

النقطة الفارقة إذن أن الدولة اللبنانية ذاتها هى أصلاً دولة منقوصة السيادة، وستظل كذلك لحين تمكنها من استرداد مزارع شبعا، وأيضًا الإفراج عن أسراها المحتجزين فى سجون إسرائيل، بما يمكنها من بسط سيطرتها بواسطة جيشها على كامل أراضيها.

ومن ثم فمن غير المنطقى إثارة الجدل حول شرعية حزب الله، أو إدانة احتفاظه بجناحه العسكرى المسلح بوصفه يجسد حالة مرفوضة «لدولة داخل الدولة»، بذريعة أن وجوده على هذا النحو بمثابة انتقاص أو إخلال خطير بمبدأ السيادة التى يفترض أن تتمتع بها الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. وبعبارة أخرى يعد استمرار واقع الاحتلال، وليس وجود حزب الله؛ هو المتسبب الحقيقى والوحيد فى الانتقاص من سيادة الدولة فى لبنان. أما

احتفاظ الحزب بجناحه العسكرى، وميليشياته المسلحة، وصواريخه؛ فليس سوى ضرورة لا غنى عنها يفرضها هذا الواقع، ويستوجب استمرارها لحين زوال دواعيها برحيل الاحتلال.

فحزب الله هو حركة مقاومة فى المقام الأول، ولا يستهدف إقامة دولة دينية، على عكس حركات الإسلام السياسى التى تتبنى هذه الغاية كمشروع معلن لها. والحزب من جهة أخرى منصهر بالفعل فى البوتقة السياسية اللبنانية، وليس مستبعدًا خارجها على شاكلة تلك الحركات. وقراءة الخطاب السياسى الصادر عن كل منهما تكشف أن دعوة حزب الله تتمحور فقط حول «مقاومة» المحتل الإسرائيلى، وبالتالى فهو لا يناصب أى حكومة عربية العداء، ولا يتطلع للوصول إلى السلطة، من أجل الاستئثار بها، أو الانقضاض على مقاليد الحكم فى لبنان.

• فهل ينجح حزب الله فى الاحتفاظ بدوره دون تبديد ثمار الانتصار الذى حققه؟

السؤال عن موقع حزب الله فى المعادلة السياسية اللبنانية يتعلق أساسًا بالمستقبل، وعما إذا كان الحزب سينجح أيضًا فى مرحلة ما بعد الحرب مثلما نجح فى غمارها. وبيت القصيد هو قدرة الحزب على الاحتفاظ بدوره، والمساهمة فى العملية السياسية اللبنانية دون إخلال بقواعد الديموقراطية، وبما يمكنه من اتقاء خطر الحرب الأهلية وإبعاد شبح الانقسام الطائفى، واستعداده من جهة أخرى لمجابهة أى عودة محتملة من قبل إسرائيل، التى لا ريب فى أنها تأخذ هدنة مؤقتة لالتقاط الأنفاس، وإعادة الحسابات، ولكنها بدون شك كما يرجح المحللون؛ ستسعى لأخذ الثأر، واستعادة كرامتها التى أهدرت على أيدى المقاومة فى لبنان.

• الدرس المستفاد: مهما تعاظمت القوى الدولية الكبرى فإن لها سقفًا، وميزان القوة الإستراتيجى لا يحسمه التفوق العسكرى فى العدة والعتاد والتسلح فقط دلائل التراجع الأمريكى

كان من أهم ما أفرزت الحرب من نتائج كونها أحدثت اهتزازًا فى سمعة الجيش

الإسرائيلى، وأبرزت الحاجة إلى مراجعة القوالب الجامدة، وتنقية الصور الذهنية المتبادلة الراسخة فى الأذهان، خصوصًا حول مصداقية الدعاية الإسرائيلية المتغطرسة، واستمرارية عصر انتصار وأحادية القطب الأمريكى. وفى هذا الإطار رصدت بعض المداخلات عدة شواهد ومؤشرات دللت على انحسار تلك الهيمنة عن ذى قبل، فيما يعرف بدلائل التراجع الأمريكى، ومنها مثلاً: وصول الديموقراطيين وبدايات أزمة بين الرئيس والكونجرس حول العراق؛ فسيطرة الديموقراطيين بالأغلبية على الكونجرس عقب الانتخابات التشريعية، ومعارضتهم الصريحة لاستمرار الوجود العسكرى فى العراق، ورغبتهم المعلنة فى سحب القوات الأمريكية؛ ينبئ عن أزمة سيواجهها الرئيس بوش فى علاقته بالكونجرس، مما يصل إلى حد الصدام حول السياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة فى العراق. ومؤخرًا رفض الكونجرس التصديق على ميزانية للجنود قبل ربطه بوضع جدول زمنى للانسحاب.

• إلى أى مدى يمكن الاعتماد على تلك المؤشرات فى تقدير انحسار القوة الأمريكية

من ناحية أخرى فإن هذا الانتصار الذى حققه الديموقراطيون فى حد ذاته يقدم دليلاً دامغًا على تغير مؤكد فى توجهات الناخب الأمريكى ذاته لغير صالح الجمهوريين، وأنه لم يعد يؤيد على نحو مطلق كافة سياساتهم، أو يرى صحة مقولاتهم التى رددوها حول الإرهاب، والأمن العالمى... إلخ. أضف إلى ذلك ما يواجهه الوجود الأمريكى العسكرى على الساحة العراقية من مشقة، وفشل ذريع ينم عن انتقاله ـ حسب تعبير د. سيف الدين عبد الفتاح **«من خيبة إلى أخرى»** ـ كل ذلك دفع المشاركين إلى إثارة موضوع انحسار «القوة اللينة» للولايات المتحدة، وما بنيت عليه من أبعاد رمزية وركائز حضارية، كانت تشكل حتى عهد قريب مقومات صورتها الذهنية، فى مقابل اعتمادها المطرد على عناصر «القوة الصلبة»، بما يكشف عما يعانيه هيكل «القطبية الأحادية» السائد منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضى من استحالة الاستمرار أو تفادى الانهيار فى المستقبل المنظور؛ ومن ثم فالعالم على وشك بزوغ هيكل دولى جديد، يضع نهاية لحقبة «الانفراد الأمريكى»؛ وهذا ما أفضت إليه المناقشات حول تشخيص حالة البيئة الدولية؛ إذ

تكرر لأكثر من مرة وعبر مختلف المحاور طرح السؤال الذى بدا أنه الشغل الشاغل أو الهم الأكبر فى أذهان الحاضرين: **إلى متى ستستمر الهيمنة الأمريكية؟ ولماذا لا يتم العمل من جانب الدول العربية على مواجهتها كما تفعل إيران مثلاً من خلال الانضمام إلى روسيا الاتحادية والصين لتشكيل جبهة دولية موازية؟**

غير أن ثمة قراءة أخرى لمعالم هذه البيئة؛ تؤكد على أن الولايات المتحدة ستظل متربعة على قمة النظام الدولى لفترة قادمة ليست بالقصيرة، تفصلها عن الدول الأخرى التالية لها فى الترتيب والمرشحة لمنافستها مسافة كبيرة نسبيًا.

وبالتالى فإن مقارنة بعض هذه الدول كاليابان أو الصين أو حتى الاتحاد الأوروبى بالولايات المتحدة توضح صعوبة بالغة فى مناطحتها أو مزاحمتها على موقعها المتفرد كقطب أوحد على الأقل فى المستقبل المنظور.

وفى هذا الإطار يرى البعض عدم المبالغة فى رفع سقف التوقعات بشأن تغير جوهرى محتمل للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة؛ ذلك أن الصراع داخل الإدارة الأمريكية والذى بدأت أولى بوادره تطفو على السطح إنما يعود إلى وجود كونجرس ذى أغلبية ديموقراطية فى مواجهة الرئيس الجمهورى، والخلاف ليس حول الغايات الأساسية للسياسة الأمريكية؛ وإنما حول الأساليب والوسائل المتبعة لتحقيق تلك الغايات؛ فاستخدام الأداة العسكرية لتحقيق الهدف هو موضوع الخلاف وليس الهدف نفسه؛ ولذا فإنه بمجرد وصول رئيس ديموقراطى مثلاً إلى البيت الأبيض قد ينتهى هذا الصدام دون أن يطرأ على السياسة الأمريكية فى خطها العريض وفى جوهرها أى تغيير يذكر.

على أى حال يبقى أن ثمة هالة كبيرة تحيط بقوة أمريكا وإسرائيل، وفى ذلك إغفال لحقيقة أن الضعف قد يتحول إلى قوة، وأن لكل قوة سقفًا لا تتجاوزه، وليس فى مقدور أى طرف دولى مهما تعاظمت قوته إعادة صياغة المنطقة واستبدالها بإطار جديد، يكون لإسرائيل الهيمنة الكاملة واليد الطولى عليه؛ فها هى الولايات المتحدة بكل ما لديها من قوة وسطوة عالمية لم تنجح أبدًا فى العراق؛ حيث تقف عاجزة حتى عن الانسحاب المشرف، وها هى حليفتها إسرائيل قد منيت بالفشل الذريع فى لبنان.

• تنوعت وتعددت الدروس المستفادة على كافة أصعدة المواجهة وعلى شتى المستويات

أفرزت الحرب حزمة كبيرة من الدروس المستفادة على أكثر من صعيد على النحو الآتى: **فعسكريًا وعلى مستوى المواجهة الإستراتيجية العربية/ الإسرائيلية طُرح السؤال: هل أسلوب حرب العصابات هو البديل القادم فى المستقبل للجيوش النظامية؟** إذ شهدت الحرب الكثير من المفاجآت المتصلة بتوازن القوة وحساباته من حيث العدة والعتاد، عندما استطاع حزب الله فرض أسلوبه الخاص فى القتال؛ وهو أسلوب حرب العصابات الذى تجيده المقاومة ولا يجيده العدو، وكان من الواضح أنه اتسم بالإعداد الجيد والمسبق لمسرح العمليات، كما جاء استخدامه لصواريخ الكاتيوشا ليشكل صدمة لدى إسرائيل بالوصول إلى العمق، وضرب حيفا فى الشمال، ثم التهديد بضرب تل أبيب حال ضربت بيروت، كما استطاع إجبار إسرائيل لأول مرة على إطلاق صفارات الإنذار التى سمعها سكان إسرائيل، واضطرتهم لترك منازلهم والهروب إلى الملاجئ، ونقل ذلك رسالة شديدة اللهجة للشعب الإسرائيلى بأنه لم يعد فى مأمن من التدمير؛ مما اعتبره الخبراء العسكريون نسفًا من الأساس لمفهوم «الأمن المطلق» الذى يوعد به الشعب الإسرائيلى دائمًا وأبدًا على لسان قياداته.

أما إمكانية استبدال الجيوش النظامية بنهج حرب العصابات كأسلوب قتالى أثبت فعاليته؛ فكان التساؤل الأبرز فى النقاش، كما حظى بتعقيبات تفصيلية من قبل الخبراء العسكريين؛ فذهب فريق إلى الإشادة بما حققه أسلوب حزب الله الأقرب إلى حروب العصابات، والذى أثبت من قبل نجاحه فى فيتنام مثلاً، أو فى العراق؛ إذ اتضح أن فعالية هذا الأسلوب تزداد وتتجلى فى حالات الاختلال الشديد فى ميزان القوة، خصوصًا وأنه يعتمد على خطط تشكل عنصر المفاجأة الإستراتيجية، وتسفر عن إرباك الجيوش النظامية لأنها غير مدربة على مواجهة هذا النوع من العمليات. وذهب هذا الرأى إلى حد اقتراح الاعتماد عليه فى التخطيط العسكرى المستقبلى، طالما أثبت كفاءة وفعالية قتالية تفوق الجيوش النظامية.

الفريق الآخر حذر من الانسياق وراء الإعجاب بنموذج حزب الله، والانبهار بما حققته أساليبه القتالية الأقرب إلى حروب العصابات؛ لأنه من المعروف أن الجيش الإسرائيلى مدرب جيدًا على التعامل مع مثل تلك العمليات، بيد أن مبعث الارتباك الأكبر فى هذه

الحرب الأخيرة كان مرجعه إلى خلل فى المعلومات، وخلل فى القيادة التى كان من الواضح أنها أقل خبرة، علاوة على أن الحرب كلها «حتى وإن كانت فى المخطط الإسرائيلى» قد شكلت فى توقيتها مفاجأة؛ حيث أخذ حزب الله زمام المبادرة، وشكلت عمليته وراء الخط الأزرق (التى شهد الجميع بأنها عملية «نوعية» ناجحة بكل المقاييس، انتهت بقتل عدد من الجنود وأسر اثنين آخرين) مبادأة جسورة لم تعتد إسرائيل عليها.

١ ـ الدرس الأول: حرب العصابات لا تغنى عن الجيوش النظامية كآلية للدفاع والردع

خلاصة هذا المنظور أن الجيوش النظامية ستظل هى القاعدة فى أى مواجهة عسكرية يشهدها المستقبل مع إسرائيل، وأسلوب حرب العصابات حتى وإن أحرز نجاحًا فهذا من قبيل الاستثناء الذى يثبت القاعدة ولا ينفيها، ولا يسوِّغ القول أبدًا بإمكانية الاستغناء عن دور الجيوش النظامية، ليس فقط فى شن الهجوم، ولكن أيضًا فى توفير آلية الدفاع وتحقيق الردع.

٢ ـ الدرس الثانى: حتمية إعادة النظر فى خيار السلام كخيار عربى وحيد ومن طرف واحد

لقد لفتت الحرب على لبنان الانتباه إلى ضرورة أن يأتى التعاطى العربى مع القضايا الدولية مدعومًا بالقوة العسكرية جنبًا إلى جنب مع خياراته الأخرى.

والدرس الثانى المستفاد من خبرة هذه الحرب قابل للتعميم على مستوى الدول العربية كلها فى التعامل مع إسرائيل؛ حيث لا يجوز الاعتماد عند مخاطبتها على لغة واحدة كتلك الموصوفة بالاعتدال، أو الاكتفاء بالمراهنة على طرح مبادرات السلام كخيار إستراتيجى من طرف واحد؛ فهى كرهان وحيد لن تؤتى ثمارها المرجوة ما لم تترافق معها لغة القوة والمقاومة، والتلويح بخيارات وأوراق أخرى؛ كاستخدام السلاح أيضًا حتى لا يرادف السلام معنى الاستسلام لما تريده إسرائيل والرضوخ لما تمليه أمريكا.

ليس أدل على ذلك مما تعرضت له المبادرة العربية التى طرحتها السعودية من إجهاض، وهى لم تزل بعد فى مهدها على يد شارون، ناهيك عما أصبح يعانيه معسكر دعاة السلام العرب من انخفاض حاد نزل بشعبيتهم فى الشارع إلى الحضيض، بعدما أعادت إسرائيل بممارساتها الوحشية فى لبنان إلى الذاكرة العربية حقيقة صورتها كعدو، وأنعشت فكرة أنها ليست لديها أى نوايا حقيقية لبذل أى مساعٍ جادة فى اتجاه السلام؛ فهى لم ترتدع فى أى لحظة عن ارتكاب أبشع المجازر ضد العرب من المدنيين والأبرياء.

٣ ـ الدرس الثالث: التنمية لا بد أن تكمل الخيار العسكرى

ما هى جدوى تكديس الأسلحة فى مخازن الدول العربية بدلاً من الإنفاق على التنمية؟

مناقشة دور الجيوش واتخاذ العلاقات الدولية عمومًا منحى العسكرة؛ استدعت بدورها حوارًا حول قضية الإنفاق العسكرى على التسلح، واستيراد وشراء الأسلحة وتكديسها فى مخازن بعض الدول العربية، دونما استخدام، وحتى يعلوها الصدأ، وكيف أن ذلك ينطوى على إهدار لثروات كان من الأولى أن توجه لأغراض الاستثمار والتنمية، بما يعود بمزيد من النفع على الشعوب التى تعانى من مشكلات الفقر والجوع والبطالة، ومن المؤكد أن التحسن فى الوضع الاقتصادى والارتقاء بمستوى معيشة الشعوب هو أيضًا مما يضاف إلى محصلة القوة العربية، ويصحح أحد جوانب الاختلال الكبرى فى ميزان القوة مع إسرائيل لصالح الكفة العربية.

- **السعى لامتلاك التقنية النووية كمصدر للطاقة البديلة وكضرورة تنموية**

والحديث عن القوة والمواجهة بعناصرها الشاملة؛ استتبع بالضرورة فتح ملف المشروع النووى كمصدر بديل للطاقة النفطية؛ حيث يصب تخصيب اليورانيوم كنشاط سلمى فى تحقيق أغراض التنمية فى المجالات الصناعية والزراعية والطبية.

وما بين مؤيد ومعارض أكد البعض أن امتلاك التقنية النووية يسهم فى زيادة الدور الإقليمى لمصر؛ لأن دخولها فى حلبة التسابق النووى يمكنها من استخدام هذه التكنولوجيا الهائلة فى خدمة الأغراض السلمية، وهو ما يعد أحد أشكال التحدى التنموى، دون أن يعنى حتمًا توريطها فى الصراع الذى تشهده المنطقة (حول المشروع النووى الإيرانى)، أو مخالفة التزاماتها الدولية بخصوص مبدأ منع انتشار السلاح النووى.

- **عربيًا: على مستوى الشأن العربى/ العربى، والعربى/ الجماعى، والعربى/ الداخلى الحرب كمحور للخلاف بين الدول العربية وموضوع جديد للصراعات العربية/ العربية**

لا ينبغى التهوين من شأن ما أظهرته هذه الحرب من حالة الانقسام والتشرذم والتفتت

التى ألمت أعراضها بالكيان العربى، وأضافت إلى سجله الحافل بالنزاعات العربية/ العربية موضوعًا جديدًا للخلاف، بما يقيم الدليل مرة أخرى على تعاظم التحديات التى تتهدد هذا الكيان من داخله، وتكاد تعصف بوجوده فى الصميم؛ فهو يخرج من كل أزمة (امتحان) جديدة أوهن وأضعف مما كان، ويبدو أقل قدرة على إظهار أى درجة من التقارب أو التنسيق، أو البحث عن أرضية مشتركة تجمع بين مواقف وحداته المكونة له؛ بل هى على العكس تأخذ منحى الاستقطاب.

• الحرب عرض لتفاقم واحتدام الأزمة البنيوية فى الكيان العربى

ذهب بعض المشاركين فى النقاش إلى النظر للحرب ذاتها بوصفها أحد الأعراض المعبرة عما أصاب الجسد العربى الهزيل المنهك من غياب شبه مزمن للفعالية، وانهيار شبه تام لكل خطوط الدفاع والتحصينات، التى كانت تحميه فى مواجهة الخروق والاعتداءات الخارجية، وأنه أصبح يعانى حالة فقدان للمناعة توشك أن تودى بحياته.

وهكذا شهدت ساحات النقاش أكثر من وجهة نظر بشأن الجامعة ودورها؛ ما بين قائل بغياب كامل لهذا الدور، وأنها تعانى من حالة أقرب فى توصيفها إلى الشلل التام المزمن، وهى تقف شاهدة على سلسلة متواصلة ومتعاقبة من الأزمات والصراعات الحادة التى عاشتها الدول العربية الأعضاء منذ تأسيسها، وعرضت أمنها لدرجات التهديد القصوى، دون أن تتمكن من التصدى لأى منها، ناهيك عن حسمها لصالح العرب؛ فهى ليست باللاعب الحقيقى أو الفاعل الرئيس فى المنطقة، والسبب المعروف للجميع هو سبب هيكلى، يكمن فى نظام التصويت المعمول به؛ مما جعلها منظمة معبرة عن إرادات الحكومات وليس إرادات الشعوب.

• غياب الديموقراطية والتبعية للولايات المتحدة أهم أسباب تآكل شرعية الحكومات العربية

أخذًا فى الاعتبار أن أغلب تلك الحكومات تفتقر إلى أبسط قواعد الديموقراطية، علاوة على تبعية معظمها ـ حسب وجهة النظر تلك ـ بدرجات مختلفة للولايات المتحدة، وهو اختلاف فى الدرجة، وليس فى وجود التبعية ذاتها.

اللافت فى هذا الشأن أن السيطرة الأمريكية على المنطقة طالت الحكومات، ولكنها عجزت إلى حد كبير عن المساس بالشعوب. بل إن علاقة الحكومات الوطيدة بالولايات المتحدة ارتبطت ارتباطًا عكسيًا بشرعيتها، وأتت على حساب تمتعها بالقبول والتأييد فى نظر شعوبها. فترافق توطيد الروابط بين الحكومات العربية والولايات المتحدة مع اتساع الشقة التى تعزل هذه الحكومات عن شعوبها، وكأن ثمة علاقة جدلية وثيقة بين ارتماء الدول ودورانها فى فلك القطب الأمريكى من جانب، وابتعادها المتزايد عن شعوبها من جانب ثانٍ، وعجزها عن حماية مصالحها من جانب ثالث.

وفى هذا السياق تباينت المصطلحات الطبية المستخدمة فى توصيف هذا الوضع المتردى الذى ألم بالنظام العربى، ما بين دخوله فى دائرة مفرغة أسلمته إلى غيبوبة، وأنه فى حالة موت دماغى أو سريرى أو إكلينيكى، لا ينقصه سوى إصدار شهادة الوفاة لإعلانها رسميًا.

ومع ذلك ظل هناك قدر ولو ضئيل من الرهان على دور الجامعة العربية، وعقد الأمل المحدود على مساهمتها فى البحث عن حلول للأزمات التى تجتازها الأمة، مع مراعاة المصالح العربية ولو فى حدها الأدنى؛ ففى مواجهة التشاؤم الغالب على التحليل السابق تبنى البعض دعوة إلى تطوير الجامعة، وأن ما يشوب أداءها من قصور أو ضعف إنما هو دافع لإصلاحها إداريًا، وإعادة هيكلتها.

• القضية الفلسطينية محكٌ ودالة فى شرعية النظم العربية

كانت ولا تزال قضية الصراع العربى/ الإسرائيلى، وفى القلب منها المشكلة الفلسطينية؛ إحدى الركائز الأساسية التى أقامت عليها كثير من النظم الحاكمة فى الدول العربية شرعيتها، ومن المعروف أن قبول الحكومات العربية بمبدأ التسوية السلمية، مع إخفاقها فى الآن ذاته فى الوصول إلى حل مقبول لكافة القضايا المعلقة مع إسرائيل يكفل للشعب الفلسطينى حقوقه وثوابته ويخلصه من احتلال أراضيه؛ كان أحد العوامل وراء تدنى شرعية تلك النظم بعد جفاف ذلك المصدر الهام؛ حيث كان دعم بعض الأنظمة للمقاومة فى فلسطين المحتلة أحد العناصر التى يتم استخدامها لتدعيم شرعيتها فى الداخل أمام شعوبها؛ فضلاً عن غيره من مصادر الشرعية التى تعرضت للتآكل على إثر السقوط

فى التبعية ورفع راية الاستسلام والرضوخ أمام الهيمنة الأمريكية، بدلاً من سياسة عدم الانحياز، والاستقلال والتحرر، وزيادة الاعتماد على المعونات الأجنبية بدلاً من الاعتماد الجماعى على الذات، وتراجع الدولة عن دورها الاجتماعى وترك مهمة النهوض بالاقتصاد، وتحقيق التنمية للقطاع الخاص، مع تفشى ظواهر الفساد، والمحسوبية، وما اقترن بها من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة ومتفاقمة، وعلى رأسها البطالة والفقر وغلاء المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ بما وصل إلى حد الاستقطاب... إلخ. مما أدى إلى **تضاؤل الشرعية، ثم انهيار ركائزها، مع السقوط الكامل فى التبعية، وانعدام الإنجاز.**

• حلقة الوصل بين التطبيع مع إسرائيل وتفشى الفساد السياسى والاقتصادى والمالى

فى الوقت الذى تقلصت فيه شرعية أغلب النظم العربية بعد تخليها عن ممارسة دورها السابق فى مؤازرة القضية الفلسطينية، والذى كان أحد ركائزها؛ ذهب البعض إلى الربط بين انتهاج تلك الدول لسياسات التسوية وإجراءات التطبيع مع إسرائيل من جانب، وتفشى الفساد السياسى المتعاظم فيها من جانب آخر، والذى يزيد من الوصول بشرعية أنظمتها إلى حد الانهيار؛ حيث يرمى أنصار التطبيع لتحقيق مصالحهم وتعظيم مكاسبهم الذاتية بمعناها الضيق المحدود (المادية بالأساس، والتى يجنيها معظمهم من خلال الدخول فى المعاملات التجارية، وإبرام الصفقات المشبوهة مع أطراف إسرائيلية، وهو فى أغلبه ما يحدث فى أوساط رجال الأعمال بالقطاع الخاص، لكنه يتم أيضًا بعلم الحكومة أو تحت رعايتها). وهكذا فقد شهدت الحقبة الماضية تأسيس شبكة قوية من أصحاب المصالح الذين يدافعون عن نهج التطبيع؛ لأنهم يحققون به مصالحهم الخاصة، ولو جاء ذلك على حساب مصلحة الأمة العربية ككل.

• غياب الديموقراطية الحقيقية ووقوف أغلب محاولات الإصلاح عند التعددية المقيدة

يضاف إلى كل ما سبق غياب الديموقراطية الحقيقية، وعدم تجاوز عمليات التحرير

السياسى، البادئة فى بعض الدول بمبادرة فوقية من أعلى فى أحسن أحوالها لمرحلة الليبرالية؛ بمعنى التعددية المقيدة، مع استمرار طغيان الطابع السلطوى الغالب عليها، والذى يكفل الاحتكار الكامل للحياة السياسية لحزب بعينه، أو تأبيد نخبة بعينها فى مراكزها، بما أصاب الحياة السياسية فى مجملها بجمود لا يعرف دورانًا للنخبة، أو تجديدًا لدمائها، ناهيك عن تداول السلطة.

• الإصلاح السياسى فى نظم الحكم هو مفتاح السر ومعقد الأمل لإصلاح الحالة العربية

وفى معرض تقويم خطوات إصلاح الجامعة العربية، وتفعيل دورها؛ أتى الرأى الغالب مؤكدًا على عدم تحميل الجامعة بما يفوق طاقتها، فما دامت ممثلة لإرادات الدول العربية، فستظل قدرتها على الفعل رهنًا فقط بما ترتئيه النظم الحاكمة وليس العكس؛ بمعنى أنه من المحال مطالبتها بفرض إرادتها على أى من تلك الدول، لا سيما وأن قراراتها غير ملزمة، علاوة على غياب آليات المتابعة. وعليه فالمخرج الوحيد المتاح يكون بإصلاح سياسى حقيقى فى النظم العربية أولاً، قبل الحديث عن أى إصلاح فى هياكل الجامعة وأجهزتها.

فالإصلاح فى نظم الحكم ونهوض الشعوب من عثرتها، بحيث تمسك مصائرها بيدها؛ بات هو المفتاح ومعقد الأمل فى إصلاح حال الأمة بأسرها، وهو وحده القادر على تمكين الجامعة العربية من تحقيق ما تصبو إليه من تطلعات وغايات عليا منشودة، شعبيًا وعربيًا. المعضلة فى هذا الصدد تنبع من تضافر جملة من العوامل ـ بعضها خارجى وبعضها الآخر داخلى ـ وراء الابتعاد بالنظم العربية القائمة عن الديموقراطية، حتى بدت وكأنها الاستثناء الوحيد فى حقبة توصف باجتياح الموجة الكاسحة للتحول الديموقراطى للعالم بأسره.

• الديموقراطية على الطريقة الأمريكية مفروضة بقوة السلاح، وهى سيئة السمعة ومرفوضة

لما كانت الديموقراطية على هذا القدر من الأهمية؛ فقد كان الاتجاه نحو تطبيقها كأساس لإصلاح حكومات البلدان العربية ـ والذى سينعكس حتمًا على حال الأمة ككل ـ من قبيل المسلمات البديهية، بيد أن دور الولايات المتحدة فى هذا الصدد كان من شأنه

نسف هذا الاتجاه من جذوره؛ حيث دأبت السياسة الأمريكية على مساندة النظم التسلطية التى تحقق مصالحها فى المنطقة العربية، بما دلل على إعلاء المصالح على المبادئ والمثل الديموقراطية، التى تزعم الإدارة الأمريكية دومًا أنها تدافع عنها كغاية لها الأولوية، وتربطها ربطًا شرطيًا وتلازميًا بما تقدمه لحكومات الدول من مساعدات ومعونات، سواء عسكرية أو اقتصادية، حتى مع عدول الولايات المتحدة عن تلك السياسة بالكف عن مؤازرة النظم التسلطية، والإعلان عن سياستها الجديدة التى تجاهر برغبتها فى التدخل من أجل الإطاحة بالحكام المستبدين، والدكتاتوريين، والعمل على تغيير تلك النظم بوصفها تربة خصبة لتفريخ الإرهاب، الذى تناصبه الولايات المتحدة العداء.

ومع بداية طرح المشروعات الأمريكية للإصلاح ووضع بند الديموقراطية ومراعاة حقوق الإنسان فى صدارتها؛ أتت تجربة الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله تحت مظلة تحريره من تسلط رئيسه السابق صدام حسين؛ لتضرب المثل شديد السلبية والمغرق فى القتامة للمعنى المراد للديموقراطية، بما جعل البعض يتحدث عن تفضيل التسلطية والاستبداد على تلك الديموقراطية سيئة السمعة التى تفرضها الولايات المتحدة بقوة السلاح، فتأتى بها للشعوب على ظهر دبابة، أو مدفع، لتجسد تدخلاً صارخًا فى شئون الدول الداخلية، وانتهاكًا فجًا لسيادتها.

وهكذا أساءت السياسات الأمريكية فى العراق إلى النموذج المثالى للديموقراطية كنظام للحكم، وضربتها فى الصميم عندما استخدمتها كذريعة لنهب العراق واحتلال أراضيه، ووصل الأمر بالبعض إلى حد النظر بارتياب وتوجس لأى جماعة أو حركة معارضة تتبنى مطلب الديموقراطية وحقوق الإنسان، ولا سيما إذا كانت تتلقى دعمًا ماديًا تمويليًا أو فنيًا وحتى معنويًا من الخارج؛ فهى مبعث تهديد ومثار قلق، تحسبًا لما تنطوى عليه من تدخلات أجنبية؛ الأمر الذى أوقع بكثير من المنظمات المدافعة عن الديموقراطية فى البلدان العربية فى دائرة الشبهات؛ إذ تحوم الشكوك حول طبيعة روابطها بالخارج، سواء بجهات حكومية أو غير حكومية، وكثيرًا ما يوجه لها الاتهام بالعمالة لدول، أو خدمة مصالح أجنبية على حساب تعريض الأمن القومى للبلاد للمخاطر والتهديدات، والإخلال بدعائم نظم الحكم القائمة، وزعزعة أسس الاستقرار داخل أوطانها.

- **تنامى التيارات الدينية المتطرفة، واتخاذ بعض فصائلها الراديكالية منحى الإرهاب جنبًا إلى جنب مع تصعيد الدولة البوليسية لسياسات القمع فى مواجهة قوى المعارضة فى الداخل حتى باتت بدورها نموذجًا للدولة التى تمارس الإرهاب على شعبها**

الإخفاقات الاقتصادية والسياسية العديدة التى منيت بها النظم العربية، تمخضت ضمن نتائجها عن تنامى تيار الإسلام السياسى فى صورته الراديكالية الأكثر تطرفًا وتشددًا، والذى أنكر على تلك الدول شرعيتها، منتهجًا العنف سبيلاً للتغيير، فإذا بأغلب تلك الحكومات لا تتردد فى مكافحته بأقسى ألوان القمع الأمنى، بوصفه إرهابًا، واتخذته مطية لارتكاب انتهاكات سافرة ضد حقوق الإنسان، وفرض القيود على الحريات (ومن ثم تقييد المعارضة بكافة ألوانها ودرجاتها). . هذا المناخ أضفى عليها مزيدًا من السلطوية، وصورها فى شكل الدولة البوليسية التى لا تتورع عن ممارسة أقسى ألوان الإرهاب والقمع ضد مجتمعها.

وفى ظل كل تلك الظروف التى أصابت الشرعية فى مقتل، وجعلت أغلب حكومات الدول العربية فى وضع مأزوم؛ توالت أحداث جسام على المنطقة بدءًا من العربدة الإسرائيلية، ثم الخروقات الأمريكية التى انتهت باحتلال العراق، لتأتى بدورها على ما تبقى من بقايا للشرعية فى حدودها الدنيا.

- **الحرب على لبنان منعطف جديد لتعرية تآكل شرعية النظم العربية، وحدث كاشف لعجزها**

كان اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان بمثابة الحدث الكاشف الذى قطع الشك باليقين حول حقيقة الفجوة الشاسعة التى باتت تفصل حكومات الدول العربية، وتضعها بمنأى عن شعوبها، فبدت وكأنها فى واد، وشعوبها فى واد آخر. وليتسع حجم التصدع والانشقاق بينهما، مع استشعار الشعوبً أن تلك الحكوماتً بما تتسم به من فساد أو غياب للكفاءة أو سلطوية وعدم ديموقراطية أو فشل اقتصادى وعجز تنموى، أو تبعية وخضوع للخارج ... إلخ؛ هى المبعث الأول والمسئول عما منيت به من هزائم فادحة، أهدرت كرامتها وضيعت حقوقها؛ فقد برهنت الأحداث الدرامية المتعاقبة أن هذه الحكومات التى

تشغل السلطة منذ عقود، وتوجه دفة السياسة بها غير قادرة على الخروج منتصرة من أى مواجهة تدخلها مع إسرائيل. كما أثبتت عدم تورع إسرائيل عن ارتكاب المجازر مثل قانا الأولى والثانية ضد الشعوب العربية، وهو ما يدلل على مبلغ استهانتها بأمر تلك الشعوب، وتأكدها من تخاذل الحكومات عن حمايتها أو الدفاع عنها، وكونها لا تهابها أو تخشى جانبها.

• الإصلاح السياسى فى مصر: بين التحديات والإشكاليات والفرص والمبادرات

كان لا بد أن يقود الحديث عن الإصلاح فى الوطن العربى إلى التطرق لحالة مصر، وبالنسبة لمصر بالذات فقد أتت الحرب على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، فى حقبة عرفت فيها البلاد تحولات سياسية هامة، على إثر إدخال أول تعديل دستورى للمادة ٧٦، وما أعقبه من انتخابات رئاسية ثم برلمانية، بدا خلالها ما أسماه البعض بظاهرة الحراك المتزايد فى المجال السياسى، أو ما يشير إلى كسر دائرة الجمود التى أحاطت بالنظام لفترة طويلة.

كان صعود نجم الإخوان المسلمين دافعًا إلى الوصول بالحوار حول الإصلاح إلى أوجه، وذروته، مع تباين الآراء فيما يتعلق بتحديد سقف التوقعات السياسية المرتقبة؛ وهو ما زادت سخونته مع بروز احتمال إدخال مزيد من التعديلات الدستورية والسياسية يكون من شأنها الحد من تصاعد خطر الجماعة المحظورة؛ وهو ما جرى بالفعل.

كان من الطبيعى فى هذا التوقيت ألا تخلو أروقة المؤتمر ومناقشاته ـ برغم ما يبدو من صلة غير مباشرة بموضوعه الأصلى ـ من حديث مطول لا يخلو من شكوك وشجون حول استمرار ارتهان مستقبل الديموقراطية فى مصر بمبادرات الإصلاح المطروحة من أعلى، والتى ما زال يغلب عليها الطابع الفوقى، ويؤخذ عليها المعدل المتدرج فى خطواته، البطىء فى إجراءاته.

كما يشوب فعاليتها وينال من مصداقيتها ذلك الفساد الذى شاعت قضاياه ومظاهره، وتشعبت صوره ومجالاته، ولم يلق لا التحقيق ولا المحاسبة الصارمة لقطاع عريض من الضالعين فيه، سواء كانوا من عناصر النخبة المتورطة، أو أتوا من بين دوائرها الأوسع؟ فمن المسئول مثلاً عن جلب المبيدات المسرطنة من إسرائيل إلى مصر؟ ومن المسئول عما شاب انتخابات ٢٠٠٥ برغم الإشراف القضائى الكامل عليها من أعمال بلطجة تارة، وتزوير تارة أخرى، أدت إلى الوصول ببعض من لا يستحقون الفوز إلى المقعد النيابى؟

فى معرض التعليق تباينت الردود، وتنوعت فى كل الاتجاهات، ما بين متشائم على طول الخط، لا يلمح أى بوادر للإصلاح فى ظل سطوة النخبة الحاكمة، ومركزها الاحتكارى الذى يمكنها من الاستئثار بكافة مجالات العمل السياسى، مع غياب حركة مطلبية فاعلة من شأنها ممارسة ضغوط مؤثرة من جانب المعارضة على تلك النخبة. وشخص هذا الاتجاه وضع مصر فى المنطقة بأنه يشهد انحساراً حاداً لدورها الإقليمى، مشبهًا إياها بالرجل المريض، وآخر متفائل يرى أن إدارة الإصلاح من أعلى هى الإستراتيجية الأفضل، التى قد يكتب لها النجاح، وتتزايد فرصها فى غياب مبادرات للإصلاح من أدنى.

وهنا يتعين على قوى المعارضة والكتل الإصلاحية من المثقفين والباحثين الدخول فى حوار مفتوح مع النخب الحاكمة، على أن تتحلى خلال هذا الحوار بفضائل كالصبر، والثبات، والاستعداد للتضحية ودفع الثمن، وعدم الاستسلام لليأس على حد قول د. محمد السيد سعيد، والذى شدد على نقطتين **أولاهما**: التوصل إلى وفاق وطنى حول الإصلاح، وهذه هى الغاية الأساسية من وراء فتح قنوات الحوار، كما أن بلورة صيغة توافقية للإصلاح تلتف حولها مختلف الأطراف المشاركة فيه هو الهدف المبتغى من وراء الدخول فى مثل هذا الحوار، **وثانيتهما**: كون الإصلاح قضية متعددة الأبعاد، والتعاطى معها لا يجوز أن يتم بأسلوب التجزئة، أو اقتطاع بُعد دون الآخر؛ وإنما تناولها كحزمة واحدة متكاملة الأركان؛ فالإصلاح ينصرف إلى تأكيد أهمية الابتكار والإبداع، والتجديد فى مجالات السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، كما أنه مطلوب بشدة فى الثقافة والفكر والإعلام، ناهيك عن الخطاب الدينى ... إلخ. وبدون تبنى هذه الرؤية السليمة التكاملية للإصلاح؛ لن تتحقق النهضة المأمولة لهذا الوطن.

لقد بدت جملة الإشكاليات والتحديات التى تواجه مسيرة الإصلاح فى مصر ظاهرة للعيان، وفى مقدمتها ارتهان الديموقراطية بتكييف وضعية الإخوان فى مصر. . وما إذا كان التعامل معهم بنفس الفلسفة الأمنية القائمة على أساليب القمع والاعتقال ما زال هو النهج الأمثل، وما إذا كان الحظر القانونى للجماعة سيستمر فى ظل الصعود الملموس لثقلها ولشعبيتها المتنامية فى الشارع، وأخيراً وليس آخراً كيف يتسنى لكل هذا أن يؤثر فى مستقبل المساحات والآليات والقنوات المتاحة لممارسة العمل السياسى، ولتفعيل الدور المنتظر من الأحزاب وغيرها من القوى والتيارات الفكرية والسياسية فى إثبات وجودها

أولاً، والمساهمة فى دفع عملية التحول الديموقراطى ثانيًا، ومنافسة الوجود الإخوانى الطاغى ثالثًا..

• إحياء ورد الاعتبار إلى «المقاومة» فكرًا وثقافة ونهجًا

لعل العودة إلى إحياء «المقاومة» وبعث منطقها على مستوى الثقافة والفكر والعقيدة، وإعادة الاعتراف بجدارتها، وضرورة تعزيزها والتمسك بها؛ هى من أهم ما تمخضت عنه تلك الحرب من دروس مستفادة، بعدما أزالت عنه الغبار الذى تراكم عليه طويلاً، حتى بات البعض يشكك فى فعالية المقاومة وجدوى استمراره، وبات البعض الآخر ومنهم الأستاذ السيد يس يتحدث عن شيوع ثقافة اليأس والإحباط الدافعة إلى الانتحار، والتى تدق طبول الحرب بما ينم عما يتسم به دعاتها من غوغائية وبعد عن الحكمة وعدم تعقل.

ومضى البعض إلى التأكيد على أن الحل العقلانى الوحيد لكافة ما تواجهه المنطقة من أزمات، وفى القلب منها القضية الفلسطينية؛ هو قبول مبدأ الجلوس على طاولة المفاوضات، وربما أيضًا إظهار المرونة الفائقة إلى حد تقديم التنازلات مجانًا للطرف الإسرائيلى على أمل الوصول إلى «تسوية» سلمية.

بيد أنه فى كل مرة تنتهى فيها عملية التفاوض مع إسرائيل إلى طريق مسدود؛ يحدث انفجار يعيد الأمور إلى المربع رقم صفر، ويعود الجميع ليتحدث عن ضرورة إعادة الاعتبار للمقاومة، على نحو أشبه بإعادة الاكتشاف أو إعادة الاعتراف بقدرتها على المساهمة فى التوصل إلى حلول غير مجحفة بالحقوق العربية، أو حتى ضرورة الاحتفاظ بوجودها كخيار ثان جنبًا إلى جنب مع خيار التفاوض، تحريًا للتوازن بين أطرافه، وتحسينًا للمركز التفاوضى للطرف الفلسطينى/ العربى، بما يكفل «الندية» والتكافؤ مع الطرف الإسرائيلى.

ومن ثم فترافق المقاومة كورقة ضغط ومساومة مع المضى قدمًا فى عملية التفاوض؛ هو من قبيل الدور المزدوج أو «لعبة توزيع الأدوار» التى يجيد الطرف الإسرائيلى استخدامها بكفاءة عالية، وينجح من خلالها فى الضغط على خصومه، بينما هى غالبًا ما تغيب عن حسابات وفكر ونهج تصرف الطرف العربى الذى نجده يتعامل دومًا بمنطق حدى قوامه إما أو، وهو منطق عقيم بكل المقاييس. وليس من الغريب أن محصلة ما يخوضه من

مفاوضات قد لا تأتى له بتأمين الحد الأدنى من الثوابت، أو قد لا يخرج منها بأقل القليل حتى من استحقاقاته المطلوبة، طالما خلت يداه من أوراق للضغط أو بدائل للمساومة.

• مشهد النهاية وما يستدعيه من قضايا وملفات

لا غرو أن مشهد النهاية فى هذه الحرب يرسم معالم مستقبل لبنان والمنطقة بأسرها؛ فهو مثلاً سيعيد فتح ملف الحدود بين سوريا ولبنان التى هى فى حاجة لإعادة الترسيم، كما أنه من جهة أخرى سيجعل موضوع وجود ودور الجماعات الإسلامية فى المنطقة العربية على المحك، وفى قلب دوائر النقاش حول الإصلاح السياسى والتحول نحو الديموقراطية، علاوة على الجدل حول مستقبل هذا الكيان المسمى بالنظام العربى.

• الإرادة العربية هى المفتاح ونظم الحكم هى مكمن الداء والدواء

مجمل القول إن الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة كشفت من الحقائق ونفت من الأكاذيب الكثير، ولعل فى مقدمة المقولات التى ستراجع فى المستقبل المنظور تلك التى تضع العرب فى مكانة أدنى؛ فقد ثبت أن العرب ليسوا بالفقراء، وأن آخر ما ينقصهم هو السلاح؛ وإنما ما يعانون منه حقّا هو غياب الإرادة العربية، وربما يكمن مفتاح الحل فى يد الأنظمة الحاكمة.

بإيجاز يمكن القول: إن حرب لبنان قد أعادت كثيراً من الأمور إلى نصابها، فبعثت التفاؤل لدى الكثيرين بخصوص خيار «المقاومة» كخيار ممكن وضرورى، ولا غنى عنه، كما كشفت النقاب عن قدرتها على إلحاق الهزيمة الفادحة بالعدو؛ مما أحيا روح المقاومة، وبعث فى النفوس الأمل مجدداً بعد أن كاد يتلاشى تمامًا فى أمرين:

أولهما: أن الأمة لن تموت، وأنها ما زالت على قيد الحياة، وبها قلب ينبض، وتتدفق فى شرايينه روح الصمود والجهاد.

وثانيهما: أن إسرائيل ليست القوة التى لا تقهر؛ وإنما مآلها الحتمى إلى الزوال.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة، وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز

د. منى البرادعى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز

د. عبد المنعم المشاط — أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

obeikan.com

obeikan.com

أعضاء مجلس الإدارة (*)

د.أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية.
د.أسامة الغزالى حرب	رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.
د.ثناء أحمد عبد العزيز إسماعيل	نائب رئيس مجلس إدارة المركز، ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .
د.عبد الملك عودة	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.عبد المنعم المشاط	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.علىّ الدين هلال دسوقى	أستاذ متفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.كمال محمود عبد الله المنوفى	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.محمد محمد شفيق	رئيس مجلس إدارة المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
د.مصطفى الفقىّ	رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب.
د.منى البرادعى	رئيس مجلس إدارة المركز، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.نازلى معوض أحمد	الأستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د.نجوى أمين الفوال	مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

منسقا المشروعات بالمركز

أ. رضوى صلاح — أ. نسمة شرارة

(*) وفقا للترتيب الأبجدى.

obeikan.com

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أماني قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الإسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدي (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية ـ السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الإفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى إفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الإمبيريقي في العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار	د.علي الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية في عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعي في مصر	د.أماني قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي في عالم متغير	د.نازلي معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومي في مصر	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٣٠	الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة علي صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوي (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية في السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودي (محرر)
٤٢	التحولات الديموقراطية في الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوي (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية ـ الإفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديموقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية في عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح	د.صفي الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلي في مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية في العالم العربي	د.علي الصاوي (محرر)
٧١	التحليل السياسي الإمبريقي: طرق البحث في العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوي الكبرى في النظام الدولي الجديد	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية «الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦» ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة في مجلس الشعب	د.عزة وهبي
٧٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.علي الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية ـ سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدي
٧٧	المؤسسة التشريعية في الوطن العربي	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة	د.نادية محمود مصطفي (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدي (محرر)
٨١	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩م(ط٢)	د.علي الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطي محمد
٨٥	تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩ (ط٣)	د.علي الدين هـــلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية ـ التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينيات (ط٢)	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية في مائة عام	د.نازلي معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمي العربي	د.أحمد الرشيـــدي
٩١	المدرسة المصرية في السياسة الخارجية(مجلدان)	د. مصطفى علـوي (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علي الدين هلال د. بهجت قرنـي (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل في مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسي المصري المعاصر	د.علا أبوزيد (محرر)
٩٦	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. نادية محمود مصطفى
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبه رءوف(محرران)
٩٨	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢-١٩٩٩م (الطبعة الخامسة)	د. علي الدين هلال
٩٩	الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة	د. نادية محمود مصطفى د. زينب عبد العظيم (محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١٠٠	ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١٠١	بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ : قراءة فى وثيقة جنيف وتداعياتها.	د. نادية محمود مصطفى أ. أمجد جبريل (محرران)
١٠٢	إستراتيجية التواصل مع فلسطينى ٤٨	إعداد: أ.د.أحمد جراد ـ أ.د. نادية مصطفى أ.د. نادية مصطفى (محرر)
١٠٣	أبعاد الصراع فى دارفور:الأزمة والأفق المستقبلى	أ.د. إجلال رأفت ـ أ. هانئ رسلان أ.د.نادية مصطفى (محرر)
١٠٤	ثلاثون عاماً على حرب ٦ أكتوبر:نظرة للأمام	أ.د.نادية مصطفى ـ أ.د.باكيام الشرقاوى(محرران)
١٠٥	المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية:رؤى جديدة لعالم المتغير	د.علا أبو زيد أ.هبة رءوف عزت(محرران)
١٠٦	الشرق الأوسط بعد ١١ - ٩- رؤى مصرية وتركية	أ.د.نادية مصطفى د. باكينام الشرقاوى (محرران)
١٠٧	برامج التربية المدنية فى مصر حاضرها ومستقبلها	أ.د. علا أبوزيد (محرر)
١٠٨	الاتحاد الأوروبي والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١-٢٠٠٣	أ.د. وفاء الشربينى(محرر)
١٠٩	التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل	أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) أ. أسامة مجاهد (محرر)
١١٠	حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر	أ.د. إبراهيم البيومى غانم أ.د. نادية مصطفى

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١١١	التحول الديموقراطى والمجتمع المدنى فى مصر : خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى	أ.د. حسنين توفيق (مؤلف)
١١٢	مفهوم معاداة السامية بين الأيدولوجيا والسياسة والقانون: الأبعاد والتداعيات المستقبلية	أ.د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١١٣	الصراع الدولى على المياه: بيئة حوض النيل	د. محمد سالمان طايع (مؤلف)
١١٤	التحليل السياسى الإمبريقى	د. معتز بالله عبد الفتاح (مؤلف)
١١٥	التربية المدنية وعملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨٠-٢٠٠٥)	د. نادية محمود مصطفى (تنسيق علمى) د. عبد المنعم المشاط (تقديم)

obeikan.com